

مَجْلَدُ النِّقَاطِ

المكتب الفني لتبويب الأحكام

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية
والدائرة المدنية

السنة السادسة

العدد الثالث : من أبريل إلى يوليو سنة ١٩٥٥

طبعة الأمانة العامة للقضاء
Cheikh Mohamed El-Khatib

الأحكام الصادرة

من

الجمعية العمومية

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٥

(١٠)

الطلب رقم ٨٩ سنة ٢٣ القضائية : "رجال القضاء"

برئاسة السيد الأستاذ محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، وأحمد العرومي ، وحسن داود ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عياد ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

ترقية . حق وزير العدل في اختيار من يرى ترقيةهم بالأقدمية إلى وظائف قضاء من الدرجة الأولى أو ما يعادلها . مناقشة .

حق وزير العدل في اختيار من يرى ترقيةهم بالأقدمية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها من واقع الكشف الذي تعده لجنة الترقية وفقا للمادة ٢١ من القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ يجب أن يستهدف الأصل الذي أقيم عليه التشريع في هذا الموطن وهو أن الترقية من هذا الكشف تكون بحسب الأقدمية فلا يحل للوزير تخطي مرشح للترقية إلى من يليه إلا لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة أو لوجود مانع يمنع من الترقية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الأوراق تتحصل في أن الطالب أقام على مجلس الوزراء ووزارة العدل الطاب رقم ٨٩ لسنة ٢٣ ق رجال القضاء وطالب فيه الغاء المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ بتعيينات وتنقلات قضائية والمنشور في الجريدة الرسمية في ١٩٥٣/٨/١٠ فيما تضمنته من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها والغاء ما ترتب أو يترتب على ذلك من آثار مع الزام المدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وأسس الطالب طلبه على سوء استعمال السلطة ومخالفة المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ تخطاه المرسوم المطعون فيه في الترقية دون مبرر وإذ رقى زملاءه الذين يلونه في الأقدمية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها مع أنه يسبق الذين تخطوه في الأقدمية ولا يقل عنهم في درجة الأهلية ومع أنه وفقا للسادة الآنف ذكرها كان على وزير العدل أن يختاره مع زملائه الذين رفقوا وأدرجوا بهم بكشف الأقدمية الذي حررته لجنة الترقية لأنه لم يعقه عائق في هذا السبيل .

ومن حيث إن وزارة العدل طلبت رفض الطلب تأسيسا على أن وزير العدل عند ترك الطالب في الترقية قد تونخى مراعاة المصلحة العامة وقالت النيابة إن الأمر يقتضي مقارنة درجة أهلية الطالب مع درجة أهلية من رفقوا بعده وعلى ضوء ذلك يمكن الفصل في الطلب .

ومن حيث إن المادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن الترقية بالأقدمية تستلزم أن تعد لجنة الترقية كشفا متضمنا أسماء قضاة

الدرجة الثانية أو من يماثلهم لنزولهم للترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها ليختار وزير العدل من يرى ترقيته بالأقدمية إلا أن هذا الاختيار يجب أن يستصحب الأصل الذي أقيم عليه التشريع في هذا الموطن وهو أن الترقية من هذا الكشف تكون بحسب الأقدمية فلا يحل للوزير تخطي مرشح للترقية إلى من يليه إلا لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة أو لوجود مانع يمنع من ترقيته .

ومن حيث إنه يبين من الملف السرى الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير عن درجة أهليته ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الترقية بمقتضى المرسوم المطعون فيه ممن كانوا يلون الطالب في الأقدمية يبين من هذه المقارنة أن أهلية الطالب تساوى على الأقل أهلية الأستاذ ... الذى كان يلى الطالب في الأقدمية ورقى بمقتضى المرسوم المطعون فيه . والى كان لم يقدم دليل على وجود مسوغ لهذا التخطى فإنه يتعين إلغاء المرسوم المطعون فيه لمخالفته للمادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٥

(١١)

الطلب رقم ١٦ سنة ٢٤ القضائية "رجال القضاء"

برئاسة السيد الأستاذ محمد مجيب أحمد وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، واحد العرومي ، وحسين دارد ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عياد ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد المستشارين .

ترقية . تخطي الطالب في الترقية . التخطي يقوم على سبب يتصل بالمصلحة العامة . لا مخالفة في ذلك للقانون . مثال .

متى كان يبين من الملف الخاص بالطالب وما اشتمل عليه من تقارير وملاحظات أن النائب العام وجه إليه تنبيها لما نسب إليه ، فإنه يكون لوزير العدل على هذا الأساس الحق في تخطي الطالب في الترقية ولو كان دوره فيها بمقتضى الأقدمية يرشحه لوظيفة قاض من الدرجة الثانية أو ما يعادلها ، إذ التخطي في هذه الحالة مرجعه سبب يتصل بالمصلحة العامة ولا مخالفة فيه للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطالب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل في أنه صدر قرار من وزير العدل بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ رقي فيه عدد من وكلاء النيابة من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية ولم يشتمل هذا القرار على ترقية الطالب وقد كان وقت صدور الحركة

وكيلا للنيابة من الدرجة الثالثة ورقى في هذا القرار عدد من زملائه الذين يلونه في كشف الأقدمية ولا يزيدون عنه في الأهلية ويقول الطاعن شرحا لوجه طعنه إنه فضلا عن أن ترتيبه في كشف الأقدمية سابق على من رقوا في القرار المطعون فيه الذي روعيت فيه قاعدة الأقدمية المطلقة . فإنه يمتاز بكفاءة نادرة لوحظت في تقارير حضرات المفتشين عليه من يوم التحاقه بالوظيفة كما أثبتتها حضرات رؤساء النيابة الذين عمل معهم وشهدت بكفاءته دوائر محكمة الجنايات في القضايا التي ترفع فيها أمامها كما يشهد بذلك ملف خدمته . وبما أن القرار المطعون فيه وقد أغفل ترقية الطالب إلى الوظيفة التي يستحق الترقية إليها بحكم أقدميته وكفاءته فإنه يكون قد خالف القانون ولذلك فهو يطلب أولا — قبول الطعن شكلا وفي الموضوع (أ) ببطلان وإلغاء القرار آنف الذكر فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب من وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثالثة إلى وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثانية وإلغاء جميع ما ترتب على ذلك القرار من آثار في خصوصية الطالب والقضاء بأحقية الترقية اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ إلى تلك الوظيفة على أن تكون أقدميته قبل الأستاذ الذي يليه في الأقدمية (ب) إلغاء ما عسى أن يصدر مستقبلا وقبل الفصل في هذا الطلب من مراسيم أو قرارات تكون من نتيجتها عدم ترقية الطالب إلى الدرجة التي يستحقها بما يعلو وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثانية أو المساس بأقدميته فيها (ح) تسوية مرتب الطالب من تاريخ صدور القرار المطعون عليه وفقا لمرتب الدرجة وما يتبعها من العلاوات التي أغفل القرار المذكور ترفيته إليها وما يلي ذلك من درجات أخرى وما يتبعها بالمقابل لما يصدر مستقبلا وقبل الفصل في هذا الطلب من قرارات أو مراسيم يكون من نتيجتها عدم ترقية الطالب إلى الدرجة التي يستحقها وما يعلو وظيفة وكيل النائب من الدرجة الثانية وصرف المتجمد نتيجة هذه التسوية إلى الطالب حتى تاريخ الحكم (د) إلزام الوزارة المطعون ضدها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وحيث إن وزارة العدل ردت بأنه قد تبين من الاطلاع على الملف السرى الخاص بالطالب أن السيد النائب العام وجه إليه بتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ تنبيها عن بعض تصرفات نسبت إليه وطلبت الوزارة من أجل ذلك القضاء برفض الطلب .

وقد أجاب الطالب على ما جاء بدفاع الوزارة بأن هذه الملاحظة لا تعتبر جزاء تأديبيا يترتب عليه إغفال الترقية لأنها ليست إلا تنبيها لإخلال بسيط كما نصت عليه المادة ٨١ من قانون استقلال القضاء لا يرتقى إلى مرتبة الجزاء حتى يكون له أثر في الترقية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الملف الخاص بالطالب وما اشتمل عليه من تقارير وملاحظات أن السيد النائب العام وجه إلى الطالب تنبيها في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ - لما نسب إليه . ولما كان من شأن ذلك أن يكون للوزير الحق في تخطي الطالب في الترقية ولو كان دوره فيها بمقتضى الأقدمية كان يرشحه للترقية لوظيفة قاض من الدرجة الثانية وما يعادها . إذ التخطي في هذه الحالة مرجعه سبب يتصل بالمصلحة العامة ولا مخالفة فيه للقانون .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٥

(١٢)

الطلب رقم ٣٥ سنة ٢٣ القضائية "رجال القضاء"

برئاسة السيد الأستاذ محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان وأحمد المروسي ، وحسن داود ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسنين المستشارين .

(أ) تعيين المستشارين لمحكمة النقض . مناطه .

(ب) تعيين المستشارين لمحكمة النقض . اختيار أحد المستشارين قد تم وفقا لنصوص القانون ولم يشبه عيب سوء استعمال السلطة . التحدى بموجب المقارنة بين أهلية من وقع عليه الاختيار وأهلية الطالب . على غير أساس .

١ - إنه يبين من مقارنة المادتين ٣٦ و ٣٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بالمادتين ٦ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء أن الشارع جعل للجمعية العمومية لمحكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى الكلمة النهائية في اختيار مستشار محكمة النقض ، فتمت اختارت الجمعية العمومية لمحكمة النقض أحد مستشاري محكمة الاستئناف ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة في المادة السادسة من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ووقع اختيار مجلس القضاء الأعلى على نفس هذا المستشار فإنه يتعين على وزارة العدل أن تلتزم هذا الترشيح في استصدار مرسوم التعيين ، أما إذا رشحت الجمعية العمومية مستشارا ورشح مجلس القضاء مستشارا آخر فإنه يكون لوزير العدل في هذه الحالة أن يختار أيا منهما للتعين ولا يملك اختيار أحد من غير من وقع عليه الترشيح ولو كان قد توافرت فيه شروط المادة السادسة من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

٢ - متى كانت ضوابط التعيين وتقدير صلاحية من وقع عليه الاختيار لوظيفة مستشار بمحكمة النقض قد تمت وفقا للقانون ولم يشبها عيب سوء استعمال السلطة فانه يكون في غير محله ما ينعاه الطالب على المرسوم المطعون فيه بأن مناط الاختيار هو إجراء مقارنة بين درجة أهليته ودرجة أهلية زميله الذي وقع عليه الاختيار .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
محمد محمد حسنين والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن مبنى الطلب هو إن المرسوم الصادر في ٥ من يناير سنة ١٩٥٣ بتعيين الأستاذ مستشارا بمحكمة النقض والذي تخطى بمقتضاه الطالب قد شابه الخطأ في تطبيق القانون وسوء استعمال السلطة ذلك أن الطالب كان متقدما على المستشار المعين بمحكمة النقض في جميع المؤهلات التي كان يتعين معها أن يكون هو الذي يقع عليه الاختيار وفقا لما نصت عليه المادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء التي توجب أن يكون التعيين في الوظائف العليا على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية ، ولما كان الطاعن يمتاز على زميله المعين وذلك في درجة الأهلية إذ يبين من ملف خدمته القضائية أنه وصل إلى درجة " كفاء " بينما لم يصل زميله المعين إلا إلى درجة " فوق المتوسط " وأنه بهذا التعيين يكون حتمه قد أهدر ، ولا يرد على ذلك بأن الترشيح الذي تجلس من أجله الجمعية العمومية لمحكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى يبيح لكلهما حرية الاختيار - لا يرد بذلك لأن هذه الحرية ليست مطلقة لأن مجال الاختيار ينعدم إذا اقتصر الترشيح على أعضاء الهيئة القضائية إذ أن هؤلاء لا يتفاضلون فيما بينهم إلا حسب القواعد التي عنى قانون استقلال القضاء بتوضيحها فأخضع اختيارهم وترقيتهم لأمرين لا ثالث لهما نصت عليهما المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء وهما درجة الأهلية والأقدمية .

ومن حيث إن المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء قد نصت على أنه يشترط فيمن يعين مستشارا بمحكمة النقض أن تتوافر فيه أحد الشروط الآتية ومنها " أن يكون قد شغل على الأقل مدة ثلاث سنوات وظيفة مستشار بإحدى محاكم الاستئناف " ونصت الفقرة الثانية من المادة السابعة على أن يكون تعيين مستشار بمحكمة النقض من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العمومية لمحكمة النقض ويرشح الآخر مجلس القضاء الأعلى، ولما كان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بإصدار قانون استقلال القضاء كان ينص في المادة ٣٦ منه على أنه " يؤخذ رأى مجلس القضاء في تعيين مستشارى محكمة النقض ووكلائها " مما يستفاد منه أن رأى المجلس في خصوص تعيين المستشارين كان رأيا استشاريا لا يقيد وزير العدل وكل ما أوجبه القانون على وزير العدل بموجب المادة ٣٨ منه أن يحيل مجلس الوزراء عند عرض المسائل عليه بوجهة نظر مجلس القضاء الأعلى فيها بالأسباب التى بنى عليها المجلس رأيه .

ومن حيث إنه يبين من مقارنة النصوص المذكورة وهى المواد ٣٦ ، ٣٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بالمادتين ٦ ، ٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء أن الشارع جعل للجمعية العمومية لمحكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى الكلمة النهائية في اختيار مستشار محكمة النقض ، فتمت اختارت الجمعية العمومية لمحكمة النقض أحد مستشارى محكمة الاستئناف ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ووقع اختيار مجلس القضاء الأعلى على نفس هذا المستشار فإن وزارة العدل يتعين عليها إذا ما استصدرت مرسوما بتعيين مستشار بمحكمة النقض أن يلتزم هذا الترشيح ، أما إذا رشحت الجمعية العمومية لمحكمة النقض مستشارا ورشح مجلس القضاء الأعلى مستشارا آخر ، فإنه فى هذه الحالة يكون لوزير العدل أن يختار أيا منهما للتعيين مستشارا بمحكمة النقض ولا يملك الوزير فى هذه الصورة أن يختار أحدا من غير من وقع عليه الترشيح ولو كان قد توافرت فيه شروط المادة السادسة من المرسوم بقانون سالف الذكر .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن الجمعية العمومية لمحكمة النقض قد انعقدت في ٤ من يناير سنة ١٩٥٣ لترشيح مستشار من محكمة الاستئناف لتعيينه في وظيفة مستشار بمحكمة النقض كما انعقد مجلس القضاء الأعلى في نفس اليوم لهذا السبب ، وقد وقع اختيار الهيئتين على تعيين الأستاذ وأبلغ الوزير بهذا الترشيح في نفس اليوم بموجب كتابين صادرين من رئيس محكمة النقض ومن رئيس مجلس القضاء الأعلى .

ومن حيث إن وزير العدل بناء على هذا الترشيح استصدر مرسوما بتعيين الأستاذ مستشارا بمحكمة النقض — لما كان ذلك ، وكان هذا التعيين قد تم وفق ما رسمه قانون استقلال القضاء من ضوابط فان مرسوم التعيين يكون خاليا مما ينسبه إليه الطالب من مخالفة للقانون . أما ما يذهب إليه الطالب من أن مناط الاختيار هو إجراء مقارنة بين درجة أهليته ودرجة أهلية زميله الذي وقع عليه الاختيار ، فردود بأنه متى كانت ضوابط التعيين وتقدير صلاحية من وقع عليه الاختيار قد تمت وفقا للقانون ولم يشهها عيب سوء استعمال السلطة ، لما كان ذلك فان النعي على المرسوم لا يكون له مبرر .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٥٥

(١٣)

الطلبان رقما ١٠٨ سنة ٢٣ و ١٥ سنة ٢٤ القضائية "رجال القضاء" :

برياسة السيد الأستاذ محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبدالعزيز سليمان ،
وأحمد العروسي ، وحسن داود ، ومحمود عياد ، ومصطفى كامل ، ومحمود إسماعيل ، وامين عبد الحيد ،
ومحمد عبدالرحمن يرصف ، ومحمد عبدالواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حنين المنشارين .

(أ) أقدمية . أقدمية القضاة الذين يعادون إلى مناصبهم . المادة ٢٢/٣ من المرسوم
بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ التي تنص على أن تكون الأقدمية من تاريخ المرسوم
الصادر بتعيينهم أول مرة . محل تطبيق هذا النص . هو أن يكون القاضي قد أعيد
في نفس الدرجة .

(ب) أقدمية . نص المادة ٢٢/١ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الذي يحدد
أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء .
هو نص جوازي .

(ج) أقدمية . النقل النوعي من وظيفة إلى أخرى . متى يجوز الطعن فيه ؟ اشتراط الطالب
في طلب انتقاله من إدارة قضايا الحكومة إلى القضاء التزام تاريخ ترقيته في إدارة
القضايا . غير لازم .

١ — إن الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢
إذ نصت على أن أقدمية القضاة الذين يعادون إلى مناصبهم تكون من تاريخ
المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة ، فإن محل تطبيق هذا النص أن يكون رجل
القضاء أو النيابة عند إعادته قد أعيد في نفس الدرجة التي كان فيها من قبل أما
إذا عاد من خارج السلك القضائي وعين في وظيفة قضائية درجتها غير تلك التي
كان يشغلها فإن أقدميته تحدد وفقا لنص الفقرتين ٧ و ٨ من المادة ٢٢
السالف ذكرها .

٢ — نص الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الذى يجيز تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم فى وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ التعيين فى هذه الدرجات هو نص جوازى لم يرد على سبيل الوجوب .

٣ — اشتراط الطالب فى طلب انتقاله من إدارة قضايا الحكومة إلى وظائف القضاء الترام تاريخ ترقيته فى إدارة القضايا للدرجة الثانية غير ملزم لوزارة العدل ، ذلك أن النقل النوعى من وظيفة لأخرى مما تملكه السلطة الإدارية ولا يجوز الطعن فيه إلا إذا كانت الوظيفة الجديدة تختلف فى طبيعتها أو من حيث شروط التعيين فيها عن الوظيفة السابقة .

الحكمة

بعد سماع التقريرين اللذين تلاهما السيد المستشار المقرر محمد عبد الواحد على والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطالب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الطلب ومن سائر الأوراق تتحصل فى أن الطالب خرج من كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية بدرجة جيد فى سنة ١٩٤٦ ثم حصل على دبلوم الاقتصاد السياسى فى قسم الدكتوراة فى سنة ١٩٥١ — وكان قد عين بوظيفة معاون نيابة بعد تخرجه من الكلية ثم رقى بعد عام مساعدا للنيابة وفى ديسمبر سنة ١٩٤٨ نقل إلى إدارة قضايا الحكومة بوظيفة محام من الدرجة الثالثة ثم رقى إلى الدرجة الثانية فى ١٥/٩/١٩٥٠ وظل بها حتى صار ترتيب أقدميته الخامس بين زملائه ثم بداله فى سنة ١٩٥٣ أن يعود إلى النيابة فقدم طلبا برغبته هذه اشترط فيه وجوب احتساب أقدميته من تاريخ ترقيته إلى وظيفة محام من الدرجة الثانية — ورغم ذلك فقد صدر المرسوم المطعون فيه بتعيينه وكيلا للنائب العام من الدرجة الثانية فى ١٥/٨/١٩٥٣ ويحمل أقدميته تالية للاستاذ... الذى لم يرق إلى الدرجة الثانية إلا فى أكتوبر سنة ١٩٥١ أى بعد ترقيته

هو إلى الدرجة الثانية بأكثر من سنة في أقلام القضايا مع أن درجاتها تساوى تماما مع درجات النيابة - فقرر في ١٩٥٣/٩/٩ الطعن في المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٨/١٥ وطلب قبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء المرسوم المذكور وذلك فيما تضمنه من عدم اعتبار أقدميته في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية محددة من تاريخ حصوله على درجة محام من الدرجة الثانية بإدارة قضايا الحكومة في ١٩٥٠/٩/١٥ مع تعديل أقدميته على هذا الأساس يجعل أقدميته بين وكلاء النائب العام من الدرجة الثانية اعتبارا من التاريخ المذكور مع جميع ما يترتب على ذلك من حقوق وآثار مع المصروفات والأتعاب .

ومن حيث إن الطاعن بنى طعنه على المرسوم بخالفته للقانون وأنه مشوب بسوء استعمال السلطة ومجحف بحقوقه من مدة وجوه : أولا - إن طلبه الذي تقدم به لإعادته إلى النيابة كان مشروطا بشرط صريح هو وجوب احتساب أقدميته من تاريخ تعيينه محاميا من الدرجة الثانية في عام ١٩٥١ - وبديهي أنه هدف بهذا الشرط ضمان حقه المكتسب فلا يصح أن يهدر هذا الشرط ولا أن ينقلب نقله إلى النيابة وبالا عليه بغير ذنب جناه إلا ما شهدت به درجاته العلمية وملفاته في النيابة وفي أقلام القضايا من تقارير يترؤفخربها تشهد بكفائته . ثانيا - نص المادتين ٢٢ ، ٧٩ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ صريح في وجوب اعتبار أقدمية القضاة وأعضاء النيابة الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة . ثالثا - ما ورد في الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ من عبارة " أنه يجوز " تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات - لا يفيد إطلاق الأمر لوزارة العدل دون استهداف الصالح العام . ولذلك فإن الطاعن يرى أن النص الجوازي في لفظه هو الحكم في معناه ، ما لم يتم المسانع القانوني الذي يحول دون الإلزام كقفز بعض الموظفين في الظروف الغير عادية أو غير ذلك من الظروف المشابهة ولذلك وجب أن يخضع سلطان وزارة العدل في هذا الشأن لرقابة المحكمة

العليا للبحث في صحة تطبيق القانون . رابعا - نص المادة السابعة من القانون ١١٣ لسنة ١٩٤٦ المعدلة بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٤٨ جمعت أعضاء إدارة قضايا الحكومة سواسية لأعضاء النيابة من حيث المرتب وشروط التعيين ، مما يستتبع حتما وجوب احترام أقدمية أعضاء إدارة القضايا عند تقايمهم للنيابة .

وفي ١٩٥٤/١/٢٤ قرر الطاعن (في طعنه المنضم ١٥ سنة ٢٤ ق " رجال القضاء ") الطعن في القرار الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٧ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل للنائب العام من الدرجة الأولى على الرغم من حلول دوره في الترقية إليها واستحقاقه لها مع إلغاء جميع ما يترتب على ذلك من آثاره . بمقولة إن المطعون عليه الأول أصدر قرارا في ١٩٥٣/١٢/٢٧ بترقية الزملاء السادة ... وكلهم تخطوا الطالب بغير وجه حق لأن أقدميته لو أنها سويت حسب طلبه في الطعن الأول لمكان هو أول المرشحين إلى الدرجة الأولى في القرار المطعون فيه ولذلك يطلب أيضا إلغاء هذا القرار المؤرخ ١٩٥٣/١٢/٢٧ فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى الدرجة الأولى ، وفي أحقيته لها من تاريخ ذلك القرار وجعل أقدميته قبل الأستاذ ... مع جميع ما يترتب على ذلك من حقوق وآثار ومع إلزام وزارة العدل بالمصروفات والأتعاب .

ومن حيث إن هذين الطالبين بجميع أسبابهما مردودان أولا بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن أقدمية القضاة الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة - فإن المستفاد من ذلك أن محل تطبيق هذا النص أن يكون رجل القضاء أو النيابة عند إعادته للقضاء أو النيابة قد أعيد في نفس الدرجة التي كان فيها من قبل ، أما إذا عاد من خارج السلك القضائي وعين في وظيفة قضائية درجتها غير تلك التي كان يشغلها فإن أقدميته تحدد وفقا لنص الفقرتين ٧ و ٨ من المادة ٢٢ المشار إليها ، والـ كان الطالب بإعترافه ترك النيابة وهو بدرجة مساعد نيابة ثم أعيد إليها بدرجة وكيل نيابة من الدرجة الثانية ، وهي بطبيعة الحال في درجته الأولى ، بل تزيد عليها بدرجتين فلا يستفيد

لذلك من الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ لما ذكر من قبل ، ومردود ثانياً بأن
الفقرة السابعة من المادة ٢٢ التي تجيز أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة
 وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ
تعيينهم في هذه الدرجات ، بأن أمر هذا النص جوازي لم يرد على سبيل الوجوب
ومردود ثالثاً بأن الطالب لم يقدم ما يفيد أن تحديد أقدميته في المرسوم المطعون
فيه مع ظلية من مماثلونه حصل عن هوى أو هدف لغير المصلحة العامة، ومردود
في وجهه الأخير بأن اشتراط الطالب في طلبه بالتزام تاريخ ترقبته في إدارة القضايا
للدرجة الثانية هذا الشرط غير ملزم لوزارة العدل لأن النقل النوعي من وظيفة
لأخرى مما تملكه السلطة الإدارية ولا يجوز الطعن فيه إلا إذا كانت الوظيفة
الجديدة تختلف في طبيعتها أو من حيث شروط التعيين فيها عن الوظيفة السابقة
ويعترف الطالب نفسه بأن المادة السابعة من القانون ١١٢ سنة ١٩٤٦ جعلت
أعضاء إدارة قضايا الحكومة سواسية لأعضاء النيابة من حيث المرتب وشروط
التعيين ولذلك كله يكون النعي على المرسوم في الطلب الأول وهى قرار وزير
العدل في الطلب الثانى على غير أساس ويتعين رفض الطلبين .

الأحكام الصادرة

من

الدائرة المدنية

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٥٥

(١١٩)

القضية رقم ٣٨٢ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(أ) قض . طعن . تزوير . طعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم . الفصل في
دعوى التزوير الفرعية ابتدائيا واستئنافيا . الحكم الصادر فيها يكون قد أنهى الخصومة
في موضوع التزوير . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

(ب) تزوير . التحقيق الذي تجر به النيابة في جريمة التزوير . واجب المتهم في الإجابة عليه .
قيام النيابة برفع الدعوى الجنائية . إيقاف السير في الدعوى المدنية .

١ - متى كان الطعن بالتزوير قد حصل في ظل قانون المرافعات القديم ،
وسارت دعوى التزوير الفرعية إلى أن حكم فيها ابتدائيا واستئنافيا فإن الحكم
الصادر فيها يكون قد أنهى الخصومة في موضوع التزوير ويكون الطعن فيه مستقلا
جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات .

٢ - القول بأن امتناع المدعى عليه في دعوى التزوير عن الإجابة عن أسئلة
النيابة إكفاء بما سيبيده في الدعوى المدنية إنما هو استعمال لحق فلا يصح
استنباط قرينة منه على التزوير غير صحيح في القانون ، ذلك لأن على النيابة أن تسير
في تحقيق جريمة التزوير بمجرد تبليغها عنها ، وعلى المتهم أن يجيب على ما توجهه
إليه من أسئلة ، فإن هي رأت بعد التحقيق رفع الدعوى الجنائية وجب إيقاف
الدعوى المدنية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

تثبت إن الطعن قد استوفى أوضاعه فهو مقبول شكلاً .

من حيث إن الوقائع تحصل في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ١١٥٠ سنة ١٩٤٥ كلى مصر على المطعون عليه طالباً الحكم بإلزامه بدفع مبلغ ٧٥٠٠ جنيه مستنداً إلى سند مؤرخ في ١٩٤٤/١/٨ موقع عليه من المطعون عليه فانكر الأخير الإمضاء المنسوب إليه التوقيع به على السند، فقضت المحكمة تمهيداً في ١٩٤٥/٥/٢٦ بتدب الخبير محمد سعودى لفحص الإمضاء الموقع بها على السند ومضاهاتها على الإمضاء الموقع بها على وثيقة الزواج المقدمة من المطعون عليه وعلى الإمضاءات التى يستكتبها له الخبير تحت إشراف المحكمة والإمضاءات الأخرى الموقع بها على الأوراق التى يعترف المدعى عليه بصورها منه ، وقد باشر الخبير بأمواريته وقدم تقريره واتهى فيه إلى أن الإمضاء الثابتة على السند والمنسوبة إلى المدعى عليه — المطعون عليه — هى إمضاء مزورة بطريق التقليد ، فقدم المدعى — الطاعن — تقريراً استشارياً من ثلاثة خبراء هم الأساتذة : محمد مبروك وحسن عبد الجواد وحسن شهاب ، وخلص هؤلاء فى تقريرهم إلى أن إمضاء المدعى عليه — المطعون عليه — هى إمضاء صحيحة ، فرأت المحكمة الابتدائية فى حكمها الصادر فى ١٩٤٦/١٢/٧ تدب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لفحص السند والإمضاء المطعون فيها وإجراء المضاهاة ، وقد قدم مكتب الطب الشرعى تقريره الذى أثبت فيه أن إمضاء المدعى عليه على السند هى إمضاء صحيحة وأن مسطح السند قد حصل فيه عمو ، وأن آثاراً كتابية ، فصلها فى تقريره ، لا تزال باقية على سطح السند ، وأن إمضاءى الشاهدين كتبنا بحبر يختلف فى لونه عن لون الحبر المكتوب به الإمضاء المطعون فيه . وفى ١٩٤٨/٦/١ قرر المدعى عليه — المطعون عليه —

بقلم كتاب محكمة مصر الابتدائية بالطنين بالتزوير في السند موضوع الدعوى والمؤرخ في ١٩٤٤/١/٨ وفي ١٩٤٨/٦/٨ أعلن المطعون عليه ، الطاعن بأدلة التزوير وطلب رد وبطلان الإقرار المؤرخ في ١٩٤٤/١/٨ والموقع عليه بإمضاء منسوب صدورها إليه والذي يتضمن مديونيته إلى المدعى — الطاعن — في مبلغ ٧٥٠٠ جنيه ، قضت محكمة أول درجة برد وبطلان الإقرار المؤرخ في ١٩٤٤/١/٨ ، فاستأنف الطاعن أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٦٠٥ سنة ٦٦ ق . وفي ١٩٥١/٦/٣ قضت المحكمة بالتأييد . فقرر الطاعن بالطنين في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن ، لأن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود ، بأن الطاعن قرر بالطنين بالتزوير في السند موضوع الدعوى في ١٩٤٨/١/١ أي في ظل قانون المرافعات القديم وسارت دعوى التزوير الفرعية إلى أن صدر فيها الحكم ابتدائياً واستئنافياً برد وبطلان السند المؤرخ في ١٩٤٤/١/٨ موضوع الدعوى الأصلية . وبذا يكون هذا الحكم قد أنهى الخصومة في موضوع التزوير ، وبالتالي يكون الطعن فيه استقلالاً جائزاً عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات ، ويكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب : ينعي الطاعن بها على الحكم المطعون فيه القصور في الأسباب ، الأول منها أن الحكم استند في قضائه إلى موقف الطاعن السلي أمام النيابة مع أن ما أبداه الطاعن أمامها إنما كان دفاعاً قانونياً لا يصح معه نفيه بأنه يقيد إدانته إذ لم يكن الطاعن أمام النيابة في مقام الرد على دعوى التزوير بل كان في مقام المطالبة بالكف عن التحقيق أمام النيابة مادام هناك دعوى مدنية قدم فيها السند المدعى بتزويره ، ومتى كان

الأمر كذلك وكان ما أبداه الطاعن لا يمكن مده دليلا ضده ، فإن اعتباره كذلك يفسد الحكم . وقد قالت المحكمة إن التزوير حصل على نحو ما جاء بتقرير الخبير سعودي الذي استندت إليه وحده ضاربة صفحا بما قرره الخبراء الآخرون دون أن تتحدث بشيء عما قالوه في تقاريرهم وتفنند حججهم وأدلتهم .

من حيث إنه جاء في الحكم المطعون فيه بهذا الخصوص ” وبتاريخ ١٩٤٥/٣/١٨ تقدم محامي المستأنف ضده — المطعون عليه — إلى نيابة مصر بعريضة يقص فيها أمر الدعوى المرفوعة من المستأنف — الطاعن — على موكله ويقول إن السند لم يودع وطلب منها تحقيق التزوير فقام حضرة وكيل نيابة مصر الجديدة بمباشرة هذا التحقيق بتاريخ ١٩٤٥/٣/٥ وذلك في الشكوى المقدمة تحت رقم ١١٣٤ سنة ١٩٤٥ إدارى مصر الجديدة المرفقة بالأوراق وقد أصدرت النيابة أمرا بالقبض على المستأنف وإحضاره لها مقبوضا عليه وفي ١٩٤٥/٣/٢٩ تقدم محامي المستأنف إلى النيابة ببلاغ يقول فيه إنه أودع السند المطعون فيه بالقضية المدنية فاتصل حضرة وكيل النيابة تليفونيا بكبير كتاب محكمة مصر مستفسرا منه عن الحقيقة فأجابه بأن السند تقدم فعلا بالقضية في ذلك اليوم أى ١٩٤٥/٣/٢٩ فأرسلت النيابة إشارة بالكف عن القبض على المستأنف ... وفي يوم ١٩٤٥/٤/١٤ ، سأل حضرة وكيل النيابة عن دعوى التزوير فكانت أجوبته عجيبية تشير الريب حولها إذ سأله المحقق عما يدعيه المستأنف ضده فقال ” أنا رفعت على الشاكي دعوى مدنية قبل تقديم هذه الشكوى وقدمت فيها المستند الذى يدعى بتزويره وأمامه طريق الطعن بالتزوير فى المحكمة المدنية حسب الأصول وليس لى أى أقوال الآن ” ولما سأله المحقق عما إذا كان يسكن عند المستأنف ضده قال ” أنا ممتنع عن الكلام وكل أقوالى فى الدعوى المدنية ” ثم لما سأله المحقق عما إذا كان يعرف شخصا اسمه محمد مصطفى قال ” كل كلامى فى الدعوى المدنية ” وهذه الأقوال المقتضية من جانب المستأنف تستدل منها هذه المحكمة على أن موقفه غير سليم إذ لو كان يعتقد حقا أن السند الذى يستند عليه فى دعواه صحيح — لما أجم عن أن يبين دفاعه أمام النيابة بيانا كافيا

يدحض به دعوى خصمه إن كانت لديه ما يفندها بدلا من أن يقف هذا الموقف السلمي .

ومن حيث إن النعى بهذا السبب مردود بهذا الذى جاء بالحكم ، فإنه يبين منه أن المحكمة إذ استخلصت من اصرار الطاعن على عدم الإجابة على ما وجهته إليه النيابة من أسئلة مع أنها كانت بسبيل تحقيق جريمة تزوير السند المتهم فى مدانته الطاعن قرينة ضده فى دعوى التزوير المدنية كان استخلاصها سائغا ، فالمحكمة فى دعوى التزوير أن تستدل على وقوعه أو انتفائه بما تستنبطه من قرائن ، وما دامت مؤدية إلى ما انتهت إليه المحكمة منها ، فإنها تكون بمنأى عن رقابة محكمة النقض ، أما تحدى الطاعن بأن سكوته عن الرد على النيابة وهى تحقق فى جريمة تزوير السند مكتفيا بأنه سيدلى بأقواله فى دعوى التزوير المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية إنما كان يستعمل حقا لا يصح استنباط قرينة منه على التزوير ، فغير صحيح فى القانون ، لأن على النيابة ، قانونا ، أن تسير فى تحقيق جريمة التزوير بمجرد تبليغها عنها وعلى المتهم - الطاعن - أن يجيب على ما توجهه إليه من أسئلة ، فإن هى رأت بعد التحقيق رفع الدعوى الجنائية وجب إيقاف الدعوى المدنية ولم يكن للطاعن إذن أن يمتنع عن الإجابة على أسئلة النيابة ، أما ما جاء بهذا السبب عن تقرير الخبير سعودى فالرد عليه يرد مع الرد على باقى المطاعن المنعى بها عليه فى السبب الثالث .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم أن المحكمة أشارت إلى السند المؤرخ فى ١٩٤٢/١٠/٢ والمقدم فى القضية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٦ كلى مصر المنضمة والمرفوعة به الدعوى من تيد حسن شاهينا كى على الطاعن والمطعون عليه وقالت إن هذا السند محرر على السيد عمر النفراوى " الطاعن " بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وقد حول من الدائن وهو أحمد شحاته إلى وهبه ميخائيل ثم إلى محمد حسن وأن هناك إقرارا صادرا من أحمد شحاته تاريخه أول مارس سنة ١٩٤٥ يتضمن أن قيمة السند المذكور وهى ١٥٠٠ جنيه الواردة بمقد الاتفاق المحرر بينه وبين الطاعن بشأن التقاضى على مبلغ ٧٥٠٠ جنيه على هاشم الحسامى وهو

قيمة ما سينفق في القضية المذكورة من رسوم وأتعاب إلى أن يصدر الحكم نهائيا . واستخلصت المحكمة من هذا أن الخصوم اتفقوا في ١٩٤٢/١٠/٢ على مقاضاة هاشم الحسامي بشأن سند ودیعة قيمته ٧٥٠٠ جنيه مع أن سند الودیعة تاريخه ١٩٤٤/١/٨ وهذا يؤيد تزوير السند وقالت المحكمة إنها لا تلتفت إلى ما قيل بأن تاريخ ١٩٤٢/١٠/٢ روعي فيه جانب الصورية وأن الحقيقة والعبرة بتاريخ ذرقة الضد التي تجررت أول مارس سنة ١٩٤٥ وهو التاريخ الحقيقي للسند المحرر على الطاعن ومع أن المحكمة أثبتتها في حكمها فلأنها لم تغفل عنها شيئا وكان على المحكمة أن تحقق دفاع الطاعن بهذا الشأن فإن ثبت صحته كان قاطعا في صورية تاريخ السند المؤرخ ١٩٤٢/١٠/٢ وينهار بذلك الدليل الذي استعملته المحكمة من هذا التاريخ الصوري على تزوير السند .

ومن حيث إنه جاء بالحكم بهذا الخصوص "ومن حيث إن المستأنف ضده ذكر في صحيفة أدلة التزوير تحت رقم "سادسا" العبارة الآتية : كذلك كشفت دعوى محمد حسن شاهيناكي (القضية رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٦ كلى مصر) عن الأمور الآتية : سند الدين المحرر بمبلغ ١٥٠٠ جنيه لأحمد شحاته ضد السيد عمر النفرأوى تاريخه ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقد قيل إن مبلغ الـ ١٥٠٠ جنيه في هذا السند هو قيمة النفقات التي ستفق في مقاضاة هاشم الحسامي على مبلغ ٧٥٠٠ جنيه المحرر به إقرار ١٩٤٤/١/٨ ومعنى هذا أن الخصوم اتفقوا في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ على مقاضاة هاشم الحسامي بشأن سند ودیعة قيمتها ٧٥٠٠ جنيه لم يوجد بعد لأن سند هذه الودیعة مؤرخ في ١٩٤٤/١/٨ أى بعد الاتفاق على النفقات بستة شهور ... ثم قالت المحكمة "ولا تلتفت هذه المحكمة إلى ما قيل من أن تاريخ ١٩٤٢/١٠/٢ قد كتب خطأ" .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن إعلان أدلة التزوير حصل في ١٩٤٨/٦/٨ كما يؤخذ من صورتها الرسمية المقدمة من الطاعن إلى هذه المحكمة ، أما المذكرة التي يتسكك الطاعن فيها "بأن استدلال المحكمة بما هو متصل بالسند المحرر لأحمد شحاته السيد فلا يمكن أن يكون سليما ما دام من المسلم به أن الأوراق

الخاصة بهذه الواقعة روعي فيها جانب الصورية لإبعادها على حسب تقدير
قوى الشأن فيها عن السند الأصلي بدليل عدم الإشارة فيها إلى هذا السند
أو إلى أي سند من أي نوع كان ، وبدليل ورقة الضد التي كانت لدى المستأنف
وهي مكتوبة بنفس المداد وبمعرفة نفس الكاتب وتحمل التاريخ الحقيقي ، وبدليل
التاريخ الرسمي الموضوع على السند الذي أشارت إليه المحكمة ، مؤرخة في ٢٢/٥/١٩٥١
ومقدمة لمحكمة الاستئناف أثناء حيز القضية بجلسة ١٩٥١/٦/٢ للحكم ، من هذه
المذكرة قدمت بعد إعلان أدلة التزوير بما يقرب من ثلاث سنوات وفي غضون
هذه المدة ليس ما ينفي ما جاء بحكم محكمة أول درجة والحكم المطعون فيه
إذ لم يلتفت إلى هذا الدفاع كما جاء به ولم يخرج عن سلطته الموضوعية في تقدير
الدليل . أما ما تمسك به الطاعن في المذكرة الختامية " من أن الأوراق الخاصة
بهذه الواقعة روعي فيها جانب الصورية ... " فكلام عام مبهم لم يحدد فيه الطاعن
الورقة أو الجزء من الورقة التي يتمسك فيه بالصورية ، فلا يعتبر مع هذا الإبهام
أنه تمسك في هذه المذكرة بأن تاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ الوارد على السند
المحرر بمبلغ ١٥٠٠ جنيه لأحمد شحاته ضد السيد عمر نفرأوى صوري ، ولا يكون
الحكم قد طارده قصور إذ أغفل التحدث عن هذا الدفاع المبهم الغير محدود
في تمسكه بالصورية ومن ثم يتعين رفض ما جاء بهذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينحى بالسبب الثالث على الحكم أن الخبراء اختلفوا
فما بينهم فبعضهم قال بصحة الإضاء وسلامة السند وقال آخرون بسلامة الإضاء
وبأن صلب السند به نحو الكتابة لا يزال بعضه ظاهرا وقال البعض الآخر إن
الإضاء مقلد وأنه وضع على بياض ، وياخذ الطاعن على المحكمة ، أولا -
أنها لم ترد على أقوال الخبراء الآخرين مع أنها كلها جاءت بعد تقرير الخبير سعودي
وتضمنت الرد على رأيه وتفنيد بآدلة قائمة على ماديات يحكمها الفن ، وكان
على المحكمة أن تستكمل التحقيق فتزد على الدليل الفني بدليل فني آخر لا يتلون
ولا يكذب ، لا أن ترد على الأدلة بقرائن لا تغني ولا تفيد ، ثانيا - لقد طالب
الدفاع المحكمة بأن تطلع على السند المدعى بتزويره وتقول كلمتها فيه بشأن ما قرره
الخبراء الفنيون ، ولكن المحكمة اكتفت بالقول بأنها اطلعت على السند وأنها

قرأت ما فيه دون أن تتعرض لأقوال الخبراء بشأنه ، وكان عليها أن تقول إنها رأت أو لم تر أثرا لمحو أو إثبات في صلب السند الذي قال عنه أحد الخبراء ، لأن من واجب القاضي أن يهيمن على عمل الخبراء ، لا أن يترك الأمر لهم ، إذا تبني القاضي تقرير خير دون أن يبين أنه هيمن عليه ما استطاع كان حكمه باطلا ، ثالثا — أن المحكمة حين أخذت برأى الخبير سعودى لم تبين إن كان صلب السند قد كتب بعد تقليد الإمضاء كما قال الخبير أو أنها أخذت بما قاله إن الإمضاء مقلد فقط والواقع أن المحكمة أخذت بما جاء بالتقرير خاصا بتقليد الإمضاء دون أن تتعرض لما ذكره الخبير عن صلب السند كما أنها لم تواجه النقد الذى وجه للخبير مما كان سببا فى الاستعانة بخبراء آخرين لأنه لم يستكمل عمله وصدر عن ذلك حكم تمهيدى لاحظ عليه أنه لم يجر تكبير الإمضاءات الصحيحة المعترف بها وقد علل ذلك عند مناقشته فى محضر الجلسة بنفاذ المادة الكيماوية وهذا النقص فى عمل الخبير لا يسمع للمحكمة بتكوين رأى حازم وقد أثار الطاعن ذلك فى استئنافه وطلب مناقشة الخبراء ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقالت إنها لا ترى محلا لاستدعائهم بعد أن كونت عقيدتها فى تزوير السند، وكان هذا القول منها يكون صحيحا لو أنها أوردت فى سبيل تكوين عقيدتها من الأدلة ما يصح فى القانون أن يكون دليلا متجما .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه بهذا الشأن ” وقد قرر الخبير محمد سعودى فى تقريره أنه فحص التوقيع المطعون فيه بواسطة الميكروسكوب الاستريوسكونى فظهر أنه لم يكتب كتابة بل إنه رسم رسما جزءا جزءا مع التانى والاحتراس وأن الذى رسمه حاول أن يجعله شبيها بتوقيع من توقيعات هاشم الحسامى ولكنه فشل فى محاولته تقليده وأخطأ فى وضع أجزائه ومحاكاتها للأصل الذى كان يقلده وظهرت آثار رفع قلمه على الورقة وآثار إمادته إليها وآثار اختلاف درجات ضغط القلم واتجاهاته حينما كان يرسم تلك الأجزاء المتعددة وتلك آثار لا تحدث إلا عن قلم مزور . وترى المحكمة الأخذ بوجهة نظر هذا الخبير فى شأن هذا التوقيع من أنه إمضاء مقلد . . . ولا ترى محلا لاستدعاء

جميع الخبراء لمناقشتهم كما طلب المستأنف ، لأن الأمر لا يدعو إليه بعد أن كونت هذه المحكمة عقيدتها عن تزوير السند موضوع الدعوى مما تقدم بيانه .

ومن حيث إنه يبين من هذا الذي تحدثت به المحكمة عن تقرير الخبير سعودي أنها إذ أخذت به فذلك بعد أن أثبتت الطريقة التي بنى عليها تقريره واقتنعت بها وأنها بذلك هيمنت على التقرير ما استطاعت ، خلافا لما جاء بالمنع بهذا السبب ، أما هدم ردها على ما جاء بتقارير الخبراء الآخرين ففاده أطراح المحكمة لها إذ لم ترفيها ما يغير وجه الرأي في الحكم بعد إذ فحصت تقرير الخبير سعودي وأوردت أدلته على تقليد الامضاء وتزويرها وقالت إنها تأخذ بهذا التقرير . وهذا قاطع في أنها لم تأخذ به دون بحث أو تحييص . ومتى ثبت للمحكمة من هذا التقرير أن الامضاء مزورة ، فالسند مزور من أساسه ولا محل لأن تبحث المحكمة بعد ، إن كان هناك تغيير في صلب السند من نحو أو إثبات أو أن الامضاء كتب قبل أو بعد كتابة صلب السند ، فإن ذلك يكون غير منتج . أما ما ينعاه الطاعن على هذا التقرير من أن الحكم التمهيدى الصادر بنسب خبير من قسم أبحاث التزييف والتزوير إنما كان لعدم استكمال الخبير سعودي عمله ، فغير مقبول لأن الطاعن لم يقدم الحكم التمهيدى المذكور ، فهذا النعى منه بغير دليل ، كما لا يعاب على المحكمة أنها لم تجب الطاعن إلى ما طلبه من استدعاء الخبراء لمناقشتهم في تقريرهم ، إذ المادة ٢٤٣ مرافعات تجيز للمحكمة ذلك إذا تراءى لها لزومه ، فمتى كانت المحكمة لم تجد بما لها من سلطة في تقدير الأدلة ، حاجة إلى هذه المناقشة فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس ومن ثم يتعين رفض ما جاء بهذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم أن محكمة الاستئناف قد أيدت حكم محكمة أول درجة وذكرت أسبابا لحكمها دون أن تقول إنها أخذت بأسباب الحكم الابتدائى ثم قالت في صدد حكمها إن الحكم الابتدائى قد بين وقائع الدعوى بما تغنى عن تفصيلها وهذا كله منها تجهيل مخل بحيث لا يستطيع المطلع على الحكم أن يعرف أسبابه إن كانت هى وحدها التى اعتمد عليها

الحكم أم أنه اعتمد أيضا على ما جاء بالحكم الابتدائي وكان على المحكمة أن تبين ذلك بوضوح وما رأت أن تأخذوما لا تأخذ به من أسباب محكمة أول درجة ، فإذا كانت قد أخذت بأسباب الحكم الابتدائي فهناك تناقض في الأسباب لأن محكمة أول درجة قالت إنها لا تأخذ بدليل السند ذي الألف وخمسمائة جنيه ، بينما أن محكمة الاستئناف قد خالفتها في ذلك وأخذت به .

ومن حيث إن هذا النعي مردود ، بأن محكمة ثاني درجة وإن تكن أيدت حكم محكمة أول درجة إلا أنها أقامت قضاءها على أسباب مستقلة عن أسباب حكم محكمة أول درجة ، بل قد خالفتها في الأخذ بدليل لم ير الحكم الابتدائي الأخذ به وهو واقعة السند ذي الألف وخمسمائة جنيه المنعي عليها من الطاعن بالسبب الثاني السابق الرد عليه ، فلم يكن الحكم المطعون عليه بعد ، في حاجة إلى أن يشير إلى أسباب حكم محكمة أول درجة . أما ما ورد به من أنه أحال عليه في بيان وقائع الدعوى فليس مما يعيب به الحكم المطعون فيه الذي — على الرغم من ذكر عبارة الإحالة بأسبابه — قد بين وقائع الدعوى في توضيح في صدره ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٥٥

(١٢٠)

القضية رقم ٣٥ سنة ٢٢ القضاية :

برياعة السيد الأستاذ سليمان ثابت وكيل المحكمة ؛ وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب أحمد ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عباد ، ومحمد أمين زكي المستشارين .

أعمال تجارية . سند إذني . وجوب اعتباره عملا تجاريا إذا وقع تاجر سواء أ كان مرتباً على معاملة تجارية أو معاملة مدنية . إذا وقع غير تاجر يجب أن يكون مرتباً على عملية تجارية .

السند الإذني وفقاً لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة يعتبر عملاً تجارياً متى كان موقعه تاجراً سواء أ كان مرتباً على معاملة تجارية أو مدنية وأنه كذلك يعتبر عملاً تجارياً إذا كان موقعه غير تاجر بشرط أن يكون مرتباً على معاملة تجارية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة النيابة العامة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع كما يستفاد من أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام هذه الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما الأولين طالبا الحكم بإلزام المطعون عليه الأول بصفته الشخصية وبصفته مديراً لشركة الاستديوهات الحديثة تحت التأسيس بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وفوائدها بواقع ٨ ٪ من تاريخ استحقاقها الحاصل في أول مايو سنة ١٩٤٩ وتثبيت

المحجز التحفظى المتوقع تحت يد المطعون عليه الثانى وجعله نافذا وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة، واستند فى دعواه إلى سند إذنى تاريخه ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ مستحق الدفع فى أول مايو سنة ١٩٤٩ وموقع عليه من المطعون عليه الأول لأمر المطعون عليه الثالث ومحول من هذا الأخير للطاعن . فدفع المطعون عليه الأول بأن الدين الذى تضمنته السند دين مدنى وأنه ثمن أرض زراعية بشارع الهرم باعها له المطعون عليه الثالث وعجز عن تسليمها له وتبين عدم ملكيته لها وأن من حقه أن يتمسك قبل الطاعن حامل السند بكافة الدفع التى له قبل المحيل لأن حامل السند يعلم سببه وأدخل المطعون عليه الأول المطعون عليه الثالث ضامنا له فى الدعوى وأدخل المطعون عليه الثالث بدوره البائعين له ضامنين . وفى ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة الابتدائية بعدم قبول الدعوى الأصلية المرفوعة من الطاعن وبإلزامه المصروفات و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة للمطعون عليه الأول وبعدم قبول دعوى الضمان وألزمت رافعيها بمصروفاتها وبنت حكمها على أنه لا خلاف بين طرفى السند الأصليين على مدنية الدين الوارد به لأنه ثمن أطيان مازالت ملكية البائع لها موضوع نزاع بينه وبين البائعين الأصليين له وما زال هذا النزاع مطروحا على القضاء ولم يفصل فيه بعد الأمر الذى يجعل مطالبة البائع للمطعون عليه الأول بالثمن سابقة لأوانها وأنه قد تحرر السند لغرض مدنى فإن من حق المطعون عليه الأول المدعى أن يدفع فى مواجهة الطاعن بما له من دفع قبل دائته الأصلي المحيل وأنه ليس للطاعن أن يحتج بأن التظهير مطهر من الدفع لأنه لم يثبت صفته التجارية وتجارية السند ولأنه قدم الدليل على علم الطاعن المحال إليه بحقيقة السبب الذى حرر السند من أجله وظروفه وأنه لا مسوغ للحكم بصحة المحجز لأنه وقع بدين لم يستوف الشرائط القانونية لإجرائه . فاستأنف الطاعن الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء والقضاء له بطلباته الواردة بصحيفة دعواه الابتدائية واستند فى استئنافه إلى أن السند الإذنى موضوع الدعوى سند تجارى ومن ثم يكون تظهيره مطهرا له من الدفع وأن الحاضر عن المطعون عليه الأول أقرب بالدين أمام المحكمة الابتدائية بجلسة ٢ من يونيه

سنة ١٩٤٩ وإقراره ملزم لموكله وحجة عليه . فقضت محكمة الاستئناف في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وأعلن الحكم إلى الطاعن في ٩ من يناير سنة ١٩٥٢ فقرر الطعن فيه بالنقض .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب : ينعي الطاعن في الثلاثة الأول منها الخطأ في تطبيق القانون وينعي في الرابع الخطأ في الإسناد .

وحيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة إذ اعتبر السند الإذني محل النزاع سنداً مدنياً بحجة أن الالتزام الذي تولد عنه عمل مدني بطبيعته مع أن المطعون عليه الأول تاجر وهو الذي أصدره ووقع عليه وكان يشعير لذلك اعتبار السند الإذني محل النزاع سنداً تجارياً مادام أن الذي أصدره ووقع عليه تاجر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان أخطأ في القانون إذ قرر أن السند الإذني يعتبر عملاً مدنياً إذا ترتب على معاملة مدنية ولو كان موقعه تاجراً الأمر الذي يستفاد منه أنه جعل معيار التفرقة نوع المعاملة التي حرر من أجلها السند دون اعتبار لصفة موقعه وكان الصحيح في القانون طبقاً لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة أن السند الإذني يعتبر عملاً تجارياً متى كان موقعه تاجراً سواء أكان مترتباً على معاملة تجارية أو مدنية وأنه كذلك يعتبر عملاً تجارياً إذا كان موقعه غير تاجر بشرط أن يكون مترتباً على معاملة تجارية ، غير أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت أن المعاملة التي حرر من أجلها السند موضوع النزاع هي معاملة مدنية وأنه قيمة أحد أقساط ثمن أطيان اشتراها المطعون عليه الأول من المطعون عليه الثالث واخريدعى سلامون سلامه وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على سبق تسكه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه الأول موقع السند موضوع النزاع تاجر، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الصدد يكون نعيًا غير منتج .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في التكييف القانوني لسبب الالتزام الذي تولد عنه السند محل النزاع فزعم أنه أحد أقساط

ثمن الأطنان المبعة للمطعون عليه الأول بالعقد المؤرخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ في حين أنه يستفاد من العقد المذكور أن المبلغ الذي التزم المطعون عليه الأول بدفعه بموجبه لم يكن ثمن الأطنان المبعة فحسب بل كان أيضا قيمة حصة المطعون عليه الثالث في رأس مال شركة تجارية كانت بين المطعون عليه الثالث والخواجه سلامون سلامه وحل المطعون عليه الأول فيها محل المطعون عليه الثالث .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من العقد المؤرخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي استند إليه الحكم المطعون فيه أنه تضمن بيع المطعون عليه الثالث والخواجه سلامون سلامه الأرض الموضحة به للمطعون عليه الأول كما تضمن عقدا على إلغاء شركة المخاصة التي كانت معقودة بين المطعون عليه الثالث والخواجه سلامون سلامه يعقد مؤرخ ٢٥ من يولييه سنة ١٩٤٦ وإبراء من المطعون عليه الثالث للخواجه سلامون سلامه من أى دين أو التزام للمطعون عليه الثالث قبله عن أى اتفاق سابق على العقد المؤرخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي ليس فيه ولا يستفاد منه حلول المطعون عليه الأول محل المطعون عليه الثالث في الشركة التي نص على إلغائها .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف المواد ٣٩١ و ٤٠٨ و ٤٠٩ من القانون المدني إذ أهدرجية محضر جلسة المحكمة الابتدائية المؤرخ ٢ من يونيه سنة ١٩٤٩ الثابت فيه حضور الأستاذ عدلى شرابي عن المطعون عليه الأول وقوله في مجلس القضاء إنه ليس لديه شيء بالنسبة لطلبات المدعى (الطاعن) وإنه سلم بطلباته وهذا إقرار قضائي صريح مستكمل لشرائطه القانونية وثابت في ورقة رسمية حررها موظف مختص ولم يطعن فيها بالتزوير وكان يتعين على المحكمة الأخذ بهذا الإقرار والحكم للطاعن بطلباته دون التعرض لموضوع .

وحيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه إذ قال "ومن حيث إنه فيما يتعلق بالإقرار الذي نسب للحاضر عن المستأنف ضده الأول (المطعون عليه الأول) بأول جلسة نظرت فيها الدعوى أمام المحكمة الابتدائية

فإنه فضلا عن أنه أنكر صدور أقوال منه بالوضع الذي ذكر بحضر تلك الجلسة فإن المحكمة تلاحظ أنه قد شابها تغيير في الكلمتين الأوليين من عبارة (وقد سلم بطلبات المدعى) مما يجعل المحكمة لا تطمئن إلى صحة هذه الأقوال يضاف إلى ذلك أنها أقوال عامة غامضة لا يصح اعتبارها إقرارا قضائيا ملزما لصاحبه وإلا لما استمرت الخصومة مجالاً بين الطرفين حول ماهية السند الإذني اكتفاء بالإقرار على اعتبار أنه حصل في مجلس القضاء وأنه حجة قاطعة على صاحبه بغير حاجة إلى أى مستند آخر يثبت حق المستأنف (الطاعن) — وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه لا يخالفه فيه للقانون وهو تقدير للدليل الذى تمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع واستخلاص سائع يؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه بشأنه .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر السند موضوع الدعوى متولدا عن بيع أطيان من المطعون عليه الثالث للمطعون عليه الأول وأنه قيمة أحد أقساط ثمن الأطيان اعتمد فى ذلك على واقعة لأصل لها فى الأوراق بل بالعكس يوجد ما ينقضها تماما .

وحيث إن هذا السبب غير مقبول لغموضه وإبهامه، ذلك أن الطاعن لم يحدد الأوراق التى يقول إنها تحتوى ما ينقض الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا لقضائه وهى أن الدين الثابت بالسند موضوع النزاع هو قيمة أحد أقساط ثمن الأطيان التى اشتراها المطعون عليه الأول من المطعون عليه الثالث والخواجه سلامون سلامه، تلك الواقعة الثابتة بالعقد المؤرخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذى سبق الإشارة إليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس صحيح متعين الرفض .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٥٥

(١٢١)

القضية رقم ٢٩ سنة ٢٢ القضائية :

برياعة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وبحضور السادة الأماتدة سليمان ثابت وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد قزاد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

تزوير . غرامة التزوير . مناط الحكم بها . هو سقوط حق مدعى التزوير أو رفض دعواه . القضاء بها في حالة الحكم بعدم قبول دعوى التزوير . خطأ في القانون .

مناط الحكم بغرامة التزوير وفقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات هو القضاء بسقوط حق مدعى التزوير أو برفض دعواه ، فلا يجوز القضاء بها في غير هاتين الحالتين . وإذن فمتى كان الحكم إذ قضى بعدم قبول دعوى التزوير لأنها غير ممتجة في الدعوى الأصلية قد ألزم مدعى التزوير بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ مرافعات لأنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة النيابة العامة وبعد المناقشة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث إن وقائع الطعن حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراقه تتحصل في أن الطاعن زوج ولده (المطعون عليه الثاني) بالمطعون عليها الثالثة (ابنة المطعون عليه الأول) وكانت ثيباً لسابقة زواجها بغيره ولكن الزواج الجديد لم يعمر طويلاً واستجر طرفاً الخصومة حول المنقولات المتزلية

التي أعدت في منزل الزوجية بسبب عدم تحرير قائمة بالجهاز فالطاعن ادعاها لنفسه وأنه سلمها لولده على سبيل العارية بمقتضى قائمة مؤرخة في ١٩٤٨/٩/١ والمطعون عليه الأول بدوره ادعاها لنفسه وأنه سلمها لابنته بمقتضى قائمة مؤرخة في ١٩٤٨/١٠/١٥ ثم أوقع بموجبها حجة - زنا تحفظيا استحقاقيا في ١٩٤٨/١١/٣٠ تنفيذا للأمر الذي استصدره في الدعوى ٢٢٣٧ سنة ١٩٤٨ مدني المتزلة التي أقامها على ابنته وطلب الحكم عليها بتسليمه المنقولات عينا أو أن تدفع إليه ثمنها المقدر بخمسين جنيها - وفعل الطاعن مثل ذلك تماما في الدعوى ٢٢٤٥ سنة ١٩٤٨ المتزلة التي أقامها على ابنه وزوجته وزاد قيمة المنقولات إلى سبعين جنيها - ثم تدخل كل مدع في دعوى خصيمه طالبا بقبوله خصما ثالثا فيها والحكم برفضها - وفي ١٩٤٩/٣/٢ قضت المحكمة بقبول الخصمين كل في دعوى خصمه وإحالة الدعويين إلى التحقيق لإثبات ونفي ما تكتون بالحكمين التمهيديين ، ثم سمعت المحكمة شهود الطرفين حيث قررت ضم الدعويين البصير فيهما حكم واحد - وفي ١٩٤٩/٦/٨ حكمت أولا : في القضية ٢٢٤٥ سنة ١٩٤٨ بأحقية الطاعن إلى مفردات الجهاز الموضحة بالفواتير الثلاث المقدمة منه بحافظة مستنداته تحت أرقام ١ و ٢ و ٣ والصادرة من محمد الإمام الشريف وأبو السعود مسعد قوره وهاشم محمود وآخر وإلزام المدعى عليهما بأن يسلمها إليه عينا أو أن يدفع له ثمنها وقدره ٣٥ ج وتثبيت الجزر التحفظي الموقع عليها في ١٩٤٨/١٢/٨ وجعله نافذا . ثانيا - برفض الدعوى بالنسبة لباقي أعيان الجهاز . ثالثا - في القضية ٢٢٣٧ سنة ١٩٤٨ بأحقية المطعون عليه الأول (للمدعى فيها) إلى باقي أعيان الجهاز التي لم يحكم بها للمدعى في القضية المنضمة وإلزام المدعى عليها (المطعون عليها الثالثة) بتسليمها إليه عينا أو بأن تدفع إليه ثمنها وقدره ١٥ ج مع تثبيت الجزر التحفظي المتوقع عليها في ١٩٤٨/١١/٣٠ وجعله نافذا . رابعا - بإلغاء الجزرين المتمفظيين المتوقعين في ١١/٣٠ و ١٩٤٨/١٢/٨ في القضيتين بالنسبة لما لم يحكم به لكل مدع في دعواه . خامسا - أمرت بالمقاصة في المصاريف والأتعاب ورفضت ما عدا ذلك

من الطلبات - استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية وقيد الاستئناف برقم ٤٢١ سنة ١٩٤٩ مستأنف وطلب الحكم بتعديل الحكم المستأنف في دعواه والحكم له بطلباته فيها ورفض الدعوى الثانية المنضمة إليها - واكتفى الطاعن بإنذار المستأنف بقيد استئنافه في بحر الثمانية الأيام التالية للإنذار ثم دفع بعدم قبول الاستئناف لعدم قيده في الميعاد - طلب المستأنف رفض هذا الدفع وقبول الاستئناف شكلا ثم رأى من باب الحيلة رفع استئناف ثان عن نفس الحكم قيند برقم ٥٢٢ سنة ١٩٤٩ مدنى مستأنف المنصورة . وفي ١٣/٤/١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدفع المقدم من الطاعن في الاستئناف الأول وبقبوله شكلا، ثم قررت بضم الاستئنافين. وفي ٩/١١/١٩٥٠ قرر الطاعن الطعن بالتزوير في القائمة المؤرخة ١٥/١٠/١٩٤٨ الموقع عليها من المطعون عليها الثالثة لمصلحة والدها المستأنف ، وبعد أن أعلن شواهد التزوير طلب الحكم برد وبطلان القائمة مع إلزام المستأنف بالمصروفات والأتعاب وفي ٢٩/١١/١٩٥١ قضت المحكمة حضوريا: (أ) في الاستئناف ٤٢١ سنة ١٩٤٩ فقد سبق قبوله شكلا . (ب) وفي الاستئناف ٥٢٢ سنة ١٩٤٩ بقبوله شكلا وفي الموضوع . أولا - في دعوى التزوير الفرعية بعدم قبولها وألزم المدعى فيها (الطاعن) بالمصروفات ، وغرامة ٢٥ ج للترتبة . ثانيا - في القضية ٢٢٤٥ سنة ١٩٤٨ المنزلة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفضها وإلزام الطاعن بمصروفاتها عن الدرجتين و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماة . ثالثا - في القضية ٢٢٣٧ سنة ١٩٤٨ المنزلة بتعديل الحكم المستأنف وأحقية المستأنف لجميع الجهاز المبين بالقائمة المؤرخة ١٥/١٠/١٩٤٨ وتسليمه إليه عينا وتثبيت الجرز التحفظى المتوقع عليه في ٣٠/١١/١٩٤٨ وجعله نافذا وألزم الطاعن بمصروفاته عن الدرجتين و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماة عنهما . رابعا - في الاستئناف المنظم ٥٢٢ سنة ١٩٤٩ بإلزام الطاعن بمصروفاته الخاصة به - فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم بالسبب الأول قصوره في التسبب بما يبطله : ذلك بأنه استند في قضائه برفض دعوى التزوير التي أقامها ،

إلى الفول بأن قائمة الجهاز المطعون فيها بالتزوير لا حجة لها على الطاعن ولا أثر لها عليه سواء أكانت صحيحة أم مزورة إذ عليها توقيع بنت المطعون عليه الأول الذي قدمها لتكون حجة له عليها هي مما يجعل الطعن عليها من الطاعن غير منتج . فضلا عن أن تلك السيدة قد حضرت أمام المحكمة وأقرت بتوقيعها على القائمة — هذا القول كان السبب الوحيد الذي بنت عليها المحكمة قضاءها ولا شك أن هذا التسبب قاصر وباطل ، لأنه من المسلم به جواز الطعن في أى ورقة تقدم في الدعوى ، ولو لم تكن صادرة من الطاعن فيها ، بالتزوير مادام أنها ذات أثر عليه وعلى مصلحته أيا كان مبالغ ذلك الأثر أو درجته والحكم المطعون فيه لم يشر إلى تلك المصلحة ولم يقل بانعدامها — وفوق هذا فقد تمسك الطاعن في جميع مراحل النزاع بصورية دعوى المطعون عليه الأول وأن هذا اصطنع القائمة المطعون فيها بالتزوير ليوهم أن المنقولات ملكه هو ، وأنه سلمها لابنته ولو أن هذه القائمة استبعدت من الدعوى ولم تتخذها المحكمة دليلا أساسيا فيها لما صدر الحكم لمصلحة المطعون عليه ولما صدر أمر الحجز التحفظي ولما صدر الحكم بتثبيت ذلك الحجز ومصلحة الطاعن في هدم ذلك كله ظاهرة — ولا يغير من الأمر شيئا استناد الحكم في قضائه على حضور المطعون عليها الأخيرة وإقرارها بالقائمة وبالتوقيع عليها لأن هذا الإقرار لا ينفي حصول التزوير ولا أن الدعوى كانت صورية .

ومن حيث إن هذا السبب مردود ، بأن الحكم المطعون فيه لم يبين قضاءه على السبب الوحيد الذي ذكره الطاعن في تقريره ، ولكنه بدأ بسرد أدلة المطعون عليه الأول في ملكية المنقولات المتنازع عليها ثم قال ” أن المستأنف عليه الأول (الطاعن) استند إلى قائمة تاريخها ١٩٤٨/٩/١ موقع عليها من ابنته وهذا الإجراء من جانبه غير مألوف إذ لم يحجر العرف ولا العادة إذا ما اشترى والد لولده شيئا أن يحجر به قائمة ، وجرى العمل على أن الزوجة هي التي تحرر القائمة دائما على زوجها خشية المستقبل ، وجرى العرف في مصر على أن العفش هو للزوجة إلا إذا ثبت العكس بدليل مقنع — ويلاحظ أن دعوى المستأنف (المطعون عليه الأول) رفعت في ١٩٤٨/١١/٣٠ وأوقع الحجز في ١٩٤٨/١١/٢٣

في حين أن دعوى الطاعن لم ترفع إلا في ١٩٤٨/١٢/٨ تاريخ توقيع الججز الذي تقدم به في ١٩٤٨/١٢/٦ بعد توقيع الججز الأول مما يستفاد منه أن الدعوى الثانية ليست إلا ردا على الدعوى الأولى " ثم أخذ الحكم بعد ذلك في مناقشة مستندات الطرفين وأقوال شهودهما ثم قال " وبين من الاطلاع على الشكوى ٣٠٨ سنة ١٩٤٩ ادارى المنزلة المقدمة في ١٩٤٨/١٢/١٢ أن الطاعن أرسل تلغرافا للبوليس اتهم المطعون عليه الأول وعصابته بأخذ متقولاته المحجوز عليها لتبديدها ويلتمس أخذ التعهد عليهم بعدم نقلها حتى يفصل قضائيا منها للشا كل ولما سئل في شكواه في نفس اليوم قرر أنه يداين ابنه في سبعين جنيها ولما طالبه برفض الدفع فاستصدر أمرا من القاضي بتوقيع الججز على الجهاز نظير هذا المبلغ وتعين ابنه حارسا عليه واليوم حضر خصمه لأخذ الأشياء المحجوز عليها فأبلغت المركز لأخذ التعهد عليهم حتى لا يضار ابني " ثم قال الحكم أخيرا " إنه فوق ذلك فلم يقض للطاعن في دعواه بما طلبة كاملا في حين أنه يدعى ملكية الجهاز كله وارتضى بالجزء المحكوم له به ولو صح ما يدعيه لكان له شأن آخر ، كاستئناف الحكم بما لم يقض له به كما فعل خصمه " ومن هذا يبين أن الحكم المطعون فيه لم يبن قضاءه على القائمة فحسب بل على أدلة أخرى تكفي وحدها لحمل الحكم .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم بالسبب الثاني الخطأ في تطبيق وتفسير مواد القانون ، ذلك لأن المادة ٢٨٨ مرافعات نصت على الحكم بغرامة التزوير في حالتى سقوط حق مدعى التزوير فيما ادعاه أو عند الحكم برفض دعواه ، ولم يلحق بهما القانون حالة عدم قبول الدعوى . فالحكم بالغرامة في هذه الحالة الأخيرة يكون على خلاف ما يقضى به القانون ومجاها لحكمة التشريع ، لأن حالتى السقوط والرفض ترجعان إلى تقصير مدعى التزوير ثم إلى عجزه عن إثبات ما يدعيه . أما عدم القبول فمن عمل المحكمة ، ولا يصح أن يضار هو بغير عمله .

ومن حيث إن هذا النعى في محله لصراحة نص القانون ، لأن المادة ٢٨٨ مرافعات جعلت مناط الحكم بالغرامة هو ، القضاء بسقوط حق مدعى التزوير

أو برفض دعواه ، مما لا يدع مجالاً للحكم بها في غير هاتين الحالتين . ولما كان
يبين من الحكم المطعون فيه أنه إنما قضى بعدم قبول دعوى التزوير لأنها
غير متبعة في الدعوى الأصلية تأسيساً على أنه يستوى أن تكون القائمة صحيحة
أو مزورة أي أن صحتها أو تزويرها لا يؤثران على الموضوع ، وعلى ذلك فما كان
يجل للحكم المطعون فيه أن يقضى بالزام الطاعن بالغرامة التي نصت عليها المادة
٢٨٨ من أفعات .

ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص أي فيما قضى به
من الزام الطاعن بالغرامة .

جاسة ٧ من ابريل سنة ١٩٥٥

(١٤٢)

القضية رقم ٧٣ سنة ٢٢ القضائية

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سلمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين .

حكم . تسببه . عدم ذكر مواد القانون التي طبقها . لا يعيب .

لا يعيب الحكم إغفاله ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الراجح الانزال مفهوماً من الوقائع التي أوردتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة محامي الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى إجراءاته الشكلية .

وحيث إن الوقائع كما يستفاد من أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٤١ لسنة ١٩٤٧ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية يطالب فيها للطاعن بمبلغ ٢٠٨٤ جنيتها تعويضاً عن الضرر الذي أصاب مصنع الزجاج المملوك له نتيجة امتداد النار إليه من مصنع النشا المجاور له والمملوك للطاعن ، واستند في دعواه إلى تقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة ٧٢٤ لسنة ١٩٤٥ مستعجل الاسكندرية ومحضر التحقيق المقيد برقم ٧٢٦ لسنة ١٩٤٥ عوارض محرم بك . فدفع الطاعن الدعوى بأن الحريق حدث في مصنع قضاء وقدر وأن مصنع المطعون عليه ليس مملوكاً له وحده بل إن له سبعة شركاء آخرين .

فيه ، وفي ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة الابتدائية قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه بكافة الطرق الضرر الذي أصاب مصنعه وقيمه وأنه هو الذي قام بإصلاحه من ماله الخاص وقضت المحكمة في أسباب هذا الحكم بأن مسؤولية الطاعن عن الضرر ثابتة من إجماع موظفيه في محضر تحقيق قضية العوارض على أن السبب في نشوء الحريق هو إهمال عماله في مراقبة درجة الحرارة في الأنايب حتى انفجرت ثم انتقلت النار من مصنعه إلى مصنع المطعون عليه انجاور له فأحرقته وأتلفته فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد برقم ٢٤ لسنة ٤ ق طالبا إلغاءه فيما قضى به من ثبوت مسؤوليته عن الحريق وقضت محكمة الاستئناف في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بتأييد الحكم المستأنف . وبعد أن باشرت المحكمة الابتدائية التحقيق قضت في ٨ من يونيو سنة ١٩٤٩ بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ١٢٦٠ جنيها والمصاريف المناسبة و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة واستندت في قضائها إلى أن المبلغ الذي حكمت به هو ما قدره المطعون عليه عقب وقوع الحادث في محضر تحقيق قضية العوارض وأنه أقل من المبلغ الذي قدره الخبير في قضية إثبات الحالة - فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد برقم ٧٨ لسنة ٦ ق وقضت محكمة الاستئناف في ٣٠ من مايو سنة ١٩٥١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن النار التي شبت بمصنع الطاعن هي التي أحدثت بمصنعه الاتلاف التي يدعيها وليثبت قيمة الضرر الناشئ عنها وأنه هو الذي قام بإصلاحه من ماله الخاص دون باقي شركائه وبعد إتمام التحقيق قضت المحكمة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام الطاعن بمصروفاته وبمبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فقرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم .

وحيث إن الطعن بنى على سببين : أولهما الخطأ في القانون والثاني القصور في التسييب . ويتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه وكذا الحكم المستأنف خالفا للقانون من وجهين : الأول أنها لم يعنيا ببيان مواد القانون

التي طبقها في قضائهما بمسئولية الطاعن وإلزامه بالتعويض ، والوجه الثاني
أنهما رتبا مسئولية الطاعن على افراض خطئه مع أن القانون المصرى لا يعترف
بمبدأ المسئولية الشيئية ، والحريق الذى حدث بمصنع الطاعن لم يحصل بنقضه
أو بخطأ أحد عماله وإنما نشأ فجأة قضاء وقدرا نتيجة لانفجار فرن تجفيف النشا ،
وهو أمر كثير الحصول فى مثل مصنعه بل فى أكبر مصانع النشا وأحدثها لأن
ذرات النشا قابلة للالتهاب بطبيعتها ، وإذن يكون الحريق حادث مفاجئ وقوة
قاهرة لا يمكن توقعها ولا منع حدوثها ولم يجتمع لمحكمة الموضوع رأى رجل
فى هذا الشأن وما دام سبب الحريق ظل مجهولا ولم يقم المطعون عليه بإثبات
وقوع خطأ من الطاعن وأن هذا الخطأ هو السبب المباشر لشبوب النار فإنه
لا يمكن اعتبار الطاعن وهو صاحب المكان الذى نشب منه الحريق
مسئولا عنه .

وحيث إن هذا السبب مردود فى وجهه الأول ، بأنه لا يعيب الحكم إغفاله
ذكر مواد القانون التى طبقها على واقعة الدعوى متى كان المفهوم منه النص
الواجب الإثزال وهو كما يبين من واقعة هذه الدعوى كما أوردها الحكم المطعون
فيه نص المادة ١٥١ من القانون المدنى القديم الذى يتضمن قاعدة المسئولية
الخطئية - ومردود فى وجهه الثانى بأن الحكم الذى أصدرته المحكمة الابتدائية
فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وكذا الحكم المؤيد الذى أصدرته محكمة الاستئناف
فى ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، إذ قضيا بمسئولية الطاعن عن الحريق الذى أصاب
مصنع المطعون عليه ، أقاما قضاياهما هذا على أساس خطأ الطاعن وعماله
وإهمالهم مراقبة درجة الحرارة فى أنابيب أفران النشا بمصنع الطاعن حتى ارتفعت
الحرارة إلى الحد الذى جعلها تنفجر وتحث الحريق الذى انتقل إلى مصنع
المطعون عليه وأتلفه ، وقد تحدثت المحكمة الابتدائية عن ذلك فقال "وحيث إنه
فما يختص بمسئولية المدعى عليه (الطاعن) فإنها ثابتة من إجماع موظفيه
على أن السبب فى انفجار الأنابيب وحصول الحريق هو اشتداد الحرارة وكان
من المتعين عليه وعلى عماله مراقبة الحرارة وإخمادها دون اشتدادها إلى هذا
الحد الذى سبب الانفجار أما وقد أهملوا هذه الرقابة وترتب على الإهمال حصول

الحريق الذي أصاب مصنع المدعى (المطعون عليه) فيكون المدعى عليه مسئولا عن تعويض الضرر الذي حاق بالمدعى". وقال الحكم الاستئنافي "وحيث إن محكمة أول درجة بينت في حكمها وجه مسؤولية المستأنف (الطاعن) عن الحريق المطلوب عنه التعويض وأن ما ساقه من الأدلة كاف في تقرير هذه المسؤولية" ثم أشار الحكم الاستئنافي إلى ما أثاره الطاعن من حصول الحريق قضاء وقدرًا إلى تقرير الخبير الاستشاري الذي قدمه الطاعن أمام محكمة الدرجة الثانية في هذا الصدد فقال "وليس فيما جاء بالتقرير الاستشاري المقدم من المستأنف ما يعد تفنيدها لما قرره المحكمة فقد علل التقرير سبب الحريق باحتمالات مختلفة إذ ذكر أنه ربما يكون بسبب ارتفاع الحرارة في المنشأ بسبب التيار الكهربائي في هذا المنشأ أو احتراق بخاري في الدورات المتصاعدة من النشا وكل هذه الاحتمالات مما يمكن للمستأنف تلافيه لمنع الحريق" — وهذا الذي قرره الحكم صريح في إثبات توافر الخطأ واستبعاد حصول الحريق قضاء وقدرًا وقاطع في أنهما رتبًا مسؤولية الطاعن على وقوع هذا الخطأ من جانبه مما لا يجوز معه النعي بأن القضاء بمسؤولية الطاعن إنما بني على افتراض الخطأ خلافا للقانون .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسيب في خصوص تحديد الضرر الذي أصاب المطعون عليه وتقدير قيمته وقال في بيان نعيه إنه يتضح من الحكم الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٥١ بالاحالة على التحقيق أن محكمة الاستئناف لم تكن مرتاحة إلى أقوال شاهدي المطعون عليه أمام محكمة الدرجة الأولى وأحدهما أومباشي بقسم الجمر والآخر عامل بمصلحة التليفونات ولذلك أشارت في حكمها إلى أن الشهود الذين تعتبر أقوالهم متبجة وموصلة للحقيقة هم أولئك الذين أبلغوا عن الحريق وكانوا أول من وصل إليه واشتركوا في إطفائه وأجروا معاينته وتحقيقه ولكن المطعون عليه رغم ذلك لم يأت أمام محكمة الاستئناف إلا بشاهدين أحدهما كان عاملا عنده والآخر بائع سريخ متجول كان يشتري منه الكوبات البسيطة وهما ليسا بأفضل من الشاهدين اللذين كانت سمعتهما محكمة الدرجة الأولى وكان يتعين إزاء ذلك

استبعاد شهادتهما ، كما استبعدت شهادة الشاهدين الذين ممعتهما محكمة أول درجة واعتبار المطعون عليه عاجزا عن الاثبات ولكن محكمة الاستئناف قضت بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بناء على شهادة هذين الشاهدين ولذا يكون حكمها قد شابه التناقض والتهادم لتعارض أسبابه مع أسباب الحكم المستأنف فأصبحت غير كافية لحمله خصوصا إذا لوحظ أنه لم يثبت من دعوى إثبات الحالة أن أفران المطعون عليه تلفت وأن بضاعته هلكت بل لم يثبت أن النار دخلت مصنعه وكل ما حصل أن بعض العروق الحاملة للسقف لفحتها النيران فأوجدت بها تلقا يسيرا .

وحيث إن هذا السبب مردود ، بأنه يتضح من الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف الذي قضى بتأييده أن محكمة الموضوع بعد أن تبينت مسئولية الطاعن على ماسبق ذكره ردا على السبب الأول انتقلت إلى بحث الضرر الذي أصاب المطعون عليه في مصنعه تمهيدا لتقدير التعويض وإلزام الطاعن بقيمته فوجدت نفسها أمام تقديرين أحدهما بمبلغ ١٢٦٠ جنيها وهو تقدير المطعون عليه في محضر تحقيق قضية العوارض عقب وقوع الحادث ، والآخر بمبلغ ٢٠٦٠ جنيها وهو تقدير خبير إثبات الحالة وقد رأت محكمة الموضوع إزاء هذا الفارق الكبير بين التقديرين التثبت من مقدار الضرر وقيمته فأحالت الدعوى إلى التحقيق وسمعت شهود الطرفين وانتهت محكمة الدرجة الأولى في حكمها الصادر في ٨ من يونيو سنة ١٩٤٩ إلى الأخذ بتقدير المطعون عليه لأنه أقل مما قدر الخبير ولأنه في نظرها أقرب إلى الحقيقة كما انتهت محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه إلى تأييد هذا القضاء وذلك بعد أن سمعت شهود الطرفين مرة أخرى زيادة في التأكد من مقدار الضرر وقيمته واستعرضت في حكمها محضر العوارض وتقرير الخبير وأقوال الشهود إثباتا ونقيا وفصلت الاتلافات التي حدثت بمصنع المطعون عليه من جراء الحريق والتقديرات المختلفة التي وردت بشأنها ثم قالت " إن المحكمة ترى إزاء هذه التقديرات الاجتهادية وجوب مراعاة الدقة والتحفظ مادام سبيل هذا التقدير قد فاتت فرصته بالكشف عن معالنه في حينه وترى رأي محكمة أول درجة في الأخذ بتقدير المستأنف عليه الأول (المطعون عليه) الذي واجه به المحقق سامة

حصول الحريق بوصفه أنسب التقديرات وأقربها إلى الصديق وهو ١٢٦٠ جنيتها
على التفصيل الذي ذكر مفرداته بمحضر التحقيق سيما وأنه تقدير يتفق إلى حد كبير
مع ما قدره أهل الخبرة من رجال المصانع المماثلة الذين استأنس الخبير برأيهم
في حضور طرفي الخصوم ومن ثم يتعين الأخذ بهذا التقدير الذي أخذ به الحكم
المستأنف وبالتالي رفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وهذا
الاستخلاص السائغ الذي أقيم عليه الحكم المطعون فيه يكفي لحمله ولا يجدي
الطاعن نفيه بأن محكمة الاستئناف كانت أشارت في حكمها الصادر بالإحالة
على التحقيق إلى نوع الشهود الذين قد تكون شهادتهم مفيدة ومنتجة وأن
المطعون عليه لم يأت أمامها بأحد منهم ذلك لأن المحكمة وإن كانت أهابت
بالطرفين الاستشهاد بهذا النوع من الشهود غير أنها لم تكلف أحدا منهما باستدعاء
شاهد بعينه ولأنه ما كان يمكن التكهن بمقدار شهادتهم وانتاجها فيما كانت
المحكمة في سبيل التثبت منه ولأن الطاعن نفسه لم يقدم باستدعاء أحد منهم مع سئوح
الفرصة له وقيام الدليل قبله مما استند إليه الحكم في قضائه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس صحيح متعيينا رفضه .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٥٥

(١٢٣)

القضية رقم ٢ سنة ٢٥ القضائية "أحوال شخصية"

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد قواد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١) استئناف . أثر الاستئناف ، نقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود ما رفع
عنه الاستئناف فقط . تعرض محكمة الاستئناف إلى أمر غير معروض عليها وتسويتها
مركز المستأنف بالاستئناف المرفوع منه . خطأ في القانون .

(ب) أهلية . عوارض الأهلية . السفه والغفلة . تعريف كل منهما .

(ج) أهلية . حكم . تسببه . نفيه عن المطلوب الجرح عليه السفه والغفلة بأسباب ماثلة .
تعرضه بعد ذلك إلى ما شاب تصرفاته من غبن أو إضرار ببعض الروثة على البعض الآخر .
غير لازم .

١ - لما كان الاستئناف وفقاً لنص المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات
ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بمحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم
المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، فإنه لا يجوز للمحكمة المذكورة
أن تعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها وأن تسوي مركز المستأنف بالاستئناف
الذي قام هو برفعه . وإذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن الحكم الابتدائي
إذا قضى برفض طلب توقيع الحجر أضاف المصروفات إلى جانب الحكومة عملاً
بالرخصة المستمدة من المادة ٨٨٢ مرافعات ، وكان طالب الحجر هو الذي قام
باستئناف هذا الحكم وحده ، وكان استئنافه مقصوداً بالبداهة على رفض طلب
الحجر دون المصروفات التي حكم فيها لصالحه وألزم بها الخزنة العامة ، فإن
الحكم المطعون فيه إذا قضى بإلزام المستأنف بمصروفات الدرجة الأولى يكون

قد خالف القانون ولا يغير من هذا النظر أن تكون النيابة قد طلبت في محضر الجلسة إلزامه بهذه المصروفات .

٢ — السفه والغفلة بوجه عام يشتركان في معنى واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس . إلا أن الصفة المميزة للسفه هي أنها تعترى الإنسان فتحمله على تبذير المال وإتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع ، أما الغفلة فإنها تعتبر صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الإدارة والتقدير . وإذن متى كان الحكم إذ قضى برفض طلب الجحر أقام قضاءه على ما استخلصه بالأسباب السائغة التي أوردها من أن التصرفات التي صدرت من المطلوب توقيع الجحر عليه إلى أولاده وأحفاده تدل على تقدير وإدراك تام لتصرفاته ولا تنبئ عن سفه أو غفلة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ تقي عن المطلوب الجحر عليه السفه والغفلة استنادا إلى الأسباب السائغة التي أوردها قد خلص إلى أن التصرفات الصادرة منه إلى أولاده وأحفاده لها ما يبررها سواء أكانت هذه التصرفات تبرأ أو بيعا بأقل من ثمن المثل ، فإنه لا يكون في حاجة بعد ذلك إلى التعرض لحكم الغبن في البيع أو إثبات المتصرف أحد أولاده عن الآخر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة محامي الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق — تتحصل في أنه في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قدم الطاعن طلبا إلى رئيس نيابة القاهرة للأحوال الشخصية قال فيه إن والدته المطعون عليها بتأثير من شقيقه الأكبر الأستاذ محمد عبد الرحمن حافظ وزوجته وشقيقته السيدة سعادات

تجردت من جميع أملاكها في الفترة بين شهرى يناير وأغسطس سنة ١٩٥٣ بأن
تصرفت بمقتضى عقد رسمي ببيع ٤١ فدانا و ١٦ قيراطا و ١٨ سهما من ذلك ١٠ ف لكل
من الطاعن وشقيقته و ١ أفدنة لكل من حفيدتها مديحة و كريمة بنتى شقيقة الأستاذ
محمد عبد الرحمن حانظ ، وذكر في العقد أن الثمن ٥٥٠٠ جنيه دفع جميعه ليد البائعة ،
كما تصرفت في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣ ببيع عشرين قيراطا من أربعة وعشرين
في المنزل الذى تقيم فيه مع أفراد الأسرة إلى ابنتها وحفيدتها ، وذكر في العقد
أن الثمن ٢٠٠٠ جنيه دفع جميعه إلى البائعة . واستأجرت المطعون عليها منهن
الدور الذى تقيم فيه لمدة خمس سنوات بإيجار شهرى مقداره ٢٠ جنيها نص
في عقد الإيجار أنه دفع مقدما ، وأما الدور الذى يسكنه الطاعن فقد حررت
عنه المطعون عليها عقد إيجار مع شقيقه بصفته وكيل عنه ، ثم رفعت الدعوى
رقم ٧٠٨ سنة ١٩٥٤ مستعجل القاهرة لإخلائه استنادا إلى أن شقيقه كان يدفع
لها الإيجار حتى عزل من الوكالة ، ثم توقف عن الوفاء بالأجرة بعد ذلك . وقد
قضى فى تلك الدعوى بعدم الاختصاص . وخاص الطاعن من ذلك إلى القول
بأن هذه التصرفات تدل على السفه والغفلة إذ ليس من المفهوم عقلا وشرما أن
تقدم المطعون عليها على هذه التصرفات دون أن يقوم مبرر لها . فضلا عن أن
الطاعن وهو والد لأولاد خمسة فى حين أن لشقيقه بنتين فقط . وإلى جانب
ذلك فإن المطعون عليها قبلت أن تتعاقد فيما يختص بالعشرة أفدنة الخاصة به مع
شقيقه بصفته وكيل عنه فى حين أنه يقيم فى نفس المنزل مما ينتهى معه حكمة
استعمال التوكيل وهذه التصرفات تدل على غفلة شديدة إذ أن الغفلة تتحقق كلما
كان الشخص يتأثر بغيره ويسهل خدعته أو أن يكون مسلوب الإرادة وإن كان
غير معتوه . وأما حالة السفه فظاهرة أيضا إذ أن السفه هو من يعمل على خلاف
حكم الشرع والعقل وطلب الطاعن الحكم بتوقيع الحجر على المطعون عليها لهذين
السببين . وبعد تحقيق الطلب أحيل إلى محكمة القاهرة الابتدائية دائرة الأحوال
الشخصية وقيد برقم ٤٠٧ سنة ١٩٥٣ . وفى ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ قضت
المحكمة برفض طلب توقيع الحجر وإضافة المصروفات إلى جانب الحكومة .
فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٠ سنة ١٩٥٤ ق القاهرة .

وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف عدا ما ورد به عن المصروفات فيلزم المستأنف بها عن الدرجتين - فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله من وجهين : الأول أنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بإضافة المصروفات إلى جانب الحكومة والزام الطاعن بها عن الدرجتين في حين أن الطاعن هو الذي استأنف الحكم ، ولم تستأنفه النيابة : والمادة ٤٠٩ من قانون المرافعات صريحة في أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط .

ومن حيث إن النمي على الحكم المطعون فيه في هذا الوجه في محله ، ذلك أن الحكم الابتدائي إذ قضى برفض طلب توقيع الحجر على المطعون عليها أضاف المصروفات إلى جانب الحكومة مستعملا في ذلك الرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٣ مرافعات . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذي استأنف الحكم الصار من محكمة أول درجة ، وكانت استئنافه مقصورا بدادة إلى ما قضى به الحكم الابتدائي من رفض طلب توقيع الحجر ، ولا يشمل الشق الخاص بالمصروفات ، إذ حكم فيها لصالحه وألزم المحكمة بها الخزانة العامة وفقا للمادة المشار إليها . ولما كان الاستئناف وفقا للمادة ٤٠٩ من قانون المرافعات ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ تعرض للفصل في أمر لم يكن مطروحا عليه ، وأنه إذ فصل بإلزام المستأنف بمصاريف الدرجة الأولى أساء للاستئناف مع أنه بوصفه مستأنفا إذا لم يستفد من استئنافه فلا يضار به ، وهى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص . ولا يغير من هذا النظر أن تكون النيابة على ما تزعمه المطعون عليها طلبت في محضر الجلسة الزام الطاعن بهذه المصروفات .

ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن طلب الحجر يقوم على شكوى الطاعن من إيثار والدته لأخيه عليه ورتب على ذلك الفهم أن المالك حر في التصرف وحر في الإيثار والحرمان، أخطأ في تحصيل الواقع لأن ما عرضه الطاعن في هذا المصروع جاء على سبيل الاستدلال على مخالفة تصرف المطعون عليها لمقتضى الشرع والعقل، وكلاهما يحتم رعاية ذوى الولد الكثير والدخل القليل وكان من أثر هذا الخطأ أن أخطأ الحكم في القانون إذ وضع قاعدة عامة، ووداها حرية التصرف إطلاقاً، في حين أن الصحيح أن يلتزم المرء في تصرفه بمقتضى الشرع والعقل، وتجنب السرف حتى في التبرعات. وقد أغفل الحكم كذلك بحث التصرفات المنسوبة إلى المطعون عليها وتعرف مدى مطابقتها للشرع وللعقل ليتزل عليها حكم القانون. كما أخطأ حين نفى الغفلة عنها بما قاله من أن إجاباتها بحضر النيابة تنبئ عن ادراك وتبرير لتصرفاتها، إذ أن مدلول الغفلة يختلف عن مدلول العتة والجنون. فالجنون والعتة يشتركان في أثرهما بالنسبة إلى العقل، فكلاهما آفة تصيبه وتنقص من كماله - أما الغفلة فهي صورة من صور ضعف بعض المالكات النفسية ويستدل عليها بعدم الاهتداء إلى التصرفات الراجحة أو بقبول الغبن الفاحش أو بسهولة الانخداع كما أخطأ الحكم في القانون إذ قرر أنه لا يصح التحدث عن المساواة في الارث في صدد تصرف منجز من عاقل رشيد حال حياته، وأن مناط حرية التصرف هو قواعد القانون المدني لا أحكام الشريعة، في حين أن مناط الحجر هو مجافاة التصرف لمقتضى الشرع والعقل، وتلك هي أحكام الشرع.

ومن حيث إن النعي على الحكم في هذا الوجه مردود، بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن أساس طلب توقيع الحجر على المطعون عليها للسفه والغفلة أنها تجردت تماماً من أملاكها دون حاجة ودون ائتمان المثل ودون أن يبقى في يدها مال متخلف عن تلك التصرفات. ثم قال أن أقوال المطعون عليها بحضر النيابة تدل على التقدير والادراك التام لتصرفاتها ولا تنبئ عن غفلة... وقد ذكرت مبررات هذه التصرفات التي لم تخرج عن دائرة أبنائها واحنادها ومن بينهم طالب الحجر... وأن كل ما يعيبه طالب الحجر على والدته أنها في تصرفها لم تسو

بينه وبين أخيه في العطاء ، وأنها خرجت عن أملاكها بثن دون القيمة الحقيقية لها وذلك بتأثير أخيه عليها ... وهذا القول مردود بأن لئالك أن يهب من ماله لمن يشاء وأن يجعل الهبة في صورة عتد بيع سواء أقبض الثمن أم لم يقبضه وسواء أكان البيع موافقا لثن المثل أم دون ذلك ، متى كانت أسباب الغفلة معدومة ، ومتى كان واضحاً أن التصرف قد صدر عن عاطفة شريفة من البر بالابناء والاحفاد بغض النظر عما إذا كان نصيب أحدهم من هذا البر دون غيره — وأنه على ضوء هذه المبادئ تكون تصرفات المطعون عليها والتي خرجت بها عن أموالها المقاربية لأبنائها واحفادها مكتفية بحق ثابت لها بالسكنى ومعايش شهرى مقدار ثلثة وثلثون جنيها لا يبرر الحجر عليها لسفه أو غفلة . وهذا الذى انتهى إليه الحكم لا خطأ فيه . ذلك أن السفه والغفلة — بوجه عام — يشتركان فى معنى واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة فى النفس ، إلا أن الصفة المميزة للسفه هى أنها تعترى الإنسان فتحمله على تبذير المال وإتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع أما الغفلة فإنها تعتبر صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الإدارة والتقدير . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ نفي هاتين الحالتين عن المطعون عليها فقد استند فى ذلك إلى الأسباب السابق بيانها والتي تكفى لحمله فى هذا الخصوص . ولا يؤثر فى هذه النتيجة ما يعيبه الطاعن على الحكم إذ قرر أن أقوال المطعون عليها فى محضر النيابة لا تتم إلا عن استكمال قواها العقلية فى حين أن الجنون والعتة — دون السفه والغفلة — هما اللذان يشتركان فى أثرهما بالنسبة إلى العقل . ذلك أن الدعامة الأساسية التى أقيم عليها الحكم فى نفي السفه والغفلة عن المطعون عليها هو ما استخلصه من أن التصرفات التى صدرت من المضعون عليها إلى أولادها وأحفادها تدل على تقدير وإدراك تام لتصرفاتها ولا تنبئ عن سفه أو غفلة . ولما ما يبررها إذ قد صدرت عن عاطفة شريفة وبر بأبنائها وأحفادها . أما ما أورده الحكم عن عدم جواز التعهد عن المساواة فى الإرث فى صدد تصرف منتجز صادر من رشيد حال حياته ، فإنها كانت فى صدد الرد على ما أثاره الطاعن من أن والدته المطعون عليها لم تعدل فى تصرفاتها بينه وبين أخيه ، وما أورده الحكم هو تعصيل صحيح لدفاع الطاعن ، وليس فيما قرره فى صدد الرد عليه ما يخالف القانون .

ومن حيث إن السبب الثانى يحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور فى التسبيب ، ذلك أنه عالج الدعوى على أساس أن المرء حر فى التصرف فى ماله بالهبة لمن يشاء بلا رقيب متى كان مستكلاً لقواه العقلية . وكان من نتيجة هذا الفهم الخاطئ لمفهوم الحجر للسفه والغفلة أن سكت عن بحث علة الإيثار والحرمان التى أثارها الدفاع عن المطعون عليها ورد عليها الطاعن . يضاف إلى ذلك أنه نفى الغفلة عن المطعون عليها استناداً إلى ما خاص إليه — على خلاف الثابت فى التحقيق — من أنها كانت تجيب على ما يطلب منها إجابة مرتبة ، وأنها مدركة ومقدرة لتصرفاتها ومبررة لها ، فى حين أن الطاعن عرض كدليل على الغفلة ما دخل فى روعها وهما من أن الطاعن أساء إليها ، إلا أن المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفاع . كما أنها سكتت عن التعرض لما أثاره الطاعن فى خصوص تقدير العوض بالنسبة إلى التصرفات التى حصلت منها ، إذ أن الفدان الذى باعته الطاعنة بمبلغ ١٣٠ ج يساوى بالمستندات التى قدمها ٣٠٠ ج وأكثر من ٦٠٠ ج ، وأن الحصة التى باعها فى المنزل بمبلغ ٢٠٠٠ ج تقدر بمبلغ ١٨٠٠٠ ج ، ثم أنها قد اقترضت نقوداً فى حين أن لها معاشاً وإيراد ٤١ فداناً وتقيم فى ملكها الخاص . ويحصل السبب الثالث فى أن الحكم مشوب بالتناقض والعموض ذلك أن الحكيم الابتدائى والاستئنافى أقيا على أسباب متارجحة فيما يتعلق بوصف تصرفات المطعون عليها ، وهل هى بعوض أو بغير عوض ، فى حين أن المطعون عليها قررت فى تحقيق النيابة أنها قبضت أثمان ما تصرف فيه بالبيع وتبقى لديها مبلغ ٤٥٠٠ ج . وهناك فارق بين أن يكون التصرف بعوض أو بغير عوض إذ أن التصرف فى الحالة الأولى يتعين أن يمتد البحث فى تقدير ذلك العوض ، وهل هو عوض المثل أو دونه بقليل أو كثير وإلى تعرف مصيره . أما إذا كان التصرف تبرعاً فينحصر البحث فى مخالفة ذلك لمقتضى الدين وحده .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الحكم المطعون فيه ، وقد نفى عن المطعون عليها السفه أو الغفلة استناداً إلى الأسباب السابق بيانها ، وخلص إلى أن التصرفات الصادرة منها إلى أولادها وأحفادها لها ما يبررها ، سواء أكانت هذه التصرفات تبرعاً أو بيعاً بأقل من ثمن المثل . ومن ثم لم يكن الحكم

— بعد هذا التقرير — في حاجة إلى التعرض لحكم الدين في البيع ، أو إيثار أحد أولادها عن الآخر ، متى كان قد ثبت للمحكمة ما يبرر تصرفات المطعون عليها .
وأما النعى على الحكم أنه خالف الثابت في التحقيق إذ استند في نفي الغفلة عن المطعون عليها إلى ما خاص إليه من تحقيق النيابة من أنها كانت تجيب على ما يطلب منها إجابات مرتبة ، وانها مدركة ومقدرة لتصرفاتها ومبررة لها فهو قول مبهم لم يكشف فيه الطاعن وجه المخالفة التي يدعيها . ولا يعدو باقى ما ورد في هذين السببين أن يكون ترديدا لما ورد في السبب الأول ، وجدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للدليل الذي استندت إليه في نفي قيام حالة السفه أو الغفلة عن المطعون عليها ، وبحسب الحكم أن يكون مقاما على أسباب تكفى لحمله كما هو الشأن في الدعوى .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المطعون عليها بلغت ٦٤ عاما خالف الثابت في الأوراق . لأن الطاعن أثبت بشهادة ميلاد ابنها الأستاذ عبد الرحمن أنها والدة لرجل بلغ ٤٥ عاما مما لا يمكن معه أن يكون سنها أقل من سبعين عاما — ولما كان لتقدير السن دخل في تقدير سهولة الانقياد واستلاب الإرادة ، فضلا عن بخس الأثوة ، فإن إغفال المحكمة هذه الواقعة أثر في تكوين عقيدتها عن قيام موجب الحجر . كذلك ما قرره الحكم عن اكتفاء المطعون عليها بمعاشها وبحق ثابت بالسكنى فيه مخالفة أخرى للأوراق . لأن الثابت أنها استدان ٢٥٠٠ ج ومؤدى ذلك أن معاشها وإراد أطيانها والسكنى دون مقابل لم تكفها ، ولم تمنعها من الاستدانة . يضاف إلى ذلك أن حقها في السكنى محدد بخمس سنوات ، فهو ليس حقا ثابتا كما يقول الحكم ، ولا هو بغير مقابل . فكيف يتسنى للمطعون عليها بعد انقضاء هذه المدة أن تكتفى بمعاش مقداره ٣٣ ج تدفع منه ٢٥ ج في الشهر .

ومن حيث إن هذا السبب مردود ، بأنه ليس فيما قرره الحكم ما يستفاد منه أن سن المطعون عليها كان له أثر في قضائه برفض طالب توقيع الحجر ، وأما ما أوردته في هذا الخصوص فانما كان في معرض التحدث عن المطعون

عليها وخروجها عن أموالها العقارية لأبنائها وأحفادها برا بهم حال حياتها ،
وتمكيننا لهم من البسطة في الرزق ، وأن تصرفا هذا شأنه لا يبرر الحجر عليها
لسفه أو غفلة . وأما القول بأن معاش المطعون عليها لا يكفيها ، وأن حقها
في السكنى في المنزل محدد لمدة خمس سنوات ، فهو لا يعدو أن يكون جدلا
في تقدير المحكمة لحالة المطعون عليها بعد خروجها عن أموالها الثابتة لأولادها
وأحفادها وأن لها من معاشها وحقها في سكنى المنزل ما فيه الكفاية لها ، وهو
تقدير موضوعي مقام على أسباب تسوغه .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على الحكم في الوجه الأول من السبب
الأول في محله مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن الموضوع — بالنسبة إلى ماورد بهذا الوجه — صالح للحكم فيه .
ومن حيث إن الحكم الاستثنائي إذ قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول
درجة فيما قضى به من إضافة المصروفات إلى جانب الحكومة ، وإلزام الطاعن
بها قد خالف القانون لما سبق بيانه ويتعين إلغاؤه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن الطعن على الحكم فيما عدا ذلك على غير أساس مما يستوجب
رفضه .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٥

(١٢٤)

القضية رقم ٣٦١ سنة ٢١ القضائية :

رياسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، وعبد أمين زكي ، المستشارين .

(أ) فسخ . عقد . شرط قابض صريح . الاتفاق على الفسخ في حالة عدم الوفاء دون حاجة إلى تنبيه أو حكم . وقوع الفسخ عند المخالفة بقوة القانون . ليس للقاضي سلطة تقديرية ولا يملك إعطاء مهلة .

(ب) نقض . طعن . سبب الطعن هو خطأ مادي يمتد في الحكم . سبب غير مقبول . الشأن في تصحيحه هو الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . المادة ٣٦٤ مرافعات .

(ج) شرط جزائي . عقد . التزام . اشتراط الدائن شرطا جزائيا عند عدم التنفيذ . عدم ادعاء المدين في كافة مراحل التقاضي أنه لم يلحق الدائن ضرر من عدم التنفيذ . القضاء بالتعويض المحقق عليه . لا مخالفة في ذلك للقانون .

١ — الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم من القضاء عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه ، يترتب عليه الفسخ حتما بمجرد تحقق الشرط بغير ما حاجة لرفع دعوى الفسخ ، ولا يملك القاضي في هذه الحالة سلطة تقديرية يستطيع معها إعطاء مهلة للمدين لتنفيذ التزامه ولا يكون حكمه منشئا للفسخ .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد ناقش ما جاء بالحكمين المرفوع عنهما الاستئناف وانتهى إلى الأخذ بما ورد فيهما من أسباب ثم ذكر سهوا في منطوقه عبارة تأييد الحكم المستأنف بدلا من تأييد الحكمين المستأنفين ، فإن هذا لا يعدو أن

يكون خطأ ماديا بحيث لا يصاح سببا للطعن بطريق النقض والشأن في تصحيحه إنما هو للمحكمة التي أصدرت الحكم وفقا للمادة ٣٦٤ من قانون المرافعات .

٣ - لما كان اشتراط الدائن في العقد جزءا مقدما عند عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه جائزا ولا مخالفة فيه للنظام العام ، وكان المدين لم يدع في كافة مراحل التقاضي أن ضررا لم يعمد على الدائن من تقصيره في تنفيذ تعهده فإن الحكم إذ قضى بالتعويض المتفق عليه في العقد لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٣٢٧ سنة ١٩٤٥ كلى مصر قالا في صحيفةها إنه زسا عليهما وعهد عليوه الهضبي مناقصة استخراج أحجار من محاجر الحكومة بأبي زعبل بالشروط المفصلة بالمناقصة المؤرخة في ١١ من أبريل سنة ١٩٤٤ لمدة ستة أشهر تنتهي في آخر أكتوبر سنة ١٩٤٤ مقابل مبلغ ٦٦٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليم دفع منه الشركاء الثلاثة العشر ومقداره ٦٦٣ جنيها و ٧٥٠ ماليا كتأمين للمصلحة وبدأ العمل في أول مايو سنة ١٩٤٤ واستمر إلى أن اختلف الشركاء الثلاث مع الطاعنين بسبب امتناعه عن دفع أجور العمال فتنازل عن حقوقه في العملية وعن نصيبه في التأمين مع التصريح لهما بقيض كل ما يستحق له طرف المصلحة مستقبلا ولا متنازع المصلحة عن صرف المستحق للطاعنين بسبب هذا الخلاف رفع الطاعنان الدعوى المستجلة رقم ٣٠٩٥ سنة ١٩٤٤ وحكم بتعيين الطاعنين حارسين قضائيين على المحجر موضوع المناقصة لإدارته إلا أن المصلحة وضمت يدها عنوة في ١٦ من يوليو سنة ١٩٤٤ على المحجر واستغلته مستخدمة أدوات الطاعنين كما استشكلت في تنفيذ حكم الحراسة وقضى في ٧ من أكتوبر

سنة ١٩٤٤ برفض الإشكال واستمرار التنفيذ إلا أن المصلحة ظلت تواصل العمل في الحجر حتى نهاية العقد وامتنعت عن صرف المستحق للطاعنين عن المدة من ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٤ لغاية ١٥ من يوليو سنة ١٩٤٤ وقدره ٦٦٧ جنيها و ٧٥٠ مليا بسبب النزاع فأنذرا المصلحة في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ برد التأمين ودفع المستحق ومقداره ٦٨٥ جنيها و ٨٥٠ مليا وتسليمهما أدواتهما وهي ١٥٠ كاسورا و ٩٠ عتلة و ٥٠ كريك و ٤٠٠ يدشوم وشواكيش وخلافه في ظرف أسبوع وطلبا الحكم بإلزام المطعون عليهما متضامتين بمبلغ التأمين وقيمة الفواتير وتسليم أدوات الحجر أو دفع قيمتها ومقداره ألف جنيه و بمبلغ ألفي جنيه على سبيل التعويض ، وفي أول فبراير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة أولا — برفض الدعوى بالنسبة للطلين الأول والثالث الخاصين بالتأمين والتعويض تأسيسا على أن الطاعنين أخلا بالتزاماتهما فحق عليهما الجزاء المنصوص عليه في العقد وهو فسخه ومصادرة التأمين ، وثانيا — بالنسبة للطلب الثاني ، وهو الخاص بقيمة الفواتير المستحقة عن الأحجار الموردة ، فتد كلفت المحكمة الحكومة بتقديم فواتير التوريد عن المدة من ١٦/٦/١٩٤٤ لغاية ١٢/٧/١٩٤٤ ودفاتر الحساب الخاصة بها ، أما بالنسبة للطلب الرابع الخاص بالأدوات التي يقول الطاعنان إن الحكومة استولت عليها ، فإن المحكمة أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان دعواهما بكافة الطرق وللحكومة النفي بالطرق عينها وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود وقدمت الفواتير وكشف الحساب قضت في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٨ بإلزام المطعون عليهما بأن يدفعوا للطاعنين مبلغ ٤٤١ جنيها و ٦٤٤ مليا والمصاريف المناسبة استنادا إلى أن هذا المبلغ هو ما يستحقه الطاعنان طبقا لأحكام العقد المحرر بينهما وبين المصلحة بعد خصم رسم الدفعة ومقداره ٤ جنيهات و ٢٢٥ مليا ومبلغ ٢٢٤ جنيها و ٦٤٢ مليا وهو مجموع الغرامات التي حكم بها على الطاعنين ، أما بالنسبة للطلب الآخر فقد أسسته على عجز الطاعنين عن إثباته ، استأنف الطاعنان الحكمين لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٠١٧ سنة ٦٥ ق . وفي ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥١ أبدته المحكمة لأسبابه ولم أضافته إليه من أسباب فقرز الطاعنان الطعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن مقام على أربعة أسباب ينحى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب إذ قضى برفض طلبى رد التأمين والتعويض تأسيسا على أن عقد المقاولاة تضمن شرطا من شأنه أن يكون للحكومة الحق في إلغائه في حالة تأخر الطاعنين عن توريد كميات الأحجار المقرر تسليمها في المواعيد المتفق عليها وأنها هي السلطة المنوطة بإثبات التأخير بغير حاجة إلى اتخاذ إجراءات قضائية ، وأن العقد قد فسخ بقوة القانون بمجرد إرسال خطاب موصى عليه من الحكومة بغير حاجة إلى أية إجراءات مع أن وجود شرط فاسخ في العقد لا يعفى الحكومة من الالتجاء إلى القضاء للحصول على حكم بالفسخ ولا يسلب القاضى سلطة التقدير . فقد يعطى المدين مهلة ولا يحكم بالفسخ حتى في حالة اتفاق المتعاقدين على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار — على أنه من ناحية أخرى — فإن الحكم الابتدائى الصادر فى ١٩٤٧/٢/١ المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اعتبر الطاعنين مقصرين في تنفيذ العقد بناء على قول الحكومة من أنها هي السلطة المختصة بتقدير هذا التقصير ، في حين أن هذا الذى ذهب إليه الحكم يتجافى مع قواعد القانون إذ يسلب القاضى من سلطته التقديرية في العقود الملزمة من بيان السبب الذى هو عدم تنفيذ أحد المتعاقدين لالتزامه حيث يجعل المتعاقد الآخر منقطع السبب لأن الأساس القانونى لقاعدة الفسخ يقوم على نظرية السبب وإذا خلا الحكم — إذ أقر الحكومة على الفسخ — من تحقيق السبب واقعا وإسناده إلى أى من المتعاقدين فإنه يكون معيبا بعيب القصور .

ومن حيث إنه جاء بحكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه . "وحيث إنه ظاهر من الاطلاع على العقد المحرر بين المدعين والحكومة بتاريخ ١٩٤٤/٦/١٩ أنه مشروط في البند الأول منه على وجوب قيام المدعين باستخراج يومى معين المقدار فى العقد من الأحجار وتقديمه للحكومة . ونص فى البند الخامس على أن الشروط الواردة فى المناقصة العامة تعتبر جزءا متما ومكلا للشروط المبينة فى العقد حيث يلتزم المقاولون بكافة ما ورد فيها من قيود وشروط وأحكام أخرى عامة أو خاصة . كما أنه ظاهر من الاطلاع على البند الثامن من شروط المناقصة

اللاحقة بالعقد أن مواعيد التسليم شرط جوهري في العقد وأنه في حالة حصول
أى تأخير في تسليم أية كمية من الأصناف المتعاقد عليها يكون للحكومة الحق
في فرض غرامة معينة مع أحقيتها في إعداد الكمية المطلوبة بنفسها وإلزام المتعهدين
بفروق التكاليف فضلا عن احتفاظها بحق إلغاء التعاقد طبقا للبند الثامن وأن
للمصلحة أن تستعمل كل حقوقها هذه بمجرد حصول التأخير وبدون حاجة
إلى أحكام أو اتخاذ أية إجراءات أخرى أو إقامة الدليل على حصول ضرر لها
وقد نص في البند الثامن على "أن الفسخ يتم من تلقاء نفسه وبغير حاجة إلى حكم
القضاء بخطاب موصى عليه من رئيس المصلحة أو نائبه يرسل للمقاول أو لوكيله
بطريق البريد الموصى عليه وأنه يترتب على الفسخ مصادرة التأمين بغير حاجة
إلى أى إيضاح أو إثبات الضرر أو اتخاذ إجراءات قضائية كما لها أن تكمل باقى
العمل بأى طريقة تريدها مع بقاء المقاول مسئولاً عن تعويض كل خسارة..."
ثم قال الحكم "إن هذه الشروط لا تخالف فيها للنظام العام وقد أصبحت قانون
المتعاقدين ومن المتفق عليه فقها وقضاء أن الاتفاق على الشرط الفاسخ الصريح
يجرد تأخير أحد المتعاقدين يترتب عليه وقوع الفسخ حتماً بقوة القانون بغير حاجة
إلى حكم القضاء..." ثم قال الحكم فى صدد الرد على دفاع الطاعنين من أنهما
قاما بتوريد المقطوعية المتفق عليها فى المواعيد المقررة. "إنه فضلا عن أن
إثبات التأخير قد ترك بموجب شروط المناقصة للحكومة بغير إجراءات معينة ،
فإنه ثابت من المستندات المقدمة من الحكومة أنها أخطرتهم بخطاب مؤرخ
٨ من مايو سنة ١٩٤٤ (أى بعد المفاوضة بأسبوع واحد) بتقصيرهما فى تقديم المتوسط
اليومى المتفق عليه ولفتت نظرهما إلى تلافى التقصير مرة أخرى وإلا اتخذت
الإجراءات اللازمة ضدهما بما فى ذلك فسخ العقد (مستند رقم ٣ من الحافظة
٨ دوسيه) ثم عادت المصلحة فوجهت إليهما إنذارا بتاريخ ١٩٤٤/٧/٣ أوردت
فيه المقادير التى وردت والمقادير التى كان ينبغى توريدها منوهة بمقدار المعجز
والتقصير فى التوريد وأنذرتهما (لأخر مرة) بأنه فى حالة عدم تلافى هذا التأخير
تقوم المصلحة باستعمال حقوقها بما فى ذلك إلغاء العقد وقد استلم المدعيان هذا
الإنذار بتوقيعهما على أصله بتاريخ ١٩٤٤/٧/٤ (مستند رقم ٤ حافظة ٨ دوسيه)

تم قامت المصلحة بإلغاء العقد بعد ذلك بناء على الاستمرار في التقصير بخطابها الموصى عليه المؤرخ ١٩٤٤/٧/١٦ (رقم ٥ من الحافظة ٨ دوسيه) وحيث إنه واضح من كل ذلك أن قيام الحكومة بإلغاء العقد كان في حدود حقوقها الثابتة بالعقد وشروط المناقصة الملحقه به وأن من نتائج هذا الإلغاء طبقا للشروط المذكورة مصادرة التأمين وإلغاء كل حق للمدعين ناشئ عن طلب تنفيذه .

ومن حيث إنه لا مخالفة للقانون في هذا الذي جاء بالحكم - كما أنه لا قصور فيه - ذلك أنه وقد أثبت أن الطاعنين أخلا بالتراماتهما بعدم قيامهما بما تتهما به من توريد مقطوعة الأحجار المتفق عليها في المواعيد المقررة أنزل حكم الشروط الواردة بالعقد والمناقصة من اعتبار العقد مفسوخا بمجرد التحقق من أن الطاعنين لم ينفذا تهماتهما ، ذلك أن الإتفاق ، كما هو الحال في الدعوى ، على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم من القضاء ، عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه ، يترتب عليه الفسخ حتما بمجرد تحقق الشرط ، بغیر ما حاجة لرفع دعوى بالفسخ ولا لحكم ينشئ هذا الفسخ ، ومن ثم لا يملك القاضى في هذه الصورة سلطة تقديرية يستطيع معها إعطاء مهلة للدين لتنفيذ التزامه ، أما ما يذهب إليه الطاعنان من أن الحكم شابه القصور ، إذ أقر الحكومة على الفسخ دون التحقق من سببه ، فهو مردود بأن الحكم تحقق من حصول المخالفات التي ترتب عليها الفسخ من سكوت الطاعنين عن الرد على الخطابات المرسلة إليهما من المصلحة والاذار الموجه إليهما في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٤ والموقع عليه منهما بالاستلام في ٤ من يولييه سنة ١٩٤٤ ، والذي سجلت فيه المصاححة عليهما المعجز والتقصير في القيام بالتوريد .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن المستحق للطاعنين في ذمة الحكومة طبقا للقواتير المقدمة منها هو مبلغ ٦٧٠ جنيا انقصه إلى مبلغ ٤٤١ جنيا ، هو الذى قضى به للطاعنين . واعتبر الفرق بين المبلغين مقابل قيمة الغرامات المالية التي أوقعتها الحكومة بواقع ٤٠٪ من قيمة ما لم يورد من الأحجار . وإذا أجرى الحكم هذا الاستقطاع أخذا بمجرد قول

الحكومة وبجدة أن العقد ينحول الحكومة هذه المصادرة ، فإنه يكون قد خالف القانون ، ذلك أنه إذا كانت الحكومة اقتطعت من استحقاق الطاعنين قيمة هذه الغرامات الجسيمة من غير سبب يبرر ذلك إلا دعواها بالتقصير فإنه ليس لها في الوقت نفسه أن تصدر التأمين بناء على أنه ينحول لها بالعقد إجراء ذلك ، وإذا أقر الحكم هذا الإجراء مع أن القانون يأباه والعدالة لا تجيزه لما ينطوى عليه من إثراء على حساب الغير فإنه يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب رد التأمين ، وبخصم ما يعادل قيمة الغرامات مما هو مستحق للطاعنين في ذمة الحكومة أقام قضاءه على ما استخلصه من شروط المناقصة الملحقة بالعقد المبرم بين الطاعنين والحكومة إذ ورد بالبند الثامن منها — على ما أثبتته الحكم — "أنه يترتب على الفسخ مصادرة التأمين بغير حاجة إلى أى إيضاح أو إثبات للضرر أو اتخاذ إجراءات قضائية كما لها (للمصلحة) أن تكمل باقى العمل بأى طريقة تريدها مع بقاء المفاوض مسئولا عن تعويض كل خسارة" . كما نص بها أيضا على "أن مواعيد التسليم شرط جوهرى فى العقد وأنه فى حالة حصول تأخير فى تسليم أية كمية من الأصناف المتعاقد عليها يكون للمصلحة الحق فى فرض غرامة معينة مع أحقيتها فى إعداد الكمية المطلوبة بنفسها وإلزام المتعهدين بفرق التكاليف فضلا عن احتفاظها بحق إلغاء التعاقد طبقا للبند الثامن وأن للمصلحة أن تستعمل كل حقوقها هذه بمجرد حصول التأخير وبدون حاجة إلى أحكام أو اتخاذ أية إجراءات أخرى أو إقامة الدليل على حصول ضرر لها" — ولما كان الحكم قد أثبت تقصير الطاعنين فى القيام بالتزاماتهما — على ما سبق بيانه فى الرد على السبب الأول — وكان اشتراط جزاء مقدما عند عدم قيام الطاعنين بما التزموا به جائزا ولا مخالفة فيه للنظام العام — وكان الطاعنان لم يدعيا فى كافة مراحل التقاضى أن ضررا لم يعد على المصلحة من تقصيرهما فى تنفيذ تعهداتهما — لما كان ذلك — فإن النعى على الحكم بما ورد فى هذا السبب لا يكون له أساس .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شابه القصور في التسبيب والعيب في الاستدلال — ذلك أنه عند ما قام الخلاف بين الطاعنين والحكومة قبل صدور حكم أول فبراير سنة ١٩٤٧ على قيمة فواتير العمل من ١٩٤٤/٦/١٦ إلى ١٩٤٤/٧/١٥ فبينما يقرر الطاعنان أن مجموعها ٦٨٥ ج و ٨٥٠ م تقرر الحكومة أنه ٣١٥ ج و ٣٣٦ م دون أن تقدم الفواتير — وبعد أن قدمت الحكومة الفواتير ظهر أن مجموعها ٦٧٠ ج لا ٣١٥ ج يضاف إلى ذلك ١٥ ج قيدتها الحكومة بدفاتها على أنها صرفت منها لعمال الطاعنين عن يوم ١٩٤٤/٧/١٥ — وأخيرا تراجعت الحكومة في دفاعها وقررت أنها تودع أيضا خزانة المحكمة ١٢٦ ج و ٣٠٨ م علاوة على المبلغ السابق حتى يكون المستحق للفاترين ٤٤١ ج و ٦١٤ م وهو ما أخذت به محكمة أول درجة بحكمها الصادر في ١٩٤٨/٦/١٢ دون تمحيص أو بيان عما يستحقه الطاعنان مع أنه ورق من صنع الحكومة حرر لخدمة الدعوى — ولما استأنف الطاعنان تمسكا بهذه المطاعن وعابا على محكمة أول درجة استنادها إلى هذا الكشف فكان رد الحكم على ذلك "أن الحكومة لو كانت ترمى إلى تلافيق كشوفها لخدمة قضيتها لأعدت كشوفها على الوضع الذي يحقق لها هذا الغرض من بادئ الأمر أما عدولها عما قررتة أولا عن المستحق للمستأنفين وتصحيحه بما يطابق الواقع فدليل للأصلحة لا عليها" وهو رد خاطئ ولا سند له في الدعوى إلا مجرد أقوال الحكومة التي لا تصالح دليلا في الخصومة.

ومن حيث إن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٤٨/٦/١٢ والذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه في خصوص هذا النعي قال "وبما أن المدعين لم يردا على ما جاء به هذا الكشف بدفاع مقنع وكل ما جاء في مذكرتيها بعيد عن الموضوع حيث لم يطعنا على صحة المبالغ المبينة بالكشف وعلى مقدار الغرامات وإنما كان كل اعتراضهما منصبا على أن هذه الغرامات هي عن شهرى مايو ويونيه سنة ١٩٤٤ وهو دفاع غير مجد لأنه كما يجوز خصم الغرامات من الفواتير القديمة فإنه لا يوجد ما يمنع من خصمها من الفواتير المستحقة أخيرا وبالنسبة لذلك يكون المبلغ المستحق دفعه للمدعين طبقا لما دوتاب من الاطلاع على الفواتير

المقدمة من الحكومة وكشف الحساب الذر، تضمنته مذكرتها هو مبلغ ٤٤١ ج و ٦٤٤ م وهو ما يتعين الحكم به — فلما استأنف الطاعنان الحكم — قصرا دفاعهما — على ما يبين من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المقدمة لهذه المحكمة — على تعيب الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من خصم قيمة الغرامات مما هو مستحق لها عن مدة سابقة على الفواتير دون أن يعترضوا على صحة الأرقام المدونة بالكشف — ومن ثم يكون من غير المقبول الفعي على الحكم بما ورد في هذا السبب إذ في سكوت الطاعنين عن بيان المأخذ التي يأخذانها على حكم محكمة أول درجة في خصوص جملة ما يستحقه الطاعنان في ذمة الحكومة — ما يفيد تسليمهما بما دون بالكشف والفواتير الملاحقة به وأن النزاع منحصر في حق الحكومة في إجراء الخصم .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه باطل بطلانا جوهريا — ويقول الطاعنان في بيان هذا الوجه إن استئنافهما كان منصبا على حكين قطعيين كل منهما مستقل عن الآخر صدر أولهما في أول فبراير سنة ١٩٤٧ برفض الطلبين الأول والثاني وصدر ثانيهما في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٨ بإلزام الحكومة بأن تدفع للطاعنين مبلغ ٤٤١ ج و ٦٤٤ م و برفض باقى الطلبات وأنهما طالبا إلغاءهما فيما لم يقض به لهما — إلا أن المحكمة الاستئنافية قضت في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف وهذا خطأ يعيب الحكم ، إذ فضلا عن كونه يتضمن تجهيلا عن أى الحكين تعنى المحكمة فكأنها بذلك لم تفصل في الاستئناف المرفوع لها عن حكين لا حكم واحد — ولا يغنى عن ذلك أن المحكمة قد تعرضت لأسباب الحكين المستأنفين وأخذت بهما لأنه كان يجب عليها أن تنص في منطوق حكمها بقضائهما بشأن الحكين حتى تتفق الأسباب مع المنطوق وإلا كان الحكم باطلا .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه قد ناقش ما جاء بالحكمين المرفوع عنهما الاستئناف وانتهى إلى الأخذ بما ورد فيهما من أسباب — وذكر سهواً في منطوقه عبارة تأييد الحكم المستأنف بدلا من تأييد الحكمين المستأنفين ولا يعدو هذا أن يكون خطأ ماديا بحثا لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض والشأن في تصحيحه — إن كان للطاعنين مصاحبة في ذلك — إنما هو للحكمة التي أصدرت الحكم وفقا لنص المادة ٣٦٤ مرافعات .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٥٥

(١٢٥)

القضية رقم ٣٩١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة . وبحضور السادة الأساتذة :
محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز الميان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين .

إعلان . تقض . طعن . وجوب توجيه الإعلان إلى موطن المعلن إليه . توجيه الإعلان
ابتداء إلى وكيل المعلن إليه في منزله . بطلان الإعلان . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .

مؤدى نصي المادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات هو وجوب توجيه
الإعلان ابتداء إلى الشخص في موطنه وأنه لا يصح تسليم الصورة إلى الوكيل
إلا إذا توجه المحضر إلى موطن المراد إعلانه وتبين له أنه غير موجود به ، فإذا
كان المحضر قد توجه من بادىء الأمر إلى وكيل المطعون عليه في منزله وأعلته
بتقرير الطعن فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا عملاً بالمادة ٢٤ مرافعات ،
وللمحكمة أن تقضى بهذا البطلان في غيبة المطعون عليه وفقاً لنص المادة ٩٥
مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق
الطعن تتحصل في أن الطاعنات أقمن على المطعون عليه الأول وعلى مصلحة
الأملك الأميرية — المطعون عليها الثامنة — وعلى باقى ورثة المرحوم السيد
ابراهيم سعد وهم المطعون عليهم من التاسعة إلى الثالثة عشرة — دعوى لدى

محكمة الزقازيق الابتدائية قيدت في جدولها برقم ١٢٩ سنة ١٩٣٧ مدنى كلى -
طلبن بعريضتها المعلنة في ٨ من فبراير سنة ١٩٣٧ بثبوت ملكيتهن إلى ٢١ ف
و ٢ ط و ٩ س شائعة في الأطنان الميئة حدودها ومعالمها بالعريضة ومقدارها
٩٥ ف و ١٧ ط و ١٦ س وبتسليمها إليهن واحتما طيا في حالة عجز المطعون
عليها الثامنة عن إثبات ملكيتها إلى هذا المقدار المبيع منها إلى مورثن الحكم
بإلزامها بأن تدفع إليهن مبلغ ١٠٥٦ ج و ٩٥٠ م مع المصروفات وأتعاب المحاماة
وشمول الحكم بالنفاذ - وقلن في بيان دعواهن إن الحصة الشائعة في الأطنان
قد آلت إليهن بالميراث عن والدهن المرحوم السيد ابراهيم سعد الذى كان قد
اشترى الأطنان جميعها من المطعون عليها الثامنة بعقد مؤرخ في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٠
ومسجل في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ - دفع المطعون عليه الأول الدعوى بأن مورث
الطاعنات باع الأطنان جميعها إلى الدكتور فيليب عقل - مورث المطعون
عليهم من الثانى إلى السابعة - بمقتضى تنازل مرفق بالملف الخاص بهذه الأطنان
والمودع بمصلحة الأملاك الأميرية - وفي ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ قررت
المحكمة الانتقال إلى هذه المصلحة ونفذ هذا القرار في ١٣ من أبريل سنة ١٩٣٨
و ١٧ من مايو سنة ١٩٣٨ . وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٣٩ حكمت المحكمة بثبوت
ملكية الطاعنات إلى نصيبهن الشرعى ومقداره ٢٠ ف و ٢٢ ط و ١١,٧٥ س
شيوعا في المقدار جميعه وذلك تأسيسا على العقد الصادر إلى المورث من مصلحة
الأملاك الأميرية وعلى أنه لم يثبت من الانتقال وجود التنازل المقول بأنه صدر
من هذا المورث إلى الدكتور فيليب عقل وإلى أنه وإن كان يؤخذ من أوراق
الدعوى أن المطعون عليه الأول قد وضع يده على الأطنان بلا عقد وبطريق
الغصب إلا أن المدة من تاريخ بدء وضع يده حتى تاريخ رفع الدعوى لا تكفى
لتملكه الأطنان بالتقادم المكسب للكل - رفع المطعون عليه الأول استئنافا
عن هذا الحكم قيد في جدول محكمة استئناف القاهرة برقم ٧٢٩ سنة ٥٦ قضائية
وأقام استئنافه على أن مورث الطاعنات بعد أن اشترى الأطنان من مصلحة
الأملاك الأميرية أراد التخلص من الصفقة وكلف بذلك وكيله عبد الحميد
افندى عابد الذى اهتدى أخيرا إلى الدكتور فيليب عقل الذى قبل الحلول محل

المورث في الصفقة ثم اتفق الدكتور معه - أى مع المطعون عليه الأول - على مشاركته فيها بحق النصف مقابل دفع مبلغ ٢٠٠ ج ونصف الأقساط الباقية وتحرر بهذا الاتفاق تصريح كتابي من الدكتور في ١٨ من يناير سنة ١٩٢٢ ووضع المطعون عليه الأول يده على الأطيان بالإصالة عن نفسه وبالنسابة عن شريكه وتأييدا لهذا الاتفاق صدر من مورث الطاعنات عقد يبيع نصف الأطيان إليه وذلك في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٣ إلا أن هذا العقد سرق منه وأبلغ عن سرقة - كما تمسك المطعون عليه الأول بأنه كسب الملكية بالتقادم بنوعيه - وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤١ قررت المحكمة مناقشة الخصوم شخصيا وندبت لذلك أحد أعضاء الهيئة وصرحت له بالانتقال إلى مصلحة الأملاك الأميرية للاطلاع على الأوراق الخاصة بالأطيان موضوع النزاع وتم الانتقال إلى مصلحة الأملاك وإلى قسم قضاياها وإلى مصلحة الأموال المقررة في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤١ من أبريل سنة ١٩٤١ و٢٨ من مايو سنة ١٩٤١. وفي ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤١ طلب ورثة الدكتور فيليب عقل قبول تدخلهم في الاستئناف منضمين إلى المستأنف - المطعون عليه الأول - في طلب رفض الدعوى - وفي ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ قبلتهم المحكمة خصوما في الاستئناف . وفي ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المستأنف - المطعون عليه الأول - أنه وضع يده على نصف الأطيان مدة خمس عشرة سنة سابقة على تاريخ رفع الدعوى بصفته مالكا بوضع يد مستمر هادى غير مشكوك فيه - ورفضت المحكمة في أسباب حكمها طلب المطعون عليه الأول إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صدور عقد ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٣ الذى أبلغ عن سرقة كما رفضت ادعاء المطعون عليه الأول بملكية نصف الأطيان بوضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة القصيرة بناء على السبب الصحيح - نفذ الحكم التمهيدى بسماع أقوال شهود الطرفين - وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة في الموضوع برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف - طعن المطعون عليه الأول وورثة الدكتور فيليب عقل في هذا الحكم هو والحكم التمهيدى بطريق النقض - وفي ١٢ من فبراير

سنة ١٩٤٨ رفضت المحكمة الطعن بالنسبة للحكم التمهيدى وتقضت الحكم الصادر فى الموضوع تأسيسا على أن هذا الحكم الصادر فى الموضوع أغفل الرد على دفاع جوهرى تمسك به الطاعن الأول واستدل عليه بمستندات قدمها وبما تبين من محضر الانتقال الذى قامت بإجرائه محكمة الاستئناف وحاصل هذا الدفاع هو زوال ملكية المورث السيد ابراهيم سعد عن الأطيان بتصرفه فيها إلى الدكتور فيليب عقل - عجل نظر الاستئناف ثم أحيل إلى محكمة استئناف المنصورة لاختصاصها وقيد فى جدولها برقم ٢١١ سنة ١ ق - وفى ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهن الثلاث الأوليات - الطاعنات - ففترت الطاعنات الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليهم من الثانى إلى السابعة - ورثة الدكتور فيليب عقل - تأسيسا على أن تقرير الطعن أعلن من بادئ الأمر إلى الأستاذ عزيز زند الحامى فى منزله باعتباره وكلا عن المطعون عليهم المذكورين مع أن المادة ١٢ من قانون المرافعات توجب توجيه الإعلان ابتداء إلى الأصيل فى موطنه ولا تجيز إعلان الوكيل إلا بعد القيام بهذا الإجراء وثبوت عدم وجود الأصيل فى موطنه .

ومن حيث إن هذا الدفع فى محله : ذلك أنه يبين من ورقة إعلان الطعن أن الطاعنات طالبن فيها إعلان المطعون عليهم المذكورين " بطرف وكيلهم عزيز أفندى زند من ذوى الأملاك ويقم بالمنزل رقم ٢٤٧ شارع الملكة قسم الوايل " وأن الإعلان تم على هذه الصورة فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ولما كانت المادة ١١ من قانون المرافعات قد نصت على أنه " تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه ويجوز تسليمها فى الموطن المختار فى الأحوال التى بينها القانون " كما نصت المادة ١٢ من هذا القانون على أنه " إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانة فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقائه " وكان مؤدى

هذين النصين وجوب توجيه الإعلان ابتداء إلى الشخص في موطنه وأنه لا يصح تسليم الصورة إلى الوكيل إلا إذا توجه المحضر إلى موطن الشخص المراد إعلانه وتبين له أنه غير موجود به — وكانت المادة ٢٤ من قانون المرافعات قد رتبت البطلان جزاء على عدم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١١ و ١٢ من هذا القانون — لما كان ذلك فإن إعلان المظعون عليهم المذكورين على الوجه السابق بيانه يكون باطلا عملا بالنصوص المشار إليها .

ومن حيث إنه وإن كان المظعون عليهم من الثاني إلى السابعة لم يقدموا دفاعا إلا أن للحكمة أن تقضى بهذا البطلان بالنسبة لهم وذلك عملا بنص المادة ٩٥ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المظعون عليهم .

ومن حيث إنه بنى على سببين يتحصل أولهما في النعي ببطلان الحكم لقيامه على أدلة يناقض بعضها بعضها ولقصور تسييبه ، وتقول الطاعنات في بيان ذلك : (أولا) إن الحكم بعد أن أثبت ما تضمنته الخطاب المؤرخ في أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ والثابت تاريخه في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ والصادر من عبد الحميد عابد إلى الدكتور فيليب عقل وما تضمنته الإقرار المؤرخ في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ والثابت تاريخه في ٢٤ منه وما تضمنته الخطاب المؤرخ في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٢٣ والصادر من مورث الطاعنات — بعد أن أثبت الحكم مضمون هذه المستندات قرر أنه يؤخذ منها أن الأطيان موضوع النزاع سبق أن باعها المورث إلى عبد الحميد عابد وأن هذا باعها بدوره إلى الدكتور فيليب عقل أى أن هناك تصرفين متعاقبين تناولا لأطيان موضوع النزاع مع أن هذه النتيجة لا يمكن حملها بتاتا على الخطابين المؤرخين في أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، ٢١ من أغسطس سنة ١٩٢٣ ذلك لأن الخطاب الأول صريح في أن عبد الحميد عابد لم يشتر لنفسه أى أنه غير مالك بينما الخطاب الثانى صريح في أنه اشترى لنفسه أى أنه مالك ولا تعدو الفروض التى تخطر على بال قارئ الخطابين واحدا من فرضين اثنين أولهما أن يقال

إن عبد الحميد عابد قد اشترى الأطيان من المورث في وقت سابق على تاريخ الخطاب الصادر منه في أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ بصفته وكيلًا عن المورث إلى الدكتور فيليب عقل والفرض الثاني أن يكون قد اشترى الأطيان من المورث في تاريخ لاحق على الخطاب المذكور ولا يمكن الأخذ بالفرض الأول لأن ذلك يتنافى مع تحرير الخطاب المشار إليه من عبد الحميد عابد بصفته وكيلًا عن المورث لا بصفته مالكًا أصيلاً كما لا يمكن الأخذ بالفرض الثاني لأنه يكون من غير المعقول أن يشتري عبد الحميد لنفسه من المورث أطياناً سبق له هو أن باعها إلى الغير باعتباره وكيلًا عن هذا المورث - ثانياً - أن هذه النتيجة التي انتهى إليها الحكم تتعارض مع ما ثبت في الحكم الصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٥ من أن المطعون عليه الأول كان يتمسك في استئنافه بأنه تلقى ملكية نصف الأطيان موضوع النزاع بمقتضى عقد اتفاق مؤرخ في ١٨ من يناير سنة ١٩٢٢ مما يفيد أن التصرف المقول بصدوره من المورث إلى الدكتور فيليب عقل قد صدر قبل هذا التاريخ مع أن النتيجة التي انتهى إليها الحكم استناداً إلى خطابي أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، ٢١ من أغسطس ١٩٢٣ ، على ما فيها من تضارب ، تفيد أن الدكتور فيليب عقل لم يصدر له تصرف ، على أحسن الفروض إلا في أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ - ثالثاً - إنه قد يعترض بأن الحكم على كل حال قد أثبت أن هناك تصرفاً صدر من المورث إلى عبد الحميد عابد وفي هذا ما يكفي لرفض دعوى الطاعنات ولكن هذا الاعتراض مردود بأن الواضح من أسباب الحكم أن محكمة الاستئناف قد انصرفت إلى إثبات حصول انتقال الملك إلى المصنوع الثوالت ولم يكن حديثها عن إثبات التصرف إلى عبد الحميد عابد سوى وسيلة لتلك الغاية فضلاً عن أنه لو صح أن الحكم تجاوز إقامته على ثبوت حصول التصرف إلى عبد الحميد عابد فإنه يكون مشوباً في هذا الشأن بالقصور ذلك أن الثابت من الواقع أن عبد الحميد عابد هذا لم يتدخل في الدعوى ولم ينازع الطاعنات في ملكيتهن وقد أعلن شاهداً في الدعوى بعد إحالتها على التحقيق فشهد بأن الاتفاق مع الدكتور فيليب عقل كان قاصراً على تأجير الأطيان إليه على أن يقوم بإصلاحها ودفع القسط السنوي المستحق عليها فإذا كانت المحكمة

قد قضت برفض دعوى الطاعنات بناء على ثبوت حصول التصرف من المورث إلى عبد الحميد عابد فإنه كان يتعين عليهما أن تذكر ذلك صراحة في حكمها وأن تبين الأسباب التي من أجلها لم تقم وزنا لما قرره عبد الحميد عابد هذا في محضر التحقيق — ويتحصل السبب الثاني من سبب الطعن في تعيب الحكم ببطلان إسناده وفساد استدلاله وبانحطاط في تطبيق القانون — وتقول الطاعنات في بيان ذلك إن الحكم قد استمد عقيدته من دليلين أولهما الخطابان المشار إليهما في السبب الأول — من سبب الطعن — والدليل الثاني أنه ثبت من محضر الانتقال وجود إقرار من المورث بأن الطاعن قد حل محله في الأطيان موضوع النزاع والمطلع على أسباب الحكم يفهم أن المقصود بالإقرار الذي قرر الحكم بوجوده هو ما أشير إليه في الخطاب المؤرخ في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ من وجود عريضة مقدمة من المورث مفادها أن الدكتور فيليب عقل قد حل محله في الصفقة وما أشير إليه في خطاب ٢٩ من مارس سنة ١٩٢٦ من وجود إيضاح قدمه المورث إلى المديرية عند تسليمه استمارة حساب الأقساط المستحقة على الأطيان مفاده أن المورث باع الأطيان إلى الدكتور فيليب عقل — وهذا الذي أثبتته الحكم يومهم بأن العريضة والإيضاح المشار إليهما كانا موجودين بالملفات واطلع عليهما المستشار الذي قام بالانتقال والحقيقة غير ذلك وأن الورقتين المذكورتين لم يجدهما هذا المستشار بالملفات وكان حديثه عنهما في محضر الانتقال مجرد حديث الناقل لصورتى الخطابين — هذا فضلا عن أن الحكم أغفل جزءا مما ورد في خطاب ٢٩ من مارس سنة ١٩٢٦ إذ ورد في هذا الخطاب أن الدكتور فيليب عقل لما ووجه بما قرره مورث الطاعنات من بيع الأطيان إليه قرر هو — أي الدكتور — أنه لم يشتر الأطيان بصفة نهائية وفقط حصل اتفاق بينه وبين المورث على شرائها على أن يحزر العقد النهائي بعد سداد الأقساط المستحقة عليها وهذا الجزء من الخطاب يفيد تنصل الدكتور من الصفقة ، وتضيف الطاعنات إلى ما تقدم أن الحكم إذا كان قد قصد أن يجعل من الخطابات المشار إليها في محضر الانتقال دليلا مستقلا له قيمته في ثبوت انتقال الملكية من مورث الطاعنات إلى الدكتور فيليب عقل فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون

إذ جعل للقرينة أو الشهادة بالتسامع قوة الدليل الكتابي الكامل فيما لا يجوز إثباته بغير الكتابة وإذا كان الحكم قد قصد اعتبار ما ورد في هذه الخطابات قرينة تعزز ما سبق للحكم استخلاصه من الخطاب الصادر من المورث إلى عبد الحميد عابد في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٢٣ على أساس أن هذا الخطاب الأخير هو مبدأ ثبوت بالكتابة صادر من الخصم المطلوب الإثبات عليه تجوز تكلمته بالقرائن ، إذا كان الحكم قد قصد ذلك فإنه يكون معينا بما ورد في السبب الأول من سببي الطعن .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه بيانا لطلبات الخصوم الثالث ودفاعهم ومحصل ما تضمنته مستنداتهم مايلي : " ومن حيث إن ورثة المرحوم فليب عقل تدخلوا في الاستئناف بوصف أنهم أخصام ثلث على أساس أنهم لا يطلبون جديدا بل يقصرون دفاعهم على مؤازرتهم المستأنف في دفع دعوى المستأنف عليهم الثلاث الأوليات قبله وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعواهم منضمين بذلك إلى المستأنف في الشطر الأول من طلباته وهو زوال ملكية مورث المستأنف عليهم المذكورات عن الأطيان موضوع النزاع لسابقة تصرفهم فيها بالبيع إلى مورثهم فليب عقل واحتفظوا بحقوقهم في نصف هذه الأطيان إذا ما نازعهم المستأنف مستقبلا واستندوا في طلبهم هذا إلى خطاب مؤرخ في أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ صادر إلى الدكتور فليب عقل من عبد الحميد أفندي عابد يتضمن ما يأتي (بما لدى من التفويض من حضرة السيد أفندي إبراهيم سعد من أجهور الرمل بمركز قويسنا بموجب خطابين وتذكرة بوسنة في مبيع أرض مشتركة من الحكومة بعقد رسمي في سنة ١٩٢٠ تبلغ مساحتها ٩٥ ف و ١٧ ط و ١٦ س بحوض رقم ٥٤ وهذه الأطيان أبيعها لحضرتكم بما عليها من أقساط للحكومة وأموال البالغة من الثمن ١٠١٠ جنيهات و ٤٠ مايا وصرحت لحضرتكم باستلامها وإدارة شئونها وحركتها بمعرفتكم ومن مصاريفكم الخاصة واستخدامها كما يشاء المالك في ملكه وأتعهد لحضرتكم شخصيا بأن أكون مسئولاً عن كل ما ينشأ من هذا العقد ولحضرتكم الحق في الرجوع على شخصيا إذا لم أتم وأسلمكم عقد البيع من السيد إبراهيم سعد) وقد تسجل هذا الخطاب بتاريخ

١٩٢٢/١١/٢٧ ووجد بظهوره إقرار من عبد الحميد عابد مسجل في ١٩٢٣/١١/٢٤ —
ومؤرخ ١٩٢٣/١٢/١٢ موصوف بأنه ملحق لعقد البيع وخواه (أصادق على كل
ما جاء فيه من البيوع والتعهدات والاشتراطات وأسلم لحضرتكم اليوم الكارت
بوستال المرسلة إلينا من السيد ابراهيم سعد بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٢١
وذلك لحفظها تحت يد حضرتكم لوقت اللزوم وذلك لأن الجوابات والكارت
بوستال المنوه عنهم في العقد باطنه فقدوا مني وهذا للعلومية) . ثانياً — كارت
بوستال مسطور فيه خطاب بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٢١ صادر من السيد
ابراهيم سعد إلى عبد الحميد عبد الله يتضمن ما يأتي (حيث إنكم اشترىتم أطيان
عزفر فيجب دفع القسط والاتفاق مع المصلحة في باقي الأقساط أولى من القضايا
وأخذنا وأخذتم خطابات بالبيع والشراء فلم يكف في نظركم هذا الخطاب —
ثالثاً — إيصال بتوريد ٢٢٣ جنيتها و ١٢٠ ملياً من الدكتور فيليب عقل لمصلحة
الأملاك الأميرية تاريخه ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣ يتضمن دفع قسط أول أكتوبر
سنة ١٩٢١ وفوائده المستحقة على المبايعه الخاصة بال ٩٥ ف و ١٧ ط و ١٦ س
للسيد ابراهيم سعد — رابعاً — إيصال بدفع ١٢٢ جنيتها ٣٨١ ملياً مدفوعة
من فيليب عقل من أصل الثمن والفوائد — خامساً — إيصال بدفع ١٧ جنيتها
بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٢٤ مدفوع من الدكتور فيليب عقل بمصاريف الدعوى
المشطوبة — سادساً — إيصال بدفع ٧٠ جنيتها في ١٦ من فبراير سنة ١٩٣١
من فيليب عقل — سابعاً — إيصال بدفع ٣٠ جنيتها في ١٩ من مارس سنة ١٩٣١
من فيليب عقل ” . وبعد أن أشار الحكم إلى المستندات التي قدمها المستأنف
— المطعون عليه الأول — للاستدلال على وضع يده وتمسك بها هي والمستندات
المقدمة من الخصوم الثوالت جاء به في خصوص محضر الانتقال ما يلي :
” ومن حيث إنه سبق لهذه المحكمة أن قررت الانتقال لديوان مصلحة الأملاك
الأميرية للاطلاع على دوسيه الصفة وقد تم الانتقال بمعرفة أحد أعضاء الهيئة
التي أصدرت هذا القرار واطلع على دوسيه ٣٠٩ — ٤ — ١٥٩ وكذا الدوسيه
رقم ٤٤ — ١٨ — ١٢٩ فوجد بالدوسيه عريضة مذيلة باسم السيد ابراهيم سعد
تاريخها ٣ من يونيو سنة ١٩٢٤ إلى جناب مدير عام المصلحة يلتمس بها

شطب القضية المدنية المرفوعة عليه من المصلحة بما أنه قام بسداد الأقساط المتأخرة عليه لغاية قسط سنة ١٩٢٣ وتقسط الباقي لثماني سنوات كما وجد عريضة أخرى من الدكتور فيليب عقل بالنيابة عن سيد إبراهيم سعد بأنه أرسل مصاريف الدعوى إلى المصلحة بحوالة بوسنة ووجد أيضا صورة خطاب مرسل من مديرية الدقهلية إلى مصلحة الأملاك الأميرية بأنها - أي مديرية الدقهلية - كتبت إلى مديرية المنوفية بمطالبة سيد إبراهيم سعد بمصاريف القضية بخاء الرد منه بعريضة قدمها مفادها أن الدكتور فيليب عقل حل محله وواضع اليد على الأقطان وينتفع بزراعتها ويدفع الأموال سنويا وأنه استعد لسداد كل المطلوب عنها ، وكتب لينذر المنتصورة لأخذ أقوال الدكتور فيليب عقل عن كيفية حله محل المشتري قال إنه سيجابوب المصلحة مباشرة وأنه مستعد لسداد مبلغ ال ١٧ ج مصاريف الدعوى المشطوبة ، كما وجد خطاب مرسل من مديرية الدقهلية إلى مصلحة الأملاك ومصورته كمايلي : (لدى الشروع في تسليم السيد إبراهيم سعد استمارة رقم ١٠٣ بحسابه عن ال ٩٥ ف و ١٧ ط و ١٦ س مشتراة بالبيع رقم ١٣٢ بناحية زفر أوضح أنه باعها لحضرة الدكتور فيليب عقل وحضرته ملزم بسداد ثمنها وقدره ٥٠٥ ج و ٢٣٠ م وقد تبين أن التكليف لا يزال باسم المشتري من الحكومة ، ووجد أيضا إقرار من الدكتور فيليب عقل على الورقة المذكورة بأنه لم يشتري الأقطان بصفة نهائية والدليل على ذلك أنها لا تزال في تكليف السيد افندى إبراهيم سعد فقط حصل اتفاق بينهما على أن يشتريها ويأخذ العقد النهائي عند سداد كامل أقساطها وعلى ذلك سدد للحكومة جميع المتأخر وأن ما يستحق جارى سداداه أولا بأول فلاحق للمصلحة بأن تعامله حسب البند التاسع من العقد إنخ) ، ووجد خطاب من إبراهيم بريك بالنيابة عن الدكتور فيليب عقل بأنه اشترى الأقطان وأصبح مسئولا عن سداد باقي الثمن و يطلب إعطاءه كشفا بحساب هذه الأقطان لمعرفة الباقي عليه لسداداه للمصلحة - ووجدت أخيرا عريضة مرسلة من السيد إبراهيم سعد إلى مصلحة الأملاك في ٣١ من مارس سنة ١٩٣٢ تتضمن أنها سبق أن باعت له ال ٩٥ ف وكسور بناحية زفر ولم يضع يده عليها للآن لأن الدكتور

فيليب عقل مقتصبها ومتعرض له ويلتمس إجراء اللازم وتسليمه العين المذكورة ومنع التعرض مع حفظ كافة الحقوق ضد فيليب عقل — وقرر المستأنف شخصيا في محضر الانتقال بأن هذا الطالب لم يقدم من السيد إبراهيم سعد إلى مصلحة الأملاك إلا بعد سفر الدكتور فيليب عقل إلى الشام وهو السفر الأخير الذي لم يرجع بعده إلى مصر” ثم قالت محكمة الاستئناف ”ومن حيث إنه يؤخذ من المستندات رقم أولا وثانيا المقدمة من الخصام الثالث أن الأطيان موضوع النزاع سبق أن باعها السيد أفندى إبراهيم سعد إلى عبد الحميد أفندى عابد وهذا باعها بدوره إلى الدكتور فيليب عقل يؤيد ذلك ما كشف عنه محضر انتقال المحكمة من وجود إقرار من السيد إبراهيم سعد بأن الدكتور فيليب عقل حل محله في الأطيان موضوع النزاع وذلك عقب مطالبته بمصاريف القضية السابق رفعها من مصلحة الأملاك ضده بتأخر الأقساط المستحقة وما ثبت بالمستندات رقم ثالثا من دفع هذه الأقساط بمعرفة الدكتور فيليب عقل ودفع مصاريف الدعوى المذكورة وقد جاءت مستندات المستأنف ترى تؤيد نفاذ هذا البيع بوضع يده على هذه الأطيان وإدارتها بالفعل ... وحيث إنه إزاء ما تقدم فلا يمكن للمستأنف طعن الثلاث الأوليات بصفتين خلفا عاما لمورثين المرحوم السيد إبراهيم سعد النحال من تصرفه السابق بيانه إلى الدكتور فيليب عقل وفي هذا ما يكفي لدحض دعواهن ورفض طلب ثبوت ملكيتهن للأطيان المتنازع عليها دون التعرض لبحث ملكية المستأنف — المطعون عابه الأول — فهو وشأنه مع ورثة المرحوم فيليب عقل “.

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الحكم قد استند في ثبوت تخلي مورث الطاعنات عن الأطيان التي اشتراها من مصلحة الأملاك الأميرية إلى الخطابين المؤرخين في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٢٣ ، أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ وإلى الإقرار المؤرخ في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ المدون بظهر الخطاب الثاني واعتبر أن هذه الأوراق كافية بذاتها لثبوت التخلي ثم قال إن هذا الذي تفيد به الأوراق يؤيده ما ثبت عند الانتقال من وجود إقرار من المورث يعترف فيه بحلول الدكتور فيليب عقل محله في الصفة ويؤيده أيضا ما ثبت بالمستندات المقدمة من أن

المورث لما رفعت عليه الدعوى من مصالحة الأملأك بالمطالبة بمناخر الأقساط كان الدكتور فيليب عقل هو الذى قام بدفع الأقساط المتأخرة وبدفع مصاريف الدعوى . وإذا كان الحكم قد توهم خطأ أن تاريخ الخطاب الأول - الكارت بوستال - هو ٢١ من أغسطس سنة ١٩٢١ لا ٢١ من أغسطس سنة ١٩٢٣ وهو تاريخه الحقيقى ورتب على ذلك أن التصرف بالبيع صدر أولا من المورث إلى عبد الحميد عابد ثم من عبد الحميد عابد إلى الدكتور فيليب عقل فى حين أن هذه الأوراق الثلاث التى استند إليها الحكم إنما تدل على صدور التصرف منه بصفته وكيلًا عن المورث إلى الدكتور فيليب عقل - الأمر المشار إليه فى الخطاب المؤرخ فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ وفى الاقرار المدون بظهره والذى أراد عبد الحميد عابد تأييده بالكارت بوستال المؤرخ فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٣ بعد أن قرر أن الخطابات التى فوض بمقتضاها من المورث بالبيع قد فقدت منه - إذا كان الحكم قد أخطأ فى هذا الخصوص فإن هذا لا يغير من النتيجة التى انتهى إليها وهى ثبوت التصرف فى الأطنان من المورث وأيلولتها إلى الدكتور فيليب عقل لأنه سبان أن يكون تخلى مورث الطاعنات وتجرده عن ملكية الأطنان نتيجة التصرف فيها بالبيع مباشرة إلى الدكتور فيليب عقل من عبد الحميد عابد بصفته وكيلًا عن المورث أو نتيجة تصرفين متعاقبين صدر أحدهما من المورث إلى عبد الحميد عابد والثانى من عبد الحميد عابد إلى الدكتور فيليب عقل - وعلى ذلك يكون غير صحيح ما تدعيه الطاعنات من التناقض فيما تضمنته هذه الأوراق الثلاث ويكون من غير المستجيب الحكم فيما شابه فى هذا الصدد من خطأ فى الاستناد - أما تحدى الطاعنات بأن ما أثبتته الحكم من حصول التصرف إلى الدكتور فيليب عقل فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ يتعارض مع ادعاء المطعون عليه الأول بأنه تلقى ملكية نصف الأطنان من الدكتور فيليب عقل بعقد اتفاق مؤرخ فى ١٨ من يناير سنة ١٩٢٢ فردود بأن الحكم المطعون فيه لم يتعرض مطلقا لبحث ملكية المطعون عليه الأول للأطنان كلها أو بعضها واستغنى عن التعرض لذلك بثبوت تخلى المورث عن الأطنان إلى الدكتور فيليب عقل - وأما ما تنعاه الطاعنات على الحكم بالقصور إذ أغفل الرد على ما قرره عبد الحميد عابد فى محضر

التحقيق من أن التصرف الصادر من المورث إلى الدكتور فيليب عقل كان في حقيقته إيجارا لبيعاً فردود بأن عكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد استقلالاً على كافة حجج الخصوم وأوجه دفاعهم — وفي أخذ الحكم المطعون فيه بالإقرار الكتابي الصادر من عبد الحميد هابذ والمتضمن أن التصرف كان بيعاً لا إيجاراً — الرد الضمني على ما قرره هذا الشاهد في محضر التحقيق .

ومن حيث إنه لما كان يبين مما تقدم أن الحكم قد اعتبر أن دعائه الأولى في تقرير ثبوت تخلي مورث الطاعنات عن الأطيان إلى الدكتور فيليب عقل هي الخطابان المؤرخان في أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ و ٢١ من أغسطس سنة ١٩٢٣ والإقرار المدون بظهر الخطاب الأول وكانت هذه الدعامة كافية لحمل قضاء الحكم في هذا الخصوص فإنه يكون من غير المنتج تعيب الحكم فيما استطرذ إليه بعد ذلك بشأن ماورد في محضر الانتقال .

ومن حيث إنه فضلاً عما تقدم فإن الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لورثة الدكتور فيليب عقل يبنى عليه أن تقرير ملكية مورثهم للأطيان موضوع النزاع بناء على تخلي مورث الطاعنات عنها إليه أصبح أمراً مفروضاً منه ، ولما كان المطعون عليه الأول يدعى أنه اشترى نصف هذه الأطيان من الدكتور فيليب عقل فإن له مصلحة ظاهرة في التمسك بأن ملكية البائع إليه قد استقرت بصفة نهائية على الوجه السابق بيانه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في موضوعه على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٥

(١٢٦)

القضية رقم ٤٢٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(أ) التزام . مقد . الدفع بعدم التنفيذ . مناطه . هو تقابل الالتزامات . حق محكمة الموضوع في استظهار هذا التقابل . مثال .

(ب) وقاء . التزام . تنفيذ الالتزام . التنفيذ العيني هو الأصل . التنفيذ بمقابل . شروط الحكم به .

(ج) تسجيل . بيع . حق ارتفاق . ترتيب المدين حق ارتفاق على عقاره ومحافظة صاحب الحق عليه بالتسجيل . النص في قائمة شروط البيع على وجوب احترام حقوق الارتفاق الظاهرة والخفية . تمسك الرامي عليه الزاد بحسن نيته . غير متبع .

١ - مجال إثارة الدفع بعدم التنفيذ مقصور على ما تقابل من التزامات طرفي الاتفاق ومناطق ذلك إرادتهما وهو ما لمحكمة الموضوع حق استظهاره . وإذن متى كان الواقع هو أن المدعى عليه قد اشترى قطعة أرض تجاوز ملك المدعى فأظهر هذا الأخير رغبته في أخذ هذه الأرض بالشفعة ولكن إجراءاتها لم تتم لاتفاق عقد بين الطرفين تنازل المدعى بمقتضاه عن السير في دعوى الشفعة كما دفع مبلغا من المال إلى المدعى عليه وذلك في مقابل إنشاء حق ارتفاق على عقاره لمصلحة عقار المدعى وهو عدم التعليق لأكثر من ارتفاع معين ، كما ورد في الاتفاق أن المدعى قد تعهد بترك مترين بطول ملكه ليكون مع ما يتركه المدعى عليه فضاء أو حديقة لمنفعة المقارين المتجاورين ، وكانت المحكمة قد استخلصت من عبارات الاتفاق ونصوصه أن التزام المدعى بدفع المبلغ والتنازل عن طلب الشفعة هو مقابل

التزام المدعى عليه بترك جزء فضاء من ملكه وعدم قيامه بتعليق بناء عمارته لأكثر من الارتفاع الوارد بالاتفاق وأن المدعى قد وفى بالتزامه بدفع المبلغ والتنازل عن الشفعة وأنه كان غلى المدعى عليه أن يتفقد التزامه بعدم تعليق البناء لأكثر من الارتفاع المتفق عليه، وأنه لا يجوز له التحدى بقيام المدعى بالبناء فى الأرض التى تعهد بتركها فضاء لأن هذا الالتزام مستقل عن الالتزامات المتقابلة التى رتبها الماقدان ولا مجال لتعرض لهذا الالتزام أو البحث فى الإخلال به لأن محله هو التداعى استقلالاً، وكان هذا الذى استخلصته المحكمة هو استخلاص سائغ تختمله نصوص العقد وتفيده عباراته ، فإنه يكون فى غير محله تذرع المدعى عليه بالدفع بعدم التنفيذ فى مقام الرد على دعوى المدعى إذا هو طالبه باحترام التزامه بعدم التعليق .

٢ — التنفيذ العينى للالتزام هو الأصل والعـدول عنه إلى التعويض النقدى هو رخصة لقاضى الموضوع تعاطيها كلما رأى فى التنفيذ العينى إرهاقا للمدين وبشرط ألا يباحق ذلك ضررا جسيما بالدائن . وإذن فمضى كانت المحكمة قد رأت أن عدم التنفيذ العينى من شأنه أن يضر بالدائن ضررا جسيما فإنه لا تريب عليها إذ هى أعملت حقا أصيلا لهذا الدائن وقضت بالتنفيذ العينى ولا شأن لمحكمة النقض فى التعقيب عليها فى ذلك .

٣ — إذا كان المدين المترومة ملكيته قد رتب على عقاره حق ارتفاع لمصلحة عقار آخر وحافظ صاحب العقار المخدم على هذا الحق بالتسجيل ليكون حجة على الكافة، وفضلا عن ذلك تضمنت قائمة شروط البيع النص على التزام الراسى عليه المزايد احترام حقوق الارتفاع الظاهرة والخفية فإن تحدى هذا الأخير بحسن نيته وادعاءه عدم علمه بوجود هذا الحق يكون غير مستج .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الخواجه أبرامينو منشه كان يملك العمارتين رقم ١٣ ورقم ١٥ بشارع سليمان باشا وكان أرنست ديفارو يملك العمارة رقم ١٤ بجارة الدوملى وشارع الشيخ حمزه والواقعة خالف العمارتين المذكورتين من الجهة الشرقية وقد عاصر الوقت الذى اشترى فيه أرنست ديفارو أرض عمارته ممن كان يملكها ويدعى "موسى كوهين" أن أطلن أبرامينو منشه أرنست ديفارو برغبته في أخذ الأرض التى اشتراها هذا الأخير بالشفعة وكان غرضه من الشفعة أن يحفظ على ملاكه النور والهواء والمطل ثم رأى الطرفان "منشه وديفارو" أن يتفقا فيما بينهما ومهدا بهذه البواعث في صدر الاتفاق الذى تحرر بينهما بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ وتسجل في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٢٠ ، وكان أهم ما تضمنته هذا الاتفاق أن قرر أرنست ديفارو بأن ينشئ بمقتضى هذا العقد لمصلحة "منشه" ولكل خلف له حق ارتفاع المطل والنور والهواء والمرور وحق ارتفاع عدم البناء ويحمل قطعة الأرض التى يملكها هذه الحقوق. وهذه القطعة تتجاور من الغرب العمارتين المملوكتين لأبرامينو منشه وحقوق الارتفاع هذه المقررة في مصلحة العقار المملوك لأبرامينو منشه والمقررة للاستعمال الخاص بهذه العقارات تنصب على جزء من الأرض مساحته ٢٩٤ مترا و ١٠ من مربعا تحد شمالا وبطول خمسة أمتار بشارع الشيخ حمزه و يترم أرنست ديفارو بأن يترك هذا القدر من الأرض طليقا من كل بناء وهذا القدر من الأرض مع قطعة من الأرض مملوكة لأبرامينو منشه وممتدة بطول ملكه يكونان فضاء أو حديقة ينتفع بها العقاران المتجاوران ويتعهد ديفارو بتسوير هذا الفضاء من الجهة الجنوبية أما في الجهة البحرية فيقيم بابا من الحديد أو من الخشب

طبقا لما يرى يمكن الدخول منه إلى هذا الفضاء... الخ ، ثم ذكر أيضا أن ديفارو يتعهد بأن لا يقيم على باقى قطعة الأرض المملوكة له إلا عمارة مكونة من أربعة أدوار تحتها دكاكين وبارتفاع ٢٦ مترا... وبهذا ينشئ لمصلحة أبرامينو منشئ وخلفائه حق ارتفاق صريح ثم ورد بالبند الثالث من ذات الاتفاق أن إنشاء حقوق الارتفاق السالفة الذكر وهى التى ينشئها ديفارو قد دفع مقابلها ثمن إجمالى قدره ٨٠٠ نج دفعها النائب عن منشئ إلى ديفارو الذى يقر بقبضها ويعطى مخالصة عنها وأخيرا نص فى الاتفاق على تنازل منشئ عن طلب الشفعة الذى كان قد وجهه إلى ديفارو إلتاماً لهذا الاتفاق... "حدث بعد هذا أن اتخذ بنك باركليز ضد أرست ديفارو إجراءات نزع ملكية عن أرض وبناء العمارة التى أقامها ديفارو على الأرض محل الشفعة والتى حرر بشأنها اتفاق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ وهى رقم ١٤ حارة الدرمللى وشارع الشيخ حمزه ورسا مزادها على الطاعن بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤١ ثم استأجرها بموجب محضرى تسليم رسميين فى ١٩ من يناير سنة ١٩٤٢ كما تملك مورث المطعون عليهما العمارتين رقم ١٣ ، ورقم ١٥ بشارع سليمان باشا بطريق الشراء من المحكمة المختطة إثر إجراءات مزاد بيع اختيارى بمعرفة ورثة منشئ وذلك فى سنة ١٩٤١ وما أن تم شراء الطاعن للعمارة رقم ١٤ المشار إليها حتى بادر بالاتفاق مع أحد المقاولين لاستكمال بناء طابق خامس وتعليق طابق سادس وقد بدأ العمل فعلا وبعد مضي بضعة أشهر وكان العمل قد قارب الانتهاء وجه المرحوم مرقص سميكه "باشا" إنذارا للطاعن فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ منبها عليه فيه بمراعاة نصوص اتفاق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ وبإزالة ما زاد من المبنى على الحد المتفق عليه وهو ٢٦ مترا ولم يمحفل الطاعن بذلك رفع مورث المطعون عليهما الدعوى رقم ٢٩١٨ سنة ١٩٤٢ مستعجل مصر ضد الطاعن وطالب فى صحيفة الحكم بإيقاف أعمال البناء فقهضى له ابتدائيا بذلك فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ فاستأنف الطاعن هذا الحكم بصحيفة أعلنت فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقيد استئنافه برقم ١٣٦٤ سنة ١٩٤٢ من مصر مستعجل فرأت الهيئة الاستئنافية أن تنتقل لمعينة عين النزاع وتم انتقالها فعلا فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ وحرر

محضر المعاينة بما شاهدته الهيئة من وجود بعض المباني الجديدة بعمارة المستأنف وهي عبارة عن بعض الغرف المكملة للغرف القديمة التي كانت بالدور الرابع كما أقيم الدور الخامس برسته وبعض غرف بالسطح لم تترك أبوابها ولا شبابيكها بعد وثبت من المعاينة كذلك أن ارتفاع عمارة المستأنف من نهاية دورة السطح إلى منسوب رصيف شارع الشيخ حمزة بلغ ٢٩ مترا و ٩٤ سم كما لوحظ أن المستأنف أنشأ شقتين بالدور الرابع في الجهة القبليّة والغربيّة خلافاً للشق القديم الثلاث الواقعة في الأركان القبليّة الشرقيّة والبحريّة الشرقيّة والبحريّة الغربيّة وأن بلاط الشقتين الجديديتين لم يستكمل بعد وأما عن واجهة عمارة المستأنف الواقعة على الأرض الفضاء بين العمارتين فقد وجدت السقالات لا زالت مشدودة عليها والعمال يصعدون ويتزلون عليها بمهمات البناء ووجد أن المسافة بين السقالات الموضوعة ومباني بلكنات عمارتي "المطعون عليهما" لا تزيد على ٤ أمتار و ٥٥ سنتي في كل دور وأن العمال في صعودهم ونزولهم يجرحون سكان الشقق المقابلة بعمارتَي المطعون عليهما ... وبتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف قطع الطاعن في ذلك الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ١٥ سنة ١٣ ق فقضت محكمة النقض في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٣ بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه لم يكن صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في مادة وضع يد بل في مادة مستعجلة — إلا أن الطاعن رفع إلى قضاء الأمور المستعجلة الدعوى رقم ٢٨٦ سنة ١٩٤٣ في صورة إشكال في تنفيذ حكم إيقاف الأعمال المشار إليه طالبا إلغاء ما تم من التنفيذ خارجا عما ورد بمنطوق الحكم المنفذ به. وكان رد المطعون عليهما على هذه الدعوى أن طالبا في ذات الدعوى إقامة حارس قضائي لتعيين الخفراء اللازمين لوقف كل عمل جديد حتى يفصل في الموضوع. وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ صدر الحكم في الدعويين برفض الاشكال واعتبار مانع من تنفيذ في حدود ما صدر به الحكم المنفذ به وفي موضوع طلب الحراسة بإقامة المرحوم مرقص سميكة باشا حارسا بلا أجر على مكان التنفيذ الموضح بمحضر إيقاف البناء المؤرخ في ١٩٤٢/١١/٢٥ لرعاية وقف كل عمل جديد يزيد

على ارتفاع ٢٦ مترا من عمارة الطاعن إلى أن يفصل نهائيا في موضوع الإزالة مع التصريح له بتعيين الخفراء اللازمين لذلك وقد استأنف الطاعن ذلك الحكم في ١٩٤٢/١٢/٦ وقيد استئنافه برقم ١٨٧ سنة ١٩٤٣ فتنازل هو عن الاستئناف في خصوص الاشكال فأثبتت المحكمة تنازله وعرضت لموضوع الحراسة وقضت بتأييد الحكم المستأنف في خصوصه ولكن الطاعن رغم هذا كله حاول تكملة البناء فاضطر المطعون عليهما إلى رفع الدعوى رقم ١٠٧٦ سنة ١٩٤٤ مستعجل مصر ضد الطاعن بطلب تعديل مأمورية الحارس القضائي بحيث يكون من حق الحارس حيازة جميع أعمال البناء التي تمت زيادة على ٢٦ مترا وأن يكون من حقه منع أى شخص من محاولة تكملة البناء أو محاولة الانتفاع بهذه المباني الزائدة وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة المستعجلة بتعديل مأمورية الحارس على النحو الذى عرض له الحكم وقد استأنفه الطاعن أيضا وقضى بتأييده بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٤٤ وكان مورث المطعون عليهما قد أقام قبل ذلك وعلى التعدييد في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ الدعوى الحالية رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٣ مدنى كلى مصر أمام محكمة مصر الابتدائية ضد الطاعن قال في صحيفة المعلقة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٢ إنه يتمسك بالسند المحرر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ والمسجل في ٢٨ من يونيه سنة ١٩٢٠ وبحقوق الارتفاق الناشئة عنه بين منشأة وديفارو وقد تبين للدعى أن المدعى عليه "الطاعن" في الدعوى المستعجلة قد أقام البناء وأتمه فعلا مخالفا بذلك الاتفاق المشار إليه مما يجب إزالته عينا بهدم ما زاد على الارتفاع المتفق عليه وانتهى المورث المذكور إلى طلب الحكم له بإزالة المباني التي تمت حديثا بهامة المدعى عليه رقم ١٤ حارة الدرمالى والشيخ حمزه على أن تكون الإزالة على مصاريف المدعى عليه "الطاعن" وإلا قام المدعى بالإزالة على نفقة المدعى عليه مع المصاريف والأتعاب . وقد أوقفت الدعوى لوفاة المرحوم مرقص سميكه باشا بتاريخ ١٩/١١/١٩٤٤ حتى عجلها الورثة "المطعون عليهما" بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٤٥ وسارت الدعوى حتى قضى فيها ابتدائيا بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ بطلبات المطعون عليهم وأأسست المحكمة قضاءها على أن الحق المقرر في اتفاق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ هو حق عيني لا شخصي كما يقول

الطاعن وأنه تكليف على عقار مقرر لمنفعة عقار آخر مادة (٣٠) مدنى قديم وهو من الحقوق التى تنتقل بالتسجيل وتعتبر حجة على الكافة وأن ما يريد الطاعن من قياس على حكم المادة ٦٥ مدنى قديم هو قياس غير صائب لأنه أقام بناء على ملكه بأدوات ومهمات من عنده مع وجود عقد يمنعه من ذلك بينما المادة ١/٦٥ مدنى قديم المشار إليها تفترض وجوب شخصين أحدهما مالك للأرض والآخر مالك للمهمات التى يستعملها فى البناء مع عدم وجود عقد يحدد العلاقة بينهما . وأما عن نظرية الضرر التى ساقها الطاعن وقال إنه منعدم فى صورة هذه الدعوى ولا مصلحة للطعون عليهما فى طلب الإزالة وإلا كان ذلك تعسفا منهما فى استعمال حقهما فردود بأن المصلحة والضرر متوافران وأن للطعون عليهما الحق فى طلب الإزالة منعا للضرر وأن المطالبة بتنفيذ اتفاق مشروع لا يتولد عنه خطأ بل الخطأ يتولد عن الإخلال بتنفيذ الاتفاق وعدم احترام شروطه ، استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه بجدولها العام تحت رقم ٧٦٠ سنة ٦٦ ق وطلب فى صحيفته المعلنة بتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى مع إلزام المطعون عليهما بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين واستند إلى ذات الأسباب التى تناول الرد عليها الحكم المستأنف وهى شخصية الحق وإعمال الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ مدنى قديم ثم الضرر وإنكار وقوعه والمصلحة وما يتولد عنها من تعسف إلا أنه عاد فعدل عن هذا الدفاع كله بمقولة إن مقطع النزاع الحقيقى فى الدعوى ليس فى بيان طبيعة الحق المشار إليه أهو عينى أم شخصى ولا فى بيان كيف ينتقل بقوة القانون من مالك إلى مالك لأن طلب الإزالة فى معناه طلب التنفيذ العينى لالتزام عدم التعلية وهذا الالتزام بصرف النظر عن مصدره وطبيعته كان موجودا فعلا فى علاقة المالكين الأصليين ببعضهما البعض وكان مسجلا بناء على طلب أحد طرفى الاتفاق المرتب له فعلى فرض أنه التزام ناشئ عن وجوب احترام الحق العينى أو الشخصى وعلى فرض أنه انتقل بالتسجيل أو بخلافه فلأن المطالبة بتنفيذه عينيا بالإزالة لها شروط وقيود تلك هى التى ينبئ بحشها فى ضوء النصوص المقررة فى باب التنفيذ العينى وأن طلب هذا التنفيذ العينى على فرض قيامه فإنه قد انقضى

نتيجة لإهدار الخصم للالتزام المقابل له... إلى آخر ما جاء بهذا الدفاع، إلا أن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام الطاعن بالمصاريف وبمبلغ ١٥ ج مقابل أتعاب المحاماة، وذلك تأسيساً على : ١ - أن القول بأن عقد ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ قد أنشأ ارتفاعات متعاقبة وأن المطعون عليهما ومورثهما من قبل قد خالفا مقتضى هذا الاتفاق بإقامة "دكان" على جانب القضاء المتفق على تركه وتخصيصه لمنفعة العقارات المملوكة لطرفي العقد فأنفسخ الاتفاق بفعلهما وسقط حقهما في مطالبة الطرف الآخر بالوفاء بالتزامه لأن عليه أن يوفى هو بما التزم به أولاً - وهذا القول مردود بأن الوضع الصحيح للنزاع ليس في تحدى المشتري بأنه أدخل ببعض واجباته على فرض حصول هذا الإخلال بل في وجوب امتناع البائع وخلفائه عن كل فعل يتعارض مع واجب الضمان الذي فرضه عليه القانون : ٢ - إن القول بأن التنفيذ العيني يخضع لضوابط وضعها الفقه والقضاء ثم قننها المشرع الحديث في المادتين ١٠١٨، ٢٠٣ مدني جديد ومنها أنه إذا كان التنفيذ العيني مرهقا للمدين جاز الاقتصار على طلب التعويض قول لا محل له لعدم سرعان القانون الجديد على واقعة الدعوى، ومع كل فإن مدلول النصين هو أن الإزالة هي الأصل والعدول عنها جوازي إذا رأت المحكمة ما يبرر عدم إجابة طلب الإزالة وهو ما لم تره المحكمة في الدعوى ولأن قيام الطاعن بالبناء خلافا لاتفاقه هو إهدار للحق الذي تملكه معه "منشئه وخلفاؤه" بل هو قضاء على الحق وإزالته تماماً فإذا جاء صاحب الحق ليطلب بحقه تحديه الطاعن ونعى عليه التعسف في طلبه إذ لم يقع عليه ضرر وهذا نظر غير سديد لما فيه من مصادرة للمالك في ملكه وتغليب مصلحة غير مشروعة على مصلحة مشروعة بل وفيه إعفاء الضامن من الضمان الذي فرضه عليه القانون ومكافأته للخل بواجبه الذي قبض عنه نقداً مبلغاً من المال وتنازل عن حقه في الشفعة ورغم الثابت بالأوراق والمعاينة أن عقارات المطعون عليهما تتأثر من البناء الذي استحدثه الطاعن من ناحية النور والهواء والمطل وتصبح أكثر تعرضاً لرؤية الجيران تلك أهم أسباب الحكم الاستئنافي. فظمن الطاعن عليه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه
شابه قصور مبطل له ومسوخ لمستندات الدعوى فضلا عن خطئه في تطبيق
القانون — ذلك أن اتفاق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ كان ملزما للجانبين "منشئه
ودي فارو" ومنشئا لحقوق متبادلة بينهما تقرر على وجه التقابل ينتفع بها العقاران
المتجاوران ومحل هذه الحقوق أن الأرض الباقية لأرنست ديفارو قد تقرر عليها
حق ارتفاع عدم التعلية والأرض المتروكة قضاء بين العقارين والمملوكة لصاحبي
العقارين كل بقدر ما ترك من ملكه الأصلي قد تقرر عليها حق ارتفاع المرور
والاطل ولما كان مورث المطعون عليهما قد نقض الاتفاق المحرر بينهما بأن أقام
"دكانا" على جانبي الأرض القضاء المتروكة بين العقارين والمخصصة لخدمتهما
معا فإن في هذا معنى الفسخ الصريح للاتفاق من جانب المطعون عليهما ينحول
للطرف الآخر أن يعدل من جانبه كذلك وأن هذا المدول مما ينطوي تحت
نص المادة ٢٤٦ مدني التي تقرر قاعدة عامة محصلها أن لكل من التزم بأداء
شيء معين أن يتمتع عن الوفاء به مدام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه
بسبب التزام المدين ومرتبطة به ولكن الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى هذا
الدفاع القانوني وطرحه أخذا بدفاع خصومه من أن اتفاق ٢٨ من أبريل
سنة ١٩٢٠ لا يرتب ارتفاعات متبادلة أو متقابلة على طرفيه وإنما يرتب
ارتفاعات على عاتق أرنست ديفارو وحده ووصل من ذلك إلى أن مورث
المطعون عليهما لم يقع منه إخلال بالعقد ولا إهدار لأحكامه ثم أيد الحكم هذه
النتيجة بقوله إنه بفرض وقوع إخلال مما يدعيه الطاعن فلا يجوز له أن يتمسك به
بطريق الدفع في الدعوى وإنما له أن يتمسك به بطريق دعوى يرفعها بطلب
الحكم باعتبار العقد مفسوخا وأنه "لا يمكن أن يقال إن منشئه التزم على ملكه
بالتزام لمصلحة عقار مملوك له وإن ما اشتراه مورث المطعون عليهما هو أن لا يقيم
ديفارو بناء على الأرض القضاء وألا يرتفع بالبناء على ما بني من ملكه لأكثر
من ٢٦ مترا وأما ترك منشئه المترين على طول المباني والتي تركها قضاءا طليقا
من البناء فلا يمكن أن يكون هذا الترك التزاما بحق لأرنست ديفارو" وهذا
الذي ذهب إليه الحكم لا يسند النتيجة التي انتهى إليها بل يعارض الإشارة

الصحيحة التي وردت في العقد وتكررت في موضعين منه ومفادها أن "منشه" قد رتب على ملكه ارتفاقا لمصلحة المالك المجاور وليس من التسبب المقبول أن يحمل الحكم ذلك الذي أورده العقد مكتفيا بمجرد النفي الذي لا بيان فيه مع أن عبارة العقد دالة بمفهومها على عكس ذلك تماما كما وأن أركان الارتفاق حسب ضوابطها القانونية متوفرة في اتفاق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ إذ ترك القضاء بين العقارين مع تخصيصه لخدمتهما معا هو تكليف قصده به إيجاد ممر للعقارين وتوفير الهواء والنور مما يتحقق به المعنى الفني الدقيق للارتفاق المشار إليه وهو ما أشار إليه نفس المطعون عليهما في صحيفة افتتاح دعواهما فلا مدار الحكم لمقررات العقد ومقررات الخصوم بصحيفة دعواهم وهي نصوص توجب اعتبار التكليف الذي تقرر فيها على عقارات المطعون عليهما من قبيل الارتفاقات القانونية يكون قد مسخ الثابت بالأوراق وخالف القانون فضلا عن قصور تسببه مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين مما أثبتته المحكمة بعد أن استعرضت وقائع الدعوى التي تحصل في أن "ديفارو" سلف الطاعن اشترى قطعة أرض فضاء تجاور ملك "إبرامينو منشه" سلف المطعون عليهما فأظهر "إبرامينو منشه" رغبته في أخذ العقار المبيع بالشفعة ولكن إجراءات الشفعة لم تتم لاتفاق الطرفين في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ والذي سجل في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٢٠ وبمقتضى هذا الاتفاق تنازل "إبرامينو منشه" عن السير في دعوى الشفعة كما دفع إلى "ديفارو" مبلغ ٨٠٠ جنيه وذلك في مقابل إنشاء حق ارتفاق على عقاره لمصلحة عقار "منشه" وهو عدم التعلية لأكثر من ٢٦ مترا وترك ٢٩٤ مترا فضاء كما ورد في الاتفاق أن "منشه" يتعهد بترك مترين بطول ملكه ليكون مع ما يتركه "ديفارو" فضاء أو حديقة لمنفعة العقارين المتجاورين — وقد استخلصت المحكمة من عبارات الاتفاق ونصوصه أن التزام "إبرامينو منشه" بدفع مبلغ ٨٠٠ ج إلى "ديفارو" سلف الطاعن وكذلك التزامه بتنازله عن طلب الشفعة الذي كان قد وجهه إليه هو مقابل التزام "ديفارو" ترك ٢٩٤ مترا من ملكه فضاء وبغير بناء وعدم تعلية بناء عمارته لأكثر من ٣٦ مترا وأن

”منشه“ وفي التزامه فعلا بدفع المبلغ والتنازل عن الشفعة فكانت على الطاعن بوصفه خلفا ”لديقارو“ في هذه الإرتفاقات أن ينفذ التزامه وألا يتجاوز الارتفاع المتفق عليه وأنه لا يجوز له التحدى بأن المطعون عليهما بوصفهما خلفا ”لمنشه“ قد خالفا التزاما نص عليه اتفاق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ وذلك ببناء ”دكان“ على جزء من قطعة الأرض الممتدة بطول ملكهما ”والمتفق على تركها فضاء لارتفاع العقارين المتجاورين - لا محل للتحدى بذلك لأن هذا الالتزام الذى يدعيه الطاعن إنما هو التزام مستقل عن الإلتزامات المتقابلة التى رتبها المتعاقدان فى خصوص الارتفاع الصريح الذى أنشأه ”ديقارو“ على ملكه والترم باحترامه وأنه لا مجال للتعرض لهذا الالتزام أولبحث الاخلال به فى هذه الدعوى إذ محله التداعى استقلالا - ومتى كان هذا هو مبنى الحكم المطعون فيه كما يستفاد من عبارته فلا محل لتذرع الطاعن بالدفع بعدم التنفيذ فى مقام الرد على دعوى المطعون عليهما إذا هما طالبا باحترام التزام سلفه بعدم التعلية وليس فى هذا الذى أقيم عليه الحكم مخالفة للقانون أو مخالفة لعبارات الاتفاق بل هو استخلاص سائغ تحتمله نصوص العقد وتفيده عباراته مما ينتفى معه القول بالمسوخ أو الفسوخ كما أن مجال إثارة الدفع بعدم التنفيذ مقصور على ما تقابل من التزامات الطرفين ومناطق ذلك إرادتهما وهو ما لمحكمة الموضوع حق استظهاره على ما سلف بيانه ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثانى يتصل فى أنه على فرض قيام اتفاق ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٠ فإن ما يطالبه المطعون عليهما من تنفيذ الالتزام الناشئ عن هذا الاتفاق تنفيذا عينيا إنما يخضع فى وزنه وتقديره للضوابط التى وضعها الفقه والقضاء والتى قننها التشريع المدنى الحديث فى المادتين ٢٠٣ و ١٠١٨ وهما هما أنه إذا كان التنفيذ العيني مرهقا للدين جاز أن يقتصر على طلب التعويض النقدي مادام لا يلحق بالدائن ضررا جسيما إذا رأت المحكمة ما يبرر ذلك . ويبرر الطاعن تطبيق هذه المبادئ على حالته بأنه كان حسن النية إذ تلقى الملك بالمزاد العام بالمحكمة وظل على حسن نيته وقت أن شرع فى البناء فى ١٢ من مايو سنة ١٩٤٢ حتى أوشك على إتمامه فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ دون اعتراض من المطعون

عليهما وأن ضررا لم يلحقها فم يخل مسكن من عمارتهما أو طالب ساكن بتخفيض
الاجرة أو شكا متضررا من عملية البناء — والحكم المطعون فيه إذ عرض لهذا
الدفاع رد عليه بأن سلف المطعون عليهما قد شترحق الارتفاع وحفظه بالتدجيل
الذي أصبح حجة على الكافة وليس الطاعن من الكافة بل هو خليفة البائع تلقى الملك
عنه مجلا بما عليه من تكاليف وإلزامات وواجبات منها وجوب التعرف على
تلك الحقوق المسجلة والمدونة بالشهادات العقارية كما أنه اشترى من المزاد
على مقتضى قائمة بشروط البيع ذكر فيها وجوب احترام حقوق الارتفاق المقررة
على العقار إيجابية كانت أو سلبية ظاهرة أو خفية وهذا الذي أورده الحكم مخالف
لللقانون إذ لا يكفي لإعلام المشتري بوجود ارتفاق غير ظاهر أن يكون مسجلا بل
لابد من إخطار المشتري أخذا بأحكام المادة ٣١٠ مدني قديم التي وردت في باب
ضمان المبيع وسحب الباحثون حكمها على مثل صورة الدعوى وما دام الطاعن لم
يعلن بوجود ارتفاق عدم التعلية وهو حق سلبى غير ظاهر فإن التعلية المشكو منها
إنما تمت بحسن نية فيعامل قاعلا معااملة الباني حسن النية ولا أهمية في هذا المقام
لما تضمنته قائمة شروط البيع بالمزاد من الإشارة إلى حقوق الارتفاق على العين
المبيعة لأن ذلك كان من باب استكمال الصياغة والأسلوب التي جرى العرف بها كما
أن الخيار المقرر في المادة ٢٠٣ مدني لم يترك للحكمة كما قال الحكم المطعون فيه خطأ
بذلك بل هو متروك للدين المطلوب منه التنفيذ العيني هذا من جهة ومن الجهة الأخرى
فإن المحكمة قيدت سلطتها في رفض طلب الإزالة بغير ضرورة توفر صورة واحدة
بعينها وهي صورة التعسف من جانب الدائن وليست هي الصورة الوحيدة التي
عنى المشرع بالإشارة إليها في المذكرة الإيضاحية عن المادة المذكورة وأخيرا
فإن الحكم قد أغفل الرد على ما طلبة الطاعن من تطبيق الفقرة الثانية من المادة
الخامسة من القانون المدني الجديد التي تفيد أن استعمال الحق يكون غير مشروع
إذا كانت المصالح التي يرمى المدعى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب
اللبنة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها — والحكم المطعون فيه إذ أغفل بحث
كل ذلك يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن التنفيذ العيني للاتزام هو الأصل والعدول عنه إلى التعويض التقدي هو رخصة لقاضي الموضوع يتعاطاها كلما رأى في التنفيذ العيني إرهاقا للمدين وعلى ألا يلحق ذلك بالدائن ضررا جسيما وثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالتنفيذ العيني واستجاب لطلب الإزالة بقوله "ولا محل للتعامل بالمادتين ٢٠٣ و ١٠١٨ من القانون المدني الجديد لعدم سريانه على الدعوى الحالية ومع كل فإن مدلول النص في هاتين المادتين هو أن الإزالة هي الأصل والعدول عنها جوازي إذا رأت المحكمة ما يبرر عدم الإزالة وذلك في الأحوال التي يكون من التعسف إجابة طالب الإزالة ما طلبه خلافا لما هو حاصل في هذه الدعوى " وذلك لما استبان للمحكمة من تحقق الضرر بالدائن طالب التنفيذ العيني بسبب ما استحدثته الطاعن من بناء فوق عمارته حيث قالت "على أن وقوع الضرر بسبب تجاوز مباني (الطاعن) ٢٦ مترا وإن كان ليس ضروريا لإبرازه واستظهاره كما تستقيم دعوى المطعون عليهما فإنه قد ثبت فعلا في محضر الانتقال الذي أجرته محكمة الأمور المستعجلة في القضية رقم ١٣٦٤ سنة ١٩٤٢ س مصر أن عقارات المطعون عليهما تتأثر من هذا الارتفاع في الضوء والهواء وتصبح أكثر تعرضا لرؤية الجيران ... " فلا تريب على المحكمة إذا هي أعملت حقا أصيلا للمطعون عليهما وهو التنفيذ العيني ولا شأن للمحكمة بالنقض في التعقيب عليها في ذلك ولا محل لتعدي الطاعن بحسن النية أو ادعائه عدم علمه بوجود هذا الارتفاع أو تعسف المطعون عليهما في استعمال حقهما في هذا الخصوص لأن ذلك فضلا عن كونه تقديرا موضوعيا مما يستقل به قاضي الدعوى فإنه غير مجد إزاء ما هو ثابت بالأوراق من التزام الطاعن باحترام حقوق الارتفاق الظاهرة والخفية حسيا تضمنته قائمة شروط البيع التي تدخل الطاعن في المزااد على مقتضاها ولأنه بشرائه اعتبر خلفا "لأرنست ديفارو" فكان يتعين عليه احترام هذه الارتفاقات التي رتبها هذا السلف على ما كره وحفظها سلف المطعون عليهما بالتسجيل لتكون حجة على الكافة ومتى تقرر ذلك كان النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو بفساد الاستدلال لا محل له مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٥

(١٢٧)

القضية رقم ٤٥٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومجد قزاد جابر ، ومجد عبد الواحد على المستشارين .

- (أ) إثباتات . قواعد الإثبات . عدم تعلّقها بالنظام العام . إباحة الحكم بالإثبات بالبيئة .
عدم اعتراض الخصم على هذا الحكم وتنفيذه . اعتباره تنازلاً عن الدفع بعدم جواز
الإثبات بالبيئة . استثناء الحكم الصادر في الموضوع ومنازعة بعدم ذلك في جواز
الإثبات بالبيئة واستناده إلى المادة ٤٠٤ مرافعات . غير جائز .
- (ب) إثباتات . ضياع السند بسبب فهرى . جواز الإثبات بالبيئة . مثال . المادة ٣٠٣ .
مدني جديد المقابلة للمادة ٢١٨ مدني قديم .

١ - لا تتعلق قواعد الإثبات بالنظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً
على مخالفتها ، فإذا طلب أحد الخصوم إثبات حقه بالبيئة وسكت الخصم الآخر
عن التمسك بالدفع بعدم جواز هذا الإثبات ولم يعارض فيه عند تنفيذ الحكم
الصادر بالإحالة على التحقيق فإن ذلك يعد قبولاً منه لجواز الإثبات بالبيئة
ولا محل للتحدى في هذا المقام بنص المادة ٤٠٤ مرافعات التي تنص على أن
استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام
التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة إذ لا ارتباط بين الحالتين ،
فسقوط الحق في الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة لعدم التمسك به في الوقت
المناسب ليس من نتائج عدم جواز استئناف الحكم الصادر بالتحقيق ذلك أن
رفض الدفع في هذه الحالة لا يترتب عليه إلا تثبيت مبدأ جواز الإثبات بالبيئة
في الدعوى أما الحكم في ذاته فإنه يبقى جائز الاستئناف في خصوص الإجراءات
المتعلقة به أو المترتبة عليه ما لم يكن قد قبل صراحة .

٢ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن المدعى قد احتال على الأمين على السند المثبت لحق الدائن بحجة تقديمه لإحدى الجهات الحكومية ورده إلا أنه لم يردده وادعى فقده ، فإن ضياع السند على هذه الصورة لسبب أجنبي لا دخل للدائن فيه يجيز الإثبات بغير الكتابة وفقا للمادة ٤٠٣ من القانون المدني الجديد المقابلة للمادة ٢١٨ من القانون القديم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليها قدمت عريضة إلى رئيس محكمة المنيا قالت فيها بأنها تزوجت من الطاعن وحرر محضر خطوبة في ١٩٤٦/٨/٤ على أن يكون مهرها جهازا يقدمه الطاعن من المفروشات التي قدرت قيمتها بمبلغ ٤٠٠ ج وقد حرر على ظهر محضر الخطوبة كشف بهذه المفروشات وقع عليه من الطاعن والشهود وسلم إلى القمص مرقص حنين الذي باشر العقد لكي يسلمه للطرائية ويودعه بها ولكن تبين لها عند ما أرادت استخراج صورة من محضر الخطوبة وبالأخص كشف جهازها أن الطاعن قد استلم أصل هذا المحضر الوارد على ظهره كشف المفروشات وذلك بالاتفاق مع القمص مرقص حنين فأبلغت الأمر للنياية للتحقيق وأضافت أن الطاعن قد طردها من منزل الزوجية وتخشى تبديده منقولاتها التي آلت إليها طبقا لهذا الكشف والمدرج بيان مفرداتها بالعريضة المقدمة منها وطلبت الأمر بتوقيع الججز التحفظي الاستحقاق على هذه المنقولات وفاء لمبلغ ٤٠٠ ج وتحديد جلسة أمام محكمة المنيا الابتدائية للحكم بتثبيت هذا الججز وفي حالة عدم وجود المنقولات كلها أو بعضها يحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ٤٠٠ ج أو قيمة ما ينقص منها ، وفي ١٩٤٨/١٢/٢١ صدر أمر رئيس محكمة المنيا بتوقيع الججز التحفظي

الاستحقاق على المنقولات المينة بالعريضة وقاء لمبلغ ٤٠٠ ج والمصاريف الاحتمالية وحددت جلسة ١٩٥٠/١/٢٦ لنظر الدعوى وأعلن الطاعن بأمر الحجز والتكليف بالحضور في ١٩٤٩/١٢/٢٢ حيث جرى توقيع الحجز التحفظي على المفروشات الآنف ذكرها وعين الطاعن حارسا عليها وقرر الطاعن لدى الحجز أن المفروشات المحجوز عليها ملك لابنته ليلي آت إليها بطريق الميراث عن والدتها وبطريق التنازل عن نصيبه الذي ورثه عن زوجته . وقد دفع الطاعن بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظرها وطلب احتياطيا رفضها ، وفي ١٩٥٠/١١/٧ قضت المحكمة برفض الدفع وباختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها على التحقيق لإثبات ونفى صحة صدور إقرار كتابي من الزوج — الطاعن — على ظهر عقد الخطبة الأصلي متضمنا ملكيتها للمنقولات المينة بالعريضة وأن قيمتها قدرت وقت العقد بمبلغ ٤٠٠ ج وبعد تنفيذ الحكم وممّاع أقوال الشهود قضت المحكمة بأحقية المدعية — المطعون عليها — إلى الأشياء المينة بالعريضة وتسليمها إليها عينا وبصحة الحجز التحفظي الاستحقاقى واحتياطيا إلزام المدعى عليه — الطاعن — بأن يدفع للمدعية قيمة الثمن وقدره ٤٠٠ ج أو ما يقابل مفردات المنقولات من ثمن تبعا لتقديرها الممين بالصحيفة ، استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه أمام محكمة استئناف القاهرة برقم ٣٠٠ سنة ٦٨ ق وفي ١٩٥١/١٠/٢٦ قضت المحكمة بالتأييد فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم الخطأ في فهم تحصيل الواقع والاستناد إلى ما ليس في الأوراق إذ الحكام الابتدائي والاستئنافي قد جانبا الصواب إذ قالوا بأن جميع شهود الإنابات الذين تقدمت بهم المطعون عليها شهدوا بما يقطع بأن الطاعن قدم المنقولات بكهاز بدلا من المهر وأنه وقع على ظهر محضر الخطبة بما يفيد ذلك وأن أحد شاهدى الطاعن وهو عطية لطفى ابن عم زوجته قرر أنه لم يدفع مهرا وإن الاتفاق قد تم في محضر الخطبة على أن المنقولات تصبح ملكا للزوجة ووجه الخطأ في ذلك يتحصل فيما يلي : أولا — ما استخلصه الحكان الابتدائي والاستئنافي بعيد عما قرره يوسف سلامة ومصطفى أحمد عبد المنعم ويوسف حسب الله من شهود

المطعون عليها : ثانيا - أقوال القمص مرقص حنين بمحضر التحقيق الذى أجرى بمعرفة محكمة أول درجة خير مؤدية لما استخلصه الحكم المطعون فيه .
ثالثا - قرر الشاهد الخامس من شهود المطعون عليها ويدعى أحمد الشيخ بأنه لم ير عقد الخطبة ولم يوقع عليه لأن كتابته كانت بالحجرة الأخرى فالقول بعكس ذلك يعد خطأ فى تحصيل فهم الواقع : رابعا - قرر أحد شاهدى الطاعن ويدعى عطيه لطفى بأن الطاعن لم يدفع مهرا وأن العادة جرت على أن الزوج عندما يدفع مهرا لزوجته فلأنها تشتري به جهاز المنزل ويصبح هذا الجهاز ملكا لها فهذا القول لا يتفق مع ما حصله الحكم المطعون فيه من أن الزوجين اتفقا فى عقد الخطبة على أن المنقولات تكون مملوكة للزوجة . (خامسا) أخطأ الحكم المطعون فيه بنفيه التناقض فى أقوال الشهود إذ يظهر هذا التناقض إذ شهد يوسف حسب الله بأن الكاتب للعقد هو يوسف سلامه بينما يقرر القمص مرقص حنين بأنه كان منوطا به كتابة العقد كما يظهر هذا التناقض فى أقوال القمص مرقص حنين فيما يقول أمام المحقق إن الطاعن أخذ منه العقد ثانى يوم الخطبة ليسجله بالمطرانية بينما يقول بالشكوى الإدارية رقم ٥٣٩ سنة ١٩٥٠ إنه أرسل العقد مع مخصوص لتسجيله بالمطرانية وبعد تسجيله حضر إليه الطاعن وأخذ منه لصرف التموين بموجبه .

ومن حيث إنه جاء بحكم محكمة أول درجة بهذا الخصوص "وحيث إن شهود المدعية أجمعوا على أن والد الزوجة قد امتنع فى بادئ الأمر عن قبول المدعى عليه زوجا لها حتى وعد الأخير بتقديم المنقولات محل النزاع لجهازا للمدعية عوضا عن المهر النقدي فنخضع لهذا الإغراء نظرا لجودة الأثبات وارتفاع ثمنه ... وقد عاين كبير كتاب محكمة المنيا هذا الأثبات كما عاينه غيره من الشهود قبل تراضى الطرفين على الزواج ثم تحورت القاتنة بمفرداته على ظهر عقد الخطبة ووقع القمص مرقص حنين و يوسف أفندى حسب الله شاهدين إلى جانب توقيع المدعى عليه على إقرار الأخير بملكية المدعية للمنقولات التى قدرت قيمتها بمبلغ ٤٠٠ ج ثم قال إن أقوال الشاهد الأول من شاهدى الزوج ترح إلى حد كبير صحة ما تدعيه الزوجة فقد ذكر هذا الشاهد ... " وقد جاء بالحكم المطعون فيه الذى أيد حكم محكمة

أول درجة " فقد أسفر التحقيق عن ثبوت ملكية المستأنف ضدها للمنقولات موضوع الدعوى بصورة جلية واضحة لاشبهة فيها إذ شهد جميع شهود الإثبات الذين تقدمت بهم المستأنف عليها بما يقطع بأن المستأنف قدم لزوجته عند عقد الخطبة المنقولات المتنازع عليها بكهازلها بدلا من المهر النقدي الذي قدره الطرفان بمبلغ ٤٠٠ ج وجعل هذه المنقولات ملكا خالصا لها ووقع بخطه على ظهر عقد الخطبة بما يفيد ذلك " وقد أيدهم شاهد المستأنف عطيه لطفى (ابن عم زوجة المستأنف) إذ قرر أن الزوج لم يدفع لزوجته مهرا واتفقا عند عقد الخطبة على أن المنقولات الملوكة له وهى المتنازع عليها تصبح ملكا للزوجة كما تأيدت " .

ومن حيث إنه يبين من الصورة الرسمية لمحضر تحقيق الشكوى رقم ٥٩٣ سنة ١٩٥٠ إدارى بندر المنيا المقدمة من المطعون عليها ضد زوجها ومن الصورة الرسمية لمحضر التحقيق أمام المحكمة الابتدائية — والمقدم صورتيهما من الطاعن — أن ما حصلته محكمة الموضوع من إجماع الشهود على صحة واقعة إقرار الطاعن بتملك المفروشات موضوع النزاع للمطعون عليها وهى محل الخلف بين طرفي الخصوم والذي من أجله أحييت الدعوى على التحقيق هو تحصيل مطابق فعلا لما هو ثابت بأوراق التحقيق وأنه وإن لم يرد على لسان كل شاهد منفردا كافة الوقائع التى حصلتها المحكمة إلا أن ذلك لا يمنع من القول بإجماع هؤلاء الشهود على صحة هذه الوقائع مادام أن مفادها كلها هى واقعة تملك الزوجة للمفروشات موضوع النزاع حيث تسلسلت أقوالهم على النحو الذى حصلته المحكمة فقرر كل منهم بما تم تحت نظره وسمعه من الوقائع بخفاء أقواله متفقة مع ما قرره الشهود الآخرون أو مكمل لها وتكون من مجموع هذه الأقوال المرتبطة ببعضها بغير تناقض واقعة إقرار الطاعن بتلك الزوجة للمفروشات موضوع النزاع ومن ثم يتعين رفض ما جاء بهذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم مخالفة الثابت بالأوراق إذ قرر

ضمن أسبابه أن أقوال شهود الزوجة تأيدت بما ذكر في صورة عقد الخطبة المقدم في الدعوى من أن الخطيب قدم لخطيبته شبكة تساوى مائة جنيه أما المهر فلم يذكر عنه شيء في العقد وتركت الخانة المخصصة لإثبات قيمته خلوا من أى بيان مما يستشف منه أن المنقولات أعطيت للزوجة نظير المهر بينما الثابت من مراجعة الصورة الرسمية لمحضر الخطبة والمقدمة من الطاعن ضمن مستنداته أن الخانة المخصصة لإثبات المهر فيها لم تترك خلوا من أى بيان بل ذكر بها هذه العبارة (كل منهم يكلف نفسه) وهى تدل على أن الطاعن لم يقدم مهرا ولو قصد أن يحضر الطاعن جهازا وأن هذا الجهاز حررت به قائمة على ظهر محضر الخطبة لكتب في هذه الخانة أن المهر النقدي استبدل به مئة وولات بظهر المحضر .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم من أن ملكية المطعون عليها للمنقولات موضوع النزاع ثبتت بصورة واضحة جلية من شهادة جميع شهودها ومن شهادة شاهد الطاعن عطية لطنى (ابن عم زوجته) إذ قرر " أن الزوج لم يدفع لزوجته مهرا واتفقا عند عقد الخطبة على أن المنقولات المملوكة له - وهى المتنازع عليها - تصبح ملكا للزوجة كما تأيدت أقوال هؤلاء الشهود بما ذكر في صورة عقد الخطبة المقدمة في الدعوى المؤرخة في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ من أن الخطيب (المستأنف) قدم لخطيبته شبكة تساوى مبلغ ١٠٠ جنيه أما المهر فلم يذكر عنه شيء في العقد وتركت الخانة المخصصة لإثبات قيمته خلوا من أى بيان مما يستشف منه أن المنقولات أعطيت للزوجة نظير المهر " وهذا الذى جاء بالحكم استخلاص سائق من محكمة الموضوع لما جاء بالبند السادس من عقد الخطبة المقدم من الطاعن إلى هذه المحكمة " المهر المقرر هو - قرش عبارة عن - جنيه (كل منهم يكلف نفسه) وصار دفعه من حضرة وكيل الخطيب ليد حضر وكيل الخطوبة أما منا وقدم الخطيب لخطيبته شبكة تساوى مائة جنيه " فعبارة " كل منهم يكلف نفسه " لا تفيد إلا ما ورد على السنة الشهود الذين أشار إليهم الحكم من تكليف الزوجة باحضار مصاغها وملايسها وتكليف الزوج بجهاز المنزل ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ أسس رده على دفاع الطاعن بخطأ حكم محكمة أول درجة بالإحالة على التحقيق لأنه قرر الإثبات بالبينة على خلاف ما هو ثابت بالكتابة بأن الطاعن تنازل ضمنا عن حقه في التمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة مما يمنع من إثارة هذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية كما أسس الرد هذا على أن الطاعن قد احتال على القميص مرقص حين حتى تسلم منه العقد المحرر على ظهره بيان المنقولات موضوع النزاع وإقراره بتملك المطعون ما بها لما ولم يرد إليه مدعيا بأنه فقد منه واعتبر ضياع السند بهذه الصورة مما يجيز الإثبات بغير الكتابة وفي هذا الرد مخالفة لنص المادة ٤٠٤ مرافعات التي تشترط أن يكون التنازل صريحا كما تخالف العرف والعادة حيث لا يجوز بمقتضاه تحرير سندات مدنية على عقد الخطية .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم من "أن سكوت الخصم عن التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة قبل تنفيذ الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق مسقط للدفع على أنه من ناحية أخرى فقد ثبت من تحقيق الشكوى الإدارية رقم ٥٩٣ سنة ١٩٥٠ بنسب المني المضمومة لأوراق الدعوى وعلى الأخص من أقوال القميص مرقص حين الذي تولى عقد الخطية بين طرفي الخصومة أن المستأنف — الطاعن — احتال عليه حتى استلم منه العقد المحرر على ظهره بيان المنقولات وتعمد برده ولكنه لم يفعل وادعى بأن العقد فقد منه ويبنى على ثبوت واقعة ضياع السند على هذه الصورة جواز الإثبات بغير الكتابة" وهذا الذي قرره الحكم صائب في القانون إذ قواعد الإثبات لاتتعلق بالنظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها فإذا طلب أحد الخصوم إثبات حقه بالبينة وسكت الخصم الآخر عن التمسك بالدفع بعدم جواز هذا الإثبات ولم يعارض فيه عند تنفيذ الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق فإن ذلك يعد قبولا منه لجواز الإثبات بالبينة ولا محل للتحدى في هذا المقام بنص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات الجديد التي تنص على أن استئناف

الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام التي سبق
صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة اذ لا ارتباط بين الحالتين فسقوط
الحق في الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينه لعدم التمسك به في الوقت المناسب
ليس من نتائج عدم جواز استئناف الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق
إذ رفض الدفع في هذه الحالة لا يترتب عليه إلا تثبيت مبدأ جواز الإثبات
بالبينه في الدعوى أما الحكم في ذاته فإنه يبقى جائز الاستئناف في خصوص
الاجراءات المتعلقة به أو المرتبة عليه ما لم يكن قد قبل صراحة ومن ثم يتعين
رفض هذا الشق من هذا السبب . أما عن الشق الثاني منه فمردود بما استند إليه
الحكم من عدم تمسك الطاعن بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينه على ما سبق
توضيحه في الشق الأول ، وثانيا بما ثبت لمحكمة الموضوع من أن الطاعن احتال
على القمص مرقص حنين واستلم منه العقد المحرر على ظهوره بيان المنقولات
موضوع النزاع وإقرار منه بتمليك هذه المنقولات للطعون عليها عوضا عن المهر
المتفق عليه بينهما وهو ٤٠٠ جنيه بحجة استلام أقمشة التموين بمقتضاه وتعهد له
برده ولكنه لم يرده وادعى بأن العقد فقد منه وينبئ على ثبوت واقعة ضياع السند
على هذه الصورة لسبب أجنبي لا دخل للاستئناف ضدها — المطعون عليها — فيه
جواز الإثبات بغير الكتابة “ وهذا الذي جاء بالحكم صحيح في القانون إذ تنص
المادة ٤٣٥ مدني المقابلة للسادة ٢١٨ مدني قديم على جواز الإثبات بالبينه
إذا فقد الدائن السند الكتابي لسبب أجنبي لا يدل له فيه ولما كان فقد السند
على النحو الثابت بالحكم لا يدل للطعون عليها فيه ولا يمكن إسناده إليها ولا اعتبارها
مستثولة عنه فهو سبب والحالة هذه قهري ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن الطعن على غير أساس .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٥

(١٢٨)

القضية رقم ٨٤ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب
أحمد وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد أمين زكي المستشارين .

(أ) إجارة . بيع . بيع الجدد . لا تأثير للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ أو القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على الرخصة المخولة للحكمة في إبقاء الإيجار لمشتري الجدد .
المادة ٤٥٠ مدني مخطط المقابلة للمادة ٣٦٧ مدني قديم .

(ب) إجارة . بيع . جدد . تعريفه . المادة ٤٥٠ مدني مخطط المقابلة للمادة ٣٦٧
مدني قديم .

(ج) إجارة . بيع . جدد . حق مشتري الجدد في الحلول محل المستأجر في المكان المؤجر .
لا يجوز للتأجير وفقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إخراج من المكان .

٢ - إن أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ وأحكام القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ لا تفيد صراحة أو ضمناً إلغاء الرخصة المخولة للحكمة بمقتضى المادة
٤٥٠ مدني مخطط المقابلة للمادة ٣٦٧ مدني قديم التي تميز لها بالقيود الواردة فيها
إبقاء الإيجار لمشتري المتجر أو المصنع رغم وجود شرط صريح في عقد الإيجار
يحرم التأجير من الباطن أو التنازل عنه للغير .

٣ - المتجر أو المصنع الذي هو عنه الشارع في المادة ٣٦٧ مدني قديم
بالحكم المعد للتجارة أو الصناعة وفي المادة ٤٥٠ مدني مخطط بعبارة
Etablissement de commerce ou d'industrie هو ما يشمل جميع عناصر
المتجر أو المصنع من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية وغير مادية كالاسم
التجاري والعملاء . وإذن فبني كان الحكم قد أثبت أن البيع شمل ما أقامه

المستأجر في المؤسسة "دار للسينما" من آلات وأدوات كما شمل اسم الدار التجارية وعملائها ومنقرلاتها وبين الضرورة الملجئة للبيع ونفى الضرر عن مالك العين المؤجرة لأنه لا يكون قد أخطأ إذ قرر أن هذا البيع هو بيع لمنشأة تجارية في معنى المادة ٤٥٠ مدني مختلط .

٣ — بيع الجداك الصادر من المستأجر من شأنه أن ينقل حقوقه للتنازل إليه بما في ذلك عقد الإيجار وبصحيح مستأجرا مثله بموجب هذا البيع مما يترتب عليه وفقا لقانون إيجار الأماكن المنظم للعلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن لا يكون للمؤجر حق إنحراجه من العين المؤجرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثاني استأجرا من الطاعن بموجب عقد إيجار مؤرخ في أول فبراير سنة ١٩٢٥ دارا للسينما يملكها المؤجر لمدة سنتين تبدأ من ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ نظير مبلغ ١٥٦ ج سنويا ونص فيه على أن العقد يشمل أيضا تأجير كراسي المحل والمساكنة التي يدار بها العرض وتعهدها المستأجران بتصليحها وتصليح مدخل السينما ومحل صرف التذاكر وباقي ما نص عليه من تصلیحات مبينة بالعقد الذي استمر بعد ذلك ساري المفعول إلى أن أبرم بين الطرفين في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٣٦ عقد إيجار جديد عن تأجير دار السينما لمدة أربع سنوات تبدأ من أول أكتوبر سنة ١٩٣٦ ونص في البند الخامس منه على أنه لا يجوز للمستأجرين أن يؤجرا من باطنهما العين المؤجرة أو أن يتنازلا للغير عن تأجيرها بأي وجه من الوجوه إلا باذن بالكتابة من المالك وإلا كان العقد باطلا . وأردف هذا العقد في نفس التاريخ باتفاق آخر جاء به أن العقد القديم

يسرى مفعوله لغاية آخر سبتمبر سنة ١٩٣٦ وأن قيمة الأجرة مقدارها عشرون جنيها شهريا وأن المستأجرين تعهدوا بأن يقوموا في دار السينما بالتعديلات والتصليلات المنوه عنها بعقد الإيجار . وفي نوفمبر سنة ١٩٤٦ أقام الطاعن على المطعون عليهما الأول والثاني والشركة الشرقية للسينما المطعون عليهما الثالثة الدعوى رقم ١٦٤٢ لسنة ٧٢ ق محكمة مصر الابتدائية المختلطة وطلب فيها الحكم بانحراج المدعى عليهم من دار السينما وبالزامهم بأن يدفعوا إليه مبلغ ٢٤٠٠ ج ثمن الآلات والمنقولات التي بالمحل واستند المدعى في دعواه إلى فسخ عقد الإيجار لمخالفة المستأجرين للبند الخامس منه وإلى نص المادة الثانية فقرة (ب) من المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ المنطبق على واقعة الدعوى والمنظم للعلاقة بين المستأجرين والمؤجرين وإلى أن هذا القانون يقضى بفسخ عقد الإيجار عند مخالفة شرط حظر التأجير من الباطن أو عند مخالفة شرط منع التنازل عن الإجارة للغير . وفي ٤ من مارس سنة ١٩٤٧ قضت محكمة مصر المختلطة بعدم اختصاص دائرة الإيجارات بنظر الدعوى على أساس أن هذا القانون لا ينطبق على النزاع المعروض الذي يحكمه القانون المدني العام فرفع الطاعن دعواه أمام القضاء العادي المختلط وطلب في ١٨ و ١٩ من مارس سنة ١٩٤٧ الطلبات السابق بيانها . وفي ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٩ حوت القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية الوطنية لاختصاصها وقيدت أمام دائرة الإيجارات برقم ٣٦٣٥ لسنة ١٩٤٩ مدنى كلى وطلبت المطعون عليها الثالثة فرعيا الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ١٠٠ ج على سبيل التعويض لكيدية الدعوى ودفع المطعون عليهم الدعوى الأصلية بأن الشركة الشرقية للسينما "المطعون عليها الثالثة" اشترت من المستأجرين المطعون عليهما الأول والثاني بعقد ثابت التاريخ في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ كامل المنقولات والأدوات اللازمة لاستغلال السينما أيا كانت الموجودة فيها وغيرها من الحقوق المادية والمعنوية وأن هذا البيع قد تضمن تنازل المستأجرين للشركة عن اسم المحل وعلامته وعن الحق المتعلق بتنفيذ عقود الأفلام المحررة مع الشركات المنتجة وباعتبار المدفوعات منهما للشركات المذكورة على حساب تلك العقود من حق

الشركة المشتري وأنه بموجب هذا التنازل يحق للشركة الشرقية للسینا البقاء في العين المؤجرة عملاً بالمادة ٢/٤٥٠ مدنی مختلط (٣٦٧ مدنی أهلی قديم) وأنه بناء على تلك المادة وطالما أن البيع تم لظروف قهرية وضرورية ولم يضار مالك العين المؤجرة من ذلك فلا يجوز إخراج المشتري من العين المذكورة . وفي ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة في الدعوى مقررة في منطوق الحكم أنها حكمت حضوريا وعلى وجه انتهائي في مادة مدنية برفض الدعوى الأصلية التي رفعها الطاعن ورفض دعوى التعويض الفرعية التي رفعها الشركة استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٩٢ لسنة ٦٧ ق محكمة استئناف القاهرة التي قضت في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أولا برفض الدفع المقدم من المطعون عليهم بعدم جواز الاستئناف وثانيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها . فقرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتنعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه إذ أخذ بأسباب الحكم المستأنف اعتمد على نص المادة ٤٥٠ مدنی مختلط (٣٦٧ مدنی أهلی قديم) والتي تنص على أن منع المستأجر من التأجير يقتضى منعه من الاسقاط لغيره وكذلك منعه من الاسقاط يقتضى منعه من التأجير وإنما إذا كان موجودا بالمكان المؤجر جدد جعله معدا للتجارة أو للصناعة ودعت ضرورة الأحوال إلى بيع الجدد جاز للمحكمة مع وجود المنع من التأجير إبقاء الإيجار لمشتري الجدد بعد النظر في التأمينات التي يقدمها المشتري ما لم يحصل للمالك من إبقائه ضرر حقيقي — وبناء على هذا النص قضى الحكم المطعون فيه ببقاء المطعون عليها الثالثة في العين المؤجرة بمقولة إنها اشترت الجدد المقام فيها وأن الضرورة اقتضت بيع هذا الجدد وأنه لم يحصل ضرر للمالك من جراء البيع مع أن بيع الجدد وإبقاء المشتري في المكان المؤجر على الرغم من وجود الشرط المانع من التأجير من الباطن وعلى الرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمنا هو بيع لا يجوز للمحكمة معه أن تقرر بقاء المشتري في مؤسسة معدة للصناعة أو التجارة إلا بشرط أن يكون ما أقيم فيها

من منشآت قد أقيم على وجه القرار كالبناء أولاً على وجه القرار كالألات الصناعية المركبة في العقار وهذا ما أشارت إليه المادة ٧٠٦ من كتاب مرشد الحيران عند التحدث عن الكدك وهو لفظ فارسي يطلق على الرفوف المركبة في الخانات — وقد قرر الحكم المطعون فيه بقاء المطعون عليها الثالثة فيما اشترته من آلات وأدوات مع أن المستأجرين الأصليين لا يملكان شيئاً في الدار المؤجرة وأنه إذا كان الأمر كذلك فإن واقعة الدعوى تكون بعيدة عن نطاق المادة ٤٥٠ مدني مختلط ويؤيد هذا النظر أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٢٥/٢/١ صريح الدلالة على أن ما يوجد بالعين المؤجرة مما هو لازم للصناعة ملك للوَجَر. وفضلاً عن ذلك فإنه لم تكن هناك ثمة ضرورة تبرر بيع الجدك من المستأجرين حتى يمكن القول ببقاء المشتري في دار السيد كما ذهب الحكم المطعون فيه إلى ذلك خطأ — ووجه الخطأ أن الطاعن قد قرر بمذكرته أمام محكمة ثاني درجة المودعة صورتها الرسمية ضمن أوراق الطعن أن عقد الإيجار قد انتهى وأن الضرورة لبقاء مشتري الجدك في العين المؤجرة متفية وأن القانون لم يرتب البقاء في تلك العين بناء على توافر الضرورة الملجئة لبيع الجدك وبناء على انعدام الضرر للمالك إلا أن يكون البقاء في المكان المؤجر مقيداً بمدة الإيجار حتى لا يبقى عقد الإيجار مرمداً لأن المقصود من المادة ٣٦٧ مدني قديم (٤٥٠ مدني مختلط) أنها ليست استثناء لحكم المادة ٣٨٢ مدني قديم التي تنص على انتهاء عقد الإيجار باقضاء المسدة المتفق عليها وأنه لم تكن هناك ضرورة تلجئ المستأجرين للتنازل للشركة ببيع الجدك وأن محكمة أول درجة قالت بتلك الضرورة مع أنها متفية — ومع هذا الذي تمسك به الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه قد أخذ بوجهة النظر فيما يختص بانتهاء العقد لكنه لم يرتب عليه نتيجته الحتمية بخاء معيب يعيب بطلانه لخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع سواء بصحيفة استئنائه أو بالمذكرة المقدمة منه بأنه هو المالك لما بيع من منشآت وأدوات من المستأجرين إلى المطعون عليها الثالثة ومن ثم يكون ما أثاره بسبب النعي في هذا الخصوص سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول

مرة أمام محكمة النقض ومردود في شقه الثاني بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن التنازل الذي وقع تبعا لعقد البيع الصادر في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ من إخوان فيشولوفيتش للشركة الشرقية للسبينا لا يعد تأجيرا من الباطن إنما هو نوع من التصرف أفرد له القانون المدني حكما مستقلا به ونص عليه بالمادة ٤٥٠ مدني مختلط وهو نص لم تلغه التشريعات الاستثنائية الخاصة بقوانين الإيجار إذ ليس من المعقول أن يحجز القانون العام التنازل عن الإجارة إذا ما استلزم ذلك بيع المحل إذا أقيمت به منشأة صناعية أو تجارية وفي الوقت نفسه يبطل التشريع الاستثنائي هذه الإجارة في زمن اشتدت فيه أزمة المساكن . ولما كانت الشركة الشرقية للسبينا قد اشترت ما أقامه المستأجران في المؤسسة فضلا عن أنها اشترت بموجب عقد البيع حق إجارة المكان واسم الدار التجارية وعملائها ومنقولاتها نظير ثمن يربو على مبلغ ٣٠٠٠ ج دفعته للمستأجرين من المالك كان هذا هو بيع المحل التجاري الذي تقصده المادة ٤٥٠ مدني مختلط التي تنص على جواز إبقاء المشتري بسبب المنشآت القائمة في العين المؤجرة عند الضرورة إذا كان المشتري قدم تأميناته ولم يكن ثمة ضرر للمالك العين المؤجرة من بقاء المشتري فيها وأنه لما كان ذلك وكانت الضرورة تبرر بيع المستأجرين ما لهما من حقوق مادية ومعنوية بالعين المؤجرة لوضع حد لمنافسة دار سبينا أخرى تديرها المطعون عليها الثالثة وهي منافسة لم يقدرها على مقاومتها من شركة ذات رأس مال كبير وكان المدعى وهو المالك لم يلحقه ضرر من جراء بيع الجندك ولم تمس ضماناته في شيء من حيث ملاءة التنازل إليها ومن حيث دفع الأجرة في المواعيد المحددة — لما كان ذلك فإن المحكمة ترى إبقاء الشركة مشتري الجندك في العين المؤجرة ولا ترى ثم مبرور الحكم بإخلاؤها — وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ وأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا تفيد صراحة أو ضمنا إلغاء الرخصة المخولة للمحكمة بمقتضى المادة ٤٥٠ مدني مختلط (٣٦٧ مدني قديم) التي تجيز لها بالقيود الواردة فيها إبقاء الإيجار لمشتري المتجر أو المصنع رغم وجود شرط صريح في عقد الإيجار يحرم التأجير من الباطن أو التنازل عنه

للغير . وأما ما يقوله الطاعن بأن ما بيع من المظعون عليهما الأول والثاني ليس
جد كاقول في غير محله إذ هو مردود بأن المتجر أو المصنع الذي بر عنه الشارع
بالحدك المعد للتجارة أو الصناعة في المادة ٤٥٠ مدني مختلط ترجمة لعبارة : —

Etablissement de commerce ou d'industrie

هو ما يشمل جميع عناصر المتجر أو المصنع من ثابت ومنقول ومن مقومات
مادية وغير مادية كالاسم التجاري والعملاء ومن ثم يكون تقرير الحكم أن البيع
هو بيع منشأة تجارية في معنى المادة ٤٥٠ مدني مختلط هو تقرير لا خطأ فيه
وقد ين الحكم الضرورة الملائمة للبيع ونفي الضرر عن مالك العين المؤجرة لأن
ضماناته لم تمس بشيء وعلى ذلك يكون قد ثبت — في حدود سلطته الموضوعية
وغير مجاوز حدود القانون من توافر ما كانت تنص عليه المادة ٤٥٠ مدني مختلط
(٣٦٧ مدني قديم) أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من خطأ بلعله عقد الإيجار
قائماً مع أنه محدد المدة وينتهي بانتهاء مدته فردود بأن عقد التنازل الصادر
من المستأجرين للشركة الشرقية للسيدنا من شأنه أن ينقل حقوقهما للتنازل إليها
بما في ذلك عقد الإيجار المؤرخ في ١٩٣٦/٦/٣٠ والذي قد حلت فيه الشركة
محل البائعين في جميع حقوقهما فأصبحت مثلها مستأجرة بموجب عقد بيع
١٩٤٦/٦/٢٠ مما يترتب عليه أنه وفقاً لقانون إيجار المساكن المنظم للعلاقة
بين المستأجرين والمؤجرين لا يستطيع المؤجر إخراج المستأجر إلا للأسباب التي
نص عليها القانون السالف الذكر وهو ما لم تقم عليه الدعوى ومن ثم يظل عقد
الإيجار قائماً .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتمين رفضه .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٥

(١٢٩)

القضية رقم ١٣٨ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة السيد الأستاذ سليمان ثابت وكيل المحكمة ، وبحضور المادة الأستاذة : محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد أمين زكي المستشارين .

- (١) نقض . طعن . المصلحة في الطعن . الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق الطاعن في استئناف الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول تدخله في الدعوى مع التزامه بالمصروفات والأتعاب . توافر مصلحته في الطعن .
- (ب) استئناف . شفعة . تدخل خصم ثالث في دعوى الشفعة بطلب ملكية المقار موضوع الشفعة . الحكم الابتدائي القاضي بالشفعة وعدم قبول التدخل أصبح نهائيا بالنسبة للبائع لعدم استئنافه في الميعاد . صيرورته نهائيا أيضا بالنسبة للشترى والشفيع .
- (ج) استئناف . ميعاد الاستئناف . إعلان الصورة التنفيذية غير لازم لفتح ميعاد الاستئناف . يكفي إعلان صورة كاملة مطابقة للأصل .
- (د) استئناف . ميعاد الاستئناف . إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الاستئناف لا يجاوز أربعة أيام . النعي على الحكم بخالفة القانون في هذا الخصوص . على غير أساس .
- (هـ) استئناف . حكم قضى بسقوط حق الاستئناف . البحث في موضوع النزاع . غير جائز .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط حق الطاعن في استئناف الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول طلب تدخله في الدعوى مع التزامه بالمصروفات وأتعاب المحاماة فإن هذا القضاء يكون ضارا به وله مصلحة في دفعه بالطعن فيه بطريق النقض .

٢ - متى كان الواقع هو أن الطاعن طلب التدخل في دعوى الشفعة خصما ثالثا مهاجما وطالبا برفض تلك الدعوى تأسيسا على أنه هو المالك للأطيان

المشفوع فيها، وكان طلب التدخل على هذه الصورة موجهًا بصفة أصلية إلى البائع الذى تفرع عن حقه حقوق المشتري والشفيع، وكان الحكم الابتدائي القاضى بالشفعة ورفض طلب تدخل الطاعن قد أصبح نهائيًا بالنسبة إلى البائع لعدم استئنافه من الطاعن فى الميعاد القانونى محسوبًا من تاريخ الإعلان الموجه إليه من البائع، فإن هذا الحكم يكرن قد أصبح نهائيًا أيضًا بالنسبة للمشتري والشفيع اللذين تلقيا الملكية عن البائع ويكون تعيب الحكم لعدم أخذه بحكم المادة ٣٨٤ مرافعات على غير أساس.

٣ - لا يوجب القانون لانفتاح ميعاد الطعن إعلان الحكم الذى يطعن فيه بالصورة التى عليها الصيغة التنفيذية بل يكفى أن يكون إعلان الحكم قد صدر ممن حكم له ووقع صحيحًا وفقًا لأحكام القواعد الخاصة بإعلان أوراق المحضرين مشتملا على صورة كاملة مطابقة للحكم.

٤ - متى كان الحكم قد أضاف إلى ميعاد الاستئناف ميعاد مسافة مقداره أربعة أيام عملاً بالمادة ٢١ مرافعات التى لا يجوز بمقتضاها وبأية حال أن يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام لأن النعى عليه يخالف القانون فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

٥ - متى كان الحكم قد قضى بسقوط حق الطاعن فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فإنه لا يكون له البحث فى أوجه النزاع المتعلقة بالموضوع.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٤٨ مدنى كلى الاسكندرية وطلب فيها أحقيته فى أن يأخذ بالشفعة ٣٣٩ ف و ٦ ط و ١٦ من

المدينة بصحيفتها والتي اشتراها أولاد حميده (المطعون عليهم من الثالث إلى الخامس) من ورثة نوبار باشا (المطعون عليهم من السادس إلى التاسعة) وذلك مقابل ثمن مقداره ٤٠٧٠ ج . وبجلسة ١٩٤٨/٥/٢٩ طلب الطاعن تدخله في الدعوى خصما ثالثا عن نفسه وبصفته وصيا بالخصومة على قصر المرحوم على بك حسان وبصفته وكلا عن القائم مقام أحمد حسان المطعون عليه الثاني وقال إنه يطلب رفض الدعوى لأنه بملك الأطيان المشفوع فيها هو ومن أنيب عنهم بموجب مستندات مسجلة من سنة ١٩٠٣ وأنه واضح يده عليها بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٤٨ مدنى كفر الدوار الذى قضى نهائيا بمنع تعرض مصالحة الأملاك له في ١٦٤٦ ف وتسليمها إليه وكان من ضمنها الأرض موضوع الدعوى . وبجلسة ١٩٤٨/٩/١١ قدم الحاضر عن ورثة نوبار وهم البائعون لأولاد حميده البائعين للشفيع عقد اتفاق مؤرخا في ١٩٤٨/٤/١٦ جاء به أن هؤلاء الورثة تفاسخوا في عقد البيع المحرر في ١٩٤٨/٢/٢٧ والصادر منهم إلى أولاد حميده ببيع ال ٣٣٩ ف وكسور . كما قدم الحاضر عنهم عقد بيع تاريخه ١٩٤٨/٤/١٧ ببيع الورثة المذكورين إلى القائم مقام أحمد حسان المطعون عليه الثاني الأطيان السالف بياتها . وبجلسة ١٩٤٨/٩/٢١ وجه الشفيع "المطعون عليه الأول" إلى المطعون عليه الثاني نفس الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى . وبجلسة ١٩٥٠/٧/١٠ قدم المطعون عليه الأول عقد صلح مؤرخا في ١٩٥٠/٥/٢٢ يتضمن تنازل المشتري "المطعون عليه الثاني" عن ١٤٩ ف و ١٠ ط من الأرض مشتراه من ورثة نوبار على أساس أن ثمن الفدان ١٢ جنيها مقابل تنازل الشفيع عن طلب الشفعة بالنسبة إلى باقى ال ٣٣٩ ف وكسور وفي مقابل أن يتحمل مدعى الشفعة مصروفات الدعوى . وقال الحاضر عن ورثة نوبار البائعين إنه لا اعتراض لهم على عقد الصلح وأنهم يوافقون عليه وطلب الشفيع إثباته كما طلب في نفس الجلسة نزوله عن مخاصمة باقى الخصوم عدا القائم مقام أحمد حسان "المشتري" وعلى أثر ذلك نزل الطاعن عن التوكيل الصادر له من المطعون عليه الثاني القائم مقام أحمد حسان وقصر طلبه على طلب تدخله خصما ثالثا عن نفسه وبصفته وصى خصومه عن القصر وقال إن دعوى الشفعة أصبحت غير مقبولة بنزول المدعى

عن مخاصمة البائعين . وبجلسة ١٩٥٠/٩/١٨ سحب الشفيع تنازله عن مخاصمة البائعين . وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة حضوريا . أولا - بعدم قبول الطاعن خصما ثالثا في الدعوى عن نفسه وبصفته وصيا بالخصومة على قصر المرحوم على بك حسان استنادا إلى انتفاء مصلحته في التدخل بصفته . ثانيا - بأحقية المطعون عليه الأول في أخذ القطعة الأولى المينة بصحيفة الدعوى ومحضر الصلح المؤرخ في ١٩٥٠/٥/٢٣ ومساحتها ١٤٩ ف و ١٠ ط بالشفعة وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٥١ أعلن ورثة نوبار البائعون الحكم المستأنف إلى باقي الخصوم والطاعن الذي استأنف الحكم بصحيفة معلنة إلى جميع الخصوم في ٥ و ٧/٤/١٩٥١ ثم قيد استئنافه برقم ١٥٧ لسنة ٧ ق محكمة استئناف الاسكندرية . فدفعت ورثة نوبار بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد المقرر لاستئناف أحكام الشفعة وهو عشرة أيام تبدأ من يوم إعلان الحكم وفقا للآيتين ٣٧٩ و ١/٤٠٢ مرافعات . وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بسقوط الحق في الاستئناف والزام المستأنف بالمصروفات وأتعاب المحاماة نصفها للطعون عليه الأول والنصف الآخر لورثة نوبار . فقرر الطاعن عن نفسه وبصفته وصيا بالخصومة على قصر المرحوم على بك حسان الطعن في هذا الحكم بطريق التقض .

ومن حيث إن المطعون عليهم من السادس إلى التاسعة دفعوا بعدم قبول الطعن شكلا ، أولا - لأنه لا مصلحة للطاعن شخصيا فيه إذ أنه لا يملك الأطيان موضوع الشفعة المقول بأنها ضمن الـ ١٦٤٦ ف المحكوم بمنع تعرض الحكومة فيها . بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٤٨ مدني كفر الدوار إذ تلك الأطيان خاصة بقصر المرحوم على بك حسان وليست خاصة به وثانيا - لأن تقرير الطعن قد خلا من بيان أسماء قصر المرحوم على بك حسان مما يجب معه بطلان التقرير عملا بالمادة ٤٢٩ مرافعات هذا فضلا عن أن صفة الطاعن كوصي بالخصومة على القصر قد زالت بوفاة مورثهم المرحوم على بك حسان في سنة ١٩٣١ مما يترتب عليه بلوغهم سن الرشد في نهاية سنة ١٩٥١ على الأكثر .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود في وجهه الأول بأن مصلحة الطاعن في طعنه محققة إذ قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حقه في الاستئناف مع إلزامه بالمصروفات وأتعاب المحاماة وهذا قضاء ضار به له دفعه بالطعن فيه بطريق النقض إن صح شكل الاستئناف ومردود في وجهه الثاني بأنه يبين من الأوراق أن الطاعن تدخل في الدعوى خصماً ثالثاً بصفته وصياً بالخصومة على قصر المرحوم على بك حسان طالبا رفض دعوى الشفعة ولما أن صدر الحكم الابتدائي بعدم قبول تدخله وأعلن من خصومه بتلك الصفة استمر بها ورفع استئنافاً عن نفسه وبصفته هذه ثم صدر الحكم المطعون فيه على اعتبارها صفة صحيحة لم ينازع فيها أحد من الخصوم مما يترتب عليه أن يكون إعلان تقرير الطعن بالنقض بما ورد فيه من أسماء الخصوم بالحالة التي كانت عليها الخصومة أمام محكمة الموضوع إعلانياً صحيحاً غير مشوب بالبطلان . أما القول بزوال صفة الطاعن كوصى خصومة على القصر فردود بأنه فضلاً عن أنه عار عن الدليل ولم يقدم المطعون عليهم ما يثبت أنه المنازعة في الصفة على هذا النحو لأول مرة أمام محكمة النقض هي منازعة غير مقبولة .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل الأول والثاني منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بسقوط حق الطاعن في استئنافه بمقولة إنه رفع استئنافه في ٥ و ٧/٤/١٩٥١ ضد جميع الخصوم بعد فوات الميعاد المقرر لاستئناف حكم الشفعة من يوم إعلانه بالحكم الابتدائي من ورثة نوبار البائعين في ١٩/٣/١٩٥١ عملاً بالمادتين ٣٧٩ و ٤٠٢ مرافعات مع أن هذا الإعلان لا أثر له إذ لا يتضمن صورة تنفيذية للحكم المستأنف بل يشتمل على صورة طبق الأصل لا يفتح بها ميعاد الاستئناف والصحيح أن سريانه يبدأ من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالصورة التي عليها الصيغة التنفيذية للحكم وهي لا تسلم إلا لمن حكم له ومن يريد الانتفاع بالتنفيذ بها وقد أعلن بها الطاعن هو وورثة نوبار البائعين والمطعون.

عليه الثاني "المشتري" من صاحب الحق فيها وهو الشفيع "المطعون عليه الأول" وكان إعلانها في ١٩٥١/٣/٢٧ فرجع الطاعن استئنافه بالصحيفة المعلنة إلى جميع الخصوم في ١٩٥١/٤/٧٠٥ في الميعاد ، وأنه مع التسليم جدلاً بأن إعلان ١٩٥١/٣/١٩ يفتتح به ميعاد الاستئناف فلم يراعه الطاعن بالنسبة إليهم بحجة أنه لم يرفع استئنافه إلا في ١٩٥١/٤/٧٠٥ إلا أنه قد رفع استئنافه في الميعاد بالنسبة إلى الشفيع المطعون عليه الأول الذي أعلن للطاعن الحكم المستأنف في ١٩٥١/٣/٢٧ ومن ثم يكون استئناف الطاعن في ١٩٥١/٤/٧٠٥ في دعوى الشفعة - وهي غير قابلة للتجزئة - استئنافاً صحيحاً وفي ميعاده بالنسبة إلى الشفيع مما يترتب عليه أن يكون صحيحاً وفي ميعاده بالنسبة إلى باقي الخصوم المثلين في الدعوى ذلك أن المادة ٣٨٤ مرافعات وإن كانت تنص في فقرتها الأولى على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه إلا أنه قد ورد بالشق الثاني من فقرتها الثانية أنه إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد - وهو هنا الشفيع المطعون عليه الأول - وفي موضوع غير قابل للتجزئة - كما هو الحال في الدعوى - وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة إليهم وأنه إذ نصت المادة المشار إليها على ذلك فيكون اختصاص الطاعن للشفيع وباقي الخصوم بصحيفة الاستئناف في ١٩٥١/٤/٧٠٥ هو اختصاص باستئناف مرفوع في ميعاده بالنسبة إلى جميع الخصوم بعد أن بدأ هذا الميعاد من إعلان الحكم المستأنف له من الشفيع في ١٩٥١/٣/٢٧ . ومن جهة أخرى فلا يصح انسحاب الدفع بسقوط حق الطاعن في الاستئناف بالنسبة إلى الشفيع وهو لم يتمسك بهذا الدفع .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولاً بأنه لما كان الطاعن قد طلب التدخل في دعوى الشفعة أمام محكمة أول درجة خصماً ثالثاً مهاجماً وطالبا برفض تلك الدعوى بمقولة إنه هو المالك للأطيان المبيعة من المطعون عليهم ورثة فوبار إلى المطعون عليه الثاني والشفيع فيها من المطعون عليه الأول وكان الحكم الابتدائي قد قضى ببناء على محضر الصلح المؤرخ ١٩٥٠/٥/٢٣ للشفيع المطعون عليه الأول بالشفعة بالنسبة إلى ١٤٩ فدانا و ١٠ قراريط وهي جزء من الأطيان التي كان يشفع فيها الشفيع الذي ارتضى الشفعة على هذا الوجه لما كان ذلك يكون طلب

تدخل الطاعن مدعيا الملكية هو تدخل موجه أصليا إلى البائعين إذ يتفرع عن حقوقهم حقوق باقي المطعون عليهم ولما كان الحكم المستأنف حسبا جاء بالحكم المطعون فيه - قد أصبح نهائيا بالنسبة للبائعين لأنهم أعلنوه للطاعن في ١٩٥١/٣/١٩ فرفع استئنافه في ١٩٥١/٤/٧ أي بعد الميعاد فمن ثم يكون الحكم برفض طلب تدخله قد صار نهائيا ضده ولما كان البائعون هم الخصوم الأصليون في طلب تدخل الطاعن منازما في الملكية فإن هذا الحكم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة لمن تلقوا الملكية عن البائعين من باقي المطعون عليهم ومن ثم يكون تعيب الحكم لمخالفته الأخذ بحكم المادة ٣٨٤ مرافعات على غير أساس. ومردودان ثانيا بأن لا محل لما يقول به الطاعن بأن إعلان ١٩٥١/٣/١٩ وقد حصل بصورة مطابقة للحكم المستأنف دون اشتماله على الصيغة التنفيذية فلا يفتح به ميعاد الاستئناف - لا محل لذلك لأنه لا سند في القانون يوجب لا تفتح ميعاد الطعن بإعلان الحكم الذي يطعن فيه بالصورة التي عليها الصيغة التنفيذية بل يكفي أن يكون إعلان الحكم قد صدر من حكم له ووقع صحيحا وفقا لأحكام القواعد الخاصة بإعلان أوراق المحضرين مشتملا على صورة كاملة مطابقة للحكم كما هو الحال في إعلان ١٩٥١/٣/١٩ . وأما ما يشير الطاعن من أن الشفيع المطعون عليه الأول لا يفيد من الدفع بسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد بعد أن أبداه البائعون بمفردهم فردود بأن هذا النعي غير منتج للأسباب السابق بيانها ردا على الشق الأول من السببين الأول والثاني .

ومن حيث إن الطاعن ينعي في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون إذ لم يحسب عملا بالمادة ٢١ مرافعات ثمانية أيام ميعادا للسافة بين محله الأصلي ومقر محكمة استئناف الاسكندرية ثم بين هذا المقرر والمحل الذي تعلن فيه صحيفة الاستئناف .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أنه بإضافة أربعة أيام وهو أقصى ميعاد للسافة قانونا إلى ميعاد الاستئناف المحدد

لهذه الدعوى وهو عشرة أيام ابتداء من تاريخ إعلان الحكم الابتدائي للمستأنف يكون آخر ميعاد للاستئناف هو يوم ١٩٥١/٤/٢ فيكون رفع المستأنف (الطاعن) استئنافه في ٥ و ٧/٤/١٩٥١ قد وقع بعد الميعاد مما يتعين معه الحكم بسقوط الحق فيه عملاً بالمادة ٣٨١ مرافعات — وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون إذ أنه أضاف إلى العشرة أيام وهو ميعاد الاستئناف الذي يبدأ من يوم إعلان ١٩٥١/٣/١٩ أربعة أيام عملاً بالمادة ٢١ من قانون المرافعات التي لا يجوز بمقتضاها وبأية حال أن يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لإخلاله بحق الطاعن في الدفاع من خمسة أوجه أولها أن القضية حجزت للحكم بجلسة ١٩٥١/٥/٢٩ مع مذكرات ومستندات وأودع الطاعن مذكرته في الميعاد وقدم ورثة نوبار المطعون عليهم الأربعة الآخرون مذكرتهم ومستنداتهم بعد الميعاد مما حدا به إلى أن يقدم في ١٩٥١/٥/١٥ طلباً بفتح باب المرافعة لاستبعاد تلك المذكرة والمستندات والرد عليها وأنه وإن كان قد فتح باب المرافعة في جلسة ١٩٥١/٥/٢٩ ثم حددت جلسة ١٩٥١/١٠/٢٣ للمرافعة ولم يحضر فيها الطاعن لعدم إعلانه بها ثم أعيد حجز القضية للحكم الذي حدد للنطق به جلسة ١٩٥٢/١/١٤ ثم مد أجل الحكم بجلسة ١٩٥٢/١/٢٨ الذي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا أنه لم تحصل مرافعة بالجلسات السابقة في موضوع الدعوى ولم تمكن المحكمة الطاعن من الرد على مذكرة المطعون عليهم الأربعة الآخرين ولم يدل الطاعن بدفاعه إلا في طلب وقف التنفيذ الذي كان محمداً له جلسة ١٩٥١/٥/٢٩ وقد نظرت هيئة سابقة بخلاف الهيئة التي أصدرت الحكم والتي لم تسمع دفاعاً من الطاعن . ويتحصل الوجه الثاني في أن المحكمة لم تجبه إلى ما طلبه في مذكرته المقدمة بجلسة ١٩٥١/٥/٢٩ كما لم تجبه إلى طلب ضم الشكويين رقمي ١٦٥٩ ، ١٠٩٢ إداري كفر الدوار لتحقيق دفاع الطاعن في الموضوع . ويتحصل الوجه الثالث في أنه بعد أن حجزت القضية للحكم بجلسة ١٩٥٢/١/١٤ تقدم الطاعن بطلب آخر بفتح باب المرافعة بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٨ لتسمع الهيئة الجديدة دفاعه ولتأمر بضم الشكويين الإداريين

السابق بيانها إلا أنها لم تجبه إلى طلبه ومدت أجل الحكم بجلسته ١٩٥٢/١/٢٧ دون أن تسمع دفاعه . ويتحصل الوجه الرابع في أن المحكمة لم تلق بالآلى طلب آخر مقدم منه فى ١٩٥٢/١/١٢ وأحال فيه على ما جاء بمذكرته المقدمة بجلسته ١٩٥١/٥/٢٩ واللى طلب فيها ضم الشكوىين . ويتحصل الوجه الخامس فى أن المحكمة لم تسمع من الطاعن مرافقته الشفوية مع أنه يعتمد عليها فى تكوين رأى القاضى ومما يمكن معه الاستغناء عن المذكرات المكتوبة لأن تقديمها اختياري للخصوم ولا يلزمون بها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود فى جميع أوجهه بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فما كان بعد أن فصل فى الشكل على هذا الوجه بحاجة لأن يتعرض لبحث الأوجه المذكورة فى النعى وهى متعلقة بجميعها بموضوع الدعوى هذا فضلا عن أنه يبين من صور محاضر الجلسات الرسمية المودعة ضمن أوراق الطعن هى والصورة الرسمية لكل من الطلبين المؤرخين فى ١٩٥١/٥/١٥ و ١٩٥٢/١/١٢ أن الطاعن أبدى رأيه فى الدفع بعدم قبول الاستئناف وذلك بالطلب المؤرخ فى ١٩٥١/٥/١٥ كما أنه بعد أن حجزت القضية للحكم بجلسته ١٩٥٢/١/١٤ وقبل تلك الجلسة قدم الطاعن الطلب المؤرخ فى ١٩٥٢/١/١٢ وقال فيه إنه سبق أن قدم طلبا لفتح باب المرافعة أو مد أجل الحكم لاستكمال دفاعه وأنه لما كان قد استوعب ما تقدم به من دفاع بمذكرته المقدمة بجلسته ١٩٥١/٥/٢٩ فإنه لهذا يتزل عن طلبه المقدم فى ١٩٥١/١٢/١٨ ويلتمس مرة الفصل فى الدعوى لاستقرار الحقوق غير أن المحكمة مع طلبه المذكور مد أجل الحكم مرة أخرى بجلسته ١٩٥٢/١/٢٨ قضت بالحكم المطعون فيه ومن هذا الذى سلف ذكره يبين أن المحكمة قد هيات له الفرصة كاملة لاستكمال دفاعه وبذلك لا تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن فى غير محله ومن ثم يتعين رفضه .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٥

رئاسة السيد الاستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب
أحمد وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عباد ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٣٠)

القضية رقم ٣٨٩ سنة ٢١ القضائية :

(أ) وقف . إجارة . المستحق في الوقف . حقه في تقاضى جزء من إيجار العين الموقوفة
مقابل مدة قيام حق انتفاعه . لا يسقط حقه أن يكون قد حدد حلول الأجرة أجل
لاحق لانتهاء حقه في الانتفاع . المادة ٩٨٧ مدنى جديد .

(ب) وقف . عدم جواز مسائلة ناظر الوقف في دعوى الحساب إلا عن الريع الذى يقبضه
فلا لا عما كان يجب أن يقبضه . عدم جواز العدول عن العقود التى أبرمها إلا إذا
كان غير أمين .

٢ — المستحق في الوقف بوصفه صاحب حق انتفاع له الحق في جزء من
إيجار العين الموقوفة مقابل مدة قيام حق انتفاعه ولا يسقط حقه في تقاضى
الأجرة أن يكون حلول الإيجار قد حدد له أجل لاحق لانتهاء حقه في الانتفاع
وعلى ذلك إذا توفى المستحق في الوقف قبل حلول قسط إيجار أعيان الوقف
كان لورثته الحق في جزء من الإيجار مناسب للمدة التى انقضت حتى وفاته أما
إذا بقى الإيجار فيكون من حق المستحق اللاحق . ذلك لأن القانون المدنى القديم
الذى يحكم واقعة النزاع كان يقضى بأن حق المستحق في الوقف إنما هو حق
انتفاع عيى — وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — والقاعدة في هذا الخصوص
أن صاحب حق الانتفاع له ما يقابل مدة انتفاعه في أجرة العين محل الانتفاع
وقد نص عليها صراحة القانون المدنى الجديد في المادة ٩٨٧ وهى لا تتخالف
ماقال به المجتهدون من فقهاء الشريعة في المذهب الحنفى .

٢ — لا يصح أن يسأل ناظر الوقف في دعوى الحساب إلا عما قبضه فعلا من إيراد الوقف لا عما كان يجب أن يقبضه ولا يصح أن يعدل عن العقود التي أبرمها إلا إذا كان غير أمين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورثة المطعون عليهن السيدة حميدة عبد الغنى أقامت بصفتها مستحقة في وقف السيد علي حسن الخشاب دعوى على الطاعن بصفته ناظرا للوقف لدى محكمة أسبوط الابتدائية قبلت في جدولها برقم ٤٤٥ سنة ١٩٢٨ طلبت فيها الحكم بالزامه بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عن ريع استحقاقها في الوقف عن المدة من تاريخ إقامته ناظرا على الوقف في ٨ من مارس سنة ١٩٢٤ حتى تاريخ صدور الحكم بتقديم الحساب — قدم الطاعن كشف الحساب وفي ٦ من يناير سنة ١٩٢٩ نذبت المحكمة خيرا لفحصه فقام الخبير بأداء مأموريته وقدم تقريرا انتهى في تذيجه إلى أن للمورثة المذكورة عن المدة المنتهية في ديسمبر سنة ١٩٢٩ مبلغ ٢٣٤ ج و ٩٧٥ م — طلبت المورثة الحكم لها بهذا المبلغ وبالزام الطاعن بتقديم الحساب عن سنة ١٩٣٠ ثم توفيت فأوقفت الدعوى وعجلت بعد ذلك من وارثها الوحيد وهو ابنها نجيب مهران ممثلا في شخص والده وهو وليه الشرعي — وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ حكم بإبطال المرافعة وفي ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ جددت الدعوى من السيدة مفيدة نجيب مهران بصفتها قيمة على والدها — وفي ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٦ نذبت المحكمة خيرا لفحص الحساب عن المدة التي استجبت بعد المدة التي قدم عنها تقرير الخبير السابق فقام الخبير بأداء مأموريته وقدم تقريرا تضمن فحص الحساب عن المدة من أول سنة ١٩٣٠

حتى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١ وهو تاريخ وفاة المورثة - انتهى فيه إلى أن صافي ما تستحقه المورثة عن المدة المذكورة هو مبلغ ٤٤٤ ج و ٥٧٠ م - وطلبت "المدعية" في مذكرتها الختامية الحكم لها على الطاعن بهذا المبلغ وبالمبلغ الوارد في نتيجة تقرير الخبير الأول - وفي ٢ من يونية سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة الدرجة الأولى لها بطلباتها كاملة فرفع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم قيد في جدول محكمة استئناف أسبوط برقم ٣٧ سنة ٢٤ ق . وخلال نظر الاستئناف توفي المرحوم نجيب مهران وحل محله في الخصومة ورثته المطعون عليهن . وفي ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب يتحصل الأول والثاني منها في تعيب الحكم بقصور تسييره وخطأ إسناده ومخالفته للقانون إذ اعتبر أن أطيان الوقف كانت مؤجرة في كل من سنتي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ بواقع ١٦ ج سنويا بخلاف الأموال الأميرية التي التزم بدفعها المستأجر - ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه أجر أطيان الوقف عن المدة المذكورة بعد المزايدة بواقع ١٣ ج ونصف سنويا على أن تلتزم جهة الوقف بدفع الأموال الأميرية وقدم عقد الإيجار الخاص بهاتين السنتين إلى الخبير الذي ندب لفحص الحساب عنهما ولكن الخبير المشار إليه لم يراع هذا العقد تأسيسا على أنه تبين له أن الأطيان كانت مؤجرة في كل من سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ بواقع الفدان ١٦ ج بخلاف الأموال وأنها أجرت في كل من سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ بواقع الفدان ١٨ ج - وقد اعتمدت محكمة الدرجة الأولى تقرير الخبير المذكور في هذا الخصوص ولم تلتفت إلى ما تمسك به الطاعن من أن عقد الإيجار عن سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ لا يفيد أن الأموال قد التزم بدفعها المستأجر وأنه لم يكن ثمة محل للتحدى بأن الأطيان أجرت في سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ بواقع الفدان ١٨ ج سنويا لأن مورثة المطعون عليهن هي التي دفعت المستأجرين عن هاتين السنتين إلى قبول هذا الإيجار الصوري واتفقت معهما قبل أن يتقدما للمزايدة على أن تجري المحاسبة على أساس

أن حقيقة الايجار هو ١٥ ج للفدان وعلى تعهدهما برد الفرق بين قيمة الايجار على هذا الأساس وقيمتته على الأساس الذي يرسو به المزاد وهو الأمر الذي أثبتته الخبير اللاحق في تقريره وقدم الطاعن دليلين عليه هما الصورة الشمسية لعقد الاتفاق المحور بين المورثة المذكورة وبين المستأجرين وصورة الحكم الذي صدر بالزام المورثة برد الفرق إليهما - لم تلتفت محكمة الدرجة الأولى إلى ذلك ولم تلتفت أيضا إلى ما تمسك به الطاعن من أنه لا تجوز محاسبته إلا عن القيمة التي أجرت بها الأطنان دفعة لأن إجارة أعيان الوقف وأوبغين يسير تعتبر صحيحة شرعا - وقد أعاد الطاعن التمسك بدفاعه هذا وذلك في صحيفة الاستئناف وفي مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف ولكن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المستأنف في هذا الخصوص ما يلي "وحيث إن المحكمة ترى محاسبة المدعى عليه - بالنسبة لريج الأطنان عن سنتي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ على أساس الايجار المثل لها وهو ١٧ ج للفدان في السنة كما أثبتته الخبير الأول في تقريره على أساس ما أجر به المدعى عليه وهو ١٣ ج ونصف (ثلاثة عشر جنيها ونصف) في السنة" . ولما كان يبين من الأوراق المقدمة من الطاعن بملف هذا الطعن أن الطاعن تمسك في صحيفة الاستئناف وفي مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف بما تحدى به في سبب النعي وقدم إليها الأوراق التي استدل بها على صحة دفاعه وهي عقد إيجار أطنان الوقف عن سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ وقائمة مزاد تأجير الأطنان عن سنتي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ وعقد التأجير عنهما وصورة شمسية عن عقد الاتفاق المؤرخ في ١٩/٩/١٩٢٩ - المقول إنه حرر بين المورثة والمستأجرين بشأن دخولها في مزاد تأجير الأطنان عن سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ وصورة رسمية من الحكم الصادر من محكمة ملوى الجزئية في القضية رقم ٦٢٦ سنة ١٩٣٢ والذي قضى بالزام المورثة بأن ترد إلى المستأجرين قيمة الفرق بين القيمة التي رسا بها المزاد بواقع ١٨ ج للفدان والقيمة المتفق عليها وهي ١٥ ج للفدان - وكان ناظر الوقف لا يصح أن يسأل في دعوى الحساب إلا عما قبضه فعلا من إيراد الوقف لا عما كان يجب أن يقبضه ولا يصح أن يعدل عن العقود

التي أبرمها إلا إذا كان غير أمين - لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن السابق بيانه لو صح لتغير معه وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد عليه قد عاره في هذا الخصوص قصور يبطله ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم قصور تسببه إذ أغفل الرد على ما تمسك به من أنه كان يتعين عند إجراء الحساب خصم مبلغ ٢٥ ج أن المبالغ المستحقة للورثة وهذا المبلغ هو قيمة عمولته بواقع ٥٠٪ وفقا لإشهاد الوقف عن مبلغ ٥٠٠ ج استلمته المورثة مباشرة من مستأجرى الأطنان عن سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ولم تحاسب الطاعن على عمولته .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه من محكمة الدرجة الثانية قد اعتمد تقرير الخبير الأول فيما انتهى إليه - استنادا إلى الاقرار الصادر من الطاعن والمؤرخ في ١٩٢٩/٥/٢٦ - من أن حساب السنتين المذكورتين أصبح مفروعا منه - وهذا الذي يقرره الحكم صريح في أن الحساب المشار إليه - بما فيه العمولة التي أشار إليها الطاعن - قد تمت تصفيته مع الورثة .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في تعيب الحكم بالقصور إذ أغفل الرد على دفاع الطاعن بشأن مبلغ ٦٢ جنيا الذي قرر الطاعن أنه أنفقه في مصاريف جنازة المورثة وأنه يتعين خصمه من المبالغ التي قال الخبير الثاني إنها مستحقة في ذمته - ذلك أن الطاعن قدم إلى محكمة الاستئناف إقرارا موقعا عليه من أخوى الورثة يفيد أنه هو الذي قام بمصاريف جنازتها كما طلب إلى المحكمة المذكورة احتياطيا إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذه الواقعة ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت لهذا الدفاع وقضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه .

ومن حيث إن هذا النعي في محله - ذلك أنه يبين من أسباب الحكم المستأنف أنه إذ لم يوافق الطاعن على طلب خصم هذا المبلغ لحسابه قد استند في قضائه هذا إلى أن الطاعن لم يقدم دليلا على دفاعه - ويبين من أوراق الطعن أن الطاعن

قال في صحيفة الاستئناف إن أخوى المورثة مقران بأنه هو الذى قام بمصاريفه
الجنائز ثم قدم إلى محكمة الاستئناف إقراراً منسوباً صدوره من هذين الأخوين
كما تمسك في مذكرته الختامية بطلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذه
الواقعة قائلاً إنها واقعة مادية وأنه ما كان يستطيع الحصول على دليل كتابي
من الورثة لأن المورثة توفيت عن ابن واحد كان قاصراً وقت وفاة والدته -
ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وأغفل
الرد على ما تمسك به الطاعن مما سبق بيانه فإنه يكون معيباً في هذا الخصوص
ومشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن السبب الخامس يحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أقر الخبير
الثاني على ما رآه من وجوب تخاسب الطاعن على كامل قيمة إيجار الأطنان
من سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ قد خالف القانون كما شابه خطأ في الاستناد وقصور
في التسيب ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه كان قد أجر الأطنان إلى مستأجرين
اثنين بعقد إيجار مؤرخ في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ بواقع إيجار الفدان ٩٨ ج
سنوياً وقد تمسك في دفاعه بأنه لم يتسلم منهما سوى ٧٠ ٪ من قيمة الإيجار
عن السنتين المشار إليهما تنفيذاً للقانون الصادر في ١٧ من يوليو سنة ١٩٣٢
وقدم إلى الخبير المتدب في الدعوى إقراراً موقعاً عليه من المستأجرين المذكورين
يتضمن أنهما لم يدفعاً للطالب سوى ٧٠ ٪ من قيمة الإيجار ولكن الخبير لم يعتمد
هذا الإقرار بمقولة إن القانون المشار إليه لا يسرى على عقد الإيجار وأن الإقرار
موقع عليه من مستأجر واحد في حين أن عقد الإيجار موقع عليه من أربعة
مستأجرين وأنه يبين من الحكم الصادر من محكمة ملوى في القضية رقم ٦٢٦
سنة ١٩٣٢ والذي قضى برد فرق الإيجار إلى المستأجرين أنهم كانوا قد دفعوا
إلى الطاعن قيمة إيجار سنة ١٩٣٠ بتمامه - وقد أقر الحكم الابتدائي الخبير
على رأيه هذا فلما رفع الطاعن استئنافه كان مما نعى به في هذا الخصوص
أن الخبير قد أخطأ في القانون إذ قرر أن القانون الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٣٢
لا يسرى على عقد الإيجار المؤرخ في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ كما أخطأ في الاستناد
إذ لم يلاحظ أن عقد الإيجار موقع عليه من مستأجرين اثنين فقط ومن ضامنين

لها وان الاقرار موقع عليه من هذين المستأجرين وقال - الطاعن - إن حقيقة الواقع في الأمر هو أن المستأجرين كانا قد دفعا قيمة إيجار سنة ١٩٣٠ كاملة قبل صدور القانون المشار إليه ولما صدر هذا القانون قبل دفع قيمة الايجار عن سنة ١٩٣١ خصم الطاعن منها قيمة التخفيض الذي قرره القانون بالنسبة للايجار السنتين معا - تمسك الطاعن لدى محكمة الاستئناف بدفاعة هذا ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إليه مما يجعله قاصر التسيب .

ومن حيث إنه جاء في هذا الخصوص بالحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ما يلي : "وحيث إنه لاحق للدعى عليه - الطاعن - في طلب تخفيض الايجار عن سنة ١٩٣٠ بناء على قانون تخفيض الايجار وذلك للأسباب التي ذكرها الخبير الثاني في الصحائف ٨ و ٩ و ١٠ من تقريره وبين من مراجعة التقرير الذي أحال عليه الحكم - والمقدمة صورته الرسمية بملف هذا الطعن - أن المدعى عليه - الطاعن - قد خصم في كشف الحساب المقدم منه ٣٠ ٪ من قيمة إيجار سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ استنادا إلى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ وإلى إقرار مؤرخ في ٢١ من يناير سنة ١٩٤٧ موقع عليه من عبد الفتاح علي أبو زيد أحد المستأجرين . وقد رأى الخبير عدم الاعتداد بمضمون هذا الاقرار لأسباب نحمدة أولا أن المستأجرين كانا يعلمان أن من غير الجائز تخفيض قيمة الايجار إلا إذا كانت الايجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ ولأكثر من سنة واحدة وليس هذا شأن عقد الايجار المطلوب تخفيض قيمته لأنه محرر عن سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ والثاني أن الحكم الصادر في القضية رقم ١١٧٧ سنة ١٩٣١ مدنى كلى مصر قضى بإلزام المستأجرين بأن يدفعوا إلى الطاعن قيمة إيجار سنة ١٩٣٠ بغير تخفيض والثالث أنه يستفاد من أسباب الحكم الصادر في القضية رقم ٦٢٦ سنة ١٩٣٢ مدنى ملوى أن المستأجرين قد دفعوا إلى الطاعن كامل قيمة إيجار سنة ١٩٣٠ وذلك بمقتضى مخالصة مؤرخة في ١٩٣١/٧/٢٠ والرابع أن المستأجرين لو كانا قد استعملا حق تخفيض الايجار لما جاز لها الرجوع على المورثة بالفرق بين قيمة الايجار الذي رسا به المزاد وقيمة الايجار المتفق عليه بينهما أو بينها وهو ١٥ ج

للفدان والخامس أن الاقرار الذي تمسك به الطاعن موقع عليه من أحد المستأجرين دون الباقيين الأمر الذي يدل على أنه محرر خدمة للطاعن - ولما كانت بين من المستندات المقدمة بملف الطعن أن الطاعن لم يقدم الى محكمة الاستئناف الاقرار الذي أشار إليه الخبير والمؤرخ في ٢١ من يناير سنة ١٩٤٧ بل قدم إليها إقرارا آخر مؤرخا في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٧ منسوباً بصدوره من المستأجرين معاً فليس له أن يعيب على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه خطأ استناده في خصوص الاقرار الأول - كما أن هذا الحكم إذ أقر الخبير على ما انتهى إليه من صورية هذا الاقرار قد استند في ذلك الى الأسباب المشار إليها فيما تقدم مهما يكن فيما ورد بالسببين الأول والثاني من مخالفة للقانون فإن الأسباب الثلاثة الأخرى هي أسباب سائغة لا مخالفة فيها للقانون وتكفي لحمل قضاء الحكم في هذا الخصوص ومن ثم يكون على غير أساس ما ينمى الطاعن على الحكم إذ قضى بوجوب محاسبة الطاعن على كامل قيمة الايجار عن سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ .

ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب إذ قضى بوجوب محاسبة الطاعن على أساس أن القسط الثاني من إيجار سنة ١٩٣١ ومقداره ٢٠٦ ملياً و ٢٠٦ جنياً مستحق لمورثة المطعون عليهم مع أن عقد الإيجار ثابت به أن هذا القسط كان مستحقاً وفاؤه في أول نوفمبر سنة ١٩٣١ وفي حين أن الثابت من وقائع الدعوى أن المورثة توفيت في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١ قبل حلول ميعاد وفاء هذا القسط بأكثر من شهرين ومع أن المقرر شرماً هو أن أرض الوقف إذا كانت مؤجرة لمن يزرعها لنفسه بأجرة مقسطة لأقساط معلومة يعتبر في الاستحقاق حلول أقساطها مما ينبئ عليه أن القسط المشار إليه قد آل إلى من حل محل المورثة في الاستحقاق بعد وفاتها ، وقد تمسك الطاعن بذلك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه .

ومن حيث إنه جاء في هذا الخصوص بالحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ما يلي "وحيث إن مورثة المدعية توفيت في المدة من ١٥ إلى ٢٠

أغسطس سنة ١٩٣١ وأن المدعى عليه كما قرر الخبير الثاني أجراء الأقطان الموقوفة على تلك المورثة عن سنة ١٩٣١ بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٢٩/١٠/٥ أى أن الوفاة حصلت قبل انتهاء مدة الإيجار بحوالى شهر ونصف وليس من المعقول أن تكون غلة الأقطان وقت الوفاة لم تظهر بعد على الأرض بل المعقول كما قرر الخبير أن تكون تلك الغلة وقت الوفاة قد قاربت النضج . ومن أجل هذا فلا محل لعدم محاسبة المدعى عليه عن كامل إيجار أوريح سنة ١٩٣١ .

ومن حيث إن المستحق بوصفه صاحب حق انتفاع له الحق فى جزء من إيجار العين الموقوفة مقابل مدة قيام حق انتفاعه ولا يسقط حقه فى تقاضى الأجرة أن يكون حلول الإيجار قد حدد له أجل لاحق لانتهاؤه حقه فى الانتفاع وعلى ذلك إذا توفى المستحق فى الوقف قبل حلول قسط إيجار أعيان الوقف ، كما هو الحال فى الدعوى ، كان لورثته الحق فى جزء من الإيجار مناسب للمدة التى انقضت حتى وفاته ، أما باقى الإيجار فيكون من حق المستحق اللاحق . ذلك لأن القانون المدنى القديم الذى يحكم واقعة النزاع كان يقضى بأن حق المستحق فى الوقف إنما هو حق انتفاع عينى ، وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، والقاعدة فى هذا الخصوص أن صاحب حق الانتفاع له ما يقابل مدة انتفاعه وذلك فى أجرة العين محل الانتفاع . وهذه القاعدة هى التى نص عليها صراحة القانون المدنى الجديد فى المادة ٩٨٧ منه وهى لا تخالف ما قال به المجتهدون من فقهاء الشريعة فى المذهب الحنفى ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باستحقاق مورثة المطعون عليهم لكامل نصيبها فى قيمة الإيجار المستحق فى أول نوفمبر سنة ١٩٣١ على الرغم من أنها كانت قد توفيت فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١ ، إذ قضى الحكم بذلك يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه فى هذا الخصوص .

ومن حيث إن السبب السابع يتحصل فى أن الطاعن كان قد تمسك فى أقواله أمام الخبير بوجوب خصم مبلغ ٥٠ جنيها كان الطاعن قد حرر " شيكا " بقيمته وأرسله إلى المورثة فاستلمته وحولته إلى عهد على الاسلامبولى الذى استلم من البنك قيمته ولكن الخبير لم يقبل خصمه استنادا إلى أن الطاعن لم يقدم إليه ما يدل

على حصول التحويل والصرف فاستخرج الطاعن من البنك شهادة دالة على ذلك وقدمها إلى محكمة الدرجة الأولى فانكر الورثة على سبيل النكايه صدور التحويل من مورثهم ورفضت المحكمة استنادا إلى هذا الإنكار خصم المبلغ المشار إليه قائلة إن للطاعن أن يرفع دعوى مستقلة بشأنه وأقرها على ذلك الحكم المطعون فيه، وهذا الذي أستند إليه الحكم فضلا عن قصوره إذ أهدر القيمة القانونية للشيكات التي لا يقوم البنك بصرفها في حالة تحويل قيمتها إلا بعد التحقق من صحة التحويل فإنه يعتبر تخليا من المحكمة عن الفصل في النزاع المطروح أمامها .

ومن حيث إن هذا النعي في محله . ذلك أنه جاء في هذا الخصوص بالحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ما يلي "وحيث إنه تقدم من المدعى عليه - الطاعن - تحت رقم ٢٧ دوسيه خطاب مؤرخ في ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ورسل إليه من بنك مصر فرع المنيا مغاده أن الشيك رقم ١٩٥٤/٩٧١٨٢٢ بمبلغ ٥٠ جنيها لأمر الست حميد عبد الغنى حسن ، مورثة المدعية بصفتها ، قد صرف إلى محمد علي أحمد الاستامبولي بملوى في ٨ أغسطس سنة ١٩٣١ بناء على تحويله من الست المذكورة إليه بتوقيعها بختمها ومثبت ذلك على ظهر الشيك ، وقد طلب المدعى عليه خصم هذا المبلغ من إيجار سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ ولم توافقه المدعية على ذلك إذ جمدت تحويل مورثها حميد للشيك المذكور إلى محمد علي أحمد الذي صرف المبلغ ، وحيث إن خطاب البنك المتقدم لا يصلح دليلا قاطعا قبل المدعية على أن مورثها هي التي قامت بتحويل الشيك ولهذا فلا ترى المحكمة محلا لخصم مبلغ الخمسين جنيها من الإيجار والمدعى عليه وشأنه في المطالبة بذلك المبلغ بدعوى مستقلة " . ولما كان يبين مما تقدم أن الطاعن تمسك بأنه دفع إلى المورثة مبلغ ٥٠ جنيها من أصل استحقاقها واستدل على ذلك بالشيك المحرر منه لإذنها والذي صرفت قيمته من بنك مصر - وكان من المقرر قانونا أن الشيك يعتبر في الأصل أداة وفاء فإنه كان يتعين على محكمة الموضوع أن تتحقق مما إذا كانت المورثة قد حوات الشيك إلى من صرف قيمته من البنك وإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

ومن حيث إنه لما تقدم جميعه يتعين نقض الحكم في خصوص ما ورد بالأسباب الأول والثاني والرابع والسادس ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب
أحمد وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد أمين ذكي المستشارين .

(١٣١)

القضية رقم ١٤ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) استئناف . قيد الاستئناف . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد القيد .
(ب) استئناف . قيد الاستئناف . وجوب إتمامه في الميعاد المحدد له . على المستأنف أن يثبث
من ذلك بنفسه أو بواسطة وكيله . لا يشفع له أن يكون قد قدم الصحيفة للقيد في الميعاد
ولم يتم هذا الإجراء .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الميعاد المحدد لقيد الاستئناف هو ميعاد
حتمي لا يجوز أن يضاف إليه ميعاد مسافة .

٢ - قيد الاستئناف وفقاً لنص المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات هو إجراء
يتعين على المستأنف مباشرة بنفسه أو بواسطة وكيله وأن يتحقق من إتمامه
في الميعاد المقرر قانوناً ولا يشفع له في إجراء القيد بعد الميعاد أن يكون قد قدم
صحيفة الاستئناف في الميعاد إلى محكمة أخرى غير المحكمة التي رفع لها الاستئناف
أو إلى المحكمة الاستئنافية ذاتها لإجراء القيد ولم يتحقق من إتمام هذا الإجراء
في الميعاد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة
المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهما أقامتا على الطاعنين دعوى لدى محكمة ميت غمر الجزئية قيدت في جدولها برقم ٢٨٤٧ سنة ١٩٤٩ طلبتا فيها الحكم بمنع تعرض الطاعنين لهما في اتصال منزلها بالمدينة حدوده ومعالمه بالعريضة وذلك بإزالة ما أحدثه الطاعنان من مبان تحول دون اتصال المنزل بالشارع وبعد أن قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق وسمعت أقوال شهود الطرفين قررت الانتقال إلى محل النزاع وبعد أن نفذ هذا القرار حكمت للمطعون عليهما بطلباتهما في ٤ من يونيو سنة ١٩٥١ . فرغم الطاعنان استئنافا عن هذا الحكم لدى محكمة المنصورة الابتدائية قيد في جدولها الاستئناف برقم ٣٢٦ سنة ١٩٥١ — دفع المطعون عليهما ببطلان الاستئناف تأسيسا على أنه لم يقيد إلا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهما بصحيفة الاستئناف إذ أعلنت هذه الصحيفة إليهما في ٣ من يوليو سنة ١٩٥١ ولم يقيد الاستئناف إلا في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ — وفي ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول هذا الدفع وببطلان الاستئناف فقرر الطاعنان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب — يتحصل السببان الأول والثاني منها في تمييز الحكم بقصور تسييره وإخلاله بحق الدفاع ويقول الطاعنان في بيان ذلك إن النزاع بين الطرفين أمام المحكمة الاستئنافية تناول مدى المسافة بين ميت غمر — موطن الطاعنين — وبين المنصورة — مقر المحكمة الاستئنافية فقرر الطاعنان أن هذه المسافة تزيد على ٥٣ كيلومترا مما ينشئ عليه وجوب إضافة يوم إلى الميعاد المحدد لقيد الاستئناف عملا بنص المادة ٢١ من قانون المرافعات وتمسك المطعون عليهما بأن المسافة المذكورة هي ٤٥ كيلومترا فقط فطلب الطاعنان في ذكرتهما المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم فتح باب المرافعة فيها لتقديم ما يدل على حقيقة المسافة ولكن المحكمة لم تلتفت لهذا الطلب رغم ما له من أهمية قصوى ، كما أغفلت الرد على ما تمسك به الطاعنان من أنه بإضافة يوم كمعاد مسافة إلى الميعاد المحدد لقيد الاستئناف وهو ثلاثون يوما

من تاريخ إعلان صحيفة الاستئناف ومع مراعاة أن الميعاد محسوباً على هذا الأساس
يتم في يوم الجمعة ٣ من أغسطس سنة ١٩٥١ وهو يوم عطلة يمتد بسببه الميعاد
إلى اليوم التالي ويكون الاستئناف إذ جرى قيده في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥١
قد قيد في الميعاد القانوني — ويتحصل السبب الثالث في النعي على الحكم بخالفه
القانون والخطأ في تطبيقه . ويقول الطاعنان في بيان ذلك إنه لا نزاع في أن
إضافة ميعاد المسافة إلى الميعاد المحدد لقيد الاستئناف هو مما يدخل في نطاق
المادة ٢١ من قانون المرافعات وأنه مع التسليم جدلاً بأن المسافة بين موطن
الطاعنين ومقر المحكمة الاستئنافية هو ٤٥ كيلو متراً كما يقرر المطعون عليهما فإن
المادة المذكورة توجب إضافة يوم كميّاد مسافة إذا كانت المسافة تزيد
على ثلاثين كيلومتراً . هذا فضلاً عن أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين قاما
بالإجراء ما هو مطلوب منهما إذ سلما صحيفة الاستئناف إلى قلم كتاب محكمة
ميت غمر في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٥١ بعد إعلانها ودفع الرسم المستحق على قيد
الاستئناف وذلك لإرسالها إلى محكمة المنصورة الابتدائية لإجراء القيد وأن صحيفة
الاستئناف قد أرسلت إلى محكمة المنصورة مع ملف الدعوى الابتدائية
في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٥١ فإذا كان قلم كتاب المحكمة الاستئنافية قد أهمل إجراء
قيد الاستئناف في الميعاد المقرر قانوناً حقت عليه هو المسؤولية دون الطاعنين .
ومن حيث إن هذا النعي مردود في كافة وجوهه أولاً بأن الميعاد المقرر لقيد
الاستئناف هو ميعاد حتمي لا يجوز أن يضاف إليه ميعاد مسافة على ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — ذلك أن القانون قد أوجب بنص المادة ٤٠٦ من قانون
المرافعات على المستأنف أن يعين في صحيفة الاستئناف موطناً مختاراً في البلد التي
بها مقر المحكمة المرفوع لها الاستئناف وأوجب بنص المادة ٤٠٧ منه على
المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إعلان صحيح
لصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد
فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة بيومين على الأقل . ويبين من ذلك أن القيد
هو إجراء يتعين على المستأنف أن يقوم به من تلقاء نفسه دون تكليف به
من خصمه ولا يحق له أن يتضرر من عدم إضافة ميعاد مسافة من محل إقامته

إلى مقر المحكمة الاستئنافية متى كان القانون قد أوجب عليه منذ البداية أن يتخذ له محلا مخارا في صحيفة استئنائه بالبلد التي بها مقر المحكمة — وعلى ذلك لا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون أو شابه القصور أو أخل بحق الدفاع إذ قرر أن الميعاد المحدد للقيد هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان صحيفة الاستئناف ولم يعتد بما دفع به الطاعنان من وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى هذا الميعاد ومردود ثانيا — بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن قيام الطاعنين بدفع الرسم المقرر على قيد الاستئناف قبل نهاية الميعاد المحدد للقيد بعشرة أيام لا يؤثر على الدفع ببطلان الاستئناف لأن واجب المستأنف يقتضيه أن يتولى القيد والمحافظة على المواعيد — إذ قرر الحكم ذلك فإنه لا يكون قد خالف القانون . ذلك أن المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات إذ نصت في الفقرة الأولى منها على أنه يتعين على المستأنف أن يقيد استئنائه خلال ثلاثين يوما من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف قد دلت على أن القيد هو إجراء يتعين على المستأنف مباشرة بنفسه أو بواسطة وكيله وأن يتحقق من إتمامه في الميعاد المقرر قانونا ولا يشفع له في إجراء القيد بعد هذا الميعاد أن يكون قد قدم صحيفة الاستئناف في هذا الميعاد إلى محكمة أخرى غير المحكمة التي رفع لها الاستئناف أو إلى هذه المحكمة الاستئنافية ذاتها لإجراء القيد ولم يتحقق من إتمام إجراء القيد في الميعاد — ذلك لأن القانون رتب على عدم إجراء القيد في الميعاد حقا للمستأنف عليه هو التمسك ببطلان الاستئناف وأوجب على المحكمة الاستئنافية متى تمسك المستأنف عليه بهذا الحق أن تحكم على مقتضاه — الفقرة الثانية من المادة ٤٠٧ مرافعات .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد فتواد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٣٢)

القضية رقم ٥٦ سنة ٢٢ القضائية :

مرض الموت . تحديد .

من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت على ما جرى به قضاء هذه المحكمة
أن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ويشعر المريض فيه بدنو أجله وينتهي
بوفاته فإذا استطال المرض لأكثر من سنة فلا يعتبر مرض موت مهما يكن من
خطورة هذا المرض واحتمال عدم براء صاحبه منه وتكون تصرفات المريض
في هذه الفترة صحيحة ولا تعد حالته من حالات مرض الموت إلا في فترة تزايدها
واشتداد وطأتها إذ العبرة بفترة الشدة التي تعقبها الوفاة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد
المدافعة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه
وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقمن الدعوى رقم/١٧٩٥
سنة ١٩٤٦ كلى مصر بعريضتها المعلنة في ١٣/٩/١٩٤٦ طالبين فيها الحكم ببطلان
عقد البيع الصادر من مورثين المرحوم محمد حسن شادي إلى المدعى عليها "الطاعنة"،
والمسجل في ١٢/٤/١٩٤٥ برقم ٦٧٥٢/مصر ورقم ٥٨٦٨ قلوبية واعتباره كأن

لم يكن وإلغاء كافة التسجيلات والتأثيرات التي ترتبت عليه مع الزام المدعى عليها بالمصاريف والأتعاب والتفاد وذكرنا شرعا لدعواهن أن المدعى عليها "الطاعنة" كانت زوجا لمورثهن المرحوم محمد حسن شادي وكانت معدمة ولم تنجب منه ذرية وطعن على العقد المذكور بالبطلان لصدوره في مرض موت المورث ولأنه تم بطريق التواطؤ هربا من الديون المستحقة لهن على المورث المذكور وبجلسة ١٩٤٨/٣/٣ تنازل الحاضر عنهن عن التمسك بالوجه الثاني من أوجه البطلان اكتفاء ببطلان "عقد لصدوره في مرض الموت واستندن في إثبات دعواهن إلى شكوى إدارية قدمت صورتها مع مستندات أخرى في القضية رقم ١٤٣٥/١٩٤٦ مستعجل مضر وهي المضمومة للدعوى الحالية وهي دعوى كان المدعيات قد سبق أن أقمنا بطلب وضع المنزل موضوع العقد محل النزاع تحت الحراسة القضائية وقد انتهت إلى الحكم نهائيا برفضها وتاريخ ١٩٤٧/٥/٣١ قضت المحكمة تمهيدا بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعيات "المطعون عليهن" أن العقد المطعون عليه قد حرر في مرض الموت ولتفني المدعى عليها "الطاعنة" ذلك كما أصدرت حكمها تمهيدا آخر بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٤ قضى بعد سماع شهود الطرفين تنفيذا للحكم الأول بسماع أقوال الدكتور حامى عبد العزيز الذي استندت المدعيات إلى شهادة صادرة منه بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٤ جاء فيها أن المورث مريض بالتهاب كلوى مزمن نشأ عنه بولينا بالدم الأمر الذى يسبب فقداناً في وعيه في بعض الأحيان وفترات طويلة كما صرحت المحكمة لهن بسماع شهود آخرين على أن المرض الذى أصيب به المورث انتهى بالوفاة وبعد أن تم التحقيق قضت محكمة أول درجة في ١٩٥٠/٣/١٤ برفض الدعوى وألزمت المدعيات بالمصاريف و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة - مؤسسة قضاءها على أن جميع شهود الإثبات عدا الدكتور حامى عبد العزيز لم يستطيعوا تحديد نوع المرض كما أنهم جميعا عدا محمد شادي لم يذكروا أن المرض منع المورث من أداء أعماله العادية خارج منزله وقت حصول البيع وانحصرت شهادتهم في أن المورث كان طاعنا في السن وأنه كان مريضا مدة لا تزيد على شهرين قبل وفاته وأما أقوال محمد شادي بأن المورث ظل مريضا وحجيس منزله مدة سنة ونصف فيناقضها ما ثبت

من أقوال أحمد شادى الذى ذكر أنه كان يقوم بالاتفاق على المورث الذى لم يعتكف فى منزله إلا اسبوعا واحدا قبل وفاته كما أن أقوال الدكتور حامى عبد العزيز بأنه عالج المورث مدة تزيد على تسعة أشهر قبل وفاته لا تتفق مع الشهادة المحررة منه بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١١ لأن هذه الشهادة لا بد وأن تكون قد حررت منه فى بدء مباشرة العلاج والمدة بين تحريرها وبين تاريخ الوفاة تزيد على ثلاثة عشر شهرا كما أنها لا تتفق مع شهادة الوفاة الرسمية النابت بها أن وفاة المورث المرحوم محمد حسن شادى كانت نتيجة لالتهاب رئوى وأن الطبيب هو بقطر أرمانىوس وليس الدكتور حامى عبد العزيز وأنه لذلك لا يكون هناك دليل يمكن الاطمئنان إليه بأن المورث كان مريضا مرض موت عند تحرير عقد البيع فى ١٩٤٥/٦/٤ أو عند التصديق عليه بمحكمة الوايل فى ١٩٤٥/٧/٢٩ يضاف إلى ذلك أن شهادة شهود المدعى عليها تدل على أن المورث لم يكن مريضا عند تحرير العقد أو التصديق عليه وذهابه بشخصه إلى المحكمة للتصديق على الإمضاء الواردة بالعقد المطعون فيه يؤيد صحة رواية المدعى عليها وشهودها — وبتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٧ استأنف المطعون عليهم الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهم بجدولها العمومى تحت رقم ٣٢٢ سنة ٦٧ ق وطلبان فى صحيفة الاستئناف قبوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإبطال عقد البيع المشار إليه وإلغاء التسجيلات المترتبة عليه مع إلزام المستأنف عليها بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وبتاريخ ١٩٥١/١٠/٢١ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإبطال العقد المذكور وإلغاء التسجيلات والتأشيرات المترتبة عليه مع إلزام المستأنف عليها بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ٦٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة — وأسست المحكمة قضاءها على أن ما أورده الحكم المستأنف تعليلا لعدم أخذه بشهادة الدكتور حامى عبد العزيز المكتوبة بمقولة إنها لا بد أن تكون قد حررت عند مباشرة العلاج وقبل الوفاة بثلاثة عشر شهرا وأنها لا تتفق مع شهادة الوفاة الرسمية هذا القول من الحكم المستأنف لا يمكن أن يضعف من دلالة شهادة الدكتور حامى عبد العزيز أو يقلل من قوتها فى الإثبات إذ هى قاطعة فى أن المورث كان مريضا بالبولىا متى ثبت ذلك وعرفت أعراض المرض فيكون قول شهود المستأنفات الذين

قرروا أن المورث كان في حالة مرض لمدة تتراوح بين ستة أشهر وستة وأثني عشر شهراً ووصفوا أعراض هذا المرض التي كانت تعترى المورث بما يتفق وشهادة الطبيب المعالج كان ذلك مرجحاً لشهادتهم أما قول الحكم بأن هذه الشهادة الطبية لا تتفق وشهادة الوفاة الرسمية فلا تعارض بين الاثنين إذ قد يكون المريض مصاباً بالبولينا ثم يصاب بعلّة أخرى كالالتهاب الرئوي مما يجعل بالوفاة وبخاصة بالنسبة لشيخوخة المورث وضعف بنيته ولأن مرض البولينا يعتبر من الأمراض التي يغلب فيها الهلاك وينتهي عادة بموت المريض وهو ما حصل فعلاً للمورث الأمر الذي يتحقق به وصف مرض الموت المتعارف فتقضى وقضاء ولا يضعف من هذا الأثر إصابة المورث قبيل وفاته بالتهاب رئوي لأن هذا الالتهاب الرئوي الطارئ ما كان لينفي أن المرض الأول وهو مرض البولينا كان متنبهاً حتماً بصاحبه إلى الوفاة هذا إذا ما لوحظت حالة المورث وسنه مع وجود هذين المرضين معاً هياً كل منهما السبيل إلى الوفاة كما أن استناد الحكم المستأنف في نفي حالة مرض الموت إلى ذهاب المورث إلى المحكمة لتوثيق العقد فإن هذا لا يمنع من قيام حالة مرض الموت لاحتمال أن يكون المريض قد تحامل على نفسه أو استعان بغيره لأداء مصلحة معينة وبقصد الظهور بمظهر الصحة والقدرة على مراوأة الأعمال على خلاف الواقع وانتهت المحكمة من ذلك كله إلى القول بأن عقد البيع المطعون فيه قد صدر من المورث وهو في حالة تدل شواهداً ومظاهرها دلالة لا يعترى بها الشك في أنها حالة مرض موت وأن المورث توفي متأثراً بمرضه الأصلي وما طرأ عليه من أعراض أخرى ويكون تصرفه في هذه الحالة منطوقاً على نية التبرع التي لا يقرها القانون . فطعن الطاعنة في الحكم بطريق النقض .

وقد بنى الطعن على سبب واحد هو الخطأ في تطبيق القانون محصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ التكييف القانوني الصحيح لحالة المورث وقت صدور عقد البيع محل النزاع وهل كانت حالة مرض موت أم لا ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت التعريف القانوني الصحيح لمرض الموت فكان مقتضى تطبيقه على واقعة الدعوى كفيلاً بذاته لنفي حالة مرض الموت عند المورث على خلاف ما انتهى إليه الحكم فالثابت من أوراق الدعوى أن للدكتور حلمي عبد العزيز

شاهد المطعون عليهن شهادتين الأولى مكتوبة حررت بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١١ ومؤداها أنه وقع الكشف الطبي على المورث فوجده يومئذ مريضاً بالتهاب كلوى مزمن نشأ عنه بولينا بالدم مما يجعله يفقد وعيه في بعض الأحيان لفترات طويلة والثانية شهادة شفوية قررها بمحضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٥ ومفادها الإحالة على شهادته الأولى على أساس أنها كتبت في حينها ثم أضاف الطبيب إليها أنه يرجح أن المريض توفي أثناء مرضه نتيجة غيبوبة تسمم بولي على المراكز العصبية أما شهادة الوفاة الرسمية فقد ثبت فيها أن المريض توفي في ١٩٤٦/١/١٧ بسبب التهاب رئوي وأن الطبيب المعالج هو الدكتور بقطر أرمانوس الذي أيد شهادة الوفاة بشهادة منه حررها خلال أسبوعين سابقين على الوفاة ذكر فيها أنه قام بعلاج المريض من حالة الالتهاب الرئوي المشار إليه ، وقد كشفت محكمة أول درجة عن التناقض الذي بدا بين شهادة الدكتور حامى عبد العزيز المكتوبة وشهادته التي أدلى بها في التحقيق وبين شهادة الوفاة الرسمية وشهادة الدكتور بقطر أرمانوس واستخلصت بحق أن زيارة الدكتور حامى عبد العزيز للمورث كانت قبل وفاته بما لا يقل عن ثلاثة عشر شهراً وهو الزمن الذى انقضى بين تاريخ تحرير الشهادة والوفاة مما يقطع بأن مرض البولينا بفرض وجوده فتكون إصابة المورث به قد امتدت لأكثر من عام كامل سيما وأن الشهادة المكتوبة تشير إلى التهاب كلوى مزمن والإزمان في ذاته يفترض حصول الإصابة وبدايتها قبل الكشف على المريض بزمان طويل وحسب هذه الشهادة دليلاً على نقي حالة مرض الموت عن المورث وقت صدور العقد محل النزاع إلا أن محكمة الاستئناف بعد أن اطرحت أقوال الشهود جانباً تعرضت لما سجلته محكمة أول درجة في حكمها من تعارض بين شهادات الأطباء وشهادة الوفاة الرسمية ونفته فأخطأت فهم مدلول الحكم الابتدائي وما هدف إليه من كشف التناقض بين شهادات الأطباء ذلك أن الدكتور حامى عبد العزيز حين شهد بأن الوفاة كما يرجح كانت أثناء غيبوبة نتيجة تسمم بولي فاته أن المريض أصيب بالتهاب رئوي جدد عليه قبل وفاته مباشرة ولم يكن الدكتور حامى ليعلم به لأن زيارته له كانت في ١٩٤٤/١٢/١١ والوفاة حصلت في ١٩٤٦/١/١٧ وهي

فترة طويلة جدت خلالها أعراض ومضاعفات جعلها الدكتور حلمي عبد العزيز ولم تدخل في تقديره وحسابه عند ما أدلى بشهادته القولية في التحقيق ومن أجل ذلك أخطأت محكمة الاستئناف في تطبيق القانون إذ خلعت على المورث وقت التصرف حالة مرض الموت مع أنه لم يمرض سرياً موت إلا منذ إصابته بالالتهاب الرئوي خلال أسبوعين سابقين على الوفاة مباشرة حسب الثابت بالأوراق الرسمية المؤيدة بشهادة الشهود هذا ولأن العبرة في تحديد مرض الموت بتوافر جميع شروطه المقررة فقهاً وشرعاً وقضاءً من حيث نوع المرض وهل تغلب فيه الوفاة أم لا ويحس المريض فيه بدنو أجله والمدة المقررة لاعتباره كذلك إلى غير ذلك من الشروط التي أجعلها الحكم المطعون فيه نفسه وإن تخلف شرط منها يكون نفياً لحالة مرض الموت ومحكمة الاستئناف إذ استخلصت هذه المعاني كلها من شهادة الشهود وعلى الأخص شهادة الدكتور حلمي عبد العزيز وانتهت منها إلى تقرير حالة مرض الموت عند المورث وأن التصرف المطعون فيه قد تم خلال فترة هذا المرض وأجرت حكم القانون عليه تكون قد أخطأت تطبيق القانون مما يستوجب نقض حكمها المطعون فيه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه قوله "وحيث إنه إذا طرحت أقوال الشهود جانباً فثمة شهادتان طويتان تقدم بإحداها المستأنفون والأخرى المستأنف ضدها والشهادة الأولى صادرة من الدكتور حلمي عبد العزيز في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وموجزها أنه كشف على المورث فوجده مريضاً بالتهاب كلوي وبمرض البولينيا والشهادة الثانية محررة بمعرفة الدكتور بقطو أرمانبوس وهي سابقة على الوفاة بحوالي أسبوعين وتتضمن أن مورث الطرفين كان مريضاً بالتهاب رئوي وقد ورد في شهادة الوفاة أن سبب الوفاة التهاب رئوي كراي الطبيب المعالج بقطر أرمانبوس". ثم أخذ الحكم بعد ذلك في دفع التعارض الذي بدا بين شهادات الأطباء وشهادة الوفاة على ما أثبتته الحكم المستأنف وأن ذلك لا يضعف من قيمة شهادة الدكتور حلمي عبد العزيز ولا يقلل من قيمتها في إثبات حالة المريض وخطورة مرضه وترجيح وفاته بسببه إلى أن قال . . . "وحيث إن مرض الموت كما هو مقرر فقهاً وقضاءً

هو المرض الذي يغلب فيه الهلاك ويحس المريض بدنو أجله ويقعده عن مزاولة عمله خارج المنزل إذا كان رجلا ولا يمتد لأكثر من سنة وينتهي بوفاته وبما لا شك فيه أن مرض البولينا من الأمراض التي يغلب فيها الهلاك وتنتهي بموت المريض وقد أشار الطبيب إلى ذلك في أقواله وقرر أنه زار المريض وخصه من مدة لا تتجاوز تسعة أشهر سابقة على الوفاة فوجده في الحالة التي وصفها وقد انتهى الأمر فعلا بوفاته وإذا كان قد مرض في آخريات أيامه بمرض الإلتهاب الرئوي فإن حصول هذا المرض لا ينفي أن مرضه الأول كان منتهيا به إلى النهاية نفسها والراجع أن المريض مع خطورتها وسوء النتائج المتوقعة بسببها لمن كان في سن مورت الطرفين قد هيا كل منهما السبيل إلى النهاية المحتومة...“ ويتضح مما سبق بيانه أن المحكمة... إذ أطرحت شهادة الشهود جانبا عمدت إلى تحليل شهادات الأطباء ونفت التعارض بينها على ما أثبتته المحكم الابتدائي واستخلصت منها أن المورث وقت صدور التصرف موضوع النزاع كان مصابا بالبولينا وهو من الأمراض الخطيرة التي تنتهي حتما بالوفاة وإن إصابته بالالتهاب الرئوي كانت طارئة وأنها عجلت بوفاته دون أن تعني ببيان صلة هذا المرض الطارئ بمرضه الأصلي وهل كان أحد مضاعفاته أم أنه مستقل عنه ولا تأثير له عليه كما لم تستظهر حالة مرض المورث الأصلي “البولينا“ وهل استمر على حالة عند المورث منذ بدايته وبعد أن عاده الدكتور حلمي عبدالعزيز في ١١/١٢/١٩٤٤ حتى تاريخ وفاته في ١٧/١/١٩٤٦ وهي فترة تتجاوز الثلاثة عشر شهرا ولم تكن بيان ما إذا كان هذا المرض قد اشتدت وطأته على المورث وإن كان ذلك فمضى بدأت هذه الشدة بالمريض، ذلك لأنه من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ويشعر المريض فيه بدنو أجله وينتهي بوفاته فإذا استطال المرض لأكثر من سنة فلا يعتبر مرض موت مهما يكن من خطورة هذا المرض واحتمال عدم براء صاحبه منه وتكون تصرفات المريض في هذه الفترة صحيحة ولا تعد حالته من حالات مرض الموت إلا في فترة تزايدها واشتداد وطأتها إذ العبرة بفترة الشدة التي تعقبها الوفاة والحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق هذه الضوابط واكتفى في تقرير حالة مرض المورث عند المورث لمجرد إصابته بمرض البولينا لخطورته ورغم استطالة مدته لأكثر من عام يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه.

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب
أحمد وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عباد ، ومحمد أمين زكي المستشارين .

(١٣٣)

القضية رقم ١٠٢ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) نقض . طعن . حكم قضى بصحة الرهن وحبس العين وإلزام المدين بالدين والفوائد .
عدم إعلان أحد ورثة الدائن المرتهن بالطعن . بعض أسباب الطعن واردة على صحة
الرهن والبعض الآخر خاص بالفوائد . عدم قبول الطعن بالنسبة للشق الأول الخاص
بالرهن وقبوله بالنسبة للفوائد . الشق الأول نزاع غير قابل للتجزئة أما الثاني فإنه
يقبل التجزئة .

(ب) فوائد . رهن . حكم . تسببه . الدفع بعدم جواز الحكم بفوائد قدرها ٨ ٪ من
تاريخ الرهن بل بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية . عدم الرد على هذا الدفاع
الجوهري . قصور .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة عقد الرهن الحيازي وحبس
العين المرهونة وإلزام المدين الراهن بقيمة الدين والفوائد من تاريخ التعاقد ،
وكانت بعض أسباب الطعن في هذا الحكم واردة على صحة الرهن والبعض الآخر
يرد على بعض النتائج المترتبة على صحة الرهن وهي المطالبة بالفوائد ، فإن عدم
إعلان أحد ورثة الدائن المرتهن بتقرير الطعن يجعل الطعن غير مقبول بالنسبة
إلى جميع الورثة فيما يختص بصحة الرهن ولكنه يكون مقبولا بالنسبة للفوائد ،
ذلك أن النزاع الخاص بصحة الرهن هو موضوع غير قابل للتجزئة أما النزاع
الخاص بالفوائد فإنه لا يمكن القول في صورة الدعوى بأنه غير قابل للتجزئة .

٢ — متى كان المدين الراهن قد تمسك بعدم جواز الحكم بفوائد الدين بواقع
٨ ٪ من تاريخ عقد الرهن وإنما تستحق بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة

الرسمية ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفـاع الجوهري ولم يبين وجهة نظره فيه فإنه يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ٧١٩ لسنة ١٩٤٥ مدني محكمة طوخ الجزئية وطلبوا فيها الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا إليهم مبلغ ٦٥ جنيها قيمة عقد الرهن المؤرخ ١٩٣٨/١/١ والمسجل في ١٩٤٠/٨/٩ والذي رهنت الطاعنة الأولى بموجبه رهنا حيازيا بضمانة والدهما الطاعن الثاني إلى حسنين دسوقي مورث المطعون عليهم الـ ١٣ قيراط الميينة بصحيفة الدعوى كما طلب المدعون الحكم بفوائد المبلغ المطالب به بواقع ٨ ٪ من تاريخ عقد الرهن لحين السداد مع حبس العين المرهونة تحت يدهم حتى الوفاء وأثناء نظر الدعوى عدلوا طلباتهم إلى طلب الحكم بمبلغ ٥٦ جنيها و ٨٧٥ مليا مع باقى الطلبات بعد استبعاد ١/٨ دين الرهن وهو ما تستحقه الطاعنة الأولى بالميراث عن زوجها الدائن المرتهن ، ودفع الطاعنان الدعوى بأن عقد الرهن لا وجود له . وفي ١٩٤٨/١٠/٢٦ قضت المحكمة بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليه مبلغ ٥٦ جنيها و ٨٧٥ مليا وفوائده بواقع ٨ ٪ من تاريخ الرهن حتى يوم صدور الحكم وبحبس العين المرهونة تحت يد المطعون عليهم ... استنادا إلى أنه يبين من عقد الرهن أن الدائن المرتهن قد أقر فيه باستلام العين المرهونة وأنه التزم بدفع الأموال فإذا أخذ بإقراره كان التسليم قد تم وبذلك يصبح عقد الرهن الحيازى منتجا لآثاره وإذا أخذ بأقوال ورثته أنهم لم يضعوا هم ومورثهم يدهم على العين المرهونة ولم يتم التسليم كان العقد وعدا بالرهن حكاه حكم الوعد بالبيع إذا اتفق طرفا التعاقد على الشيء المرهون وقيمة الرهن مما يترتب عليه عملا بالمسادة ٥٤ مدني "قديم" أن التعاقد وإن كان لا يتم إلا بتسليم العين المرهونة إلى المرتهن رهنا حيازيا إلا أن عدم

التسليم لا يبطله ويكون للدائن المطالبة به . استأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ مدنى مستأنف محكمة بنها الابتدائية . ويجلسه ١٩٤٩/١/٢٩ قررت المحكمة بضم القضية رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ مدنى طوخ ويجلسه ١٩٤٩/١١/٥ قررت المحكمة الانتقال لمصلحة الشهر العقارى للاطلاع على أصل عقد الرهن الذى لم يكن مودعا ضمن أوراق الدعوى وبعد أن نفذ القاضى المتدب تلك المأمورية وأثبت ما تضمنه العقد قرر الطاعنان يجلسه ١٩٤٩/١٢/٢٤ بالتزوير فى أصل عقد الرهن المودع بالشهر العقارى المؤرخ ١٩٣٨/١/١ . وفى ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبقبول شهادى التزوير الأول والثانى وبندب الطبيب الشرعى بقسم أبحاث الترييف والتزوير لبيان ما إذا كانت بصمة الخاتم المنسوب إلى الطاعنة الأولى قد صدرت منها وكذلك فحص ما إذا كانت الامضاء التى على العقد قد وقع بها من الطاعن الثانى وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن التوقيع بالإمضاء المنسوب إلى الطاعن الثانى هو توقيع صحيح وأن قالب الخاتم الموقع به أسم الطاعنة الأولى يختلف عن قالب الخاتم الذى أجريت عليه عملية المضاهاة . وفى ١٩٥١/٣/١٨ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليهم أن للطاعنة الأولى أكثر من خاتم واحد ولينفى الطاعنان ذلك وفى ١٩٥١/٩/٢٤ قضت المحكمة بعد أن سمعت أقوال الشهود برفض الادعاء بالتزوير وبتغريم الطاعنين ٢٥ جنيا للخرانة . ويجلسه ١٩٥١/١٢/٩ قضت فى موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها ولما أضافته من أسباب أخرى تتحصل فى أن عقد الرهن قد ثبتت صحته وعدم تزويره وأن المدينين لم يقدموا ما يدل على دفع قيمة الرهن . فقرر الطاعنان بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه الرابع محمد حسنين دسوقى واكد لم يعلن بتقرير الظعن ومن ثم يكون الظعن باطلا وغير مقبول شكلا بالنسبة إليه عملا بالمادة ٤٣١ مرافعات .

ومن حيث إن النياية العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لباقي المطعون عليهم تأسيسا على أنه وقد ثبت أن محمد حسنين دسوقي واكد وهو أحد ورثة الدائن المرتهن لم يعان بصورة إعلان تقرير الطعن فيكون الطعن بالنسبة للباقيين غير مقبول شكلا لأن الموضوع غير قابل للتجزئة إذ قضى الحكم المطعون فيه بصحة الرهن الصادر من الطاعنين لمورث المطعون عليهم .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة أسباب الطعن أن بعضها وارد على صحة الرهن والبعض الآخر يرد على بعض النتائج التي ترتب على صحة الرهن وهي المطالبة بالفوائد وما تثيره النياية من دفع إنما يتعلق بالأسباب الواردة على صحة لرهن دون الأسباب الأخرى الخاصة بالفوائد التي لا يمكن القبول في صورة الدعوى لأنها طلب غير قابل للتجزئة لذلك يتعين قبول الدفع وذلك في خصوص الأسباب الأولى كما سيرد تفصيلا فيما يلي ويتعين قبول الطعن شكلا بالنسبة لباقي الأسباب .

ومن حيث إن الطائفة الأولى من أسباب الطعن وهي الواردة في الوجه الرابع من السبب الأول وفي السبب الثاني والوجه الثاني من السبب الثالث ينحى بها الطاعنان على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون وقصوره في التسبيب إذ قضى بصحة عقد الرهن مع أنه أصبح باطلا لأن العين المرهونة رجعت إلى حيازة الراهنة مما يترتب عليه البطلان وفقا للمادة ٥٤١ مدنى "قديم" وإذا لم يرد الحكم على طلب الطاعنين ضم القضية رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ مدنى طوخ التي قضى فيها بإلغاء الحكم الغيابي الصادر بصحة التوقيع على عقد الرهن وإذا لم يرد على دفاعهما بأن عقد الرهن باطل لبقاء العين المرهونة في حيازة الراهنة .

ومن حيث إن هذه الأسباب جميعا غير مقبولة ذلك أن الطاعنين دفعا الدعوى أصليا ببطلان عقد الرهن الصادر منهما إلى مورث المطعون عليهم فصدر الحكم المطعون فيه في مواجهة الخصوم جميعا مقررار رفض هذا الدفاع وبصحة العقد ، ولما كان موضوع هذا الدفاع غير قابل للتجزئة فإنه كان على الطاعنين وإن أرادوا تعيب الحكم فيما قضى من صحة الرهن أن يوجها إجراءات الطعن بطريق

التقضى الى جميع ورثة الدائن المرتهن الأمر الذى لم يقيم به الطاعنان إذ لم يعلننا الطعن الحالى إلى المطعون عليه الرابع محدستين دسوقى وأكد أحد ورثة الدائن المرتهن وبذلك أصبح الحكم بصحة الرهن نهائيا بالنسبة إليه ولا يتصور بعد هذا أن يكون عقد الرهن الصادر إلى مورث المطعون عليهم من الطاعنين صحيحا بالنسبة لبعض الورثة وباطلا بالنسبة للبعض الآخر .

ومن حيث إن الطاعنين ينعيان فى الوجه الثانى من السبب الاول على الحكم المطعون فيه خطاه فى تطبيق القانون إذ قضى بالفوائد من ١٩٣٨/١/١ حتى السداد مع حبس العين المرهونة تحت يد المدين مع أنه لا يجوز الجمع بين الحكم بحبس العين المرهونة مع الحكم بالفوائد .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم لم يجمع بين الفوائد وحبس العين المرهونة ولم يقض بهما معا فى وقت واحد من ١٩٣٨/١/١ كما يقول الطاعنان وإنما قضى بالفوائد من أول يناير سنة ١٩٣٨ حتى تاريخ صدوره فى ١٩٤٨/١٠/٢٦ ثم قضى بحبس العين المرهونة بعد ذلك ومن ثم لا يكون ثمة جمع بين الحبس والفوائد .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنان فى السبب الثالث على الحكم المطعون فيه قصوره فى التسبيب إذ لم يرد على دفاع الطاعنين الذى تمسك فيه بعدم استحقاق الفوائد من تاريخ عقد الرهن فى ١٩٣٨/١/١ وبواقع ٨٪ الأمر المخالف للقانون لأن الفوائد لا تستحق إلا من تاريخ المطالبة الرسمية .

ومن حيث إن هذا السبب فى محله ذلك أن الطاعنين تمسك بصحيفة الاستئناف المودعة صورتها الرسمية ضمن أوراق الطعن بأنه لا يجوز الحكم بالفوائد من تاريخ عقد الرهن وأنها إنما تستحق من وقت المطالبة الرسمية بواقع ٥٪ غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري ولم يبين وجهة نظره فيه وإذا هو أغفل ذلك يكون قد شابه قصور يبطله ثم يتعين نقضه نقضا جزئيا فى خصوص ما قضى به من الفوائد دون حاجة للتعرض لبحث أسباب الطعن الأخرى المتعلقة بالفوائد .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عباد ، ومحمد أمين فكي المستشارين .

(١٣٤)

القضية رقم ١٠٥ سنة ٢٢ القضائية :

دعوى . دعوى صحة التوقيع . تسجيل . الغرض من دعوى صحة التوقيع . تسجيل صحيفتها
لا قيمة له . وجوب تسجيل الحكم حتى يمكن الاحتجاج من تاريخ هذا التسجيل .
لما كان الغرض من دعوى صحة التوقيع إنما هو الحصول على حكم يقوم مقام
تصديق الموظف المختص على توقيع البائع أمامه على عقد البيع فإن هذه الدعوى
على خلاف دعوى صحة التعاقد لا يفيد تسجيل صحيفتها شيئاً بل لابد فيها من تسجيل
الحكم بصحة توقيع البائع على البيع حتى ينتج التسجيل أثره في نقل الملكية وحتى
يمكن الاحتجاج به من تاريخ هذا التسجيل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

حيث إن المطعون عليه الثامن دفع ببطلان الطعن لخلو صورته المسلمة إليه
من تاريخ التقرير به ومن اسم المحامي الذي وقعه فضلاً عن أن إعلانه حصل
من الطاعتين شخصياً وليس بواسطة محاميهما .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن القانون لا يشترط لصحة الطعن
أن يكون إعلانه بناء على طلب محامي الطاعن بل إن كل ما تتطلبه المادة ٤٣١
من قانون المرافعات هو أن يتم إعلان الطعن في الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير
به فمضى تحقق ذلك كما هو الحال في هذه الدعوى فإن الطعن يكون صحيحاً شكلاً
ولا يؤثر في صحته خلو صورته المسلمة للمطعون عليه من تاريخ التقرير به أو اسم

المحامى الذى وقع عليه فذلك كله يمكن للطعون عليه معرفته من الاطلاع على الأوراق بقلم الكتاب . ومن ثم يكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع كما يستفاد من أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنتين أقامتا هذه الدعوى أمام محكمة باب الشعرية الجزئية بصحيفة معلقة فى ١٨ من مارس سنة ١٩٤٨ طلبتا فيها تثبيت ملكيتهما إلى ٩ قرار يطر و ١٤ و ربع سهمهما شائعة فى كامل أرض وبناء المنزل رقم ١٦ بحارة البوارين بقسم باب الشعرية ومحو التسجيلات المتوقعة على هذه الحصة وإبطال عقد البيع الصادر من المطعون عليها السابقة للطعون عليه الثامن والمسجل فى ٢ من يوليو سنة ١٩٤٢ فقضت المحكمة فى ٣١ من يناير سنة ١٩٤٩ برفض دعوى الطاعنتين وبعد أن أشارت فى حكمها إلى حجج كل من الطرفين ومستنداتهما أبانت أن عقد شراء الطاعنتين من مصطفى محمد القشاط مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول والمؤرخ فى ٤ من أبريل سنة ١٩٣٧ هو عقد غير مسجل وأنه لا يمكن القول بأنه غير مشوب بالفصور لصدوره لها قبل أن يملك البائع العين المبيعة بحكم مرسى المزااد الصادر له ضد عبد الله محمد مقلد بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٣٧ فى القضية رقم ٤١٥٧ لسنة ١٩٣٥ الموسكى والذى لم يسجل إلا فى أول يونيه سنة ١٩٤٣ واسكوتتهما بعد الشراء دون تحريك ساكن حتى أقامتا هذه الدعوى فى ١٨ من مارس سنة ١٩٤٨ وأن تسجيل الطاعنتين فى ٩ من فبراير سنة ١٩٤٤ صحيفة دعواهما بصحة توقيع البائع لهما فى القضية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٤٣ الموسكى هو عمل لا قيمة له لعدم تسجيل الحكم بصحة التوقيع بعد صدوره وأن المطعون عليه الثانى يملك الحصة موضوع النزاع بشرائه إياها من المطعون عليها السابعة بعقد مسجل فى ٢ من يوليو سنة ١٩٤٢ وكانت المطعون عليها السابعة تملكها بطريق الشراء من عبد الله محمد مقلد بعقد مسجل فى ١٨ من يناير سنة ١٩٣٩ قبل صدور حكم مرسى المزااد ضده لصالح مصطفى محمد القشاط وقبل تسجيل ذلك الحكم . وأن المطعون عليهم الثلاثة الأول وهم ورثة مصطفى محمد القشاط البائع للطاعنتين أقاموا الدعوى رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٤٥ أمام محكمة الموسكى ضد المطعون عليها السابعة والثامنة بطلب تثبيت ملكيتهم للحصة موضوع

التزاع فتقضى في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ برفضها وأن هذا الحكم هو حجة أيضا على الطاعنتين لأنهما تعتبران خلفا للمطعون عليهما الثلاثة الأول ورثة البائع لما لعدم قيامهما بتسجيل عقد شرائهما - فاستأنفت الطاعتان هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقضى في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه فقررت الطاعتان الطعن بالنقض في هذا الحكم .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب أولها التناقض في الأسباب وثانيها القصور في التسبيب وثالثها الخطأ في تطبيق القانون وحاصل السبب الأول أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أخطأ في بيان تاريخ تسجيل حكم رسو المزاد الذي صدر لمصطفى محمد القشاط مورث المطعون عليهما الثلاثة الأول البائع للطاعتين فذكر عند سرده وقائع الدعوى أنه مسجل في سنة ١٩٣٥ تحت رقم ٤١٥٧ ثم قرر بعد ذلك عند استعراض حجج الطرفين أنه مسجل في سنة ١٩٣٧ ورتب على هذا الأساس الخاطئ نتيجة في غاية الخطورة وهي أن البيع الصادر من مصطفى محمد القشاط للطاعتين في ٤ من أبريل سنة ١٩٣٧ هو بيع صوري وأنه انصب على ما لم يكن يملكه البائع لما وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ما نعت الطاعتان على الحكم المستأنف في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه لم يذكر به شيء مما تنعاه الطاعتان في هذا الشأن وإنما جاء به أن الحصة موضوع النزاع رسا مزاد بيعها على مصطفى محمد القشاط مورث المطعون عليهما الثلاثة الأول بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٣٧ أمام محكمة الموسيقى في القضية رقم ٤١٥٧ لسنة ١٩٤٥ وأن حكم رسو المزاد المذكور سجل بعد ذلك في أول يونيه سنة ١٩٤٣ ومن ثم فلا خطأ ولا تناقض .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ أغفل الرد على دفاع الطاعتين ، وما عاتباه على الحكم الابتدائي من عدم رده عليه وهو أنهما وضعتا اليد من تاريخ شرائهما من مصطفى محمد القشاط

مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول الذى كان شريكا لعبد الله محمد مقلد مورث المطعون عليهم من الرابع للسابعة فى المنزل موضوع النزاع وأن مصطفى محمد القشاط اضطر إزاء منازعة شريكه المذكور أن يرفع ضده الدعوى رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٣٣ مدنى الموسيقى وقضى له فيها بتثبيت ملكيته لنصيبه ثم رفع ضده الدعوى رقم ٣٠٠٤ لسنة ١٩٤٠ مدنى الموسيقى وقضى له فيها بالبيع فأتخذ إجراءات نزاع ملكية شريكه من الحصة موضوع النزاع تنفيذاً للحكم البيع وسجل تنبيه نزاع الملكية فى سنة ١٩٣٥ وحكم برسو مراد الحصة المنزوعة ملكيتها عليه فباعها للطاعتين ولكن الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع واكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه مار عن الدليل ، ذلك أنه لا أثر لهذا الدفاع فى الحكم المطعون فيه ولا فى الحكم المستأنف ولم تقدم الطاعتان ما يدل على سبق إثارته أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ قرر أنه لا عبرة بتسجيل صحيفة الدعوى وأن العبرة إنما تكون بتسجيل الحكم مخالفاً فى ذلك المادة السابعة من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وأحكام محكمة النقض التى استقرت على أن تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد على عقار يكفى لترتيب حقوق لرافعها ما دام قد أشر بها على هامش التسجيل الأصيل وأن هذا التأشير يعتبر تحذيراً لمن يريد التعاقد بعد ذلك على العقار موضوع الدعوى وأن الحكم الذى يصدر فى دعوى صحة التعاقد يرجع تاريخ الملكية إلى تاريخ تسجيل الصحيفة لأن الأحكام كاشفة ولذا فإن كل تسجيل لاحق على تسجيل الصحيفة لا يؤثر على حق الطاعتين .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان الغرض من دعوى صحة التوقيع إنما هو الحصول على حكم يقوم مقام تصديق الموظف المختص على توقيع البائع أمامه على العقد فإن الدعوى بصحة التوقيع ، على خلاف الدعوى بصحة التعاقد على البيع ، لا يفيد تسجيل صحيفتها شيئاً بل لا بد فيها من تسجيل الحكم بصحة

توقيع البائع على البيع حتى ينتج التسجيل أثره في نقل الملكية وليمكن الاحتجاج به من تاريخ هذا التسجيل — لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الطاعنتين إنما رفعا الدعوى رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٤٣ أمام محكمة الموسيقى بطلب صحة توقيع مصطفى محمد القشاط البائع لهما على عقد البيع ولم تقوما بتسجيل الحكم الصادر لهما بذلك في أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ بل اقتصرتا على تسجيل صحيفة تلك الدعوى في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٤ فلذا لا يكون الحكم المستأنف قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر أن تسجيل الطاعنتين صحيفة دعواهما بصحة توقيع البائع لهما هو عمل لا قيمة له .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس صحيح متعينا رفضه .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد العرومي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٣٥)

القضية رقم ٣ ستة ٢٢ القضائية :

استئناف ، تصدى . تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى بعد العمل بقانون المرافعات
الجديد . مخالفة الحكم للقانون وبطلان - لا يغير من ذلك أن يكون الخصوم قد طلبوا التصدى
من المحكمة . عدم جواز التصدى هو من النظام العام .

لما كان تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى على ما جرى به قضاء
هذه المحكمة إنما كان حقا اختياريا خولها إياه قانون المرافعات القديم استثناء
من الأصل ، فهو خيار للمحكمة لا يتحقق إلا عند استعماله ولا يتعلق به حق للنصم
المستأنف بمجرد رفع الاستئناف ، وكان الحكم المطعون فيه الذي ألغى حكم محكمة
أول درجة باحالة الدعوى إلى التحقيق وتصدى لموضوعها قد صدر بعد العمل
بقانون المرافعات الجديد الذي ألغى حق التصدى ، فإن هذا الحكم يكون قد جاء
مخالفا للقانون وباطلا ، ولا يزيل هذا البطلان أن يكون المستأنف عليه لم يتمسك
بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف أو يكون قد طلب التصدى لموضوع الدعوى
ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي
لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمواقعة
وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٢١ سنة ٤٥ كلى مصر على المطعون عليه ما يطلب فيها الحكم بالزامهما بأن يدفعوا له متضامنين على سبيل التعويض مبلغ ١٠١٥٩ جنيها و ٧٠٠ مليم وفوائده تأميدا على أن الحكومة بعد أن رخصت له بتصدير مائة ألف زجاجة فوارغ في ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٣ إلى قبرص داخل ألفى قفص جريد لتعبئتها مشروبات وإعادتها معبأة إلى مصر نقضت تصريحها السابق فاضطر ابيع المائة ألف زجاجة في مصر بالمزاد العلني بخسارة بلغت ١٩٤٠ جنيها و ٧٠٠ مليم كما فاتته من الربح من ثمنها لو تم بيعها مبلغ ١١٩٠ جنيها وفاته أيضا من الربح في حالة استيراد المشروبات وبيعها مبلغ ٥٥٨٣ جنيها و ٣٠٠ مليم ومبلغ ١٣٩٥ جنيها و ٨٠٠ مليم قيمة الخصم الذي كان متفقا عليه مع المصدر بواقع ٥٪ من قيمة البضاعة . ودفع المطعون عليهما الدعوى بدفعين - الأول - بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن الأمر الصادر بمنع التصدير يعتبر أثناء الظروف الاستثنائية عملا من أعمال السيادة - والثاني - بعدم السماع استنادا إلى المرسوم بقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ - وبعد أن أنهت المحكمة سماع الدعوى قضت في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ برفض الدفع الفرعى واختصاص المحكمة بنظر الدعوى وفي الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات الطاعن بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة ما تقدم به من دفاع في موضوع الدعوى وللمطعون عليهما النفي بنفس الطرق - استأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما بالجدول العمومى برقم ٥١٠ سنة ٦٦ قضائية وفي ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاستئناف بقبوله شكلا وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفعين الفرعيين المقدمين من المستأنفين وبإلغاء فيما قضى به من إحالة الدعوى إلى التحقيق وفي الموضوع برفض دعوى المستأنف ضده (الطاعن) فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن قد امتوى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بأن محكمة الاستئناف إذ تصدت لموضوع الدعوى عند النظر في الاستئناف المرفوع إليها عن الحكم الصادر برفض

الدفع بعدم الاختصاص وبإحالة الدعوى إلى التحقيق تأسيساً على أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ فلا يسرى عليه قانون المرافعات الجديد وفقاً لنص الفقرة الثالثة من مادته الأولى — وبذلك يكون خاضعاً لما قرره القانون القديم في المادتين ٣٦١ و ٣٧٠ بشأن استئناف الأحكام التمهيدية وما يستتبع ذلك من التصدي لموضوع الدعوى إن كان لذلك وجه وذلك في حالة ما إذا رأت المحكمة الاستئنافية إلغاء حكم تمهيدى وقد طلب طرفاً الخصومة الحكم في موضوع الدعوى “ إذ أقامت المحكمة قضاءها على هذا الأساس أخطاء في تطبيق القانون — ذلك إنه وإن كان الحكم الابتدائى قد صدر في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ إلا أن قانون المرافعات الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قد ألغى حق التصدي الذى كان رخصة لمحكمة الاستئناف بموجب المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات القديم . مما كان لا يجوز معه التصدي في النزاع الحالى لموضوع الدعوى بالحكم المطعون فيه الصادر في ظل العمل بالقانون الجديد — مما ترتب عليه بطلان الحكم بطلاناً لا يزيله أن يكون الطاعن لم يمسك بهذا الدفاع أو أن يكون قد طلب التصدي لموضوع الدعوى — ولذلك فهو يطلب نقض الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من القضاء في موضوع الدعوى .

ومن حيث إن تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما كان حقاً اختيارياً خولها إياه قانون المرافعات القديم استثناء من الأصل وهو أن الاستئناف لا يطرح أمام محكمة الاستئناف إلا ما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه ورفع عنه الاستئناف — فهو خيار للمحكمة لا يتحقق إلا عند استعماله ولا يتعلق به حق للتخصم المستأنف بمجرد رفع الاستئناف — ولما كان الحكم المطعون فيه الذى ألغى حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق

وتصدي لموضوعها قد صدر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بعد العمل بقانون
المرافعات الجديد وكان هذا القانون قد ألغى حق محكمة ثاني درجة في التصدي
لموضوع الدعوى إذا لم يكن قد فصل فيه من محكمة أول درجة فيكون الحكم
المطعون فيه إذ تصدى للموضوع وفصل فيه قد جاء مخالفا للقانون وباطلا ولا يزال
هذا البطلان أن يكون الطاعن لم يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف أو يكون
قد طلب التصدي لموضوع الدعوى ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين هو
من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز
للتصوم الاتفاق على خلافها - لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وقع
باطلا - مما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد قواد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٣٦)

القضية رقم ١٠٣ سنة ٢٢ القضائية :

تزوير . غرامة التزوير . هي جزاء يحدده القانون الساري وقت تقرير الطعن بالتزوير .
الحكم على مدعي التزوير بغرامة تزيد عن الغرامة التي قررها قانون المرافعات القديم الذي حصل
تقرير الطعن بالتزوير في ظله . حق محكمة النقض في تصحيح هذا الخطأ .

الغرامة التي يحكم بها على مدعي التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه
أو عجزه عن إثباتها هي جزاء أوجبه القانون تحكم به المحكمة لصالح الخزانة العامة
من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم ، وهي بوصفها جزاء متصلاً بالنظام العام
يجوز لمحكمة النقض أن تتدارك ما تقع فيه محكمة الموضوع من خطأ إذا هي قضت
على مدعي التزوير بأزيد من الغرامة التي نص عليها القانون . وإذن فتي كان
مدعي التزوير قد قرر بالطعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم
الذي حددت المادة ٢٩١ منه الغرامة التي يحكم بها على مدعي التزوير في حالة
سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها بمبلغ عشرين جنيتها ، فإن الحكم
المطعون فيه إذ قضى بإلزامه بمبلغ خمسة وعشرين جنيتها تطبيقاً لنص المادة
٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وسماع المرافعة
وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٤٣ فاقوس الجزئية على الطاعن وطلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٤٣ جنيها ، واستند في إثبات دعواه إلى أربعة سندات محررة في ٥ من فبراير ١٥٥ من مارس و ١٥ من يونيو و ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ موقع عليها بحتم الطاعن فقررت الطاعن الطعن في هذه السندات بالتزوير ، تأسيسا على أن ختمه كان مع المطعون عليه لاشتراكهما في أعمال تجارية ، وأنه لم يوقع على هذه السندات ، وعلى أن المطعون عليه قرر أمام شهود أنه ليس لديه سندات على الطاعن ، وعلى أن هذه السندات حررت في وقت واحد وبمعداد واحد مما لا يتفق مع تواريخها المختلفة . فقضت المحكمة بقبول أدلة التزوير الثلاثة الأولى ، وأمرت بتحقيقها ، وبعد سماع أقوال شهود الطرفين قررت إحالة الأوراق على مكتب الطبيب الشرعي لبيان ما إذا كانت السندات قد حررت بخط واحد وبمعداد واحد وفي وقت واحد . ثم رأت المحكمة سماع أقوال الدكتور علي عثمان ، ويعد أن سمعت أقواله قضت في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٥ برد وبطلان السندات المطعون فيها بالتزوير وبتزويرها ، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٨٥ لسنة ١٩٤٩ الزقازيق الابتدائية ، وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى التزوير وصحة السندات المطعون فيها ، وألزمت المستأنف عليه بالغرامة القانونية ومقدارها خمسة وعشرون جنيها للخرانة العامة . فقررت الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب . يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في التسييب ، ذلك لأنه إذ قرر أنه لا يعول على ما انتهى إليه رأى خبير قسم الأبحاث والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لأنه لم يعلله تعليلا كافيا ، خصوصا وأن شهود المطعون عليه شهدوا بعد ذلك بصدور السندات موضوع الطعن بالتزوير كل في التاريخ الذي ذكر فيه ، ولم تجرح أقوالهم بشيء يمكن الالتفات إليه ، إذ قرر الحكم ذلك لم يلتفت

إلى أن اثنين من الشهود الموقعين على السندات الأربعة وهما سليم إبراهيم وفؤاد عبد الله سبق أن شهدا على سند محرر لصالح المطعون عليه وقد أقام بمقتضاه الدعوى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٣ مدني فاقوس على حسن أحمد سراج ، قضى فيها برد وبطلان هذا السند واعتباره مزورا . وقد قدم الطاعن هذا الحكم بملف الاستئناف ، وكان ضمن ما استندت إليه محكمة أول درجة ، ومع ذلك فلم يشر الحكم المطعون فيه إلى هذه الواقعة ، مع ما لها من الأهمية في تقرير شهادة الشاهدين المذكورين ، إذ أنه قد حكم عليهما والمطعون عليه بالعقوبة والتعويض في قضية اللجنة رقم ٨٤٣ لسنة ١٩٤٥ فاقوس . ثم إن إبراهيم عبد الجواد الموقع كشاهد على السند المؤرخ ٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ — اعترف صراحة في الشكوى رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ لإداري الحسينية ، والتي كانت منضمة إلى ملف الاستئناف بأنه لم يوقع على هذا السند ، وهي واقعة تؤيد الشاهد الأول من شواهد التزوير ، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع رغم تمسك الطاعن بهذه التحقيقات في ذكره أمام محكمة ثاني درجة والتي أحال فيها على دفاعه أمام محكمة أول درجة .

ومن حيث إن النعي على الحكم في هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى التزوير استعرض أقوال شهود الطاعن وخلص منها إلى أن أحدا من شهود الإثبات لم يؤيد صحة القول بوجود ختم الطاعن مع المطعون عليه ، وقد نقوا عنهم بالسندات المطعون فيها بالتزوير كما أن أحدا منهم — عدا الشاهد الثاني على محمد عمدة البلدة — لم يذكر أن المطعون عليه أقر أمامه بعدم وجود سندات لديه ، وأن كل مانسب إليه أنه ذكر للشهود الثلاثة الأولين أن معاملته مع الطاعن ثابتة في الدفاتر ، وإلى أنه متى كان التحكيم لم يتم ولم يشرح موضوع النزاع أمام الحاضرين ، فلا محل للقول بعدم وجود هذه السندات مع الطاعن . وأما عن أقوال العمدة ، ففضلا عن قرابته الوثيقة للطاعن إذ هو عم له ، فإن الشاهد الثالث بلامى عبيدى لم يصادقه على أقواله ، وقرر أن العمدة لم يسأل الطاعن صراحة عن وجود سندات لديه . ولم تأخذ المحكمة بأقوال الدكتور على عثمان من أن الطاعن لم يكن يستطيع الحركة أو مغادرة المستشفى خلال المدة

عن ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٢ إلى ٣١ من يولييه سنة ١٩٤٢ ، استنادا إلى أن الشهادة الطبية الصادرة من الدكتور جورجى داود تنفى هذه الواقعة ، يؤيد ذلك ما قرره شاهدا الإثبات حسين محمد عمر وعبد السيد سعد من أن الطاعن عاد لبلده بعد مضي عشرين يوما من إجراء العملية . أما عن القول بأن السندات المطعون فيها بالتزوير حرت بحبر واحد وفي وقت واحد فإنه من المسلم به بين الطرفين أن محرر هذه السندات هو عبد العزيز السيد سعيد الكاتب عند المطعون عليه ، والمدة التي حرت فيها الكيبيالات لا تزيد على سبعة أشهر فلا غرابة أن تكون بمداد من نوع واحد ، وأما بالنسبة إلى ما ذهب إليه خبير قسم الأبحاث في ملحق تقريره من أنه يرجح أن تكون السندات قد حرت في وقت واحد فهذا القول مناقض لما سبق أن ورد بالتقرير الأصلي من أنه لا يستطيع الجزم بصدور تلك السندات في وقت واحد لأن الخبر من النوع غير الحديدي ، فلا يمكن تحديد عمر الكتابة . و انتهى الحكم إلى القول بأن الطاعن لم يقدم دليلا على صحة طعنه ومن ثم تكون دعواه على غير أساس ، ولا محل بعد ذلك لمناقشة ما ورد بالحكم الصادر من محكمة أول درجة عن شهود النفى متى كانت أدلة الإثبات غير قائمة . وهذا الذى قرره الحكم هو تقرير موضوعى واستخلاص سائع يتأدى من أقوال الشهود وتقرير الخبير . والمحكمة غير ملزمة بتقصي دفاع الخصوم والرد عليها جميعها وبحسبها أن تكون قد ردت على الأدلة الهامة منها ، فإذا ما أغفلت ما عداها فإنه لا يعتبر قصورا منها متى كانت الأدلة والقرائن التي استندت إليها تكفى لحمل الحكم . ولا يعيب الحكم أن يكون قد قضى بصحة السندات المطعون فيها بالتزوير في حين أنه سبق أن قضى في دعوى أخرى بتزوير سند محرر لصالح المطعون عليه شهد عليه كل من سليم إبراهيم وفؤاد عبد الله الموقعين كشاهدين على السندات المطعون فيها ذلك لأن الدعامة الأساسية التي أقام عليها الحكم قضاءه برفض دعوى التزوير هي أن الطاعن عجز عن إثبات تزوير هذه السندات وأن لا محل بعد ذلك لمناقشة شهود النفى ، فضلا عن ذلك فإن تقدير المحكمة لأقوال الشهود مردها وجدان القاضى وبحسبه أن يكون قد اطمأن إلى أقوالهم في خصوص هذه الدعوى .

وأما القول بأن الشاهد ابراهيم عبد الجواد أنكر في الشكوى الإدارية رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ الحسنية توقيعه على السند المؤرخ ٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ ، وأن المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفاع — هذا القول عار عن الدليل ، ذلك لأن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، كما لم يقدم صورة رسمية من الشكوى المشار إليها والتي يستند إليها في هذا الخصوص .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى أن الطاعن عجز عن إثبات صحة طعنه ، فلا يكون هناك محل بعد ذلك لمناقشة ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من النفي على أقوال شهود النفي لأن بحث أقوالهم إنما يكون إذا استقامت أدلة الإثبات — هذا القول إن صح قبوله بالنسبة إلى شواهد التروير الثلاثة الأخيرة ، فلا يمكن قبوله بالنسبة للشاهد الأول منها الذي يقرر فيه الطاعن أنه لم يوقع على هذه السندات فيكون عبء الإثبات على المطعون عليه ، وسنده في إثبات حصول توقيع الطاعن هو شهود النفي ، فكان لزاما على المحكمة استعراض شهادتهم والاستدلال بها على صحة هذه الواقعة . خصوصا وأن سلطة المحكمة في دعوى التروير تحول لها استنتاج التروير بالطريق العكسي الذي يمكن أن يستفاد من أدلة المطعون عليه ، كما يستفاد من أدلة الطاعن .

ومن حيث إن هذا السبب مردود ، ذلك أن المطعون عليه إذ أقام الدعوى يطلب فيها إلزام الطاعن بمبلغ ١٤٣ جنيا ، قدم دليلا على صحة دعواه أربعة سندات عليها توقيع بختم الطاعن ، فلم ينكر هذا الأخير أن الختم الموقع به عليها هو ختمه ، وإنما ادعى أن الختم كان في حيازة المطعون عليه لا مشتركا كهما في التجارة ، وأنه وقع به على السندات المطعون فيها بالتروير . ومتى كان الثابت أن الختم الموقع به على السندات هو ختم الطاعن فلا يطلب من المتمسك بها أى دليل آخر لاعتماد صحتها وعلى مدعى التروير إقامة الدليل على صحة ما يدعيه من أن ختمه كان مع المطعون عليه ، وأنه وقع به على هذه السندات . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن لم يقدم دليلا على صحة دعواه فقد استند في ذلك إلى الأسباب

السابق الإشارة إليها والتي تسوغ قضاءها في هذا الخصوص . ومن ثم يكون الحكم إذ قرر أنه لا محل — وقد عجز مدعى التزوير عن إثبات دعواه — لمناقشة ما ذهب إليه الحكم الصادر من محكمة أول درجة في خصوص ما نعت به على أقوال شهود النفي ، لأن بحث أقوالهم إنما يكون إذا استقامت أدلة الإثبات ، لم يخالف القانون .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الطاعن دفع بأن توالى استدانته من المطعون عليه بالسندات المذكورة رغم عدم قيامه بدفع ما استحق منها وبأن غرامة تواريخ الاستحقاق واستتزال ٧ جنيه من السند الأخير ، وبأن اعتراف المطعون عليه بالالتجاء إلى قاضى التحكيم ودفع أتعابه ومقدارها ٥ جنيه ، الأمر الذى يدل على أنه لا بد وأن يكون قد شرح له النزاع قبل تقدير هذه الأتعاب دفع الطاعن بأن هذه الوقائع لها أهميتها في تقدير حجة السندات خصوصاً في دعوى التزوير التى خول القانون فيها للمحكمة سلطة واسعة في تقدير صحة السند المطعون فيه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة إذ قضت برفض دعوى التزوير للأسباب السابق بيانها ، ففى قضائها بذلك الرد الضمنى على عدم أهمية هذا الدفاع وأنه لا يغير من وجهة النظر التى ارتأتها واطمأنت إليها ، وهى غير ملزمة بتعقب الخصوم فى جميع مناحى دفاعهم متى كانت أقامت قضاءها على أدلة وقرائن تكفى لجملة كما هو الشأن فى الدعوى .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بمبلغ ٢٥ جنيه غرامة التزوير وفقاً للمادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد — أخطأ فى القانون لأن تقرير الطعن بالتزوير حصل فى ظل قانون المرافعات القديم فىكون هذا القانون هو الواجب التطبيق .

ومن حيث إن هذا الذى تقرره النيابة فى محله ، ذلك لأن الغرامة التى يحكم بها على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه فى دعواه أو عجزه عن إثباتها هى

جزاء أوجبه القانون تحكم به المحكمة لصالح الخزانة العامة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم ، وهي بوصفها جزاء متصلا بالنظام العام يجوز لمحكمة النقض ان تتدارك ما تقع فيه محكمة الموضوع من خطأ إذا هي قضت على مدعى التزوير بأزيد من الغرامة التي نص عليها القانون . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن قرر بالطعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم وكانت المادة ٢٩١ من هذا القانون قد حددت مقدار الغرامة التي يحكم بها على مدعى التزوير في حالة سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها بمبلغ عشرين جنيتها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بمبلغ خمسة وعشرين جنيتها تطبيقا لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد قد خالف القانون مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص واختبار الغرامة المحكوم بها عشرين جنيتها .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب
أحمد وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد أمين زكي المستشارين .

(١٣٧)

القضية رقم ١٢٦ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) عمل . قانون إصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . مريانه على جميع موظفي الحكومة
غير الدائمين .

(ب) عمل . عقد . عقد إذعان . اتفاق ورثة العامل المتوفى أثناء قادية وظيفته وبسببها مع
الحكومة على مبلغ معين . ليس من عقود الإذعان .

١ - يسرى قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ على جميع عمال
ومستخدمي الحكومة الذين ليسوا من الموظفين الدائمين أصحاب الحق في المعاش
طبقا لقوانين المعاشات .

٢ - اتفاق ورثة العامل الذي توفي أثناء أداء وظيفته وبسببها مع الحكومة
على مبلغ معين وتوقيعهم على المخالصة الخاصة بهذا المبلغ ليس من الاتفاقات التي
تتضمنها عقود الإذعان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن
تتصل في أن الطاعن أقام على المطعون عليهم الدعوى رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٤٨
مدنى كلى أسيوط وطلب فيها إلزام المطعون عليهم الأول والثاني ووزارة

المواصلات المطعون عليها الثالثة بأن يدفعوا إليه متضامنين مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض تأسيسا على أن ابنة أرميا ابراهيم بنحيت كان يشتغل عاملا باليومية بمصلحة السكة الحديدية وفي مساء يوم ١٥/١١/١٩٤٦ حدث أثناء عمله أن أمره المطعون عليه الأول وهو عامل المناورة بأن يقوم بربط إحدى العربات بالقاطرة التي كان يقودها المطعون عليه الثاني فإذا بها قد دهمته فأصيب بإصابات جسيمة أودت بحياته وكان ذلك نتيجة خطأ المدعى عليهما الأولين إذ أهملتا في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإسعافه فضلا عن عدم مبادرتهما إلى التبليغ للجهات المختصة في حينه وقد أتاح لهما ذلك فرصة التلقيق في التحقيق مما ترتب عليه قيد الحادث برقم ٢٢ لسنة ١٩٤٧ عوارض بندر أسبوط الذي انتهت النياية فيه إلى حفظ التحقيق مع أن إهمال المطعون عليهما الأولين كان واضحا ويستلزم مسئوليتهم عن التعويض بالتضامن مع الحكومة لإشرافهما عليهما وأن القانون المنطبق في هذه الحالة هو القانون العام لا قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذي كان ساريا وقت حصول الحادث وأنه على فرض جواز تطبيقه فإن المادة الرابعة منه لا تجيز أعمال نصوصه لأن الخطأ الذي وقع من المطعون عليهم كان فاحشا . ودفعت الحكومة الدعوى بأنها تخضع لقانون إصابات العمل وقد ارتضى ورثة المتوفى تطبيق أحكامه وقيلت مصلحة السكة الحديدية ذلك وصرفت لهم مبلغ ٩١ جنيها و ٥٠٠ مليم وخص والذي المتوفى مبلغ ٦١ جنيها وخص أخويه القاصرين باقى المبلغ المصرح بصرفه وقدم محامى الحكومة إقرارا مؤرخا ١٦/٦/١٩٤٧ وموقعا عليه من والده المتوفى ومن الطاعن عن نفسه وبصفته وليا على ولديه وتضمن هذا الإقرار قبول الورثة مبلغ التعويض الذى قدرته المصلحة بسبب إصابات العمل التى نشأت عنها وفاة المصاب أثناء تأدية عمله وتعهدهم الورثة على هذا الإقرار بأنهم يجرد استلام مبلغ التعويض لا يحق لهم مطالبة الحكومة أو مصلحة السكة الحديدية أو أحد مستخدميها بأى مبلغ آخر عن الحادث لا فى الحال ولا فى الاستقبال وأرفق بهذا الإقرار مخالصة فى نفس التاريخ باستلام كل وارث نصيبه . وفى ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٩١ لسنة ٢٥ ق محكمة استئناف أسبوط

التي قضت في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ بالتأييد للأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف ولما أضافته من أسباب أخرى .

ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينحى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وقصوره في التسيب ذلك أن المطعون عليها الثالثة حسبا هو ظاهر من دفاعها تمسكت بأن التعويض المستحق لورثة المتوفى قد دفع وفقا لأحكام قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ نقضت المحكمة بالتعويض على أساس أن الطاعن ارتضى أن يعامل بموجب قانون إصابات العمل ولكنها لم تبين في حكمها إن كان الحادث قد نشأ عن خطأ فاحش من جانب صاحب العمل كما لم تبين أجر المتوفى إذ أن تقدير أجر العامل أمر أساسي لتقدير التعويض وفقا لقانون إصابات العمل وقد ظل مقدار أجر المتوفى محل خلاف إلى أن فصل نهائيا في الدعوى ولا يكتفى أن تقول المحكمة إن الطاعن قد قبل فاتورة صاحب العمل لأن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ تنص على أن كل اتفاق يقصد منه تخفيض التعويض المستحق للعامل المصاب بسبب الحادث أو المستحقين بعد وفاته عن الفيات المقررة بهذا القانون يعتبر باطلا وكان لم يكن ورغم ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن هذه العناصر التي يتوقف عليها صحة تطبيق قانون إصابات العمل مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه وإن كان مورث الطاعن من عمال الحكومة الذين ينطبق عليهم قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ لأنهم ليسوا من الموظفين الدائمين الذين لهم حق في المعاش طبقا لقوانين المعاشات ولأن المادة الثانية من القانون المذكور تنص على أنه يسرى على جميع العمال وقد أشارت إلى ذلك المذكرة التفسيرية لهذا القانون إذ جاء بها أنه يسرى إطلاقا على جميع العمال والمستخدمين لدى الحكومة أو لدى الأفراد إلا أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بما أثاره في سبب نعيه عن مقدار أجر مورثه ومن ثم يكون نعيه في هذا الخصوص عاريا عن الدليل متعينا ونقضه وقد قدمت الحكومة إلى محكمة الاستئناف شهادة رسمية مؤشرا عليها منها مودعة

ضمن أوراق الطعن وتتضمن أن الأجر اليومي لمورث الطاعن ١٠٠ مليم وقد صرف للورثة تعويض مقداره ٩١ جنيتها و ٥٠ مليم ولا يدعى الطاعن أنه يقل - محسوبا على هذا الأساس - عما هو منصوص عليه في قانون إصابات العمل أما ما يتعلق به الطاعن على الحكم من أنه لم يبين أن الحادث قد وقع من خطأ فاحش فردود عليه بما سيجيء بيانه عن الرد على السبب الثاني .

ومن حيث إن الطاعن ينحى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه قصوره وخطاه في تطبيق القانون ذلك أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه قد وقع خطأ فاحش من جانب المطعون عليهم مما يجعلهم مسئولين عن التعويض وفقا للقانون العام ووفقا للفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التي تنص على أنه لا يجوز تطبيق قانون آخر خلاف قانون إصابات العمل ما لم يثبت وقوع خطأ فاحش من جانب صاحب العمل . وأن هذا الخطأ ثابت (أولا) من تأخر المطعون عليهم الأولين في التبليغ عن الحادث . (ثانيا) من إقرارهما في التحقيقات أنهما دفعا العربدة دون ربطها بالقاطرة . (ثالثا) من معارضة النيابة التي اتضح منها أنه لا توجد إضاءة كافية بمحل الحادث ومع ذلك لم يرد الحكم على هذا الدفاع الجوهري وهو من شأنه أن يتغير له وجه الرأي في الدعوى بل اكتفى بنفي وجود الخطأ إستنادا إلى أن النيابة أصدرت قرارا بالحفظ مع أن هذا القرار لا يحوز قوة الأمر المقضى قبل المضور من الحادث فلا يحول بينه وبين رفع الدعوى المدنية التي يقوم الدليل فيها على وقوع الخطأ ونسبته إلى المدعى عليه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من "إن الثابت من محضر التحقيقات رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٧ عوارض بندر أسيوط أن ابن المدعى أثناء قيامه بعملية فصل صهر يحين وتحويلهما إلى سكة أخرى لإحماقهما بالقطار المسافرين مستعينا في ذلك بقطار المناورات الموجود بالمحطة كان يدفع العربات فانحسر من تصادم القطار وتصادم العربات ومات لساعته ولم يسفر التحقيق الذي أجراه البوليس والنيابة وقت الحادث عن مسئولية

أحد ممن كانوا يشتغلون معه في عملية الفصل والإلحاق وثبت أن الحادث حصل قضاء وقدرًا ... ثم رتب الحكم على ذلك انتفاء ركن الخطأ الموجب للمسئولية العامة يسيرا كان أو جسيا - وهذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص موضوعي سائق يكفي لحمله ويستقيم به قضاؤه وليست المحكمة بعد ما بينته في حاجة إلى الرد على ما أثاره الطاعن في نفيه إذ فيما أقامت عليه قضاءها الرد الضمني على ما تمسك به . وأما ما ينعاه على الحكم من أنه استند في نفي المسئولية إلى قرار حفظ النياية فردود بأن المحكمة بعد ما بينت في أسباب حكمها ما استظهرته هي من انتفاء أى خطأ وفقا لقواعد المسئولية المدنية العامة قالت إن النياية حفظت التحقيقات إداريا - ويبين من ذلك أنها لم تؤسس حكمها على قرار حفظ النياية وأن ما جاء بأسباب حكمها بصدد هذا الحفظ كان على سبيل الرواية لما اتخذته النياية في هذا الخصوص لا على سبيل أن المحكمة قد اتخذته دعامة لقضائها .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور وخالف القانون ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن أحكام قانون إصابات العمل لا ينطبق غير أن المحكمة لم تقطع برأى فيما إذا كان هذا القانون يسرى على الحادث أم أنه لا يسرى عليه كما لم تتبين في حكمها إن كان المبلغ المدفوع يعتبر مطابقا لأحكامه أم أن المخالصة المأخوذة على الطاعن تعتبر طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه باطلة أم صحيحة - وإن لم يكن قانون إصابات العمل منطبقا سواء لأن مورث الطاعن لا يعتبر من العمال المعنيين بهذا القانون أم لأن الحادث قد نشأ عن خطأ فاحش فيزيد التعويض وفقا للآليات المقررة فيه أم لأنه خاضع لأحكام القانون العام فإن المحكمة كان يجب عليها أن تتناول في بحثها كل ذلك غير أنها عندما قدمت إليها ورقة التخالص لم تلق بالآلة إلى بحث صحتها أو بطلانها مع لزوم ذلك لتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما سبق الرد عليه في السببين الأول والثاني فضلا عن أنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على انتفاء الخطأ إطلاقا مما رتب عليه عدم تطبيق قواعد المسئولية العامة وهذه الذي حمل عليه الحكم لا قصور فيه ويستقيم به قضاؤه .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور - أما وجه القصور فلأن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه إذ قبل مخالصة ١٩٤٧/٦/١٦ قد وقع في غلط في القانون يجعل تلك المخالصة قابلة للإبطال وفقا للمادة ١٢٢ مدني "جديد" كما تمسك بأن الإيصال الذي وقع عليه كان غير قابل للمناقشة فلما وقع عليه وقبض المبلغ الذي تضمنه وإلا رفض التوقيع ولم يقبض شيئا وفي هذه الحالة يكون قبوله التوقيع على ورقة المخالصة قد تم بطريق الإذعان مما يخضع التقدير القاضي - وتمسك أيضا بأن التعهد الذي اشتملت عليه المخالصة قد وقع باطلا عملا بالمادة ١٤٩ مدني "جديد" التي تنص على بطلان عقود الإذعان غير أن الحكم المطعون فيه لم يبحث المخالصة على ضوء ما تقدم وهذا قصور يبطله .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن الطاعن وبقي ورثة المتوفي بعد أن ارتضوا أن يعاملوا بمقتضى قانون إصابات العمل ليس لهم بعد قبولهم وتعهدهم بعدم مطالبة السكة الحديدية أو أحد مستخدميها بأى مبلغ أن يتمسكوا بطلب التعويض وبما قرره الحكم المطعون فيه من أنه لا محل لبحث الغلط الذي يدعيه الطاعن إذ بين من المخالصة المقدمة أنه قبل المبلغ الذي عرضته عليه مصلحة السكة الحديدية نظير نزوله عن كافة حقوقه قبلها وقبل مستخدميها مما يستفاد منه عدم وجود الغلط كما أنه لم يكن هناك إكراه معنوي إذ هو كان حرا في قبول هذا التخالص أو رفضه مع الالتجاء إلى القضاء كما فعل عند رفع هذه الدعوى ناكما بتعهدهم ومن البديهي أيضا أنه لم يكن في الأمر تدليس عليه إذ أنه وهو وكيل محام كان يعلم بكل وقائع الحادث ويعلم بظروفه وبدائيات القانون مما ينتفى معه أدعائه السالف بيانه - وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه هو استخلاص موضوعه مما نفع يستقيم به قضاؤه ويكفى للرد على ما أثاره الطاعن في نعيه . أما ما تمسك به من أن توقيعه على المخالصة قد تم بطريق الإذعان فمردود بأن اتفاقه على قبض المبلغ الذي منحه له الحكومة وتوقيعه على المخالصة انماصة بهذا المبلغ ليس من الاتفاقات التي تتضمنها عقود الإذعان .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله متعيينا رفضه .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٥

بإمامة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور المادة الأستاذة : سليمان ثابت
مكييل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٣٨)

القضية رقم ٢٢٤ سنة ٢٢ القضية :

(أ) ضرائب . الضريبة المقررة على فوائد الديون . الفرق بينها وبين الضريبة المفروضة
على الأرباح التجارية والصناعية . مناط استحقاق الضريبة الأولى هو الوفاء فعلا على
أية صورة لا مجرد استحقاقها . مناط وجوب الضريبة الثانية هو مجرد ظهور الربح
سواء تم قبضه أم لم يتم .

(ب) ضرائب . حكم . تسببه . مبدأ سنوية الضريبة . عقار مرهون للمول . رسوم مزاده
عليه . تطهيره من جميع الديون . دخوله ضمن ممتلكات المول . تصرفه فيه بالمبيع
في ستة ما . وجوب إدراج ثمن البيع في حساب تلك السنة ثم تحديد صافي الربح
الخاضع للضريبة . تقرير الحكم بوجوب إرجاء احتساب ثمن البيع حتى تتم التصفية
النهائية . خطأ في القانون وإمدار لمبدأ سنوية الضريبة . المادة ٦٨٨ مرافعات
والمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(ج) فوائد . ضرائب . المبالغ التي يحكم على مصلحة الضرائب بردها لتحصيلها بنرخس .
استحقاق فوائد عنها . القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب
من هذه الفوائد . ليس له أثر رجعي .

١ - فرق القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الواقعة المنشئة للضريبة بين
الضريبة التي تستحق على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة
بتأمينات عقارية أو من الديون العادية وبين الضريبة المفروضة على الأرباح
التجارية والصناعية . فجعل المنط في الضريبة الأولى الوفاء بهذه الفوائد مهما
تكن الصورة التي يتم بها هذا الوفاء وقد فرع القانون على هذا الأصل الأحكام
التي أوردتها في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الأول فإذا استحققت

الفوائد ولم يوف بها المدين فلا تستحق الضريبة . أما ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي أفرد لها القانون الكتاب الثانى فقد جعل المشرع استحقاقها منوطا بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تباشرها الشركة أو المنشأة أى يكفى أن تكون نتيجة النشاط التجارى أو الصناعى فى نهاية السنة الضريبية ربحا حتى تفرض الضريبة على هذا الربح الصافى وليس من الضرورى أن يكون هذا الربح قد قبض فعلا . فإذا كانت المنشأة التجارية تحترف الاقراض وطولبت بالضريبة المستحقة على أرباحها التجارية وجب أن يدخل فى حساب هذه الضريبة الفوائد المستحقة لها خلال السنة الضريبية ولو لم تقبضها فعلا متى كانت لا تعد من الديون المعدومة . فإذا تحقق انعدامها فى سنة ضريبية تالية عد انعدامها خسارة وحسبت للمنشأة على هذا الوصف .

٢ - متى كان الحكم قد أهدر مبدأ سنوية الضريبة بالنسبة للعقارات المرهونة للمول والتي رسا مزادها عليه وأجاز تأجيل حساب أثمان ما يباع من تلك العقارات حتى تتم تصفيتها نهائيا . مهما تطاول عليها الزمن لانه يكون قد خالف القانون ، ذلك أنه برسو مزاد العقار المرهون كله أو بعضه على المول يصبح مالكا لما رسا مزاده عليه بمجرد تسجيل رسو المزاد أو التأشير به وفقا للمادة ٦٨٨ مرافعات . ويترتب على ذلك تطهير العقار المبيع من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون الرسمية والحيازية التي أعلن أصحابها وفقا للقانون فلا يبقى لهم إلا حقهم فى الثمن ولا يبقى للدائنين من أى نوع كانوا أى صلة بهذا العقار المطهر بقوة القانون ، ومتى أصبح العقار الراسى مزاده على المول من ممتلكاته مقوما بالثمن الذى رسا به المزاد فإنه حين يتصرف فيه بالبيع كله أو بعضه فى سنة ما وجب أن يدرج ثمن البيع فى حساب تلك السنة ثم يحدد صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة هذه العملية وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٣ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه ما لم يوجد نص صريح يعفى مصلحة الضرائب من الفوائد المطلوبة منها عن المبالغ التي يحكم عليها بردها لتحصيلها من المول بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد ، ولا عبرة فى هذا الخصوص

بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وبذلك أصبح مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق ، ولا يجوز التحدى في هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للسادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والى أصبحت تنص بعد تعديلاتها على عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم عليها بردها ، ذلك أن هذا تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراقه تحصل في أن المطعون عليه أقام المعارضة ٩٤٦ لسنة ٧٣ ق أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة على مصلحة الضرائب ممثلة في أشخاص الطاعنين وطلب الحكم عليها بأن ترد إليه جميع ما حصلته منه بغير حق نتيجة التعديلات التى أدخلتها على حساباته وميزانياته التى قدمها إليها مع فوائد المبالغ المطالب بها بواقع ٥٠٪ من تاريخ استلام المصلحة لها حتى تمام الوفاء — وقد كانت تعديلات المصلحة كثيرة ومتعددة النواحي وكلها خرج من نطاق النزاع الحالى إلا في مسألتين : — الأولى — فوائد القروض التى استحققت ولم يحصلها البنك واحتفظ بها في حسابه الاحتياطي . الثانية — طريقة قيد الحسابات الناتجة من حساب بيع الأملاك التى رسا مزادها على البنك ... ثم اتسع نطاق النزاع في هاتين المسألتين إلى الفوائد التى طالب بها البنك ويرى الطاعنون عدم أحقيته لشيء منها للأسباب الكثيرة الموضحة في عريضة الاستئناف وفي تقرير الطعن . وفي أول يونيو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وفي موضوع المسائل الثلاث

المتنازع عليها : ١ - إن الفوائد المحتفظ بها المستحقة والغير متحصلة عن الديون التي أصبحت قيمة أعيانها المرهونة ضمانا لها لا تزيد على الرصيد المستحق أصلا بواقع ٢٤ ٪ على الأقل يجب اعتبارها خسارة حقيقية وليست أرباحا بالتالى - ٢ - إن الخسائر الإجمالية الناتجة من التصفية العامة للأموال التي تزع البنك ملكيتها ثم رسا مزادها عليه لم تستهلك بإسقاطها من أرباح سنتى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ - ولكنها خصمت من المال الاحتياطى الخاص المنشأ لذلك فى عام ١٩٣٥ ويجب لذلك ألا تضاف إلى الأرباح الخاضعة للضريبة فى سنتى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ المذكورتين - ٣ - وبالإزام مصلحة الضرائب أن ترد إلى المطعون عليه كل مبلغ حصلته زيادة على الضرائب المستحقة وفقا للأسس المبينة فى الحكم مع الفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا ابتداء من تاريخ كل دفعة حتى تمام الوفاء .

استأنف الطاعنون ذلك الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد برقم ١١٨ سنة ٥ ق تجارى وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه - وفى ١٩٥١/١٢/٦ حكمت تلك المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف مع تعديل استحقاق الفوائد المحكوم بها بجعلها تبدأ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٩٤٨/٢/٢٦ حتى ١٩٥٠/٩/٢ مع المصاريف والأتعاب . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى تأويله فى جميع المسائل الثلاث المتنازع عليها فى وجوه ثلاثة : - الوجه الأول - فيما يختص بالفوائد التى استحققت ولم تحصل لم تبين المحكمة الأساس القانونى الذى بنت عليه حكمها - ويظهر أنها ارتكبت على المادة ١٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونصها : (تحصل الضريبة على المجموع الكلى للفوائد - ويستحق أداؤها بمجرد الوفاء بها مهما تكن الصورة التى يتم بها الوفاء) وقد وردت فى الفصل الثانى من الباب الثانى من الكتاب الأول الخاص بفوائد الديون والودائع والتأمينات - أما البنك المطعون عليه فلا أنه يمتنع التسليف فلا يخضع لهذه الضريبة الفرعية بل يخضع لضريبة الأرباح التجارية المقررة فى

الكتاب الثانى وهو الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — ولأن المادة ١٥ من القانون المذكور نصت على الإعفاء من الضريبة لفوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة — بشرط أن يثبت أن تلك الفوائد داخلة فى حساب المنشآت المتفعة بها الكائنة فى مصر والخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من القانون — ومؤدى هذه النصوص أن الفوائد المستحقة للبنك تدخل ضمن حساب الأرباح والخسائر وتخضع للضريبة على الأرباح التجارية وهى غير الضريبة على فوائد الديون — وتكون المادة الواجبة التطبيق هى المادة ٣٩ من هذا القانون ونصها ” يكون تحديد صافى الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها الشركة أو المنشأة — ويدخل فى ذلك ما ينتج من بيع أى شىء من المتراكات سواء فى أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص ... الخ ” — ويقول الطاعنون إن هذا النص صريح فى أن تحديد صافى الأرباح يكون على أساس العمليات التى يباشرها البنك بصرف النظر عن التحصيل — ولا يصبح مع صراحة النص الالتفات إلى الحجج التى استند إليها البنك وأخذ بها الحكم المطعون فيه — ولا يغير من ذلك أن يكون للبنك ميزانية ضريبية تطابق القانون وأخرى حسابية يواجه بها عملاء والمساهمين فيه يجريها على طريقته الخاصة التى تتفق مع ظروفه المالية ثم يستوحى فيها من عناصر التبصر والاحتياط للمستقبل ما يحفظ عليه كيانه وما يطمئنه على مستقبله وله بطبيعة الحال فى سبيل ذلك أن ينشئ له احتياطيا خاصا يعده لتغطية الخسارة المحتملة أو الديون المشكوك فيها أو الفوائد المستحقة والغير المحصلة — فإن هو فعل فأمره فى ذلك إليه وإلى المساهمين فيه ولا شأن لمصلحة الضرائب فى شىء من ذلك كله لأنها إنما تلتزم بحكم القانون ولا تستطيع الخروج عليه ثم هو يلزمها فوق ذلك ألا تخصم شيئا من مثل ذلك الاحتياطى من أرباح المنشأة ولو قبله المساهمون إعمالا لنص المادة ٣٩ فى فقرتها الأخيرة ونصها : ” أما المبالغ التى تأخذها الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطى على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطى خاص ممد لتغطية

خسارة محتملة فلا تخصم من مجموع الأرباح التي تحسب عليها الضريبة .
ولذلك كله يكون حكم المحكمة المطعون فيه قد أخطأ في هذا الخصوص وخالف
حكم القانون متعينا نقضه . هذا القول في جملة وفي تفصيله لا يتفق مع نص
القانون الصريح ولا مع العرف المتبع وهو ما جرى عليه العمل باعتراف البنك
نفسه . ولا يصح بعد ذلك الالتفات إلى اعتذار البنك من أن مخالفة ذلك العرف
لا تحصل إلا في الأزمات العارضة أو في الظروف الطارئة التي لا تقع
إلا نادرا لأن النادر لا حكم له في القانون ولأن التشريع إنما ينظر فيه إلى الغالب
الأعم . وبالرجوع إلى التشريع المصري نرى أنه لا يستلزم أن تكون الأرباح
محسوبة بالفعل على ما سبق القول . ثم إنه لم يسمح بتكوين الاحتياطي الخاص
بصریح نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — بإصرار البنك
أو المنشأة بعد ذلك كله على تكوين ذلك الاحتياطي الخاص يستلزم اقتطاع جزء
من أرباح المنشأة وبذلك يضيع على مصلحة الضرائب حقها في مقابل ذلك
الاحتياطي ثم يضيع حقها كذلك في الأرباح الغير محسوبة وتكون الخسارة
بذلك مزدوجة ولا أساس لها من القانون بل إنه على العكس يحرمها بنصوصه
الصريحة لأنه يكون في حقيقة الواقع تحايلا لإضاعة الضرائب المستحقة طبقا
للقانون ولا يصح أن يكون ذلك محلا للمساومة — الوجه الثاني : كذلك قال
الطاعنون في خصوص المسألة الثانية إن احتساب الخسائر التي تنتج من بيع الأراضي
التي رسا مزارعها على البنك مجزأة يجب أن يكون عن طريق قسمة الثمن على عدد
الأقدنة وحاصل القسمة يكون أساسا للحساب فما يباع في إحدى السنوات بسعر
يزيد على حاصل القسمة يعتبر ربحا وما ينقص عنه يعتبر خسارة ، وأنها أجزأت
الحساب بالفعل على هذا الأساس واحتسبت ببلغين (٢٣٨٥ جنيها و ٥٠ مليا
و ٦٧١٣ جنيها و ٦٣٢ مليا) في سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ على اعتبار أنهما قيمة
خسارة البيع في هاتين السنتين — أما تجريد الخسارة بعد تصفيتهما وتحميلها كلها
لسنتي الحساب المذكورتين على ما فعل البنك وجاراه فيه الحكم المطعون فيه
فلا يتفق مع حكم القانون من ناحيتين : (١) نص المادة ١/٣٩ " يكون تحديد
صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها

التي باشرتها الشركة أو المنشأة — ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أى شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها” ومؤدى هذا النص أن البنك عند ما يرسو المزداد عليه يصير مالكا لما اشتراه بالثمن ومصاريفه وملحقاته — وما يبيعه من هذه الممتلكات يخضع للضريبة عند ما يدخل في تحديد حصاف الأرباح. (ب) نص المادة ٣٨ ”تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجةها أساسا لوضع آخر ميزانية“ وهذا النص هو عماد نظرية استقلال السنوات الضريبية المعروفة في القانون والفقه المالى والقضاء — ويجب لذلك ود نتيجة كل عملية من عمليات البيع المجرأ إلى السنة التي تمت فيها لها وربحها وعليها خسارتها ولا يقبل الاعتراض على هذه النظرية بأن عملية القرض على ضمان رهن عقارى كما يكون شاملا لجميع العقار يكون كذلك بالنسبة للقرض كله بدعوى أن كلا منهما غير قابل للتجزئة ”indivisible“ ذلك لأن نزاع الملكية ورسو المزداد قطعا الصلة بين القرض وبين الضمان الذى يتحول برسو المزداد إلى ممتلكات البنك — فإذا ما باعها البنك بعد ذلك فإنما يبيع بعض ممتلكاته ويدخل تحت حكم نص المادة ١/٣٩ السابق الإشارة إليه بغير تداخل للقرض ولا لقابليته أو عدم قابليته للتجزئة — الوجه الثالث — وهو الخاص بالفوائد المحكوم بها فقد بنى على أن الحكم قد خالف القانون من ناحيتين كذلك أولا — نصت المادة ٩٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تحصيل الضرائب يكون بمقتضى أو راد واجبة التنفيذ . وتنص المادة ٩٣ من نفس القانون على أن ”دين الضريبة واجب الأداء في مقر المصلحة أو في أحد فروعها من غير حاجة لمطالبة جبرا“ . والمادة ١٠١ منه أيضا تنص على أن ”رفع الدعوى من المصلحة أو من الممول لا يترتب عليه إيقاف استحقاق الضريبة ومؤدى هذه النصوص أن الضريبة بمجرد تقديرها تكون واجبة الأداء بقوة القانون بغير إكراه ولا تهديد . ثانيا — نص المادة ٢٢٦ مدنى صريح فى أنه عند ما يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين عن الوفاء به كان ملزما أن يدفع للدائن على سبيل التعويض فوائد ... الخ . ولا يتوفر شيء

من شروط هذه المادة في النزاع الحالي لأن الدين غير معلوم المقدار — ولأن الأمر فيه يحتاج إلى تصفية — ثم إن التعويض ولو في صورة الفوائد يستلزم التقصير — ولا يعد تنفيذ حكم القانون تقصيرا موجبا للتعويض وبالتالي يكون الحكم بالفوائد قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يتعين نقضه .

وحيث إن الوجه الأول الخاص بالفوائد في محله ، ذلك أن القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد فرق في المناط أى الواقعة المنشئة للضريبة بين الضريبة التى تستحق على فوائد الديون سواء أكانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمينات عقارية أو من الديون العادية وبين الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية . فجعل المناط فى الضريبة الأولى الوفاء بهذه الفوائد مهما تكن الصورة التى يتم بها الوفاء (المادة ١٨) وقد فرع القانون على هذا الأصل الأحكام التى أوردها فى الفصل الثالث من الباب الثانى من الكتاب الأول — فإذا استحققت الفوائد ولم يوف بها المدين فلا تستحق الضريبة — أما ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التى أفرد لها القانون الكتاب الثانى فقد جعل المشرع استحقاقها منوطا بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها الشركة أو المنشأة (م ٣٩) أى يكفى أن تكون نتيجة النشاط التجارى أو الصناعى فى نهاية السنة الضريبية ربحا حتى تفرض الضريبة على هذا الربح الصافى وليس من الضرورى أن يكون هذا الربح قد قبض فعلا . فإذا كانت المنشأة التجارية تحترف الاقراض وطولبت بالضريبة المستحقة على أرباحها التجارية وجب أن يدخل فى حساب هذه الضريبة الفوائد المستحقة لها خلال السنة الضريبية ولو لم تقبضها فعلا متى كانت لا تعد من الديون المعدومة — فإذا تحقق انعدامها فى سنة ضريبية تالية عد انعدامها خسارة وحسبت للمنشأة على هذا الوصف .

وحيث إنه يبين من الوقائع السابق إيرادها أن المظعون عليه هو منشأة تجارية تحترف الاقراض وأنها مطالبة بالضريبة المستحقة على أرباحها التجارية فى سنتى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ طبقا للكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فلا يجوز لها أن تسقط من الحساب ما استحق لها من فوائد زعما بأن هذه الفوائد لم تقبض

أو أن الرهن الذى يضمن الوفاء بها قد هبطت قيمته — أو أنه أصبح مشكوكا فى تحصيلها — كل ذلك لا يجدى متى كان المطعون عليه لم يثبت أنها أصبحت معدومة — ولا يسوغ للمطعون عليه أن يتحدى بأن الفوائد التى لم تقبض لا تدخل فى حساب الأرباح التى توزع على المساهمين — وأن نظرية مصلحة الضرائب تؤدى إلى اصطناع ميزانية وهمية أو إلى توزيع أرباح لم تحصل — إذ ليس هناك تلازم بين ما يجب أن تحاسب عليه مصلحة الضرائب من أرباح تفرض عليها ضريبة على الأرباح التجارية — وبين ما يوزعه البنك على المساهمين من أرباح — إذ يصح أن تكون الضريبة عن أرباح لم توزع على المساهمين كما هو الشأن فيما تأخذه الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطى على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطى خاص معد لتغطية خسارة محتملة (٣٩ فقرة أخيرة) .

وحيث إن الوجه الثانى من سبب الطعن الخاص ببيع العقارات التى يكون قد رسا مزاده على البنك (المطعون عليه) فنى محله أيضا، ذلك أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون حين أهدر سنوية الضريبة وحين أجاز تأجيل حساب أثمان ما يباع من تلك العقارات حتى تتم تصفيتها نهائيا مهما تطاول عليها الزمن ذلك أنه برسو مزاد العقار المرهون كله أو بعضه على البنك يصبح مالم يرسا مزاده عليه بمجرد تسجيل حكم رسو المزاد أو التأشير به وفقا للمادة ٦٨٨ مرافعات ويرتب على ذلك تطهير العقار المبيع من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون الرسمية والحيازية التى أعلن أصحابها وفقا للقانون فلا يبقى لهم إلا حقهم فى الثمن (م ٦٩٠ مرافعات) ولا يبقى للدائنين من أى نوع كانوا أى صلة بهذا العقار المطهر بقوة القانون — ومتى أصبح العقار الراسى مزاده على البنك من ممتلكاته مقوما بالثمن الذى رسا به المزاد فإنه حين يتصرف فيه بالبيع كله أو بعضه فى سنة ما وجب أن يدرج ثمن البيع فى حساب تلك السنة ثم يحدد صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة هذه العملية وفقا للمادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونصها "يكون تحديد صافى الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها الشركة أو المنشأة — ويدخل فى ذلك ما ينتج

من بيع أى شىء من الممتلكات سواء فى أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف ... الخ .

وحيث إنه لذلك يتعين تقضى الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فى خصوص الوجهين الأول والثانى من سبب الطعن وإحالة القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية لتقضى فيها وفقا للقواعد الموضحة فى أسباب هذا الحكم .

وحيث إن الوجه الثالث من سبب الطعن مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة على أن نص القانون الخاص بالفوائد كان عاما شاملا لطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين أسباب المديونية ولا بين أصناف المدينين - فما لم يوجد نص صريح يعفى مصلحة الضرائب من الفوائد المطلوبة منها عن المبالغ التى يحكم عليها بردها لتحصيلها من الممولين بغير حق - لا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن المصلحة المذكورة فى تحصيلها للضرائب إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون الذى تلتزمه وتطبق نصوصه - ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام القانون المدنى فى هذا الخصوص - ذلك بأن هذه الحجة مردودة بأن النصوص المشار إليها لا تعفى مصلحة الضرائب من الحكم عليها بالفوائد من تاريخ المطالبة عن كل مبلغ يقضى عليها برده للمول تعويضا له عن حرمانه من الانتفاع بما أخذ منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى له حقه كاملا - ولا عبرة فى هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للمحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وبذلك أصبح مركزها فى هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق - أما التعدى فى هذا الخصوص بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل لسنة ١٠١ التى تنص بعد تعديلها على عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم عليها بردها للممولين فردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطلوبة عن مدة تالية لنفاذه - ولا يمكن الاحتجاج بأن المبالغ

المحكوم بها على مصلحة الضرائب لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائي بردها فيكون حكم التعويض المقضى به عن عمل غير مشروع والذي لا يجوز الحكم بفوائده من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ٢٢٦ مدني - هذا الاحتجاج مردود بأنه اعتراض غير سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضي مما يغني المدعى عن طلب فوائد التأخير عن دفع مبلغ التعويض فإذا كان التعويض عن عمل غير مشروع يعتبر طبقاً للمادة ٢٢٦ المشار إليها غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تصح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فالعلة في ذلك واضحة مما سبق بيانه ولكن هذا الاعتبار لا ينطبق على طلب الممول رد ما أخذ منه بغير حق ذلك لأنه حدد منذ البداية في عريضة دعواه المبلغ المطلوب على أساس أن المصلحة أخذته بغير حق وليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب .

ومن حيث إن النياية العامة أبدت رأيها أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفوائد التأخير بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٤٨/٢/٢٦ حتى ١٩٥٠/٩/٢ وهو اليوم السابق لنشر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد أخطأ في القانون ذلك لأن سعر الفوائد في مثل حالة الدعوى الحالية قد عدل في القانون المدني الجديد في المادة ٢٢٦ إلى ٤٪ ولأن أمر الفوائد من النظام العام لذلك ترى المحكمة أنه يجب تعديل سعر الفائدة المحكوم بها بجملة ٤٪ من ١٥/١٠/١٩٤٩ حتى ٢/٩/١٩٥٠ ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب
أحمد وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد أمين زكي المستشارين .

(١٣٩)

القضية رقم ٤٠٣ لسنة ٢١ القضائية :

- (أ) قرض . طعن . ميعاد إعلان الطعن . وجوب إضافة ميعاد مسافة .
- (ب) تنفيذ عقارى . طلب . قدم من الغير إلى قاضى البيع بوقف البيع لرفعه دعوى الاستحقاق
في ظل قانون المرافعات الجديد . لا يدخل في الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٢/٤
من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ . وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد .
- (ج) استئناف . تنفيذ عقارى . طلب وقف البيع لإعلان الإجراءات مع طلب استحقاق العقار
المجوز كله أو بعضه . الحكم الصادر بالإيقاف أو رفض الإيقاف . الأصل هو عدم
جواز الطعن فيه . متى يجوز الطعن فيه . المسادقان ٧٠٨ و ٧٠٩ مرافعات .
- (د) استئناف . تنفيذ عقارى . ميعاد استئناف حكم قاضى البيع في طلب وقف البيع
بالقبول أو الرفض في الأحوال التى يجوز فيها الاستئناف . هو الميعاد العادى وفقاً
للقواعد العامة . قياسه على استئناف حكم مرمى المزداد . غير جائز . المواد ٣٧٩
و ٣٩٤ و ٧٠٩ مرافعات .
- (هـ) تنفيذ عقارى . دعوى الاستحقاق الفرعية . الشروط اللازم توافرها لإيقاف البيع
وجوبها . عدم تقديم ما يثبت توافرها هذه الشروط . رفض الإيقاف . لا خطأ .
المواد ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ مرافعات .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن للطاعن بطريق النقض أن يضيف
على ميعاد الخمسة عشر يوماً الذى أعطى له بنص المادة ٤٣١ مرافعات لإعلان
الطعن ميعاد مسافة بين قلم كتاب محكمة النقض وبين محل المطعون عليه .

٢ - لما كان الحكم الوقعى الذى أورده الشارع في الفقرة الثانية من المادة
الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية

والتجارية في خصوص دعاوى نزاع الملكية التي صدر فيها حكم بنزع الملكية قبل صدور القانون الجديد من استمرار السير فيها طبقاً لأحكام القانون القديم هو استثناء من الأصل العام الذي يوجب سريان قوانين المرافعات فور صدورهما على كل الدعاوى القائمة أمام المحاكم ولو كان قد تم رفعها قبل العمل بالقانون الجديد ، وكان الطلب المقدم من الغير إلى قاضي البيوع بطلب إيقاف البيع والمترتبة على رفعه دعوى الاستحقاق الفرعية في ظل قانون المرافعات الجديد لا يعتبر إجراء من إجراءات التنفيذ بنزع الملكية التي حتم الشارع استمرار السير فيها طبقاً لأحكام النصوص القديمة ، بل هو طلب له كيان خاص مستقل ، فإنه لا يسرى في شأنه الحكم الاستثنائي الوارد في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإصدار ، وإنما تسرى في شأنه القاعدة العامة من حيث وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد التي رفع الطلب في ظلها .

٣ — إنه وإن كان الأصل أن حكم قاضي البيوع في طلب وقف البيع لبطلان إجراءات التنفيذ ، مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه ، بإيقاف البيع أو بالمضى فيه ، لا يجوز الطعن فيه عملاً بنص المادة ٧٠٨ من قانون المرافعات ، إلا أنه يستثنى من ذلك الحالة المنصوص عليها في المادة ٧٠٩ مرافعات ، وهي حالة ما إذا تناولت دعوى الاستحقاق جزءاً من العقارات المطلوب بيعها فقط ، فإن الأصل في هذه الحالة أن الوقف لا يكون إلا بالنسبة للجزء المرفوع عنه دعوى الاستحقاق . ولكن يجوز لقاضي البيوع بناء على طلب ذوى الشأن أن يأمر بوقف البيع بالنسبة إلى كل العقارات إذا دعت إلى ذلك أسباب قوية ، وحكمه في هذه الحالة بالوقف أو برفض الوقف يجوز الطعن فيه .

٤ — حكم قاضي البيوع في طلب وقف البيع بالقبول أو بالرفض هو قضاء في خصوصية مما يترتب عليه أن يكون الطعن فيه بالاستئناف وفقاً للقواعد العامة في الميعاد العادي الذي يبدأ من تاريخ إعلان الحكم عملاً بنص المادتين ٣٧٩ و ٣٩٤ من قانون المرافعات ، وأثنى منع القانون في بعض الصور الطعن بنص صريح أو خالف القاعدة الأصلية التي تقضي بأن مواعيد الطعن لا تبدأ إلا من

تاريخ إعلان الحكم بأن جعلها من تاريخ صدور الحكم أو من تاريخ حدث لاحق لإعلانه أو أنقص ميعاد الاستئناف في بعض المواد ، فإن هذه الحالات تعتبر استثناء من القاعدة العامة فلا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها ، ومن ثم لا يجوز قياس استئناف حكم قاضى البيوع بوقف البيع في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٧٠٩ مرافعات بحالة استئناف حكم مرسى المزااد ، ذلك أن حكم قاضى البيوع خاضع لنص المادة ٧٠٩ مرافعات بخلاف حكم مرسى المزااد فإنه عملاً بنص المادة ٦٩٢ مرافعات لا تجوز المعارضة فيه ولا يجوز استئنافه إلا لعيب في إجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا وعلى أن يرفع بالطرق العادية خلال الخمسة أيام التالية لتاريخ النطق بالحكم ويحكم فيه على وجه السرعة .

هـ — لما كان قانون المرافعات قد أوجب في المواد ٧٠٥ إلى ٧٠٧ توافر شروط في دعوى الاستحقاق الفرعية لكي يحكم قاضى البيوع وجوبا بإيقاف البيع ، وهى أولا أن يكون طالب الإيقاف قد أودع ملف قضية البيع صورة رسمية من صحيفة دعوى الاستحقاق بعد إعلانها إلى جميع من أوجب القانون اختصاصهم وأن تكون مشتملة على بيان المستندات المؤيدة لها وعلى بيان دقيق لأدلة الملكية أو وقائع الحيازة التى تستند إليها الدعوى ، وأن يرفق بذلك الإيصال الدال على دفع المبلغ الذى يقدره قلم الكتاب للوفاء بمصاريف الدعوى وأناب المحاماة والمصاريف اللازمة لإعادة الإجراءات عند الاقتضاء ، وثانيا أن يكون الإيداع قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل ، وإذا تخلف أحد هذه الشروط فإنه لا يترتب عليها إيقاف البيع وجوبا ، ولما كان مدعى الاستحقاق لم يقدم لهذه المحكمة صورة رسمية من عريضة دعوى الاستحقاق التى أودعها حتى تعمل المحكمة رعايتها فى التثبت من توافر الشروط التى نص عليها القانون بوجوب إيقاف البيع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الوقف لا يكون قد أخطأ فى القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أنه في ٩ من مارس سنة ١٩٤٢ أقام مورث المطعون عليهم
الأربعة الأولين على ورثة المرحوم ابراهيم بك الهلباوى دعوى نزع ملكية ذكر
فيها أنه يداين المورث المذكور في مبلغ ١٣٨٠ جنيها بمقتضى عقدى رهن رسميين
تاريخهما ١٩٣٨/٦/٢٨ و ١٩٣٨/٨/٢٢ وطلب نزع ملكية ٤٦ فدانا و ١٠ قراريط
و ١١ سهما بزمام بلقطة مركز أبو حمص ومزل بالأسكندرية نظير الدين وفوائده
والمصاريف. وفي ٦ و ١١ و ١٩ يناير سنة ١٩٤٢ رفعت الست حفيظه هانم
الهلباوى المطعون عاينها السادسة ، إحدى ورثة المدين معارضة في تنبيه نزع
الملكية وبنت هذه المعارضة على أن الدين صوري ، وحكم في ١٩٤٥/٦/٣
من محكمة اسكندرية الابتدائية برفض المعارضة ، وتأيد الحكم في ٢١ من مايو
سنة ١٩٤٦ — ورفعت شركة بستانى وليوندى وشركاؤهما دعوى لدى محكمة
اسكندرية المختلطة ضد ورثة كل من المرحومين محمود على العباسى و ابراهيم بك
الهلباوى وطلبت فيها بطلان عقدى الرهن الرسميين المحررين في ٢٨ يونيو
و ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ لصالح محمود على العباسى . وبعد أن قضت المحكمة
الابتدائية في ١١ من يونيو سنة ١٩٤٢ ببطلان عقدى الرهن المذكورين ،
استؤنف هذا الحكم وقضت محكمة الاستئناف المختلطة في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٤
بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز الدعوى المرفوعة من شركة بستانى وليوندى
وشركائهما . ثم رفع فريد بك نيكاتور كليان سائقى قضية أمام محكمة اسكندرية
الابتدائية المختلطة ضد ورثة محمود على العباسى وورثة المرحوم ابراهيم بك
الهلباوى طالبا الحكم بإلغاء وصورية عقدى الرهن الصادرين في ٢٨ يونيو
و ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ لمورث الأولين فقضت المحكمة برفض الدعوى .
وطعنت السيدة حفيظه هانم الهلباوى في إحدى الشهادات العقارية المقدمة

في قضية نزاع الملكية بالتزوير فحكم في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٠ برفضها . واستمر ورثة محمود علي العباسي في اتخاذ إجراءات نزاع الملكية حيث قضى بتأريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ بنزع الملكية وبإحالة القضية على قاضي البيوع لبيع العقارات المذكورة بالمزاد العلني طبقا لشروط البيع ، وتحدد لبيع العقار يوم ١٢/٦/١٩٤٩ ، وقبل أن يتم البيع وبمجلس ١٢/٢٥/١٩٤٩ أمام قاضي البيوع تقدم الطاعن ، وهو ابن السيدة حفيظه هاتم الهلباوي إحدى ورثة المدين ، بعريضة دعوى استحقاق عن جزء في العقار المطلوب بيعه وطالب بإيقاف البيع فأجابه القاضي إلى هذا الطلب وحكم بالإيقاف ، فاستأنفه ورثة المرحوم محمود علي العباسي لدى محكمة استئناف الأسكندرية وقيد بمجلدها برقم ٥٥ سنة ٦ ق ، وفي ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة برفض الدفع الفرعي بعدم جواز الاستئناف وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وأمرت بالسير في إجراءات البيع . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليهم الثلاثة الأولين دفعوا ببطلان الطعن استنادا إلى أن التقرير به حصل في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ - ولم يعان إليهم إلا في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أي بعد انقضاء أكثر من خمسة عشر يوما التالية للتقرير - وبذلك يكون الطعن باطلا عملا بنص المادة ٤٣١ مرافعات كما أن المطعون عليه الرابع لم يعلن بالتقرير إطلاقا .

ومن حيث إن الطاعن أجاب على هذا الدفع فقال إن له الحق في زيادة ميعاد مسافة بين محل محكمة النقض وبين محل المطعون عليهم المقيمون بالأسكندرية بواقع يوم عن كل مسافة مقدارها خمسون كيلومترا ، وأنه لما كانت المسافة بين القاهرة والأسكندرية أكثر من مائتي كيلومترا فإن الإعلان يكون قد تم في بحر الأربعة أيام المضافة إلى خمسة عشر يوما التي يجب أن يعان فيها الطعن عملا بنص المادة ٤٣١ من قانون المرافعات .

ومن حيث إنه ، للطاعن — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يضيف على ميعاد الخمسة عشر يوما الذي أعطى له بنص المادة ٤٣١ من قانون المرافعات لإعلان الطعن ميعاد المسافة بين قلم كتاب محكمة النقض وبين محل المطعون عليهم ذلك : لأن ميعاد إعلان الطعن هو تمة الميعاد الذي حدده القانون لرفع الطعن إذ إعلان الحكم المطعون فيه يتضمن في واقع الأمر تنبيه من يعلن له إلى إجراء الطعن لو أراد وتكليفه بالحضور لقلم الكتاب في شخص المحامي الذي يختاره لتقرير الطعن نيابة عنه ، فهو في شخص محاميه مضطر للحضور حيث توجد محكمة النقض ، ثم للانتقال إلى محل إقامة خصمه ليعلنه بورقة الطعن .

ومن حيث إنه لما كانت المسافة بين القاهرة — وهي مقر محكمة النقض — وبين محال إقامة المطعون عليهم بالأسكندرية تزيد على مائتي كيلومترا — لما كان ذلك — فإنه يتعين . عملا بنص المادة ٢١ من قانون المرافعات . أن يضاف إلى ميعاد إعلان الطعن ميعاد مسافة مقداره أربعة أيام بواقع يوم لكل خمسين كيلومترا .

ومن حيث إنه باحتساب ميعاد إعلان الطعن على هذا الأساس يكون قد تم في الميعاد : ذلك أن تقرير الطعن — على ما يبين منه — حصل في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ — وتم إعلانه في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أي في الخمسة عشر يوما التالية للتقرير مضافا إليها أربعة أيام . وهي ميعاد المسافة — ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلا على غير أساس .

ومن حيث إن المطعون عليه الخامس لم يعلن بتقرير الطعن — فإن الطعن بالنسبة له يكون بأطلا عملا بنص المادة ٤٣١ مرافعات .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لجميع المطعون عليهم عدا الخامس .

ومن حيث إن الطعن مقام على ستة أسباب : يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبول الاستئناف شكلا شابه

القصور في التسبب وأخطأ في تطبيق القانون: ذلك أن المحكمة لم تورد في أسباب حكمها علة اعتبارها قرار إيقاف البيع إجراء من إجراءات نزع الملكية يسار فيه وفق أحكام القانون القديم استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية — مع أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن قرار إيقاف البيع قد فصل في منازعة بين طالب إيقاف وطالب البيع بعد موازنة أولية بين حجج الطرفين ، مما لا يجوز معه اعتباره إجراء بسيطاً من إجراءات البيع — على أنه من ناحية أخرى — فإن قرار إيقاف البيع هو حكم قطعي وليس إجراء من إجراءات نزع الملكية ، مما يمتنع معه العمل بأحكام القانون القديم ويوجب إزال حكم المادة ٧٠٨ من قانون المرافعات الجديد عليه من حيث عدم جواز الطعن فيه لأنه قد صدر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بعد العمل بالقانون الجديد .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص ” وبما أن الدفاع عن ابراهيم بسيوني (الطاعن) المستأنف عليه الرابع — دفع في المذكرة المقدمة منه بجلسة ١٧/٥/١٩٥٠ بعدم جواز الاستئناف قولاً منه (١) أن القرار الصادر من قاضي البيوع مما لا يجوز الطعن فيه طبقاً للمادة ٧٠٨ من قانون المرافعات الجديد .. وبما أن ارتكان المستأنف عليه الرابع على المادة ٧٠٨ من قانون المرافعات الجديد في غير محله ذلك لأن المادة الرابعة من قانون إصدار هذا القانون تنص في الفقرة الثانية منها على ما يأتي : إجراءات نزع الملكية المنظورة الآن أمام المحاكم الوطنية والتي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية يستمر السير فيها طبقاً لأحكام النصوص القديمة — فإذا لم يكن قد صدر فيها حكم بنزع الملكية اعتبرت دعوى نزع الملكية كأن لم تكن واتبع فيما يتعلق بالتنفيذ الإجراءات المقررة في هذا القانون وبما أنه يتضح من الاطلاع على الأوراق أن حكم نزع الملكية صدر بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ والمادة الخامسة من قانون الإصدار رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ تنص على أن العمل بهذا القانون يبدأ من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ فيكون حكم نزع الملكية قد صدر في ظل القانون القديم

ويتعين إذن عملاً بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الاصدار استمرار السير في الإجراءات طبقاً لأحكام النصوص القديمة .

ومن حيث إن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات . إذ ألغى في مادته الأولى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية والمعمول به أمام المحاكم الوطنية على أن يستعاض عنه بقانون المرافعات المدنية والتجارية المرافق لهذا القانون — وإذ نص في المادة الأولى من القانون المرافق على "سريان قوانين المرافعات على كل ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها" — أي قبل ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ — (م ٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩) فإنه قد استثنى في المادة الأولى من قانون المرافعات — بعض حالات رعاية المصلحة ثبتت أو لم تثبت رأها جديرة بالاستثناء، فأورد هذه المستثنيات أحكاماً خاصة . كما نص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على وجوب تطبيق أحكام وقفية في خصوص دعاوى نزاع الملكية التي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية قبل صدور القانون الجديد — فقرر بأن "إجراءات نزاع الملكية المنظورة الآن أمام المحاكم الوطنية والتي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية يستمر السير فيها طبقاً لأحكام النصوص القديمة" — ولا ريب في أن هذا الحكم الوقتي الذي أورده النص المشار إليه استثناء من الأصل العام الذي يوجب سريان قوانين المرافعات فور صدورهما على كل الدعاوى القائمة أمام المحاكم ولو كان قد تم رفعها قبل العمل بالقانون الجديد .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه — أن الطاعن — قدم في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ طلباً لقاضي البيوع (أي بعد العمل بقانون المرافعات الجديد) وقبل أن يتم البيع، طلب فيه إيقاف بيع لأطيان والفيلا المطلوب بيعها بجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ في القضية رقم ٢٠٦ سنة ١٩٤٢ كلى استندرية لصورية عقدي الرهن المنفذ بهما ولاستحقاقه ١٤ قيراطاً في الفيلا و ٢٧ فدانا شيوها في الأطيان واستعمالاً لحق مدينه — وكان هذا الطالب المؤسس على رفع

دعوى استحقاق لا يعتبر إجراء من إجراءات التنفيذ بتزاع الملكية التي حتم الشارع استمرار السير فيها طبقاً لأحكام النصوص القديمة ، بل هو طلب له كيان خاص مستقل لا يسرى في شأنه الحكم الاستثنائي الوارد في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإصدار. وإنما تسرى عليه القاعدة العامة من حيث وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد — التي رفع الطلب في ظلها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإن أخطأ ، إذ أعمل نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على واقعة الدعوى — فأنزل أحكام القانون القديم على حالة وقف إجراءات البيع عند رفع دعوى فرعية بالاستحقاق. بعد صدور قانون المرافعات الجديد — في حين أن أعمال نصوص قانون المرافعات الملغى قاصر على إجراءات البيع والسير فيها — كما سلف القول ، مما لا يجوز معه تمديد أحكام القانون القديم إلى حالة وقف البيع عند رفع دعوى الاستحقاق الفرعية من الغير في ظل القانون الجديد . إلا أن هذا الخطأ لا يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم . ذلك : أنه وإن كان الأصل أن حكم قاضي البيوع في طلب وقف إجراءات البيع بسبب بطلان إجراءات التنفيذ ، مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه ، بإيقاف البيع أو بالمضي فيه ، لا يجوز الطعن فيه عملاً بنص المادة ٧٠٨ من قانون المرافعات ، إلا أنه يستثنى من ذلك الحالة المنصوص عليها في المادة ٧٠٩ مرافعات ، وهي حالة ما إذا تناولت دعوى الاستحقاق جزءاً من العقارات المطلوب بيعها فقط ، فإن الأصل في هذه الحالة أن الوقف لا يكون إلا بالنسبة للجزء المرفوع عنه دعوى الاستحقاق . ولكن يجوز لقاضي البيوع بناء على طلب ذي الشأن أن يأمر بوقف البيع بالنسبة إلى كل العقارات إذا دعت إلى ذلك بأسباب قوية ، وحكمه في هذه الحالة بالوقف أو برفض الوقف يجوز الطعن فيه — وجواز الطعن في هذه الحالة مستفاد من وضع النصوص إذ المنع من الطعن المنصوص عليه في المادة ٧٠٨ هو بالنسبة لحكم قاضي البيوع بإيقاف البيع أو بالمضي فيه وفقاً للواد ٧٠٥ إلى ٧٠٧ من قانون المرافعات دون غيرها فلا يشمل الحكم بالوقف أو بالمضي في البيع وفقاً للمادة ٧٠٩ مرافعات إذ فضلاً عن كون هذه المادة لاحقة في الترتيب للمادة ٧٠٨ التي

منعت بصريح النص الطعن في حكم قاضي البيوع - فإن الشارع على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات - لم يضع النصوص بهذا الترتيب عفوا وإنما وضعها على هذا النحو لرفع مظنة عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من قاضي البيوع بإيقاف البيع أو المضي فيه وفقا لنص المادة ٧٠٩ مرافعات .

ومن حيث إنه لما كان الثابت من محضر جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ المقدمة صورته الرسمية لهذه المحكمة - أن ورثة محمود علي العباسي طلبوا من قاضي البيوع استمرار السير في اجراءات البيع ، وكان الطاعن لم يحضر لا بنفسه ولا بوكيل عنه في هذه الجلسة ليطلب إيقاف البيع بالنسبة إلى كل العقارات المحكوم بنزع ملكيتها في حين أن دعواه بالاستحقاق لم تتناول إلا جزءا من العقارات وذلك عملا بنص المادة ٧٠٩ مرافعات - لما كان ذلك - فإن حكم قاضي البيوع الصادر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بوقف البيع بالنسبة لجميع العقارات إلى أن يفصل في دعوى الاستحقاق يكون جائزا استثناءه عملا بنص المادة ٧٠٩ مرافعات - ومن ثم يكون قضاء الحكم برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وقبول الاستئناف شكلا لا مخالفة فيه للقانون .

ومن حيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن ميعاد استئناف قرار قاضي البيوع بإيقاف البيع لا يختلف عن مواعيد الاستئناف المعتادة وأنه لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان الحكم المستأنف ، خالف القانون . لأن ميعاد الطعن في قرار قاضي البيوع هو خمسة أيام من تاريخ صدور القرار وذلك قياسا على مدة الطعن لعيب شكلي في حكم مسمى المزاد - على أنه من ناحية أخرى - فإن قرار الإيقاف لا محل لإعلانه ليسرى ميعاد استئنافه بل يسرى من تاريخ النطق به . ولما كان القرار بالإيقاف صدر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ولم تعلن صحيفة الاستئناف إلا في ٤ من فبراير سنة ١٩٥١ - أي بعد ٤١ يوما من تاريخ النطق به - فإنه يكون قد جاوز الميعاد ، من ثم يكون قضاء الحكم بقبول الاستئناف شكلا مخالفا للقانون .

ومن حيث إن حكم قاضي البيوع في طلب وقف البيع بإجابه أو برفضه هو قضاء في خه ومة - مما لازمه أن يكون الطعن فيه جائزا وفقا للقواعد

العامة — وفي الميعاد العادى ومن تاريخ إعلان الحكم — بنص المادتين ٣٧٩ و ٣٩٤ من قانون المرافعات — إلا أن يمنع القانون — فى بعض الصور الطعن بنص صريح — أو أن يخالف القاعدة الأصلية من أن مواعيد الطعن لا تبدأ إلا من تاريخ إعلان الحكم . وإنما تبدأ من تاريخ صدوره أو من تاريخ حدث لاحق لإعلانه أو أمر باتقاض ميعاد الاستئناف فى بعض المواد (م ٤٠٢ مرافعات) — ولما كانت هذه الحالات تعتبر استثناء من القاعدة العامة فإنه لا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها . ومن ثم لا يجوز قياس جواز استئناف حكم قاضى البيوع بوقف البيع فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٧٠٩ مرافعات بحالة استئناف حكم مرسى المزاد ، إذ يحكم استئناف حكم قاضى البيوع فى الحالة الأولى المادة ٧٠٩ مرافعات على ما سبق بيانه فى الرد على السبب الأول من أسباب الطعن بخلاف حكم مرسى المزاد لأنه عملاً بنص المادة ٦٩٢ مرافعات لا يجوز المعارضة فيه ولا يجوز استئنافه إلا لعيب فى إجراءات المزايدة أو فى شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات فى حالة يكون وقفها واجباً قانوناً — وعلى أن يرفع بالطرق العادية خلال خمسة الأيام التالية لتاريخ النطق بالحكم ويحكم فيه على وجه السرعة .

ومن حيث إنه . وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر من قاضى البيوع بوقف البيع فى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ لم يعلن . فإنه لا يكون قد أخطأ فى القانون إذ قضى بقبول الاستئناف لعدم نوات ميعاد الطعن فيه بالاستئناف — ومن ثم يكون السبب الثانى من أسباب الطعن على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثالث والرابع والخامس تحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون من ثلاثة أوجه (الأول) — إذ عقد مقارنة بين تاريخ عقد الشراء الذى يتمسك به الطاعن وبين تاريخ عقدى الرهن المؤرخين فى سنة ١٩٣٨ والذين يجرى بمقتضاها التنفيذ — فى حين أن هذه المقارنة لا محل لها متى كان طعن الطاعن — كما هو الحال فى الدعوى على هذين العقدين بالصورية — لأن الدائن يضار بالتصرفات الصادرة من مدينه ولو كانت سابقة

على سند دينه — وهي ليست كالدعوى البوليصة التي يطعن بها الدائن في تصرف مدينه الصادر بقصد الإضرار بمصلحته وإنما يطعن بها في جدية العقد — (والوجه الثاني) — إذ عقد مقارنة بين تاريخ عقد شراء الطاعن وبين تاريخ إجراءات نزع الملكية في حين أن الطعن الموجه لسند التنفيذ كان طعنا بالصورية . مما لا محل معه لاشتراط أسبقية سند الطاعن على تاريخ السير في إجراءات التنفيذ لأن الإجراءات التي تقوم على سند غير جدى تكون مشوبة بالبطلان ، بصرف النظر عن تاريخ سند الطاعن — (والوجه الثالث) — إذ قرر بأنه مادام لم يصدر حكم بالصورية فإنه لا يصح إبقاء إجراءات نزع الملكية معلقة . مع أن إيقاف البيع الذى يعترض الإجراءات لا يقوم عادة على ثبوت حق طالب الإيقاف وإنما على كون هذا الحق مرجحا في نظر قاضى البيوع بحيث يجد من الحكمة عدم السير في الإجراءات ، وفي حالات الإيقاف جميعها تبقى إجراءات نزع الملكية معلقة إلى حين صدور الحكم فى الدعوى المرفوعة بالاستحقاق أو بغيره التى تكون قد رفعت من طالب الإيقاف .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه ، بعد أن أثبت فى أسبابه مراحل النزاع — حل ما يبين من الوقائع الموضحة بصدر هذا الحكم ، انتهى إلى أن عقد الشراء الذى يستند إليه الطاعن صادر من أحد ورثة المدين الراهن بعد أن تعلق حق مورث المطعون عليهم (محمود على العباسى) بالعقار المرهون ، تأسيسا على أنه لا تركة إلا بعد سداد الديون ، وإن ما يذهب إليه الطاعن من أنه رفع دعوى ببطلان عقدى الرهن لصوريتهما لا يصح أن يكون سببا لإيقاف البيع مادام أنه لم يستصدر حكما بهذه الصورية — مما يستفاد منه — أن المحكمة — ودون مساس بحقوق الطاعن — لم ترى حالة الطاعن — وهو مشتر للعقار مجالا بالرهن من أحد ورثة المدين الراهن ، والمقضى به فى مواجهة هذا البائع بانتفاء صورية الرهن — إن منازعته لاجدية فيها ، إذ هى لا تقوم على أسباب بادية الصحة — وليس فيها أجرته المحكمة أية مخالفة للقانون — على أنه من ناحية أخرى — فإن القانون أوجب فى المواد ٧٠٥ إلى ٧٠٧ من قانون المرافعات توافر شروط فى دعوى الاستحقاق الفرعية لكي يحكم قاضى البيوع وجوبا بوقف البيع :

الشرط الأول — أن يكون طالب الإيقاف قد أودع ملف التنفيذ أى قضية البيع صورة رسمية من صحيفة دعوى الاستحقاق بعد إعلانها إلى كل من أوجب القانون اختصاصهم وهم : مباشر الاجراءات والمدين أو الحائز وأول الدائنين المقيدين ، وبشرط أن تكون مشتملة على بيان المستندات المؤيدة لها أو على بيان دقيق لأدلة الملكية أو وقائع الحيازة التى تستند إليها الدعوى ، وأن يرفق بذلك الإيصال الدال على دفع المبلغ الذى يقدره قلم الكتاب بمصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة والمصاريف اللازمة لإعادة الاجراءات عند الاقتضاء — والشرط الثانى — أن يكون الإيداع قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل ، فإذا تخلف أحد هذه الشروط — فإنه لا يترتب عليها إيقاف البيع وجوبا — ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة صورة رسمية من عريضة دعوى الاستحقاق التى أودعها حتى تعمل المحكمة رقابتها فى الثبوت من توافر الشروط التى نص عليها القانون لوجوب إيقاف البيع عملا بنص المواد ٧٠٥ و ٧٠٧ مرافعات — لما كان ذلك — فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فيما انتهى إليه .

ومن حيث إن السبب السادس يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى القانون إذ قرر أن المستأنفين قرروا أن المستأنف عليه الرابع (الطاعن) لم يقيم بإيداع الأمانة المنصوص عليها فى قانون المرافعات ولم ينازع الطاعن فى هذا القول ، مما يستفاد منه أنه سلم به ، فى حين أن الثابت بأوراق الدعوى أن الطاعن قام بإيداع الأمانة ولم يصدر قرار الإيقاف من محكمة أول درجة إلا بعد الإطلاع عليه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال فى خصوصه : ” وهذا بصرف النظر عما ذكره الدفاع عن المستأنفين من أن المستأنف عليه الرابع (الطاعن) لم يقيم بإيداع الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٥٩٧ مرافعات قديم والمادتين ٧٠٦ و ٧٠٧ من قانون المرافعات الجديد والمستأنف عليه المذكور لم ينازع فى هذا

القول مما يستنتج منه أنه مسلم بصحته “ ، ويبين من ذلك أن المحكمة لم ترتب
أثراً قانونياً على عدم دفع الأمانة بل أوردته بصدد ترديد دفاع المطعون عليهم —
على أنه من ناحية أخرى — فإن هذا النعى غير مستج — إذ لا يترتب على ثبوت
إيداع الأمانة إيقاف البيع لتخلف أحد شروط الإيقاف على ما سبق بيانه
في الرد على السبب السابق .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد العومى ، ومحمد قزاد جابر ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٤٠)

القضية رقم ٣١ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) نقض . طعن . أوراق الطعن . إيداع . مذكرة شارحة . شرطه ألا يكون التقرير مشتملا على
شرح واف لأسباب الطعن . اشتغال التقرير على شرح كاف . يكفى فى المذكرة الإحالة
على التقرير .

(ب) تعويض . تأمين . اشتراط لمصلحة الغير . ليس للصاحب فى التشريع المصرى حقا
مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه والذى يسأل عنه قبل
المستأمن . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة وبحث وثيقة التأمين لمعرفة الحق الذى
اشتراطه المستأمن وهل اشتراطه لنفسه أم لمصلحة الغير .

١ — إن القانون إذ أوجب فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٢ مرافعات
على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن
مذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة فى التقرير إنما قصد أن يكون هذا الوجوب
فى الحالة التى يكون فيها تقرير الطعن غير مشتمل على شرح الأوجه شرحا وافيا ،
فإذا كان التقرير كافيا ، فإن فى إيداع مذكرة تتضمن الإحالة إليه ما يكفى
لتحقيق غرض الشارع .

٢ — لم يورد الشارع المصرى — على خلاف بعض التشريعات الأخرى —
نصا خاصا يقرر أن للصاحب حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر
الذى أصابه والذى يسأل عنه قبل المستأمن ، فوجب الرجوع إلى القواعد العامة
لتعرف ما إذا كانت وثيقة التأمين على مسئولية المستأمن قصد بها اشتراط لمصلحة
الغير أم قصد بها اتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين ، فإذا كان الحق الذى

اشترطه المستأمن إنما اشترطه لنفسه فلا يكون هناك اشتراط لمصلحة الغير حتى لو كانت تعود منه منفعة على الغير، أما إذا تبين من مشاركة التأمين أن العاقدين قصداً تحويل المصايب الحق المباشر في منافع العقد ، فإن القواعد الخاصة بالاشتراط لمصلحة الغير هي التي تطبق .

نكته

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٨٨٨ سنة ١٩٤٩ القاهرة الابتدائية على الشركة الطاعنة والمطعون عليه الثاني ، وقال بياناً لها أنه في يوم ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ صدمته سيارة النقل رقم ٢٣٢٥٧ وهي مملوكة للمطعون عليه الثاني ، وتسبب عن ذلك أن أصيب بإصابة نشأ عنها بتر ساقه اليسرى ، وقد حكم على سائق السيارة في اللجنة رقم ٣٣٢٢ سنة ١٩٤٦ السيدة بالحبس ، وتأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم ٧٧٧٠ سنة ١٩٤٧ . ونظراً لأن المطعون عليه الثاني هو المسئول عن الضرر الذي أحدثته تابعه أثناء تأدية عمله ، ولأن الشركة الطاعنة ضامنة في ذلك بوصفها مؤمن لديها على السيارة ، فطلب الحكم بالزامهما متضامين بالتعويض ومقداره ١٠٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء . وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بالزام المطعون عليه الثاني بأن يدفع للمطعون عليه الأول ١٠٠٠ جنيه بصفة تعويض . فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٠٦ سنة ٦٧ القاهرة . وفي ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف بتأييده بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني ، وبإلغائه بالنسبة إلى الطاعنة وإلزامها بأن تدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ١٠٠٠ جنيه المحكوم له بها ، تأسيساً على أن الشركة الطاعنة قدمت صورة وثيقة التأمين بينها وبين المطعون عليه الثاني وتبين منها أنها قبلت أن تتحمل عنه المسؤولية المدنية

قبل الغير عن الحوادث التي تقع بسبب السيارة رقم ٢٣٢٥٧ والتي آلت ملكيتها إلى المطعون عليه الثاني في ٤ من يولييه سنة ١٩٤٦ ومدة التأمين سنة من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ إلى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، وقد وقع الحادث في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ في خلال هذه المدة . وقد جاء في وثيقة التأمين أن مسؤولية الشركة عن التعويض بسبب استعمال هذه السيارة مسؤولية غير محدودة أي مطلقة ، وطبقا للقواعد التي أوردها الحكم يكون للمطعون عليه الأول حق مباشر قبل الشركة ، ويكون له الحق في أن يقاضيا وحدها أو يقاضيا وصاحب السيارة كما هو الشأن في الدعوى . وبعد أن أورد الحكم سرد الواقعة التي أصيب فيها المطعون عليه الأول خلص إلى القول بأن الحكم المستأنف في حله اقتصاه بمسؤولية المطعون عليه الثاني عن الحادث ، وفي حله أيضا بالنسبة إلى مبلغ التعويض المقضى به . وأما عن طلب المطعون عليه الأول بإلزام شركة التأمين بالمبلغ المحكوم به مع المطعون عليه الثاني بطريق التضامن والتكافل ، فإن التضامن لا يفترض ، وإنما يكون بناء على اتفاق أو نص في القانون . ووثيقة التأمين لم تنص على التضامن وإنما تقضى بملزومية الشركة بما يحكم به من التعويض ، وعلى هذا الأساس يتعين الحكم على الشركة بما يتفق مع ذلك . فقررت الشركة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه الأول دفع بأن ليس للشركة أن تنيب عنها محاميا في الجلسة ، لأنها قدمت مذكرة اقتضت فيها على القول بأنها تحيل على البيانات والأسباب الموجودة بتقرير الطعن ، وليس في المذكرة أي شرح لأسباب الطعن الميئنة في التقرير . والمادة ٤٣٢ من قانون المرافعات توجب على الطاعن تقديم مذكرة بشرح أسباب الطعن الميئنة في التقرير ، فليس لها أن تنيب محاميا عنها في الجلسة وفقا للمادة ٤٤٠ من هذا القانون .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله . ذلك أن القانون إذ أوجب في الفقرة الثالثة من المادة ٤٣٢ مرافعات على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن مذكرة بشرح أسباب الطعن الميئنة

في التقرير . إنما قصد أن يكون هذا الوجوب في الحالة التي يكون فيها تقرير الطعن غير مشتمل على شرح الأوجه شرحا وافيا . فإذا كان التقرير كافيا — كما الشأن في هذا الطعن — فإن في إيداع مذكرة تتضمن الإحالة إليه ما يكفي لتحقيق غرض الشارع . ولا محل للتحدى بما تنص عليه المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات من أنه ليس للتصوم الذين لم يودع باسمهم مذكرات الحق في أن ينيبوا عنهم محاميا في الجلسة ، متى كانت الشركة الطاعنة قد قدمت المذكرة الشارحة ، وكان تقرير الطعن كافيا في شرح أسبابه .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين : يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، لأن الظاهر من أسبابه أن المحكمة اعتبرت عقد التأمين ضد المسؤولية بالنسبة إلى فعل المؤمن له قبل الغير ، وضمنان الخسائر التي تلحق المؤمن له بسبب رجوع الغير عليه بدعوى المسؤولية المدنية ، اعتبرت ذلك اشتراطا لمصلحة الغير ، وهي في ذلك تخالف ما ذهب إليه الفقه والغالب من أحكام المحاكم . وهي بتطبيقها الخاطئ للمادة ١٣٧ من القانون المدني القديم التي تقابل المادة ١٥٦ من القانون المدني الجديد قد أحدثت أثرين قانونيين على جانب كبير من الخطورة . الأول : أنه جعل للمصاب حقا مباشرا ، في حين أن عقد التأمين عبارة عن مشاركة بين المؤمن والمؤمن له ، والغرض منه كما يصفه الحكم المطعون فيه ضمان المؤمن الخسائر التي تلحق المؤمن له بسبب رجوع الغير عليه بدعوى المسؤولية المترتبة على خطئه وفعله . فالقصد من التأمين إنما هو تعويض المؤمن له عما يلحقه من خسائر بسبب تعويضات يدفعها . فحق المصاب مباشر قبل المؤمن له فقط ، ولا ينصب على مبلغ التأمين . ووسائل المصاب في استيفاء دينه من مبلغ التأمين قررها القانون في أحكام كثيرة ، فيمكن الجز تحت يد الشركة على مبلغ التأمين . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جعل من الباعث على عقد التأمين والغاية منه سبيلا إلى اعتبار المصاب طرفا ثالثا في عقد التأمين ، ورتب على ذلك أن أجاز مقاضاة

الطاعنة مباشرة على أساس المسؤولية التعاقدية ، وسوغ مقاضاة المؤمن وحده دون إدخال المؤمن له في الدعوى . والأثر الثانى أنه أنشأ حق امتياز لصاحب التعويض على مبلغ التأمين ، فلا يشاركه غيره فيه ، ويكون له حق مباشر عليه . في حين أن حق الامتياز لا ينشأ إلا بنص تشريعى ، وهذا النص لم يصدر بعد . وقد قاس الحكم المطعون على النص الفرنسى الصادر فى ١٣ من يولييه سنة ١٩٣٠ وحمل المادة ١٣٧ من القانون المدنى القديم معانى ونتائج قانونية تخرج عن مدلول هذا النص . وقد أراد المشرع المصرى أن يربط حق الامتياز هذا إلا أن هذا النص حذف من القانون المدنى الجديد .

ومن حيث إن هذا السبب مردود ، بأن المشرع المصرى - على خلاف بعض التشريعات الأخرى - لم يورد نصا خاصا يقرر أن للمصاب حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه والذى يسأل عنه قبل المستأمن ، فوجب الرجوع إلى القواعد العامة لتعرف ما إذا كانت وثيقة التأمين على مسئولية المستأمن عن حوادث السيارات قصدها اشتراط لمصلحة الغير أم قصدها اتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين . فإذا كان الحق الذى اشترطه المستأمن إنما اشترطه لنفسه فلا يكون هناك اشتراط لمصلحة الغير حتى لو كانت تعود منه منفعة على الغير . أما إذا تبين من مشاركة التأمين أن العاقدين قصدا تحويل المصاب الحق المباشر فى منافع العقد ، فإن القواعد الخاصة بالاشتراط لمصلحة الغير هى التى تطبق على واقعة الدعوى . ومن ثم يتعين للفصل فى التراجع الحالى تفهم نصوص وثيقة التأمين ليتبين ما كان يهدف إليه الطرفان المتعاقدان من إبرامها ، فإذا كان المستفاد من عباراتها أنهما قصدا تحويل المصاب حقا مباشرا قبل الشركة المؤمنة ، فإنه يجب إعمال أثر هذا القصد . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد أورد قرارات على خلاف ما سبق بيانه إلا أنه ماد بعد ذلك وقرر أنه يتضح من وثيقة التأمين أن الشركة الطاعنة قبلت أن تتحمل عن المؤمن له المسئولية قبل الغير عن الحوادث التى تقع بسبب لسيارة محل التأمين ، وهذا الذى استخلصه الحكم من وثيقة التأمين

ولم يكن محل نعي من الشركة الطاعنة - يؤدي إلى تقرير حق مباشر بخول المصاحب مقاضاتها بدعوى مباشرة - أما النعي على الحكم بأن تقرير الحق المباشر للمصاحب ينشأ عنه حق امتياز لصاحب التعويض على مبلغ التأمين ، فمردود بأن الحكم المطعون عليه لم يقرر حق امتياز للمصاحب على مبلغ التأمين ، وإنما قرر ، بناء على ما تآدى له من مفهوم وثيقة التأمين ، بأن له حقا مباشرا قبل الشركة فالزمها على هذا الأساس بأن تدفع مبلغ التعويض للمصاحب .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أنه وإن كان لشركة التأمين مصلحة في الدفاع عن مسئولية المستأنف عليه الثاني عن هذا الحادث ، فإنه لا مصلحة لها في الدفع الذي أثارته من عدم قبول دعوى المستأنف قبلها ، لأنها بمقتضى وثيقة التأمين ملتزمة بالتعويض عن الأضرار التي تنتج من السيارة المؤمن عليها . وأضاف الحكم المطعون فيه أن ما تدفع به الشركة من مخالفة المؤمن له وهو المستأنف عليه الثاني للشرط الوارد في الوثيقة خاصا بعدم إخطارها بالحادث ، فإنه شرط خاص بالمؤمن له لا يجوز لها أن تمسك به قبل المتفع وهو المصاحب ، فضلا عن أنه لم يترتب على عدم إخطارها بالحادث تأثير في الدعوى ، ولا مصلحة لها في إثارة هذا الدفاع . إذ قرر الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الشركة الطاعنة إنما قدمت بوليصة التأمين والخطابات المتبادلة بينها وبين المؤمن له وتمسكت بها لتثبت وجود نزاع بينهما حول تخلف المؤمن له عن القيام بالتزاماته قبل المؤمن مما يعتبر سببا لفسخ عقد التأمين . وليس لمحكمة الاستئناف أن تتعرض لهذا النزاع وتفصل فيه لأنه نزاع لم يطرح أمامها من أحد الخصوم . ولو شاء المؤمن له لأدخل الشركة الطاعنة كضامنة في الدعوى ولكنه لم يفعل . كما أنه ليس لها أن تتعرض لهذا النزاع لأن بوليصة التأمين نصت على أن كل ما يثار من منازعات يكون عقد التأمين محلها فلا بد وأن تعرض على التحكيم . ويترتب على هذا النظر أن محكمة الاستئناف إذ ألزمت الطاعنة مباشرة بدفع التعويض تكون قد فصلت في النزاع القائم بينها وبين المؤمن له بالرفض ، لأن الطاعنة ليست ملزمة بدفع التعويض حتى مع المشى جدلا مع ما ارتأته المحكمة في تكليف عقد التأمين .

إلا إذا أثبت أن عقد التأمين لم يفسخ ، ومن ثم يكون الحكم بالتعويض هو حكم بأن عقد التأمين لم يفسخ ، وهو نزاع لم يطرح على المحكمة ، وليس لها أن تفصل فيه . ثم إن الحكم خالف أحكام عقد التأمين نفسه إذ اشترط العقد أن تكون جميع ما يثار من منازعات يكون العقد محلها لا بد وأن تعرض على التحكيم ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذه المسألة ولم يرد على دفاع الطاعة في هذا الخصوص مما يعيب الحكم .

ومن حيث إن هذا السبب مردود ، بأنه سواء أ كان المؤمن الحق في أن يتمسك قبل المتفع في الاشتراط لمصلحة الغير بالدفع اللاحقة لوقوع الحادث التي كان يصح أن يتمسك بها قبل المستأن أم لا يجوز له ذلك باعتبار أن للمتفع حقا مباشرا لا ترد عليه هذه الدفع ، فإن هذا البحث غير متبع في هذا الطعن ، ذلك لأن الحكم المطعون فيه لم يقتصر على القول بأن الشركة لا يصح لها التمسك بهذه الدفع ، بل ناقشها فعلا وخلص إلى رفضها موضوعا استنادا إلى الأسباب التي أوردها . أما ما تتمسك به الشركة الطاعة بأنه ليس للمحكمة أن تتعرض لهذا النزاع ، لأن وثيقة التأمين تنص على أن كل ما يثار من نزاع يكون العقد محلها يجب عرضه على التحكيم ، هذا القول غير مقبول ، ذلك لأن الطاعة لم تقدم ما يدل على أنها تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فليس لها أن تثير لأول مرة أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة محمد نجيب أحمد
مدير المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد أمين زكي المستشارين .

(١٤١)

القضية رقم ٣٢ سنة ٢٢ القضائية :

لأثبات . مانع أدبي من الحصول على كتابة . تقديره . موضوعي .

تقدير وجود المانع الأدبي من الحصول على كتابة أو انعدامه هو مما يستقل
به قاضي الموضوع دون معقب عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد
المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق
الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون عليهم دعوى لدى محكمة مصر
الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٨٩٧ سنة ١٩٤٦ كلى طلب فيها الحكم بإبطالان
السنتين المؤرخين في ٢ و ٧ من فبراير سنة ١٩٤٥ البالغة قيمة كل منهما ٥٠٠ جنيه
والمحررين لصالح ولديه المطعون عليهما الثانى والثالثة ، ثم اختصم الطاعن أثناء
نظر الدعوى مصلحة البريد لتقديم دفترى التوفير الخاصين بالمطعون عليهما
المذكورين — وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة برفض دعوى
الطاعن ، فاستأنف هذا الحكم وقيد استئنافه في جدول محكمة استئناف القاهرة
برقم ٦٠٧ سنة ٦٦ ق — وفي ١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين : يتحصل أولهما - في تعيب الحكم بقصور تسمييه ، وبالخطأ في فهم الواقع الذي دلت عليه مستندات الدعوى . ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه تمسك في الاستئناف المرفوع منه بأن السندين موضوع الدعوى لم يحجرا على أن يلتزم الطاعن بقيمتيهما ، ولكن ليكونا وديعة لدى المطعون عليه الأول الذي كان ويكلا عنه بغير أجر ، على أن يقوم هذا الوكيل بردهما إلى الطاعن عند طلبه أو بمجرد تحقق الغرض الذي حررا من أجله وهو تشجيع ولديه على المثابرة في الدراسة وضمان طاعتيهما لوالدهما ، وقال - الطاعن - إن هذه الوكالة بغير أجر هي مانع أدبي حال دون الحصول على كتابة من المطعون عليه الأول تثبت الوديعة - تمسك الطاعن بذلك واستدل على ثبوت علاقة الوكالة بلا أجر بينه وبين المطعون عليه الأول بالتفويض المقدم من الأخير في قضية اللجنة رقم ٣٥٤٨ سنة ١٩٤٨ بولاق ، ورتب على ثبوت هذه الوكالة جواز إثبات واقعة تسليم السندين إلى المطعون عليه الأول على سبيل الوديعة بالبينة - ثم قال إن شهودا عديدين لهم مكاتبتهم سمعت أقوالهم في تحقيق الشكوى رقم ١٥٠٩ سنة ١٩٤٥ إدارى بولاق فقرروا أن المطعون عليه الأول استلم من الطاعن السندين موضوع الدعوى لمجرد تشجيع ولديه على الدراسة ، وأن هذا الذي قرره الشهود يكفي في ثبوت واقعة الوديعة المدعى بها ، وأنه لاثر يرب على المحكمة إن هي اعتمدت في الإثبات أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى ، ولكن محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه فهمت دفاع الطاعن على غير حقيقته إذ قالت إنه يستند في تبرير قيام المانع الأدبي الذي حال دون حصوله على دليل يثبت قيام الوديعة إلى أقوال المطعون عليه الأول في المذكرة المقدمة منه في القضية رقم ٣٥٤٨ سنة ١٩٤٨ جنح بولاق ، في حين أن دفاع الطاعن على ما سبق بيانه كان يقوم على ثبوت الوكالة استنادا إلى التفويض المقدم من المطعون عليه الأول في القضية المذكورة ، لا إلى الأقوال التي أشار إليها الحكم ، وعلى أن الوكالة بلا أجر تعتبر قانونا ، مانعا أدبيا يحول دون الحصول

على كتابة من الوكيل مثبتة للوديعة . وكان لهذا الخطأ في فهم دفاع الطاعن أثره في قصور الحكم إذ لم يستظهر من هذا الدفاع ما تعلق بثبوت الوكالة التي هي الأصل ، وفيما انتهى إليه من أنه لم يكن ثمة مانع أدبي يحول دون حصول الطاعن على كتابة مثبتة للوديعة ، وترتب على هذا وذاك أن أغفل الحكم بحث الأدلة التي تمسك بها الطاعن في مقام إثبات الوديعة .

ومن حيث إنه ورد في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه ما يلي : "وحيث إن المستأنف يرمى من دفاعه إلى اتخاذ أقوال وردت في مذكرة المستأنف عليه الأول المقدمة لمحكمة جناح بولاق في القضية رقم ٣٥٤٨ سنة ١٩٤٨ سندا له في تبرير قيام المانع الأدبي الذي منعه من الحصول على دليل كتابي يثبت حصول الوديعة أو انعقاد الوكالة ، ويتعين تحييصا لهذا الدفاع معرفة الظروف التي أحاطت بهذه الأقوال ، فقد كان أحمد افندى عبد الحى — المطعون عليه الأول متهما في تهمة اختلاس تقدم عنها بلاع من زينب هانم جودت زوجة المستأنف تاريخه ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ تهمة بأنها سلبته مبلغ ٥٦ جنيا في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٥ لتوصيله إلى نجلها حسن افندى صلاح الدين وعلمت من نجلها أنه لم يتسلم الأمانة ، فدافع عن نفسه بأن البلاغ كيدى وأنه كان رسول هداية وصلاح بين المبلغة وزوجها وبين أولادهما وكان أمينا للجميع وعمل ثقتهم وأن علاقته بأفراد العائلة لم تكن تسمح باتخاذ المحورات الكتابية فيما يحصل بينهم من معاملات — قال عبد الحى افندى ذلك في مجال الدفاع عن نفسه في تهمة جنائية موجهة إليه — ومن حقه أن يسلك في الدفاع ما يراه محققا لمصلحته وللغاية التي يستهدفها وهى براءته مما أسند إليه — ومن المسلم به أن ما يقوله المتهم وما يبديه الدفاع عنه في مثل هذا الموقف لا يؤخذ عليه المتهم فيما بعد ولا يحتاج به عليه في خصومة أخرى . ومع كل فتد مثل المستأنف في التحقيقات الخاصة بالسنتين في يوم ١٥ من مارس سنة ١٩٤٥ بقسم روض القرج عن منشأ علاقته (بالمدعو أحمد عبد الحى) فأجاب بأنه عرفه من شهور قليلة ولما توسم فيه الاستقامة كلفه إعطاء دروس خصوصية لابنه الصغير جودت ولا جتهاده سمح له

بالتدخل في شئونه وشئون أولاده نظرا لاقامتهم وحدهم ويتضح من هذه الأقوال أن معرفة المستأنف بأحمد أفندي عبد الحى ترجع إلى عهد قريب لا يتجاوز بضعة شهور ، فإذا لوحظ ذلك وروعى أيضا أن العلاقة لا تعدو في بادىء الأمر أن تكون علاقة ضابط كبير بمدرس خاص لأحد أولاده ، فمن المبالغة أن يقال إن المستأنف امتنع عليه أدبيا أن يحصل على دليل كتابي يحتفظ به ضد هذا المدرس ، على فرض أنه أثبتته على أوراق تنطوى على معاملات مالية بمبالغ جسيمة ولا أدل على ذلك من أنه حينما عهد إليه ببعض شئون أولاده بعد حصول (الوديعة) بحوالى عشرين أو خمسة وعشرين يوما حرره تفويضا كتابيا بذلك تاريخه ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٥ ومقدمة شهادة عنه من واقع أوراق اللجنة برقم ٣٥٤٨ سنة ١٩٤٨ (حافطة المستأنف ٧ دوسيه) . يضاف إلى ما تقدم أن الأقوال التى يحتج بها المستأنف والواردة في مذكرة المستأنف عليه الأول في قضية اللجنة قيت في سنة ١٩٤٨ بعد الواقعة المدعى بها بأكثر من ثلاث سنوات وقد تكون العلاقة تطورت بين الطرفين فبلغت ذروتها في تاريخ لاحق لتحرير السنتين ، ومهما تكن تلك العلاقة فإن المحكمة لا ترى في ظروفها وملاساتها ما يمنع المستأنف من الحصول على دليل كتابي يثبت الوديعة كما فعل المستأنف عليه الأول معه حينما حصل منه على تفويض كتابي ينحوله الإشراف على شئون أولاده والصرف عليهم في حدود معينة مقابل وصول كتابية بأخذها من الأولاد وتجري المحاسبة بمقتضاها — وحيث متى تقرر ذلك ، وكانت الوديعة على مبلغ يزيد عن النصاب الجائز إثباته بالينة ، فإن دعوى المستأنف قبل المستأنف عليه الأول على غير أساس لعدم قيام الدليل على حصول الوديعة وانعقادها قانونا — وحيث وقد انتهت دعوى المستأنف بالنسبة للوديعة وشروطها فلا محل لمواجهة المستأنف عليهما الثانى والثالثة بهذا الدفاع ولا شأن لهما به — ولما كان يبين من المذكرة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الاستئناف والمقدمة صورتها بملف هذا الطعن أنه كان يستند في تبرير قيام المانع الأدبي إلى أقوال المطعون عليه الأول وإلى أقوال الدفاع عنه في قضية اللجنة المشار إليها وفي الشكوى رقم ٩٦ محامين مصر ، ومن هذه الأقوال ما أشار إليه الحكم

المطعون فيه ، ومنها ما أشار فيه الطاعن إلى التفويض المؤرخ في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٥ مستدلا به على قيام الوكالة بلا أجر التي تمتنع من الحصول على دليل كتابي مثبت للوديعة ، وكان المستفاد مما سبق بيانه نقلا عن الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد عرضت لبحث دفاع الطاعن من جميع نواحيه وقررت أن التفويض الذي يستند إليه الطاعن قد صدر بعد تحرير أحد السنتين بعشرين يوما وبعد تحرير السند الآخر بخمسة وعشرين يوما ، مما يفيد صراحة أن الوكالة لم تكن قائمة وقت صدور هذين السنتين ويحمل الرد الضمني على ما ينعاه الطاعن في سبب الطعن ، ثم عرضت بعد ذلك للظروف الأخرى التي استدلت بها الطاعن على قيام المانع وقررت للأسباب السائغة التي أوردتها أنه لم يكن ثمة مانع أدبي يحول دون حصول الطاعن على كتابة مثبتة للوديعة — لما كان ذلك وكان تقدير وجود المانع الأدبي أو انعدامه مما تستقل بتقديره محكمة الموضوع دون معقب عليها من هذه المحكمة فإنه يكون على غير أساس ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور أو خطأ في تكييف دفاعه .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم بتحريفه دفاع الطاعن ومخالفته للقانون — ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم اسند إليه أنه قال في مذكرته إن البحث في سبب تحرير السنتين غير مجد ، وتأسيسا على ذلك امتنع الحكم عن البحث في هذا السبب بمقوله إن السنتين يحملان سببهما القانوني — في حين أن الطاعن لم يورد هذه العبارة التي أشار إليها الحكم إلا كنتيجة حتمية لما تمسك به من أن السنتين لم يحورا ليستمهنا ولداه بصفتهم دائتين — هذا فضلا عن أنه استدرك في مذكرته ميينا انعدام السبب — هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحكم قد خالف القانون إذ اقتصر على القول بأن السنتين يحملان سببهما القانوني ، وبأنه لم يقدم دليل على عكس هذا السبب — ذلك أنه وإن كان المفروض أن السبب الذي يحمله العقد هو السبب الصحيح الذي قبل المدين الالتزام من أجله ، إلا أن هذا المدين الحق في الادعاء بانعدام السبب أو بأنه سبب وهمي وله إثبات وقوع الغلط في السبب بكافة الطرق القانونية . وقد أثبت الطاعن انعدام السبب إذ قدم إلى محكمة الاستئناف الحكم الصادر

في القضية رقم ٦ سنة ١٩٤٥ كلى الجيزة الذى أقيم على أن ولديه قد دفعا إليه المبالغ التى كانت مودعة باسمهما في صندوق التوفير وفاء لثن الأبطال المبيعة منه إليهما والتي كانت موضوع النزاع في تلك القضية، وهو ما يتعارض مع ما تمسك به ولداه المذكوران ، في الدعوى الحالية من أن السنتين حررا مقابل استلام الطاعن المبالغ التى كانت مودعة باسمهما في صندوق التوفير . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن محكمة الاستئناف إذا كانت قد فهمت أن الطاعن يطعن على السنتين بالصورية ، فإن هذه الصورية تثبت بين المتعاقدين بالكتابة أو بما يقوم مقامها من مبدأ ثبوت بالكتابة مستكلا بشهادة الشهود أو بالقرائن ، وأن الحكم الصادر في القضية رقم ٦ سنة ١٩٤٥ كلى الجيزة يقوم مقام مبدأ الثبوت بالكتابة بل هو أقطع في الدلالة على ما يقول به الطاعن من انتفاء التزامه بالمبلغ الذى حرر به السندان لأن هذا الحكم صادر في خصومة سابقة بين طرفي الخصومة الحالية وناقش المسألة المتنازع عليها وأصبح حجة على الطرفين سواء بمنطوقه أو بأسبابه التى تتصل اتصالا وثيقا بهذا المنطوق ، وعلى ذلك يكون الدائنان في السند هما المزمان قانونا بإقامة الدليل على السبب الحقيقى للتعهد .

ومن حيث إن هذا النعى مردود ، أولا - بأن الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع باعتبار ماورد في حكم محكمة الجيزة المشار إليه مبدأ ثبوت بالكتابة تجوز تكملة بالشهود أو بالقرائن ، والثابت من مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف أنه إنما كان يستدل بهذا الحكم على نفى ما استظهره الحكم المستأنف من أن المبالغ المودعة بصندوق التوفير كانت هى مقابل تحرير السنتين مستندا في ذلك إلى سحب المبالغ من الصندوق في تاريخ يسبق تاريخ تحرير السنتين بأيام قلائل . وفي هذا الخصوص قال الحكم المطعون فيه : " وما دام الأمر كذلك فمن نافلة القول الاستناد إلى ما جاء في حكم محكمة الجيزة في القضية رقم ٦ سنة ١٩٤٥ المتعلقة ببيع المستأنف ١١ فدانا و ٨ قرار يطل لولديه صلاح وعصمت بأن البيع كان له مقابل وأن البائع استولى على المبالغ التى كانت مودعة باسم ولديه المشترين في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٥ بينما يقرر الحكم المستأنف أن هذه المبالغ كانت مقابل تحرير السنتين لأمرهما لا تأثير لهذا التعارض في الرواية

بين الحكيم ولم يكن الحكم المستأنف في حاجة لتقصي حقيقة المبالغ التي استلمها المستأنف من صندوق التوفير وهل كانت مقابلاً للسندين أو لغيرهما من المعاملات التجارية بين الطرفين لأن السبب القانوني لالتزام المستأنف بقيمة السندين ثابت بهما ولم يقدّم دليل قانوني على عكس ماورد فيهما . ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بهذا الذي ورد في سبب التعي فليس له أن يتمسك به لأول حرة أمام محكمة النقض . ومردود ثانياً — بأنه وإن كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد قررت قبل التعرض لدفاع الطاعن فيما يتعلق بالمانع الأدبي أن البحث في سبب الدين غير مجد ، إلا أنها عادت بعد الرد على هذا الدفاع الأخير إلى بحث سبب الدين وقررت كما سبق بيانه أنه طالما كان السندان يحملان سببهما القانوني — وهو دفع قيمتهما نقداً — وكان الطاعن لم يقدم دليلاً على عكس ماورد فيهما فإنه ما كان لمحكمة الدرجة الأولى أن تتقصي حقيقة المبالغ التي محبت من صندوق التوفير هل دفعت مقابل ثمن الأطنان أم مقابل تحرير السندين — وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون — ومردود أخيراً بأنه يبين من الاطلاع على حكم محكمة الجيزة المشار إليه والمقدمة صورته بملف هذا الطعن أنه مقام على صحة البيع الصادر من الطاعن لولديه سواء كان بمقابل أو بغير مقابل ، فلا حجة له إلا فيما انتهى إليه من صحة البيع فضلاً عن أنه لم يرد به أن المطعون عليهما الثاني والثالثة تمسكاً بأن المبالغ التي كانت مودعة صندوق التوفير دفعت ثمناً للأطنان المبيعة، وكان تعرض الحكم لهذه المبالغ لمجرد تقي ما ادعاه الطاعن من أن الأطنان المبيعة لم يدفع لها ثمن ، وفيما يلي كل ما جاء بالحكم في هذا الخصوص: "وحيث إن قول المدعي بأن المشتريين لا يملكان ملياً واحداً وأن البيع لم يكن له مقابل ، يتنافى مع ما هو ثابت من التحقيقات المودعة... التي أقر فيها بأنه كان للادعي عليهما حقاً توفير بالبريد فيهما مبلغ ١٠٠٠ جنيه وبأنه أخطر البريد بمنع صرف قيمة الدفترين وفعلاً امتنعت مصلحة البريد عن الصرف " . وهذا الذي قرره الحكم لا يصلح أساساً للتمسك بقوة الشيء المقضي به ولا يفيد ما يعتبر قانوناً مبدءاً ثبوت بالكتابة بالنسبة للمطعون عليهما الثاني والثالثة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز عبد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، أحمد العروسي ، محمد قواد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٤٢)

القضية رقم ٥٧ سنة ٢٢ القضائية :

(١) عمل . إمانة غلاء المعيشة . المال الذين لم حق الانتفاع بأحكام الأمر العسكري
رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ .

(ب) عمل . حكم . تسييه . تأويله المادة الأولى من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التي
أحال عليها الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بأنه يعتبر في حكم المحال التجارية
المحلات ذات المنافع العمومية بمعنى أنه يجب اعتبار كل مستشفى محلا تجاريا . عدم بجنه
في طبيعة ومكان عمل العامل بالمستشفى وماهية المستشفى وهل هو من قبيل المحال التجارية
أم لا يعتبر كذلك . عدم بجنه في تاريخ النطاق العامل بالمستشفى وهل كان ذلك قبل
سنة ١٩٤١ أم بعدها . مخالفة للقانون وقصور .

١ — ليس لكل عامل مرتبط بعقد عمل فردي أن ينتفع بأحكام الأمر
العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإمانة الغلاء، وإنما هو مقصور على عمال
المحال الصناعية والتجارية وما عده الشارع في قانون إصابات العمل في حكم المحال
التجارية — وإن لم تكن في الواقع كذلك — وهي اسطبلات السباق والنوادي
الرياضية ومحال الإدارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع
العمومية . وإذن فمتى كان العامل الذي يطالب بإمانة غلاء المعيشة وفقا للأمر
المشار إليه يشتغل في أحد المستشفيات فإنه يتعين البحث فيما إذا كان هذا
المستشفى هو من المستشفيات الخاصة التي تهدف إلى تحقيق الربح أم من المستشفيات

ملحوظة : صدر حكان بهذا المعنى في ذات الجلسة في الطعين ٥٨ سنة ٢٢ ق ٥٩ سنة ٢٢ ق

الخيرية التي لا ترمى لشيء من هذا ، وإنما تقوم على أداء خدمات إنسانية والتي لا يحول دون اعتبارها كذلك أن تتقاضى أجر العلاج وثمان الدواء ومبلغا إضافيا عليه متى كانت إدارة المستشفى لا تنشد من وراء ذلك ربحا ولكنها تبتغى العون على فعل الخير .

٢ - إذا كان الحكم قد أول المادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التي أحال عليها الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإعانة الغلاء بأنها تعتبر في حكم المحال التجارية المحال ذات المنافع العمومية الأمر الذي يستتبع اعتبار كل مستشفى محلا تجاريا ، فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تأويل القانون ، ذلك أن عبارة المادة المشار إليها لا تشمل جميع العمال الذين يعملون في مؤسسة ذات منفعة عمومية وإنما تقصر ذلك على العمال الذين يعملون في محال الإدارة المتعلقة بالأعمال ذات المنفعة العمومية . مثلها في ذلك مثل محال الإدارة في الأعمال الخاصة كمثل الإدارة الخاص بالمستشفى موضوع النزاع ، وكل ذلك يقتضى معرفة ماهية المستشفى وهل هو من قبيل المحال التجارية أم لا يعتبر كذلك ، كما يستلزم معرفة عمل العامل الذي يريد الانتفاع بأحكام الأمر العسكري الخاص بإعانة الغلاء وهل هو يعمل في محال إدارة المستشفى أم في محلاته الأخرى وهل هو مخصص لعمل واحد في مكان ثابت أم ينتقل في أعمال ومحال المستشفى المختلفة ، وأخيرا هل التحقق بعمله قبل سنة ١٩٤١ أو بعدها ليحظى تطبيق القانون والأوامر العسكرية على وجهها الصحيح .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عثر عليه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى ٧٤١ لسنة ١٩٤٥ مدنى محرم بك

على الطاعن بصفته وطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع إليه مبلغ ١٩٠ جنيها و ٦١٠ مليات مع المصروفات والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ ، وفي أثناء سير الدعوى عدل طلباته إلى مبلغ ٢٢٩ جنيها و ٦٥٨ مليا قيمة ما يستحقه قبل المستشفى من فرق إعانة غلاء المعيشة ومكافأة وتعويض على التفصيل الآتي : ١٣٥ جنيها و ٥٥٨ مليا قيمة فرق إعانة الغلاء بين ما قبضه وما يستحقه وفقا للقانون و ٤٤ جنيها و ١٠٠ مليم قيمة المكافأة المستحقة له مضافا إليها ما يستحقه من مرتب عن المدة التي يفرضها القانون لإخطاره قبل فصله من العمل و ٥٠ جنيها قيمة التعويض ، وفي ١٩٥١/٢/٦ حكمت المحكمة تمهيدا وقبل الفصل في الموضوع - أولا - بنسب خير حسابي لأداء المأمورية الميمنة في ذلك الحكم وثانيا - بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة نوع العمل الذي كان يؤديه وأنه يستحق تعويضا وعناصره وأنه يستحق مبلغا مقابل الكسب وأساس هذا الاستحقاق ومقدار ما يستحقه - وليثبت المدعى عليه أن المدعى لم يقيم بالتزاماته الجوهرية وماهيتها وأن من حقه فسخ العقد بلا إنذار أو تنبيه عملا بالمادة ٦/٣٠ من القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي . وقد باشر الخبير مأموريته وأودع تقريره الذي انتهى فيه إلى أن المدعى يستحق إعانة غلاء حسب الأوامر العسكرية بمبلغ ٤٣٧ جنيها و ٨٧٦ مليا وأن ما قبضه منها مبلغ ٣٠٢ جنيها و ٢٧٨ مليا فيكون باقيا له منها مبلغ ١٣٥ جنيها و ٥٥٨ مليا - ثم قال إنه ليس مرصودا في دفاتر المستشفى مبالغ للتوزيع على العمال (الكسب) ثم استعنت المحكمة إلى شهود الطرفين وحكمت في ١٩٥١/١١/٢٩ بإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون عليه مبلغ ١٧٩ جنيها و ٦٥٨ مليا والمصروفات المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة وهو المبلغ المطلوب دون التعويض . استأنف الطاعن ذلك الحكم وقيد أمام محكمة الاسكندرية الكلية برقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ مدني مستأنف وطلب إلغاء الحكم ورفض الدعوى . وفي ١٩٥٢/٢/١٤ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة - فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب تنازل الطاعن بحضر جلسة المرافعة عن الوجه الأول من السبب الأول وعن باقى الأسباب (الثانى والثالث والرابع) وينعى فى الوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه خطاه فى تطبيق القانون بمقولة إنه فيما يختص بعلاوة غلاء المعيشة فإن خطأ الحكيم الابتدائى والاستثنائى نشأ من اعتبار المستشفى منشأة تجارية وفى هذا مجافاة صارخة للتعريف الإجماعى والمستقر عليه للعمل التجارى ، لأنه هو العمل الذى يهدف إلى الكسب - أما العمل الذى لا يهدف صاحبه إلى الربح كلية كغاية بنشد تحقيقها ولكنه يرمى به إلى اسداء الخير وتخفيف آلام الفقراء والمعوزين - فلا تسمح المبادئ الأولية للقانون باعتباره عملاً تجارياً وبإخضاعه لأى تشريع من التشريعات الخاصة بالمنشآت التجارية - على أن المشرع فى عديد من هذه التشريعات مثل القانون ٧٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتحديد ساعات العمل والقانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الخاص بنقابات العمال قد فرق بين المحال التجارية والصناعية وبين المستشفيات ودور العلاج تفرقة صريحة يرتفع معها كل ليس لو كان من الممكن أن يكون هناك أى ليس .

وحيث إن الطاعن نزل عن الوجه الأول من السبب الأول من أسباب الطعن وعن باقى أسبابه فيتعين إثبات هذا النزول .

وحيث إن إعانة غلاء المعيشة - موضوع النعى فى الوجه الثانى من السبب الأول من أسباب الطعن - قد فرضت على رب العمل بمقتضى الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الصادر فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ وذلك لصالح العمال الذين يشتغلون فى المحال الصناعية أو التجارية وقد رأى واضع الأمر أن يبين ماهية المحال التى يسرى حكمه على عمالها فذكر فى المادة الأولى أنه يراعى فى تطبيق أحكام هذا الأمر أن عبارة المحال الصناعية والتجارية تشمل كل محل يشتغل بالأعمال الصناعية والتجارية من أى نوع كانت وبوجه خاص المحلات الوارد ذكرها فى المادة الأولى من القانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل ، ويبين من هذا أنه ليس لكل عامل مرتبط بعقد عمل

فردى أن ينتفع بأحكام الأمر العسكرى الخاص بإعانة الغلاء — وأنه وإن كان قاصرا على عمال المحال الصناعية والتجارية إلا أنه يتناول أيضا ما عده الشارع فى قانون إصابات العمل فى حكم المحال التجارية — وإن لم تكن فى الواقع كذلك — وهى اسطبلات السباق والنوادر الرياضية ومحال الإدارة المتعلقة بجميع الأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنافع العمومية، والمستفاد من هذا أنه لتعرف ما إذا كان المطعمون عليه وهو عامل بالمستشفى إدارة الطاعن يحق له الانتفاع بأحكام الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإعانة غلاء المعيشة يتعين البحث فيما إذا كان هذا المستشفى هو من المستشفيات الخاصة التى تهدف إلى تحقيق الربح — أم من المستشفيات الخيرية التى لا ترمى لشيء من هذا — وإنما تقوم على أداء خدمات إنسانية والتى لا يحول دون اعتبارها كذلك أن تتقاضى أجر العلاج وتمن الدواء ومبلغا إضافيا عليه متى كانت إدارة المستشفى لا تنشأ من وراء ذلك ربحا ولكنها تبغى العون على فعل الخير — وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور إذا اعتبر المستشفى — إدارة الطاعن — منشأة تجارية يسرى على جميع عمالها حكم الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ وذلك لمجرد كونها تتقاضى أجرا للعلاج وثمنا للدواء الذى يتناوله المريض أو أنها تتناول أجرا إضافيا عليه هو عشرة فى المائة — إذ هذا وحده لا يكفى — كما سبق البيان — فى اعتبار المستشفى مؤسسة تجارية — بل يجب التحقق مما يهدف إليه القائمون بأمره — كما أن الحكم أخطأ إذ أول المادة الأولى من قانون إصابات العمل — بأنها تعتبر فى حكم المحال التجارية — المحال ذات المنافع العمومية — الأمر الذى يستتبع أن يعتبر كل مستشفى فى حكم المحال التجارية إذ ظاهر من نص العبارة الواردة فى المادة الأولى أنها لا تشمل جميع العمال الذين يعملون فى مؤسسة ذات منفعة عمومية — ولكنها تقصر ذلك على العمال الذين يعملون فى محال الإدارة فقط المتعلقة بالأعمال ذات المنفعة العمومية مثلها فى ذلك مثل محال الإدارة فى الأعمال الخاصة كحل الإدارة الخاص بالمستشفى موضوع النزاع — وكل ذلك يقتضى معرفة ماهية المستشفى وهل هو من قبيل المحال التجارية بناء على الأسس السابقة أم لا يعتبر

كذلك — كما يستلزم معرفة محل عمل المطعون عليه وهل يعمل في محال إدارة المستشفى أم في محلاته الأخرى — وهل هو مخصص لعمل واحد في مكان ثابت أم يتنقل في أعمال ومحال المستشفى المختلفة وأخيرا هل التحقق بعمله قبل سنة ١٩٤١ أو بعدها ليجرى تطبيق القانون والأوامر العسكرية على وجهها الصحيح .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم فقضا جزئيا في خصوص ما قضى به من أحقية المطعون عليه لإعانة غلاء المعيشة .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٤٣)

القضية رقم ٦٠ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) إثبات . مانع من الحصول على كتابة . صلة القرابة في ذاتها ليست مانعا . المرجع
في ذلك هو ظروف الحال . تقدير هذه الظروف . موضوعي .
- (ب) إثبات . مانع من الحصول على كتابة . طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات قيام
المانع الأدبي . المحكمة ليست ملزمة بإجابته .

١ — صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا يحول دون
الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة
الموضوع بغير معقب عليها .

٢ — قيام المانع الأدبي لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى على التحقيق
لإثبات ما يدعيه المتمسك بهذا المانع بل يميز لها ذلك ، ومن ثم فإنه لا تريب عليها
إن هي رفضت الإحالة على التحقيق ، متى كان قد بان لها من ظروف النزاع
عدم الجدل في هذا الادعاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد
المدافعة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا .
ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق
تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا على أخيهام الطاعن الدعوى ١٩٤٦ لسنة ١٩٤٦

مدنى على قنا في ١٩٤٦/١/٢٠ وطلبوا الحكم لهم بإثبات صحة التعاقد الحاصل من الطاعن إلى والدتهم ومورثتهم جميعا ببيع العقار الموضح الحدود والمعالم بالعقد وبالعريضة بتمن قدره ١٦٠ جنيها أقر الطاعن بقبضه يوم تحرير العقد في ١٩٣٣/٥/١٠ ورغم ذلك امتنع عن تحرير العقد النهائي تمهيدا لتسجيل البيع رغم المطالبة الودية المتكررة. وفي ١٩٤٦/١٢/٩ قضت المحكمة بإثبات صحة التعاقد وألزمت الطاعن بالمصروفات - فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد برقم ١٧٤ سنة ٢٢ استئناف أسيوط . وفي ١٩٥١/٣/٢٤ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات والأتعاب . فطعن الطاعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد هو بطلان الحكم لمخالفته القانون من عدة وجوه : الأول قصور الحكم قصورا يجعله معيبا وقابلا للنقض ذلك أنه تمسك أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف بقيام المانع الأدبي بينه وبين والدته المشترية منه صوريا وبسببه لم يحصل منها على ورقة ضد وثوقا بها واطمئنانا إليها - ورغم أن محكمة أول درجة سلمت بقيام هذا المانع فإنها لم تأخذ به ولم تجبه إلى طلبه بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية العقد للأسباب التي ذكرتها، ولما استأنف حكمها أعاد أمام محكمة الاستئناف دفاعه وطلباته ولكنها لم تبحث شئ من ذلك أو الإشارة إليه ولم تتخذ أسباب الحكم الابتدائي أسبابا لها مما يعيب الحكم ويبطله . والثاني - أيد الطاعن دهواه بالصورية بمستندات جديدة قدمها لمحكمة الاستئناف تفيد وضع يده على العين المبيعة من تاريخ الشراء في عام ١٩٣٣ حتى وفاة والدته في سنة ١٩٤٠ واستمر في وضع يده بعد وفاتها بتأجير العين إلى الغير وإلى أحد الورثة (المطعون عليهم) ولم يتازعه واحد منهم طول تلك المدة، كما أنه استشفع بالعين نفسها في عقار مجاور لها باعتباره مالكا - ثم جاء الحكم المطعون فيه على خلاف الثابت في تلك المستندات ، مما يعيب الحكم ويبطله . والثالث - أصر الطاعن أمام محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف على طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية بالمستندات التي قدمها وبالوقائع التي ساقها وهي كثيرة منها - ١ - عدم دفع ثمن الشراء أمام شهود العقد -

٢ — عجز المشتري عن دفع الثمن لفقرها ولعدم تملكها لشيء من الأموال تستطيع الوفاء بالثمن من ثمراته — ٣ — عدم تخليه عن العين المبيعة فبقيت في حيازته بغير منازعة من المشتري ولا من الورثة — ٤ — إثبات أن الدافع للبيع إنما كانت الضائقة المالية التي ألتمت به والخوف من نزع ملكية أمواله — ٥ — إثبات صورية عقد الإيجار الذي حرره لوالدته بتفاهة الأجرة وبعدم دفع شيء منها إليها (١ جنيه شهريا) — ٦ — قيامه بالبناء على العين المبيعة بماله الخاص على أعين جميع المطعون عليهم والمورثة نفسها ولم يعترض عليه واحد منهم — ٧ — إقامته مع والدته وإخوته وهو أكبرهم سنا في معيشة واحدة — ٨ — أن تلك الإقامة المشتركة تفسر سر اختفاء عقد البيع ووصوله لأيدي المطعون عليهم — ٩ — أن سبب قيام النزاع الحالي هو رفعه دعوى على أخيه الدكتور كامل — فبمجرد رفعه لدعواه وبعد أربعة عشر يوما بالضبط أقاموا عليه الدعوى الحالية — ورغم تعدد هذه الوقائع وأنها قاطعة في الصورية فإن المحكمين لم يجيبوا إلى طلبه بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها ، وكلها متعلق بالدعوى وكاف في إثبات الصورية ، وإغفالها يعيب الحكم ويبطله — الرابع — لم يبين حكم محكمة أول درجة الظروف والملايسات التي منعت من اعتبار المانع الأدبي قائما مع الاعتراف بقيامه بين الأم والإبن — وعدم بيان ذلك يعيب الحكم ويبطله . الخامس — أوجب القانون في المادة ٤٠٣ إحالة الدعوى إلى التحقيق عند قيام المانع الأدبي وحيلولة من الحصول على الدليل الكتابي ، ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن النعى على الحكم في هذا السبب بجميع وجوهه مردود ، بأن الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا بالحكم المطعون فيه إذ قرر " أنه وإن كانت رابطة الأمومة أو البنوة من الموانع الأدبية التي قد تمنع أحد المتعاقدين من الحصول على سند كتابي محتج به — قبل الطرف الآخر — فإن هذا المانع الأدبي لا يمكن الأخذ به على إطلاقه — إذ لكل نزاع ملايساته ولكل دعوى ظروفها — ومادام قد وضح للحكمة أن المدعى عليه (الطاعن) لم يكن ثمة ما يمنعه من الحصول على سند كتابي يتضمن صورية عقد البيع المتنازع عليه — فإن أمر إثبات الصورية في مثل هذا النزاع يكون خاضعا لقواعد الإثبات العامة من حيث

عدم جواز إثبات صورية العقد الذي تحررت به كتابة إلا بكتابة مثلها ثم قرر
الحكم المطعون فيه بعد أن ناقش المستندات والقرائن التي ساقها الطاعن لإثبات
الصورية وعلى الأخص واقعة مديونية للبنك الشرق الألماني وغيره التي زعم
أنها هي التي دفعت له إلى تحرير هذا البيع الصوري — قرر الحكم عدم اقتناعه
بصحة هذه الوقائع لما بينه من أن ذلك الدين كان على وشك السداد وقت تحرير
العقد فضلا عن اشتراك مدينين آخرين متضامنين مع الطاعن وأن البنك (الدائن)
حفظ حقوقه قبلهم باختصاصات مسجلة — ثم قال أخيرا أنه وإن كان هناك
مانع أدبي كما يدعي المستأنف (الطاعن) يمنعه من أخذ ورقه من والدته تدل
على صورية العقد فإنه وهو محرر العقد لمنفعة خاصة به لم يكن في حاجة تضطره
إلى التخلي عنه وإبقائه تحت يد الغير — وأما باقى ما استند عليه المستأنف لا يفيد
في شيء فلم يتقدم بالأحكام الصادرة في الدعاوى القائل عنها — فضلا عن أنه
إذا صح أنه فيما مضى قد شفع في عقار مجاور فإن طلبه هذا لا يؤثر في حق
المستأنف عليهم الذي مبناه سبب آخر وهو العقد الصادر من المستأنف
إلى مورثتهم — ومن هذا يبين أن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في تطبيق
القانون ولم يشبه قصور ، ذلك أن صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر
في ذاتها مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي — بل المرجع في ذلك
إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها كما أن قيام المانع
الأدبي لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما يدعيه المتمسك
بهذا المانع ، بل يجوز لها ذلك ، فلا أثرب عليها إن هي رفضت الإحالة
على التحقيق لما بان لها من ظروف التراجع من عدم الجدل في هذا الادعاء ولم تجب
المتمسك به لما طلبه في هذا الخصوص .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٥

بقيادة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وبحضور السادة الأساتذة : وكيل المحكمة
حليان ثابت ، وأحمد العروس ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٤٤)

القضية رقم ٩٣ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . طعن . شريك في ملك شائع باع نصيبه . منازعة الشريك الآخر ورثة البائع في مقدار
ما يملكه مورثهم . صدور الحكم لصالح الورثة بصحة ونفاذ البيع الصادر من المورث عن جميع المقدار
المبيع منه . موضوع غير قابل للتجزئة . عدم اختصاص الشريك ببعض ورثة البائع في طعنه بالنقض .
عدم قبول الطعن .

متى كان الواقع في الدعوى هو أن أحد شركاء البائع لنصيبه في ملك مشترك
قد نازع ورثة هذا البائع في مقدار ما يملكه مورثهم ثم صدر الحكم لصالح الورثة
بإثبات تعاقد المورث ونفاذه في جميع المقدار الذي باعه ، وكان هذا الشريك
لم يختصم في طعنه بطريق النقض بعض الورثة ، فإن طعنه يكون غير مقبول ،
ذلك أن النزاع في حق الورثة على هذه الصورة هو موضوع غير قابل للتجزئة إذ
لا يتأتى أن يكون الحكم بإثبات التعاقد صحيحا نافذا بالنسبة لبعض الورثة دون
البعض ، ولا يغير من ذلك أن يكون المشتري الذي اختصم في الطعن هو أحد
ورثة البائع ذلك أنه لا يمكن اعتبار هذا الوارث نائبا عن التركة في هذا الخصوص
لأن الورثة جميعا كانوا ممثلين في الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه فلا ينوب
حاضر في الخصومة عن حاضر مثله كما أن القول بهذا التمثيل لا تحتمله وقائع
النزاع إذ الوارث المختصم في الطعن قد خاصم التركة بوصفه مشتريا من المورث
طالباً الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لمصلحته بالقدر الوارد في عقد البيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

من حيث إن واقعة الدعوى تتحصل - على ما استبان من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المرحوم رزق حبيب بشاى كان شريكا لأخيه فهميم "الطاعن" في ملكية عمارة بنندر أبى تيج يبلغ مسطحها ٤٣٥ مترا وقد توفي رزق حبيب عن ابنته "تقية" المطعون عليها وزوجته شقيقه قلته معوض وأخيه فهميم حبيب الطاعن كما صلب ، وقد باعت الزوجة نصيبها الموروث في العمارة المذكورة إلى ابنتها تقية المطعون عليها وقدر هذا النصيب يومئذ بنحو ثلاثين مترا شيوما في أرض وبناء العمارة نظير ثمن قدره ١٥٠ جنيتها وذلك بموجب عقد بيع ابتدأى مؤرخ ١٩٤٦/١١/١٨ وقد أقامت المطعون عليها الدعوى رقم ١٦٦١ سنة ١٩٤٨ مدنى أبو تيج ضد والدتها البائعة وعمها الطاعن باعتباره شريكا في الملك ووارثا لأخيه المتوفى وطلبت في صحيفتها المعلنة بتاريخ ١٩٤٨/٨/١٧ الحكم بإثبات التعاقد الحاصل بينها وبين والدتها عن بيع الثلاثين مترا مربعا شيوما في الملك الموضحة حدوده ومعامله بصحيفة الدعوى وبالعقد العرفى الرقم ١٩٤٦/١١/١٨ نظير ثمن قدره ١٥٠ جنيتها وأحقية الطالبة في تسجيل الحكم لإمكان نقل التكليف لإسمها والتسليم مع إلزام البائعة بالمصاريف والاعتاب والنفاذ وذلك في مواجهة الطاعن وقد تنازلات الطالبة أثناء سير الدعوى عن مخاصمة الطاعن إلا أنه طلب تدخله خصما ثالثا في الدعوى فقررت المحكمة قبول طلبه وطلب إيقاف الدعوى ثم عاد فسلم للمطعون عليها بملكية ١٦ مترا و ٤٤ سهما ورابع من العقد المبيع وطلب رفض الدعوى فيما زاد عن ذلك القدر بمقولة أن مساحة العمارة المشتركة بينه وبين أخيه مورث المطعون عليها هو ٢٦٣ مترا مربعا و ٨ أسهم طبقا لعقود التملك الثلاثة التى قدمها وهى الصادرة إليه ولأخيه المرحوم رزق حبيب مناصفة فيكون ما يخص الزوجة البائعة حسب الإعلام الشرعى المقدم في الدعوى

١٦ مترا و ٤٤ سهما و ربع وهو مالا ينازع فيه وأما ما تصرف فيه البائعة فيما زاد عن ذلك فهو ملك الطاعن وبتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٩ قضت محكمة أول درجة بإثبات التعاقد المؤرخ ١٨/١١/١٩٤٦ عن مقدار ال ١٦ مترا و ٤٤ سهما و ربع ضمن القدر المبيع من البائعة شقيقه قلته إلى الطالبة "المطعون عليها" وتسليم هذا القدر للطالبة وألزمت المدعى عليها بالمصاريف والتفاد بلا كفالة مؤسسة قضاءها على أن ألحسم الثالث قدم عقود التملك الثلاثة المسجلة التي تفيد شراءه وأخيه رزق المتوفى العقارات المبينة بها والتي تبلغ مساحتها ٣٦٣ مترا و ٨ سهما متناصفة بينهما ويكون نصيب الزوجة البائعة ميراثا عن زوجها المتوفى في الملك الموروث هو ١٦ مترا و ٤٤,٢٥ ستي مترا وأن المدعية والمدعى عليها لم يقدم ما ينقض هذه المستندات — استأنفت المدعية وهي "المطعون عليها" هذا الحكم أمام محكمة أسبوط الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية . وقيد استئنافها تحت رقم ١٩٣ سنة ١٩٤٩ وقد كان استئنافها مرفوعا بصفتها الشخصية وبصفتها وارثة لوالدتها البائعة شقيقه قلته معوض التي توفيت قبل ذلك وقد اختصمت في الاستئناف باقى ورثة والدتها البائعة وهما ثابت قلته وإرادة قلته كما اختصمت الطاعن وطلبت في صحيفة استئنافها المعلقة في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ قبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والحكم بإثبات التعاقد بالنسبة لمقدار ٦٣ مترا و ٥١ سهما وهو باقى الثلاثين مترا التي لم يحكم بها من محكمة أول درجة وذلك مع التسليم — وفي ٩/٥/١٩٥٠ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنذب الخبير محمد سرى للانتقال للعين موضوع النزاع وإجراء مقامها وتطبيق العقد المؤرخ في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ موضوع النزاع وما ورد بعريضة الدعوى وبيان مدى انطباقها على العين القائمة في الطبيعة وإجراء مقامها وبيان مسطحها وتطبيق رخصة البناء والرسم المقدمين من المستأنفة على تلك العين مع وصف العماره ومشمولاتها وهل تكون في الطبيعة وحدة واحدة أو على جملة وحدات متجاورة وبيان مسطح كل منها وعمل كل ما يراه الخبير موصلا للحقيقة وكانت المدعية "المطعون عليها" قد قدمت عقد قسمة مؤرخا في ٤ من أغسطس سنة ١٩١٩ تم بين الأخوة الثلاثة

«الطاعن» ومورث المطعون عليها وشقيق ثالث يدعى خليل حبيب بشاى ووالدتهم وتضمن قسمة الأملاك المخلفة لهم عن مورثهم وموقع على هذا العقد من الإخوة الثلاثة ومنهم الطاعن وثابت بالعقد المذكور أن القطعة الرابعة موضوع النزاع وهى القطعة رقم ٧ والممكدة لمساحة العماره موضوع النزاع قد خصصت للأخوين فهم حبيب الطاعن وشقيقه رزق حبيب مورث المطعون عليها وتبين على ظهر عقد القسمة المشار إليه وجود عقد بيع مؤرخ فى ١٩٢١/٥/٢٧ صادر من خليل حبيب بشاى أحد الأخوة المتقاسمين إلى محمد ومحمود السنباطى ووقع الطاعن على هذا البيع بالمصادقة عليه كما وقع على عقد القسمة السابقة عليه فطعن الطاعن فى هذين التوقيعين بالتزوير بتقرير فى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢٦ على اعتبار أن التوقيعين مزوران وبعد تحقيق هذا الطعن انتهت المحكمة إلى رفضه وقضت تبعا لذلك فى موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وبإثبات التعاقد المحرر فى ١٩٤٦/١١/١٨ وذلك فى حدود ٢٧ مترا و ٢ ستيومترا مربعا شيوعا فى العماره الموضحة حدودها ومعالمها بصحيفة الدعوى وألزمت المستأنف عليه الثانى (الطاعن) بتسليم القدر المذكور مع المصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٩ . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن لسببين : الأول — أن المادة ٤٣٢ مرافعات توجب على الطاعن أن يقدم صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة الأسباب التى بنى عليها الطعن ويجب بداهة أن تكون الصورة واضحة شاملة لكل أجزاء الحكم وهذا إجراء جوهري يترتب على مخالفته عدم قبول الطعن وصورة الحكم المطعون فيه التى قدمها الطاعن بملف الطعن عبارة عن صورة غير ظاهرة وتتعدى قراءتها وهى التى أعلنت إلى الطاعن بناء على طلب قلم الكتاب تمهيدا لمطالبته بالغرامة القانونية المقضى بها عليه لرفض طعنه بالتزوير وهى صورة لا يمكن الاطمئنان إليها كصورة شاملة لكل أجزاء الحكم المطعون فيه مما لا يتحقق بها الإجراء الجوهري الذى يتطلبه القانون لقبول الطعن . والثانى — أن الحكم المطعون فيه قد صدر

في مواجهة ورثة البائعة والمشتري "المطعون عليها"، والطاعن المنازع لهم في مساحة القدر المبيع وقد انتهى الحكم إلى صحة ملكية البائعة لما باعت ولما كان الطاعن قد اقتصر في طعنه على مخالصة المطعون عليها وحدها بصفتها مشتريه وبصفتها وارثة لوالدتها البائعة دون إدخال باقي ورثة البائعة الذين كانوا ممثلين في الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية حتى صدر الحكم المطعون فيه فيكون الطعن غير مقبول. ذلك أن الخصوم في دعوى الطعن يجب أن يكونوا هم بذاتهم الذين كانوا ممثلين في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولأن البائعة قد قضى في مواجهة وريثها بصحة ملكيتها لما باعت فيكون حكم الملكية هذا قد حاز قوة الأمر المقضى وبذا يكون حجة على الطاعن فلا جدوى له من السير في هذا الطعن أو مخالصة المطعون عليها وحدها في شأن هذه الملكية حتى ولو كان اختصاصه لها بصفتها أحد ورثة البائعة ما دامت هذه الملكية قد استقرت للبائعة نهائيا بالحكم المطعون فيه.

ومن حيث إن هذا الدفع مردود في وجهه الأول بأن صورة الحكم المقدمة من الطاعن وإن كانت معلنة إليه من قلم كاتب المحكمة إلا أنها صورة مقروءة وتسهل مراجعتها ولا تختلف في شيء عن الصورة التي قدمتها المطعون عليها ضمن مستنداتها بملف الطعن كما أنها لم تبين وجه النقص الذي تأخذه عليها بما لا يجعلها مطابقة لأصلها في معنى المادة ٤٣٢ مرافعات ، وأما ما تعييه المطعون عليها في الوجه الثاني من دفعها من عدم إدخال ورثة البائعة الذين كانوا ممثلين في الدعوى لدى المحكمة الاستئنافية فإنه يبين مما تقدم أن الدعوى رفعت من المطعون عليها على والدتها "شفيفة قلته" بإثبات التعاقد الحاصل بينها وبين والدتها في ١٨/١١/١٩٤٦ وذلك في حدود ثلاثين مترا فلما توفيت الوالدة أثناء سير الخصومة اختصم وريثها ومنهم المطعون عليها وانتهى النزاع الذي أثاره الطاعن بشأن ملكية القدر المبيع ومساحته إلى الحكم في مواجهة الورثة جميعا برفض الادعاء بالتزوير الذي تقدم به الطاعن في خصوص بعض عقود التملك والحكم بإثبات التعاقد في حدود ٢٧ مترا و ٢ متريمترا وذلك بالحكم المطعون فيه ، فلما قرر الطاعن بالطعن بالنقض اقتصر على اختصاص المطعون عليها عن نفسها وبصفتها وارثة لوالدتها وأغفل اختصاص باقي الورثة الصادر الحكم لصالحهم وهم "إرادة

قلته وثابت قلته“ وعلى ذلك يكون الطعن غير مقبول ذلك أن الحكم الصادر لمصالح الورثة بإثبات تعاقد مورثتهم ونفاذه - وهو موضوع غير قابل للتجزئة في حق الورثة - قد صارت له قوة الأمر المقضى بالنسبة لمن لم يختصم منهم في هذا الطعن ولا يتأتى أن يكون الحكم بإثبات التعاقد كما في صورة الدعوى صحيحا نافذا بالنسبة لبعض الورثة دون البعض ولا يمكن اعتبار المطعون عليها فائبة عن التركة في هذا الخصوص لأن الورثة جميعا كانوا ممثلين في الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه فلا يتوب حاضر في الخصومة عن حاضر مثله يضاف إلى ذلك أن القول بهذا التمثيل لا تحتمله وقائع النزاع إذ المطعون عليها تخصم التركة بوصفها مشترية من المورثة طالبة الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لمصلحتها من المورثة بالقدر الوارد في عقد البيع - ومتى تقرر ذلك كان الدفع في محله ويتعين قبوله .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٤٥)

القضية رقم ١٢٣ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) نقض . طعن . إعلان . موطن . تعيين البائع موطن له في عقد البيع . اتخاذ
بعد العقد موطن آخر . جواز إعلانه في الموطن الأخير .
- (ب) نقض . طعن . إعلان . تقديم الطاعن صورة شكوى إدارية لأول مرة لمحكمة النقض .
هذه الشكوى لإثبات اتخاذ المطعون عليه موطن آخر له . النزاع على الموطن لم ينشأ
إلا في مرحلة الطعن بالنقض . عدم جواز الاعتراض على تقديم صورة الشكوى .
- (ج) تأييدات عينية . حقوق امتياز . لا يجوز تقريرها إلا بنص في القانون . احتفاظ
البائع بحقه في الانتفاع بجزء من العقار المبيع بصفة مستأجر . ليس من حقوق الامتياز .
- (د) تنفيذ عقارى . مستأجر العقار المبيع لعدم إمكان قسمته . حقه في الاعتراض على قائمة
شروط البيع . المواد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٧١٥ و ٧٢٣ مرافعات .
- (هـ) دعوى . تنفيذ عقارى . مصروفات الدعوى . قبول الاعتراض على القائمة . الزام
المحكوم عليه بالمصروفات . لا يغير من ذلك أن يكون القبول مبنيًا على سبب واحد من
الأسباب التي بنى عليها الاعتراض .

١ - تعيين البائع موطن له في عقد البيع لإعلانه فيه بكل ما يتعلق بتنفيذ
العقد لا يمنع المشتري من إعلانه بتقرير طعن بالنقض في حكم صادر في نزاع
متعلق بالعقد المشار إليه في موطن آخر يكون قد اتخذته بعد تعيين الموطن الأول
وذلك وفقا للسادة ٤ من القانون المدنى والمادة ١١ من قانون المرافعات .

٢ - لا محل للاعتراض على تقديم الطاعن صورة شكوى إدارية لأول مرة
لمحكمة النقض لإثبات اتخاذ المطعون عليه موطن آخر له متى كان النزاع على هذا
الموطن لم ينشأ إلا في مرحلة إعلانه تقرير الطعن بالنقض .

٣ - لما كان حق الامتياز هو من التأمينات العينية ولا يقرر إلا بمقتضى نص في القانون ، وكان القانون لم يرتب للبائع في حالة بقاءه منتفعا بالعقار المبيع أو بجزء منه بصفته مستأجرا بأجرة معينة أى امتياز على العين المبيعة ، فإن الحكم المطعون يكون قد أخطأ في القانون إذ اعتبر احتفاظ البائع في عقد البيع بحقه في الانتفاع بجزء من المنزل المبيع بصفته من حقوق الامتياز التي خولها له القانون.

٤ - لما كان مستأجر العقار المبيع لعدم إمكان قسمته هو من الأشخاص الذين لهم مصلحة في إبداء ما لديهم من ملاحظات بطريق الاعتراض على القائمة وطلب تعديل شروط البيع بالنسبة إلى إجارته حتى يتفادى منازعة الراى عليه المزداد له فيها بعد ذلك ، فإنه يكون صحيحا في القانون تقرير الحكم المطعون فيه حق المستأجر في الاعتراض على قائمة شروط البيع وذلك وفقا لنصوص المواد ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٧١٥ و ٧٢٣ من قانون المرافعات ، ولا يغير من ذلك أن يكون حق المستأجر قد نص عليه في عقد البيع المسجل وأصبح في إمكانه أن يواجه به الغير.

٥ - متى كانت المحكمة قد قبلت الاعتراض على قائمة شروط البيع فلها أن تلزم الخصم المحكوم عليه بالمصروفات عملا بنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات سواء أ كان قبول الطلب مؤسسا على جميع الأسباب التي بنى عليها هذا الطلب أم على سبب واحد منها فقط .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق تحصل في أن الطاعن بصفته وليا شرعيا على ولديه القاصرين حسن وعزالدين أقام الدعوى رقم ٣٢٤ سنة ١٩٥٠ مابين على عبد المجيد اسماعيل بركات وآخرين ، وطلب فيها بيع العمارتين المبيتين بصحيفة الدعوى والتي يملك فيهما النصف على الشيوع وذلك بطريق المزداد العائى لعدم إمكان قسمتهما حينما

وفي ٧ من مارس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بالبيع بثمن أساسي مقداره ٢٩٧٤٨ جنيها وحددت للبيع جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ فلما أودع الطاعن قائمة شروط البيع قرر المطعون عليه الأول في ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٠ الاعتراض على هذه القائمة لسببين ، الأول أنه قد نص في القائمة على أنه إذا رسا المزاد على طالب البيع أو على غيره كان له أن يحجز تحت يده مبلغ ٨٠٠٠ جنيه مقابل دين ورثة إسماعيل جاد بركات وأن يودع المبلغ خزانة المحكمة وأن في السماح للرأسي عليه المزاد بإيداع المبلغ الاضرار بالمعترض إذ يضيع عليه فوائد المبلغ المتفق عليها في العقد والثاني أنه متفق في عقد البيع الصادر من المطعون عليهما إلى الطاعن على إقامة المطعون عليه الأول في إحدى شقق العمارتين بأجر معين متفق عليه ، ويهم المعترض إثبات هذا النص في القائمة وفي ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاعتراض شكلا ، وفي الموضوع برفضه فاستأنف المطعون عليهما هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٧٢٧ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية وطلبا إلغاء الحكم المستأنف وتعديل قائمة شروط البيع فيما يتعلق ببقاء حق الامتياز المقرر للمستأنفين على العقار المطلوب بيعه وفيما يتعلق بحق المستأنف الأول في استمرار الإجارة المنصوص عليها في عقد البيع بالنسبة إلى الشقة التي يسكنها بالمنزل رقم ٢٣ شارع شريف وملحقاتها ثم طلبا الحكم بانتهاء الخصومة لانتهاء موضوعها الأصلي إذ أن المستأنف عليه الأول (الطاعن) اشترى النصف الثاني من العمارتين من باقي المستأنف عليهم ولم يبق من النزاع سوى المسؤولية عن المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . فدفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف لانعدام المصلحة واحتياطيا برفضه موضوعا وفي ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة برفض الدفع ، وبقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة إلى المصروفات وإلزام المستأنف عليه الأول بها عن الدرجتين ، فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليهما دفعا في آخر مذكرتهما بعدم قبول الطعن شكلا لأن تقرير الطعن أعلن في غير محل المطعون عليهما في حين أن الطرفين حددا في عقد البيع محل شارع شريف رقم ٢٣ لكل ما يتعلق بتنفيذ هذا العقد

وقد تم إعلان المطعون عليه الأول فيه مرارا بوساطة الطاعن ، بل سبق للمطعون عليه الأول أن أنذره بوجوب إعلانه في ذلك المحل . ومن ثم يكون إعلان تقرير الطعن باطلا ولا يجوز الاعتماد على الورقة التي قدمها الطاعن لإثبات صحة الإعلان .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من إعلان تقرير الطعن أن المحضر انتقل في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ إلى محل إقامة المطعون عليه الأول عصمت حسن سعيد بالمنزل رقم ٣٢٦ شارع الهرم ، وسأل عامل المصعد فأجابه بأن المطلوب إعلانه يقيم بالشقة رقم ١٠ ، ولما توجه المحضر إليها امتنعت السيدة التي وجدت بها عن تسلم صورة الإعلان ، فسلم المحضر الصورة إلى كاتب أول الإدارة بقسم بندر الجيزة ، كما وجه إلى المطعون عليه الأول في موطنه المشار إليه كتابا موصى عليه بهذا الإجراء وفي نفس التاريخ السابق أعلن المحضر التقرير للمطعون عليه الثاني في محل إقامته منزل رقم ١٤ شارع أنيس باشا مخاطبا مع تابعه أحمد حسن إدريس . ولما كان الثابت من الصورة الرسمية من الشكوى الإدارية رقم ٤٢١ سنة ١٩٥٢ قسم ثاني الجيزة أن المحقق انتقل في ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ إلى وزارة الأوقاف واطلع على الجريدة الرسمية المقيدها بها سكان العمارة فوجد أن المطعون عليه الأول يقيم بالشقة رقم ١٠ من يونية سنة ١٩٥٠ ويبين من هذا أنه أصبح للمطعون عليه الأول موطن آخر — غير الموطن المبين بعقد البيع — وهو الشقة رقم ١٠ وقف توفيق نسيم "باشا" بشارع الهرم فيصبح قانونا إعلانه فيه وفقا للمادة ٤٠ من القانون المدني و ١١ من قانون المرافعات وكان المحضر قد أثبت في ورقة الإعلان أن من وجده وخاطبه في هذا الموطن امتنع عن الاستلام كان الإجراء صحيحا أن سلم المحضر صورة ورقة الإعلان إلى جهة الإدارة ببندر الجيزة الذي يقع موطن المطعون عليه الأول في دائرته ، ووجه إلى هذا الأخير في موطنه الأصلي السابق الإشارة إليه كتابا موصى عليه في ظرف أربع وعشرون ساعة يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ويبين كل ذلك في أصل الإعلان وصورته وفقا للمادة ١٢ من قانون المرافعات . ولا محل للقول بعدم تقديم الصورة الرسمية من الشكوى الإدارية لمحكمة الموضوع وأنها قدمت

إلى هذه المحكمة لأول مرة وذلك لأنه لم يكن ثمة ما يدعو لتقديمها في مرحلة التقاضي الأولى وأن اتخاذ المطعون عليه الأول موطننا آخر بشارع الهرم هو الذى دما الطاعن لتقديمها لكي يستدل منها على صحة إعلان تقرير الطعن وأما القول بأن المطعون عليه الأول وجه إنذارا إلى الطاعنين عين فيه المحل الواجب إعلانه فيه ، فهو عار من الدليل إذ أنه لم يقدم ما يدل على أنه اتخذ هذا الإجراء .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل السبب الأول فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق أحكام القانون المدنى الخاصة بحقوق الامتياز ومشوب بالقصور فى التسبب ذلك أنه أولا أقام قضاءه بصحة اعتراض المطعون عليهما على شروط البيع على أن حق المطعون عليه الأول فى استئجار الشقة التى يشغلها من العين المبيعة للطاعن هو من حقوق الامتياز التى يخولها له القانون وفقا لنص المادة ٧٢٣ والمادتين ٧١٥ و ٧١٦ من قانون المرافعات فى حين أن العلاقة القانونية بين الطاعن والمطعون عليه الأول ومن صريح النص الوارد فى عقد البيع ، هى عقد إيجار ، أو على الأقل إقرار من الطاعن بعقد إيجار قائم قبل شرائه العين المؤجرة عينت مدته تعيينا كاملا ، وهو بهذه المثابة لا يرتب بين الطرفين لإحقوقا شخصية ، وورود هذا النص فى عقد البيع لا يغير من طبيعته القانونية ، والامتياز باعتباره أولوية حق معين مراعاة لصفته لا يلحق هذا الحق إلا بنص فى القانون (م ١١٣٠ مدنى) . والقانون لا يرتب على حق المستأجر فى نفاذ عقده بالنسبة إلى المالك أو لغيره امتياز فى أى معنى أو فى أية صورة ولا يرد على ذلك أن هذا النص اعتبر شرطا أساسيا فى عقد البيع ، ذلك لأن امتياز البائع — وفقا للمادة ١١٤٧ مدنى — قاصر على ما يستحقه من الثمن وملحقاته ولا يدخل فى هذا المعنى بداهة بقاء البائع مستأجرا لجزء من العين المبيعة مدة معينة مقابل أجر يدفعه وقد ترتب على تقرير الحكم المطعون فيه المركز القانونى الصحيح للمطعون عليه فى علاقته بالطاعنين ، واعتباره مستأجرا لجزء من العقار ثم تقريره إن هذا الحق من حقوق الامتياز التى يخولها القانون للمطعون عليه ،

أن تهاترت وتناقضت. أسبابه فضلا عن أنه أغفل بيان نوع الامتياز الذي أضفاه على حق المطعون عليه مما يجعله مشوبا بقصور يبطله ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة أشار إلى أن حكم القانون يتكفل بتنفيذ عقد الإيجار في حق مشترى العقار إذا كان ثابت التاريخ قبل انعقاد المبيع وأعمالا لهذا الحكم وتطبيقا لمناص عليه في عقد البيع يكون استئجار المطعون عليه الأول نافذا في حق الطاعنين وكل من يتلقى عنهما الملك ، بغير حاجة لأي إجراء آخر ، وأن انتفاع المطعون عليه الأول بالعين المؤجرة له ينضم لحكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومقتضى ذلك أنه لا مصلحة للمطعون عليه الأول في الاعتراض على خلو قائمة شروط البيع من الإشارة إلى عقد الإيجار رغم أن أسباب محكمة أول درجة صحيحة في ذاتها إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشتها والرد عليها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة إلى المصروفات وبإلزام المستأنف عليه الأول بها عن الدرجتين وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة أسس قضاءه في خصوص السبب الثاني من الاعتراض على قائمة شروط البيع وهو خلوها من النص الوارد في عقد البيع على إقامة المطعون عليه الأول في إحدى شقق العمارتين بأجرة معينة وأهمية إثبات هذا النص في القائمة المذكورة وعلى أن اشتراط المطعون عليه الأول في عقد البيع الصادر منه ومن أخيه المطعون عليه الثاني إلى الطاعنين بقاءه مستأجرا للشقة التي يشغلها إنما هو من الشروط الأساسية للبيع واشتراطه في قائمة شروط البيع لا يتعارض مع حكم القانون إذ يعتبر احتفاظه بحقه في الاستمرار في استئجار الشقة التي يشغلها من العين المبيعة من حقوق الامتياز التي ينحوطا له القانون وقد نصت المادة ٧٢٣ من قانون المرافعات على اتباع الأحكام المقررة لبيع عقار المفلس وعدم الأهلية والغائب على بيع العقار لعدم إمكان قسمته ، وعلى بيعه اختياريا ، وأنه طبقا لهذا النص ونص المادتين ٧١٥ ، ٧١٦ من هذا القانون يكون من حق المطعون عليه الأول باعتباره صاحب حق امتياز الاعتراض على إغفال شرط بقاءه مستأجرا للعين وعدم ذكره في قائمة شروط البيع وهذا

الذى أسس عليه الحكم قضاءه غير صحيح في القانون . ذلك أنه يبين من الاطلاع على عقد البيع الصادر من المطعون عليهما متضامتين إلى الطاعن بصفته وإيا شرعيا على ولديه والمحرف في ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ والمسجل رقم ٢٣ منه أنه قد نص فيه على أن المطعون عليه الأول مقيم بالشقة الغربية بالدور الأعلى وملحقاتها بالمنزل الوارد بعقد البيع ، وأنه في حساباته مع شركائه تحسب عنها قيمة إيجارية مقدارها ١١ جنينها ، وأنه من الشروط الأساسية لعقد البيع أن يبقى مقيما كمتاجر بنفس الأجرة المذكورة وأنه يخضع للزيادات الجديدة التي تفرضها الحكومة على المستأجرين إن كانت ، كما أن له الحق في إخلائها في أى وقت أراد من الآن أو التنازل عنها لمن يشاء بنفس الإيجار ، وله الحق في السكن بها سنة بعد انتهاء قوانين المساكن - يبين من هذا النص وهو ما استخلصه الحكم المطعون فيه منه - إن حق المطعون عليه الأول في الانتفاع بالشقة المشار إليها هو حق شخصي بصفته مستأجرا لها بأجرة معينة ولمدة تنتهى بعد سنة من انتهاء القوانين الاستثنائية الخاصة بإيجار المساكن ، فهو ليس بصاحب حق امتياز ، ذلك لأن الامتياز يعتبر من التأمينات العينية وهو لا يقرر إلا بمقتضى نص في القانون ولما كان القانون المدني القديم إذ أورد في المادة ٦٠١ الديون الممتازة واعتبر ثمن البيع المستحق للبائع من هذه الديون وإذ نصت المادة ١١٤٧ من القانون المدني الجديد على أن ما يستحق لبائع العقار من الثمن وملحقاته يكون له امتياز على العقار المبيع ويجب أن يقيد الامتياز ولو كان البيع مسجلا وتكون مرتبته من وقت العقد ، إلا أن القانون لم يرتب للبائع في حالة بقائه متفعا بالعقار المبيع أو يجزء منه بصفته مستأجرا بأجرة معينة - كما هو الحال في الدعوى - أى امتياز على العين المبيعة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ اعتبر احتفاظ المطعون عليه الأول في عقد البيع بحقه في الانتفاع بإحدى الشقوق في العمارة المبيعة منه ومن أخيه المطعون عليه الثانى إلى الطاعن بصفته من حقوق الامتياز التي ينحولها له القانون على أن خطأ الحكم في هذا الشأن غير متبع ، ذلك لأن المادة ٧٢٣ من قانون المرافعات تنص بأن تطبق على بيع العقار لعدم إمكان قسمته وعلى بيعه اختيار الأحكام المقررة لبيع عقار المفلس وعديم الأهلية

والغائب... وتنص المادة ٧١٥ من قانون المرافعات في حالة بيع عقار الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة على أن قلم الكتاب يخير كلا من الدائنين المرتهنين رهنا حيازيا أو رسميا وأصحاب حقوق الاختصاص والامتياز... بإيداع قائمة شروط البيع بالأوضاع وفي المواعيد المقررة في المادتين ٦٣٢ و ٦٣٣ مرافعات، وقد نصت المادة ٦٤٣ على أن لكل ذي مصلحة من غير من ورد ذكرهم في المادة ٦٤٣ إبداء ما لديه من أوجه البطلان أو الملاحظات بطريق الاعتراض على القائمة ولما كان مستأجر العقار من الأشخاص الذين لم مصالحته في إبداء ما لديه من ملاحظات بطريق الاعتراض على القائمة، وطالب تعديل شروط البيع بالإشارة إلى إيجاره حتى يتفادى منازعة الراسى عليه المزايدة فيها بعد ذلك، ولا يغير من ذلك أن يكون حق المستأجر قد نص عليه في عقد البيع المسجل فيصح أن يواجه به الغير - ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص في قضائه إلى تقرير حق المستأجر في الاعتراض على قائمة شروط البيع، وكان ما انتهى إليه في هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون، ومن ثم يكون غير مجد النعى على خطئه في تقريراته السابق الإشارة إليها متى كان الخطأ فيها لا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها وأما النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب إذ هو لم يبين نوع امتياز المستأجر ومصدره من القانون ولم يرد على ما قرره محكمة أول درجة من أن حكم القانون بتكفل نفاذ عقد الإيجار في حق مشترى العقار وإذا كان ثابت التاريخ قبل انعقاد البيع، فلا مصلحة له في الاعتراض على خلو قائمة شروط البيع من الإشارة إلى عقد الإيجار، هذا النعى مردود أولا بأن لا محل لتعيب الحكم في مناقشة امتياز المستأجر من حيث نوعه ومصدره متى كان ما قرره المحكمة في هذا الشأن هو تقرير قانوني خاطئ، لا يؤثر على النتيجة التي انتهى إليها، ومردود ثانياً بأن الحكم المطعون فيه لم يكن بحاجة إلى الرد على ما قرره محكمة أول درجة عن وجود مصلحة للطعون عليه الأول باعتباره مستأجراً في الاعتراض على قائمة شروط البيع متى كان قد اعتبر - خطأ - أن للمستأجر حق امتياز على العقار المبيع، ورتب على ذلك حقه في الاعتراض على هذه القائمة وكانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم لا مخالفة فيها للقانون كما سبق بيانه..

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مخالف للقانون ، ذلك لأن المطعون عليه الأول اعترض على قائمة شروط البيع وشملت ممارسته وجهين . ثم استأنف المطعون عليه الحكم الصادر من محكمة أول درجة القاضى برفض الاعتراض . ورغم أن المطعون عليه الثانى ليس له شأن وجه الاعتراض الثانى الخاص باستئجار المطعون عليه الأول لجزء من العقار ، ورغم أن الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للتوجه الأول من الاعتراض ، ومعنى ذلك أنه رفض استئناف المطعون عليه الثانى بأكمله . كما رفض استئناف المطعون عليه الأول بالنسبة إلى اعتراض الأول ، إلا أنه ألزم الطاعنين بمصروفات الدرجتين وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة والحكم إذ قضى بذلك مخالف حكم المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات التى تقضى بأن يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها .

ومن حيث إن النعى على الحكم فى هذا السبب مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الاعتراض على قائمة شروط البيع أقيم على سببين ، ومتى كانت المحكمة قد قبلت الاعتراض على القائمة — فلها أن تلزم الخصم المحكوم عليه بالمصروفات عملاً بنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات ، سواء أكان قبول الطالب مؤسساً على السببين اللذين بنى عليهما الطلب معاً أو على أحدهما فقط . ولما كان الحكم المطعون فيه انتهى إلى أن للمطعون عليه الأول بصفته مستأجراً للعقار المبيع الحق فى الاعتراض على القائمة فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون إذ هى ألزمت الطاعن باعتباره محكوماً عليه بمصروفات الدعوى ولا يغير من هذا النظر أن يكون السبب الذى استند إليه الحكم المطعون فيه فى قبول الاعتراض على القائمة خاصاً بالمطعون عليه الأول .

ومن حيث إن مما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٥

بإحاطة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد قواد جابر ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٤٦)

القضية رقم ١٩٣ سنة ٢٢ القضائية :

(١) إعلان . عدم إثبات المحضر الخطوات التي سبقت تسليم صورة إعلان تقرير الطعن
إلى شيخ البلدة . بطلان الإعلان . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٤٣١ مرافعات .
(ب) نقض . طعن . شفعة . بطلان إعلان تقرير الطعن إلى البائع . عدم قبول الطعن
بالنسبة لجميع الخصوم .

١ - عدم قيام المحضر بإثبات الخطوات التي سبقت تسليم صورة إعلان
تقرير الطعن إلى شيخ البلد وبيان الوقت الذي انتقل فيه إلى محل المعلن إليه
يترتب عليه بطلان الاعلان عملاً بالمواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٤٣١ من قانون المرافعات.
٢ - لما كان القانون يوجب في دعوى الشفعة اختصاص أطرافها الثلاثة :
الشفيع والبائع والمشتري سواء في أول درجة أو ثاني درجة أو في النقض ، فإن
بطلان إعلان تقرير الطعن إلى البائع يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة
إلى جميع الخصوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى
رقم ١٩٣٧ سنة ١٩٤٥ جزئي أبتوب إلى الطاعن المطعون عليه الثاني وقد جاء بها

أنه شريك على الشيوع في الأطنان المبيعة من المطعون عليه الثاني للطاعن وقدرها ١٨ ط و ٢٠ س مينة بالصحيفة ويحق له أخذها بطريق الشفعة وطلب الحكم له بذلك نظير الثمن الوارد بالعقد وقدره ٤٥٠ جنيهًا مع جميع المصاريف والملحقات واسترداد ما يكون زائدًا عن الثمن الحقيقي ، وقد حكمت المحكمة بنسب خير زراعي لبيان ما إذا كان المدعى (المطعون عليه الأول) يملك على الشيوع في الأطنان المبيعة أم لا ، وبأشر الخبير مأمورية وأثبت بتقريره أنه يملك على الشيوع ، كما أن الطاعن يملك كذلك على الشيوع . وقد قضت في ١٩٥١/٢/٢٤ بأحتمية الشفع المطعون عليه الأول في أخذ ٨ ط و ٩ س بالشفعة شيوعًا في ١٨ ط و ٢٠ س المينة بالصحيفة نظير الثمن وقدره ٢٠٠٢ قرش والملحقات المناسبة لهذا المبلغ . استأنف المشتري - الطاعن - أمام محكمة أسيوط الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد الاستئناف برقم ٢٦٣ سنة ١٩٥١ . وفي ١٩٥١/١٢/٩ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف لأن قيمة الدعوى مما يدخل في النصاب النهائي للمحكمة الجزئية . فقرر الطاعن بالطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

ومن حيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً لأن المحضر أثبت في أصل ورقة التقرير المعلنة إلى المطعون عليه الثاني "مخاطباً مع الشيخ عبد الحميد محمد سلطان لغيابه وأمتناع تابعه عن الاستلام" مغفلاً إثبات الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى شيخ البلد ، وهذا الإغفال يبطل للإعلان عملاً بالمواد ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله إذ توجب المادة ٤٣١ مرافعات على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن ، على أن يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية ، ولما كانت المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات توجب على المحضر قبل أن يسلم الإعلان إلى شيخ البلد أن يثبت في محضره الخطوات

التي سبقت تسليم الصورة إليه والوقت الذي انتقل فيه إلى محل المعان إليه ،
وكان الإعلان الذي وجه إلى المطعون عليه الثاني قد خلا من إثبات هذه البيانات
فإنه يكون باطلا . ولما كانت الدعوى محل الطعن هي دعوى شفعة مما يوجب
القانون اختصاص أطرافها الثلاثة : الشفيع والمشتري والبائع ، سواء في أول درجة
أو ثاني درجة أو في التقض ، فإن بطلان إعلان التقرير إلى المطعون عليه
الثاني - البائع - يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى المطعون عليهما .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٥

(١٤٧)

القضية رقم ٦٩ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد قواد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

إعلان . إعلان النياية . متى يصح ؟ وجوب القيام بالتحريات الدقيقة عن محل المعلن إليه
قبل اتخاذ هذا الإجراء . عدم القيام بهذه التحريات . بطلان الإعلان . مثال .

إعلان الأوراق القضائية في النياية بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلان
أو في محله إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ، فلا يصح اللجوء إليه إلا إذا
قام المعلن بالتحريات الكافية عن محل إقامة المعلن إليه وإلا اعتبر إعلان باطلا
ولا يكفي أن ترد الورقة دون إعلان اسمك المعلن هذا الطريق الاستثنائي بإعلانها
في النياية . وإذن فمتى كان الثابت من ورقة إعلان تقرير الطعن أن المحضر بناء
على طلب الطاعن قد توجه إلى منزل معين لإعلان المطعون عليه ، وأثبت في محضره
أنه ليس لهذا الأخير سكن أو محل إقامة في المنزل المذكور ، وأشار على طالب
الإعلان بالارشاد عن موطن المطعون عليه ، ثم أشر على ورقة الاعلان في تاريخ
لاحق بإعلانه للنياية على مسؤولية الطاعن ، وفي هذا التاريخ توجه المحضر وسلم
صورة الاعلان في النياية ، ولما كان الطاعن قد اتخذ هذا الاجراء ولم يقدم
ما يدل على أنه تحرى عن محل إقامة المطعون عليه قبل إعلانه على هذه الصورة
فإن الإعلان يكون قد وقع باطلا .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق — تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧٥ سنة ١٩٥٠ عابدين الجزئية على المطعون عليه ، وقالت بيانا لها إن مورثة المطعون عليه ست الكل عوض استأجرت في أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ أرضا مساحتها ٢٦ مترا و ١٠ سنتيمترات من وقف الجداوى بحى معروف بإيجار مقداره ١٢٠ ليليا شهريا ، وأنها أقامت على الأرض المؤجرة المبنى رقم ٧ بحارة السياس ، وقد تملك الطاعنة العين المؤجرة بمقتضى حجة استبدال صادرة من المحكمة الشرعية في أول يناير سنة ١٩٤٥ قالت إليها بذلك جميع حقوق جهة الوقف . ووفقا للبند السادس من عقد الإيجار يحق لها طلب الإخلاء بعد التنبيه على المستأجر في الميعاد المحدد بالعقد . وقد تأخر المطعون عليه في الوفاء بالأجرة المستحقة مما اقتضى مطالبته بذلك ، وقد حكم عليه بها . وطلبت المحكمة إلزام المطعون عليه بإخلاء العين المؤجرة إلى مورثة المطعون عليه وتسليمها خالية من المباني والأقفاص ، وإلا قامت الطاعنة بالإزالة بمصروفات ترجع بها على المطعون عليه ، كما طلبت الحكم بمنع تعرضه ، وفي ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها على دائرة الإيجارات . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٠٤٧ سنة ١٩٥١ القاهرة الابتدائية ، وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لأنه تبين من ورقة إعلان تقرير الطعن أن المحضر عندما أراد إعلان المطعون عليه بالمنزل رقم ٧ بحارة السياس أثبت المحضر أنه ليس للمطعون عليه سكن ولا محل إقامة بالمنزل .

المذكور . فأشر على ورقة الإعلان بإجرائه للنيابة العامة تحت مسؤولية الطاعن .
والإعلان للنيابة لا يكون صحيحا إلا إذا أثبت أن المعلن إليه قد استنفد جهده
في السعي لمعرفة موطن المراد إعلانه ، وهو ما لم يقدم عليه دليل .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك لأن إعلان الأوراق القضائية في
النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو في محل إقامته إنما أجازته
القانون على سبيل الاستثناء فلا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتجريات
الكافية عن محل إقامة المراد إعلانه ، وإلا اعتبر الإعلان باطلا ، ولا يكفي
أن ترد الورقة دون إعلان لبسلك المعلن الطريق الاستثنائي بإعلانها في النيابة .
ولما كان يبين من الإطلاع على ورقة إعلان تقرير الطعن أن المحضر - بناء على
طلب الشركة الطاعنة - توجه في ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ إلى المنزل رقم ٧
بجادة السباس بحى معروف لإعلان المطعون عليه ، وأثبت في محضره أنه ليس
لهذا الأخير سكن أو محل إقامة بالمنزل المذكور ، وأشار على طالبة الإعلان
بالإرشاد عن موطن المطعون عليه . وفي ١٠ من مارس سنة ١٩٥٢ أشر على ورقة
الإعلان بإعلانه في النيابة على مسؤولية الطاعنة ، وفي هذا التاريخ توجه المحضر
وسلم صورة الإعلان إلى وكيل نيابة عابدين ولما كانت الطاعنة قد اتخذت هذا
الإجراء ، ولم تقدم ما يدل على أنها تحرت عن محل إقامة المطعون عليه قبل
إعلانه في النيابة . خصوصا وأن المطعون عليه لم يكن هو المستأجر لهذه العين
التي أريد إعلانه فيها ، بل تبين من وقائع الدعوى أنه وارث للمستأجر لهذه العين
تفترض إقامته في هذه العين ، ومن ثم يكون إعلان تقرير الطعن قد وقع باطلا
وفقا للبواد ١١ و ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٥

حرياسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : سليمان ثابت
ووليل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد قزاد جابر ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٤٨)

القضية رقم ٧١ سنة ٢٢ القضائية :

إجابة . العين المؤجرة أرض قضاء . عدم خضوعها لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
لا يغير من ذلك أن يكون المستأجر قد أقام بها منشآت في سبيل الانتفاع بها . لا يغير من ذلك أيضا
أن تكون المنشآت سابقة على عقد الايجار متى كان الايجار مقصورا على الأرض القضاء .

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد استثنت
صراحة الأرض القضاء من تطبيق أحكامه ، وكان الثابت من عقد الايجار أن
العين المؤجرة هي أرض قضاء ، فإنه لا يسرى عليها أحكام القانون المشار إليه
بل يكون التراع القائم في شأنها خاضعا لأحكام القانون العام ، ولا يغير من ذلك
أن يكون المستأجر في سبيل الانتفاع بها قد أقام عليها منشآت ، ولو كان ذلك
في تاريخ سابق لعقد الايجار متى كان الايجار مقصورا على الأرض القضاء دون
المباني المملوكة للمستأجر . وإذ ثبت فتمت كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها على دائرة الايجارات لتطبيق القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر
الأوراق — تحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٦٣ سنة ١٩٥١

عابدين على المطعون عليها ، وقالت بيانا لها إن المطعون عليها استأجرت في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ من وقف الجداوى أرضا فضاء مساحتها ٢٦ متراو ٥٠ سم وقد أقامت المستأجرة عليها المبنى رقم ١٩ بحى معروف وقد نص في عقد الإيجار على أنه مقصور على الأرض الفضاء ، وأنه ليس للمستأجر أى حق عيني عليها ، وأنه ملزم بالاخلاء عند طلب جهة الوقف ، وقالت الطاعنة إن حقوق المؤجر آلت إليها بمقتضى قرار استبدال صادر فى أزل يناير سنة ١٩٤٥ من محكمة مصر الشرعية لكل من محمد محمود خليل وعطا عفيفى اللذين باعا كل مالهما من حق إلى الشركة الطاعنة بمقتضى عقد رسمى محرر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . وقد نص فى عقد الإيجار على حق المؤجر فى طلب إخلاء العين المؤجرة بعد ستة شهور من التنبيه على المستأجر . وطلبت الشركة الطاعنة الحكم بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها خالية مما عليها من المباني والأقفاص ، وإلا قامت الشركة بالازالة بمصروفات ترجع بها على المطعون عليها . وفى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى دائرة الاجارات . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٠٤٩ سنة ١٩٥١ ، وفى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة فى موضوع الاستئناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن مقام على سبب واحد يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة فيما قضى به من عدم اختصاص محكمة عابدين بنظر الدعوى ، وبإحالتها الى دائرة الاجارات تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن القانون المشار إليه أخرج الأرض الفضاء من الخضوع لأحكامه . وقد رفعت الدعوى بطلب إخلاء العين المؤجرة على اعتبار أنها أرض فضاء ، ونصوص عقد الإيجار المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ تقطع فى أن الإيجار ينصب على أرض فضاء ، ولا يغير من انطباق القانون العام أن تكون المستأجرة قد أقامت مباني على الأرض المؤجرة ، لأن ذلك هو الطريق الذى اختاره المستأجر للانتفاع بالعين المؤجرة . وقد نص فى عقد الإيجار على أن ليس للمستأجرة

أى حق عيني على الأرض المؤجرة ولا حق البقاء والقرار فيها ، وأنت عليها أن تستعملها مع مراعاة أنها ملزمة بإخلاؤها عند طلب المؤجر . ولا محل للتوسع في تفسير القانون الاستثنائي لأنه جاء على خلاف القانون العام .

ومن حيث إن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا السبب في محله ، ذلك أنه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وإحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية " دائرة الإيجارات " أسس قضاءه على قيام المبنى المملوك للمستأجرة على الأرض المؤجرة وقت التعاقد ووصف العقد بأنه عن أرض فضاء ، لا يغير من طبيعة العقار المؤجر إذ هو في حقيقته كان عن أرض مقام عليها بناء . ولما كان يبين من عقد الإيجار المحرر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ أنه نص في ديباجته أنه عن قطعة أرض لوقف الجداوى وعليها مبان ملك للمستأجرة . وقد نص في البندين الثالث والرابع على أن المستأجرة إذا أرادت إخلاء الأرض فعلها قلع مبانيها وإخطار جهة الوقف ... فإذا أرادت جهة الوقف أخذ الأرض فعلها أن تعلن المستأجرة قبل مدة الإيجار بستة شهور ... ويجوز الإعلان تكون المستأجرة ملزمة بقلع مبانيها ... وليس لها أى حق في طلب تعويض عن الإزالة . ونص في البند الثامن على أنه ليس للمستأجر أى حق عيني على الأرض المؤجرة ولا حق البقاء والقرار فيها ، كما نص في البند الخامس عشر على أن المستأجرة تقرر بأنها استأجرت قطعة الأرض الواردة في العقد على أنها أرض فضاء ... ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ نصت على أنه يسرى على الأماكن المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض ، فقد استثنت تلك المادة صراحة الأرض الفضاء . ولما كانت العين المؤجرة — كما هو ثابت من عقد الإيجار — هي أرض فضاء فلا يسرى عليها أحكام القانون المشار إليه بل يكون النزاع القائم في شأنها خاضعا لأحكام القانون العام ، ولا يغير من ذلك أن تكون المستأجرة في سبيل الانتفاع بها قد أقامت عليها منشآت ، ولو كان ذلك في تاريخ سابق لعقد الإيجار موضوع النزاع متى كان الإيجار مقصورا على الأرض الفضاء دون المباني المملوكة للمستأجرة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف

فما قضى به من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها على دائرة
الإيجارات لتطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد خالف القانون
مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن موضوع الاستئناف صالح للحكم فيه .

ومن حيث إنه وقد ثبت مما سبق بيانه أن الحكم المطعون فيه إذ قضى
بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ،
وبإحالتها على دائرة الإيجارات قد خالف القانون ، فيتعين إلغاؤه .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأماتذة سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٤٩)

القضية رقم ١٠٦ سنة ٢٢ القضائية :

بيع . عقد . ورود عقد البيع على محلين : المحل الأول يشمل حصة مفرزة من الأملان حسب
وضع اليد والمحل الثاني يشمل حصة شائعة تقل من الحصة الأولى بحسب النصيب الشرعي . النص
في العقد على تسوية العلاقة بين الطرفين وفقا للمحل الذي يستقيم به العقد . معارضة مصلحة الشهر العقاري
للمحل الأول وإجراء المحاسبة بين الطرفين على أساس المحل الثاني . استقامة المحل الأول بعد ذلك ببيع
المشتري للقدر الزائد وعدم معارضة مصلحة الشهر العقاري . وجوب تسوية الحساب بين الطرفين
بالنسبة للقدر الزائد .

متى كان الواقع في الدعوى هو أن عقد البيع الابتدائي قد ورد على حصة
مفرزة محددة مقدارها ٣٦ فدانا وفقا لوضع يد البائع مع تحديد سعر الوحدة للفدان
بمبلغ معين فلما قامت إجراءات الشهر العقاري حائلا دون تسجيل العقد على هذا
الوجه حور الطرفان اتفاقهما في العقد النهائي دون المساس بجوهره بأن جعل
البيع منصبا على الحصة الشائعة بحسب النصيب الشرعي ومقدارها ٣٠ فدانا
والتي لا تجادل المساحة في جواز ورود العقد عليها كما جعله منصبا أيضا على القدر
المفروز الوارد في العقد الابتدائي وحرصا على النص على سعر الوحدة للفدان
الواحد بمبلغ معين في كلتا الحالتين ، وكان المفهوم من هذا التحوير اللاحق
في العقد النهائي أن البيع شمل محلين الأول بيع النصيب الشائع والآخر بيع هذا
النصيب حسب وضع اليد وأن العلاقة بينهما تسوى على أساس المحل الذي يصح
به العقد ، وكانت مصلحة الشهر العقاري قد نقلت أولا ملكية القدر الشائع
دون المحدد وجرت المحاسبة في العقد على ثمن هذا القدر وحده ، ثم تبين بعد ذلك

أن المحل الآخر قد استقام أمره وهو الـ ٣٦ المحددة ببيع المشتري له دون اعتراض من الشهر العقاري ، فإنه يكون للبائع الحق في الرجوع على المشتريين بثمن الفرق على أساس الوحدة المتفق عليه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر البيع جزافاً بالثمن المحدد للخصصة الشائعة قد خالف في تفسيره الثابت بالأوراق .

المنحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن هذا الطعن قد استوفى إجراءاته فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة باعت إلى المطعون عليهما ٣٦ فدانا بزمام ناحية القردى والسحالى مركز أبو حمص مديرية البحيرة مفرزة مع ما يتبع هذه الأطيان من نصف الغزبة والميلانى والآلات الكائنة بالأرض والأشجار وما يتبعها كذلك من حق المرور والرى وغيرها مما يوجد بالأطيان المبيعة من مشتملات وأن هذا القدر المبيع عبارة عن جميع حقوقها الآيلة إليها بالميراث الشرعى فى تركة والدها المرحوم ابراهيم بك نصار والبالغ مقدارها ٤٤٦ فدانا و ٦ قراريط و ٢٠ سهما الكائنة بزمام مركز ابى حمص مديرية البحيرة مع جميع ملحقاتها ومشتملاتها وذلك بموجب عقد بيع ابتدائى حرر بين الطرفين فى ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٤ وقد تضمن هذا العقد أن البائعة تقرر أنها وضعت يدها على العين المبيعة بهذا العقد مفرزة ابتداء من يناير سنة ١٩٢١ بموجب عقد قسمة حرر بينها وبين الشركاء اختصت فيه بهذا القدر المفرز وتعهدت البائعة فى خلال شهرين من تاريخ هذا التعاقد بتسليم المشتريين مستندات التملك والشهادات العقارية الدالة على خلو العين المبيعة من الحقوق والتسجيلات وكذلك كشوف المساحة المصدق عليها من جهة المساحة حسب الحدود والمعالم الميمنة بهذا العقد وقد حدد ثمن هذه الصفقة جميعها بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه و باعتبار ثمن الفدان الواحد

١٢٥ جنيها دفع منه عند التعاقد للسيدة البائعة مبلغ ٣٠٠ جنيه ونص في البند الحادى عشر من عقد البيع على أنه إذا حصل نزاع في موضوع وضع يد البائعة المدة القانونية المكتسبة للملكية على الأطيان المبيعة من أى من الشركاء وتحقق هذا النزاع قضائيا يكون للمشتري الحق التام في اعتبار عقدهم منصبا على نصيب البائعة بحق جزء من ثلاثة عشر جزءا من جميع أطيان المورث المرحوم ابراهيم بك نصار البالغ مساحتها ٤٤٦ فداناً و ٦ قيراط و ٢٠ سهم وفي جميع ملحقاتها ومشمولاتها من أشجار ونخيل وآلات ومبان وغيرها - وبتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٥ حرر عقد رسمي مسجل بين الطرفين ذكر فيه أن البائعة باعت بموجبها إلى المطعون عليهما مقدار ٣٠ فداناً و ١٢ قيراط و ٧ أسهم بثمان قدره ٣٨١٤ جنيها باعتبار ثمن الفدان ١٢٥ جنيها وأنها باعت وتنازلت عن ملكيتها بكافة الضمانات القانونية وعن جميع جقوقها بالميراث الشرعى في تركة والدها المرحوم ابراهيم بك نصار في الأطيان الكائنة بنواحي القردي وسحالى مركز أبو حمص وقايل مركز دمنهور بحيرة مع جميع ملحقاتها ومشمولاتها كما ذكر بالعقد المذكور أن البائعة تقرر أنه رغما عن تكليفها في أطيان والدها على الشيوع فإنها واصله يدها على مقدار ٣٦ فداناً ذكرت بياناتها في العقد وأن الطرفين اتفقا على أن للمشتري الحق التام في أن يحل محل البائعة في جميع حقوقها في هذه الأرض من ملكية ووضع يد وانتفاع وغيره كما يقرر الطرفان أن البيع انصب على هذه الأطيان المحددة كما انصب على الحصة الشائعة السابق ذكرها ثم ذكر في العقد أن البائعة قبضت كامل الثمن وقدره ٣٨١٤ جنيها - وبعريضة معلنة في ٩٤٩/٥/٤ أقامت الطاعنة الدعوى رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٤٩ كلى مصر طليبت فيها الحكم بإلزام المطعون عليهما بأن يدفعوا لها مبلغ ٦٨٦ جنيها وفوائده القانونية بواقع ٥٪ من أول أكتوبر سنة ١٩٤٤ مع المصاريف والأتعاب والنفاذ قالت إنه الباقي لها بذمة المطعون عليهما من ثمن الصفقة المبيعة البالغ مساحتها ٣٦ فداناً ولم يقيم المطعون عليهما بسداده واستندت إلى عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٤٤/٦/١٥ وقد دفع المطعون عليهما الدعوى بأن البائعة لا تملك أكثر من ٣٠ فداناً و ١٢ قيراطاً و ٧ أسهم شائعة في أراض أخرى وأن عقد البيع النهائى حرر عن هذا القدر وتم دفع الثمن على أساسه ونص فيه على أن البائعة استوفت كامل الثمن عما ظهر أنه

مملوك لها وقدره ٣٨١٤ جنيها - وبتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥١ قضت محكمة أول درجة بإلزام المطعون عليهما بأن يدفعوا للطاعنة مبلغ ٦٨٦ جنيها والفوائد ٥٪ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد مع إلزامهما بالمصاريف و٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشمات الحكم بالنفاذ وقد أسست المحكمة قضاءها على أن تمسك المطعون عليهما بأن الطاعنة لا تملك إلا القدر الذي باعته بالعقد النهائي الذي فسخ أحكام العقد الابتدائي مردود بأن البيع الصادر من المطعون عليهما إلى الأميرة السابقة سميرة حسين والذي تضمن القدر مشتراهما من الطاعنة قد اشتمل على إقرارهما بعكس ما يتمسكان به إذ ظهر أن ملكية الفرق البالغ قدره ستة أفدنة قد خلصت لهما ملكيته وباعاه واستوليا على ثمنه دون أن يدفعوا ثمنه للطاعنة وأن القول بإعفاء الطاعنة لهما من ثمن هذا القدر لا يستند إلى أساس صحيح وأن البيع لم يكن جزافا بل كان محمدا بسعر الوحدة وما دام العقد النهائي لم يتناول نصا على الإعفاء أو الإبراء من ثمن هذا القدر فيجب أدائه للطاعنة. استأنف المطعون عليهما الحكم وبتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها وألزمتها بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش صاغ مقابل أتعاب المحاماة. قطعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن ماتعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه تخاذل أسبابه وتناقضها مما يجعله معدوم الأسباب فضلا عن مخالفته للقانون ، ذلك أن أسباب الحكم تناقض الدليل الكتابي المقدم بالأوراق والثابت منه أن المتعاقدين قد اتفقا على أن يكون عقد البيع منصبا على ملكية البائعة إما بحسب وضع يدها وأما بحسب نصيبها الشرعي وأنه على كلتا الحالتين قد اتفق على أن يكون ثمن القدان الواحد ١٢٥ جنيها لما تنقل ملكيته فالعقد الابتدائي قد انصرف إلى حصول بيع القدر المحدد المقرز الذي كان تحت يد البائعة منذ سنة ١٩٢١ باعتباره مقابلا لنصيبها واتفق في الوقت ذاته على تنفيذ الاتفاق في النصيب الشائع إذا امتنع نفاذ البيع على النحو المتفق عليه وهو جزء من ثلاثة عشر جزءا من مجموع الأطنان المخلفة عن مورث الطاعنة - فالعقد قد شمل التراما أصليا وآخر تبعا إذا ماتعذر نفاذ الأصلي

فلما أن مانعت مصلحة المساحة في تنفيذ الالتزام الأصلي قلب المتعاقدان الوضع بأن جعلوا الالتزام التبعي أصلاً والالتزام الأصلي تبعاً وخطأ محكمة الاستئناف أنها فصلت بين المحررين الابتدائي والنهائي حالة أن كلا منهما مقيم لآخر واعتبارها أن القدر الزائد ٥ فدادين و ١١ قيراطاً و ١٧ سهماً أصبح محملاً على القدر المبيع الشائع مع تناقض ذلك لما قرره بنفسها من اختلاف موضع نفاذ كل من الالتزامين - إذ الأمر ليس أمر إضافة ٦ أفدنة للقدر الشائع يدخل ضمنه ويندرج فيه بل هو تنفيذ للتعاقد في أحد شقيه بمعنى أنه إذا نفذ على الشيوع انعقد وانقضى أمره بالنسبة لمقدار الـ ٣٠ فدانا وكسر وأما إذا صلح العقد كأداة لنقل ملكية الـ ٣٦ فدانا للمشتريين فإن الاتفاق في شأنها هو ماورد بالعقد الابتدائي الذي يجب حتماً نفاذه فيما يتعلق بأمر الثمن وأما ما قالته المحكمة بشأن النص على سعر الوحدة للفدان المبيع وهو ١٢٥ جنيهاً في كل من المحررين بأن الأطيان المبيعة أصبحت كلا واحداً شملته الصفقة التي حصل التعاقد عليها بأكلها وبالثلث الذي نص عليه في العقد بغير التفات إلى سعر الوحدة فإن هذا القول فيه إهدار لما هو متفق عليه صراحة في المحررين كما فيه مخالفة لقواعد القانون إذ أن انعدام الثمن كعنصر من عناصر البيع يجعل البيع في خصوص هذا القدر الزائد معدوماً، فإذا كان الثابت أن محكمة الموضوع قد أقرت نفاذ العقد ونقل ملكية المبيع باعتباره ٣٦ فدانا فإن باقى الثمن يجب أن يدفع وإلا كان ذلك إثراء على حساب البائعة بخير سبب .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعدم أن استظهر نصوص عقدي البيع الابتدائي والنهائي ومنها البند الثالث من العقد النهائي الذي تضمن "أن الطاعنة تقرر أنه رغماً عن أن تكليفها في أطيان المرحوم والدها على الشيوع فإنها واطعة اليد على ٣٦ فدانا محددة وبذلك اتفق الطرفان أن للمشتريين الحق التام في أن يحلها في جميع حقوقها في هذه الأرض من ملكية ووضع يد وانتفاع كما يقرر الطرفان أن هذا البيع ينصب على هذه الأطيان المحددة كما ينصب على الحصصة الشائعة سالفة الذكر وكذلك البند التاسع من العقد المذكور الذي تضمن "أن هذا البيع قد تم نهائياً بين الطرفين باعتبار سعر الفدان الواحد ١٢٥ جنيهاً فيكون ثمن الـ ٣٠ فدانا و ١١ قيراطاً و ١٧ سهماً مبلغ ٣٨١٤ جنيهاً استلمته البائعة وهذا

المبلغ باقى ثمن العقار المبيع بجميع ملحقاته ومشمولاته وأصبحت ذمة المشتريين بريئة من الثمن " وبعد أن استعرض الحكم هذين البندين قرر ... "أن العقد النهائي هو الذى يجب أن يكون أساس العلاقة بين الطرفين لأنه لاحق للعقد الابتدائى ومختلف عنه فى موضوعه وقد قصد به طرفاه أن يتفاديا صعوبات قامت بشأن تنفيذ العقد الأول " ثم استطرد الحكم فى أسبابه إلى القول بأن ... "نصوص عقد البيع المؤرخ ١٩٤٥/٤/٢٣ حسبما سبق البيان يستدل منها على أن الطاعنة تخلت عن هذا الفرق السابق بيانه لأن مستندات تملكها لا تؤيده ولم تحسب له حسابا مستقلا بل جعلت البيع الصادر منها إلى المطعون عليها شمله وقبل المطعون عليها هذا القدر بحالته القلقة المهددة ، ونص فى العقد على أن البيع ينصب على الأطنان المحددة كما ينصب على الأطنان الشائعة ، ثم نص بعد ذلك على أن الثمن المتفق عليه مقداره ٣٨١٤ جنيها وأن ذمة المشتريين أصبحت بريئة منه فلا يحق بعد ذلك أن تتقدم الطاعنة بعد عدة سنوات من تاريخ العقد وتطالب بالفرق بين الثمن الوارد بالعقد الأول والثمن الوارد بالعقد الثانى " ثم أخذ الحكم فى مناقشة دفاع الطاعنة والرد عليه بقوله : "ومن حيث إن ما استندت إليه الطاعنة من الإشارة فى عقد البيع النهائي إلى ثمن الأطنان هو بواقع ١٢٥ جنيها للفرق وما تستدل فيه أن المشتريين لم يدفعوا ثمنا إلا للأطنان الشائعة البالغ مقدارها ٣٠ فى وكسور - أن ما استندت إليه الطاعنة فى ذلك مردود عليه بأن الفرق الذى ورد فى العقد محملا على الأطنان الأخرى فاندمج فيها وانطوى تحتها وأصبحت الأطنان المبيعة جميعها كلا واحدا شملته الصفقة التى حصل التعاقد عليها وأصبحت هذه الأطنان بأكملها موضوع التعاقد وبالثن الذى نص عليه بخير التفات إلى معر الوحدة وعلة ذلك أن الفرق المذكور لم تتكامل عليه حقوق البائعة وأنها لا تدعى عليه حقا سوى وضع اليد دون الإشارة إلى توافر عناصره المؤيدة لاكتساب الملكية ولهذا كان تنازلها

يشعر بضعف موقفها وعدم استيثاقها من استقرار ملكيتها فكان لابد والأمر كما ذكر أن يعمل المشتريان من جانبهما على طلب استكمال هذه الملكية بإضافة يدهما إلى يد الطاعة . . . وبين من هذا أن الحكم المطعون فيه — على الرغم من أن البيع النهائي قد ورد صراحة على الحصة الشائعة ومقدارها ٣٠ ف و ١١ ط و ١٧ س وعلى الحصة المحددة والمقدرة بـ ٣٦ ف مع تحديد سعر الوحدة للفدان بمبلغ ١٢٥ جنيا — اعتبر أن الصفقة التي تناولها البيع النهائي كانت جزافا وبالثمن الذي تحدد فيه بمبلغ ٣٨١٤ جنيا دون نظر إلى حساب الفرق بين الحصتين ، وهذا الذي قرره الحكم يخالف الثابت بعقدي البيع وكلاهما في خصوصية الدعوى متمم للآخر ، ذلك أن العقد الابتدائي تضمن بيع حصة محددة مفرزة مقدارها ٣٦ ف فلما قامت إجراءات الشهر العقاري حائلا دون تسجيل العقد على هذا الوجه حرر الطرفان اتفاقهما في العقد النهائي دون المساس بمجوهره بأن جعلتا البيع منصبا على الحصة الشائعة التي لا تجادل مصلحة المساحة في جواز ورود العقد عليها ومقدارها ٣٠ ف و ١١ ط و ١٧ س كما جعلاه منصبا أيضا على القدر المقرز المقدر بـ ٣٦ ف و حرصا على النص على سعر الوحدة للفدان الواحد في كلتا الحالتين بواقع ١٢٥ جنيا ومفهوم هذا التحوير اللاحق في العقد النهائي أن الطرفين تراضيا على البيع إما بحسب النصيب الشرعي وإما بحسب وضع اليد أيهما نفذ أي أن العقد النهائي شمل محلين : الأول بيع النصيب الشائع والآخر بيع النصيب المحدد حسب وضع اليد وأن العلاقة بين الطرفين تسوى على أساس المحل الذي يصح به العقد فإذا كان الثابت أن مصلحة الشهر العقاري قد نقلت حين العقد ملكية القدر الشائع دون المحدد وجرت المحاسبة في العقد على ثمن هذا القدر وحده ثم تبين بعد ذلك أن المحل الآخر قد استقام أمره بعد ذلك وهو الـ ٣٦ ف المحددة وذلك ببيع المطعون عليهما له بعد ذلك دون اعتراض ما

من الشهر العقاري وذلك ضمن الأطنان التي باعها للسيدة مميحة حسين واعترافهما
في عقد البيع الصادر منهما بأنهما تلقيا ملكية الـ ٣٦ ف بطريق الشراء من الطاعنة
كان للطاعنة الحق في الرجوع على المطعون عليهما بثن الفرق على أساس سعر
الوحدة المتفق عليه - إذ ليس في نصوص العقد التهاى ما يفيد صراحة أو دلالة
أن الطاعنة قد تخلت عن ملكية هذا القدر أو تنازلت عن ثمنه أو أنها لم تحسب له
حسابا مستقلا أو أنها قصدت أن يندمج هذا الفرق في الصفقة المبعة باعتبارها
كلا شاملا كما ورد في قضاء الحكم وإلا لما حرصت الطاعنة في تعاقدها
على إيراد البيع على الحصتين الشائعة والمقرزة معا وفي وقت واحد وتحديد
سعر الوحدة للفدان الواحد في كلتا الحالتين - ومتى تقرر ذلك يكون الحكم
المطعون فيه قد خالف تفسيره الثابت من أوراق الدعوى مما يتعين معه نقضه .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأماتذة : سليمان ثابت
وكيل المحكمة ، وأحمد التروسي ، ومحمد قواد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٥٠)

القضية رقم ٢٣٤ سنة ٢٢ القضائية :

شفعة . دعوى الشفعة . شروط قبولها . أن تكون الخصومة قائمة بين أطرافها الثلاثة البائع
والمشتري والشفيع . وجوب توافر هذا الشرط في أية مرحلة من مراحل الدعوى .

استقر قضاء هذه المحكمة على أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت
الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والبائع والمشتري سواء في أول
درجة أو في ثاني درجة أو في النقض وسواء كان رافعها هو الشفيع أم المشتري
أم البائع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد وكيل المحكمة المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليه رشوان سليمان فائز بصفته
هو وآخر يدعى مبد الجواد سليمان أقاما الدعوى على مبروك حسن محمد الطاعن
ومراد محمود جابر بصفته طالين الحكم بأحقيتهما في أخذ فداين و ١٠ قراريط
و ١٢ سهما الميينة بعريضة الدعوى بالشفعة مقابل الثمن والمصاريف وقيمة
ذلك ٨٢١ جنيا و ٣٤٦ مليا واستند إلى أن القاصر المشمول بولاية والده
رشوان سليمان شريك في الثلاث قطع الأولى فضلا عن أن له حق ارتفاق على
القطعة الثانية البالغ مقدارها ١٧ قيراطا و ١١ سهما إذ تمر بها من الجهة البحرية

مسقة خصوصية يروى القاصر أطيانه منها ولا طريقة للرى سواها وأن المدعى الثانى عبد الجواد سليمان يجاور القطعة الأخيرة من جهتين القبيلة والغربية. دفع الطاعن الدعوى بعدة دفعوع منها أن المدعين يطلبان أخذ فدانين و ١٠ قراريط و ١٢ سهمما بطريق الشفعة مع أن الأرض المبيعة ٧ أفدنة و ٥ قراريط و ١٤ سهمما وفى ذلك تجزئة للقدر المشفوع فيه وهو أمر غير جائز ومسقط لطلب الشفعة . وفى ١٩٥٠/٤/٢٥ قبلت المحكمة هذا الدفع وقضت بعدم قبول دعوى الشفعة . فاستأنف المدعيان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٦٩٦ سنة ٦٨ ق وقد قضت فى ١٩٥٢/٥/٢٧ (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للاستئناف الأول رشوان سليمان بصفته وهو المطعون عليه الأول — وباحقيقته فى أخذ القطع الثلاث الميينة بصحيفة الدعوى الابتدائية نظير الثمن الوارد فى عقد البيع والمصاريف الرسمية . (وثانيا) بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك .

فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لأن موضوع الطعن هو دعوى شفعة ولم يختصم الطاعن سوى الشفيع دون البائع مع أن الخصومة يجب أن تكون بين أطرافها الثلاثة الشفيع والمشتري والبائع .

ومن حيث إن هذا الدفع فى محله لأن المادة ٣٤٩ مدنى توجب رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري ولو تعددوا وإلا سقط الحق فيها وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والمشتري والبائع سواء فى أول درجة أو ثانى درجة أو فى التقض وسواء أكان رافعها هو الشفيع أم المشتري أم البائع ، ولما كان الطاعن لم يختصم فى الطعن سوى الشفيع دون البائع ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، ومحمود عباد ، ومحمد قزاد جابر ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٥١)

القضية رقم ٤٥ سنة ٢٢ القضائية :

رهن . رهن العقار الصادر من غير مالك . الشروط اللازمة لصحة ونفاذه وفقا لنص المادة ٧٩ مكررة من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٠٧ من القانون المختلط .

يشترط لصحة ونفاذ رهن العقار الصادر من غير مالك وفقا لنص المادة ٧٩ مكررة من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٠٧ من القانون المختلط الملغى توافر شرطين ، الأول - أن يكون الرهن قد صدر من شخص وضع يده على العقار المرهون مدة خمس السنوات السابقة على الرهن وضعها مستوفيا للشروط المؤدية إلى كسب الملك بالتقادم ، بأن تكون حيازته ظاهرة هادئة مستمرة لا غموض فيها وبصفة مالك ، والثاني - أن يكون المرتهن حسن النية ، فلا يكفي أن يعتقد أن مدينه مالك ، بل يجب أن يكون لديه أسباب قوية أوجبت اعتقاده ملكية الراهن . وإذن فمتى كان الرهن قد صدر من شخص يضع يده بسبب معلوم غير أسباب التملك كالنائب والمستاجر والمستعير فإن الرهن يكون باطلا ولا يسرى حكم المادة المشار إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد وكيل المحكمة المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع - حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مورثة المطعون عليهم لطفيه سيد أحمد خليل ، رفعت

دهوى الاستحقاق رقم ٢٢٢١ سنة ١٩٠٨ أمام محكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة على الطاعن طلبت فيها الحكم بثبوت ملكيتها إلى الأطيان المينة في صحيفتها ، كما طلبت الحكم بإلزام البنك الطاعن بأن يدفع لها إيجار هذه الأطيان بواقع ١٥ جنبها سنويا عن كل فدان ابتداء من ١٦ من يناير سنة ١٩٤١ . وقالت شرحا لدعواها إن بنك الأراضى وهو دائن للسيدة خديجة أحمد راضى أرملة المرحوم محمد ابراهيم خليل الصاوى ولمحمد على ابراهيم خليل وعلى ابراهيم خليل باشر ضدهم إجراءات نزع ملكية ٣ أفدنة و ١٤ قيراطا و ٢٣ سهما أراضى زراعية ضمن ٥٥ فدانا و ٧ قراريط ومهمين بناحية السعيدى و ٢٩ فدانا و ١٦ قيراطا و ١٦ سهما بناحية زبيده بمديرية البحيرة وقد رسا مزادها على البنك المذكور بموجب الحكم الصادر من قاضى الشيوخ بمحكمة الاسكندرية المختلطة فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ وأنه عند تنفيذ الحكم طارفت مورثة المطعون عليهم فى تسليم فدان و ١٨ قيراطا كما يتضح ذلك من محضر تاريخه ١٩٤١/١١/١٦ وأنه عند إنشاء الرهن لصالح بنك الأراضى تقدم المدينون على اعتبار أنهم الورثة الوحيدون للمرحوم محمد الصاوى ابراهيم خليل ولم يذكروا أن مورثة المطعون عليهم هى أيضا أرملة محمد الصاوى ابراهيم خليل ولها الحق فى الميراث ، وأن مورثة المطعون عليهم لم تشترك فى عقد السلفية ولا فى الرهن ، فلها أن تطلب حصتها فى التركة وهى ١٥ قيراط فى أربعة وعشرين . وفى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة بأحقية المورثة المذكورة إلى $\frac{1}{3}$ على الشيوخ فى الأطيان وجملتها ١٧ فدانا و ٣ قراريط و ٢٠ سهما ضمن ٨٣ فدانا و ١٤ قيراطا و ٢٣ سهما ، التى رسا مزادها على بنك الأراضى المصرى بموجب الحكم الصادر فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ وألزمت بنك الأراضى بأن يدفع إلى مورثة المطعون عليهم قيمة إيجار هذه الأطيان بواقع ١٧٥٠ قرشا سنويا ابتداء من ١٦ يناير سنة ١٩٤١ حتى تمام السداد وألزمته أيضا بالمصروفات . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد بمجلدها برقم ٣٣٨ سنة ٥ قضائية ، وفى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه ، وضوحا وبتهيبه الحكم المستأنف ، فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الظمن مقام على سبب واحد حاصله — خطأ الحكم في تطبيق القانون :
 ذلك أن هدف الشارع من وضع المادة ١٠٧ مدني مختلط ثم المادة ٧٩ مكررة
 أهلي (المضافة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣) ، هو تقرير حماية خاصة للدائن
 المرتهن الذي يقبل بحسن نية ارتهان عقار من غير مالكه الحقيقي متى كان الراهن
 ظاهرا بمظهر المالك وكان حائزا للعقار لمدة خمس سنوات سابقة على إنشاء الرهن .
 وأن القضاء قد اضطرت أحكامه في تطبيق هذه المادة على تعريف الدائن
 المرتهن حسن النية ، بأنه الدائن الذي إطمأن إلى المظاهر بعد فحص دقيق
 لمستندات مدينه الراهن ، بحيث لا يمكن أن ينسب إليه التقصير متى تحرى الحقيقة .
 فمضى توافر في الدائن شرط حسن النية بالمعنى المتقدم وكان مدينه حائزا للعقار
 المرهون لمدة خمس سنوات فإن تطبيق المادة ١٠٧ — (٧٩ مكررة) أمر لازم
 مهما تكن نية المدين الراهن ، وبصرف النظر عن توافر شروط كسب الملكية
 لديه ، وإذ قضى الحكم على خلاف ذلك ، فإنه يكون مخالفا للقانون . ومن ثم
 يكون غير صحيح القول بأن من شروط تطبيق المادة ١٠٧ توافر شروط كسب
 الملكية بالتقادم بما فيها نية التملك في الحائز الراهن التي يجري نصها بالآتي
 « بالرغم من القيود السابقة ، يجوز للدائن المرتهن للعقار إذا كان حسن النية أن
 يتسك بوضع اليد الحاصل من المدين الراهن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود
 أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتهان ملكية الراهن » فالقيود السابقة التي
 تستبعد المادة ١٠٧ ليست إلا شروط كسب الملكية بالتقادم الواردة في المواد
 السابقة ومن بينها وجود نية التملك لدى الحائز ، بل إن من القيود السابقة التي
 تستبعد المادة ١٠٧ ما ورد في المادة ١٠٦ السابقة لها مباشرة من عدم كسب
 الملكية بالتقادم ضد سند الحائز ، كحالة المستاجر والمتقمع... الخ ، فهؤلاء لا يمكن
 أن يكتسبوا الملكية بالتقادم ، ومع ذلك فقد استبعدت المادة ١٠٧ هذه القيود
 بمعنى أنه إذا كان الراهن واحدا ممن ذكروا في المادة ١٠٦ وكانت شروط
 المادة ١٠٧ متوافرة فإن الرهن يعتبر صحيحا ويسرى حكم المادة ١٠٧ حماية للدائن
 المرتهن حسن النية — فلا يسوغ إذن القول بأن توافر نية التملك لدى المدين
 الراهن شرط لتطبيق المادة ١٠٧ ما دامت تلك المادة قد استبعدت في صدرها

صراحة جميع شروط كسب الملكية بالتقادم ومن بينها نية التملك — ولما كانت حالة المدينين الراهنين للبنك بصفتهم ورثة ، حائزين لجميع أعيان الشركة ، فإنه لا يمكن أن يكون حكمها أقصى بالنسبة للدائن المرتهن حسن النية من حكم حالة صاحب حق الانتفاع أو غيره من المذكورين بالمادة ١٠٦ ، وهؤلاء جميعا قد أجازت المادة ١٠٧ رهونهم ، متى كان المرتهن حسن النية وتوفر شرط الحياة لمدة خمس سنوات — لما كان ذلك . فإن اشتراط الحكم — لصحة الرهن — توافر نية التملك لدى الراهن هو بمثابة إضافة قيود على النص مؤداها إلغاء حكم المادة ١٠٧ إلغاء تاما وتعطيل لحكمها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في خصوص هذا النعي : ” ومن حيث إنه عن الأمر الثاني وهو تمسك المستأنف (الطاعن) بحماية المادة ١٠٧ من القانون المدني المختلط الذي يحكم هذا النزاع لقيامه في ظله ، فإن هذه المادة لا تبسط حمايتها على الدائنين المرتهنين إلا بشروط معينة منها أن يكون الدائن المرتهن حسن النية وأن يكون مدينه قد وضع يده على الأرض المرهونة مدة خمس سنوات سابقة على إنشاء الرهن وأن يكون وضع يده قد توافرت معه شروط كسب الملكية وهي أن يكون وضعها هادئا ظاهرا ومستمرًا بنية التملك . وهذا الشرط الأخير غير متوفر في الدعوى الحالية إذ على فرض وضع يد الراهنين على الأرض المرهونة إلى المستأنف (الطاعن) فالمفروض فيه أنه كان بطريق الإثابة عن باقي الورثة ولم يثبت أن الراهنين قاموا بأي إجراء يفهم منه تغيير صفة وضع يدهم هذا إلا من تاريخ الرهن في سبتمبر سنة ١٩٣٠ ولم يمض من هذا التاريخ إلى تاريخ رفع الدعوى في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣ خمس عشرة سنة وهي المدة المكسبة للملكية ولا يجوز الاحتجاج هنا بالمدة القصيرة المشروعة لمصلحة الراهنين في المادة ١٠٧ مدني مختلط ، إذ يشترط فيها أن تكون سابقة على إنشاء الرهن كما سلف البيان — وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه هو تطبيق صحيح للقانون : ذلك أن المادة ٧٩ مكررة من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٠٧ من القانون المختلط الملغى إذ نصت على أنه ” بالرغم من القيود السابقة يجوز للدائن المرتهن للعقار إذا كان حسن النية أن يتمسك بوضع اليد

الحاصل من المدين الراهن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتهان ملكية الراهن “ فقد أفادت بصرح نصها وجوب توافر شرطين لإعمال حكمها ، الشرط الأول - أن يكون الرهن قد صدر من شخص وضع يده على العقار المرهون مدة خمس السنوات السابقة على الرهن . والمراد بوضع اليد هو الحيازة التي تصلح أساسا للتقادم المكسب أى أن تكون حيازة ظاهرة هادئة مستمرة لا غموض فيها وبصفة مالك - والشرط الثانى . أن يكون المرتهن حسن النية ، فلا يكفى أن يعتقد أن مدينه مالك ، بل يجب أن يكون لديه أسباب قوية أوجبت اعتقاده ملكية الراهن .

ومن حيث إن هذا النص ، وقد كان نصا استثنائيا محضا لمخالفته للقاعدة العامة المقررة من أن رهن العقار المملوك للذير باطل فلا يترتب عليه نشوء الرهن - كان هدف الشارع منه تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على استثمارها فى قروض مضمونة بمقاربات مصرية ، وذلك عن طريق حماية الدائن المرتهن حماية خاصة فاعتبر بموجب هذا النص ، الرهن الصادر من غير المالك - وهو الذى لا يجوز له الاحتجاج بملكه العقار بمضى المدة اكونه سي “ النية مثلا - اعتبر هذا الرهن نافذا فى حق المالك - وأضفى الشارع على الدائن المرتهن تلك الحماية الخاصة بشروط خاصة واعتبر الرهن صحيحا كما لو كان الراهن مالكا للعقار المرهون . إلا أن هذا ليس معناه - أن يكون الرهن صادرا ممن كان واضعا يده قبل الرهن على العقار المرهون بأية صفة كانت ومهما كان سبب وضع اليد - ولو كان وضع اليد هذا غير مقترن بنية المدين الراهن تملك هذا العقار - إذ مقتضى هذا القول اعتبار الرهن الصادر من الواضع اليد بسبب معلوم غير أسباب التملك ، كالمستأجر والمستعير صحيحا ، وهو قول مخالف للقواعد القانونية العامة .

ومن حيث إن الحكم إذ أوجب توافر شرط نية التملك لدى المدين الراهن . ليصح رهنه فإنه لا يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأفاضلة عبد العزيز سليمان ، وأحمد العروسي ، ومحمود عياد ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٥٢)

القضية رقم ٧٢ سنة ٢٢ القضائية :

تقادم . تاريخ استحقاق الدين المضمون . لا تبدأ به مدة التقادم إلا في علاقة الدائن بالمدين وضامته . بدء مدة التقادم بالنسبة لحق الضامن في الرجوع على المدين . هو من تاريخ وفاة الضامن للدين المضمون .

تاريخ استحقاق الدين المضمون لا تبدأ به مدة التقادم إلا في علاقة الدائن مع مدينه وضامته ، أما حق الضامن في الرجوع على المدين فإنه لا ينشأ إلا من تاريخ وفاته للدين المضمون بشرط أن لا يكون الدين الأصلي قد سقط بالتقادم . ومن تاريخ نشوء هذا الحق للضامن نتيجة وفاته للدين تبدأ مدة التقادم بالنسبة لمدينه المضمون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أنه في ١٩ ، ٢٤ من يوليو سنة ١٩٤٨ أقام السيد ساويرس بسطا دعوى على الطاعنة وعلى الأستاذ رمزي ساويرس بسطا أمام محكمة القاهرة الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٣٢٦٦ سنة ١٩٤٩ كلى طلب فيها الحكم بإلزام

الطاعنة بأن تدفع إليه مبلغ ٤٩٥٥ جنيها و ٨٣٢ مليا وبتثبيت الججز التحفظي تحت يد الأستاذ رمزي بسطا على مبلغ ٥٢٧ جنيها و ٩١٦ مليا باقى ثمن الأطيان المبيعة إليه من مورث الطاعنة المرحوم حبيب بك بسطا - وقال السيد ساويرس بسطا في بيان دعواه إنه في ٢٣ من يونيه سنة ١٩٢٢ حرر عقد رسمي بين بنك أثينا وبين المرحوم جرجس أفندى ميخائيل - زوج الطاعنة - وافق البنك بمقتضاه على فتح اعتماد بحساب جار لجرجس أفندى ميخائيل في حدود مبلغ عشرة آلاف جنيه مصري بشرط أن يخصص هذا المبلغ لتنفيذ الأعمال التي رسا مزادها على جرجس أفندى ميخائيل في ٣ من يوليو سنة ١٩٢٢ خاصة بعملية برى زفتى وجملتها ٢٢٣٠ جنيها وجاء في البند العاشر من هذا العقد أنه تأمينا وضمانا لتنفيذ نصوصه يقرر كل من حبيب بك بسطا ودميان ميخائيل أفندى والسيدة سمته بسطا - الطاعنة - أنهم يضمنون بالتكافل جميع ما تعهد به جرجس أفندى ميخائيل نحو بنك أثينا مع علمهم بأن ضمائمهم لا تتوقف عند مجرد تنفيذ الأعمال الرامى مزادها على المقترض بل تمتد إلى ضمان سداد جميع ما يقترضه من البنك لتنفيذ غيرها من الأعمال مستقبلا وتظل قائمة مادام هذا الاعتماد معمولاً به بين المتعاقدين مهما طالت المهلات التي يصرح بها البنك في حدود البند الثالث من العقد - ووقع الضامنون المتضامنون على هذا العقد - وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ حررت الطاعنة إقرارا لمصاحبة أخيها حبيب بك بسطا يفيد إخلاءه من الضمانة وبأنها هي المسئولة شخصيا قبل بنك أثينا دون مسئولية أخيها بشيء - وفي ٧ من فبراير سنة ١٩٢٥ حرر عقد رسمي آخر بين بنك أثينا وبين جرجس أفندى ميخائيل واثنين ممن ضمنا في العقد الأول هما الطاعنة وأخوها حبيب بك بسطا - وقد أشير في هذا العقد الأخير إلى العقد الأول وإلى طلب جرجس أفندى ميخائيل تخفيض الاعتماد إلى مبلغ ستة آلاف جنيه مصري وموافقة البنك على ذلك وجاء في البند السابع من عقد ٧ من فبراير سنة ١٩٢٥ أنه علاوة على التأمين والضمان الشخصي بالتضامن والتكافل الوارد في عقد ٢٣ من يونيه سنة ١٩٢٢ فإن الضامنين يرهتان إلى البنك الأطيان المبينة مقاديرها ومعالمها بالعقد - وأضاف السيد ساويرس بسطا إلى

ما تقدم أن المرحوم حبيب بك بسطا قام نفاذا لهذين العقدين بوفاء مبلغ ٧٤٤٣ جنيتها و ٧٥٠ مليا لبنك أثينا عن جرجس أفندى ميخائيل في المدة من سنة ١٩٢٥ إلى فبراير سنة ١٩٣٨ ثم توفي وانحصر ميراثه في أخويه — الطاعنة وأخيها ساويرس — وهى ذلك تكون الطاعنة ملزمة حسب إقرارها المؤرخ في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ بثلاثى هذا المبلغ المسدد — دفعت الطاعنة الدعوى بسقوط الحق في مطالبتها لمضى المدة الطويلة — وفي ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى، فرجع السيد ساويرس بسطا استئنافا عن هذا الحكم قيد في جدول محكمة استئناف القاهرة برقم ١٥١ سنة ٦٧ ق — وفي ١٣ من يناير سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليها الأولى — الطاعنة — بأن تدفع إلى المستأنف عليه الأول — السيد ساويرس بسطا — مبلغ ٣٥٧٦ جنيتها و ٧٣٤ مليا مع المصروفات المناسبة عن الدرجتين — وذلك على أساس أنه ثبت لها أن المرحوم حبيب بك بسطا سدد إلى بنك أثينا عن جرجس أفندى ميخائيل مبلغ ٥٣٦٥ جنيتها و ١٠٢ مليا في المدة من سنة ١٩٢٥ إلى فبراير سنة ١٩٣٨ — فقررت الطاعنة بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الظعن بنى على ستة أسباب يحصل أولها في تعيب الحكم بالقصور في الرد على مقطع التراجع — وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن السيد ساويرس بسطا قدم تأييدا لدعواه كشف حساب صادر من بنك أثينا مبينة فيه المبالغ التي قام المرحوم حبيب بك بسطا بسدادها عن جرجس أفندى ميخائيل وكان جوهر دفاع الطاعنة أن هذا الكشف هو عن حساب آخر ودين آخر للدين جرجس ميخائيل غير الدين الوارد في عقدي ٢٣ من يونيو سنة ١٩٢٢ ، ٧ من فبراير سنة ١٩٢٥ وفي تعهد الطاعنة الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ مستدلة على ذلك بأن رقم الحساب الوارد في الكشف المقدم في الدعوى هو ٢٠٤٥ في حين أن رقم عقد فتح الحساب الجارى المحرر في سنة ١٩٢٢ هو ٢١٢٩ وأن رقم العقد المحرر في سنة ١٩٢٥ هو ٦٤٧ فضلا عن اختلاف ماورد بالترجمة العربية لهذا الكشف عن أصالة المحرر باللغة الفرنسية إذ ورد بالترجمة العربية أن حساب

المدين " مضمون برهنية على أملاك حبيب بك بسطا والست سمنه بسطا بعقد سنة ١٩٢٢ المسجل بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ " في حين أن كل ما ورد في الأصل الفرنسي للكشف أنه " حساب جارى مضمون " دون ذكر اسم الضامن ، تمسكت الطاعنة بهذا الدفاع ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه مما ترتب عليه اعتبار الطاعنة ضامنة في دين لم تكن في الواقع ضامنة له .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما سبق بيانه في الوقائع من نصوص عقدي سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٥ وإقرار ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ قرر أن المستأنف — ساويرس بسطا — قدم كشف الحساب وهو مقيد برقم ٢٠٤٥ خاص بحساب جرجس افندي ميخائيل وفيه بيان المبالغ المسددة من سنة ١٩٢٥ ورصيد الحساب حتى ٢ من فبراير سنة ١٩٣٨ وموضح فيه ما دفعه المرحوم حبيب بك بسطا — وبعد أن أورد الحكم مفردات هذه المبالغ التي دفعت من حبيب بك بسطا انتهى إلى النتيجة التالية " وحيث إنه يتخلص من هذا البيان أن دين بنك اثينا كان محددًا له مدة سنة قابلة للتجديد وأنه تجدد من سنة لأخرى وأن البنك لم يكتف بضمانة الضامنين الشخصية بطريق التكافل فيما بينهم وحصل من اثنين منهم وهما حبيب بك بسطا والسيدة سمنه على عقد رهن رسمي برهن بعض أطيانهما سنة ١٩٢٥ تأمينا للدين الذي تشغل به ذمة مدينه نتيجة للحساب الجارى وقد استمر هذا الحساب حتى ٢ من فبراير سنة ١٩٣٨ وكان حبيب بك بسطا يقوم من وقت لآخر بالسداد للبنك نزولا على حكم التضامن مع المدين في الوفاء " — وهذا الذي أورده الحكم يكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص ويحمل الرد الضمني على انكار الطاعنة وجود العلاقة بين الكشف المقدم وبين عقدي فتح الحساب الجارى والإقرار — ولما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في كافة أوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالاً — وكان الخلاف بين الرقم المبين في كشف الحساب والرقمين الواردين في عقدي فتح الاعتماد ليس من شأنه أن يدل على انقطاع الصلة بيته وبينهما لأن الرقم الأول هو الرقم المسلسل لأرقام حساب البنك مع عملاته — ولا صلة له بالأرقام المسلسلة الخاصة بالعقود والتي يثبتها محررو هذه العقود ، وكان يبين من المستندات المقدمة

بملف هذا الطعن والتي كانت مقدمة إلى محكمة الموضوع أن ساويرس بسطا قدم إليها كشف الحساب من صورتين محررتين بواسطة البنك إحداهما باللغة الفرنسية والأخرى باللغة العربية مما لا يصح معه القول بأن الصورة المحررة باللغة العربية هي صورة مترجمة بواسطة السيد ساويرس بسطا عن الأصل المحرر باللغة الفرنسية، لما كان ذلك فإن الحكم إذ اغفل الرد على دفاع الطاعنة المشار إليه في سبب الطعن لا يكون مشوبا بالقصور .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم إذ قرر أن التعهد الصادر من الطاعنة في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ينسحب على جميع الديون التي يقوم حبيب بك بسطا بدفعها أيا كان تاريخ سدادها ما دام الدين الأصلي قائما - إذ قرر الحكم ذلك قدشابه قصور في البيان وخطأ في التكييف القانوني ذلك أنه لم يفصح عن مراده من هذا الدين الأصلي الذي أشار إليه هل هو الدين الناشئ عن عقدي فتح الاعتماد المبين بالتعهد أو أي دين آخر ولو كان خارجا عن هذا العقد وأنه - أي الحكم - جعل التعهد منسجبا إلى كل مبلغ يسدده حبيب بك بسطا عن الدين في حين أن التعهد مقصور على الضمانة المشار إليها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم لم ترد به إشارة إلى دين آخر غير الدين الناشئ عن عقدي فتح الاعتماد المؤرخين في سنة ١٩٢٢ و سنة ١٩٢٥ وهو الدين الذي ينسحب عليه التعهد الصادر من الطاعنة والمؤرخ في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ وعلى ذلك يكون من الواضح أن العبارة التي وردت في الحكم والمشار إليها في سبب الطعن محولة على ثبوت تعهد الطاعنة بسداد هذا الدين وحده .

ومن حيث إن السببين الثالث والرابع يتحصلان في تعيب الحكم بالقصور والخطأ في تطبيق القانون ومسئله مستندا هاما من مستندات الدعوى . وتقول الطاعنة في بيان ذلك - أولا : إن الحكم إذ تحدث عن تعهد ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ قرر أن الالتزام الوارد به لا يصلح أن يكون تاريخه مبدأ لسريان التقادم وإن بدء التقادم يتحدد من وقت انقضاء الدين الأصلي أو على الأقل من تاريخ آخر دفعة دفعها الضامن المتضامن الذي التزمت نحوه الطاعنة - وهذا الذي قرره

الحكم غير صحيح في القانون لأن التقادم يبدأ على أسوأ الفروض بالنسبة للطاعة من تاريخ استحقاق الدين المضمون ، ولكن الحكم عكس هذه القاعدة وجعل تاريخ الدفع بدءا للتقادم ولم يجعل لاستحقاق الدين المضمون أى اعتبار قانونى - ثانيا - أن الحكم اعتبر أن الدين مازال قائما دون أن يبين - بيا لذلك وفي حين أن عقد فتح الاعتماد المؤرخ في ٧ من فبراير سنة ١٩٢٥ صريح في أن نهاية أجل الدين وملحقاته هو ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وعلى ذلك يتعين اعتبار أن هذا التاريخ الأخير هو الذى تبدأ به مدة التقادم .

ومن حيث إنه ورد في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه ما يلى :- "وحيث إن تعهد السيدة سمته بسطا لأخيها حبيب بك بأن تلزم شخصيا بدين زوجها جرجس ميخائيل أفندى لبنك أثينا دون مطالبة حبيب بك وهو التعهد الحاصل في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ ينسحب على جميع الديون التى يقوم حبيب بك بدفعها أيا كان تاريخ سدادها ما دام الدين الأصيل قائما فهو تعهد مقرر لما يكون قد تقدمه من ديون سدها الضامن المتضامن ومنشئ بالنسبة للديون التى يحصل سدادها بعد صدوره ولا يصلح مثل هذا الالتزام أن يكون تاريخه مبدأ اسريان التقادم ، وإنما يتحدد بدء التقادم من وقت انقضاء الدين الأصيل أو على الأقل من تاريخ آخر دفعة دفها الضامن المتضامن الذى التزم نحوه السيدة فمن الخطأ أن تعتبر محكمة أول درجة تعهد هذه السيدة بداية للتقادم أو أن ترجى بدء التقادم إلى تاريخ العقد الرسمى بالرهن الحاصل في سنة ١٩٢٥ أو تاريخ بيع أطيان حبيب بك في سنة ١٩٢٩ واشتراطه على المشتري دفع الثمن للبنك فإن جميع هذه التصرفات لا شأن لها في احتساب مدة التقادم وقد تحرر عقد الرهن تأميناً لدين غير محدد بل كان موضوع حساب جار لم ينته بعد ولم يكن دفع ثمن الأطيان المبيعة من حبيب بك في سنة ١٩٢٩ سوى الوفاء بجزء مما اشتغلت به ذمة المدين وما زال باقى الدين ساريا يلتزم به المدين كما يلتزم به الضامن المتضامن إلى أن يسدد الدين وينتتم الحساب ، أو إلى أن يكف الضامن المتضامن عن الوفاء فليس ثمة تقادم يمكن مريانه على الالتزام الذى تعهدت به السيدة سمته بسطا " - ويبين من هذا أن الحكم قرر في خصوص علاقة الضامن

المتضامن مع المدين المضمون ، أنه لا عبرة هند تحديد بدء التقادم بتاريخ استحقاق الدين المضمون بل العبرة بتاريخ وفاء الضامن المتضامن لهذا الدين - وهذا الذى قرره الحكم لا قصور فيه ولا خطأ فى تطبيق القانون - ذلك أن تاريخ استحقاق الدين المضمون لا تبدأ به مدة التقادم إلا فى علاقة الدائن مع مدينه مضامنة - أما حق الضامن فى الرجوع على المدين فإنه لا ينشأ إلا من تاريخ وفائه للدين المضمون - بشرط أن لا يكون الدين الأصيل قد سقط بالتقادم بالنسبة لمدينه المضمون - ولما كان الثابت مما أورده الحكم استنادا إلى الكشف الصادر من بنك أثينا أن المبالغ التى دفعت من حبيب بسطا باعتباره ضامنا لـ جرس ميخائيل أفندى قد دفعت للدائن فى الفترة ما بين سنة ١٩٢٥ ، ١٩٣٨ أى قبل انقضاء الدين المضمون بالتقادم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ إذ لم يجعل لتاريخ استحقاق الدين الأصيل أى اعتبار فى تحديد تاريخ بدء التقادم بالنسبة للضامن المتضامن فى علاقته بالمدين المضمون - وعلى ذلك يتعين رفض هذين السببين .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل فى أن الحكم قد شابه خطأ فى الاستناد أدى إلى خطأ فى التكييف - وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم أسند إليها أنها قالت عن عقد الرهن المؤرخ فى ٧ من فبراير سنة ١٩٢٥ إنه عن دين آخر خلاف الدين الناشئ عن عقد فتح الاعتماد المؤرخ فى ٢٣ من يونيو سنة ١٩٢٢ ثم عمد - الحكم - إلى تنفيذ هذا القول فى حين أن الطاعنة لم تدع هذا الذى أسنده إليها الحكم بل كان جوهر دفاعها أن الحساب الوارد بكشف البنك هو حساب آخر للمدين غير الحساب الخاص بالمدين المترتب على العقدين المشار إليهما .

ومن حيث إن هذا النعى غير منتج وهو يعد مردودا بما سبق بيانه فى الرد على السبب الأول من أسباب الطعن .

ومن حيث إن السبب السادس يتحصل فى تعيب الحكم بالغموض والقصور ذلك : أولا أن الحكم بعد أن تحدث عن عقد فتح الاعتماد وعقد الرهن والدفع

٢٠ (١٧)

كأنى قال بخافا إن حبيب بك بسطا دفعها من الدين الوارد بالعقدين لم يبين الدليل على ذلك ولم يحقق ما تمسكت به الطاعنة من أن الدفع الواردة بكشف البنك لا صلة لها بهذا الدين . ثانيا - إن الحكم بعدم أن قرر أن من المبالغ المسددة مبلغ ألف جنيه لم يرد لها ذكر في كشف البنك ماد فقال إن هذا المبلغ ورد في عقد بيع صادر من حبيب بك بسطا إلى عبد السيد عبد المسيح مذكور فيه التزام المشتري بدفعها إلى بنك أثينا ولم يبين الحكم كيف خلص إلى أن هذا المبلغ يدخل في الدين المضمون الذى يسرى عليه تعهد ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ وإذا كان يدخل فيه فكيف لم يدخل في كشف البنك .

ومن حيث إن هذا النعى مردود : أولا بأن ما تنعاه الطاعنة من انقطاع الصلة بين المبالغ الواردة في كشف البنك والدين الناشئة عن عقدي فتح الاعتماد لا يعدو أن يكون ترديدا لما ورد في السبب الأول من أسباب الطعن . ثانيا - بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد استنادا إلى كشف البنك بيان جميع المبالغ التى قام بدفعها حبيب بك بسطا ومنها مبلغ الألف جنيه المشار إليه في سبب النعى كما أورد الحكم بالتفصيل مناسبة دفع كل مبلغ منها حسبما ورد في كشف البنك ما عدا مبلغ الألف جنيه المشار إليه والذي ورد ذكره في كشف البنك دون بيان مناسبة دفعه ولهذا عني الحكم بتوضيح هذه المناسبة إذ قال "وحيث إن مجموع هذه المبالغ ٥٣٦٥ جنيها و ١٠٢ مليا وقد ذكر أمام كل منها اسم من دفعه أو المناسبة الخاصة بسدادها وتلاحظ أن مبلغ الألف جنيه المدفوع بشيك على بنك باركلز في ١١ من أغسطس سنة ١٩٢٧ لم يذكر شيء عنه في كشف الحساب إلا أن المستأنف قدم صورة رسمية من عقد البيع الصادر من حبيب بك بسطا لعبد السيد بك عبد المسيح في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٧ ببيع ٢٦ ف و ١٨ و ط ١٢ س وورد فيه عن بيان كيفية سداد الثمن المتفق عليه ومنه أن المشتري يدفع ألف جنيه لبنك أثينا مقابل تنازل البنك عن اختصاصه بهذه الأقطان وتعهد البائع بالحصول على موافقة البنك بشطب الاختصاص وهذا العقد مصدق عليه في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٧ وسجل في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧" . ومردود أخيرا بأنه لا يبين من مذكرة

الطاعة المقدمة إلى محكمة الاستئناف والمقدمة صورتها الرسمية بملف هذا الطعن - لا يبين من هذه المذكرة أن الطاعة أنكرت قيام حبيب بك بسطا بدفع المبالغ التي وردت في كشف البنك أنها دفعت منه بل كان جوهر دفاعها أن هذه المبالغ لا صلة لها بالدين المحرر عنه عقد فتح الاعتماد فقد ورد في موضع من هذه المذكرة ما يلي : " بل وارد فيه - أى في الكشف - دفعات لم يذكر أنها مدفوعة من شخص بالذات اللهم إلا بعض مبالغ ذكر أنها دفعت من حبيب بك بسطا وهذه المبالغ لم تدخل في ضمانتنا المحرر عنها عقد سنة ١٩٢٢ ولا عقد سنة ١٩٢٥ " وجاء في موضع آخر من هذه المذكرة ما يلي : " والمهم أن الدفع الواردة في الكشف لا تدخل مطلقا في الضمانة المحرر عنها عقد الرهن المؤرخ في ٧ من فبراير سنة ١٩٢٥ للبنك " - ولا يقبل من الطاعة أن تتحدى لأول مرة أمام هذه المحكمة بعدم تقديم الدليل على سداد الدفع الواردة في كشف البنك - لا يقبل منها ذلك طالما أنها لم تنسك بهذا السبب أمام محكمة الموضوع .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٥

• برئاسة السيد الاستاذ محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٥٣)

القضية رقم ٧٨ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) نقض - طعن . أثر نقض الحكم نقضا كلياً . عدم اقتضائه على ما تناولته أسباب الطعن .
امتداده إلى ما ارتبط بها أو تبعها من الأجزاء الأخرى . مثال .

(ب) قسمة . عقد القسمة النهائية وقعه بعض الشركاء دون البعض . لا يعتبر باطلاً بل هو ملزم لكل من وقعه .

(ج) قسمة . حق الشريك في إفراد عقد القسمة الذي لم يكن طرفاً فيه . بقاء هذا الحق طوال مدة الشروع . انتقاله لورثة الشريك .

١ — إن نقض الحكم نقضاً كلياً لا ينحصر أثره فيما تناولته أسباب الطعن وحدها بل يمتد إلى ما ارتبط بها أو تبعها من الأجزاء الأخرى ولو لم يطعن فيها أو يذكرها حكم النقض على وجه التخصيص . وإذن فتح كانت محكمة الاستئناف إذ قضت برفض دعوى صحة ونفاذ عقد قسمة ورفض طلب التعويض المتفق عليه في العقد أقامت قضاءها على أن عقد القسمة لم يوقع عليه جميع الشركاء المتقاسمين فيه فأصبح عديم الأثر سواء بالنسبة لمن وقع عليه أو لمن لم يوقع عليه ورتبت على ذلك انتهاء قيام الالتزام بالتعويض المطلوب ، وكانت محكمة النقض قد نقضت هذا الحكم وقضت بقيام عقد القسمة ونفاذه على جميع أطرافه الموقعين عليه ، فإنه يتعين تبعاً لذلك نقض الحكم فيما يختص بالتعويض .

٢ — عقد القسمة النهائية الذي يوقعه بعض الشركاء لا يعتبر باطلاً لعدم توقيعه من جميع الشركاء بل يعتبر ملزماً كل من وقعه ولا يجوز لأحد منهم التحال من

الترامه بحجة تخلف أحد الشركاء عن التوقيع بل يظل العقد قائماً وللشريك الذى لم يوقعه أن يقره متى شاء .

٣ — حق الشريك فى إفراز عقد القسمة الذى لم يكن طرفاً فيه يظل قائماً له ما بقيت حالة الشروع ويكون لورثته من بعده ، ذلك أن عقد القسمة ليس من العقود التى لشخصية عاقدتها اعتبار فى إبرامها لأنها لو لم تتم بالرضا جاز إجراؤها قضاء ، ولا يحول دون مباشرة الورثة لهذا الحق كون العقد الذى لم يوقعه أحد الشركاء ممن خص بنصيب مفرز فيه يعتبر بمثابة إيجاب موجه إلى ذلك الشريك فلا خلافة فيه إذ هو فى قصد من وقعه إيجاب لا لشخص الشريك الآخر بالذات بل لكل من يملك نصيبه ، ومن ثم فإنه لا ينقض بموت ذلك الشريك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرامعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تتحصل فى أن مورث المطعون عليهم أقام على الطاعنة وآخرين الدعوى ٣٩٧ سنة ١٩٤٦ كلى دمنهور وطلب الحكم له — أولاً — بصحة ونفاذ عقد القسمة المؤرخ ١٩٤١/٩/١٥ الموقع عليه من المدعى عليهم واعتباره نافذاً مع تسليمه نصيبه الموضح المعالم بالعقد وبالعريضة — ثانياً — إلزام الطاعنة أن تدفع إليه مبلغ ٢٠٠ جنيه قيمة التعويض المتفق عليه فى العقد كشرط جزائى لامتناعها عن التوقيع على العقد النهائى بعد إنذارها رسمياً — ثالثاً — إلزام الطاعنة بالمصروفات والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ .. وفى ١١/٥/١٩٤٦ قضت المحكمة حضورياً بصحة ونفاذ عقد القسمة واعتباره نافذاً وتسليم المدعى نصيبه فيه مع إلزامه

المصروفات وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ ورفضت باقي الطلبات — استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد برقم ٤٦٩ سنة ٢ ق وطلبت إلغاء الحكم فيما قضى به من صحة ونفاذ العقد ورفض الدعوى فيما يختص بهذا الطلب — كما استأنفته مورث المطعون عليهم أمام نفس المحكمة وقيد برقم ٣ سنة ٣ ق وطلب تعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بمبلغ التعويض ٢٠٠ جنيه) وبالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين — وبعد تحضير الاستئنافين وإحالتها إلى المرافعة طعنت الطاعنة بتزوير عقد القسمة بملزمة ١٩٤٦/١٢/٢٢ فقررت المحكمة وقف الاستئنافين حتى يفصل في دعوى التزوير التي أعلنت الطاعنة أدلتها وطلبت الحكم برد وبإعلان عقد القسمة فيما يختص بالتاريخ الموضوع عليه (١٩٤١ بدلا من ١٩٤٠) مع المصروفات والتضمينات — وفي ١٩٤٧/١١/٢٦ قضت المحكمة برفض دعوى التزوير وألزمت المدعى عليه فيها بمصروفاتها ومبلغ ٣ جنيه مقابل أتعاب المحاماة — ثم عجل مورث المطعون عليهم الاستئنافين وفي ١٩٤٨/١/٢٠ قضت المحكمة بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وإلزام المورث المذكور بمصروفات الدرجتين ومبلغ ١٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة . فطعن في ذلك الحكم بطريق النقض وقيد برقم ١٠٦ سنة ١٨ ق — وفي ١٩٥٠/٢/٢٣ قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية وألزمت المطعون عليها (الطاعنة) بالمصروفات ومبلغ ١٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة — ولوفاة المورث عجل الورثة الاستئنافين وأصرروا على طلباتهم — وفي ١٩٥١/١٢/١٩ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوعهما أولا — في استئناف الطاعنة برفضه وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به عدا المصروفات المحكوم بها . ثانيا — في استئناف الورثة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب التعويض وإلزامها بمبلغ ٢٠٠ جنيه قيمة التعويض المطلوب — ثالثا — بإلزام الطاعنة بمصروفات الدرجة الأولى والاستئنافين ومبلغ ١٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة للورثة . فقررت الطاعنة الطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

ومن حيث إن الطاعنة تبني طعنها على ثلاثة أسباب تنعى بالأول منها على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون والإخلال بقوة الأمر المقضى - ذلك أنه لما صدر الحكم الأول من محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المورث - أعلن إليه ذلك الحكم في ١٠/٥/١٩٤٨ ولما طعن فيه بطريق النقض في الطعن السابق (١٠٦ سنة ١٨ ق) حصر أسباب الطعن في سبب واحد من وجهين هو الخطأ في تطبيق القانون فيما يختص بصحة ونفاذ عقد القسمة - وخلا الطعن من النعي على الحكم فيما قضى به خاصة بالتعويض - ولما كان من المقرر أن الطعن بالنقض لا يتناول من الحكم المطعون فيه إلا ما تاولته أسبابه المقبولة - وما عدا ذلك من المسائل التي قضى فيها الحكم المطعون فيه، فإن قضاء الحكم بشأنها يبقى قائما ويحوز قوة الأمر المقضى - ويتعين تبعاً لذلك على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر من جديد فيما حاز قوة الأمر المقضى - فإن هي فعلت كما هو الحال في الدعوى كان حكمها مخالفاً للقانون - لأنه فصل للمرة الثانية على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وأصبح انتهائياً استناداً إلى المادتين ٤٠٥ مدني، ٤٢٦ مرافعات - وبذلك يكون الحكم بالتعويض قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود . ذلك أن محكمة الاستئناف حين قضت في حكمها الأول الرقيم ٢٠ يناير سنة ١٩٤٨ برفض دعوى مورث المطعون عليهم (المرحوم طاهر بك المصري) بشقيها (بصحة ونفاذ عقد القسمة وبالتعويض المتفق عليه فيه) بنت قضاءها على أن عقد القسمة لم يقع عليه جميع الشركاء المتقاسمين فيه فأصبح بذلك لا أثر له إطلاقاً سواء بالنسبة لمن وقع عليه أو لمن لم يقع عليه . ثم قالت عن التعويض المطلوب "ومن حيث عن طلب التعويض فقد بان بأنه ليس هناك التزام من جانب السيدة نعيمة المصري (الطاعنة الحالية) قائم يستوجب عدم تنفيذ التعويض . ولذلك يتعين رفض استئناف طاهر بك المصري موضوعاً" فلما طعن مورث المطعون عليهم في ذلك الحكم في الطعن السابق ١٠٦ سنة ١٨ ق طلب نقض الحكم والحكم له بطلباته في استئنائه الخاص بمصروفات الدعوى وبالتعويض المتفق عليه فيه كما طلب رفض استئناف السيدة نعيمة المصري فيه

يختص بصحة ونفاذ العقد المحكوم به ابتدائيا (وبني طعنه على قيام عقد القسمة ونفاذه بالنسبة لجميع المتقاسمين فيه ثم قضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٣ بنقض ذلك الحكم وبإحالة الدعوى على محكمة استئناف الاسكندرية للحكم فيها مجددا في الاستئناف - ومؤدى ذلك أن نقض الحكم المطعون فيه كان نقضا كليا لا ينحصر أثره فيما تناولته أسباب الطعن وحدها بل يمتد أثره إلى ما ارتبط بها أو تبعها من الأجزاء الأخرى ولو لم يطعن فيها أو لم يذكرها حكم النقض على وجه التخصيص ، لأن الثابت من سرد وقائع النزاع وحكم محكمة الاستئناف المنقوض أن تلك المحكمة ربطت في حكمها بين التعويض المطلوب وقيام عقد القسمة - فإذا ما نقض ذلك الحكم وقضت محكمة النقض بقيام عقد القسمة وبنفاده على جميع أطرافه الموقعين عليه - تعين تبعا لذلك ، وفي خصوص هذه الدعوى ، نقض الحكم فيما يختص بالتعويض أيضا . ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ قضت بصحة ونفاذ عقد القسمة وبالتعويض المطلوب لا تكون قد خالفت القانون .

ومن حيث إن الطاعة تنعني بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله - ذلك أنه بعد أن أحالت محكمة النقض الدعوى على محكمة الاستئناف - تمسكت الطاعة بأن عقد القسمة لم يقصد به إلا فرز وتجنيد نصيب عبد المجيد وحده ، أما باقي الشركاء فقد بقيت أنصبتهم على الشيوع وإن صح أن الطاعة صدر منها إيجاب بقبولها القسمة فإن المتعاقد معها والمقصود بالقسمة (عبد المجيد) لم يتلاقى قبوله بإيجابها حتى نهاية المدة المحددة في العقد لتحرير العقد النهائي ، وهي ستة شهور ، برفضه التوقيع عليه . وظل رافضا حتى أذركته منيته في أغسطس سنة ١٩٤١ . وبذلك سقط العقد بقوة القانون . ولا يمكن الاعتداد بما يأتي حاليا لهذا السقوط من قبول ورثة عبد المجيد توقيعهم على عقد القسمة بعد وفاة والدهم . لأن هذا القبول لم يصادف محلا يرد عليه أصلا .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما سبق أن قرره هذه المحكمة في هذا الخصوص بحكمها الصادر في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ في الطعن رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠

إذ قالت " إن عقد القسمة النهائية الذي يوقعه بعض الشركاء - لا يعتبر باطلا لعدم توقيعه من جميع الشركاء بل يعتبر ملزما كل من وقعه ولا يجوز لأحد منهم التحلل من التزامه بحجة تخلف أحد الشركاء عن توقيع العقد بل يظل العقد قائما وللشريك الذي لم يوقعه أن يقره متى شاء وأن بطلان عقد القسمة في هذه الحالة هو بطلان نسبي لا يحق التمسك به إلا للشريك الذي لم يكن طرفا في العقد - وأن حق الشريك في إقرار العقد الذي لم يوقعه يظل قائما له ما بقيت حالة الشروع - ويكون لورثته من بعده - إذ عقد القسمة ليس من العقود التي لشخصية عاقدتها اعتبار في إبرامها لأنها لو لم تتم بالرضا جاز إجراؤها قضاء - ولا يحول دون مباشرة الورثة هذا الحق كون العقد الذي لم يوقعه أحد الشركاء ممن خص بنصيب مفرز فيه يعتبر بمثابة إيجاب موجه إلى ذلك الشريك فلا خلافة فيه إذ هو في قصد من وقعه إيجاب لا لشخص الشريك الآخر بالذات . بل لكل من يملك نصيبه - فلا ينقض بوفاة ذلك الشريك " .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم وقوع بطلان فيه لعدم قيامه على أساس قانوني ولقصور أسبابه إذ قرر بأنه لا حجة لإقرار محامي طاهر بك المصري في محضر الجلسة ولا لإقرار طاهر بك نفسه في تعليل عدم توقيع عبد المجيد على عقد القسمة بمقولة إنهما لا يملكان هذا الإقرار بل الذي يملكه هو عبد المجيد نفسه في حال حياته أو ورثته من بعده - مع أن هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ومخالف لقواعد الإثبات التي تقضي بأن الإقرار حجة على المقر ، هذا فضلا عن أن ما ذهب إليه الحكم لا يعتبر تفسيراً للإقرار بتعليل تخلف عبد المجيد عن التوقيع بأن سببه كان المرض الذي اشتد عليه وانتهى بوفاته لأن هذا التفسير غير مقبول ، إذ لا سند له من الواقع .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص " إن القول بأن محامي ورثة طاهر بك قرر بجلسته ١٩٤٧/١٢/٢٢ أن المرحوم عبد المجيد امتنع عن التوقيع قول غير سليم لأنه لا طاهر بك ولا محاميه يملك مثل هذا الإقرار بل الذي يملكه ويكون حجة عليه هو المرحوم عبد المجيد أو ورثته لمساس ذلك بالإقرار

بحقهم - هذا من جهة - ومن جهة أخرى - فإنه من مراجعة محضر الجلسة المذكورة يتضح أن محامى طاهر بك لم يقصد من دفاعه أن عبدالمجيد قد رفض القسمة موضوع العقد وإنما يريد أن يقول أن المرض ، مرض الموت والمنية عاجلته ، وكان هذا المرض سبب عدم توقيعه على العقد ، وهذا كلام واضح في أن المرض كان حلة تأخير عبدالمجيد عن التوقيع - ثم جاء ورثته وقبلوا العقد ووقعوه“ ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية من أقوال وكيل طاهر المسمى بأن تخلف عبد المجيد عن التوقيع على العقد لم يكن سببه العدول عن تنفيذ القسمة - بل كان سببه المرض الذى انتهى بوفاته - وكان هذا الذى استخلصته لا مخالفة فيه للثابت بمحضر الجلسة - لما كان ذلك - فإن تعيب الحكم بماورد في هذا السبب لا يكون له أساس .

ومن حيث إنه عن دعوى التعويض المقامة أمام هذه المحكمة من المطعون عليهم على الطاعة بسبب رفعها هذا الطعن فإنها في غير محلها إذ لا ترى المحكمة أن الطعن أريد به الكيد ويتعين رفضها .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : أحمد العروسي ،
ومحمود عياد ، ومحمد قواد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٥٤)

القضية رقم ١٤١ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) إثبات . طرق الإثبات . هي طرق حددها القانون . إضافة وسيلة أخرى لا يقرها القانون . غير جائز .
- (ب) إثبات . طرق الإثبات . الاستناد إلى البشعة كوسيلة لإثبات الحق أو نفيه . مخالفة النظام العام .

١ — لما كان المشرع قد بين الأدلة التي يمكن بها إثبات الحقوق وحدد نطاقها وقيد القاضي بوجوب التزامها حماية لحقوق المتقاضين فإنه لا ينبغي تجاوزها أو الاتفاق على مخالفتها بإضافة وسيلة أخرى لا يقرها القانون .

٢ — الاستناد إلى البشعة كوسيلة لإثبات الحق أو نفيه هو مما تأباه سنن المجتمع وتحرمه قواعد النظام العام لما فيه من احتمال إيقاع الأذى بالمتخاصمين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٩٣٠ سنة ١٩٥٠ مدني ميت غمر طلب فيها الحكم بإلزام الطاعن وضامته بمبلغ ١٠٤ ج

والمصاريف والآتاع والنفاذ وركن إلى سند دين مؤرخ في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ ومستحق الأداء وقت الطلب ثم نزل عن مخاصمة الضامن أثناء نظر الدعوى — وكان دفاع الطاعن أن سبب الدين الوارد بالسند غير مشروع لأنه لم يكن في حقيقته قرضاً كما هو ظاهر ، وإنما حرر هذا السند لخلاف بين الطرفين على حساب شركة مواش بينهما وأنها قبلت التحاكم إلى "البشعة" بعد أن حرر كل منهما على نفسه سنداً بما يدعيه الآخر قبله فحرر الطاعن السند موضوع هذه الدعوى كما حرر المطعون عليه على نفسه سنداً بما يدعيه الطاعن وقدره ٦٦ جنيهاً و ٥٠٠ مليم وأودع الطرفان السندين لدى المحكم "المبشع" وفي مجلس البشعة وهي طاسة من الحديد تسمى بالنار لدرجة الاحمرار فيلحقها الطرفان بلسانها ومن يصيبه سوء منها يحكم عليه وتقدم المطعون عليه و"العق" البشعة ولم يفعل الطاعن لأنه ، كما يقول ، قد حيل بينه وبين ذلك من جماعة المطعون عليه وكان من نتيجة ذلك أن سلم المحكم "المبشع" السندين للمطعون عليه فرفع دعواه الحالية بموجب السند المحرر بمعرفة الطاعن . ولما كان هذا التحاكم مخالفاً للنظام العام ولقواعد الإثبات المقررة فقد طلب إثبات هذه الوقائع بالبينة وقد قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن هذه الوقائع المتقدمة بالبينة وللمطعون عليه النفي وقد نفذ الحكم التمهيدى وسمعت المحكمة شهود الطاعن وحده دون المطعون عليه الذي اعترض على الحكم التمهيدى ولم يقبله وقرر أن ليس لديه شهود كالتأيت بمحضر جلسة ١٩٥١/٢/١٤ — وقد قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى استناداً إلى ما حصلته من أقوال الشهود بما يتفق ودفاع الطاعن عن سبب الدين وطريقة تحرير سنده قائلة إنه لم يبق شك لديها في أن السند موضوع النزاع ولید احتكام إلى الحديد والنار مما لا يتفق مع قانون أو نظام مما يتعين عليها رفض الدعوى . فاستأنف المطعون عليه ذلك الحكم لدى محكمة المنصورة الابتدائية في ١٩٥١/٤/١٠ وقيد استئنافه بجدولها العام تحت رقم ٧١٦ سنة ٢٣ وبيدولها الخاص برقم ١٦٠ سنة ١٩٥١ مستأنف وقد قضت المحكمة الاستئنافية في هذا الاستئناف بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٢ بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف

وإلزام المستأنف عليه "الطاعن" بمبلغ ١٠٤ ج والمصاريف عن الدرجتين قائلة إن الاحتكام إلى البشعة طريق مألوف عند العرب وعرف متبع بينهم له احترامه وأن سبب المديونية نتيجة حساب الشركة بين الطرفين ومن ثم فتكون محكمة أول درجة قد خلطت بين السبب والدليل المبرر للذمة وأنهما ما دام قد ارتضيا التحكيم على هذه الصورة المتقدمة وقد رأى المحكم مديونية الطاعن فيكون الحكم المستأنف قد جانب الصواب وحق الغاؤه ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إنه مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالإلزام على أن قضاء "البشعة" عرف متبع عند العرب وله احترامه في أوساطهم مع أن ذلك لا أساس له من القانون ولا سند له من نصوصه إذ أن وسائل التقاضي وقواعد الإثبات محددة في القانون وهي من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، كما أن قول الحكم إن سبب المديونية نتيجة حساب عن شركة معترف بها من الطرفين في تجارة الماشية ومن ثم يكون للسند سبب مشروع مع أن السند موضوع النزاع لم يكن نتيجة تصفية حساب هذه الشركة وإنما حرره الطاعن بما يدعيه المطعون عليه كما حرر المطعون عليه على نفسه سنداً مقابل قيمته ٦٦ جنيهاً و ٥٠٠ مليم حسبما يدعيه الطاعن فلا يجوز أن يكون مجرد الادعاء وحده سبباً للمديونية ما لم يكن مؤيداً بالدليل القانوني الصحيح والسند محل النزاع لم يحور ليكون دليل إثبات مستقلاً في الدعوى وإنما أودع لدى أمين وفلق تسليمه على تحقق شرط معين هو لاق (البشعة) دون ضرر ، ومثل هذا الشرط باطل لمخالفته للنظام العام مما يجعل السند ذاته باطلاً ، فاعتبار الحكم هذا السند دليلاً على ثبوت المديونية مخالف للقانون مما يستوجب معه نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لوقائع النزاع والتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة في خصوص استظهار سبب المديونية وطريقة تحرير سندها أورد ما يلي "وحيث إنه يبين من ذلك أن طريقة - قضاء البشعة

هى طريقة عرفية متبعة ولها قوتها واحترامها عند العرب وينظرون إليها نظرة الإجلال وكثيرا ما حضر حكام المناطق النائية مجالسها حيث تكون العون الأكبر فى حسم المنازعات المستحكمة بين الطرفين ومتى كان هذا هو حال قضاء البشعة فليس هناك ما يدعو للنعي عليه أنه قضاء يخالف النظام العام ويكفى أن يعتبره من يحتكم إليه أنه قضاء حاسم فى النزاع“... ثم قال ”وحيث إنه رغم ذلك فإن الثابت من دفاع الطرفين أن سبب المديونية هو نتيجة حساب شركة الواشى وكل يدعى أنه دائن وعلى هذا الأساس يكون للسند سبب مشروع هو تصفية حساب الشركة وهى بلا شك لا مخالفة فيها للنظام العام وتكون محكمة أول درجة قد خلطت بين السبب والدليل المبرئ للذمة من الدين إذ الاستفادة من دفاع الطرفين أنهما يتنازعان براءة الذمة ، ولا يتنازعان السبب ، وقد احتكما عندما تدخل المتوسطون إلى قضاء البشعة السابق شرحه لكي يتخلص أحدهما من الدين الذى يطالبه به شريكه أى أن نزاع الطرفين انحصر فى الوفاء بالدين والمطالبة به...“ وبين من هذا الذى أورده الحكم أنه أقر قضاء البشعة كوسيلة لإثبات الدين ونفى التخالص منه مع مخالفة ذلك للقانون : ذلك أن المشرع قد بين الأدلة التى يمكن بها إثبات الحقوق وحدد نطاقها وقيد القاضى بوجوب التزامها حماية لحقوق المتقاضين فلا ينبغى تجاوزها أو الاتفاق على مخالفتها بإضافة وسيلة أخرى لا يقرها القانون فالاستناد إلى البشعة كوسيلة لإثبات أو نفي الحق المدعى به على الصورة التى أوردها الحكم هو مما تأباه سنن المجتمع وتحرمه قواعد النظام العام لما فيه من احتمال إيقاع الأذى بالمتخاصمين وإذ أقر الحكم المطعون فيه هذه الوسيلة واتخذ من امتناع الطاعن عن لعق البشعة دليلا على ثبوت الحق المدعى به وقضى على موجهه بالإلزام فإنه يكون قد خالف القانون متعين النقض دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة، وبحضرة السادة الأمانة: أحمد العروسي،
ومحمود عباد، ومحمد قواد جابر، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٥٥)

القضية رقم ١٩٢ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) حكم . القبول المانع من الطعن فيه . شرطه . مثال .
- (ب) شركة . انتهاء الشركة . تنهى الشركة بانتهاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون . الاتفاق على استمرار الشركة . وجوب حصوله بين الشركاء قبل انتهاء مدتها . الاتفاق الحاصل بعد انتهاء المدة هو إنشاء لشركة جديدة .
- (ج) شركة . الاتفاق على استمرار الشركة بعد انتهاء مدتها هو إنشاء لشركة جديدة . لا ينبر من ذلك النص في عقد الشركة الجديدة على أنه استمرار للشركة القديمة .
- (د) شركة . حكم . تسببه . قصر الحكم تصفية الشركة على المنقولات دون العقارات . استناده على قيام نزاع جدي بين الشركة وبين الشركاء الموصين على ملكية العقارات . لا مخالفة في ذلك للقانون .

١ — قبول الحكم المانع من الطعن فيه يجب أن يكون دالا على ترك الحق في الطعن دلالة لا تحتل الشك، ولا يصح قانونا اعتبار قيام المحكوم عليه بتنفيذ الحكم المشمول بالتفاد قبولا له مانعا من الطعن فيه ، كما أن تنفيذه اختيارا لا يعتبر أيضا قبولا مسقطا للحق في الطعن متى كان المحكوم عليه قصد من ذلك تفادي أضرار تلحقه بسبب إرجاء التنفيذ .

٢ — إنه وفقا للسادة ٤٤٥ من القانون المدني القديم تنهى الشركة بانقضاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون، فإذا أراد الشركاء استمرار الشركة وجب أن يكون الاتفاق على ذلك قبل انتهاء الميعاد المعين في العقد، أما إذا كانت المدة قد انتهت

دون تجديد فلا سهيل إلى الاستمرار في عمل الشركة القديمة إلا بتأسيس شركة جديدة .

٣ — الاتفاق على امتداد الشركة بعد انتهاء المدة المحددة لها في العقد هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة، ولا يغير من ذلك أن يكون قد نص في عقد الشركة الجديدة على أن الغرض منها هو الاستمرار في الشركة السابقة .

٤ — متى كان الحكم إذ قصر تصفية الشركة على المنقول وأرجأ تصفية العقار حتى يفصل نهائياً في النزاع الجدي الذي قام على ملكيته بين الشركة وبين الشركاء الموصين، فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق يتحصل في أن الطاعن الأول وأخاه محمود "باشا" المرجوشي كونا في ٢٤ من يناير سنة ١٩٢٠ شركة توصية مع والدهما ، وكان الأولان شريكين موصيين ، لهما رأس مال مناصفة بينهما ، ووالدهما شريكا مسئولاً بعمله — وغرض الشركة الاتجار بالمانيفاتورة والأصناف المشابهة . وفي ٢٠ من يونيو سنة ١٩٢٣ بعد وفاة الشريك المسئول كون الشريكان الآخران شركة توصية أخرى ، وفي ٢٣ من مايو سنة ١٩٣٧ اتفق الشريكان على تعديل بعض شروط الشركة فأصبحت توصية بالأموالهم كل سهم مائة جنيه ، وخفض رأس المال إلى ٢٥٠٠٠ جنيه بإخراج ١٠٠٥٠٠ منها و ٢٣ ملياً قيمة العقار المملوك للشريكين من رأس مال الشركة ، وكذلك بتوزيع ٣٦٨ جنيهها و ٤٥ ملياً على الشريكين ، وحددت نهاية عقد الشركة آخر أغسطس سنة ١٩٢٩ على أن تجدد بعد ذلك سنة فآخري . وفي ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ توفي محمود "باشا" المرجوشي أحد الشريكين ، وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤١ توفيت زوجته ، وكان من ورثتها

أولادها حسن وصفي ونور الدين وصفي وحامد وصفي فتخارجوا عن ميراثهم
عن والدتهم في الشركة في ٦ من مايو سنة ١٩٤١ إلى وريثة الشريك المتوفى ،
فتجمعت مقومات الشركة لطرفي الخصوم في الدعوى . وفي ٢٧ من يناير
سنة ١٩٤٢ حرر الشركاء عقد شركة توصية على أن يكون الطاعن الأول شريكا
مستثولا وباقي الخصوم شركاء موصين ، وحددت مدة الشركة سنة واحدة تتجدد
عند نهاية كل سنة ، وإذا أريد تصفية حصة أحد الشركاء الموصين أو حصصهم
جميعا ، واستمر الطاعن الأول أو من يحل محله من الورثة في أعمال الشركة ،
فإن تصفية حصة كل منهم تكون على أساس جرد آخر سنة ، ويبقى للعقار
استقلاله بمعزل عن الشركة . وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٣ اتفق الشركاء على
زيادة رأس مال الشركة إلى ٥٥٠٠٠ جنيه بإضافة قيمة العقارات الأصلية إلى
رأس المال بسعر التكلفة أي مبلغ ١٠٠٥٥٠ ١٠٠٥٥٠ جنيهها و ٢٣٣٠ مليا وبأن يدفع الطاعن
الأول ٢٦٨٤٤ جنيهها و ٩٧٧ مليا من ماله الخاص من ذلك ١٠٠٠٠ جنيه قيمة
سندات قرض القطن ، على أن توزع الأرباح والخسائر مناصفة بين الطرفين
إذا لم يزد مقدارها عن ٤٠٠٠ جنيه ، وما زاد عن ذلك فيوزع بنسبة رأس
المال . وفي أول مايو سنة ١٩٤٣ حرر ملحق آخر بزيادة رأس مال الشركة
إلى ٧٠٠٠٠ جنيه . وفي ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٤ حرر الشركاء عقد شركة
توصية نص فيه على الاستمرار في أعمال شركة التوصية باسم "محمد عبد المرجوشي
وشركاء" المحررين الثلاثة عقود في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٢ ، ١٦ من فبراير
سنة ١٩٤٣ وأول مايو سنة ١٩٤٣ ، وعلى أن يحل هذا العقد محل العقود السابقة ،
وقدر رأس المال بمبلغ ٧٦٣١٨ جنيهها و ٥٥٠ مليا وقتئذ لما أسفر عنه الجرد
الذي تم في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٣ ، حصة الطاعن فيه ٥٤٧٤١ جنيهها
وحصة الطرف الثاني ٢١٥٧٧ جنيهها و ٥٥٠ مليا ، وقبل الطاعن أن يوفي له
قيمة ما يستحقه لدى الطرف الثاني ومقداره ٤٧٧٧ جنيهها و ٧٢٠ مليا من أرباح
الشركة . وتسرى على هذا المبلغ الفوائد بواقع ١/٢ ، ١/٢ سنويا ونص في عقد
الشركة أيضا على انفراد الطاعن الأول بإدارة الشركة ، وقدر مرتبه بمبلغ مائة
جنيه شهريا عدا ما تقضى به الأوامر العسكرية من الزيادات على المرتبات .

ونص في البند الثامن من عقد الشركة على أن مدتها تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ وتجدد لسنة أخرى وهكذا ، كما نص في البند التاسع منها على أنه إذا رأى الطرف الأول أو من يحل محله من ورثته الإستمرار في أعمال الشركة بمفرده ، أو رأى أحد الشركاء الموصين أو جميعهم عدم الاستمرار في عضوية الشركة ، يكون تصفية نصيب كل من الشركاء الموصين على أساس الحساب الختامى لآخر جرد . وقد وقع الشركاء الموصون جرد آخر ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ولكنهم لم يوقعوا على جرد السنة التالية . ولحصول خلاف بين المدير المسئول وبين شفيع المرجوشى أرسل المدير إليه خطابا في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بأنه يرى عدم استمرار عضويته في الشركة ، وأنه اعتمد تصفية نصيبه على أساس الحساب الختامى لآخر جرد في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، وأرفق له شيكا على بنك مصر بتصفية في الشركة . وفي سنة ١٩٤٨ رفع أخوان شوشه دعوى لبيع عقار المؤسسة لعدم إمكان قسمته ، فدفع الطاعن دعوى القسمة بأن العقار قابل لها ، وأنه منقسم فعلا إلى جناحين متساويين يفصلهما طريق خاص . فسعى شوشه لدى بعض الشركاء الموصين لشراء الحصص المسجلة بأسمائهم بسعر المتر ٤٠ جنيزا فأنذر الطاعن الموصين وشوشه في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بأن العقار مملوك للشركة دون الشركاء ، وأقام الدعوى رقم ٣ سنة ١٩٤٩ القاهرة الابتدائية وطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد تملك الشركة للعقارات . وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أبقى المدعون (المطعون عليهم الثانية الأولون) والمطعون عليه التاسع والحادي عشر إلى الطاعن برقية تتضمن اعتبار الشركة منتهية بانتهاء يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ كنص البند الثامن من عقد الشركة ، فرد الطاعن الأول على هذه البرقية بخطابات مؤرخة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ تتضمن موافقته على تصفية حصصهم على أساس آخر جرد تم في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ . فأقام المطعون عليهم الثانية الأولون الدعوى رقم ٧٦٤ سنة ١٩٤٩ تجارى القاهرة الابتدائية على الطاعنين وباقي المطعون عليهم ، وطلبوا فيها الحكم على وجه الاستعجال بانقضاء الشركة وتصفيتها ، مع استبعاد العقارات مؤقتا . ثم أقاموا دعوى أخرى لتعيين حارس قضائى على الشركة انتهت بإقامة

الطاعن حارسا عليها بدون أجر . وقد أسس المدعون دعواهم الحالية على أن البند التاسع من عقد الشركة المحرر في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٤ باطل لتضمنه شرطا أسديا من شأنه إبطال العقد كله ، وعلى أن الشركة قد انتهت وفقا للمادة ٤٤٥ من القانون المدني القديم بإنتهاء المدة المحددة لها ، فدفع المدعى عليهم هذا الرابعة بعدم وجود صفة للمدعين ، وبعدم قبول الدعوى بنجاعتها أى بطلب تصفية المنقول دون العقار ، وبوقفها حتى يفصل في ملكية الشركة للعقارات موضوع الدعوى رقم ٣ سنة ١٩٤٩ القاهرة الابتدائية ، وطلبوا في الموضوع رفض الدعوى . وفي ٦ من يونيو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة أولا برفض الدفع المقدمة من المدعى عليهم . ثانيا - بانقضاء شركة محمد محمد المرجوشي وشركاه موضوع النزاع بانقضاء أجلها في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ وبوضعها تحت التصفية ، وتعيين الأستاذ جمال العبد مصفيا لمنقولاتها المادية والمعنوية ، وقسمة المتجمد منها بعد التصفية بين الشركاء حسب حصصهم في رأس المال ، على أن تكون التصفية مجزأة ، وأن يكون البيع بالمزاد العلني بعد النشر عنه في صحيفتين وللصفي الاحتفاظ عند دعوته المترايدين بحقه في قبول زيادة العشر مرة واحدة ، وله اتخاذ كل ما يراه محتملا لفرض التصفية ولإجراء القسمة . وعليه تسلم موجودات الشركة بعد الجرد وتحصيل أصولها وقيض ذماماتها ووفاء دينها وتمثيلها أمام القضاء . . . مع محاسبة الطاعن عن إدارته حصة المدعين في سنتي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٤١٢ سنة ٦٨ ق القاهرة . وفي ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليهم - هذا التاسع والعاشر - دفعوا بعدم جواز الطعن عملا بالمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، ولا يجوز ممن قبل الحكم ومن قضى له بكل طلباته ، وأن ما صدر من الطاعنين من أقوال واجراءات قضائية لاحقة في تاريخها على صدور الحكم المطعون فيه تدل دلالة صريحة على أنهما قبلتا

الحكم وقاما بتنفيذه دون تحفظ ، بل كانا يأخذان على خبراء التصفية التراخي في اجرائها ، ويكفي لإثبات ذلك أن الطاعنين رفعا ثلاثة اشكالات عقب صدور الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ ، وقد قضى برفض هذه الإشكالات ابتدائيا واستئنافيا ، فعدل الطاعنان عن موقف الاعتراض إلى موقف القبول الصريح . كما يدل على ذلك الإنذار الصادر منهما في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ والذي قال فيه بضرورة الشروع في التصفية حالا مع حفظ كافة الحقوق . ويؤكد ذلك أيضا أن الطاعنين لم يعترضوا على ما قرره الخبراء في محضر أعمالهم المؤرخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ والذي دعى إليه طرفا الخصوم لإبلاغهما الطريقة التي اعتمروا التصفية على أساسها .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن ما يعتبر قبولا للحكم من المحكوم عليه لا يجوز معه الطعن فيه ، يجب أن يكون دالا على ترك الحق في الطعن دلالة لا تحتل الشك . وقيام المحكوم عليه بتنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ لا يصبح قانونا اعتباره قبولا للحكم مانعا من الطعن فيه ، كما أن تنفيذه اختيارا لا يعتبر أيضا قبولا له متى كان المحكوم عليه قصد من ذلك تفادي أضرار تلحقه بسبب إرجاء التنفيذ . ولما كانت يبين من الإنذار الموجه من الطاعنين إلى المطعون عليهم في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ أنهما ذكرا فيه أن المنذر إليهم قد شرعوا في إجراء التنفيذ بأن أغلقوا المحل التجاري في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ على يد محضر تمهيدا لإجراء التصفية ، وأنهم لم يشرعوا في عمل الجرد وتسليم الموجودات وإجراء التصفية ، وأن هذا التأخير يتسبب عنه أضرار كبيرة حيث تراكمت مرتبات الموظفين وإيجار المحل التجاري ، فضلا عن عدم دفع المطلوبات المستحقة على الشركة ، وغير ذلك من الأضرار ، وانتهاء من الإنذار بطلب الشروع في التصفية حالا مع حفظ كافة الحقوق ، ويبين من محضر إجراءات التصفية المؤرخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٢ أن الأستاذ فاضل المرجوشي بصفته وكلا عن الطاعن الأول أثبت في المحضر أنه يحتفظ بكافة الحقوق القانونية ، كما أنه يبين من محضر أعمال الخبراء المصنفين المؤرخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ أن الأستاذ هنري جبران قرر أنه يحتفظ بحقه

في الرجوع إلى موكله الطاعن الأول ، وقرر الطاعن الثاني أنه يحتفظ برأيه فيما يتعلق بتسليم العقار للراسى عليه المزداد . ومفاد هذه الأوراق أن الطاعنين إذ استعجلا تنفيذ الحكم فإنما كان ذلك لاعتبارات تمس مصلحتيهما وهي خشية استطالة الوقت على غلق المحل ، وما ينجم عن ذلك من الأضرار التي نوها عنها في إنذارهما السابقة الإشارة إليه ، وليس في هذا الإنذار أو المحضر المؤرخ في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ ما يدل على أن الطاعنين قد قبلوا الحكم المطعون فيه وتنازلا بذلك عن حقهما في الطعن فيه ، خصوصا وأنهما أثبتا في إنذارهما المشار إليه احتفاظهما بكافة الحقوق القانونية ، وهي عبارة يدخل في مدلولها الاحتفاظ بحقهما في الطعن في الحكم بطريق النقض . ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث إن الطعن مقام على أربعة أسباب : يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله من وجهين : الأول - أنه إذ قرر أن الشركة ظلت تتجدد من سنة إلى أخرى ولكن هذا التجديد ما كان ليقع من تلقاء نفسه ولا بحكم القانون ، وإنما يحصل برضاء الشركاء أجمدين ، ولا يكون لهذا الرضاء أثره في استمرار الشركة إلا إذا تم صحيحا قبل انقضاء أجلها ، وإلا انتهت الشركة بقوة القانون واستحال بعضها بعد ذلك ، لأن الشركاء وحدهم هم الذين يملكون استمرار الحياة لها ، وقد ضنوا عليها باستعمال هذا الحق في الوقت المناسب ففقدوا تطبيقا لحكم المادة ٤٤٥ من القانون المدني القديم ، إذ قرر الحكم ذلك فقد فهم البند الثامن من عقد الشركة على غير ما أراد الشركاء . ووجه الخطأ في ذلك أنه ما كان يحصل اتفاق على التجديد سنويا ، ولم يكن يحصل النشر سنويا أيضا ، بل إن هذا التجديد كان موجودا ابتداء وبمنص العقد ، فهو امتداد واستمرار . ولم يكن ثمة حاجة إلى رضاء جميع الشركاء حتى يستمر العقد ، لأن نص العقد صريح في استمرار الشركة ما دام لم يجمع الشركاء على إنهاؤها . وانسحاب بعض الشركاء لا يقضي على الشركة ،

بل تستمر في وجودها ، وتبقى مسألة واحدة هي تحديد حصة المنسحب . كما أن الحكم أخطأ إذ قرر أن الانتهاء حصل وفقا للمادة ٤٤٥ من القانون المدني القديم ، لأن شرط العقد صريح في أن المدة تتجدد ولا ينتهي العقد إلا برغبة الشركاء . ومقتضى البند الثامن هو امتداد العقد سنة بعد أخرى دون حاجة إلى رضا جديد حتى لو انسحب بعض الشركاء . ويتحصل الوجه الثاني في أن محكمة ثاني درجة إذ قررت أن المفهوم بداهة أن الشركة كانت تمتد من سنة إلى أخرى حتى أدركتها المنية بمقتضى البرقية المرسلة إلى الطاعن الأول ، خصوصا وأنه لم يكن قد سبق موافقتهم على استمرار الشركة بعد سنة ١٩٤٨ أخطاء في ترتيب الأثر على البرقية المذكورة ، لأنه ليس من مقتضى تلك البرقية القضاء على الشركة ، أولا لما سبق بيانه من نصوص العقد ، وثانيا أنها لم ترسل إلا إلى الطاعن الأول وحده . والى ينتج الانفصال أثره في شركات الأشخاص يجب أن يحصل الإعلان إلى جميع الشركاء حتى يكونوا على بينة من أمرهم وفقا للمادة ٥٢٩ من القانون المدني . فإذا كانت محكمة ثاني درجة قد طرحت نصوص العقد وطبقت القانون فكان لزاما أن تطبقه تطبيقا صحيحا ، لأن نص العقد صريح في أنه يتجدد من تلقاء نفسه ، ولا يمنع هذا التجديد إلا باخطار جميع الشركاء ، فإذا أخطر أحدهم فقط فهو لا يسرى في حق الآخرين ، واعتبر العقد قائما ومستمر بالنسبة إليهم ، وهو ما يمنع من انقضاء العقد لعدم إمكان التجزئة ، خصوصا وأن الإخطار كان قبل انقضاء السنة بيوم واحد ، وهو ليس ميعادا لائقا ويدل على نية الغش .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص إذ قرر انقضاء الشركة ، أقام قضاءه على أن القول بأن الشركة موضوع النزاع ليس لها أجل معلوم ، مردود بالبند الثامن من عقدها الذي نص فيه على أن مدة الشركة تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ وتتجدد لسنة أخرى تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وهكذا ، وأن الواضح من هذا النص أن للشركة أجلا محددًا وأنها تقبل الامتداد الضمني بالشروط الأولى ذاتها عن طريق استمرار الشركاء — بعد انقضاء أجلها — في القيام بأعمال من نوع الأعمال التي تكونت

من أجلها . وأن الشركة موضوع النزاع - لو صح عقدها - فهي شركة محددة المدة ، فيتعين أن يتم امتدادها قبل انقضاء أجلها وباتفاق جميع الشركاء إلا إذا تضمن العقد نصا يسمح للأغلبية أن تقرر امتدادها ، وهو ما خلا منه عقد الشركة . وكما يكون الاتفاق على امتداد الشركة صريحا ، فقد يكون ضمنا . ولما كانت الشركة محددة ، وقد خلا عقدها من تحويل الأغلبية الحق في مد أجلها ، فإن من حق كل شريك فيها أن يتمسك بانقضاءها بانقضاء أجلها ، وهذا ما فعله جميع الشركاء الموصين عدا واحد منهم - حين أبرقوا في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى الشريك المدير ينهون إليه بانقضاء الشركة بانتهاء آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ اعتمادا على البند الثامن من العقد ، فضلا عما تضمنته برقيتهم من مجابهة هذا الشريك بعدم رضائهم عن الخطة الجديدة التي أصبح يتبعها ، وعن اتخاذهم إجراءات لا مبرر لها ، وعن الحالة التي وصلت إليها الشركة . ثم كان تصرف المدعى عليهم (الطاعن ومن معه) بعدئذ موكدا انقضاء الشركة محل النزاع إذ كونوا من بينهم شركة تبدأ مدتها من أول يناير سنة ١٩٤٩ وتنتهى في آخر ديسمبر من تلك السنة . وهذه لاشك شركة أخرى متميزة عن سابقتها ، وتختلف من ناحية أعضائها وشروطها ، لا يبنى بذاته عن تكوين شركة جديدة ، ولا يغير من ذلك كونها متحدة الغرض مع الشركات السابقة ، إذ أنه نص في عقدها على أن الغرض منها هو الاستمرار في شركة النزاع وسابقتها ، لأن الحرص على هذا الوصف لا يغير من الواقع ولا من أحكام القانون . لأن الاتفاق على امتداد الشركة أو تم بين مجموع الشركاء بعد انقضاء المدة المحددة للشركة إنما ينشئ شركة جديدة . ولذا فإن اتفاق المدعى عليهم - وهم فريق من أعضاء الشركة - بعقد مؤرخ في أول مايو سنة ١٩٤٩ بعد انقضاء الشركة السابقة بخمسة شهور يعتبر بحكم القانون إنشاء لشركة جديدة فيما بينهم ... كما استند الحكم إلى أن حق الشريك في طلب الحل القضائي لوجود مبرر شرعي يدعو إليه هو من الحقوق المتعلقة بالنظام العام ، فلا يجوز التنازل عنه قبل وقوع سببه وفقا للادة ٥٢٩ من القانون المدني الجديد ، وكذلك يكون باطلا كل اتفاق يحرم الشركاء بصفة مطلقة من حق حل الشركة لانقضاء أجلها ، لأن الحرمان المطلق من هذا الحق هو في الحقيقة

خروج بالشركة إلى جعلها شركة بلا أجل معلوم ، ويعتبر قيماً غير محدد للحرية الشخصية للشركاء ، وهي من النظام العام ... وأضاف المحكم الاستثنائي أن المفهوم بداهة أن الشركة كانت تمتد من سنة إلى أخرى حتى انتهى أجلها بتقضي البرقية المؤرخة في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ خصوصاً وأنه لم يكن قد سبقت موافقتهم على استمرار الشركة بعد تلك السنة ، بل على التقيض من ذلك كانت أمارات عدم الموافقة ظاهرة إذ امتنع الشركاء الذين أرسلوا البرقية المشار إليها كما امتنع غيرهم من الشركاء الموصين عن اعتماد الحساب الختامي لجرد سنة ١٩٤٧ مما يشير إلى التصميم على حل الشركة . وهذا الذي قرره المحكم لا خطأ فيه : ذلك أنه وفقاً للمادة ٤٤٥ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع بتبطل الشركة بانقضاء الميعاد المحدد لها ، فإذا ما انتهى هذا الميعاد انقضت الشركة بقوة القانون ، فإذا أراد الشركاء امتداد ميعاد الشركة وجب أن يكون الاتفاق على ذلك قبل انتهاء الميعاد المعين في العقد ، فإذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد فلا سبيل إلى الاستمرار في عمل الشركة القديمة إلا بتأسيس شركة جديدة . ولما كان البند الثامن من عقد الشركة المؤرخ في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٤ صريحاً في تحديد أجل للشركة ينتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ وتجدد لسنة أخرى تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وهكذا ، فهي شركة معينة المدة أصلاً ، ومدتها قابلة للامتداد سنة بعد أخرى ، فإذا كان المطعون عليهم قد أفصحوا عن عدم رغبتهم في امتداد الشركة ببرقيتهم المرسلة إلى الطاعن الأول في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، بل إن دلائل النزاع بين الشركاء والرغبة في عدم التجديد كانت بادية قبل ذلك إذ امتنع بعض الشركاء عن اعتماد الحساب لجرد آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، وكان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه أن الطاعنين مع بعض الشركاء قد كونوا فيما بينهم شركة جديدة تبدأ من أول يناير سنة ١٩٤٩ وتنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وهي شركة أخرى بخلاف الشركة محل النزاع وتميز عنها من ناحية أشخاصها وشروطها ، ولا يغير من كونها شركة جديدة أن يكون قد نص في عقدها على أن الغرض منها هو الاستمرار في الشركة السابقة ، ذلك لأن الاتفاق — بعد انتهاء المدة المعينة

للشركة — على امتدادها إنما هو في حقيقته إنشاء لشركة جديدة . لما كان ذلك فلا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر انقضاء الشركة محل النزاع بانتهاء الأجل المحدد لها . أما القول بأن انسحاب بعض الشركاء لا يترتب عليه انقضاء الشركة بل تستمر في وجودها ، لأن نص العقد صريح في استمرار الشركة ما لم يجمع الشركاء على انتهائها ، فردود بما جاء بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه بأن الشق الثاني من البند التاسع إنما ينظم كيفية تصفية حصة الشركاء الذين ينسحبون ولا يرون الاستمرار في عضويتها قبل انقضاء الأجل المعين لانتهاء الشركة ، فليس من شأن ذلك حرمان الشركاء أو أحدهم من طلب انقضاء الشركة بانقضاء أجلها إعمالاً للبند الثامن من عهدها . يضاف إلى ذلك أن الحكم إذ قرر انقضاء الشركة التي كانت قائمة بين الطاعنين والمطعون عليهم فقد أقيم على دعامة أساسية أخرى وهي أن الطاعنين مع بعض الشركاء قد كونوا شركة جديدة ينتهي أجلها في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وهي شركة تتميز عن الشركة موضوع النزاع مما يقطع بانقضاء الشركة القديمة استناداً إلى الأسباب السابقة الإشارة إليها والتي لم ينع عليها الطاعنان وهو تصرف يستفاد منه أنهما اعتبرا من جهتهما أن الشركة محل النزاع قد انقضت أجلها بانتهاء المدة المعينة لها . أما القول بأن المحكمة أخطأت في القول بانتهاء الشركة استناداً إلى البرقية التي أرسلها بعض الشركاء إلى الطاعن الأول في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ مع أنها لم ترسل إلى الشركاء جميعاً ، وفي وقت لائق ، غير مجد ذلك لأن التصديق لهذا البحث إنما يكون عند انسحاب بعض الشركاء من الشركة أثناء قيامها ، وليس في حالة انقضائها بانتهاء المدة المحددة لها كما هو الشأن في الدعوى .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتاويله : ذلك لأن الشق الأول من البند التاسع ينص على أنه إذا رأى الطرف الأول أو من يحل محله من ورثته الاستمرار في أعمال الشركة بمفرده ... ثم نص في الشق الثاني على أنه لو رأى أحد الشركاء الموصيين أو جميعهم عدم الاستمرار في عضوية الشركة يكون تصفية نصيب كل من الشركاء الموصيين

على أساس الحساب الختامى لآخر جرد . والشق الأول من البند المذكور لم يكن مجال بحث أو تطبيق في الدعوى ، ومن ثم فلا يؤثر ما ورد في أسباب محكمة ثانى درجة في تفسيره ، وكان من أثر هذا الخطأ ما قررته المحكمة الاستئنافية من أن الشريك الموصى قد يرى عدم الاستمرار في الشركة والإسحاب منها ، وفي هذه الحالة لا يكون له ما لساير الشركاء من الشركات الأخرى من حل الشركة وتصفية موجوداتها بالطريق القانونى ، وقد أدمجت المحكمة بذلك الشقين معا في التفسير ، وهو تفسير خاطئ للشق الثانى من البند التاسع لأنه حق للشركاء ، أجمع الفقه والقضاء على جوازه . كما أن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لأقوال الطاعن الأول أمام محكمة أول درجة فقد أخطأ في تكييف الوقائع الثابتة ، وكان استخلاصه في هذا الشأن لا يتأدى من أقوال الطاعن الأول . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للحقوق التى أسبغها البند السابقة الإشارة إليه على الشريك المسئول ، وقال إن التشريعات كافة تضمنت مبدأ أساسيا لا يجوز مجافاته ولا تحمل مخالفته ، وذلك هو حماية الشركاء بعضهم من بعض وعدم تمكن أحدهم من ظلم الآخرين ورفع من هذه الناحية إلى مستوى النظام العام ، إذ قرر الحكم ذلك فقد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك لأن الشق الأول من البند التاسع لم يكن محل تطبيق في الدعوى ، وهو بعد قبول غير صحيح لأن للشريك المتضامن في جميع الشركات حق إبداء رغبته في انتهاء الشركة إلى الشركاء الموصين في نهاية السنة ، والقول بأن النزاع لا يدخل في مجال هذا الشق الأول من البند المذكور لا يستفاد منه التسليم ببطلانه . وأما قول الحكم عن الشق الثانى منه إن معناه أن يظل الشركاء الموصون قانعين لا يملكون حق التصرف فى مالهم ، وأن أسدية الشرط تزداد وضوحا إذا ما أساء الشريك المسئول استعمال حقه فى الإدارة ، وأن للطاعن الأول حق التصفية فى أى وقت يشاء أما الشركاء فلا يمكنهم التصفية إلا إذا استهدفوا لخسارة محققة ، فهو قول غير صحيح ، واستخلاص حقيقة من أدلة لا تؤدى إليها ، لأن البندين الثامن والتاسع قاصران على منع حل الشركة مادامت هناك رغبة من الشركاء الباقين بعد المنسحب من استمرارها مع تحديد طريقة لتصفية حصة المنسحب ، وليس فى هذا أساس

يحق الشركاء المنصوص عليه في المادة ٤٤٦ من القانون المدني . كما أن قول الحكم الاستثنائي إن نص العقد يجعل الشركة تبقى أبد الدهر فهو غير صحيح لأن العقد أعطى لكل شريك حق إنهاء الشركة بالنسبة إليه والخروج منها سنة بعد أخرى . والقانون القديم لم ينص صراحة على بطلان عقد الشركة في مثل هذه الحالة — فإذا قال العقد أن تقدير نصيب الشريك يكون على أساس الحساب الختامي لأخر جرد ، فليس في هذا منع أي شريك من الربح لأنه يتولى على نصيبه في الأرباح من وقت إنشاء الشركة ، وليس فيه كذلك تحويل سلطة مطلقة للشريك المسئول إذ للشريك الموصى الحرية المطلقة في مراجعة الحساب الختامي والموافقة عليه . والاتفاق على استمرار الشركة وعدم انقضائها إلا برغبة الجميع وتقدير نصيب الشريك المنسحب على أساس حساب آخر جرد ليس فيه مخالفة للقانون أو للنظام العام . والأصل في تصفية الشركات أن يكون بالطريقة المبينة بالعقد وفقا للمادة ٥٣٢ من القانون المدني الجديد .

ومن حيث إن النعي على الحكم المطعون فيه بما ورد في هذين السببين غير منتج : ذلك أنه مهما كان الخلاف بين الحكيم الابتدائي والاستثنائي في تفسير الشق الثاني من البنك التاسع من عقد الشركة ، وسواء أكان هذا البند بشقيه يتضمن شرطا أسديا من شأنه بطلان العقد لمخالفته للنظام العام ، أم أن الشق الأول منه ليس محل تطبيق في واقعة النزاع ، وأن الشق الثاني منه لا يخالف القانون أو النظام العام ، فإن الدعامة الأساسية التي أقيم عليها الحكم الابتدائي والاستثنائي هي أن الشركة موضوع النزاع هي شركة محددة المدة قد انقضت بانتهاء أجلها للأسباب الصحيحة التي أقيم عليها والسابقة الإشارة إليها ، وهي تكفي لحمله في هذا الخصوص ويستقيم بها قضاؤه .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه عيب في الإسناد ، لأنه قد أحال في الشق الخاص بالتصفية إلى ما قالته محكمة أول درجة ، وأغفل الرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص . والحكم المطعون فيه إذ قضى بتجزئة التصفية يجعلها قاصرة على المنقول دون

العقار ، وبأن المتجمد بعد التصفية يقسم بين الشركاء وحسب حصصهم في رأس المال ، فإذا لوحظ أن نسب رأس المال تتغير في حالة ما إذا كانت العقارات أدخلت في التصفية عنها في حالة استبعادها . إلا أن الحكم المطعون فيه لم يبت في هذا النزاع وترك الفصل فيه للحكمة المرفوعة أمامها دعوى ملكية العقارات ، في حين أن حصص الشركاء في العقار قد احتسبت ضمن نصيبهم في رأس المال ، وعلى هذا الأساس جرت مصلحة الضرائب في المحاسبة ، فليس من فائدة في تصفية جزئية تكون نتيجةها معلقة وأموالها معطلة لا توزع إلا بعد الحكم في شأن العقارات . كما أنه من غير المعقول أن تقضى المحكمة بتصفية شركة وهي تضع موضع الاعتبار الإدعاء أمامها بصورية زيادة رأس المال مع أن رأس المال ركن من أركان عقد الشركة . كما أنه لا يستند إلى الواقع قول الحكم إن الطاعن الأول قرر أن العقار على سعة بحيث يمكن قسمته بين الشركاء ، مع أنه قرر ذلك في صدد قسمة العقار قسمين بين الشركة من جهة وإخوان شوشه من جهة أخرى ، فضلا عن أن التصفية الجزئية لا تحقق الغرض الذي من أجله شرعت التصفية لتحويل أموال الشركة إلى نقود وتقسيم هذه النقود على الشركاء . ثم إن أساس التصفية مصلحة الشركاء جميعا ، ومن ثم يتعين أن يراعى فيها أن للشركة شخصية معنوية وأن قيمتها وكيانها في وحدتها المالية ، وبيع منشأة تجارية بكافة حقوقها له قيمة تربو عن قيمتها في حالة بيع أجزاء منها .

ومن حيث إن النعي على الحكم في هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقصر التصفية على المنقول دون العقار استند في ذلك إلى أن هناك نزاعا جديا على ملكية العقار بين الشركة وبين الشركاء ، إذ يرى الآخرون أنهم مالكون لنصف العقار ملكية خالصة بمقتضى عقود بيع مسجلة صدرت إليهم من البائعين ، وأن إضافة العقار إلى رأس مال الشركة بموجب ملاحق مالية لعقدها ، إنما كان عملا صوريا قصد به مواجهة مصلحة الضرائب للهروب من دفع ضريبة الأرباح الاستثنائية التي كانت تغلها الشركة . وأن الطاعن الأول يهدف من وراء إضافة العقار إلى رأس مال الشركة إلى أن يستولى بغير حق على نصف ذلك المالك إذا ما أضيف إلى الشركة لأن حصته تجاوز سبعة عشر قيراطا ،

بينما يرى الشريك المسئول أن هذا النصيب مملوك للشركة ، وقد تداخل في رأس مالها وأدرج في ميزانياتها غير مرة بموافقة الشركاء الموصين ، تلك الواقعة التي اقترنت بتوقيعهم على الحسابات الختامية للشركة ، وخلص الحكم المطعون فيه إلى القول بأن محكمة أول درجة قد أصابت إذ قضت بإيقاف تصفية العقار إلى ما بعد الفصل نهائيا في ملكيته . وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه . ذلك أنه متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن ملكية العقار محل نزاع جدي بين الشركة وبين الشركاء الموصين ، وأن هذا النزاع معروض أمره على المحكمة المختصة للفصل فيه ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذ قرر استبعاد العقار المتنازع عليه من التصفية حتى يفصل نهائيا في ملكيته . أما النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد إذ نسب إلى الطاعن القول بأن العقار قابل للقسمة فمردود بما أورده الحكم الاستثنائي من أنه إذا حكم لصالح الشركة بملكيتها لهذا العقار فإن التصفية تشملها إذا عجز هؤلاء عن قسمته عينا ، ولا يؤثر فيما خلص إليه الحكم في هذا الخصوص ما يكون قد أورده في أسبابه في صدد الرد على دفاع الطاعن عن قابلية العقار للقسمة .

ومن حيث إنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأماتدة : محمد نجيب
أحمد وكيل المحكمة ، ومحمد العزيز - سليمان ، ومحمود عباد ، ومحمد قواد جابر المستشارين .

(١٥٦)

القضية رقم ٦٣ سنة ٢٢ القضائية :

- (١) نقض . طعن . إعلان . عدم بيان صفة مستلم صورة الاعلان . بطلان الإعلان .
(ب) نقض . طعن . إعلان . المطعون عليه الذي لم يصح إعلانه هو الخصم الحقيقي .
بطلان الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

١ - إذا كان المحضر لم يبين في إعلان تقرير الطعن بالنقض صفة من تسلم
الصورة فإن هذا الإعلان يكون باطلا .

٢ - متى كان المطعون عليه الذي لم يصح إعلانه بتقرير الطعن هو الخصم
الحقيقي في النزاع ، فإن بطلان إعلانه يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة إلى باقي
المطعون عليهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد وكيل المحكمة
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢ سنة ١٩٥٠ كلى الزقازيق
على المطعون عليهم الثلاثة الأولين طلب الحكم فيها على الأول في مواجهة الباقيين
بصفة التعاقد الحاصل منه للطاعن عن حصته في منزل مساحته ٢٥٥ مترا مربعا
تقدير ثمن قدره ٨٠٠ جنيه بموجب عقد البيع المؤرخ في ١٩/١٠/١٩٤٩ وفساد دعواه

على أنه اشترى تلك الحصة من المطعون عليه الأول بذلك الثمن وأن البائع تعهد بالتصديق على العقد بعد مراجعته بمكتب الشهر العقاري ولكنه لم يوف بما اترم به ، مما اضطره لرفع الدعوى في مواجهة المطعون عليهما الثانى والثالث اللذين تصرفا فيما يملكانه في هذا المنزل إلى المطعون عليه الأول البائع . وقد تدخل المطعون عليه الرابع في تلك الدعوى تأسيسا على أنه اشترى العين نفسها من ذات البائع للطاعن . وأنه رفع الدعوى رقم ٥٤٣ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى الزقازيق على المطعون عليهم الثلاثة طالبا الحكم بصحة التعاقد الصادر إليه من المطعون عليه الأول بموجب العقد العرفى المؤرخ في ١٩٤٩/١٠/٩ المتضمن بيع ١٧ قيراطا وسدس من ٢٤ قيراطا شيوعا في المنزل المذكور لقاء ثمن قدره ٦٠٠ جنية وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين قضت في ١٩٥٠/١٢/١٤ في الدعوى رقم ٢٢ سنة ١٩٥٠ برفضها وفي الدعوى رقم ٥٤٣ سنة ١٩٤٩ بطلبات المطعون عليه الرابع . استأنف الطاعن الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد برقم ٩١ سنة ٣ قضائية . وفي ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت بتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن إعلان المطعون عليهما الأول والثانى قد وقع باطلا لأن المحضر الذى قام بهذا الإعلان لم يبين في محضر الإعلان صفة مستلم الإعلان عنهما . وأنه يترتب على بطلان الإعلان بالنسبة إلى المطعون عليهما الأول والثانى بطلان الطعن بالنسبة إلى باقى المطعون عليهم .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على محضر إعلان تقرير الطعن أن المحضر أثبت في محضره أنه سلم صورة الإعلان الخاص بالمطعون عليهما الأول والثانى إلى الحاج ابراهيم سالم لغيابهما وعدم وجود من يتسلم قانونا دون أن يبين في محضره صفة هذا الشخص في تسلم الإعلان . ويبين أيضا من هذا المحضر أن الشخص الذى تسلم الإعلان والذى وقع على الأصل بإمضاء ابراهيم سالم — هو نائب العمدة — مما يستفاد منه أن المحضر لم يجد

المطلوب إعلانهما في موطنهما الأصلي سلم الصورة إلى نائب العمدة — دون
أن يثبت في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الإعلان إلى نائب العمدة —
مما يترتب عليه — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان الإعلان .

وحيث إنه لما كان بين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول
هو الخصم الحقيقي في الدعوى التي رفعها الطاعن لأنه البائع المطلوب إثبات صحة
التعاقد الصادر منه للطاعن . كما أنه الخصم الحقيقي في الادعاء بصورية العقد
الصادر من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليه الأخير الذي لا تصح الدعوى
إلا باختصاصه — لما كان ذلك ، فإن بطلان إعلان المطعون عليه الأول بتقرير
الطعن يترتب عليه بطلان الطاعن بالنسبة إلى باقي المطعون عليهم ومن ثم يتعين
الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٥٧)

القضية رقم ١٢٨ سنة ٢٢ القضائية :

نزاع ملكية للنفقة العامة - تقدير التعويض - مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي
لم تنزع ملكيته - هو حكم عام - وجوب مراعاته سواء اتبعت الاجراءات القانونية في نزاع
الملكية أم لم تتبع .

نص المادة ١٤ من قانون نزاع الملكية للنافع العامة الذي يوجب عند تقدير
التعويض مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته ،
هو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما يقرر حكماً عاماً في تقدير التعويض بغض
النظر عما إذا كانت الحكومة قد اتبعت الاجراءات القانونية في نزاع الملكية
أم لم تتبعها ، وتسرى هذه القاعدة سواء أكان العقار المستولى عليه جزءاً من
أرض مبنية أو معدة للبناء أو جزءاً من أطيان زراعية تتأثر قيمة باقية زيادة
أو نقصاً بتنفيذ المشروع الذي نزعت الملكية من أجله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق
تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٩٨٨ سنة ١٩٤٦ القاهرة

الابتدائية على الطاعة ، وقالوا بيانا لدعواهم إنهم يمتلكون فداناً و ٨ قراريط
أطياناً زراعية صالحة للبناء ، للطعون عليه الأول منها ١٦ قيراطا ولكل من الثاني
والثالث ٨ قراريط ، وقد شرعت الطاعة (وزارة الأشغال) في توسيع مصرف
الليثي ، واستولت على هذه الأطيان في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٤ دون أن تتخذ
في سبيل ذلك إجراءات نزع الملكية ، ولهذا السبب أقاموا دعوى بإثبات الحالة
رقم ٦٥٢ سنة ١٩٤٥ مستعمل القاهرة ، وقد عين فيها خبير قدر ثمننا للفدان
٥٠٠ جنيه ، وريعا سنويا مقداره ٤٠ جنيها وهم يتنازعون في هذا التقدير باعتبار
أن المتر يساوي ٦٠ جنيها . وطلبوا الحكم لهم بمبلغ ٣٤٠٠ جنيها و ٤٠٠ مليم
مع ما يستجد من الربح بواقع ٥٣ جنيها و ٣٠٠ مليم سنويا ابتداء من أول نوفمبر
سنة ١٩٤٤ — دفعت الطاعة بعدم قبول الدعوى لأن كلا من المدعين يملك
جزءا مفرزا وله سند تملك مستقل ، وأن ما يملكه المطعون عليه الأول
١٥ قيراطا و ٨ أسهم والمطعون عليه الثاني ٤ قراريط والمطعون عليه الثالث
٥ قراريط فقط ، وأن ثمن الفدان يتراوح بين ٢٥٠ جنيها و ٣٠٠ جنيها . وفي
١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة برفض الدفع وبقبول الدعوى ،
وفي الموضوع بنسب الخبير الحكومي الزراعي لسماع أقوال طرفي الخصومة ،
والاطلاع على مستنداتهم والانتقال إلى العين محل النزاع لمعاينتها وتقدير قيمتها
وقت الاستيلاء عليها . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ٢٣ من نوفمبر
سنة ١٩٤٧ إلزام الطاعة بأن تدفع للطعون عليهم مبلغ ٥٢٠ جنيها و ٥٠ مليم
و بمبلغ ٣٠ جنيها سنويا ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٤٤ حتى الوفاء فاستأنفت
الطاعة هذا الحكم ، كما استأنفه المطعون عليهما الأول والثاني وقيد استئنافهما
برقمي ٢٦٧ سنة ٦٦ ، ٦٧ سنة ٦٧ ق القاهرة . وفي ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١
قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا ، وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم
المستأنف ، فقررت الطاعة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين : يتحصل السبب الأول في أن الحكم
المطعون فيه مشوب بالقصور في التسبيب ذلك لأن الطاعة نمت على تقرير
الخبير أنه وهو في مقام تقدير قيمة ثمن الأطيان موضوع النزاع لم يدخل في حسابه

الفائدة التي حادت على الجزء الذي لم ينزع ملكيته من أطيان المطعون عليهم ،
في حين أن المشروع قد رفع من قيمتها ، إلا أن الحكم الابتدائي أخذ بتقرير
الخبر بمقولة إنه بنى على أساس سليم وأغفل الرد على هذا الدفاع ، كما أغفل الحكم
الاستثنائي الرد عليه مع تمسك الطاعنة به . ويحصل السبب الآخر في أن الحكم
المطعون فيه قد خالف القانون . ذلك لأن المادة ١٤ من قانون نزع الملكية
نصت على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم ينزع ملكيته بسبب
أعمال المنفعة العامة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان ، وهذا الحكم
ينطبق سواء أكانت الحكومة قد اتبعت الإجراءات القانونية في نزع الملكية
أم لم تتبعها .

ومن حيث إن النعي على الحكم في هذين السببين في محله ، ذلك أنه يبين
من الاطلاع على محضر أعمال الخبير الحكومي وتقريره المقدمة صورتها الرسمية
بملف الطعن أن المصرف أنشئ في سنة ١٩٣٨ باتفاق الطاعنة مع المطعون عليهم
وآخرين ، وأن أرض المطعون عليهم تقع مجاورة للمصرف المذكور ، ويبين
من مذكرة الطاعنة أمام محكمة أول درجة ، أنها نعت على تقرير الخبير أنه أغفل
حسبان قدر ارتفاع أرض المدعين من هذا المشروع إذ قدر ثمن الأرض المتزوع
ملكيتها دون أن يدخل في تقديره مقدار الفائدة التي حادت على باقي الأرض من تنفيذ
هذا المشروع ، كما تمسكت بذلك في صحيفة استئنافها وفي المذكرة المقدمة منها
أمام محكمة ثاني درجة . ولما كانت المادة ١٤ من قانون نزع الملكية
للمنافع العامة نصت على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم ينزع ملكيته
بسبب أعمال المنفعة العامة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان ... ،
وهذا النص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما يقرر حكماً عاماً
في تقدير التعويض بغض النظر عما إذا كانت الحكومة قد اتبعت الإجراءات

القانونية في نزع الملكية أم لم تتبعها ، وتسرى هذه القاعدة سواء أ كان العقار المستولى عليه جزءا من أرض مبنية أو معدة للبناء أو جزءا من أطيان زراعية تتأثر قيمة باقيةا زيادة أو نقصا بتنفيذ المشروع الذى نزع الملكية من أجله . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض لم يلق بالا إلى ما دفعت به الطاعنة من أن باقى أطيان المطعون عليهم التى لم تنزع ملكيتها قد زادت قيمتها بسبب تنفيذ المشروع فيكون بذلك قد أغفل البحث فى دفاع جوهرى لو ثبت لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، لما كان ذلك يكون الحكم قد عاره البطلان لقصور أسبابه مما يتعين معه نقضه .

جلسة ٢ من يوثيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : أحمد العروسي
ومحمود عياد ، ومحمد قواد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٥٨)

القضية رقم ٢٣١ سنة ٢١ القضائية :

(أ) دعوى إبطال التصرف . بيع . تسجيل . طلبات المشتري الذي لم يسجل عقده تحددت
بطلب إبطال التصرف الصادر للمشتري الذي سجل عقده وفقا للمادة ١٤٣ . مدني قديم .
إضافته بعد ذلك طلبا آخر هو الحكم بصحة ونفاذ عقده . هذا لا يغير أساس الدعوى
بجعلها مفاضلة بين عقدين .

(ب) دعوى إبطال التصرف . بيع . تحقق الشرط المقررة لإعلان التصرف وفقا للمادة ١٤٣
مدني قديم . رجوع العقار إلى ملكية المدين . حق المشتري الذي لم يسجل عقده
مقصود به التنفيذ على العقار لاستيفاء دينه . ليس من حقه أن يعود للطالبة بصحة
ونفاذ عقده . علة ذلك .

١ - متى كان الواقع في الدعوى هو أن طلبات المشتري الذي لم يسجل
عقده أمام محكمة الموضوع قد تحددت بصفة أصلية واستقرت على التمسك بطلب
إبطال التصرف الصادر من البائع إلى المشتري الذي سجل عقده تأسيسا على المادة
١٤٣ من القانون المدني القديم ، فإن إضافته إلى ذلك طلبا آخر هو الحكم بصحة
ونفاذ عقده ليس من شأنه إهدار الطلب الأصلي في الدعوى وهو إبطال التصرف
المؤسس على الدعوى البوليصة وتكون المحكمة إذ اعتبرت الدعوى مفاضلة بين
عقدين لمجرد هذه الإضافة وأعملت حكمها على ما بين الطلبين من تفاوت في الأثر
القانوني لكل منهما ودون أن تعرض لبحث طلب إبطال التصرف استقلالاً قد
خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه .

٢ — متى تحققت الشرائط المقررة لإعلان التصرف تأسيسا على المادة ١٤٣ من القانون المدني القديم فإن يؤدي ذلك أن تعود ملكية العين المتصرف فيها إلى البائع ويكون من حق المشتري الذي لم يسجل عقده بوصفه دائئا بالثمن التنفيذ عليها جبرا استيفاء لدينه وليس من شأن هذا التنفيذ أن يعود هذا المشتري إلى بعث عقده الابتدائي ومطالبته بالحكم بصحته ونفاذه ، لأن الملكية تكون قد انتقلت بالتسجيل إلى المشتري الذي سجل عقده بحالة بحق المشتري الذي يسجل بوصفه دائئا للبائع وليس للدائن في مقام التنفيذ بدينه أن يطالب بملكية العقار الذي يجري عليه التنفيذ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن مورث الطاعنين المرحوم محمد علي يوسف أبوزينه عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على أولاده من زوجته المرحومة ستيته أحمد محمد الجاني وهم أحمد ونعيمه وبيه أقام الدعوى رقم ٢٩٧ سنة ١٩٤٢ مدني جزئي مركز طنطا ضد إبراهيم شلتوت المطعون عليه الثاني بصفته الوارث الوحيد لوالدته المرحومة حلوه سيد أحمد وفهيمه السيد شلي زوجة محمد المرشدي بصحيفة معانة بتاريخ ١٩٤١/٩/٢٩ طلب فيها الحكم بإبطال البيع الصادر من المرحومة حلوه سيد أحمد للطعون عليها فهيمه السيد شلي بتاريخ ١٩٣٧/٦/١٠ عن مقدار ٢٢ ط ١٢ س موصحة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى والصادر بشأنها حكم صحة التوقيع في القضية رقم ٩٨٨ سنة ١٩٣٨ مدني مركز طنطا وشطب جميع التسجيلات الموقعة على القدر المذكور لصالح المطعون عليها الأولى وكف منازعتها له في القدر المذكور لأنه بموجب عقد بيع ابتدائي تاريخه ١٩٣٤/٢/١٩ باعت

مورثة المطعون عليه الثاني إلى مورثته عن نفسه وبصفته المرحومة ستيته أحمد الجنايني ٢١ ط على قطعتين و ٣٣ مترا شائعة في منزل مساحته ٨٠ مترا مبينة الحدود بصحيفة الدعوى ، ونظرا لأن البائعة امنعت عن التصديق على عقد البيع النهائي فقد استصدرت ضدها حكما في القضية رقم ٢٦٦٩ سنة ١٩٣٨ مركز طنطا بصحة توقيعها على العقد المذكور بهد أن حاولت الطعن فيه بالتزوير وأخفقت ، وبالرغم من ذلك ومن قبضها كامل الثمن فقد عمدت إلى بيع الأطنان الزراعية إلى المطعون عليها الأولى باعتبارها ٢٢ ط و ١٢ س منها ١٢ ط و ١٢ س بحوض السبعة و ١٠ ط بحوض الأيتام وجعلت تاريخ البيع ١٩٣٧/٦/١٠ وهو غير صحيح ثم تواطأت البائعة والمشتريه فرفعت المشتريه "المطعون عليها الأولى" دعوى صحة التوقيع عن هذا القدر قضى لها فيها في القضية رقم ٩٨٨ سنة ١٩٣٨ مركز طنطا ، ولما كان التواطؤ واضحا فقد رفع الدعوى الحالية . بصحيفة معلنة في ١٩٤٢/١٠/١٤ أضاف المدعى "المرحوم محمد علي يوسف أبو زينه عن نفسه وبصفته طالبا جديدا إلى طلباته السابقة هو الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المرحومة حلوه سيد احمد أبو جندى الى مورثته المرحومه ستيته أحمد محمد الجنايني الرقيم ١٩٣٤/٢/١٩ المبينة حدوده بصحيفة افتتاح الدعوى . وبتاريخ ١٩٤٤/٥/٢٥ أصدرت محكمة أول درجة حكما تمهيدا بالإحالة الى التحقيق ليثبت المدعى وجود تواطؤ تدليس بين البائعة والمشتريه فهيمه السيد شلبي "المطعون عليها الأولى" بكافة طرق الإثبات بما فيها البيهه وأذنت للدعى عليهما بالنفى بذات الطرق إلا أنه يجلسه ١٩٤٥/١٠/٢٥ تنازل وكيل المدعى ووكيل المدعى عليهما الثانية "فهيمه السيد شلبي" عن سماع الشهود في الدعوى . وبتاريخ ١٩٤٦/١/١٠ قضت المحكمة مرة أخرى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى أن البيع الثاني صدر من مورثة المدعى عليه الأول "المطعون عليه الثاني" لابنة ابنتها المدعى عليها الثانية وهى المطعون عليها الأولى "بقصد الاضرار لمورثة المدعى وبسوء نية وأنه ترتب عليه إفسارها وعلى المدعى عليهما الثانية النفى بكافة الطرق مع تكليف المدعى بتقديم كشف رسمى عن تكليف مورثة المدعى عليه لأول المرحومة "حلوه أبو جندى" وبعد

أن سمعت المحكمة شاهدي المدعى - إذ لم تشهد المدعى عليها الثانية فهمية السيد شامي أحدا - قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٦/٥/١٩٤٦ حضوريا - أولا - ببطلان عقد البيع الصادر من المرحومة حلوه سيد أحمد مورثة المدعى عليه الأول "المطعون عليه الثاني" للمدعى عليها الثانية "المطعون عليها الأولى" بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٣٧ عن الأطيان الواردة بصحيفة الدعوى والصادر بشأنها حكم صحة التوقيع في القضية رقم ٩٨٨ سنة ١٩٣٨ مركز طنطا وشطب التسجيلات الموقعة على هذا القدر لصالح المدعى عليها الثانية وكف منازعة المدعى عليهما للمدعى بصفته في القدر المذكور - ثانيا - بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من مورثة المدعى عليه الأول المرحومة حلوه سيد أحمد لمورثة المدعى بصفته المرحومة ستيّة أحمد محمد الجناخي الرقيم ١٩ فبراير سنة ١٩٤٩ المتضمن بيع ٢١ ط بزم شوبر مركز طنطا و٣٣ مترا في المنزل الميمنة حدوده بصحيفة الدعوى . الخ استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم أمام محكمة طنطا الابتدائية وقيد استئنافها برقم ٣٣٣ سنة ١٩٤٨ طالبة قبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه فيما قض به الحكم المستأنف من بطلان عقد المستأنفة وصحة عقد المستأنف عليه الأول وذلك للأسباب التي أوضحتها في صحيفة استئنافها . ونظرا لوفاة المرحوم محمد علي يوسف أبوزينه فقد أوقفت الدعوى بجلسة ٢٠/١٠/١٩٤٨ ثم عجلتها المستأنفة ضد الورثة وهم الطاعنون الحاليون ضد ابراهيم غلام شلتوت - المطعون عليه الثاني - وبتاريخ ٨/٤/١٩٥١ قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى مورث المستأنف عليهم عدا الأخير مؤسسة قضاءها على أن مورث المستأنف عليهم إذ عدل طلباته أمام محكمة أول درجة بإضافة طلب جديد إلى جانب بطلان عقد المستأنفة هو الحكم له أيضا بصحة ونفاذ عقده الابتدائي يكون بذلك قد ألبس دعواه ثوب المفاضلة بين عقدين صادقين إلى مشترين مختلفين من بائع واحد ونزع عنها بذلك ثوب الدعوى البوليصة ويكون بذلك قد أخرج نفسه من عداد الدائنين الذين لهم حق رفع الدعوى البوليصة توصلا للحصول على دينهم . فطعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون إذ اعتبر أن الدعوى في تكييفها مفاضلة بين متدينين صادرين من بائعة واحدة وإن أحدهما مسجل فيفضل الآخر ولو كان وليد تواطؤ ، مع أن أساس الخصومة أن مورث الطاعنين دأب بثن العقار الذي اشتراه من "حلو" فهو وإن كان مشتريا بعقد عرفي إلا أنه في الوقت نفسه بالنسبة لتصرف "حلو" عن ذات العقار يعتبر دائنا لها بالثن الذي قبضته ، ودينه سابق للتصرف الذي صدر من "حلو" إلى "فهيمه" والغش والاضرار دليلهما قائم وقد اعسرت "حلو" فلم يعد لها مال ولن يستطيع مورث الطاعنين وله دين بقيمة الثمن المدفوع أن يرجع بدينه عليها ، فتوافرت شرائط الدعوى البوليصة (المادة ١٤٣ مبدئي قديم) فيبطل العقد الصادر من "حلو" إلى "فهيمه" ومن نتائج هذا البطلان أن يعود العقار حتى ولو كان قد انتقل بالتسجيل - إلى ملكية البائعة وإن يحق له عقب هذا البطلان وعقب قيام نتائجه أن يطالب بالتنفيذ عينا على ذات العقار اقتضاء لدينه وهو الثمن الذي دفعه للصفقة التي اشتراها بالعقد المؤرخ ١٩٣٤/٢/١٩ ، ولكن الحكم المطعون فيه جاء يردد عبارة غامضة ويرتب عليها نتيجة خاطئة بقوله "إن مورث الطاعنين بطلبه صحة ونفاذ عقده إنما يضع نفسه موضع المشتري بعقد عرفي غير مسجل ويطلب تفضيله على عقد المستأنفة المسجل وبذلك يكون قد أخرج نفسه من عداد الدائنين العاديين الذين لهم الحق في رفع الدعوى البوليصة توصلا للحصول على دينهم لأنه هنا ليس بدائن وإنما يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقده ، ومن ثم فلا ينظر إلى توافر شروط الدعوى البوليصة من تدليس أو إغسار وغيرهما أو عدم توافرها ، بل الذي يجدر بحثه هو أي العقدين يفضل الآخر وفقا لأحكام قانون التسجيل " . وهذا تقرير خاطئ ومخالف للقانون يستوجب نقض الحكم .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه "وحيث إن مورث المستأنف عليهم عدل طلباته أمام محكمة أول درجة بإضافة طلب الحكم له إلى جانب بطلان عقد المستأنفة ، الحكم له أيضا بصحة ونفاذ عقده الابتدائي

الصادر له من مورثة المستأنف عليه الثاني وهي نفس البائعة للمستأنفة ،
قد ألبس دعواه ثوب مفاضلة بين عقدين صادرين إلى مشتريين مختلفين
من بائع واحد ونزع عنها ثوب الدعوى البوليصية وحجته في تلك المفاضلة
أن عقد المستأنفة ولو أنه سجل قبل عقده إلا أنه وليد تواطؤ بين الطرفين
وأنه ترتب عليه إفسار البائعة " إلى أن قال " ويبين مما تقدم أن مورث
المستأنف عليهم قد وضع نفسه بهذا التعديل في مركز المشتري بعقد عرفي يطلب
تفضيله به على عقد المستأنفة المسجل ويكون بذلك قد أخرج نفسه من عداد
الدائنين العاديين الذين لهم حق رفع الدعوى البوليصية توصلا للحصول على دينهم
لأنه هنا ليس له دين يطالب بالحفاظ عليه وإنما يطلب الحكم له بصحة ونفاذ
عقده الصادر إليه ، فلا ينظر في هذا الصدد إلى توافر شروط الدعوى
البوليصية ... وإنما الذي يجدر بحجته هو أى العقدين يفضل الآخر وفقا لأحكام
قانون التسجيل " ... ويبين من هذا الذى أورده الحكم أن المحكمة إذ ذهبت
في تكييفها لدعوى الطاعنين إلى أنها مفاضلة بين عقدهم العرفي المؤرخ ١٩٣٤/٢/١٩
وعقد المطعون عليها الأولى الذى سجل حكم صحة التوقيع الصادر بشأنه تكون
قد أخطأت في هذا التكييف : ذلك أن الثابت بالأوراق أن طلبات الطاعنين
الختامية أمام محكمة أول درجة قد تحددت بصفة أصلية واستقرت على المنسك
بطلب إبطال التصرف الصادر إلى المطعون عليها الأولى تأسيسا على المادة ١٤٣
مدنى قديم ، فإذا كان الطاعنون قد أضافوا إلى ذلك طلبا آخر هو الحكم لهم
بصحة ونفاذ عقد مورثهم العرفي المؤرخ ١٩٣٤/٢/١٩ فإن إضافة مثل هذا الطلب
ليس من شأنها أن تهدر الطلب الأصلي في الدعوى وهو إبطال التصرف
المؤسس على الدعوى البوليصية ولا تأثير لها عليه . والمحكمة إذ اعتبرت الدعوى
مفاضلة بين عقدين لجرد هذه الإضافة وأعملت حكمها على ما بين الطلبين
من تفاوت في الأثر القانوني لكل منهما ودون أن تعرض لبحث طلب إبطال
التصرف استقلالا ، تكون قد خالفت القانون وأخطأت تطبيقه مما يتعين معه
نقض الحكم المطعون فيه في خصوص هذا السبب .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل فيما يقوله الطاعنون إنه متى تحققت شرائط
بطلان التصرف الصادر للمطعون عليها الأولى وفقا لحكم المادة ١٤٣ مدنى

قديم فإن العين المتصرف فيها تعود إلى ملكية البائعة كنتيجة لهذا البطلان وكان من حق الطاعنين التنفيذ عليها عينا وذلك بإجراء مفعول عقدهم العرفي ومؤدى هذا التنفيذ الحكم لهم بصحة ونفاذ عقدهم المشار إليه وهو ما طلبوه وتمسكوا به في الدعوى بالإضافة إلى طلب البطلان .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه متى تحققت الشروط المقررة لبطلان التصرف تأسيسا على المادة ١٤٣ مدني قديم فتؤدى ذلك أن تعود ملكية العين المتصرف فيها إلى البائعة ويأتون من حق الطاعنين بوصفهم دائنين بالثمن التنفيذ عليها جبرا استيفاء لدينهم وليس من شأن هذا التنفيذ أن يعود الطاعنون إلى بعث عقدهم الابتدائي ومطالبتهم الحكم بصحته ونفاذه لأن هذه الملكية قد انتقلت إلى المطعون عليها بالتسجيل محملة بحق الطاعنين بوصفهم دائني البائعة وليس للدائن في مقام التنفيذ بدئنه أن يطالب بملكية العقار الذي يجري عليه التنفيذ والحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض هذا الطلب إعمالا لأحكام قانون التسجيل كان قضاؤه صحيحا في القانون مما يتعين معه رفض هذا السبب .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ محمد نجيب أحد وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأماتذة أحمد العروسي
ومحمود عباد ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٥٩) .

القضية رقم ٣٣٣ سنة ٢١ القضائية :

(أ) إثبات . تحقيق المخطوط . دفع الوارث يجهل توقيع مورثه . المتمسك بالعقد هو
الذى يتحمل عبء إثبات حصول التوقيع .

(ب) إثبات . تزوير . القضاء بتزوير ورقة . حق المحكمة في ذلك من تلقاء نفسها .
اطراحها ما ثبت في دفتر الختام استنادا إلى القرائن التي ساقها . لا خطأ .

(ج) إثبات . أوراق رسمية . دفتر الختام . ليس من قبيل الأوراق الرسمية .

(د) إثبات . أوراق رسمية . الطلب المقدم للمساحة لمراجعة عقد واستمارة التغير التي تحردا
المساحة . عدم جواز اعتبار أيهما معدا لإثبات شخصية الموقعين عليه . مدى حجية
هذه الأوراق .

(هـ) إثبات . تخيير . عدم التزام المحكمة بالأخذ برأى الخبير .

١ — إذا طعن الوارث بأنه يجهل توقيع مورثه على العقد فإن المتمسك بهذا
العقد هو الذى يتحمل عبء إثبات صحته .

٢ — إذا كان للمحكمة وفقا للسادة ٢٩٠ من قانون المرافعات الجديد المقابلة
للادة ٢٩٢ من القانون القديم أن تحكم برد بطلان أية ورقة رسمية كانت أم عرفية
متى ظهر لها من حالتها ومن ظروف الدعوى أنها منزورة على أن تبين في حكمها
الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك فإنه يكون لها من باب أولى أن تطرح
ما ثبت في دفتر الختام استنادا إلى الظروف والقرائن السائغة التي استدلت بها
على وجهة نظرها .

٣ - دفتر الختام ليس من قبيل الأوراق الرسمية ولا حجية له في إثبات أن المنسوب إليه الختم المطعون فيه هو الذي طلب إلى الختام أن يصنعه .

٤ - الطلب الذي يقدم لمصلحة المساحة لمراجعة عقد من العقود أو استمارة التغير التي تحررها المساحة لا تعتبر أيهما من الأوراق المعدة لإثبات شخصية الموقعين عليها وليس من مهمة الموظف القائم بها إثبات هذه الشخصية ولا تكون هذه الأوراق حجة بما فيها إلا بالنسبة للبيان الفني الذي تضمنته هذه الأوراق .

٥ - المحكمة غير ملزمة بالأخذ برأى الخبير ، ذلك أن هذا الرأي لا يبدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى - على الاستفادة من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨٤ سنة ١٩٤٠ مدينى جزئى العياط ضد المطعون عليهما طلب فيها الحكم بصحة توقيع مورثهما المرحوم أحمد جمعة أبو زيد على عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٣٩/١٢/١٤ المتضمن بيعه للطاعن ٢ ف وه ط و ١٠ من بناحية بمها مركز العياط . وبجلسة ١٩٤٠/١٢/١٥ أحيلت الدعوى إلى محكمة مصر الابتدائية لزيادة قيمة العقد عن نصاب المحكمة الجزئية وقيدت بجدولها برقم ٢٧٥ سنة ١٩٤٦ ك . مصر . وبجلسة ١٩٤٢/٩/١٦ قرر وكيل المطعون عليها الأولى "نعمات محمد زيدان" بالطعن بالتزوير في الختم المنسوب لها والموقع به على عقد البيع المذكور كشاهدة ، كما طعن بالجهالة بالنسبة لتوقيع البائع "مورثها" وقد أعلنت أدلة التزوير وقضت المحكمة بجلسته

١٧/١٠/١٩٤٣ بقبول أدلة التزوير وتحققها بإثبات ونفى الادعاء بتزوير ختم المطعون عليها وجهالة توقيع المورث ثم عادت المحكمة وقضت ثانية في ٢/٤/١٩٤٤ بإعادة التحقيق ليثبت الطاعن أن المطعون عليها صنعت ختمها الموقع به على العقد المطعون فيه وهو باسم نعمت محمد زيدان وللمطعون عليها نفى ذلك وقد نفذ هذا الحكم بسماع شهود الطرفين . وبتاريخ ٢٠/٢/١٩٤٥ قضت المحكمة للمرة الثالثة بإعادة التحقيق ليثبت الطاعن أن مورث المطعون عليها وقع على عقد البيع العرفي المؤرخ ١٤/١٢/١٩٣٩ وللمطعون عليها النفي ونفذ هذا الحكم كذلك وسمعت شهود الطرفين . وفي ١٢/١/١٩٤٦ انتقل أحد أعضاء الهيئة بناء على قرار قاضي التحقيق إلى تفتيش المساحة المحلى بالجيزة للاطلاع على استمارة التغير الخاصة بهذا العقد وأوراق الطلب المقدم من الطاعن والمرحوم أحمد جمعة أبو زيد البائع "مورث المطعون عليهما" والمدعى بتوقيع المتعاقدين عليها وقد تحرر محضر بهذا الانتقال تضمن وصف هذه الأوراق والتوقيعات الثابتة فيها والمحضر مقدم ضمن مستندات الطاعن بمبلغ هذا الطعن - وفي ٢٢/١٠/١٩٤٦ أحيات القضية إلى محكمة الجيزة الابتدائية لاختصاصها بعد إنشائها وقيدت بجدولها برقم ٣٧٥ سنة ١٩٤٦ كلى . وفي ٢٢/٣/١٩٤٧ أصدرت المحكمة حكما تمهيدا آخر يندب قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لمضاهاة امضاء المورث المطعون عليها على الإمضاءين الموقع بهما على ورقتي المضاهاة المقدمتين من المطعون عليها الأولى وهما صورة رسمية من الحكم الشرعى رقم ٨٢٦ لسنة ٢٩/٣٠ الهياط معانة للمورث وموقع على الإعلان بإمضائه والأخرى توكيل بتنفيذ ذلك الحكم الشرعى وعليه محضر إيقاف مؤرخ ٨/٣/١٩٣١ - يحمل توقيع المورث المذكور - بإشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن خط الإمضاء المنسوب لأحمد جمعة أبو زيد "مورث المطعون عليها" الموقع به على عقد البيع العرفي المؤرخ ١٤/١٢/١٩٣٩ يخلف عن خط امضائه على أوراق المضاهاة المقدمة . وبعد ذلك قضت المحكمة في ٢٨/٦/١٩٤٨ برد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٤/١٢/١٩٣٩ موضوع دعوى التزوير وأشارت المحكمة في أسباب حكمها إلى تقرير الخبير المشار إليه ثم استعرضت أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق الذى أجرته بجلسته

١٦/١٢/١٩٤٣ كما أشارت إلى القرينة المستفادة من محضر حصر التركة عند وفاة البائع وأن الطاعن المشتري بوصفه عمدة الناحية وقع على محضر الحصر المذكور ولم يذكر فيه شيئا عن التصرف الصادر إليه من المورث وهو موضوع العقد محل الطعن بالتزوير كما رجعت إلى أقوال الشهود الذين سمعوا بجلسة ١١/٩/١٩٤٤ وإلى مناقشة الطاعن بجلسة ٦/٣/١٩٤٨ وخلصت المحكمة من كل ذلك إلى صحة طعن المطعون عليها على عقد البيع وأن ختم المطعون عليها الأولى الموقع به على عقد البيع كشاهد مصادقة على البيع إنما هو ختم مزور وأن إمضاء المورث البائع على العقد إمضاء مزور كذلك - استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٧٣٥ سنة ٦٥ ق طالبا إلغاء الحكم ورفض الدعوى ، فقضت المحكمة بتاريخ ٦/١٢/١٩٤٩ قبل الفصل في الموضوع بنسب الخبير الخطاط "سعودي" لأداء المأمورية الميمنة بالحكم التمهيدي الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٢/٣/١٩٤٧ ولاعتذار هذا الخبير قضت المحكمة بنسب ثلاثة خبراء من مكتب الأبحاث والتزيف بمصلحة الطب الشرعي لأداء المأمورية الميمنة بالحكم التمهيدي المشار إليه ثم قضت بجلسة ٢/١٢/١٩٥٠ بإعادة إجراء المضاهاة على عقد البيع الوفاي المنوه عنهما بأسباب هذا الحكم التمهيدي الأخير وقد باشر الخبراء مهمتهم وقدموا تقريراً انتهوا فيه إلى أن التوقيع المنسوب إلى المورث أحمد جمعة أبو زيد على عقد البيع المؤرخ ١٤/١٢/١٩٣٩ هو توقيع صحيح وصادر من يد صاحبه . وبعد أن سمعت محكمة الاستئناف دفاع الطرفين واطلعت على تقرير الخبراء قضت في ٥/٦/١٩٥١ برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف وقد رأت أن تطرح في أسباب حكمها تقرير الخبراء بقولها إن الدلائل متوافرة على تزوير العقد وناقشت رواية الختام الذي شهد بصنع الختم ودفعه الذي قدمه ورجحت في النهاية أقوال شهود المطعون عليها الذين شهدوا بأنها كانت غصبي بمنزل والدها وقت صدور العقد المطعون فيه وفي بلد آخر كما ثبت لديها أن ختم الطاعنة المطعون فيه يختلف عن ختمها المعترف به في بصمته وتاريخه ، إلى آخر ما جاء بأسباب الحكم المذكور . فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب يتحصل أولها فيما يتعمد الطاعن على الحكم المطعون فيه من وجهين : (الأول) - قصوره في التسيب ومخالفته الواقع بترتيب نتيجة يستحيل استخلاصها من أقوال الشهود الثابتة بالأوراق، ذلك أن محكمة الاستئناف قررت " تأييد وجهة نظر محكمة أول درجة في تقدير أقوال الشهود ورأت أن شهادتهم لا يمكن الأخذ بها فيازعموه من حضور المستأنف عليها ومصادقتها على العقد وتوقيعها عليه بنحمتها وفيما زعموه أيضا بالنسبة لتوقيع البائع نفسه والشهادة متى تطرق إليها الشك سقط بها الاستدلال " فإذا كانت محكمة أول درجة فيما حصلته من أقوال الشهود لم تستخلص نتيجة قاطعة في الدعوى الأمر الذي لا يتأتى معه استناد محكمة الاستئناف إلى أسباب الحكم الابتدائي وإذا كانت محكمة الاستئناف قد قالت في معرض مناقشة عامة لأقوال شهود الطاعن إنه متى تطرق الشك إلى الشهادة سقط بها الاستدلال دون أن تستعرض هذه المحكمة أقوال أي الشهود التي أثارت الشك لديها حتى استخلصت هذه النتيجة التي انتهت إليها في خصوصها كان ذلك قصورا بهجز محكمة النقض عن مراقبتها فيما أقامت عليه قضاءها وأضاف الطاعن أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا على التزوير بل سمعتهم في خصوص الطعن بالجهالة وعند تحقيق بصحة ختم المطعون عليها كشاهدة على عقد البيع مع اختلاف قاعدة الإثبات وطريقته في كل من الحالتين فإذا كانت محكمة الاستئناف قد أخذت بأقوال شهود الجهالة كدليل على التزوير كان ذلك خطأ قانونيا يبطل الحكمها ومع هذا فإن شهود الجهالة شهدوا لصالح الطاعن وأن شهود المطعون عليها الأولى لم يشهدوا على واقعة التوقيع ذاتها ولا هم نفوا شهادة الإثبات التي قدمها الطاعن إذ كل ما قاله أن المطعون عليها كانت غاضبة من زوجها ومقيمة بمنزل والدها ببلد آخر في فترة تحرير العقد محل النزاع وظلت كذلك حتى تم الصلح بين الزوجين بعد العقد بمدة طويلة وهذا القول لو صح لقيمة له في النزاع لأن الثابت بدفتر الختام أن الختم تم صنعه في ١٥ من يونيو سنة ١٩٣٩ بينما تاريخ تحرير العقد وتوقيعه كان في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ وإذا كانت وفاة البائع وقعت في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ فما كان يدور بخلد الطاعن أن يموت زوج المطعون عليها

في هذا التاريخ حتى يتعجل عمل ختم لها قبل الوفاة بأربعة عشر شهرا .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في رجهه الأول بأن محكمة أول درجة قد استعرضت أقوال الشهود تفصيلا وأشارت إلى مناقشة الطرفين بجلسة ٨ من يولييه سنة ١٩٤٧ وإلى الحكم التمهيدي الذي أصدرته بنبذ الخيرو إلى مناقشة مستندات الطرفين في الأحكام التمهيدية التي أصدرتها بما في ذلك إخطار المساحة المؤرخ ١٧ من يناير سنة ١٩٤٠ وإيصال دفع الرسم بالمساحة المؤرخ في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ ثم أوضحت المحكمة بعد كل ما تكشف لها من التحقيق الذي أجرته بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ وخلصت من ذلك إلى الجزم بأن عقد البيع المطعون فيه قد زور فيه ختم المطعون عليها كشاهدة كما زور فيه توقيع المورث مؤيدة ذلك بما أثبتته خبير الخطوط الذي ندبته لهذا الغرض ثم جاء الحكم المطعون فيه مقررًا تأييد وجهة نظر محكمة أول درجة في تقديرها لشهادة الشهود بقوله " ومن حيث إنه فيما يتعلق بالأحكام التمهيدية التي أصدرتها محكمة أول درجة وما شهد به الشهود أمامها فإن المحكمة تؤيد وجهة نظر تلك المحكمة فيما ذهبت إليه تقديرا لمؤلاء الشهود وترى أن شهادتهم لا يمكن الأخذ بها فيما زعموه من حضور المستأنف عليها ومصادقتها على العقد وتوقيعه بها عليه بختمها وفيما زعموه أيضا بالنسبة لتوقيع البائع نفسه والشهادة متى تطرق إليها الشك سقط بها الاستدلال " فكان مشار الشك عند المحكمتين أن كاتب العقد يمت بصلة المصاهرة للطاعن بامتزائه في التحقيق وأن هذا الشاهد جزم بأن طلب المساحة قدم يوم تحرير العقد وأنه اضطجب معه البائع ومريبه على منازل دائنيه ودفع لهم ديونهم من الثمن واستلم عقود رهونهم وذكر مبالغ الديون على التحديد، إلى آخر ما ذكره هذا الشاهد في الوقت الذي يشهد فيه شاهد آخر من شهود الطاعن أنه صاحب الطاعن عند تقديم طلب المساحة وكان ذلك بعد يومين من تاريخ العقد المطعون فيه ، فإذا لوحظ هذا الخلاف مع ثبوت أن إيصال طلب المساحة كان مؤرخا في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ وأن عقد البيع محل الطعن مؤرخ في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ كان هذا موجبا للشك مؤكدا فساد شهادة الشاهدين المشار إليهما مضافا إلى اختلافهما في بيان طريقة

دفع الثمن ومقداره وطريقة توزيعه على دائي البائع في منازلهم وترتيب توقيع البائع والمطعون عليها على ذات العقد وإلى ما ثبت من مناقشة الطاعن نفسه بجلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ وإقراره بأن طلب المساحة كان خاصا بعقد آخر استبدل به العقد المطعون فيه وإلى ما شهد به محمد عثمان الختام الذي صنع الختم وأثبتته في دفتره ووقع بنفسه في الدفتر مع غريب فرج كشاهد على شخصية المطعون عليها مع امتناع ذلك عليه بوصفه يقوم بعملية صنع الأختام ومع ثبوت وجود زوج المطعون عليها معها بالمنزل وقت صنع الختم المطعون فيه وكان أولى بالشهادة من غريب فرج الذي تبين أنه يعمل بقالا بالقرية وقيل أنه يخضع في موارد التموينية لسلطان الطاعن بوصفه عمدة الناحية إلى غير ذلك من الشبهات الواضحة التي أثبتتها محكمة أول درجة في حكمها في صدد رواية الشهود وتقديرها مما استتجت منه أن طريقة صنع الختم المنسوب للمطعون عليها كانت مريبة هذا إلى جانب رواية شهود المطعون عليها الذين نفوا وجودها ببلدة زوجها أثناء تحرير العقد المطعون فيه وانتهت المحكمة إلى القول بأن منطق العقد واختلاف المداد الموقع به من الشهود يؤكد ما شاب العقد من شبهة ويقطع بعدم صحة الختم المنسوب إلى المطعون عليها فإذا جاءت محكمة الاستئناف بعد أن استعرضت هذا كله وأفصححت عن اقتناعها بوجهة نظر محكمة أول درجة وأيدتها في تقديرها لهذه البيانات الواضحة بالإضافة إلى ما دعت هي به قضاءها فلم تكن بعد ذلك في حاجة إلى استعراض أقوال الشهود من جديد بعد أن اطمأنت إلى هذا التقدير واقتنعت به وأيدت محكمة أول درجة فيه مما ينتهي معه القول بالقصور . وينبغي الطاعن في الوجه الثاني على حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الإثبات . فإن هذا الوجه فضلا عن أنه عار عن الدليل إذ لم يثبت الطاعن أنه تقدم بما يفيد تمسكه بذلك أمام محكمة الاستئناف مما لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن الثابت مع ذلك من الأوراق أن سماع محكمة أول درجة للشهود في مراحل القضية الممتدة إنما كان تنفيذا للأحكام التمهيدية الصادرة في الدعوى والتي لم تخالف فيها قواعد الإثبات إذ أن الحكم التمهيدى الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ : بالإحالة إلى التحقيق أثبت

المدعية الأدلة التي بينتها على تزوير ختمها وعلى توقيع مورثها على العقد المطعون فيه ولو أنها لم تطعن على توقيع مورثها بالإجراء المقرر قانوناً لأن تجاهلها توقيع المورث لا ينفي تحقيق النزاع بشأنه كما أباح للطاقن نفى ذلك وليثبت كذلك صحة عقده - هذا الحكم لم يخالف قواعد الإثبات إذ ألقى عبء إثبات التزوير على مدعية التزوير "المطعون عليها" كما حملها فوق ذلك إثبات عدم توقيع مورثها على العقد المطعون فيه ولو أنها لم تطعن عليه بالإجراء المقرر قانوناً فليس للطاقن أن ينبغي على الحكم في ذلك إذا لوحظ أنه لم يفت الحكم تحميل الطاعن إثبات صحة عقده وهو ما يتشبه مع قواعد الإثبات الصحيحة عند الطاعن بتجهيل توقيع المورث من أن المتمسك بالعقد هو الملزم بالإثبات كما أن محكمة أول درجة قد رأت استكمالاً لتحقيق واقعة الجهالة أن تصدر حكماً تمهيدياً آخر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٥ لهذا الغرض وكلفت الطاعن إثبات أن مورث المدعية قد وقع على عقد البيع المطعون فيه كما أباح للمطعون عليها "المدعية" النفي وهذا الحكم لم يخالف شيئاً من قواعد الإثبات كما هو ظاهر وكذلك كان حكم ٢ من أبريل سنة ١٩٤٤ الصادر بتكليف الطاعن بإثبات واقعة صنع ختم المدعية لدى الختام محمد عثمان فلا مخالفة فيه كذلك وظاهر مما سبق إرادته أن الأحكام الثلاثة لم تخالف قواعد الإثبات في خصوص واقعة تزوير الختم وتجهيل توقيع المورث وقد سمعت المحكمة الشهود وفقاً لتلك الأحكام وتنفيذاً لها وأما ما ينهيه على الحكم من عدم أخذه بأقوال شهوده فهو جدل موضوعي في تقدير الدليل مما يستقل به قاضي الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض به مما يجعل هذا السبب بوجهيه على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ خالف قواعد الإثبات المقررة قانوناً ذلك أنه متى كان الثابت من دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع أن ختم المطعون عليها الموقع به كشاهدة على عقد البيع المطعون فيه قد صنع لدى ختام معين سمعت المحكمة أقواله واطلعت على دفتريه فكان لزاماً عليها الأخذ بهذا الدليل كإقرار ملزم للمطعون عليها بصحة العقد كما أن دفتر الختام محرر رسمي يجب احترام الدليل المستمد

منه ولا يجوز الطعن عليه إلا بالتزوير وأشار إلى أن هذا هو حكم القانون في المادتين ٣٩٠ و ٣٩١ مدني جديد والمادة ٢٢٦ مدني قديم ثم ناقش الطاعن ما قرره الحكم عن صنع ختم لوالدة الطاعن في نفس اليوم الذي صنع فيه ختم المطعون عليها وما قرره من أن زوج المطعون عليها كان أولى بالشهادة على دفتر الختام إن صح وجوده وما قرره كذلك من تأثير الطاعن — وهو عمدة الناحية — على الشاهد في صنع الختم وهو يقال يتحكم الطاعن في مواعيد التوثيق ثم أضاف الطاعن أن المحكمة — عند مناقشتها لتوقيع المطعون عليها الأولى أشارت إلى أقوال شاهد هو ياقوت فرج ويؤخذ من هذه المناقشة أن المحكمة — فهمت خطأ أنه قال بأن المطعون عليها الأولى لم توقع على العقد حالة أن ما شهد به وثبت بحضور الجلسة أن المطعون عليها الأولى لم تحضر توقيعها هو على العقد وأنه وقع وحده في غير المجلس الذي وقعت هي فيه وأن هذا الشاهد سأل المطعون عليها بعد شهرين من تاريخ توقيعها عما إذا كانت قد وقعت فأكدت له حصول البيع فعلا فإذا كانت المحكمة قد فهمت غير الثابت في الأوراق كان فهما قانونيا خاطئا مضافا إلى الخطأ السابق إيضاحه في هذا السبب .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أورد ضمن أسبابه في خصوص واقعة صنع الختم وإثباته بدفتر الختام ما يلي : — "وحيث إن محمد عثمان الختام شهد في هذا التحقيق بأن المدعية (المطعون عليها الأولى) طلبته في منزلها وأنه صنع لها الختم وأشهد عليه غريب فرج وعبد الوهاب عبد الحافظ نسيب العمدة وشاهده الأول ومحضر العقد المطعون فيه وإذا به بعد ذلك وبعد أن روى العمدة وضعا جديدا لواقعة صنع الختم للادعية يعود فيقول إن غريب فرج شهد صنع الختم ووقع على الدفتر وتبين إذ ذاك من دفتر الختام أن الموقعين كشاهدين هما غريب فرج ونفس محمد عثمان الختام ثم يرى في نفس الصحيفة ختم منقوش باسم عديله محمد رزق والدة الطاعن ووقع باستلامه بنفسه وشهد عليه بنفسه بينما كانت هذا الشاهد ينكر أولا علاقته بالعمدة ويعود فيعترف بصنع هذا الختم الأخير وهذا الأمر يجعل طريقة صنع هذا الختم مشوبة بما يدل على أنه اصطنع بغير علم المدعية وفي الخفاء عنها إذ اصرح بوجود زوجها

كما يدعى الختام لأشهره على صنع الختم بدلا من غريب فرج البقال بالبلدة والقائم بتوزيع التموين الذي يستلمه عن طريق العمدة الطاعن وهو أخ في نفس الوقت لياقوت فرج ، وبين مما سبق أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أهدر الدليل المستمد من أقوال الختام ودفعه لعدم اقتناعه بما ورد في شهادة هذا الختام أو ثبت في دفتره وكان اطراحها لهذا الدليل مدعما بقرائن سائغة تؤدي إليه وهو أمر موضوعي متعلق بتقدير الأدلة ولارقابة لمحكمة النقض فيه ، وأما القول بأن دفتر الختام يعتبر محررا رسميا وحجة بما ثبت فيه ولا يصح الطعن فيه إلا بالتزوير فلأن المطعون عليها لم تكن في حاجة إلى الطعن فيه بالتزوير إذ أغنتها محكمة الاستئناف عن ذلك باطراحها له بقولها : " وليس أقل منها شأنًا استشهاد المستأنف بدفتر الختام فقد انقلب هذا الدليل إلى عكس ما كان يراد منه وظهر أن ثمة علاقة بين الختام والعمدة " ... إلى أن قال : " وجيء بالختام ودفعه للتدليل على أن الختم ختمها وقد ثبت أن هذا الختم يختلف عن الختم المعترف به في بصمته وتاريخه " . فإذا كان للحكمة طبقا للمادة ٢٩٠ مرافعات جديد " ٢٩٢ قديم " أن تحكم برد وبطلان أية ورقة " رسمية كانت أو عرقية " إذا ظهر لها من حالتها ومن ظروف الدعوى أنها مزورة على أن تبين في حكمها الظروف والقوائن التي استبانت منها ذلك فيكون لها من باب أولى أن تطرح ذلك الدفتر المشار إليه استنادا إلى ما ذكرته من ظروف وقرائن استدلت بها على وجهة نظرها في خصوصه هذا ، ومع ذلك فإن دفتر الختام ليس من قبيل الأوراق الرسمية ولا حجية له فيما يدعيه الطاعن - وأما اعتراض الطاعن على ما قرره الحكم المطعون فيه بشأن واقعة صنع ختم لوالدة الطاعن في ذات اليوم الذي تم فيه صنع الختم المطعون فيه وواقعة عدم توقيع زوج المطعون عليها كشاهد بدفتر الختام وما استنتجته المحكمة من تأثير الطاعن كعمدة لبلدة على شاهد صنع الختم وما استخلصه من أقوال الشاهد ياقوت فرج وتشكيكها في روايته لما لاحظته من تناقض بينها وبين ما استشهد بهم الطاعن بمحضر جلسة ١٦/١٢/١٩٤٣ وما ظهر لها من حالة توقيعه على العقد المطعون فيه ومكان توقيعه واختلاف المداد الذي كتب به اسمه فوق ختم الموقع به على العقد المذكور كل هذه أمور موضوعية فخصتها

المحكمة وانتهت منها إلى ما قضت به في حدود سلطتها الموضوعية، ومن ثم يكون هذا السبب في غير محله ويتعين رفضه .

ومن حيث إن ما يتعاه الطاعن في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه قصوره في التسيب ذلك أن المطعون عليها ادعت أن حقيقة اسمها الصحيح "نعمت بنت محمد زيدان" وليس "نعمت محمد زيدان" الثابت في بصفة الختم الموقع به على العقد المطعون فيه مع أنها رفعت الدعوى رقم ٢٩٤ سنة ١٩٤١ مدني العياط باسم نعمت بنت محمد زيدان ولا تزال الدعوى قائمة وهي التي تباشرها . كما أن قسيمة زواجها من زوج سابق تضمنت ذكر اسمها "نعمت الشهيرة بنعيمة محمد زيدان" كما أنها وقعت لشخص على إقرار مؤرخ ١٠/١١/١٩٣٧ باسم "نعمت بنت محمد زيدان" ووقعت كذلك لآخر على عقد رهن مؤرخ ١٠/١٠/١٩٣٦ بذات الاسم وهذا يؤيد ما ثبت ذكره بدفتر الختام المشار إليه فإذا كانت محكمة الموضوع قد ناقشت ختم المطعون عليها على أساس أنه يختلف عن ختمها المعترف به في بصمته وتاريخه دون أن توضح أي الاختتام هو المعترف به واكتفت المحكمة بمناقشة ورقة واحدة وهي عريضة الدعوى ٢٩٤ سنة ١٩٤١ مدني لنا كيداً اختلاف ختمها عن الختم المطعون فيه وأهملت باقي الأوراق المشار إليها كان حكمها مشوباً بقصور يبطله .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بأن عريضة الدعوى رقم ٢٩٤ سنة ١٩٤١ مدني العياط التي قدمها الطاعن لإثبات اسم المطعون عليها "نعمت" لا تحمل توقيعاً للمطعون عليها ، كما أن الثابت من وثيقة الزواج أن اسمها ذكر فيها على أنه "نعمت الشهيرة بنعيمة" وليس "نعمت" كما ورد بالختم المطعون فيه بالتزوير، فضلاً عن أن الوثيقة المشار إليها لا تحمل توقيعاً أو ختماً للمطعون عليها وأن توقيعها على الإقرار المؤرخ ١٠/١٠/١٩٣٦ لم يثبت أنها اعترفت بصدوره منها ، وأما عقد الرهن فلم يقدمه الطاعن فاستشهاده به يكون عارياً عن الدليل . ومتى كانت المحكمة قد عتبت في حكمها بتحصيل الوقائع الجوهرية التي عرضت لها في صدد تحقيق صحة السند محل الدعوى أو تزويره .

وناقشت الأدلة على ذلك من أقوال الشهود وتقريرات الخصوم وانتهت الى نتيجة استخلصتها من أسباب مؤدية إليها فلا على المحكمة إذا هي التفتت عن أوراق أو بيانات ليس من شأنها أن تؤثر في الحقيقة التي اقتنعت بها ولا في النتيجة التي انتهت إليها ومن ثم يكون هذا السبب على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن محكمة الموضوع إذ ناقشت محضر حصر التركة على عكس مدلوله بقولها إن محضر جرد التركة لم يشرفه إلى المقدم المطعون فيه فلو كان هذا العقد صحيحا لأثبتته الطاعن في محضر الجرد في وجود الورثة عقب الوفاة مباشرة مع أن هذا المحضر لم يعد إلا لإثبات ما بقي على ملك المتوفى عادة ومع هذا فإن العقد العرفي حجة على ورثة البائع ولأن إغفال الورثة ذكر القدر موضوع العقد بمحضر الحصر فيه معنى الإفراز بصحة التصرف للطاعن وخروجه عن ملكية المورث ، وأما ما قالته المحكمة عن تأخير الطاعن في المطالبة بحقه ووقت إظهار العقد المطعون فيه بعد الوفاة فإن طرفيه قدما معا طلبا للمساحة لمراجعة العقد في ١٢/١٢/١٩٣٩ وأعد مشروع العقد بعد دفع الرسم وانتقل مهندس المساحة وعين الأرض كطلب الطرفين في ٢٣/١٢/١٩٣٩ وحرر محضرا وقعه الطرفان كما حررت المساحة استمارة تغيير رسمية عن ذات القدر المبيع كما سلم المورث للطاعن مستندات تملكه لجزء من القدر المبيع ثم حصل الطاعن على إقرار من شركاء المورث في التكليف بموافقتهم على التصرف ثم بادر الطاعن برفع الدعوى في ٢٢/١٠/١٩٤٠ أي بعد وفاة المورث بأقل من شهرين ، فإذا كانت محكمة الموضوع مع ما تقدم قد أهدرت الأدلة القائمة ومنها الرسمي القائم كاستمارة التغيير وطلب المساحة مع ثبوت صحة هذه الأوراق في محضر الانتقال الذي أجرته المحكمة بقولها إن هذه الأوراق لا تعتبر أوراقا رسمية ، رغم ما سجلته هي بمحضر انتقالها من أن توقيع الطرفين على الاستمارة يحصل أمام مهندس المساحة نفسه وهو الذي يملأ بياناتها بيده ويوقع هو عليها تكون قد أخطأت في الوصف الذي أسبغته على هذه الأوراق المشار إليها حيث اعتبرتها عرفية مع أنها أوراق رسمية لها حجيتها وأخيرا فإن المحكمة إذ فصلت في الدعوى قبل أن تتحقق ما أشار إليه الطاعن من أن تقديم طلبات المساحة وتحرير استمارة التغيير كان استنادا إلى وعد البائع

قد انتهى الى بيع برضاء الطرفين بعد تقديم أوراق المساحة كان قضاؤها مشوبا بقصور يبطله .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن ما أشار إليه الحكم في خصوص القرينة المستمدة من خلو محضر حصر التركة من ذكر بيان أو إشارة إلى الأطيان موضوع العقد وما ذكره من أن العقد المظنون فيه وهو عرفى لم يسجل الى حين تحرير محضر الجرد المشار إليه لا ينتقل ملكية الأطيان المبيعة — وما ذكرته المحكمة عن تأخير الطاعن في المطالبة بصحة هذا العقد وما لاحظته من سبق تاريخ تقديم الطلب الى تاريخ البيع فهو جدل موضوعى يخرج عن رقابة هذه المحكمة ما دام الحكم قد أقيم على أسباب سائغة تؤدي الى ما انتهى إليه ، وأما ما يقوله الطاعن بشأن رسمية أوراق المساحة ومنها الطلب المقدم واستمارة التغيير فقد تناولها الحكم بالرد بمقولة "إن الطلب والاستمارة لم يعد أيهما لإثبات شخصية الموقعين فلا يكفي مجرد التوقيع لاعتباره صادرا ممن نسب إليه أو لى تكتسب الورقة صفة الرسمية من هذه الناحية " وهذا التقرير صحيح فى القانون ذلك أن الطلب الذى قدم للمساحة أو استمارة التغيير لم تعد لإثبات شخصية الموقعين عليها وليس من مهمة الموظف القيام بها إثبات هذه الشخصية ولا تكون هذه الأوراق حجة بما فيها إلا بالنسبة للبيان الفنى الذى تضمنته هذه الأوراق . وأخيرا فإن النعى على الحكم بالقصور لفصله فى الدعوى دون تحقيق واقعة الوعد بالبيع فإنه مردود إذ لم يثبت أن الطاعن قد أثاره صراحة أو طلب تحقيقه ، والمحكمة أغفلت الرد على هذا الطلب . ولما تقدم يكون هذا السبب على غير أساس .

ومن حيث إن حاصل السبب الخامس أن المحكمة مسخت الوقائع الثابتة فى الإقرار المؤرخ ١٩٣٩/١٢/١ الصادر من ورثة أحمد جمعه أبو زيد والمتضمن إقرارهم "بأن الأطيان المبيعة من أحمد جمعه أبو زيد مورت المظنون عليها الأولى الى الطاعن وقدرها فدان وقيراط و ١٠ أسهم بحوض الدلالة رقم ٣ هى ملكة وليس لهم فيها شىء ولا مانع لديهم من البيع " وناقشته على غير ما صدر به إذ توهمت أنه صادر عن جميع الأطيان التى اشتراها الطاعن بالعقد المظنون فيه

من أحمد جمعه أبو زيد وعمما هو مكلف باسمه وهو غير ما تضمنه الإقرار إذ أن ما ورد فيه قاصر على ما هو مكلف باسم جمعه أبو زيد . كما أخطأت المحكمة في اعتبار أن العقد النهائي لن تتم مراجعته دون هذا الإقرار ، ولأن مشتري الطاعن للقدر الذي اشتراه من تكليف جمعه أبو زيد وقع محمداً وهو بهذا ينهى حالة الشروع بالنسبة لجماعة المقرين . وفوق هذا فإن للطاعن مصلحة في هذا الإقرار إذ يملك أرضاً مجاورة للجزء الذي اشتراه من تكليف جمعه أبو زيد ويهمه اتصال ما اشتراه بما هو مملوك له أصلاً وأما أسبقية تاريخ الإقرار على العقد المطعون فيه فلا تأثير لها على العقد لأن هذا الإقرار إنما حرر ليكون ضمن مستندات الملكية عند مراجعة العقد ولا مانع يمنع من تهيئة مثل هذا الإقرار ضمناً لعدم المنازعة من باقى الورثة الشركاء في الملك .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن المحكمة إذ أشارت إلى هذا الإقرار بأنه غير ذي موضوع لصدوره من أشخاص لا شأن لهم بالأطيان فلم تمسح عبارته وإن كانت قد ذكرت أن القدان والقيراط والـ ١٠ أسهم هي ملك المستأوف والمراد هو المورث إلا أن هذا الخطأ المأدى لا تأثير له على ما كونت به اعتقادها في دلالاته ، فإذا كانت المحكمة قد استشعرت الريبة في خصوص ما تضمنه هذا الإقرار وكان مثار تظننها لما لاحظته من أسبقية تاريخه على تاريخ عقد البيع المطعون فيه ثم وصفته بأنه تخبط من جانب الطاعن ومحاولة تضيق أدلة لتدعيم مركزه ، كانت النعى بالمسح أو التحريف لا محل له مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن ما ينعاه الطاعن في السبب السادس على المحكم المطعون فيه قصور تسييبه ، ذلك أن محكمة الاستئناف تدبت ثلاثة خبراء من قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لفحص التوقيعات التى على عقد البيع المطعون فيه ومضاهاة توقيع البائع على الإمضاءات الموقع بها على عقدى البيع الوقائى المصديق على أحدهما فى ١٩٣٧/٤/٦ والآخر فى ١٩٣٨/٢/٦ وهما معاصران لعقد البيع المطعون فيه وقدم الخبراء تقريراً انتهوا فيه إلى أن توقيع البائع أحمد

جمعه أبو زيد صحيح وصادق من يد صاحبه فإذا كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الدليل والأخذ به أو اطراحه إلا أن ذلك يقتضيها بيان الأسباب التي تأخذ أو لا تأخذ بها في شأنه. ومحكمة الاستئناف إذ اطرحت دلالة هذا التقرير لما قالته من وجود خلاف صارخ بين تقرير الخبير الأول الذي ندبته محكمة أول درجة لم تعن ببيان أو تفصيل هذا الخلاف الذي قالت عنه، كان هذا قصورا يعيب الحكم ويبطله .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم في خصوص هذا السبب بقوله "وحيث إن هذا التقرير جاء مخالفا لما ذهب إليه الخبير الأول وقد يكفي هذا التعارض الواضح والخلاف الصارخ بين التقريرين لاطراحهما وعدم التعويل عليهما". ثم أبانت المحكمة بعد ذلك سبب إطراح التقريرين صراحة بقولها "ومن الصعب على المحكمة أن تبني عقيدتها على تقارير متضاربة متباينة يحاول كل منها تأييد نظره بما يذكره من عبارات مطاطة واصطلاحات مألوفة لا تقوم على مبدأ ثابت أو نظرية علمية لا يرقى إليها الشك وإنما ينشأ كل خير رأيه على اجتهاده الشخصي وصدق فراسته وهي أمور قد تصح أحيانا وقد لا تصح فمن الخطأ في الرأي أن يركن القاضي عليها وحدها في تكوين رأيه وأن يجعلها دعامة حكمه والواجب يقضى بأن يتقبلها بكل تحرز وحيطه وأن يتقصى أساسها الخصور وقرائن الأحوال لعلها أقوى إقناعا وأصدق دليلا ، ومما يضاعف من حذر المحكمة في قبول التقرير الثاني والاعتماد عليه أن الإمضاءات التي أجريت المضاهاة عليها وقيل بتشابهها مع الإمضاء المطعون عليها هي أبعد ما تكون عن هذا التشابه والفوارق بينهما ظاهرة ويكاد المدقق في اتجاهاتها ولوازمها يؤخذ مما بينها من اختلافات ...". ويبين مما سبق أن المحكمة إذ اطرحت هذا التقرير قد أبانت العلة في هذا الإطراح ، وهي بعد غير ملزمة بالأخذ به إذ أن رأي الخبير لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات التي تقدم لتكون المحكمة منها رأيا والمحكمة قد كونت رأيا في الدعوى من مجموع القرائن والبيانات الأخرى لما لاحظت من أنها أقوى إقناعا وأصدق دليلا . كما أضافت إلى هذا مضاهاتها الشخصية بوصفها الخبير الأعلى للدعوى وانتهت إلى وضوح تزوير الإمضاء مما ينتفى معه النعي بالقصور ويكون هذا السبب جديرا بالرفض .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الاساتذة : عبد العزيز سليمان ، وأحمد العروسي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٦٠)

القضية رقم ٣٤٧ سنة ٢١ القضائية :

تعويض . حق ارتفاق . حكم . تسييه . قضاؤه بالتعويض عن التعرض في حق ارتفاق الرى . استناده على حكم صادر بمنع التعرض في هذا الحق . خلطه بين ثبوت الحق ومجرد حيازته . تأثير هذا الخلط في قضائه من حيث تحديد مدة التعرض وتقدير التعويض وتقويم عناصره . انعدام أساسه القانوني .

متى كانت محكمة الموضوع إذ قضت بتعويض المدعى عن الضرر الناشئ من حرمان أطيانته من الرى لم تستين الفرق بين ثبوت حق ارتفاق الرى وبين مجرد حيازته التي تبيح الإجراء المؤقت الذي أسبغه القانون على واقعة الحيازة ، فأسست قضاءها على ثبوت حق الارتفاق مستندة في ذلك إلى الحكم الصادر بمنع تعرض المدعى عليه للدعى في حق ارتفاق الرى ، مع أن هذا الحق لم يثبت بعد وكل ما أثبتته الحكم المذكور هو مجرد حيازة ظاهرة على المسقى يحميها القانون دون بحث في أصل الحق أو أساسه ، الأمر الذي كان يتعين معه على المحكمة مراعاة هذا الأساس ، وإذ هي لم تفعل ولم تلق بالآ إلى مدى الفرق بينهما مما كان له أثر في قضائها من حيث تحديد مدة التعرض وتقدير التعويض وتقويم عناصره وانسحاب أثر ذلك التقدير إلى بدء التعرض المدعى به وتحديد مقابله عن مدة سابقة مع منازعة المدعى عليه في نشوء ملكيته في تلك المدة فإن حكمها يكون معدوم الأساس القانوني مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى تحصل — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٢٢ سنة ١٩٤٦ كلى الاسكندرية وقالوا فى صحيفة العلنة فى ١٠/١٠/١٩٤٥ إنهما يملكان أرضا زراعية بزمام ناحية البسلقون وكوم أشو مركز كفر الدوار وأن لهذه الأطيان طريق رى واحدا مأخذه من ترعة يسرى العمومية وذلك بواسطة مروي تمر أولا بأطيان مورث الطاعنين وتنتهى عند أطيان المطعون عليه الثانى وأن هذه المروي كان ينتفع بها الملاك السابقون والحاليون منذ أكثر من خمسين سنة . وفى سنة ١٩٤٠ رغب مورث الطاعنين فى شراء أرض المطعون عليهما ولما رفضا البيع لبخس الثمن عمل على معاكستهما بأن أقام سدا بالمروي عند نهاية أرضه فحال بذلك دون وصول المياه إلى أرضهما ، فبادر المطعون عليهما برفع الدعوى رقم ٣٩ سنة ١٩٤٣ مدنى مستعجل اسكندرية بطلب إزالة السد المذكور مع ندب خير لإثبات الحالة وتقدير ما لحق الأرض من ضرر فقضى فيها بطلابتهما إلا أن هذا الحكم ألغى استئنافا وقضى فيه بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وذلك فى الاستئناف رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ من مستعجل اسكندرية . ولما اطمأن مورث الطاعنين إلى هذه النتيجة أبدل بهذا السد المؤقت سدا آخر ثابتا ووضع فى أسفل السد "سيارة" لتصريف المياه المحتجزة إلى أرض المطعون عليهما وإلى سرعان ما تلفت وتحولت بسبب منع مياه الرى عنها وتصريف مياه الصرف فيها إلى مستنقع تتجمع فيه الحشائش والبعوض . فأقام المطعون عليهما الدعوى رقم ٢٣٨ سنة ١٩٤٣ مدنى مستعجل اسكندرية طلبا فيها لإثبات حالة أرضهما وبيان سبب عدم وصول المياه إليها وما لحقها من ضرر بسبب الصرف فيها فقضت المحكمة بندب خير لأداء هذه المأمورية

وقدم تقريراً أثبت فيه أن المروى هو الطريق الوحيد لرى أرضهما وأن مورت الطاعنين منع الرى عنها وأن أرضهما تحتاج إلى إعداد جديد وإصلاح يستغرق ثلاث سنين إلى آخر ما ورد بذلك التقرير وعلى أثر ذلك أقام المطعون عليهما الدعوى رقم ٦٣٣ سنة ١٩٤٣ مدنى مستعجل بطلب إزالة السد والسحارة فقضت المحكمة يومئذ بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها فى القضية رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ من مستعجل اسكندرية . فلجأ المطعون عليه الأول وحده إلى القضاء العادى وأقام الدعوى رقم ١٧٥ سنة ١٩٤٤ مدنى كفر الدوار طلب فيها الحكم بمنع تعرض مورت الطاعنين له فى إزالة السد والسحارة المشار إليهما فقضى فيها ابتدائياً برفضها فاستأنف هذا الحكم وقضى فى الاستئناف رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ بالإلغاء . ذلك الحكم المستأنف وبمنع تعرض مورت الطاعنين وبإزالة السد والسحارة المشار إليهما وبتمكين المطعون عليه الأول من رى أطيانه وقد نفذ هذا الحكم بالإزالة فى ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٥ . فطعن مورت الطاعنين فى هذا الحكم بالنقض وقضى فيه بالرفض ، ثم قال المطعون عليهما بعد استعراض هذه الخصومات المتعددة إن تصرفات مورت الطاعنين قد أضرت بهما ضرراً بالغاً إذ حرمت أرضهما من الرى زهاء ست سنوات امتنع عليهما زراعتها خلالها وطلبا تعويضهما عن ذلك بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه منها ١٢٥٠ جنيهاً مقابل إصلاح الأرض بواقع عشرة جنيهات للفدان الواحد ومبلغ ٣٧٥٠ جنيهاً مقابل ريع الأرض عن سنى النزاع باعتبار أن غلة الفدان الواحد خمسة جنيهات سنوياً . ودفع مورت الطاعنين الدعوى بأن أساسها هو الحكم فى الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ من اسكندرية ، وهى دعوى منع تعرض ومثل هذه الدعوى شرعت لحماية حق مؤقت حتى تستقر ملكية هذا الحق ، وأنه قد أقام الدعوى رقم ٨٧٧ سنة ١٩٤٦ كلى اسكندرية بطلب تثبيت ملكيته للمروى موضوع النزاع مطهرة من أى حق أو ادعاء من المطعون عليهما وكف منازعتهم له فيها ولم يفصل فيها بعد ، وطلب لذلك عدم قبول دعوى التعويض لرفعها قبل أوانها أو إيقافها حتى يفصل فى ملكية المسقى ، كما دفع بأن المطعون عليه الثانى لا يملك أرضاً بجهة كفر الدوار كما لم يكن طرفاً فى دعوى منع التعرض رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ .

استئناف اسكندرية لأنه اشترى أرضا بورا بالمزاد الإداري من مديرية البحيرة لتخلف ملاكها عن سداد الأموال الأميرية ولم تخلص له الملكية لوقوع الشرط الفاسخ وهو عدم مصادقة المالية على البيع لأن الملاك طالبوا برد التكاليف بعد قيامهم بدفع الأموال الأميرية المطلوبة وأمر هذه المازعة ثابت في الدعوى رقم ٤٣٩ سنة ١٩٤٧ كلى دمنهور التي طلب فيها المطعون عليه الثاني إثبات التعاقد عن محضر المزاد واعتباره سنداً ناقلاً للملك وتدخل الملاك فيها وتقرر فيها بإيقاف السير في الدعوى — ولكن محكمة أول درجة ردت على الطلب الخاص بعدم قبول الدعوى أو وقفها ” بأن التعويض المطلوب لا يستند إلى ملكية المطعون عليهما للروى بل إلى أحقيتهما في الانتفاع بها وحرمانهما منه الأمر الذي أثبتته المحكمة رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ س اسكندرية وأيده الخبير الذي ندب في دعوى إثبات الحالة رقم ٢٣٨ سنة ١٩٤٣ مستعجل اسكندرية — وأما عن عدم أحقية المطعون عليه الثاني في الإفادة من حكم منع التعرض لعدم تمثيله فيه أو أنه لا يملك أرضاً تروى من المسقى محل النزاع فمردود بما أثبتته الخبير في القضية رقم ٢٣٨ سنة ١٩٤٣ مستعجل اسكندرية من أن للمطعون عليه الثاني أرضاً تروى من المسقى المشار إليها وكان مورث الطاعنين مختلفاً في تلك الدعوى وغيرها من القضايا السابقة ولم ينكر على المطعون عليه الثاني ملكية أرض له هناك ” ثم انتهت محكمة أول درجة من ذلك إلى الحكم بتمهيداً بنسب ذات خبير دعوى إثبات الحالة الأول لبيان الضرر وتقدير التعويض وقدم الخبير تقريره وأثبت فيه أن المطعون عليهما يستحقان تعويضاً قدره ٤٨٧٥ جنيهاً منه ٢١٤٥ جنيهاً للمطعون عليه الأول و ٢٧٣٠ جنيهاً للثاني فقضت المحكمة في ١٢/٣/١٩٤٩ بإلزام مورث الطاعنين بهذا المبلغ . فاستأنف مورث الطاعنين هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية وقيد استئنافه بجدولها برقم ١٠٨ سنة ٥ ق . وقد توفي مورث الطاعنين أثناء نظر الاستئناف وحل ورثته محله وهم الطاعنون . وبتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٥١ قضت محكمة استئناف اسكندرية برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف أخذاً بأسباب الحكم المستأنف ثم قالت عن التعويض إن الطاعنين لم ينازعوا في قيمته

مما يتعين معه اعتماد تقرير الخبير حسب رآه الحكم المستأنف . فظن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم تناقض أسبابه وخلطه بين دعوى الملك ودعوى اليد رغم ما بينهما من حدود واضحة ، ذلك بأنه إذ أقام قضاءه بالتعويض تأسيسا على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ س اسكندرية وهي دعوى يد قصد منها حماية الحياة المادية الظاهرة المستمرة لمدة سنة على المسقى موضوع النزاع وهو ما كان ينبغي - في رأى الطاعنين - إرجاؤه حتى يفصل في دعوى ملكية المسقى ، إلا أن الحكم المطعون فيه رغم ذلك عاد فأكد وجود حق ارتفاق الرى وثبوته للطعون عليهما مع ما ينكره عليهما الطاعنون في خصوص هذا الحق بل رفعوا الدعوى رقم ٨٧٧ سنة ١٩٤٦ كلى اسكندرية بطلب تثبيت ملكيتهم لهذه المسقى مطهرة من أى حق بالارتفاق عليها مع كف منازعة المطعون عليهما فيها . فقضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض قام على دعائين متناقضتين وجاء في إسناده مزيجا بين سببين متناقضين لكل منهما أثره في تقدير المحكمة لناصر الضرر وسببه ومدته وتقدير مقابله ، واواقتصر الحكم في قضائه بالتعويض على مجرد الإخلال بوضع اليد الذى سجله حكم منع التعرض رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ المشار إليه - رغم ما يهدد قضاءه إذا ما تجرد من سببه بالحكم للطاعنين بملكية المسقى لو اقتصر الحكم على ذلك لتغير وجه الرأى في الحكم ، وأضاف الطاعنون أنه حتى مع تحديد مبدأ التعرض الذى قضى به الحكم رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ س اسكندرية لسنة سابقة على رفع الدعوى الابتدائية أمام محكمة كفر الدوار والمعلنة صحيفتها في ٨ من يناير سنة ١٩٤٤ كما هو شرط قبولها فإن التعويض المقضى به قد انسحب إلى سنة ١٩٤٠ أى قبل أن يتلقى مورث الطاعنين ملكية أطيانه بما يزيد على السنة إذ أن عقد شرائه تم وسجل في ديسمبر سنة ١٩٤١ وهو مقدم بملف الطعن ، ومع استحالة إسناد التعرض إلى مورث الطاعنين في ذلك التاريخ فإن الحكم المطعون فيه لم يقطن إلى ذلك وجاوز في قضائه هذه المدة بغير تمتض مما يحمله باطلا لتقصير أسبابه مستوجبا نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد ضمن أسبابه "وبما أن الثابت مما سبق أن المستأنف عليهما" المطعون عليهما "لم ينازعا مورث المستأنفين" الطاعنين "ملكية المسقى بل أن دفاعهما في القضايا التي تناولتها الخصومة بين الطرفين أن أساس حقهما الانتفاع بالمسقى وأنهما كانا واضعى اليد على حق الارتفاق هذا وأن مورث المستأنفين قام بحرمانهما من هذا الحق وترتب على عمله هذا الضرر الذى قاما بالمطالبة بالتعويض عنه ... " ثم عاد الحكم فقرر "وبما أنه ثبت من الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ استئناف اسكندرية وجود هذا الحق بناء على تقرير الخبير الذى تقدم فى القضية المذكورة وقد رفع مورث المستأنفين تقضا عن هذا الحكم قضى برفضه أما إقامة مورث المستأنفين القضية رقم ٨٧٧ سنة ١٩٤٦ فلا تأثير لها على إثبات وضع يد المستأنف عليهما على حق الانتفاع وأن حرمانهما من استعمال هذا الحق قد سبب لهما ضررا يجب تعويضهما عنه ، وقد ثبت وضع يد المستأنف عليهما بالحكم النهائى السابق ذكره الذى قضى بمنع تعرض مورث المستأنفين للمستأنف عليهما فقد وجب تعويض هذين عما أصابهما من ضرر ، بصرف النظر عن ثبوت ملكية المستأنفين للمسقى المذكورة مادام الحكم النهائى قد صدر بقيام حق الارتفاق على هذا المسقى " ثم أورد الحكم عند تحدته عن الضرر الذى لحق أرض المطعون عليهما وطريقة تقويمه وتحديد مدة التعرض نقلا عن تقرير الخبير ، ايلي : "أما عن الضرر فسببه هو عدم رى أرض المطعون عليهما بسبب حجز المياه بواسطة السحارة والسد ، وأما عن قيمة الضرر فارى أنه لما كانت أرض المطعون عليهما بورا وكانت تزرع فى السنين السابقة فلإعادة إمدادها للزراعة من جديد تحتاج إلى ثلاث سنوات : الأولى تكون بدون إيراد مقابل الإصلاح والثانية يكون الفدان بواقع جنيه وفى السنة الثالثة بواقع ٢ جنيه للفدان إنتاج وذلك فى سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ حيث قرر المدعى عليه الأول أنه انتهى من وضع السحارة فى سنة ١٩٤٠ " إلى أن قال "وبناء عليه يكون التعويض المستحق للدعين "المطعون عليهما" كالاتى فى سنة ١٩٤٠ ١٠٠٠ ج مقابل تكاليف الإصلاح والأيجار ، وهكذا انتهى إلى مبلغ ٤٨٧٥ جنيها عن السنوات

من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٧ وهو ما اعتمده الحكم وقضى به وبين من هذا الذى أورده الحكم أن المحكمة لم تستين الفرق بين ثبوت حق ارتفاق الرى وبين مجرد حيازته التى تتيح الاجراء المؤقت الذى أسبغه القانون على واقعة الحيازة فأسست قضاءها بالتعويض على ثبوت حق الارتفاق مع أن هذا الحق لم يثبت بعد ، وكل ما أثبتته الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٤ س اسكندرية بمنع التعرض وجود مجرد حيازة ظاهرة على المسقى بحجها القانون دون بحث فى أصل الحق أو أساسه مما كان ينبى معه على المحكمة وهى تفصل فى طلب التعويض مراعاة هذا الأساس ، وإذ هى لم تفعل ولم تلق بالا إلى مدى الفرق بينهما مما كان له أثره فى قضائها من حيث تحديد مدة التعويض وتقدير التعويض وتقويم عناصره وانسحاب أثر ذلك التقدير إلى بدء التعرض المدعى به وتحديد مقابله ابتداء من سنة ١٩٤٠ مع قيام اعتراض الطاعنين على ذلك بأن ملكية مورثهم لم تنشأ إلا فى ديسمبر سنة ١٩٤١ حسب الثابت بعقد تملكهم المقدم بملف الطعن ، كان حكمها معدوم الأساس قانونا مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ،
وأحمد العروسي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٦١)

القضية رقم ٧٩ سنة ٢٢ القضائية :

إثبات . قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . قيام المانع الأدبي من الحصول
على كتابة . لا يجوز للحكمة أن تقرره من تلقاء نفسها وتقضى بإحالة الدعوى على التحقيق دون
التمسك به .

لما كانت قواعد الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام فإنه لا يحل
لمحكمة الموضوع أن تقرره من تلقاء نفسها بقيام المانع الأدبي من الحصول على سند
كتابي وتقضى بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما لا يجوز إثباته إلا بالكتابة ،
بل يجب على من يدعى وجود هذا المانع أن يتمسك به ثم يكون للمحكمة بعد ذلك
أن تقدر دفاعه وتجزئ الإثبات بالبيئة أو لا تجيزه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمراعاة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق
تتصل في أن مورث المطعون عليهم فيما عدا الثانية أقام الدعوى رقم ١٦٥٤
لسنة ١٩٣٧ مدني سنورس عن نفسه وبصفته وصيا على المطعون عليه الثانية على مورث
الطاعن وطلب الحكم له : أولا - بصحة مستعجاة تعيين خارس قضائي لاستلام

العقارات موضوع الدعوى لإدارتها وإيداع صافي ريعها خزانة المحكمة حتى يفصل في الموضوع . ثانياً — وفي الموضوع بثبوت ملكيته بصفته إلى الفدانين والمنزل الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسليمها إليه مع المصروفات والإتعاب بحكم مشمول بالنفاذ ، ثم عدل طلباته بعد ذلك إلى نحو التسجيلات المتوقعة عليها . وفي ١٧/٥/١٩٣٧ قضت المحكمة برفض طلب الحراسة . وفي ١٠/٥/١٩٣٨ أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية العقد موضوع الأبطال المتنازع عليها (الفدانين) بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة وللدعى عليه قى ذلك — ثم أوقفت الدعوى أكثر من مرة لوفاء طرفي الخصومة وعجلها الورثة . وبجلسة ٢٢/٢/١٩٥٠ سمعت المحكمة شهود الطرفين وقضت بطلبات المدعين مع ثلثي المصروفات ورفض طلب النفاذ . استأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة الفيوم الابتدائية وقيد برقم ٥٨ لسنة ١٩٥٠ مدنى مستأنف وطلب قبول الاستئناف وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للأبطال ورفض الدعوى بالنسبة إليها . وفي ١٢/١/١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات و٥٠٠ قرش أتعاب محاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه رغم تسليمه بخطأ حكم محكمة أول درجة في إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية بين طرفي العقد المكتوب — قد وقع في خطأ آخر ، إذ استمد من أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة قيام المانع الأدبي بين مورثي الطرفين منهم من الحصول على كتابة — وأنه لذلك يجوز إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية — وجاء خطأ الحكم المطعون فيه من ناحيتين : ١ — لم يبين الحكم الوقائع التي ثبتت أمامه ومنعت القرابة بين الطرفين من الحصول على كتابة لإثباتها ، ٢ — أنه استمد دليلاً فيما قرره من أقوال الشهود أمام محكمة أول درجة وكان هو يظعن على هؤلاء الشهود بعدم جواز سماعهم لإثبات الوقائع التي حددتها محكمة أول درجة — ولا شك أن المحكمة تنقيد بالوقائع التي أمرت بإثباتها دون سواها — وقد أمرت به المحكمة لإثبات الصورية — ولم تحكم به لكي تثبت هي من تلقاء

نفسها أخذاً من أقوال الشهود قيام المانع الأدبي بين الطرفين مما يجوز معه إحالة الدعوى إلى التحقيق — وفي ذلك كله قلب للوقائع، كاستخلاص المحكمة وضع اليد من تحقيق أمرت به لإثبات مرض الموت، وذلك كله خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم .

ومن حيث إن هذا النعى في محله، ذلك لأن قواعد الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام فيجب على من يدعى بوجود مانع من الحصول على سند كتابي أن يتمسك بهذا حتى تستطيع محكمة الموضوع تقدير دفاعه وتجزئ إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما لا يجوز إثباته إلا بالكتابة فلا يحل لمحكمة الموضوع من تلقاء نفسها أن تقرر بقيام المانع الأدبي وتقضى بإحالة الدعوى على التحقيق.

ومن حيث إنه ثابت من وقائع الدعوى أن المطعون عليهم أو مورثهم من قبل لم يتمسك أحدهم بقيام المانع الأدبي بينه وبين مورث الطاعن وقت تحرير عقد البيع المطعون فيه، وأن ذلك المانع هو الذي منعه من الحصول على دليل كتابي لإثبات صورية العقد حتى كانت المحكمة تستعرض هذا الطلب وتنظر في إجابته أو في رفضه بما لها من سلطة مطلقة في هذا الشأن يخولها بها القانون في المادة ٤٠٣ مدني المقابلة للمادة ٢١٥ من القانون المدني الملغى الذي كان يحكم واقعة النزاع، بل قررت المحكمة بالحكم المطعون فيه من تلقاء نفسها بوجود مانع أدبي يسمح بإثبات صورية العقد المحرر بالكتابة بالبيننة .

ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بذير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأماتة : محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد قواد جابر المستشارين .

(١٦٢)

القضية رقم ١٣٥ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . صحيفة الاستئناف . إعلانها في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم التوقيع عليها
من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف المختلطة . لا بطلان . لا يغير من ذلك رفع الاستئناف
أمام المحاكم الوطنية خلال العطلة القضائية التي انقضت بعدها ولاية المحاكم المختلطة .

متى كانت صحيفة الاستئناف قد أعلنت في ظل قانون المرافعات المختلط
الذي لا يوجب التوقيع عليها من أحد المحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف ،
كما لا يوجب هذا الإجراء قانون المحاماه المختلط ، فإن هذا الاستئناف عملاً
بالمادة ٢ من قانون المرافعات الجديد يكون قد تم صحيحاً وفقاً للإجراءات
التي كان معمولاً بها أمام المحاكم المختلطة ولا يجرى عليه حكم المادة ٢٣
من قانون المحاماه أمام المحاكم الوطنية الذي يوجب الإجراء المشار إليه ، ولا يغير
من هذا النظر أن يكون الاستئناف قد رفع أمام المحكمة الوطنية في خلال العطلة
القضائية التي تنقضي بعدها ولاية المحاكم المختلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون عليهم في ١٩٤٧/١٢/٢٩ الدعوى رقم ١٠٨ لسنة ٣٣ ق محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة وطلبوا فيها الحكم ببطلان إجراءات نزع الملكية التي اتخذتها الشركة المطعون عليها الأولى ضد داود السيد سليمان ويوسف السيد سليمان والسقا أبو علي مورثي المطعون عليهم من الثاني إلى العشر بن وببطلان حكم رسو المزاد الصادر في ١٩٤٧/٩/١٦ من محكمة المنصورة المختلطة في الدعوى رقم ١١ لسنة ١٩٤٤ بإيقاع بيع ١٢ ف و ٨ ط على الشركة . وفي ١٩٤٩/٦/٢١ قضت المحكمة برفض دعوى الطاعنين ، فاستأنفوا هذا الحكم بصحيفة لم يوقع عليها من أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الاستئنافية وذكر بها أنها أعلنت في ٢٦ و ١٩٤٩/٩/٢٧ وأن الطاعنين اتخذوا مكتب الأستاذين وديع جرجس وعبد الغنى عثمان محلا مختارا وحدد بها لنظر الاستئناف جلسة ١٩٤٩/١٠/٣١ أمام محكمة استئناف الاسكندرية الوطنية التي حوات منها القضية إلى محكمة استئناف المنصورة حيث قيدت برقم ١٢٤ لسنة ١ ق ودفعت المطعون عليها الأولى ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف وفقا للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحامين أمام المحاكم الوطنية والتي تنص المادة ٢٣ منه على أنه "لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كان موقعها عليها من أحد المحامين المقررين أمامها" . وفي ٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الدفع وببطلان صحيفة الاستئناف وعدم قبول الاستئناف شكلا ... فقرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينهاه الطاعنون في السبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وذلك أنه قضى ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الاستئنافية عملا بقانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ مع أن الاستئناف رفع في ظل التشريعات التي كان معمولا بها أمام المحاكم المختلطة وهي لا توجب الإجراء السالف الذكر لا في قانون المحامين المقررين أمام المحاكم المختلطة.

ولا في قانون المرافعات المختلط اكتفاء باتخاذ مكتب المحامي الذي رفع الدعوى محلا مختارا في صحيفة الاستئناف ، ومن ثم فلا يجرى على صحيفة الاستئناف التي أمانها الطاعنون في ١٩٤٩/٩/٢٦ ما يجرى من تشريعات خاصة بالتداعي أمام المحاكم الوطنية التي حلت محل المحاكم المختلطة ، وأنه متى كان قد تم إجراء الاستئناف في ظل قانون المرافعات المختلط فلا يكون ثمة عمل للأخذ بما نص عليه قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، وذلك عملا بالمادة الثانية من قانون المرافعات الجديد التي تنص على أن " كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك ولا يجرى ما يستحدث من مواعيد السقوط إلا من تاريخ القانون الذي استحدثها " وبذلك تكون العبرة في تطبيق القانون الواجب العمل به عند نظر الاستئناف هو التاريخ الذي أعلنت فيه صحيفته مما يترتب عليه العمل بالإجراءات المعمول بها أمام المحاكم المختلطة التي قام عضوها بإعلان صحيفة الاستئناف والتي بموجب لأثمة رسومها دفع رسم تلك الصحيفة .

ومن حيث إن هذا النعي في عمله ، ذلك بأن الطاعنين قد أعلنوا صحيفة الاستئناف في ٢٦ و ٢٧/٩/١٩٤٩ في ظل قانون المرافعات المختلط الذي كان ساريا وقتئذ ، وهو لا يوجب التوقيع على الصحيفة من أحد المحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف ، كما لا يوجب هذا الإجراء قانون المحاماة المختلط ومن ثم يكون استئناف الطاعنين وفقا للمادة ٢ من قانون المرافعات الجديد قد تم صحيحا وفقا للإجراءات التي كان معمولا بها أمام المحاكم المختلطة فلا يجرى عليها ما نص عليه بالمادة ٢٣ من قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية التي توجب الإجراء السالف الذكر ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون الاستئناف قد رفع أمام المحاكم الوطنية ولم يرفع أمام المحاكم المختلطة وذلك لأن المحاكم الأخيرة

كانت في عطلة تنقضى بعدها في ١٤/١٠/١٩٤٩ ولايتها مما لم يكن من المستساغ معه وقتئذ تحديد جلسة أمامها لا يمكن أن توجد . وقد نصت المادة الثامنة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ على أن الدعاوى ترفع ابتداء من يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ من الأجانب أو عليهم إلى المحاكم الوطنية وفقا للإجراءات المعمول بها أمام هذه المحاكم — ولأزم هذا أن تتبع في إجراءات الدعاوى التي ترفع قبل ذلك الإجراءات التي كانت متبعة أمام المحاكم المختلطة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الاستئنافية مع أن هذا الإجراء غير لازم الاتباع لما أنف ذكره ، فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن الأخرى .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، وأحمد العروسي ، ومحمود هيايد المستشارين .

(١٦٣)

القضية رقم ١٦٠ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) موظفون . ضابط بالجيش أحيل إلى المعاش قبل بلوغ سن الستين . إعادته إلى وظيفة
مدنية . عدم اكتسابه الحق في الترقية طبقا لقواعد الجيش . لا يؤثر من ذلك
أن يكون منتدبا للعمل في وظيفة عسكرية بالجيش .

(ب) موظفون . ترقية . عدم ترقية الموظف يرجع إلى أسباب المواءمة والاختيار .
لا مخالفة في ذلك للقانون .

١ - متى كان الموظف ضابطا بالجيش وأحيل إلى المعاش قبل بلوغ سن
الستين وفقا لقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، ثم أعيد تعيينه
في وظيفة مدنية واستمر فيها حتى إحالته على المعاش وفقا لقانون المعاشات المدنية
رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، فإنه لا يكون قد اكتسب حقا في الترقية طبقا لقواعد
الجيش حتى ولو كان منتدبا للعمل في وظيفة عسكرية بالجيش .

٢ - متى كان عدم ترقية الموظف في وظيفته المدنية راجعا إلى أسباب
المواءمة والاختيار عند النظر في الترقية فإن الحكومة لا تكون قد خالفت القانون
أو أساءت استعمال السلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٤٥ لسنة ١٩٤٥ مدنى كلى مصر على وزارتي المالية والدفاع "المطعون عليهما" . وقال فى صحيفة المعينة فى ١٩٤٥/٤/٣ إنه كانت يشتغل ضابطا فى الجيش ثم أحيل على المعاش فى ١٩٣٦/٢/٢٨ برتبة البكاشى فى سن الثانية والخمسين وهو سن التقاعد لتلك الرتبة عملا بالمادة ١٣ من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ — وفى ١٩٣٨/٥/٢٥ عينته وزارة الدفاع بمقد برتبة البكاشى المؤقتة فى وظيفة قائد منطقة بمصلحة الحدود وبعد ذلك طلبت الموافقة على تعيينه بالرتبة المذكورة بصفة نهائية لكفاءته الممتازة على أن تعتبر خدمته بمصلحة الحدود خدمة ملكية وعلى أن تكون معاملته طبقا لقانون المعاشات المدنية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذى يسمح ببقائه فى الخدمة حتى سن الستين ، فوافق مجلس الوزراء بجلسته ١٩٣٩/١٢/١٨ على طلب وزارة الدفاع وبشروطها . وفى ١٩٣٩/٩/١٣ صدر أمر عسكري بضم القوات العسكرية بمصلحة الحدود وإلحاقها بالجيش وسميت تلك القوات بلواء الحدود — وفى الأول من أبريل سنة ١٩٤٠ رقى الطاعن إلى رتبة القائم مقام طبقا لقواعد الجيش بأمر ملكى بناء على قرار لجنة الضباط وموافقة وزير الدفاع . وفى ١٩٤١/٢/٢٩ طلب قائد لواء الحدود من وزارة الدفاع ترقية الطاعن على اعتبار أنه بالجيش إلى رتبة الأميرالاي العسكرية المؤقتة . وفى ١٩٤١/٦/٢٣ أجابت الوزارة على هذا الطلب بأن الطاعن مذ كان بالجيش ثم أحيل على المعاش لسن التقاعد برتبة البكاشى فى ١٩٣٦/٢/٢٨ عملا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ قد انقطعت صلته بالجيش وأصبح لا علاقة له به وأن عمله بالسلك العسكري بمصلحة الحدود المدنية كان بطريق الانتداب وأنه إذا رأت

مصلحة الحدود منحه رتبة الأدميرال إلى الوقتية العسكرية فيجب إلغاء انتدابه من السلك المدني إلى السلك العسكري بلواء الحدود مع إعادته إلى الخدمة المدنية بمصلحة الحدود لتتخذ ما تراه في شأنه ، غير أن قائد لواء الحدود رفض إلغاء الانتداب وأرجئت ترقيته إلى رتبة الأدميرال إلى الوقتية بحجة عدم وجود درجات وفي ١٩٤١/١١/٢٥ كان السيد عبد المنصف محمود بمصلحة حدود خفر السواحل فعين بوظيفة محافظ للصحرى الغربية وهي رتبة مدنية عسكرية يشغلها ضابط برتبة أميرالاي مع أن الطاعن كان أحق بهذه الوظيفة لأقدميته وكفايته ثم رقى من بعده القائم مقام على علوى إلى رتبة الأدميرالاي بالجيش مع أنه أحق منه بهذه الترقية لأن الطاعن يسبقه في الأقدمية . وفي ١٩٤٢/٨/١١ طلب الطاعن تسوية معاشه مع حقه في رد أقدميته أسوة بزملائه . ورأى كاتم أسرار الحربية تسوية معاشه على أساس أن عمله من أعمال إحدى الوظائف العسكرية . ووافق وزير الدفاع على ذلك وأرسل كتابا برأيه إلى وزير المالية في ١٩٤٢/١٢/١ أوصى فيه بتسوية معاش الطاعن على أساس الرتبة العسكرية لرتبة الأدميرالاي النهائية مع إعطائه فرق المرتب عن المدة الباقية بين مرتب القائم مقام ومرتب الأدميرالاي و فرق مرتب المعاش عن الرتبتين حتى سن الستين . ولكن وزارة المالية لم توافق على هذا الاقتراح وبقى الطاعن في الخدمة إلى أن أحيل على المعاش في سن الستين في ١٩٤٤/٢/٢٨ . فرفع الطاعن الدعوى الحالية وطلب فيها الحكم بإلزام المطعون عليهما بأن يدفعوا إليه متضامنين مبلغ ٩٢٣ جنيها و ٦٠ مليا من ذلك مبلغ ٣٢٤ جنيها الفرق بين مرتب درجة القائم مقام ومرتب درجة الأدميرالاي التي كان يجب أن يرقى إليها بدلا من الأدميرالاي عبد المنصف محمود من ١٩٤١/١١/٢٥ لحين بلوغه سن الستين في ١٩٤٤/٢/٢٨ + ١٤٤ جنيها و ٥٦٠ مليا فرق المعاش من رتبة القائم مقام ورتبة اللواء التي كان يجب أن يحال منها على المعاش وذلك عن المدة من ١٩٤٤/٣/١ لحين رفع الدعوى في ١٩٤٥/٤/٣٠ مع ما يستجد من ١٩٤٥/٥/١ بواقع ١٣ جنيها و ٩٠٠ مليم شهريا + ٤٥٤ جنيها و ٥٠٠ مليم قيمة المرتبات الإضافية عن بدل العليق والسايس والسكن وقد استقطعت منه بدون وجه حق منذ ترقيته إلى رتبة القائم مقام في ١٩٤٠/٤/١ إلى تاريخ إحالته على المعاش في ١٩٤٤/٢/٢٨ وكان قطع هذه المرتبات عنه بحجة

أن وظيفته بمصلحة الحدود كانت وظيفة مدنية ويجلسه ١٩٤٧/٦/٣٠ عدل الطاعن طلباته إلى مبلغ ١٠٦١ جنيها و ٨٠٠ مليم على أساس أن فرق معاشه هو مبلغ ٢٠ جنيها و ٣٠٠ مليم شهريا لا مبلغ ١٣ جنيها و ٩٠٠ مليم الوارد بصحيفة الدعوى . وقرر أن وزارة الدفاع تخطته في الترقية دون مبرر متغافلة عن القاعدة المضطردة التي ينبغي أن يرقى بمقتضاها لأقدميته وجدارته . وأنه يجب معاملته كضابط من ضباط الجيش العسكريين أسوة بزملائه في الجيش العامل من حيث عدم التخطي في الترقية ومن حيث وجوب استحقاقه للترقيات الإضافية التي تمنح لضباط الجيش . ودفع المطعون عليهما الدعوى بأن الطاعن أحيل وهو في الجيش على المعاش في ١٩٣٦/٢/٢٨ عندما بلغ من الثانية والخمسين برتبة البكاشي وهو من التقاعد لمن في تلك الرتبة مما يجب معه ترك الخدمة إجبارا وبطريق الإحالة على المعاش وقد ربط معاشه نهائيا على مبلغ ٣٦ جنيها و ٣١٣ مليم وبذلك تكون قد انقطعت صلته بالجيش ولكن للحاجة لاستخدام الطاعن رأت وزارة الدفاع تعيينه في وظيفة مدنية فأعيد للعمل بمصلحة الحدود المدنية برتبة البكاشي ومرتبه السابقين لإحالاته على المعاش فصدر الأمر بذلك في ١٩٣٨/٦/٨ بعد أن قبل الطاعن هذا الوضع . ثم رأت وزارة الدفاع تعيينه في هذه الوظيفة المدنية بصفة دائمة مع تثبيته فيها وطلبت ذلك من وزارة المالية التي عرضت الأمر على مجلس الوزراء فقرر تعيينه في ١٩٣٩/١٢/١٨ بصفة نهائية برتبة البكاشي في وحدة المهجاة والسيارات بمصلحة الحدود مع اعتبار خدمته بهذه المصلحة خدمة مدنية ومع معاملته طبقا لقانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الذي يسمح له بالبقاء في الخدمة المدنية حتى سن الستين ، ومن ثم فلا يكون الطاعن قد عين في وظيفة من وظائف الجيش العسكرية كما يقرر ، إذ أن هذا التعيين الذي يزعمه يتعارض مع قوانين الجيش وقانون المعاشات العسكرية التي تقضي بالإحالة على المعاش وانقطاع الصلة بالجيش بمجرد بلوغ من التقاعد ما لم تقرر عودته للخدمة في نفس الجيش لمصلحة العمل وهو ما لم يحصل بالنسبة إلى الطاعن ، مما يترتب عليه عدم جواز التمسك بالترقية طبقا لقواعد الجيش ، وأنه وإن كان قد رقى إلى رتبة القائمقام في ١٩٤٠/٤/١ بتوصية من وزير الدفاع ولجنة الضباط إلا أن طبيعة

وظيفته التي عين بها من مجلس الوزراء في ١٨/١٢/١٩٣٩ هي وظيفة مدنية حسبما قرره مجلس الوزراء ولا يمكن تحويل هذه الوظيفة إلى وظيفة بالجيش إلا بقرار آخر غير الصادر منه في ١٨/١٢/١٩٣٩ وهو ما لم يحدث . وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أخذت المحكمة بوجهة نظر المطعون عليهما وقضت برفض الدعوى استنادا إلى ما سييجئ بيانه عند بحث أسباب الطعن . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٧٢ لسنة ٧٥ قى محكمة الاستئناف القاهرة التي قضت في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بالتأييد . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب يتحصل أولا — في أن الحكم المطعون فيه ، إذ أخطأ في تكييف الصفة القانونية للوظيفة التي كان يشغلها الطاعن وقال عنها الحكم إنها مدنية مع أنها عسكرية ، وإذ قال الطاعن في دفاعه بمذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بجملة ١٩٥٠/٥/٢٩ والمودعة صورتها الرسمية ضمن أوراق الطعن إن تلك الوظيفة هي من الوظائف العسكرية التابعة للجيش والخاصة بلواء الحدود وقد نقلت ميزانيتها إلى ميزانية وزارة الدفاع فلا يمكن أن تعتبر إلا وظيفة عسكرية ، وإذ تمسك الطاعن أيضا بمذكرته المقدمة بجملة ١٩٥١/٥/٢٧ إلى محكمة ثاني درجة ، على ما هو ظاهر من الصورة الرسمية المودعة ضمن أوراق الطعن ، بأنه إذا لم تعتبر المحكمة الطاعن ضابطا في الجيش رغم أنه كان يعمل به لغاية تاريخ إحالته للعاش فلا أقل من اعتباره تابعا لمصلحة الحدود ومتدبا للعمل بالجيش أسوة بموظفي الحكومة الذين يندبون في جهات أخرى ، فتجب ترقيته — وليس يهم أنه لم يصدر قرار بالندب أو أنه ليس للاستئناف وظيفة في ميزانية مصلحة الحدود لأن الوضع يقتضي تكييف مركزه القانوني لتحديد علاقته بالحكومة ، وإذ قرر أن هذا الوضع لا يخرج عن ثلاثة فروض أولا — أن الطاعن ضابط في الجيش ، وثانيا — أن ضابط بمصلحة الحدود المدنية ، وثالثا — أنه ضابط بالمصلحة المذكورة ومتدب بالجيش . وفي أي فرض من تلك الفروض تجب ترقيته سواء أكان برتبة مدنية أم عسكرية — إذ قرر الطاعن ذلك في مذكرته الآنفتى الذكر ومع ما قرره ، فإن الحكم المطعون فيه

قال إن الطاعن لا يصح اعتباره ضابطا بالجيش بمقتولة تجاوز سن التقاعد العسكري لرتبة البكباشي وبمقتولة إنه صدر قرار من مجلس الوزراء في ١٨/١٢/١٩٣٩ بمعاملته بمقتضى قانون المعاشات المدنية رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ ، غير أن هذا الذي أورده الحكم قد خالف فيه القانون ، كما أخطأ إذ قرر أن الموظف الخاضع لقانون المعاشات المدنية ليس له أن يطالب بتعويض عن عدم ترقيته إلا إذا كان ذلك نتيجة إساءة استعمال السلطة وهو ما لم يدمه الطاعن ، ووجه الخطأ في ذلك أن الحكم المطعون فيه أغفل مساءلة الحكومة عند التخطي في الترقية لمخالفة القانون والتي تعتبر إساءة استعمال السلطة صورة من صور مخالفته .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا : بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه " لا جدال في أن المستأنف "الطاعن" أحيل على المعاش وهو في درجة بكباشي بالجيش لبلوغه سن الثانية والخمسين وهي سن التقاعد لهذه الرتبة طبقا لقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وحين أعيد إلى الخدمة لم يعد للخدمة بالجيش وإنما أعيد إلى لواء الحدود بمقدام مدة سنة أولا ثم بقرار من مجلس الوزراء قيد تعيينه بشرط اعتبار مدة خدمته بمصلحة الحدود خدمة ملكية ومعاملته عليها طبقا لقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ . وحيث إنه اختلف في تفسير هذه الدعوى على تفسير النص الوارد بقرار مجلس الوزراء الذي عين المستأنف بمقتضاه مع اعتبار مدة خدمته بالمصلحة ملكية ، فقال المستأنف إن الغرض منها إعفاؤه فقط من قيد السن الوارد في قانون المعاشات العسكرية واستمرار اعتباره ضابطا عسكريا يتمتع بامتيازات ضباط الجيش ، إلا أن المحكمة ترى أن هذا التفسير لا يتماشى مع مدلول القيد الوارد بالقرار لأنه لو أريد إعفاؤه من قيد السن فقط لما كان ثمة من داع لإحاطة تعيينه بقيد هو اعتبار مدة خدمته بمصلحة الحدود خدمة ملكية . هذا القيد الذي عاد المستأنف إلى الخدمة على أساسه بلواء الحدود وبأشهر عمله به لا يحتمل تأويلا . وتفسيره أن مجلس الوزراء إذ أراد اعتبار مدة خدمته بمصلحة الحدود خدمة ملكية منحه الحق في المعاملة عليها طبقا لقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الذي يسمح

بالاستمرار في العمل لسن الستين ولا يمكن مع تخطي المستأنف لسن البكاشي العسكرية وقت إعادته للخدمة أن يعاد في نفس الدرجة في وظيفة عسكرية والامد ذلك مخالفة صريحة لنص عام من نصوص قانون المعاشات العسكرية .
ومردود ثانيا — فيما قاله الطاعن عن تبعية لواء الحدود الذي يعمل به المستأنف إلى الجيش بما قرره الحكم المطعون فيه ” من أن هذه التبعية لا تغير من الواقع شيئا إذ القرار الصادر بتعيين المستأنف نص على اعتبار مدة خدمته ملكية وهذه الصفة لا يمكن أن تغير إلا بقرار آخر يصدر باعتبار المستأنف موظفا عسكريا الأمر الذي لم يحصل في هذه الدعوى “ . ومردود ثالثا — في خصوص عدم ترقية الطاعن ، بما أقيم عليه الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له بأسبابه من أن عدم ترقية الطاعن في وظيفته المدنية لا يرجع إلى إساءة استعمال السلطة ولم يكن مخالفا للقانون ولا يعتبر من التصرفات الإدارية الخاطئة ، لأن الترقية ليست حقا مكتسبا له بل هي ترجع إلى ما تراه السلطة المختصة من المصلحة العامة من ملاءمة في الاختيار للترقي ومن أنه ليس للوظف أن يلزم الحكومة بترقيته لوظيفة أرقى ، إذ أن قواعد الترقية تخضع لاعتبارات وملايسات خاصة ، وهذا الذي أقيم عليه الحكم المطعون فيه هو تقرير سائق يستقيم به قضاؤه ، لأن الوظيفة التي عين فيها واستمر فيها حتى إحالته على المعاش وفقا لقانون المعاشات المدنية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ هي وظيفة مدنية حتى ولو كان منتدبا للعمل في وظيفة عسكرية بالجيش مما يترتب عليه أن لا يكون قد اكتسب حقا في الترقية طبقا لقواعد الجيش ، كما أنه لا محل لأن يتحدى الطاعن بعدم ترقيته وهو في وظيفته المدنية ، متى كان عدم ترقية راجعا إلى أسباب المواءمة والاختيار عند النظر في الترقية . ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه قد قصر بحثه فقط على عدم إساءة استعمال السلطة ، إذ أن ما أورده يبين منه أنه لم يكن ثمة مخالفة للقانون ، فضلا عن عدم إساءة استعمال السلطة ، وهذا يكفي لجملة .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ، إذ قال الطاعن أمام محكمة الاستئناف إن مصلحة الحدود أبت الاعتراف به ضمن موظفيها وقد أدى ذلك إلى أن المحكمة أساءت فهم

هذه العبارة والظروف التي دعت إلى عدم ترقية الطاعن واعتقدت أن ذلك يرجع إلى حق الحكومة في تفضيل غيره عليه ، مع أن سبب عدم ترقية بمصلحة الحدود له ليس هو تفضيل آخر عليه بل هو عدم اعترافها بأنه من موظفيها وبذلك تكون المحكمة قد أغفلت الرد على دفاع جوهرى أدى إلى وقوعها في خطأ قانونى يعيب حكمها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه قد أقيم على انتفاء خطأ المطعون عليه في عدم ترقية الطاعن في الوظيفة المدنية لعدم تقديم الدليل على هذا الخطأ وهذا يكفي لحمل الحكم .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه خطاه في فهم الأساس الذى بنيت عليه دعواه ، إذ قال في مذكرته المقدمة لمحكمة ثانياً درجة بجلسة ١٩٥٠/١٠/٢٨ إن عدم ترقيته لا يرجع إلى أنه أقل أقدمية أو كفاءة ممن رقوا بل لأن القانون قد خولف لعدم اعتباره ضابطاً في الجيش فلم يرق في دوره مع الضباط الآخرين كما قد خولف باعتباره تابعاً لمصلحة الحدود أو متدياً للعمل في الجيش وأنه لم يكن ثمة مانع من ترقيته في دوره في الحالتين ما لم تمنع المصلحة العامة من ترقيته وقد أبى الجيش اعتباره ضابطاً به ورفضت مصلحة الحدود اعتباره ضابطاً بها بحجة أن لواء الحدود الذى كان يشغل الطاعن مركز قيادة فيه قد انتقل إلى الجيش فانتقل إليه اللواء بميزانيته ، كما قال الطاعن بمذكرته السالف بيانها إن الحكومة خالفت فتوى أقلام قضايا الحكومة وهى أنه بعد ضم لواء الحدود إلى الجيش ليس أمامها إلا إعادة الطاعن للجيش لسابق خدمته وفقاً للمادة ٢/١٣ من قانون المعاشات العسكرية وإذا لم ترغب في إبقائه بلواء الحدود كضابط في الجيش فإن الحكومة لها أن تعيده للعمل المدنى بمصلحة الحدود ليعمل فيها حتى سن الستين . ومع ما أبداه الطاعن من دفاع فقد أخطأ الحكم المطعون فيه في فهمه وحصر بحثه فيما إذا كان الطاعن في وظيفة مدنية أم في وظيفة بالجيش .

ومن حيث إن هذا السبب تردى لما ورد بالسببين الأول والثانى فهو مردود بما سبق الرد عليه فيهما .

ومن حيث إن السبب الرابع بنى على أن الحكم المطعون فيه شابه القصور ومخالفة الثابت بالأوراق، ذلك أن الطاعن قال في مذكرته أمام محكمة الاستئناف بأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ الذي يسمح ببقائه حتى سن الستين لم يقصده منه إلا أن يكون قرارا باستثناء حالة الطاعن حتى يصل لسن الستين وأن هذا القرار لم يخف اعتباره ضابطا عسكريا في الجيش رغم تجاوزه من التناعد لرتبة البكاشى وأن هذا التفسير هو التفسير المتفق مع ترقيته إلى رتبة القائم مقام التي رقى إليها بأمر ملكي بناء على موافقة وزير الدفاع ولجنة الضباط - ومع هذا الدفاع الذي أورده بمذكرته فقد قالت محكمة الاستئناف إن إعادة الطاعن لخدمة الحكومة مقيدة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ الذي قرر أن تلك الخدمة هي خدمة مدنية وأنه لو كانت الغاية إعادة الطاعن للخدمة العسكرية بالجيش لنص على ذلك صراحة وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لم يراع : أولا - أن مصلحة الحدود وقت صدور القرار كانت مصلحة مدنية . ثانيا - أن لواء الحدود الذي كان يعمل به الطاعن قد انتقل بميزانيته إلى الجيش بعد قرار مجلس الوزراء . ثالثا - أن مشكلة الطاعن لم تنشأ في وقت تعيينه بل بمناسبة نقل لواء الحدود إلى الجيش بما في ذلك ميزانيته . رابعا - أن المحكمة لم تتحدث عن وضع الطاعن في الجيش الذي كان يعمل به فعلا وكان رئيسا لإحدى وحداته .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما سبق الرد عليه في السببين الأول والثاني وبما أقيم عليه الحكم المطعون فيه من أنه بعد إحالة الطاعن للعاش في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٣٩ من خدمة الجيش طبقا لقانون المعاشات العسكرية وبعد إلحاقه للعمل في مصلحة الحدود مع اعتبار وظيفته مدنية وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ فإنه ما كان يمكن اعتباره ضابطا في الجيش عملا بالمادة ١٣ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٣٠ إلا للضرورة وهذه الضرورة قد انتفت بخدمته في مصلحة الحدود في وظيفة مدنية . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا خطأ فيه، وأما القول بأن تتبع القوات العسكرية بمصلحة الحدود للجيش بميزانية واحدة مما يجعل الوظيفة تابعة للجيش ، فردود بأنه لا يستدل

بذلك على إعادة الطاعن إلى الجيش أو إلحاقه به لمخالفة ذلك لنص المادة ١٣ من قانون المعاشات العسكرية السالف الذكر ، ومردود أيضا بأنه بحسب الحكم المطعون فيه أن يعتمد على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ باعتبار الطاعن في وظيفة مدنية ليكون هازاردا كافيا على ما أثاره الطاعن في نعيه .

ومن حيث إن الطاعن ينحى في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه بطلانه ، إذ رفضت محكمة الاستئناف القضاء له بالمرتبات الإضافية وهي بدل العليق والسايس والسكن بمقولة إن كل ما يرتكن إليه في المطالبة بها هو سبق صرفها بعد إعادته إلى الخدمة بمصاحبة الحدود ثم قالت المحكمة إن صرف هذه المرتبات للطاعن كان خطأ لا يكسبه حقا ولا يبرر استمرار صرفها إليه . وهذا الذي قرره المحكمة فيه مسخ لدفاع الطاعن لأنه لم يستند على سبق صرف تلك المرتبات إليه إنما استند إلى كتاب رئيس إدارة الجيش الذي طلب المرتبات المذكورة للطاعن أسوة بزملائه الذين يخدمون في الوحدات العاملة في الجيش .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض المرتبات الإضافية على أنها من حق ضباط الجيش فقط وليست من حق الموظف المدني وأن الطاعن لا حق له فيها لأن خدمته مدنية وليست عسكرية . وهذا الذي أقيم عليه الحكم يكفي لحمله ويستقيم به قضاؤه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطاعن في غير محله ومن ثم يتعين رفضه .

جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ محمد نجيب أحمد وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، وأحمد العرومي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٦٤)

القضية رقم ٧ سنة ٢٥ القضائية "أحوال شخصية" :

(أ) قرض . طعن . تقرير الطعن . البيانات الامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم . الغرض منها . متى يكون اليان كافيا .

(ب) أحوال شخصية . نيابة عامة . وجوب تدخلها في قضايا الأحوال الشخصية . سماع رأى النيابة وإثباته في الحكم . هو من البيانات الجوهرية . يترتب على عدم إثباته بطلان الحكم .

١ — جرى قضاء هذه المحكمة بأن الغرض الذي رمى إليه الشارع في المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض المقابلة للمادة ٤٢٩ مرافعات من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو لإعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته وموطنه علما كافيا ، وكل تبيان من شأنه أن يفى بذلك يتحقق به الغرض .

٢ — إن الشارع إذ أوجب بمقتضى المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإذ أوجب أيضا في المادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجبه من بيانات اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية ومراحل الدعوى ورأى النيابة فقد دل بذلك على أن سماع رأى النيابة في دعاوى الأحوال الشخصية وإثبات هذا الرأى ضمن بيانات الحكم هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على إغفالها بطلان الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تحصل فى أن الطاعنة عينت قيمة على أخيها (أمين محمد بركات) فى القضية ١ ق لسنة ١٩٤٨ حسي كلى شين الكرم فى ١٩/١١/١٩٥١ بعد أن عزل المجلس أخته الشقيقة سعاد من القوامة لعدم إبداءها ما توفر لديها لحساب الميجور عليه وقدره ١٣٤ جنيها و ٩٣ مليا وظلت الطاعنة فى قوامتها حتى تقدمت المطعون عليها الأولى إلى محكمة شين الكرم للاحوال الشخصية بطلب عزل الطاعنة للطاعن الكثيرة التى نسبتها إليها كما طلبت تعيينها هى قيمة على الميجور عليه بوصفها زوجته وأم أولاده ولأنها تقيم معه فى معيشة واحدة ولأن إرادته أصبح كله نفقة مقدرة لهم جميعا ولأنها تقبل القوامة بغير أجر . وفى ١٣/٦/١٩٥٤ نظرت المحكمة هذا الطلب مع خمسة طالبات أخرى كانت معروضة عليها وقضت فى بعضها : أولا — إنهاء مادة الإيداع لقيام القيمة بإيداع المتوفر لدى القيمة السابقة خزانة بنك مصر . ثانيا — إثبات تنازل القيمة عن أجر القوامة التى كانت تطالب بها وألزمها بمصروفاته . ثالثا — برفض طلب المطعون عليها الأولى وإلزامها بمصروفاته . استأنفت المطعون عليها الأولى هذا القرار إلى محكمة استئناف طنطا وقيده برقم ٢٢ سنة ٤ ق أحوال شخصية وأصرت على طلباتها ومطاعنها وزادت عليها أن سبب عدم تعيينها هى قيمة من بادئ الأمر أنها كانت وقت الحجر على زوجها لاتزال قاصرا لم تبلغ بعد سن الرشد وطلبت الطاعنة رفض الاستئناف لعدم صحة المطاعن الموجهة إليها وانضمت إليها النيابة فى هذا الطلب . وفى ٢٢/٢/١٩٥٥ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإقامة المطعون عليها الأولى قيمة على زوجها بغير أجر بدلا من الطاعنة وأضافت المصروفات إلى جانب أموال الميجور عليه . فطعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض .

”الدفع ببطلان الطعن“

من حيث إن المطعون عليها الأولى دفعت ببطلان الطعن استنادا إلى المادة ٤٢٩ مرافعات التي توجب بيان صفات الخصوم في تقرير الطعن مع أسمائهم وموطن كل منهم مع باقي البيانات الأخرى المذكورة فيها ثم رتبت البطلان على عدم مراعاة ذلك . وأنه لما كان يبين من تقرير الطعن أن الطاعنة أعلنت المطعون عليها الأولى بوصفها زوجة المحجور عليه ومقيمة بناحية بخاني مركز شين الكوم في حين أنها قيمة على المحجور عليه بالحكم المطعون فيه مما كان يتعين معه على الطاعنة إعلانها بهذه الصفة . لما كان ذلك . فإن الطعن يكون باطلا .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى بأن الغرض الذي رمى إليه الشارع من المادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض المقابلة للمادة ٤٢٩ مرافعات من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن ، إنما هو اعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصوصهم في الدعوى وصفته وموطنه علما كافيا ، وكل تبيان من شأنه أن يفي بذلك يتحقق به الغرض — وظاهر من تقرير الطعن أن المطعون عليها الأولى أعلنت في موطنها بوصفها زوجا للمحجور عليه ثم نيابة شين الكوم الكلية بالطعن في الحكم الصادر من محكمة استئناف طنطا في القضية ٢٢ سنة ٤ ق أحوال شخصية القاضي بإلغاء الحكم الابتدائي وإقامة المطعون عليها المذكورة قيمة بغير أجر على زوجها المحجور عليه بدلا من الطاعنة وهو بيان يكشف عن المقصود بهذا الطعن ، فلا يكون التقرير لذلك باطلا ، ومن ثم يكون الدفع ببطلان الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه خلا من ذكر رأى النيابة مع أن هذا البيان جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الحكم عملا بنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن الشارع إذ أوجب بمقتضى المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإذ أوجب أيضا في المادة ٣٤٩ على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجبه من بيانات اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ومراحل الدعوى ورأى النيابة، فتدلل بذلك على أن سماع رأى النيابة في دعاوى الأحوال الشخصية وإثبات هذا الرأى ضمن بيانات الحكم هو من البيانات الجوهرية التي لا يحصى عنها ويترتب على إغفال ذكرها بطلان الحكم .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من ذكر رأى النيابة في الدعوى — وهى من دعاوى الأحوال الشخصية — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا ويتعين الحكم بذلك ، فلا حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٩ من يولييه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ،
وأحمد العرومي ، ومحمد فزاد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٦٥)

القضية رقم ٨٠ سنة ٢٢ القضائية :

مسئولية . عقد . مسئولية المقاول والمهندس المعماري عن خلل البناء . مدى هذه المسئولية .

لم تشترط المادة ٤٠٩ من القانون المدني القديم لقيام مسئولية المقاول والمهندس المعماري غير حدوث الخلل في البناء ولم تنقل عن التشريع الفرنسي ما تقضي به المادة ١٧٩٢ من ضرورة حصول التهدم الكلي أو الجزئي ، ومن ثم فإنه وفقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة يكفي لقبول دعوى الضمان أن يكون العيب المدعى به في البناء خلافاً في مئنته وأن يكون خفياً بحيث لا يكون في استطاعة صاحب البناء اكتشافه وقت التسليم ، كمسئولية البائع عن العيوب الخفية مع فارق في مدة الضمان إذ جعلها القانون في حالة خلل البناء مدة عشرين سنة كاملة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تحصل في أن الطاعن بوصفه مقارلاً تعاقد مع المطعون عليه في ٢٢/١٠/١٩٣٨ على بناء الدور الأرضي من منزله بطنطاً حسب الشروط والمواصفات الموضحة

في العقد ولما أتمه سلمه إليه في ١٥/٣/١٩٣٩ بعد تصفية الحساب بينهما —
ولكن حصل بعد ذلك أن ظهرت عيوب في المباني أخذت تتزايد حتى ظهرت أثرها
واضحا في أوائل عام ١٩٤٧ وهددت المباني بالهبوط والانهار — ولما عرض
أمر إصلاحها على الطاعن وعده بمعاينتها وبإجراء ما يلزم لإصلاحها ولم يفعل
شيئا رغم تفاقم الخطر باتساع الشروخ فاضطر المطعون عليه لإقامة الدعوى ٢٥٩٩
لسنة ١٩٤٧ مدنى بنذر طنطا لإثبات حالة المنزل وبيان ما به من عيوب وسببها
وهل ترجع إلى مخالفات في تنفيذ عقد المعاولة بتغيير في مواصفاته واشتراطاته
أم إلى غير ذلك وفي الحالة الأولى تقدير المصروفات اللازمة لإعادة المباني
وصيانتها لتكون وافية بالغرض منها في حدود عقد المعاولة وتقدير التعويض
اللازم لقاء حرمانه من السكن في المنزل حين إتمام إصلاحه وجعله صالحا للسكن .
وفي ١٦/١٢/١٩٤٧ قضت المحكمة بنسب الخبير المهندس شكرى أسعد لأداء
المأمورية الميينة في الحكم فباشر مأموريته وأودع تقريره الذى أثبت فيه العيوب
الفنية بقدر التكاليف اللازمة لإصلاحها بمبلغ ١٣٥ جنيها و ٥٠٠ مليم — ثم أقام
المطعون عليه دعوى الموضوع أمام محكمة طنطا الابتدائية وقيدت برقم ٧٨٦
لسنة ١٩٤٨ مدنى كلى وطلب الحكم على الطاعن بمبلغ ٤٠٠ جنيه والمصروفات
والأنعاب مستندا على تقرير دعوى إثبات الحالة وعلى تقرير الخبير الاستشارى
مصطفى كامل الذى عاين المنزل وقدر تكاليف إصلاح ما أظهره هو من العيوب
بمبلغ ٣٣٤ جنيها هو ما طلبه المطعون عليه في دعواه مضافا إليه مبلغ ٦٦ جنيها
على سبيل التعويض — وفي ١٩/٣/١٩٤٩ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع
للمطعون عليه مبلغ ٤٠٠ جنيه والمصروفات ٤٠٠ قرش مقابل أنعاب الحمامة
اعتمادا على تقرير الخبير الاستشارى — فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة
استئناف الاسكندرية وقيد برقم ٥٢٢ سنة ٥ ق — وفي ١١/١١/١٩٥٠ قضت
بنسب الخبير المهندس مصطفى فهمى لأداء المأمورية الميينة في الحكم ثم أودع
تقريره قلم كتاب محكمة استئناف طنطا التى أحيلت إليها الدعوى وقيدت أمامها
برقم ٣١٢ سنة ١ ق — وفي ٢٢/١/١٩٥٢ قضت بقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بإلزام الطاعن بمبلغ ٢٠٧ جنيه والمصروفات

المناسبة عن الدرجتين و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي تطبيقه ثم القصور في تسميته ، لأن الحكم لم يبين مواد القانون التي ارتكن عليها في قضائه - ومع ذلك فالظاهر أنه أعمل نص المادة ٤٠٩ من القانون المدني القديم مع أنها لا تنطبق على واقعة الدعوى لأنه يشترط في تطبيقها أن يكون الخلل الحاصل في البناء منهدداً بخطر التهدم والسقوط على اعتبار أن مسؤولية المكاوول أساسها هو توقع انهيار البناء على الساكنين فيه أو على المارة وليس أساسها سوء الصناعة ولا نقص قيمة المباني - فيجب لذلك أن يكون الخطر متحققاً وداهماً والحكم لم يثبت شيئاً من ذلك فلا مسؤولية على المكاوول على أى وجه من الوجوه خصوصاً وأن الاتفاق تم بينه وبين المطعون عليه على بناء المنزل دوراً واحداً " فيلا " لا على أكثر من ذلك - وقد استراحت المباني الآن ويمكن بعد ترميمها أن تعمر عشرات السنين وأن تحمل فوقها ثلاثة أدوار أخرى .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بأن المطعون عليه حين رفع دعوى إثبات الحالة (٢٥٩٩ لسنة ١٩٤٧ بندر طنطا) جعل أساسها المادة ٤٠٩ من القانون المدني الذي كان سارياً وقت ذلك وكان يحكم واقعة النزاع بالنال - وحين رفع دعوى الموضوع (٧٨٦ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى طنطا) قضت المحكمة له بطلانته مستندة على تلك المادة نفسها - فلما استأنف الطاعن ذلك الحكم ردد في عريضة استئنافه وفي مرافعاته ومذكراته عدم انطباق هذه المادة على النحو الذى يتمسك به في طعنه الحالى ثم تولت المحكمة فى حكمها المطعون فيه مناقشة ذلك كله والرد عليه مما يقطع بعدم صحة قول الطاعن فى هذا الخصوص - ومردود ثانياً بأن الحكم المطعون فيه فى سبيل البحث فى تطبيق هذه المادة استعرض تقارير الخبراء الثلاثة وأخذ بتقرير الخبير الذى تدبته محكمة الاستئناف استجابة لطلب الطاعن ليكون مرجحاً بين خبري دعوى إثبات الحالة وبين الخبير الاستشاري

الذى استند إليه المطعون عليه فنقل عن خير الاستئناف ، أكدته من ثبوت الخلل في المبنى ومن قيام المخالفات الكثيرة لشروط عقد المقاولة وحصرها كلها في تسعة بنود أهمها : (١) إن المنزل مكون من دور واحد ومبنى بالطوب الأحمر ومونة الجير والحمر وقد وجدت به شروخ بالواجهتين الغربية والقبلية وكذا بئر السلم وبعض الحجرات - ٧،٣ - عملت الدكة بارتفاع أقل من المتفق عليه بين ٠،٨ و ٠،١٠٦ مترًا وتحدد بالشروط عمل دكة بسبك ٢٠،٠ مترًا بكسر الطوب ومونة الجير والحمر وهذا خطأ عظيم - لأن الدكة يجب أن تكون من مادة صلبة ومتينة لتحمل ثقل المبنى والميدة فوقها وكان الواجب أن تكون من الزلط أو من قطع صغيرة من حجر الدبش ولا يقل سمكها عن ٥٠،٠ مترًا - ٨ - لوحظ عدم وصول الشروخ للميدة وعلى ذلك يكون سبب هذه الشروخ هو ضعف الدكة التي لم تتحمل ضغط الميدة ولا المبنى فحصل بها انكماش تسبب عنه عدم توازنها وتبعاً لذلك حصل عدم توازن المبنى فحصلت الشروخ الموجودة بها - ثم انتهى الخبير بعد مناقشة الخبيرين الآخرين إلى القول بأن المبنى الخالي في عرض مبنائه وارتفاعها يتحمل بناء دورين إذا كانت مواد البناء تقاوم التفتت وأن سبب الخلل يرجع إلى قلة سمك الدكة وسوء تركيبها فأصبحت غير كافية لتحمل المبنى لأن سلامتها تتوقف على قوة تحمل هذه الدكة - وبعد أن نقل الحكم ذلك كله انتهى إلى القول " إنه يمكن القول بكل اطمئنان إن سبب الشروخ يرجع فقط إلى ضعف الدكة وصنعها بمهمات لا تصلح لنظيرها - وهو خطأ جسيم - يسأل عنه المستئناف (الطاعن) باعتباره المفاوض الذي تعهد بالعمل ولا يقلل من مسؤوليته أن يكون العمل قد تم بإشراف مهندس آخر وأنهما مسئولان معاً عن هذا العيب - مادام أنه لم يراع في عمله ما تقتضيه قواعد الفن وأصوله - ولو تلقى من المهندس معلومات تخالف تلك الأصول - لأن المفاوض مستقل في عمله عن المهندس فيما يدخل في حدود صناعته - بل إن مسؤوليته عن الخطأ الجسيم تظل قائمة قبل المالك حتى ولو أذنه في ذلك صاحب الملك نفسه " وهذا الذي قرره الحكم في أسبابه المفصلة مستنداً إلى عقد المقاولة وإلى

تقارير الخبراء لا يخالف حكم المادة ٤٠٩ مدني قديم التي تنص على أن المهنة من الممارى والمقاول مسئولان مع التضامن عن خلل البناء وذلك في مدى عشر سنوات ولو كان ناشئا عن عيب الأرض أو كان المالك أذن في إنشاء أبنية معينة ، فلم تشترط المادة غير حدوث الخلل في البناء ولم تنقل عن التشريع الفرنسي ما تقضى به المادة ١٧٩٢ من ضرورة حصول التهدم الكلى أو الجزئى ولذلك جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لقبول دعوى الضمان في هذه الحالة أن يكون العيب المدعى به في البناء خلافاً في متانته وأن يكون خفياً بحيث لم يستطع صاحب البناء اكتشافه وقت التسلم - كمسئولية البائع عن العيوب الخفية مع فارق في مدة الضمان إذ جعلها القانون في حالة خلل البناء مدة عشر سنين كاملة (الحكم الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٣٩ في قضية الطعن ٥٧ سنة ٨ ق) .

ومن حيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه استبعد ما قبل به الخبير الاستشارى خاصا بالعمود البحرى - كما استبعد المصروفات التي قدرها لإصلاحه واستند في ذلك على تقريرى الخبراء المتتبعين من المحكمتين الابتدائية والاستئنافية - ثم استبعد الحكم فوق ذلك مبلغ التعويض الذى كان يطالب به المطعون عليه وحكمت له به المحكمة الابتدائية لما ثبت لمحكمة الاستئناف من أن المطعون عليه أقام بالمنزل لم يرحمه قبل رفع الدعوى ولا أثناء السير فيها - ورغم هذا الاستبعاد كله فإن المحكمة قضت بمسئولية الطاعن عن باقى أوجه الخلل وعن المخالفات التي قيل بوجودها على غير ما اتفق عليه في عقد المقاولة وعلى غير ما يقضى به القانون .

ومن حيث إنه ثابت من التفصيل السابق إرادته في الرد على السبب الأول أن المحكمة بما لها من سلطة التقدير اعتمدت فيما انتهت إليه على ما انعقد عليه إجماع الخبراء الثلاثة وما قرره الخبير المرجح من مخالفات شروط عقد المقاولة ومن عدم مراعاة ما تقتضيه قواعد الفن وأصوله مما ترتب عليه خطأ الطاعن ومسئوليته واستبعدت ما وقع فيه الخلاف بينهم وما لم يثبت صحته من طلبات المطعون عليه في أسباب مقبولة تكفى لحمل الحكم وليس فيما قرره المحكمة تناقض يعيب الحكم ، ويتعين لذلك رفض هذا السبب .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور المادة الأستاذة : محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد فؤاد جابر المستشارين .

(١٦٦)

القضية رقم ١٦٩ سنة ٢٢ القضائية :

تزوير . غرامة التزوير . هي جزاء يحددها للقانون السارى وقت التقرير بالتزوير . تحديد
هذه الغرامة هو من النظام العام .

جرى قضاء محكمة النقض على أن غرامة التزوير هي جزاء أوجبه القانون
على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها وأن القضاء
بهذه الغرامة يكون وفقا للقانون الذى كان ساريا وقت التقرير بالتزوير ،
ولما كان إيقاع الغرامة بوصفها جزاء هو امر متعلق بالنظام العام فإنه يكون
لمحكمة النقض أن تتعرض له من تلقاء نفسها . وإذن فتمى كان التقرير بالطعن بالتزوير
وإعلان أدلته قد حدث في ظل قانون المرافعات القديم فإن الغرامة الواجب
الحكم بها هي التى حددتها المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم بمبلغ
عشرين جنيا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون عليها بصفتها وصية على بنتها القاصرتين آمنة وزينب وهما
بنتاها من زوجها المرحوم فرج فوده قد أقامت على الطاعة وآخر الدعوى رقم ٣٥٤

لسنة ١٩٤٨ مدني كلي الزقازيق والمحلة لمحكمة منيا القمح الجزئية لاختصاصها حيث قيدت برقم ١٤٧٣ لسنة ١٩٤٩ وطلبت المدعية "المطعون عليها" الحكم ببطلان عقد البيع الصادر من فرج فوده والد القاصرين ببيع ٢٢ قيراطا و ١٢ سهما إلى زوجته الطاعنة بعقد مسجل في ١٩٣٦/١٢/٣ بمثل قدره ٧٠ جنيتها و ٥٠٠ مليم ونحو التسجيلات المترتبة على العقد وثبتت ملكيتها بصفقتها لمقدار ١٦ قيراطا و ١٢ سهما نصيب القاصرين . وقدمت ورقة ضد مؤوخة في ١٩٣٩/١٢/٣ وموقع عليها من الطاعنة بخاتمها وجاء بها أن الأخيرة تقر بصورية عقد البيع الآنف المذكور. وفي ١٩٤٩/٢/١٣ قررت الطاعنة بالظعن بالتزوير في هذا الاقرار وأعلنت أدلة التزوير في ١٩٤٩/٢/١٦ مؤسسة دعواها على أن خاتمها كان في حيازة من يدعى محمد عبد الله الكاتب لعقد البيع فانتهز هذه الفرصة واصطنع ورقة الضد بتواطئه مع المطعون عليها ، وأن زوجها فرج فوده كان يناصبها العداوة وقامت بينهما خصومات لحا فيها للقضاء . ولو كانت ورقة الضد صحيحة لما سكنت عن إبطال عقد البيع الصادر منه إليها بما يدل على أن التزوير حدث بعد أن توفي في ١٩٤٣/٧/١٦ وأن المطعون عليها وقعت على محضر جرد تركة المورث المؤرخ ١٩٤٤/١١/٣٠ ومع ذلك لم تذكر شيئا عن الإقرار بل قالت إن المتوفى لم يترك إلا حصة في منزل . وقالت الطاعنة أيضا إنه بعد أن تم البيع وضعت يدها على الاطيان التي اشترتها وباعت منها جزءا . وفي ١٩٤٩/٩/٢٥ قضت المحكمة بقبول الدليل الأول من أدلة التزوير السالف بيانها وأحالت الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي تزوير الإقرار المطعون فيه وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود إثباتا ونفيا قضت في ١٩٥٠/١٢/٣٠ برفض دعوى التزوير وإلزام الطاعنة بالمصروفات وبغرامة مقدارها ٢٥ جنيتها للخرانة . استأنفت الطاعنة وقيد استئنافها برقم ٥٦ لسنة ١٩٥١ مدني مستأنف محكمة الزقازيق الابتدائية التي قضت في ١٩٥٢/٢/٢٦ بالتأييد للأسباب التي بنى عليها حكم محكمة أول درجة ولما أضافته المحكمة الاستئنافية من أسباب . فقررت الطاعنة بالظعن في حكم محكمة ثاني درجة بطريق التقص .

ومن حيث إن الظعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد وشابه القصور من ثلاثة أوجه يتحصل أولها في أن الحكم أسند

إلى الشاهد الثاني عبد الستار على من شهود الطاعنة أنه قال إنه كان يوما بالمحكمة فرأى الطاعنة وسمعتها تطلب من محمد عبد الله كاتب العقد والإقرار المطعون فيه أن يرد إليها خاتمها فسلمه لها مع أن الثابت بمحضر الجلسة أن هذا الشاهد شهد بأنه كان خارجا من المحكمة فوجد الطاعنة فسألته عن محمد عبد الله و بعدئذ سألتها محمد عما إذا كانت أحضرت خاتمها فأجابته أنه معها وسلمته له . ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم قرر أن المطعون عليها وقعت على محضر جرد الزكاة وأن توقيعها عليه كان قبل حصولها على ورقة الضد التي عثرت عليها بمنزل مورث الطرفين مع أنها ذكرت بمحضر جلسة ١٩٥٠/٥/٢٧ أنها بعد وفاته بشهر أو شهرين عثرت على الإقرار المطعون فيه وبذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ استند إلى ماقرره المطعون عليها من أنها لم تكن تعلم بورقة الضد وقت توقيعها على محضر جرد الزكاة في ١٩٤٤/١١/٣٠ يكون قد اعتمد على دليل مخالف للثابت بمحضر الجلسة السالف ذكره .

ومن حيث إن هذا النعي في الوجهين الأول والثاني مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن شهادة شهود مدعية التزوير ومنهم على حربي وعبد الستار على لاتنصب مباشرة على ورقة الضد المطعون فيها إذ هما يشهدان بأن خاتم الطاعنة كان لدى محمد عبد الله وهذا لا يقطع في التزوير لأن وجود الخاتم معه لا يستتبع منه أنه استعمله في التزوير . وقد شهد شاهد المدعى عليها "المطعون عليها" بصحة الإقرار المطعون فيه هذا فضلا عن أنه قد تبين للمحكمة أن الطاعنة مع أنها خوصمت في الدعوى الأصلية وفي دعوى المعافاة رقم ٥ لسنة ١٩٤٨ مدني كلي الزقازيق وفي الدعوى رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٤٧ مدني محكمة منيا القمح فإنها سكنت عن الادعاء بالتزوير مدة طويلة ولم تدع به إلا في ١٩٤٩/٢/١٣ وهذا يدل على ترددها وعدم جدية طعنها ويؤيد هذا أيضا أنه قد رفعت الدعوى رقم ٣١٤ لسنة ١٩٤٧ و ١٨٦٩ لسنة ١٩٣٨ مدني منيا القمح من على محمد وعبد المجيد ناصر بطلب استرداد محصولات الأرض موضوع الدعوى والموقع عليها حجز من عائشة اسماعيل المطعون عليها ضد زوجها فرج فوده فقضى في دعوى الاسترداد برفضها استنادا

إلى أن المدين يملك الأرض والمحصولات المحجوز عليها وأنه باع الأرض لزوجته الأخرى "الطاعنة" هربا من الدين الذي عليه للحاجة — هذا فضلا عن أن توقيع المطعون عليها على محضر الجرد لا يعتبر هادما للإقرار وصحته — وهذا الذي قرره الحكم يكفي لحمله ويستقيم به قضاؤه ومن ثم يكون غير منتج ما تمسكت به الطاعنة في وجهي النعي عن خطأ الحكم في سرد أقوال الشاهد عبد الستار على وعن خطئه في بيان أقوال المطعون عليها في خصوص محضر جرد الزكاة وذلك لأن الحكم محمول على أدلة أخرى سائغة ولم يعتمد بتوقيع المطعون عليها على محضر الجرد كواقعة مثبتة لصحة البيع إلى الطاعنة دون ورقة الضد المتضمنة للإقرار بصورية هذا البيع .

ومن حيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشرب بالقصور ذلك أن المطعون عليها قاتلت لبر يروقة الضد إنها كانت تدان المورث في نفقاتها ومؤخر صداقها ونفقة ابنتها آمنة فردت الطاعنة على ذلك بأن مؤخر الصداق قد دفع إلى المطعون عليها وأنه قد قضى بسقوط نفقتها ونفقة ابنتها آمنة ولم يبق سوى نفقة زينب البنت الأخرى ومع ذلك فلم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع وذلك يستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه قد أقيم قضاؤه برفض الادعاء بالتزوير على الأدلة الأخرى السابق بيانها وهي تكفي لحمله دون حاجة إلى الرد على ما أثارته الطاعنة في هذا الوجه من النعي .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على الحكم المطعون فيه في خصوص موضوع رفض الادعاء بالتزوير في غير محله ومن ثم يتعين رفضه .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بقضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعنة بغرامة مقدارها خمسة وعشرون جنيا فإن النيابة العامة طلبت نقض الحكم في هذا الخصوص لأن غرامة التزوير التي يتقاضى بها يجب ألا تتجاوز مبلغ عشرين جنيا عملا بالمادة ٢٩١ مرافعات قديم الذي حصل تقرير الطعن بالتزوير ورفضت دعوى التزوير وقت مريانه .

ومن حيث إن هذا الوجه الذى أبدته النيابة فى محله ذلك . أن الطاعة
قد قررت بالظعن بالتزوير فى ١٢/٢/١٩٤٩ وأعلنت أدلة التزوير فى ١٦/٢/١٩٤٩
وقت سريان قانون المرافعات القديم . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى
على أن غرامة التزوير هى جزاء أوجبها القانون على مدعى التزوير عند تقرير
سقوط حقه فى دعواه أو عجزه عن إثباتها وأن القضاء بالغرامة يكون وفقا
للنظام الذى كان ساريا وقت التقرير بالتزوير وأنه لما كان إيقاع هذه الغرامة
بوصفها جزاء هو أمر متعلق بالنظام العام كان لمحكمة النقض أن تتعرض له
من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك فإن المادة الواجب إعمالها فى الدعوى الحالية
فما يتعلق بمقدار الغرامة هى المادة ٢٩١ مرافعات قديم التى رفعت دعوى
التزوير وقت سريانها . ولما كانت تلك الغرامة هى مبلغ عشرون جنيا
وفقا للمادة المشار إليها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغرامة مقدارها
خمسة وعشرون جنيا يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه فيما قضى به
ومما يتعين معه إلزام الطاعة بالغرامة المنصوص عليها وهى عشرون جنيا .

جلسة ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور المادة الأستاذة : محمد نجيب
أحمد وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عباد ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٦٧)

القضية رقم ٢٧ سنة ٢٢ القضائية :

حيازة . دعاوى الحيازة . عدم جواز الجمع بينها وبين دعاوى الملك . هذا الحظر موجه
للخصوم وللقاضى على السواء . عدم جواز البت في مستندات التليك بالصحة أو بالتزوير .

الأساس الأصلى لدعاوى الحيازة هو الحيازة بشروطها القانونية ، فلا محل
للتعرض فيها لبحث الملكية وفحص ما يتمسك به الخصوم من مستندات إلا أن
يكون ذلك على سبيل الاستثناس يستخلص منها القاضى كل ما كان متعلقا
بالحيازة وصفقتها وبشرط أن لا يكون الرجوع إلى مستندات الملك مقصودا
لتحرى الحق ، وتلك قاعدة يرتبط بها المدعى والمدعى عليه وقاضى الدعوى ،
فلا يجوز للمدعى أن يجمع فى دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق ولا يجوز
للمدعى عليه أن يدفعها بالاستناد إلى الحق ولا أن يقيم القاضى حكمه على أساس
ثبوت الحق أو نفيه . وإذن فإنه يكون من غير المقبول فحص مستندات ملكية
الخصوم فى دعاوى الحيازة والبت فى شأنها بالصحة أو بالتزوير لما فى ذلك
من المساس بالحق وجودا وعدما .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد وكيل المحكمة والمرافعة
وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر

م (٢٣) م

أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٧٦ سنة ٤٤ لدى مأمورية المنشأة القضائية على الطاعن طلب فيها الحكم بمنع تعرض الأخير له في اثني عشر قيراطا الموضحة بصحيفتها وتسليمها إليه بما عليها من الزرامة وفي حالة عدم وجودها يلزم بمبلغ ألف قرش والمصاريف والأتعاب والنفاد بلا كفالة .

وفي ٩ من مايو سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى (المطعون عليه) بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة وضع يده على الاثني عشر قيراطا موضوع الدعوى مدة سنة قبل حصول التعرض وضعها هادئا ومستمر وظاهرا بصفة مالك وأنه لم يمض أكثر من سنة من وقت حصول التعرض لحين رفع الدعوى وللمدعى عليه النفي بنفس الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود قضت في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ برفض الدعوى . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة سوهاج الابتدائية وقيد بجدولها برقم ١٤٦ سنة ١٩٤٦ . وأثناء نظر الاستئناف طعن المطعون عليه في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بالتزوير في الشروط المقدمة من الطاعن والمؤرخة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمثبت بها أن حقيقة العقد الذي استند إليه المطعون عليه أنه رهن لا بيع وقد حصل التخالص عن الدين — وبعد أن أعلن المطعون عليه الطاعن في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بأدلة التزوير أصدرت المحكمة حكما تمهيديا في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بقبول الدليل الثاني من أدلة التزوير ونذب خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لأداء المأمورية المبينة بأسبابه — وبعد أن قدم الخبير تقريره — قضت المحكمة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) برد وبطلان الإقرار المؤرخ ٧/١٠/١٩٢٥ المنسوب صدوره من المستأنف (المطعون عليه) ثانيا بإلغاء الحكم المستأنف ومنع تعرض المستأنف عليه (الطاعن) للاستئناف في الاثني عشر قيراطا المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى وإلزام المستأنف عليه بتسليمها للمستأنف مع إلزام المستأنف عليه بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

من حيث إن الطعن مقام على أربعة أسباب ينصب الأول والثاني والثالث منها على دعوى التزوير ، وتتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه بطلان جوهري ، ذلك : أن قواعد القانون تقضي بأن عماد الدليل في دعوى اليد هو البيئة لأنها تتعلق بمسألة مادية ولا يرجع إلى الأوراق والمستندات إلا على سبيل الاستثناس اللهم إلا إذا كانت منصبة على وضع اليد بالذات . وفي ظروف الدعوى الحالية لم تتضمن الورقة المطعون فيها بالزوير اعترافا بوضع يد المطعون عليه وأقصى ما تفيد أن الملكية في حقيقتها هي للطاعن ، فهذه الورقة هي من أدلة الملكية لا من أدلة وضع اليد . ومن ثم يكون تحقيقها إلى حد القضاء بردها وبطلانها يعتبر خروجاً من المحكمة عن اختصاصها ، لأنها وإن لم تفصل في الملكية فقد فصلت صراحة في دليلها مما لا يمكن معه للطاعن إعادة الاحتجاج بها فيما بعد أمام محكمة الملكية لسابقة القضاء بتزويرها ، ولا يرد على ذلك بأن الطاعن هو الذي قدمها واحتج بها ، إذ أنه استند إليها ليستأنس بها في دعوى وضع اليد لا للقطع بصحتها أو بطلانها ، وإذا أنكرها الخصم فكان يكفي المحكمة أن تبعدها من تقديرها ما دام أن الفصل في الدعوى لا يتوقف على الإقرار بها أو الحكم بصحتها عملاً بنص المادة ٢٩ من قانون المرافعات القديم والمادة ٤٨ من قانون المرافعات الجديد التي توجب أحكامها بعدم جواز الجمع بين المطالبة بالحيازة وبين المطالبة بالحق ولا ببناء الحكم في دعوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه ، وليس يصح القول بأن تعرض الحكم للورقة المطعون فيها يعتبر من قبيل التزويد ، لأنه إنما بني على أسباب أخرى قد تتصل بوضع اليد بالذات ، لا يرد بذلك ، ذلك لأن المحكمة أسست في الواقع قضاءها على ثبوت تزوير تلك الورقة وما استخلصته منها ، ذلك بالرغم من تنبيه الطاعن المحكمة في مذكرته المقدمة للجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بعدم جدوى سلوك هذا الطريق ذاكراً لها أن محكمة أول درجة أسست قضاءها على أساس استبعاد كافة المستندات ، والمطعون عليه كان مسالماً بهذا الاستبعاد مما كان لا يصح معه أن تكون هذه الورقة محل بحث في دعوى منع التعرض . وتأسيساً على ذلك دنع الطاعن بعدم قبول دعوى التزوير استناداً إلى المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات الجديد التي تقضي

بأن الادعاء بالتروير لا يكون إلا إذا كان هذا الادعاء متجها في الدعوى —
ومع تمسك الطاعن بهذا الدفاع فإن المحكمة لم تلق إليه بالا ، الأمر الذي يعيب
حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا النعى في محله — ذلك أنه لما كان الأساس الأصلي
لدعوى الحيازة ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، هو الحيازة بشروطها القانونية .
فلا محل للتعرض فيها لبحث الملكية وخص ما يتمسك به الخصوم من مستنداتهما
إلا أن يكون ذلك على سبيل الاستئناس ، يستخلص منها القاضي كل ما كان
متعلقا بالحيازة وصفقتها وبشرط أن لا يكون الرجوع إلى مستندات المالك مقصودا
لتحوى الحق — وتلك قاعدة يرتبط بها المدعى والمدعى عليه وقاضي الدعوى ،
فلا يجوز للمدعى أن يجمع في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق ، ولا يجوز
من المدعى عليه أن يدفعها بالاستناد إلى الحق ، ولا أن يقيم القاضي حكمه
على أساس ثبوت الحق أو نفيه . لما كان ذلك — فإنه يكون من غير المقبول
فحص مستندات ملكية الخصوم في دعوى الحيازة والبت في شأنها بالصحة
أو التروير لما في ذلك من مساس بالحق وجودا وعدما .

ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك فإنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به
من رد وبطلان الإقرار المؤرخ في ١٠/٧/١٩٢٥ — والحكم بعدم قبول دعوى
التروير .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان
جوهرى . ويقول الطاعن في بيان هذا السبب إن المادة ٢٦٥ من قانون المرافعات
القديمة تقضى بوجوب رفع دعوى وضع اليد في بحر السنة التي تجرى من يوم
حصول التعرض لوضع اليد أو ضياعه ، ومن ثم يجب أن يبين في الحكم أن
الدعوى رفعت في بحر تلك السنة وأن يقيم الدليل على ذلك صحيحا من التحقيق
أو من غيره من الأدلة — ولما كانت المحكمة قد استندت في حكمها إلى أن
المطعون عليه رفع الدعوى في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٤ وأنها رفعت في بحر
سنة من تاريخ التعرض . دون أن تبين التاريخ الأخير لمعرفة ما إذا كانت أخطاء

أم أصابت ، على الأقل في كيفية احتساب المدة ، لما كان ذلك — وكان هذا النقص لن يعوضه القول بأنه يمكن الرجوع إلى التحقيق أو غيره من الأوراق لتحديد — لأنه يجب ثبوت المصدر الذي استقت منه المحكمة هذا الركن الهام من أركان الدعوى ، وكان لا يرد على ذلك بأن الطاعن لم يمسك به أو لم يبيده في صورة دفع لأنه منكر للدعوى بجملتها ، وكان لا يفيد في بيان هذا الركن أن تقول المحكمة إن المطعون عليه وضع يده قبل التعرض مدة أكثر من سنة لأن وضع يده هذه المدة بل أضعافها لا يعتبر دليلا على أنه رفع الدعوى في بحر سنة من تاريخ التعرض وكانت لا يبين من المذكرة المقدمة من المطعون عليه ولا من التحقيق الذي أجرته المحكمة ما يدل على أن التعرض سابق بسنة على رفع الدعوى — لما كان ذلك — فإن الحكم المطعون فيه يكون معدوم الأساس القانوني — لعدم بيان هذا الركن الهام الذي هو مناط الفصل في الدعوى .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص "وحيث إنه بالرجوع إلى أقوال الشهود الذين سمعوا تنفيذا للحكم التمهيدى الصادر من محكمة أول درجة لتحقيق الدعوى فانهم شهدوا بوضع يد المستأنف (المطعون عليه) على الأرض المتنازع عليها حتى سنة ١٩٤٤ وإذا أضيف إلى ما هو وارد في عقد الشراء المؤرخ في سنة ١٩٢١ من وضع يده عليها باعتباره مشتريا وبالتالي باعتباره مالكا فإنه قد تبين أن المستأنف قد وضع يده على الأرض وضعا هادئا ومستمرًا أكثر من سنة بنية الملك وظاهرا بمظهر المالك كما أنه رفع الدعوى في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٤ وفي بحر السنة من تاريخ التعرض . ولذلك تكون الدعوى متوفرة شروطها من جهة القانون ومن جهة الواقع " — ولما كان يبين من هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة السائغة التي أوردتها أن حيازة المطعون عليه للعقار المتنازع عليه استمرت أكثر من سنة قبل حصول تعرض الطاعن للمطعون عليه في حيازته وأن الدعوى بمنعه قد رفعت قبل انقضاء سنة من تاريخ حصوله ، وكان هذا البيان على ما أثبتته الحكم كافيا لتحقيق غرض القانون — وكان الطاعن لا يعيب على الحكم مخالفته الثابت في التحقيقات التي استند إليها — لما كان ذلك — فإن النعي على الحكم بما ورد في هذا السبب لا يكون له مبرر .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور المادة الأستاذة : محمد نجيب
أحمد وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، محمد قزاد جابر المستشارين .

(١٦٨)

القضية رقم ١٢٩ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) اختصاص . إحالة . إحالة الدعاوى إلى المحاكم المختصة وفقا لقانون المرافعات
الجديد . الدعاوى المستثناة من الإحالة . صدور حكم تمهيدى فى الدوى غير منه
للخصومة كلها أو بعضها لا يمنع من الإحالة . المادة ٤ من القانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٤٩ .

(ب) اختصاص . الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على المادة ٤ من القانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٤٩ . هو من النظام العام . جواز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى .
المادة ١٣٤ مرافعات جديد .

١ - إن المشرع إذ أوجب بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات على المحاكم الابتدائية أن تحيل بدون رسوم
ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محكمة المواد
الجزئية بمقتضى هذا القانون قد استثنى من حكمها الدعاوى التى حكم فيها
حضوريا أو غيابيا أو كانت مؤجلة للنطق بالحكم فيها قبل تاريخ العمل بالقانون
الجديد وذلك رعاية لحقوق ثبوت أو مصالح رآها جديرة بالاستثناء ولحكمة قدرها
هى أن يكون من الأقرب إلى السداد والقصد أن لا تزعج الدعاوى التى حجزت
للحكم من المحكمة التى أتمت تحقيقها ومممت المرافعة فيها ، ومن ثم فإنه لا يمنع
من الإحالة على محكمة المواد الجزئية أن تكون المحكمة الابتدائية التى تعدل
اختصاصها قد أصدرت فى الدعوى حكما قبل الفصل فى موضوعها غير منه
للخصومة كلها أو بعضها ، إذ مثل هذا الحكم لا يتدرج فى الأحكام المستثناة التى
قدر الشارع فى صدورها ما يمنع من امتداد طائلة القانون الجديد إلى الدعوى .

٢ - الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك لأن الاختصاص بحسب نوع الدعوى أوقعها أصبح وفقا لأحكام المادة ١٣٤ من القانون الجديد متعلقا بالنظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولا يجوز للخصوم الاتفاق على رفع النزاع إلى محكمة غير مختصة به اختصاصا نوعيا .

١٢٥١

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام على الطاعنين وعلى المطعون عليه الثاني دعوى لدى محكمة أسيوط الجزئية قيدت في جدولها برقم ٥٠٨ سنة ١٩٤١ طلب فيها الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا إليه مبلغ ٧٥ جنيها مع المصروفات وأتعاب المحاماة ومع حفظ حقه فيما يستجد وفي مطالبة وزارة الأشغال بإعادة الشيء لأصله - وقال في بيان دعواه إنه يملك أرضا زراعية بناحية بني هلال مركز ديروط مساحتها ١ ف و ١٩ ط و ٨ س وبسبب إقامة وزارة الأشغال جسرا واقيا حول مساكن البلدة استولت الوزارة من هذه الأطنان على أتربة بعرض متر وربع متر وأصبحت الأطنان لذلك غير صالحة للزراعة ولم ينتفع بها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٧ - وفي ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٤ حكمت المحكمة تمهيدا بنذب خير لأداء المأمورية الميينة في أسباب حكمها - قام الخبير بأداء مأموريته وقدم تقريره انتهى في نتيجته إلى أن المطعون عليه الأول يستحق مقابل عدم انتفاعه عن المدة من أول يناير سنة ١٩٣٧ لنهاية آخر سنة ١٩٤٠ نحو أيضا مقداره ٣٧ جنيها و ٩٣٦ مليا - وفي ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٥

حكمت المحكمة بإعادة المأمورية إلى الخبير لبيان المساحة الحقيقية للأطيان وتكاليف إعادة حالتها إلى ما كانت عليه فقام الخبير بأداء مأموريته وقدم تقريراً انتهى في نتيجته إلى أن جملة ما يستحقه المطعون عليه الأول بسبب عدم الانتفاع مع تكاليف إعادة الحالة لأصلها هو مبلغ ١٦٨ جنيهاً و ٦٠٩ مليات وعدل المطعون عليه طلباته إلى طلب الحكم له بهذا المبلغ فأحيلت الدعوى على محكمة أسيوط الابتدائية لاختصاصها حيث قيدت في جدولها برقم ١٦٥ سنة ١٩٤٨ كلى — وفي ٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة الابتدائية بإعادة المأمورية إلى الخبير لمباشرتها على ضوء المستندات التي قدمت من الطاعنين — بإشرار الخبير مأموريته وقدم ملحقاً لتقريره انتهى فيه إلى أن حقيقة مساحة الأطيان التي نزع منها الأنزبة هي ١ فدان و ٨ س يملك منها المطعون عليه الأول ١١ ط و ٤ س وعلى هذا الأساس يكون التعويض المستحق له هو مبلغ ٧٥ جنيهاً و ٦٩٥ ملياً — دفع الطاعنون في مذكرتهم الختامية بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى لأن المادة ٤٦ من قانون المرافعات — الحان — تنص على أن دعاوى التعويض عما يصاب الأراضى الزراعية من تلف تكون من اختصاص محكمة المواد الجزئية مهما بلغت قيمة التعويض المطالب به — وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليه الأول مبلغ ٧٥ جنيهاً و ٦٩٥ ملياً وقالت في أسباب حكمها عن الدفع بعدم الاختصاص إن هذا الدفع في غير محله لأن الدعوى رفعت في ظل قانون المرافعات — الملغى — وصدرت فيها أحكام تمهيدية وقالت بشأن المطعون عليه الثانى "والحكومة وشأنها مع المفاوض الذى أقامت ضده دعوى الضمان تقاضيه بدعوى على حدة إن شاعت لعدم تقديمها العقد المحرر بينها وبينه" رفع الطاعنون استئنافاً عن هذا الحكم قيد في جدول محكمة استئناف أسيوط برقم ٧٦ سنة ٢٦ ق — دفع المطعون عليه الأول بعدم جواز الاستئناف لقلّة النصاب عملاً بنص المادة ٥١ من قانون المرافعات على اعتبار أن المبلغ المطالب به ومقداره ١٦٨ جنيهاً و ٦٠٩ م هو مما يدخل في حدود النصاب الاتهائى للمحكمة الابتدائية — طلب الطاعنون رفض هذا الدفع وأصرّوا على طلب

إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى واحتياطيا برفض الدعوى فيما زاد على مبلغ ٤ جنيهات و ٦٤٦ مليا — وفي ٩ من يناير سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة — أولا — وفي الاستئناف الخاص بعدم الاختصاص بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا — ثانيا — وفيما يتعلق بالموضوع بعدم جواز الاستئناف لقلّة النصاب . فقرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله . ذلك أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن إلهام المستأنف قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد ، وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على سرية ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل به ، وأكدت هذا المعنى في الفقرة الأولى منها إذ نصت على أن القوانين المعدلة للاختصاص تسرى على الدعاوى المنظورة متى كان تاريخ العمل بهذه القوانين سابقا على إقفال باب المرافعة في الدعاوى المذكورة ، وأن محكمة الدرجة الأولى كانت على حق إذ رفضت هذا الدفع لأن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون الإصدار قد استثنت الدعاوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا ذلك أن المشرع رأى أنه أقرب إلى السداد والقصد أن لا تنزع هذه الدعاوى من اختصاص المحكمة المنظورة أمامها بعد أن تكون قد بلغت هذه المراحل — وأن الظاهر من ظروف الدعوى أنه صدرت أثناء نظرها عدة أحكام تمهيدية صدر الحكم الأخير منها في ٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ — ويتول الطاعنون إن وجه الخطأ في هذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص هو أن المادة الرابعة من قانون الإصدار قد أوجبت على المحاكم الابتدائية أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من الدعاوى التي أصبحت من اختصاص قاضي المواد الجزئية بمقتضى القانون الجديد وذلك بالحالة التي تكون عليها وأن الاستثناء الوارد في هذه المادة لا يسرى إذا لم يكن الحكم الصادر من الأحكام المنهية

للتصومة أو من الأحكام الفاصلة في الموضوع — والمحكمة الابتدائية لم تكن قد أصدرت في الدعوى الحالية سوى الحكم التمهيدى الصادر في ٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ — ويضيف الطاعنون إلى ما تقدم أنهم وإن كانوا لم يطرحوا هذا السبب على محكمة الموضوع إلا أنه يشفع لهم في ذلك أن الاختصاص النوعى أصبح في ظل قانون المرافعات من النظام العام فضلا عن أنهم — الطاعنين — تمسكوا لدى محكمة الموضوع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية وعلى ذلك لا يعتبر ما ورد في هذا النعى سببا جديدا .

ومن حيث إن هذا النعى في محله : ذلك أن المادة الأولى من قانون المرافعات نصت على أنه " تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها " واستثنت المادة من ذلك القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقرار باب المرافعة في الدعوى — وأوردت المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات حكما وقتيا في خصوص تعديل الاختصاص النوعى فقالت " على المحاكم الابتدائية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محكمة المواد الجزئية بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها . . . ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة " . ويبين من هذه النصوص أن المشرع أورد بالمادة الرابعة من قانون إصدار قانون المرافعات قواعد لتنظيم الانتقال من ولاية القانون القديم إلى ولاية القانون الجديد وأخرج في هذه القواعد ، من عموم قاعدة سريان قوانين المرافعات ، بعض مستثنيات رعاية لحقوق ثبتت أو مصالح رآها جديرة بالاستثناء وجعل المناطق في ذلك — أى في سريان أحكام القانون القديم — أن تكون الدعوى قد حكم فيها حضوريا أو غيابيا أو كانت مؤجلة للنطق بالحكم فيها قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد وذلك لحكمة قدرها هى أنه يكون من الأقرب إلى السداد والقصد أن لا تنزع الدعاوى التى حجزت للحكم من المحكمة التى أتمت تحقيقها وسميت المرافعة فيها ،

ومن ثم لا يمنع من الإحالة على محكمة المواد الجزئية أن تكون المحكمة الابتدائية التي تعدل اختصاصها قد أصدرت في الدعوى حكما قبل الفصل في موضوعها غير منه للخصومة كلها أو بعضها إذ أن مثل هذا الحكم لا يتدرج في الأحكام المستثناة التي قدر الشارع أن في صدورها ما يمنع من أن تمتد إلى الدعوى طائلة القانون الجديد — وهذا هو ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ١٣ سنة ٢٢ ق — ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية على أن المحكمة المذكورة كانت قد أصدرت في الدعوى أحكاما تهديدية فإنه يكون قد أخطأ تطبيق المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ مما يستوجب نقضه . ولا يحول دون ذلك أن الطاعنين لم يتسكوا بهذا السبب كسند لهم في دفعهم بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى — ذلك لأن الاختصاص بحسب نوع الدعوى أو قيمتها أصبح وفقا لأحكام القانون الجديد — المادة ١٤٣ مرافعات — متعلقا بالنظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف ولا يجوز للخصوم الاتفاق على رفع النزاع إلى محكمة غير مختصة به اختصاصا نوعيا .

ومن حيث إن ما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم جواز الاستئناف لقلة النصاب إنما ترتب على التقرير بأن المحكمة الابتدائية كانت هي المختصة بنظر الدعوى وهو ما سبق بيان وجه الخطأ فيه ، ومن ثم يتعين نقض الحكم في جميع أجزائه .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للفصل فيها .

ومن حيث للأسباب السابقة وتطبيقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ولنص المادة ٥٧ من قانون المرافعات يتعين إلغاء الحكم المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة أميوط الجزئية وهي المحكمة المختصة بنظر النزاع للفصل فيها .

جلسة ١٦ من يوثيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وأحمد العورمي ، ومحمد قواد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٦٩)

القضية رقم ١٣٦ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) إعلان . تسليم صورة الأوراق المراد إعلانيها . ان تسلم الصورة ؟ إغفال المحضر بيان
العلاقة بين مستلم الصورة والمعلن إليه . بطلان الاعلان . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤
مرافعات .

(ب) دعوى . دفع . مصلحة . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية . زوال
العيب . انعدام المصلحة في الدفع . مثال .

(ج) إثبات . شهادة . إجراءات . سماع شهادة شاهد أمام محكمة أول درجة . تدخل
هذا الشاهد في الاستئناف منضاه إلى أحد الخصوم . اعتماد الحكم الاستئنافي على شهادة
الشهود أمام محكمة أول درجة مع استبعاد أقوال الشاهد الذي أصبح خصما في الدعوى .
تقريرها أن أقوال باقي الشهود تكفي للإثبات . لا خطأ .

١ - الأصل في إعلان الأوراق وفقا للسادة ١١ من قانون المرافعات أن
تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب
إعلانيه في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا
معه من أقاربه أو أصحابه وفقا للسادة ١٢ مرافعات ، فإذا أغفل المحضر إثبات
عدم وجود المطلوب إعلانيه أو أغفل بيان العلاقة بينه وبين من تسلم صورة
الإعلان ، فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان .

٢ - لما كانت المصلحة هي مناط الدفع كما هي مناط الدعوى فإنه لا يجوز
لأحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية متى كان العيب
الذي شاب تمثيل ناقص الأهلية قد زال ، إذ يزواله تصبح إجراءات التقاضي

صحيحة ومتبعة لآثارها في حق الخصمين على السواء منذ بدايتها وتنتهي كل مصلحة في الطعن عليها. وإذن متى كان الواقع هو أن الخصم الثالث قد تدخل في الدعوى المرفوعة من ناقص الأهلية بطلبات يدعيها لنفسه وجهها إلى المدعى شخصيا لا إلى شخص من يمثله قانونا كما أنه إذ استأنف الحكم الابتدائي وجه الاستئناف إلى ناقص الأهلية شخصيا ثم دفع ببطلان الخصومة وما ترتب عليها بسبب نقص أهلية المستأنف عليه ، وكان الوصي على ناقص الأهلية قد تدخل في الخصومة وطلب تأييد الحكم المستأنف فإنه لا يكون لصاحب الدفع مصلحة فيه ولا تكون المحكمة قد أخطأت إذ قضت برفضه .

٣ - متى كانت محكمة أول درجة إذ سمعت شهادة وصي الخصومة المتدخل في الاستئناف منضما إلى ناقص الأهلية لم يكن طرفا في الدعوى المطروحة عليها وكان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي مستندا إلى أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة قد قرر أنه مع استبعاد شهادة وصي الخصومة فإن أقوال باقي الشهود تكفي لإثبات ما قضى به ، لما كان ذلك فإن المحكمة تكون قد اطمأنت في حدود سلطتها الموضوعية إلى أقوال شهود الإثبات مع استبعاد شهادة وصي الخصومة ويكون النعي عليها في هذا الخصوص على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٨٢٨ سنة ١٩٤٩ بور سعيد الجزئية على المطعون عليه الثاني ، وطلبت فيها الحكم بالزامه بتسليم المنقولات الميينة بصحيفة الدعوى أو دفع ثمنها ومقداره ٨٠ جنيها وتثبيت الججز التحفظي الاستحقاق وجعله نافذا . وقالت بيانا لدعواها إنه تسلم منها هذه المنقولات على سبيل عارية الاستعمال وتعهد بردها عينا عند طلبها

أودفع ثمنها وذلك بموجب سند مؤرخ في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٩ . وقع عليه منه ، وأنها استصدرت في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٩ - بعد أن امتنع عن التسليم - أمرا بتوقيع الججز التحفظي الاستحقاقى عليها . وفي ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ طلب الطاعن قبوله خصما في الدعوى ليحكم له بأحقية هذه المنقولات وبإلغاء الججز الموقع عليها ، وأن هذه المنقولات مملوكة له وموجودة بمنزله بدليل أن المحضر حين أوقع الججز كان هو بالشقة الموجودة بها المنقولات المحجوز عليها ، وأخبر المحضر بملكيتها لها . وفي ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبوله خصما في الدعوى ، وقبل الفصل في الموضوع بأحالتها على التحقيق وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود وناقشت الطاعن قضت في ٣ من فبراير سنة ١٩٥١ أولا في الدعوى الأصلية بالزام المطعون عليه الثاني بتسليم المنقولات الميمنة بصحيفة الدعوى ومحضر الججز المؤرخ في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أو دفع ثمنها ومقداره ٨٠ جنيا وتثبيت الججز التحفظي الاستحقاقى وجعله نافذا . وثانيا في دعوى الطاعن برفضها . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٣ سنة ١٩٥١ بور سعيد الابتدائية ودفع ببطلان الخصومة وما ترتب عليها من إجراءات لنقص أهلية المطعون عليها الأولى إذ أنها قاصر ولا تبلغ سن الرشد إلا في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٢ - وفي ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ تدخل المطعون عليه الثالث بصفته وصيا للخصومة على المطعون عليها الأولى . وقد اعترض الطاعن على ذلك استنادا إلى أن محكمة أول درجة سمعت أقواله كشاهد . وفي ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع أولا : بقبول المطعون عليه الثالث خصما في الدعوى بصفته وصيا للخصومة على المطعون عليها الأولى ، وثانيا : برفض الدفع المقدم من الطاعن ، وثالثا : تأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الثاني والثالث ، لأنه يبين من إعلان تقرير الطعن أن المحضر سلم صورة الإعلان للمطعون عليها الأولى بوصفها زوجة للمطعون عليه الثاني دون أن يذكر شيئا عن إقامته وعن وجود أو عدم وجود المراد إعلانه . كما أن المطعون عليه الثالث

وهو لا يقيم مع المطعون عليها الأولى التي تسلمت صورة الاعلان ، فقد أغفل المحضر إثبات وجود المراد إعلانه ، كما أغفل إثبات العلاقة بينه وبين المطعون عليها الأولى ، وهذه العيوب يترتب عليها بطلان الاعلان بالنسبة إلى المطعون عليهما المذكورين .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله : ذلك أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين - وفقاً للمادة ١١ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانها في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه وفقاً للمادة ١٢ من هذا القانون ، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانها أو أغفل بيان العلاقة بينه وبين من تسلم صورة الإعلان ، فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان . ولما كان يبين من الصورة المطابقة للأصل من تقرير الطعن أن المحضر إذ توجه في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٥ للإعلان المطعون عليهم أعلن المطعون عليه الثاني مخاطباً مع زوجته المطعون عليها الأولى التي تسلمت صورة الإعلان ولم يثبت في محضره عدم وجود المطلوب إعلانها ، كما أنه أعلن المطعون عليه الثالث مخاطباً مع المطعون عليها الأولى التي تسلمت صورة الإعلان أيضاً وأغفل إثبات عدم وجود المطلوب إعلانها في موطنه ، كما أغفل إثبات العلاقة التي بينه وبين من تسلمت صورة الإعلان ، تلك العلاقة الواردة بالمادة ١٢ المشار إليها ، وأن متسامة الإعلان تقيم معه في نفس الموطن . متى كان ذلك فإنه يترتب على عدم مراعاة هذه الإجراءات بطلان إعلان تقرير الطعن بالنسبة إلى المطعون عليهما الثاني والثالث وفقاً للمادة ٢٤ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن الإجراءات تمت وفقاً للقانون بالنسبة إلى المطعون عليها الأولى . ومن حيث إن الطعن مقام على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك لأن المطعون عليها الأولى رفعت الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وبأثر الاستئناف وهي قاصر ،

وقد دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى ، إلا أن الحكم المطعون فيه خلط بين قواعد تصرفات القاصر الخاضعة للقانون المدني وبين أحكام التقاضي التي توجب أن تكون الأهلية كاملة . كما أخطأ الحكم إذ قرر أن قبول الوصي أمام محكمة ثاني درجة يصحح الحكم الصادر لصالح القاصر .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الدعوى الابتدائية أقيمت من المطعون عليها الأولى على المطعون عليه الثاني ، وأن الطاعن هو الذي تدخل بطلبات يدعيها لنفسه وجهها قبل المطعون عليها الأولى شخصياً دون أن يوجهها إلى شخص من يمثلها قانوناً . كما أنه إذ استأنف الحكم الابتدائي وجه الاستئناف إلى المطعون عليها الأولى شخصياً ثم دفع ببطلان الخصومة وما ترتب عليها من إجراءات بسبب نقص أهلية المطعون عليها الأولى لأنها وقت أن باشرت الدعوى كانت قاصراً وأنها لا تبلغ سن الرشد إلا في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٢ فتدخل المطعون عليه الثالث بصفته وصياً للخصومة ، وطلب تأييد الحكم المستأنف . ولما كانت المصلحة هي مناط الدفع كما هي مناط الدعوى ، فإنه لا يجوز للطاعن أن يتمسك بالدفع متى زال العيب الذي شاب تمثيل ناقص الأهلية إذ بزواله تصبح إجراءات التقاضي صحيحة ومنتجة لأثرها في حق الخصمين على السواء ، ولذلك تنفي كل مصلحة في الطعن عليها إذ تعتبر صحيحة منذ بدايتها . ولما كان المطعون عليه الثالث كان يمثل المطعون عليها الأولى أمام محكمة ثاني درجة بصفته وصياً للخصومة عليها ، فإن المحكمة لا تكون أخطأت في القانون إذ رفضت الدفع واعتبرت إجراءات التقاضي قد أصبحت صحيحة ومنتجة لأثرها .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لخطأ في الإسناد إذ نسب إلى الطاعن أنه أجاز قبول وصي الخصومة في حين إنه لم يجوز ذلك .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يعرض لقبول الطاعن تدخل وصي الخصومة ، وما أورده في خصوص الإجازة إنما ينصرف إلى أن العيب الذي شاب الإجراءات بسبب نقص أهلية المطعون عليها الأولى قد زال بإجازة وصي الخصومة لهذه الإجراءات .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان في الإجراءات لأن الحكم الابتدائي استند في قضائه إلى شهادة محمد احمد فايد ، وقد تدخل هذا الأخير أمام محكمة ثاني درجة التي قضت بتأييد الحكم بصفته وصيا على المطعون عليها الأولى والتي كان قد شهد لصالحها . وقد أجاز الحكم المطعون فيه هذه الشهادة واستند إليها في قضائه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن محكمة أول درجة إذ سمعت أقوال المطعون عليه الثالث كشاهد في الدعوى لم يكن ممثلا فيها بصفته وصيا للخصومة ولم يؤد الشهادة أمامها بهذه الصفة . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى الخصم الثالث (الطاعن) استند إلى أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة وإلى أنه مع استبعاد شهادة وصي الخصومة فإن أقوال باقي شهود المستأنف عليها الأولى (المطعون عليها الأولى) تكفي للأخذ بها ، وهي تؤيد أن المنقولات التي دخلت بها منزل الزوجية مملوكة لها . ويبين من هذا أن المحكمة لم تعول في قضائها على أقوال وصي الخصومة في التحقيقات ، وإنما استندت في ذلك إلى أقوال باقي شهود المطعون عليها الأولى . ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت - في حدود سلطتها الموضوعية - إلى أقوال شهود المطعون عليها الأولى ، بعد استبعاد شهادة وصي الخصومة (المطعون عليه الثالث) ، وخلصت منها إلى أنها تكفي لإثبات أحقية المطعون عليها الأولى إلى المنقولات محل النزاع . ومن ثم فلا يحدى الطاعن النعي على الحكم الصادر من محكمة أول درجة إذ سمعت أقوال وصي الخصومة كشاهد في الدعوى متى كان الحكم المطعون فيه قد استبعد أقواله ولم يستند إليها كدليل في الدعوى .

ومن حيث إنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الامتاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الاماتذة : محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٧٠)

القضية رقم ١٤٧ سنة ٢٢ القضائية :

تزوير . دعوى . استئناف . نصاب الاستئناف . دعوى التزوير الفرعية . تقدير قيمتها
لتحديد نصاب الاستئناف . مثال .

متى كان الواقع هو أن المدعى قد طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع عقار
قيمته ٤٢٠ جنيا وأثناء نظر الدعوى قدم أحد الخصوم عقدا يتضمن شراءه
جزءا من هذا العقار بثمن مقداره ٢٤٠ جنيا ، وكان المدعى قد طعن في هذا
العقد بالتزوير طالبا الحكم برده وبطلانه بالنسبة إلى تسعة قرارات قيمتها
١٥٧ جنيا ، فقضت المحكمة برده وبطلان العقد المطعون فيه وفقا لطلبات المدعى
وكانت محكمة الدرجة الثانية إذ قضت بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في دعوى
التزوير لقلة النصاب قد استندت إلى أن دعوى التزوير تقدر بقيمة العقد
المطعون فيه وهذا العقد تقل قيمته عن ٢٥٠ جنيا وهو النصاب النهائي للمحكمة
الابتدائية ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون ، ذلك أن المشرع وإن
كان قد قرر أن دعوى التزوير الأصلية تقدر بقيمة الحق المثبت في المحرر
المطعون فيه وفقا للسادة ، من قانون المرافعات إلا أن دعوى التزوير في هذه
الضرورة هي بمثابة طلب عارض ودفاع في الخصومة الأصلية وتقدر قيمتها بقيمة
الدعوى الأصلية التي لا نزاع في أنها تريد على النصاب الجائز استئنافه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه الثالث أقام الدعوى رقم ١٧ لسنة ١٩٤٨ مدنى كلى شبين الكوم على الطاعنين والمطعون عليهما الأول والثانى وآخرين وطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ فى ١٩٤٦/١/٢٣ والصادر له من المطعون عليهما الأول والثانى ببيع ٢٢ قيراطا ومهمين نظير ثمن مقداره ٤٢٠ جنيها قبضه البائعان كما طلب المدعى استمرار وضع يده على الأطنان المذكورة مع الحكم له بالمصروفات والنفاذ وأثناء نظر الدعوى قدم الطاعنون عقد بيع مؤرخا فى ١٩٤٧/١٠/٢٨ ومسجلا فى ١٩٤٧/١١/٥ يتضمن بيع المطعون عليهما الأول والثانى لهم ١٤ قيراطا و ٥٠٠ مهم بثن مقداره ٢٤٠ جنيها منها تسعة قراريط على الشيوع فى الـ ٢٢ قيراطا ومهمين السابق بيعها إلى المطعون عليه الثالث بعقد فى ١٩٤٦/١/٢٣ المطلوب صحة التعاقد عنه . وفى ١٩٤٨/٥/٤ طعن المطعون عليهما الأول والثانى بالتزوير فى العقد الذى تقدم به الطاعنون وقال مدعى التزوير إنهما لم يبيعا للطاعنين فى العقد المطعون فيه إلا ثمانية قراريط ثمنها ١٤٠ جنيها بسعر القيراط ١٧ جنيها و ٥٠٠ مهم وأن الطاعنين أدخلوا فى العقد المطعون فيه تسعة قراريط على الشيوع فى الـ ٢٢ مهم وقيراطين مع أن هذا المقدار جميعه وهو موضوع الدعوى الأصلية بصحة التعاقد سبق بيعه للمطعون عليه الثالث وبعد أن أوقفت الدعوى الأصلية أعلن مدعى التزوير أدلتها فى ١٩٤٨/١٠/٥ وطلبا الحكم برد وبطلان العقد المدعى بصدوره منهما للطاعنين وفى ١٩٤٨/٥/١٠ قبلت المحكمة دعوى التزوير شكلا وقضت بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وتفى تزوير العقد المطعون فيه . وفى ١٩٤٩/٥/١٠ عدل مدعى التزوير "المطعون عليهما الأولان" طلباتهما إلى الحكم برد وبطلان العقد المطعون فيه المتضمن

بيع ١٤ قيراطا و ١٥ سهما فيما زاد على ٥ قراريط و ١٥ سهما لأن التروير منصب على تسعة قراريط قيمتها ١٥٧,٥ ج بواقع ثمن القيراط ١٧,٥ جنيها ولأن التسعة قراريط المذكورة سبق أن بيعت منهما إلى المطعون عليه الثالث ضمن الـ ٢٢ قيراطا و ٢ سهمين المبيعة إليه بمقد في ١٩٤٦/١/٢٣ المطلوب صحة التعاقد عنه . وانضم المطعون عليه الثالث إلى مدعي التروير في طلباتهما ، وفي ١٩٥٠/١/٢٤ قضت المحكمة حضوريا برد وبطلان عقد البيع المؤرخ في ١٩٤٧/١٠/٢٨ والمسجل في ١٩٤٧/١١/٥ المنسوب صدوره من المطعون عليهما الأول والثاني إلى الطاعنين وذلك بالنسبة إلى الـ ٩ قراريط واعتبار المقد صحيحا بالنسبة إلى الـ ٥ قراريط و ١٥ سهما الباقية منه بواقع ثمن القيراط ١٧,٥ جنيها استأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٧١ لسنة ٦ ق محكمة استئناف طنطا التي حوت إليها القضية لاختصاصها وطلب المستأنفون إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى التروير الفرعية . وبجلسة ١٩٥١/٢/٨ دفع المطعون عليهما الأول والثاني بعدم جواز الاستئناف لقلّة النصاب . وفي ١٩٥٢/٢/٢١ قضت المحكمة بقبول هذا الدفع استنادا إلى أن دعوى التروير تقدر قيمتها حسب قيمة العقد المدعى بترويره . ولما كان هذا العقد هو مناط النزاع في الدعوى وكان يتضمن بيع ١٤ قيراطا و ١٥ سهما قيمتها ٢٤٠ جنيها وقد قضى الحكم المستأنف برده وبطلانه بالنسبة إلى ٩ قراريط قيمتها ١٥٧,٥ جنيها فإن استئناف الحكم الصادر في دعوى التروير الفرعية يكون غير جائز لقلّة النصاب لأن تلك الدعوى تقل قيمتها عن ٢٥٠ جنيها وهو النصاب النهائي الذي تحكم فيه المحكمة الابتدائية عملا بالمادة ٥١ مرافعات جديد مما يتعين معه الحكم بقبول الدفع بعدم جواز الاستئناف حتى ولو لم يبد أمام قاضي التحضير إذ يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى . فقرر الطاعنون بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينهاه الطاعنون في السبب الأول من أسباب الظعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ أقام قضاءه بتقدير نصاب الاستئناف على أساس أن قيمة العقد المدعى بترويره وهو عقد بيع الـ ١٤ قيراطا و ١٠ سهما لا تزيد على ٢٥٠ جنيها وهو النصاب النهائي الذي تحكم فيه المحكمة الابتدائية

حكما انتهائيا مع أن النزاع في الدعوى الأصلية قد تناول عقد بيع ال ٢٢ قيراطا و ٢ سهمين وقيمته ٤٢٠ جنيتها كما تناول عقد بيع ال ١٤ قيراطا و ١٥ سهما موضوع دعوى التروير الفرعية وقيمته ٢٤٠ جنيتها ولما كان استئناف الحكم في دعوى التروير الفرعية يتبع استئناف الحكم في الدعوى الأصلية وكان حكمها جائزا استئنافه لأن قيمة العقد المطلوب صحة التعاقد عنه تدخل في النصاب الجائز الاستئناف به فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ذلك يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إن هذا النعي في عمله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف بمقولة إن العقد المدعى بترويره لا تزيد قيمته على ٢٥٠ جنيتها وهو النصاب النهائي الذي تحكم فيه المحكمة الابتدائية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المشرع وإن كان قد قرر أن دعوى التروير الأصلية تقدر بقيمة الحق المثبت في المحرر المطعون فيه وفقا للمادة ٤٠ من قانون المرافعات إلا أن دعوى التروير في صورة الدعوى هي بمثابة طلب عارض ودفاع في الخصومة الأصلية وتقدر قيمة الدعوى في هذه الصورة بقيمة الدعوى الأصلية التي لا نزاع في أنها تزيد على النصاب الجائز الاستئناف فيه ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه دون حاجة للتعرض إلى باقي أسباب الطعن الأخرى .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور العادة الأساتذة : محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وأحمد العروسي ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد المستشارين .

(١٧١)

القضيتان رقم ٢١٨ و ٢٦٧ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) حكم . تسببه . حكم بتقدير أتعاب محام عن القضايا التي باشرها لمصلحة موكله .
اعتماده على مستندات محررة باللغة اليونانية . اعتراف المحكمة في ذات الحكم بجهلها
باللغة اليونانية . تناقض . بطلان .

(ب) حكم . تسببه . إغفال المحكمة طلب ترجمة مستندات الدعوى إلى اللغة العربية .
مخالفة الحكم للعادة ٢٦ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقصور .

(ج) حكم . تصحيحه . إغفال الفصل في بعض الطلبات وطلب الفصل فيها من جديد وفقا
للادة ٢٦٨ مرافعات . المقصود به هو إغفال هذه الطلبات مهوا أو غلطا .
قضاء الحكم صراحة أو ضمنا برفض هذه الطلبات . وسيلة التصحيح . هي الطعن
في الحكم بالطريق المناسب .

(د) حكم . القبول المانع من الطعن فيه . شرطه . مثال .

(هـ) فرائد . حكم . تسببه . رفض طلب الفوائد عن مبلغ من القنود محكوم به مقابل
أتعاب المحاماة دون إيراد أسباب تبرر الرفض . قصور . مثال .

١ - متى كانت المحكمة بعد أن قررت في صدر حكمها أنه كان من الأصوب
أن يستصدر المحامي أمرا بتقدير أتعابه من المحكمة القنصلية اليونانية عن القضايا
التي فصلت فيها خصوصا وأن المذكرات والمستندات أساس المطالبة مكتوبة
باللغة اليونانية التي تجهلها المحكمة ولم تترجم بأكملها إلى اللغة العربية عادت فأقامت
قضاءها للمحامي بما يستحقه من أتعاب عن مباشرة الأعمال القضائية وغير القضائية
أمام جهتي التقاضي القنصلي والمختلط على ذات المستندات المقدمة في الدعوى

ومنها المستندات المحررة باللغة اليونانية التي تجهل حقيقتها، فإن حكمها يكون معيبا يعيب التناقض .

٢ - إغفال المحكمة طلب ترجمة المستندات التي أقامت عليها قضاءها بتقدير أتعاب المحامي من اللغة اليونانية إلى اللغة العربية يجعل حكمها مخالفا للمادة ٢٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء التي تقرر بأن لغة المحاكم هي اللغة العربية فضلا عن قصوره في التسييب قصورا يستوجب نقضه .

٣ - المستفاد من صريح نص المادة ٢٦٨ من قانون المرافعات أن منازع الأخذ به أن تكون المحكمة قد أغفلت مهوا أو غلطا الفصل في طلب موضوعي إغفالا كليا يجعل الطلب باقيا معلقا أمامها لم يقض فيه قضاء ضمينا مما يحسن معه الرجوع إلى نفس المحكمة بطلب عادي ليس له موعد محدد يسقط باقضاء الحق في تقديمه، أما إذا كان المستفاد من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب فإن وسيلة تصحيح الحكم إنما تكون بالطعن فيه بإحدى طرق الطعن العادية أو غير العادية إذا كان قابلا لها . وإذن فتى كان الواقع هو أن المحكمة بعد أن قضت للنحصر بالمبلغ الذي قدرته له رفضت القضاء له بالفوائد بقولها "ورفض ما ائدا ذلك من الطلبات" فإن سبيل الخصم للطالبة بهذه الفوائد هي الطعن في الحكم بالطريق المناسب .

٤ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن ما يكون به قبول الحكم المانع من الطعن من قول أو عمل أو إجراء يجب أن يكون دالا على ترك الحق في الطعن دلالة لا تحتل الشك، وإذن فتى كان المحكوم له إذ قبض المبلغ المحكوم به قد احتفظ بحقه في الطعن بطريق النقض لعدم الحكم له بالفوائد القانونية عن هذا المبلغ فإن سكوته عن الرد على خطاب موجه إليه من المحكوم عليه ينجره فيه بعدم أحقيته في الفوائد التي حكم برفضها لا يفيد تركه الحق في الطعن على الحكم .

٥ - متى كانت المحكمة إذ قضت للعاطى بالمبلغ الذي قدرته له مقابل الأعمال التي باشرها اصالح موكله قد رفضت طلب الفوائد دون أن تورد أسبابا تبرر هذا الرفض فإن حكمها يكون مشوبا بعيب القصور، ذلك أن الفوائد في صورة

الدعوى إنما هي تمويض قانونى عن التأخير فى الوفاء بالالتزام بدفع مبلغ من النقود مصدره عقد الوكالة التى كانت قائمة بين الطرفين وهى تستحق للوكيل من يوم إعلان صحيفة الدعوى عملاً بنص المادة ١٨٢ من القانون المدنى المختلط الذى يحكم النزاع المقابلة للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى الجديد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد وكيل المحكمة المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن رقم ٢١٨ سنة ٢٢ قضائية قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل — حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن الأستاذين نيقولا وخاريديم موستكاس الحاميين أقاما الدعوى رقم ٢٢١٠ سنة ٧٤ أمام محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة سابقا بعريضة أعلنت بتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٤٩ على السيدة فاني أرملة المرحوم ديمترى سبتسيرو بولو وجورج ابن ديمترى — أحييت بعد انتهاء فترة الانتقال على محكمة القاهرة الابتدائية وقيمت بجدولها تحت رقم ٣٨١٧ سنة ٤٩ كلى مصر — طلبا فيها إلزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفع لهما مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه مصرى وفوائده القانونية كأنعاب للأعمال القضائية وغير القضائية التى قاما بها لصالحهما — وفى ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بإلزام المدعى عليهما بأن يدفع للمدعين مبلغ ٣٦٠٠ جنيه والمصروفات المناسبة لما قضى به ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، مؤسسة قضائها على أنه بان لها بعد الاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتهما والقضايا المنضمة — أن الجهود التى بذلها المدعيان فى سبيل المحافظة على حقوق المدعى عليهما فى اتركة موضوع النزاع هى جهود صادقة فى جملتها وكانت مهمتها متشعبة النواحي استغرقت كثيرا من الوقت واتخذوا فى سبيل انجازها طائفة من الأعمال القضائية والإجرائية الخارجة عن دائرة القضاء — وأنه وإن كانت هذه الجهود لم تكلل بالنجاح فى بعض النواحي ،

إذ من الثابت أن معظم القضايا التي أقامها المدعيان باسم موكليهما لم تأت بنتائج مرضية للمدعى عليهما فإنه من المبادئ المقررة أن الأتعاب تستحق للمدعى عليهما مهما كانت نتيجة العملية التي عهد اليهما بها، وأنه "عند تقدير الأتعاب المطلوبة يجب أن تأخذ المحكمة بعين الاعتبار لعملية النزاع المطروح وقيمة الدعوى ومقدار الجهود التي بذلها المدعيان والزمن الذي استغرقته أعمالهما ونتيجة هذه الأعمال ومدى ما وصلت إليه من نجاح في الدفاع عن حقوق موكليهما والمركز الاجتماعي والمالي لهذين الموكلين - وأنه على ضوء هذه المبادئ وبعد تدقيق النظر في ظروف هذا النزاع وملا بساته ترى المحكمة أن تقدير النقابة المختلطة لأتعاب المدعين بمبلغ ١٤ ألف جنيه هو تقدير مبالغ فيه يتجاوز إلى حد كبير ما يستحقانه جزاء لأعمالهما وجهودهما في النزاع وترى أن تقصر أتعابهما على مبلغ أربعة آلاف جنيه على أن يستزل منها ما دفع إليهما بتاريخ ١٩٤٨/٨/٤ وقدره أربعائة جنيه" - استأنف المحكوم عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف مصر استئنافا أصليا قيد بدولها العمومي برقم ٥٩١ سنة ٦٨ ق بعريضة أعلنت إلى المستأنف عليهما بتاريخ ٩ من يوليو سنة ١٩٥١ طلبا فيها لما جاء بها من أسباب، الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وتحديد باقي أتعاب المستأنف عليهما - بعد الأربعائة جنيه المدفوعة لهما بمبلغ مائتي جنيه فقط . واستأنف أيضا المستأنف عليهما أصليا نفس الحكم بعريضة أعلنت إلى المستأنف عليهما أصليا نفس الحكم بعريضة أعلنت إلى المستأنف عليهما بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٥١ طلبا فيها لما جاء بها من أسباب ، تعديل الحكم المستأنف والحكم على المستأنف عليهما بالتضامن والتكافل بدفع مبالغ ١٤ ألف جنيه مع الفوائد القانونية من تاريخ رفع الدعوى . وفي ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت كل فريق بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة - فقرر كل من الفريقين الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

(عن الطعن رقم ٢١٨ سنة ٢٢ ق)

ومن حيث إن هذا الطعن مقام على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ لم يفصل في المسألة الجوهرية التي اتخذها الطاعنان أساسا لدفاعهما أمام المحكمة وهي وجوب ترجمة حافظة مستندات المطعون عليهما إلى اللغة العربية حتى يتسنى للمحكمة أن تقف على حقيقة جهدهما وتتمكن بالتالي من بناء حكمها بتقدير الأتعاب على أساس سليم — إذ أغفلت المحكمة مناقشة هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه أو حتى مجرد الإشارة إليه في حكمها على الرغم من أنه كان محل أخذ ورد بين الخصوم وبعضهم من جهة وبينهم وبين المحكمة في جلسة المرافعة الأخيرة من جهة أخرى، فإن حكمها يكون معيبا بعيب القصور في التسيب — على أنه من ناحية أخرى فإنه ليس أدل على أن المحكمة لم تبين اقتناعها على أساس واضح مستمد من ظروف الدعوى وملايساتها من اعترافها الصريح الذى سجلته في أسباب حكمها والذي يثبت أنها لم تستوعب سلطتها في فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة وفي وزن هذه الأدلة وتقديرها وترجيح بعضها على البعض الآخر. فقد ذكرت في حكمها بصدد التحدث عن الاستئناف المرفوع من المطعون عليهما والذي فصلت فيه بنفس الحكم المطعون فيه ما يلى "وحيث إن المستأنفين تقدما إلى رقابة المحامين المختلطة بطلب تقدير أتعابهما في هذه القضايا سواء منها التى نظرت أمام المحاكم القنصلية اليونانية أو التى فصل فيها القضاء المختلط وفضلا هذا الإجراء على الطريق الأصوب وهو الالتجاء إلى المحاكم القنصلية اليونانية لاستصدار أوامر تقدير عن القضايا التى فصلت فيها هذه المحاكم وهى أدرى بها وأقدر على معرفة الجهود التى بذلها المستأنفان فيها — ولا شك أن هذه الأوامر كان يمكن أن تكون أساسا صالحا لتقدير أتعابهما وأكثر نفعاً لما من المذكرات والمستندات المكتوبة باللغة اليونانية التى تجهلها هذه المحكمة والتى لم تترجم بأكملها إلى اللغة العربية " — وهكذا اعترفت المحكمة في أسباب حكمها بأنها أقامت قضاءها على المجهول لا المعلوم إذ أقرت أن المستندات والمذكرات مكتوبة باللغة اليونانية التى تجهلها — وأن هذه المستندات وتلك المذكرات لاتصلح بحالتها هذه كأساس لتقدير أتعاب المطعون

عليهما — فكيف قدرت هذه الأتعاب إذن؟ — وعلى أى أساس بنت حكمها؟ فإذا قررت بعد ذلك أنها بنت حكمها على أساس المستندات المقدمة في الدعوى، والتي أقرت أنها تجهلها ولا تدرى شيئا عما ورد بها، فإنها تكون بذلك قد ناقضت نفسها بنفسها إذ قررت أنها تجهل ما ورد بها ثم عادت فقررت أنها تبني حكمها على أساسها. وقد كان الأخرى بحكمة الاستئناف أن تلزم المطعون عليهما بترجمة المستندات حتى تقف على مدى جهدهما وتحري صدق ما وجهه الطاعنان إلى سلوكهما في المحافظة على حقوقهما إذ أن القانون يجعل مبلغ الجهد الذي بذله المحامي أساسا لتقدير أتعابه وإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصرا في أسبابه الواقعية مما يستوجب نقضه.

ومن حيث إنه يبين من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنين المقدمة لمحكمة الاستئناف — في ٤ من مارس سنة ١٩٥٢ — أنهما تمسكا فيها بوجوب ترجمة جميع المستندات المقدمة من المطعون عليهما إلى اللغة العربية، وهذا نص ما قدموه من دفاع في هذا الخصوص ” قد يسأل سائل ما الذي حدا بنا إلى التشديد في إلزام الأستاذين مستكاس بترجمة جميع المستندات التي حشوا بها حوافظهما العديدة الضخمة — إننا لم نطلب هذا الطلب من باب التعسف أو التعجيز بل لأنه — أولا — طلب مركز على القانون باعتباره أن كل مستند في دعوى يجب أن يكون باللغة العربية أو على الأقل مترجما بها — ثانيا — لأنه طلب منطقي إذ لا يمكننا مناقشة مستندات في لغة لا نعرفها مثل اللغة اليونانية أو لغة تكون الترجمة منها محل مناقشة مثل اللغة الفرنسية — ثالثا — لأنه طلب عملي، لعلنا بأن هذه الحوافظ الضخمة محشوة بأوراق لا قيمة لها في الدعوى — رابعا وأخيرا — لأن المحكمة نفسها لا يمكنها أن تكون عقيدتها وتستند في حكمها إلى مستندات لا تفهم كنهها وقيمتها وقد عارض الخصوم طويلا في طلبنا مع أننا لم نخرج بذلك عن جادة الصواب ثم رأت هيئتك الموقرة أن تقضى بإلزام المحامين المذكورين بترجمة ما يريان ترجمته في مصلحتهما تدعيا لدعواهما. وانهى الأمر بأن قام الأستاذان المذكوران بترجمة جزء يسير من هذه الحوافظ الضخمة لا يعدو العشر منها ولم تكن هذه الترجمة كاملة وبالتالي لم تكن أمينة

في كثير من الأوراق إذا اكتفيا بترجمة رؤوس أقلامها — ولما كانت القضية منصبة على تقدير أتعاب محاماة ولا يمكن هذا التقدير إلا إذا تيسر للمحكمة الموقرة الاطلاع على حقيقة ما قدم من دفاع في حينه لتكون على علم تام بمدخل الأمور وخوارجها وعلى بيئة مما أثير من نزاع في الموضوع ومما نوقش في القانون وما استلزمه الدفاع من عناية وبحث وتقصى في الوقائع وفي التشريعات المختلفة التي كانت تهيمن على النزاع. لما كان ذلك فإنه من المفهوم ألا تقضى هذه المحكمة الموقرة في الدعوى الحالية فتقدر الأتعاب إلا على ضوء ما قدم إليها من مستندات تحوى البيانات المطلوبة بعاليه ولذلك طلبنا أن يثبت في محضر الجلسة أن الخصمين يكتفیان بما قدماه من المستندات المترجمة دون سواها من التي لم تترجم وأنهما يوافقان على استبعاد المستندات التي ظلت على أصلها بغير ترجمة وأنهما يرتكبان في دفاعهما إلى المستندات المترجمة تاركين جانباً تلك التي لم تترجم — وكما كانت دهشتنا عظيمة عندما لاحظنا أن الأستاذين المحترمين اقتصرنا على ترجمة بعض الأحكام التي صدرت في المنازعات التي دارت حول تركة المرحوم سبستير وبولو ولم يعنيا بترجمة أوراق ملأت حوافظهما ، على أنه كان من المفهوم أن تترجم الحوافظ جميعها كي نطلع نحن ثم تطلع المحكمة الموقرة عليها باعتبار أن محتويات الحوافظ هي من ضروريات القضية ، ولكن أحجامهما عن ذلك كله له مغزاه وإهما لهما ترجمة باقى المستندات له معناه وهو أن الحوافظ حشر فيها كل ما هب ودب من أوراق لا قيمة لها فخوت ما لا دخل له في الدعوى . فعندما اضطر إلى تبيان (وغربلة) فحوى مستنداتهما قصرنا الترجمة على جزء يسير منها وعلى ذلك كنا إذن على حق في طلبنا وكذا حذرنا في تدقيقنا وتأكيدنا ضرورة ترجمة الأوراق المقدمة ”

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن ذكر في أسبابه القضايا التي تولى المطعون عليهما الدفاع فيها عن الطاعنين من أنها عشر قضايا منها خمس أمام المحاكم القنصلية اليونانية وخمس أمام القضاء المختلط وأن المحامين ” تقدما إلى نقابة المحامين المختلطة بطلب تقدير أتعابهما في هذه القضايا سواء منها التي نظرت أمام المحاكم القنصلية اليونانية أو التي فصل فيها

القضاء المختلط وفضلا هذا الاجراء على الطريق الأصوب وهو الالتجاء إلى المحاكم القنصلية اليونانية لاستصدار أوامر تقدير عن القضايا التي فصلت فيها هذه المحاكم وهي أدري بها وأقدر على معرفة الجهود التي بذلها المستأنفان فيها — وأنه لا شك أن هذه الأوامر كان يمكن أن تكون أساسا صالحا لتقدير أتعابهما وأكثر نفعاً لهما من المذكرات والمستندات المكتوبة باللغة اليونانية التي تجهلها هذه المحكمة ولم تترجم بأكملها إلى اللغة العربية . ولكن الشأن في القضايا المختلطة أيسر وموضوع التقدير فيها أسهل ولا ثريب على المستأنفين فيما سلكاه في خصوصها سيما وأن الأعمال الغير قضائية لا يجوز أن تكون محل أوامر تقدير “ . بعد أن ذكر الحكم ذلك انتهى إلى ” أنه على أساس المستندات المقدمة في الدعوى وأخذا بما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية من وجوب مراعاة أهمية الدعوى وثروة الموكل ومبلغ الجهد الذي بذله المحامي فيها عند تقدير الأتعاب ترى المحكمة أن المبلغ الذي قضى به الحكم المستأنف وهو أربعة آلاف جنيه جزاء واف للأعمال القضائية التي قام بها المستأنفان لصالح المستأنف عليهما “ — مما مفاده أن المحكمة بعد أن قررت في صدر حكمها أنه كان من الأصوب أن يستصدر المطعون عليهما أوامر تقدير بأتعابهما من المحكمة القنصلية اليونانية عن القضايا التي فصلت فيها — خصوصا وأن المذكرات والمستندات — أساس الطلب مكتوبة باللغة اليونانية التي تجهلها المحكمة ولم تترجم بأكملها إلى اللغة العربية . بعد أن قررت المحكمة ذلك عادت فأقامت قضاءها للمطعون عليهما بما يستحقانه من أتعاب عن مباشرة الأعمال القضائية وغير القضائية أمام جهتي التقاضي القنصلي والمختلط — على تلك المستندات المقدمة في الدعوى — ومنها المستندات المحررة باللغة اليونانية والتي تجهل حقيقتها — وإذا فعلت المحكمة ذلك — فإن حكمها يكون معيبا بعيب التناقض إذ أقامت المحكمة قضاءها على دليل قررت هي في ذات حكمها أنه غير صالح للاستشهاد به . هذا ومن ناحية أخرى فإن المحكمة إذ لم ترد على ما تمسك به الطاعنان من وجوب ترجمة هذه المستندات إلى اللغة العربية حتى يستطيع الطاعنان إقامة دفاعهما على أسس سليمة وحتى تستطيع المحكمة أن تتعرف حقيقة ما قام به

المطعون عليهما من مجهود وعلى أساس هذه المعرفة تقدر الأتعاب — إذ لم تلق المحكمة بالا إلى هذا الدفاع فإن حكمها يكون فضلا عن مخالفته للمادة ٢٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء التي تقرر بأن لغة المحاكم هي اللغة العربية — فإنه يكون قاصر التسبب إذ لم يبين حلة إغذاله هذا الدفاع الجوهرى لما له من أثر فى الفصل فى الدعوى متى كان الفصل فيها — كما هو الحال فى الدعوى — منوطا بمعرفة كنه ومدى المجهود الذى بذله المطعون عليهما والمستدل عليه بتلك المستندات التى لاتعرف المحكمة أو الطاعنان من أمرها شيئا لأنها محورة بغير لغة المحاكم وهى اللغة العربية .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

ومن حيث إنه وقد قبل الطعن تكون دعوى المطعون عليهما بالتعويض تأسيسا على أن الطعن كيدى هى دعوى فى غير محلها ويتعين رفضها مع إلزام المطعون عليهما بمصروفاتها .

(من الطعن رقم ٢٦٧ سنة ٢٢ قضائية)

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم جواز الطعن تأسيسا على أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه حين قدر أتعاب الطاعنين بالمبلغ الذى قضى لهما به ثم ختم منطوقه بعبارة (مع رفض ما عدا ذلك من الطلبات) فإنه لا يمكن حمل هذه العبارة على أنه قضاء برفض طلب الفوائد بل تنصب هذه العبارة ، فى الواقع ، على رفض ما زاد من مبالغ طالب بها الطاعنان كأتعاب لهما فوق ذلك المبلغ الذى حصل القضاء به لهما ، ذلك لأن الحكم الابتدائى وكذلك الحكم المطعون فيه لم يعرضا لطلب الفوائد ولم يتناقشا بكلمة واحدة فى أسبابهما سهوا متهما فى أن هذا الطلب هو من الطلبات الأصلية فى دعوى الطاعنين الابتدائية وفى الاستئناف . وأنه متى كان الأمر كذلك وكان من المقرر أنه إذا رفضت المحكمة فى المنطوق الصريح للحكم أمرا دون بحث فيه فإن هذا الرفض لا يحوز قوة الشيء المحكوم به . وأنه لذلك يكون الطلب الخاص بالفوائد قد فات على المحكمة أن تفصل فيه . وتبعا يكون

لصاحبه أن يحدد أمره إن أراد أن أمام المحكمة لتقول فيه كلمتها طبقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله . ذلك أن المادة ٣٦٨ مرافعات إذ نصت على أنه " إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " فإن الاستفادة من صريح النص أن مناط الأخذ به أن تكون المحكمة قد أغفلت عن وهو أو غلط الفصل في طلب موضوعي إغفالا كليا يجعل الطلب باقيا معلقا أمامها لم يقض فيه قضاء ضمني مما يحسن معه الرجوع إلى نفس المحكمة بطلب مادي ليس له موعد محدد باتقضائه يسقط الحق في تقديمه أما إذا كان الاستفادة من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب فإن وسيلة تصحيح الحكم إنما تكون بالطعن فيه بإحدى طرق الطعن العادية أو غير العادية إذا كان قابلا لها . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة — إذ قضت للطاعتين بما قدرته لهما من أنعاب رفضت القضاء لهما بالفوائد عما قدرته بقولها " ورفض ماعدا ذلك من الطلبات " — مما يستفاد منه أنها فصلت في طلب الفوائد برفضها — لما كان ذلك — فإن الطعن في هذا الحكم النهائي يكون بطريق النقض ، إذا كان هذا الفصل مخالفا للقانون أو غير مسبب — ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز الطعن على غير أساس متعين الرفض .

ومن حيث إن المطعون عليهم ادعوا بعدم قبول الطعن شكلا بناء على وجهين — الأول — لعدم استيفائه الإجراءات الشكلية التي يتطلبها القانون — والثاني — لفوات ميعاد الطعن . ويقولان في بيان الوجه الأول . بأنه يبين من تقرير الطعن أنه خلا من ذكر البيانات التي يتطلبها القانون فقد اكتفى فيه بذكر الحكم المطعون فيه دون بيان أرقام قيده في الجدول العمومي مع أن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٢ تضمن الفصل في استئناف رأيت المحكمة ضمهما والفصل فيهما بحكم واحد أحدهما مرفوع من المطعون عليهما ورقه في الجدول

٥٩١ سنة ٦٨ قضائية وثانيهما مرفوع من الطاعنين ورقه بالجدول ٦١٧ سنة ٦٨ ق. ولم يفصح الطاعنان عن أيهما يراد الطعن فيه مع أن المادة ٤٢٩ مرافعات توجب أن يشمل التقرير على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن بحيث إذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، كما أن تقرير الطعن لم يتضمن أى بيان للأسباب التي بني عليها الطعن بل اكتفى الطاعنان بعبارة "وذلك بسبب أن الحكم الاستثنائي خطأ في تطبيق القانون" ثم أضافا "هذا والمطالبة بالفوائد منصوص عليها في المادة ١٨٢ من القانون المدني المختلط الذي كان معمولاً به وقت رفع الدعوى وفي المادة ٢٢٦ من القانون المدني المصري الحديث السارى وقت النطاق بالحكم الابتدائي والحكم الاستثنائي" وهذه العبارات لا تفيد شيئا في توضيح سبب الطعن - مما يجعل التقرير غير مستوف للشكل الذي يتطلبه القانون - والوجه الثاني . يتحصل في أن التقرير بالطعن حصل في ٩ من يولييه سنة ١٩٥٢ في حين أنه يتضح من مذكرة الطاعنين أنهما قبلتا الحكم المطعون فيه قبولا صريحا نهائيا يرجع تاريخه إلى ١٣ من مايو سنة ١٩٥٢ . ويقولان في بيان ذلك إنه يتضح من مذكرة الطاعنين أن هناك ثلاثة خطابات تبودلت بينهما وبين المطعون عليهما بشأن تنفيذ الحكم المطعون فيه رغم عدم إعلانه - أولا - الخطاب المرسل إليهما من المطعون عليهما في ٩ من مايو سنة ١٩٥٢ الذي يقرران فيه أنه منعا لتنفيذ الحكم يدفعان لهما قيمة المبالغ المحكوم بها وذلك بشيك بمبلغ ٣٦٠٠ جنيه على بنك التجارة... فرد الطاعنان على هذا الخطاب بخطاب آخر في نفس التاريخ يقرران فيه استلام الشيك ويطالبان بالمصاريف القضائية وباستحقاقهما للفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به . فرد المطعون عليهما على هذا الخطاب بخطابهما المؤرخ في ١٢ من مايو سنة ١٩٥٢ الذي ذكرنا فيه صراحة أنهما "يعترضان على طلب الفوائد لأن الطاعنين قدما بهما - هذا الطلب أمام المحكمة الابتدائية فرفضته بأن ذكرت في منطوق حكمها برفض ما عدا ذلك من الطلبات ثم تجددت هذه المطالبة في صحيفة الاستئناف وقد قضى الحكم الاستثنائي بتأييد الحكم الابتدائي أى برفض طلب الفوائد أيضا . وسكت

الطاعنان ولم يعقبا على هذا الخطاب وقبل المبلغ المدفوع لهما مما يدل على أنهما سلمتا بوجهة نظر المطعون عليهما وقبل تنفيذ الحكم على الوجه المتقدم — وهذا القول الصريح يغنى عن إعلان الحكم ويبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن ، فلو أنهما أرادتا الطعن في الحكم لوجب أن يتم ذلك في خلال الثلاثين يوما التي يبدأ سريانها من تاريخ وصول هذا الخطاب أى ابتداء من ١٣ من مايو سنة ١٩٥٢ فتفويتهما هذا الميعاد وتقريرهما في ٩ من يولييه سنة ١٩٥٢ أى بعد أكثر من الثلاثين يوما يجعل الطعن غير مقبول شكلا .

ومن حيث إنه عن الوجه الأول من هذا الدفع فهو مردود بأنه يبين من تقرير الطعن أن الطاعنين ذكرا فيه أنهما يطعنان بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بجلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ الذى جاء مؤيدا للحكم الابتدائى الصادر ضد المطعون عليهما بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥١ فى الدعوى رقم ٣٨١٧ سنة ١٩٤٩ القاهرة ، ولما كان هذا الذى اشتمل عليه التقرير من بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه كافيا ينتفى به انتجھيل عن الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون صحيحا شكلا عملا بنص المادة ٤٢٩ أما ما يذهب إليه الطاعنان من أن التقرير لم يشتمل على الأسباب التى تبنى عليها الطاعنان طعنهما ومن ثم يكون باطلا فهو فى غير محله — ذلك أن الطاعنين بيئا فى تقرير الطعن المأخذ التى يأخذانها على الحكم المطعون فيه بعدم قضائه لهما بالفوائد القانونية عن المبلغ الذى قضت به لهما مع مخالفة ذلك للمادة ١٨٢ من القانون المدنى المختلط الذى كان ساريا وقت رفع الدعوى كما خالفت المادة ٢٢٦ من القانون المدنى المصرى السارى وقت النطق بالحكم الابتدائى والاستئنافية ، وهو بيان وإن كان موجزا إلا أنه كاف فى تحقيق غرض القانون من تحديد الطعن والتعريف بوجوهه والمقصود منه .

ومن حيث إنه عن الوجه الثانى من الدفع فهو مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن يكون به قبول الحكم من قول أو عمل أو إجراء يجب أن يكون دالا على ترك الحق فى الطعن دلالة لا تحمل الشك — ولما كان يبين من (٢٥) ٢٠

الأوراق أن الطاعنين قد احتفظا عند قبضتهما المبلغ المقضى به بحقوقهما في الطعن بطريق النقض لعدم قضاء الحكم لهما بالفوائد القانونية عنه — لما كان ذلك — فإنه لا يمكن أن يستفاد من سكوتهما بعد ذلك عن الرد على خطاب الطاعنين في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٢ أنهما تركا حقوقهما في الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى إجراءاته الشكلية .

ومن حيث إنه مقام على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ نقض بإلزام المطعون عليهما بأن يدفع لهما مبلغ ٣٦٠٠ جنيه ورفض طلب الفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١١ من يونيو سنة ١٩٤٩ حتى تاريخ الوفاء خالف المادة ١٨٢ من القانون المختلط الذي كان ساريا وقت رفع الدعوى والمادة ٢٢٦ من القانون المصري الساري وقت النطق بالحكم الابتدائي والاستئناف في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المحكمة بحكمها المطعون فيه إذ قضت برفض طلب الفوائد لم تورد أسبابا خاصة لقضائها في هذا الخصوص في حين أن هذه الفوائد إنما هي تعويض قانوني عن التأخير في الوفاء بإلزام بدفع مبلغ من النقود مصدره هو عقد الوكالة التي كانت قائمة بين الطاعنين والمطعون عليهما — وهي قد تستحق للطاعنين من يوم إعلان صحيفة الدعوى — عملا بنص المادة ١٨٢ من القانون المدني المختلط — الذي كان ساريا وقت رفعهما — كما أن المادة ٢٢٦ من القانون المدني تقرر حكما عاما لاستحقاق الفوائد عن التأخير في الوفاء بالإلزام إذا كان محله مبلغا من النقود ومعلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به وأن هذه الفوائد التعويضية تسرى من يوم المطالبة القضائية بها — وإذا لم يقل الحكم كلمته في كل هذه المسائل ، وإذا لم يفصح غما إذا كان ما قدره من أجر قد روعي فيه تعويضهما عن التأخير في الوفاء بالأجر أم لا ؟ — فإنه يكون قاصر التسبب متعين النقض .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، واحد العروسي ، ومحمود عياد ، ومحمد قزاد جابر المستشارين .

(١٧٢)

القضية رقم ١٠١ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) علامات تجارية . - عدم جواز نقل ملكية العلامة أَوْ رهنها أو الجزع عليها مستقلة عن المحل أو مشروع الاستغلال . - عدم جواز الاستناد في إباحة التصرف في العلامة مستقلة إلى المادة ١٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

(ب) علامات تجارية . - عدم جواز التصرف في العلامة التجارية مستقلة عن المصنع . لا يغير من ذلك أن يكون المصنع الذي تتبعه العلامة موجوداً في مصر أو في الخارج .

(ج) علامات تجارية . القول بأن المادة ٦ من اتفاقية باريس الصادر بها القانون ١٢٦ لسنة ١٩٢٧ قد نسخت حكم المادة ١٨ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ التي منعت التصرف في العلامة التجارية مستقلة . على غير أساس .

(د) علامات تجارية . أحكام عرفية . طلب شطب تسجيل العلامات التجارية ومردود حكم ابتدائي في هذا الطلب قبل ترخيص المحارص العام على أموال الرمايا الألمان للشترى باستعمالها . لا مخالفة في ذلك لقانون الأحكام العرفية .

١ - منع الشارع بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ نقل ملكية العلامة التجارية أَوْ رهنها أو الجزع عليها منفصلة عن المحل التجاري أو مشروع الاستغلال وذلك حماية للجمهور من الخديعة ومنعاً لتضليله بالنسبة لمصدر البضاعة ولا يجوز الاستناد في إباحة التصرف في العلامة التجارية مستقلة عن المحل إلى نص المادة ١٩ من القانون المذكور إذ الواضح من نص هذه المادة أن الشارع لم يبرأ هدار ما سبق تقريره في المادة السابقة من منع نقل ملكية العلامة منفصلة عن المحل التجاري أو مشروع الاستغلال وإنما قصد إجازة بيع المحل التجاري دون علاماته التجارية عند الاتفاق على ذلك وعلّة هذه الإباحة أن صاحب المحل قد يرى عند نقل ملكية محله الاحتفاظ بعلاماته إما لإعادة استعمالها لنفسه أو حبسها عن التداول أو لأي غرض آخر وأما في حالة عدم الاتفاق

فإن التصرف يشمل المحل بإعلاماته التجارية لارتباطها الوثيق بالمحل أو مشروع الاستغلال الوارد عليه التصرف وباعتبارها من توابعه ، ولا تفيد عبارة النص المذكور ولو من طريق مفهوم المخالفة إمكان التصرف في العلامة مستقلة عن مصنفها لأن هذا الحكم قد تقرر منعه وعدم إجازته في المادة السابقة ولو كان مراد الشارع إباحة ذلك لما عني بإيراده في المادة ١٨ من القانون المذكور كأصل تشريعي مقرر ولكان ذلك مما يتعارض مع غرضه الأساسي الذي أوضحه بجلاء في مذكرته التفسيرية تمشيا مع ما هو متبع في بعض الدول .

٢ — الحظر الوارد في المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذي يمنع نقل ملكية العلامة التجارية منفصلة عن مصنفها قد جاء عاما ومطلقا دون تفيد بما إذا كان المصنع الذي تتبعه موجودا في مصر أو في الخارج وليس في نصوص لائحة القانون المشار إليه مع ما يتعارض مع هذا المبدأ .

٣ — لا محل للقول بأن المادة السادسة من اتفاقية باريس الموقع عليها في ١٩٤٥/١٢/٢١ والتي صدر بها القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٧ قد نسخت حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ذلك أن المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة قد نصت على أن لكل من الحكومات الموقعة أن تحتفظ أو تتصرف في الأموال الألمانية المعادية وفقا للإجراءات التي تراها ملائمة ، وظاهر أن المراد بكلمة الأموال الألمانية في هذا الصدد أنها لا تتصرف إلا إلى ما يعتبر مالا بحسب شريعة كل بلد ، ولما كانت العلامات التجارية في مصر بحسب قانونها المحلي لا تعتبر مالا مستقلا بذاته مما تجوز حيازته أو تملكه أو مصادرته فإنه لا يجوز اعتبارها مالا تقوم عليه الحراسة على الرأيا الألمان ولا يكون ثمة تعارض بين المادة ٦ من اتفاقية باريس والمادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وإذا انتفى التعارض امتنع النسخ .

٤ — إذا كان المدعى قد طلب في دعواه شطب تسجيل العلامات التجارية الذي أجراه المدعى عليه وصدر فيها الحكم الابتدائي قبل ترخيص الحارس العام على أموال الألمان للمدعى عليه باستعمال هذه العلامات فإن الطلبات في الدعوى

لا تكون واردة على ما نهى عنه الشارع بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإضافة المادة ١٠ مكررة للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والذي منع سماع أية دعوى الغرض منها الطعن في أى تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية أو أحد الحراس العاميين أو مندوبوهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن شركة شيرنج الألمانية وهى الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٧٨٤ سنة ٧٣ ق أمام محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة ضد المطعون عليهم . وطلبت فى صحيفة المعلقة بتاريخ ١٠ و ١٢ من يوليو سنة ١٩٤٨ الحكم على الشركة المطعون عليها الأولى فى مواجهة الباقيين بشطب تسجيل العلامات التجارية الذى أجرتة المطعون عليها الأولى والمدينة تفصيلاً فى عريضة الدعوى بأرقامها وبالجريدة الرسمية التى نشرت بها والأمر بنشر الحكم فى أربع صحف مع حفظ كافة حقوق الشركة الطاعنة ودعاويها ضد المطعون عليها الأولى والثانى على وجه التضامن بسبب استعمالهما العلامات التجارية المشار إليها وما قاما به من تقليد ومنافسة غير مشروعة بدون وجه حق مع كافة المصاريف والتنفقات فدفعت الشركة الانجليزية المطعون عليها الأولى بعدم جواز قبول الدعوى لعدم إثبات الشركة الطاعنة ملكية العلامات التى تطالب بها ولانعدام صحتها فى التقاضى تأسيساً على تشريعات الحرب بين الدول المتحالفة والتشريع المصرى والمعاهدات

الدولية كما طلبت المطعون عليها الأولى احتياطيا فتح باب المرافعة حتى يتسنى للحارس العام على أموال الرعايا الألمان التدخل في الدعوى وبمجلس ١١ من يونيه سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة حضوريا بقبول الدعوى وقضت في الموضوع بطلبات الشركة الطاعنة وأخرجت مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية من الدعوى وألزمت الشركة المطعون عليها ومحلات فردريك إلياس وشركاه متضامنين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت الشركة الانجليزية "المطعون عليها الأولى" هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٢٤٧ سنة ٦٦ ق وأصرت في ختام طلباتها أمام محكمة الاستئناف على طلب إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول الدعوى شكلا تأسيسا على أن الشركة "الطاعنة" ممنوعة من الادعاء بأى حق على العلامات المشار إليها وفي الموضوع فإن الشركة المطعون عليها تمسك بأنها هى صاحبة الحق في هذه العلامات التجارية بناء على عقد صادر إليها من الحارس العام على أموال الأعداء في مصر بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ يرخص لها استعمال هذه العلامات لمدة عشر سنين ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٨ مقابل حصة قدرها ٢ ٪ من قيمة المبيعات التى توضع عليها العلامات . وفى ٩ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول دعوى المستأنف عليها "الطاعنة" مع إلزامها بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين تأسيسا على أن التشريعات المصرية حرمت الشركة الطاعنة من حق التقاضى وخولت ذلك للحارس العام على أموال الأعداء وحده ولأن العلامات التجارية المملوكة للشركة الطاعنة كانت قد وقعت تحت الحراسة على أموال الأعداء قبل تاريخ المرسوم الصادر فى ٣ من يناير سنة ١٩٤٧ الخاص برفع الحظر عن الشركات التجارية الألمانية وغيرها من دول الأعداء فى التعامل والتصرف والتقاضى ولأن المادة ١٩ من قانون العلامات التجارية رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ جعلت للعلامات التجارية قيمة مالية فى ذاتها منفردة عن المصنع التابعة له مما يجوز معه التصرف فيها مستقلة عن المصنع وينبئ على ذلك خضوع تلك

العلامات الخاصة بالشركة الطاعنة للحراسة بصفقتها مالا موجودا في الأراضى المصرية كبقية أموال الرعايا الألمان ونتيجة حتمية للأوامر العسكرية المشار إليها . وقد تناولت أسباب الحكم - رغم اقتصار منطوقه على الحكم بعدم قبول الدعوى - بحث موضوع العلامات وأحقية المطعون عليها في استعمالها استنادا إلى العقد الذى استصدرته من الحارس العام على أموال الأعداء أثناء نظر هذا الاستئناف فطعننت الشركة الألمانية "الطاعنة" على هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إنه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون إذ اعتبر العلامات التجارية المملوكة للطاعنة قد وقعت تحت الحراسة المفروضة على أموال الأعداء قبل صدور المرسوم الرقيم ٣ من يناير سنة ١٩٤٧ الخاص برفع الحظر عن الشركات التجارية الألمانية وغيرها من دول الأعداء وأن الطاعنة لا تملك حق المقاضاة فى شأن هذه العلامات وإنما الذى يملك التحدث عنها والتقاضى بشأنها هو الحارس العام على أموال الأعداء وحده . ذلك لأن المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ تحول دون اعتبار العلامة التجارية المنفصلة عن مصنعها مالا قابلا لأن يكون محلا لملك أو حيازة ومن ثم فلا يتصور قانونا وقوع العلامات التجارية المملوكة للطاعنة تحت الحراسة العامة لأموال الأعداء مع وجود مصانعها بألمانيا لا فى مصر كما أنه من الناحية الواقعية فإن هذه العلامات لم تدخل فعلا تحت الحراسة العامة وإلا لقام الحارس العام بالإجراءات اللازمة للحفاظ على ما للألمان من أموال ولما كان ثمة ما يدعو وزير المالية لأن يصدر قراره الرقيم ١٤٧ سنة ١٩٤١ بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٤١ مرخصا للألمان بأن يتخذوا بأنفسهم تلك الإجراءات اللازمة للحفاظ على ما لهم من الحقوق السالف ذكرها كما أنه لم يصدر عن الحارس العام على أموال الأعداء طوال مدة الحرب ما يفيد أنه اعتبر العلامات التجارية للشركة الطاعنة فى حيازته وتحت تصرفه والحكم المطعون فيه إذ قرر بجواز انفصال العلامة التجارية عن المصنع التابعة له وبالتالى وقوع علامات الطاعنة تحت الحراسة العامة يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه إذ هو لم يذكر مستدرا رأيه إلا ما تلبسه خطأ فى حكم

الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من قانون العلامات التجارية رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ التي تقول إن انتقال ملكية المحل التجارى تشمل العلامات المسجلة باسم صاحبه ما لم يتفق على غير ذلك . وواضح أن هذا النص لا يعدو أن يكون استثناء واردا على الأصل القاضى بعدم الانفصال — وأما ما أورده الحكم المطعون فيه من أن ملكية العلامات المذكورة قد انتقلت من ذمة الشركة الطاعنة إلى ذمة الحكومة المصرية عن طريق المصادرة وفقا للمادة السادسة من اتفاقية باريس الموقع عليها في ١٢/٢١/١٩٤٥ والتي صدر بها القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٤٧ بالموافقة عليها وأحققه مرسوم باصدارها وهي بعد هذا التصديق أصبحت قانونا من قوانين الدولة المصرية وبذلك تكون قد نسخت حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ وأبطلت حكمها وأضحى ممكنا أن تملك الدولة المصرية عن طريق المصادرة علامات الألمان التجارية فتفصلها عن مصانعها وهذا الذى أورده الحكم مردود بأن اتفاقية باريس إذا كانت قد خولت الحكومة المصرية حق مصادرة أموال الألمان فإن هذه المصادرة لا يمكن أن تشمل العلامات التجارية المنفصلة بحكم القانون المصرى الذى منع انتقال العلامة التجارية إلا مع مصنعها ولأن كلمة "الأموال الألمانية" الواردة بالمادة السادسة من اتفاقية باريس لا تنصرف إلا إلى كل ما يعتبر مالا بحسب قانون كل بلد وقد تبين أن العلامة التجارية فى مصر وبحسب قانونها لا تعتبر مالا مستقلا مما تجوز حيازته أو تملكه أو مصادرته ومن ثم فلا يكون هناك تعارض بين المادة السادسة المشار إليها والمادة ١٨ من قانون العلامات التجارية رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ وإذا انتفى التعارض انتفى النسخ الذى قال به الحكم المطعون فيه وهو قول منه ينطوى على مخالفة للقانون وخطأ فى تفسيره وتطبيقه مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ قد نص فى المادة الثامنة عشرة منه على أنه "لا يجوز نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو حجزها إلا مع المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة فى تمييز منتجاته" ومقاد هذا النص الواضح أن الشارع منع نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو حجزها منفصلة عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال وذلك حماية

للجمهور من الخديعة ومنعاً لتضليله بالنسبة لمصدر البضاعة كما أفصح عن ذلك صراحة في المذكرة التفسيرية للقانون المشار إليه فإذا كان الشارع قد نص في المادة التاسعة عشرة من ذات القانون على أنه "يشمل انتقال ملكية المحل التجارى أو مشروع استغلال العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التي يمكن اعتبارها ذات ارتباط وثيق بالمحل أو المشروع ما لم يتفق على غير ذلك، فإذا انتقلت ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال من غير العلامة جاز لناقل الملكية الاستمرار في صناعة نفس المنتجات التي سجلت العلامة من أجلها أو الاتجار فيها ما لم يتفق على غير ذلك". فمفهوم ذلك أن الشارع لم يرد إهدار ما سبق تقريره في المادة السابقة من منع نقل ملكية العلامة منفصلة عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال وإنما قصد إجازة بيع المحل التجارى دون علاماته التجارية عند الاتفاق على ذلك والا يشمل البيع أو التصرف عند عدم الاتفاق المحل بعلاماته التجارية لارتباطها الوثيق بالمحل أو مشروع الاستغلال الوارد عليه التصرف وباعتبارها من توابعه وعلّة ذلك أن صاحب المحل قد يرى عند نقل ملكية المحل الاحتفاظ بعلاماته إما لإعادة استعمالها لنفسه أو لحبسها عن التداول أو لأى غرض آخر ولا نفيد عبارة النص المذكور ولو من طريق مفهوم المخالفة إمكان التصرف في العلامة مستقلة عن مصنعها لأن هذا الحكم قد تقرر منه وعدم إجازته في المادة السابقة ولو كان مراد الشارع بإباحة ذلك لما عني بإياديه في المادة ١٨ من القانون المذكور كأصل تشريعى مقرر وإن كان ذلك مما يتعارض مع غرضه الأساسى الذى أوضحه بجلاء في مذكرته التفسيرية تمشياً مع ما هو متبع في بعض الدول—فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز التصرف في العلامة مستقلة بما أورده في أسبابه بقوله "وغير صحيح أنه لا يمكن أن يكون لتلك العلامات قيمة في ذاتها منفردة عن المصنع التابعة له فقد نصت المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ وهى اللاحقة للمادة ١٨ التي تنسك بها المستأنف ضدها على أن نقل ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال يشمل العلامة التجارية التابعة له إلا إذا اتفق على غير ذلك وإذن فمن الجائز التصرف في العلامة مستقلة دون المصنع بل أن لتلك العلامة كياناً خاصاً قد يتبع المصنع وقد يبقى

مستقلا عنه وينبني على ذلك أنه مهما قيل عن النظرية المعمول بها في التشريع المصري فإن خضوع تلك العلامات التجارية للحراسة بصفتها مالا موجودا في الأراضى المصرية مملوكا لشركة شيرنج الألمانية كبقية أموال الرعايا الألمان نتيجة حتمية لأحكام الأواصر العسكرية المشار إليها فيما سبق " فإن الحكم المطعون فيه بإيراده هذه القرارات يكون قد خالف مفهوم ذلك النص ولا محل للتحدى بنص المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ التى تقرر "إذا كانت العلامة تستخدم في تمييز منتجات محلات تجارية أو مشروعات استغلال بعضها في مصر والآخر في الخارج فيعتبر انتقال ملكيتها صحيحا وفقا لحكم المادة ١٨ من القانون إذا كان متبوعا بانتقال ملكية أعمال أو مشروعات الاستغلال الموجود بمصر " ذلك لأن الحظر الوارد في المادة ١٨ المشار إليها الذى يمنع نقل ملكية العلامة منفصلة عن مصنعها جاء عاما ومطلقا دون قيد بما إذا كان المصنع الذى تتبعه في مصر أو في الخارج وليس في اللائحة ما يعارض القانون المشار إليه وأما ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن المادة السادسة من اتفاقية باريس الموقع عليها في ١٢/٢١/١٩٤٥ والتى صدر بها القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٤٧ وأعقبه صدور مرسوم بالموافقة عليه قد نسخت حكم المادة الثامنة عشرة من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ لتعارضهما فردود بأن المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة قد تضمنت النص الآتى " لكل من الحكومات الموقعة أن تحتفظ أو تنصرف فى الأموال الألمانية العادية الخاضعة لسلطانها وفقا للإجراءات التى تراها ملائمة " — "Par les méthodes de son choix" وظاهر أن المراد بكلمة الأموال الألمانية فى هذا الصدد أنها لا تنصرف فى كل بلد إلا إلى ما يعتبر مالا بحسب شريعة كل بلد وقد تبين أن العلامات التجارية فى مصر وبحسب قانونها المحلى لا تعتبر مالا مستقلا بذاته مما تجوز حيازته أو تملكه أو مصادرته وبالتالى لا يجوز وضعه تحت الحراسة ومن ثم فلا يكون ثمة تعارض بين المادة السادسة من اتفاقية باريس وبين المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات التجارية وإذا انتفى التعارض امتنع النسخ الذى قال به الحكم المطعون فيه هذا ولأن المادة ١٨ المشار إليها حكمها مقصور على نوع محدد من المال هو العلامات التجارية

فمنصها يعتبر حكما خاصا وأ.أ الحكم الذي تضمنته المادة السادسة من اتفاقية باريس إذ نصت على مصادرة (الأموال الألمانية) بصيغة العموم فإنه يعتبر حكما عاما شاملا لجميع أنواع الأموال الخاصة بالألمان في مصر والحكم الخاص ينحصر الحكم العام طبقا لقواعد التفسير المقررة وذلك على خلاف ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لا محل للتعدي بعد ذلك بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإضافة المادة ١٠ مكررة للقانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والذي منع سماع أى دعوى الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ذلك لأن الشركة الطاعنة إنما تطلب فى دعواها شطب تسجيل العلامات الذى أجرته الشركة المطعون عليها والذي تمت إجراءاته قبل ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ وهو تاريخ ترخيص الحارس للشركة المطعون عليها باستعمال العلامات المشار إليها والذي جاء تاليا لتاريخ صدور الحكم الابتدائى فالطلبات فى هذه الدعوى غير واردة على ما نهى القانون المشار إليه عن سماعه ومتى تقرر ذلك كان الحكم المطعون فيه إذقضى بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن علامات الطاعنة التجارية قد اعتبرت مالا منفصلا بذاته وشماته المصادرة التى قررتها اتفاقية باريس يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه دون بحث لباقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عباد ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٧٣)

القضية رقم ١١٠ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) ضرائب . الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
قصره على الشركات المساهمة المصرية . عدم مرياته على الشركات الأجنبية .
- (ب) ضرائب . الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
التحدى بالمادة ٣ من القانون المذكور للتسوية في الإعفاء بين الشركات المصرية
والشركات الأجنبية . على غير أساس .
- (ج) ضرائب . عدم تعارض المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع المادة ٢
من معاهدة مونتريه .

١ - إن المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أنه
" إذا أخذت شركة مصرية مساهمة في مقابل ما قدمته عينا أو نقدا إلى شركة
أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية أمهما إسمية أو حصصا فإن الأرباح التي
توزعها الشركة الأولى تغنى في كل سنة مالية للشركة من الضريبة على إيراد
رءوس الأموال المنقولة ... " فإن الإعفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة
مقصود على الشركات المساهمة المصرية ولا ينصرف أثره إلى الشركات الأجنبية
المؤسسة بحجة منع ازدواج الضريبة لتشجيعها هي الأخرى أسوة بالشركات
المصرية ذلك أن الإعفاء من الضريبة هو استثناء من الأصل فلا يكون
إلا بنص صريح .

٢ - لم يضع المشرع عند تقنين التشريع الضرائبي المادة ٣ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ لتقرير مبدأ

المساواة في الإعفاء من الضريبة المنصوص عليه في المادة السادسة إنما وضعها لتقرير مبدأ عام هو أعمال سيادة الدولة في فرض الضريبة على الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر . ومن ثم فلا محل للقول بأن نص المادة السادسة متناقض لنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٣ — المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا تتعارض مع المادة الثانية من معاهدة مونتريه التي تنص على أنه من المفهوم أن التشريع الذي يسرى على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث ولن يتضمن في المسائل المالية على الخصوص تمييزا مجحفا بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقا للقانون المصري ووجه عدم التناقض أن نص المادة السادسة ليس تشريعا مجحفا بالشركات الأجنبية بل هو تشريع حديث مقتبس من القانون الفرنسي .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه في ٤ من ديسمبر سنة ١٨٩٧ تأسست الشركة الطاعنة في مدينة بروكسل ببلجيكا باسم الشركة المساهمة لترام الاسكندرية بموجب عقد رسمي ونص في قانونها النظامي على أن الغرض من إنشائها استغلال امتيازات النقل بالترام في الديار المصرية . وفي ١٠/٤/١٩١٢ تنازلت هذه الشركة إلى شركة سكة حديد الرمل البريطانية الجنسية عن حقها في استغلال شبكة خطوط الترام بالاسكندرية وعن أملاكها من أرض ومصانع وآلات مقابل ٧٧٥٠٠ سهم جديد أخذتها الشركة الطاعنة من شركة سكة حديد الرمل . وبعد أن قيدت هذه الأسهم باسم شركة ترام الاسكندرية وما زالت مقيدة باسمها حتى الآن قدمتها

للاستغلال في الشركة الجديدة. وفي ١٩٢٩/٢/٢٢ زادت شركة سكة حديد الرمل رأس مالها وأصبح للشركة الطاعنة المشتركة في الشركة الجديدة "Société filiale" الفرعية ١٥٥٠٠٠ سهم كلها إسمية ومقيدة باسم الشركة الأصلية وفي ١٩٤٠/٩/٢٨ أصدرت مصلحة الضرائب ببلجيكا قرارا بنقل مركز شركة ترام الاسكندرية من بروكسل إلى القطر المصري. وفي ١٩٥٢/٢/٢٦ صدر من مدير المصلحة المذكورة قرار بنقل المركز الرئيسي للشركة الطاعنة نقلا نهائيا مباشر بمقتضاه أعمالها في مصر - وفي ١٩٤٨/٥/١١ أخطرت مصلحة الضرائب بمصر الشركة الطاعنة باخطارين بتقدير أرباح أسهمها التي وزعتها على مساهميها من الأسهم المملوكة لها والمقيدة باسمها في شركة سكة حديد الرمل وذلك عن السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٥. وفي ١٩٤٨/٥/٢٥ طعنت شركة ترام الاسكندرية في الإخطارين المشار إليهما. وأقامت على مصلحة الضرائب المطعون عليها الدعوى رقم ١٤٨٠ لسنة ٧٣ ق محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة وطلبت المدعية الحكم بأنها قامت بسداد جميع الضرائب المستحقة عليها في السنوات المطالب فيها بالضريبة على أرباح الأسهم التي لها مع عدم ترتيب أي أثر قانوني للاخطارين المعلنين في ١٩٤٨/٥/١١ مستندة في ذلك إلى أنها معفاة وفقا لادتين الثالثة والسادسة من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من ضريبة الأرباح التي وزعتها في كل سنة مالية على مساهميها من إيرادات أسهمها وهي من إيرادات القيم المنقولة المنصوص عليها بالمادة الأولى من قانون الضرائب. وقالت الشركة الطاعنة إن موجب الإعفاء هو أن أرباح تلك الأسهم قد دفعت عنها ضريبة أرباح الأسهم لمصلحة الضرائب من شركة سكة حديد الرمل وفي هذه الحالة لا يكون ثمة مبرر لازدواج الضريبة الذي قصدت المادة السادسة تلافيه فنصت على أنه "إذا أخذت شركة مصرية مساهمة في مقابل ما قدمته عينا أو نقدا إلى شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية أسهما أو حصصا فإن الأرباح التي توزعها الشركة الأولى "Société mère" تعفى في كل سنة مالية للشركة من الضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة المقررة بمقتضى المادة الأولى من هذا القانون بمقدار ما حصلت عليه من إيراد تلك الأسهم والحصص في بحر السنة المالية بشرط أن تكون الأسهم والحصص

المشار إليها لا تزال مقيدة باسمها وأن تكون قد دفعت من إيراداتها الضريبة المقررة على إيرادات القيم المنقولة ثم قالت الطاعنة إنه وإن كان الإعفاء في الحالة الآتية ذكرها قد نص عليه بالمادة السادسة على أن يكون للشركة المصرية المساهمة التي تشترك في أسهم شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية إلا أن هذا الإعفاء ليس المقصود منه أن يكون مقصورا على الشركات المصرية التي تؤسس طبقا للقوانين المصرية بل يشمل الإعفاء أيضا أرباح أسهم الشركات المساهمة الأجنبية التي تباشر أعمالها بمصر وتشترك في شركات أخرى ولو كانت مؤسسة وفقا للقوانين الأجنبية كما هو الحال بالنسبة إلى الشركة الطاعنة وسبب ذلك أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن "الشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية" مما يستفاد منه أنه لكي يتحقق مبدأ المساواة بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية التي تراول عملها أن لا تكون المادة مقصورة على إخضاع الأرباح للضريبة بل هي لا تتحقق إلا بكل ما يتعلق بالضريبة من حيث فرضها وتحصيلها والإعفاء منها . ودفعت مصلحة الضرائب الدعوى بأن إعفاء الشركة المساهمة من ضريبة أرباح الأسهم التي توزعها هي على مساهميها بعد أن تقدم أسهمها للاشتراك في شركة أخرى مساهمة مصرية أو أجنبية هو إعفاء لا يفيد منه إلا الشركات المصرية لهراحة نص المادة السادسة . وفي ٨ من يونيو سنة ١٩٤٩ أخذت المحكمة بوجهة نظر الطاعنة وقضت بحضورها بإعفاء الأرباح التي وزعتها شركة ترام الاسكندرية المساهمة في كل سنة مالية من الضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة بمقدار ما حصلت عليه من إيراد ١٥٥٠٠٠ سهم من الأسهم المملوكة للشركة المدعية . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٢٥ لسنة ٥ تجاري محكمة الاستئناف الاسكندرية الوطنية التي قضت في ٧ من يونيو سنة ١٩٥١ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إعفاء الأرباح التي وزعتها الشركة المساهمة لترام الاسكندرية عن كل سنة من الضريبة المفروضة على إيرادات القيم المنقولة في حدود إيراد الأسهم الاسمية المملوكة لشركة ترام الاسكندرية والبالغ عددها ١٥٥٠٠٠ سهم والحكم بأحقية مصلحة الضرائب

في تحصيل الضريبة على أرباح تلك الأسهم وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك من أوجه النزاع الأخرى . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وخطأه في تطبيقه وتأويله ذلك أنه قرر أن المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ السالف إيراد نصها يستفاد منها أنه لا شبهة في أن مؤدعاً هو إيثار الشركات المصرية دون الشركات الأجنبية وذلك بالإعفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة وقد امتد الحكم المطعون فيه إلى القياس على المادتين ١٥٣ و ١٥٤ من قانون الضرائب المباشرة الفرنسي ورأى أن المادة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي نصت على وجوب المساواة في تطبيقه بين الشركات المصرية والأجنبية إنما قصدت أن تكون المساواة في كل ما يتعلق بتطبيق الضريبة وليس الإعفاء منها لأنه يجب أن يتم هذا الإعفاء بنص صريح وفقاً للمادة ١٣٥ من الدستور - ووجه الخطأ في هذا الذي قرره الحكم أن القياس على القانون الفرنسي لا محل له نظراً لأن قانون الضرائب المباشرة في فرنسا لم يتضمن نصاً يشبه المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفضلاً عن ذلك فإن الظروف الاقتصادية التي أملت على المشرع المصري نص المادة هي ظروف خاصة بمصر ولا مثيل لها في فرنسا . ويضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ قرر أن المادة الثالثة المشار إليها لا تقصد المساواة بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية التي تمارس عملها بمصر إلا من وجهة فرض الضريبة وإخضاع أرباح الأسهم لها وأن حالة الإعفاء منها لم تقصدها المادة الثالثة بالنسبة إلى الشركات الأجنبية لأن المساواة بينها وبين الشركات المصرية لا تكون إلا عند فرض الضريبة ووجه الخطأ في ذلك أن المادة ٣ مفاد نصها أن أحكام تطبيق الضريبة تسرى على الشركات المصرية والأجنبية على السواء وهذا التطبيق بذاته يشمل القواعد المتعلقة بالإخضاع للضريبة وتحصيلها وسعرها والإعفاء منها كما تشمل كافة التكاليف التي يجب خصمها منها لأن تلك الأمور هي من صميم الأحكام المتعلقة بالضريبة مرتبطة ببعضها البعض ولا يسوغ تخصيص مبدأ المساواة في واحد منها دون الآخر الأمر الذي يترتب عليه أنه يجب تطبيق مبدأ المساواة في الإعفاء

من ضريبة أرباح أسهم الشركات المصرية والأجنبية التي تباشر عمل المنشأة بمصر ولا يخرج عن مبدأ المساواة في الإعفاء إلا الشركات الأجنبية التي لها أعمال بمصر والخارج معاً والشركات الأجنبية التي لا تستثمر منشأتها إلا في الخارج. وأما ما ورد بالمادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ففضلاً عن أنه نص غامض لا يجوز إعماله لتناقضه مع ما ورد بالمادة الثالثة فإنه يخالف ما جاء بالمادة الثانية من معاهدة مونتريه ويخالف المناقشات التي دارت بشأنها وكلها تدل على أن الحكومة المصرية تعهدت بعدم التمييز بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية في تطبيق القوانين المالية.

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على أنه "إذا أخذت شركة مصرية مساهمة في مقابل ما قدمته عينا أو نقداً إلى شركة أخرى مساهمة مصرية أجنبية أسهماً إسمية أو حصصاً فإن الأرباح التي توزعها الشركة الأولى تعفى في كل سنة مالية للشركة من الضريبة على إيراد زكوس الأموال المنقولة ..." وأنه يبين من هذا النص أن المشرع قصد صراحة قصر الإعفاء المنصوص عليه فيه على الشركات المصرية المساهمة دون الشركات الأجنبية ، ويؤيد ذلك ما جاء بتقرير اللجنة الفرعية للجلسات الاقتصادية ، وما ورد بتقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ المؤرخ ١٩٣٨/١١/٨ وأنه لا تناقض بين نص المادة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبين نص المادة ٦ منه إذ أن ما ورد بالمادة ٣ من أن الشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية فلا يعدو ولا يخرج عن أن تكون المساواة فيما يتعلق بتطبيق الضريبة وليس منها الإعفاء من ضريبة الأرباح على القيم المنقولة التي تسهم بها شركة مساهمة أجنبية كبرى في شركة أخرى ، وأما القول بأن ما ورد من تشريع بالمادة السادسة الآنف ذكرها يتعارض ويخالف المادة ٢ من معاهدة مونتريه فردود بأن الحكومة المصرية بتشريعاتها الوارد بالمادة السادسة لم تميز بين المصريين والأجانب لأنها اقتبست تشريعاتها من التشريع الفرنسي وهو

تشريع حديث ولأن المادة المذكورة إنما تميز بين الشركات المؤسسة طبقا للقانون المصري وبين الشركات المؤسسة طبقا للتشريعات الأجنبية دون النظر إلى جنسية المساهمين أو أصحاب رؤوس الأموال فيهما — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقيم عليه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن لجنة الضرائب عندما وضعت مشروعها ومذكرتها للإيضاحية المؤرخة في ١٨/٢/١٩٣٨ عن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم تضع نصا عن المادة السادسة — ولما عرض الأمر على اللجنة الفرعية للمجلس الاقتصادي رأت بتقريرها المؤرخ في ٢٣/٦/١٩٣٨ أن تمنع ازدواج الضريبة في الحالة السالف ذكرها إلا أنها لم تجمل هذا المنع أساسا بل قصرته على أرباح الأسهم والحصص التي تسهم بها شركة مصرية مساهمة مؤسسة لشركة أخرى متفرعة عنها فأعفت تلك القيم من الضريبة على أرباح أسهمها المشتركة بها في الشركة الفرعية المتحدة معها المالية مع السنة المالية للشركة الأصلية وبشرط أن تكون أسهم وحصص الشركة الأصلية مقيمة باسمها ومعادلة على الأقل لنصف رأس مال الشركة المشترك فيها . وقد اقترحت اللجنة الفرعية للمجلس الاقتصادي نصا يعبر عن فكرها فقالت إن القصد من ذلك هو منع حالة من حالات تعدد الضرائب وهي حالة ما إذا اشتركت شركة مصرية مساهمة في تأسيس شركة جديدة وتلقت حق مقابل ما قدمته للمنشأة الجديدة أسهما أو حصصا لأنه إذا وزعت هذه المنشأة على الجديدة أرباحا تؤدي عنها الضريبة فإنه يكون هناك ازدواج للضريبة متى دخلت الأرباح في حساب الشركة الأصلية ووزعت فيما يوزع على مساهميها ، وقد نص القانون المالي الفرنسي في المادتين ١٥٣ و ١٥٤ على هذه الحالة وأورد حكما خاصا بها مع الاحتياط في تطبيقه ولذلك تقترح اللجنة الأخذ بنص مقتبس من هاتين المادتين — وبعد أن وضعت الحكومة مشروعها في يولييه سنة ١٩٣٨ عرض التشريع على اللجنة المالية بمجلس الشيوخ فوافقت على نص المادة السادسة بوضعه الحالي بعد تعديل شرط اشتراك الشركات الأصلية بنصف رأس مال الشركات الفرعية وورد بتقرير اللجنة المالية المذكورة أن الاشتراط بأن يكون نصيب الشركات المصرية المساهمة المؤسسة بمقدار النصف ليس فيه التشجيع

الكافي للشركات المصرية فلهذا ترى اللجنة حذف هذا القيد . وفي أثناء المناقشة التي دارت بمجلس الشيوخ بجلسته ١٩٣٨/١١/١٠ بخصوص المادة السادسة المشار إليها ضرب مقرر اللجنة بناء على طلب الاعفاء مثلا في التطبيق وقصر مثله على أن الشركة المؤسسة التي تعفى من أرباح الأسهم التي تشترك بها في الشركات الفرعية هي شركة مساهمة مصرية وأن الغرض من ذلك هو التشجيع على تأسيس الشركات المصرية لإحياء الصناعات الوطنية . ثم انتهى الأمر بـ وافقة مجلس الشيوخ بجلسته ١٩٣٨/١١/٦ ومجلس النواب بجلسته ١٩٣٩/١/٢٢ على الصيغة النهائية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي تضمن المادة السادسة بصورتها الحالية ويبين من كل هذا أن الاعفاء المنصوص عليه بالمادة السادسة لا يفيد منه إلا الشركات المساهمة المصرية مما لا يدع معه مجالا للقول بأن هذا الاعفاء ينطابق أثره إلى الشركات الأجنبية المؤسسة بحجة منع ازدواج الضريبة لتشجيعها هي الأخرى أسوة بالشركات المصرية ذلك أن الاعفاء من الضريبة هو استثناء من الأصل فهو لا يكون إلا بنص صريح . ولا يغير من هذا النظر أن الأعمال التحضيرية الخاصة بالمادة السادسة لم تشر إلى حرمان الشركات الأجنبية من الاعفاء السالف الذكر لأن هذا الحرمان ظاهر من نفس نص المادة السادسة وظاهر من العلة التي ساقها كل من تقريرى اللجنة الفرعية للمجلس الاقتصادى واللجنة المالية لمجلس الشيوخ وهى منع تعدد الضريبة بقصد تشجيع الصناعة المصرية . أما الاحتجاج بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فهو احتجاج فى غير محله ذلك أنها قبل أن تعدل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ كانت تنص فى فقرتها الأولى على "أن الشركات والمنشآت الأجنبية التى تعمل فى مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات الأجنبية" وكانت تنص أيضا فى فقرتها الثانية قبل التعديل على "أنه إذا كانت أعمالها تتناول بلادا أخرى غير مصر وكانت لا تضع عما تباعده من الأعمال فى مصر ميزانية مستقلة فإن الضريبة تسرى على الجزء الذى يعتبر مخصصا للأعمال التى تباعده فى مصر من رأس المال من أسهم وسندات وسلفيات" فحذف القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ الفقرة الثانية من تلك المادة ونقلها إلى المادة الحادية عشرة وأبقى الفقرة الأولى من المادة الثالثة

ويستفاد منها أنه عند تقنين التشريع الضرائبي لها لم توضع أصلا لتقرير مبدأ المساواة في الإعفاء من الضريبة المنصوص عليه بالمادة السادسة إنما وضعت لتقرير مبدأ عام وهو أعمال سيادة الدولة في فرض الضريبة على الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وهو ما أفصح عنه تقرير لجنة الضرائب التي عهد إليها بوضع مشروع قانون الضرائب ، وقد ذكر به أن الغرض من وضع المادة الثالثة من القانون هو تقرير مبدأ سريان الضريبة على الشركات التي تعمل في مصر سواء أكانت مصرية أم أجنبية . أما القول بأن نص المادة السادسة هو نص غامض ومتناقض مع المادة الثالثة ومما هذه موقريه فهو قول مردود أولا : بأنه لا تناقض بين المادتين الثالثة والسادسة لما سبق بيانه ومردود ثانيا : بأن المادة السادسة لا تتعارض مع المادة الثانية من معاهدة مونتريه التي تنص على أنه من المفهوم أن التشريع الذي يسرى على الأجانب ان يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث تمييزا محققا بالأجانب أو الشركات المؤسسة وفقا للقانون المصري . ووجه عدم التناقض أن نص المادة السادسة ليس تشريعا محققا بالشركات الأجنبية بل هو تشريع حديث مقتبس من القانون المالي الفرنسي . أما ما تمسكت به الطاعنة بالجلسة لأول مرة من أنها تعتبر في حكم الشركة المصرية بحجة أنها نقلت مركزها الرئيسي في ١٩٤٠/٩/٢٨ من بلجيكا إلى مصر ومن ثم يسرى عليها مبدأ الإعفاء المنصوص عليه بالمادة السادسة لأنها من ذلك التاريخ وهي تقصر مباشرة أعمالها على نشاطها بمصر فهو تمسك بسبب جديد يخالطه واقع فلا يجوز قبوله لعدم إثارته بأسباب الطعن وأمام محكمة الموضوع .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

جريدة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، وأحمد العروسي ، ومحمد فتواد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٧٤)

القضية رقم ١١٩ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) نقض . طعن . إعلان . إعلان في المحل المختار . متى يصح . إعلان المطعون عليه بالطعن في مكتب محاميه أمام محكمة الاستئناف قبل أن يعلن هو الحكم المطعون فيه للطاعن . بطلان الاعلان . لا يصححه كونه قد اتخذ بعد ذلك هذا المكتب محلا له .

(ب) نقض . طعن . إعلان . إعلان في المحل المختار . عدم وجود تعارض بين حكم المادة ٨٢ وحكم المادة ٢٨٠ مرافعات .

١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن إعلان الطعن وفقا لصريح نص المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصل أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم - لما في تعيين هذا المحل من الدلالة على رغبة معلن الحكم في قيام المحل المختار بمقام موطنه الأصل في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن فيه . وإذن فمتى كان الطاعن قد أعلن المطعون عليه بالطعن في مكتب المحامي الذي كان يمثل أمام محكمة الاستئناف قبل أن يعلنه المطعون عليه بالحكم وقبل أن يعين مكتب هذا المحامي محلا مختارا له فإن الاعلان يكون قد وقع باطلا ، ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليه قد أعلن الطاعن بعد ذلك بالحكم المطعون فيه متخذاً مكتب هذا المحامي محلا مختارا له مما يعتبر اجازة لاحقة من المطعون عليه تصحيح عمل الطاعن ، ذلك أنه لكي يتسنى للطاعن أن يستفيد من هذا الاعتبار يتحتم عليه أن يودع قلم كتاب المحكمة مع ما يجب عليه إيداعه من الأوراق الصادرة المعلنة من الحكم المطعون فيه خلال العشرين يوما التالية لتقرير الطعن وأن إيداع الصورة في مثل هذه الحالة هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن وفقا للمادة ٤٣٢ مرافعات .

٢ — ليس ثمة تعارض بين حكم المادة ٣٨٠ والمادة ٨٣ من قانون المرافعات لأن عبارة "في درجة التقاضى الموكل هو فيها" الواردة في المادة ٨٣ قد أضيفت بقصد بيان أن الطعن في الحكم الذى يصدر في الدعوى لا يصح إعلانه في محل وكيل من يراد توجيه الطعن إليه اعتبارا بأن هذه الوكالة تعد منتهية بصدور الحكم في الدعوى إلا إذا اتخذ المحكوم له هذا المحل في ورقة إعلان الحكم فعندئذ يصح إعلانه فيه بالطعن في الحكم اعتبارا بأن اتخاذه ذلك المحل قرينة قانونية على أنه قابل لإعلانه بالطعن فيه وتقوم هذه القرينة ولو لم يصرح بذلك، ولايهم بعد أن يكون المحامى الذى عين مكتبه موطنا مختارا مقرر أم غير مقرر أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٤٧/٣/٦ انحرفت سيارة الطاعن من يمين شارع الخيزة إلى يساره أمام حديقة الحيوانات واصطدمت بمحطة الترام وأصابته بعض الواقفين عليها وأسقطت عامود النور وانتهت بمصادمة سيارة المطعون عليه وأحدثت بها تلفا شديدا شمله تحقيق النيابة في محضر اللجنة ١٦٨٨ لسنة ١٩٤٧ بندر الخيزة وحفظته لعدم كفاية الأدلة . أقام المطعون عليه دعوى إثبات الحالة ١١٥٢ لسنة ١٩٤٧ مستعجل القاهرة ونذبت خبيرا عاين السيارة وقدر التعويض اللازم لإصلاح التلف بمبلغ ٢٨٨ جنيها كما قدر مبلغ ١٨٠ قرشا كتعويض يومي لمالك السيارة نظير تعطيلها . ثم أقام الدعوى ٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ مدنى عابدين على الطاعن وطلب الحكم عليه بمبلغ ٣٨٢ جنيها تعويضا شاملا عما أصاب السيارة وعما أصابه هو وعائلته من زعر وألم من جراء الحادث مع المصروفات والأتعاب . فدفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى — وفي ١٩٥١/٢/٢٤ قضت المحكمة برفض الدفع واختصاص المحكمة وبإلزام الطاعن بمبلغ ٣٠٠ جنيه

والمصروفات المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة مصر الابتدائية وقيد برقم ٤٥٨ لسنة ١٩٥١ مدنى مستأنف مصر وتمسك بالدفع وطالب رفض الدعوى كما استأنفه المطعون عليه طالبا الحكم بطلباته كاملة وقيد برقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥١ مدنى مستأنف مصر وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين قضت فى ١٦/٣/١٩٥١ بقبولهما شكلا وفى الموضوع : أولا - برفض الدفع واختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى : ثانيا - برفض الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به وبإلزام كل مستأنف بمصروفات استئنافه والمقاصة فى الأتعاب . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا طبقا للمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات التى توجب على الطاعن إعلان الطعن لنفس الخصم أو فى موطنه الأصيل أو موطنه المختار المين فى ورقة إعلان الحكم وذلك لأن الطاعن قرر بالطعن فى ١/٤/١٩٥٢ قبل أن يعلنه المطعون عليه بالحكم المطعون فيه ومن قبل أن يبين بطبيعة الحال أن سيكون هناك موطن مختار أم لا يكون . وإعمالا لنص القانون كان لزاما على الطاعن أن يعلن المطعون عليه بتقرير الطعن إما إلى شخصه وإما فى موطنه الأصيل وفقا للواد ١١ وما بعدها من قانون المرافعات ولأن المطعون عليه فلسطينى يقيم بالقدس فكان واجبة تسليم الإعلان للنيابة العمومية لتتولى بدورها إرسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السيامية طبقا للمادة ١٤ مرافعات فى فقرتها العاشرة - ولا يفيد الطاعن أن المطعون عليه اتخذ له محلا مختارا فى جميع مراحل التقاضى طبقا للمادة ٨٣ مرافعات لأن وكالة المحامى تنتهى بصدر الحكم فى الدعوى . ولا يفيد كذلك أن المطعون عليه أعنته بعد ذلك فى ١٩/٤/١٩٥٢ بالحكم المطعون فيه واتخذ فيه مكتب وكيله فى الدعوى محلا مختارا لأنه لم يقدم الدليل على ذلك فى العشرين يوما (المدة الاولى) المحددة له فى المادة ٤٣٢ مرافعات . ومن حيث إن هذا الدفع فى محله لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات صريحة فى النص على أن يكون الإعلان

بالطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المين في ورقة إعلان الحكم - لما في تعيين هذا المحل من الدلالة على رغبة معلن الحكم في قيام المحل المختار بمقام موطنه الأصلي في إعلانه الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن فيه - وليس ثمة تعارض بين حكم المادة ٣٨٠ والمادة ٨٣ من قانون المرافعات لأن عبارة "في درجة التقاضي الموكل هو فيها" الواردة في المادة ٨٣ أضيفت بقصد بيان أن الطعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى لا يصح إعلانه في محل وكيل من يراد توجيه الطعن إليه اعتبارا بأن هذه الوكالة تعد منتهية بصندور الحكم في الدعوى إلا إذا اتخذ المحكوم له هذا المحل في ورقة إعلان الحكم - فهناك يصح إعلانه فيه بالطعن في الحكم اعتبارا بأن اتخاذه ذلك المحل قرينة قانونية على أنه قابل لإعلانه بالطعن فيه وتقوم هذه القرينة ولو لم يصرح بذلك - ولا بهم بعد أن يكون المحامي (الذي عين مكتبه موطنًا مختارًا) مقررا أم غير مقرر أمام محكمة النقض - ومتى كان كذلك فإن الطاعن لا يفيد من نص المادة ٨٣ مرافعات كما لا يفيد من إعلان المطعون عليه الحكم المطعون فيه بمد التقرير بالطعن متخذا فيه مكتب وكيله محلا مختارا واعتبار أن ذلك يعتبر إجازة لاحقة من المطعون عليه تصحيح عمل الطاعن في إعلانه للمطعون عليه في ذلك المحل المختار بدلا من الإعلان إلى شخص المطعون عليه أو إلى موطنه الأصلي إن كان معلوما أو إلى النياية إن لم يكن معلوما طبقا لنص المادة ١٠/١٤ و ١١ مرافعات فإنه لكي يستفيد من هذا الاعتبار يتحتم عليه أن يودع قلم الكتاب الصورة المعلقة إليه من الحكم المطعون فيه في خلال العشرين يوما التالية لتقرير الطعن المحددة لإيداع مذكرته الشارحة مع مستنداته التي يستند عليها في إجراءات الطعن وفي موضوعه - ذلك أن إيداع صورة الحكم المعلقة إليه في مثل هذه الحالة قلم كتاب المحكمة هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن طبقا للمادة ٤٣٢ مرافعات والحكم بعدم قبوله شكلا .

ومن حيث إنه لذلك يتعين قبول الدفع والحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأماتذة : عبد العزيز سليمان ، وأحمد العروسي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٧٥)

القضية رقم ٢٠٠ سنة ٢٢ القضائية :

نقض . طعن . موضوع النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي . عدم جواز سماع الطعن .
القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .

متى كان يبين من وقائع الدعوى أن النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها ، وكان القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ قد منع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها من سماع الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال بما في ذلك الدعاوى المنظورة وقت العمل بهذا القانون ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوما فيها ، فإنه يتعين القضاء بعدم جواز سماع الطعن .

السنة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق يتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٧٣٣ سنة ١٩٥٢ مستعجل القاهرة على الطاعن بصفته نائبا عن وقف (الأميرة) زنب هانم . وقال بيانا لدعواه إنه بمقتضى عقد إيجار محرر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ تعاقد الطاعن بصفته مع المطعون عليه الثاني على تأجير دكان لاعداده صالونا للحلاقة بإيجار

سنوى مقداره ٣٠ ج . وفى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ حرر عقد شركة توصية اشترك فيها المستأجر المذكور مع المطعون عليه الأول لإدارة هذا المحل واستغلاله وقد سجل هذا العقد فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ محكمة القاهرة الابتدائية . وفى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٢ فسخ عقد الشركة ونزل المستأجر الأصلي للطاعن عن حقوقه فى الشركة . وفى ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ أغلق الطاعن المكان المؤجر مما اضطره لرفع الدعوى وطلب الحكم باسترداد حيازته ، وتمكينه من وضع يده على العين الميئنة بصحيفتها . دفع الطاعن الدعوى بأنه أبلغ المستأجر الأصلي فى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٢ بفسخ عقد الإيجار ، وأنه تعاقد مع مستأجر جديد وضع يده على العين المؤجرة إليه ، كما تدخل المستأجر الجديد على محمد على وقرر أنه استأجر العين محل النزاع بمقتضى عقد إيجار محرر فى أول فبراير سنة ١٩٥٢ وأنه يضع يده عليها ، ودفع بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الدعوى . وفى ٩ من مارس سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الدفع ، وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى . فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم ، وقيد استئنافه برقم ٣٨٥ سنة ١٩٥٢ القاهرة الابتدائية . فتدخل المطعون عليه الثانى فى الاستئناف منضيا للاستئناف فى طلبه . وفى ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع أولا بإلغاء الحكم المستأنف والحكم باختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وبقبول تدخل حسن محمد على البنان خصما منضيا للاستئناف فى طلباته ، وثانيا برد حيازة المستأنف للدكان الميئنة بصحيفة الدعوى وتسليمه له . وثالثا - بالزام المستأنف عليه الأول المصروفات و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . فقرر الطاعن بصفته الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز سماع الدعوى ، لأن الطعن قد رفع من " الأمير " عباس حلم بصفته ممثلا لوقف زيب هانم ، وهو والرافعة كلاهما من أسرة محمد على . ولما كان مجلس الثورة قد أصدر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرارا باسترداد أموال الشعب من أسرة محمد على ، وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الأموال والممتلكات التى آلت

منهم إلى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة ، والعين محل النزاع تعتبر من تلك الممتلكات ، وقد نصت المادة ١٤ من القانون رقم ٥٩٨ سنة ١٩٥٣ على عدم جواز سماع الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه يبين من الوقائع السابق بيانها أن الدعوى رفعت من الطاعن بصفته ناشئاً عن وقف زينب هانم ، وهي من الأميرات السابقات ، فالنزع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي . ولما كان قد صدر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرار من مجلس قيادة الثورة بمصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد علي ، وكان القانون رقم ٥٩٨ سنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي قد نص في المادة ١٤ منه على أنه استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء والمادتين ١٠ و ١١ من قانون مجلس الدولة ، لا يجوز للمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سماع الدعاوى المتعلقة بالأموال التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها ، ويسرى ذلك على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ، ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوماً فيها . ومن ثم يتعين قبول الدفع .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز حليان ، وأحمد المروسي ، ومحمود عباد ، وعبد فؤاد جابر المستشارين .

(١٧٦)

القضية رقم ٢٢٦ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف . دعوى . تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف . الاعتماد في ذلك على القيمة التي حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه . غير جائز . وجوب الاعتماد على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٣٠ إلى ٤٤ منه . المادة ٣٩٨ مرافعات .

لا يجوز الاعتماد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التي حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٣٠ إلى ٤٤ وذلك عملاً بالمادة ٣٩٨ من هذا القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليها الأولى بصفتها وصية على ابنها القاصر خليل أحمد أبو سكين أقامت في ١٩٤٩/١٢/٢٠ على الطاعنة الدعوى رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٠ محكمة مركز البحيزة الجزئية وطلبت فيها صحة ونفاذ الإقرار المؤرخ ١٩٣٨/٦/٢٦ والمتضمن اعتراف الطاعنة بالتنازل عن ثمن ٤ ط و ١٣ س نصيبها على الشيوع

في ١ ف و ١٧ ط و ١٨ س المينة بصحيفة الدعوى والتي تنازلت عنها الطاعنة للقاصر بطريق البيع بدون مقابل وذلك لاحتياجه وتربيته . وقالت المدعية إنها نفذت هذا الإقرار ووضعت يدها على الأطيان . ولما أن أرادت تسجيل الإقرار وافقها الموقعون عليه إلا الطاعنة فإنها امتنعت عن اتخاذ اجراءات التسجيل مما حدا بالوصية أن ترفع الدعوى . وبجلسة ١٩٥٠/٢/١٥ دفع محامى الطاعنة الدعوى بأن الإقرار يتضمن هبة سافرة فهو باطل لعدم توثيقه بعقد رسمى طبقا للمادة ٤٨ من القانون المدنى القديم الذى تم الاقرار وقت سريانه . هذا فضلا عن أن القاصر نفسه سبق أن رفع الدعوى ١١٥٠ لسنة ١٩٤٧ مدنى مركز الجزيرة بصحة الاقرار ولما شعر هو ووالدته ببطلان هذا الإقرار نزل عن الدعوى المذكورة . وبجلسة ١٩٥٠/٢/٢٢ ردت المطعون عليها على دفاع الطاعنة بأنه وإن كان الإقرار يتضمن هبة لم تحرر بعقد رسمى مما يترتب عليه بطلانها إلا أن هذا البطلان يصححه تنفيذ عقد الهبة وقد وضع الموهوب له يده على العقار الموهوب مما يترتب عليه عملا بالمادة ٤٨٩ مدنى جديد أنه لا يجوز أن يسترد ما سلمه إلى الموهوب إليه برضائه وأنه وإن كان الإقرار قد تم وقت سريان القانون المدنى القديم ولم يكن نص المادة ٤٨٩ معمولا به إلا أنه يجب إعماله لأن استمرار وضع اليد على العقار الموهوب مازال قائما حتى الآن . وبجلسة ١٩٥٠/٥/٣ ناقشت المحكمة المحامى عن الطاعنة عن وضع اليد على الأطيان موضوع الإقرار فقال إن الأرض مشاعة بين الورثة وكل منهم واضح يده على نصيبه . وفي ١٩٥٠/٥/١٧ أخذت المحكمة بوجهة نظر المدعية وقضت بصحة ونفاذ الإقرار الصادر من الطاعنة في ١٩٣٨/٦/٢٦ بالنسبة لنصيبها البالغ مقداره ٤ ط ١٣ س على الشبوع في ١ ف و ١٧ ط و ١٨ س المينة بالدعوى .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٠ محكمة الجزيرة الابتدائية التى قضت في ١١ من مارس سنة ١٩٥٢ بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . فقررت الطاعنة بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة في السببين الأول والثانى من أسباب الظعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وشابه القصور ، ذلك أنه قد اعتمد

في قضائه بعدم جواز الاستئناف لقلّة النصاب على تقدير المدعى به بمبلغ ٢٢ جنيتها وهو ما ارتضته الطاعة وصدر الحكم في الدعوى على أساسه مع أن هذا التقدير لا يتفق وحكم القانون فضلا عن أن المحكمة لم تبين العناصر التي استندت إليها في شأن التقدير المقول به مما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه لبطالانه .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لقلّة النصاب أقيم على أن المطعون عليها الأولى قدرت دعواها عند رفعها بمبلغ ٢٢ جنيتها وأن الحال سار على هذا الأساس أمام المحكمة الجزئية حتى الفصل فيها بالحكم المستأنف دون أن تعترض الطاعة على هذا التقدير وأن في هذا ما يجعل الحكم في الدعوى غير جائز استئنافه — وهذا الذي أقيم عليه الحكم غير صحيح في القانون ذلك أن سكوت الطاعة وعدم منازعتها في تقدير المطعون عليها الأولى للدعوى بمبلغ ٢٢ جنيتها لا يصلح سنداً لتحديد قيمتها وذلك بصدد نصاب الاستئناف بل المرجع في ذلك الى نصوص قانون المرافعات لا إلى تقدير مدع أو سكوت مدعى عليه . ومن ثم يجب الرجوع عملاً بالمادة ٣٩٨ من قانون المرافعات الى المواد من ٣٠ الى ٤٤ منه وتنص المادة ٣٧ على أن الدعوى بطلب صحة عقد أو إبطاله ... تقدر قيمتها بقيمة المعقود عليه ... وتنص المادة ٣١ على أن الدعاوى المتعلقة بالأراضي تقدر قيمتها باعتبار ستين ضعفا لقيمة الضريبة وإذا أقيم الحكم على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ في القانون هذا فضلا عن أن تقديره قيمة الدعوى على الأساس الخاطئ السالف الذكر مما رتب عليه الحكم قضاءه بعدم جواز الاستئناف لقلّة النصاب يعتبر تقديرا خاليا من العناصر الواقعية التي استند إليها في التقدير وذلك يستوجب نقضه لبطالانه دون حاجة للتعرض لباقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب
أحمد وكيل المحكمة ، وعبد العزيز مایان ، ومحمود عیاد ، وأحمد العروسی المستشارین .

(١٧٧)

التمضية رقم ٣ سنة ٢٥ القضائية "أحوال شخصية" :

- (أ) أهلية . حرمان المحكوم عليه بعقوبة جناية من إدارة أمواله . الأحوال التي يترتب فيها هذا الأثر على عقوبة الجناية .
- (ب) أهلية . حرمان المحكوم عليه بعقوبة جناية من إدارة أمواله . الحالات التي تطبق فيها المحاكم غير البادية أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات .
- (ج) أهلية . أعمال السيادة . الجرائم التي تنظرها المحاكم غير البادية قد أمتها أمر من أوامر السيادة العليا . عدم سريان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات . علة ذلك .
- (د) أعمال السيادة . أهلية . الأوامر الصادرة بتشكيل محكمة الثورة وبيان الأفعال التي تعرض عليها . هي من أعمال السيادة العليا . عدم جواز سريان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات بالنسبة للأحكام الصادرة منها بعقوبة جناية .
- (هـ) أعمال السيادة . اشتغال عمل السيادة على تشريع . اختلافة عن القانون في معنى المادة ٨ عقوبات . علة ذلك .
- (و) أهلية . الحرمان المنصوص عليه في المادة ٢٥/٤ عقوبات . ليس مما تستلزمه طبيعة عقوبة الجناية . علة ذلك .
- (ز) أهلية . عقوبة السجن المنصوص عليها في أمر تشكيل محكمة الثورة . اختلافها عن عقوبة السجن العادية .
- (ح) أهلية . الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة . لا يفيد الإحالة على قانون العقوبات في خصوص العقوبات التي توقعها هذه المحكمة .
- (ط) محكمة الثورة . أهلية . أعمال السيادة . طبيعة محكمة الثورة . هي محكمة ذات سيادة . تشبيه عملها بعمل مجلس الشيوخ الفرنسي .
- (ي) قض . طعن . إجراءات الطعن . وجوب مراعاة نوع الحكم ذاته والمحكمة التي أصدرته لا نوع المسألة التي فصل فيها .

١ - لا يستلزم حتما وبصفة عامة كل حكم بعقوبة جنائية ترتيب الأحكام الواردة في الكتاب الأول من قانون العقوبات ومنها الحرمان المنصوص عليه في المادة ٢٥/٤ من هذا القانون ، وإنما القاعده في ذلك وفقا للمادة ٨ عقوبات هي مراعاة أحكام هذا الكتاب بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات والجرائم الواردة في القوانين الأخرى واللوائح الخصوصية ما لم ترد في تلك القوانين أو اللوائح نصوص باستثناء تطبيق أحكام الكتاب المذكور ، وهذا الاستثناء قد يكون كليا أى مانعا من تطبيق جميع الأحكام أو جزئيا أى مانعا من تطبيق بعضها مع سريان باقيها .

٢ - على المحاكم غير العادية أن تطبق أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ما لم يوجد نص صريح مخالف أو يوجد ما يحول دون تطبيق هذه الأحكام كلها أو بعضها كأن تكون الجرائم التي تفصل فيها هذه المحاكم لم ترد في قانون أو لائحة ، وذلك عملا بنص المادة ٨ من قانون العقوبات .

٣ - إذا كانت الجرائم التي تنظرها المحاكم غير العادية قد أتمها أمر من أوامر السيادة العليا فإن الأحكام الصادرة بعقوبة جنائية من هذه المحاكم لا تسرى عليها أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ، ذلك أن المادة ٨ من هذا القانون لا تنطبق إلا على الجرائم المنصوص عليها في قوانين أو لوائح خصوصية ولا يجوز قياس أمر السيادة على القانون في هذا الخصوص : أولا - لاختلاف طبيعة كل منهما ، بل قد يكون في اعتبار أمر السيادة بمثابة قانون تفويت للغرض منه إذ أن الكتاب الأول من قانون العقوبات كما تضمن قواعد قانونية تسرى على الجرائم والعقوبات فإنه تضمن أيضا قيودا لا تتفق مع عمل السيادة ، وثانيا - لأنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص ، وثالثا - لأنه في مجال توقيع العقوبات لا يجوز التوسع في التفسير .

٤ - الأمران الصادران في ١٣ و ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بتشكيل محكمة الثورة وبيان الأفعال التي تعرض عليها والعقوبات التي توقعها لم يصدر بهما

قانون أو لائحة بل صدرا على أنهما عمل من أعمال السيادة العليا التي خص بها مجلس قيادة الثورة بمقتضى المادة الثامنة من الدستور المؤقت الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ولذلك لم يتبع في شأنهما ما يتبع في القوانين من نشر بالجريدة الرسمية، كما تفيد نصوص هذين الأمرين صراحة استثناء أحكام قانون العقوبات بما فيها الكتاب الأول منه فيما استثنى تطبيقه وهي القوانين العادية جميعها لتعارض هذا التطبيق مع الغرض الذي أنشئت من أجله المحكمة المذكورة .

٥ — إذا تضمن أمر السيادة تشريعا فإن هذا التشريع يختلف عن القانون في معنى المادة الثامنة من قانون العقوبات وتكون له طبيعة عمل السيادة الذي يعمل على القانون ولا ينزل إلى درجته ، ومن ثم فإنه لا يجوز قياس أمر السيادة الصادر بتشكيل محكمة الثورة على القانون للقول بسريان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات على الجرائم التي تضمنها هذا الأمر .

٦ — القول بأن الحرمان المنصوص عليه في المادة ٢٥/٤ من قانون العقوبات هو مما تستلزمه طبيعة عقوبة الجناية وبأن من أغراضه حماية المحكوم عليه وأنه لذلك يترتب على كل حكم بعقوبة جنائية أيا كانت المحكمة التي أصدرته وأنه لا يشترط أن يكون هذا الحكم قد صدر بالتطبيق لأحكام قانون العقوبات وفي جرائم مما نص عليه في هذا القانون أو القوانين واللوائح الخصوصية ، هذا القول غير صحيح ، ذلك أن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية بعقوبة جنائية لا يترتب عليها حرمان المحكوم عليه من إدارة أمواله وكذلك الأحكام الصادرة بهذه العقوبة من المحاكم العسكرية البريطانية لم يكن يترتب عليها هذا الحرمان رغما من أن تنفيذها كان يتم في السجون المصرية .

٧ — عقوبة السجن الواردة في المادة ٣ من الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة ليست هي بذاتها عقوبة السجن المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون العقوبات ، ذلك أن المادة ٣ من الأمر التشكيلي لم تعين — على خلاف أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات — حدا أدنى وحدا أقصى لعقوبة السجن .

٨ - إن ما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢ من الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة من جواز إعفاء المحاكم الدادية أو غير العادية من نظر بعض القضايا وعرضها على محكمة الثورة لا يفيد الإحالة على قانون العقوبات في خصوص الجزاءات التي توقعها المحكمة المذكورة .

٩ - محكمة الثورة هي محكمة ذات سيادة لا تسرى على الجرائم التي تحكم فيها القواعد المنصوص عليها في الكتاب الأول من قانون العقوبات سواء أكانت الجريمة التي عاقبت عليها هي مما أئمه لأول مرة الأمر الصادر بتشكيلها أم من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في القوانين الأخرى لأنها في كلتا الحالتين إذ تعاقب المتهم إنما تمارس سيادة عليا تسمو على القوانين العادية ويمكن تشبيهها من بعض النواحي في هذا الخصوص بمجلس الشيوخ الفرنسي حينما كان انعقد بوصفه محكمة عليا بناء على نصوص دستور سنة ١٨٧٥ لمحكمة أى شخص متهم بجنائية من الجنائيات المخلة بأمن الدولة أو لمحكمة رئيس الجمهورية بتهمة الخيانة العظمى أو لمحكمة الوزراء، فقد كان هذا المجلس يصدر في قضائه على أنه محكمة عليا ذات سيادة لا تتقيد بنصوص القوانين العادية ولا بقاعدة أن "لا جريمة ولا عقوبة بغير نص" وتقضى بتأثير أفعال لم يرد في القانون الفرنسي نص بتأثيرها وتضع العقوبة التي تراها وتقضى أحيانا بالإعفاء من العقوبة الأصلية أو الحكم بالعقوبة التبعية على أنها عقوبة أصلية .

١٠ - لا يراعى في اتباع إجراءات الطعن بالنقض نوع المسألة التي فصل فيها الحكم وإنما يراعى في ذلك نوع الحكم ذاته والجهة التي أصدرته فإذا صدر حكم من المحكمة المدنية في مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما لا يدخل في اختصاصها تعين عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات المقررة للطعن في المواد المدنية ، وإذا صدر حكم من محكمة الأحوال الشخصية في نزاع مدنى مما لا يدخل في اختصاصها تعين مع ذلك عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٨٨١ وما بعدها وأما البحث فيما إذا كانت إحدى الجهتين قد تجاوزت اختصاصها أم لم تتجاوزها فأنما يرد على ذات موضوع الطعن لا على شكله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل فى أنه فى ١٨ من مايو سنة ١٩٥٤ قدم ورثة المرحوم عبد القادر حمزة طلبا إلى رئيس نيابة جنوب القاهرة بشأن إتخاذ الإجراءات نحو تعيين قيم على الطاعن لإدارة شؤنه وقالوا فى هذا الطلب إنهم كانوا قد رفعوا على الطاعن الدعوى رقم ٢٠٥٣ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى مصر ثم صدر من محكمة الثورة حكم قضى بمعاقبته بالسجن لمدة خمسة عشر عاما . وأنه فى ١١ من فبراير سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية فى الدعوى المذكورة وبناء على طلب الحاضر عن الطاعن بانقطاع سير الخصومة وأنه لذلك يتحتم تعيين قيم عليه لإدارة أمواله وتولى شؤنه مدة تنفيذ العقوبة . ولما أحيل هذا الطلب إلى سجن مصر قرر الطاعن شخصيا أنه لا يوجد مبرر لتعيين قيم عليه لأن حكم محكمة الثورة لا يستلزم بطبيعته هذا الإجراء ثم قدمت النيابة الطلب إلى محكمة القاهرة الابتدائية بمذكرة طلبت فيها تعيين قيم على الطاعن بناء على نص المادة ٢٥ فقرة رابعة من قانون العقوبات وعلى أن الطاعن كان قد طلب فى الدعوى المقامة عليه من ورثة عبد القادر حمزة أن يقضى بانقطاع الخصومة لانعدام أهليته . قيد الطلب فى جدول المحكمة المذكورة برقم ٢٣٩٣ سنة ١٩٥٤ قرامة - وقدم ورثة عبد القادر حمزة مذكرة أصروا فيها على طلبهم وقدموا الحكم الصادر من محكمة القاهرة والذى قضى بانقطاع سير الخصومة فى الدعوى المرفوعة منهم على الطاعن - وطلب الطاعن أصليا الحكم بوقف النظر فى طلب تعيين قيم حتى يفصل فى الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الذى قضى بانقطاع سير الخصومة فى الدعوى رقم ٢٠٥٣ سنة ١٩٥٣ على مصر واحتياطيا الحكم برفض طلب تعيين القيم تأسيسا على أن محكمة الثورة هى محكمة استثنائية لا تعتبر أحكامها أحكاما جنائية مما ينطبق عليها نص

المادة ٢٥ فقرة رابعة من قانون العقوبات وفي ٢٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ قررت المحكمة منعقدة بهيئة غرفة مشورة رفض طلب الوقف ، وفي الموضوع بتعيين السيد جميل مرآج الدين قيا على الطاعن لإدارة أمواله وتولى شئونه خلال مدة تنفيذ العقوبة المقضى بها في الدعوى رقم ٢٨ سنة ١٩٥٣ محكمة الثورة — رفع الطاعن استئنافا عن هذا القرار قيد في جدول محكمة استئناف القاهرة برقم ٨٦٢ سنة ٧١ ق حكمت المحكمة المذكورة منعقدة بهيئة غرفة مشورة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد القرار المستأنف ، فقرّر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا لأنه لم تتبع في إجراءات القواعد المنصوص عليها في المواد ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ من قانون المرافعات وقالت في بيان هذا الدفع إن الحكم المطعون فيه قد صدر في نزاع متعلق بأثر الحكم الصادر على الطاعن من محكمة الثورة بعقوبة السجن وما إذا كانت ترتب على هذا الحكم عقوبة تبعية أم لا ترتب عليه هذه العقوبة — وليس هذا النزاع من مسائل الولاية على المال التي تختص بنظرها محاكم الأحوال الشخصية — بل هو نزاع في مسألة مدنية بحجة مما تختص به محكمة المواد المدنية . وقد نصت المادة ٢٥ فقرة رابعة من قانون العقوبات على أن المحكمة المدنية هي المختصة بتعيين القيم على المحكوم عليه بعقوبة الجناية ولا يغير من هذا النظر أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة استئناف القاهرة بوصفها محكمة الأحوال الشخصية لأن دوائر الأحوال الشخصية بالمحاكم ليست متميزة عن باقي الدوائر المدنية ولأن العبرة في هذا الخصوص هي بوصف النزاع ذاته لا بوصف المحكمة التي فصلت فيه — وتأسيسا على ذلك كان يتعين على الطاعن أن يلتزم في إجراءات طعنه القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات بشأن الطعن في الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية وإذا هو لم يفعل واكتفى باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٨٨١ وما بعدها من قانون المرافعات على اعتبار أن الحكم المطعون فيه قد صدر في نزاع متعلق بالأحوال الشخصية فإن طعنه يكون غير ميقول .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن إجراءات الطعن لا يراعى في اتباعها نوع المسألة التي فصل فيها الحكم وإنما يراعى في ذلك نوع الحكم ذاته ومن أى جهة صدر لأن الطعن بالتقضى إنما ينصب على الحكم المطعون فيه فإذا صدر من المحكمة المدنية حكم في مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما لا يدخل في اختصاصها تعين عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات المقررة للطعن في الأحكام الصادرة في المواد المدنية وإذا صدر من محكمة الأحوال الشخصية حكم في نزاع مدنى مما لا يدخل في اختصاصها تعين مع ذلك عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٨٨١ وما بعدها. والبحث فيما إذا كانت إحدى هاتين المحكمتين قد جاوزت اختصاصها أم لم تجوزه إنما يرد على ذات موضوع الطعن لا على شكل الطعن. والذي يحدد نوع المحكمة التي أصدرت الحكم هو كيفية تشكيلها التي نص عليها القانون. ولما كان القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات قد أدخل في ولاية المحاكم التي تتولى الفصل في المسائل المدنية والتجارية اختصاصا مستحدثا في مسائل الأحوال الشخصية منه مسائل الولاية على المال ، وكانت المادة ٨٧١ من هذا الكتاب المضاف قد نصت على أنه "تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في هيئة غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علنا" مما يفيد أن تشكيل محاكم مواد الأحوال الشخصية هو تشكيل خاص متميز عن التشكيل العادى للمحاكم المدنية التي لا يستلزم القانون حضور النيابة فيها إلا في أحوال خاصة مما لا يسوغ معه القول بأن دائرة الأحوال الشخصية لا تتميز عن الدوائر المدنية — لما كان ذلك وكان يبين من القرار المستأنف ومن الحكم المطعون فيه أن محكمتى الموضوع قد انعقدت كل منهما بهيئة غرفة مشورة وبحضور أحد أعضاء النيابة العامة فإنه يكون من الواضح أن النزاع الحالى قد عرض على هاتين المحكمتين بوصفهما درجتى التقاضى في مسائل الأحوال الشخصية وعلى اعتبار أنه نزاع يدخل في تلك المسائل وأن النزاع فصل فيه على هذا الاعتبار وتأسيسا على ما تقدم يكون الطاعن قد التزم حدود القانون إذ راعى في إجراءات طعنه القواعد المنصوص عليها في المواد ٨٨١

وما بعدها من قانون المرافعات — ويكون الدفع بعدم قبول الطعن متينا رفضه.

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إنه بنى على سبب واحد هو مخالفة الحكم المطعون فيه للمادة ٢٥
فقرة رابعة من قانون العقوبات والخطأ في تطبيقها وتأويلها ويقول الطاعن
في بيان ذلك إن الحرمان المنصوص عليه في هذه الفقرة — وهو حرمان المحكوم عليه
بعقوبة جناية من التصرف في أمواله وإدارتها مدة اعتقاله — هو عقوبة
يضيفها قانون العقوبات ذاته إلى كل حكم بعقوبة جناية فيجب لكي يحدث
هذا الحرمان أن يكون الحكم الجنائي قد صدر في ظل قانون العقوبات أى وفقا
للقواعد المقررة فيه وبمراعاة الأسس التى بنى عليها وباعتبار أنه هو القانون العام
للحكمة التى أصدرت الحكم والقواعد الموضوعية المعتبرة من القانون العام هى
الأحكام العامة التى احتواها الكتاب الأول من قانون العقوبات . أما الكتب
الثانى والثالث والرابع من هذا القانون فإنها إنما تتضمن بيانا بطوائف
من الجرائم الأكثر حدوثا وهذا البيان تكمله قوانين أخرى عديدة تنص على
طوائف من الجرائم لم ير المشرع أن يضمها قانون العقوبات إما لأنها عرضة
للتغيير أو التبديل أو مخافة أن تزدحم بها نصوص قانون العقوبات وهذه القوانين
تعتبر فيما نصت عليه من جرائم جزءا من القانون الجنائى العام لأن الجرائم
المنصوص عليها فى هذه القوانين يختص بها المحاكم العادية بوصفها جهة القضاء
الجنائى العام ولأن الحكم فى هذه الجرائم يجرى وفقا للقواعد العامة المنصوص عليها
فى الكتاب الأول من قانون العقوبات وذلك عملا بنص المادة الثامنة من هذا
القانون ولا يجوز للقاضى أن يقضى بغير هذه القواعد إلا إذا وجد نص خاص صريح
فى هذه القوانين كالنص فى قانون المواد المخدرة المبنى على عدم جواز وقف
تنفيذ العقوبة المحكوم بها والنص فى قانون المواد المخدرة الحالى على عدم جواز
تطبيق المادة ١٧ ع الخاصة بالظروف المخففة — هذا إلى أن جوهر قانون
العقوبات وجوهر القانون الجنائى العام هو مبدأ الشرعية *Légalité* .
وكون الجريمة معروفة عناصرها وعقوبتها معرفة قافية للجهالة بموجب نص
يقيد قاضيا فإذا وقع الإخلال بهذا المبدأ لا تكون الجريمة التى وقع فيها

الإخلال به من جرائم القانون العام — ثم إن قانون العقوبات قائم على أساس التقسيم الثلاثي للجرائم والعقوبات — جنايات وجنح ومخالفات — فهو لا يمكن أن يكون القانون العام لمحكمة لا تتقيد بهذا التقسيم ولا تعرفه — وقد تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع كما تمسك بأن محكمة الثورة هي هيئة استثنائية لا تسرى على أحكامها المادة ٢٥ من قانون العقوبات — ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر أن قانون العقوبات هو القانون العام للجزاء بالنسبة لمحكمة الثورة وقاس الأمر الصادر بتشكيل تلك المحكمة على قانون المواد المخدرة وقرر أنه لا عبرة بتشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم بل العبرة بالعقوبة التي أصدرتها وغير صحيح ما قرره الحكم من أن قانون العقوبات هو القانون العام بالنسبة لمحكمة الثورة وذلك لسببين أولهما أن المحكمة المذكورة هي في الواقع محكمة ذات سيادة لا تتقيد بأى قانون Cour Souveraine .

وهو ما لا يتصوره القانون الجنائي العام والثاني أن تلك المحكمة هي على أبعد الفروض محكمة عسكرية لا تقضى في ظل قانون العقوبات ولا تتقيد بهذا القانون إلا بنص وفي حدود هذا النص — أما أن محكمة الثورة هي محكمة ذات سيادة فإنه يستفاد من أنه لم يصدر بتشكيلها قانون وإنما أقيمت بأمر من مجلس قيادة الثورة وهو مستقر السيادة العليا وبناء على المادة ٨ من الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ التي نصت على أن قائد الثورة يجلس قيادة الثورة يتولى أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها ومستفاد أيضا من أن محكمة الثورة هيئة مشكلة من ثلاثة من أعضاء مجلس القيادة فوضت لها سلطة كاملة في التجريم والعقاب بغیر إبداء أسباب وأن لا تتقيد بأى قانون ولا بأى مبدأ من المبادئ الأساسية في القانون الجنائي الموضوعي أو الإجرائي وأعطيت لها الحرية في أن تحكم بما تشاء على من يقدمه إليها مجلس قيادة الثورة وينفذ حكمها بعد التصديق عليه من هذا المجلس الذي هو مستقر السيادة العليا ولا عمل عندها للتفرقة بين عقوبة الجنائية وعقوبة الجنحة ولا للتفرقة بين العقوبة الأصلية والعقوبة التبعية والعقوبة التكميلية ولا للتفرقة بين المصادرة العامة والمصادرة الخاصة ولا بين مصادرة الشيء المضبوط

والشيء غير المضبوط ولا للتفرقة بين الخصم في الدعوى وبين غير الخصم - ذلك لأن هذه الأنواع من التفرقة لا تتقيد بها إلا المحكمة العادية أو الاستثنائية التي يكون من وظيفتها تطبيق القانون ولهذا كانت العقوبة التي تقضى بها محكمة الثورة أيا كان نوعها نافذة واجبة الاحترام ولكنها غير قابلة لأن توصف بالأوصاف الفنية الاصطلاحية الواردة في قانون العقوبات - وهذا بطبيعة الحال لا يمنع محكمة الثورة من أن تحيل إلى قانون العقوبات في حكم من أحكامها فإن هي فعلت وجب احترام مشيئتها فيما أجمت إليه وفي حدود هذه الإحالة ومراد المحكمة منها - وبمجرد الحكم منها بالسجن أو بالأشغال الشاقة لا يفيد الإحالة إلى قانون العقوبات في شيء ولا يفيد أكثر من الإحالة إلى لائحة السجن لتحديد نوع الجزاء ونوع المعاملة في السجن التي يراد أن يخضع لها المحكوم عليه - وأما أن محكمة الثورة هي على أبعد الفروض محكمة عسكرية وأن الأصل في انقضاء العسكرة أن لا يحكم في ظل قانون العقوبات فإن هذا الأصل مستفاد من نص المادة الخامسة من قانون العقوبات الفرنسي ومن أن "قانون" الأحكام العسكرية المعمول به في مصر قائم على فكرة الاستكفاء الذاتي سواء فيما يتعلق بالقواعد الموضوعية أو بالأجراءات ولا يبرف التقسيم الثلاثي للجرائم والعقوبات وله نظامه الخاص بالعقوبات التبعية وله قواعده الخاصة فيما يتعلق بالمسؤولية والاشتراك - ويستفاد أيضا من أن المادة السابعة من قانون الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الذي كان معمولا به وقت رفع هذا النزاع نصت على أنه "يجرى العمل فيما يتعلق بتحقيق القضايا التي ترفع إلى المحكمة العسكرية وبالحكم فيها وفق القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من التعديلات بمقتضى القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة" وقد احتاج تطبيق قانون العقوبات على القضايا العسكرية المتعلقة بالأحكام العرفية إلى صدور قرار من وزير الداخلية في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ - ويضيف الطاعن إلى ما تقدم كله أن الحكم المطعون فيه لا ينازع في أن عقوبة الجناية التي يترتب عليها إعمال حكم المادة ٢٥ من قانون العقوبات هي العقوبة التي توقع في ظل هذا القانون وباعتباره القانون العام للمحكمة التي أصدرته وهذا لا يتأتى إذا كانت الجريمة المحكوم فيها ليست من جرائم

القانون العام ومما يقطع بذلك أن المادة ٤٩ من قانون العقوبات استعملت نفس الاصطلاح المنصوص عليه في المادة ٢٥ منه فقالت "يعتبر عائدا: أولا من حكم عليه بعقوبة جنائية" وقد أجمع الشراح على أن الحكم بعقوبة جنائية المشار إليه في هذا النص هو الحكم الصادر من محكمة مصرية عادية أو استثنائية أو عسكرية أو مخصوصة بشرط أن يكون في جريمة من جرائم قانون العقوبات أو في جرائم القانون العام كما أن النائب العام قرر في كتابه المؤرخ في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٣ المرسل إلى مدير مصلحة تحقيق الشخصية أن الأحكام الصادرة من محكمة الثورة هي أحكام لم تصدر في جرائم من جرائم القانون العام ولذلك لا تحفظ عنها صحف سوابق - أي لا تصلح سابقة في العود عملا بالمادة ٤٩ عقوبات .

ومن حيث إنه يبين مما ورد في أسباب القرار المستأنف وفي أسباب الحكم المطعون فيه أولا - أن القرار المستأنف اعتبر أن محكمة الثورة نوع من المحاكم العسكرية العليا ووصفها الحكم المطعون فيه بأنها محكمة استثنائية ونفى عنها وصف المحكمة ذات السيادة - ثانيا - أن محكمة الموضوع قد اعتبرت أن قانون العقوبات هو القانون العام بالنسبة للجرائم التي صدرت فيها أحكام من محكمة الثورة وأنه تترتب على هذه العقوبات المقضى بها منها الآثار التي تترتب على العقوبات الأصلية المنصوص عليها في قانون العقوبات . ثم قررت أنه لا مبرر في هذا الخصوص بنوع الجريمة ولا بالمحكمة التي وقعت العقوبة بل المبرر بالعقوبة ذاتها وأنه طالما كان الحكم الجنائي الصادر بعقوبة الجنائية قد صدر من محكمة مصرية تطبق التشريع الخاص بها فإن هذا الحكم يستلزم حتما الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات - ثالثا - أن الحكم المطعون فيه لم يستلزم لإعمال هذا الأثر للحكم بعقوبة الجنائية أن تكون الجريمة التي صدر بشأنها هذا الحكم من جرائم القانون العام .

ومن حيث أنه مما يتعين التنبيه إليه أن هذا الطعن غير وارد على ما يمس حكم محكمة الثورة الذي قضى بمعاينة الطاعن بالسجن لمدة خمسة عشر عاما - إذ الطاعن يقرر أنه يحترم هذا الحكم ولا مطعن له عليه - وإنما يتناقض الطعن

بأثر من آثار هذا الحكم رأت المطعون عليها الأولى بناء على الطلب الذى قدمه إليها ورثة المرحوم عبد القادر حمزه أنه يترتب بقوة القانون على الحكم الصادر على الطاعن بالعقوبة من محكمة الثورة على اعتبار أنه طالما أن هذا الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة الجناية فإنه يترتب عليه عقوبة الحرمان من التصرف فى أمواله وإدارتها أى العقوبة التبعية التى نص عليها من بين ما نص عليه فى المادة ٢٥ من قانون العقوبات — ومن أجل ذلك قدمت المطعون عليها الأولى — نيابة جنوب القاهرة — طلبها إلى محكمة الدرجة الأولى بتعيين قيم على الطاعن .

ومن حيث إن الفصل فى هذا الطعن يستلزم البحث فيما إذا كانت هذه العقوبة قد لحقت الطاعن بقوة القانون أم كان يجب لكى تلحقه أن يضى بها صراحة من محكمة الثورة .

ومن حيث إن المادة ٢٤ من قانون العقوبات نصت على أن من بين العقوبات التبعية الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى المادة ٢٥ — ونصت المادة ٢٥ من هذا القانون على أن " كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية ... رابعا — إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ... ولا يجوز للحكوم عليه أن يتصرف فى أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة وكل التزام متعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته ... " — وهاتان المادتان قد وردتا ضمن الكتاب الأول من قانون العقوبات الذى وضع أحكاما عامة فى شأن الجرائم والعقوبات والأصل أن هذا الكتاب إنما تطبيق أحكام على الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات بمقتضى النصوص التى وردت فى القسم الخاص الذى تضمنته الكتب الثلاثة الأخرى منه ولكن المشرع رأى مع ذلك أن تطبيق الأحكام العامة المشار إليها على الجرائم المعاقب عليها بمقتضى القوانين الأخرى واللوائح الخصوصية ما لم يرد بها نص صريح مخالف — أى أنه كما أجاز تطبيقها على الجرائم الأخرى التى لم ترد فى قانون العقوبات أجاز التحلل منها فنص فى المادة ٨ من قانون العقوبات ذاته التى استقاهها المشرع المصرى من القانون البلجيكي والقانون الإيطالى ولا نظير

لما في القانون الفرنسي على أنه : "تتبع أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك" - فالقاعدة إذن أن الكتاب الأول من قانون العقوبات تراعى أحكامه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وفي القوانين الأخرى واللوائح الخصوصية ما لم ترد بالقوانين أو اللوائح في هذا الخصوص نصوص باستثناء تطبيق أحكام هذا الكتاب - وهذا الاستثناء قد يكون كلياً أى مانعاً من تطبيق أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات جميعها أو جزئياً أى مانعاً من تطبيق بعضها مع مريان باقيها ومن النوع الأول ما كانت تقضى به المادة السابعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية قبل تعديلها بالقرارين الصادرين من وزير الداخلية في ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٠ و ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ إذ نصت على أنه "يجرى العمل في تحقيق القضايا التي ترفع إلى المحكمة العسكرية والحكم فيها وفق القواعد المعمول بها أمام المحاكم العسكرية المصرية مع مراعاة ما قد يطرأ عليها من التعديلات بمقتضى القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة" وقد نص القرار الأول على تطبيق بعض أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات وهي الأحكام الخاصة بقواعد المسئولية وأسباب الإباحة وموانع العقاب والعود والمجرمين الأحداث ونص القرار الثانى على تطبيق أحكام هذا الكتاب جميعها - ومن هذا القبيل ما كانت تقضى به الفقرة الرابعة التي أضيفت بنص القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٢ إلى المادة السادسة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ إذ نصت على أنه "يجوز أن تؤلف المحكمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررة من ضباط يكون عددهم خمسة ... وتتبع أمام هذه المحكمة فيما يتعلق بنظر الدعوى والحكم فيها وتنفيذ العقوبة القواعد المعمول بها أمام المجالس العسكرية" والقواعد التي أحالت عليها النصوص السابقة هي التي وردت في مجموعة الأحكام العسكرية الصادرة في سنة ١٨٩٣ والمعمول بها أمام المجالس العسكرية وهي متقطعة الصلة بأحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ولذلك فإن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية بعقوبة الجناية أى بالأشغال الشاقة أو السجن لا يترتب عليها العقوبات

التبعية المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات — ومن النصوص التي تضمنت استثناء جزئيا من تطبيق أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ما سبقت الإشارة إليه مما نصت عليه المادة ٧ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بعد تعديلها بالقرار الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٠ من تطبيق بعض الأحكام الواردة في هذا الكتاب وهي الأحكام الخاصة بالمسؤولية وبأسباب الإباحة وموانع العقاب وبالعود وبالمجرمين الأحداث وذلك على خلاف ما كانت تقضى به المادة المذكورة قبل تعديلها من وجوب العمل بكافة القواعد المعمول بها أمام المجالس العسكرية — ومن الاستثناءات الجزئية ما كانت تقضى به المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بشأن الاتجار بالمخدرات من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الحبس لمن يحكم عليه في جريمة من جرائم هذا القانون ومنها ما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ من عدم جواز استعمال الظروف المخففة بالتطبيق لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات في حالة إحراز المواد المخدرة لغير التعاطي .

وحيث إنه يتضح مما تقدم أنه لا يمكن القول على وجه التعميم بأن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما ترتيب الأحكام الواردة في الكتاب الأول من قانون العقوبات ومنها ما نصت عليه المادة ٢٥ من هذا القانون .

ومن حيث إن القول بأن الحرمان المنصوص عليه في المادة ٢٥ عقوبات فقرة رابعة هو مما تستلزمه طبيعة عقوبة الجنائية وبأن من أغراضه حماية المحكوم عليه وأنه لذلك يترتب على كل حكم بعقوبة الجنائية أيا كانت المحكمة التي أصدرته ولا يشترط أن يكون هذا الحكم قد صدر بالتطبيق لأحكام قانون العقوبات وفي جرائم مما نص عليه هذا القانون أو القوانين واللوائح الخصوصية مما تحيل عليه المادة الثامنة من قانون العقوبات — هذا القول غير صحيح إذ لا جريمة ولا عقوبة بلا نص "وعقوبة الحرمان المنصوص عليها في المادة ٢٥ عقوبات فقرة رابعة مهما يكن الباعث على تقريرها هي عقوبة من العقوبات التبعية التي نص قانون العقوبات عليها كآثار عقوبة الجنائية التي يقضى بها تطبيقا

لأحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ولا يجوز في مجال توقيع العقوبات التوسع في تطبيق هذا النص ، يؤيد هذا النظر أن المجالس العسكرية وهي تقضى أحيانا بالأشغال الشاقة أو بالسجن قد تضمنت مجموعة الأحكام الخاصة بها تقرير بعض العقوبات التبعية وليس من بينها عقوبة حرمان المحكوم عليه من إدارة أمواله مدة اعتقاله مما يفيد أن هذه العقوبة ليست بطبيعتها من مستلزمات كل حكم يصدر بعقوبة جنائية ، وأن الأحكام الصادرة بالسجن من المحاكم العسكرية المشككة وفقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ لم تكن تترتب عليها قبل تعديل نص المادة السابعة من القانون المذكور بالفوار الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ العقوبات التبعية المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات وكذلك الأحكام التي صدرت بهذه العقوبة في مصر من المحاكم العسكرية البريطانية وذلك رغما من أن تنفيذها كان يتم في السجون المصرية .

ومن حيث إنه على ضوء ما تقدم يتعين البحث فيما إذا كان الحكم الصادر على الطاعن بعقوبة الجنائية من محكمة الثورة يمكن أن تترتب عليه العقوبة التبعية المنصوص عليها في المادة ٢٥ عقوبات فقرة رابعة أم أن هذه العقوبة لا تلحق الطاعن إلا بقضاء صريح من المحكمة .

ومن حيث إنه قد صدر في خصوص إنشاء محكمة الثورة وتشكيلها أمران من مجلس قيادة الثورة أولهما الأمر الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذي تقرر فيه إنشاء تلك المحكمة والثاني هو الأمر الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ الصادر بتشكيلها وبيان الأفعال التي تعرض عليها والعقوبات التي توقعها وغير ذلك من الأحكام الواردة فيه — وقد صدر هذا الأمر الأخير بناء على نص المادة الثامنة من الدستور المؤقت الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ونصها " يتولى قائد الثورة مجلس قيادة الثورة السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه " وقد نصت المادة التاسعة من هذا الأمر على أن مجلس الوزراء يتولى سلطته التشريعية ، ويبين من ذلك أن الأمرين الصادرين بتأليف محكمة الثورة وتشكيلها لم يصدر بهما قانون

أو لائحة بل صدرا على أنهما عمل من أعمال السيادة العليا التي خص بها مجلس قيادة الثورة بمقتضى المادة الثامنة من الدستور الموقت — ولذلك لم يتبع في شأنهما ما يتبع في القوانين من نشر في الجريدة الرسمية — ولا يصح القول بسريان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات على الجرائم المنصوص عليها في الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة تأسيسا على أن المادة الثامنة من قانون العقوبات وإن كانت تقصر تطبيق أحكام الكتاب الأول على الجرائم التي يوردها قانون أو لائحة إلا أن هذا الحكم يصح أن يمتد إلى الجرائم التي تضمنها الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة لأن أمر السيادة أقوى من القانون . هذا القياس ممتنع ذلك لاختلاف طبيعة كل من أمر السيادة والقانون في هذا الخصوص فإذا تضمن أمر السيادة تشريعا فإن هذا التشريع يختلف عن القانون وتكون له طبيعة عمل السيادة الذي يعلو على القانون ولا ينزل إلى درجته بل قد يكون في القول باعتبار أمر السيادة في هذا الخصوص بمثابة قانون تفويت للغرض فيه يؤيد ذلك ما اتضح من الأمر الصادر بتأليف محكمة الثورة والأمر الصادر بتشكيلها على ما سيأتى بيانه في الأسباب التالية . ذلك لأن الكتاب الأول من قانون العقوبات كما تضمن قواعد قانونية تسرى على الجرائم والعقوبات فإنه تضمن قيودا قانونية قد لا تتفق مع عمل السيادة وإجراءاتها — هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن نصوص قانون العقوبات — ومنها الأحكام العامة الواردة في الكتاب الأول بشأن الجرائم والعقوبات — هي مما لا يجوز التوسع في تطبيقه أو القياس عليه — ومن قبيل ذلك عدم جواز قياس القانون على اللائحة في حكم المادة ٣٩٥ ع وبيان ذلك أن المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا لم تحو لائحة من اللوائح جزاء على الأمر أو النهى المراد بها عوقب المتهم بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا — ومن القواعد المسلمة أن هذا النص لا يجوز التوسع فيه وإعماله في حالة ما إذا حوى قانون من القوانين أمرا أو نهيا دون النص على عقوبة لمن يخالف هذا الأمر أو النهى بل يتختم الحكم بالبراءة وأنه لا يصح التحدى بأن القانون أقوى من اللائحة وأعلى شأنا منها . وقد كانت المادة السابقة من قانون تحقيق الجنايات توجب على من

عائنه وقوع جناية تخل بالأمن العام أو ترتب عليها تلف حياة إنسان أو ضرر للملكة أن يبلغ النيابة العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية — وكانت أيضا توجب على الفرد في حالة التلبس بالجناية أن يحضر الجاني أمام النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية إن كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطيا ولم يرد بالقانون جزاء على مخالفة ما يوجب نص المادة المذكورة لذلك كان الرأي على عدم جواز عقاب من يخالف هذا الأمر استنادا إلى نص المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه لو صح القول بأن الأمرين الصادرين بإنشاء محكمة الثورة وبتشكيلها هما بمثابة القانون فإنه لا يجوز مع ذلك تطبيق القواعد المنصوص عليها في الكتاب الأول من قانون العقوبات على الجرائم التي وردت في أمر التشكيل — ذلك لأن تطبيق هذه القواعد إنما يكون وفقا لنص المادة ٨ من قانون العقوبات في حالة عدم وجود نص في القوانين واللوائح الخصوصية يقضى بعدم تطبيق أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ولأن نصوص الأمرين المذكورين والأحكام التي أصدرتها محكمة الثورة تدل على استثناء تطبيق أحكام الكتاب المشار إليه — وبيان ذلك أن الأمر الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بتشكيل محكمة الثورة وبيان الأفعال التي تعرض عليها والعقوبات التي توقعها نص في المادة الأولى منه على أنه "تشكيل محكمة الثورة على الوجه الوارد بالأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٣" ولتين مدى هذه الإحالة يتعين الرجوع إلى التصريح الذي أعلن به الأمر الصادر بتأليف محكمة الثورة — وقد جاء بهذا التصريح ما يلي: "وستنظر هذه المحكمة فورا فيما يقدم إليها من متهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد وضد كيان الثورة . . . وستنظر هذه المحكمة فيما يقدم إليها من متهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد وضد كيان الثورة . . . وستصدر أحكامها باسم مجلس الثورة ولا محل لترك ذلك للقضاء العادي وللإحالة إلى المادية . . . وأنه مع احترامنا الشديد لجهتنا القضائية التي نكن لها كل إجلال ولا نكار نحب أن نخطها بهالة من الهيبة والوقار . . . وأنه لم يحدث في تاريخ ثورة من الثورات أن احتكت للقضاء العادي في أمور حياتها فلقوانين العادية قيودها وحدودها ولا يمكن لقضائهما أن يتعدوا هذه القيود والحدود

لأنها شرعت لظروف الحياة الطبيعية — ويبين من ذلك أن هذين الأمرين قد تضمننا نصا صريحا باستثناء أحكام قانون العقوبات — بما فيها الكتاب الأول فيما استثنى تطبيقه وهي القوانين العادية جميعها وذلك لتعارض هذا التطبيق مع الغرض الذي أنشئت من أجله محكمة الثورة — وعلى ذلك لا يجدى القول بأن بعض الجرائم التي عوقب من أجلها الطاعن تقع تحت طائلة قانون العقوبات وأنه لذلك يتعين تطبيق أحكام الكتاب الأول من هذا القانون — إذ لا تلازم بين الأمرين لأن المجالس العسكرية قد تقضى بعقوبة جنائية على جريمة من جرائم القانون العام ومع ذلك لا ترتب على الحكم الصادر منها بهذه العقوبة بسبب هذه الجريمة العقوبات التبعية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ من قانون العقوبات — والنصوص التي وردت في الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة تؤكد أن الكتاب الأول من قانون العقوبات قد استثنى تطبيقه فقد نصت المادة ٢ فقرة أولى إلى أن محكمة الثورة تختص بالأفعال الواردة تفصيلا في هذه الفقرة ولو كانت هذه الأفعال قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر وهذا النص لا يتفق مع القاعدة الواردة في المادة الخامسة من قانون العقوبات — الكتاب الأول — ونصها "يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها" — ونصت الفقرة الثانية من المادة ٢ من أمر التشكيل على أن المحكمة تختص بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا أيًا كان نوعها حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية أو غيرها من جهات التقاضي الأخرى ونصت المادة الثالثة على أنه يعاقب على الأفعال التي تعرض على المحكمة بعقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن أو الحبس بالمدة التي تقدرها المحكمة — وظاهر من هذه النصوص أن العقوبات المقيدة للحرية لمدة موقوتة قد ترك لمحكمة الثورة تحديد مدتها غير مقيدة في ذلك بحد أدنى أو بحد أقصى للعقوبة — وذلك على خلاف ماورد بالكتاب الأول من قانون العقوبات من تعيين حد أدنى وحد أقصى للعقوبات المقيدة للحرية — وجاء بالفقرة الأخيرة من الأمر المشار إليه أن المحكمة تقرر الطريقة التي يتم بها تنفيذ حكمها في حين أن الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون العقوبات قد تكفل ببيان القواعد

الخاصة بطريق تنفيذ العقوبات الأصلية - ويؤيد ما تقدم أيضا أنه يبين من مراجعة الأحكام التي صدرت من محكمة الثورة أنها حكمت في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ و ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمعاينة بعض المتهمين بالسجن خمسة عشر عاما مع وقف التنفيذ مع أن قانون العقوبات لا يجوز في الكتاب الأول منه وقف تنفيذ عقوبة السجن بل لا يجوز وقف تنفيذ عقوبة الحبس إلا إذا لم تتجاوز مدتها سنة واحدة ، كما يبين من مراجعة تلك الأحكام أن المحكمة حكمت في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بتجريد متهم من رتبته العسكرية والنياشين وبإعفائه من عقوبة السجن لمرضه وأنها حكمت في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - بمعاينة متهم بعقوبة مستحدثة لم ترد في الكتاب الأول من قانون العقوبات وهي التجريد من شرف المواطن - وتصديق مجلس قيادة الثورة - وهو الذي أصدر أمرى التأليف والتشكيل - على الأحكام الصادرة من هيئة محكمة الثورة يفيد أنه اعتبر أن هذه الأحكام قد صدرت وفق الأمرين المذكورين .

ومن حيث إن مانص عليه الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة في المادة ٢ فقرة ثانية من جواز إعفاء المحاكم العادية أو غير العادية من نظر بعض القضايا أيا كان نوعها وعرضها على محكمة الثورة هذا النص لا يفيد الإحالة على قانون العقوبات في خصوص الجزاءات التي توقعها محكمة الثورة كما توهم ذلك الحكم المطعون فيه وتابعته عليه النيابة العامة - ذلك لأن نزع القضايا من المحاكم العادية وغيرها وعرضها على محكمة الثورة إنما يقتضي من تلك المحكمة نظرها لقضايا المذكورة والفصل فيها وفقا لولايتها التي منحها إياها الأمران الصادران في ١٣ من سبتمبر و ١٦ سبتمبر من سنة ١٩٥٣ وهي ولاية خاصة محررة من أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات كما سبق البيان فلها أن تقضى بعقوبة الجناية على فعل لا يعاقب عليه قانون العقوبات أو القوانين الأخرى إلا بعقوبة الجنحة .

وحيث إنه غير صحيح ما ورد بالحكم المطعون فيه من أن عقوبة السجن المنصوص عليها في المادة ٣ من أمر تشكيل محكمة الثورة هي بذاتها عقوبة السجن المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون العقوبات وذلك لما سبق

بيانه من أن نص المادة الثالثة من أمر التشكيل لم يعين - على خلاف أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات - حدا أدنى وحدا أقصى لعقوبة السجن . ومن حيث إن مما استند اليه الطاعن في تقرير الطعن أن النائب العام قد وجه كتابا في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٣ إلى مدير مصلحة تحقيق الشخصية متضمنا أن أحكام محكمة الثورة لم تصدر بشأن جرائم من جرائم القانون العام وأنها لذلك لا تعتبر سوابق في خصوص تطبيق أحكام العود ولا تحرر عنها صحف سوابق - قائلا - الطاعن - إن العود والعقوبة التبعية كلاهما من آثار الحكم بالعقوبة الأصلية فما يسرى على العود يسرى على العقوبة التبعية إذ أن نصوص قانون العقوبات في هذا الخصوص متماثلة فقد نصت المادة ٢٥ في باب العقوبات التبعية على أن " كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما الحرمان ... " ونصت المادة ٤٩ فقرة أولى في باب العود على أن " أنه يعتبر عائدا : أولا من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة ... " .

ومن حيث إن استدلال الطاعن في هذا الخصوص لا جدوى فيه طالما أن أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات - بما فيها من قواعد خاصة بالعقوبات التبعية وقواعد خاصة بالعود لا يجوز تطبيقها كلها أو بعضها إلا بالاستناد إلى نص المادة ٨ من قانون العقوبات - وهذا غير جائز في خصوص الأحكام الصادرة من محكمة الثورة كما سبق بيانه .

ومن حيث إنه يتضح مما تقدم : أولا - أنه وإن كان الاختصاص الجنائي للمحاكم العادية ليس اختصاصا مائنا إذ يجوز بمقتضى قوانين خاصة تشكيل محاكم غير عادية يعهد إليها دون غيرها بالمحاكمة على جرائم خاصة أو على الجرائم العادية التي تكون المحاكم العادية هي المختصة بها وفقا للقانون الجنائي العام - إلا أنه على المحاكم غير العادية المشار إليها أن تطبق أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ما لم يوجد نص صريح يخالف أو يوجد ما يحول دون تطبيق هذه الأحكام كلها أو بعضها كأن تكون الجرائم التي خول لهذه المحاكم الفصل فيها قد وردت في غير قانون أو لائحة ، ذلك لأن المادة ٨ من قانون العقوبات

مقصورة الإحالة فيها على الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية .
ثانيا - أن محكمة الثورة هي محكمة ذات سيادة لا يسرى على الجرائم التي تحكم فيها القواعد المنصوص عليها في الكتاب الأول من قانون العقوبات سواء كانت الجريمة التي عاقبت عليها هي مما أئمه لأول مرة الأمر الصادر بتشكيلها أم من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في القوانين الأخرى لأنها في كلتا الحالتين إذ تعاقب المتهم إنما تمارس سيادة عليا تسمو على القوانين العادية ولأن الأمر الصادر بتشكيلها قد تضمن على ما سبق البيان نصا صريحا باستثناء تطبيق أحكام القوانين العادية ومنها الكتاب الأول من قانون العقوبات - وعلى ذلك لا يكون ثمت تجاوز في القول بأن محكمة الثورة هي محكمة ذات سيادة أو في تشبيهها من بعض النواحي بمجلس الشيوخ الفرنسي حينما كان يعتقد بوصفه محكمة عليا بناء على نصوص دستور سنة ١٨٧٥ لمحاكمة أى شخص متهم بجناية من الجنايات المخلة بأمن الدولة أو لمحاكمة رئيس الجمهورية بتهمة الخيانة العظمى أو لمحاكمة الوزراء على الجرائم التي يرتكبونها أثناء تادية وظائفهم - وقد كان المجلس المذكور يصدر في قضائه على أنه محكمة عليا ذات سيادة لا تنقيص بنصوص القوانين العادية ولا بقاعدة " أن لا جريمة ولا عقوبة بغير نص " ويقضى بتأثير أفعال لم يرد في القانون الفرنسي نص بتأثيرها ويضع العقوبة التي يراها ويقضى أحيانا بالإعفاء من العقوبة الأصلية أو بالحكم بعقوبة على أنها عقوبة أصلية مع أنها وفقا لقانون العقوبات الفرنسي ليست إلا عقوبة تبعية .

ومن حيث إنه لا محل بعد ذلك لمناقشة الأقوال التي أدلت بها النيابة العامة لأول مرة في الجلسة الأخيرة للرافعة والتي لم تودع الأوراق الخاصة بها في الميعاد ولم يسبق عرضها على محكمة الموضوع - وهي أقوال ينازع الطاعن في جدواها .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لمخالفة القانون .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للفصل فيها .

ومن حيث إنه للأسباب السابق بيانها يتعين إلغاء القرار المستأنف والحكم بعدم قبول الطلب المقدم من نيابة جنوب القاهرة المطعون عليها الأولى - بشأن تعيين قيم على الطاعن .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأماتدة : محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٧٨)

القضية رقم ١٦٩ سنة ٢١ القضائية :

دعوى . إجارة . اختصار . تقدير قيمة الدعوى . دعوى بطلب إخلاء المستأجر من الأرض
وتسليمها خالية من المباني . وجوب إضافة قيمة المباني إلى طلب الإخلاء والتسليم . المادة ٣٠
وما بعدها من قانون المرافعات .

إذا كانت الدعوى قد رفعت من المؤجر بطلب إخلاء المستأجر من الأرض
المؤجرة وتسليمها خالية مما عليها من مباني فإنه يجب وفقا لقواعد تقدير قيمة
الدعوى الواردة في المادة ٣٠ وما بعدها من قانون المرافعات إضافة قيمة المباني
إلى طلب الإخلاء والتسليم سواء أعتبر طلب إزالة هذه المباني طلبا ملحقا أو تابعا
لطلب الإخلاء عملا بنص المادة ٣٠ مرافعات أو طلبا أصليا باعتبار أن طلبات
المؤجر وقد تعددت فإن منشأها جميعا هو عقد الإيجار مما يتعين معه أن تقدر
قيمة الدعوى يجمع هذه الطلبات وفقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات .
وإذن فتى كان الثابت بالحكم أن قيمة المباني المقضى بإزالتها تزيد عن المسائتين
ونحسين جنيتها وهو طلب يخرج عن ولاية محكمة المواد الجزئية ولا تملك الفصل فيه
لتعلقه بالنظام العام فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر برفض
الدفع بعدم الاختصاص يكون قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذي تلاه السيد وكيل المحكمة
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

... ومن حيث إن الوقائع تتحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٤٣٤ سنة ١٩٤٨ لدى محكمة عابدين الجزئية على الطاعنين طابت فيها الحكم بإلزام الطاعنين بإخلاء الأرض المؤجرة لهما البالغ مسطحها ٥٢ م مربع الواقعة بعطفة الديب رقم ١ بحى معروف - وتسليمها خالية ومنع التعرض لها في الارتفاع بها وإلزامهما بالمصروفات واستندت المطعون عليها في دعواها إلى أن المرحوم حسن حمده مورث الطاعنين استأجر من السيدة فاطمة القلعاوية قطعة الأرض موضوع الطلب لمدة سنة ابتداء من شعبان سنة ١٣٣٦ وأن هذه الإجارة ظلت تتجدد وأن هذا المقدار المؤجر كان جزءا مما يملكه وقف القلعاوى بالمشاع مع وقفين آخرين وقد انتهى هذا المقدار إلى وقف الجداوى بحكم قسمة بين الأوقاف الثلاثة وتقد بالتسليم - وأن مورث الطاعنين اعترف بهذه الصفات المختلفة بإقرارات كتابية - وأنه عقب القسمة استبدلت أرض معروف بالتقد بقرار صدر من المحكمة الشرعية ثم آل إلى الشركة بموجب عقد بيع ، ومن ثم آلت إليها جميع الحقوق السابقة للوقف على مستأجرى أعيانه ومنها قطعة الأرض موضوع النزاع ولذلك طلبت إخلاء الأرض المؤجرة إلى مورث الطاعنين تأسيسا على أنها بوصفها المالكه - وقد حلت محل المؤجر ، لها الحق في استرداد الأرض وفقا للبند الرابع من عقد الإيجار ويجلسه ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ عرض الطاعنان على المطعون عليها - رغم اعترافهما بالمطعون عليها بملكية الأرض - المبلغ الذى قررا أن ذمتها مشغولة به مقابل الحكر عن هذه العين فرفضته الشركة قائلة إنها تبنى طلبها بالإخلاء على ما جاء بالعقد من أن المستأجر ليس له حق البقاء فى الأرض وأن للمؤجر الحق فى استرداد العين المؤجرة فى أى وقت - ودفع الطاعنان الدعوى بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها تأسيسا على أن طلب إزالة ما على العين من مبان هو نزاع عيني يتعلق بالعقار وأن قيمة البناء المطلوب إزالته تبلغ خمسة آلاف جنيه - وأن العلاقة بين الطاعنين وبين الوقف - الذى حلت المطعون عليها محله بالشراء - هى علاقة محكر ومحسكر وأن المحسكر لا تزال مبانیه مدام قائما بدفع مقابل الحكر - وأضافا بأن عقد

الإيجار الذي تستند إليه المطعون عليها قد ألغى باتفاق طرفيه بدليل ما جاء في الخطاب الصادر من مورت الطاعنين في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٢٤ في الدعوى رقم ٢٦٥٤ سنة ١٩٤٠ عابدين التي قضى فيها بالإيجار ، كما استندا تأييدا لدفعهما بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى إلى المادة ٣٣ من قانون المرافعات — وفي ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قررت المحكمة الانتقال إلى العين مصحوبة بنخبير هندسي معماري . وأثبتت أن الطاعنين استحدثا قبل رفع الدعوى بشهور وجيزة عمارة مكونة من ثلاثة أدوار وأن قيمة المباني تبلغ ألفا وخمسمائة جنيه — وبعد أن ناقشت المحكمة حجة كل من الطرفين في تكييف العلاقة القانونية القائمة بينهما هل هي الإيجار أم الحكر ، انتهت إلى أن العلاقة هي علاقة مؤجر بمستأجر وقضت في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاصها بنظر الدعوى . ثم قضت في موضوع الدعوى في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ بإخلاء الأرض المؤجرة وتسليمها خالية من المباني والأثاث للمطعون عليها وذلك بعد مرور ثلاثة شهور من تاريخ إعلانهم بالحكم . استأنف الطاعنان الحكم القاضي برفض الدفع بعدم الاختصاص . وقيد استئنافهما برقم ١٦١٣ سنة ١٩٤٩ كما استأنفا الحكم الصادر في الموضوع وقيد استئنافهما برقم ٤٢٣ سنة ١٩٥٠ — ونظرا لوجود عدة قضايا مماثلة ضمت جميع هذه الاستئنافات بعضها لبعض . وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاستئناف أولا — فيما يختص بالاستئناف رقم ١٦١٣ سنة ١٩٤٩ بعدم جوازه تأسيسا على أنه حكم صادر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها عملا بنص المادة ٣٧٨ مرافعات . ثانيا — بقبول الاستئناف الثاني رقم ٤٢٣ سنة ١٩٥٠ بالنسبة للاختصاص وفي موضوعه برفضه وتأيد الحكم المستأنف . ثالثا — بقبول الدفع من المطعون عليها بالنسبة للحكم في هذا الاختصاص وبعدم جواز الاستئناف عنه وبإلزام الطاعنين بمصروفات الاستئناف . فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة عابدين الجزئية

بنظر الدعوى وباختصاصها بنظره أخطأ في القانون . ذلك أن الطاعنين أسسا
دفعهما بعدم الاختصاص على أن المادة ٤١ من قانون المرافعات تنص على أنه
« إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانونى واحد كان التقدير
باعتبار قيمتها جملة ، فإن كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير
باعتبار قيمة كل منها على حدة » — وأنه لما كانت طلبات الشركة المطعون عليها
قد امتدت ، وهى فى الواقع ذاته ناشئة عن سبب قانونى واحد ، هو العقد المبرم
بين مورث الطاعنين والوقف — مع أنه غير مسلم بصحته — فإنه كان من المتعين
إعمالاً لحكم هذا النص أن تقدر قيمة الدعوى بمجموع قيمة الطلبات فيها والتي
من بينها طلب إزالة المباني والتي قدرت قيمتها بمبلغ يتجاوز نصاب المحكمة الجزئية
أما ما ذهبت إليه المحكمة من أن النص الذى يحكم التقدير فى هذه الحالة هو نص
المادة ٤٦ من قانون المرافعات — فهو فى غير محله — لأن حكم هذه المادة
لا يحل إشكال تعدد الطلبات وتقدير قيمة الدعوى — بل حكما ينصرف
إلى ما هو داخل من دعاوى فى اختصاص المحكمة الجزئية ولا شأن له بقواعد
التقدير التى جاءت قبل توزيع الاختصاص وقبل الكلام عن نصاب الاستئناف .
وأنه إذ قرر الحكم فى معرض الرد على تعدد الطلبات بأن طلب تسليم الأرض
خالية مما عليها من مباني ومنع التعرض فى الانتفاع — تعتبر كلها من ملحقات
طلب الإخلاء ولا تدخل فى تقدير قيمة الدعوى ، فقد فاتته أن قانون المرافعات
الجديد قد أتى بقواعد للتقدير فنص فى المادة الثلاثين منه على أنه يدخل فى تقدير
قيمة الدعوى ما يكون مستحقاً يوم رفعها من فوائد وتضمينات وغيرها من الملحقات
مما مفاده أن طلب إزالة ما يكون على الأرض من بناء — وهو من ملحقات
الطلب الأصيل — يجب أن يدخل فى تقدير قيمة موضوع الدعوى وإذ أقام
الحكم قضاءه على خلاف هذه القواعد وأيد الحكم القاضى برفض الدفع بعدم اختصاص
محكمة عابدين الجزئية بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها وإذ رتب على ذلك
قضاءه بعدم جواز استئناف الحكم الصادر بالإخلاء والتسليم والإزالة ، فإنه يكون
مخالفاً للقانون .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة بعد أن حصلت
فهم الواقع من أوراق الدعوى وأقوال الخصوم حسب ما هو ثابت فى صلب

إيراد الوقائع ، حصرت نقطة النزاع في معرفة ما إذا كان طلب "تسليم الأرض خالية من المباني والأبنية" ومنع التعرض للشركة في الانتفاع" - من الملاحقات ومن ثم لا يدخل ضمن تقدير قيمة الدعوى أو أنه طلب لا يجوز إغفال قيمته في التقدير . ثم انتهت إلى القول بأنه طلب لا يستدبه في تقدير قيمة الدعوى فلا يصح التحدي بقيمة البناء وإدخاله كعنصر من عناصر تقدير قيمة الدعوى الأصلية لتحديد الاختصاص أو انصباب الاستئناف بانية قضاءها بذلك على الأسباب الآتية: "وحيث إنه وإن كانت تلك الدعاوى قد رفعت قبل يوم ١٥/١٠/١٩٤٩ والبيض الآخر بعده إلا أن سيرها جميعا قد امتد حتى حكم فيها من محكمة أول درجة بجلسة ١٤/١١/١٩٤٩ فقانون المرافعات الجديد هو المتعين التطبيق وفقا للمادة الأولى" ثم قالت في خصوص النزاع المتعلق بالمباني ما يلي "وحيث إنه عن السبب الثاني المتعلق بالمباني وفقا للمادة ٣١/١ مرافعات الواردة في الفصل الخاص بتقدير الدعاوى إنما يكون حيث يتنازع الطرفان ملكية المباني سواء أكان النزاع قاصرا عليها وقائما بذاته أم تابعا للنزاع في ملكية الأرض القائمة عليها المباني فتكون لقيمة المباني أيضا اعتبار في تقدير الدعوى نزولا على نص المادة ٣٣ مرافعات أما أن ترفع الدعوى كمثل هذه بطلب إخلاء أرض قضاء مؤجرة وتسليمها خالية مما عليها من مباني وأبنية وكف التعرض وإلا قامت طالبة إخلاء الأرض بإزالة ما عليها بمصاريف ترجع بها على المستأجر فهذا كله مما تختص به المحكمة الجزئية بالفصل فيه وفقا لصريح المادة ٤٦ مرافعات طالما أن الإيجار السنوي لا يتجاوز مائتين وخمسين جنيا ويكون حكمها انتهائيا أو ابتدائيا حسب الأحوال وفقا لنص المادة المذكورة . وحيث إنه مما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد أن طلب إخلاء الأرض المؤجرة وتسليمها خالية من مباني أو أبنية لا يدخل في تقدير قيمة المباني والأبنية وهي القيمة التي نصت عليها المادة ٣٣ مرافعات لأن طلب إخلاء أرض مما عليها من مباني أو أبنية وإن كان ينطوي على معنى إزالة المباني أو الأبنية فإن إزالتها نتيجة ضمنية له أي لطلب إخلاء الأرض مما يشغلها بغض الطرف عن طبيعة هذه الشواغل بناء كانت أو غيره ، فالإزالة هنا ليست هي المقصد المباشر من الطلب وإنما

هو الإخلاء وتسليم الأرض أما كونها وقت التسليم خالية مما يشغلها ففي المقام الثاني من المقصود بالطلب بل إن طلب الإزالة في الواقع غير قابل للتجزئة أو الانفصال عن طلب إخلاء العين المؤجرة مما عليها من مبان كانت أو غيرها.

ومن حيث إنه لما كان قانون المرافعات الجديد قد جمع في الفصل الأول من الباب الأول للكتاب الأول قواعد تقدير الدعاوى لكي يرجع إليها في تعيين المحكمة المختصة اختصاصا نوعيا وفي تقدير نصاب الاستئناف بخلاف القانون القديم الذي كان يوزع هذه القواعد بين بابي الاختصاص والاستئناف وكذلك جعل القانون الجديد عدم اختصاص المحكمة بسبب نوع الدعوى أو قيمتها مما تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها كما جوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف (م ١٣٤ مرافعات) كما أن القانون الجديد وضع لتقدير الدعاوى ضوابط تختلف عنها في القانون القديم — فأوجب أن يضاف — عند تقدير قيمة الدعوى — إلى الطلب الأصلي ملحقاته وتوابعه المستحقة إلى يوم رفع الدعوى (م ٣٠ مرافعات) كما نص في المادة ٤١ على أنه إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة فإن كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة — لما كان ذلك — وكان الحكم قد أقام قضاءه على أن أحكام قانون المرافعات الجديد هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى — وكان تقدير قيمة الدعوى على حسب القواعد السابق إيرادها — توجب إضافة قيمة المباني إلى طلب الإخلاء والتسليم سواء أعتبر طلب إزالة هذه المباني — طلبا ملحقا أو تابعا لطلب الإخلاء عملا بنص المادة ٣٠ من قانون المرافعات أو طلبا أصليا باعتبار أن طلبات الشركة المطعون عليها وقد تعددت فإن منشأها جميعا هو عقد الإيجار مما كان يتعين معه أن تقدر قيمة الدعوى بمجموع هذه الطلبات (م ٤١ مرافعات) — لما كان ذلك — وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن قيمة المباني المقضى بإزالتها تزيد عن المائتين وخمسين جنيها وهو طلب يخرج عن ولاية محكمة المواد الجزئية لا تملك الفصل فيه لأنه متعلق بالنظام العام. — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص يكون مخالفا للقانون متعينا نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن لأن نقض الحكم في الاختصاص يترتب عليه لزوما زوال الأحكام المترتبة عليه .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، وأحمد العروسي ، ومحمود عياد ، ومحمد قواد جابر المستشارين .

(١٧٩)

القضية رقم ٣١٨ سنة ٢١ القضائية :

موظفون . الحق المطلق المقرر للحكومة في فصل موظفيها بلا محاكمة تأديبية . المقصود به .
ليس معناه أن تستعمله على هواها . هي مقيدة من حيث الناية . وجوب وقفها عند حد تجاوز
السلطة والتعسف في استعمال الحق .

المراد بالحق المطلق المقرر للحكومة في فصل موظفيها بلا حاجة إلى محاكمة
تأديبية هو تفرد الحكومة بتقدير صلاحية الموظف واستمرار استعانتها به أو عدم
استمرارها وليس معناه أن تستعمله على هواها ، ذلك أن هذه السلطة التقديرية
وإن كانت مطلقة من حيث موضوعها إلا أنها مقيدة من حيث غايتها التي يلزم
أب توقف عند حد تجاوز هذه السلطة والتعسف في استعمالها ، ولئن كانت
الحكومة غير ملزمة ببيان أسباب الفصل إلا أنه متى كانت هذه الأسباب ظاهرة
من القرار الصادر به فإنها تكون خاضعة لتقدير القضاء ورقابته فإذا تبين أنها
لا ترجع إلى اعتبارات تقتضيها المصلحة العامة ولا هي من الأسباب الجدية القائمة
بذات الموظف المستغنى عنه أو المنازع في صحتها كان ذلك عملاً غير مشروع
وحقت مساءلة الحكومة في شأنه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى - على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - نتجصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٦٢٣ سنة ١٩٤٦ كلى مصر ضد الطاعنين وطلب فيها الحكم بالزامهما بصفتهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ عشرين ألفا من الجنيهات على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب والنفاذ وقد أسس دعواه على أنه حصل على دبلوم الزراعة في مايو سنة ١٩٢٧ وعين في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٧ مساعدا أخصائى بقسم تربية النباتات في الدرجة السادسة الفنية ثم انتدب لمقاومة الجراد في الصحراء الشرقية وفي ١٤ من مايو سنة ١٩٤٥ أصدر وزير الزراعة قرارا بإيقافه عن عمله وإحالة إلى مجلس تأديب وكان هذا القرار مفاجئا وبدافع شخصى ثم أعقبه قرار من مجلس الوزراء في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٥ بإحالة إلى المعاش ولما كان هذا التصرف قد صدر بطريقة تعسفية ولغير مصلحة عامة بل إشباعا لشهوة انتقام شخصى وبني على غش وخطأ وعلى أسباب غير صحيحة فهو يستحق عنه التعويض الذى قدره بدعواه وأنه ما كان للوزارة بعد أن قررت إيقافه من العمل وإحالة إلى مجلس تأديب أن تغفل هذا القرار بعد أن تعلق به حقه وتستصدر قرارا بفصله ، وقد دفع الطاعنان الدعوى بأن المطعون عليه انتدب للإشراف على مقاومة الجراد بالصحراء الشرقية وأن وكيل الوزارة قد مر عليه بالكيلو ٢٤ من السكة الصحراوية بين القاهرة والسويس فلم يجده وعلم من معاونه أنه يتغيب عن مقر عمله ولا يبيت فيه إلا نادرا وأنه لم يكن منتظا في إشرافه على العمل وأنه استولى على بدل مبيت مضاعف بغير حق وكان يستعمل السيارات الحكومية في شئونه الخاصة . وبتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٤٨ قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ٤٠٠٠ ج والمصاريف تأسيسا على أن قرار الإحالة إلى المعاش لم يكن نتيجة إجراءات قانونية صحيحة وأن قرار الإحالة إلى مجلس التأديب قد تعلق به حقه فلا يجوز العدول عنه ولأن التحقيقات التى أجرتها الوزارة معه لم تلم بجميع النواحي الواجبة لإمكان تحديد المسئولية وتقديرها تقديرا صحيحا قاطعا سيما وأن دفاعه لم يحقق - استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما

برقم ٥٨٠ سنة ٦٦ ق وطلبا في صحيفته إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى كما رفع المطعون عليه استئنافا عن ذات الحكم وقيد استئنافه برقم ١٤١٦ سنة ٦٦ قضائية وطلب فيه تعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ عشرين ألفا من الجنيهات مع المصاريف والأتعاب عن الدرجتين وبتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٥١ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت كل طرف بمصاريف استئنافه مع المقاصة في أتعاب المحاماة آخذة بوجهة نظر محكمة أول درجة فيما رآته من عدم صحة الإجراءات التي انتهت بقرار الإحالة إلى المعاش إذ لم تتكامل فيها الضمانات الكافية لحماية المطعون عليه كموظف وفي تقديرها للتمويض . فعلن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقص .

ومن حيث إن هذا الطعن قد أقيم على سببين يتحصل السبب الثاني منهما في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور مبطل له كما أحل بدفاع جوهرى للطاعنين ذلك أن الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم صحة الإجراءات التي انتهت إلى إحالة المطعون عليه إلى المعاش استنادا إلى المذكرة المرفوعة لمجلس الوزراء مع مخالفتها في بعض بياناتها لما أثبتته وكيل الوزارة في مذكرته التي رفعها للوزير ولما تضمنته التحقيق الإدارى إذ جاء بالمذكرة المرفوعة لمجلس الوزراء أن المطعون عليه لا يحضر لمقر عمله ولا يبيت فيه في حين أن مذكرة وكيل الوزارة التي بنى عليها قرار وقفه وإحالاته إلى مجلس التأديب لم تذكر هل المطعون عليه مبيت بمقر عمله إن وصفته بأنه كان نادرا كما أن التحقيق الإدارى لا ينفى مبيته ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن ببيان الفرق من ناحية مسئولية الموظف الذى يفرض عليه عمله المبيت في مقر العمل — بين ما إذا كان لا يبيت بهذا المقر إطلاقا وبين ما إذا كان لا يبيت إلا نادرا وكلا الأمرين إهمال جسيم موجب للمسئولية وخاصة أن المطعون عليه كان مكلفا بمهمة مراقبة الجراد في وقت اشتدت فيه غارته وعظم خطره وقد برر الحكم تغيب المطعون عليه عن مقر عمله بأنه لم يكن بغير إذن رغم ما أبدته الحكومة بدفاعها للحكمة أن وكيل الوزارة مر في يوم ١٣/٥/١٩٤٥ فلم يجد المطعون عليه في مقر عمله ولم يكن من أيام العطلة أو الأعياد عند المسيحيين وحتى مع اقتراض أن يومى ٦ و ٧ مايو سنة ١٩٤٥ كانا من أيام

العطلة فإن الموظف مجند للخدمة عامة ولا يمكن أن يمنح نفسه عطلة في مثل هذه الظروف السيئة سيما إذا كان يتقاضى بدل مييت مضاعف ومع هذا فإن المظعون عليه قد اتصل تليفونيا من "كابينة" ببور سعيد بمقر العمل في يوم ١٩٤٥/٥/٦ رغم اعتباره هو أن هذا اليوم من أيام العطلة — ولم يرد الحكم على هذا الدفاع ولم يبين إن كان من حق الموظف التغيب عن مقر عمله في مثل هذا الظروف وأثر ذلك في نفي تقصير المطعون عليه وإهماله . وقد أضاف الطاعنان أنهما أدليا لذلك للمحكمة بأن مجلس الوزراء سلطة رئاسية بالنسبة للوزير وأن الوزير لا يستطيع أن يعطل حتما من حقوق مجلس الوزراء بقرار يتخذه إذ لمجلس الوزراء حق إحالة الموظف إلى المعاش بغير الإحالة إلى مجلس التأديب التي يكون الوزير قد قررها ابتداء — والحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على ذلك كله وعلى الأخص على هذا الدفاع الأخير وهو جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى — يكون قد غشيه قصور يبطله ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأنه وإن كان للحكومة الحق المطلق فى فصل موظفيها بلا حاجة إلى محاكمة تأديبية فالمراد بكون هذا الحق مطلقا هو تفرد الحكومة بتقدير صلاحية الموظف وتقرير استمرار استعانتها به أو عدم استمرارها وليس معناه أن تستعمله على هواها إذ أن هذه السلطة التقديرية وإن كانت مطلقة من حيث موضوعها إلا أنها مقيدة من حيث غايتها التي يلزم أن تقف عند حد تجاوز هذه السلطة والتسلف فى استعمالها وإن كانت الحكومة غير ملزمة ببيان أسباب الفصل إلا أنه متى كانت هذه الأسباب ظاهرة من القرار الصادر به فإنها تكون خاضعة لتقدير القضاء ورقابته — فإذا تبين أنها لا ترجع إلى اعتبارات تقتضيها المصلحة العامة ولا هي من الأسباب الجذرية القائمة بذات الموظف المستغنى عنه أو المنازع فى صحتها كان ذلك عملا غير مشروع وحققت مساءلة الحكومة فى شأنه . وإذن فتى كان الثابت من الأوراق أن قرار إحالة المطعون عليه إلى المعاش إنما جرى على ما تضمنته مذكرة الوزير إلى مجلس الوزراء من القول بأنه "ثبت من التحقيق أن وكيل الوزارة عند مروره فى يوم ١٣ مايو سنة ١٩٤٥ بالكيلو ٢٤ على الطريق الصحراوى لم يجد المطعون عليه بمقر اللجنة وأنه علم من الخفير أنه لا يحضر إلى اللجنة إلا نادرا أو لا يبيت بها فأمر الوزير

بعمل تحقيق ثبت منه أن المطعون عليه لا يبيت بمقر اللجنة ولم يكن منتظما في الاشراف على عمله وأنه استولى على بدل مبيت مضاعف بغير وجه حق وكان يستعمل السيارات الحكومية في شئونه الخاصة وأنه في الأسبوع الثاني من شهر مايو الذى اشتدت فيه غارة الجراد ترك عمله ومضى يتنزه بين بورسعيد والسويس وهى منطقة خارجة عن حدود منطقتة . “ولما كان هذا الذى ورد بالمذكرة قد استبان لمحكمة الموضوع أنه لا يؤيده الواقع ويخالف ما جاء بمذكرة وكيل الوزارة التى قدمها الى الوزير فى بعض بياناتها إذ لم تذكر هذه المذكرة على المطعون عليه المبيت بمقر عمله وان وصفته بأنه يقع نادرا كما أن التحقيق الادارى لا يودى الى تبنى مبيته فى مقر العمل ولأن المطعون عليه قد بين فى التحقيق أن يومى ٦ و ٧ من مايو سنة ١٩٤٥ كانا من أيام العطلة إذ وافق أولها عيد القيامة عند المسيحيين وثانيهما يوم شم النسيم وانه لم يتغيب عن عمله بغير إذن أو فى غفلة من رؤسائه إذ اتصل فى اليوم المذكور برئيسه من بورسعيد وأبلغه بمكانه لتلقى تعليماته كما أبلغه أنه قائم فى اليوم التالى الى السويس ليرعى بعض المناطق الداخلة تحت إشرافه وأصر المطعون عليه على تحقيق دفاعه وسماع شهوده فيما يختص بعدم وجوده بمقر عمله يوم مرور وكيل الوزارة عليه فى يوم ١٣ مايو سنة ١٩٤٥ بأنه كان يباشر عمله بالمرور فى جهة أخرى من أرجاء المنطقة الواسعة المكلف بالاشراف عليها ولكن التحقيق لم يمس الى غايته لا مكان كشف هذه الحقيقة مع ما فى ذلك من إخلال واضح بحق المطعون عليه فى الدفاع عما نسب إليه — لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ذلك كله وراجع التحقيق الادارى ورأى أنه مع ما فيه من نقص ظاهر لا يودى الى تبنى مبيت المطعون عليه بمقر عمله ولا الى صحة ادعاء تغييبه عن مقر اللجنة يوم ١٣ مايو سنة ١٩٤٥ ولا الى إثبات أى إهمال أو تقصير من جانب المطعون عليه وقال فى هذا الصدد “ويضاف الى ذلك النقص الظاهر فى التحقيق الادارى وإغفاله أخص ما يجب لصحته من تحقيق الدفاع الذى تقدم به المطعون عليه وسماع الشهود الذين أشهدهم على الوقائع التى ذكرها مما يعتبر إخلالا بحقه الطبيعى فى الدفاع عن نفسه “ثم قضى بالتعويض استنادا الى عدم جدية الأسباب التى بنى عليها قرار إحالة

المطعون عليه إلى المعاش وكانت تلك الأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم - كان النعي على الحكم في خصوص هذا السبب على غير أساس ويتعين لذلك رفضه .

ومن حيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين أولهما أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على القول بعدم صحة الاجراءات التي انتهت بفصله لتعلق حقه بالقرار الصادر من الوزير في ١٤/٥/١٩٤٥ بإحالة إلى مجلس التأديب لمحاكمته عما نسب إليه ولأن هذا القرار مقيد للسلطة الادارية سيما وأنه لم يجد ما يدعو إلى التعجيل بفصله بقرار من مجلس الوزراء وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون لأنه من المقرر أن لجهة الادارة حق إصدار القرارات الادارية وحق العدول عنها ولما كان قرار إحالة المطعون عليه إلى مجلس التأديب صدر في ١٤/٥/١٩٤٥ ثم عدل عنه بقرار الفصل في ١٧/٥/١٩٤٥ في وقت سابق على صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء مجلس الدولة الذي امتن قيد الستين يوماً المقررة لسحب القرارات الادارية أو تعديلها فيكون إجراء الفصل قد وقع صحيحاً ويكون القول بأن الحكومة لا تملك العدول عن قرارها الأول لتعلق حق المطعون عليه به مخالفاً للقانون ، ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم صحة الاجراءات التي انتهت بصدر قرار إحالة إلى المعاش على أن هناك تقصفاً في التحقيقات الادارية التي بنى عليها قرار الوزارة لعدم تحقيق دفاع المطعون عليه وخطأ هذا النظر أن للحكومة الحق المطلق في فصل عمالها وإحالتهم إلى المعاش دون رقابة من القضاء عليها إلا إذا كان التصرف لا يقصد منه المصاحبة العامة كإرضاء غرض شخصي أو حزبي وعلى الموظف إقامة الدليل على ذلك فإذا كان المطعون عليه قد أسس دعواه على أن قرار فصله قد صدر لباعث شخصي من وزير الزراعة لأنه من فسخي دائرته وقد تقي الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ذلك وأثبت أنه لم يقدم دلائل على ذلك فانقضاء بالتعويض رغم عدم وجود الدليل على إساءة استعمال السلطة مخالف للقانون هذا ولأن اجراءات التحقيق ونقصها واستكمالها إنما هي من اجراءات الادارة التي تستقل

بها دون رقابة القضاء ، فإباحة الحكم التدخل في حق السلطة التنفيذية في هذا الشأن مخالف لنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وبالتالي يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في وجهه بأنه غير مستج ما دام أن الحكم المطعون فيه قد أقيم على دعامة صحيحة وكافية لجملة وتجزئ في بلوغ النتيجة التي انتهى إليها على ما سبق بيانه في الرد على السبب السابق دون حاجة لمناقشة ما جاء بهذا السبب فلا يجدى الطاعنين التحدى بما جاء بهذا السبب على أسباب تعتبر نافلة يقوم الحكم بدونها .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور المادة الأساتذة : محمد نجيب
أحمد وكيل المحكمة ، وأحمد البرومي ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٨٠)

القضية رقم ١١١ سنة ٢٢ القضائية :

ملكية شائعة . بيع . حق الشريك على الشيوع في بيع حصته محددة قبل القسمة .

جرى قضاء هذه المحكمة على أن للشريك على الشيوع في التركة أن يبيع حصته
محددة ، ولا يستطيع أحد الشركاء الاعتراض على هذا البيع والادعاء بأنه يستحق
المبيع مادام أن التركة لم تقسم قسمة إفراز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق
تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثاني اشتريا في ١٩٤٥/٣/٥ قطعة أرض
مساحتها ١ فدان و ٩ قراريط و ٤ أمهم بالقطعة ٢٢ بحوض البديوى رقم ٦
بناحية الخريزات الغربية مركز المنشأة شيوعاً في ٢ فدان و ١٧ قيراطاً و ٢٠ مهما
موضحة الحدود والمعالم بالعقد من مورث المطعون عليها الثالثة (عرفات حسين
الشريف) ومن المطعون عليهم الرابع والخامسة والسادسة ثم أقام المشتريان
المذكوران الدعوى رقم ٤٠١ لسنة ١٩٤٦ بدنى المنشأة على الطاعتين وباقي

المطعون عليهم وقالوا في صحيفتها المعلقة في ٢٢ و ٢٤/١٢/١٩٤٥ إنهما بعد أن تسلما في عام ١٩٤٥ الأرض المبيعة إليهما وشرعا في زراعتها عام ١٩٤٦ تعرض لهما المدعى عليهم من الخامس للتاسع في جزء من الأرض قدره ١٠ قراريط ذكرها حدودها في صحيفة الدعوى وجعلها محددة في الجزء البحري من الأرض المبيعة إليهما وطلبا الحكم بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي لاستلام الأرض المتنازع عليها - وبصفة عادية بثبوت ملكيتهما للعشرة قراريط وكف المنازعة والتسليم مع المصروفات والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ. وفي ١٠/٤/١٩٤٦ قضت المحكمة برفض طلب الحراسة وبندب الخبير نعيم رفته لأداء المأمورية الموضحة في ذلك الحكم فقدم تقريرا أثبت فيه أن مساحة القطعة ١٢ بحوض البديوى رقم ٦ هي ٢ فدان و ١٧ قيراطا و ٢٠ سهمهما كالتاب في عهد البيع وأن مورت البائعين (المرحوم حسين أمين الشريف) كان يملك فيها ١ فدان و ١٠ قراريط و ١٦ سهمما باع منها في حياته ١٠ قراريط لوالد الطاعن الثاني فأصبح الباقي منها ١ فدان و ١٦ سهمما فقط قسمها على الورثة وقرر أن الطاعنة الأولى لا تملك فيها إلا ٢ قيراط و ٤ أسهم فقط في حين أنها باعت للطاعن الثاني ١٠ قراريط ولم يتعرض لمقدار ملكية البائعين للدعوى ولا لوضع يدهما أو غيرهما من المشتاعين في القطعة رقم ٢٢ على خلاف ما ألزمه به الحكم التمهيدى الصادر بندبه ولذلك أعادت المحكمة المأمورية إليه فقدم تقريرا ثانيا - وفي ١٠/٣/١٩٤٨ قضت المحكمة برفض دعوى المدعين لما ثبت لها من أن ملكية البائعين إليهما في هذه القطعة بالذات إنما هي ١٠ قراريط و ١٦ سهمما فقط وما باعوه أكثر من ذلك يعتبر بيعا صادرا من غير مالك وأن عدم حضور باقي الورثة لا يعتبر إجازة منهم لهذا البيع استأنف المطعون عليهم الأول والثاني هذا الحكم إلى محكمة سوهاج الابتدائية وقيد برقم ٣٦٦ لسنة ١٩٤٨ مدنى مستأنف. وفي ٢١/٢/١٩٥٢ قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبثبوت ملكية المستأنفين إلى ٧ قراريط و ٢٠ سهمما شيوعا في ١٠ قراريط موضوع الدعوى مع المصروفات المناسبة و ٢٠ قرش مقابل

أتعاب المحاماة استنادا إلى أن المستأنفين قدما إقرارا عرقيا من باقى الخصوم فى الدعوى يحيزون فيه البيع الصادر إلى المستأنفين — فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه قصوره فى التسبيب لعدم الرد على دفاعهما الجوهرى الذى أوضحا فى مذكراتهما أمام محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية وتمسك به فقد طلبا منذ بداية النزاع الحكم بعدم قبول الدعوى أو برفضها لأن البيع والشراء الذى انعقد بينهما لم يشمل إلا عشرة قرارىط محددة وهى من ضمن تركة واسعة لمورث البائعة (الطاعنة الأولى) تبلغ حوالى ٢٥٠ ف. اما لم تقسم بعد وترث البائعة فيها أضعاف ما باعته إلى الطاعن الثانى وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه ليس للشريك على الشيوع أو من يتلقى الحق عنه أن يدعى الاستحقاق فى المبيع إلا بعد قسمة المال الشائع ووقوعه فى نصيبه هو لافى نصيب ذلك البائع وأن كل ادعاء منه قبل ذلك يكون سابقا لأوانه وخليقا أن تحكم المحكمة بعدم قبوله أو برفضه — وقد خلا الحكم المطعون فيه وكذلك حكم محكمة أول درجة من الرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الطاعن الثانى بوصفه مشتريا من الطاعنة الأولى تمسك فى دفاعه ومذكراته بطالب الحكم بعدم قبول الدعوى أو برفضها لأسباب كثيرة منها :

(١) أن تركة المورث المرحوم حسين أمين الشريف تشمل أطيانا كثيرة تتسع للبيع إليه وإلى المدعين (المطعون عليهم الأول والثانى) .

(٢) أن البائعة ترث فى تركة والدها أضعاف أضعاف ما باعته إليه ولها أن تباع جزءا محددًا ولا يستطيع أحد الشركاء الاعتراض على البيع والادعاء بأنه يستحق هذا المبيع طالما أن التركة لم تقسم قسمة إفراز — طبقا لما جرى عليه قضاء محكمة النقض فى هذا الخصوص .

(٣) أن البيع الحاصل إليه سابق على البيع الحاصل للدعين — وقد اعترف به المدعيان في عقد شرائهما حيث ذكرا فيه أن الجار القبلي هو الطاعن الثاني .

(٤) من العجيب أن يشترى المدعيان على الشيوع ١ فدان و ٩ قراريط و ٤ أسهم شيوعا في ٢ فدان و ١٧ قيراط و ٢٠ مهما ثم يتمصران دعواهما على المطالبة بقطعة محددة وأن تكون تلك القطعة المحددة هي المبيعة إليه بالذات .

ومن حيث أنه لما كان هذا الدفاع جوهريا قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى، ذلك أن المحكمة لم تلق بالا إلى ما تمسك به الطاعنان من أن المورث قد ترك الشركة المشار إليها في سبب النعي وأن العشرة قراريط المبيعة من الطاعنة الأولى على وجه التحديد إلى الطاعن الثاني هي بعض هذه الشركة وأنه لم تحصل قسمة بين الورثة في هذا المال الشائع — وذلك كي تصل المحكمة إلى تطبيق حكم القانون تطبيقا سليما لو صح هذا الدفاع، بصدد ما هو مقرر من حكم بيع الشريك في الشركة حصة محددة فيها قبل قسمتها .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم لما اعتوره من قصور مبالغ فيه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عباد ، ومحمد فؤاد جابر المستشارين .

(١٨١)

القضية رقم ٢٥٩ سنة ٢٢ القضائية :

تنقض . طعن . إجراءات الطعن . وكالة . التوكيل بالطعن لم يصدر إلى المحامي المقرر بالطعن
بل صدر إلى محام آخر باعتباره وكيلًا عن الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن .
عدم قبول الطعن .

متى كان التوكيل المقدم بملف الطعن لم يصدر من الطاعن إلى المحامي الذي
قرر بالطعن بل صدر إلى هذا المحامي من محام آخر باعتباره وكيلًا عن الطاعن ،
وكان التوكيل الصادر من الطاعن إلى المحامي الأول لم يودع حتى تستطيع المحكمة
معرفة حدود وكالته وما إذا كانت تشمل الإذن له في توكيل المحامين في الطعن
بالنقض أم لا تشمل هذا الإذن ، فإن الطعن يكون غير مقبول لتقريره
من غير ذي صفة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي
صفة تأسيساً على أن التوكيل المقدم بملف الطعن لم يصدر من الطاعن إلى المحامي
الذي قرر بالطعن بل صدر إلى هذا المحامي من محام آخر باعتباره وكيلًا عن
الطاعن ولم يقدم ما يدل على أن هذا المحامي الآخر كان له حق التوكيل في الطعن
بالنقض بالنيابة عن الطاعن .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الأستاذ عبد العزيز فهمى المحامى هو الذى قرر بالظعن باعتباره وكيلًا عن الطاعن بالتوكيل رقم ١٠٨٣ سنة ١٩٥٢ توثيق القاهرة الصادر فى ٢ من يولييه سنة ١٩٥٢ وبمراجعة هذا التوكيل المقدم بملف الظعن تبين أنه غير صادر من الطاعن شخصيا إلى المقرر بالظعن بل صدر إليه من الأستاذ مصطفى كامل منيب المسمى بصفته وكيلًا عن الطاعن بالتوكيل رقم ١٠٢٦٩ سنة ١٩٥٠ توثيق القاهرة ولما كان هذا التوكيل الأخير لم يودع بملف الظعن حتى تستطيع هذه المحكمة معرفة حدود وكالة الأستاذ مصطفى كامل منيب عن الطاعن وما إذا كانت تشمل الإذن له فى توكيل المحامين فى الظعن بالنقض أم لا تشمل هذا الإذن . لما كان ذلك فإن الدفع بعدم قبول الظعن شكلا لتقريره من غير ذى صفة يكون فى محله ويتعين الحكم بقبوله .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب أحمد
وكيل المحكمة ، وعبد العزيز صليان ، ومحمود عياد ، ومحمد فزاد جابر المستشارين .

(١٨٢)

القضية رقم ٤٠٨ سنة ٢١ القضائية :

(أ) دفع . دعوى . دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . سير الإجراءات
أمام محكمة أول درجة حتى استئناف الحكم دون الاعتراض على الصفة . الدفع لم يبد
إلا أمام محكمة الاستئناف بعد أن صدر من المدعى عليه ما يفيد التسليم بالصفة .
الدفع غير مقبول .

(ب) قانون أجنبي . التمسك به أمام محكمة النقض . هو مجرد واقعة . يجب إقامة الدليل
عليها . لا يكفي في إثباتها تقديم صورة عرفة تحوى أحكام هذا القانون .

(ج) أحوال شخصية . عقد . وصية . النزاع على صحة وصية . اتفاق الخصوم على بطلانها
وتحديد حقوق كل منهم بموجب هذا الاتفاق . يجب على المحكمة إعمال أحكام هذا
الاتفاق . الرجوع إلى الوصية في تحديد حقوقهم دون الاتفاق . مخالفة للقانون .

١ - متى كان الحكم إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها
من غير ذي صفة أقام قضاءه على عدم إثارة الجدل حول صفة المدعى أمام محكمة
أول درجة وعلى قبول المدعى عليه لشكل الدعوى وقت رفعها واستمرار دفاعه فيها
بالشكل الذى رفعت به حتى صدور الحكم الابتدائى وإعلانه صحيفه الاستئناف
للوكيل بعد سبق إعلانها للأصيل مما يتعارض مع إنكاره صفة الوكالة وعدم
تمسكه بهذا الدفع إلا أمام محكمة الاستئناف ، وكانت وجهة نظر الحكم قد تأيدت
بإجراء لاحق وهو إعلان تقرير الطعن بالنقض للطعون عليه بصفته وكيلًا للخصم
الأصيل فى الدعوى بنقض النظر عن التحفظ الذى أبداه الطاعن من أن إعلان

الطعن للوكيل لا يعتبر اعترافاً منه بصحة التوكيل وتنازلاً عن الدفع ، فإن هذا الذى قرره الحكم يكفى لحمل قضائه فى توافر الصفة ولا خطأ فيه .

٢ — التمسك بتشريع أجنبي أمام محكمة النقض لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب إقامة الدليل عليها ولا يغنى فى إثباتها تقديم صورة عرفية تحوى أحكام هذا التشريع .

٣ — متى كان النزاع بين ورثة الموصى والموصى إليه قد انقسم بموجب اتفاق عقد بينهم أشير فى ديباجته إلى تسليم الطرفين ببطلان الوصية وتحديد حقوق كل منهما فى التركة وفقاً للشروط التى نص عليها فى هذا الاتفاق ، فإنه يتعين على محكمة الموضوع وهى بصدد التصرف على حقيقة المصدر الذى تعلق عنه المحصوم حقوقهم أن ترجع إلى الاتفاق المشار إليه وإذا جاز التعرف على نية أطراف الاتفاق بالرجوع إلى الوصية فيجب أن يكون هذا الرجوع لمجرد الاسترشاد بواقعة خارجة عن نطاق العقد الذى أنشأ حقوق الطرفين والذى يعتبر وحده مصدر هذه الحقوق دون الرجوع بها إلى ما قبل ذلك ، فإذا كانت المحكمة قد انحرفت فى تكييف حقوق المحصوم عن حقيقة مصدرها وعماتؤدى إليه أوراقها بأن اعتبرت الوصية هى مصدر هذه الحقوق فإنها تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه قد أقام بواسطة ممثله فى مصر الخواجه "باريسى بلينى" الدعوى رقم ٧٤٨ سنة ٧٢ ق أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة ضد الطاعنين بصحيفة أعلنت فى ٢ و ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٦

طلب فيها الحكم باعتبار الالتزام المقرر لمصلحته بموجب الوصية الصادرة من المرحوم بازيل تقولا بيد من أمام القنصلية اليونانية بباريس في ١٣ من أغسطس سنة ١٨٩٢ و بموجب عقد الصلح المحرر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٠١ المكمل للوصية ديناً قيمياً وأن ريع الأقطيان البالغ مقدارها ٥٠٠ فدان المخصص للاتفاق على مدارس ليروس المشمولة بإدارته ولضمان تقدمها وهي الشروط بقاؤها في حيازة الطاعنين لاستثمارها يجب أن يحتسب على أساس القيمة الإيجارية لهذه الأقطيان وأن يكون متناسباً حسب الظروف والأوقاف مع غلتها من جهة وحاجات المدارس من جهة أخرى والحكم بتحديد الريع المستحق لمجلس إدارة المدارس منذ أول يناير سنة ١٩٣٥ بمبلغ ٢٦٦٦,٦٦٦ جنيهاً سنوياً على أساس أن القيمة الإيجارية لهذه الأقطيان لا تقل بحال من الأحوال في تلك المدة عن ٤٠٠٠ جنيه سنوياً وأن المطعون عليه بصفته يستحق في هذا الريع قيمة الثنتين والطاعنان الثلث وبإلزام الطاعنين بدفع قيمة المتأخر عن تلك المدة على هذا الأساس وهو مبلغ ٢٨٤٠٠ جنيه وفوائده القانونية والمصاريف. فدفع الطاعنان الدعوى بأن عقد الصلح المحرر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٠١ قرر لها حق "أمفيتوز" على الخمسة فدان مقابل دفعهما للمطعون عليه سنوياً مبلغاً مقررًا ثابتاً لا يتعدى مقداره ١٠٠٠٠ فرنك ذهباً وأن الطرفين أحترما هذا الوضع ونفذه وكان المطعون عليه يقبض من الطاعنين هذا المقابل سنوياً دون اعتراض إلى أن أراد المطعون عليه أن يؤدي إليه هذا المقابل ذهباً لا ورقاً. وفي ٧ من يونيو سنة ١٩٤٨ قضت محكمة مصر الابتدائية المختلطة بتحديد ما يجب على الطاعنين دفعه للمطعون عليه نظير استثمارهما الأرض المملوكة للمطعون عليه بمبلغ ١٧٥٠ جنيهاً سنوياً وبإلزام الطاعنين بدفعه للمطعون عليه على هذا الأساس اعتباراً من تاريخ رفع الدعوى بعد خصم ما سبق لها رفعه إلى هذا التاريخ مع المصاريف والأتعاب وبنت المحكمة حكمها على أن لها أن تبحث عن حقيقة ما قصده الموصي في وصيته وما قصده الموقعون على عقد الصلح المكمل للوصية دون تقييد بما ورد بهما من عبارات واصطلاحات وبما أورده الخصوم في أقوالهما وأنها ترى بناء على ذلك أن الموصي قصد بوصيته ترتيب ريع مؤيد للمطعون عليه يعادل نصف غلة الأقطيان الموصى بها التي خفضت

إلى ٥٠٠ فدان بموجب الصلح المحرر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٠١ وأنها تقدر الغلة الصافية للقدان الواحد بمبلغ ٧ ج سنويا وعلى هذا الأساس يكون الربيع الذى يستحقه المطعون عليه مبلغ ١٧٥٠ ج سنويا من تاريخ رفع الدعوى وأنه لا حق له فى المطالبة بهذا الربيع عن المدة السابقة لأن حكمها يعتبر منشأ لحق المطعون عليه ولأن الطاعنين يعتبران حسنى النية فيتملكان الثمار السابقة على رفع الدعوى . وقال الحكم كذلك إن الوصية والصلح لا يرتبان للطاعنين حق "أمفتيوز" لأنه يخالف النظام العام فى مصر ولا يعرفه التشريع المصرى . وأنه وإن كان لم يترتب عليهما كذلك إنشاء وقف لصالح المطعون عليه بعدم توافر أوضاعه الشكلية فإنه يستفاد من نصوده بما أنه قصدهما فيما بين الطرفين مراعاة أحكام الوقف وأن هذه الحالة شبيهة بالحكر الذى يعرفه القانون المصرى وهو نظام يجوز معه التصديق وأن عدم اعتراض المطعون عليه عند قبضه ما كان يدفعه له الطاعنان لا يعتبر تنازلا منه عن حقه فى طلب تعديل حصته فى الربيع . وبصحيفة معلقة فى ١٧ من يناير سنة ١٩٤٩ استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف اسكندرية المختلطة وقيد الاستئناف بجدولها برقم ٣٥٥ سنة ٧٤ ق وبعد انتهاء فترة الانتقال أحيل إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد بجدولها برقم ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق وطالب الطاعنان فى استئنافهما إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليه مع المصاريف والأتعاب عن الدرجتين وأقام المطعون عليه بدوره استئنافا مقابلا قيد برقم ٢٣١ سنة ٦٨ ق طلب فيه رفض الاستئناف الأصيل المرفوع من الطاعنين وتعديل الحكم المستأنف والقضاء له بأن حصة مدارس ايروس فى ريع الأطيان موضوع الدعوى توازى الثلثين لا النصف وبالزامهما بأن يدفعوا للمدارس المذكورة مبلغ ٧٨٣٠ ج سنويا قيمة حصتها فى غلة الأطيان المذكورة ابتداء من سنة ١٩٣٥ لغاية تمام السداد مع المصاريف والأتعاب . فدفع الطاعنان بعدم قبول هذا الاستئناف المقابل وعدم قبول الدعوى الأصلية لرفعها من غير ذى صفة وأن رافعها "ياريسى بللىنى" لم يقدم ما يثبت صفة نيابته عن مدارس ايروس فى توجيه الخصومة وطلبا فى الموضوع إلغاء الحكم المستأنف ورفض طلبات المستأنف مع المصاريف والأتعاب .

وبتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاستئناف بقبول الدعوى الأصلية المرفوعة من الخواجة باريسى بلىنى بصفتها استنادا إلى أن التوكيل المقدم منه كاف للتقاضى باسم مدارس ليروس وعرضت في أسباب حكمها للوضوح وقالت بأن الحق موضوع النزاع إنما نشأ من الوصية المحررة بين الطرفين في سنة ١٩٠١ بل من وقت وجوب السبب الذى أنشأ هذا الحق وأن شرط عدم التصرف الوارد في الوصية ليس بوقف وحقيقته وصية صادرة من غير مسلم من رعايا الحكومة المصرية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية وهي صحيحة لنوافر أركانها ، وأما الشرط المانع من التصرف فيعتبر باطلا لمخالفته لمقتضى العقد ، وأن الوصية غامضة ، وأن الموصى له متى ملك بالوصية كان ملكه تاما ، وأن بطلان الشرط المانع لا يؤثر في صحة الوصية . وأما من جهة الأخوين جورج واستافرو ليونتيديس فهما موصى لهما كذلك لوجودهما وقت الوصية ووقت وفاة الموصى دون ذريتهما "الطاعنين" أى موصى لهما بالتأجير وهو حق شخصى وبذا يكون ملك الأعيان تاما للمدارس ، وأن الصلح المحرر في سنة ١٩٠١ لم يأت بجديد في خصوص الملكية لأن المدارس قد ملكت بالوصية لا بالصلح ، كما يجب استبعاد فكرة "الامفتيز" لأنه نظام غريب عن التشريع المصرى وكذلك المحرر باعتباره صورة مهذبة من "الامفتيز" تلك الفكرة التى تشبهت بها المدارس في الدعوى وهى لا تخدم قضيتها بعد أن ثبت أن الأطيان ليست وقفا ، إذ الحكر على أرض غير موقوفة لا تقبل أجرته الزيادة ولو زاد أجر المثل إلى أن اتمت المحكمة إلى القول بأنها إذ لا تستطيع تغيير أساس الدعوى فلا يسعها إلا أن تلغى الحكم المستأنف وأن تحكم برفض الدعوى وهى إذ تحكم بهذا الرفض تقصد أن تحكم فيها بالحالة التى هى عليها على أساسها الذى أسست عليه مع حفظ الحق لكل من له حق ، ورفض الدعوى الأصلية يستتبع حتما رفض الاستئناف المقابل . فطمن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ تطبيق القانون من وجهين : الأول - إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة من الخواجة "باريسى بلىنى" دون أن يقدم رافعها ما يثبت صفة

في التقاضى باسم المطعون عليه طبقا للشروط المقررة في التشريع اليونانى كما شاب الحكم المطعون فيه قصور في التسبب من هذه الناحية إذ أغفل الرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص وهو عدم استيفاء الإجراءات التى يستلزمها التشريع اليونانى من وجوب تصديق الحاكم العسكرى لجزر الدوديكانيز على محاضر جلسات مجلس إدارة مدارس ايروس وعدم تقديم صورة من محضر الجلسة المشار اليها مع التوكيل المقدم من المطعون عليه حتى تتحقق المحكمة من صحة تشكيل المجلس وصحة قراره وصحة صفة الموكل كما أن التوكيل المقدم لم يثبت التصديق عليه من أية جهة رسمية تكون قد تحققت من صفة الموكل مما يجعل هذا التوكيل غير مستوف للشروط التى يستلزمها التشريع اليونانى وغير صالح لتحقيق الصفة الواجبة لرافع الدعوى قانونا ، وخلو الحكم من مناقشة هذا كله - الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى بأن سبب الحق المعترف به لمدارس ايروس إنما يرجع لا إلى عقد الاتفاق المحور فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٠١ بل إلى وصية المرحوم باسيلي نقولا ييديدس الصادرة فى ١٣ من أغسطس سنة ١٨٩٢ ويعتبر ثابتا من تاريخ الوصية لا من تاريخ الصلح وذلك رغم اعتراف ذوى الشأن ببطلان الرصية ورغم تنازل مدام ايروس فى عقد الصلح عن كافة الحقوق التى كانت تدعيها بمقتضى الوصية ورغم إقرار ملكية المدارس إلى نحسبائة فدان وحققها فى إيجارها من تاريخ التوقيع على عقد الاتفاق . كما أخطأ إذ قضى بأن الشرط المانع من التصرف الوارد بعقد الوصية شرط باطل لا يؤثر فى صحة الوصية ولا يراعى ، لمخالفته لأحكام الشريعة الاسلامية ، ولذا تكون المدارس مالكة للأطيان ملكا تاما بمقتضى الوصية التى أنشأت فى الوقت نفسه حقا شخصيا لجورج واستافرو ليونتيديس فى استئجار هذه الأطيان وزاد خطأ الحكم إذ قرر أن عقد الاتفاق المبرم فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٠١ لم يأت بجديد فى خصوص ملكية الأطيان التى آلت إلى المدارس بمقتضى الوصية فى حين أن هذا العقد هو الذى ملك المدارس وأنشأ حقها من تاريخ التوقيع عليه وفقا لما جاء فى نصوصه كما أخطأ الحكم أيضا إذ استبعد فكرة الامفيوز بمقوله إنه نظام غريب عن القانون المصرى فى حين أنه عقد خاص منشىء لحقوق والتزامات من نوع

خاص اتفق عليها لمعالجة ظروف وأحوال استثنائية فيعتبر من العقود غير المسماة التي يعترف بها الفقه والقضاء ولو لم يتضمنها نص قانون خاص، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى جملة أخطائه خطأ آخر إذ طبق أحكام الوصية المقررة في الشريعة الإسلامية على عقد الاتفاق الرقيم ١٩٠١/٢/٢١ التي تشترط في الموصي له أن يكون حيا وقت الوصية إذا كان معينا أو موجودا وقت موت الموصي إذا كان غير معين بقوله إن المتصلحين إنما أرادوا توكيد نية الموصي وبذا اعتبر الحكم أن الوصية صحيحة بالنسبة لوالدي الطاعنين لأنهما كانا معينين وموجودين وقت تحرير الوصية واعتبرها باطلة بالنسبة للطاعنين لأنهما لم يكونا موجودين حقيقة ولا حكما وقت الوصية ولا وقت وفاة الموصي، والحكم المطعون فيه — وهذا منهجه في تكييف الدعوى مع تعدد أخطائه ومخالفته للقانون — يكون واجب النقض .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه إذ أخذ من عدم إثارة أي جدل حول صفة المطعون عليه أمام محكمة أول درجة ومن قبول الطاعنين لشكل الدعوى وقت رفعها واستمرار دفاعهما فيها على شكلها الذي رفعت به حتى صدور الحكم الابتدائي فيها بتاريخ ١٩٤٨/٧/٧ ومن إعلانهما المطعون عليه نفسه بصحة حقيقة الاستئناف بعد سبق إعلانها للأصيل مما يتعارض مع انكار صفة الوكالة للطعون عليه ومن عدم تمسكهما بهذا الدفع إلا أمام الاستئناف، أن الدفع غير جدي واعتبر أن الصفة ثابتة للمطعون عليه بقوله "حيث إنه مما تجب ملاحظته أن انكار صفة النيابة على رافع الدعوى لم يأت من جانب خصمه إلا في المرحلة الثانية من الخصومة فلا هو أتى أمام الدرجة الأولى ولا هو جاء في صحيفة الاستئناف وغاية ما في الأمر أنهما عمدا إلى إعلان استئنافهما في جزر الدود يكافئ بالطريق الدبلوماسي إلى صاحب الغبطة عثمانويل رئيس كنيسة كوس والمندوب البطريركي عن ليروس بوصفه رئيسا لمجلس إدارة مدارس ليروس . وإذا كان هذا الإعلان ينطوي على معنى من معاني التجاهل فإنهما عادة وأدخلا باريسي بليني في الخصومة وهذا السلوك إن دل على شيء فلا بد من دليل على أنهما غير جادين في دفعهما ومع ذلك فإن باريسي بليني — بالنظر لتغير

الأوضاع في تلك الجزر قدم توكيلا رسميا صادرا إليه من صاحب الغبطة
عمانويل بوصفه السالف الذكر وهذا التوكيل ينحوله حق تمثيل المدارس أمام
المحاكم على اختلاف درجاتها وفيه إجازة صريحة لجميع الأعمال التي باشروا بناء على
الوكالة السابقة وعلى الأخص التي استلزمها الدعاوى المرفوعة بالملكية المصرية
ضد المستأنفين "الطاعنين" وبناء على ذلك يتعين رفض الدفع... وقد تأيدت
وجهة نظر الحكم المطعون فيه بإجراء لاحق وذلك بإعلان تقرير الطعن بالنقض
للطعون عليه بصفته وكيلا عن رئيس مجلس إدارة المدارس الخصم الأصيل
في الدعوى دون التفات إلى ما أبداه الطاعنان من تحفظ بأن إعلان الطعن للوكيل
لا يعتبر اعترافا منهما بصحة توكيله وتنازلهما عن الدفع بعدم قبول الدعوى وفي هذا
ما يكفي لتوافر الصفة ودوام الخطأ فيه... أما ما أثاره الطاعنان من القول
بتخالفه التشريع اليوناني الذي يوجب تصديق الحاكم العسكري على محاضر جلسات
مجلس إدارة مدارس أرووس حتى تتحقق لرئيس هذا المجلس أهلية التقاضي
ولو كلفه صفة النيابة وسكوت الحكم المطعون فيه عن التحدث عن ذلك يجعله
قاصر الأسباب ، فإنه مردود كذلك بأن الطاعنين لم يقدموا صورة رسمية لهذا
التشريع الأجنبي بملف الطعن ولا ترجمة رسمية له ، والتسك بتشريع أجنبي أمام
هذه المحكمة لا يمدو أن يكون مجرد واقعة يجب إقامة الدليل عليها ولا يغني
في اثباتها تلك الصور العرفية التي استند إليها الطاعنان بملف الطعن مما يتعين معه
رفض هذا الوجه .

ومن حيث إنه عن الوجه الثاني فإن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على
القول بأن حقوق الطاعنين الواردة بمقتضى الاتفاق المحرر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٠١
مستمدة من الوصية الصادرة من المرحوم باسيل تقولا بيديس في سنة ١٨٩٢ ثم
انتهى إلى القول بأن تلك الحقوق — وهي في ذاتها وصية بالنسبة إلى الطاعنين
صادرة من المرحوم باسيل تقولا بيديس — تعتبر باطلة بطلانا تلحقه الإجازة
وذلك لعدم وجودها حقيقة أو حكما وقت وفاة الموصي في سنة ١٨٩٢ واشتوت
ميلادهما في سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٦ حسب الثابت بالأوراق — وهذا النظر
من الحكم غير سليم ذلك لأنه ظاهر من نصوص عقد سنة ١٩٠١ أن نية أطرافه

قد انعقدت على أن يكون هو مصدر حق كل منهم لا وصية سنة ١٨٩٢ وأنه وإن جاز التعرف على نية المتصلحين الذين عقدوا ذلك الاتفاق في سنة ١٩٠١ بالرجوع إلى وصية سنة ١٨٩٢ إلا أن هذا لا يعدو أن يكون مجرد استرشاد بواقعة خارجة عن نطاق العقد الذي أنشأ حقوق الطرفين والذي يعتبر وحده مصدر هذه الحقوق دون الرجوع بها إلى ما قبل ذلك . وآية ذلك أن وصية سنة ١٨٩٢ المشار إليها وقد سبق الحكم من المحاكم اليونانية بإبطالها ، ولما قضى القضاء المختلط بعد ذلك بأن تقرير الجنسية المحلية للموصي يستتبع عدم إمكان الاحتجاج بالحكم الصادر من القضاء اليوناني وبوجوب الالتجاء إلى قاضي الأحوال الشخصية المختص ، أثر نزاع جديد بين المدارس وورثة الموصي على ملكية الأطنان وقد حسم هذا النزاع بالاتفاق الذي عقد في فبراير سنة ١٩٠١ والذي أشير في ديباجته إلى ما يفيد تسليم الطرفين بإعلان الوصية كما نص في آخره "على تنازل مجلس إدارة المدارس عن كل دعوى أو تصرف أو حق أيا كان ضد ورثة المرحوم باسيل نقولا ييّدس الذين يعترف بهم كورثة شرعيين مالكين دون غيرهم للأطنان الأخرى المملوكة لورثة مورثهم باسيل نقولا ييّدس ويعتبر كل نزاع قائم حتى اليوم بينه وبين الورثة الشرعيين محسوما قطعا وخالصا تماما " وبين من مراجعة هذا الاتفاق أن الورثة وإن حاولوا أن يتابعوا إلى حد ما إرادة المورث الأصلي " باسيل نقولا ييّدس " إلا أنهم اعتبروا أنفسهم هم المصدر الأصلي للحقوق التي تفررت في عقد الاتفاق كما سبق بيانه وهي حقوق مختلفة عما كانت مقررا في وصيته سنة ١٨٩٢ وهذا استفاد من مقارنة نصوص عقدي الاتفاق والوصية المشار إليهما فبعد أن كانت الوصية تقرّر للمدارس حق ملكية على ١٠١٣ فداناً مع تحديد مقابل ريعها السنوي بمبلغ ١٨٠٠٠ فرنك يجري دفعه للمدارس من تاريخ وفاة الموصي في سبتمبر سنة ١٨٩٢ فإذا بعقد الاتفاق ينصر على اعتراف الورثة للمدارس بملكية ٥٠٠ فدان فقط وهي نصف المساحة التي وردت بالوصية كما حدد مقابل ريعها على أس ٢٠ فرنكاً للفدان الواحد بدلاً من ١٨ فرنكاً المحددة بالوصية وكما حدد تاريخ دفع هذا المقابل للمدارس ابتداء من ١/١٠/١٩٠١ بدلاً من سبتمبر سنة ١٨٩٢ التاريخ المعين بالوصية كما أن الصلح تضمن نزول أخوى

ليوتيدس مورثي الطاعنين عن حقهما الذي كان مقررا في الوصية في استئجار ١٠١٣ فدانا بايجار معين وعمما كانا يدعيانه من تعويضات خاصة بتحسين الأتبان مقابل إنشاء حق "أمفتيوز" لهما على نصف هذه المساحة أى على الخمسمائة فدان التي اقتصت به إدارة المدارس .

وحيث إنه يبين من هذا أن الحكم المطعون فيه قد بنى على اعتبار وصية سنة ١٨٩٢ هي مصدر حقوق الطاعنين كما هي ومصدر حقوق المدارس ورتب على ذلك نتيجة لم يقل بها أحد من خصوم الدعوى وهي تجرد الطاعنين من أى سند قانوني في استغلال هذه الأتبان تأسيسا على أنه لا يجوز لهما أن يستمدا حقا من وصية سنة ١٨٩٢ لإبطالها بالنسبة إليهما مع أنه كان يتعين على المحكمة وهي بصدد التعرف على حقيقة المصدر الذي تالق عنه الطاعنان حقهما إذا شاءت التعرض لما لم يطلبه أحد من الخصوم صيانة للنظام العام أن ترجع في ذلك إلى الاتفاق المحرر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٠١ كمصدر للحقوق . فاذا قام نزاع حول تكييف ما انطوى عليه ذلك الاتفاق من تصرفات تعين البحث فيه على هذا الأساس وما تلاه والحكم المطعون فيه إذ انخرط في تكييفه لحقوق الخصوم عن حقيقة مصدرها وعمما تؤدي إليه أوراقها على النحو الذي أورده في أسبابه يكون قد خالف القانون وتعين لذلك نقضه دون بحث في باقي الأوجه الأخرى .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد نجيب
أحمد وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد ديد الواحد على المستشارين .

(١٨٣)

القضية رقم ٩١ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) إفلاس . من يجوز له طلب الحكم بإشهار الإفلاس ؟ تقديم الطلب من دليل الدائنين
في تقليصة أحد الشركاء المتضامنين لإشهار إفلاس باقي الشركاء . متى يكون مقبولا ؟
- (ب) إفلاس . تقديم طلب الإفلاس من غير ذي صفة . لا يترتب عليه حتماء قبول الدعوى .
حق المحكمة في الحكم بالإفلاس من تلقاء نفسها . مثال . المادة ١٩٦ من قانون
التجارة .
- (ج) التزام . شركة . سند المدين قد نص على صفة الموقع عليه باعتباره مدير الشركة والشريك
الأول فيها . مدم مناقشة باقي الشركاء في صحة هذا البيان . اعتباره ملزما للشركة .
- (د) إفلاس . جواز الحكم به ولو كان المدين قد توقف عن سداد دين واحد . تعدد
الديون المتوقف عن سدادها . غير لازم .
- (هـ) التزام . توقيع الشريك المدير في شركة تضامن على تعهد باسمه دون بيان عنوان الشركة .
لا يترتب عليه بمجرد إعفاء الشركة . وجوب اعتباره قرينة بسيطة على مديونية الشريك
دون الشركة .

١ — لما كان القانون يستوجب في حالة تقديم طلب إشهار الإفلاس
من غير المدين أو النيابة العامة أن يكون مقدم الطلب دائئا لمن يطلب الحكم
بإشهار إفلاسه ، فإن وكيل الدائنين في تقليصة أحد الشركاء في شركة التضامن
لا تكون له صفة في المطالبة بإشهار إفلاس باقي الشركاء المتضامنين إلا إذا
ظهر من تصفية الحساب بينهم وبين المقلس ، الذي يمثله أنه دائئ لهم .

٢ — تقديم طلب إشهار الإفلاس من غير ذي صفة لا يترتب عليه حتما الحكم
بعدم قبول دعوى إشهار الإفلاس ، إذ يجوز للمحكمة في هذه الحالة وعملا بنص

المادة ١٩٦ من قانون التجارة أن تحكم من تلقاء نفسها بإشهار الإفلاس متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها أن المدين المطلوب إفلاسه هو تاجر وأن ثبت دائئا أو دائنين آخرين بديون تجارية قد توقف هذا المدين عن وفاء ديونهم مما تنافي معه الشروط الموضوعية في خصوص إشهار الإفلاس، كما يجوز للمحكمة في حالة توافر هذه الشروط أن تحكم من تلقاء نفسها بإشهار الإفلاس إذا كان طالب إشهار الإفلاس دائئا ذا صفة في طلب الإفلاس ثم تنازل عن طلبه. وإذن فمضى كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت للأسباب التي أوردتها أن الديون التي صدرت من أجلها الحكم بإشهار إفلاس أحد الشركاء المتضامنين هي كلها ديون مترتبة في ذمة شركة التضامن ولم تكن ديونا مترتبة في ذمة المفلس بصفته الشخصية كما اعتبرت الشركة متوقفة عن دفع الديون المشار إليها ورتبت على ذلك مسئولية باقي الشركاء المتضامنين عن وفاء هذه الديون وقضت بإشهار إفلاسهم، وأنه يكون غير منتج تمسك هؤلاء الشركاء بانعدام صفة وكيل الدائنين في تقليصة شريكتهم في طلب إشهار إفلاسهم.

٣ - متى كان سند الدين قد تضمن بيان صفة الموقع عليه باعتباره الشريك الأول في شركة التضامن والمدير المالي لها ولم يثارع باقي الشركاء في صحة هذا البيان فإنه يكون كافيا في ترتيب الالتزام في ذمة الشركة ويكون غير منتج الطعن بالتزوير في العبارة المقول بإضافتها إلى هذا السند والخاصة بالمحل الذي تباشر فيه أعمالها.

٤ - لما كان القانون لا يشترط للحكم بإشهار الإفلاس تعدد الديون التي يتوقف المدين عن وفائها بل يجوز إشهار إفلاسه ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد، وكان المدين قد نازع في بعض الديون ولم يثارع في البعض الآخر، فإن هذه المنازعة ليس من شأنها منع الحكم بإشهار إفلاسه.

٥ - توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه على تعهد من التعهدات دون بيان عنوان الشركة لا يترتب عليه مجرد إعفاء الشركة من الالتزام وإنما يقوم

قرينة على أن الشريك المدير يتعامل في هذه الحالة لحسابه الخاص وهي قرينة تقبل إثبات العكس بكافة طرق الإثبات بما فيها القرائن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن دردير افندى مصطفى أقام الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٥٠ إفلاس مصر على محمد افندى عبد المجيد بوصفه صاحب ورشة بلاط الهلال الكائنة بشارع عبد الرازق بركات رقم ٤ قسم السيدة زينب طلب فيها الحكم بإشهار إفلاسه — واستند في دعواه إلى سند إذني مؤرخ في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ قيمته ٤٠٠ جنيه وإلى بروتستو عدم الدفع المعلن إلى المدعى عليه المذكور في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ — دفع المدعى عليه الدعوى المشار إليها بأنه سدد الدين وقدم إلى المحكمة دفاتر تبين أن لا علاقة له بهذا الدين — وفي ٩ من يناير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية بإشهار إفلاس محمد عبد المجيد واعتبار يوم ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع وتعيين المطعون عليه وكلاً مؤقتاً عن الدائنين — استأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، وفي ٨ من مارس سنة ١٩٥١ حكم بالتأييد — وكان الطاعنان قد أقاما في ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ دعوى قيدت في جدول محكمة القاهرة بالرقم ذاته — ٢٢٧ سنة ١٩٥٠ إفلاس مصر — طلبا فيها القضاء بإلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى بإشهار إفلاس محمد عبد المجيد تأسيساً على أن المحكوم بإشهار إفلاسه وهو شريك لهما في شركة "بلاط الهلال" قد تواطأ مع الدائن الذي رفع دعوى إشهار الإفلاس وذلك إضراراً بالشركة وعلى أن السند الذي بني عليه الحكم بإشهار الإفلاس إنما يثبت ديناً شخصياً على محمد عبد المجيد وقع

عليه هذا بصفته الشخصية ولا يحمل توقيع عليه اسم الشركة ولا عنوانها . وبعد أن حكم نهائيا بتأييد الحكم الصادر بإشهار إفلاس محمد عبد المجيد عدل الطاعنان طلباتهما إلى طلب الحكم بأحقيةهما إلى ثلث ورشة البلاط التي وضعت عليها الأختام نفاذا لحكم إشهار الإفلاس وإثارة المطعون عليه — وكيل التفليسة — بوجوب إضافة قيمة إيجار الورشة إلى حساب الطاعن الأول على اعتبار أنه هو المالك للعقار الكائنة به الورشة — ثم رفع المطعون عليه — بصفته — الدعوى رقم ٢١٥ سنة ١٩٥١ إفلاس مصر — طلب فيها الحكم بإشهار إفلاس الطاعنين باعتبارهما شريكين في شركة "بلاط الهلال" التضامنية واعتبار يوم ٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع وتعيينه هو وكيلا مؤقتا عن الدائنين — وفي ١٥ من يناير سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بضم القضية الثانية إلى القضية الأولى وفي موضوع القضية الأولى برفضها وفي القضية الثانية بإشهار إفلاس الطاعنين باعتبارهما شريكين متضامنين في شركة بلاط الهلال واعتبار يوم ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع وتعيين المطعون عليه وكيلا مؤقتا عن الدائنين — استأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما في جدول محكمة استئناف القاهرة برقم ٣٦ تجارى سنة ٦٩ ق . . وفي ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أضافتها فقرر الطاعنان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب — يتحصل الوجه الأول من السبب الأول منها في تعيب الحكم بخالفة القانون إذ قضى بقبول الدعوى المرفوعة من المطعون عليه بوصفه وكيلا للدائنين في تفليسة محمد عبد المجيد والتي طلب فيها امتداد الحكم الصادر بإشهار إفلاس هذا المفلس إلى الطاعنين بوصفهما شريكين متضامنين معه في شركة "بلاط الهلال" ويقول الطاعنان في بيان ذلك إن الشريك المتضامن لا يستطيع المطالبة بإشهار إفلاس أحد زملائه الأعضاء في شركة التضامن لأنه في علاقته به لا يخرج عن كونه شريكا وكذلك ليس لوكيل الدائنين في تفليسة أحد الشركاء أن يطلب الحكم بإشهار إفلاس الشركة أو أحد أعضائها

لأن هذا الوكيل كما يمثل دائنى المفلس فإنه يمثل المفلس أيضا ولا صفة للشريك المفلس فى المطالبة بإشهار إفلاس الشركة أو أى شريك آخر .

ومن حيث إن القانون يستوجب فى حالة تقديم طلب إشهار الإفلاس من غير المدين أو النيابة العامة أن يكون مقدم الطلب دائئا ثنى يطلب الحكم بإشهار إفلاسه مما ينبى عليه أنه لا يجوز للشريك المتضامن أن يطلب الحكم بإشهار إفلاس أحد شركائه المتضامين إلا إذا صفى الحساب بينهما وتبينت مديونية الشريك المطلوب إشهار إفلاسه للشريك طالب إشهار الإفلاس ويترتب على ذلك أن وكيل الدائنين فى تفضيلة أحد الشركاء فى شركة التضامن لا تكون له صفة فى المطالبة بإشهار إفلاس باقى الشركاء المتضامين إلا إذا ظهر من تصفية الحساب بينهم وبين المفلس الذى يمثله أنه دائن لهم ولكن تقديم طلب إشهار الإفلاس من غير ذى صفة لا يترتب عليه حتما الحكم بعدم قبول دعوى إشهار الإفلاس إذ يجوز للحكمة فى هذه الحالة وعملا بنص المادة ١٩٦ من قانون التجارة أن تحكم من تلقاء نفسها بإشهار الإفلاس متى تبينت من ظروف النزاع المطروح أمامها أن المدين المطلوب إفلاسه هو تاجر وأن ثمت دائئا أو دائنين آخرين بديون تجارية قد توقف هذا المدين عن وفاء ديونهم مما تتوافر معه الشروط الموضوعية فى خصوص إشهار الإفلاس . كذلك يجوز للحكمة فى حالة توافر هذه الشروط أن تحكم من تلقاء نفسها بإشهار الإفلاس إذا كان طالب إشهار الإفلاس دائئا ذا صفة فى طلب إشهار الإفلاس ثم تنازل عن طلبه - ولما كان يبين من أسباب الحكم المستأنف التى أحال عليها الحكم المطعون فيه ومن الأسباب الأخرى التى أضافتها محكمة الاستئناف أن محكمة الموضوع قد اعتبرت أن الدين الذى رفعت من أجله دعوى الإفلاس رقم ٢٢٧ سنة ١٩٥٠ القاهرة على محمد عبد المجيد بوصفه صاحب مصنع بلاط الهلال - هو والديون الأخرى المشار إليها فى الحكمين الابتدائى والاستئنافى هى كلها ديون مترتبة فى ذمة شركة بلاط الهلال المكونة من الطاعنين هما محمد عبد المجيد ولم تكن ديونا مترتبة فى ذمة هذا الأخير بصفته الشخصية - كما اعتبرت أن الشركة متوقفة عن دفع الديون المشار إليها وقررت أن الطاعنين باعتبارهما شريكين متضامين ملزمان بوفاء

ديون الشركة ومن أجل ذلك حكمت بإشهار إفلاس الطاعنين قائلة إنها تقضى بذلك عملاً بنصوص المادتين ١٩٥ و ١٩٦ من قانون التجارة — ولما كانت المادة الأخيرة تميز لمحكمة الموضوع على ما سبق بيانه أن تحكم بإشهار الإفلاس من تلقاء نفسها ولو كان طلب إشهار الإفلاس مقدماً من غير ذي صفة أو رغم تنازل طالب إشهار الإفلاس عن طلبه — لما كان ذلك فإنه يكون غير منتج ما يتمسك به الطاعنان من عدم قبول طلب إشهار الإفلاس لتقديمه من غير ذي صفة .

ومن حيث إن الطاعنين يتمسكان في الشق الثاني من السبب الثالث من أسباب الطعن بوقوع خطأ في الإجراءات موجب لبطلان الحكم المطعون فيه ويقولان في بيان ذلك إن محكمة الاستئناف يتعين عليها قانوناً أن تنظر القضايا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الدرجة الأولى من ناحية الموضوع والخصوم وأنه بالرجوع إلى بيانات الحكم المطعون فيه تبين أنها خلت من ذكر خصم من الخصوم وهو دردير محمد مصطفى الذي كان مختصاً كمدعى عليه في الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٥٠ إفلاس كلى مصر كما كان معلناً بصحيفة الاستئناف .

ومن حيث إن هذا النعى فار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعنان بملف الطعن صورة رسمية من صحيفة الاستئناف المرفوع منها حتى يبين منهما إذا كانا قد اختصما في هذا الاستئناف دردير محمد مصطفى أم لم يختصما فضلاً عن أن بيانات الحكم المستأنف خالية من الإشارة إليه باعتباره خصماً وقت صدور ذلك الحكم — هذا إلى أنه ظاهر من وقائع النزاع السابق بيانها أن الطاعنين إنما اختصما دردير محمد مصطفى عند ما رفعوا دعواهما طالبين في بادئ الأمر القضاء بإلغاء حكم إشهار الإفلاس الصادر لمصلحة ضد محمد عبد المجيد من محكمة القاهرة بهيئة ابتدائية في ٩ من يناير سنة ١٩٥١ ولما قضى في الاستئناف المرفوع من محمد عبد المجيد بتأييد هذا الحكم عدل الطاعنان طلباتهما في مواجهة المطعون عليه بصفته وكيلًا عن الدائنين في تفليسة محمد عبد المجيد — إلى طلب الحكم بأحقية لثاني ورشة البلاط — وبعد تعديل الطلبات على النحو المشار إليه ونزول الطاعنين عن طلب

إلغاء حكم إشهار الإفلاس لم يكن تمت ما يقتضى الاستمرار في مخاصمة المحكوم لمصلحته بإشهار الإفلاس .

ومن حيث إن باقى ما ورد فى باقى أسباب الطعن يتحصل فى تعيب الحكم المطعون فيه بخالفته القانون وقصور تسييبه وإخلاله بحق الدفاع وبقول الطاعنان فى بيان ذلك إنه يشترط لجواز إشهار إفلاس التاجر أن يكون الدين المطلوب إشهار الإفلاس بسبب التوقف عن وفائه غير متنازع فيه وأنه بالرجوع إلى سند الدين الذى رفعت من أجله دعوى إشهار الإفلاس الأولى من دردير محمد مصطفى يتبين أنه موقع عليه من محمد عبد المجيد بصفته الشخصية وأن توقيعه على هذا السند لا يحمل اسم الشركة ولا عنوانها . ولما كان عقد الشركة بين الطاعنين وشريكتيهما محمد عبد المجيد قد أشهر وفقا للقانون وتضمن هذا العقد أن المدير هو محمد عبد المجيد وأنه لا يجوز له التوقيع إلا بعنوان الشركة المدين بالعقد وهو "محمد عبد المجيد وشركاه" وكانت المادة ٢٢ من قانون التجارة لا تلزم الشركاء بأعمال المدير إلا إذا كان توقيعه بعنوان الشركة فإنه لم يكن يجوز إشهار إفلاس الطاعنين بناء على دين لم يقع عليه من مدير الشركة بهذا العنوان . ويقول الطاعنان أيضا إن الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطاعنين متوقعين عن وفاء دينين أحدهما محرر سنده بمبلغ ١٥٠ جنيها لمصلحة أحمد زكى سامى ومؤرخ فى ٢٠ من يونيه سنة ١٩٤٩ والآخر محرر سنده بمبلغ ٥٠٠ جنية لمصلحة محمد أمين محمد ومؤرخ فى ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ وكل منهما موقع عليه من محمد عبد المجيد ولكن توقيعه عليهما لا يحمل اسم الشركة ولا عنوانها وقد أضيفت بعد تحرير كل منهما وفى صدره عبارة "الجهة — شارع عبد الرازق بركات رقم ٤ قسم السيدة زينب بمحافظة مصر" وكانت هذه الإضافة فيما تضمنته من بيان المكان الذى تباشر الشركة فى جزء منه أعمالها مقصودا بها الإيهام بأن السنتين موقع عليهما من محمد عبد المجيد بعنوان الشركة وقد طلب الدائنان بهذين السنتين تدخلهما فى الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى منضمين إلى المطعون عليه فى طلب إشهار إفلاس الطاعنين وقدا سديهما ولكن المحكمة المذكورة رفضت تدخلهما الأمر الذى كان يتعين معه استبعاد سديهما — ولكن محكمة الدرجة الأولى قضت مع ذلك بإشهار إفلاس

الطاعنين على أساس أنهما متوقفان عن وفاء الدين الثابت في هذين السندين فلما رفع الطاعنان استئنافهما قررا في دفاعهما أمام محكمة الاستئناف أن كلا من السندين قد أضيفت إليه العبارة السابق بيانها وأبديا استعدادهما للطعن بالتزوير فيهما ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع وأصدرت حكمها المطعون فيه تأسيسا على هذين السندين ورغم هذه المنازعة في صحة البيانات الواردة فيهما .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ تحدث عن الديون التي قضى بإشهار إفلاس الطاعنين بسبب التوقف عن دفعها ورد به مايلي "ومن حيث إن المستأنفين — الطاعنين — ينعين على الحكم الابتدائي أنه قضى بإشهار الإفلاس مع عدم مديونية الشركة بدين ما إذ الدين الذي رفعت به الدعوى بداءة مترتب في ذمة محمد عبد المجيد شخصيا لا في ذمة الشركة — ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على السند الذي كان أساس دعوى الإفلاس أنه موقع عليه من محمد عبد المجيد وهو الشريك في شركة التضامن مع المستأنفين الذي يخول حق الادارة والتوقيع عن الشركة ووصف في صدر السند بأنه صاحب ورشة بلاط السيدة زينب — وذكر تحت الامضاء عنوان رقم ٤ شارع عبدالرازق بركات (وهو عنوان الشركة ذاتها) وقد رأت المحكمة بحق أن امضاء المدين بهذه الكيفية يعتبر امضاء بعنوان الشركة يخول طلب إشهار إفلاس الشركة وعززت رأيها هذا بما استمدته من طلب تدخل دائنين أحدهما أحمد زكي سامي الذي يطلب إشهار إفلاس الشركة إذ وقع محمد عبد المجيد بصفته صاحب ورشة بلاط الهلال بشارع عبدالرازق بركات بمصر على سند بمديونيته بمبلغ ١٥٠ جنيه استحق السداد في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٩ والدائن الآخر هو محمد أمين محمد يداين محمد عبد المجيد بسند قيمته ٥٠٠ جنيه يستحق السداد في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ وذكر فيه أن المدين محمد عبد المجيد شريك أول ومدير مالي وإداري شركة بلاط الهلال . وقد رأت المحكمة بحق أن المدين الذي أمضى بعنوان الشركة في جميع السندات ما يجعل الشركة نفسها في حالة توقف عن الدفع وقضت بإفلاسها وإذا كانت المحكمة قد رفضت قبول تدخل هذين الدائنين فليس من حرج عليها في أن تأخذ من سندی دينهما ما تستدل به على حالة التوقف عن الدفع ولعلها بنت الرفض على أن محل

التدخل سيجيء فيما بعد أمام السنديك ومأمور التفليسة بصدد تحقيق الديون فإذا أضيف إلى ذلك أن دائئا آخر هو بولسين زكى بيانكو تقدم في الدعوى مطالبا بمبلغ ٧٧ جنيها و ٩٢٥ مليا قيعة عشرة سندات إذنيه مستحقة الوفاء وقع على اثنين منها من محمد عبد المجيد وشريكه على عبد العال وقد وقعها جميعا محمد عبد المجيد بصفته صاحب ورشة بلاط السيدة زينب وذكر فيها أن الدين مطلوب من محمد عبد المجيد وشريكه عبد العال وأن هناك دائئا آخر تقدم للسنديك وهو أمين أفندى حنا يدين محمد عبد المجيد بخمس سندات إذنيه قيمتها ٣٠٧ جنية موقعا عليها من محمد عبد المجيد بصفته صاحب ورشة البلاط إذا ما تجمعت كل هذه القرائن على عجز المدين - الشركة - عن الوفاء بديونه فلا نزاع في أن المحكمة كانت على حق حين رأت في هذا العجز حالة توقف عن الدفع . ومن حيث إنه لا يشترط لالتزام شركة التضامن نص خاص وإنما يكفي أن يكون التوقيع من الشريك الذي عهدت إليه إدارة الشركة بمنوان الشركة وما نصت به في السندات من أنه صاحب ورشة البلاط في شارع عبدالرازق بركات رقم ٤ بالسيدة زينب ما يكفي لاعتبار الديون مرتبطة بأعمال الشركة وخاصة بها رغم إخفائه عن بعض الدائنين اشتراك غيره معه في الشركة لأن صفة تمثيله لهذا المصنع هي التي كانت محل اعتبار الدائنين حين أقرضوه هذه الديون وهي صفة قائمة فعلا لأنه يمثل هذا المصنع وله حق التوقيع عنه نيابة عن الشركة التي له فيها حق الثلث ، وإن كان قد خلغ على نفسه في بعض السندات صفة الملكية منفردا عن غيره فلا تأثير لذلك على أن الالتزام كان ذا صلة بالمصنع وأن محمد عبد المجيد أمضى هذه السندات بصفته ممثلا له وإن كان مالكا مع غيره .

ومن حيث إنه يبين من هذا الذي أورده الحكم : أولا - أن السند المؤرخ في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ والمحرم لمصلحة الدائن محمد أمين محمد بمبلغ ٥٠٠ جنية قد تضمن بيان صفة الموقع عليه وهو محمد عبد المجيد وأنه هو الشريك الأول والمدير المالي للشركة وهذا كاف في ترتيب الالتزام في ذمة الشركة وعلى ذلك فإنه لم يكن ثمة جدوى من الطعن على هذا السند بالتزوير بالنسبة للعبارة المقول إنها أضيفت إليه والخاصة بالمحل الذي تباشر فيه الشركة أعمالها والتي لا شأن لها

بالبیان المشار إليه الملزم للشركة الذي لم ينزع الطاعنان في صحته — ثانيا أن الحكم بإشهار إفلاس الطاعنين لم ين على مجرد توقف الشركة عن وفاء الديون الثلاثة المشار إليها في سبب النعي بل ثبت لمحكمة الموضوع توقفها عن وفاء دينين آخرين أحدهما لبولسين زكي بيانكو والآخر لأمين افتدى حنا — وهذان الدينان الأخيران لم يبد من الطاعنين نزاع في خصوصهما ولما كان القانون لا يشترط للحكم بإشهار الإفلاس تعدد الديون التي يتوقف المدين عن وفائها بل يجوز إشهار إفلاسه ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد فإن منازعة الطاعنين في الديون الثلاثة السابق بيانها ليس من شأنها منع الحكم بإشهار إفلاسها — ثالثا — أنه وإن كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن عنوان الشركة لم يوضح التفرقة بين عنوان الشركة الذي يقصده المكان الذي تباشر فيه الشركة أعمالها وبين عنوان الشركة الذي أشار إليه قانون التجارة في المادة ٢٢ منه إلا أنه — الحكم — اعتبر للأسباب التي أوردها أن الديون التي افترضها محمد عبد المجيد والتي سبقت الإشارة إليها كانت متصلة ومرتبطة بأعمال الشركة تسأل عنها الشركة والشركاء المتضامنون ولو خلا توقيع الشريك المدير على السندات الخاصة بها من بيان عنوان الشركة — وهذا الذي انتهى إليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون — ذلك لأن توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه على تعهد من التعهدات دون بيان عنوان الشركة لا يترتب عليه مجرده إعفاء الشركة من الالتزام وإنما يقوم قرينة على أن الشريك المدير يتعامل في هذه الحالة لحسابه الخاص وهي قرينة تقبل النفي وإثبات العكس بكافة طرق الإثبات بما فيها القرائن — ولما كانت أسباب الطعن خالية من تعيب الحكم في خصوص القرائن التي استدلت بها على أن السندات المقدمة في الدعوى كانت مرتبطة بأعمال الشركة فإنه يكون من غير المنتج القول بأن هذه السندات لم يكن موقعا عليها من الشريك المدير للشركة بعنوان الشركة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن بجميع وجوهه على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٧ من يولييه سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأمانة : محمد نجيب أحمد
وذيّل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد فؤاد جابر المستشارين .

(١٨٤)

القضية رقم ١٤٣ سنة ٢٣ القضائية :

حراسة . حكم . تسببه . تقرير . بأسباب سائغة انتفاء ركن الخطر . مسألة موضوعية .

متى كان الحكم المطعون فيه — وهو بسبيل تحقيق عناصر الحراسة القضائية
المطلوبة كالتراع والخطر الموجبين لفرضها وتقدير سندا الحائز للأعيان المراد
وضعها تحت الحراسة — قد رأى للأسباب السائغة التي أوردتها انتفاء ركن الخطر
المبرر لقيام الحراسة وانتهى في قضائه إلى رفض الطلب فإن ذلك يعتبر تقديرا
موضوعيا مما يستقل به قاضي الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

... ومن حيث إن واقعة الدعوى — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه
وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢ كلى المنيا
ضد المطعون عاينها بعريضة معلنة في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ طلب فيها الحكم
أولا وبصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي على الأطيان الموضحة حدودها
ومعالمها بعقد الصلح الرقيم ٢١ من فبراير سنة ١٩٥١ والمسجل في ٣ من أبريل
سنة ١٩٥١ لاستلامها وإدارتها ودفع مبلغ ٥٠٠٠ ج من صافي فلتها كل سنة أشهر

على سبيل النفقة المؤقتة إلى مجلس إدارة مدارس ليروس حتى يفصل في باقي الطلبات مع النفاذ بنسخة الحكم الأصلية . ثانيا بطرد المطعون عليهما من تلك الأطنان وتسليمها إلى الطاعن أو الحارس الذي تنديه بمساعليها من مبان وآلات وكافة الملحقات . ثالثا : بإلزام المطعون عليهما بأن يدفعوا إلى الطاعن مبلغ ١٦٨٧٥٠ ج قيمة الربيع عن الخمس عشرة سنة السابقة على ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الذي رفعت فيه الدعوى المختلطة رقم ٧٤٨ سنة ٧٢ ق مصر الابتدائية المختلطة من الطاعن ضد المطعون عليهما وبمبلغ ٦٧٥٠٠ ج ربيع المدة من ذلك التاريخ إلى وقت رفع هذه الدعوى مع ما يستجد لغاية تعيين الحارس واستلام الأطنان بواقع ٢٢,٥٠٠ ج للفدان الواحد سنويا إلى آخر الطلبات الميمنة بالدعوى الحالية وبعد أن دفع المطعون عليهما بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تنازلا مؤقتا عن هذا الدفع بالنسبة لطلب الحراسة وطلبا رفضه وفي ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ قضت محكمة المنيا الابتدائية أولا برفض طلي الحراسة والنفقة المؤقتة وألزمت الطاعن بالمصاريف المناسبة لها وبمبلغ ١٠ جنيهات أتعاب محاماة . وثانيا فيما يختص بموضوع الدعوى بإحالتها إلى التحضير لتحضيرها وحددت لذلك جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٢ تحضير : وبنت المحكمة حكمها على أن الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق بين نفس الخصوم وهو الأساس الذي أقام عليه الطاعن دعواه الحالية ليس له قوة الشيء المقضي فيه فيما ورد بأسبابه من تحدته عن بطلان الوصية بالتأجير للمطعون عليهما الصادرة في ١٣ من أغسطس ١٨٩٢ وبالتالي بطلان عقد الصلح المحرر بين الطرفين في ٢١ من فبراير سنة ١٩٠١ والذي استند إليه الطاعن في اعتبار المطعون عليهما غاصبين للأطنان موضوع النزاع لأن وضع يدهما أصبح بلا سند قانوني ذلك لأن الحكم الاستئنافي المشار إليه لم يقض بشيء إذ قضى برفض الدعوى بحجتها وهو لا يخرج عن كونه حكما بإعادة الطرفين المتنازعين إلى الحالة السابقة على رفع الدعوى المختلطة والتي انتهت بالحكم الاستئنافي رقم ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق المشار إليه وأنه مع التسليم بحق محكمة الاستئناف في التحدث عن التكييف القانوني لوقائع الدعوى المطروحة عليها

فإن الطاعن وهو الذي يتمسك بهذا الحكم الاستثنائي لم يكن قد أثار هذا التكييف أو طلب تلك الطلبات التي خلصت محكمة الاستئناف إلى بيان رأيها فيها والقضاء مستقر على أن الحكم برفض الدعوى بحالتها لا يجوز حجية الشيء المقضى فيه ومتى تبين أن لا حجية لحكم محكمة الاستئناف المشار إليه وهو أساس الدعوى الحالية — قبل المطعون عليهما وأن الحال يصبح بالنسبة لهما كما كان قبل التداعي في سنة ١٩٤٦ فإنهما يكونان على ما يبين من ظاهر عقد الصلح سالف الذكر صاحبي حق في وضع يدهما على الأطنان وفقا للأساس الذي نظمته العقدا المذكور والطاعن إن شاء أن يطرح نزاعه الموضوعي على أساس ما أوثقته محكمة الاستئناف أو على نظر آخر وللطرفين يومئذ أن يناضلا ما شاءت لهما المناضلة بشأن الحقوق التي يدعيها كلاهما. ثم قالت إن في طلب الحراسة على الأطنان وانزعاجها من تحت يد المطعون عليهما فيه أفتئات على حقوقهما الناشئة من عقد الصلح وهو عقد يجب أن تظل له قيمته حتى يقضى ببطلانه وانزعاج الأعيان من يد المطعون عليهما وما دام عقد الصلح يعطى المطعون عليهما حق وضع يدهما على الأعيان محل النزاع بوصفهما مستأجرين بأجرة محددة وقد نفذ بوضع يدهما لأكثر من نصف قرن من الزمان وهما قائمان بالتزاماتهما المفروضة عليهما بموجبه على الوجه الأكمل باعتراف الطاعن وما دام أن الظاهر يؤيد أنهما صاحبا سند حتى الآن فلا يعدل عن هذا الظاهر إلى غيره إلا لعللة موجبة وليس من شأن ما استند إليه الطاعن ما يجعل له إلى الآن وفي حدود دعوى الحراسة حقا ظاهرا أكثر من حق المطعون عليهما أو مساويا له وعلى الأخص في نطاق طلب الحراسة الذي يعتبر إجراء تحفظيا استثنائيا لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى والخطر الداهم الذي يشترط فيه أن يكون حالا ونتيجة مباشرة لأسباب موجودة بالفعل وقت رفع الدعوى ولا يكفي لتبرير الحراسة القول باحتمال الخطر لطول مدة التقاضي إذا أضيف هذا إلى العجز عن إثبات عدم ملاءة المطعون عليهما بل على العكس قاما هما بإثبات ملاءتهما وانتهت المحكمة من ذلك كله إلى رفض طلب الحراسة والنفقة المؤقتة — فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه بجدولها برقم ٤٨٨ سنة ٦٩ ق وطلب في صحيفته المعلنة في

١٦ من يونيه و٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلانته (الحراسة والنفقة) مستندا في استئنافه إلى أن حكم محكمة استئناف القاهرة رقم ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق له حجية بالنسبة لما جاء بأسبابه عن بطلان عقد الصلح في حق المطعون عليهما وبالتالي اعتبار وضع يد المطعون عليهما على الأعيان موضوع النزاع بلا سبب قانوني وأن هناك خطرا على حقوق الطاعن إذا بقيت الأعيان في حيازتهما وبتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة الاستئناف برفض هذا الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه وأضافت أن قوة الشيء المقضي فيه لا تشمل إلا ما تناوله الخصوم في مرافعاتهم وفصلت المحكمة فيه بعد سماع دفاعهم وحججهم ولا مراعاة في أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لقضاء محكمة الاستئناف في حكمها الرقيم ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق فيما يتعلق ببطلان الوصية وبطلان الصلح في حق المطعون عليهما إذ كان الفريقان مساهمين بضعة عقد الصلح وكان البحث مقصورا على مدى التزام المطعون عليهما بمقتضاه بل كان الطاعن نفسه يؤسس دعواه على الوصية وعلى الصلح ثم انتقلت المحكمة الاستئنافية بعد ذلك إلى التحدث عن ركن الخطر وقالت إنها لا ترى في مجرد احتمال طول أمد التقاضي ما يبرر طلب الحراسة وأن ملاءة المطعون عليهما لم تكن محل طعن من جانب الطاعن حتى يمكن أن يقال بوجود خطر حال ولا دليل على الطعن في ملاءة المطعون عليه الثاني بأنه رجل مغامر مشغول بأعمال البورصة وأن المقام لا يقتضي بعد ذلك تعقب الطاعن فيما أورده من دفاع لا يقتضيه البحث في هذه الدعوى . فقرر الطاعن الطعن على هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن هذا الطعن قد بني على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين يتحصل أولهما في أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون عند ما قرر أن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥١ رقم ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق والذي قضى برفض الدعوى بالحالة التي هي عليها لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لما تناولته أسبابه في خصوص بطلان الوصية ومن ثم يكون عقد الصلح الرقيم ٢١ من فبراير سنة ١٩٠١ قائما ويتحتم إخضاع علاقة الطرفين ببعضهما البعض لهذا العقد وهو

ينحول المطعون عليهما حق الاستمرار في وضع يدهما على الأتيان محل النزاع بصفتها مستأجرين فلا محل لانتزاعها منهما حتى يصدر حكم نهائي ببطلان عقد الصلح وقد أخطأ الحكم المطعون فيه القانون بإقراره مذهب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص أخذا بأسبابه وأضاف إليها أن قوة الشيء المقضي به لا تشمل إلا تناول الخصوم في مرافعتهم وسمعت المحكمة فيه حججهم والأمر ليس كذلك بالنسبة لما ذهب إليه حكم الاستئناف رقم ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق المشار إليه من تقرير بطلان الوصية في حق المطعون عليهما وبطلان عقد الصلح كذلك إذ كان الفريقان مسلمين بصحة عقد الصلح وكان البحث مقصوراً أمام محكمة الاستئناف يومئذ على تحديد مدى التزامات المطعون عليهما المقررة بالمقدّم المذكور وأن الطاعن كان يؤسس دعواه على الوصية وعلى عقد الصلح كما قرر ذلك الحكم نفسه ، ووجه الخطأ ومخالفة القانون فيما قرره الحكم ظاهر مبدئياً من كون الحكّمين معاقدين انتقل بهما النظر فأغفل أن الموضوع المطروح للفصل فيه هو طلب حراسة وهو إجراء تحفظي لا تنفيذه تنفيذ الحكّمين من حجة قضاء محكمة الاستئناف رقم ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق لا جدوى منه إلا حيث يراد التنفيذ بذلك الحكم أو إقامته حجة قاطعة في مواجهة المطعون عليهما وهذا لم يعرض ولم يطلب وإنما كان المطلوب لوزن الإجراء التحفظي تحري قسام النزاع الجدي من عدمه وما من شك أن الحالة القائمة بين الطرفين منذ رفع الدعوى المخاططة في سنة ١٩٤٦ إلى تاريخ صدور حكم الاستئناف ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق في ١٩٥١/٥/٢٩ والطعن فيه بطريق النقض برقم ٤٠٨ سنة ٢١ ق ثم إلى رفع الدعوى الحالية دليل ناهض على جدية النزاع وعلى وجوب تداركه باتخاذ إجراء تحفظي عاجل وذلك بفرض الحراسة المطلوبة ، ولولا انصراف تفكير الحكّمين عن طبيعة الإجراء المطلوب لما وقعنا في ذلك الخطأ الذي استطردها منه إلا إهدار قضاء محكمة الاستئناف وحتى مع التسليم بمذهب الحكّمين من وجوب تحقق قيام قوة الشيء المقضي فيه في حكم الاستئناف ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق المذكور فإن مقتضى ذلك أنه كان على محكمة الاستئناف أن تقضي في منطوق حكمها برفض الدعوى ولكن المحكمة المذكورة قضت برفض الدعوى بالحالة

التي هي عليها وصيبت قضاءها بمقدمات أوضحت فيها مادعاها إلى صياغة المنطوق على النحو الذي صدر به وهي صياغة لها دلالتها على بطلان سند المطعون عليهما في وضع يدهما على الأعيان محل النزاع وهو الوصية ولأن هذا البطلان الذي قرره محكمة الاستئناف كان ضروريا لإقامة المنطوق على النحو الذي جرى به واتصاله به وأما ما قاله الحكم الابتدائي أن "منطوقا بقضاء ما غير متوافر" فردود بأن حكم ٢٩ من مايو سنة ١٩٥١ قد تضمن القضاء فعلا برفض الدعوى بحالتها وأن أسبابه أوضحت مقدمات هذا القضاء ومن القواعد المقررة أنه لا مانع من أن يكون بعض المقضى به في الأسباب دون المنطوق ، وأما ما قاله الحكم الاستئنافي المطعون فيه إن حجية الشيء المقضى فيه لا تشمل إلا ما تناوله الخصوم في مرافعاتهم وفصلت المحكمة فيه بعد ذلك وأن طرفي الخصوم كانا مسلمين بصحة الوصية وصحة عقد الصلح فذلك خطأ في فهم أحكام القانون الخاصة بقوة الاعتراف ومدى ولاية القاضي عند نظر المسائل القانونية الصرف لأن الاعتراف إذا وقع على مسألة واقعة أصبح مقيدا لمن صدر منه ، وأما إذا ورد على مسألة قانونية فلا قيمة له بتاتا وللمحكمة أن تصرف النظر عنه ولصاحبه أن يعدل عنه ، وما كان مطروحا على محكمة الاستئناف إنما كان من مسائل التطبيق القانوني الصرف لأنه كان خلافا على التكييف القانوني لعقد الوصية ولعقد الصلح وهو من حق قاضي الدعوى دون الخصوم فيها وهو لا يتقيد فيه إلا بحكم القانون وقد نبه حكم الاستئناف المختلف على حجيته إلى ذلك صراحة في أسبابه دون أن يلتفت الحكم المطعون فيه إلى ذلك اكتفاء بالقول بأن طرفي الخصوم كانا مسلمين بصحة الوصية وصحة عقد الصلح حسب فهمه له وأن هذا التسليم يوجب حق المحاكم في تخطي الإقرار والعدول عما هو مسلم به من الطرفين إلى صحيح الأحكام الشرعية والقانونية ، وهذا خطأ في فهم القانون وقصور في بحث المسألة والرد على دفاع الطاعن في خصوصها ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه مع تقيده في مسائل القانون بإقرارات الخصوم إقرار المطعون عليهما إقرارا صريحا قضائيا بحكم الاستئناف رقم ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق من حجية ذلك أنهما طعنانه بطريق النقض وقيدت عليهما برقم ٤٠٨ سنة ٢١ ق — ويتحصل

الوجه الثاني في أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون كما شابه بطلان في الإسناد ذلك أنه حين تحدث عن ركن الخطر في الحراسة ذهب إلى القول بأنه لا يرى في مجرد احتمال أن يطول أمد التقاضي ما يبرر إجابة طلب الحراسة وهي إجراء استثنائي لا يلجأ إليه إلا لضرورة قصوى أو خطر داهم وليس مجرد الاحتمال سبباً مبرراً لإجابته كما أن الطاعن لم يدع إعاقة المطعون عليهما أو عدم ملاءتهما حتى يمكن القول بوجود ضرر حال، وهذا الذي قرره الحكم مخالف لقضاء النقض ولنصوص القانون المدني الجديد فضلاً عن مخالفته للواقع الثابت في الأوراق مع ما فيه من بطلان في الإسناد ذلك لأن استخلاص ركن الخطر من احتدام الخصومة واحتمال امتداد أمدها إلى أن يثبت بحكم نهائي في الموضوع هو استخلاص سائق متفق مع حكم القانون كما جرى بذلك قضاء محكمة النقض ولأن حديث الحكم المطعون فيه عن مجرد احتمال استمرار التقاضي منذ بدايته في سنة ١٩٤٦ حتى صدور الحكم المطعون فيه وما تخلل ذلك من صور شتى للنزاعات قد أصبح حقيقة واقعة تنطق بها الأوراق كما أن الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ٧٢٩ مدني عند تحدّثه عن ركن الخطر وهي التي لا تتطلب لفرض الحراسة أكثر من وجود مال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت وهذه الصورة متوافرة في أوراق الدعوى كما أن المادة ٧٣٠ مدني التي تشترط توافر ركن الخطر فإنها تؤيد قبول الدعوى بحسب تفسير محكمة النقض لركن الخطر على النحو السالف بيانه ، وقد انطوى الحكم المطعون فيه على بطلان في الاسناد إذ اعتمد في إثبات ملاءة المطعون عليهما على ما قدم منهما من أوراق المال التي تفيد ملكية أولها لمقدار ٢٥٥ فدانا والثاني لمقدار ١١٧ فدانا وهو مخالف للأوراد المشار إليها وأخيراً فقد نسب الحكم المطعون فيه إلى الطاعن على خلاف الثابت بدفاعه أنه لم يدع إعاقة المطعون عليهما ولم يتمسك بعدم ملاءتهما وهو المكلف بذلك إن ادّعى على حين أن ما ثبت بصحيفة الاستئناف المقدمة بملف الطعن واضح الدلالة في نفي ما قرره الحكم في هذا الخصوص .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في وجهه بأن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه وهو بسبيل تحقيق عناصر الحراسة القضائية المطلوبة كالنزاع

والخطر الموجبين لفرضها وتقدير سنة الحائز للأعيان المراد وضعها تحت الحراسة
ورأى أن في قيام المطعون عليهما بأداء المفروض عليهما من الريع للطاعن تباعا
ويغير إخلال حتى آخر سنة ١٩٥١ وهو ما يقرب من نصف قرن من الزمن
مع تغليب مظنة سلامة سند حيازتهما حسب الظاهر في تقديره ومع ثبوت
ملاءتهما مما قدمناه من أيراد المال الدالة على ملكيتهما — إذ رأى أن ركن
الخطر المبرر لقيام الحراسة غير متوافر وانتهى الحكم في قضائه إلى رفض طلب
الحراسة ، كان ذلك تقديرا موضوعيا مما يستقل به قاضي الدعوى ولا شأن
لمحكمة النقض به . وحسب الحكم المطعون فيه ما أورده في هذا الصدد قوله
« إن الحراسة وهي إجراء تحفظي استثنائي لا يقضى بها إلا عند الضرورة القصوى
والخطر الدائم ويشترط في الخطر أن يكون حالا ونتيجة مباشرة لأسباب موجودة
بالفعل وقت رفع الدعوى ، وأما احتمال الخطر بطول أمد التداعى فلا يكفي
لتبرير الحراسة إذا أضيف إلى ذلك عجز الطاعن عن إثبات عدم ملاءة المطعون
عليهما وما قام به هذان الأخيران من إثبات هذه الملاءة » . وهذا وحده مستقلا
عن باقى الأسباب الأخرى التى أوردها الحكم تزييدا يعتبر كافيا لجملة مما يتعين
منه رفض هذا الطعن .

فهرس هجائى

للاحكام الصادرة من الجمعية العمومية والدائرة المدنية
العدد الثالث (السنة السادسة)

رقم الصفحة	رقم القائمة	أحكام الجمعية العمومية
		تظلمات رجال القضاء
		أقدمية :
٩٠٥	١٣	أقدمية القضاة الذين يعادون إلى مناصبهم . المادة ٣/٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ التى تنص على أن تكون الاقدمية من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة . محل تطبيق هذا النص . هو أن يكون القاضى قد أعيد فى الدرجة نفسها
٩٠٥	١٣	نص المادة ٧/٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الذى يحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم فى وظائف القضاء . هو نص جوازى
٩٠٥	١٣	النقل النوعى من وظيفة إلى أخرى . متى يجوز الطعن فيه ؟ اشتراط الطالب فى طلب انتقاله من إدارة قضايا الحكومة إلى القضاء التزام تاريخ ترقيته فى إدارة القضايا . غير ملزم
		ترقية :
٨٩٥	١٠	حق وزير العدل فى اختيار من يرى ترقيتهم بالأقدمية إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى أو ما يعادلها . مناطه

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١١	٨٩٨	تخطى الطالب في الترقية . التخطى يقوم على سبب يتصل بالمصلحة العامة . لا مخالفة في ذلك للقانون . مثال
١٢	٩٠١	تعيين : تعيين المستشارين لمحكمة النقض . مناطه تعيين المستشارين لمحكمة النقض . اختيار أحد المستشارين قد تم وفقا لنصوص القانون ولم يشبه عيب سوء استعمال السلطة . التحدى بوجوب المقارنة بين أهلية من وقع عليه الاختيار وأهلية الطالب . على غير أساس
١٢	٩٠١	...

رقم
القاعدة

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

(١)

إثبات :

الاثبات بوجه عام :

١١٥٩	١٥٤	طرق الإثبات . هي طرق حددها القانون . إضافة وسيلة أخرى لا يقرها القانون . غير جائز
١١٥٩	١٥٤	طرق الإثبات . الاستناد إلى البشعة كوسيلة لإثبات الحق أو نفيه . مخالفة النظام العام
١١٩٢	١٥٩	ترويز . القضاء بترويز ورقة . حق المحكمة في ذلك من تلقاء نفسها . اطراحها ما ثبت في دفتر الختام استنادا إلى القرائن التي ساقتها . لا خطأ
١١٩٢	١٥٩	أوراق رسمية . دفتر الختام . ليس من قبيل الأوراق الرسمية ...
١١٩٢	١٥٩	أوراق رسمية . الطالب المقدم للمساحة لمراجعة عقد واستمارة التغيير التي تحررها المساحة . عدم جواز اعتبار أيها معدا لإثبات شخصية الموقعين عليه . مدى حجية هذه الأوراق

الشهود والبيئة :

٩٨٢	١٢٧	قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . إباحة الحكم بالإثبات بالبيئة . عدم اعتراض الخصم على هذا الحكم وتنفيذه . اعتباره تنازلا عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . استثنائه الحكم الصادر في الموضوع ومنازعته بعد ذلك في جواز الإثبات بالبيئة واستناده إلى المادة ٤٠٤ مرافعات . غير جائز
-----	-----	--

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٨٢	١٢٧	ضياح السند بسبب قهوى . جواز الإثبات بالبيئة . مثال ... شهادة . إجراءات . سماع شهادة شاهد أمام محكمة الدرجة الأولى . تدخل هذا الشاهد في الاستئناف منضما إلى أحد الخصوم . اعتماد الحكم الاستئنافي على شهادة الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى مع استبعاد أقوال الشاهد الذي أصبح خصما في الدعوى . تقريرها أن أقوال باقي الشهود تكفى للإثبات . لا خطأ
١٢٥٦	١٦٩	الخبرة :
١١٩٢	١٥٩	خبير . عدم التزام المحكمة بالأخذ برأى الخبير مانع أدبي : (ر . أيضا قواعد الإثبات) :
١٠٨٦	١٤١	مانع أدبي من الحصول على كتابة . تقديره . موضوعي ... مانع من الحصول على كتابة . صلة القرابة في ذاتها ليست مانعة . المرجع في ذلك هو ظروف الحال . تقدير هذه الظروف . موضوعي
١٠٩٩	١٤٣	مانع من الحصول على كتابة . طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات قيام المانع الأدبي . المحكمة ليست ملزمة بإجابته ...
١٠٩٩	١٤٣	قيام المانع الأدبي من الحصول على كتابة . لا يجوز للمحكمة أن تقرره من تلقاء نفسها وتقضى بإحالة الدعوى على التحقيق دون التمسك به
١٢١٤	١٦١	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		تحقيق الخطوط :
١١٩٢	١٥٩	دفع الوارث بجهله توقيع مورثه . التمسك بالعقد هو الذى يحمل عبء إثبات حصول التوقيع
		قواعد الاثبات :
٩٨٢	١٢٧	عدم تعلقها بالنظام العام . إباحة الحكم الإثبات بالبينه . عدم افتراض الخصم على هذا الحكم وتنقيذه . اعتباره تنازلا عن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينه . استثنائه الحكم الصادر في الموضوع ومنازعه بعد ذلك في جواز الاثبات بالبينه واستناده إلى المادة ٤٠٤ مرافعات . غير جائز
١٢١٤	١٦١	عدم تعلقها بالنظام العام . قيام المانع الأدبي من الحصول على كتابة لا يجوز للحكمة أن تقرره من تلقاء نفسها وتقضى بإحالة الدعوى على التحقيق دون التمسك به
		إجارة : (ر أيضا . تنفيذ عقارى . دعوى . وقف) :
٩٩٠	١٢٨	بيع . بيع الجردك . لا تأثير للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ أو القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على الرخصة الممنوحة للحكمة في إبقاء الايجار لمشتري الجردك
٩٩٠	١٢٨	بيع . جردك . تعريفه
٩٩٠	١٢٨	بيع . جردك . حق مشتري الجردك في الحلول محل المستأجر في المكان المؤجر . لا يجوز للأجير وفقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إخراج من المكان

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

الذين المؤجرة أرض فضاء . عدم خضوعها لأحكام القانون
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا يغير من ذلك أن يكون المستأجر
قد أقام بها منشآت في سبيل الانتفاع بها . لا يغير من ذلك
أيضا أن تكون المنشآت سابقة على عقد الإيجار متى كان
الإيجار مقصورا على الأرض الفضاء

١١٢٤ ١٤٨

إجراءات (ر . إثبات) .

أحكام عرفية (ر . علامات تجارية) .

أحوال شخصية :

نيابة عامة . وجوب تدخلها في قضايا الأحوال الشخصية .
مماع رأى النيابة وإثباته في الحكم . هو من البيانات الجوهرية .
يترتب على عدم إثباته بطلان الحكم

١٢٣١ ١٦٤

عقد . وصية . النزاع على صحة وصية . اتفاق المصوم
على بطلانها وتحديد حقوق كل منهم بموجب هذا الاتفاق . يجب
على المحكمة أعمال أحكام هذا الاتفاق . الرجوع إلى الوصية
في تحديد حقوقهم دون الاتفاق . مخالفة للقانون

١٣٤٧ ١٨٢

اختصاص (ر . أيضا دعوى) :

إحالة الدعوى إلى المحاكم المختصة وفقا لقانون المرافعات
الجديد . الدعاوى المستثناة من الإحالة . صدور حكم تمهيدى
في الدعوى غير منه للخصومة كلها أو بعضها لا يمنع من الإحالة ...

١٢٥٠ ١٦٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٢٥٠	١٦٨	الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ . هو من النظام العام . جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ارتفاق (سر . تعويض) .
		استئناف : (سر . أيضا . تزوير) :
٩٣٧	١٢٣	أثر الاستئناف . نقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود ما رفع عنه الاستئناف فقط . تعرض محكمة الاستئناف إلى أمر غير معروض عليها وتسويتها مركز المستأنف بالاستئناف المرفوع منه . خطأ في القانون
٩٩٧	١٢٩	شفعة . تدخل خصم ثالث في دعوى الشفعة بطلب ملكية العقار موضوع الشفعة . الحكم الابتدائي القاضي بالشفعة وعدم قبول التدخل أصبح نهائيا بالنسبة للبائع لعدم استئنافه في الميعاد . صيرورته نهائيا أيضا بالنسبة للشترى والشفيع
٩٩٧	١٢٩	ميعاد الاستئناف . إعلان الصورة التنفيذية غير لازم لافتتاح ميعاد الاستئناف . يكفي إعلان صورة كاملة مطابقة للأصل
٩٩٧	١٢٩	ميعاد الاستئناف . إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الاستئناف لا يتجاوز أربعة أيام . النعي على الحكم بخالفه القانون في هذا الخصوص . على غير أساس
٩٩٧	١٢٩	حكم قضى بسقوط حق الاستئناف . البحث في موضوع التراجع غير جائز

رقم الصفحة	رقم القائمة	
١٠١٦	١٣١	قيده. عدم جواز إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد القيد ...
		قيده وجوب اتمامه في الميعاد المحدد له . على المستأنف أن يتحقق من ذلك بنفسه أو بواسطة وكيله . لا يشفع له أن يكون قدم الصحيفة للقيد في الميعاد ولم يتم هذا الإجراء ...
١٠١٦	١٣١	تصد . تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد . مخالفة الحكم للقانون وبطلانه . لا يغير من ذلك أن يكون الخصوم قد طلبوا التصدى من المحكمة.
١٠٣٧	١٣٥	عدم جواز التصدى هو من النظام العام ...
		تنفيذ عقارى . طلب وقف البيع لبطلان الإجراءات مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه . الحكم الصادر بالايقاف أو رفض الايقاف . الأصل هو عدم جواز الطعن فيه . متى يجوز الطعن فيه ؟ ...
١٠٦٥	١٣٩	تنفيذ عقارى . ميعاد استئناف حكم قاضى البيوع في طلب وقف البيع بالقبول أو الرفض في الأحوال التى يجوز فيها الاستئناف . هو الميعاد العادى وفقا للقواعد العامة . قياسه على استئناف حكم مرمى المزاد . غير جائز ...
١٠٦٥	١٣٩	صحيفة الاستئناف . إعلانها في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف المختلطة لا بطلان . لا يغير من ذلك رفع الاستئناف أمام المحاكم الوطنية خلال العطلة القضائية التى انقضت بعدها ولاية المحاكم المختلطة ...
١٢١٧	١٦٢	...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٧٦	١٣٠٤	دعوى . تقدير قيمة الدعوى بتحديد نصاب الاستئناف . الاعتماد في ذلك على القيمة التي حددتها المدعى وسكت عنها المدعى عليه . غير جائز . وجوب الاعتماد على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٣٠ إلى ٤٤ منه
		اشتراط لمصلحة الغير (مر تعويض) .
		إعلان : (مر أيضا نقض "إجراءات الطعن")
		نقض . طعن . وجوب توجيه الإعلان إلى موطن المعلن إليه . توجيه الإعلان ابتداء إلى وكيل المعلن إليه في منزله . بطلان الإعلان
١٢٥	٩٥٦	عدم إثبات المحضر الخطوات التي سبقت تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى شيخ البلدة . بطلان الإعلان
١٤٦	١١١٨	إعلان للنياحة . متى يصبح ؟ وجوب القيام بالتحريات الدقيقة عن محل المعلن إليه قبل اتخاذ هذا الإجراء ، عدم القيام بهذه التحريات . بطلان الإعلان . مثال
١٤٧	١١٢١	تسليم صورة الأوراق المراد إعلانها . لمن تسلم الصورة ؟ إغفال المحضر بيان العلاقة بين مستلم الصورة والمعلن إليه . بطلان الإعلان
١٦٩	١٢٥٦	أعمال تجارية :
		سند إذني . وجوب اعتباره عملا تجاريا إذا وقع تاجر سواء أكان مترتبا على معاملة تجارية أو معاملة مدنية . إذا وقع غير تاجر يجب أن يكون مترتبا على عملية تجارية
١٢٠	٩٢٠	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		أعمال السيادة : (ر أيضا . أهلية . محكمة الثورة) :
١٣٠٧	١٧٧	الأوامر الصادرة بتشكيل محكمة الثورة وبيان الأفعال التي تعرض عليها . هي من أعمال السيادة العليا . عدم جواز سريان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات بالنسبة للأحكام الصادرة منها بعقوبة جنائية
١٣٠٧	١٧٧	اشتمال عمل السيادة على تشريع . اختلافه عن القانون في معنى المادة ٨ عقوبات . علة ذلك
		إفلاس :
١٣٥٧	١٨٣	متى يجوز طلب الحكم بإثهار الإفلاس ؟ تقديم الطلب من وكيل الدائنين في تفليسة أحد الشركاء المتضامنين لاشهار إفلاس باقي الشركاء . متى يكون مقبولا ؟
١٣٥٧	١٨٣	تقديم طلب الإفلاس من غير ذي صفة . لا يترتب عليه سماعه . عدم قبول الدعوى . حق المحكمة في الحكم بالإفلاس من تلقاء نفسها . مثال
١٣٥٧	١٨٣	جواز الحكم به ولو كان المدين قد توقف عن سداد دين واحد . تعدد الديون المتوقف عن سدادها . غير لازم ..
		التزام : (ر . أيضا شرط جزائي . وفاء) :
٩٦٩	١٢٦	عقد . الدفع بعدم التنفيذ . مناطه . هو تقابل الالتزامات حق محكمة الموضوع في استظهار هذا التقابل . مثال
١٣٥٧	١٨٣	شركة . سند الدين قد نص على صفة الموقع عليه باعتباره مدير الشركة والشريك الأول فيها . عدم منازعة باقي الشركاء في صحة هذا البيان . اعتباره ملزما للشركة
١٣٥٧	١٨٣	توقيع الشريك المقيم في شركة تضامن على تعهد باسمه دون بيان عنوان الشركة . لا يترتب عليه بحرده إعفاء الشركة . وجوب اعتباره قرينة بسيطة على مديونية الشريك دون الشركة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أهلية : (سر . أيضا أعمال السيادة . دعوى محكمة الثورة) :
٩٣٧	١٢٣	عوارض الأهلية . السفه والغفلة . تعريف كل منهما
		حكم . تسميته . نفيه عن المطلوب الجرح عليه السفه والغفلة بأسباب سائغة . تعرضه بعد ذلك إلى ماشاب تصرفاته من غبن أو إيثار بعض الورثة على البعض الآخر . غير لازم
٩٣٧	١٢٣	...
		حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من إدارة أمواله . الأحوال التي يترتب فيها هذا الأثر على عقوبة الجنائية
١٣٠٧	١٧٧	...
		حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من إدارة أمواله الحالات التي تطبق فيها المحاكم غير العادية أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات
١٣٠٧	١٧٧	...
		أعمال السيادة . الجرائم التي تنظرها المحاكم غير العادية قد أتمها أمر من أوامر السيادة العليا . عدم سريان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات . علة ذلك
١٣٠٧	١٧٧	...
		الجرمان المنصوص عليه في المادة ٤/٢٥ عقوبات . ليس بما تستلزمه طبيعة عقوبة الجنائية . علة ذلك
١٣٠٧	١٧٧	...
		عقوبة السجن المنصوص عليها في أمر تشكيل محكمة الثورة . اختلافها عن عقوبة السجن العادية
١٣٠٧	١٧٧	...
		الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة . لا يفيد الإحالة على قانون العقوبات في خصوص العقوبات التي توقعها هذه المحكمة ...
١٣٠٧	١٧٧	...

(ب)

بيع (ر أيضا . إجارة . تسجيل . دعوى إبطال التصرف . ملكية شائعة) :

عقد . ورود عقد البيع على محالين : المحل الأول يشمل حصة مفرزة من الأطنان حسب وضع اليد والمحل الثاني يشمل حصة شائعة تقل عن الحصة الأتلى بحسب النصيب الشرعى النص فى العقد على تسوية العلاقة بين الطرفين وفقا للمحل الذى يستقيم به العقد . معارضة مصلحة الشهر العقارى للمحل الأول وإجراء المحاسبة بين الطرفين على أساس المحل الثانى . استقامة المحل الأول بعد ذلك ببيع المشتري للقدر الزائد وعدم معارضة مصلحة الشهر العقارى . وجوب تسوية الحساب بين الطرفين بالنسبة للقدر الزائد

١١٢٨ ١٤٩

(ت)

تأمين (ر . تعويض) .

تأمينات عينية (ر حق امتياز . رهن) .

تزوير (ر . أيضا إثبات . حيازة . نقض) :

التحقيق الذى تجر به النيابة فى جريمة التزوير . واجب المتهم فى الإجابة عليه . قيام النيابة برفع الدعوى الجنائية . وقف السير فى الدعوى المدنية

٩١٠ ١١٩

غرامة التزوير . مناط الحكم بها . هو سقوط حق مدعى التزوير أو رفض دعواه . القضاء بها فى حالة الحكم بعدم قبول دعوى التزوير خطأ فى القانون

٩٢٥ ١٢١

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٣٦	١٠٤١	غرامة التزوير . هي جزاء يحدده القانون السارى وقت تقرير الطعن بالتزوير . الحكم على مدعى التزوير بغرامة تزيد عن الغرامة التي قررها قانون المرافعات القديم الذى حصل تقرير الطعن بالتزوير في ظله . حق محكمة النقض في تصحيح هذا الخطأ ...
١٦٦	١٢٤	غرامة التزوير . هي جزاء يحدده القانون السارى وقت التقرير بالتزوير . تحديد هذه الغرامة هو من النظام العام ...
١٧٠	١٢٦٢	دعوى . استئناف . نصاب الاستئناف . دعوى التزوير الفرعية . تقدير قيمتها لتحديد نصاب الاستئناف . مثال ...
١٢٦	٩٦٩	تسجيل : (مر أيضا . دعوى صحة التوقيع) بيع . حق ارتفاق . ترتيب المدين حق ارتفاق على عقاره ومحافظة صاحب الحق عليه بالتسجيل . النص في قائمة شروط البيع على وجوب احترام حقوق الارتفاق الظاهرة والخفية . تمسك الرامى عليه المزاد بحسن نيته . غير مشج ...
١٤٠	١٠٧٩	تعويض : (مر أيضا . نزاع ملكية) تأمين . اشتراط لمصلحة الغير . ليس للنصاب في التشريع المصرى حق مباشر في مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه والذي يسأل عنه قبل المستأمن . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة وبحث وثيقة التأمين لمعرفة الحق الذى اشترطه المستأمن وهل اشترطه لنفسه أم لمصلحة الغير ...

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

حق ارتفاق . حكم . تسييه . قضاؤه بالتعويض عن التعرض
في حق ارتفاق الرى . استناده على حكم صادر بمنع التعرض
في هذا الحق . خلطه بين ثبوت الحق ومجرد حيازته . تأثير
هذا الخلط في قضاائه من حيث تحديد مدة التعرض وتقدير
التعويض وتقويم عناصره . انعدام أساسه القانونى

١٢٠٧ ١٦٠

تقدم :

تاريخ استحقاق الدين المضمون . لا تبدأ به مدة التقدم
إلا في علاقة الدائن بالمدين وضامنه . بدء مدة التقدم بالنسبة
لحق الضامن في الرجوع على المدين . هو من تاريخ وفاء الضامن
للمدين المضمون

١١٤٣ ١٥٢

تنفيذ عقارى : (ر أيضا . استئناف . دعوى) .

طلب مقدم من الغير الى قاضى البيوع بوقف البيع لرفعه
دعوى الاستحقاق في ظل قانون المرافعات الجديد . لا يدخل
في الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٢/٤ من القانون ٧٧
لسنة ١٩٤٩ . وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد

١٠٦٥ ١٣٩

دعوى الاستحقاق الفرعية . الشروط اللازم توافرها لوقف
البيع وجوبا . عدم تقديم ما يثبت توافر هذه الشروط رفض
الوقف . لا خطأ

١٠٦٥ ١٣٩

مستأجر العقار المبيع لعدم إمكان قسمته . حقه في الاعتراض
على قائمة شروط البيع

١١٠٩ ١٤٥

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تنفيذ الأحكام الأجنبية (س. أحوال شخصية).
		توزيع (س. تنفيذ عقارى).
		(ح)
		حراسة :
		حكم. تسببه. تقريره بأسباب سائغة. انتفاء ركن الخطر.
١٣٦٧	١٨٤	مسألة موضوعية
		حق الاختصاص :
		حقوق امتياز. لا يجوز تقريرها إلا بنص فى القانون.
		احتفاظ البائع بحقه فى الانتفاع بجزء من العقار المبيع بصفة
١١٠٩	١٤٥	مستاجر. ليس من حقوق الامتياز
		حق الارتفاق (س. تسجيل. تعويض).
		حكم :
		القبول المانع من الطعن فيه :
١١٦٣	١٥٥	شرطه. مثال
١٢٦٦	١٧١	شرطه. مثال
		تسببه (س. أيضا. أهلية. تعويض. حراسة. شركة.
		ضرائب. عمل. فوائد) :
٩٣١	١٢٢	عدم ذكر مواد القانون التى طبقها. لا عيب

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٢٦٦	١٧١	حكم بتقدير آتاع محام عن القضايا التي يشرها لمصلحة موكله . اعتماده على مستندات محروة باللغة اليونانية . اعتراف المحكمة في ذات الحكم بجهلها باللغة اليونانية . تناقض . بطلان
١٢٦٦	١٧١	إغفال المحكمة طلب ترجمة مستندات الدعوى إلى اللغة العربية . مخالفة الحكم للسادة ٢٦ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . قصور
		تصحيحه :
١٢٦٦	١٧١	إغفال الفصل في بعض الطلبات وطلب الفصل فيها من جديد وفقا للسادة ٣٦٨ مرافعات . المقصود به هو إغفال هذه الطلبات سهوا أو غلطا . قضاء الحكم صراحة أو ضمنا برفض هذه الطلبات . وسيلة التصحيح . هي الطعن في الحكم بالطريق المناسب
		حيازة : (سر . أيضا ملكية شائعة) :
١٢٤٥	١٦٧	دعوى الحيازة . عدم جواز الجمع بينها وبين دعوى الملك . هذا الحظر موجه للخصوم وللقاضى على السواء . عدم جواز البت في مستندات التملك بالصحة أو بالتزوير

(خ)

خير: (سر . إثبات) .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(د)

دعوى : (سر . أيضا . استئناف . حيازة . دفع) :

تنفيذ عقارى . مصروفات الدعوى . قبول الاعتراض
على القائمة . إلزام المحكوم عليه بالمصروفات . لا يغير من ذلك
أن يكون القبول مبنيا على سبب واحد من الأسباب
التي بنى عليها الاعتراض ... ١٤٥ ١١٠٩

دفع . مصلحة . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها
من غير ذى أهلية . زوال العيب . انعدام المصلحة فى الدفع .
مثال ... ١٦٩ ١٢٥٦

إجارة . تقدير قيمة الدعوى . دعوى بطلب إخلاء المستأجر
من الأرض وتسليمها خالية من المبانى . وجوب إضافة قيمة
المبانى إلى طلب الإخلاء والتسليم ... ١٧٨ ١٣٢٨

دعوى إبطال التصرف :

بيع . تسجيل . طلبات المشتري الذى لم يسجل عقده
تحدد بطلب إبطال التصرف الصادر للمشتري الذى سجل عقده وفقا
للإسادة ١٤٣ مدنى قديم . إضافته بعد ذلك طلبا آخر هو الحكم
بصحته ونفاذ عقده هذا لا يغير أساس الدعوى يحملها مفاضلة
بين عقدين ... ١٥٨ ١١٨٥

بيع . تحقق الشروط المقررة لبطلان التصرف وفقا
للإسادة ١٤٣ مدنى قديم . رجوع العقار إلى ملكية المدين .
حق المشتري الذى لم يسجل عقده مقصور على التنفيذ على العقار
لاستيفاء دينه . ليس من حقه أن يعود للطالبة بصحة
ونفاذ عقده . حلة ذلك ... ١٥٨ ١١٨٥

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

دعوى استرداد حيازة : (ر . تعويض . حيازة) .

دعوى صحة التوقيع :

تسجيل . الغرض من دعوى صحة التوقيع . تسجيل صحتها
لا قيمة له . وجوب تسجيل الحكم حتى يمكن الاحتجاج
من تاريخ هذا التسجيل

١٣٤ ١٠٣٢

دعوى منع تعرض : (ر . تعويض . حيازة) .

دفع : (ر أيضا دعوى) :

دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة .
سير الاجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى حتى استئناف الحكم
دون الاعتراض على الصفة . الدفع لم يبد إلا أمام محكمة الاستئناف
بعد أن صدر من المدعى عليه ما يفيد التسليم بالصفة . الدفع
غير مقبول

١٨٢ ١٣٤٧

(ر)

رهن : (ر أيضا فوائد . تقض " اجراءات الطعن ") :

رهن العقار الصادر من غير مالك . الشروط اللازمة لصحته
ونفاذه وفقا لنص المادة ٧٩ مكررة من القانون المدني القديم
المقابلة للمادة ١٠٧ من القانون المختلط

١٠١ ١١٣٨

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(س)

سند إذني : (سر . أعمال تجارية) .

(ش)

شرط جزائي :

عقد . الترام . اشتراط الدائن شرطا جزائيا عند عدم التنفيذ .
عدم ادعاء المدين في كافة مراحل التقاضي أنه لم يلحق الدائن
ضرر من عدم التنفيذ . القضاء بالتعويض المتفق عليه .

١٢٤ ٩٤٦

لا مخالفة للقانون

شركة : (سر . أيضا إفلاس . الترام) :

انتهاء الشركة . تنتهي الشركة بانتهاء الميعاد المحدد لها بقوة
القانون . الاتفاق على استمرار الشركة . وجوب حصوله بين
الشركة قبل انتهاء مدتها . الاتفاق الحاصل بعد انتهاء المدة هو
إنشاء لشركة جديدة

١٥٥ ١١٦٣

الاتفاق على استمرار الشركة بعد انتهاء مدتها هو إنشاء لشركة
جديدة . لا يغير من ذلك النص في عقد الشركة الجديدة على أنه
استمرار للشركة القديمة

١٥٥ ١١٦٣

حكم . تسييره . قصر الحكم بتصفية الشركة على المنقولات
دون العقارات . استناده على قيام نزاع جدي بين الشركة وبين الشركاء
الموصين على ملكية العقارات . لا مخالفة في ذلك للقانون

١٥٥ ١١٦٣

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

شفعة : (مر . أيضا استئناف . تقض "إجراءات الطعن") :
دعوى الشفعة . شروط قبولها . أن تكون الحصومة قائمة
بين أطرافها الثلاثة البائع والمشتري والشفيع . وجوب توافر
هذا الشرط في أية مرحلة من مراحل الدعوى ١١٣٦ ١٥٠

(ض)

ضرائب :

الضريبة المقررة على فوائد الديون . الفرق بينها وبين الضريبة
المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية . مناط استحقاق
الضريبة الأولى هو الوفاء فعلا على أية صورة لا مجرد استحقاقها .
مناط وجوب الضريبة الثانية هو مجرد ظهور الربح سواء أتم
قبضه أم لم يتم ١٠٥٤ ١٣٨

حكم . تسبيه . مبدأ سنوية الضريبة . عقار مرهون للمول
رسو مراده عليه . تطهيره من جميع الديون . دخوله ضمن
ممتلكات المول . تصرفه فيه بالبيع في سنة ما . وجوب إدراج
ثمن البيع في حساب تلك السنة ثم تحديد صافي الربح الخاضع
للضريبة . تقرير الحكم بوجوب إرجاء احتساب ثمن البيع حتى
تم التصفية النهائية . خطأ في القانون وإهدار لمبدأ سنوية
الضريبة ١٠٥٤ ١٣٨

الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ . قصره على الشركات المساهمة المصرية . عدم
مردائه على الشركات الأجنبية ١٢٨٨ ١٧٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . التعدي بالمادة ٣ من القانون المذكور للتسوية في الإعفاء بين الشركات المصرية والشركات الاجنبية . على غير أساس
١٢٨٨	١٧٢	عدم تعارض المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
١٢٨٨	١٧٢	مع المادة ٢ من معاهدة منترية
		(ع)
		عقد : (سر . أحوال شخصية . التزام . بيع . شرط جزائي . عمل . فسخ . مسئولية) .
		علامات تجارية :
		عدم جواز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو حجز عليها مستقلة عن الجبل أو مشروع الاستغلال . عدم جواز الاستناد في إباحة التصرف في العلامة مستقلة إلى المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩
١٢٧٩	١٧٢	عدم جواز التصرف في العلامة التجارية مستقلة عن المصنع لا يغير من ذلك أن يكون المصنع الذي تتبعه العلامة موجودا في مصر أو في الخارج
١٢٧٩	١٧٢	القول بأن المادة ٦ من اتفاقية باريس الصادر بها القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٧ قد نسخت حكم المادة ١٨ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ التي منعت التصرف في العلامة التجارية مستقلة .
١٢٧٩	١٧٢	على غير أساس
		أحكام عرفية . طلب شطب تسجيل العلامات التجارية وصدر حكم ابتدائي في هذا الطلب قبل ترخيص الحارس العام على أموال الرعايا الألمان للشترى باستعمالها . لا مخالفة في ذلك لقانون الأحكام العرفية
١٢٧٩	١٧٢	

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

عمل :

قانون إصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . سر يانه على جميع
موظفي الحكومة غير الدائمين ١٣٧ ١٠٤٨

عقد . عقد إذعان . اتفاق ورثة العامل المتوفى أثناء تأدية وظيفته
وبسببها مع الحكومة على مبلغ معين . ليس من عقود الإذعان ... ١٣٧ ١٠٤٨

إعانة فلاء المعيشة . العمال الذين لهم حق الانتفاع بأحكام الأمر
العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ١٤٢ ١٠٩٣

حكم . تسييه . تأويله المادة الأولى من القانون رقم ٦٤
لسنة ١٩٣٦ التي أحال عليها الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة
١٩٤٢ بأنه يعتبر في حكم المحال التجارية المحلات ذات المنافع
العمومية بمعنى أنه يجب اعتبار كل مستشفى محلا تجاريا .
عدم بحثه في طبيعة ومكان عمل العامل بالمستشفى وماهية
المستشفى وهل هو من قبيل المحال التجارية أم لا يعتبر كذلك .
عدم بحثه في تاريخ التحاق العامل بالمستشفى وهل كان ذلك
قبل سنة ١٩٤١ أم بعدها . مخالفة للقانون وقصور ... ١٤٢ ١٠٩٣

(ف)

فسخ :

عقد . شرط فاسخ صريح . الاتفاق على الفسخ في حالة
عدم الوفاء دون حاجة إلى تنبيه أو حكم . وقوع الفسخ عند
المخالفة بقوة القانون . ليس للقاضي سلطة تقديرية ولا يملك
إعطاء مهلة ١٢٤ ٩٤٦

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

قوائد (ر . أيضا ضرائب) :

رهن . حكم . تسبيبه . الدفع بعدم جواز الحكم بقوائد قدرها ٨٪ من تاريخ الرهن بل بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية . عدم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور ... ١٣٣ ١٠٢٧

ضرائب . المبالغ التي يحكم على مصلحة الضرائب بردها لتحصيلها بغير حق . استحقاق فوائد عنها . القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب من هذه الفوائد . ليس له أثر رجعي ... ١٣٨ ١٠٥٤

حكم . تسبيبه . رفض طلب الفوائد عن مبلغ من النقود محكوم به مقابل أتعاب المحاماة دون إيراد أسباب تبرر الرفض . قصور . مثال ... ١٧١ ١٢٦٦

(ق)

قانون :

قانون أجنبي . التمسك به أمام محكمة النقض . هو مجرد واقعة يجب إقامة الدليل عليها . لا يكفي في إثباتها تقديم صورة عرفية تحوى أحكام هذا القانون ... ١٨٢ ١٣٤٧

قسمة :

عقد القسمة النهائية وقعه بعض الشركاء دون البعض . لا يعتبر باطلا بل هو ملزم لكل من وقعه ... ١٥٣ ١١٥٢

رقم القائمة	رقم الصفحة	
١٥٣	١١٥٢	حق الشريك في إقرار عقد القسمة الذي لم يكن طوعا فيه . بقاء هذا الحق طوال مدة الشروع . انتقاله لمورثة الشريك ...
		(ك)
		كفالة : (ر . ر . تقادم) .
		(م)
١٧٧	١٣٠٧	محكمة الثورة : (ر . ر . أيضا . أعمال السيادة . أهلية) : أعمال السيادة . طبيعة محكمة الثورة . هي محكمة ذات سيادة . تشبيه عملها بعمل مجلس الشيوخ الفرنسي
		محكمة الموضوع : (ر . ر . تزوير) .
		مرض الموت :
١٣٢	١٠٢٠	تحديده
		مسئولية : (ر . ر . أيضا تعويض) :
١٦٥	١٢٣٥	عقد . مسؤولية المقاول والمهندس المعاري عن خلل البناء . مدى هذه المسؤولية
		ملكية شائعة :
١٨٠	١٣٤١	بيع . حق الشريك على الشروع في بيع حصته محددة قبل القسمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		موظفون :
١٢٢١	١٦٣	ضابط بالجيش أحيل إلى المعاش قبل بلوغ سن الستين . إعادته إلى وظيفة مدنية . عدم اكتسابه الحق في الترقية طبقا لقواعد الجيش . لا يغير من ذلك أن يكون متدبا للعمل في وظيفة عسكرية بالجيش
١٢٢١	١٦٣	ترقية . عدم ترقية الموظف يرجع إلى أسباب المواءمة والاختيار . لا مخالفة في ذلك للقانون
١٣٣٤	١٧٩	الحق المطلق المقرر للحكومة في فصل موظفيها بلا محاكمة تأديبية . المقصود به . ليس معناه أن تستعمله على هواها . هي مقيدة من حيث الغاية . وجوب وقفها عند حد تجاوز السلطة والتعسف في استعمال الحق
		(ن)
		نزع ملكية للنفعة العامة :
١١٨١	١٥٧	تقدير التعويض . مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته . هو حكم عام . وجوب مراعاته سواء اتبعت الاجراءات القانونية في نزع الملكية أم لم تتبع
		نقض :
		إجراءات الطعن : (ر أيضا إعلان) :
١٠٢٧	١٣٣	حكم قضى بصحة الرهن وحبس العين وإلزام المدين بالدين والفوائد . عدم إعلان أحد ورثة الدائن المرتهن بالطعن . بعض أسباب الطعن واردة على صحة الرهن والبعض الآخر خاص بالفوائد . عدم قبول الطعن بالنسبة للشق الأول الخاص بالرهن وقبوله بالنسبة للفوائد . الشق الأول نزاع غير قابل للتجزئة أما الثاني فإنه يقبل التجزئة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٦٥	١٣٩	ميعاد إعلان الطعن . وجوب إضافة ميعاد مسافة
		أوراق الطعن . إيداع مذكرة شارحة . شرط أن لا يكون التقرير
		مشمئلا على شرح واف لأسباب الطعن . اشتمال التقرير
١٠٧٩	١٤٠	على شرح كاف . يكفى في المذكرة الإحالة على التقرير
		إعلان . موطن . تعيين البائع موطنا له في عقد البيع . اتخاذ
١١٠٩	١٤٥	بعد العقد موطنا آخر . جواز إعلانه في الموطن الأخير
		إعلان . تقديم الطاعن صورة شكوى إدارية لأول مرة لمحكمة
		النقض . هذه الشكوى لإثبات اتخاذ المطعون عليه موطنا
		آخر له . التراجع على الموطن لم ينشأ إلا في مرحلة الطعن بالنقض .
١١٠٩	١٤٥	عدم جواز الاعتراض على تقديم صورة للشكوى
		بطلان إعلان تقرير الطعن إلى البائع . عدم قبول الطعن
١١١٨	١٤٦	بالنسبة لجميع الخصوم في دعوى الشفعة
		إعلان . عدم بيان صفة مستلم صورة الاعلان . بطلان
١١٧٨	١٥٦	الاعلان
		إعلان . المطعون عليه الذي لم يصح إعلانه هو الخصم الحقيقي .
١١٧٨	١٥٦	بطلان الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم
		إعلان . إعلان في المحل المختار . متى يصح ؟ إعلان المطعون
		عليه بالطعن في مكتب محاميه أمام محكمة الاستئناف قبل أن يعلن
		هو الحكم المطعون فيه للطاعن . بطلان الاعلان . لا يصححه
١٢٩٧	١٧٤	كونه قد اتخذ بعد ذلك هذا المكتب محلا له

رقم الصفحة	رقم القائمة	
١٢٩٧	١٧٤	إعلان . إعلان في المحل المختار . عدم وجود تعارض بين حكم المادة ٨٣ وحكم المادة ٨٣٠ مرافعات
١٣٠٧	١٧٧	وجوب مراعاة نوع الحكم ذاته والمحكمة التي أصدرته لأنواع المسألة التي فصل فيها
١٣٤٥	١٨١	وكالة . التوكيل بالطعن لم يصدر إلى المحامي المقرر بالطعن بل صدر إلى محام آخر باعتباره وكيلًا عن الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن . عدم قبول الطعن
		التقرير بالطعن :
١٢٣١	١٦٤	البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم . الغرض منها . متى يكون البيان كافيًا ؟
		الخصوم في الطعن :
١١٠٣	١٤٤	نقض . طعن . شريك في ملك شائع باع نصيبه . منازعة الشريك الآخر ورثة البائع في مقدار ما يملكه مورثهم . صدور الحكم لصالح الورثة بصحة ونفاذ البيع الصادر من المورث من جميع المقدار المبيع منه . موضوع غير قابل للتجزئة . عدم اختصاص الشريك ببعض ورثة البائع في طعنه بالنقض . عدم قبول الطعن

رقم
القاعدة

رقم
المادة

أحكام يجوز الطعن فيها :

تزوير . طعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم .
الفصل في دعوى التزوير الفرعية ابتدائيا واستثنافيا . الحكم
المصادر فيها يكون قد أنهى الخصومة في موضوع التزوير .

٩١٠

١١٩

جواز الطعن فيه على استقلال

المصلحة في الطعن :

الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق الطاعن في استئناف
الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول تدخله في الدعوى مع التزامه
بالمصروفات والأتعاب . توافق مصلحته في الطعن

٩٩٧

١٢٩

أسباب غير مقبولة :

سبب الطعن هو خطأ مادي بحث في الحكم . سبب غير
مقبول . الشأن في تصحيحه هو الرجوع إلى المحكمة التي
أصدرت الحكم

٩٤٦

١٢٤

آثار النقض :

طعن . أثر نقض الحكم نقضا كلياً . عدم اقتضائه على
ما تناولته أسباب الطعن . امتداد إلى ما ارتبط بها أو تبعها
من الأجزاء الأخرى . مثال

١١٥٢

١٥٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مسائل متنوعة :
١٣٠١	١٧٥	موضوع النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي . عدم جواز سماع الطعن
		نيابة عامة (ر. أحوال شخصية) .
		(و)
		وصية (ر. أحوال شخصية) .
		وفاء (ر. أيضا التزام) :
٩٦٩	١٢٦	الزام . تنفيذ الالتزام . التنفيذ العيني هو الأصل . التنفيذ بمقابل . شروط الحكم به
		وقف : (ر. أيضا تقادم . نزع ملكية) :
١٠٠٦	١٣٠	إجارة . المستحق في الوقف . حقه في تقاضي جزء من إيجار العين الموقوفة مقابل مدة قيام حق انتفاعه . لا يسقط حقه أن يكون قد حدد حلول الأجرة أجل لاحق لانتفاء حقه في الانتفاع
١٠٠٦	١٣٠	عدم جواز مساءلة ناظر الوقف في دعوى الحساب إلا عن الربيع الذي قبضه فعلا لا عما كان يجب أن يقبضه . عدم جواز العدول عن العقود التي أبرمها إلا إذا كان غير أمين .
		وكالة : (ر. نقض "إجراءات الطعن") .

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية القروية بدار القضاء العالي في يوم الأربعاء
٢١ من جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ الموافق (٤ من يناير سنة ١٩٥٦) م

مدير المطبعة الأميرية والمطابع القروية
حسن سعيد الموجي

F (مطبعة دار القضاء العالي ٤٦٩/٥٦/٢٥٥٠)

مَجْلَدُ النِّقَضِ

المكتب الفني لتبويب الأحكام

بمَجْلَدِ

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية

والدائرة المدنية

السنة السادسة

العدد الرابع : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٥

الطبعة الأولى في الفرع بدار القضاء العالي

١٩٥٥

أحكام صادرة
من
الدوائر المدنية

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : أحمد العروسي ،
ومحمد فؤاد جابر ، واصلح عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٨٥)

القضية رقم ١٥٤ سنة ٢٢ القضائية :

قسمة . قوة الأمر المقضى . بيع . شريك على الشيوع في عدة عقارات . بيع حصة شائعة
في بعض هذه العقارات . تجاهل الشركاء لهذا المشتري وقسمتهم العقارات قضاء أو اتفاقا .
ثبوت تسجيل عقد البيع قبل تسجيل عقد القسمة . عدم جواز الاحتجاج عليه بهذه القسمة .

لشريك على الشيوع في عدة عقارات أن يبيع حصة شائعة في بعض العقارات ،
وإذا سجل المشتري عقده انتقلت إليه حصة البائع في هذا البعض من العقارات
شائعا ويصبح المشتري دون الشريك البائع هو صاحب الشأن في القسمة التي تجري
بخصوص هذه الأعيان اتفاقا أو قضاء فإذا تجاهله شركاؤه وأجروا قسمة هذه
الأعيان مع الشريك الذي باع نصيبه بعقد مسجل فلا يجوز الاحتجاج بهذه القسمة
على المشتري الذي سجل عقده قبل تسجيل عقد القسمة ، ولا يغير من ذلك أن يكون
الشريك البائع قد باع أكثر من نصيبه في بعض العقارات المشتركة ذلك لأن
البيع يعتبر صحيحا نافذا في القدر الذي يملكه البائع — والمشتري دون البائع —
هو الذي يستطيع التحدث عن هذا القدر إذا ما أراد الشركاء قسمة العقارات
المشتركة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرز والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه في ١٩٤٩/٩/٢٤ أقام الطاعن الدعوى رقم ١٢٠٨ سنة ١٩٤٩ مدنى جزئى العياط ضد المطعون عليهم طلب الحكم فيها وفق مواجهة المطعون عليه الأخير - رضوان محمد ابراهيم - تثبيت ملكيته إلى ١ فدان و ٧ قراريط و ١٣ م مينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وكف منازعة المطعون عليهم الخمسة الأولين له فيها مع التسليم والمصاريف استنادا إلى أنه تملك هذا القدر بزمان ناحية حرزا وكفرها مركز العياط بموجب عقد بيع صادر إليه من المطعون عليه الأخير بتاريخ ١٩٤٢/٩/٣٠ ومسجل في ١٩٤٢/١٠/١٧ وأن هذا القدر قد آل إلى البائع إليه من مالكة المرحوم حسين حسنى مصطفى حليم بمقد مؤرخ في ١٩٣٨/٣/١٠ ومسجل في ١٩٣٨/٤/٩ وأن ملكية البائع الأصل لهذا القدر قد آلت إليه بالميراث عن والده المرحوم "مصطفى حليم" وأن المطعون عليهم هذا الأخير وهم باقى ورثة والده "مصطفى حليم" قد نازعوه فى ملكية هذا القدر بدعوى أنهم وأخاهم حسين حسنى مصطفى حليم قد اقتسموا التركة فيما بينهم بموجب عقد قسمة عرفى تاريخه ١٩٣٥/١٠/٢٦ نخص أخوهم حسين حسنى مصطفى أرضا بناحية كوم حماده واختصوا هم بجميع الأطيان الكائنة بناحية حرزا وكفرها حيث تقع الأطيان موضوع العقد محل النزاع ومضى الطاعن يقول إن هذا الزعم باطل لأن عقد القسمة المشار إليه ضرورى قصد به التواطؤ بين الورثة لإضراراً بحقه وعلى فرض جديته فلا يسرى عليه لأنه يعتبر من الغير ولأن تسجيل حكم القسمة المبنى على عقدها المشار إليه جاء تأليا لتسجيل عقد شرائه بسنوات - وبتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٩ قضت محكمة العياط الجزئية برفض

الدعوى تأسيسا على أن حسين حسني مصطفى حين باع إلى "رضوان محمد إبراهيم" المطعون عليه الأخير والذي باع بدوره إلى الطاعن مقدار ١ فدان و ٧ قراريط و ١٣ سهما مفرزة وليست شائعة في جميع التركة ومعنى ذلك أن البيع صدر معلقا على شرط وقوع هذا القدر في نصيب البائع عند القسمة وثابت أن ورثة مصطفى حليم قد اقتسموا رضاء أعيان التركة فيما بينهم واختص حسين حسني مصطفى البائع بنصيبه في أطيان كوم حمادة وسجل عقد القسمة تبعا لتسجيل الحكم الصادر بصحة توقيع الورثة عليه في ١٧/٣/١٩٤٩ ولما كانت القسمة مقررة لا منشئة بمعنى أن البائع لم يكن يملك الجزء الذي باعه من وقت قيام الشيوع وبالتالي لا يمكنه أن يملك الطاعن القدر الوارد بعقد شرائه إلى آخر ما جاء بأسباب الحكم فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة الجيزة الابتدائية متعقدا بهيئة استئنافية وقيد استئنافه بجدولها تحت رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٠ وطلب في صحيفته إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بالملكية ناعيا على الحكم المستأنف خطاه في فهم الواقع في الدعوى إذ بنى الحكم على أن الطاعن اشترى قدرا مقررا من بائع يملك على الشيوع مع مخالفة ذلك للثابت بعقد شرائه إذ اشترى قدرا شائعا في جزء من تركة مورث المطعون عليهم عدا الأخير ولأن قول الحكم المستأنف بإسريان القسمة رغم أسبقية تسجيل عقد الطاعن مخالف للقانون إذ القسمة اللاحقة لا يترتب عليها تجريد المالك من ملكه وبتاريخ ١١/٣/١٩٥٢ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه وأضافت أن الورثة يتلقون الملك عن المورث شائعا في جميع ما ترك والعبرة في الشيوع في خصوص هذا النزاع الحالي هو النظر إلى التركة في جميع أجزائها ونواحي وجودها وطالما أن البيع محل النزاع قد وقع على أرض في ناحية خاصة دون أخرى فإنه يعتبر مفرزا بالقياس إلى مجموع التركة ويكون هذا الجزء مملوكا في نفس الوقت للمطعون عليهم عدا الأخير ومن ثم يكون التصرف الذي حصل للطاعن قد وقع على جزء معين مفرز وفي ناحية معينة من نواحي أعيان التركة دون باقيها فليس له ولا لسلفه المطعون عليه الأخير أن يطلب ملكية المبيع إلا بعد القسمة ووقوع المبيع في نصيب البائع لها وإلا انعدم أثر البيع ، وقد استظهرت

المحكمة الاستئنافية جدية القسمة المشار إليها من وقت حصولها لاقتراثها بوضع يد كل متقاسم على ما اختص به بموجبها . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث أن هذا الطعن بني على سبب واحد ينمى فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تفسير قواعد القانون وتطبيقها — ذلك أن محكمة الموضوع أخطأت في اعتبار أن الوارث لا يملك التصرف في حصته الشائعة في ناحية من نواحي أعيان التركة دون غيرها واعتبار أن مثل هذا التصرف يجعله مفرزا إذ أن حق الوارث في التصرف لا يستلزم أن يقع تصرفه في حصته في جميع أعيان التركة بل له حق التصرف في أية ناحية من نواحي أعيان التركة دون باقيها وعلى الأخص إذا انعقد التصرف على مقدار حصته الشائعة في هذه الجهة ويعتبر التصرف شائعا في الجهة التي حصل التصرف فيها ويحمل المتصرف إليه في هذا المقدار الذي حصل التصرف إليه فيه محل الوارث المتصرف بمجرد تسجيل عقد تصرفه وأنه من الخطأ كذلك القول بأن تصرف الوارث المحدد المفرز يصبح لاغيا إذا حصلت القسمة — في غير مواجهة المتصرف إليه بعقد مسجل — وكان من نتيجتها عدم وقوع القدر المتصرف فيه في نصيب الشريك المتصرف بدهوى أن القسمة مقررة للحقوق ذلك لأن بيع الوارث لجزء مفرز محدد جائز على أن توقف نتيجة هذا التصرف على نتيجة القسمة ولكن متى كان الثابت أن المتصرف إليه قد سجل عقده قبل تسجيل عقد القسمة فإنه لا يجوز قانونا وقد حفظ المشتري حقه بالموافقة للقانون أن يحتاج بأي إجراء يحصل ضد الوارث البائع وفي غير مواجهته هو لأنه من تاريخ عقد التصرف يصبح المتصرف إليه صاحب الحق في التحدث عما آل إليه وتقطع صلة الوارث قانونا بالنسبة لما تصرف فيه وكون القسمة جدية أو غير جدية وكونها نفذت بوضع اليد أو لم تنفذ كل هذا غير مجد إذ قد أصبحت الأولوية للأسبقية في التسجيل طبقا لقانون التسجيل وطالما أن محكمة الموضوع قد استظهرت أن الطاعن وسلفه قد سجلا عقدي شرائهما قبل وجود القسمة وقبل تسجيل حكمها فقولها بأن تسجيل حكم القسمة يعدم أثر التصرف قول مخالف للقانون لأن البائع لا صفة له في تمثيل المشتري

منه بعد تسجيل عقد البيع وعدم إجراء القسمة في مواجهة الطاعن يجعل هذا الإجراء عديم الأثر قانوناً ولا يحتاج به الطاعن الذي سجل عقده قبل ذلك بسنوات .

ومن حيث أن هذا النحى في محله ذلك أن للشريك على الشيوع في عدة عقارات أن يبيع حصته شائعة في بعض العقارات وإذا سجل المشتري عقده انتقلت إليه حصة البائع في هذا البعض من العقارات شأنها ويصبح المشتري دون الشريك البائع هو صاحب الشأن في القسمة التي تجرى بخصوص هذه الأعيان اتفاقاً أو قضاء فإذا تجاهله شركاؤه وأجروا قسمة هذه الأعيان مع الشريك الذي باع نصيبه بعقد مسجل فلا يجوز الاحتجاج بهذه القسمة على المشتري الذي سجل عقده قبل تسجيل عقد القسمة ولا ينقض من هذا أن يكون الشريك البائع قد باع أكثر من نصيبه في بعض العقارات المشتركة ذلك لأن البيع يعتبر صحيحاً نافذاً في القدر الذي يملكه البائع — والمشتري دون البائع هو الذي يستطيع التحدث عن هذا القدر إذا ما أراد الشركاء قسمة العقارات المشتركة ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن " البيع محل النزاع قد وقع على أرض في ناحية خاصة دون أخرى فيعتبر مفرزاً بالقياس إلى مجموع التركة — ويكون هذا الجزء مملوكاً في نفس الوقت للطعون عليهم هذا الأخير ومن ثم يكون التصرف الذي حصل للطاعن قد وقع على جزء معين مفرز وفي ناحية معينة من نواحي أعيان التركة دون باقيها فليس له ولا لسلفه المطعون عليه الأخير أن يطلب ملكية المبيع إلا بعد القسمة ووقوع المبيع في نصيب البائع لها وإلا انعدم أثر البيع " إذ قرر الحكم ذلك يكون قد أخطأ تطبيق القانون ولا يقيم الحكم تقريره "إن القسمة جديدة من وقت حصولها وقد اقترنت بحصولها بوضع يد كل متقاسم على ما اختص به بموجبها وقد تأيد ذلك بالحكم بمنع تعرض المطعون عليه

الأخير في أرض النزاع في الدعوى رقم ٤٤٠ سنة ١٩٣٩ مدنى العياط وكذا الشأن بالنسبة للطاعن في الدعوى رقم ٥٢٧ سنة ١٩٤٣ مدنى العياط " ذلك لأنه فضلاً عن أن الحكم لم يفصح عن اعتداده بوضع اليد كسبب مستقل لتمليك المطعون عليهم فإنه لم يعرض لبحث توافر شروط هذا السبب المستقل ولا يبدو أن يكون ما أورده في هذا الخصوص مجرد تقرير لحصول القسمة واقتناع من المحكمة بجديتها وهذا وحده غير كاف للاحتجاج بعقد القسمة على الطاعن لما سبق بيانه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وبحضور السادة الأساتذة : أحمد العروسي
ومحمد قواد جابر ، وامتحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٨٦)

القضية رقم ١٦٢ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) مسئولية . حق رجال البوليس في تفريق المتظاهرين . حدود هذا الحق . تجاوزهم
هذه الحدود . ثبوت مسئوليتهم . مثال . القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ والقانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ .

(ب) مسئولية . تمسك رجال البوليس بانعدام مسئوليتهم اعتمادا على حالة الدفاع الشرعى .
شروط توافر هذه الحالة . ثبوت عدم توافر هذه الشروط . قيام مسئولية البوليس
عن واقعة اعتدائه على المتظاهرين .

١ - إنه وإن كان لرجال البوليس في سبيل تنفيذ ما نص عليه القانون
رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام
الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية أن يتخذوا من
الوسائل ما يؤدى إلى تفريق المجتمعين ، ولا مسئولية عليهم إذا هم في سبيل القيام
بهذا الواجب أصابوا أحدا منهم إلا أنهم إذا جاوزوا في تصرفاتهم الحد اللازم
لتحقيق هذه الأغراض كان هذا التجاوز اعتداء لا يحجبه القانون ، وتقدير ذلك
هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

٢ - يشترط لنفى المسئولية اعتمادا على حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء
المراد دفعه حالا أو وشيك الحلول . وإذن فتنى كان الحكم إذ قرر مسئولية
الحكومة ونفى قيام حالة الدفاع الشرعى قد أثبت أن البوليس ارتكب خطأ
ظاهرا في محاصرة المتظاهرين فوق أحد الكبارى وكان من المستحيل عليهم الإفلات

من القوتين المتقابلتين ، ولم تكن هذه الوسيلة هي الكفيلة بالغرض الذى يجب أن يقصده البوليس من تفريقهم وأنه إذا كان قد حصل اعتداء على بعض رجاله فقد كان مقابل تهجمه على المتجمهرين الفارين أمام البوليس وأن البوليس هو الذى كان البادئ بالاعتداء دون أن يكون لذلك مبرر فان فى هذا الذى قرره الحكم ما يكفى لجل قضائه فى هذه الخصوص .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته ولياً شرعياً على ابنه المطعون عليه الثانى أقام الدعوى رقم ٤٧١ سنة ١٩٤٧ القاهرة الابتدائية على الطاعنة ، وقال بياناً لها أنه فى ٩ من فبراير سنة ١٩٤٦ توجه ابنه المذكور إلى الكلية فوجد طلبتها مجتمعين فى حرم الجامعة يتنادون بمطالب مصر القومية ، وذلك بمناسبة رد الحكومة البريطانية على مذكرة الحكومة المصرية عن هذه المطالب ، وأثناء عودته إلى منزله ، وكان يقصد ركوب الترام ١٥ ، تبين له أن كوبرى عباس كان مفتوحاً فانتظر حتى يحين موعد إغلاقه ثم أثناء اجتيازه الكوبرى لاحق رجال البوليس من جهة الجيزة حشداً من الطلبة وانهالوا عليهم بالعصى ، كما فوجئ بأخرين مقبلين من الجهة الأخرى يقصد محاصرة الطلبة والتنكيل بهم ، وبينما كان المطعون عليه الثانى يحاول الفرار أصابه بعض رجال البوليس على رأسه فأغمى عليه ونقل إلى المستشفى ، وأجريت له عدة عمليات جراحية وقد ثبت من أوراق المستشفى أنه أصيب بكسر فى عظام الجمجمة وترتب على ذلك حصول نزيف بالمخ فأجريت له عملية الترتبة ونقل الدم عدة مرات ، وتسبب عن ذلك قطع شريان غليظ فى ماقه اليسرى ، ثم تبين أنه أصيب بشلل

وظل في المستشفى ١٥ يوما ، ولم يكن قد تم شفاؤه حتى تاريخ رفع الدعوى .
وأنه قد ثبت من التحقيق أن رجال البوليس بادروا الطلبة بالاعتداء بغير مبرر ،
وأن ما أصاب المطعون عليه الثاني وتختلف عاهة مستديمة بسبب إصابته يؤثر عليه
كطالب ويضر بمستقبله ، وأن الشلل الذي أصابه يزيد مشاكل حياته تعقيدا
والحكومة مسئولة عن هذه الاضرار التي وقعت بخطأ رجال البوليس ، وطلب
المطعون عليه الأول الحكم بإلزام الطاعنة بصفتها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٥٪
من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء . وأثناء سير الدعوى بلغ المطعون عليه الثاني
سن الرشد ، وعدل المطعون عليهما طلباتهما إلى مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه . وفي ١١ من
يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليهما مبلغ ٥٠٠٠ جنيه
فاستأنفا هذا الحكم كما استأنفته الطاعنة وقيد استئنافهما برقمي ١٧٧ و ١٧٨ سنة ٦٨ ق
القاهرة . وفي ١٦ مارس سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا ،
وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف ، وبإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه
الأول مبلغ ٤٢٧٢ جنيها وللمطعون عليه الثاني مبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، مع المصروفات
المناسبة ، ومبلغ ٥٠ جنيها مقابل أتعاب المحاماة ، ورفضت ما خالف ذلك من
الطلبات ، فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين : يتحصل السبب الأول في أن الحكم
المطعون خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من ستة وجوه ، الوجه الأول —
أن الحكم أقام قضاءه على أن الخطأ وقع من رجال البوليس لأنهم هم الذين بدأوا الطلبة
بالعدوان وعلى أن المتظاهرين لم يكونوا مساهمين بمصى أو غيرها من أدوات الاعتداء
في حين أن قيام رجال البوليس بتفريق التجمهر حق مقرر لهم قانونا ، بل هو
واجب يلزمهم به القانون ، لأن التظاهر والتجمهر جريمة يعاقب مرتكبها بمقتضى
القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤ والمسادين ٤ و ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣
ولم يعاقب القانون حق البوليس في التفريق ولو بالقوة على وقوع اعتداء من المتجمهرين
أو على حاملي أدوات الاعتداء خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، لأن
حق البوليس في التفريق مقرر متى رأى أن من شأنه أن يترتب عليه الإخلال بالأمن
أو النظام أو تعطيل حرية المرور . ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم المطعون فيه

أورد في أسبابه أن مدير الجيزة قرر في التحقيق أنه علم من رجال الأمن وبوليس مصر أن الطلبة سيحدثون حدثا ، وأنه كان على المدير أن يواجه الموقف فقد كان تحت أمرته عدد كبير من الضباط والجنود ، ولكنه قصر احتياطة على تكليف الضباط بالمرافقة العامة وتسجيل أسماء الخطباء وإخباره بما يجد ، ثم تهاون في ترك الطلبة يخرجون من الجامعة ويصلون إلى ميدان الجيزة ثم كوبرى عباس فترك عناصر أخرى من غير الطلبة تنضم إليهم ، وقد يكون من بينهم بعض أعوان الشر والفتنة ، فلما وصل الطلبة إلى كوبرى عباس أمر بخروج القوات لملاقاتهم في الميدان ، وأنه لا يفهم كيف يأبى تفريق الطلبة في ميدان الجيزة في حين أنه في الوقت نفسه يعمل على منعهم من المرور فوق الكوبرى ، ورأى الحكم في هذا التصرف فعلا خاطئا يوجب المسؤولية وهو مع تسليمه بحق البوليس في تفريق التجمهر يرى أن عدم قيام المدير بالتعرض للتظاهرين حتى وصلوا إلى ميدان الجيزة وكوبرى عباس فعل خاطئ يؤدي إلى المسؤولية ، مع أنه إذا روجعت أقوال المدير - كما ذكرت في الحكم - يبين منها أنه ظن أن الاجتماع سيقصر على إلقاء الخطب فلم يعتمد إلى التعرض لهم واكتفى بمراقبتهم ، فلما خرج الطلبة من الجامعة إلى ميدان الجيزة لم يعتمد إلى الاصطدام بهم لخطورة هذا التصرف في هذا الميدان المتسع الذى توجد به محلات تجارية كثيرة قد تتعرض للاتلاف ، فلما وصل الطلبة إلى كوبرى عباس عمل على إغلاقه حتى لا يجتازه الطلبة إلى القاهرة ، فعمدوا إلى إعادته للمرور بتهديد عماله وساروا عليه حتى اصطدموا ببوليس القاهرة الذى كان مرابطا في نهاية الكوبرى . ويبين من هذه الأقوال التى أوردها الحكم أن تصرف مدير الجيزة إنما كان تصرفا حكما لا يرد عليه وصف الخطأ أو التهاون ، وأن الطلبة لو أنهم أذعنوا للأمر الصادر إليهم بالتفرق عند وصولهم كوبرى عباس لانهى تجمهرهم دون أى ضرر ، وتصرف المدير في هذا الخصوص أملة الحكمة وقصده به عدم الاصطدام بالطلبة حرصا على الأملاك العامة وعلى النظام ، فلا يمكن أن يعد بأنه فعل خاطئ . يؤدي إلى المسؤولية خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه . ويتحصل الوجه الثالث في أن الحكم إذ أقام قضاءه على أن الطلبة كانوا يسرون في مظاهرة سلمية ، ولا يحملون عصيا أو أدوات للاعتداء ، وأن

قيام رجال البوليس بتفريقهم بالقوة كانت عملا خاطئا لأنهم هم الذين بدأوا بالاعتداء ، وأن مدير الجيزة جعل رجاله صفوفنا متراصة لمنع الطلبة من الفرار ، إذ بهذه الوسيلة يتجمع الطلبة في حالة نفسية نائرة ، وأن القليل من الحكمة والتقدير كانت تكفى لعلاج الحالة من غير اعتداء . إذ قرر الحكم ذلك خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، كما انطوى على تناقض في الأسباب ، لأن التجمهر جريمة معاقب عليها قانونا سواء وقع الاعتداء أم لم يقع ، ويكفى أن يرى رجال البوليس أن التجمهر من شأنه أن يؤدي إلى اضطراب الأمن والنظام فيقوم حقهم في تفريقه بالقوة . والقانون قد ألقى على رجال البوليس هذا الواجب بصريح نصوصه ، وباعتبارهم مسئولين عن حماية الأرواح والممتلكات ، ولهم أن يستعملوا القوة في هذا السبيل إلى حد إطلاق الرصاص على المتظاهرين دون مسئولية عما ينتج من ذلك من أضرار ، فإذا كان الثابت من الحكم أن المتظاهرين كانوا يعدون بالآلاف ، وأنهم تصحوا بالتفرق فلم يدعنوا ، وأنهم في طريقهم إلى كوبرى عباس أتلفوا لافتتين معدتين للإرشاد إلى الطرق وهى واقعة تدل بذاتها على نية الإتلاف والاعتداء . وأن المتظاهرين عمدوا إلى فتح كوبرى عباس بالقوة وانطلقوا في طريقهم إلى القاهرة حيث ترابط قوة البوليس لمنعهم من دخولها . فإذا ما قام لدى رجال البوليس الاعتقاد بأن هذا التجمهر من شأنه أن يترتب عليه الإخلال بالنظام فقاموا بتفريق المتظاهرين بالقوة بعد أن رفضوا الإذعان للأمر بالتفرق فإن عملهم هذا لا يمكن أن يعد خطأ . أما تناقض الحكم فواضح من أنه يرى في موضع أن في مطاولة مدير الجيزة للمتظاهرين خطأ وتهاونا فإذا به في موطن آخر يرى أن تفريق المتظاهرين بالقوة ليست هى الوسيلة الكفيلة بتفريق المتجمهرين ، ويحصل الوجه الرابع في أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن النيابة العامة قيدت تهمة استعمال القسوة ضد رجال البوليس ثم حفظتها لعدم معرفة القامل ، ورأى أن هذا التصرف يثبت الخطأ على رجال البوليس ويوجب مسئوليتهم ، وفي ذلك مخالفة للقانون ، لأن قيد التهمة بمعرفة النيابة لا يقوم دليلا على الإدانة ، وليس لقرارها قوة الأحكام ولا حجية لها في إثبات الخطأ . ويحصل الوجه الخامس في أن وزارة الداخلية دفعت أمام محكمة

الموضوع بأن رجال البوليس حين قاموا بما ألزمهم به القانون كانوا في حالة دفاع شرعى على اعتبار أنهم مسئولون عن حماية الأرواح والممتلكات وتنفيذ القانون وإقرار الأمن والنظام ، وواضح من أسباب الحكم أنه علق قيام حالة الدفاع الشرعى على وقوع الاعتداء من المتظاهرين على رجال البوليس وفي ذلك مخالفة للقانون ، ولما كانت حالة الدفاع الشرعى هى ركن من الأركان القانونية للاعفاء من المسؤولية فإن البحث فى توافر هذا الركن أو عدم قيامه أو تجاوزه يخضع لرقابة محكمة النقض . ولما كان الثابت من الحكم أن عددا كبيرا من سيارات الركاب العامة ومن عربات الترام قد أحرقت وأتلفت ، وأن عددا كبيرا من رجال البوليس قد أصيب من إلقاء قطع الطوب والمجارة فإن حالة الدفاع الشرعى تكون متوافرة . ويتحصل الوجه السادس فى أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالتعويض على وقوع الخطأ من رجال البوليس وتضمنت أسبابه نفي الخطأ من المتظاهرين على أساس أن مظاهرتهم كانت سلمية ، وفى هذا مخالفة للقانون لأن التجمهر جريمة يوجب القانون فضه بالقوة . فكان لزاما على الحكم فى قضائه بالتعويض أن يدخل فى حسابه وقوع خطأ من المتظاهرين ومخالفة للقانون ، وهذه المخالفات تجب أى خطأ ينسب إلى رجال البوليس . وقد وجه إلى المطعون عليه الثانى تهمة الاشتراك فى تجمهر فهو عرض نفسه للإصابة ، كما أن النياية وجهت إليه تهمة الامتناع عن تلقى الدروس والاشتراك فى مظاهرة كان الغرض منها سياسيا رغم تحذير البوليس .

ومن حيث إن هذا السبب فى جميع وجوهه مردود أولا بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه فى هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه بعد أن استعرض وقائع الدعوى وظروفها والاجراءات التى اتخذها رجال البوليس ، قرر أن تجمع الطلبة ومسيرهم فى مظاهرة فى الطرق العمومية بغير إخطار ولا تصريح من السلطات المختصة فيه خروج على القانون ، وأن من حق رجال البوليس ، بل من واجبهم أن يحولوا بين أى شخص وبين ارتكابه أية مخالفة للقانون ، وأن يعملوا على فض التجمعات والمظاهرات إلا أن الوسائل التى يتخذها رجال البوليس فى تنفيذ القانون وطريقة معالجته للأمور تخضع للبحث والتقدير ، إذ أن حقه ينتهى بالقدر

الذى يكفى لتحقيق أغراضه فإذا جاوزه متعنتا أو متعسفا كان مخطئا خطأ مستوجبا
المسئولية ، وبعد أن مرر بالحكم الوقائع من وقت تجمع الطلبة ، ثم خروجهم
متظاهرين في الشوارع حتى وقوع الاعتداء وذلك من واقع الأوراق وتحقيقات
الجنائية رقم ٢٩٨٢ سنة ١٩٤٦ بندر الجيزة ، خلص إلى أن تصوير الحادث
بأن الطلبة قذفوا بوليس الجيزة بالأحجار أثناء مطاردة بوليس مصر لهم غير صحيح
إطلاقا ، وأن حقيقة الواقعة أن بوليس مصر منع الطلبة من الوصول إلى العاصمة
وأمرهم بالعودة من حيث أتوا ثم ضربهم بالعصى فجروا أمامه حتى وصلوا إلى
بوليس الجيزة فلم يكونوا معهم أحسن حالا ، وقد رأى الجمع الواقف في الميدان
أن في هذا التصرف ما يستفز شعورهم فأخذوا أحجارا من أرض خربة قريبة منهم
وقذفوا بها بوليس الجيزة المرباط أمام الكوبرى . فرجال البوليس هم الذين بدأوا
بالاعتداء الذى لم يكن له أى مبرر ، وأن الوسيلة التى أتبعها مدير الجيزة بأمره
الجنود بالوقوف متراصين صفوفًا عند مدخل كبرى عباس ليمنعوا الطلبة الفارين
من مطاردة بوليس مصر من العودة إلى الجيزة ، لم تكن هى الكفيلة بالوصول
إلى الغرض الذى يجب أن يقصده البوليس من تفريق المتجمعين ، إذ أن من
شأن هذه الوسيلة أن يجمع الطلبة في حالة نفسية ثائرة ، وخلص الحكم إلى القول
بأن القليل من الحكمة والتدبر كانت تكفى في علاج الحالة من غير اللجوء إلى هذا
الاعتداء . وهذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أنه وإن كان لرجال البوليس
في سبيل تنفيذ ما نص عليه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والقانون رقم ١٤
لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق
العمومية ، أن يتخذوا من الوسائل ما يؤدى إلى تفريق المتجمعين ، ولا مسئولية
عليهم إذا هم في سبيل القيام بهذا الواجب ، أصابوا أحدا منهم . إلا أنهم إذا
جاوزوا في تصرفاتهم الحد اللازم لتحقيق هذه الأغراض كان هذا التجاوز اعتداء
لا يحميه القانون وتقدير ذلك هو من وقائع الدعوى التى يستقل بتقديرها قاضى
الموضوع ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قرر مسئولية البوليس عن إصابة
المطعون عليه الثانى لم يقم قضاءه في هذا الخصوص على أساس أنه لم يكن محقا
في تفريق المتظاهرين ، وإنما أقامه على أساس أن البوليس كان مخطئا

في تصرفاته ، وأنه لم يكن حكيما في معالجة الحالة من مبدئها حتى نهايتها ، وأنه كان لديه من الوسائل ما يمنع الطلبة من الخروج من الجامعة إلا أنه تركهم يسرون في هيئة مظاهرة مسافة طويلة حتى وصلوا ميدان الجيزة ، قادخل في روعهم أن أحدا لا يعترض على سيرهم ، ثم حاصروهم فوق كوبرى عباس واعتدى عليهم بالعصى الغليظة دون أن يكون لهذا التصرف ما يبرره . وعلى ذلك لا محل لتعيب هذا التقدير متى كان مقاما على أسباب سائفة كما هو الشأن في هذه الدعوى . ومردود في وجهه الثانى بأن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تصرفات مدير الجيزة خاطئة فقد استند في ذلك إلى ماقرره في تحقيق الجناية السابق الإشارة إليها من أنه وردت إليه وإلى وزارة الداخلية وبوليس مصر معلومات على أن هناك اتفاقا على أن الطلبة سيحدثون حدثا ، فلا يقبل منه القول بأنه كان يعتقد بأن الأمر سيكون مقصورا على إلقاء الخطب ، لأن أى رجل إدارى مسئول يجب أن يدخل في تقديره جواز وقوع ما وصل إلى علمه فلا ينتظر حتى تفاجئه الحوادث فيفقد حسن التصرف في السيطرة على الحالة ، وقد قصر احتياطه — كما يقول — على تكليف الضباط بالمراقبة العامة وتسجيل أسماء الخطباء واختباره بما يجد . وترك من هم ليسوا من طلبة الجامعة ينضمون إليهم ، وقد يكونون من أعوان الشر والفتنة . وأن الطلبة في خروجهم من الجامعة لم يعترض سيرهم أحد من رجال البوليس حتى وصلوا ميدان الجيزة فأطلقوا لافتين لارشاد القوات البريطانية — وهى واقعة عديمة الأهمية — ثم استأنفوا سيرهم إلى كوبرى عباس في طريقهم إلى القاهرة ، وكان بوليس العاصمة مرابطا في الجهة المقابلة للكوبرى ، وقد شهدوا بانهم حالوا دون مرور الطلبة وأرغموهم على العودة إلى الجيزة ، وقرر الطلبة أن بوليس العاصمة إذ تلقاهم بالعصى فروا أمامه فقابلهم بوليس الجيزة ولقوا منه نفس الاعتداء حتى أصيب بعضهم وألقى بعض آخر نفسه في الماء لينجو من محاصرة القوتين . ويبين من هذا أن الحكم إذ وصف تصرفات مدير الجيزة بالخطأ استند في ذلك إلى ما قرره في التحقيقات وإلى تهاون رجال البوليس الذين كانوا تحت إمرة بادية الأمر ثم اعتدائهم على المتظاهرين بالضرب بعد أن حاصروهم فوق الكوبرى من جهتيه وهى وسيلة لتفريق المتظاهرين

لم يكن لها ما يبررها . واستخلاص الحكم في هذا الخصوص يتأدى من أقوال المدير التي أوردتها ومن التحقيقات التي أشار إليها ومردود في وجهه الثالث بأنه لا يعدو أن يكون ترديدا لما ورد بالوجه الأول ، وقد سبق الرد عليه ، والأسباب التي استند إليها الحكم في هذا الخصوص لا يشوبها تناقض أو اضطراب . ومردود في وجهه الرابع بأن الحكم إذ تعرض إلى قيد النيابة تهمة استعمال القسوة ضد رجال البوليس فلما كان ترديدا منه ، ولا يعيب الحكم الخطأ في هذا التقرير متى كانت الأسباب الأخرى التي استند إليها في إثبات مسؤولية الطاعة عن الضرر الذي لحق المطعون عليها تكفى لإقامته ومردود في وجهه الخامس بأنه لتوافر قيام حالة الدفاع الشرعى يشترط أن يكون الاعتداء الذى يرمى إلى دفعه حالا أو وشيك الحلول . ولما كان الحكم إذ نفى قيام حالة الدفاع الشرعى أثبت بالأدلة السليمة التي أوردتها أن البوليس ارتكب خطأ ظاهرا في محاصرة الطلبة فوق كوبرى عباس من الجانبين ، وكان من المستحيل عليهم الإفلات من القوتين المتقابلتين ، ولم تكن هذه الوسيلة هى الكفيلة بالفرض الذى يجب أن يقصده البوليس من تفريق المتجمهرين ، وإذا كان قد حصل اعتداء على بعض رجاله بالقذف بالأحجار فقد كان مقابل تهجمه على الطلبة الفارين أمام بوليس القاهرة ، وكان البوليس هو البادى بالاعتداء دون أن يكون لذلك مبرر . وفي هذا الذى قرره الحكم ما يكفى لإقامته في خصوص نفى قيام حالة الدفاع الشرعى . ومردود في وجهه السادس بأن الحكم استخلص من الوقائع التي أثبتتها أن تصوير الحادث بأن الطلبة قذفوا بوليس الجيزة بالأحجار أثناء مطاردة بوليس القاهرة لم غير صحيح بالمرّة ، وأن حقيقة الواقعة أن بوليس القاهرة منع الطلبة من الوصول إلى العاصمة وأمرهم بالعودة ثم ضربهم بالعصى بفجروا أمامه حتى وصلوا إلى بوليس الجيزة فلم تكن حالتهم معه أحسن حالا . وقد رأى الجمع الواقع في الميدان أن في هذا التصرف ما استفز شعورهم فتلقفوا الأحجار من أرض خربة وقذفوا بها بوليس الجيزة المرابط أمام الكوبرى ، وخلص إلى القول بأن البوليس لم يكن حكيا في معالجة الحالة من مبدئها حتى نهايتها ، وأن محاصرة الطلبة فوق الكوبرى وضربهم بالعصى الغليظة دون أن يدعو الحال إلى ذلك بعد أن أدخل

في روع الطلبة أن أحدا لن يعترض على سيرهم إذ تركهم يسرون في هيئة مظهرة مسافة طويلة حتى وصلوا إلى ميدان الجيزة ، وكان لديه من الوسائل ما يمكنه من منع الطلبة من الخروج من الجامعة ، وأن المطعون عليه الثاني كان مع الطلبة الذين اعتدى البوليس عليهم وهم فوق الكوبري . وفي هذا الذي قرره الحكم ما ينفي حصول خطأ من جانب الطلبة ومنهم المطعون عليه الثاني .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بقصور في التسبيب ، لأن الطاعنة دفعت أمام محكمة ثاني درجة أن معاناة النيابة أثبتت ما لحق السيارات العامة وعربات الترام من تلف ووجود كميات كبيرة من الطوب والحجارة ، وأن عمال الترام قرروا أن المتظاهرين هم الذين أحدثوا هذا الإتلاف وأن سائق الترام عبد الله عدلى اللبoudى قرر أن المتظاهرين حاولوا حرق الترام بوضع أوراق مخرقة فيه وجدها المحقق ، وقد رد الحكم المطعون فيه بأن هذا الإتلاف حصل بعد وقوع العدوان من رجال البوليس دون أن يبين المصدر الذي استقى منه هذه الواقعة أو الدليل عليها . كما أن الطاعنة دفعت بأن رجال البوليس كانوا في حالة دفاع شرعى وقد اعتدى المتظاهرون على مساعد الحكدار بالضرب لولا أن طالبين أقتداه منهم ، فلم يعن الحكم بالرد على ذلك وقرر أن واقعة إتلاف اللافتات عديمة الأهمية . ثم أن الطاعنة دفعت أيضا بأن تقرير الطبيب الشرعى أثبت أن إصابة المطعون عليه الثاني في رأسه كانت نتيجة مصادمة جسم صلب راض ثقيل ، وأن السحجات الموجودة بالركبة نتيجة احتكاك ، ولم يبين التقرير ما إذا كانت هذه الإصابات من عصي أو أحجار ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ذلك .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأنه لا يعدو أن يكون ترديدا لما ورد في السبب الأول وجدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للدليل الذي استمدت منه نفي حصول خطأ من جانب الطلبة أو أن البوليس كان في حالة دفاع شرعى . ومردود ثانيا بأن الحكم إذ تعرض لإصابة المطعون عليه الثاني قرر أنه يبين من الإطلاع على التقارير الطبية أن المطعون عليه الثاني أصيب بـ

رضى بفروة الرأس مصحوب بارتجاج وكسر مضاعف تفتتى منخفض كبير بقمة
الرأس يشعب به كسر شرخى يمينى على الجانبين إلى قاعدة الجمجمة به تهتك
بالجيب الأمامى الخلفى وشلل نصفى يمينى . وقد أثبت الطبيب الشرعى أنه تخلف
لديه عاهة مستديمة بسبب إصابة الرأس بفقد جزء كبير مساحته 8×5 سم بالعظم
الحدارى ، وهذا الفقد يجعل المخ أكثر تأثرا للاصابات الخارجية والتغيرات
الجوية ، وقد تعرض المصاب فى المستقبل لالتهابات المخ والصرع وغيرهما ،
فضلا عن الضعف المشاهد فى الطرف السفلى الأيمن والشلل بالقدم اليمنى
المتسبب عن إصابة الرأس . وقد أثبت الحكم فى الأسباب السابق لإيرادها
أن الاعتداء على الطلبة ومنهم المطعون عليه الثانى كان من جانب رجال البوليس ،
ثم بين العناصر التى بنى عليها تقديره فى القضاء بالتعويض المحكوم به . وبين
من هذا أن الحكم إذ قرر أن إصابة المطعون عليه الثانى حدثت من رجال البوليس
فقد استمد ذلك من تحقيقات الجناية رقم ٢٩٨٢ سنة ١٩٤٦ بندر الجيزة
ومن الكشف الطبية المرافقة لها ، وما أورده الحكم فى هذا الخصوص يكفى
لحمل قضائه فى إثبات مسئولية الطاعة عن إصابة المطعون عليه الثانى .

ومن حيث إنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة عبد العزيز سليمان ، وعمود عباد ، وعبد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشة المستشارين .

(١٨٧)

القضية رقم ١٩١ سنة ٢٢ القضائية :

دعوى . دعوى استرداد الحيازة . نزع الحيازة بالقوة . هدم جواز اشتراط حصول اعتداء على شخص الحائز أو غيره . كفاية ثبوت نزع الحيازة رغم إرادة خفي الحائز .

لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيازة أن يكون سلب الحيازة مصحوباً باعتداء أو تعد على شخص الحائز أو غيره بل يكفي أن يثبت الحكم أن المقتصب وعماله قد استولوا على العقار ولم يقو خفي الحائز على رد اعتدائهم ..

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسباً يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام على الطاعن والمطعون عليها الثانية دعوى لدى محكمة بندر الزقازيق قيدت في جدولها برقم ١٥٥٤ سنة ١٩٥٠ وذلك بصحيفة معلقة في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ — طلب فيها الحكم برد حيازته لقطعة الأرض الفضاء رقم ٢٤٠ الميمنة حدودها ومعالمها بصحيفة افتتاح الدعوى وقال في بيان دعواه إنه استأجر من المطعون عليها الثانية ابتداء من ١٩٣٤ قطعتي الأرض الفضاء رقمي ٢٣٩ ، ٢٤٠ وقام باصلاحهما

وتسويرهما وزرع بهما أشجار فاكهة مثمرة وإنه في سنة ١٩٥٠ اتزع الطاعن منه بالقوة حيازته للقطعة رقم ٢٤٠ فأبلغ البوليس بهذا التعدى وقيدت شكواه برقم ١٨٢٠ سنة ١٩٥٠ إدارى بندر الزقازيق وقدم "المطعون عليه الأول" إلى محكمة الدرجة الأولى عقودا تفيد استجاره للأرض موضوع النزاع من مصلحة الأملاك عن المدة من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٤٦ كما قدم إيصالات تفيد أنه سدد قيمة إيجار سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٨ - وقدم أيضا صور التحقيقات في الشكوى المشار إليها - قرر الطاعن في دفاعه لدى محكمة الدرجة الأولى أن المطعون عليه الأول كان مستأجرا للأرض من مصلحة الأملاك حتى سنة ١٩٤٨ ولكنه تخلى من حيازتها في نهاية تلك السنة ثم استأجرها هو - أى الطاعن - ووضع يده عليها ابتداء من أول سنة ١٩٤٩ واستدل على ذلك بما ثبت في تحقيقات الشكوى المذكورة من وجود اسمه على الرسم الكروكي الخاص بهذه الأرض والمقدم من مصلحة الأملاك - وفي ١٥ من أبريل سنة ١٩٥١ حكمت محكمة بندر الزقازيق للمطعون عليه الأول بطلباته فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ١٩٥١/٢١٤ من الزقازيق - وفي ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها ولما أضافته من أسباب أخرى - فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولها في تعيب الحكم بقصور تسيبيه وإخلاله بحق الدفاع ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه تمسك لدى درجتي التقاضى بأن المطعون عليه الأول تخلى عن حيازة الأرض موضوع النزاع في أكتوبر سنة ١٩٤٨ وحل هو محله في الحيازة ابتداء من ذلك التاريخ كما تمسك بأنه يشترط لقبول دعوى رد الحيازة أن يكون رافعها قد حاز العقار لمدة سنة على الأقل قبل رفع الدعوى وأن ترفع الدعوى خلال السنة التالية لتاريخ التخلي عن الحيازة وبأن المطعون عليه الأول لم يرفع دعواه إلا بعد مضي أكثر من سنتين على تاريخ تخليه عن الحيازة - وإنه أى الطاعن - طلب من محكمة

الدرجة الأولى إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات الوقائع المتقدمة بالبيئة وهي الوسيلة الطبيعية للإثبات في مثل هذه الحالة ولكن الحكيم الابتدائي والاستئناف تجاهلا هذا الطلب ولم يشيرا إليه من قرب أو بعد بأي رد — ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم إذ استظهر أن حيازة المطعون عليه الأول للأرض موضوع النزاع لم تسلب منه إلا في سنة ١٩٥٠ قد شابه القصور وفساد الاستنتاج وذلك أولا لأن الحكم لم يتعرض لبحث ما تمتك به الطاعن من حيازة مادية أرجع بدءها إلى تاريخ تخلي المطعون عليه الأول عن الحيازة في سنة ١٩٤٨ وثانيا لأن الحكم إذ انتهى إلى النتيجة المشار إليها قد وردت به عبارات مبهمه لا تعدو أن تكون مجرد استنتاج لا يرتكز إلى وقائع محددة — ويتحصل السبب الثالث في تعيب الحكم بقصور تسببيه فيما استظهره من أن حيازة المطعون عليه الأول للأرض موضوع النزاع قد سلبت منه بالقوة والعنف ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في هذا الخصوص ببيان ما ثبت في المعاينة من أن سلب الحيازة كان بواسطة عمال كثيرين وضعوا الأخشاب بالأرض موضوع النزاع — في حين أن هذه الواقعة لا تفيد بذاتها استعمال العنف وأما الحكم المطعون فيه فقد استند إلى ما ورد بتحقيقات الشكوى رقم ١٨٢٠ سنة ١٩٥٠ بنذر الزقازيق ولم يحدد الدليل الذي استند إليه في القول بثبوت سلب الحيازة بالقوة .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في كافة وجوهه أولا — بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع إذ استظهرت ثبوت سلب حيازة المطعون عليه الأول للأرض موضوع النزاع بالقوة قد استندت إلى أنه ثبت لها من الاطلاع على الشكوى رقم ١٨٢٠ سنة ١٩٥٠ إدارى بنذر الزقازيق أن سلب الحيازة كان بواسطة المستأنف — الطاعن — ومن كان معه من العمال الكثيرين الذين لم يقو خفير المستأنف عليه — المطعون عليه الأول — على رداعتائهم — ولما كان يؤدي هذا الذي ثبت لدى محكمة الموضوع أن الحيازة قد سلبت من المطعون عليه الأول قهرا عنه وكان لا يشترط في هذا الخصوص أن يكون سلب الحيازة مصحوبا بإيذاء أو تعدا على شخص الحائز أو غيره فإن ما ينهه الطاعن

في السبب الثالث من أسباب الطعن لا يبدو أن يكون جدلاً فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره بل مراقبة عليها من هذه المحكمة - ومردود ثانياً - بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع قد استخلصت من أقوال الطاعن في تحقيقات الشكوى المشار إليها أنه معترف بأنه لم تكن له علاقة بأرض النزاع قبل الأربعة أشهر السابقة على سؤاله في التحقيقات بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ثم قالت إنه تبين من معاينة الأرض للمرة الأولى في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ على إثر تقديم المطعون عليه الأول شكواه أن الأرض كان بها أشجار وتبين من المعاينة الأخرى في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ عدم وجود هذه الأشجار واستخلصت من هذه المقارنة للمعنيين أن المطعون عليه الأول كان حائزاً للأرض في سنة ١٩٥٠ ورُتبت - محكمة الموضوع - على ما تقدم أن الدعوى رفعت في خلال سنة من تاريخ سلب الحيازة - وهذا الذي قرره محكمة الموضوع هو استخلاص سائح يفيد بذاته انتفاء وضع يد الطاعن على الأرض قبل سنة ١٩٥٠ وبحمل الرد الضمني على ما تمسك به الطاعن من طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات حيازته ابتداء من أواخر سنة ١٩٤٨ .

ومن حيث إن السبب الرابع من أسباب الطعن يتحصل في تعيب الحكم بالقصور ، إذ أغفل الرد على ما تمسكت به المطعون عليها الثانية في مذكرتها المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية إذ قررت أن عقود الإيجار التي تبرمها مع مستأجرها منصوص فيها على أنها تنتهي بانتهاء مدتها دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار ، كما قررت مصلحة الأملاك أن عقد الإيجار الصادر إلى المطعون عليه الأول قد انتهى بانتهاء سنة ١٩٤٨ وأن وضع يده قد زال ابتداء من سنة ١٩٤٩ .

ومن حيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن محكمة الدرجة الأولى بعد أن قررت كما سبق بيانه ثبوت حيازة المطعون عليه الأول للأرض موضوع النزاع في سنة ١٩٥٠ قالت : "وحيث إنه لا نزاع بين أطراف الخصومة في أن المدعى - المطعون عليه الأول - استأجر الأرض بعقود تنتهي في سنة ١٩٤٦ وأنه ظل

سما حتى سنة ١٩٤٨ ولما كانت العقود لا تنتهى من تلقاء نفسها ، بل تجدد إلى أن يتم التراضى على إنهاؤها أو فسخها أو التقاضى على ذلك وكلاهما لم يحدث وبذلك يظل عقد إيجار المدعى مستمر التجديد رغم عدم دفعه الإيجار ويكون موضع يده وحيازته للأرض على وجه قانونى ناتجا من تعاقدته السابق " ولما كان يبين من صورة المذكرة المشار إليها فى سبب النعى أن المطعون عليها الثانية - مصلحة الأملاك - قالت إن المطعون عليه الأول كان مستأجرا منها بعقود متتالية انتهت مدة العقد الأخير منها فى سنة ١٩٤٦ ولم يحزر له عقد جديد عن سنتى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ واستمر مع ذلك واضع اليد على الأرض فى هاتين السنتين ودفع قيمة الإيجار عنهما وأن الأرض استمرت سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ بدون تأجير إلى أن وضع المستأنف - الطاعن - يده عليها . واستخلصت المطعون عليها الثانية من هذا الذى قرره أن المطعون عليه الأول قد زال وضع يده ابتداء من سنة ١٩٤٩ - وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قرر على ما سبق بيانه أن العقود لا تنتهى من تلقاء نفسها بل تجدد إلى أن يتم التراضى على إنهاؤها أو فسخها أو التقاضى عن ذلك ، وكلاهما لم يحدث فى صورة الدعوى . ثم قرر أن المطعون عليه الأول استمر حائزا للأرض تجديدا للإجارة السابقة - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقر أسباب الحكم المستأنف لا يكون قد أغفل الرد على دفاع المطعون عليها الثانية بل رد على هذا الدفاع بأن عدم تحرير عقد إيجار جديد للمطعون عليه الأول عن سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ لا يفيد زوال وضع يده بعد سنة ١٩٤٨ وبأن عقد الإيجار السابق لم يفسخ لا بالاتفاق ولا بالتقاضى - وعلى ذلك يكون غير صحيح ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص على الحكم من قصور .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة، وبحضور السادة الأساتذة : أحمد المروسي،
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد فوشة المستشارين .

(١٨٨)

القضية رقم ٩٥ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) وقف . إجارة . حق ناظر الوقف في طلب إخلاء المستأجر دون إذن من القاضي .
لا يغير من ذلك أن يترتب على الإخلاء إزالة مباني أقامها المستأجر .

(ب) دعوى . وقف دعوى المطالبة بالأجرة للزراع في الملك . حق المحكمة في رفض طلب
الوقف لعدم جدية النزاع .

(ج) دعوى . خصم ثالث . رفض طلب وقف الدعوى للنزاع في الملك . رفض قبول
خصم ثالث . لا تناقض .

(د) نقض . طعن . حكم صادر قبل الفصل في النزاع أمام المحكمة الاستئنافية . الطعن
في الحكم الصادر في الموضوع بطريق النقض . عدم اشتغال التقرير على طعن في الحكم
الصادر قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز التكلم فيه أمام محكمة النقض . هـ ذلك .
مثال .

١ - لناظر الوقف الحق في طلب إخلاء المستأجر ، ولا تتوقف ممارسته لهذا
الحق على استئذان القاضي حتى ولو كان يترتب على الإخلاء إزالة مباني أقامها
المستأجر .

٢ - لمحكمة الموضوع إذا ما أثبت أنهما نزاع في الملك — وهي بصدد علاقة
بين مؤجر ومستأجر سواء من المدعى عليه أو من شخص خارج عن الخصومة ألا
تقتد بهذا النزاع وأن تمضي في نظر الدعوى متى استبان لها عدم الجدل فيه .

٣ — لا تناقض بين رفض طلب إيقاف الدعوى للنزاع على الملكية ورفض قبول الخصم الثالث الذي يدعى الملكية بل أن المنطق يقضى بالتلازم بينهما .

٤ — متى كانت محكمة الاستئناف قبل أن تفصل في موضوع النزاع بالحكم المطعون فيه أصدرت حكماً سابقاً قضى بجواز الاستئناف وبعدم اختصاص دائرة الإيجارات وبوقف تنفيذ الحكم الابتدائي حتى يفصل في الموضوع ولم يقرر إحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة أو إلى الدائرة المختصة ، وكان تقرير الطعن لا يتضمن طعناً على هذا الحكم ، فإنه لا يجوز للطاعن التكلم فيه تطبيقاً لنص المادة ٤٢٩ مرافعات التي توجب أن يشمل تقرير الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وإلا كان باطلاً . وليس في باب النقض في قانون المرافعات نص يماثل المادة ٤٠٤ التي تقضى بأن استئناف الحكم في موضوع الدعوى يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها مالم تكن قبلت صراحة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث إن وقائع الدعوى حسبما بين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن استأجر من المطعون عليه دكانين بعقد في ١٩٣٦/١٠/١٩ وقطعة أرض فضاء بعقد آخر في ١٩٣٨/٤/٣٠ من وقف مسجد العطارين ثم بدا له أن يهدم الدكانين وأن يقيم مكانهما وعلى الأرض الفضاء المؤجرة إليه المجاورة لها جراجاً للسيارات كلفه حوالى ألفى جنيه فلذلك ولأن كلا العقدين كان لمدة سنة واحدة ولأن نصوص العقود كانت صريحة في أن ما يقيمه المستأجر على العين المؤجرة يكون حقاً لوزارة الأوقاف (المؤجرة) بغير مقابل فقد تقدم بطلب كتابي في ١٩٤٠/٢/٥ للوزارة يؤكد فيه أنه اتفق هذا المبلغ الكبير

ولا يتأتى أن يؤول بلجهة الوقف بعد انقضاء الاجارة بل أن له حق رفع هذا الجراج عند انتهاء إجارته وتسليم الأرض خالية سليمة بالحالة التي استأجرها عليها ولذلك يعرض تحرير عقد إيجار واحد عن جميع الأعيان المؤجرة إليه يتضمن نصا أنه هو الذى أقام الجراج وأن له حق رفعه عند الاخلاء فاستجابت الوزارة لهذا المطلب وحررت عقدا ثالثا فى ١٥/٣/١٩٤٠ لمدة سنة شمل الأعيان كلها وأضيف فى نهايته بند إضافى أثبت فيه ما طلبه الطاعن ثم ظهر بعد ذلك أن الأرض الفضاء تزيد مساحتها عن القدر الثابت فى عقد الإيجار الثانى (٨١٤ ر ٤٨ مترا) بمقدار ١٦٠٢٥ مترا تحور بها عقد إيجار رابع مستقل فى ٢٣/٤/١٩٤٤ ، شاهرة وأصبح مجموع الأجرة الشهرية ١٠ جنيهات و ١١٨ مليا فى العقدین الأخيرین ولما اشتدت أزمة المساكن رغبت الوزارة فى إقامة عمارتين على أرض الوقف المؤجرة للطاعن ولغيره وبدأت بإصدار الطاعن فى ٢٨/١١/١٩٤٨ بضرورة تسليم الأعيان المؤجرة إليه فى نهاية مدة العقد خالية من كل ما يشغلها فلم يخل وأنذر هو الوزارة بأن العقد تجدد لمدة سنة أخرى تنتهى فى آخر نوفمبر سنة ١٩٤٩ وأنه مستمسك بالعقد فأطاعت إذاره فى ١٦/٨/١٩٤٩ وأصرت فيه على طلباتها فى الإنذار الأول وعالت طلبها برغبتها فى إقامة عمارة سكنية لتفريغ أزمة المساكن وليستفيد مستحقو الوقف من زيادة الغلة . فسكت الطاعن فى هذه المدة ولكنه لم يخل فى نهاية العقد . وفى ١٥/٥/١٩٤٩ أقامت الوزارة دعواها الأولى بإخلاء الأرض الفضاء موضوع العقد الأخير أمام محكمة المنشية وقيدت برقم ٣٩٤ لسنة ١٩٤٩ مدنى المنشية وأنذرته فى صحيفتها بفسخ العقد وإخلاء العين وتسليمها خالية من كل ما يشغلها فى بحر خمسة عشر يوما وإن لم يفعل فليسمع الحكم عليه بهذه الطلبات مع المصروفات ... الخ . وفى ١٣/١٢/١٩٤٩ أحيلت الدعوى على المحكمة الكلية لنظرها مع قضية أخرى باتفاق الطرفين فأحيلت على المحكمة الكلية وقيدت أمامها برقم ٢١٢ لسنة ١٩٤٩ كلى الاسكندرية . وفى ٢٠/١٢/١٩٤٩ أقامت الوزارة دعوى الإخلاء الثانية أمام المحكمة الكلية (دائرة الإيجارات) وقيدت برقم ٨٣ لسنة ١٩٥٠ كلى وفيها دفع الطاعن بعدم اختصاص دائرة الإيجارات لأن العين المؤجرة إليه أرض فضاء لا يسرى عليها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ثم سارت

القضيتان معا حتى قضى فيهما بجلسة ١٩٥١/٥/١٢ لحكم في الأولى بالفسخ والاخلاء وتسليم الأرض خالية مما يشغلها مع المصروفات والأتعاب ، وحكم في الثانية أولا - برفض الدفع وباختصاص المحكمة - وثانيا - بالاخلاء وتسليم الأرض خالية كذلك مما يشغلها مع المصروفات والأتعاب ، ولم تر الحكم بالنفاذ لأن الحكم نهائي وغير قابل لأي طعن ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن هذين الحكمين أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد أمامها برقمي ٢٤٠ و ٢٤١ سنة ٧ ق وطلب في كل منهما الحكم بقبول الاستئناف شكلا ثم : - أولا - وبصفة مستعجلة بالغاء وصف النفاذ واعتبار أن الحكم الابتدائي قابل للطعن مع وقف تنفيذ الحكم حتى يفصل في الموضوع ، ثانيا - أصليا الحكم بعدم اختصاص المحكمة واحتياطيا عدم قبول الدعوى ومن باب الاحتياط الكلي رفضها مع المصروفات والأتعاب . دفعت الوزارة بعدم جواز الاستئناف على أساسين : الأول - أن الحكم نهائي غير قابل للطعن . والثاني - أن قيمة عقد الايجار السنوية لا تتجاوز ١٩٢ جنيها وهو ما يدخل في النصاب النهائي للمحكمة الكلية . وبجلسة ١٩٥١/٦/١٣ قضت المحكمة : أولا - برفض الدفع وبجواز الاستئناف . ثانيا - بالغاء وصف النفاذ وبوقف تنفيذ الحكم حتى يفصل في الموضوع والتأجيل لجلسة ١٩٥١/١٠/٨ للتكلم في الموضوع .

وبجلسة ١٩٥٢/٣/١٠ قضت في موضوع الاستئنافين برفضهما وبتأييد الحكمين المستأنفين مع المصروفات ومبالغ عشرة جنيهاات أتعابا للمحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم أنه أخطأ في الإجراءات وشابه غموض وقصور لعدم الرد على دفاعه من وجهين : الأول - أن الحكم صدر في ١٩٥٢/٣/١٠ بعد حجز الدعوى للحكم . وخلال فترة الحجز تغير ناظر الوقف وقبل تمثيله في الدعوى قبلت المحكمة أوراقا ومذكرات من غير ناظر - ثم صدر الحكم كذلك باسم من لم يكتسب الصفة بعد . الثاني - أن المحكمة بعد زوال صفة الناظر قبلت مذكرات بعد المواعيد المحددة كان لها أثرها في الحكم .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهيه بأن الطاعن لم يقدم الدليل عليه فلا يصح الاعتداد به ، على أن الطاعن باعترافه يقرر أن زوال صفة ناظر الوقف حصل بعد تهيئة الدعوى وسماع المرافعات فيها وحجزها للحكم ففى مثل هذه الحالة وتطبيقا للواد ٢٩٤ ، ٢٩٥ و ٢٩٦ مرافعات لا يتقطع سير الخصومة بزوال صفة أحد الخصوم أو بوفاته متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها — وأن الدعوى تعتبر مهياة للحكم متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة — وقد أودعت الوزارة صورة رسمية من محاضر الجلسات وهي تدل على أن ناظر الوقف قدم مستنداته ومذكراته في المواعيد المحددة بقرارات المحكمة — وأنه بوصفه مستأنفا عليه كان صاحب الحق في أن يكون آخر من يتكلم في الدعوى .

ومن حيث إن الطاعن يتعى بالسبب الثانى على الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن المحكمة قضت بحكم ١٩٥١/٦/١٣ بعدم اختصاص دائرة الإيجارات بنظر الدعوى وكان يتعين عليها إما إحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة وإما إعادتها إلى محكمة أول درجة حتى لا تفوت على الطاعن إحدى درجات التقاضى — ثم قضت أخيرا برفض الدعوى بغير الإجراءات المنصوص عليها في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقد دفع هو بهذا البطلان ولكن المحكمة لم ترد عليه ولم تفصل فيه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة سبق أن قضت قبل قضائها بالحكم المطعون فيه وبجلسة ١٩٥١/٦/١٣ برفض الدفع المقدم من ناظر الوقف ويجواز الاستئناف وبالإلغاء وصف النفاذ وبوقف تنفيذ الحكم حتى يفصل في الموضوع وبالتأجيل لجلسة ١٩٥١/١٠/٨ للتكلم في الموضوع ولم يشمل تقرير الطعن بالنقض طعنا على هذا الحكم الذى لم يعتبر الدعوى منتهية ولم يحالها إلى الدائرة المختصة ولا إلى محكمة أول درجة ، فلذلك لا يملك الكلام فيه تطبيقا لنص المادة ٢٩٤ مرافعات التي توجب أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وإلا كان باطلا — وليس في باب النقض في قانون المرافعات نص مماثل المادة ٤٠٤ التي تقضى بأن استئناف الحكم في موضوع

الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة — على أن الطاعن لم يبين ما هي الاجراءات المنصوص عليها في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي يشكو أن الوزارة أهملتها عند إقامتها للدعوى .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وعدم صحة اسناده والتناقض بين حكيم من عدة وجوه : أولا — قضى حكم ١٩٥١/٦/١٣ بعدم انطباق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة النزاع على اعتبار أن العين المؤجرة أرض فضاء — وكانت الوزارة تستند على ذلك القانون في طلب الإخلاء لهدم المباني وإنشاء عمارة سكنية مكانها وبهذا الحكم كان يجب اعتبار الخصومة منتهية وهو ما طلبه بالفعل ، ولكن المحكمة لم تجبه إليه . ثانيا — جاء في الحكم المطعون فيه أن الاستئناف ينقل الدعوى إليها ومن ثم فإنه يجوز للوزارة أن تضيف سببا جديدا للإخلاء ، ثم حكمت بالإخلاء بالفعل ارتكافا إلى هذا السبب الجديد وإلى انتهاء عقد الاجارة — مع أن السبب الجديد يشترط فيه ألا يغير الطلب الأصلي . ثالثا — يشترط في السبب الجديد ألا يكون قد حاز قوة الشيء المحكوم به — وواضح من دفاعه أن طلب الحكم باعتبار العقد منتهيا قد حكم فيه نهائيا من محكمة أول درجة ولم يستأنف ذلك الحكم . رابعا — قول محكمة الاستئناف إن محكمة أول درجة حين قضت برفض طلبي التعويض والإزالة كان قضاؤها خطأ وتريدا لأنها حكمت فيما لم يطلب منها غير صحيح — لأنها هي بنفسها في ردها على الدفع بعدم جواز الاستئناف قالت إن طلبات الوزارة لم تقتصر على الإخلاء ولكنها شملت التعويض والإزالة . خامسا — أن حكم محكمة أول درجة إنما ينصرف إلى الدكاكين — ولكن محكمة الاستئناف قالت في حكم ١٩٥١/٦/١٣ إن الدكاكين قد أزيلت بتصريح من الناظر وأن سبب الإخلاء لا يجوز تطبيقا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — فقضاؤها بالإخلاء في الحكم المطعون فيه يناقض حكمها الأول وكان لزاما عليها أن تعتبر الخصومة منتهية .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في جميع وجوهه بأن الوزارة منذ أن أقامت دعوى الإخلاء جملة سببها انتهاء المدة المحددة في عقدي التأجير —

وقد أثيرت الطاعن أكثر من مرة بطلب الاخلاء لهذا السبب وأضافت إلى ذلك سببا آخر هو رغبته في الهدم والبناء — فلما عرض النزاع على محكمة أول درجة رأت أن هذا السبب صحيح في وجهيه ، وأن المطعون عليها محقة في استنادها على القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ رغم النزاع الذي يثيره الطاعن وإصراره على أن الأعيان المؤجرة إليه عبارة عن أرض قضاء فلا يسرى عليها ذلك القانون ، وقضت المحكمة بالاخلاء وتسليم الأرض خالية مما يشغلها (أى بالازالة) والمصروفات ولم تر الحكم بالتفاد لنهائية الحكم في نظر القانون الذي طبقته ثم رفضت ما خالف ذلك من الطلبات ولم يكن باقيا منها إلا طلب التعويض الذي كانت تطالب به المطعون عليها — فاذا جاز اعتبار الدعوى منتهية حسب تصوير الطاعن فإنما ينصرف ذلك بطبيعة الحال إلى طلب التعويض وحده دون طلب الاخلاء — ثم جاء الحكم المطعون فيه من بعد ذلك ورأى عدم انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ متمشيا مع دفاع الطاعن نفسه ، فأصرت الوزارة على طلب الاخلاء تطبيقا لنص المادة ٥٩٨ من القانون المدني التي تقضى بانتهاء الإيجار بانتهاء المدة المعينة في العقد — وهو سبب لا يعد جديدا في واقع الأمر لما سبق بيانه — على أنه ادعاء غير مجد ولا يغير من الأمر شيئا — لأن قانون المرافعات يجيز ذلك في المادة ٤١١ في فقرتها الأخيرة وكذلك يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والاضافة إليه .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون لأنه قضى برفض طلبه بعدم قبول الدعوى لعدم استئذان القاضى الشرعى قبل رفعها على ما يوجبه القانون على اعتبار أن المكان المزجر إليه لم يكن خرابا بل كان يعطى غلة وهدم ما عليه من مبان يعرض ناظر الوقف لتعويضات ما دام قد أذن بإقامتها ثم جاء رد محكمة الاستئناف على طلبه هذا غير مطابق للقانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن لناظر الوقف الحق في طلب إخلاء المستأجر ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على استئذان القاضى حتى ولو كان الاخلاء يترتب عليه إزالة مبان أقامها المستأجر .

ومن حيث إن الطاعن ينحى بالسبب الخامس على الحكم الخطأ في تطبيق القانون والنموذج والابهام والتناقض بين حكيم وعدم صحة الإسناد لأنه طلب وقف الدعوى حتى يفصل في الملكية ممن ادعى ملكية الأعيان المتنازع عليها وطلب دخوله خصما ثالثا — فرفضت المحكمة طلبه بغير أسباب . فأهدرت بذلك حجة التملك الشرعية وقالت إنها لا تعدو أن تكون شهادة شهود فقط . ثم قضت بالملكية للوقف بالمدة الطويلة بغير سند في الأوراق وبغير دليل ومن غير أن ترد على دفاعه القائل بأن الوقف لا يملك بمضى المدة وأنه حتى على فرض وضع يد الوزارة فإنها لم تكن أصيلة ولكنها كانت ممثلة فيه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن لمحكمة الموضوع إذا ما أثير أمامها نزاع في الملك سواء من المدعى عليه أو من خصم خارج عن الدعوى — وهى بصدد علاقة بين مؤجر ومستأجر ألا تعند بهذا النزاع وأن تمضى في نظر الدعوى متى استبان لها عدم الجدل في هذا النزاع — ولا تناقض بين رفض طلب الايقاف للنزاع على الملكية ورفض قبول الخصم الثالث الذى يدعى الملكية بل إن المنطق يقضى بالالتزام بينهما ، وقد قال الحكم المطعون فيه فى الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص "وحيث إن الظاهر من مراجعة حجة التملك التى استعارها المستأنف من مدعى الملكية وقدمها فى الدعوى سندا لطلبه أنها عبارة عن شهادة قررها من أدلى بها لدى كاتب المحكمة الشرعية المختص لتعريف عن قطعة أرض بمحدودها وأوصافها التى ذكرت فى ذلك الاشهاد وقالوا بأنها جارية فى ملك الحاج سليمان الدرشاى ووضع يده وأن تاريخ هذا الاشهاد يرجع إلى فبراير سنة ١٩٢٦ ويكفى لإهمال هذه المنازعة ما لوحظ من خلاف فى حدود العقار الوارد بالاشهاد المقدم ووضعه عن العين المؤجرة والتى هى فى وضع يد وحيازة وقف العطارين من زمن بعيد يسمح لهذا الوقف بتملكها حتى مع غياب الاشهاد بوقفها — بوضع اليد المكتسب وجريان العين المكتسبة بحرى الوقف بلا حاجة إلى إشهاد جديد وفقا لحكم المادة ١٣٤ من اللائحة الشرعية — هذا ولأن مدعى الملكية لم ينهض للسعى وراء ملكه وحمايته أو المطالبة به إلا بعد أن قامت هذه الدعوى والحكم فيها

ابتدائها واسعة نافيا - ويبدو واضحا مما تقدم عدم جدية هذه المنازعة التي لا يمكن تأويلها إلا أنها محاولة أريد بها خدمة المستأنف وشد أزره في دعواه حتى يتسع له المدى في وضع يده على العين المؤجرة واستمراره فيها أيا كان السبب وأيا كانت الوسيلة وكان يكفيه مؤونة التقدم بهذا الطلب ما انتهى إليه قرار المحكمة بجلسة المرافعة الأخيرة من رفض طلب تدخل مدعى الملكية ذاته في الدعوى بما يتعين معه رفض هذا الطلب " . وهذا الذي قرره الحكم فيه الرد على ما حواه هذا السبب من النعى .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسببين السادس والسابع على الحكم الخطأ في تطبيق القانون والتناقض بين حكيم نهائين والقصور في الأسباب والخطأ في الاسناد ، لأنه كان من بين دفاعه أنه وقد أقام الجراج بإذن الوزارة فلا يمكنها طلب إخلائه لسببين : الأول - أن تعاقد الوزارة معه يعتبر تحكيرا ضمنيا - أو على الأقل يمتد الإيجار حتى نهاية استهلاك الجراج ، الثاني - أنه يجب في مثل حاله أن تدفع إليه قيمة تكاليف بناء الجراج مستحقة البقاء مع التعويض وأن له حق الحبس حتى يستوفي تلك القيمة . ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع واكتفى بالقول بأن الجراج لم يؤذن بإقامته في حين أن حكم ١٩٥١/٦/١٣ قطع في وجود هذا الإذن فضلا عن نص عقد الإيجار الصريح في هذا الخصوص - ومن إقرار الوزارة بذلك في مذكراتها وأقوالها بحضور الجلسات - ومتى تقرر وجود الإذن فقد تقررت معه النتائج القانونية التي أهدرها الحكم بخفاء متناقضا مع سابقه ، كما لم ترد على دفاعه بشكلية العقود المطبوعة وأنه يجب النظر إلى العقود في مجموعها باعتبارها وحدة يجب النظر إليها جميعا لا إلى العقد الأخير منها على ما ذهب إليه حكم ١٩٥١/٦/١٣ .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأنهما عاريان عن الدليل فليس هناك من دليل على إذن الوزارة بإقامة الجراج بل أن نصوص عقدى الإيجار الأول والثاني كانت صريحة في أن ما يقيمه المستأجر على أعيان الوقف يكون حقا خالصا للوزارة تتسلمه في نهاية العقد بغير مقابل ولا تعويض وأراد المستأجر

م . (٣) . م

أن يتفادى هذه النتائج فسعى جاهدا لتقبل الوزارة السماح له بنقل منشأته في نهاية عقد الإيجار ، ثم تقدم بطلب كتابي يرجو إجابة هذا الملتبس — فسمحت له الوزارة بإضافة بند في نهاية العقد الثالث جاء فيه : "أن الجراج المقام على الأرض المؤجرة قد أقامه المستأجر بمعرفة وله الحق في رفعه في حالة الإخلاء وتسليم الأرض خالية سليمة " . وقد قال الحكم المطعون فيه في الرد على دفاع الطاعن "وحيث إن المستأنف (الطاعن) يدعى أنه وقد بنى بإذن الناظر فأصبح له ما يشبه حق الحكر ولا يصح إخراجه من العين قبل أن تستهلك مبانيه أو أن يعرض عنها بمقولة إن ذلك هو حكم القانون الخاص بقواعد الالتصاق المبينة في المادة ٦٥ وهو في الوقت نفسه حكم الشرع في أحوال البناء أو الغراس بإذن الناظر أو متولى الوقف — ولكنه لم يقدم الدليل على إذن الناظر له بالبناء ولا يمكن اعتبار سكوت الناظر إذنا ومع ذلك فإن عقد الإيجار وهو شريعة المتعاقدين اشتمل على نص صريح بالتزام المستأنف بتسليم العين المؤجرة في نهاية المدة خالية مما يشغلها فلذلك ، وتطبيقا لنص المادة ٥٩٢ مدني التي توجب على المؤجر رد ما أنفقه المستأجر على العين المؤجرة من تحسينات أو مقدار مازاد في قيمتها — فإن فقرتها الأخيرة نصت على أنه "مالم يكن هناك اتفاق يخالف ذلك" ولا يشفع للمستأنف قوله في هذا الصدد إن هذا الشرط وضع بناء على طلبه ولمصلحته إن شاء هدم المباني أو إن شاء احتفظ بها وبقى في العين ما بقيت قائمة لأن هذا تعسف في تفسير العقد تنقضه صراحة نصوصه التي كتبت بناء على طلبه وإخافه " . وهذا الذي قرره الحكم في الرد على ما حواه هذان السببان من النعي ولا محل لما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص — أما القول بشككية العقود المطبوعة فإن الطاعن لم يوضح كنه هذا النعي ولا مصلحته فيه ولا ما يفيد تمسكه به أمام محكمة الاستئناف وواضح أن البند الإضافي الذي كتب إجابة لطلبه لم يكن من الشروط المطبوعة وقد فسرت المحكمة فيما سبق بيانه تفسيراً سائفاً — وعلى ذلك يكون الجدل في شأنه مما لا يقع تحت رقابة محكمة النقض .

ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثامن على الحكم مخالفة القانون والتناقض بين حكيم نهائين والقصور والابهام وعدم الرد على دفاعه بمقولة إن الوزارة

طلبت في الدعويين الإزالة والإخلاء للهدم والتعمير - وقد قضى في طلب الهدم للتعيمير برفضه لعدم انطباق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بحكم ١٩٥١/٦/١٣ كما قضى في طلب الإزالة برفضه في حكي محكمة أول درجة - ثم جاء الحكم المطعون فيه وقضى بتأييد هذين الحكمين وحكمت بالإخلاء فكيف يكون الإخلاء وتسليم الأرض خالية بغير إزالة - وهي لا تملك الإزالة لصيرورة الحكم الصادر بشأنها نهائيا وقد تمسك في دفاعه بذلك كله ولكن المحكمة لم ترد عليه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الوزارة طالبت في كلتا الدعويين فسخ عقد الإيجار والحكم بالإخلاء وتسليم الأرض خالية مما يشغلها ، ثم صدر الحكم فيها من محكمة أول درجة بالإخلاء وتسليم الأرض خالية مما يشغلها ثم حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكمين ، وظاهر أن محكمة أول درجة لم تر محلا لذكر لفظ الإزالة ، ذلك لأن منطوق الحكم يشملها بداهة ، ولأنه لا يتصور تسليم الأرض خالية مع بقاء ما أقيم عليها من مباني الجراج . وليس بصحيح أن حكم ١٩٥١/٦/١٣ قضى برفض طلب الإزالة لعدم انطباق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ذلك لأن الحكم المذكور إنما حالج النزاع الذي أثير بشأن انطباق أو عدم انطباق ذلك القانون ولم يقض برفض طلب الإزالة ، كذلك لم يقض المحكان الابتدائيان برفض هذا الطلب كما يزعم الطاعن بل قضيا بها ضمنا كما سبق البيان .

ومن حيث إنه لذلك كله يكون الطعن في غير محله متعيينا ورفضه .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

بمئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، ومحمود مياد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشه المستشارين .

(١٨٩)

القضية رقم ٢٠٩ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية . حقها في تدارك ما يرد في الحكم الابتدائي من أخطاء مادية .

(ب) نقض . طعن . سبب جديد . استئناف . انقضاء ميعاد الاستئناف قبل إعلان صحيفة .
هو سبب قانوني يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — لما كان رفع الاستئناف ينقل موضوع النزاع برمته إلى محكمة الاستئناف ويعيد طرحه عليها مع أمانيده القانونية وأدلته الواقعية فإنه يكون لهذه المحكمة بما لها من ولاية في فحص النزاع أن تتدارك ما يرد في الحكم المستأنف من أخطاء مادية وأن تقضى على موجب الوجه الصحيح .

٢ — انقضاء ميعاد الاستئناف أو عدم انقضائه قبل إعلان الاستئناف هو سبب قانوني يخالطه واقع فلا يجوز طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
المرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق
الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام على الطاعن وآخرين دعوى لدى محكمة

المنصورة الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٩٦١ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى قال في صحيفة افتتاحها إنه تملك ٥ أفدنة و ٦ قراريط و ٤ أسهم على الشيوع في ٥٣ ف و ٤ قراريط و ١٢ سهما وذلك بمقتضى حكم رسو المزداد الصادر في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤١ والمسجل بحكمة المنصورة المختلطة وأن هذا الحكم نفذ بالتسليم في ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٢ إلا أن أطيانه استمرت بسبب حالة الشيوع تحت يد الطاعن هو وباقي المختصمين في الدعوى - وطلب المطعون عليه الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا إليه مبلغ ٣٧٥ ج و ٤١٦ م قيمة الربيع من تاريخ حكم رسو المزداد وما يستجد من الربيع حتى تاريخ التسليم - وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٤٧ حكمت المحكمة تمهيدا بنذب خبير لتحقيق وضع اليد الفعل على الأطيان جميعها وصفة كل من واضعى اليد في وضع يده وتقدير الربيع عن كل سنة زراعية - وكان هذا الحكم غيايبا لبعض الخصوم ومنهم الطاعن وحضوريا للباقيين - وفي ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وقبل تقديم الخبير تقريره حكمت المحكمة بشطب الدعوى ثم قام المطعون عليه بتجديدها إلا أنه لم يراع في إعلان خصومه بصحيفة التجديد ترتيبهم حسبما ورد بصحيفة افتتاح الدعوى وترتب على ذلك أن أصبح الطاعن حسب ترتيب صحيفة التجديد خامس "المدعى عليهم" بعد أن كان "تاسعهم" حسب ترتيب إعلان صحيفة افتتاح الدعوى - لم يحضر الطاعن في الدعوى بعد التجديد لا هو ولا من صدر الحكم التمهيدى غيايبا بالنسبة لهم - وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى ثبوت وضع يد خصوم المطعون عليه جميعاً على الأطيان وقدر الربيع الذى يستحقه المطعون عليه بمبلغ ٦٠٧ ج و ٥٣٢ م نازع الخصوم الذين حضروا في الدعوى منكرين وضع يدهم - وفي ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة تمهيداً بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه وضع يد خصومه ، وفي ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكماً هذا منطوقه "حضورياً بإلزام المدعى عليهم الأول والثالثة والخامس والسادسة والحادية عشرة والثاني عشر بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٦٠٧ ج و ٥٣٢ م وذلك بالتضامن بينهم مع إلزامهم بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات" ويبين من أسباب هذا الحكم أن المحكمة

قضت بالريع على المدعى عليهم الذين لم ينازعوا في وضع اليد ولم يدفعوا الدعوى بشئ - ومنهم الطاعن - وهم المدعى عليهم المشار إليهم في منطوق الحكم بحسب ترتيبهم الوارد في صحيفة افتتاح الدعوى إلا أن كاتب الجلسة لم يلتفت إلى ذلك عند تحرير صورة الحكم بل أورد في هذه الصورة أسماء الخصوم بحسب ترتيبهم الوارد في صحيفة التجديد - رفع الاستئناف رقم ٢٤٤ سنة ٢ ق المنصورة من السيدات صديقه محمد القصبي وأخريات ضد بقية الخصوم كما رفع الاستئناف رقم ٢٠٣ سنة ٣ ق من الأستاذ عبد العظم محمد القصبي ضد بقية الخصوم ورفع المطعون عليه من ناحيته استئنافا فرعيا طلب فيه الحكم بالزام هؤلاء المستأنفين هم وباقي خصومه بأن يدفعوا إليه قيمة الريع المحكوم به ابتدائيا مع الفوائد بواقع ٥ / سنويا ابتداء من ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ - وفي ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة استئناف المنصورة بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلا وفي الموضوع بالنسبة للاستئنافين الأصليين بإلغاء الحكم المستأنف وبالنسبة للاستئناف (الفرعي) بالزام محمد محمد القصبي وألفيه محمد القصبي ومشرفه يوسف أبو النجا وعبد العزيز شطا زيدان - الطاعن - بأن يدفعوا متضامنين للمستأنف فرعيا - المطعون عليه - مبلغ الريع المحكوم به ابتدائيا مع فوائده بواقع ٤ / سنويا ابتداء من ٢٠ من مايو سنة ١٩٥١ حتى تمام الوفاء . وجاء في أسباب هذا الحكم أن الرولات التي حرت بناء عليها مسودة الحكم الابتدائي القطعي - المستأنف - كانت مبنية بها أسماء الخصوم بحسب الترتيب الوارد في صحيفة افتتاح الدعوى الأصلية لا حسب الترتيب الوارد في صحيفة التجديد . كما ورد بها بيان الخطأ الذي وقع عند تحرير صورة الحكم المشار إليه وأن المستأنف فرعيا - المطعون عليه - لا ينازع في وقوع هذا الخطأ عند تحرير الصورة - وفي ٢ من يونيو سنة ١٩٥٢ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يحصل أولها في تعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون وبإبطال الإجراءات التي اتبني عليها ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم الابتدائي كان صادرا لمصلحته برفض الدعوى قبله ولهذا لم يستأنفه ولم يكن يجوز لمحكمة الاستئناف وقد تبينت أن ثمة خطأ ماديا وقع

في منطق الحكم المستأنف أن تقضى بالنسبة للطاعن بتأييد هذا الحكم بل كان يتعين عليها أن تقضى بعدم قبول الاستئناف الفرعى المرفوع من المطعون عليه أو أن تأمر بالرجوع إلى محكمة الدرجة الأولى لتصحيح حكمها حتى إذا تبين من التصحيح أن الحكم المستأنف كان صادرا لغير مصلحة الطاعن رفع هو استئنافا عنه ، ويتحصل السبب الثانى فى تعيب الحكم بقصور تسهيبه إذ لم يبين ما يبرر التفرقة بين الطاعن وزملائه الذين قضى بالزامهم متضامين بالريع وبين باقى خصوم الدعوى الابتدائية وذلك رغم اتحاد موقف " المدعى عليهم " جميعا من الخصومة .

ومن حيث إن هذا النعى مردود أولا بأنه يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع برمته إلى محكمة الاستئناف وإعادة طرحه عليها مع أسانيده القانونية وأدلتها الواقعية وتفريعا على ما لمحكمة الاستئناف من ولاية فى فحص النزاع تكون مختصة بتدارك ما يكون قد ورد فى الحكم المستأنف من أخطاء مادية وأن تقضى على موجب الوجه الصحيح . ومردود ثانيا بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد تبينت الخطأ المسمى الذى وقع عند تحرير صورة الحكم غير مطابقة لمسودته وترتب عليه اعتبار أن المستأنفات الأربع الأوليات فى الاستئناف رقم ٢٤٤ سنة ٢ ق هن من ضمن المحكوم عليهم بالريع ثم سجلت على المطعون عليه اعترافه بهذا الخطأ وقررت أنه تفاديا للخطأ رفع استئنافه (الفرعى) بطلب إلزام خصومه بالريع سواء من ألزمهم به الحكم المستأنف أو من قضى باخراجهم من الدعوى ثم قالت " وحيث إن الحكم المستأنف أسهب فى الرد على طلبات المستأنف عليه الأول - المطعون عليه - بما لا ترى المحكمة علا للزيادة عليه إلا ما لوحظ من إجراءات الخبير فى أداء مأموريته اتى بناها على غير أساس من تحقيق أو معاينة ... " ورتبت محكمة الاستئناف على ذلك إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنفات الأربع الأوليات فى الاستئناف رقم ٢٤٤ سنة ٢ ق ثم قالت إن مركز المستأنفة الخامسة والأخيرة فى الاستئناف المذكور ومركز المستأنف فى الاستئناف رقم ٢٠٣ سنة ٣ ق لا يختلف عن مركز غيرها من الخصوم الذين أنكروا وضع يدهم على الأتيان المطالب بريعهما ولهذا رأيت

إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنفين المذكورين أيضا — وهذا الذي ورد بالحكم يفيد أن محكمة الاستئناف عند ما نظرت الموضوع لم تقف عند حد استظهار الخطأ المادى الذى لحق الحكم المستأنف بل تعرضت لبحث المسئولية عن الريع وراى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه بالنسبة لما قصده من القضاء بالريع على الخصوم الذين لم ينازعوا فى وضع اليد على الأطيان المطالب بريعتها ومنهم الطاعن — وعلى ذلك يكون غير صحيح ما ينعاه الطاعن فى السببين الأول والثانى من بطلان فى الإجراءات أو خطأ فى تطبيق القانون أو قصور فى التسبيب .

ومن حيث إن الطاعن ينعى فى السبب الثالث على الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بقبول الاستئناف الفرعى المرفوع من المطعون عليه ضد الطاعن بمذكرة — ويقول الطاعن فى بيان ذلك إنه لم يكن مستأنفا أصليا حتى يرفع عليه استئناف فرعى . ومن حيث إنه ورد بالحكم فى خصوص الإجراءات التى اتبعها المطعون عليه عند رفع استئنافه ما يلى "ثم جاء — المطعون عليه — أمام هذه المحكمة وقرر فى مذكرة له أنه يرفع استئنافا فرعيا عن الريع وعن الفوائد التى لم يحكم له بها رغم طلبها فأجلت المحكمة الدعوى حتى يعلن الخصوم بهذا الاستئناف الفرعى فأعلته فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٥١ . . . " ولما كان الاستئناف على هذه الصورة يعتبر استئنافا فرعيا بالنسبة لخصوم الطاعن الذين سبق لهم أن استأنفوا الحكم الابتدائى ويعتبر استئنافا أصليا بالنسبة لمن لم يستأنف الحكم الابتدائى من هؤلاء الخصوم إلا إذا كان ميعاد الاستئناف بالنسبة لهؤلاء الخصوم الآخرين قد انقضى قبل رفع الاستئناف — وكان وصف المطعون عليه بالاستئناف بأنه استئناف فرعى ليس من شأنه تغيير التكييف القانونى لهذا الاستئناف — لما كان ذلك فانه كان يتعين على الطاعن أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بعدم قبول الاستئناف المرفوع عليه من المطعون عليه .

ومن حيث إنه غير ثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بهذا الدفع ولم يقدم الطاعن بملف الطعن دليلا يناقض ذلك فلا يجوز للطاعن التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض إذ لا يجوز أن يطرح أمامها لأول مرة سبب

قانوني يخالطه واقع وهو انقضاء ميعاد الاستئناف أو عدم انقضائه قبل إعلان المطعون عليه استئنافه .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الرابع على الحكم قبوله الاستئناف "الفرعي" مع أن الطاعن لم يعلن بهذا الاستئناف إعلاناً صحيحاً .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول لأن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك لدى محكمة الموضوع ببطلان إعلانه بالاستئناف — وهو بعد ما رعن الدليل إذ لم يقدم الطاعن بملف الطعن صورة من الإعلان الذي يدعى بطلانه . ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشه المستشارين .

القضية رقم ٢٥٦ سنة ٢٢ القضائية :

(١٩٠)

دفاع . تزوير . طلب الخصم تمكين خبيره الاستشاري من الاطلاع على أوراق المضاهاة .
عدم إصراره على هذا الطلب في مرحلتى التقاضى . لا إخلال بحق الدفاع .

متى كان الخصم بعد أن تمسك بما طلبه خبيره الاستشاري من تمكينه من الاطلاع على أوراق المضاهاة لم يصر على هذا الطلب بل قصر دفاعه بعد ذلك في مرحلتى التقاضى على النعى على تقرير الخبير المتدب ثم طلب تدب خبير آخر وإحالة الدعوى على التحقيق ، فإنه لا يقبل منه النعى على الحكم بالإخلال بحقه في الدفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ..

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون عليهما الدعوى رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٤٨ مدنى محكمة أبوطشت الجزئية وطلب فيها إثبات صحة عقد البيع المؤرخ ١٩٤٧/٣/١٦ الصادر إليه من المطعون عليهما ببيع ٢٣ قيراطا الموضحة الحدود بالعقد . وفي ١٩٤٧/١١/١٥ طعن المطعون عليهما في هذا العقد بالتزوير وبعد أن أوقفت

دعوى الموضوع الأصلية وأعلنت أدلة التزوير في الدعوى الفرعية قضى فيها في ١٩٤٨/٢/٢٦ بقبولها شكلا وبقبول الدليل الأول ويتضمن أن إمضاء كل من مدعى التزوير منورة بطريق التقليد وبندب الخبير في الخطوط بمكتب الطب الشرعى لإجراء المضاهاة ، وبأشر الخبير بأمواريته وقدم تقريره الذى ذهب فيه إلى أنه بعد إجراء المضاهاة على أوراق الاستكتاب اتضح له أن الامضاءين المطعون فيهما منوران لأنهما كتبا على عقد البيع بخط واحد متشابه من حيث الدرجة الحسنة فى كتابتهما ومن حيث القاعدة والمنظر وبعض الميزات الخطية مما يدل على أنهما كتبا بيد واحدة فضلا عن اختلافهما عن الامضاءين الموقع بهما على أوراق المضاهاة . وفى ١٩٤٩/١١/٢ قدم الخبير محمد عبد الرحيم طلبا إلى المحكمة طلب فيه التصريح له بالاطلاع على عقد البيع المطعون فيه وأوراق المضاهاة وتقرير الخبير المنتدب وذلك ليتمكن الطالب من كتابة تقرير استشارى بناء على تكليف له بذلك من المدعى عليه فى دعوى التزوير ، وأشر على هذا الطلب بالارفاق والعرض عند نظر القضية . وبجلسة ١٩٤٩/١١/٢٣ حجت القضية للحكم . وبجلسة ١٩٥٠/٢/٨ طلب محامى المدعى عليه ضم الطعن رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧ نيابة نجع حمادى ، وبعد أن حجت القضية للحكم مع تقديم مذكرات بجلسة ١٩٥٠/٤/٥ أعيدت للرافعة بجلسة ١٩٥٠/٥/٢٤ المناقشة طرفى الخصوم . وبجلسة ١٩٥١/١/٣١ طلب محامى المدعى عليه ندب خبير آخر ومماع أقوال الشهود الموقعين على العقد . وفى تلك الجلسة حجت القضية للحكم بجلسة ١٩٥١/٢/٧ التى قضت فيها المحكمة برد و بطلان العقد المطعون فيه . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٩ لسنة ١٩٥١ مدنى مستأنف محكمة قنا الابتدائية التى قضت فى ١٩٥٢/٥/١٣ بالتأييد . فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين : ينعى الطاعن فى أولها على الحكم المطعون فيه بطلانه فى الاجراءات ذلك - أولا - لأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يمكن خبير الطاعن الاستشارى من الاطلاع على أوراق المضاهاة لتقديم تقرير برأيه وذلك ظاهرا من الطلب المؤرخ ١٩٤٩/١١/٢ المقدم منه والمودعة صورته الرسمية ضمن أوراق الطعن - ثانيا - لأن محكمة أول درجة

بعد أن قررت مناقشة الخصوم بجلسة ١٩٥٠/٥/٢٤ طلب محامى الطاعن بجلسة ١٩٥١/١/٣١ ندب خير آخر من المقررين خارج دائرة محكمة قنا كما طلب إحالة الدعوى على التحقيق لسماع شهادة الشهود الموقعين على العقد المطعون فيه ، فلم تجبه المحكمة المذكورة إلى ما طلب وعلى الرغم من أنه تمسك أمام محكمة ثانى درجة بطلييه السالف ذكرهما فإن الحكم المطعون فيه لم يلق بالآلى هذين الطليين .

ومن حيث إن هذا السبب مردود فى شقه الأول بأن الطاعن — حسبما بين من الأوراق — بعد أن تمسك بالطلب المؤرخ ١٩٤٩/١١/٢ والذى طلب فيه خيره الاستشارى تمكينه من الاطلاع على أوراق المضاهاة — لم يصر على هذا الطلب ، بل قصر دفاعه بعد ذلك فى مرحلتى التقاض على النعى على تقرير الخبير المتدب ثم طلب ندب خير آخر وإحالة الدعوى على التحقيق ، ومن ثم فلا إخلال بحقه فى الدفاع . ومردود فى شقه الثانى بما قرره الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أنه يأخذ بتقرير الخبير المتدب من المحكمة الذى تبين منه تزوير الامضاءين المطعون فيهما وأن مدعى التزوير بحسنان القراءة والكتابة وكان فى إمكانهما أن يحرر أحدهما العقد المطعون فيه بدلا من كتابته من شخص آخر ، وأن السبب فى التزوير هو رفضهما استمرار تأجير الأرض موضوع الدعوى إلى والد المدعى عليه " الطاعن " وأن شاهدى العقد وكتابه وإن شهدوا فى التحقيقات التى أجرتها النيابة بحصول التعاقد إلا أن المحكمة لاتعول على شهادتهم لأن من مصلحتهم نفي حصول التزوير حتى لا يقعوا تحت طائلة العقوبة الجنائية مما لا ترى معه المحكمة الارتياح إلى شهادتهم ومما لا موجب معه لندب خير آخر أو إحالة الدعوى على التحقيق لسماع أقوال هؤلاء الشهود . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه هو استخلاص موضوعى من قاضى الدعوى لا سبيل للنعى عليه ذلك لأن المحكمة إذا اقتنعت بما قرره الطيب الشرعى وإذا كونت عقيدتها التى اطمأنت إليها من أوراق التحقيق المنضمة وإذا لم تر بعد ذلك حاجة إلى إجابة طلي ندب خير آخر أو إحالة الدعوى على التحقيق لا يكون

قد شاب حكمها عيب أو بطلان في الاجراءات ، ويكون نفي الطاعن إنما هو
جدل موضوعي حول تقدير الدليل .

ومن حيث إن الطاعن ينحى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه قصوره
في التسييب ، ذلك أن الطاعن طلب نذب خير فني من قبله ومع ذلك فقد سبق
الحكمان الابتدائي والمطعون فيه رأى خبيره الفني باعتماد تقرير الطبيب الشرعي
قبل أن يعرض عليهما تقرير الخبير الفني ، ومع ذلك فقد رد الحكم المطعون فيه
على طلبه بما لا يصلح للرد عليه ، وفي ذلك قصور يستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما سبق الرد عليه في الشق الثاني
من السبب الأول .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

جريدة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد فؤاد جابر ، واصلق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد على ، وأحمد قوشه المستشارين .

(١٩١)

القضية رقم ٦٢ سنة ٢٢ القضائية :

(١) إثبات . تقدير الدليل . سلطة محكمة الموضوع في التقدير .

(٢) إثبات . شيوع . حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من قيام حالة الشيع من أى دليل في الدعوى . عدم التزامها بتدب خير لتحقيق هذه الحالة .

١ - تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها وهي تباشر سلطتها في هذا التقدير أن تأخذ بما تظمن إليه مطرحة ما مداه ولو كانت محتملا متى أقامت قضاءها على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ولها أصلها الثابت في الأوراق .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من قيام حالة الشيع التي يدعيها أحد الخصام من أى دليل في الدعوى دون أن تكون ملزمة بتدب خير لا ترى حاجة إلى الاستعانة به حتى ولو كانت قد نذبت أحد الخبراء من قبل لتحقيق نزاعهم خصم آخر عن حصول القسمة ما دامت لم تر في تقريره ما يعارض الأسانيد الدالة على الشيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت هذه الدعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية تطالب فيها بالحكم بأحققتها لأخذ ٥٣ فدانا الموضحة بالعريضة بالشفعة بالثمن المبيعة به الأطيان وقدره ١٤٥٧٥ جنيها وملحقاته باعتبار أنها شريكة على الشيوع في هذه الأطيان ، فدفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لانتفاء حالة الشيوع بالقسمة التي تمت بين الشركاء قبل البيع ولأن المطعون ضدها الأولى إنما تشفع لحساب إخوتها البائمين بالتواطؤ بينها وبينهم لمساعدتهم على النكول عن إتمام الصفقة . وقضت المحكمة الابتدائية للمطعون ضدها بطلباتها في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ . فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، وقضت محكمة استئناف المنصورة في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أن المطعون ضدها الأولى إنما تشفع لحساب باقي المطعون ضدهم بطريق التواطؤ بينها وبينهم وأنه ليس في مقدورها دفع الثمن من مالها ، ولينفي المطعون ضدهم ذلك بنفس الطرق ، وبعد سماع شهود الطرفين ، قضت محكمة الاستئناف في ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٩ بتدب خير زراعي من مكتب الخبراء الموظفين لمعاينة الأطيان المبيعة تحقيقا لما ادعاه الطاعن من حصول البيع مفرزا بسبب القسمة ، وبعد أن قدم تقريره ، حكمت في ٤ من أبريل سنة ١٩٥١ برفض الدعين المقدمين من الطاعن بعدم قبول دعوى الشفعة بسبب الصورية وحصول القسمة ، وفي الموضوع برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف - فطعن الطاعن بالنقض في هذا الحكم .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك أنه بعد أن استظهر أقوال شهود الطاعن بما يدل على عدم ملاءة المطعون ضدها الأولى قد أهدر الدليل المستفاد من أقوالهم بمظان وتخمينات عن جواز أن تكون الشفعة قد ورثت أموالا أخرى لا يمكن لإنسان معرقها إلا إذا كان شديد الصلة بها وبعاثلها ، مما يعتبر فرضا جديلا لا يرقى إلى مرتبة القرينة بمعناها القانوني وبما

مؤداه مطالبة الطاعن ، خلافا لما يجيزه القانون ، بإثبات واقعة مطلقة غير محدودة بأن خصيئته لم تصب مالا على وجه الإطلاق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ عرض لأقوال شهود الطاعن عن صورية دعوى الشفعة وعدم ملأه المطعون ضدها الأولى قال ” إن الشهود حكوا حكما جائرا على الحالة المالية للشفعة على أساس أن قيمة ما تملكه بالميراث عن والدها وزوجها لا يفي بدفع حوالى ١٤ ألف جنيه ثمن لعين الشفعة إذ أنه من الجائز أن تكون الشفعة قد ورثت أموالا أخرى لا يمكن لأى إنسان أن يعرفها إلا إذا كان شديد الاتصال بعائلة فقوسه وعلى الخصوص السيدة الشفعية ... ومع كل فقد قام الدليل على إخفاق هؤلاء الشهود فى استنتاجهم إذ أودعت الشفعية خزانة بنك مصر قيمة ثمن الصفقة على ذمة المشتري وقدمت بذلك إيصال الإيداع ... ” ثم قال ” إنه ينتج مما تقدم بيانه أن المستأنف عجز عن إثبات صورية الشفعة أو أن البائعين قد سخرُوا أختهم الشفعية لرفعها مع أنها لا تملك الثمن إذ ثبت على العكس من قول شاهدى النفى ومن ظروف الدعوى أن الشفعية مقتدرة على دفع الثمن وفعلا أودعته بينك مصر على ذمة المشتري بل أنها اشترت أطيانا أخرى بعد رفع دعوى الشفعة بحوالى ألفى جنيه ... ” .

وحيث إنه يبين من هذا الذى أورده الحكم أنه إذ اطرح أقوال شهود الطاعن استند إلى أدلة سائغة استمدتها من وقائع الدعوى ومما قاله شاهدا النفى . ولما كان تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع وكانت لها وهى تباشر سلطتها فى هذا التقدير أن تأخذ بما تظمن إليه مطرحة ما عداه ولو كان محتملا متى أقامت قضاها على أسباب تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها ولها أصلها الثابت فى الأوراق ، لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير شهادة الشهود والأوراق التى فى الدعوى ويكون النعى بهذا السبب فى غير محله ومتعينا رفضه .

وحيث إن حاصل السببين الثانى والثالث أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون وشابه خطأ فى الإسناد إذ استبعد تقرير الخبير بمقولة إنه لم يحقق واقعة القسمة

مع أنه حققها في النطاق المرسوم له في المأمورية التي كلف بها ، على أنه لو كان نطاق المأمورية أوسع مما اتجه إليه بحثه لوجب إعادة المأمورية إليه أو نذب خبير آخر لاستيفاء بحثها ، وقعود المحكمة عن ذلك يعتبر عدولا عن تنفيذ حكمها التمهيدى بغير مقتضى من القانون ، هذا إلى أن الحكم أخطأ في اعتبار الطاعن عاجزا عن تقديم الدليل على القسمة بعد أن وكل تحديدها إلى الخبرة ، وأخطأ في اعتباره مكلفا بتقديم هذا الدليل في حين أن حسن تطبيق القانون يقتضى مطالبة الشفيعه بتقديم الدليل على الشيوع بحسبانها مدعية في الدعوى .

وحيث إن هذا التعى مردود في جميع وجوهه بأن محكمة الاستئناف نذبت الخبير بحكمها الصادر بتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٩ — كما يبين من ذلك الحكم — بناء على طلب الطاعن لإثبات ما تمسك به كقرينة على حصول القسمة من أنه مساحة الأطنان المبيعة هي كل ما تشتمل عليه الأحواض الأربعة التي ورد في عقد البيع أن الأطنان واقعة فيها ، ولما أن قدم الخبير تقريره عن ذلك رأت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية ولأسباب سائغة أن هذا التقرير غير منتج في إثبات ما يدعيه الطاعن من حصول القسمة ولم يتقدم هو بطلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو نذب خلافاً لتحقيق القسمة من سبيل آخر ، ولما كان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها عن قيام حالة الشيوع التي يدعيها أحد الخصام من أى دليل في الدعوى دون أن تكون ملزمة بنذب خبير لا ترى بها حاجة إلى الاستعانة به حتى ولو كانت قد نذبت أحد الخبراء من قبل لتحقيق مزاعم خصم آخر عن حصول القسمة ما دامت لم ترفى تقريره ما يعارض الأسانيد الدالة على الشيوع ، وقد استدل الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه على قيام حالة الشيوع بقوله : " ... إنه يبين من الاطلاع على أوراد المال المقدمة من المدعية أن المورث يملك بناحية البراشة ٦٤ فدانا و ١١ قيراطا و ١٨ منها ولم

٢٠ (٤) ٢٠

يقدم المدعى عليه الخامس ما يفيد قسمة هذه الأعيان سوى قوله المجرد عن الدليل .
والذى تنفيه أوراد المال المقدمة من المدعية ووجود قصر بين الورثة الأمر
الذى يقتضى لوقوع القسمة موافقة المحكمة الحسبية عليها " وهى أدلة تؤدى
إلى ما رتبته الحكم عليها — لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد
أخطأ فى شيء مما ينسبه إليه الطاعن ويكون النعى بالسببين الثانى والثالث أيضا
فى غير محله وواجب الرفض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ومتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشة المستشارين .

(١٩٢)

القضية رقم ٩٦ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) دعوى . انقطاع سير الخصومة . شرطه . ألا تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها قبل وفاة الخصم أو فقد أهليته أو زوال صفته . المواد ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ ومرافعات .

(ب) إجارة . قسمة . ورود الإجارة على نصيب مقرر وما عليه من البناء . انعدام صفة المستأجر في التمسك قبل الشركاء بأن القسمة وردت على الأرض دون البناء .

(ج) ملكية . نفاذها . اشتغالها بما فوق الأرض وما تحتها ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

(د) دعوى . دعوى مطالبة بالأجرة . إثارة نزاع في الملك . حق المحكمة في رفض وقف الدعوى لعدم جدية النزاع في الملك .

(هـ) إجارة . وقف . حق ناظر الوقف في إخلاء المستأجر دون إذن القاضي . لا يمنع من ذلك أن يترتب على الإخلاء هدم المباني .

(و) إجارة . قسمة . ليس للمستأجر المجادلة في سند ملكية المؤجر . ليس له الاعتراض على القسمة التي أبرأها المؤجر مع شركائه .

(ز) قسمة . تسجيل . إجارة . عدم جواز اعتبار المستأجر من الغير الذي يحتاج بعدم تسجيل القسمة .

١ — لا ينقطع سير الخصومة وفقاً لنصوص المواد ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ من قانون المرافعات بوفاة أحد الخصوم أو فقد أهلية الخصومة أو زوال صفة من كان يباشرها نيابة عنه إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها ، وتعتبر الدعوى

كذلك متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة أو فقد الأهلية أو زوال الصفة .

٢ — متى كان المستأجر قد استأجر نصيبا مفرزا في الأرض بما عليه من المباني فلا صفة له في التمسك بأن القسمة بين الشركاء إنما وردت على الأرض دون البناء .

٣ — ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها متى كان لا يوجد اتفاق على خلاف ذلك .

٤ — لمحكمة الموضوع إذا ما أثير أمامها نزاع في الملك سواء من المدعى عليه أو من خصم خارج عن الدعوى وهي بصدد علاقة بين مؤجر ومستأجر ألا تعتد بهذا النزاع وأن تمضي في نظر الدعوى متى امتحان لها عدم الجدل فيه .

٥ — لناظر الوقف الحق في طلب إخلاء المستأجر ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على استئذان القاضي حتى ولو كان الإخلاء يترتب عليه إزالة مباني ليقم بناء جديدا ويجعل من المكان المؤجر منورا أو عمرا أو حديقة حسبما يشاء وفقا للرسومات الهندسية ولرخصة البناء مما يكون تحت نظر المحكمة عند طلب الإخلاء لهذا السبب .

٦ — ليس للمستأجر أن يجادل المؤجر في سند ملكيته وعما إذا كان له الحق في القسمة التي أجراها أو أن هذه القسمة قد شابها بطلان أو مخالفة للقانون .

٧ — متى كانت المحكمة إذ قرر أن القسمة مقررة للحق وليست منشئة له وتسجيلها غير لازم للاحتجاج به فيما بين المتعاقدين أو طرفي الخصومة في دعوى القسمة وإن كان واجبا بالنسبة للغير وهم من لهم حقوق عينية على العقار محل القسمة وليس من بينهم المستأجر لأنه صاحب حق شخصي — فان هذا الذي قرره لا خطأ فيه ويتفق مع المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ..

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع الدعوى حسبما بين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه (وزير الأوقاف) بصفته كان يؤجر نصيبه بحق الثلثين شيوعا فى الحمام موضوع النزاع من زمن بعيد إلى أشخاص من بينهم والد الطاعن الأول ثم أخيرا إلى هذا الطاعن نفسه ونظرا لكون نصيب الوزارة المؤجر كان شائعا مع أعيان أخرى مملوكة للطاعنين فيما عدا الأول ولن باع إليهم من عائلة زين الدين فقد حاولت وزارة الأوقاف ابتداء من عام ١٩١٤ قسمة الأعيان المشتركة فبدأت برفع الدعوى ٦٤٢ سنة ١٩١٤ مدنى العطارين على جميع الشركاء بطلب القسمة وفيها قضت المحكمة بتدب خير لإجراء القسمة رغم منازعة الخصوم من عائلة زين الدين استنادا على أن نصيبهم فى الأعيان المشتركة ملك خالص لهم وليس وقفا يقع تحت نظارتهم حسب تصوير وزارة الأوقاف — ولذلك استأنفوا الحكم التمهيدى إلى محكمة الأسكندرية الكلية التى قضت فى ١٦/٦/١٩١٤ بوقف دعوى القسمة حتى يفصل فى ملكية الشركاء المذكورين ، ثم اعقب هذا الحكم أن تصرفت عائلة زين الدين بالبيع إلى مورثي الطاعنين فيما عدا الأول. ولما خلصت لهم الملكية اتفقت معهم الوزارة على القسمة وتم الاتفاق بينهم فى ٣٠/١/١٩٢٧ بعقد كتابى على قبول القسمة وعلى أن تكون شاملة لأعيان غير مشتركة بعضها تابع لوقف مسجد العطارين وباقيها ملك خالص للشركاء للأسباب الموضحة فى ذلك العقد وعلى أن تحصل القسمة بين طرفى العقد بنسبة ما يملكه كل منهما فى الأعيان جميعها المشتركة وغير المشتركة إلا بنسبة الثلثين للوزارة والثلث للشركاء على ما كان عليه الحال فى الأعيان المشتركة وحدها — البند الخامس من العقد — ثم نص فى البند السادس منه على أنه إذا لم يتم الاتفاق بين الطرفين على مشروع القسمة فيرفع الأمر للمحكمة لتدب خير أو أكثر لإجرائها على الأساس المبين فى البند الخامس الذى يعتبر اتفاقا نهائيا

على أساس القسمة — وأنه إذا تم الاتفاق على مشروع القسمة بصفة ودية فيقدم للحكمة للتصديق عليه ، وألحق بهذا العقد المحرر من صورتين خريطتان ملونتان ببيان الأعيان المتفق عليها ، ونظرا لأن هذا الاتفاق لم ينفذ وديا فقد أقامت الوزارة الدعوى ٢٠٩٧ سنة ٥٧ ق أمام محكمة الأسكندرية المختلطة في عام ١٩٣١ فندبت خبيرا أودع تقريره ، ثم حصل الاعتراض عليه ، فندبت بدله الخبير بونا لأجراء القسمة على أساس عقد اتفاق ١٩٢٧/١/٣٠ فأودع تقريراً مفصلاً شاملاً لأربعة حلول لإجراء القسمة فصلها في تقريره ولكنه جعل الأساس فيها كلها لإجراء القسمة بنسبة الثلثين والثلث على خلاف عقد الاتفاق ، ولهذا السبب اعترضت عليه وزارة الأوقاف وظلت الدعوى تتداول بالجلسات إلى أن تم اتفاق جديد بين الطرفين في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ وضع على خريطة رسمت عليها الأعيان موضوع القسمة وما قبل كل فريق أن يختص به ملونا بلون واحد والفريق الآخر بلون مغاير الأول وحددت عليها المساحات المخصصة ووقع عليها الطرفان وقدمت للحكمة التي قضت بجلسته ١٩٤١/٣/١١ بقبول دعوى الوزارة بالتصديق على مشروع القسمة ولكن الشركاء استأنفوا هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة وقيد برقم ١٥٩ سنة ٦٧ ق — وبجلسة ١٩٤٤/٤/٤ قضت برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف وتم تنفيذ هذا الحكم بموجب عضرين أحدهما محرر باللغة العربية والآخر باللغة الفرنسية بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٥ ، وجاء الأخير شاملاً تسليم كل فريق موصوفاً وصفاً دقيقاً أرضاً وبناء ، ولما تم لكل فريق تسليم نصيبه المفروز من الأعيان المشتركة وغير المشتركة أخذ يتصرف فيه تصرف المالك وذلك بالهدم والتعمير والتأجير فهدمت الوزارة دكانين كانا في الأصل ملكاً خالصاً للشركاء بغير اعتراض منهم وتسليم هؤلاء خمسة من الدكاكين كانت تجرى من قبل في وقف مسجد العطارين ثم بعد ذلك جددت الوزارة عقد إيجار نصيبها المفروز في الحمام وقدره ٩٢ و ٤٣٩ متراً وتركت للشركاء نصيبهم المقسوم فيه وقدره ٠٧ و ٥٤٦ متراً (وكان نصيب الوزارة من قبل القسمة ثلثي الحمام أي يقرب من ٦٥٩ متراً) فحررت عقداً جديداً مع الطاعن الأول نفسه لمدة سنة من ١٩٤٤/١٠/١ إلى ١٩٤٥/٩/٣٠ بأجرة شهرية قدرها ٧٧٣ و ٥٥ ج — ثم فكرت

الوزارة في هدم المباني القديمة بما فيها نصيبها في الحمام لإقامة عمارتين جديدتين وجهزت الرسوم واستخرجت الرخص وأعدت المال اللازم للعمارة وأنذرت المستأجرين بالإخلاء ومن بينهم الطاعن الأول في ١٩٤٨/١١/٢٨ فأجابها بإنذار في ١٩٤٩/١/٢٧ بأن عقد إيجاره تجدد لسنة أخرى تنتهى في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٩ فأعادت إنذاره في ١٩٤٩/٨/١٦ و ٧/١٩ بضرورة الإخلاء في نهاية المقدول لكنه لم يفعل - فاضطرت لإقامة الدعوى الحالية عليه أمام محكمة الاسكندرية الكلية وقيدت برقم ٢١١٩ لسنة ١٩٤٩ كلى وكررت التنبيه عليه بضرورة الإخلاء في نهاية العقد وإلا فليسمع الحكم عليه بإخلاء نصيبها في الحمام المؤجر إليه لانتفاء العقد ولرغبتها في إقامة العمارة الجديدة طبقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ثم أعلنت باقى الطاعنين ليصدر الحكم في واجهتهم بطلباتها . وبمجلس ١٩٥١/٥/١٢ قضت المحكمة بالإخلاء وتسليم الأرض خالية مما يشغلها مع المصروفات والأتعاب على الطاعن وحده . استأنف الطاعن الأول هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد أمورها برقم ٢٣٠ سنة ٧ ق كما استأنفه باقى الطاعنين أمام نفس المحكمة وقيد برقم ٢٣٩ سنة ٧ ق . وفيهما دفعت الوزارة بعدم جواز الاستئناف لنهائية الحكم . وبمجلس ١٩٥١/١/١٣ قضت المحكمة بضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد ، وقضت برفض الدفع ويجوز الاستئناف وبوقف تنفيذ الحكم الأول حتى يفصل في الموضوع ، ذلك تأسيسا على أن التراجع ولو أنه يدور على الإخلاء إلا أنه تناول المباني وملكيتهما ولم تتكلم الوزارة في خصوص تلك المباني ، فلذلك قررت إعادة القضية للرافعة بمجلس ١٩٥١/١٠/٨ للتكلم في الموضوع . وبعد أن تمت المرافعات فيه ، قضت بمجلس ١٩٥٢/٣/١٠ برفض الاستئنافين وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف بمصروفات استئنافه وبالأتعاب . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة في ١٩٥٢/٣/١٨ من الأستاذ على الحلواني بوصفه وكيلا عن جميع الطاعنين ، فدفعت وزارة الأوقاف بصفتها بعدم قبول الطعن شكلا لعدة أسباب : أولا - لأن وكيل الطاعنين الذي قرر بالطعن في ١٩٥٢/٣/١٨ لم يكن وكيلا عن أحد من الطاعنين حتى ذلك التاريخ لأن التوكيل المنسوب صدوره إلى الطاعن

الأول موقع عليه من غيره (عطيه سعد) في ١٩٤٩/٦/٩ ولأن التوكيلات الصادرة من باقي الطاعنين فيما عدا السيده البيومي صدرت للأستاذ محمد عبد المنعم فرج المحامى ولم يشترك هذا في تقرير الطعن ولم يذكر الأستاذ الحلواني في تقريره أنه يطعن عن نفسه وعن زميله المذكور — ولأن السيدة رشيدة محمد البيومي المقدم توكيل منها للأستاذ محمد عبد المنعم فرج لم تكن من بين الطاعنين . ثانياً — الخلو تقرير الطعن من أسباب الطعن فيما يختص بباقي الطاعنين فيما عدا الأول منهم . ثالثاً — لتوجيه الطعن إلى الاستئناف رقم ٢٣٠ سنة ٧ ق دون الاستئناف الثانى رقم ٢٣٩ سنة ٧ ق الذى قررت محكمة الاستئناف ضمه إلى الأول .

عن الدفع

... ومن حيث إن هذا الدفع فى محله بالنسبة إلى عدا الأول من الطاعنين لأنهم لم يوكلوا المحامى الذى قرر بالطعن نيابة عنهم على خلاف ما تقضى به المادة ٤٢٩ من أفعاءات من ضرورة حصول الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض يوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطالب ... فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، ولذلك يتعين قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة لهؤلاء الطاعنين .

ومن حيث إنه فيما يختص بالطاعن الأول فإن الدفع مردود بما هو ثابت من محضر انتقال السيد عضو هذه المحكمة إلى مكتب توثيق الاسكندرية ، والذى ندب لهذه المأمورية بقرار المحكمة بجلسة ١٩٥٢/٥/١ أن التوكيل صدر للمحامى فى نفس التاريخ حقيقة من الطاعن الأول ولكن بسبب تحريره توكيلاً آخر من المدعو عطيه سعد لنفس المحامى أمام الموثق نفسه فقد وقع كل من الموكلين على توكيل الآخر خطأ وعلى ذلك يكون من الواضح أن الطاعن الأول وكل المحامى المقرر بالطعن قبل تقريره به كما أن التقرير حوى الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الحكم المطعون فيه والذى صدر فى الاستئناف رقمى ٢٣٠ و ٢٣٩ سنة ٧ ق

استئناف الاسكندرية بعد التقرير بضمهما بجلسة ١٩٥١/٦/١٣ ليصدر فيهما حكم واحد .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى بذلك إجراءاته القانونية بالنسبة للطاعن الأول فيتعين قبوله شكلا .

ومن حيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن : بطلان الإجراءات وغموض وقصور في الحكم لعدم الرد على دفاعه من ثلاثة وجوه : الأول - صدر الحكم بجلسة ١٩٥٢/٣/١٠ بعد حجز القضية للحكم وفي فترة الحجز تغير ناظر الوقف ومع ذلك قدمت أوراق ومذكرات من غير ناظر ثم صدر الحكم باسم من لم يكتسب الصفة بعد . الثاني - قدمت الوزارة مذكرات بعد المواعيد المحددة لها ففوت بذلك على الطاعن فرصة الرد . الثالث - أقامت الوزارة دعواها بالإخلاء بغير الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في جميع وجوهه بأن الطاعن لم يقدم الدليل عليه وأوضح ما يقول به الطاعن لكان قولاً غير منتج ذلك لأنه يقرر أن زوال صفة الناظر حصل بعد المرافعة في الدعوى وفي فترة حجزها للحكم ووفقاً لنص المواد ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ مرافعات لا ينقطع سير الخصومة ب وفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من الغائبين إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها وأن الدعوى تعتبر كذلك متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة أو فقد الأهلية أو زوال الصفة . أما عن الوجه الثاني مردود أيضاً بما قدمه المطعون عليه من صور رسمية لمحاضر الجلسات ثابت فيها أنه قدم مستنداته ومذكراته في مواعيدها المحددة بقرارات المحكمة وكان من حقه أن يكون آخر من يتكلم في الدعوى بوصفه مستأنفاً عليه تطبيقاً للسنتين ١٢٣ و ١٢٦ مرافعات - وأخيراً - فإن الطاعن لم يبين ماهي الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتي يشكو من أن ناظر الوقف أهملها عند إقامته للدعوى .

ومن حيث إن الطاعن يتنى بالسبيين الثانى والخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقضاء على خلاف حكم سابق بمقولة إن دفاعه قام على أساس أنه استأجر نصيب الوزارة شيوا فى الحمام ثم استأجر باقيه من بقية الشركاء وهؤلاء لم يطلبوا الإخلاء ولم يتوافق لهم سبب هذا الطلب ورغم ذلك فقد قضت محكمة أول درجة بحصول القسمة . وأنها أصبحت نهائية — فلما استأنف حكمها قضت محكمة الاستئناف فى حكم ١٩٥١/٦/١٣ بأن الملكية لا تزال على الشيوع وأن القسمة غير نهائية — ولم يظعن أحد على هذا الحكم فأصبح انتهائيا — ولكنها عادت فى حكمها المطعون فيه وتعرضت للقسمة وقالت بأنها شاملة للأرض وللبناء وأنها أصبحت نهائية رغم طلبه وقف الدعوى حتى يفصل من محكمة الموضوع فى حقيقة القسمة وحتى يصدر حكم تفسيري أو موضوعي بقسمة المبانى .

ومن حيث إن هذين السبيين مردودان بأن حكم ١٩٥١/٦/١٣ إنما قضى بضم الاستئناف ليصدر فيها حكم واحد ورفض الدفع المقدم من وزارة الأوقاف ويجوز الاستئناف ، ثم حددت فى هذا الحكم جلسة ١٩٥١/١٠/٨ للتكلم فى موضوع ملكية المبانى لأن الوزارة لم تتكلم فى هذا الخصوص — فليس صحيحا أن ذلك الحكم قضى بشيوع ملكية المبانى أو أن القسمة لم تشملها — وليس صحيحا أن عقد الأيجار الأخير الصادر من الوزارة كان من نصيب شائع — بل الثابت أنه عن نصيبها المفرز (٩٢١ ، ٤٣٩ مترا) الذى آل إليها بمقتضى القسمة التى صدقت عليها المحكمة المختلطة على ما سبق بيانه ، والتى نفذت بالتسليم — ولا صفة للطاعن بوصفه مستأجرا أن يدعى أن القسمة إنما وردت على الأرض دون المبانى ذلك لأنه استأجر نصيب الوزارة مفرزا فى الحمام أرضا وبناء — على أن ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها إلا عند وجود اتفاق على خلاف ذلك — ولم يدع الطاعن بوجود مثل هذا الاتفاق ، على أنه يتضح من وقائع النزاع أن خير القسمة ذكر فى تقريره أن المبانى قديمة العهد ومتداعية البنيان ولم ير تقدير قيمة لها لهذا السبب لأن مصيرها المحتوم هو الهدم إن عاجلا أو آجلا ولأنها فى جميع الأحوال تكون حقا لمن تقع الأرض التى تقوم عليها المبانى فى نصيبه ، وهو

ما سلم به الشركاء أنفسهم وتساموا أنصبتهم في القسمة على أساسه أرضا وبناء
ولم يثبت أن نزاعا قام بين المتقاسمين في هذا الخصوص .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ
في تطبيق القانون والتناقض بين حكيم والقصور والابهام وعدم صحة الاسناد
وعدم الرد على دفاعه لأنه طلب أمام محكمة الاستئناف وقف الدعوى حتى يفصل
في الملكية التي رفع بها أصحاب الشأن فيها دعوى بملكيتهم للأعيان المتنازع عليها
أرضا وبناء . ولكن المحكمة خالفت القانون وقضت بالملكية ودعواها لم تكن
مائلة أمامها من غير أن تبين سببا لذلك ولا لرفض قبول الخصم الثالث (مدعى
الملكية) ثم بنت حكمها بملكية الوزارة بغير دليل قائم وأرجعت وضع يدها إلى عام
١٩١٤ في حين أن عقد الإيجار المحرر بينهما يرجع إلى عام ١٩٤٤ فقط - وفاتها
أن الإشهاد الشرعي الخاص بمدعى الملكية مستند صحيح يكفى للتملك فلا يصح
تسميته شهادة على ما قال به الحكم خطأ - وأخيرا فإن الحكم لم يرد على دفاعه
بخصوص وضع يد الوزارة فقد قال عنه إنها كانت ممثلة ولم تكن أصيلة فيه ولو صح
وضع يدها فإنه لا يملكها بصفقتها بمضى المدة مهما تطاولت .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أنه
تبين من أوراق الدعوى أن أعيان الوقف ومنها الحمام في وضع يد ناظر الوقف
وفي حوزته من سنة ١٩١٤ بل ومن قبل ذلك بغير منازع وأن المستأنف (الطاعن)
يستاجر منها هذا الحمام ويحوزه بلجهة الوقف منذ سنة ١٩٣٤ وبحسب الوزارة
هذه الحياة ووضع اليد طيلة هذه المدة واستغلاها له لإمكان القول بملكية وقف
العتارين له وجريانه مجرى الوقف وتبعيته له دون حاجة لإشهاد شرعي بذلك
وفقا لأحكام المادة ١٣٤ من اللائحة الشرعية ولأن الوقف بوصفه شخصا
اعتباريا له أن ينتفع بأحكام انتقادم المكسب وأن يملك بسبب هذه القرينة
القاطعة والتي تصبح دليلا على أن العين التي في حيازة الوقف تعتبر موقوفة وفقا
صحيحا شرعا ولو لم يحصل إشهاد به - فإذا ما سكت مدعى الملكية طوال هذه
السنين دون أن يتحرك للطالبة بما يدعيه من ملكية ثم لا تبنى هذه المطالبة إلا

بعد رفع دعوى الإخلاء والحكم فيها — يكون الادعاء محل نظر ولا يلتفت إليه
فإنما قصد به مؤازرة المستأنف في دعواه بغية البقاء في العين المؤجرة أطول مدة
ممكنة — على أن سند التملك الذي يحمله المستأنف والذي توارى صاحبه عن
الظهور به في هذه الدعوى كما فعل في الدعوى الأخرى رقم ٢٤٠ سنة ٧٠ ق
لما تيقنه من مصير طلب تدخله — هذا السند عبارة عن إ�شهاد شرعى يفيد
تقدم شخصين لكاتب المحكمة الشرعية للتعريف عن قطعة أرض بذكر حدودها
وأطوالها ومعالمها والشهادة بأنها جارية في ملك سليمان الدرشاوى وفي وضع يده
السنين العديدة — وهذا الإ�شهاد المؤرخ في سنة ١٩٢٦ لا يعدو أن يكون محضر
سماع شهود يشهدون على الملك وهو على خلاف مقتضيات الملكية وطرق إثباتها
وحتى مع تطبيق حدود هذه الأرض على أرض النزاع وحدودها يبين وجه
الخلاف في بعضها مما ترى المحكمة معه عدم الاعتداد بهذه المنازعة ويتعين لذلك
رفضها". وهذا الذى قرره الحكم فيه الرد على ما حواه هذا السبب من النعى لأن
لمحكمة الموضوع إذا ما أثبت أمامها نزاع فى الملك سواء من المدعى عليه أو من خصم
خارج عن الدعوى وهى بصدد علاقة بين مؤجر ومستأجر ألا تعتد بهذا النزاع
وأن تمضى فى نظر الدعوى متى استبان لها عدم الجدل فيه .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسببين الرابع والعاشر على الحكم الخطأ فى تطبيق
القانون وعدم صحة الاسناد والتناقض بين الأسباب والمنطوق ، لأنه دفع بعدم
قبول دعوى الإخلاء للهدم والبناء لعدم استئذان القاضى الشرعى — ولكن
الحكم ذهب إلى أن عين الوقف خربة وأن تحت يد الناظر ما لا يستطيع منه
عمارته بغير إذن — وهذا القول من جانب المحكمة لم يقل به أحد من الخصوم
ولا الخبير الذى استندت على تقريره — وكيف يسمى تعميرا هدم الحمام وترك
مكانه ليكون ممرا بين العمارتين الجديدتين .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن لناظر الوقف الحق فى طلب
إخلاء المستأجر ، ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على استئذان القاضى حتى ولو
كان الإخلاء يترتب عليه إزالة مبان ليقم بناء جديدا يجعل منه المكان المؤجر

منورا أو ممرا أو حديقة حسبما يشاء وفقا للرسومات الهندسية ولرخصة البناء مما يكون تحت نظر المحكمة عند طلب الإخلاء لهذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم الخطأ في تطبيق القانون والقصور لعدم الرد على دفاعه الذي قال فيه إنه حتى بفرض التسليم بحصول القسمة فإن كلا من الوزارة والشركاء أجزأ إليه شيوما فمن حقه أن يتمتع بإجارة الشريكين وفسخ عقد الوزارة معناه فسخ عقد الشركاء والمحكمة لم ترد على هذا الدفاع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن عقد الإيجار الذي استندت إليه الوزارة في الدعوى كان على خلاف ما سبقه من عقود التأجير قاصرا على النصيب الذي اختصت به الوزارة في عقد اتفاقها مع الشركاء المؤرخ في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ الذي صدقت عليه المحكمة وتسليمته بحضور رسمي في ١٠/٥/١٩٢٤ ثم أجزته إلى الطاعن في ١٣/٣/١٩٤٥ فليس صحيحا ما يدعيه الطاعن على خلاف الثابت في الأوراق .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسببين السابع والثامن من أن المحكمة تأثرت بما قالته عن الشركاء وأن الطاعن هو الذي سخرهم لخدمته مع أن الوزارة هي التي أدخلتهم في الدعوى وقررت فيها أن الحمام له باب واحد ، ثم أخطأت المحكمة من بعد ذلك في تطبيق القانون وتأويله وعدم صحة الإسناد مع القصور والإيهام وعدم الرد على دفاعه ، فقد ادعت الوزارة أنه كان لها مال خاص ولشركاء مثله وأنهم اتفقوا في عقد ٣٠ من يناير سنة ١٩٢٧ على إدخال هذا المال الخاص في القسمة وتمت القسمة على أساسه ، وقد قال الطاعن إن ذلك استبدالا لأعيان الوقف لا يجوز بغير إذن القاضي الشرعي ، وأنه إن كان يجوز للناظر طلب القسمة على قول ضعيف فليس له طلب الاستبدال بحال من الأحوال .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأنه ليس للاستأجر أن يجادل المؤجر في سند ملكيته وعما إذا كان له الحق في القسمة التي أبرأها أو أن هذه القسمة قد شابها بطلان أو مخالفة للقانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب التاسع على الحكم الخطأ في القانون إذ اعتبر حكم القسمة مقررا للحقوق لا منشئا لها وأنه لا داعى لتسجيله بالنسبة للطاعن وللشركاء وهذا غير صحيح .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من : "أن القول بطلان حكم القسمة لعدم تسجيله خطأ ، لأن القسمة مقررة للحقوق وليست منشئة لها ، والتسجيل لعقود القسمة وأحكامها ليس بلازم للاحتجاج بها فيما بين المتعاقدين أو طرفي الخصومة وإن كان واجبا بالنسبة للغير ، وهم من لهم حقوق عينية على العقار محل القسمة ، وليس الطاعن منهم ، لأنه مستأجر وصاحب حق شخصي ولأن باقي الشركاء هم أحد طرفي دعوى القسمة . فلا محل للاحتجاج بعدم التسجيل ولا أثر له على حكم القسمة المشار إليه " . وهذا الذي قرره الحكم فيه الرد على ما حواه النعي في هذا الخصوص ويتفق مع المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الحادى عشر على الحكم الخطأ في تطبيق القانون وفي الإستناد وفي عدم الرد على دفاعه لأنه قال إن الوزارة طلبت الإخلاء وتسليم العين طبقا لحدود القسمة الموضحة بصحيفة الدعوى — ولم تطلب التسليم طبقا لحدود العقد مع أن العقد شريعة المتعاقدين ، ومحكمة أول درجة قضت بالتسليم طبقا لما هو مبين في عقد الإيجار وصحيفة الدعوى مع أن صحيفة الدعوى تختلف عن العقد وعن القسمة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الطاعن لم يبين وجوه المخالفة ولا مصلحته في هذا النعي ولا ما يفيد تمسكه به أمام محكمة الاستئناف ، فلا يعتد به ولا يلتفت إليه .

ومن حيث إنه لذلك كله يكون طعن الطاعن الأول في غير محله متعيना ورفضه .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد قزاق ، جابر ، اسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٩٣)

القضايا رقم ١٣١ سنة ٢٢ و ٣٧٧ سنة ٢٢ و ٧٣ سنة ٢٣ قضائية:

(١) مجالس بلدية . طالب ترخيص بالبناء من بلدية الاسكندرية . عدم اعتراض البلدية على البناء . أو سكوتها عن إعطاء الترخيص . لا يجوز لطالب الترخيص أن يمضي في البناء قبل الحصول على رخصة .

(ب) أعمال إدارية . امتناع البلدية عن إعطاء ترخيص بالبناء . حكم . تسيبه . تقريره أن صدور حكم سابق باعتبار امتناع البلدية من إعطاء الترخيص غير قانوني مما يجيز لطالب الترخيص أن يمضي في بنائه . وجوب اعتبار ما قرره هذا الحكم معطلا للأمر الإداري ومخالفا لمبدأ الفصل بين السلطات .

(ج) نقض . طعن . سبب جديد . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بخطأ الحكم في قضائه بقرائن من مبلغ مطلوب على سبيل التعويض . لا يعتبر سببا جديدا .

(د) فوائد . جواز القضاء بفوائد من مبلغ مطلوب على سبيل التعويض . المادة ٢٢٦ مدني جديد التي تمنح ذلك . ليس لها أثر رجعي .

(هـ) فوائد . وجوب قصر سعر الفائدة القانونية من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على ٤٪ .

(و) فوائد . الفوائد التأخيرية هي الأصل . اعتبارها غير تأخيرية . وجوب الإفصاح عن ذلك في الحكم مع بيان الأسباب .

١ - ليس في نصوص قرار بلدية الإسكندرية الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٠٩ ولا في المرسوم الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بأحكام التنظيم نص يجيز لطالب الترخيص بالبناء عند عدم اعتراض البلدية على طلبه أو سكوتها عن إعطائه ترخيصا في خلال خمسة عشر يوما التالية لتقديم طلبه

أن يمتنع في إقامة بنائه دون حرج ، بل الاستفادة من هذه النصوص أن البناء إذا أقيم في هذه الحالة يجوز للبلدية أن تتخذ الإجراءات الإدارية وتمنع متابعة الأشغال فضلا عن تعريض صاحب البناء للعقوبات المنصوص عليها في المادة ١١ عن الهدم أو سد الطريق أو إرجاع المكان لحالته الأصلية المشار إليها في المادة ١٥ من دكرى التنظيم .

٢ — متى كان الحكم قد قرر بأنه لا يجوز لأحد أن يتعرض لطالب البناء في إقامة بنائه بعد أن صدر حكم باعتبار امتناع البلدية عن إعطائه ترخيصا بالبناء عملا مخالفا للقانون ، فإن هذا الذي قرره الحكم فضلا عما فيه من تعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تعرض القضاء للقرار الإداري بالإلغاء أو التأويل أو التفسير حسبما كان يوجب نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، فإن حكم القضاء باعتبار القرار الإداري مخالفا للقانون لا يعدو أن يكون مجرد توجيه لجهة الإدارة لما يجب عليها أن تتخذه في خصوصه ، ولا يمكن أن يقوم حكم القاضي مقام القرار الصحيح الواجب على الإدارة اتخاذه .

٣ — التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الحكم قد أخطأ إذ قضى بالفوائد عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض لا يعتبر تمسكا بسبب جديد متى كان المحكوم عليه قد دفع الدعوى بطلب رفض التعويض ، ذلك أن سبب الطعن يندرج في عموم ما دفع به وذلك فضلا عن أن هذا السبب لا يعدو أن يكون حجة قانونية بحجة يستدل بها على خطأ الحكم في قضائه بالفوائد القانونية .

٤ — لا يكون الحكم مخطئا إذ قضى بالفوائد القانونية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض وفقا لنص المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم ، ذلك أن المبلغ المطالب به عبارة عن مبلغ من المال مستحق في ذمة المسئول وإن اختلف في تقديره إلا أن الحكم قد حدده وحسم الخلاف في شأنه بتقدير مبلغ معين تعتبر ذمة هذا المسئول مشغولة به منذ مطالبته به رسميا لأن الأحكام المقررة للحقوق وليست منشئة لها ولا محل للتحدى بنص المادة ٢٢٦ من القانون

المدنى الحديد لأنه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة تشريع مستحدث وليس له أثر رجعى .

٥ - إذا كان الحكم قد حدد الفوائد القانونية بسعر ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد فإنه يكون قد أخطأ في هذا التحديد بالنسبة للمدة التى تبدأ من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ سريان القانون المدنى الحديد ويتعين إتقاصها إلى ٤٪ من هذا التاريخ وفقا لنص المادة ٢٢٦ منه .

٦ - الأصل فى استحقاق الفوائد القانونية أن تكون تأخيرية ما لم يفصح عنها الحكم ويبين حقيقتها بيانا مميزا مستندا إلى حلة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقارير التى تلاها السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعون الثلاثة رقم ٧٣ سنة ٢٣ ق ورقم ١٣١ سنة ٢٢ ق ورقم ٣٧٧ سنة ٢٢ ق قد استوفيت أوضاعها الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى - على الاستفادة من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعون الثلاثة - تتحصل فى أن مورث الطاعنين المرحوم عبد السلام حسن القباني وأخاه محمد حسن القباني يملكان قطعة أرض بمخليج استافلى بالاسكندرية فقدما طلبا فى ٦ من مايو سنة ١٩٣٢ إلى بلدية الاسكندرية بالتصريح لهما بإقامة بعض المنشآت عليها " كازينو وأكشاك وفيلات " وفقا للرسوم التى أرفقاهما بطلبهما ، وفى ٢٠ من يونيو سنة ١٩٣٢ رفض المجلس البلدى طلبهما استنادا إلى قرار القومسيون البلدى الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ الذى يقضى بأنه عند ما يقرر مجلس التنظيم خط تنظيم جديد وتوافق عليه المأمورية البلدية يربأ تسليم أية رخصة للبناء على الخط الجديد المعدل إلى أن توافق وزارة الداخلية على خط التنظيم الجديد ارتكنا إلى أن مجلس التنظيم البلدى كان قد أصدر قرارا باعتبار الأرض المطلوب البناء عليها من المنافع العامة ، ورفع الطاعن محمد حسن القباني الدعوى رقم ٥٢٤ سنة ١٩٣٢ كلى الاسكندرية ، ثم انضم إليه فيها مورث باقى الطاعنين وطلبا

م (٥) ٣٠

الحكم فيها بالزام البلدية بأن تدفع لها تعويضا قدره ٢٢٦٨ جنيها و ٢٢٢ مليا مع الفوائد بواقع ٥٪ عن مبلغ ٨٢٥ جنيها ابتداء من تاريخ المطالبة الرسمية في ١٩٣٢/٧/٢٧ وعن المبلغ المطلوب بأكمله ابتداء من ١٩٣٢/١٢/٣ حتى السداد مع حفظ الحق في المطالبة بالتعويض عما يلحقهما من الضرر مالا . وبتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ قضت محكمة اسكندرية الابتدائية تمهيدا بئدب خبير لإثبات ما لحق المدعين من ضرر بسبب عدم الانتفاع بالمنشآت المراد إقامتها من صيف سنة ١٩٣٢ وتقدير قيمة التعويض عما فاتهما من إيرادها في تلك الفترة وذلك بعد أن قطع الحكم المذكور في مسئولية البلدية عن هذا التعويض تأسيسا على أن قرار القومسيون البلدي الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ يخالف لنص المادة ١١ من القانون المدني القديم وللمادة ١٠ من لائحة التنظيم الصادرة في ٨ من سبتمبر سنة ١٨٨٩ وللمادة ٣٥ من الأمر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ الخاص بتشكيل مجالس بلدي الاسكندرية ، وعلى أن البلدية وقد حلت محل وزارة الأشغال في أمور التنظيم كان يتعين عليها أن تحظر مورثي الطاعنين في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمهما إليها طلب التصريح بالبناء بعدم قبولها هذا الطلب وأن تشفع إخطارها بالملاحظات التي ترى لزوم إبدائها بشأن الشرائط الصحية وأمر الأمن العام وإلا كانت الطالبيون في حل من إقامة المنشآت طالما أنه لم يصدر مرسوم باعتماد خط التنظيم . وقد باشر الخبير بأمره وقدم تقريراً بين فيه أن المدة اللازمة لانتهاء من إقامة المنشآت هي أربعون يوما يضاف إليها عشرة أيام نظير الحصول على رخصة البناء ، وأن المبنى المزمع إنشاؤها تكلف مبلغ ١١٥٢ جنيها و ٣٥٣ مليا والمدة التي كانت مقدرة للانتفاع بتلك المنشآت هي أربعة شهور من صيف سنة ١٩٣٢ ، وأن هذه المنشآت كانت تغل إيجارا قدره ١٥٠٠ جنيها منها ٦٠٠ جنيها لا كاشاك و ٩٠٠ جنيها للكارينو وبتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٣٤ قضت محكمة اسكندرية الابتدائية في الموضوع بالزام المطعون عليه "البلدية" بأن تدفع لمورث الطاعنين وشقيقه مبلغ ٨٠٠ جنيها والفوائد بواقع ٥٪ سنويا عن مبلغ ٤٠٠ جنيها ابتداء من ١٩٣٢/٧/٢٧ وعن ال ٤٠٠ جنيها الأخرى ابتداء من ١٩٣٢/١٢/٣ حتى السداد معتمدة في قضائها على تقرير الخبير بعد أن خفضت إيجار الكارينو إلى ٤٠٠ جنيها ، وبعد أن خصمت ٢٠٠ جنيها مقابل مصروفات الاستهلاك والصيانة ثم قصرت التعويض

على صيف سنة ١٩٣٢ دون شأتها ودون الأعوام التالية. استأنف كل من الطرفين هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، ثم أحيل لمحكمة استئناف اسكندرية لاختصاصها ، وقيد الاستئنافان بجدولها برقم ٩٩ سنة ٢٦ ق ، وقد طلب المطعون عليه في استئنافه إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى مورث الطاعنين وشقيقه ، كما طلب هؤلاء في استئنافهم تعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليه بأن يدفع لهما مبلغ ٩١٥٦ جنيها و ١٩٠ مليا والفوائد بواقع ٠.٥ ٪ عن مبلغ ٨٢٥ جنيها ابتداء من ١٩٣٢/٧/١٧ وعن مبلغ ٣٠٠.٨ جنية و ٢٢٢ مليا من ١٩٣٢/١٢/١٣ وعن المبلغ المطالب به جميعه ابتداء من ١١ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ حتى السداد ، وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئنافين وبتأييد الحكم المستأنف وإلزام كل طرف بمصاريف استئنافه مع المقاصة في أتعاب المحاماة ، وقد طعن في هذا الحكم ورثة المرحوم عبد السلام القباني بالطعن رقم ٧٣ سنة ٢٣ ق ، ومجد حسن القباني بالطعن رقم ١٣١ سنة ٢٢ ق ، كما طعنت البلدية فيه بالطعن رقم ٣٧٧ سنة ٢٢ ق. وقد قررت المحكمة بجلسته ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ضم الطعنين رقم ١٣١ سنة ٢٢ ق ورقم ٣٧٧ سنة ٢٢ ق إلى الطعن رقم ٧٣ سنة ٢٣ ق .

ومن حيث إنه مما ينعاه الطاعنون في الطعنين رقم ٧٣ سنة ٢٢ ق ورقم ١٣١ سنة ٢٢ ق على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقام قضاءه برفض التعويض المطلوب عن السنوات التالية لسنة ١٩٣٢ على أن مجرد انقضاء خمسة عشر يوما على طلب الترخيص من غير رفض من الإدارة يجعل من حق الطالب إقامة البناء بلا حرج ولا مانع ، والطاعنون لم يقدموا على هذه الخطوة ولم يشرعوا في البناء وعلى أن حكم القضاء بأن قرار الإدارة الصريح أو الضمني بعدم إعطاء ترخيص بالبناء مخالف للقانون يقوم هذا الحكم مقام الرخصة التي كان لزاما على جهة الإدارة أن تصدرها وعلى أن الطاعنين كانوا غير جادين في إقامة البناء مع أن الفرصة كانت سانحة لهم بذلك عقب الحكم الصادر باعتبار قرار البلدية مخالفا للقانون فإنه يكون قد خالف القانون ذلك لأنه فضلا عن أن الأمر لم يكن أمرا سكوت الإدارة عن التصريح بل كان رفضا صريحا من جانبها سجلته كتب البلدية المتتالية قبل وبعد الحكم التمهيدى الصادر في ١٥/١١/١٩٣٢ الذي أفصح عن هذا التوجيه المشار إليه فليس صحيحا ما قرره الحكم المطعون فيه أن سكوت الإدارة خمسة عشر يوما

يجوز لطالب الترخيص إقامة البناء فلا اللائحة ولا القانون يشير من قريب أو بعيد إلى ذلك ولا يشفع للحكم المطعون فيه قوله إن الطاعنين كانوا يرون أن البلدية ما دامت لم تبد اعتراضاً يتعلق بشرائط الصحة والآن في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتقديم الطلب فإنه كان من حقهم إقامة البناء أو أن البلدية وافقت بجلسة ١٩٣٤/١/٩ على هذا النظر لأن ذلك ينفيه ما نلخصه الحكم المطعون فيه من دفاع الطاعنين في هذا الخصوص ولأن القول بالموافقة على هذا الادعاء أن صحت لا يكون من شأنها التعديل في أحكام القانون وهي صريحة في أنه لا يجوز لأحد مطلقاً أن يبني في المدن إلا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم ، وأن من يخالف ذلك يعاقب بالمادة ٣٤١ ع فضلاً عن الملم والإزالة وسد الطريق أو إرجاع المكان إلى حالته الأصلية " المواد ١٥١ و ١٥١ و ١٥١ من المرسوم الصادر في أغسطس سنة ١٨٨٩ " . فإذا جاء الحكم المطعون فيه وحرّض الطاعنين على تحدى سلطة الإدارة وقدرتها على الاستعانة بالقوة وعلى عدم الاعتداد بنصوص القانون الصريحة التي تحرم البناء بغير ترخيص وإلا كانوا غير جادين في إقامة البناء فلا يصح تعويضهم اتضح موضع الانحراف في الحكم وانكشف خطؤه . وأما قول الحكم المطعون فيه " إنه كان يجب على الطاعنين أن يقدموا على البناء عقب رفض البلدية وكل ما كان محتملاً أن يحرق لهم محضر مخالفة يأخذ سيره العادي " . أو قوله إنه " ما كان لهم الاجسام عن هذه الخطوة بعد الحكم الصادر في ١٩٣٢/١١/١٥ المؤيد استئنافاً في ١٩٣٣/٥/١٠ والذي صرح للطاعنين بإقامة البناء بلا حرج ولا مانع بعد مضي خمسة عشر يوماً دون منازعة البلدية " أو " أن الطاعنين لو كانوا جادين في مشروعهم لأقاموا البناء فعلاً وكانت لديهم الفرصة سانحة لذلك " فإن ذلك معناه في نظر المحكمة أن الحكم باعتبار قرار البلدية مخالفاً للقانون يقوم مقام قرارها الصريح للطاعنين بالترخيص بالبناء وهو نظر غير سليم يتنافى مع مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تعرض القضاء للقرار الإداري بالإلغاء أو التأويل أو التفسير وحسب الحكم المطعون فيه تقريره أن " تصرف البلدية جاء مخالفاً للقانون لذا كان ذلك محلاً لإلزامها بتعويض الضرر الذي لحق الطاعنين من جراء هذا التصرف " ليتضح تقصير البلدية وموقفها من الطاعنين موقف هنت يجعلها مسئولة عن تعويض الضرر عن المدة التالية لأن تقصيرها هنا كان عن عمد وإصرار على الخطأ فضلاً عما فيه من خروج على أحكام القانون — والحكم المطعون فيه إذ أهدر هذا كله ورفض التعويض

المطالب به تأسيسا على ما سبق بيانه — يكرن قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ أورد « وحيث إن هذه المحكمة لا ترى الحكم بأى تعريض عن السنين التى تلت سنة ١٩٣٢ وذلك لأنه ما دامت البلدية لم تبد اعتراضا يتعلق بشرائط الصحة والأمن فى خلال الخمسة عشر يوما التالية لتقديم الطلب فإنه كان للطاعنين أن يقيموا البناء بلا حرج ولا مانع ومع ذلك لم يشرعوا فى إقامة البناء ولأن البلدية وافقت على أنه إذا لم تعط الرخصة فى ظرف خمسة عشر يوما أو ترد فلصاحب الشأن أن يتجاوز عن الرخصة ويجرى البناء بدون رخصة » وبين من هذا أن الحكم المطعون فيه تصور خطأ أن قرار القومسيون البلدى لمدينة الاسكندرية الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٠٩ تضمن نصا يحيز لطالب الترخيص — عند هدم اعتراض البلدية على طلبه أو سكوتها عن إعطائه ترخيصا بالبناء فى خلال الخمسة عشر يوما التالية لتقديم طلبه — أن يمضى فى إقامة بنائه دون حرج ولا مانع على نحو ما أثبتته الحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى بتاريخ ١٥/١١/١٩٣٢ وتابعه فى ذلك الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه مع أن القرار المذكور خال عما يسمح بهذا الفهم وكذا المرسوم الصادر فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ الخاص بأحكام التنظيم لا يؤيد هذا النظر إذ كل ما تضمنه قرار سنة ١٩٠٩ أنه « لا يجوز لأحد أن يبنى أو يوسع أو يعلى أو يقوى منازل أو مباني قبل أن يعرض على البلدية رسومات العمل الموقع عليه وتصادق عليها وقبل الحصول على رخصة من قلم التنظيم بالبناء على خط التنظيم . وعلى المصلحة فى ميعاد ١٥ يوما من تاريخ تقديم الرسومات وقائمة الشروط أن تبدى رأيا من حيث المصادقة وتعطى بناء على ذلك رخصة البناء وخط التنظيم وفى حالة عدم قبول الرسومات وقائمة الشروط يجب على البلدية أن تخطر بذلك أصحاب الشأن فى الميعاد نفسه وتبلغهم الملاحظات التى ترى لزوم ابدائها » ثم نص القرار بعد ذلك على أنه « فى أحوال إجراء أشغال بلا تقديم الرسومات قبلا أو بالرغم من عدم قبول

الرسومات المقدمة أو بالمخالفة لنصوص الرخصة الصادرة بها يجوز للبلدية بلا إخلال باسترداد الرخصة أن تتخذ الإجراءات الإدارية وتمنع متابعة الأشغال". ومفاد هذه النصوص أنه على البلدية في ميعاد ١٥ يوما التالية لتقديم الرسومات أن تبدي رأيها من حيث المصادقة أو عدمها فإن هي صادقت أعطت الترخيص وإلا أخطرت الطالب بملاحظاتها التي رأت لزوم إبدائها وليس فيها ما يفيد أن سكوت البلدية أو عدم اعتراضها على الرسوم المقدمة خلال الخمسة عشر يوما يترتب عليه حتما كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه إباحة البناء لطالبه بغير ترخيص بل الاستفادة منه عكس ذلك إذ النص يقضى بأن البناء إذ أقيم في هذه الحالة يجوز للبلدية أن تتخذ الإجراءات الإدارية وتمنع متابعة الأشغال فضلا عن تعريض الطالب للعقوبات المنصوص عليها في المادة ١١ والمهدم أو سد الطريق أو إرجاع المكان لحالته الأصلية المشار إليها في المادة ١٥ من ديكريته التنظيم الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩. ولقد بر هذا التصور الخاطئ الحكم المطعون فيه كذلك إلى خطأ آخر إذ أورد في أسبابه أنه : ما كان لأحد أن يتعرض للطاعنين في إقامة البناء بناء على الحكم الصادر باعتبار تصرف البلدية مخالفا للقانون ولأنهم لو كانوا جادين في مشروعهم لأقاموا البناء وكانت الفرصة سانحة لديهم بذلك فتكون تبعة ذلك عليه لا على البلدية ". إذ أن هذا الذي أورده الحكم فضلا عما فيه من تعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تعرض القضاء للقرار الإداري بالإلغاء أو التأويل أو التفسير حسبما كان يوجب نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الملغاة والتي كانت تحكم واقعة الدعوى - فإن حكم القضاء باعتبار القرار الإداري مخالفا للقانون لا يعدو أن يكون مجرد توجيه بلهجة الإدارة لما يجب عليها أن تتخذه في خصوصه ولا يمكن أن يقوم حكم القاضي مقام القرار الصحيح الواجب على الإدارة اتخاذه وإذن فمضى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد بنى على تصورات خاطئة وتقريرات مخالفة للقانون على النحو السابق بيانه وكان الطاعنون ممنوعين حتما وبحكم القانون من إقامة البناء قبل الحصول على الرخصة يكون هذا الحكم معدوم الأساس متعينا نقضه دون حاجة لبحث باقي الأوجه الأخرى .

ومن حيث إن الطعن رقم ٣٧٧ سنة ٢٢ ق المقدم من البلدية قد أقيم على مخالفة القانون من وجهين وهى القصور فى التسيب ، وحاصل الوجه الأول : أنه خالف حكم المادة ١٢٤ مدنى قديم التى تجل فوائد التأخير مستحقة إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ معين من الدراهم معلوم المقدار أما إذا لم يكن عمله ابتداء مبلغا من النقود ولكنه يصبح كذلك فيما بعد كالتعويض عن المسؤولية التقصيرية فلا تنطبق عليه فوائد التأخير وواضح من طلبات المطعون عليهم أنهم إذ طلبوا فوائد عن مبلغ التعويض إنما اعتبروا هذه الفوائد تأخيرية ، والحكم المطعون فيه إذ سايرهم فى ذلك يكون قد خالف القانون — وحاصل الوجه الثانى : أن المادة ٢٦٦ مدنى جديد نصت على التزام المدين بمبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب يدفع تعويضا عن التأخير فوائد قدرها ٤٪ ... الخ وأن هذا السعر كما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٢٢٧ مدنى جديد سيظل السعر المقرر بمقتضى النصوص الحالية قائما إلى تاريخ العمل بأحكام التقنين الجديد بالنسبة للعقود التى تمت من قبل فإذا صح القول بأن الحكم بالفوائد جاز فى هذه الدعوى — مع عدم التسليم به — فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه وقد صدر بعد العمل بالقانون المدنى الجديد أن يهبط بالفوائد إلى ٤٪ بدلا من ٥٪ ابتداء من تاريخ العمل بالقانون الجديد . ويتحصل الوجه الثالث : فى أن الحكم المطعون فيه لم يبين فى أسبابه نوع الفوائد التى قضى بها وهل هى تأخيرية كما طلبها المطعون عليهم بصحيفة دعواهم بعد أن حددوا كافة عناصر التعويض المطلوب وحصرها بالحكم المستأنف فى مبلغ معين أم هى فوائد تعويضية ، ولما كان عدم بيان نوع الفوائد ترتب عليه الخلاف بين طرفي الخصومة حول انطباق المادة ١٢٤ مدنى قديم و ٢٢٦ مدنى جديد عليها ، وتلك مسألة جوهرية فى النزاع ما كان يصح إغفالها فى أسباب الحكم لأن الفوائد فى خصوصية هذه الدعوى لا تعتبر من الملحقات الواجب القضاء بها حتما تبعا للأصل حتى يسوغ القول بأن القضاء فيها سببه أعمال حكم القانون ، فالحكم المطعون فيه إذ جاءت أسبابه خلوا من هذا البياض كان مشوبا بقصور مبطل له .

ومن حيث إن المطعون عليهم دفعوا بعدم قبول الطعن بلحده سببه ذلك أن الطاعنة لم تتقدم به أمام محكمة الموضوع وأن دفاعها فى جميع مراحل الدعوى

كان يقوم على طلب رفض التعويض ولم تثر هذا الوجه الذي تبني عليه طعنها الخاطئ أمام محكمة الموضوع ، فليس لها أن تتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن سبب الطعن يندرج في عموم ما دفعت به الطاعة الدعوى لدى محكمة الموضوع إذ طلبت رفض الدعوى وهذا يشمل ما قضى به من تعويض وفوائد ولأن الوجه المثار في هذا الطعن لا يبدو أن يكون حجة قانونية بحجة تستدل بها الطاعة على خطأ الحكم في قضائه بالفوائد القانونية .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول — بأن الحكم المطعون فيه قضى بالفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به ابتداء من " ٢٧ من يولييه سنة ١٩٣٢ و ٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ " تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ١٢٤ من القانون المدني القديم التي تحكم واقعة الدعوى على اعتبار أن المبلغ المطالب به عبارة عن مبلغ من المال مستحق في ذمة الطاعة وإن اختلف في تقديره إلا أن الحكم قد حدده وحسم الخلاف في شأنه بتقدير مبلغ معين تعتبر ذمة الطاعة مشغولة به منذ مطالبتها به رسمياً ذلك لأن الأحكام مقررة للحقوق وليست منشئة لها ، ومتى كان ذلك هو أساس الحكم فلا يكون قد خالف القانون ولا محل للتعدي بنص المادة ٢٢٦ مدني جديد لأنه — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تشريع مستحدث وليس له أثر رجعي فلا يسرى على واقعة الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يخطئ في قضائه بفوائد التأخير القانونية على الأساس السالف بيانه فإنه أخطأ في قضائه باستحقاقها بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، وكان النعي في خصوص هذا الوجه صحيحاً ذلك لأنه كان يتعين تخفيضها إلى ٤ ٪ ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد كقتضى نص المادة ٢٢٦ مدني ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص والحكم في موضوع الاستئناف رقم ٩٩٠ سنة ٦ ق استئناف اسكندرية بتعديل الحكم المستأنف

رقم ٥٣٢ سنة ١٩٣٢ كلى الاسكندرية وفقا لذلك . وأما ما تنعاه الطاعنة في الوجه الثالث على الحكم المطعون فيه من أنه لم يبين نوع الفوائد إن كانت تأخيرية أو تعويضية فردود بأن الأصل في استحقاق الفوائد القانونية أن تكون تأخيرية ما لم يفصح الحكم عنها ويبين حقيقتها بيانا مميزا مستندا إلى طئته ، فإذا كان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم قد حددوا كافة عناصر التعويض في عريضة دعواهم وأصرروا على طلب الحكم بها وجاء الحكم المطعون فيه وحصرها في مبلغ معين بعد أن استبعد مصاريف الاستهلاك والصيانة ثم رأى القضاء به ، ثم جاء في منطوقه وقضى بالفوائد القانونية حتى تمام الوفاء ، فإنه يكون قد دل بلا شبهة في أن الفوائد التى قضى بها فوائد تأخير .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه في الاستئناف المرفوع من المجلس البلدى بتأييد الحكم المستأنف وذلك فيما قضى به من الحكم بالفوائد باعتبارها ٥ ٪ حتى السداد .

وحيث إن موضوع الاستئناف المرفوع من البلدية في هذا الخصوص صالح للفصل فيه وترى المحكمة للأسباب السابق بيانها تعديل الحكم المستأنف على هذا الوجه .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد المستشار عبد العزيز سليمان وبحضور السادة الأساتذة محمود عياد ، وسميح عبد السيد
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشه المستشارين .

(١٩٤)

القضيتان رقم ١٤٩ و ١٨١ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) قرض . طعن . الخصوم في الطعن . الحكم المطعون فيه قضى ببطالان إجراءات نزاع الملكية وحكم مرمى المزايد لعدم اتخاذها في مواجهة الحائزين الذين يعلم بهم الدائن المباشر للإجراءات . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد الخصوم يترتب عليه بطلانه بالنسبة للجميع .

(ب) قرض . طعن . إجراءات الطعن . وجوب اتخاذها بالنسبة لجميع الخصوم في الميعاد ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . نص المادة ٣٨٤ مرافعات مقيد في خصوص الطعن بالنقض بما تقرضه المادتان ٤٢٩ و ٤٣١ من قانون المرافعات من وجوب اشتغال تقرير الطعن على جميع الخصوم وإعلانهم به في الميعاد .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطالان إجراءات نزاع الملكية وبطلان حكم مرمى المزايد الذي انتهت به تلك الإجراءات لعدم اتخاذها في مواجهة الحائزين الذين يعلم بهم الدائن المرتين المباشر للإجراءات ، فإن النزاع على هذه الصورة هو موضوع غير قابل للتجزئة ويجب لكي يكون الطعن مقبولا شكلا أن تتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم فيه إجراءات الطعن التي أوجبها القانون فإذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائيا بالنسبة إليه بطل تبعاً بالنسبة للجميع .

٢ - الاختصاص في الطعن بالنقض وفقا للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لا يكون إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب المحكمة شامل لأسماء الخصوم جميعا ويجب إعلانه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وفقا لنص المادة ٤٣١

من قانون المرافعات ولا يعنى من ذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما ورد بالمادة ٣٨٤ مرافعات من أنه إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة لهم — ذلك لأن نص المادة ٣٨٤ المشار إليه مقيد في الطعن بطريق النقص بما تفرضه المادة ٤٢٩ مرافعات من وجوب اشتمال ذات تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم، وبما تفرضه المادة ٤٣١ مرافعات من وجوب إعلان هؤلاء الخصوم جميعا في الميعاد المنصوص عليه فيها وإلا كان الطعن باطلا .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريرين اللذين تلاهما السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن الأستاذ محمد محمود جلال بصفته قيا على المحجوز عليه حسن كامل جلال نجل المرحوم محمد كامل جلال باشا أقام الدعوى رقم ٣٩٩٨ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى مصر على الطاعن وعلى حسين كامل جلال ومحمد وعبد العزيز وعبد الله أولاد أبو زيد الطويل وعلى السيدة نجمة أحمد زناقي عن نفسها وبصفقتها وصيا على قصر المرحوم عبد الحميد أبو زيد الطويل — طلب فيها الحكم بإعلان إجراءات نزع الملكية التي اتخذت بناء على طلب الطاعن في القضية رقم ٤٥ سنة ٦٣ ق مصر المختلطة ضد فريق أسرة الطويل المشار إليهم وبإعلان حكم رسو المزاد الصادر في القضية المذكورة بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ لمصلحة حسين كامل جلال وبإلزام البنك العقاري المصرى — الطاعن — بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض وفي أثناء نظر الدعوى تدخلت فيها السيدة أمينة هانم عبد الرازق أرملة المرحوم محمد كامل جلال باشا عن نفسها وبصفقتها وصيا على ابنها القاصر زايد محمد كامل جلال منضمة إلى المدعى في طلباته — وقال الأستاذ محمد محمود جلال بصفته في بيان دعواه — إنه بمقتضى عقد بيع عرفى

ثابت التاريخ في ٣ من نوفمبر سنة ١٩١٩ تنازل عبد الحميد وعبد العزيز وعبد الله وأولاد المرحوم أبو زيد عبد الله الطويل إلى المرحومين محمد كامل جلال باشا ومحمد بك جلال عن ملكية ١١٠ فدانا كائنة بناحية بردنوها مركز بني منزار مقابل تنازل الفريق الثاني للفريق الأول عن ملكية ١٢٥ فدانا كائنة بناحية كفر المنصورة مركز المنيا ، وأنه لما كانت الأطيان المتبادل عليها من الفريقين مرهونة كلها للبنك العقاري المصري — الطاعن — الأولى بموجب القرض رقم ١٨٣٦٠ والثانية ضمن أطيان بموجب القرض رقم ١٧٦١٦ فقد اتفق الفريقان بموجب العقد المشار إليه على أن يعمل كل منهما على إحلال الآخر مكانه في القرض الخاص به وفي سبيل تحقيق هذا الغرض قدم أصحاب الشأن جميعا طلبا إلى البنك في ٦ من مايو سنة ١٩٣٥ مرفقا به كشف المساحة فطلب البنك أصل عقد البديل فأرسل إليه بخطاب موصى عليه في ٣ من يناير سنة ١٩٣٨ — وأنه على أثر صدور قانون التسوية العقارية في سنة ١٩٣٩ قدم فريق أسرة الطويل طلبين إلى اللجنة لتسوية دينهم فأرسل البنك إلى اللجنة خطابا في أول مايو سنة ١٩٤٤ قرر فيه أن رصيد الدين المطلوب له بالقرض رقم ١٨٣٦٠ والمضمون بأطيان بردنوها هو ٨٣٣٥ جنيها ولكنه عاد فعدل عن هذا الطلب وقدم إلى اللجنة كشفا برصيد القرض رقم ١٧٦١٦ وهو القرض الخاص بفريق أسرة جلال وحدد دينه بمبلغ ٤٢٠٠ جنيه فقط دون أن يبين سبب الفرق بين المبلغين وقررت اللجنة تحديد دين البنك بهذا المبلغ الأخير على اعتبار أن الضمان لهذا المبلغ هو الـ ١٢٥ فدانا الكائنة بناحية كفر المنصورة ، وأضاف "المدعى" إلى ما تقدم أن هذا التصرف من البنك يدل على إقراره عقد البديل المتوهم عنه وموافقة عليه إلا أنه عاد بعد ذلك وبأشهر إجراءات نزع الملكية عن أطيان بردنوها ضد فريق أسرة الطويل وفي غياب فريق أسرة جلال إلى أن رسا مزادها في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٨ مما دعا الفريق الأخير إلى زيادة العشر ورسا المزاد بعد ذلك في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ على حسين كامل جلال — ثم قال "المدعى" إن هذه الإجراءات باطلة جميعها إذ لم يعلن فريق أسرة جلال بأى إجراء منها — وفي ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الدرجة الأولى بقبول تدخل السيدة أمينة هانم عبد الرازق بصفتها

خصما في الدعوى وفي الموضوع ببطلان إجراءات نزع الملكية وحكم رسو المزاو
فرفع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم قيد في جدول محكمة استئناف القاهرة
برقم ٤٥٧ سنة ٦٧ ق. وفي ١٠ من يناير سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف - وفي ٢٢ من أبريل
سنة ١٩٥٢ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه هذا برقم ١٤٩
سنة ٢٢ ق. وفي ١٧ من مايو سنة ١٩٥٢ قدم طعنا آخر عن نفس الحكم
قيد برقم ١٨١ سنة ٢٢ ق وقد قررت هذه المحكمة ضم الطعن الأخير
إلى الطعن الأول .

ومن حيث إن الأستاذ محمد محمود جلال - المطعون عليه الأول في الطعن
رقم ١٤٩ سنة ٢٢ ق - دفع بعدم قبول هذا الطعن شكلا لأن تقرير الطعن
لم يعلن إعلانا صحيحا إلى كل من أوجب القانون اختصاصهم وتبعاً لذلك يكون
الطعن باطلا بالنسبة لجميع المطعون عليهم لأن النزاع الذي صدر في موضوعه الحكم
المطعون فيه غير قابل للتجزئة ، كما دفعت السيدة أمينة هانم عبد الرازق المطعون
عليها الأولى في الطعن رقم ١٨١ سنة ٢٢ ق - بعدم قبول هذا الطعن الأخير
شكلا لأن الطاعن لم يختصم في هذا الطعن جميع الخصوم الواجب اختصاصهم
قانونا .

ومن حيث إن الطاعن رد على هذين الدفعين : أولا - بأن الخصمين
الحقيقيين في النزاع هما الأستاذ محمد محمود جلال بصفته والسيدة أمينة هانم
عبد الرازق بصفتها واكل منهما نصيب في الأطنان التي طلب بطلان إجراءات
نزع الملكية الخاصة بها ، وعلى ذلك يكون موضوع النزاع قابلا للتجزئة -
أما باقي الخصوم في الدعوى فإنهم لم يكونوا إلا خصوما شكلين ولم تكن لهم
طلبات موجهة إلى الطاعن ، ثانيا - بأن كلا من الطعنين قد رفع في الميعاد
المقرر له قانونا ، إذ رفع الطعن الأول خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الحكم
المطعون فيه بناء على طلب الأستاذ محمد محمود جلال بصفته ، كما رفع الطعن الثاني
في الميعاد القانوني أيضا ، لأن السيدة أمينة هانم عبد الرازق لم تعلن الطاعن

بالحكم، هذا فضلا عن أن المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات أجازت لمن فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم المطعون فيه أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد وأوجب اختصاص باقي المحكوم لهم ولو بعد فوات الميعاد .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بالانضمام إلى المتمسكين بالدفعين وطلبت الحكم بعدم قبول الطعنين شكلا .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان إجراءات نزع الملكية التي اتخذها الطاعن ضد فريق أسرة الطويل بالنسبة للأطيان الكائنة بناحية بردنوها ومقدارها ١١٠ فدانا وببطلان حكم رسو المزاد الذي انتهت به تلك الإجراءات وذلك تأسيسا على أن هذه الأطيان قد آلت ملكيتها إلى فريق أسرة جلال بمقتضى عقد بدل ثابت التاريخ في ٣ من نوفمبر سنة ١٩١٩ وعلى أن الطاعن كان يعلم بأن فريق أسرة جلال هم الحائزون للأطيان بناء على العقد المشار إليه ورغم علمه بذلك لم يتخذ إجراءات نزع الملكية في مواجهتهم — ولما كان النزاع في صورته هذه غير قابل للتجزئة فإنه يجب لكي يكون الطعن مقبولا شكلا في هذه الحالة أن تتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم فيه إجراءات الطعن التي أوجبها القانون فإذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائيا بالنسبة إليه بطل تبعاً بالنسبة للجميع .

ومن حيث إن الاختصاص في الطعن بالنقض وفقا للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لا يكون إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب المحكمة — شامل لأسماء الخصوم جميعا ويجب إعلانه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وفقا لنص المادة ٤٣١ من قانون المرافعات ، ولا يعفى من ذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما ورد في المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات ، من أنه إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة لهم — ذلك لأن نص المادة ٣٨٤ المشار إليه مقيّد في الطعن بطريق النقض بما تفرضه المادة ٤٢٩ مرافعات من وجوب اشتغال ذات تقرير الطعن

على أسماء الخصوص الواجب اختصاصهم ، وبما تفرضه المادة ٤٣١ مرافعات من وجوب إعلان هؤلاء الخصوص جميعا في الميعاد المنصوص عليه فيها - وإلا كان الطعن باطلا .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن تقرير الطعن رقم ١٤٩ سنة ٢٢ ق قد خلا من اختصاص عبد الله أبو زيد الطويل الذي كان مختصا في درجتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية باعتباره أحد المديتين المتروعة ملكيتهم وأن هذا التقرير لم يعلن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات إلى حسين كامل جلال الرامى عليه المزاد والسيدة أمينة هاتم عبد الرازق أحد المحكوم لمصلحتهما ببطلان الاجراءات وأن الطاعن قد اقتصر في الطعن رقم ١٨١ سنة ٢٢ ق على اختصاص الأشخاص الثلاثة المذكورين الذين لم يختصموا في الطعن السابق دون باقى الخصوص الذين اختصموا في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية.

ومن حيث إنه ينبئ على عدم إعلان تقرير الطعن رقم ١٤٩ سنة ٢٢ ق إلى حسين كامل جلال والسيدة أمينة عبد الرازق بطلان الطعن المذكور بالنسبة إليهما وبالتالى بالنسبة إلى باقى المطعون عليهم في ذلك الطعن لعدم قابلية موضوع النزاع للتجزئة كما ينبئ من جهة أخرى على عدم اشتغال كل من تقريرى الطعن على أسماء الخصوص جميعا بطلان الطعنين لنفس السبب - أما قول الطاعن بأن الطعن الثانى يعتبر مكملا للطعن الأول فلا سند له من القانون .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعنين غير مقبولين شكلا فيتعين الحكم بذلك .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وبحضور السادة الأساتذة عبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه المستشارين .

(١٩٥)

الطعن رقم ٢ سنة ٢٢ القضائية :

طب . مسئولية . الترخيص بمزاولة مهنة طب الأسنان . وجوب بحث مؤهلات طالب الترخيص قبل تكليفه بأداء امتحان . تراخي الحكومة في منح الترخيص بحجة وجوب أداء الامتحان دون بحث مؤهلات وشهادات طالب الترخيص . وجوب مساءلتها عن هذا الخطأ .

إنه يبين من نصوص المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ الخاص بتطبيب الأسنان أنه يشترط بحث الجهة المختصة بإصدار الترخيص بمزاولة مهنة طب الأسنان في مؤهلات طالب الترخيص للتحقق من صحة وقيمة الدبلوم المقدم منه وكفايته لنيل الرخصة، فإذا وجدت فيها مقنعة بمنحته الترخيص بغير تكليف بأداء امتحان وإلا كلفته بأدائه وعلى ذلك يكون من الخطأ القول بأن المشرع أوجب الامتحان اطلاقاً دون اعتداد بمؤهلات طالب الترخيص التي قد تعفيه من أداء الامتحان . وإذن فتمت كان الواقع هو أن وزارة الصحة إذا تراخت في إعطاء الترخيص لطالبه لم يكن مرجع هذا التراخي رغبتها في بحث مؤهلاته وتقديرها وإنما صدرت في ذلك عن فهم خاطيء للقانون وهو وجوب أداء الامتحان لكل من بيده دبلوم أجنبي ويبغى ممارسة المهنة دون تقدير لمؤهلاته فإن مسلكها يكون خاطئاً وتساءل عنه قانوناً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن وقائع الدعوى تتحصل حسبما تبين من مراجعة الأوراق في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٤٨٢ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى مصر الابتدائية بطلب إلزام وزارة الصحة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه بصفة تعويض عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب من جراء تعسف وزارة الصحة معه برفضها منحه ترخيصا لمزاولة مهنة طب الأسنان مدة تقرب من سنة وخمسة شهور ونصف ، فقضت المحكمة المذكورة بإلزام الوزارة بأن تدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه والمصاريف المدنية المناسبة و١٠ جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم ، كما استأنفته الوزارة وقيد الاستئنافان برقى ٣٤٢ ٣٥٢٦ سنة ١٩٥١ قضائية استئناف القاهرة وطلب المطعون عليه تعديل الحكم الابتدائى إلى ٤٠٠٠ جنيه بينما طلبت الطاعنة الغاءه ورفض دعوى المطعون عليه ومحكمة الاستئناف قررت ضم الاستئناف الأخير إلى الأول وحكمت بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بقبول الاستئنافين شكلا وبرفضهما موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف والزمته كل مستأنف بمصروفات استئنافه ، فقررت الوزارة بالطعن بالنقض فى هذا الحكم .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب وحيد هو مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله . ذلك أن الأمر الإدارى لكى ينتج آثاره القانونية يجب أن يتوافر فيه استيفاء الأوضاع والأشكال التى فرضها القانون وأن يكون الموظف العمومى الذى أصدره مختصا بالقيام به وركن الغاية أو الباعث ، وليس للقاضى أن يسط بحشه إلى ملاءمة التصرفات والاجراءات الإدارية للظروف التى وقعت فيها وأن السلطة الإدارية غير ملزمة بالنص على بواعث تصرفاتها إلا حيث يلزمها بذلك قانون أو لائحة ، وأن المادة الرابعة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠

الخاص بتعاطي مهنة طب الأسنان نصت على أن أطباء الأسنان الحائزين
للدبلومات الأجنبية الذين يطلبون ترخيصا بتعاطي الصناعة يجوز تكليفهم مقدما
بإداء امتحان في طب الأسنان وتؤلف لهذا الغرض لجنة مستديمة بقرار يصدر
من وزير الداخلية وتبين به أيضا شروط الامتحان ، وأنه بتاريخ ٢٢ من نوفمبر
سنة ١٩٢٠ و ٢١ من أبريل سنة ١٩٣٦ أصدر وزير الصحة قرارين خاصين
بنظام امتحان أطباء الأسنان الحائزين لدبلومات أجنبية ونص القراران على تشكيل
لجنة لامتحان من ترى وزارة الصحة لزوم امتحانهم من هؤلاء الأطباء قبل الترخيص
لهم بمزاولة مهنتهم بالقطر المصري . وبتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ أصدر
وزير الصحة قرارا بتأليف لجنة لتقدير قيمة الدبلومات الأجنبية وأضافت
للمطاعنة أن الدعوى قائمة على تعويض المطعون عليه عن التأخر في منحه ترخيصا
لمزاولة مهنة طب الأسنان من تاريخ تقديم طلبه في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٧
إلى تاريخ منحه إياه في ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٩ وأن تصرف وزارة الصحة
في منح الترخيص هو إجراء إداري مشروط يبحث تقوم به الوزارة للتأكد من كفاية
الطالب وقيمة الدبلوم ، وأنها حين طلبت من المطعون عليه أداء الامتحان
قبل منحه الترخيص إنما كانت تمارس حقا أجازة لها القانون ، ولا عمل
لنساءلها عن التأخر في منحه .

ومن حيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه
أنه استند في أسبابه إلى أن المطعون عليه حصل على دبلوم طب الأسنان من جامعة
كينجسبرج ومن جامعة براين وأنه عمل مساعدا لبعض الأطباء بعياداتهم من أول
مارس سنة ١٩٤٣ إلى أن تصرح له بفتح عيادة مستقلة في ٢٥ من أغسطس
سنة ١٩٤٥ ببرلين وهي العيادة التي ظل يباشرها حتى عاد لوطنه في شهر سبتمبر
سنة ١٩٤٧ ، ثم تقدم لوزارة الصحة بطلب الترخيص له بتعاطي طب الأسنان
في مصر ، وقدم لها المستندات المثبتة لمؤهلاته وملوكه وذلك بتاريخ ٢٠ من
نوفمبر سنة ١٩٤٧ إلا أن الوزارة طلبت منه أداء امتحان على أساس فهمها لنص
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ والذي درجت عليه من تكليف جميع طالبي الترخيص
بإداء امتحان مقدما ولم تنظر في مؤهلاته فنازعها في تفسيرها الذي تذهب إليه

ورفع دعواه أمام مجلس الدولة فمُنحت له الوزارة الترخيص بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٩ دون أن يؤدي الامتحان ، فرفع دعواه الحالية مطالبا بالطاعة بتعويض الضرر الذي أصابه من جراء تأخرها في منحه الترخيص ، وقد قضى لمصلحته تأسيسا على أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ قد اشترط لمزاولة مهنة طب الأسنان في القطر المصري شرطين أساسيين : أولهما - أن يكون الشخص حائزا لدبلوم طب أسنان صادر من إحدى الكليات المعترف بها ، والآخر - أن ينال رخصة بذلك من وزارة الداخلية ، وإلى أن المستفاد من نصوص المادتين الثالثة والرابعة أن الرخصة تمنح بعد التحقق من صحة قيمة الدبلوم المقدم من طالب الترخيص وكفايته وأنه يجوز تكليف الحاصلين على دبلومات أجنبية بأداء امتحان مقدما مما يفيد أن منح الرخصة بدون أداء امتحان هو الأصل وإلى أنه كان يتعين على الوزارة الطاعة ألا تتسرع في رفض طلب المطعون عليه عقب تقديمه بقوله إن أداء الامتحان هو أمر واجب مقدما ، وهذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه لا مخالفة فيه للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ الخاص بتطبيب الأسنان ، فقد نصت المادة الأولى منه على أنه لا يجوز لأى شخص أن يتعاطى طب الأسنان إلا إذا كان حائزا لدبلوم طب الأسنان من إحدى الكليات المعترف بها وقال بذلك رخصة من وزارة الداخلية كما بينت المادة الثانية كيفية تقديم الطلب ، وأن يرفق به الدبلوم الصادر من كلية تعترف بها المصاحبة وشهادة تدل على حسن السلوك والأخلاق صادرة من جهة الاختصاص التابع لها ، وأن يبين عنوانه والجهة التي يرغب في العمل فيها ، ونصت المادة الثالثة على أن الرخصة تمنح من وزارة الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة العمومية بعد البحث اللازم بمعرفة هذه المصلحة إذا اقتضى الحال للتحقق من صحة قيمة الدبلوم المقدم من الطالب وكفايته لنيل الرخصة والتحقق من شخصيته ، ونصت المادة الرابعة على أن الحائزين لدبلومات أجنبية الذين يطلبون رخصة يجوز تكليفهم مقدما بأداء امتحان في طب الأسنان ، وأن تؤلف لذلك لجنة مستديمة بقرار يصدره وزير الداخلية ، وتبين فيه شروط الامتحان الذي يؤدي مقابل رسم قدره خمسة جنيهات ، وبين من النصوص المشار إليها أنه : يشترط

أولا — بحث الجهة المختصة بإصدار الترخيص في مؤهلات طالب الترخيص للتحقق من صحة وقيمة الدبلوم المقدم من الطالب وكفايته لنيل الرخصة ، فإذا وجدت فيها مقنعا منحه الترخيص بغير تكليف بإداء امتحان وإلا كلفته بإدائه ، وعلى ذلك يكون من الخطأ القول بأن المشرع أوجب الامتحان اطلاقا دون اعتداد بمؤهلات طالب الترخيص التي قد تعفيه من أداء الامتحان .

ومن حيث إنه بين من الوقائع الثابتة في الدعوى أن وزارة الصحة حينما أوجبت على المطعون عليه أداء الامتحان إنما صدرت في ذلك عن فهم خاطيء للقانون في أنه يوجب على كل من بيده دبلوم أجنبية ويبنى ممارسة طب الأسنان أن يؤدي هذا الامتحان دون تقدير لمؤهلاته ، فلم يكن مرجع تراخي الوزارة في منح الترخيص رغبتها في الفحص عن هذه المؤهلات وتقديرها حتى يسوغ لها التذرع بما ادعته في سبب الطعن بملاءمة أو عدم ملاءمة صدور القرار الإداري ممن يملكه . وآية ذلك أن المطعون عليه بعد أن رفض أداء الامتحان ورفع دمواه بصحيفة معلنة في ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ أمام مجلس الدولة بسبب التفسير الخاطيء للقانون الذي تذرعت به الوزارة في وجوب تأدية المطعون عليه الامتحان دون نظر أو تقدير لمؤهلاته رجعت إلى التفسير السليم للقانون واستعرضت مؤهلات المطعون عليه فلم تجد مبررا لإلزامه بتأدية الامتحان ومنحته الترخيص الذي يطلبه في ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٩ ، وعلى ذلك يتضح أن رفض الوزارة منح الترخيص للمطعون عليه حتى يؤدي امتحانا كان مسلكا خاطئا يجب أن تسأل عنه قانونا .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وحضور السادة الأساتذة : محمود عباد ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشه المستشارين .

(١٩٦)

الطعن رقم ٤٤ سنة ٢٢ القضائية :

مسئولية . تعويض . منطاط الحكم بتعويض لصاحب الأرض التي تعطلت زراعتها بقيام
الحكومة بإنشاء مصرف . وثبتت أن صاحب الأرض هو المضرور الفعلي .

لا يكفي للحكم بالتعويض لصاحب الأرض التي تعطلت زراعتها بسبب قيام
الحكومة بإنشاء مصرف أن يثبت تحقق الضرر بل يجب أيضا أن يكون طالب
التعويض هو المضرور فعلا، فإذا كانت هذه الأرض مؤجرة للغير وأحالت المحكمة
الدعوى على التحقيق لإثبات تنازل صاحب الأرض للمستأجر عن مقابل الضرر
ثم أصدرت حكمها بالتعويض لصاحب الأرض مكتفية بالتحدث عن ثبوت
الضرر وتقدير التعويض دون أن تقول كلمتها في نتيجة التحقيق فإن - حكمها يكون
قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن وقائع الدعوى تتحصل كما تبين من الاطلاع على الأوراق
في أن وزارة الأشغال الطاعنة أنشأت مصرف الصفاصاف فاستولت في سبيل
تنفيذه على أرض للوقف المطعون عليه فأقامت جهة الوقف المطعون عليها

دعوى إثبات الحالة رقم ١١٨٨ سنة ١٩٣٨ مستعجل القاهرة بطلب تعيين خبير لإثبات حالة ما استولت عليه الطاعنة من أطيان الوقف وما حرم وتعطل من الزراعة بسبب إنشاء المصرف مع تقدير التعويضات التي يستحقها الوقف على اختلاف أنواعها بسبب ذلك فأجيب إلى طلبها بحكم صدر بتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٣٨ وقدم الخبير تقريره موضحا فيه تفصيل ما يستحقه الوقف وجملة ١٤١٤ جنيها و ١٤٢ مليا من ذلك تعويض عن ٥١ فدانا أصبحت بسبب شق المصرف لا تكفيها مياه الري وقدر ذلك مبلغ ٣٧٢ جنيها و ٧٥٠ مليا فأقامت جهة الوقف الدعوى رقم ٥٤٤ سنة ١٩٤٢ مدنى كلى القاهرة بطلب الحكم بمبلغ ١٤١٤ جنيها و ١٤٢ مليا والمصروفات وفيها طعنت الوزارة على تقرير الخبير بأنه مغالى فيه ولم يطلع على عقود الملاك المجاورين فأصدرت المحكمة المذكورة حكما بتدب خبير آخر كلفته بالانتقال والمعاينة والاطلاع على ما قدم ويقدم إليه من أوراق ومعاينة الأراضي المحيطة بأرض التزاع والاطلاع على عقود ملكية أصحابها وتقدير التعويض عن تعطيل زراعة بعض الأطيان . وبتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة المذكورة بإلزام الطاعنة بأن تدفع لجهة الوقف مبلغ ١٠٣٠ جنيها و ٦١٦ مليا مع المصروفات المناسبة و ٣ ج مقابل أتعاب المحاماة على أن يودع المبلغ المذكور خزانة المحكمة الشرعية على ذمة الوقف ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات آخذة في ذلك بما قدره خبير إثبات الحالة من أن التعويض عن الضرر الذى أصاب الواحد وخمسين فدانا هو ٣٧٢ جنيها و ٧٥٠ مليا . فاستأنفت الطاعنة الحكم المذكور وتفيد استئنافها برقم ٧٣٠ سنة ٢٢ قضائية القاهرة طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما زاد على مبلغ ٦٥٧ جنيها و ٨٦٦ مليا قاصرة استئنافها على التعويض المقضى به عن الواحد وخمسين فدانا بدعوى أنه لم يحدث لجهة الوقف ضرر وبأن القدر المذكور مؤجر للغير والزراعة لزاريها ووردت جهة الوقف بأن الزراعة التي تلفت وإن كانت ملكا للمستأجر إلا أنها تنازلات عن الإيجار المستحق على المستأجر مقابل ما أصاب زراعته من تلف فأصدرت محكمة الاستئناف حكما بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ بالإحالة على التحقيق

لثبت جهة الوقف بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن الزراعة التي كانت قائمة على الأرض الكائنة غربى المشروع البالغة واحدا وخمسين فدانا قد أصابها تلف من قلة مياه الري وقيمة هذا التلف وأنها تنازلت للمستأجرين عن المتأخر عليهم من الإيجار بسبب ذلك ومقدار ما تنازلت عنه وكلفت الناظرين بتقديم دفاتر الوقف للاطلاع عليها وصرحت للطاعنة بالنفى . وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة المذكورة بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ بإلزام الطاعنة بمبلغ ٨٨١ جنيها و ٥٤٦ مليا معادلة التعويض عن الضرر الناشئ عن عدم كفاية ري الجزء غربى المشروع بمبلغ ٢٢٣ جنيها و ٦١٦ مليا باعتبار أن هذا الجزء هو ٢٩ فدانا . ولما كان النزاع في الاستئناف مقصورا على هذا الشرط الأخير وحده فقد قررت وزارة الأشغال في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ الطعن بالنقض في قلم كتاب هذه المحكمة في الحكم الاستئنافي المذكور في خصوص هذا الشرط من التعويض .

ومن حيث إن الطاعنة نفت على الحكم المطعون فيه أنه شابه قصور في التسييب، ذلك أنها تمسكت أمام محكمتي الدرجة الأولى والثانية بأن الوقف لم يلحقه ضرر من تلف الواحد وخمسين فدانا لأن هذه الأراضي مؤجرة للشيخ طه الحوفي فلا يملك الوقف الزراعة وأن هذا المستأجر لم يتظلم ولم يدع وجود أى ضعف في الزراعة واستمر يدفع الإيجار لجهة الوقف ولم يطالبها بشيء ولم تقدم دليلا على شيء من هذا وأنه لذلك أصدرت محكمة الاستئناف حكمها التمهيدى في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ بأحالة الدعوى على التحقيق لكي تستوثق من أن جهة الوقف تنازلت عن الإيجار المستحق قبل المستأجرين بسبب ما أصاب زراعتهم من تلف وما دفعه المستأجرون وما تنازل لهم عنه الوقف وبعد انتهاء التحقيق أحييت الدعوى على المرافعة على أن يقدم الطرفان مذكرات مشفوعة بما يؤيد وجهة نظر كل منهما وأن الطاعنة قالت في مذكرتها المقدمة للجلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ بالاستئناف إن جهة الوقف لم تطالب المستأجرين ولم ترفع ضدهم أى دعوى ولم يتمسكوا ضدها بحصول ضرر لهم وأنها قدمت إقرارا من مستأجر الوقف طه أحمد الحوفي يقول فيه إنه سدد للوقف ما عليه

من إيجار سنة ١٩٣٨ وحكم محكمة أول درجة إذ قضى بلجهة الوقف قد اقترض حصول حوالة من المستأجر بلجهة الوقف مبناها تنازل هذا الأخير للأول عن الأجرة وأن محكمة الاستئناف بحكمها التمهيدى المؤرخ فى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ قد هدفت إلى الاستيثاق من حصول هذا التنازل وإذ أغفل الحكم المطعون فيه هذا الأمر ولم يتحدث عنه فى معرض أسبابه ولا عن الإقرار الصادر من مستأجر الوقف بسداده جميع الإيجار واقتصر على تناول كفاية أو عدم كفاية الرى أحد شق الحكم التمهيدى دون التحدث عن الشق الثانى وهو الخاص بالتنازل عن الإيجار مع أن هذا الدفاع يعتبر من الأوجه الجوهرية التى كان ربما يتغير وجه الحكم فى الدعوى لو أن المحكمة تناولته إذ أغفل الحكم ذلك يكون قد شابه قصور فى التسيب .

ومن حيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن يتحدث عن ثبوت الضرر وتقدير التعويض عنه قد أغفل التحدث عن الأساس الذى أقام عليه قضاءه بهذا التعويض بلجهة الوقف فى حين أن الأرض كانت مؤجرة للغير وقد رأت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الوقف تنازل عن الإيجار المستحق له على المستأجرين بسبب هذا الضرر ولكن الحكم المطعون فيه أغفل التحدث عن هذا التنازل واكتفى بتقدير الضرر مع أن تقدير الضرر لا يكفى لإلزام الطاعنة بأن تؤديه بلجهة الوقف إلا إذا أثبت أنه هو المضرور إذ لم يتحدث الحكم عن نتيجة التحقيق فإنه يكون قد شابه قصور يبطله ويوجب نقضه .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد فؤاد جابر
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٩٧)

الطعن رقم ١٠٧ سنة ٢٢ القضائية :

(١) وكالة . بيع . اشتراط مصدر البضاعة على البنك الموجود في البلد الذي شحنت إليه هذه
البضاعة عدم تسليم سندات الشحن إلا بعد الحصول من المشتري على قيمتها بالاسترلين .
مخالفة البنك هذه الشروط بحجة قيام العرف أو القانون في هذه الجهة حائلا دون
تنفيذها . وجوب مساواة البنك عن خطئه .

(ب) دعوى . مصروفات الدعوى . لا يحكم بها إلا على الخصم المحكوم عليه فيها .
المادة ٣٥٧ مرافعات .

١ - إذا كان العرف أو القانون في البلد الذي شحنت إليه البضاعة يحول
دون تنفيذ تعليمات البائع من عدم تسليم سندات الشحن إلا بعد دفع قيمتها
بالاسترليني وكان البائع قد اشترط عند عدم الدفع تخزين البضاعة والتأمين عليها
فانه يكون من الواجب على البنك الذي نيط به هذا العمل إما التنجي عن قبوله
أو القيام بتخزين البضاعة وفقا لتعليمات المرسل فإن خالف ذلك وسلم المستندات
كان مسئولا عن عمله .

٢ - إنه وفقا لنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات لا يحكم بمصروفات
الدعوى إلا على الخصم المحكوم عليه فيها . وإذن فتى كان أحد الخصوم قد
استأنف الحكم الابتدائي كما استأنف خصم آخر فإن محكمة الاستئناف اذ رفضت
الاستئنافين وحكمت بمصروفاتهما على أحد المستأنفين دون المستأنف الآخر
تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى إجراءاته القانونية فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن وقائع هذه الدعوى حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الشركة الطاعنة باعت إلى محل ج ١٤ بيكر وشركاهم باستامبول كمية من أفطية الزجاجات ثم شحنت هذه البضاعة معبأة فى صناديق بطريق البحر إلى إحدى موانى تركيا بغير تعيين . وفى ١٩٤٥/٧/٢١ سلمت بوالص الشحن والتأمين مع فاتورة الثمن مقدرا بمبلغ ١٠٥٠٠ جنيه استرليني إلى المطعون عليه الأول ليسلمها بدوره إلى أحد عملائه ومراسليه بالخارج لتحصيل الثمن المتفق عليه ونص فى الفاتورة التى وقعت عليها الطاعنة والمطعون عليه الأول "الرجاء مطالبة وكلائكم بإرسال المتحصل بالتلغراف مع تخزينه وتأمين البضائع وفى حالة عدم الدفع أخبرونا تلغرافيا" ثم ورد فى نهاية هذه الفاتورة وقبل التوقيعات التى عليها مباشرة "ومن المعلوم أن البنك لن يكون مسئولا عن الأعمال أو السهو أو التقصير الذى يحصل من وكلائه" وفى نفس التاريخ (١٩٤٥/٧/٢١) سلم المطعون عليه الأول جميع مستندات الطاعنة إلى المطعون عليه الثالث بمقتضى فاتورة ورد فيها كسابقتها اسم الساحب والمسحوب عليه والثمن (١٠٥٠٠ جنيه استرليني) وهدد بوالص الشحن والتأمين (٤) وأن تسليم المستندات فى مقابل دفع الثمن وفى حالة عدم الدفع تخزن البضائع ويؤمن عليها مع الإفادة عن ذلك تلغرافيا وما يتحصل من الثمن فيودع لحسابنا تلغرافيا مع فرع البنك بلندن على أن يقوم ذلك الفرع بإخطارنا بما يحصله . ثم سلم المطعون عليه الأخير إلى المطعون عليه الأول فى نفس الوقت أيضا صورة من إحدى نشراته المطبوعة خاصة بالعملاء الموجودين فى تركيا جاء فيها "لتسهيل إجراءات ترخيص النقد أو تحويل المبلغ أو المقاصة يعرض علينا المسحوب عليه أن نسلمه المستندات مقابل تأمين

مؤقت باللجنات التركية - ونحن لا نوافق مبدئياً على مثل هذا الخطاب إلا إذا صرح لنا بذلك المتنازل .

(Que si nous y sommes expressément autorisés par nos cédants.)

وفي حالة عدم التصريح إذا لم يحصل الدفع وتعرضت البضائع للخطر فإننا نخلى من كل مسئولية - وفي مثل هذه الأحوال ولتجنب كل خطر قد ينشأ عن طول تبادل المراسلات في هذا الخصوص فیتعين اعطاؤنا التعليمات اللازمة في هذا الصدد عند تسليم كل كمبالة .

"Il est indispensable que vous nous donnez, lors de chaque remise, des instructions précises et catégoriques sous ce rapport."

وفي ١٩٤٥/٨/٧ أرسل المسحوب عليه (بيكر) إشارة برقية إلى الطاعنة نصها "أتم أقرتم سعر ١٠ ج. ك. لا ١٠ ج. ١٠٠ شلن في خطابكم المؤرخ ١٩٤٥/٧/١١ رداً على تلغرافنا المؤرخ ١٩٤٥/٧/٩ أننا حصلنا على ترخيص على أساس سعر ١٠ ج. ك. إذا أخطأتم في إرسال سنداتكم المالية نرجو تصحيح الخطأ بالتلغراف وإلا سنرفض البضاعة" فأجابت الطاعنة بالموافقة على هذا الطلب في خطابها لبنك باركليز المؤرخ ١٩٤٥/٨/١٣ جاء فيه أن الثمن الحقيقي ١٠٠٠ ج. ك. ونكون شاكرين إذا أبلغتم مراسلكم في تركيا عن طريق التلغراف طالين منه أن يعطوا السندات مقابل ١٠٠٠ ج. ك. لا ١٠٥٠٠ ج. ك. كما كتب عليها... الخ على أن يكون ذلك بمصاريف على حسابنا - أخذ البنك العثماني فرع بني جامع في تحصيل ثمن البضاعة وتحويلها إلى فرع البنك بالندن مجزأة وابتدأت عملية التحويل بالنسبة لبعض المبالغ وخصمت لحساب الشركة الطاعنة ابتداء من ١٩٤٥/٩/١٩ حتى ١٩٤٥/١١/٢ وبلغ مجموع المتحصل بالفعل ٩٠٠٠ ج. استرليني قيدت لحساب الشركة الطاعنة . وفي ١٩٤٥/١١/٧ أرسل المطعون عليه الأول إلى المطعون عليه الأخير يستفهم منه عن سبب عدم تحويل باقي الثمن وقدره ١٠٠٠ ج. استرليني فأجابه بإشارة برقية في ١٩٤٥/١٢/١٢ "بأن مكتب العملة يطلب من بيكر ٥٠٠ ج. استرليني عرفوا بيكر أن يدفع هذا المبلغ لتمكن من إرسال الباقي" وأرسل المطعون عليه الأول صورة من هذه الإشارة إلى الطاعن بخطاب

في ١٤/١٢/١٩٤٥ جاء في نهايته "نرجوكم أن تأخذوا علما بذلك وتعطونا تعليماتكم واقبلوا... إلخ" فلم ترد الشركة الطاعنة بشئ في هذا الخصوص واستعجلها المطعون عليه الأول بخطابات متلاحقة في ٢٧/١٢/١٩٤٥ و ٢٨/١/١٩٤٦ و ١٥/٢/١٩٤٦ وبقيت كلها بغير رد . وفي ١٤/٣/١٩٤٦ أرسلت الشركة الطاعنة خطابا إلى المطعون عليه الأول جاء فيه "وردا على خطابكم المؤرخ ١٥/٢/١٩٤٦ نفيدكم أن الباقي لنا ١٠٠٠ ج.ك. ونستغرب جدا تأخير هذا المبلغ ونحملكم مسئولية التأخير لأننا سلمنا البوالص ضد قبض عشرة آلاف جنيه بدون قيد ولا شرط وأما طلب بيكر بخصوص القومسيون فقد صار خصمهم له بواسطةكم لأن السحب الأول كان نظير ١٠٥٠٠ ج.ك. خذوا علما بذلك نرجو سرعة إحضار المبلغ... إلخ" ثم توالى المراسلات بين جميع الخصوم حتى شهر يناير سنة ١٩٤٧ وفي ٢٧ منه أقام بيكر أمام محكمة استئناف التجارية دعوى للطالبة بمبلغ العمولة ٥٠٠ ج.ك. - وأخيرا وفي ٢/٩/١٩٤٥ أقامت الطاعنة الدعوى الحالية على المطعون عليه الأول أمام محكمة مصر المختلطة . وقيدت برقم ٢٩٦٤ سنة ٧٢ ق تطالبه بمبلغ ١٠٠٠ ج.ك. أو ما يعادل ٩٧٥ ج. مع فوائده بواقع ٦ ٪ من ٩/١١/١٩٤٥ حتى تمام الوفاء مع المصروفات والأتعاب . وفي ٦/١٠/١٩٤٧ و ٥/٧/١٩٤٨ أدخل المطعون عليه الأول باقي المطعون عليهم خصوما في الدعوى طالب الحكم أصليا برفض الدعوى قبله واحتياطيا الحكم على الخصوم المدخلين بما عساه أن يحكم به عليه وطلب المطعون عليه الثاني الحكم بعدم جواز قبول الطلبات الموجهة إليه كما طلب المطعون عليه الأخير عدم اختصاص القضاء المصري بنظر الدعوى بالنسبة إليه . وبجلسة ٢١/٥/١٩٤٩ قضت المحكمة :
أولا - بعدم جواز قبول الدعوى الموجهة ضد البنك العثماني فرع القاهرة
ثانيا - بعدم ولاية هذه المحكمة بالنسبة إلى فرع البنك المذكور فرع بني جامع وألزم بنك باركليز مصروفات إدخالها والأتعاب - ثالثا - وفي الموضوع قضت بأن الدعوى مبنية على أساس غير صحيح بالنسبة لبنك باركليز وبرفض الدعوى قبله وألزم الطاعنة بالمصروفات والأتعاب وحفظت لشركة حليوني حقوقها ضد البنك العثماني للطالبة بها أمام جهة الاختصاص ، استأنفت الطاعنة

هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ٤٥٨ سنة ٢٦ ق كما استأنفه المطعون عليه الأول إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ٧٠ سنة ٢٧ ق وبمجلس ١٩٥٢/٢/٦ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوع الاستئناف الأول برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وفي الاستئناف الثاني برفضه موضوعا قبل البنك العثماني فرع القاهرة وبعدم اختصاص المحكمة بالنسبة لفرع استامبول وألزمت الطاعنة بمصروفات الاستئناف ومبلغ ٤٠ ج. أتعابا للمحاماة للمطعون عليه الأول ومبلغ ١٠ ج. لكل من فرعي البنك العثماني. فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في الأسباب بعدم الرد على عناصر مسئولية المطعون عليه الأول وبتشويه الوقائع والأوراق وبفساد الاستنتاج — لأن الحكم المطعون فيه حين عرض لمسئولية بنك باركليز قال " من حيث إن المستأنفة (الطاعنة) لم تقدم الدليل على خطأ مباشر ارتكبه بنك باركليز اللهم إلا تأخيره في إبلاغها ببعض مكاتبات فرع بنى جامع ولا يبدو أن هذا التأخير كان مبعثه التقصير في حق المستأنفة أو أنه أصابها منه ضرر — بل إن في تعامدها عن الرد على خطابات بنك باركليز المتتالية من ١٤/١٢/١٩٤٥ إلى ١٥/٢/١٩٤٦ ما يوحي بأنها لم تسرع بالرد فلم تكن العناية التي تقتضيها المعاملات المالية — ولا أدل على ذلك من أنها لم تقدم دعواها إلا بعد أن استنفذت مكاتباتها مع بنك باركليز وقتا طويلا . ومن ناحية أخرى فقد أثبت البنك يتلقى من المستأنفة تعليماتها ويحولها إلى مراسله باستامبول ويبلغ المستأنفة ما يوافق به هذا الأخير من معلومات وملاحظات " وعبارة الحكم هذه تذهب بكل ما تقدمت به الطاعنة من أدلة وإيضاحات لبيان الأخطاء التي اقترفتها بنك باركليز والتي ورد تفصيلها في المذكرات المقدمة منها إلى محكمة أول درجة وإلى محكمة الاستئناف وأهمها : أولا — لما بثت بنك باركليز بالمستندات للبنك العثماني لتسليمها إلى محل بيكر مقابل ١٠٥٠٠ ج . ك . خفضت إلى ١٠٠٠٠ ج . ك . بعث فرع بنى جامع باستامبول لإخطارها باسم الطاعنة في ١٩٤٥/٧/٢١ بالاستلام ولاحظ في إخطاره أن بعض عملائه يترحون عليه تسليم المستندات مقابل إيداع

تأمين مؤقت بالديرات التركية حتى إتمام إجراءات التحويل اللازمة — ولكنه
(بنك بني جامع) لا يقبل هذه الطريقة إلا إذا رخص له المحيل Cedant بذلك
صراحة — والا بقيت البضائع على ذمة ومسئولية مرسلها ولهذا طلب موافاته
بالتعليمات اللازمة في هذا الصدد — وعلى الرغم من ذلك التحذير وما قد يترتب
عليه من نتائج خطيره فإن بنك باركليز لم يتخذ حياله أى إجراء ولم يصدر أية
تعليمات بل ولم يخطر الطاعنة بمضمونه وظل ساكنا تاركا للاقتدار التصرف
في شأن المستندات . ثانيا — لم يوافق المظنون عليه الأول الطاعنة بما تضمنه
هذا الإخطار ولما ظهرت له نتائج هذا التقصير لجأ إلى توجيه اللوم إلى مراسله
باستامبول في خطابه المؤرخ ١٤/٦/١٩٤٧ وما تلاه . ثالثا — لم يتخذ بنك باركليز
أى إجراء قبل مراسله باستامبول للمحافظة على حقوق الطاعنة (موكلته) مع أنه
مسئول إزاءها حتى عن تقصيره اليسير — بل إن الأمر هنا أكبر من ذلك لأنه
كان من نتيجته أن تسلم المستورد البضاعة دون أن يدفع ثمنها كاملا بالسترليني
رابعا — تسلم المطعون عليه الأول — المستندات على ما أورده الحكم المطعون
فيه على استمارة مطبوعة تتضمن أوامر الموكل وهي عمل بروتستو عند عدم
القبول أو عدم الدفع وتخزين البضاعة إذا لزم الأمر والتأمين عليها وإرسال المبالغ
المتحصلة إلى مصر تلغرافيا — فلو أن البنك أعطى هذه الوكالة حقها على ما يقتضيه
القانون وقام بها هو ومراسله لما تمكن بيكر من الاستيلاء على البضاعة قبل دفع
الثمن وقد جاء القصور واضحا في أن الحكم لم يذكر شيئا عما تمسكت به الطاعنة
من ناحية موقف بنك باركليز من إخطار ٢١/٧/١٩٤٥ ومن عدم اتخاذ أى
إجراء — وهو المسئول عن خطئه اليسير — قبل مراسله ولم يفتن إلى الوكالة
الواسعة التي أشار إليها الحكم وهي التي ترمى إلى اتخاذ كافة الإجراءات للمحافظة
على حقوق الطاعنة وخاصة دفع الثمن بالسترليني وقد تمسكت الطاعنة في باقى
مذكراتها بعناصر المسئولية قبل بنك باركليز شخصيا ولكن الحكم المطعون فيه
اكتفى برده المبهم الخاطيء في تقريره للوقائع وفي فساد الاستنتاج .

ومن حيث إنه يبين من أوراق الدعوى أن الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر
في أسبابه العبارات التي نقلتها الطاعنة في سبب النعى أخذ يبحث في مدى مسئولية

البنك العثماني (فرع بني جامع) ثم انتهى إلى نفي المسؤولية عنه لأن ما قام به من عمل لم يبلغ درجة الخطأ الجسيم الذي يستوجب المسؤولية ثم قال " ولا يغير من أثر ذلك أن يكون بنك باركليز قد أحجم عن إعطاء تعليماته في هذا الشأن لفرع بني جامع حينما طلب إليه هذا الأخير أن يوافق بتلك التعليمات إذ أن سكوت بنك باركليز لا ينطوي على أكثر من الموافقة على طريقة التحصيل بالعملة التركية " ومفاد هذا القول أن هذا السكوت يعتبر موافقة وأنه مع ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يرتب مسؤولية على بنك باركليز لعدم وقوع خطأ من مراسله لأن هذا إنما اتبع عرفاً في تركيا وأن هذا العرف إن كانت له مخاطر فإن العميل يتحملها — هذا الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح : أولاً — لأنه لو صح أن سكوت بنك باركليز يعتبر موافقة لكان في هذا خطأ موجب لمسؤوليته وذلك للاخلال بتعليمات الطاعة فيما يختص بأن المستندات لا تسلم للمستورد إلا في مقابل دفع قيمتها باللاسترليني والا يحرق تخزينها وعلى ذلك تكون موافقة بنك باركليز إن صححت على مخالفة هذه الشروط دون موافقة الشركة الطاعة خطأ موجباً لمسؤوليتها . ثانياً — لو صح أن العرف أو القانون التركي لا يسمح بتنفيذ تعليمات الطاعة من أن مستندات الشحن لا تسلم للمستورد إلا بعد دفع قيمتها باللاسترليني لكان من الواجب على البنك العثماني إما أن يتنحى عن تنفيذ ما نيط به وإما أن يقوم بتخزين البضائع والتأمين عليها تنفيذاً لما طلب منه وانتظاراً لما قد يرد إليه من تعليمات جديدة توضح له المعامل وتباعد بينه وبين المسؤولية . ثالثاً — لو صح أن هناك عرفاً في تركيا يؤدي اتباعه إلى مخالفة تعليمات الطاعة وكان لهذا العرف مخاطر لكانت هذه المخاطر من نصيب البنك العثماني لا الشركة الطاعة .

ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما يختص بالاستئناف رقم ٤٥٨ سنة ١٣٦٦ ق بغير حاجة لبحث باقي الأسباب .

ومن حيث إن الطاعة تنحى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لأنها أقامت الدعوى على المطعون عليه الأول وحده وهذا بدوره أدخل البنك العثماني بفرعيه بالقاهرة واسماعيلبول وطلب الحكم عليهما بما عسى أن يحكم

به عليه ثم قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لفرع القاهرة وبعدم اختصاصها بالنسبة لفرع استامبول وألزمت بنك باركليز بمصروفات إدخالها في الدعوى وقضت في طلبات الطاعنة الخاصة بها قبل المطعون عليه الأول برفضها وألزمها بمصروفاتها فاستأنفت الطاعنة الحكم ضد بنك باركليز وحده ٤٥٨ سنة ٦٦ ق وهذا أقام استئنافا آخر (رقم ٧٠ سنة ٦٧ ق) على فرعي البنك العثماني . فلما قضت محكمة الاستئناف في الاستئنافين برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف ألزمت الطاعنة بجميع مصروفات الاستئنافين ومقابل أتعاب المحاماة على خلاف ما يقضى به القانون .

ومن حيث إن هذا النعي في محله لأنه وفقا لنص المادة ٣٥٧ مرافعات "و يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها" وقد استأنف المطعون عليه الأول حكم محكمة أول درجة ضد المطعون عليهما الثاني والثالث ثم قضت المحكمة برفض هذا الاستئناف وهذا يستلزم طبقا لنص القانون إلزام المستأنف بمصروفات هذا الاستئناف لأنه هو الذي أقامه وهو الذي خسرته في النهاية .

ومن حيث إن موضوع الاستئناف رقم ٧٠ سنة ٦٧ ق في خصوص المصروفات والأتعاب صالح للحكم فيه وترى المحكمة للأسباب السالف إيرادها أن الملزم بهذه المصروفات والأتعاب هو المطعون عليه الأول (بنك باركليز) فيتعين إلزامه بها .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة، وبحضور السادة الأساتذة محمود عياد
ومحمد قواد جابر واصلح عبد السيد ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(١٩٨)

الطعن رقم ١٤٥ سنة ٢٢ ق :

خير . حلفه اليمين قبل مباشرة كل عمل تدب إليه . عدم مزيان هذا الشرط على موظفي
الحكومة الذين يحلفون يمينا واحدة وفقا للقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ . المادة ٢٢٩ مرافعات .

الإجراء الذي اقتضته المادة ٢٢٩ مرافعات من وجوب حلف الخبير الغير
مقيد اسمه في الجدول يمينا أمام قاضي الأمور الوقفية بأن يؤدي عمله بالصدق
والأمانة وإلا كان العمل باطلا إنما هو إجراء قصده المشرع بالنسبة لغير موظفي
الحكومة أما هؤلاء فقد صدر بشأنهم القانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الذي أجازت
مادته الأولى تحليفهم يمينا واحدة أمام رئيس محكمة الاستئناف وأن تقوم
اليمين التي تؤدي بهذه الكيفية مقام اليمين التي اشترطها القانون بالنسبة للخبراء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل
في أن الطاعن رفع هذه الدعوى أمام محكمة بندر الزقازيق يطلب فيها الحكم
بالزام المطعون ضده بتسليمه عينا نصف جاموستين ونتاج إحداهما أو دفع الثمن
وقدره ٥١ جنيا واستند إلى عقدي شركة مؤرخين ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ موقع

على كل منهما بامضاء منسوبة للطعون ضده فطعن هذا الأخير في العقدين بالتزوير ارتكافا إلى أنه لم يقع عليهما وأن الامضاء المنسوبة له فيهما مزورة . وقضت المحكمة الجزئية بنذب السيد مصطفى عبد الحميد شفيق الخبير بقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لمعرفة إن كان التوقيع المطعون فيه ضرورا أم لا وقدم تقريرا انتهى فيه إلى أن الإمضاءين مزوران . وبتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت تلك المحكمة برد وبطلان عقدي الشركة سالف الذكر . فاستأنف الطاعن هذا الحكم . وبتاريخ أول ابريل سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية بنذب خبير الجداول السيد أحمد يحيى لإجراء المضاهاة على أوراق عينتها في حكمها بناء على طلب الطاعن وقدم هذا الخبير تقريرا خلاص فيه إلى أن الامضاءين صحيحان . وبتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة الاستئنافية بناء على اتفاق الطرفين بنذب رئيس خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي للاطلاع على التقريرين السابقين وترجيح أحدهما ومعرفة حقيقة الامضاءين المطعون فيهما إن كانا ضروريين أم لا بعد إجراء المضاهاة على الأوراق السابقة وإجراء استكتاب جديد إن رأى لزوما لذلك وقدم تقريرا انتهى فيه إلى أن الإمضاءين مزوران . وبتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن بالنقض في هذا الحكم .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل الأول والثاني منها في أن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به قد وقعا باطلين لبنائهما على إجراءات باطلة أثرت فيهما ذلك أن السيد مصطفى عبد الحميد شفيق الخبير بقسم أبحاث التزييف والتزوير الذي ندبته محكمة أول درجة وأخذت بتقريره والدكتور محمود عبد الحميد رئيس ذلك القسم الذي ندبته محكمة ثاني درجة وأسس الحكم المطعون فيه على تقريره ليسا مقيدين بمجدول الخبراء بمحكمة الزقازيق ولم يحلفا عينا أمام قاضي الأمور الوقفية بأن يؤديا عملهما بالصدق والأمانة قبل مباشرة المأمورية الموكولة إليهما طبقا للمادة ٢٢٩ من قانون المرافعات التي تقضي في هذه الحالة باعتبار العمل باطلا وأنه ترتيبا على ذلك يكون الدليل الوحيد الصحيح في الدعوى

هو تقرير خير الجدول السيد أحمد يحيى الذى قرر أن الإمضاءين صحيحان وهو ما لا يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الإجراء الذى اقتضته المادة ٢٢٩ مرافعات من وجوب حلف الخبير الغير مقيد اسمه فى الجدول يمينا أمام قاضى الأمور الوقتية بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة وإلا كان العمل باطلا إنما هو إجراء قصده المشرع بالنسبة لغير موظفى الحكومة أما هؤلاء فقد صدر بشأنهم القانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الذى تنص مادته الأولى على أن "موظفى الحكومة الذين يندبون أو يجوز نديهم عادة بصفة خبراء أمام السلطات القضائية لخبرتهم الفنية يجوز تخليفهم يمينا واحدة أمام رئيس محكمة الاستئناف وتقوم اليمين التى تؤدى بهذه الكيفية مقام اليمين التى يشترطها قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات بالنسبة للخبراء" . وما أشارت إليه هذه المادة عن اليمين التى اشترطها قانون المرافعات الأهلى (القديم) هو ما نصت عليه المادة ٢/٢٢٥ من ذلك القانون من أنه "إذا كان الخبير غير مقيد فى الجدول فعليه أولا أن يحلف اليمين أمام القاضى المعين للأمر الوقتية بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة" وهو بعينه ما نصت عليه المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات اقتباسا من القانون السابق مع التنويه صراحة بالبطلان فى حالة المخالفة . وهؤدى كون هذا النص غير جديد أن لا يتأثر القانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ سالف الذكر بما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات الحالى من إلغاء كل ما كان مخالفا لأحكام هذا القانون مادام أن القانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ غير مخالف له بل هو مكمل لحكم من أحكامه . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى أن الخبيرين الموظفين بقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لم يحلفا اليمين المقررة لهما أمام رئيس محكمة الاستئناف فإن النعى بالبطلان على عملهما يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع هو أن حكم محكمة أول درجة حين أخذ بتقرير الخبير الأول السيد مصطفى عبد الحميد وأن الحكم الاستئنافى المطعون

فيه حين أخذ بتقرير الخبير الأخير الدكتور محمود عبد المجيد قد استند كل منهما على دليل باطل و غير منتج في الدعوى ذلك أن الخبير الأول لم يستكتب المطعون ضده مدعى التزوير بل اكتفى بالمضاهاة على أوراق قدمت له بغير حضور الطاعن وبعضها عرفى غير معترف به هذا إلى أن الحكم المطعون فيه حين عول على هذا التقرير يكون قد ناقض الحكم التمهيدى الصادر فى أول أبريل سنة ١٩٥٠ الذى قضى باستبعاد تقرير هذا الخبير و نذب خلافه . أما الخبير الأخير الدكتور مصطفى عبد المجيد فقد نذبت المحكمة الاستئنافية للترجيح بين التقرير الأول وتقرير الخبير أحمد يحيى و صرحت له باستكتاب مدعى التزوير من جديد ولكنه باشر بالمأمورية دون أن يقوم بهذا الاستكتاب ومن غير أن يذكر الأسباب التى دعت إلى ذلك أو يبين الأوجه التى تدعو إلى تخطى تقرير الخبير أحمد يحيى واكتفى بالدفاع عن التقرير الأول وتكرار ما جاء به فتكون أعمال الخبير قد وقعت باطله مما يبطل الحكم ويشوبه بالقصور فى استناده إلى التقريرين المذكورين .

وحيث إن هذا النقص مردود فى وجهيه أولا - بأن الحكم المطعون فيه استند فى قضائه إلى تقرير الخبير المرجح الدكتور محمود عبد المجيد دون غيره ولم يستند أسباب الحكم الابتدائى ولا شيئا مما ورد فى تقرير الخبير الأول فيكون كل ما اشتمل عليه نعى الطاعن على عمل هذا الخبير وتقريره لا يصادف محلا فى الحكم المطعون فيه . ثانيا - بأن الطاعن لم يقدم فى ملف الطعن ما يدل على أنه تمسك لدى المحكمة الاستئنافية بما يعيبه الآن على عمل الخبير المرجح حتى يمكن التعرف على ما إذا كانت المحكمة قد أغفلت الرد على مطاعنه وتقدير مدى تأثيرها . فضلا عن أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استعرض فى بيان واف الأسانيد التى يرتكن إليها الخبير المرجح والتى تؤدى إلى ما رتب عليها من أن التوقيع المطعون فيها مزوران وأن الحكم رد بأسباب سائغة على ما أورده من اعتراضات للطاعن على تقرير هذا الخبير واتبنى إلى اعتماده والأخذ بنتيجته باعتباره دليلا فى الدعوى وفى حدود ما تملكه محكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل بغير معقب عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

بزيادة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة، وبحضور السادة الأساتذة : أحمد العروسي،
ومحمد قواد جابر، واسحق عبد السيد، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(١٩٩)

القضية رقم ١٦٧ سنة ٢٢ القضائية :

(١) قض . طعن . إعلان . إعلان المطعون عليه في المحل المختار المبين في ورقة إعلان
الحكم . عدم اشتراط صدور توكيل من المطعون عليه إلى صاحب المحل في وقت الاعلان .
المادة ٣٨٠ مرافعات .

(ب) عقد . التزام . قوة قاهرة . عدم اقصاخ الالتزام العقدي إلا باستحالة الوفاء بقوة
قاهرة أو حادث جبري طارئ . مثال .

١ - اتخذ المطعون عليه محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه يبيع
إعلانه بالطعن بالنقض في هذا المحل وفقا للمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات
ولو لم يكن قد صدر من المطعون عليه لصاحب المحل المختار توكيل في تاريخ
الاعلان، ذلك أن الخصم أن يتخذ محلا مختارا دون أن يكون صاحب هذا المحل وكلا .

٢ - لا ينفسخ الالتزام العقدي إلا إذا أصبح الوفاء به مستحيلا استحالة
مطلقة بسبب قوة قاهرة أو حادث جبري طارئ لا قبل للمدين بدفعه أو توقعه
وأن يكون ذلك بسبب أجنبي عنه . وإذن فمتى كان المدين قد تعهد بتوريد
مقدار معين من الذرة إلى إحدى الجهات الحكومية وكانت القرارات التي
أصدرتها وزارة التموين إبان التعاقد بالاستيلاء على هذه الغلة لم تكن عامة بل
تناولت كميات معينة منها وفي بعض الجهات دون بعضها فانه لم يكن من المستحيل
على المدين استحالة مطلقة تنفيذ تعهده ، سيان بعد ذلك أن يكون هذا التنفيذ
قد أرفقه أم لم يرفقه خصوصا إذا كان التعاقد قد تم في ظل قيام الأحكام

العرفية وفقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والذي أجاز للسلطة القائمة على إجراءات الاستيلاء على المواد التموينية وبعد صدور المرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ بتنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف التي تصدر بموجب القانون المشار إليه مما يجعل أوامر الاستيلاء متوقعة الحصول من وقت لآخر وينتفى معه القول بقيام القوة القاهرة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن واقعة الدعوى — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٥٢٦ سنة ١٩٤٧ كلى مصر ضد الطاعنة طلب فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع له ١٢٨٦ جنيها و ٥٤٣ مليا والمصاريف والأتعاب والنفاذ ، وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ تمهد بتوريد ٦٦٧١ أردبا من الأذرة الرفيعة بالشروط والمواصفات المبينة بالقائمة المرفقة بالعقد وذلك بسعر جنيه و ٢٩٠ مليا للأردب الواحد على أن تكون مدة العقد سنة واحدة من أول يناير حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤١ وأن يكون التوريد للجهات التي اتفق عليها وقد قام المطعون عليه بتوريد ٤٥٢٨ أردبا لمختلف الجهات التي اتفق عليها وأعد للتسليم مقدار ١٩٢٧ أردبا أخرى في جهات مختلفة إلا أن جهة الإدارة استولت عليها وفقا لأوامر الاستيلاء التي كانت مخولة لها يومئذ ، ومع ذلك فقد استطاع المطعون عليه شراء ٩٦٨ أردبا بسعر أزيد من المتفق عليه بمقدار ٧٠ قرشا للأردب الواحد وبلغت جملة ذلك ٦٧٧ جنيها و ٦٠٠ مليم ، كما أن الطاعنة رفضت أن ينضم من كميات الأذرة المتفق على توريدها بالعقد ما استولت عليه جهات الحكومة الأخرى واشترت من السوق كمية من الأذرة مقابل العجز الذي لم يورده المطعون عليه وخصمت من حسابه فرق السعر الذي اشترت به وقيمته ٦٠٨ جنيهات ٩٤٧ مليا مع غرامات التأخير المقررة بالعقد و انتهى المطعون عليه إلى طلب إلزام

الطاعنة بأن تدفع له ما خصمته من حسابه ومازاد في تكاليف شرائه لمقنن دار
الـ ٩٢٨ أردبا وجملة ذلك ١٢٨٦ جنيها و ٥٤٧ مليا والملحقات ، وطلبت
الطاعنة رفض الدعوى بحجة أن التعاقد قد تم والأحكام العرفية قائمة وكان على
المطعون عليه أن يتوقع صدور أوامر الاستيلاء على المواد التموينية للصالح العام
ومع ذلك فإن الذرة الرفيعة لم تكن موضع استيلاء عام بل كان يتم ذلك بأوامر
فردية متلاحقة وكان في وسع المطعون عليه الحصول عليها بشرائها من الاسواق
توفية لالتزاماته ، قضت محكمة أول درجة في ٥ من يونيو سنة ١٩٤٩ بإلزام
الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٣٩ جنيها و ١٤٩ مليا والمصاريف بعد أن
خصمت من أصل تعهد المطعون عليه ما استولت عليه جهات الحكومة الأخرى
بغير موافقة منه ومقداره ٩٢٧ أردبا على أساس أن الحكومة وحدة لا تجزأ
وأوامر إحداها تعتبر صادرة منها جميعا وحددت الباقي عليه بدون توريد بمقدار
٤٥٨ أردبا وقد اشترته الحكومة على حسابه بزيادة قدرها ٣٢ جنيها و ٥٠٠ مليم
للا ردب الواحد قبلتم المطعون عليه بهذه الزيادة التي بلغت ١٤٨ جنيها و ٥٨٠ مليا.
كما رأت المحكمة إعفاءه من غرامات التأخير لعدم حصول ضرر للطاعنة ،
وقد اعتبرت أن ما خصمته من حساب المطعون عليه هو مبلغ ٤٨٧ جنيها
و ٩٢٥ مليا والذي يتعين أن يخصم منه مبلغ ١٤٨ جنيها و ٨٥٠ مليا الذي تكبدته
الطاعنة في سبيل شراء الكمية الباقية من تعهد المطعون عليه بغير توريد ، وكان
الفرق هو المبلغ الذي حكمت به وقدره ٢٣٩ جنيها و ١٤٩ مليا ، استأنف الطرفان
هذا الحكم وقيد استئنافهما أمام محكمة استئناف القاهرة برقم ١١٢٤ سنة ٦٦ ق.
و ١١٢ سنة ٦٧ ق . وطلبت الطاعنة في استئنافها إلغاء الحكم المستأنف ورفض
الدعوى ، كما طالب المطعون عليه تعديل الحكم المستأنف والقضاء له بكامل
طلباته وماحققاتها . وبتاريخ ١٠/٢/١٩٥٢ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم
المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٤٨٨ جنيها و ٤٨٥ مليا
والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة .
واستندت في قضائها إلى أن عدم تنفيذ المطعون عليه لتعهده بالنسبة لكمية الذرة
التي لم يوردها لا يرجع إلى تقصير منه وإنما يرجع إلى سبب أجنبي عنه

ولا يمكن توقعه ولا دفعه وهو صدور أوامر الاستيلاء إبان الحرب والتي من شأنها أن تجعل التنفيذ مستحيلا ، ولم تر موافقة محكمة أول درجة ، على خصم الأذرة التي كانت بأسوان لحساب المطعون عليه وقدرها ألف أردب ، وقد رضى المطعون عليه نفسه بالاستيلاء ، لأن الاستيلاء في رأى المحكمة الاستثنائية كان مقبولا رضى المطعون عليه أو لم يرض وأضافتها المحكمة إلى مجموع ما ورده المطعون عليه وحكت بالمبلغ السابق الإشارة إليه . فطعننت وزارة الحربية في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه دفع في مذكرته المودعة في ١٥/٧/١٩٥٢ ببطلاق إعلان تقرير الطعن إذ لم يعلن لشخصه أو في محله الأصل طبقا للقانون ، وإنما أعلن إليه في محل مختار سابق لأوانه أى قبل أن يوكل المطعون عليه محاميا عنه لدى محكمة النقض ، فالثابت أن إعلان تقرير الطعن حصل في ١٢/٥/١٩٥٢ ولم يوكل المطعون عليه محاميه الذى أعلن التقرير في مكتبه إلا في أول يونيو سنة ١٩٥٢ بحضور تصديق رقم ١٣٧٣ سنة ١٩٥٢ توثيق القاهرة . والإعلان في محل المختار أمام الاستئناف وإن صح اعتباره محل المختار أمام محكمة أول درجة فإنه لا يصح في إعلان الأوراق المتعلقة بالنقض ذلك لأن الاستئناف استمرار للنصومة ونقل للقضية برمتها أمام محكمة ثانية درجة ، وليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالنقض فعدم تسليم الإعلان لنفس الشخص أو في موطنه الأصل ، كما تقضى بذلك المادة ١١ من قانون المرافعات يجعله باطلا طبقا لنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات المشار إليه .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المطعون عليه مسلم بأن إعلانه بتقرير الطعن في مكتب الأستاذ محمد أبو العينين إبراهيم إنما كان لأنه اتخذ هذا المكتب محلا مختارا له في إعلان الحكم ، فقد تمسكت الطاعنة في مذكرتها التي ردت بها على هذا الدفع بأنها أعلنت الطعن في هذا المحل لأن المطعون عليه اتخذ محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم ، فلم ينكر المطعون عليه هذه الواقعة بل حصر دفاعه في أن المادة ٣٨٠ مرافعات لا تبيح إعلان تقرير الطعن بالنقض في المحل

المختار وهو دفاع مردود بأن نص المادة ٣٨٠ يبيح أى طمن فى المحل المختار المبين فى إعلان الحكم حتى لو كان الطمن بطريق النقض ، وعلى ذلك يكون إعلان تقرير الطمن للمطعون عليه فى عمله المختار صحيحا ولو لم يكن قد صدر من المطعون عليه لصاحب المحل المختار توكيل فى ذلك التاريخ لأن الخصم أن يتخذ محلا مختارا دون أن يكون صاحب هذا المحل وكلا - وعلى ذلك يكون هذا الدفع فى غير محله ويتعين رفضه .

من حيث إن الطمن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن هذا الطمن بنى على سببين ، يتحصل أولهما - فى أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ اعتبر أن الاستيلاء على كمية الذرة التى ادعى المطعون عليه أنه كان قد أمدها للتوريد ومقدارها ١٩٢٧ أردبا مبرئ لدمته ذلك لأن الاستيلاء على الذرة إبان التعاقد لم يكن عاما على كافة المحصول بل تناول فقط كميات معينة منه فى بعض المديرىات والمحافظات لتأمينها كما يستفاد من قرار وزير التموين ١٠٨ سنة ١٩٤١ وقراره رقم ١١٠ سنة ١٩٤١ الذى أحال إلى القرار السابق ، وبذا لم تكن هناك استحالة مطلقة مانعة من تنفيذ المطعون عليه لتعهد أرفقه هذا التنفيذ أو لم يرفقه لاسيما وقد قام فعلا بتوريد ٩٦٨ أردبا بعد الاستيلاء . وأما ما أورده الحكم وهو بصدد تقدير الاستحالة من أن إباحة تداول الذرة إنما حصل فى فبراير سنة ١٩٤٢ أى بعد انقضاء مدة العقد استنادا إلى الخطابات المتبادلة بين طرفي الخصومة فإنه رغم أن ديباجة هذه الخطابات ليس من شأنها أن تدحض ما ورد بمذكرة وزارة التموين المؤرخة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤١ من أن حرية تداول الذرة قد أطلقت منذ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤١ مما كان يجعل حصول المطعون عليه على الذرة ميسورا فإن الجدل فى خصوص ذلك أيا كان تاريخ هذه الإباحة لا يعنى فى مقام الاستحالة شيئا مادام الاستيلاء لم يكن عاما ، كما أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أواخر السلطات لا يمكن توقعها أو تقدير احتمال وقوعها لأنها إجراءات استثنائية لا تدخل فى حدود المألوف الذى يطلب من التعاقد أن يتوقعه فتكون بمثابة القوة القاهرة التى تبرئ الملتزم

من التزامه ، وهذا الذي قرره الحكم خطأ قانوني ظاهر لأن مثل هذه الأوامر هي مما كان في استطاعة كل شخص عادي أن يتوقع صدورها مادامت الأحكام العرفية معلنة والسلطة القائمة على إجراءاتها حق الاستيلاء على المواد التموينية بسبب ظروف الحرب ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا النقيض في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قرر "وحيث إن المتعهد لا تبرأ ذمته من تعهده إلا إذا تبين أن عدم التنفيذ راجع إلى سبب أجنبي غير منسوب إليه ولا يمكن توقعه أو دفعه ومن ذلك أمر الحاكم كالقوانين والأوامر العسكرية التي تصدر في حالة الحرب أو عند إعلان الأحكام العرفية والتي من شأنها أن تجعل التنفيذ مستحيلا" ثم قال "وحيث إنه يبين مما تقدم أن المتعهد — المطعون عليه — لم يستطع القيام بتوريد الكمية الباقية من الذرة بسبب الأوامر العسكرية بالاستيلاء على ما أهده منها وهذا الظرف يبرئ ذمته ولا يجعله مسئولاً قبل الجهة المتعهد لها... لأن أوامر السلطات لا يمكن توقعها أو تقدير احتمال وقوعها لأنها إجراءات استثنائية لا تدخل في حدود المألوف الذي يطلب من المتعاقد أن يتوقعه فضلا عن أن تلك الأوامر لا يمكن للدين دفعها أو مخالفتها..." فالحكم المطعون فيه إذ قرر ذلك يكون قد خالف القانون ذلك لأن الالتزام العقدي لا يفسخ إلا إذا أصبح الوفاء به مستحيلا استحالة مطلقة بسبب قوة قاهرة أو طروء حادث جبري لا قبل للدين بدفعه أو توقعه وأن يكون ذلك بسبب أجنبي عنه فإذا كان الثابت أن الاستيلاء على الذرة إبان التعاقد لم يكن عاما بل تناول كميات معينة منها وفي بعض الجهات دون بعضها كما يستفاد من نص قرار وزير التموين رقم ١١٠ سنة ١٩٤١ والذي أحال إلى قراره رقم ١٠٨ سنة ١٩٤١ والذي نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أنه "يجوز مع ذلك للمدير أو المحافظ أن يستولي على الكميات التي يحتاج إليها لتموين المدينة في ظرف مدة معينة ويقوم المدير أو المحافظ في هذه الحالة بتحديد الكمية والمدة" — إذا كان هذا هو الثابت من وقائع الدعوى — كان من الواضح أنه لم يكن من المستحيل على المطعون عليه استحالة مطلقة لتنفيذ تعهده ، وسيان

بعد ذلك أن يكون هذا التنفيذ أرهقه أو لم يرهقه على أنه مما ينفي هذه الاستحالة أنه قام فعلا بتوريد ٩٦٨ أردبا بعد الاستيلاء على الكميات التي ادعى أنه كان قد أعدها للتوريد ، هذا فضلا عن أن قرارات الاستيلاء إنما صدرت أثناء قيام الأحكام العرفية وفقا للقانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ والذي أجاز للسلطة القائمة على إجراءات الاستيلاء على المواد التموينية ، وقد تولى المرسوم بقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٣٩ تنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف التي تصدر بموجب القانون المشار إليه وهذا أمر متوقع الحصول بين وقت وآخر الأمر الذي لا تتوافر معه القوة القاهرة — على ما سلف بيانه — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعفاء المطعون عليه من الترامه بحسبان أن هناك قوة القاهرة منعه من تنفيذ تعهده ، يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

بقيادة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، ومحمد قزاد جابر ، وأصبح عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(٢٠٠)

القضية رقم ٢٠٣ سنة ٢٢ القضائية :

إجارة . عقد . تكييف . وجوب الاعتماد في التكييف على نصوصه . عقد استغلال مقصف لأحدى محطات السكك الحديدية . عدم جواز اعتباره عقد إيجار بل التزام بأداء خدمة عامة .

العبارة في تكييف العقد وتحديد حقوق طرفيه هي بما تضمنته هذا العقد وما حواه من النصوص ، فإذا وصف عقد استغلال مقصف إحدى محطات السكك الحديدية بأنه عقد إيجار ، وكان يتضح من مجموع نصوصه وما فرضه من التزامات أن المصلحة المتعاقدة لم تكن تنشأ استغلال محل للتجارة ، وإنما تبغى من وراء ذلك أولاً وبالذات تحقيق مصلحة عامة هي خدمة المسافرين في قطاراتها لتوفير ما يحتاجون إليه في أسفارهم من طعام وشراب بأسعار معتدلة ، فإنه لا يجوز اعتبار هذا العقد بأنه عقد إيجار بل التزام بأداء خدمة عامة . ولئن كان من آثار ذلك أن يتوافر المال للمصلحة الملتزم لها سواء باقتضاء العمل المحدد أم زيادته على غرار الزيادة العسكرية المقررة بالأوامر الخاصة بذلك فإنه ليس من شأنه أن يغير من صفة العقد ، ولا أن يحول المكان المرخص بإشغاله من المنافع العامة إلى محل تجارى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن واقعة الدعوى تحصل — على ما استبان من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٤٠٧ سنة ١٩٤٧ على مصر ضد المطعون عليه وطلبت الحكم فيها بالزام هذا الأخير بإخلاء العين «بوفيه محطة سكة حديد حلوان» وملحقاتها الميينة بعقد الإيجار المبرم بينهما وتسليمها وبأن يدفع لها مبلغ ١٢٥٢ ج و ٤٠١ م مع ما يستجد ابتداء من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧ بواقع ٤٢٥ ج سنويا لغاية الإخلاء والتسليم ، وقالت الطاعنة شرحا لدعواها إنه بمقتضى عقد وصف بأنه عقد إيجار تعاقد المطعون عليه مع الطاعنة على استغلال بوفيه محطة سكة حديد حلوان والكشك الملحق به لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ابتداء من أبريل سنة ١٩٤٠ حتى آخر مارس سنة ١٩٤٣ مقابل ١٢١ ج سنويا وحدث بعد صدور الأمر العسكري رقم ٣١٥ المنظم لعلاقة المؤجر بالمستأجر أن أخطر المطعون عليه الطاعنة بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ برغبته في تجديد العقد، إلا أن الطاعنة ردت عليه في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ بعدم رغبتها في التجديد وأنها تنذره بأشهر مزااد استغلال — البوفيه — وقد تم لها ذلك فعلا ورسا المزااد على آخر في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٣ مقابل مبلغ ٤٢٥ ج سنويا ، ولما رفض المطعون عليه إخلاء العين اختصته الطاعنة في الدعوى رقم ٢٠٩٦ سنة ١٩٤٤ مستعجل مصر وطلبت فيها بصفة مستعجلة إخلاء العين ف قضى فيها بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لأن المنازعة في زوال أثر التنبيه بالإخلاء موضوعية . فأقام الطاعن هذه الدعوى الحالية وصمم فيها على طلباته السابقة . وبتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى تأسيسا على أن التعاقد ورد على أملاك مخصصة للمنفعة العامة وأن العقد في حقيقته عقد إيجار يخضع لأحكام الأمر العسكري رقم ٣١٥ وما لحقه من قوانين منظمة لعلاقة المؤجرين بالمستأجرين والإخلاء المطلوب لم يستند إلى سبب من الأسباب التي تميزه وفقا لقانون إيجار المساكن ، وللاسادة ١٨ من العقد ، إذ تبين للمحكمة أن مبنى الإخلاء الرغبة في زيادة الأجرة . . . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد بجدولها برقم ٢٦٦ سنة ٦٧ ق ، وطلبت في صحيفة استئنافها المعلقة بتاريخ

٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بالإخلاء والتسليم وبالزام المطعون عليه بأن يدفع لها مبلغ ١٥٢٦ ج و ٥٧٦ م وما يستجد ابتداء من مارس سنة ١٩٤٩ حتى الإخلاء ، وبتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف استنادا إلى أن القضاء لا يسوغ الإخلاء لزيادة الجمل ولأن هذا الجمل لا تفرضه الإدارة باعتبارها صاحبة سلطة بل بصفتها مالكة للمال وصاحبة الحق في ثماره المدنية وعمل الإدارة بفرض هذا الجمل لا يعتبر من أوامر الإدارة بل من تصرفاتها التي تقيدها وزاد الحكم المطعون فيه بأن الطاعنة رغم إبداء رغبتها في عدم تجديد العقد فقد استمرت على قبض الأجرة من المطعون عليه وفقا للأمر العسكري بزيادة ٤٠٪ على الإيجار المحدد بالعقد ولمدة أكثر من سنة وثلاثة شهور من انتهاء العقد الأول إلى تاريخ رفع الدعوى المستعجلة فضلا عن أنها لم ترفع الدعوى الحالية إلا بعد خمس سنوات تقريبا من تاريخ انتهاء العقد مما يدل على أنها تنازلت عن إخطار المطعون عليه بالإخلاء مع موافقتها على استمرار انتفاع المطعون عليه بقبض الأجرة المقدرة بما فيها الزيادة العسكرية حتى نهاية سنة ١٩٤٩ فطعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن هذا الطعن قد بني على سبب واحد وهو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وحاصله أن العقد محل النزاع واضح الدلالة على أن الطاعنة لم تكن تشد استغلال المصنف بقصد التجارة وإنما كانت تقصد تأدية مصلحة عامة هي خدمة المسافرين في قطاراتها بتوفير ما يحتاجون إليه في أسفارهم من طعام وشراب بأسعار معتدلة وهو بهذه المثابة لا يعدو أن يكون ترخيصا للانتفاع بملك عام فهو مؤقت بطبيعته وقير ملازم للسلطة المرخصة التي لها دواما ولداعي المصلحة العامة الحق في إلغاءه والرجوع عنه ولو قيل حلول أجله . ولئن كان من آثار نشاط الطاعنة في هذا الاستغلال أن يتوافر المال في خزينتها فليس من شأنه أن يغير من وصفها كمصلحة حكومية إلى هيئة تجارية أو أن يحول المكان المرخص للمطعون عليه لإشغاله إلى محل تجاري وعلى ذلك فإن ما أورده الحكم المطعون فيه من تقييد حق الطاعنة في إخلاء العين محل النزاع بالأسباب التي تجيز

الإخلاء وفقا لأحكام قانون تأجير المساكن أو إعمالا للبند ١٩ من العقد. لا سند له من القانون لأن العقد ليس عقد إيجار بل مجرد ترخيص من الطاعنة بوصفها ممثلة لسلطة إدارية ولها الحق في إلغائه غير مقيدة بالشروط الواردة بالعقد متى كان رائدها تحقيق مصلحة عامة وتقرير الحكم المطعون فيه أن الباعث على طلب الإخلاء هو زيادة الجعل فهو — إن صح — باعث تبغى به الطاعنة غاية مشروعة مطابقة لمصالح الخزانة وأما قول الحكم المطعون فيه بأن تنازل الطاعنة عن إخطار المطعون عليه بالإخلاء أو أنها وافقت على استمرار انتفاع المطعون عليه بالمقصف وقبض الأجرة المحددة بالعقد بما فيها الزيادة العسكرية فهو مخالف للقانون إذ انساق إليه الحكم خطأ تمشيا مع تكييفه للعقد محل النزاع بأنه عقد إيجار وقد تقدم القول بأنه مجرد ترخيص ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار العقد عقد إيجار تحكمه نصوص الأمر العسكري رقم ٣١٥ وما تلاه من قوانين منظمة لعلاقة المؤجرين بالمستأجرين يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك لأن العبرة في تكييف العقد محل النزاع والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق الطرفين فيه إنما هو بما تضمنه هذا العقد وما حواه من نصوص . فإذا كان يبين من نصوصه أنه وإن وصف بأنه عقد إيجار إلا أنه يتضح من مجمل نصوصه وما فرضه من التزامات أنه ألزم المستأجر بتهيئة المقصف وتزويده بما يلزم من طعام وشراب سدا لحاجة الجمهور، مع مراعاة الشروط الصحية وبأسعار محددة في قائمة مرافقة للعقد ، وأن يخضع لما تحدده المصلحة من أثمان لم ترد بالقائمة وأن يبيع معروضاته لمال المصلحة بنصف القيمة المحددة وأن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر في شأن إدارة المقصف وألا يتولى إدارته إلا من توافق عليه الطاعنة ، مع تحديد عدد المستخدمين ورفق من ترى هي رفقتهم وأن يمكن لموظفي المصلحة من التردد لمراقبة تنفيذ شروط العقد إلى آخر القيود المبينة بالعقد المذكور — دل هذا بوضوح على أن هذا العقد لا يصبح اختياره عقد إيجار واردا على محال تجارية لأنه يبين من هذه القيود ومرماها أن الطاعنة في تعاقدتها مع المطعون عليه لم تكن تنشد استغلال محل معد للتجارة ، إنما تبغى من وراء ذلك أولا وبالذات تحقيق مصلحة عامة

هي خدمة المسافرين في قطاراتها ليلا ونهارا بتوفير ما يحتاجون إليه في أسفارهم من طعام وشراب وبأسعار معتدلة فهو التزام بأداء خدمة عامة — ولئن كان من آثار ذلك أن يتوافر المال للطاعة سواء كان ذلك باقتضاء العمل المحدد أم زيادته على غرار الزيادة العسكرية المقررة بالأوامر الخاصة بذلك ، فليس من شأن ذلك أن يغير من صفة العقد ، ولا أن يحول المكان المرخص للمطعمون عليه باشغاله من المنافع العامة إلى محل تجارى ”يراجع حكم هذه المحكمة في الطعن رقم ١٨١ سنة ١٧ ق “ — ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ اعتبر العقد محل النزاع — رغم صراحة نصوصه ودلائلها على الغرض من إبرامه — عقد إيجار يخضع لأحكام الأمر العسكرى رقم ٣١٥ وما تلاه من قوانين منظمة لعلاقة المؤجرين بالمستأجرين يكون قد أخطأ تكييف هذا العقد ويكون قضاؤه على مقتضى هذا التكييف مخالفا للقانون مما يتعين معه نقضه .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الاساتذة عبد العزيز سليمان
ومحمود عياد ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشة المستشارين .

(٢٠١)

الطعن رقم ٩ سنة ٢٥ أحوال شخصية :

أهلية . حجر . معكم . تسييه . تأسيس طالب الحجر على العته والسفه . نفي حالة العته . نفي
حالة السفه بأسباب غير مؤدية . قصور . مثال .

من كان الحجر مؤسساً على عته الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه وعلى السفه
لتصرفه في بعض أملاكه وإنفاق ثمنها على غير مقتضى العقل والشرع ، وكان الحكم
المطعون فيه بعد أن نفى عنه حالة العته اكتفى في الرد على حالة السفه باستعراض
تصرفه في أمواله وتقريره أن هذا لا يعتبر موجبا لقيام السفه وأغفل بحث
ما تمسك به طالب الحجر من إنفاق ثمن ما تصرف فيه على غير مقتضى العقل والشرع
ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قد أغفل بحث دفاع جوهرى قد يتغير به وجه
الرأى في الدعوى ويكون بذلك قد شاب قصور يبطل له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع كما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الدعوى
تتحصل في أن الطاعنة السيدة أنهار عبد النبي صالح طلبت بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٤
توقيع الحجر على مطلقها عبد الجليل أحمد كامل الذى أنجبت منه الغلام
القاصر أحمد عبد الجليل أحمد كامل بسبب العته والسفه وبتاريخ
٢٩/٧/١٩٥٤ قضت محكمة الزقازيق الابتدائية بتوقيع الحجر عليه للسفه
فعارض المحجور عليه في هذا الحكم وطلب الغاء إذانه لم يعلن بالدعوى .

وفي ١٩٥٤/١٠/٣١ قضت المحكمة ببطلان الحكم الغيابي المعارض فيه ثم أعيد نظر الدعوى وقضت المحكمة في ١٩٥٤/١٢/٢٦ برفض طلب الجرحى فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقضت محكمة استئناف المنصورة في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٥ بتأييد الحكم .
فطعن في الطاعنة بطريق النقض .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية إذ قضت بتأييد الحكم المستأنف أغفلت الرد على ما أثارته من أن سفه المطعون عليه ظاهر من أنه لم يحسن إتفاق ما قبضه من ثمن للثمانية أفدنة التي باعها لابن عمه عبد الرحمن عبد المجيد بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٥٣/٧/٢٢ وما يقبضه من ريع الثلاثين فدانا التي وهبها إلى زوجته أمينة عطيه وقد بلغ ما قبضه في سبتمبر ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ما يزيد على ٥٧٦٠ جنيها بددت جميعها في أوجه لا يعرفها نفس المحجور عليه فإذا ما أضيف إلى ذلك أنه كان قد حجر عليه السفه منذ عشرين عاما عندما كانت أطيانه لا تزال موقوفة فإن تضييعه لماله الذي يقبضه وهو في شيخوخته بينما ابنه لا يجد ما يتفقه مما يبرر توقيع الحجر عليه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعنة طلبت الحجر على المطعون عليه لعمته والسفه وكان مما استندت عليه تصرفاته في أملاكه وأضافت إلى تأييد حالة السفه أنه أنفق ما قبضه من ثمن بعض ما باعه من أطيان ومن ريع على غير مقتضى العقل والشرع كما هو ثابت من مذكرتها المقدمة أمام المحكمة الاستئنافية بجلسته ١٩٥٥/٥/١٩ ولكن الحكم المطعون فيه بعد أن نفى عن المطعون عليه حالة العته اكتفى في الرد على حالة السفه باستعراض تصرف المطعون عليه في أملاكه وقرر أن هذا لا يعتبر موجبا لقيام حالة السفه ولكنه أغفل استعراض ما تمسكت به الطاعنة من أن المطعون عليه أنفق ما وصل إليه من مال في غير مقتضى العقل والشرع وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى ويكون بذلك قد شابه قصور مبطل له ويتعين نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة محمد قواد جابر
واسحق مبد السيد محمد عبد الواحد علي وادقوشه المستشارين .

(٢٠٢)

القضية رقم ١١٧ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) تقادم . وضع يد . التملك بالتقادم الطويل . شرطه . هو وضع اليد مدة ١٥ سنة
مستوفيا لشرائطه القانونية . جواز أن تكون مدة وضع اليد للسلف أو الخلف
أو بالاشتراك بينهما . لا حاجة لتحديد مدة كل منهما . لا أهمية للنظر الى عقود ملكيتهما
أو تسجيلها أو أنها قدمت للمحكمة أو لم تقدم .

(ب) تقادم . قوة الامر المقضي . قضاء مستعجل . اثبات . عدم جواز الاحتجاج بالحكم الصادر
من قاضي الأمور المستعجلة في اشكال لإثبات وضع اليد .

(ج) واث . اثبات . جواز الاعتماد في إثبات الوراثه على ائمهاده شرعى لم ينازع فيه أحد .

(د) تزوير . واث . خلف . عدم جواز مساندة الخلف من التزوير القدى ارتكبه السلف .

١ — إن كل ما اشترطه القانون لكسب الملكية بوضع اليد هو ثبوت قيامه
مستوفيا لشرائطه مدة خمسة عشر عاما يستوى أن تكون كلها في وضع يد مدعى
الملكية أو في وضع يد سلفه أو بالاشتراك بينهما بحيث لا يقل مجموع مدتيهما عن
الخمس عشر عاما دون حاجة لبيان مدة وضع يد كل واحد منهما وبغير حاجة الى
النظر في عقود ملكيتهن ولا يهم أن تكون هذه العقود مسجلة أم غير مسجلة رسمية
أم عرفية كما لا يهم ان تقدم هذه العقود الى المحكمة أولا تقدم لسبب أو لآخر .

٢ — لا يجوز الاعتداد في اثبات وضع اليد بالحكم الصادر من محكمة الاشكال
في هذا الصدد ، ذلك لأن هذا القضاء بوصفه قضاء مستعجلا لا يتعرض للملكية

وليس من حقه الا أن يتحسبها بالقدر اللازم للفصل في الطلب الوقتي المستعجل الذي يطلب منه ويقضى فيه بما لا يمس الموضوع .

٣ — لا تريب على المحكمة إن هي اعتمدت في قضائها بثبوت الوراثة على إشهاد شرعى لم ينازع فيه أحد .

٤ — التزوير كغيره من الجرائم لا يتلقاه الخلف عن سلفه ولا يسأل عنه الا فاعله ومن يكون قد اشترك معه فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فيتعين قبوله شكلا .

ومن حيث إن وقائع الدعوى حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ كلى مصر على الطاعنة (ثم أحيلت إلى محكمة بنها وقيدت برقم ٧١ لسنة ١٩٤٦) وطلب فيها الحكم بتعيين حارس قضائى على المنزل الموضح الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى لإدارته حتى يفصل فى باقى طلباته وهى ثبوت ملكيته إلى أرض ومباني المنزل المذكور وكف منازمة المدعى عليها (الطاعنة) له فيه وتسليمه إليه مع المصروفات والأتعاب والنفاذ . وفى ١٩٤٠/١١/٩ قضت المحكمة بتعيين حارس على المنزل (عبده زعزع) لاستغلاله وإيداع صافى ريعه خزانة المحكمة حتى يفصل نهائيا فى الموضوع . وفى ١٩٤١/١١/٣ طعنت الطاعنة بالتزوير فى إقرار قدمه المطعون عليه تعترف فيه بملكيته للمنزل فأوقفت المحكمة الدعوى حتى يفصل فى دعوى التزوير فتنازل المطعون عليه عن التمسك بهذا الإقرار وقضت المحكمة بوقف المرافعة فى دعوى التزوير وبضبط الإقرار المطعون فيه وبجلسة ١٩٤٢/٦/١٥ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى وضع يد المطعون عليه وسلفه الوضع

المملك له وتنفيذ الحكم وسمعت المحكمة أقوال شهود الطرفين ثم قضت بعد ذلك
بندب خير لمعينة المنزل موضوع النزاع والمنزل الذي تقيم فيه الطاعنة لمعرفة
ما إذا كان المنزلان في الأصل متلا واحدا أم متلين وإن كانا متلين فمن الذي
فصلهما وأسباب هذا الفصل والرجوع إلى أصل ملكية المنزل المقول بأنه مشترى
من المرحوم محمد باشا الشواربي ومن الذي اشتراه وكيف آلت الملكية بعده ولمن
آلت وتحقيق ما آل إلى فاطمة والدة البائعين للطعون عليه ميراثا ومقدار ومصدر
ملكية مورثها مع بحث مسألة التكليف ووضع اليد والاطلاع على العقود المقول
بوجودها بمصلحة المساحة وبعد أن أودع تقريره عادت المحكمة وقضت بندب
مكتب الخبراء للانتقال إلى مصلحة المساحة للاطلاع على العقود وبجلسة ١٩٤٩/٥/٣
قضت برفض الدعوى والزمت المطعون عليه بالمصروفات والأتعاب . استأنف
المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر وقيد برقم ١٠٩٩ سنة ٦٦ ق .
وبجلسة ١٩٥٢/١/٢٩ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم
المستأنف وبثبوت ملكية المطعون عليه للمنزل أرضا وبناء وتسليمه إليه وبالزام
الطاعنة بالمصروفات والأتعاب فطعنت . الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .
ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه قصورا في
تسييه يبطله ذلك لأن المطعون عليه قرر أن المنزل موضوع النزاع كان في الأصل
ملكاً للشواربي باشا ثم باعه إلى محمد درويش الذي توفي عن زوجته هانم المزين
وأولاده محمود وحسين وفاطمة وزينب وحميده وسيده ثم توفي عن الأولاد حسين
وزينب بغير عقب وورثهما باقي الورثة مع زوجيهما ثم اشترت فاطمة أنصبة جميع
الورثة فيما عدا محمود وهذا انقسما المنزل فيما بينهما إلى منزلين اختص محمود بالصغير منهما
ثم توفي عن الطاعنة بصفتها واختصت فاطمة المنزل الكبير وتوفيت عن ورثتها
خليل إبراهيم عيد وزينب ونعيمه أبو الذهب وهؤلاء باعوا المنزل الكبير إلى
المطعون عليه بعقد مسجل ثم أقام من بعد الشراء الدعوى الحالية يطلب ثبوت
الملكية والتسليم — وعلى هذا يكون من المسلم به أن فاطمة درويش لم تمتلك
المنزل المتنازع عليه بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولكنها تملكته
بالشراء والذي حدث أن محكمة أول درجة أحالت الدعوى على التحقيق لإثبات

وضع اليد المدة الطويلة ثم اعتمدت ذلك أيضا محكمة ثانية درجة من غير أن تبين تواريخ البيوع التي اشترت بمقتضاها فاطمة محمد درويش ومن غير أن يقدم المطعون عليه عقود البيع المذكورة ثم ادعى أنها بمصلحة المساحة فندبت محكمة أول درجة خيرا كان من مأموريته الاطلاع عليها فلم يجد لها أثرا وكان حتمًا على المحكمة أن تستبين سواء من أدلة رسمية أو غير رسمية أو من أقوال الشهود مدة وضع يد البائعين إلى فاطمة وتاريخ تخليهم إليها عن المنزل حتى يمكن احتساب بدء وضع يدها وكان على الحكم كذلك أن يبين كيف تنتقل الملكية بالعقود العرفية إلى فاطمة ثم يبين من بعد ذلك مدة وضع يد فاطمة ثم ورثتها من بعدها وهؤلاء هم البائعون للمطعون عليه الذي يقرر أن فاطمة توفيت في عام ١٩٣١ والثابت في نفس الوقت ومن دعوى الاشكال ٢٥٨ لسنة ١٩٤٠ مدني قلوب التي أقامتها الطاعنة وضد الحكم فيها بإيقاف تنفيذ عقد بيع المطعون عليه لأن المستشكلة (الطاعنة) هي التي تضع اليد على المنزل — وكل ذلك قصور في تسييب الحكم يطله .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المطعون عليه استند في إثبات ملكيته للمنزل موضوع النزاع على وضع يده والبائعين إليه ومورثيهم من قبلهم المدة الطويلة المكسبة للملكية ووضع اليد هذا سبب من أسباب كسب الملكية وفقا لنص المادة ٧٦ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع وقد بينت المادة ٧٦ منه شروط وضع اليد ثم أجازت المادة ٧٧ لوضع اليد على العقار أو الحق العيني أن يضم لمدة وضع يده عليها مدة وضع يد من انتقل ذلك منه إليه وبهذا جاء القانون المدني الحالي بشيء من التفصيل في المواد ١/٩٥٥ — ٢ ، ٩٦٨ فكل ما اشترطه القانون لكسب الملكية بوضع اليد هو ثبوت قيامه مستوفيا لشرائطه مدة خمسة عشر عاما يستوى أن تكون كلها في وضع يد مدعي الملكية أو في وضع يد سلفه أو بالاشتراك بينهما بحيث لا يقل مجموع مدتهما عن خمسة عشر عاما بغير حاجة لبيان مدة وضع يد كل واحد منهما وبغير حاجة إلى النظر في مستندات ملكيتهم — ولا يهم لذلك أن تكون عقود الملكية مسجلة أم غير مسجلة رسمية أو غير رسمية، كما لا يهم أن تقدم تلك العقود إلى المحكمة أو لم تقدم لسبب أو لآخر وعلى ذلك

لا يكون الحكم المطعون فيه قد شابه قصور إذ أغفل بيان ما ورد في سبب النعي كما أنه لا يعتد في هذا الصدد بقضاء محكمة الاشكال باعتبار الطاعة واضعة اليد على المنزل لأن هذا القضاء بوصفه قضاء مستعجلا لم يتعرض للملكية ولم يكن من حقه إلا أن يتحسها بالقدر اللازم للفصل في الطلب الوقتي المستعجل الذي يطلب منه ويقضى فيه بما لا يمس الموضوع وبما لا يتنافى مع أن يكون المطعون عليه وسلفه قد اكتسبوا ملكية المنزل بوضع اليد على ما أثبتته الحكم المطعون فيه قبل الحكم في الاشكال والذي كانت سببا في مطالبة المطعون عليه في الدعوى بالتسليم .

ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من مدة أوجه : الأول — اعتبر الحكم أن سبق رهن أجزاء على الشيوع في المنزل وضع يد مملك على تلك الأجزاء وهذا خطأ لأن مجرد الرهن لا يدل على وضع يد الراهن الثاني — اعتمد الحكم العقود العرفية واعتبرها ناقلة للملكية مع عدم وجودها — وإن صح وجودها فلا قيمة لها لأن الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل — كذلك اعتبرت المحكمة حصول قسمة المنزل الأصل إلى منزلين بعقد قسمة وهمي لم يقدم إليها والقسمة تصرف عيني يجب أن يكون عقدها مسجلا : الثالث — اعتمد الحكم الإشهاد الشرعي كافيا في إثبات الوراثة بمقولة إن الطاعة لم تنازع في أسماء الورثة مع أنها كانت تناقص في الدعوى بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على أولادها القصر ولا يمكن أن يؤثر سكوتها على حقوقهم وكان لزاما على المحكمة أن تطالب المطعون عليه بالأدلة الرسمية على صحة سلسلة التوريث .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول والثاني بأن الحكم المطعون فيه جعل سبب ملكية المطعون عليه وضع اليد المكسب للملكية على المنزل موضوع النزاع وما جاء في الحكم بعد ذلك بخصوص عقود الرهن المسجل والبيع العرفي وإجراءات التجزئ إنما كان لتأكيد صحة ما انتهى إليه بإيراد بعض القرائن المستمدة من تلك الأوراق على توافر أركان هذا السبب القانوني وهو يعد تزييدا يستقيم الحكم بغيره من الأسباب السائفة التي تكفي لحمله — ومردود كذلك في وجهه

الثالث بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تنص على أن الإعلام الشرعى يكون حجة في خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى بإخراج بعض الورثة وإدخال آخرين وتنص المادة ٣٦٠ بأنه إذا كان بين الورثة قاصر أو محجور عليه أو غائب قام وصيه أو قيمه أو وكيله مقامه ، فلا على محكمة الموضوع إن هى اعتمدت فى قضائها على إشهاد شرعى بالوراثة لم يتازع فيه أحد .

ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب من عدة وجوه : أولا - قالت المحكمة إنه ثبت لديها وضع يد المطعون عليه والبايعين إليه فى حين أن المطعون عليه يسلم بوضع يد الطاعة بطلبه الحكم على الطاعة بتسليم المنزل إليه ولم ترد المحكمة على هذه الواقعة بالمرّة : ثانيا - قال المطعون عليه إن المنزل كان فى الأصل ملكا للشواربى باشا ثم اشتراه منه محمد درويش وهذا تركه ميراثا لأولاده فى حين أن الثابت أن المنزل وارد فى تكليف محمود محمد درويش والتكليف دليل الملكية إلى أن يثبت العكس : ثالثا - قال الحكم إن الطاعة لم تنازع فى أسماء الورثة وأن نصيب محمود يعادل ٦ ط فى المنزل الأصل أو حوالى ٥٥ مترا وأن باقى المنزل نصيب فاطمة ميراثا وشراء يعادل حوالى ٩٩ مترا وكان واجبا على الحكم أن يبين نصيب فاطمة ومقدار ما تملكته ميراثا وشراء وهل العقود العرفية تكسبها ملكية وما تاربخ كل صفقة ومقدارها بالضبط ليعرف عند مدة السلف إلى الخلف هل يصل مجموع ذلك إلى المدة الطويلة المكتسبة للملكية - رابعا - حين عجز المطعون عليه عن إثبات دعواه اصطنع اقرارا طعن فى الطاعة بالتزوير فتنازل عنه واعتبرت المحكمة هذا التصرف دليلا مهما على المطعون عليه ولكن الحكم المطعون فيه خالف وجهة نظر محكمة أول درجة وكان لزاما عليه ألا يفعل وإن فعل فلا يصح أن يعتبره دليلا فى الدعوى : خامسا - قال الحكم إن عدم تقديم عقود الملكية لا يؤثر فى الدعوى وأنه يكفى ورودها فى الاقرار المطعون فيه ولو كانت الملكية تثبت بمثل هذا الإقرار المضاعف للملكية .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في جميع وجوهه بأنه جدل موضوعي لا جدوى منه بعد ما ثبت فيما سبق بيانه أن الحكم المطعون فيه إنما أقام قضاءه بملكية المطعون عليه إلى المنزل موضوع النزاع على سبب واحد من أسباب كسب الملكية وهو وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فلا يهم بعد ذلك أصل الملكية ولا ما أثبت عنها في المكلفة ولا عقود الشراء الغير مسجلة ولا الإقرار المطعون فيه ولا مقدار نصيب محمود مورث الطاعنة ولا فاطمة مورثة البائعين للمطعون عليه بعد أن أجمع شهود الإثبات على أن المنزل الأصلي قسم من زمن يعيد إلى متراين ثم وضعت فاطمة يدها وسلفها وخلفها العام والخاص على المنزل الكبير المدة الطويلة المكسبة للملكية ولا يهم كذلك أن يكون هذا المنزل زائدا عن نصيبها بالميراث وبالشراء لأن سندها هي والمطعون عليه هو وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية على المنزل الموضح الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى خصوصا وأنها هي بدورها تدعى ملكيتها له بوضع اليد المملك ولم تستطع إثبات هذا الادعاء .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون لأنه بني على الظن والتخمين إذ التمس العذر للشاهد محمود العشماوي بكبر سنه مما دفعه إلى الخلط في الأسماء وكان لزاما على المحكمة أن تستدعي هذا الشاهد لتعرف إن كان غبولا أو غير غبول حتى يمكنها الأخذ بشهادته أو استبعادها هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى فقد قالت الطاعنة إن الإقرار المنسوب إليها من عمل المطعون عليه ولكن الحكم المطعون فيه ذكر أن الإقرار سابق على عقد شراء المطعون عليه وخاص بعقد سابق عليه لم يكن طوعا فيه فلا يعقل أن يكون من سعيه - كل ذلك خطأ في القانون لأن المطعون عليه خلف خاص للبائعين إليه فإذا ذكرت هي أنه سعى للحصول على الإقرار كان معنى هذا أن البائعين إليه هم الذين سعوا إلى الحصول على الإقرار لأن الخلف يتلقى بالسلفه من حقوق وواجبات .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة اعتمدت فيما اتهمت إليه على الثابت في الأوراق من أقوال الشهود عن أعمارهم ومحال إقامتهم وعن معلوماتهم بخصوص وضع اليد موضوع التحقيق فإذا قالت عن أحد الشهود إنه طاعن

في السن فلانما استندت إلى ماقرره هو من أنه يبلغ السبعين من عمره ولم تدع الطاعة أن به خيلا أو أنه فاقد الأهلية لأداء الشهادة حتى تستمع المحكمة إلى ماتدعيه في هذا الخصوص وتحققه أو تتخذ من الإجراءات ما تراه — أما حديث الطاعة عن الإقرار فكلام معاد بعد أن تنازل عنه المطعون عليه وبعد أن قطع الحكم المطعون فيه أنه ليس من عمله فلان صح أنه منور على ماتدعي الطاعة فالتروير كغيره من الجرائم لا يتلقاه الخلف عن السلف ولا يسأل عنه إلا فاعل ومن يكون قد اشترك معه فيه .

ومن حيث إنه لذلك كله يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : أحمد العروسي
ومحمد فؤاد جابر ، وراستحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(٢٠٣)

القضية رقم ١٧٢ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) تعويض . قوة الأمر المقضي . مطالبة المدعي المدني بالحق المدني أمام محكمة الجناح
بتعويض مؤقت . القضاء له بمبلغ على أنه تعويض كامل . عدم إثباته أن ضررا طارئا
قد لحقه بعد الحكم الجنائي . عدم جواز المطالبة بالتعويض أمام المحكمة المدنية .

(ب) تعويض . قوة الأمر المقضي . مطالبة المدعي بالحق المدني بتعويض مؤقت أمام
محكمة الجناح . القضاء له بالتعويض على أساس أنه مؤقت . حقه في المطالبة بتكئة
التعويض أمام المحكمة المدنية .

١ - إذا كانت محكمة الجناح قد قضت بالتعويض للمدعي بالحق المدني
على أنه تعويض كامل عن الضرر الذي لحقه ، فليس له أن يطالب بتعويض
آخر أمام المحكمة المدنية سواء كان قد طلب التعويض باعتبار أنه تعويض مؤقت
أو باعتبار أنه تعويض كامل ، إلا إذا أثبت أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم
الجنائي . وإذن فمتى كان الواقع هو أن المدعي بالحق المدني قد طلب من محكمة
الجناح الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيا تعويضا . وثقا فقررت هذه المحكمة بعد التثبت
من مدى الضرر الذي أصابه أن التعويض المطلوب مبالغ فيه وأن كل ما يستحقه
عن هذا الضرر الذي استقر نهائيا هو مبلغ ١٥ جنيا ، ولما رفع دعواه أمام
المحكمة المدنية مطالبا بجواز تكئة التعويض ولم يثبت أن ضررا طارئا قد لحقه
بعد الحكم الجنائي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها لا يكون قد خالف القانون .

٢ - إذا كان المدعى بالحق المدني أمام محكمة الجنح قد طلب القضاء له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه مع حفظ حقه في المطالبة بالتعويض الكامل وقضى له بالتعويض على هذا الأساس فإن ذلك لا يحول بين المطالبة بتكاملة التعويض أمام المحكمة المدنية ، لأنه لا يكون قد استنفد كل ما له من حق أمام محكمة الجنح ، ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى ، بل هو تكاملة له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليها اتهمت في الجلسة رقم ٢٥٣ سنة ١٩٤٨ العطارين بأنها في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ تسببت خطأ في جرح الطاعن ، وذلك بأن قادت السيارة رقم ١١١١ الاسكندرية ولم تنبه الطاعن قبل عبوره الطريق فصدمته وأحدثت به الإصابات الميينة بالكشف الطبي ، وأثناء نظر الدعوى الجنائية أدعى الطاعن مدنيا بمبلغ ٢٥ جنيها على سبيل التعويض المؤقت لما أصابه من ضرر بسبب الحادث وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بتغريم المطعون عليها مبلغ ٣٠٠ قرش وبإلزامها بمبلغ ١٥ جنيها على سبيل التعويض . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم ، وفي ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فأقام الطاعن الدعوى رقم ٦٢ سنة ١٩٥٠ العطارين على المطعون عليها وطلب الحكم بإلزامها بمبلغ ٥٠٠ جنيه وقال شرحا لدعواه إنه أصيب من جراء الحادث بكسر في الترقوة ، وكان قد ادعى مدنيا أمام محكمة الجنح وطلب الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيها على سبيل التعويض المؤقت حتى يتم شفاؤه وتستقر حالة ترقوته ، وقد تخلفت لديه حامة

مستديمة يستحق تعويضاً عنها المبلغ المطالب به . وفي ٤ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بإلزام المطعون عليها بأن تدفع إلى الطاعن مبلغ ١٠٠ جنيه ، فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم تأميساً على أن الخطأ كان من جانب الطاعن ، ودفعت في مذكرتها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . وفي ١٩ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول دعوى المستأنف عليه ، مع إلزامه بالمصروفات عن الدرجتين ، فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن مقام على سببين : يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن محكمة الجنح قضت بالتعويض على اعتبار أنه كل ما يستحقه طالب التعويض فيكون حكمها قاطعاً في الدعوى المدنية مانعاً من إعادة البحث فيه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة استقر على أن المدعى المدني أمام محكمة الجنح إذا طلب القضاء له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عما أصابه من ضرر بفعل المتهم فإن الحكم الذي يصدر في صالحه لا يمنع من تكملة التعويض بعد ما يتبين له مدى الضرر الذي لحقه ، والمبدأ الذي أشار إليه الحكم الخاص بتطبيق حكم المادة ١٧٠ من القانون المدني والذي بمقتضاه يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقاً للمادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف الملابسة ، فإذا لم يتيسر له وقت الحكم أن يبين مدى التعويض تعييناً نهائياً ، فله أن يحتفظ للضرور بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في التقدير . هذا المبدأ وإن كان سليماً ولا يتعارض مع ما يستند إليه الطاعن في هذا الخصوص ، إلا أن النتيجة التي رتبها الحكم على ذلك هي التي تتعارض مع هذا المبدأ . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن محكمة الجنح وجهت عنايتها نحو تحديد الضرر المنسب عن الحادث فقضت بمبلغ ١٥ جنياً على أنه كل ما يستحقه المدعى المدني من تعويض خطأ في الإسناد وفي فهم الواقع ، لأن التعويض الذي كان مطلوباً كان بصفة مؤقتة فيستوى أن يكون التعويض المطالب به قرشاً أو أكثر ، كما يستوى أن تكون المحكمة قد حكمت بهذا التعويض أو بأقل منه ويستحيل أن تكون محكمة الجنح

قدرت مصاريف العلاج وأتعاب الأطباء وتعويض الطاعن الذي كسرت
ترقوته وتخلفت لديه هاهنا مستديمة بمبلغ ١٥ جنيها ولا شك أن قضاءها بهذا المبلغ
كان من قبيل التعويض المؤقت ، وليس التعويض عن الضرر جميعه ، يؤكد
ذلك أن محكمة الجنح لم تشر إلى مقدار المبلغ المدعى به مدنيا ، ولا إلى تفصيلات
التعويض المطلوب وعناصره . وظاهر من الحكم الجنائي أن ما قضت به المحكمة
كان تعويضا عن تهمة الجنحة وليس تعويضا عن الإصابة .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولا بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى
بعدم قبول الدعوى استند إلى أن المحكمة الجنائية وجهت عنايتها نحو تحديد الضرر
المسبب عن الحادث وقدرته بمبلغ ١٥ جنيها على أنه كل ما يستحقه المدعى
المدني من تعويض ، واستعانت في سبيل تثبتها من مقدار الضرر بنفس الكشف
الطبية التي كانت تحت نظر المحكمة المدنية ، وبما قاله المصاب من أنه شفى بعد
علاج دام ثلاثين يوما . وقد جاء الحكم الجنائي قاطعا في التعويض بعد التثبت
من الضرر الذي استقرت عقباؤه فص على أن التعويض المطالب به مبالغ فيه
وقدرته المحكمة تقديرا مناسبا بمبلغ ١٥ جنيها ، ولم تقدره تقديرا مؤقتا أو تمنح
المضروور أجلا لإعادة النظر فيما حكم به بعد استقرار حالة الإصابة . ومن ثم
يكون الحكم الجنائي قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه فلا يجوز إعادة النظر في التعويض
أمام المحكمة المدنية بمقولة إن المدعى بالحق المدني كان قد طلب تعويضا موقوتا .
وهذا الذي انتهى إليه الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أن المدعى بالحق المدني أمام
محكمة الجنح إذا كان قد طلب أن يقضى له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن
الضرر الذي أصابه ، مع حفظ الحق له في المطالبة بالتعويض الكامل ، وكان
قد قضى له بالتعويض على هذا الأساس ، فإن ذلك لا يحول بينه وبين المطالبة
بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنه لم يكن قد استنفد كل ما له من حق
أمام محكمة الجنح ، إذ أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات
موضوع الدعوى الأولى ، بل هو تكملة له . أما إذا كانت محكمة الجنح قد قضت
بالتعويض على أنه تعويض كامل عن الضرر الذي لحق المدعى بالحق المدني ،
فليس لهذا الأخير أن يطالب بتعويض آخر ، سواء أكان قد طلب التعويض

باعتبار أنه تعويض مؤقت أو باعتبار أنه تعويض كامل ، إلا إذا أثبت أن ضررا
طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي ، وذلك لأن دعوى التعويض الأولى حكم فيها
بالتعويض الشامل لا يجرى منه ، وللقاضى — إذا لم يتيسر له وقت الحكم — أن يعين
مدى التعويض تعيينا نهائيا ، أن يحفظ للضرر بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة
بإعادة النظر في التقدير وذلك وفقا للمادة ١٧٠ من القانون المدنى . ولما كان الحكم
المطعون فيه إذ قرر أن محكمة الجنح قد قضت بالتعويض على أنه هو كل ما يستحقه
الطاعن بعد التثبت من الضرر الذى استقرت عقابه استند في ذلك إلى ما قرره
الحكم الجنائي من أن الدعوى المدنية صحيحة من ثبوت التهمة قبل التهمة
(المطعون عليها) وأن مبلغ التعويض المطالب به مبالغ فيه ، وقدر التعويض
المناسب بمبلغ ١٥ جنيها فقط ، وإلى أن محكمة الجنح استعانت في سبيل تثبتها
من مقدار الضرر بنفس الكشوف الطبية التى كانت تحت نظر المحكمة المدنية ،
وإلى ما قرره المصائب (الطاعن) من أنه شفى بعد علاج دام ثلاثين يوما .
ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قرر أن الحكم الجنائي عندما
قضى بمبلغ خمسة عشر جنيها كان قضاؤه على أساس أن هذا هو التعويض الكامل
عن الضرر الذى أصاب الطاعن بسبب الحادث وأنه لم يقض بهذا المبلغ على أنه
تعويض مؤقت وعلى ذلك تكون دعوى الطاعن الحالية غير ذلك ، ولا يشفع له
أن يكون حين ادعى مدنيا أمام محكمة الجنح إنما طالب بالتعويض بصفة
مؤقتة متى كان الحكم قد قضى بما قضى به على اعتبار أنه كل ما يستحقه الطاعن
عن الضرر الذى أصابه من الحادث ، ولم يقدم الطاعن لدى المحكمة المدنية ما يدل
على أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي فيستحق عنه تعويضا آخر يختلف
موضوعه عن موضوع التعويض الذى قضت به محكمة الجنح . وصرود ثانيا —
بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الحكم الجنائي قضى بالتعويض على اعتبار أنه
تعويض كامل عن كل الضرر الذى لحق الطاعن بسبب الحادث ، ولم يكن

تقديره للتعويض المحكوم به بصفة مؤقتة استند في ذلك إلى الأسباب السابق
الإشارة إليها ، وليس فيما قرره في هذا الخصوص ما يخالف الثابت بالأوراق .
يضاف إلى ذلك أن الطاعن لم يقدم بملف الطعن ما يدل على أنه قدم لدى محكمة
ثاني درجة ما يثبت تخلف عاهة مستديمة نتيجة إصابته ، وأن هذه العاهة قد
جدت بعد الحكم له بالتعويض من المحكمة الجنائية ، أو ما يدل على أن أضرارا
أخرى قد لحقت بسبب الحادث بعد صدور هذا الحكم فيستحق عنها تعويضا آخر .
ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس مما يستوجب
رفضه .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأستاذة عبد العزيز سليمان
ومحمود عياد ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشة المستشارين .

(٢٠٤)

القضية رقم ١٨٧ سنة ٢٢ القضائية :

تسجيل . - حق الارتفاق . تنازل . شفعة . التنازل من حق الارتفاق المقرر للعين المشفوع فيها
على العين المشفوع بها . عدم شهر هذا التنازل وفقاً لقانون الشهر العقاري . عدم جواز اعتباره أنه
التنازل قد تم .

لا يتم التنازل عن حق الارتفاق وفقاً للقانون إلا إذا كان هذا التنازل قد
حصل شهره وفقاً لقانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الذي حصل
التنازل وقت سريانه . وإذن فإنه يكون غير منتج النعى على الحكم بعدم الاعتداد
بتنازل المشتري عن حق الارتفاق المقرر للعين المشفوع فيها على العين المشفوع
بها متى كان هذا التنازل لم يشهر سواء حصل قبل رفع دعوى الشفعة أم
بعد رفعها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع ، حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه الأول السيد أمين وصفي أقام في ١٩٤٨/٣/٩
على الطاعن والمرحوم محمود وصفي مورث المطعون عليهم الأربعة الآخرين -

م (٩) م .

الدعوى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٤٨ مدنى كلى المنيا ، وطلب الحكم بأحققته فى أن يأخذ الفدان الموضع بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل ثمن مقداره ٤٥٠ جنيها مع الملاحقات والتسليم ... استنادا إلى أنه نعى إلى علمه أن الطاعن اشترى الفدان المشفوع فيه من مورث المطعمون عليهم الأربعة الآخرين بعقد عرفى مؤرخ ١٩٤٧/١١/١٣ فبادر فى ١٩٤٨/٢/١٠ إلى إنذار المشتري والبائع بإبداء رغبته فى الشفعة مقررًا أن له أرضا تجاوز الفدان المذكور من الجهة البحرية فضلا عن وجود حقوق ارتفاق بالمرور والرى على الأرض الشافعة لمصلحة العقار المشفوع فيه . فرد المشتري "الطاعن" على الشفيع بإنذار مؤرخ ١٩٤٨/٢/١٩ نكرا عليه للحوار وحقوق الارتفاق . وفى ١٠ من يونيه سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة تمهيدا بتدب الخبير الموظف بمكتب الخبراء للانتقال إلى العين موضوع الدعوى وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لتحقيق الحوار ولمعرفة ما إذا كانت هناك حقوق مشتركة بين البائع والشفيع ... وقدم الخبير تقريرًا انتهى فيه إلى أن الأرض التى يشفع بها المدعى ومقدارها ٢٣ فدانا و ١٢ قيراطا و ١٩ سهما تلاصق الفدان المشفوع فيه من الجهة البحرية وأن الأرض المشفوع فيها لها حق ارتفاق بالرى والمرور على الأرض الشافعة التى هى وحدها محلة بهذا الحق . وبعد أن توفى البائع ، وقضت المحكمة بجلسة ١٩٥٠/١١/١٦ بانقطاع الخصومة لهذا السبب حل ورثته محله . ودفع الطاعن الدعوى بانعدام حق المدعى فى الشفعة بمقولة إن المشتري قد نزل عن حق الارتفاق بالرى والمرور . وفى ١٩٥٠/٦/٨ قضت المحكمة بطلبات المطعمون عليه الأول - استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٧٣ لسنة ٦٨ ق محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى ١٩٥٢/٤/٧ بالتأييد ، فقرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن فى أولها على الحكم المطعون فيه خطأ فى فهم الواقع وتطبيق القانون إذ قال عن ملكية المسقاة التى عليها حق الارتفاق بالمرور والرى إنها مملوكة للشريكين وهما البائع والمشتري مع أنها ليست مملوكة لها فحسب بل الثابت من الجند الثالث من عقد القسمة بين

جميع الشركاء والمسجل في ١٣/١٢/١٩٢٣ أن المساقى الموجودة في الأرض هي وجسورها تظل ثابتة للرئى والمرور لجميع الملاك الأربعة ولا تتغير إلا بإذن خاص كتابى بينهم . ولما كان لا يوجد فى عقد القسمة نص صريح على أن المسقاة بجسورها محملة بأى حق ارتفاق عليها لمتقاسم دون آخر ، فإن محكمة الموضوع تكون قد أخطأت إذ قررت أن المسقاة مملوكة للبائع والشفيع وأن الفدان المشفوع فيه له على المسقاة دون غيره من باقى الأطنان حق ارتفاق بالرئى والمرور . ويحصل السبب الثانى فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور ، إذ استخلص الجوار الموجب للشفعة بمقولة إن الأرض المشفوع بها تلاصق الفدان المشفوع فيه من الجهة البحرية مع أن التلاصق مشتبك ، لأن المفهوم من عقد القسمة أن الأطنان التى قسمت لم تكن وحدها للبائع بل كانت لجميع المتقاسمين ، وقد قصدوا من الارتفاق أن تكون المساقى حدوداً ثابتة مانعة من التلاصق بعد القسمة .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الطاعن لم يقدم عقد القسمة بين البائع والشفيع وباقى الشركاء ، كما لم يقدم عقد شرائه الذى يستمد بموجبه حقوقه من البائع ، وذلك لتمكن محكمة النقض من رقابة مدى مخالفة الحكم المطعون فيه لما أثاره الطاعن فى سبب النعى مما يترتب عليه أن يكون النعى بهما حارياً عن الدليل متعيناً رفضه .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى الاسناد وتأويل القانون . ذلك أن الطاعن "المشتري" تنازل عن حق الارتفاق بالرئى والمرور على الأرض المشفوع بها مما لم يعد معه محل لقيام الشفعة ، غير أن محكمة الموضوع رفضت أن تأخذ بهذا القول استناداً إلى أنه لا يجوز للمشتري بعمله وتنازله بعد رفع الدعوى أن يؤثر فى حق الشفيع المكتسب بقوة القانون بعد أن طالب بالشفعة وبعد أن نازعه الطاعن فى هذا الحق ، ثم قال بمذكرته بوجود حقوق ارتفاق مترتبة لأرضه على أرض الشفيع . وهذا الذى قرره المحكمة يخالف الثابت بمذكرة الطاعن إذ هى خلوها مما أسنده الحكم

إليها — هذا فضلا عن أن هناك أحكاما كثيرة تقول بسقوط حق الجار في الشفعة إذا تنازل المشتري عن حق الارتفاق الذي للأرض المشفوع فيها على العقار المشفوع به ، ذلك حتى ولو كان هذا التنازل بعد رفع الدعوى لانتفاء علة الشفعة .

ومن حيث إن الشق الأول من النعي الخاص بالخطأ في الإستاد مردود بأنه عار عن الدليل متعين ورفضه ، إذ لم يقدم الطاعن صورة رسمية من المذكرة التي يقول عنها إن الحكم المطعون فيه ارتكن إليها وخالف الثابت بها — وأما ما يثيره الطاعن في الشق الثاني من النعي فردود بأنه نعي غير متنجح ، ذلك أن البحث فيما إذا كان التنازل بعد رفع الدعوى عن حق الارتفاق يسقط حق الشفعة أو لا يسقطه مجاله أن يكون هذا التنازل قد تم وفقا للقانون . ولا يتم التنازل عن حق الارتفاق وفقا للقانون إلا إذا كان هذا التنازل قد حصل شهره وفقا لقانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الذي حصل التنازل وقت سريانه ، ولا يقتضى عن ذلك مجرد التقرير بالتنازل عن حق الارتفاق في الدعوى بعد رفعها في سنة ١٩٤٨ ذلك أن المادة التاسعة من القانون المشار إليه قد نصت على "أن جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ... يجب شهرها بطريق التسجيل ... ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم..." ولما كانت كلمة التصرفات الواردة بالمادة المشار إليها — حسبما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون السالف ذكره — تتناول العقود والاتفاقات والأعمال القانونية التي تصدر من جانب واحد وكان نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة المذكورة مطلقا في حكمه ويتناول كل التصرفات التي يكون موضوعها حقا عينيا فإن التنازل في الدعوى عن حق الارتفاق وهو حق عيني لا يكون له أثره بغير إشهاره .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ومن ثم يتعين رفضه .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة الأساتذة : محمد قزاد جابر،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشة المختارين .

(٢٠٥)

القضية رقم ١٢١ سنة ٢٢ القضائية :

(١) اختصاص . اختصاص نوعي . دعوى قيمتها ٢٥٠ جنيا رفعت أمام المحكمة الجزئية
قبل صدور قانون المرافعات الجديد . بقاء الاختصاص المحكمة الجزئية بعد سريان
قانون المرافعات الجديد .

(ب) دفع . المصلحة فيه . تقادم . الأرض الصادر بشأنها فقد البيع من المورث هي غير التي
يتمسك الوارث بوضع يده عليها . الدفع بسقوط حق المشتري بالتقادم . لا مصلحة فيه .

١ — لما كانت قواعد الاختصاص تسري على الدعاوى القائمة ولو كانت
قد رفعت قبل صدور القانون المعدل للاختصاص ، وكانت قيمة الدعوى قدرت
أمام محكمة المواد الجزئية بمبلغ ٢٥٠ جنيا ولم ينازع المدعى عليه في هذا التقدير
فإن هذه المحكمة إذ فصلت فيها بعد سريان قانون المرافعات الجديد التي رفع
نصابها الابتدائي إلى مبلغ ٢٥٠ جنيا لا تكون قد خالفت قواعد الاختصاص .

٢ — لما كانت المصلحة هي مناط الدفع ، وكان الواقع في الدعوى هو أن
البائع للعقار كان يضع يده نيابة عن المشتري وأن القدر الذي يتمسك الوارث
بوضع يده عليه هو غير القدر الذي باعه مورثه فإنه لا يكون لهذا الوارث مصلحة
في الدفع بسقوط حق المشتري الذي يطلب حقه ونفاذ عقده بالتقادم الطويل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كما تبين من الاطلاع على الأوراق فى أن المطعون عليهما أقامتا الدعوى رقم ١٩٦١ سنة ١٩٤٨ محكمة قويسنا الجزئية على الطاعة وباقى ورثة المرحوم محمد السيد الشعراوى طالبين الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لهما فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٣ من المورث المذكور عن فدانين أطيانا زراعية ظهر من عملية المساحة أنها فدان و ٢٣ قيراطا و ٧ أسهم نظير ثمن قدره ٢٥٠ جنيها قرر البائع أنه قبضه بالكامل ولتبرير اختصاص المحكمة الجزئية بنظر النزاع استندتا إلى إقرار صادر من البائع فى التاريخ نفسه بأنه قبل اختصاص محكمة قويسنا الجزئية بكل خلاف ينشأ عن التعاقد ويكون حكمها نهائيا - وقد دفعت الطاعة الدعوى بأنها تجهل صدور هذا العقد من مورثها فأحالت المحكمة الدعوى على التحقيق وسمعت شهود المطعون عليهما ثم دفعت الطاعة ببطالان العقد لصدوره من غير مالك بحجة أن العين المبيعة تقع ضمن ٤ أفدنة و ٤ قراريط بحوض الحضرة نمرة ١٤٣ مملوكة لها وللسيدتين سوارى السيد سعد وحسنه السيد سعد بحكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة رقم ١١٤ سنة ١٩٤٤ ق بتاريخ ١٦/١١/١٩٤٤ وعارضها المطعون عليهما بأن الأرض المبيعة لهما تخالف أرض الطاعة إذ تقع فى القطعة نمرة ١٧٤ وليست فى القطعة رقم ١٤٣ فنذبت المحكمة خيرا زراعيا انتهى فى تقريره إلى أن الأرض البالغة ٤ أفدنة و ٤ قراريط المحكوم بها للطاعة وسوارى وحسنه السيد سعد الشعراوى هى ضمن ٤ أفدنة و ٢٣ قيراطا و ٩ أسهم مسطح القطعة نمرة ١٢٣ حسب نص الحكم المختلط بينا المبيعة إلى المطعون عليهما بالعقد موضوع النزاع هى ضمن مسطح القطعة نمرة ١٤٣ وتقع فى جهتها الشرقية وأن فدانين و ٤ قراريط مشترى الطاعة

من والدتها المرحومة سوارى السيد سعدى ضمن القطعة نمرة ١٤٣ وتقع في جهتها الغربية وأن مسطح القطعة يتسع لاستبعاد ملكية الطرفين بل ويمتد بمقدار ٢٠ قيراطا وسهمين وأن المرحوم محمد السيد الشعراوى كان يضع اليد على جميع القطعة نمرة ١٤٣ بما في ذلك القدر المبيع لابنتيه المطعون عليهما وكان يعطيها هدايا سنويا في مقابل الرجوع إلى أن توفي سنة ١٩٤٠ فحل محله ابنه عبد الحميد وسار سيرته إلى أن توفي سنة ١٩٤٤ فحلت محله زوجته الطاعنة في وضع اليد على جميع القطعة عدا ٢٠ قيراطا . وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة قويسنا الجزئية للمطعون عليهما بطلباتها أخذاً بتقرير الخبير فاستأنفت الطاعنة الحكم أمام محكمة شبين الكوم الابتدائية وتفيد استئنافها برقم ٧٧ سنة ١٩٥٠ وأمامها أبدت الطاعنة لأول مرة دفعين أولهما بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى لأن قيمتها كانت تزيد عند رفعها على الحد الأقصى لنصاب القاضى الجزئى حسب قواعد الاختصاص فى قانون المرافعات الملغى أى أكثر من ١٥٠ جنيهها والآخر بعدم قبول الدعوى لانقضاء الالتزام بالتقادم المسقط للحقوق لأن المطعون عليهما لم تفعلا اليد على العين المبيعة منذ شرائها فى سبتمبر سنة ١٩٣٣ حتى رفعها الدعوى فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ فقضت محكمة شبين الكوم بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥١ برفض الدفيعين وبتأييد الحكم المستأنف فقررت الطاعنة بالطمع فى هذا الحكم بالنقض — وقد بنت طعنها على أسباب ثلاثة: السبب الأول — نعمت الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون ذلك بأنه رفض الدفع بعدم اختصاص القاضى الجزئى بنظر الدعوى لتجاوزها نصابه القانونى بمقولة إن هذا الدفع كان مما يجب إبدائه أمام محكمة الدرجة الأولى قبل التعرض للوضوع مع أن حكم محكمة قويسنا الذى أنهى النزاع أمام محكمة الدرجة الأولى قد صدر فى ١٥/٢/١٩٥٠ فى ظل قانون المرافعات الجديد الذى جعل قواعد الاختصاص بالنسبة لقيمة الدعوى من النظام العام .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن قواعد الاختصاص تسرى على الدعاوى القائمة ولو كانت رفعت قبل صدور القانون المعدل للاختصاص متى كانت لم يفصل فيها ولا يرد على ذلك بأن حكم محكمة الدرجة الأولى صدر فى ١٥ من فبراير

سنة ١٩٥٠ في ظل قانون المرافعات الجسديد الذي جعل قواعد الاختصاص بالنسبة لقيمة الدعوى من النظام العام ذلك بأن قانون المرافعات الحالى قد عدل فصاب المحكمة الجزئية الابتدائى إلى ٢٥٠ جنيتها وإذا كانت قيمة الدعوى قدرت بمبلغ ٢٥٠ جنيتها ولم تنازع الطاعنة فيه أمام محكمة أول درجة فإن محكمة الدرجة الأولى إذ قضت فى الدعوى لم تتجاوز اختصاصها ولا يكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع قد أخطأ فى القانون .

ومن حيث إن الطاعنة نعت على الحكم المطعون فيه فى السبب الثانى أنه رفض الدفع الموضوعى الذى أثارته المبني على سقوط حق المطعون عليهما بالتقادم لمرور أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ عقد البيع الابتدائى إلى تاريخ رفع الدعوى بطلب صحة ونفاذ العقد بمقولة إنها لا تفيد من هذا الدفع ما دام إنه ثبت أنها لم تكتسب ملكية العقار فلا مصلحة لها من الدفع مع أن فى هذا الذى قاله الحكم خطأ بين مضى المدة المكسب للملكية ووضع اليد المسقط للحق ومع أن مصلحة الطاعنة ثابتة من ادعائها الملكية لنفسها بموجب الحكم الصادر لصالحها من المحكمة المختلطة فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ على المورث وعلى دائته ومع أن قول الحكم إن التحقيق أثبت أن البائع كان وكيلا عن المشتريتين وأنه كان يمنحهما حصتهما فى الإراد السنوى هو قول لا يؤدى إليه التحقيق الذى أجرته المحكمة بل ورد فى تقرير الخبير ..

ومن حيث إن هذا النعى مردود فى وجهيه الأول والثانى بأنه لما كان أساس كل دفع هو المصلحة وكانت الطاعنة كما يبين من الحكم المطعون فيه هى من ورثة البائع ، وكانت يد البائع كما استظهره الحكم استنادا إلى التحقيق الذى باشره الخبير إنما هى نيابة عن المشتريتين وكان القدر الذى تتحدى به الطاعنة بموجب الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة كما استظهرته محكمة الدرجة الأولى استخلاصا من تقرير الخبير الذى ندبته وأيدتها محكمة الدرجة الثانية فيه لأسبابها هو غير القدر موضوع دعوى المطعون عليهما، لما كان ذلك فإن التقادم المكسب لا يسرى لمصلحة هذا البائع وورثته ويكون ما قرره الحكم من أنه

لا مصلحة للطاعة في إثارة الدفع بسقوط الالتزام موضوع التعاقد المحكوم بصحته ونفاذه هو تقرير صحيح في القانون . ولما كانت الطاعة لم تقدم عبثاً من محضر التحقيق الذي تقول إن الحكم استخلص منه نتيجة لا يؤدي إليها فإن هذا الوجه يكون ماريًا عن الدليل .

ومن حيث إن الطاعة تقول في السبب الثالث من الطعن إنها تمسكت أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية بحجية الحكم الصادر لصالحها في مواجهة البائع من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ولم تعر كلتا المحكمتين أي اعتبار لذلك الحكم .

ومن حيث إن هذا القول مردود بأنه ماري عن الدليل إذ لم تقدم الطاعة ما يدل على أنها تمسكت بهذه الحجية أمام محكمة الموضوع .

ومن حيث إنه لما ذكر يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأمادة : محمد قزاد جابر ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشة المستشارين .

(٢٠٦)

القضية رقم ١٣٣ سنة ٢٢ القضائية :

فسخ . عقد . بيع . شرط اعتبار عقد البيع مفسوخا من نفسه عند التأخر في دفع الثمن . هو احتمال العقد على الشرط الصريح الفاسخ مع الاعفاء من الانذار . الشرط المنصوص عليه في العقد هو ترديد الشرط الفاسخ الضمني . وجوب توافر شروط الفسخ لكي يحكم به .

لا يعتبر عقد البيع مفسوخا لعدم قيام المشتري بدفع الثمن في الميعاد إلا إذا اتفق العاقدان صراحة على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لانذار أو حكم - أما إذا كان اتفاقهما مجرد ترديد للشرط الفاسخ الضمني فلا يترتب على تخلف المشتري انفساخ العقد حتما - بل يجب أن يتوافر شرطان كي تقبل المحكمة الدفع به وهما : (أولا) أن ينبه البائع على المشتري بالوفاء بتكليف رسمي على يد محضر (وثانيا) أن يظل المشتري متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن وقائع الدعوى حسبا يستفاد من الحكم المطعون فيه ومن صائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعنة باعت للطعون عليه في ١١/٩/١٩٣٨ حصة في المنزل المشترك بينهما وآخرين منهم والد الطاعنة قدرها ١١ قيراطا و١٢ سهمها

بثمن قدره ٣٠٠ ج بعقد بيع ابتدائي اتفق فيه على دفع عشرة جنيهات من الثمن بصفة عربون واتفق على دفع باقيه عند التوقيع على العقد النهائي في بحر خمسة شهور فإذا عدل أحد العاقدين عن إتمام البيع التزم المطعون عليه بدفع مبلغ عشرين جنيها فوق العشرة جنيهات بصفة تعويض والتزمت الطاعنة بدفع ثلاثين جنيها على سبيل التعويض أيضا . واتقضى الأجل المحدد ولم يتم التوقيع على العقد النهائي — وفي ١٩٣٩/٤/٢٦ أنذرت الطاعنة المطعون عليه تذكرك بتعهده في العقد وتمهله فترة عشرة أيام جديدة لدفع باقي الثمن وإلا أصبح العربون حقا خالصا لها مع احتفاظها بمطالبته بمبلغ العشرين جنيها باقي التعويض المتفق عليه — وفي ١٩٣٩/٥/٧ أنذرهما المطعون عليه بدوره وقال في إنذاره إنه قصد من تحرير عقد البيع الابتدائي أن يكون أساسا للصلح وتسوية كل نزاع بين طرفي العقد في ملكية المنزل وربيعه مع حسابات أخرى بينهما ذلك لأن الطاعنة تضع يدها على المنزل جميعه — ووالدتها من قبلها ورغبة في حسم النزاع صار الاتفاق على تحرير عقد البيع وفي نفس الوقت يصير عمل تسوية عن الربيع وعن حسابات أخرى ويخصم هذا من ذلك وينتهي بهذا الحل كل خلاف قائم بين الطرفين — ثم قال أخيرا إنه على أتم استعداد لإتمام الصفقة وبأنه إذا اقتضت الظروف القضائية سيودع المبلغ بخزانة المحكمة ... الخ ولم تحرك الطاعنة ساكنا إلى أن أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٢٥٧٨ سنة ١٩٤٤ مستعجل — القاهرة على الطاعنة يطلب إقامة حارسا على المنزل — وبجلسة ١٩٤٥/٩/٢٦ قضى له بطلباته ثم أقام عليها أيضا الدعوى رقم ٢٨٨١ سنة ١٩٤٤ كلى مصر يطلب الحكم بصحة توقيعها على عقد البيع وحكم له بطلباته بجلسة ١٩٤٥/٤/٥ ثم انتهى أخيرا إلى إقامة الدعوى رقم ١١٦ سنة ١٩٤٥ كلى مصر عن نفسه وبصفته على الطاعنة وباقي ورثة والدتها يطالبهم متضامنين بالربيع المستحق له وقدره بحوالى ٤٥٠ ج فأقامت الطاعنة الدعوى الحالية أمام محكمة مصر وقيدت برقم ٣٦٢ سنة ١٩٤٥ كلى مصر وطلبت الحكم بفسخ عقد البيع واعتباره كأن لم يكن ومحو كافة التسجيلات المتوقعة عليه بناء على طلب المطعون عليه مع المصروفات والأتعاب والنفاذ ثم قررت المحكمة ضم دعوى الربيع إلى هذه الدعوى وبجلسة ١٩٤٦/٦/٩ قضت في دعوى الربيع

بندب خير حساني لأداء المأمورية الميينة في أسباب ذلك الحكم — وفي دعوى
الفسخ بفسخ عقد البيع واعتباره كأن لم يكن وألزم المطعون عليه بالمصروفات
والأتعاب — استأنف المطعون عليه حكم الفسخ أمام محكمة استئناف القاهرة
وقيد برقم ٢٢٤ سنة ٦٤ ق — وبجلسة ١٩٥٢/٣/٩ قضت المحكمة بقبول الاستئناف
شكلا — وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها وألزم
المطعون عليه بالمصروفات عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة —
قطعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعة تنحى بالأسباب الثلاثة الأولى على الحكم المطعون فيه
أنه مسخ الوقائع ولم يستظهرها على وجهها الصحيح بخفاء مخالف للقانون ومشوبا
بالقصور من عدة وجوه : أولا — لم يعتبر النص على التعويض الاتفاقى شرطا
صريحا لفسخ عقد البيع عند عدم قيام أحد طرفي العقد بالتزامه — مع أن الشرط
الفاسخ الصريح لا يستلزم حتما ذكر كلمة الفسخ في العقد ويكفى أن يكون فيه
ما يدل عليه بخفاء بذلك مخالف للقانون : ثانيا — أدت هذه المخالفة بالحكم إلى
اعتبار الإيداع من جانب المطعون عليه في آخر مراحل الدعوى صحيحا ومعطيا
للمشتري حق تفادي الفسخ مع أن الطاعة أفصحت في إنذارها عن اعتبار العقد
مفسوخا وأن العربون أصبح حقا لها وأنها تحتفظ بحقوقها في طلب باقي التعويض
فلا يمكن لذلك تفادي الفسخ الذي سبقه التنبية بالوفاء لأن العرض والإيداع
جاءا بعد الأوان : ثالثا — رتب الحكم على العرض والإيداع اجتناب الفسخ
بخفاء على غير أساس من القانون : رابعا — لم يلق الحكم بالا إلى ما جاء في إنذار
الطاعة فاعتبرها مقصرة خلافا للواقع واعتبر المطعون عليه في مظهر المنتظر لتسوية
النزاع بينه وبين الطاعة بغير دليل على ذلك من أوراق الدعوى مما يعتبر مسخا
للوقائق : خامسا — استند الحكم في إقامة قضائه إلى تقرير الخبير في دعوى
الريع مع أنه لم يفصل فيها بعد ومن حق الطاعة أن تطعن على التقرير وأن
تستأنف الحكم الذي يصدر فيها وتستأنف معه بالتبعية الحكم التمهيدى القاضي
بندب الخبير — وهذا النظر من جانب المحكمة يدل على إغفالها دفاع الطاعة
الجوهري وأنها لم تستوعب الموضوع على ما تبينه أوراق الدعوى .

ومن حيث إن الوجهين الأول والثالث من هذا السبب مردودان بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه "يبين من عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٣٨/٩/١١ المبرم بين الطرفين أن المستأنف ضدها باعت المستأنف قيمة نصيبها في المنزل رقم ١٣ بحارة كنيسة الأرمن . نظير مبلغ ثلاثمائة جنيه دفع منها عند التعاقد عشرة جنيهات بصفة عربون والباقي ومقداره ٢٩٠ ج يدفع عند التوقيع على العقد النهائي الذي يتم في مدة لا تتجاوز خمسة شهور بحيث إذا مضت هذه المدة ولم يتم البيع من جانب المشتري فيلزم بدفع عشرين جنيها بصفة تعويض كما أنه إذا عدلت البائعة عن إتمام البيع فتكون ملزمة بدفع مبلغ ثلاثين جنيها على سبيل التعويض - ، وأن الفسخ إذا لم يشترط نصا في العقد فلا يقع إلا بحكم ولا يقع بمجرد إبداء أحد الطرفين رغبته فيه ... وقد فرعوا على هذا بأن المشتري يمكنه تجنب الفسخ ودفع الثمن طالما أنه لم يصدر عليه حكم نهائي بالفسخ ومقتضى هذا أنه يجوز للمشتري دفع الثمن بعد صدور حكم محكمة أول درجة ما دام هذا الحكم لم يصبح نهائيا - وما دام أن المستأنف قد أودع باقي الثمن خزانة المحكمة تجنباً للفسخ " - وهذا الذي جاء بالحكم صحيح في القانون ذلك لأن عقد البيع لا يعتبر مفسوخا لعدم قيام المشتري بدفع الثمن في الميعاد إلا إذا اتفق العاقدان صراحة على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لإصدار أو حكم - أما إذا كان اتفقا عليها كما هو الحال في الدعوى مجرد ترديد للشرط الضمني الفاسخ فلا يترتب على تخلف المشتري انقراض العقد حتما - بل يجب أن يتوافر شرطان كي تقبل المحكمة الدفع به وهما : أولا - أن ينبه البائع على المشتري بالوفاء بتكليف رسمي على يد محضر : ثانيا - أن يظل المشتري متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم .

ومن حيث إن باقي وجوه هذا السبب مردودة بأن الحكم تناول الانذارين اللذين تبادلها الطرفان فقال " إنه بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٣٩ انذرت المستأنف ضدها المستأنف بأنها متمسكة بتنفيذ عقد البيع الابتدائي المبرم بينهما وحددت للمستأنف عشرة أيام من تاريخه لدفع باقي الثمن ومقداره ٢٩٠ جنيها

وتحرير العقد النهائي فرد عليها المستأنف بإنداز تاريخه ٧ من مايو سنة ١٩٣٩ بأن البيع قصد به توحيد الملكية وتسوية الربيع وأنه على أتم الاستعداد لإتمام الصفقة وإلا سيضطر لاتخاذ الإجراءات لمطالبتها بالتعويض المشترك في عقد البيع إذ يعتبر أنها قصدت به ومن عدم تسوية الربيع عرقلة البيع كما أنه أظهر استعدادا إذا اقتضى الحال إيداع باقي الثمن خزانة المحكمة " ثم عرض الحكم لباقي وقائع الدعوى كما سبق بيانها وخلص إلى أنه "بين مما تقدم ومن تسليم المستأنف ضدهما عقد تملكها للمستأنف أن الطرفين كانا متمسكين بتنفيذ عقد البيع الذي لم ينص على الفسخ لعدم دفع الثمن " وهذا الذي خلصت إليه المحكمة هو استخلاص سائق ولا يؤثر فيه أن المحكمة أغفلت الإشارة إلى ماورد في إنداز الطاعنة من أنه في حالة عدم قيام المطعون عليه بدفع باقي الثمن وتحرير العقد النهائي بعد مضي عشرة أيام من تاريخ الإنداز يصبح العربون (١٠ ج) المدفوع لها حقا مكتسبا لها مع حفظ حقها في المطالبة بمبلغ العشرين جنيها قيمة التعويض الاتفاقى مادام أن المحكمة أثبتت أن الطاعنة سكنت بعد تبادل الإندازين ولم ترفع دعواها بطلب التعويض عن عدم إتمام الصفقة ولم تقم دعواها بالفسخ إلا أخيرا في حين أن المستأنف كان يرقب تسوية حساب الربيع حتى يقوم بدفع ما يظهر في ذمته من الثمن على أساس هذا الحساب كما لا يؤثر فيه استناد المحكمة إلى تقرير الخبير في دعوى الربيع إذ كل ما تضمنته الحكم من ذلك لا يتعدى إثبات ما تم من مراحل في دعوى الربيع من غير أن يقطع فيها برأى لأن الحكم فيها لم يكن قد صدر بعد .

ومن حيث إن السببين الآخرين يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في الاستدلال في عدة وجوه : أولا — قول الحكم إن الطاعنة سكنت زمنا طويلا بعد تبادل الإندازين وبعد أن سلمت المطعون عليه عقد ملكيتها مما يفيد تمسكها بالبيع ورغبتها في إتمامه في حين أن سكوتها كان نتيجة اعتقادها الجازم بإفساخ العقد ولذلك تصرفت برهن العين المبيعة تصرف المالك في ملكه : ثانيا — جاء بأسباب الحكم أن المطعون عليه كان ينتظر تسوية حساب الربيع حتى يقوم بدفع ما يظهر من الثمن فلما طال انتظاره أقام دعوى

الحراسة وشفعها بدعوى إثبات صحة التوقيع وانتهى به المطاف بدعوى الريع وأن ذلك يدل على أنه كان جادا في تنفيذ ما تعهد به — وهذا منطوق عجيب لأن سكوت المطعون عليه خمس سنوات يدل على عكس ما ذهبت إليه المحكمة : ثالثا — اعتبر الحكم أن الطاعنة كانت متمسكة بتنفيذ عقد البيع في حين أن مركزها بعد تبادل الإنذارين هو مركز الدائن صاحب حق الاختيار في الدفع بعدم التنفيذ وفي طلب الفسخ وقد اختارت هي الدفع بعدم التنفيذ والتزمته والقانون يقضى في هذه الحالة على أساس نظرية السبب بأن سبب التزام كل من الطرفين هو قيام الآخر بالتزامه — فإذا لم يقيم أحدهما بالتزامه انعدم السبب وأصبح الالتزام كأن لم يكن ، والمحكمة أفضلت هذا الدفاع ولم تناقشه .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان في جميع وجوههما بأنه جدل موضوعي يدور حول القرائن التي استنبطتها المحكمة من تصرفات الطرفين لتأييد صحة الرأي الذي انتهت إليه والتزمت فيه حكم القانون بخصوص الشرط الفاسخ الضمني وفقا للمواد ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع — أما نظرية السبب فلا تفيد الطاعنة لأن الطرف الآخر (المطعون عليه) قام بالفعل بما التزم به ووفى الثمن كاملا وبعد أن عرضه عليها عرضا رسميا ولم تقبله .

ومن حيث إنه لذلك كله يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة محمد قزاد جابروا سني
عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي وأحمد فوشة المستشارين .

(٢٠٧)

القضية رقم ١٣٤ سنة ٢٢ القضائية :

(١) إجارة انتهاء عقد الإيجار . استمرار مستأجر في وضع يده على العين بعد انتهاء مدة الإجارة
رغم معارضة المؤجر . وجوب اعتبار وضع يده بغير سند . المواد ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ مدني (قديم) .

(ب) استئناف . أنه . تعديل الحكم الابتدائي لصالح المستأنف عليه الذي لم يستأنفه .
خطأ . المادة ٣٨٤ مرافعات .

١ — لما كان عقد الإيجار ينتهي بانقضاء المدة المتفق عليها بلا احتياج للتنبيه
بإخلاء العين المؤجرة ونقلا للمادتين ٣٨٢ و ٣٨٥ من القانون المدني القديم الذي
يحكم واقعة الدعوى وأن الإيجار لا يتجدد باستمرار المستأجر بعد انتهاء المدة متفعا
بالشيء المؤجر إلا إذا كان ذلك برضاء المؤجر كما هو مفهوم المادة ٣٨٦ من
القانون المذكور ، وكان الواقع في الدعوى هو أن المستأجر قد استمر واضعا يده
على العين بعد انتهاء مدة الإجارة رغم معارضة المؤجر ، مما يترتب عليه وجوب
اعتبار وضع يده بغير سند ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن
ما يتعين القضاء به للمؤجر عن المدة اللاحقة لنهاية عقد الإيجار هو الأجرة المتفق
عليها في العقد يكون قد أعمل حكم هذا العقد خلافا للقانون الذي يقضي بانتهائه .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد عدل الحكم الابتدائي لصالح المستأنف
عليه الذي لم يستأنفه فإنه يكون قد خالف المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات
التي تنص على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق -
تتصل في أن الطاعن أقام دعواه ضد المطعون عليهم أمام محكمة بورسعيد الجزئية
بطلب فسخ عقد الإيجار المؤرخ أول مايو سنة ١٩٤٤ عن الأرض الميمنة بالعريضة
بما عليها من المنشآت الثابتة ودفع المطعون عليهم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية
لزيادة النصاب ولدخول النزاع تحت حكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فأحيلت
الدعوى إلى محكمة بورسعيد الكلية حيث قبلت بها برقم ٨ لسنة ١٩٥٠ -
وأضاف الطاعن إلى طلب الفسخ طلب إلزام المطعون عليهم متضامتين بمبلغ
٦٣١ جنيها و ٥١٢ مليا مقابل انتفاعهم بالعين مدة أربعة شهور بعد انتهاء عقد
الإيجار اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ لغاية فبراير سنة ١٩٥٠ وما يستجده من
أول مارس سنة ١٩٥٠ لغاية الإخلاء بواقع الشهر ١٥٧ جنيها و ٨٧٨ مليا -
وبتاريخ ١٩٥٠/٥/٣ قضت المحكمة الابتدائية حضوريا برفض طلب الفسخ
والإخلاء وإلزام المطعون عليهم بأن يدفعوا للطاعن متضامتين مبلغ ٢٦١ جنيها
و ٥٧٦ مليا والمصاريف المناسبة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة
استئناف المنصورة بالقضية رقم ٢٥٠ من ٢ ق طالبا الغاء فيما قضى به من رفض
طلب الفسخ والإخلاء وتعديله بالنسبة للشطر الباقي والقضاء له بطالباته الأصلية
وبعد أن قضت محكمة الاستئناف في ١٩٥١/٥/٢٣ برفض الدفع بعدم جواز
الاستئناف وبقبوله شكلا حكمت في ١٩٥٢/١/٢٦ في الموضوع بالغاء الحكم
المستأنف بالنسبة لما تضمنته من رفض طلب الفسخ وبفسخ عقد الإيجار المؤرخ
في أول مايو سنة ١٩٤٤ عن الأرض المؤجرة وتسليمها للطاعن بما عليها من مبان
ثابتة وبتعديل الحكم فيما يتعلق بالاجرة وإلزام المطعون عليهم بأن يدفعوا للطاعن

٨٤٣ جنيها و ٣٣٣ مليا عن المدة من أول مارس سنة ١٩٥٠ لغاية تاريخ النطق بالحكم وتأييده فيما بعد ذلك . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون من وجهين : ذلك بأنه أولا - قضى بأجرة العين موضوع النزاع عن المدة التالية لانتهاء عقد الإيجار وفقا لما هو منصوص عليه في العقد ذاته ، في حين أنه قد انتهى وأصبح وضع يد المطعون عليهم على العين بغير سند - ثانيا - أنه قضى بتخفيض الأجرة المحكوم بها ابتدائيا بحالة أن الطاعن قد استأنف حكم محكمة أول درجة طالبا تعديله بالزيادة ولم يستأنفه المطعون عليهم بل قبلوه صراحة وعرضوا دفع ما قضى به عليهم وما استجد من الأجرة على أساسه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أنه قضى برفض ما طلبه الطاعن من فسخ عقد الإيجار تأسيسا على أن العين المؤجرة هي مما يدخل تحت أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإلزام المطعون عليهم بأن يدفعوا للطاعن متضامنين مبلغ ٢٦١ جنيها و ٥٧٦ مليا قيمة الأجرة ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ لغاية آخر أبريل سنة ١٩٥٠ من ذلك مبلغ ١٤٥ جنيها و ٣٢٠ مليا أجرة المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ لآخر فبراير سنة ١٩٥٠ بواقع الشهر ٣٦ جنيها و ٣٣٠ مليا وفقا لما هو متفق عليه في عقد الإيجار ومبلغ ١١٦ جنيها و ٢٥٦ مليا قيمة أجرة شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٥٠ بواقع الشهر ٥٨ جنيها و ١٢٨ مليا بزيادة ٦٠٪ من الأجرة المتفق عليها في العقد وهي قيمة الزيادة التي يسمح بها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بعد تاريخ طلبها - ويبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن طالب باستئنافه أن يقضى له بالفسخ والتسليم وبالريع عن المدة التالية لانتهاء عقد الإيجار اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ بواقع الشهر ١٥٧ جنيها و ٨٧٨ مليا وما يستجد لغاية الإخلاء ، فقضى بالحكم أولا - بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما تضمنه من رفض طلب الفسخ وبفسخ عقد الإيجار وتسليم الأرض المؤجرة إلى الطاعن بما عليها من مبان ثابتة تأسيسا على أن العين المؤجرة أرض فضاء وأن القانون الواجب التطبيق هو القانون المدني العام لا القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وأن المباني

التي أقامها المطعون عليهم على الأرض هي من حق الطامن طبقا لما هو متفق عليه في عقد الإيجار وأن هذا العقد قد انتهى بنهاية المدة المعينة فيه وهي آخر أكتوبر سنة ١٩٤٩ فضلا عن أن الطامن قد أنذر المطعون عليهم في ٦/٨/١٩٤٩ بعدم رغبته في تجديده — وقضى الحكم : ثانيا — بتعديل الحكم المستأنف فيما يتعلق بالأجرة وإلزام المطعون عليهم بها في المدة من أول مارس سنة ١٩٥٠ لغاية النطق بالحكم في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ على أساس الأجرة الشهرية المتفق عليها في عقد الإيجار وهي ٣٦ جنيها و ٦٦٦ مليا بدلا من ٥٨ جنيها و ١٢٨ مليا التي قضت بها محكمة أول درجة اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ وبتأييد الحكم الابتدائي بالنسبة لما قضى به من المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ لغاية آخر فبراير سنة ١٩٥٠ وقد بنى الحكم المطعون فيه قضاءه هذا على ما قاله من أنه " ظاهر من مطالعة عقد الإيجار أن الأجرة قد حددت من المدة جميعها على أساس الواقعة المعروفة للطرفين والمتفق عليها بينهما وهي أن المستأنف عليهم إنما استأجروا الأرض الفضاء لإنشاء سينما عليها وقد روعي في تقدير هذه الأجرة أن جميع المباني والمنشآت التي تقام بالأرض المؤجرة هي على حساب المستأنف عليهم ومن ماله الخاص وتعهدوا فوق ذلك بأن تكلف المباني بسجلات العوائد باسم المستأنف ثم تسلم إليه بالحالة التي تكون عليها عند انتهاء العقد سواء عند نهاية مدته أو في حالة فسخه لأي سبب كان بدون مقابل ، وحوى العقد نصا صريحا على أن هذا الشرط هو الذي حدا بالمستأنف إلى تأجير أرضه ولولاه لما قبل تأجير الأرض وموضوع العقد ، ولهذا لا يمكن القول بأن الأجرة المحددة في عقد الإيجار هي أجرة الأرض الفضاء ويؤيد وجهة النظر هذه أن المستأنف أدخل في حساب الربح قيمة تكاليف المنشآت التي أقامها المستأنف عليهم على اعتبار أن هذه التكاليف جزء من الأجرة المتفق عليها ولذلك لا يجوز للمستأنف أن يطالب بأكثر من الأجرة المقدرة في العقد لغاية صدور الحكم النهائي بالفسخ والتسليم ، وبما أنه يظهر من ذلك أنه روعي في تقدير أجرة الأرض أن المستأنف عليهم سيتحملون دفع مبالغ أخرى لإنشاء المباني على الأرض يستولى عليها المستأنف بدون مقابل وما دام المستأنف يطلب تنفيذ هذا الشرط وتسليم المباني إليه فلا محل لأن يطالب بأجرة زيادة على الأجرة المحددة بالعقد وهي الأجرة

التي روعي في تقديرها هذا الشرط الذي نص عليه لصالحه وحده، وبما أنه لذلك فإن الأجرة التي يتعين على المحكمة الحكم بها من المدة اللاحقة لانتهااء عقد الإيجار هي نفسها الأجرة المحددة في هذا العقد.

وحيث إن هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه يخالف للقانون ذلك : أولا — بأن عقد الإيجار ينتهي بانقضاء المدة المتفق عليها بلا احتياج للتنبيه بأخلاء العين المؤجرة وفقا لما نصت عليه المادتان ٣٨٢ ، ٣٨٥ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى وأن الإيجار لا يتجدد باستمرار المستأجر بعد انتهاء مدة الإيجار منتفعا بالشئ المؤجر إلا إذا كان ذلك برضاء المؤجر كما هو مفهوم نص المادة ٣٨٦ من القانون المذكور ، فتمى كان الثابت أن عقد الإيجار انعقد بين الطامن والمطعون عليهم لمدة معينة انتهت في آخر أكتوبر سنة ١٩٤٩ وكان المطعون عليهم قد استمروا مع ذلك ينتفعون بالعين بعد نهاية هذه المدة بغير رضاء الطامن الذي أفصح عن موقفه بما سبق أن وجهه اليهم من اذار بعدم رغبته في تجديد الإيجار وما طالبهم به في الدعوى من الفسخ والتسليم ، وكان الحكم قد استجاب فعلا الى هذا الطلب وقضى له بفسخ عقد الإيجار وتسليم العين المؤجرة بسبب انتهاء العقد فإن بقاء المطعون عليهم في العين بعد نهاية المدة المحددة فيه يصبح بغير سند ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن ما يتعين القضاء به من المدة اللاحقة لنهاية عقد الإيجار لغاية صدور الحكم بالفسخ هو الأجرة المتفق عليها فيه قد أعمل حكم هذا العقد خلافا للقانون الذي يقضى بانتهائه : ثانيا — أن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الاستئناف المرفوع من الطامن بتخفيض الأجرة الشهرية إلى ٣٦ جنيتها و ٦٦٦ مليا عن المدة من أول مارس سنة ١٩٥٠ لغاية صدور الحكم بدلا من ٥٨ جنيتها و ١٢٨ مليا المحكوم بها ابتداء ثانيا يكون قد ملل الحكم المستأنف في هذا الخصوص لمصاحبة المطعون عليهم الذين لم يستأنفوه

وخالف بذلك المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه .

وحيث إنه لما تقدم يكون هذا النعى في محله ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه في خصوص طلب الرجوع عن المدة من أول مارس سنة ١٩٥٠ وفقاً لطلب الطاعن بغير حاجة لبحث باقي الأسباب . ونظراً لأن محكمة الموضوع تحت تأثير ما وقعت فيه من خطأ قد حجبت نفسها عن بحث عناصر الرجوع وهو مما يدخل في تقديرها فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد في هذا الطلب .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأسانذة : عبد العزيز سليمان ، واصلح عبد السيد ، ومجد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(٢٠٨)

القضية رقم ١٧٩ سنة ٢٢ القضائية :

دعوى وضع اليد . شيوع . حق الحائز على الشيوع في رفع دعوى وضع اليد ضد شركائه .
للحائز على الشيوع أن يرفع دعاوى اليد ضد شركائه الذين ينكرون عليه حقه
في الانتفاع بمظاهر مادية تخالف حقوق الشركاء على الشيوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام على الطاعن الدعوى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٤٩
مدنى محكمة شبراخيت الجزئية وقال في صحيفة المعلقة بتاريخ ١٩٤٩/٥/١ إنه
اشترى من الطاعن بعقد عرفى مؤرخ فى ١٢/١٠/١٩٤٦ عشرة قرار يبط أرضا
فضاء معدة للبناء واتفق فى العقد على أن يترك البائع مترين من باقى ملكه فى الواجهة
القبيلة للروور فى حالة رضاء التنظيم والبلدية بالتصريح بترك المترين كمدخل . وقال
المطعون عليه إنه نفذ هذا العقد ووضع يده على المدخل واستمر واضعا يده عليه
هو والطريق المخصوص الموصلى إليه هو وأولاده وجيرانه إلى أن تعرض له
الطاعن ومنعه بالقوة من استعمال حق المرور وبني سورا مستعرضا وجعل فيه

فتحة أقام عليها بابا خشبيا يغلقة ويفتحة كيفما يشاء دون تمكينه من استعمال حقه المقرر له بمقتضى اتفاق ١٢/١٠/١٩٤٦. وطلب الحكم باسترداد حيازته إلى المدخل المبين الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى وبإزالة ما وضعه الطاعن من ابنية وأبواب تعوق المرور. ودفع الطاعن الدعوى أولا : بأن الشرط الذى تضمنه عقد البيع خاصا بترك مترين من ملكه للاستعمال كحرم موقوف على رضا البلدية، وقد رفضت بكتابها الرقم ٢٩/١٢/١٩٤٧ اعتماد الطريق إلا أن يكون بعرض أقله عشرة أمتار مما يعتبر معه أن حق المدعى بموجب العقد قد زال. ثانيا - بأن دعوى رد الحيازة غير مستكملة شرائطها وذلك لعدم استعمال القوة والعنف. وفى ٢٠/٣/١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدعوى. فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٥٨ سنة ١٩٥٠ مدنى مستأنف محكمة دمنهور الابتدائية التى قضت فى ٢١/٤/١٩٥١ بإحالة الدعوى على التحقيق - لإثبات ونفى أن المستأنف كان واضعا يده على الطريق للمرور هو وجيرانه دون المستأنف عليه منذ سنة ١٩٤٦ حتى وقت التعرض الحاصل فى ٢٢/٣/١٩٤٩ وأن المستأنف عليه لا يستعمل المدخل. وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود إثباتا ونفيا فى محضر التحقيق المودعة صورته الرسمية ضمن أوراق الطعن قضت فى ٥/٤/١٩٥٢ بإلغاء الحكم المستأنف واسترداد حيازة المستأنف "المطعون عليه" إلى المدخل المبين بصحيفة الدعوى وبإزالة ما وضعه فيه المستأنف عليه "الطاعن" من ابنية تعوق المرور مع إعادته إلى الحالة التى كان عليها قبل حصول التعرض ببناء السور والباب. فقرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض.

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب : ينبى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه خطاه فى تطبيق القانون من ثلاثة أوجه : الأول منها يتحصل فى أن ملكية رقبة المدخل بقيت للطاعن وفقا لعقد البيع الصادر منه إلى المطعون عليه وترتب عليها حق ارتفاق بالمرور للطرفين ومع ذلك فقد قضى برد الحيازة للمطعون عليه وهذا معناه أن الحيازة للمطعون عليه وحده مع أن عقد البيع يبين منه أن المر للطرفين. ويتحصل الوجه الثانى : فى أن الفقرة الثانية من المادة التاسعة من دكرى تنظيم الصادر فى ٢٦/٨/١٨٨٩ تنص على وجوب سد أحد طرفى

الطرق الخصوصية - كما هو الحال في الدعوى - بدرازين أو باب أو جتير ومع ذلك قضى الحكم برد حيازة الطريق وبإزالة ما عليه من مبان وهذا مخالف للدكرينو المشار إليه . ويتحصل الوجه الثالث في أن الحكم المطعون فيه قضى بإزالة السور والباب اللذين أنشأ على الطريق ، مع أن الإزالة ليست وسيلة لمنع المرور لأن المطعون عليه يمكنه المرور من غير الإزالة ومع أن الطاعن شريك في الحيازة والمرور وردها غير جائز في هذه الحالة وقد كانت تصح الدعوى لو كفت على أساس أنها دعوى منع تعرض .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه على ملكية الممر إنما أسسه في الدعوى وهي دعوى استرداد الحيازة على ما استبان له من تحقق شروطها بتوافر وضع اليد المسمى للمطعون عليه ولم تعرض المحكمة للملكية ولم تشر إلى عقد البيع إلا بالقدر اللازم في الدعوى عن واقعة وضع اليد وهي واقعة مادية استخلصت المحكمة بشأنها من التحقيق ومن مجموع أقوال الشهود أن الطريق كان في وضع يد المطعون عليه وحده ليستعمله كدخل لمنزله منذ عقد البيع حتى سنة ١٩٤٩ وقت حصول التعرض ، ثم رفعت الدعوى في ١٩٤٩/٥/١ ، وهذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص موضوعي سائح . ومردود في وجهه الثاني بأنه بعد أن حسم الحكم النزاع الذي أثاره الطاعن بشأن عدم موافقة البلدية على إنشاء الطريق ، وهو ليس محل طعن ، انحصر النزاع بين الطرفين حول وضع اليد على الممر باعتباره مدخلا خصوصيا ، وليس حول ما إذا كان طريقا قد استكمل شروط التنظيم اللازمة لإنشائه ، وقد ثبت من مجموع التحقيق حسبما استخلصته المحكمة ، كما سلف البيان ، أن الطاعن ترك المدخل لمرور المطعون عليه الذي استعمل حقه في ذلك ومن ثم فإن تبعة مخالفة دكرينو التنظيم بشأن المدخل الخاص تقع عليه وهو شأنه في اتباع نصوصه بما لا يتعارض مع انتفاعه . ومردود في وجهة الثالث - بأن الحكم بإزالة ما وضعه الطاعن من أبنية على الطريق وبإزالة المدخل فهو كما نص الحكم مقصود منه عدم تعويق المرور . وهذا مظهر من مظاهر تمكن المطعون عليه في استعمال حق الارتفاق المقرر له بوضع اليد .

ومن حيث إن الطعن في السبب الثاني بنى على أن الحكم التمهيدى — القاضى بالأحالة على التحقيق الذى أخذ بنتيجته الحكم المطعون فيه لم يبين أن الطاعن لم يستعمل المدخل كما لم يحقق أن الطاعن كان على أسوأ الفروض شريكاً فى المرور وفى هذا قصور يبطله .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به في السبب الأول ، فضلاً عن أن الحائز على الشيوع له أن يرفع دعاوى اليد ضد شركائه الذين ينكرون عليه حقه في الانتفاع بمظاهر مادية تخالف حقوق الشركاء على الشيوع .

ومن حيث إن الطاعن ينهى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه قصوره في التسيب ، ذلك بأن المحكمة رددت في حكمها القطعى أقوال الشهود ولكنها انتهت إلى نتيجة تخالف الثابت من أقوالهم ، إذ قال شهود الإثبات ، إن الطاعن منع المطعون عليه من تاريخ بناء السور والباب ، وقال أحدهم إن المنع من سنة ١٩٤٧ وقال باقهم إن المنع جرى عقب بناء الطاعن السور والباب ، فإذا أخذ بجموع أقوال الشهود لظهر أن التعرض جرى في سنة ١٩٤٧ يؤيد ذلك أن رخصة إقامة لبناء المقدمة ضمن أوراق الطعن يعمل بها من مدة سنة من تاريخ الطعن في ١٠/١٠/١٩٤٦ ، فعلى أسوأ الفروض يكون البناء قد تم في ١٠/١٠/١٩٤٧ تاريخ انتهاء الرخصة ، وبين هذا التاريخ وتاريخ رفع الدعوى في مايو سنة ١٩٤٩ كان قد انقضى أكثر من سنة مما يترتب عليه عدم قبول الدعوى ، ومن ذلك تقرر المحكمة أن الدعوى رفعت في المواعيد .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة بعد أن استعرضت أقوال الشهود إثباتاً ونقياً ، حسبما هو وارد بالتحقيق ، قالت إن الشاهد الأول وهو عبد الغنى محمد — دلال المساحة — قرر أن الطاعن ترك مترين ، وفي سنة ١٩٤٩ أخبره المطعون عليه بأن الطاعن حفر أساساً للبناء ، وقد استنكر الطاعن ذلك ، وذهب الشاهد محمد وأمر الطاعن بمنع تعويق المرور ، وأن الطرفين يضعان اليد على المدخل حتى سنة ١٩٤٩ ، ومن قبل ذلك كان المرور منه للجميع وأن التعرض حصل هذا العام إذ شيد الطاعن السور وأقام بوابة ، ثم قالت إن الشاهد

الرابع وهو سيد يوسف المكاول قرر أنه في سنة ١٩٤٩ طلب منه الطاعن أن يتم بناء السور فتمنع المطعون عليه الذي كان يمر من هذا المدخل من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٤٩ ، ثم قالت إن الشاهد الثالث عوض محمد بليخ قرر أن المطعون عليه كان يمر من المدخل حتى أقام الطاعن السور والبوابة من ثلاث أو أربع سنوات ، وعلقت المحكمة على أقوال هذا الشاهد بأنه وإن كان قد ذكر في محضر التحقيق أن التعرض كان في سنة ١٩٤٧ إلا أن هذا خطأ مادي كتابي إذ ثبت من قضية اللجنة رقم ٧١٠ لسنة ١٩٤٩ المضمومة أن شهادته يستبين منها أن التعرض كان في سنة ١٩٤٩ ، وبعد أن سردت أقوال الشهود جميعا قالت إنه يبين من مجموعها أن المطعون عليه كان يمر من الطريق محل التراع من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٤٩ وقت التعرض وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه هو استخلاص موضوعي سائق لا قصور فيه ولا يخالف ما ورد في التحقيق ، وفيه الرد الكافي على الدفع بعدم قبول الدعوى بجهة رفعها بعد انقضاء أكثر من سنة وأما ما يقول به الطاعن من أن الإدارة رخصت له بإقامة المنزل في أكتوبر سنة ١٩٤٩ لمدة سنة وأن البناء تم في سنة ١٩٤٧ فردود بأن الترخيص لا يقطع في أن البناء تم سنة ١٩٤٧ وأما ما يتمسك به الطاعن في مذكرته الشارحة من أن الحكم لم يرد على دفاعه بأن ركن القوة لازم لاسترداد الحيازة فردود بأنه سبب غير مقبول إذ لم يتمسك به الطاعن في تقرير الطعن .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، ومن ثم يتعين رفضه .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشة المستشارين .

(٢٠٩)

القضية رقم ٢٢٠ سنة ٢٢ القضية : .

(أ) قضية . ملكية شائعة . حق قاضي القسمة في تقدير جدية المنازعة في الملك المتارة
أمامه لإيقاف الدعوى أو السير فيها .

(ب) قضية . ملكية شائعة . تقدير جدية المنازعة في الملك المتارة في دعوى القسمة .
موضوعي .

(ج) قضية . دعوى القسمة . الخصوم فيها . البطلان المترتب على عدم تمثيل بعض الشركاء
في إجراءات هذه الدعوى . بطلان نسبي . عدم جواز التمسك به إلا للشريك الذي
لم يختصم في الدعوى .

(د) إعلان . دعوى . تحقيق واقعة حصول الإعلان والتثبت من صحة تمثيل المعلن إليه
في الدعوى . مسألة موضوعية .

١ — لقاضي القسمة تقدير جدية المنازعة في الملك التي تثار أمامه حتى لا يصدده
ذلك عن ممارسة اختصاصه ، وهذا التقدير يقتضي بحثاً أوجه المنازعة ووزن
أسانيدها لا للفصل في موضوعها وإنما للوصول إلى قرار بتأخير الفصل
في القسمة أو السير في إجراءاتها .

٢ — تقدير جدية المنازعة في الملك المتارة في دعوى القسمة هو مما يدخل
في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي لا رقابة فيها لمحكمة النقض ما دامت تقيم
قضاءها على اعتبارات واقعية مقبولة وأسباب سائغة .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض بأن البطلان المترتب على عدم تمثيل بعض الشركاء في إجراءات دعوى الفرز والتجنيب هو بطلان نسبي لا يحق التمسك به إلا للشريك الذي لم يكن طرفاً فيها .

٤ - تحقيق واقعة حصول إعلان بعض الخصوم في الدعوى والتثبت من صحة تمثيلهم فيها إنما هو من المسائل الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض ما دام أن لهذا التحقيق سنداً من أوراق الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى - على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٠٥ سنة ١٩٤٥ مدني جزئي أجاباً ضد الطاعن وآخرين طلبت الحكم فيها بنسب خير هندى زراعى لفرز وتجنيب ١ فدان و ١٠ قراريط و ٦ أمهم قالت إنها تملكها شيوما في ١٨ فداناً و ٩ قراريط و ١٢ مهما بمحوض البيارم الكبير رقم ٩ بطريق الشراء من والدتها المرحومة فاطمة محمد سويلم بمقتضى عقد بيع مسجل في ١٩٣١/١/٤ . وبجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٤٥ طلبت المطعون عليها التأجيل لإعلان من لم يصح إعلانه ولادخال خصوم آخرين في الدعوى . وفي ١٩٤٥/٤/٩ أدخلت كلا من محمود السعيد سالم وعبد الحميد اسماعيل ولييب ابراهيم بوصفهم نظارا على وقف المرحوم سيد أحمد سالم الكبير ، كما أدخلت خصوما آخرين في الدعوى ، ونظرا لأن إعلان السيدة فاطمة طلخان سالم لم يصح فقد تنازلت عن مخاصمتها ، وحكت المحكمة بإثبات هذا النزاع ونسبت خيرا لإجراء الفرز والتجنيب كالمبين بأسباب حكمها التمهيدى الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٦ وفي ١٩٤٦/٥/١٩ قضت المحكمة بشطب الدعوى لعدم حضور أحد من الخصوم

ثم جددت المطعون عليها الدعوى في تاريخ ١٩٤٦/٥/٢٧ وأعادت إعلان السيدة فاطمة طلخان سالم مع سبق الحكم بالتنازل عن مخاصمتها وقد صح إعلانها ، وقال الذين حضروا من الخصوم ومنهم الطاعن وشقيقته نemat طلخان أنهم يعارضون في الحكم التمهيدى بتدب الخبير ويطلبون إلغائه والحكم بعدم قبول الدعوى لمنازعتهم في الملك ، واحتياطيا إيقافها حتى تثبت المطعون عليها ملكيتها للقدر المطلوب فرزه ، كما دفعوا بعدم تمثيل جميع الشركاء في الملك وبعدم ورود القسمة المطلوبة على جميع المال المشترك . وفي ١٩٤٦/١١/٢٤ قضت محكمة أول درجة برفض المعارضة وتأييد الحكم التمهيدى ولما باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره قضت في ١٩٤٧/٣/٢٣ باعتماد تقرير الخبير المقدم وملحقه ، وبعد أن أجرت عملية القرعة خصصت نصيب المطعون عليها في القسم الذى أظهرته عملية الاقتراع - استأنف الطاعن ومن معه هذه الأحكام الثلاثة لدى محكمة المنصورة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية وقيد بجدولها برقم ٤٧٢ سنة ١٩٤٧ مستأنف وطالبوا في ختام عريضة استئنافهم الحكم بإلغاء الحكم القطعى الصادر من محكمة أجا بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٨ ، وكذا الحكيم التمهيديين المشار إليهما والحكم أصليا باعتبار الست فاطمة طلخان سالم غير ممثلة في الدعوى ولا ترتبط بإجراءاتها وبعدم قبول الدعوى المستأنفة أو رفضها واحتياطيا إيقافها على ما سلف بيانه ابتداء - وفي ١٩٥٢/٢/٢٤ قضت محكمة المنصورة بهيئتها الاستئنافية بتأييد الأحكام المستأنفة مع إلزام المستأنفين بالمصاريف تأسيسا على أن تنازل المطعون عليها عن مخاصمة فاطمة طلخان ثم العودة إلى اختصاصها لا يعدو أن يكون تنازلا عن مجرد المخاصمة لا عن أصل الحق مما لا يمتنع معه إعادة مخاصمتها وإلى أن القول بعدم تمثيل جميع الشركاء في الملك أو تناول القسمة لعموم المال المشترك مما يبطل إجراءات القسمة مردود بأن ما عناء الخصوم من هذا التمثيل هم نظار الوقف ، وقد تبين من أوراق الدعوى أنهم قد أدخلوا في الدعوى بأصل إعلان ومؤشر على أحدهما بذلك وإن افتقد الملف أحد هذين الأصلين فليس معناه عدم حصول الإعلان وتمثيل هؤلاء النظار في الدعوى طالما أن لدى المحكمة من الإثبات ما يقطع بإدخالهم في الدعوى وأن مورث المطعون عليها يملك في حوض الينارم

الكبير رقم ٩ ملكا خاصا قدره ٤ فدادين و ١٦ مهباً شيوماً في نفس الحوض كالمين بالكشف الرسمي وهذا القدر لا شأن له بما يرثه مورث المطعون عليها من أبيه مما يقع في ذات الحوض المذكور وطالما أن ما خلفه مورث المطعون عليها عن أبيه بهذا الحوض يتسع لما تطالب هي بفرزه فلا مساس بحق المستأففين ومنهم الطاعن . وأما عن وقف الدعوى للنازعة في الملك فقد استظهرت المحكمة أن دفاع الطاعن وفريقه يقوم في خصوصه على حصول قسمة سابقة بين مورثه ومورث المطعون عليها وباقي الشركاء في سنة ١٩٠٥ ، وقد اقترنت بوضع اليد هذه المدة الطويلة وعلى أساسها تمت بعض تصرفات بالبدل — رأت أن هذه القسمة لم تنه حالة الشروع لعدول مورث الطاعن وشركائه عنها بإقرارهم ذلك في القضية الشرعية رقم ١٦ سنة ١٥ الزقازيق الشرعية المنضمة للاستئناف رقم ٣١ سنة ١٩٤٨ المحجوز للحكم مع ذات الاستئناف الحالي ، ومن ثم فلا يجوز التحدى بهذه القسمة وما ترتب عليها من تصرفات — وقد طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن هذا الطعن بني على ثلاثة أسباب : يتحصل أولها — في أن الطاعن دفع دعوى القسمة التي اقامتها المطعون عليها أمام محكمة أول درجة بعدم قبولها للنزاع في ملكية المطعون عليها من حيث مقدارها وموضعها لأن القدر الذي تدعى قسمته مع باقي الأطيان التي تقول بشيوعه فيها بحوض البيارم الكبير رقم ٩ هو ملك للطاعن وشركائه عن مورثهم الموحوم طرخان سيد أحمد وقد اترفت المطعون عليها بصحيفة دعوها بوضع يد الطاعن وشركائه ومورثهم من قبل على تلك الأطيان لأكثر من خمس عشرة سنة واستدلوا على ذلك بالمدكرة المقدمة في القضية رقم ١٦ سنة ١٥ — ١٦ الزقازيق الشرعية التي تفيد حصول قسمة في هذه الأطيان سنة ١٩٠٥ كما قدموا عقود بدل تمت على أثر حصول هذه القسمة كظهر على جدية النزاع في الملك ، كما أنه ثبت بمحضر جلسة ١٩٥١/١/١٣ أمام المحكمة الاستئنافية أن هناك أوقافاً لازالت شائعة في هذا الملك إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفع بحجة أن قسمة سنة ١٩٠٥ لم تنه حالة الشروع بين مورث الطاعن ومورث المطعون عليها ، وأن مورث الطاعن أكد بطلان تلك القسمة

كما هو ثابت من مذكرته في القضية رقم ١٥ الزقازيق الشرعية المشار إليها وهذا الذي قرره الحكم لا يكفي تبريرا لقضائه برفض الدفع ، ولا لقوله إن قضاءه هذا لم يتعد البحث في جدية النزاع ما دام أنه بحث في النزاع ذاته وقضى فيه في غير مواجهة جميع أصحاب الشأن فتعرض الحكم للقول ببطلان القسمة وما ترتب عليها من تصرفات هو قضاء خاطئ لا يملكه القاضي الجزئي ولا اختصاص له فيه وكان يجب إحالته إلى المحكمة الابتدائية ولأن محكمة أول درجة حين قالت عن هذا النزاع في الملك إن محله دعوى ملكية ولا يتسع لها نطاق دعوى القسمة رفع الطاعن دعوى الملكية رقم ١٢٢٣ سنة ١٩٤٨ ك المنصورة وطلب تأسيسا عليها إيقاف دعوى القسمة حتى يفصل في الملكية المتنازع عليها ، إلا أن المحكمة الاستئنافية قالت إن دعوى الملكية رفعت بعد رفع هذا الاستئناف وتام تحضيره وأنه قصد بها وضع العراقيل في سبيل حق المطعون عليها مما يتبين منه عدم جديتها مع أن دعوى الملكية ما أقيمت إلا نزولا على رأى محكمة أول درجة المرفوعة إليها دعوى القسمة فنقول الحكم بعدم جديتها فضلا عما فيه من مخالفة للقانون فيه مدوان على سلطان محكمة الملكية مما كان ينبغي معه وقف الدعوى هذا إلى أن منازعة الطاعن في الملكية تقوم على أساس كسب الملكية بالتقادم وقد تأيد ذلك بإقرار المطعون عليها في صحيفة دعواها ، كما سلف بيانه ، والحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالحديث عن هذا الشق من الدفاع والرد عليه رغم تمسك الطاعن به فيكون قضاؤه باطلا مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن لقاضي القسمة تقدير جدية المنازعة في الملك التي تثار أمامه حتى لا يصده ذلك عن ممارسة اختصاصه ، وهذا التقدير يقتضى حتما بحث أوجه المنازعة ووزن أسانيدھا لا للفصل في موضوعها وإنما للوصول إلى قرار بتأخير الفصل في القسمة أو السير في إجراءاتها هذا هو ما تعنيه عبارة ” وجوب تأخير الفصل في القسمة إلى أن يحكم قطعا في تلك المنازعة “ التي تضمنها نص المادة ٤٥٤ مدني قديم التي تحكم واقعة الدعوى — لا وجوب تأخير الفصل في القسمة لمجرد إثارة منازعة أيا كان سببها أو دليلها أو الصلوة التي اتخذت لإثارتها سواء أكان ذلك بطريق الدفع أو الدعوى . وإذن فتى كان

الثابت أن الحكم المطعون فيه وهو بصدد تقدير أوجه هذه المنازعة ومدى جديتها قد أورد ما يلي "ومن حيث إنه وإن ثبت من مطالعة أوراق الدعوى رقم/١٦ سنة ١٥ - ١٦ الزقازيق الشرعية أن قسمة حصلت في سنة ١٩٠٥ بين مورث الطاعن ومورث المطعون عليها وباقي ورثة المرحوم سيد أحمد سالم الكبير إلا أن هذه القسمة لم تحصل بصورة أنهت الشروع بين المورثين ليصح ادعاء الطاعن التملك بوضع اليد"... إلى أن قال "فضلا عن ذلك فإن مورث الطاعن قد أكد صراحة بمذكرته المقدمة في الدعوى الشرعية سالفة الذكر أنه قد أبطل هو وباقي المستحقين قسمة سنة ١٩٠٥ بعد حصولها بشهرين عندما اتضح لهم أن كتاب الوقف لا يجوز قسمته فليس يصح في الأذهان إذن الاستناد إلى قسمة هذه حالها وهذا مبلغ الجدل فيها ، كما لا يصح التحدى بما كان قد رتبته مورث الطاعن وغيره على تلك القسمة من تصرفات للغير لأن بطلان هذه القسمة يقتضى زوال جميع الآثار المترتبة عليها..." ثم انتهى الحكم إلى القول "وحيث إنه لا يبقى من عناصر النزاع في الملك إلا ما ركن إليه الطاعن وفريقه من أنهم رفعوا الدعوى رقم ١٢٢٣ سنة ١٩٤٨ كلى المنصورة بالملكية وبطالبون بناء عليها بالوقف حتى يفصل في الملكية ولكن المحكمة بما لها من سلطة التقدير في الحدود التي تتصل بالدعوى الحالية تذكر أن هذه الدعوى لم تعلن صحيفتها إلا في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ أى بعد رفع الاستئناف وبعد أن تم تحضيره ونظره بمجالسات المرافعة لأربع مرات مما يتضح منه أنه لم يقصد بها إلا وضع العراقيل في سبيل حق المطعون عليها وهو ما يجب أن تفوته المحكمة على الطاعن وفريقه خصوصا وأنهم لم يركنوا في ادعاء الملكية إلى دليل غير ما قالوه من وضع اليد استمرارا لقسمة سنة ١٩٠٥ التي أوضحت المحكمة مبلغ الجدل فيها ومن ثم يتعين طرح هذا العنت جانبا وعدم الالتفات إليه..." وكان يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه إذ استعرض وجوه المنازعة التي أثبت أمامه واستظهر أسانيدھا واقنع بعدم جديتها استنادا إلى جدول المتقاسمين عن قسمة سنة ١٩٠٥ وبطلان ما ترتب عليها من تصرفات وإلى عدم الاعتداد بوضع اليد المترتب على هذه القسمة كسبب مستقل للتملك لعدم توافر شروطه قانونا إلى عدم وجود دليل آخر غير ما ذكر كأساس لدعوى

الملكية التي أقامها الطاعن تأييدا لجدية المنازعة التي أثارها فإن ذلك مما يدخل في حدود سلطة المحكمة التقديرية التي لا رقابة لمحكمة النقض فيها ما دامت قد أقيمت على اعتبارات واقعية مقبولة وعلى أسباب ماثقة تبرر قضاءها كما هو الحال في الدعوى ، مما يتعين معه رفض هذا الوجه .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو أن الطاعن وفريقه قد اعترضوا على عدم توجيه دعوى القسمة إلى جميع الشركاء في الملك إن كان لا يزال شائعا ، ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الشق من الدفاع بمقولة إن ما عناه الطاعن في هذا الخصوص هو أن نظار وقف المرحوم سيد أحمد سالم الكبير لم يمثلوا في الدعوى إلا أنه قد اتضح من مطالعة محضر جلسة ١٩٤٥/٣/١١ أن المطعون عليها طلبت التأجيل لإدخال خصوم جدد في الدعوى ونفاذا لذلك حرر أصلا إعلان ليعلن بهما أشخاص مدداهم الحكم المطعون فيه وأنه تبين من مراجعة محضر جلسة ١٩٤٦/٥/١٤ أن الإعلان قد تم ، كما قرر ذلك وكيل المطعون عليها ، وأن الظاهر من وقائع الحكم القطعي الصادر في ١٩٤٧/٣/٢٣ أن المطعون عليها أدخلت نظار الوقف المشار إليهم في الدعوى كما أن المفروض أن محكمة أول درجة قد راعت صحة الإجراءات في الدعوى وعلى ذلك فإذا افتقد الملف أصل الإعلان الآخر فليس معناه أن من أدخلتهم المطعون عليها لم يمثلوا في الدعوى ما دام أن لدى المحكمة من الأدلة والأسانيد المشار إليها ما يقطع بحصول إعلان هؤلاء النظار في الدعوى ، وهذا الذي قاله الحكم غير صحيح إذ أن الحكم المطعون فيه أثبت في صدره وهو يروى تاريخ الخصومة أن المطعون عليها لم تدخل في الدعوى بعد تجديدها من الشطب من أدخلتهم بإعلان ٩ من أبريل سنة ١٩٤٦ فتسليم الحكم بعدم وجود أصل الإعلان بأوراق الدعوى لا يستقيم مع القول بأن ذلك لا يعني عدم تمثيل من أدخلوا في الدعوى أصلا ، ومتى كان الثابت على خلاف ما يرويه الحكم أن فريقا من الشركاء لم يدخل في الدعوى كان ذلك مخالفا لنص المادة ٥٢ مدني قديم مخالفة تبطل الحكم المطعون فيه وتوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن التحدى ببطلان دعوى الفرز والتجنيب التي رفعها أحد المشتاهين بسبب عدم تمثيل بعض الشركاء في إجراءاتها ، فضلا

عن أنه غير منتج لأنه - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسي لا يحق التمسك به إلا للشريك الذي لم يكن طرفا فيها - فلان تحقيق واقعة حصول إعلان بعض الخصوم في الدعوى والتثبت من صحة تمثيلهم فيها إنما هو من المسائل الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض مادام أن لهذا التحقيق مستندا من أوراق الدعوى . فإذا كان الثابت أن الطاعن قد كان ممثلا في دعوى القسمة فلا شأن له بالتعديت عن تمثيل أو عدم تمثيل غيره من الشركاء مادام أن حكم القسمة لا حجية له على من لم يكن طرفا فيه - ومع هذا فإن الحكم المطعون فيه قد استدل على تمثيل نظار الوقف - وهم الذين عناهم الطاعن في نعيه بما ثبت لدى المحكمة من محاضر جلسات الدعوى ومن تحرير أصليين للإعلان والتأشير على أحدهما بما يفيد تحرير أصل آخر للإعلان ومن تقرير وكيل المطعون عليها أمام المحكمة بجلسته ١٩٤٦/٤/٢٤ حصول الإعلان فعلا دون اعتراض من الخصوم الحاضرين في الدعوى على ذلك وما استظهرته المحكمة من وقائع الحكم القطعي الصادر في ١٩٤٧/٣/٢٢ الدالة على إدخال نظار الوقف فعلا في الدعوى ، وما أكدته المحكمة بعد ذلك من تمثيل هؤلاء النظار في الاستئناف رقم ٣١، ٣٢، ٣٣ سنة ١٩٤٨ مدني مستأنف التي كانت منظورة مع ذات الاستئناف موضوع هذا الطعن والمقدمة أحكامها بملف هذا الطعن ، ومن ثم يكون هذا السبب على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الطاعن وفريقه دفعوا دعوى القسمة بأنها لم تتناول كل الأموال المشتركة فقال الحكم الابتدائي إن هذا لا يؤثر في دعوى القسمة ، وقال الحكم المطعون فيه إن مورث المطعون عليها يملك في حوض البيارم الكبير رقم ٣ محل القسمة ملكا خاصا مقداره ٤ ف ، ١٦ ط شيوعا في نفس الحوض وما دام أن هذا القدر يتسع للقدر المطلوب فرزه فلا أساس بحق الطاعن وفريقه ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك عدم وجوب توجيه دعوى القسمة لجميع المال المشترك وهذه مخالفة للقانون لأن القسمة القضائية يجب أن تطلب على كل الأموال المشتركة ولا يصح قصرها على جزء منها ، والدعوى الحالية تتميز فوق هذا بأن في الملك الشائع أموالا موقوفة وأموالا

مرة ، وقد تداخل الوقف في الملك من سنة ١٩٠٥ وحصلت فيها تصرفات بالمبادلة وكان واجبا أن يفرز الملك من الوقف أولا ثم تجرى قسمة الملك بعد ذلك ، ومن أجل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه بقضائه بالقسمة قد خالف القانون مخالفة تبطله وتقتضى نقضه .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعن لا يحدد سبب ملكية المطعون عليها للقدر المطلوب قسمته ، كما أثبتته الحكم ، وهو الشراء لا الميراث ، والثابت من أوراق الدعوى أن الطاعنة اشترت من والدتها القدر المطلوب فوزه بمقتضى مسجل في سنة ١٩٣١ شيوعا في ١٨ ف وأن والدتها البائعة لها تملك ما باعت ميراثا عن زوجها مورث المطعون عليها وأن لهذا المورث ملكية خاصة غير مورثة مقدارها ٤ ف ١٦ ط في ذات العين محل النزاع ، ولما كانت المطعون عليها قد أدخلت في القسمة كل المال المشترك الشائع فيه القدر المراد تجنبه فلا حاجة بها لإدخال الأطياف الموروثة جميعها في نطاق هذه القسمة كما يريد الطاعن لأن ذلك الإعراض ليس من شأن الطاعن إثارتة بل هو شأن باقي ورثة والد المطعون عليها وهو ليس من بينهم وبالتالي فلا مصلحة له فيه مما يتعين معه رفض هذا السبب .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأمانة محمد فؤاد جابر
واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على المستشارين .

(٢١٠)

القضية رقم ١٧٥ سنة ٢٢ القضائية :

تسجيل . بيع . نقل الملكية . مناهة . هو بالتسجيل بمجرد . التعدي بسبق علم المشتري
الأخير يبيع ذات العقار لشخص آخر أو سوء نيته أو توأطئه مع البائع على حرمان المشتري الأول
من الصفقة ، لا محل له . قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه وفقا لقانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣
إذا لم يتم تسجيل العقود التي من شأنها إنشاء حق الملكية أو حق عيني عقارى
آخر فإن الملكية تظل على ذمة المتصرف فإذا هو تصرف فيها لشخص آخر بادر
إلى تسجيل عقده خلصت له الملكية بمجرد هذا التسجيل ، ولا محل للتعدي بسبق
علم المتصرف إليه الأخير بمحصول تصرف البائع لشخص آخر من ذات العقار
أو سوء نيته أو توأطئه مع البائع على حرمان المتصرف إليه الأول من الصفقة
مادام أن المناط في نقل الملكية هو التسجيل بمجرد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه اشترى ممن تدعى حبيبة سيد

سليمان ٢ فدان و ٨ قراريط و ٦ أسهم أطيانا زراعية كائنة بتاحية الحوامدية مركز الجيزة بموجب عقد بيع ابتدائي تاريخه ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ رفع به الدعوى رقم ٢٠٩٢ سنة ١٩٣٦ مدنى الجيزة طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ ذلك العقد وقضى له بطلباته فى ٨ من مارس سنة ١٩٣٩ وفى خلال ذلك نزلت وزارة الأشغال ملكية مقدار ٢ فدان و ٣ قراريط من هذا القدر المبيع تنفيذا للمشروع رقم ٤٧٣٧ وأصبح القدر الباقي تالفا لا ينتفع به وقد تم الاستيلاء على القدر المتزوع ملكيته فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ ورأت الوزارة المفاوضة مع المطعون عليه بوصف أنه كان الواضع اليد على القدر المذكور ولما لم تنته المفاوضة إلى تسوية اتجهت الوزارة إلى التعاقد مع المالكة الأصلية "حبيبة سيد سليمان" على شراء هذا القدر وتم ذلك بموجب عقد البيع المسجل فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٢ بثمن قدره ١٠٨ جنيهات و ١٦٠ مليا أودعته الطاعنة المشتريّة باتفاقها مع البائعة بخزانة المحكمة بموجب محضر إيداع رسمى فى أغسطس سنة ١٩٤٥ وذلك لما تبين لها من خلاف بين البائعة والمطعون عليه ولوجود حق امتياز البائع على هذه الأطيان لمصلحة الأملاك الأميرية البائعة الأصلية لهذه الأطيان عن باقى الثمن الذى لم يؤد إليها — فأقام المطعون عليه هذه الدعوى الحالية أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بجداولها برقم ٦٧٣ سنة ١٩٤٥ كلى مصر وطلب فى صحيفة العلنة بتاريخ ١٠/٢١/١٩٤٤ الحكم له بإلزام الوزارة الطاعنة بأن تدفع إليه مبلغ ٩٩٩ جنيها قيمة الثمن والرّبع من سنة ١٩٣٩ لغاية رفع الدعوى والمصاريف والأتعاب والنفاذ — وعند نظر الدعوى أنكرت الطاعنة دعوى المطعون عليه من أساسها لأن الأطيان موضوع النزاع ملك الست حبيبة سيد سليمان وقد حرز عنها عقد بيع نهائى بينهما ثم طلبت الطاعنة رفض الدعوى لتعاقدتها مع المالكة الظاهرة بعقد مسجل سابق على عقد المطعون عليه وهذا الأخير وشأنه مع البائعة — قضت محكمة أول درجة فى ١٢/٢٧/١٩٤٥ بتدب خبير زراعى لتقدير ثمن العقار الذى استولت عليه الطاعنة وتقدير ريعه عن المدة المطالب بها وبعد أن قدر الخبير الثمن والرّبع قضت المحكمة المذكورة فى ١٢/٢٩/١٩٤٩ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٥٧٩ جنيها ٢٣٩ مليا مع

المصاريف تأسيسا على أن الطاعة لم تعترض على صفة المطعون عليه في مقاضاتها فيعتبر ذلك تسليا منها بصفته وإقرارا منها بالتصرف الحاصل من حبيبة سليمان للمطعون عليه والتي لم يكن للطاعة حق التعاقد معها بعد أن خرجت الملكية من يدها يبيعها للمطعون عليه ويؤيد ذلك أن الطاعة لم تصرف شيئا من الثمن للبائنة بل أودعته بخزانة المحكمة لما تبين لها أن المطعون عليه اشترى القدر المذكور - استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد بجدولها رقم ١٦٧ سنة ٦٧ ق وطلبت في ختام صحيفة استئنافها إلغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة واحتياطيا رفضها تأسيسا على القول بأن المطعون عليه لا صفة له في رفع هذه الدعوى أو المطالبة فيها ما دامت قد اشترت هي من المالككة بعقد مسجل ولأن قضاء الحكم بالبيع مع ثبوت إيداع الثمن بخزانة المحكمة للخلاف القائم بشأنه وثبوت حق امتياز البائع لمصلحة الأملالك البائنة الأصلية للقدر محل النزاع - وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وبتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعة "المستأنفة" بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٥٣٥ جنيها و ٤٦٧ مليا والمصاريف عن الدرجتين والأتعاب تأسيسا على أنه ثبت لها أن الطاعة كانت تعلم تمام العلم بأن المطعون عليه هو الذي يضع يده على الأرض محل النزاع ومالك لها بدليل مفاوضاتها معه على الثمن ثم استخلصت المحكمة أن الطاعة لم تكن حسنة النية في تعاقداتها مع البائنة بعقد مسجل وهذا التسجيل لا يكسبها حقا مفضلا على حق المطعون عليه ولو كان لاحقا في التسجيل لعقد الطاعة إلى آخر ما جاء بأسباب هذا الحكم . فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن هذا الطعن بني على سبب واحد دوا مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيانه تقرر الطاعة أنها حين استأنفت الحكم الابتدائي طلبت لدى محكمة الاستئناف الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أنها كانت قد تعاقدت مع المالككة الأصلية "حبيبة سيد سليمان" للقدر موضوع النزاع وهذه ارتضت الثمن ووقعت على العقد الذي تم تسجيله في تاريخ سابق على تسجيل المطعون عليه للحكم الصادر له بصحة ونفاذ عقده الصادر

إليه من نفس البائعة وقد اطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفع استنادا إلى أن الطاعة لم تكن حسنة النية في تعاقداتها مع المالكة الأصلية وأنها كانت تعلم بسبق صدور تصرف من هذه البائعة من ذات العقار للطعون عليه وأن مبادرة الطاعة إلى تسجيل عقدها لا يكسبها حقا مفضلا على حق المطعون عليه الذي تقرر بالحكم الصادر له بصحة ونفاذ عقده ولو كان تسجيل هذا الحكم لاحقا لتسجيل عقد شراء الطاعة - وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاء مخالف للقانون ذلك بأن الشارع في القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ قد رفع تسجيل العقد الناقل للملكية فوق مستوى الدور الذي كان يؤديه من قبل بفعل له من الأثر ما لم يكن له في ظل القانون المبدئي إذ جعل التسجيل هو بذاته الناقل للملكية ولا يمنع من ذلك سوء نية المتصرف أو تواطؤه مع المتصرف إليه إضرارا بصاحب عقد آخر ناقل للملك أو مقرر له وهو ما أفصح عنه الشارع في المذكرة الإيضاحية بأنه أراد ألا يجعل من سوء نية المتصرف أو تواطئه سببا يفسد عليه تسجيله تأسيسا على حسن النية الواجب توافره في المعاقبات أو على مقتضيات العدالة اكتفاء بحق المتضرر في الرجوع على من أضربه بالتعويض عن الضرر الذي لحقه - ومادامت الملكية كانت باقية للبائعة ولم تكن قد انتقلت إلى المطعون عليه بسبب تراخيه في التسجيل فيكون البيع الذي تم تسجيله وانتقلت به الملكية للطاعة نافذا ولا محل للتحدى بسوء نية المتصرف إليه أو تواطئه مع البائع على حرمان المتصرف إليه الأول "المطعون عليه" من الصفة ولا بعلمه بسبق تصرف البائع له إلى الغير إذ المناط في نقل الملكية هو التسجيل وحده دون نظر إلى سوء النية أو التواطؤ أو العلم .

وحيث إن هذا النعي على أساس ذلك بأن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بالإلزام الطاعة بالثمن والريع من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥ للمطعون عليه على "أنه يؤخذ مما تقدم أن وزارة الأشغال قد جانبت الحق في تعاقداتها مع حبيبه سيد سليمان ولم تكن حسنة القصد في تملك العقار لذلك لا أخذ المحكمة بما دفعت به من عدم وجود صفة للمطعون عليه في المطالبة إذ أن صفته ثابتة من مفاوضاتها له منذ البدء كما أن تعاقداتها مع حبيبه سيد سليمان ومبادرتها إلى تسجيل عقدها لا يكسبها حقا

مفضلا على الحكم الصادر بصفة التعاقد بين المطعون عليه وحيثيه سيد سليمان ولو كان تسجيله لاحقا لعقد الطاعة وذلك لتوافر علم الطاعة بالبيع الحاصل للمطعون عليه ولعدم حسن نية عمالها الثابت من الأدلة المشار إليها وقد استقر الرأي على ان أسبقية التسجيل لا تكون حجة على الغير الذي كسبها حقا بحسن نية قبل التسجيل ... وقد جاءت المادة ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ مؤيدة لوجهة هذا النظر ... " وهذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون ذلك أن قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الذي يحكم واقعة الدعوى أوجب في مادته الأولى أن جميع العقود التي من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله يجب تسجيلها وأن عدم تسجيلها يترتب عليه ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تزول بين المتعاقدين أنفسهم ولا بالنسبة إلى غيرهم وأنه لا تكون لهذه العقود غير المسجلة من الأثر سوى التزامات شخصية فما لم يتم التسجيل فإن الملكية تظل على ذمة المتصرف فإذا هو تصرف فيها لشخص آخر وكان هذا الأخير قد بادر إلى تسجيل عقده خلصت له الملكية بمجرد هذا التسجيل ولا محل للتحدى بسبق علم المتصرف إليه الأخير بحصول تصرف البائع لشخص آخر عن ذات العقار أو سوء نيته أو توأطئه مع البائع على حرمان المتصرف إليه الأول من الصفة مادام أن المناط في نقل الملكية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو التسجيل بمجرد . ولما كان لا يبين من الأوراق أن الطاعة استصدرت مرسوما بترع الملكية واتبعت إجراءات الاستيلاء المؤقت المقررة قانونا بل الثابت أنها وضعت يدها على الأرض ثم اشترتها وسجلت عقدها في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٢ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى رغم ذلك بإلزامها بثمن العقار وريعه من سنة ١٩٢٩ حتى آخر سنة ١٩٤٥ فإنه يكون قد أخطأ في قضائه بالزام الطاعة بالثمن للمطعون عليه وفي قضائه له بالريع ابتداء من تاريخ انتقال الملكية إلى الطاعة بالتسجيل الحاصل في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٢ . ولما كان تقدير الريع عن السنوات السابقة لهذا التاريخ يستند إلى عناصر موضوعية فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإمادة القضية لمحكمة الاستئناف للنظر فيها على هذا الاعتبار .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، ومحمد فؤاد جابر ، وناصح عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢١١)

القضية رقم ١٩٩ سنة ٢٢ القضائية :

محاماة . صندوق معاشات المحاماة المختلط . التزام صندوق معاشات المحاماة الخطة الجديد بمعاشات المحامين الذين ثبتت لهم قبل صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .

إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ هو امتداد للائحة الصادرة بإنشاء صندوق معاشات المحاماة المختلط الصادر في ١٩٣٣/٥/٥ ويبين من نصوص هذا القانون أن اختصاصات الصندوق القديم قد انتقلت إلى الصندوق الجديد فترتب في ذمته معاشات للمحامين الذين ثبتت لهم معاشات قبل صدور هذا القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام في ١٩٤٦/٧/٦ الدعوى رقم ١٤٦٠ لسنة ٧٢ ق محكمة مصر الابتدائية المختلطة على رئيس مجلس إدارة صندوق المعاشات والإعانات لتقابة المحامين المختلطة وعلى تقيب المحامين وطلب إلزامهما بصفتهم بأن يدفعوا إليه متضامين — أولاً مبلغ ٩٠٠ ج منه فرق قيمة الاستقطاعات التي خصمت من معاشه من ١٩٣٨/١/١ إلى ١٩٤٤/٦/٣٠ ومنه قيمة المعاش الذي

أوقف صرفه من ١/١/١٩٤١ إلى ٣٠/٦/١٩٤٤ - وثانيا - مبلغ ٤٨٠ ج قيمة متجمد المعاش بواقع ٢٠ ج شهريا ابتداء من ١/٧/١٩٤٤ إلى ٣٠/٦/١٩٤٦ وذلك عملا باللائحة الصادرة من الجمعية العمومية لنقابة المحامين لدى المحاكم المختلطة في ١٩٣٣/٥/٥ والتي أقرتها الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٤ من مايو سنة ١٩٣٣ - وثالثا - مبلغ ٢٠ ج شهريا يحدد له على سبيل المعاش ابتداء من ١/٧/١٩٤٦ لحين وفاة المدعى وذلك عملا بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وفي ١٩٤٨/١١/٨ قضت المحكمة برفض دعوى المدعى "المطعون عليه" فاستأنف هذا الحكم أمام محكمة استئناف اسكندرية المختلطة التي حولت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة الوطنية لاختصاصها ، وقيد الاستئناف أمامها برقم ٩٥٥ سنة ٦٦ ق . وفي ١٩٥١/٤/١٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى المستأنف من الشق الأول من طلباته الخاصة بفرق الاستقطاعات وما أوقف صرفه ومتجمد قيمة المعاش وإلغائه فيما قضى به في خصوص الشق الثانى من هذه الطلبات (طلب تقرير مرتب للمستأنف طبقا لللائحة صندوق المعاشات المختلطة الصادر في ١٩٣٣/٥/٥ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤) وبإلزام صندوق المعاشات بأن يدفع للمستأنف معاشه ابتداء من شهر أبريل سنة ١٩٥١ . فقرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون من وجهين أولهما - أن الحكم أخطأ في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ إذ اعتبر اشتراك المطعون عليه في الصندوق المختلط قد وقع ما بين سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٧ عملا باللائحة الصادرة في ١٩٣٣/٥/٥ في حين أن الصندوق المقصود بالمادة ٢/٢٦ ما هو إلا الصندوق الذى أنشئ بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وليس هو كما ذهب إليه الحكم خطأ صندوق المعاشات القديم المؤسس باللائحة الصادرة في ١٩٣٣/٥/٥ . ويتحصل الوجه الثانى في أنه على فرض الأخذ بنظرية الحكم المطعون فيه من أن الاشتراك في الصندوق القديم المختلط يسرى أثره على الصندوق الذى أنشئ بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر التاريخ بين سنتي ١٩٣٣ و١٩٣٧ هو بداية

اشترك المطعون عليه في الصندوق المختلط واعتبر التاريخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤١ هو بداية اشتراك المطعون عليه في الصندوق الوطني في حين أن هذا التاريخ المبين بالحكم ليس إلا بداية لتقاضى المطعون عليه استحقاقه في المعاش من كل صندوق وبذلك يكون الحكم قد خالف بين تاريخ استحقاق المعاش لدى الصندوق وبين تاريخ الاشتراك في الصندوق . ولما كان تاريخ الاشتراك في الصندوق هو تاريخ قيد المحامي بجدول الحماية التي يتبعها الصندوق ، وكان قيد المطعون عليه في جدول الحماية بالوطنية قد تم في سنة ١٨٩٩ في تاريخ سابق على تاريخ قيده بجدول الحماية المختلط في ١٩٠٠ فإنه استمر على قبض المعاش من الصندوق الوطني لا بمحض إرادته واختياره كما قرر الحكم المطعون فيه خطأ بل بحسب التفسير الصحيح للمادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .

ومن حيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من " أن المطعون عليه ليس له أن يجمع بين المعاشين الوطنى والمختلط عملاً بالمادة ١/٢٦ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ مما يترتب عليه أن يكون له الحق في أن يحصل فقط على معاشه من الصندوق المختلط عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٦ المشار إليها التي تنص على أن المحامين المقيدين بجدول الحماية الوطنى والمختلط معا عند نشر هذا القانون يتمتعون بما لهم من حقوق في صندوق الثعابة الذى كان اشتراكهم فيه أقدم عهداً وأنه لذلك يتعين صرف المعاش من صندوق المختلط المؤسس باللائحة الصادرة في ١٩٣٣/٥/٥ والتي حل محلها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ " ويترب على ذلك أن يكون الصندوق المختلط هو الملزم بدفع المعاش وإذا كان المستأنف قد قبض معاشه خطأ من الصندوق الوطنى حتى شهر مارس سنة ٩٥١ فلا حيلة في ذلك... والصندوق الوطنى وشأنه مع المستأنف " . وهذا الذى انتهى إليه الحكم هو التطبيق الصحيح للقانون ، ذلك بأن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ إن هو إلا امتداد لللائحة الصادرة بإنشاء صندوق معاشات الحماية المختلط الصادرة في ١٩٣٣/٥/٥ ، يدل على ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ من أنه : " تخصص أموال الصندوق لتقرير معاشات تقاعد أو مرتبات مؤقتة أو إعانات للحامين المقيدة أسمائهم بجدول المحاكم المختلطة

أو الذين ثبتت لهم معاشات قبل صدور هذا القانون “ . وما نصت عليه المادة الثالثة منه من أن “ يتكون رأس مال هذا الصندوق من الموارد الآتية : أولا — أموال صندوق المعاشات والإدخار للمعاماة المختلطة التي تنتقل إلى الصندوق بمجرد العمل بهذا القانون ... ” — ولما كانت المادة ٢٨ من القانون المشار إليه تنص على أنه “ يصرف صندوق المعاشات للمحامين أمام المحاكم المختلطة المرتب لهم معاشات المعاش الذي كان يدفع لهم من قبل ” — وكان يبين من هذه النصوص أن اختصاصات الصندوق القديم قد انتقلت إلى الصندوق الجديد وفقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ فترتب في ذمة الصندوق الجديد معاشات للمحامين الذين ثبتت لهم معاشات قبل صدور هذا القانون . لما كان ما تقدم فإن ما انتهى إليه الحكم يكون هو التطبيق الصحيح لحكم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .

ومن حيث إن هذا النعى مردود في وجهه الثاني بأنه طار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن ما يدل على أن قيد المطعون عليه بجدول قيد المحامين لدى المحاكم الوطنية كان أقدم عهدا من قيده أمام المحاكم المختلطة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، ومحمود عياد ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه المستشارين .

(٢١٢)

القضية رقم ٤٨ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) جمارك . وديعة . حق الحبس . احتفاظ مصلحة الجمارك بالبضائع حتى وفاء الرسوم .
عدم جواز اعتبارها مودعا لديها بلا أجر .

(ب) جمارك . وديعة . ودن حيازة . حق الحبس . مسئولية مصلحة الجمارك عن فقد
البضائع المحبوسة تحت يدها ما لم تثبت أن الفقد كان بسبب قهري . المواد ٤٤٥
مدني قديم و ٢/٢٤٧ و ١١٠٣ مدني جديد .

١ - إن مصلحة الجمارك إذ تتسلم البضائع المستوردة وإذا تستبقها تحت يدها حتى يوفى المستورد الرسوم المقررة لا تضم اليد على هذه البضائع كودع لديه متبرع بخدماته لمصلحة المودع بل تحتفظ بها بناء على الحق المخول لها بالقانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها وهي وفاء الرسوم المستحقة ، ومن ثم فانه في حالة فقد البضائع لا يجوز لها التحدى بأحكام عقد الوديعة وبأن مسئوليتها لا تعدو مسئولية المودع لديه بلا أجر وذلك لانتفاء قيام هذا العقد الذي لا يقوم إلا إذا كان القصد من تسليم الشيء أساسا هو المحافظة عليه ورده للمودع عند طلبه ، فإذا كانت المحافظة على الشيء متفرعة عن أصل آخر كما هو الشأن في الرهن الحيازي انتفى القول بوجوب تطبيق أحكام الوديعة .

٢ — إنه وإن كان القانون المدني القديم لم يورد نصا خاصا عن واجبات الحابس في حفظ وصيانة الشئ المحبوس تحت يده إلا أنه يجب على الحابس أن يبذل في حفظه من العناية ما يبذله الرجل المعتاد ويكون مسئولا عن هلاكه أو تلفه إلا إذا كان ذلك بسبب قهري قياسا على القاعدة المقررة في رهن الحياة بالمادة ٤٤٤ مدني قديم لاتحاد العلة في الحالتين وهو ما صرح به القانون المدني الجديد في المادة ٢/٢٤٧ من التزام الحابس بالمحافظة على الشئ المحبوس تحت يده وفقا لأحكام رهن الحياة المقررة في المادة ١١٠٣ والتي تقضى بالزام المرتهن بأن يبذل في حفظ وصيانة الشئ المرهون ما يبذله الشخص المعتاد وأنه مسئول عن هلاكه أو تلفه ما لم يثبت أن ذلك يرجع لسبب أجنبي لا يد له فيه ، ويكون القانون المدني الجديد إذ أورد المادة ٢٤٧ إنما قن في خصوص التزامات الحابس أحكام القانون القديم ولم يستحدث جديدا . وإذن فتمت كانت البضائع المحبوسة لدى مصلحة الجمارك حتى وفاء الرسوم الجمركية قد فقدت فانها تكون مسئولة عن فقدانها ما لم تثبت أن الفقد كان لسبب قهري .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليها أقامت على الطاعنة الدعوى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٠ مدني كلى الاسكندرية الابتدائية وقالت بيانا لها إنها استوردت من محلات نيكلسون وشركاه بالبحر صندوقين يحتويان على أثواب من الأقمشة الصوفية وقد تم الكشف على الصندوقين وأودعا بخزن الجمرك وبعد أن دفعت الشركة الرسوم الجمركية وطلبت استلام الصندوقين في ١٩٤٩/٤/٣ لم تستلم إلا الصندوق الأول دون الصندوق الثانى الذى تبين ضياعه مما حدا بها لرفع الدعوى وطلبت

فيها إلزام مصلحة الجمارك "الطاعنة" بمبلغ ٨٠٠ جنيه وفوائدها بواقع ٤٪ سنويا تعويضا عما أصابها من ضرر بسبب الحادث . وقالت المدعى عليها إن الصندوق فقد من مخازنها الجمركية إلا أنها تذكر مسئوليتها عن ذلك استنادا إلى أن وضع البضاعة في المخزن لم يكن إلا مجرد إيداع من غير أجر فلا تسأل المصلحة إلا عن الخطأ الجسيم ولا يدخل في هذا الخطأ السرقة والضياع وفي ١٩٥٠/٦/٢٦ قضت المحكمة بإلزام مصلحة الجمارك بأن تدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٧٨٥ جنيها و ٥٠١ مليا وفوائد هذا المبلغ بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٠/١/١٠ حتى تمام الوفاء . استأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٣٦٤ لسنة ٦ ق محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ١٩٥٠/١١/١٢ بالتأييد . فقررت الطاعنة بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الظمن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن علاقة مصلحة الجمارك بالشركة المطعون عليها لا يحكمها عقد الوديعة وعلى أن المصلحة المذكورة باعتبارها دائرة ممتازة لها حق حبس البضاعة وقياسا على المادة ٥٤٤ من القانون المدني القديم يعتبر الحائس مسئولاً عن حفظ الشيء الذي تحت يده ولا ترتفع مسئوليته إلا بسبب قهري - إذ قرر الحكم ذلك يكون قد خالف القانون: أولا - لأن العلاقة بين مصلحة الجمارك وبين الشركة المطعون عليها إنما يحكمها عقد الوديعة وتعتبر مصلحة الجمارك في هذه الحالة مودعا لديها بدون أجر وقد انعقدت نية الطرفين على إيداع البضاعة بتسليمها لمخزن الجمارك بقصد أن تقوم المصلحة بحفظ الصندوق ، أما حقها في اقتضاء الرسوم الجمركية فهو حق مقرر لها بمقتضى قانون الجمارك ولا يعتبر أجرا مما يترتب عليه أن تكون مسئولية المودع لديه في هذه الحالة مترتبة على الخطأ الجسيم دون الخطأ اليسير، ولما كان قد ثبت أنه لم يقع من الطاعنة أى خطأ في حفظ الصندوق المفقود الذي أودعته في مخازنها فيكون الحكم إذ أخرج العلاقة بين الطرفين من أحكام الوديعة واقرض الخطأ والإهمال وحاسب الطاعنة على أنه قد وقع خطأ

جسيم يكون قد خالف القانون . وثانيا — لأن البضاعة لم تودع لدى مصلحة الجمارك إعمالا لحق الحبس ، وإنما جرى العمل أن يودع صاحب الوديعة بضاعته في مخازن الجمر كالحين قيامه هو باستيفاء الاجراءات الجمركية وهو لا يستطيع بحكم القانون إدخال البضاعة إلى البلاد قبل دفع هذه الرسوم ، وصاحب البضاعة قد أودعها برضائه واختياره وباتفاق بينه وبين مصلحة الجمارك على الإيداع وليس الأمر استعمالا لحق الحبس كما ذهب الحكم المطعون فيه — وعلى الفرض بأن لمصلحة الجمارك حق حبس البضاعة فإن القياس الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه من مساءلة الحابس عن خطئه في حفظ الأشياء كما هو الحال بالنسبة للدائن المرتهن عملا بالمادة ٥٤٤ من القانون المدني القديم فهو قياس خاطيء لأن القانون المدني القديم لم ينص على واجبات الحابس في حفظ الشيء الذي في حيازته كما نص على مسئولية الدائن المرتهن في تلك الحالة . ثالثا — لأن الحكم أقام قضاءه بمسئولية الطاعة على المادتين ١٥١ و ١٥٢ من القانون المدني القديم مع أنه لم يثبت الخطأ الموجب للضرر ولا يمكن اقتراض وجود الخطأ دون أن يقوم عليه دليل .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في جميع أوجهه : أولا — بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن العلاقة بين مصلحة الجمارك " الطاعة " وبين المطعون عليها لا يحكمها عقد الوديعة استند إلى أن هذا العقد يستلزم لقيامه أن يسلم إنسان منقولا لآخر يتعهد بحفظه ورده بعينه وأن الواقع في هذه الدعوى أن المطعون عليها لم تسلم البضاعة محل النزاع إلى الطاعة لحفظها لديها بل هي التي وضعت يدها عليها كإجراء قانوني أباحته لها لائحة الجمارك لاستيفاء حقوق الخزانة وهي ليست ملزمة برد البضاعة إلى صاحبها عند أول طلب لها إذ هي لا تسلمها إلا بعد دفع الرسوم المقررة عليها وتبقى البضاعة لديها ضامنة لهذه الرسوم وجميع أنواع المصروفات والغرامات بطريق الامتياز فيكون لها — وفقا لأحكام هذه اللائحة — حق حبس البضاعة تطبيقا للمادة ٦٠٥ من القانون المدني القديم — وأنه تطبيقا للقواعد العامة وبطريق القياس على ما نص عليه القانون المذكور في المادة ٥٤٤ عن حفظ الشيء المرهون رهنا حيازيا يعتبر

الحائس مسئولاً عن حفظه ولا ترتفع مسئوليته إلا في حالة السبب القهري وأنه يكفي أن يكون قد ثبت أن الصندوق كان في مخازن مصلحة الجمارك وأنه عند طلبه بعد دفع الرسوم المستحقة عليه لم تستطع مصلحة الجمارك رده لصاحبه — وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ذلك أنه يبين من نصوص اللائحة الجمركية الصادرة في ١٩٠٩/٣/١٩ ومن المواد ٨ و ١٥ و ٢٦ منها ومن تعليمات مصلحة الجمارك أن البضائع المستوردة تفرغ في الميناء بعد تقديم ما تقتضيه الشحن وتنقل مباشرة للجمرك "لإجراء عملية المراجعة والتقييد" وأنه لا يفرج عن أية بضاعة كانت إلا بعد دفع الرسوم المقررة عليها وأن هذه البضائع توضع للمصلحة بوجه الامتياز دفع الرسوم وجميع أنواع المصروفات المطلوبة على البضائع المذكورة — ويتضح من هذه النصوص أن مصلحة الجمارك إذ تسلم البضائع المستوردة وإذ تستبقيها تحت يدها حتى يوفى المستورد الرسوم المقررة لا تضع اليد على هذه البضائع كمودع لديه متبرع بخدماته لمصلحة المودع بل تحتفظ بها بناء على الحق المخول لها بالقانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها وهي وفاة الرسوم المستحقة — وبذلك لا محل للتحدى بأحكام عقد الوديعة وبأن مصلحة الجمارك لا تعدو مسئوليتها مسئولية المودع لديه بلا أجر وذلك لانتفاء قيام عقد الوديعة الذي لا يقوم إلا إذا كان القصد من تسليم الشيء أساساً هو المحافظة عليه ورده للمودع عند طلبه فإذا كانت المحافظة على الشيء متفرعة عن أصل آخر كما هو الشأن في الرهن الحيازي انتهى القول بوجوب تطبيق أحكام الوديعة . ومردود ثانياً — بأن القانون المدني القديم وإن كان لم يورد نصاً خاصاً عن واجبات الحائس في حفظ وصيانة الشيء المحبوس تحت يده إلا أنه — أى الحكم المطعون فيه — لم يخطئ إذ قرر أنه يجب على الحائس أن يبذل في حفظ الشيء المحبوس تحت يده من العناية ما يبذله الرجل المعتاد ويكون مسئولاً عن هلاكه أو تلفه إلا إذا كان ذلك بسبب قهري — وذلك قياساً على القاعدة المقررة في رهن الحيازة ، إذ تنص المادة ٥٤٤ من القانون المدني القديم بأن تلف الشيء المرهون وهو في حفظ الحائز له لا يكون على مالكة إلا إذا كان التلف لسبب قهري — هذا القياس سليم ، وذلك لاتحاد العلة في الحالتين . وهو ما صرح

به القانون المدني الجديد إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٢٤٧ على التزام الحابس بالمحافظة على الشيء المحبوس تحت يده وفقا لأحكام رهن الحيازة ، ونص في المادة ١١٠٣ منه على أنه إذا تسلم الدائن المرتهن الشيء المرهون فعليه أن يبذل في حفظه وصيانته من العناية ما يبذله الشخص المعتاد وأنه مسئول عن هلاك الشيء أو تلفه ما لم يثبت أن ذلك يرجع لسبب أجنبي لا يذله فيه . وعلى ذلك يكون القانون المدني الجديد إذ أورد المادة ٢٤٧ إنما قن في خصوص التزامات الحابس أحكام القانون المدني القديم ولم يستحدث جديدا ، ويبين من هذا أن مصلحة الجمارك مسئولة أصلا عن فقد البضاعة محل النزاع إلا إذا قامت هذه بإثبات أن الفقد كان بسبب قهري وهو ما لم يقم عليه دليل في الدعوى . ومردود أخيرا بأن النعي على الحكم خطأ في تطبيق المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من القانون المدني القديم بمقولة إنه يجب على من أصابه ضرر أن يثبت وقوع الخطأ ممن ينسبه إليه هو نفي غير منتج ذلك لأن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لمسئولية مصلحة الجمارك والخطأ الحاصل منها أو من تابعيها أثناء تأدية وظائفهم فإنما كان ذلك استطرادا منه على سبيل الفرض الجدلّي بعد أن أقيم الحكم على الدفاعة الأساسية التي تكفي وحدها لحمل قضائه وهي أن البضاعة المفقودة كانت في حيازة الطاعنة باعتبارها حابسة لها حتى توفى لها الرسوم المستحقة على تلك البضاعة وأنها بهذا الوصف مسئولة عن هلاكها إلا إذا أقاست هي الدليل على أن فقدتها كان بسبب قوة قاهرة . وهو أساس صحيح في القانون ومن ثم فلا جدوى مما تعييه الطاعنة على الحكم فيما تعرض إليه تزييدا على سبيل الفرض الجدلّي .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز سليمان ، ومحمد فؤاد جابر ، واصلح عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين .

(٢١٣)

القضية رقم ١١٢ سنة ٢٢ القضائية :

وقف . إجارة . وكالة . تأجير ناظر الوقف أعيانه بغبن فاحش . مسئولية عن تقصيره وفقا لأحكام عقد الوكالة . جواز عدم الاعتداد بهذه الأجرة في حق المستحقين وإلزامه بأجر المثل .

القول بأن ناظر الوقف له أن يؤجر أعيانه ولو بغبن فاحش إنما هو خاص بتحديد العلاقة بين المستأجر وبين الناظر المؤجر له ومن يخلفه في النظر ولا يتعدى ذلك إلى المستحقين ولا يسرى عليهم لأن الناظر إذا كان يتقاضى أجرا يعتبر مسئولا أمامهم عن تقصيره وفقا للقواعد الخاصة بعقد الوكالة . وإذن فمتى كان الواقع هو أن ناظر الوقف الذي يتقاضى أجرا قد أجر أعيان الوقف بغبن فاحش فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذه الأجرة في علاقة الناظر بالمستحق وألزمه بأجر المثل لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد وكيل المحكمة المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما في ١٩٤٨/٣/٢٧ على الطاعنة بصفتيها الدهوى

رقم ١٥١٦ لسنة ١٩٤٨ مدنى كلى مصر وطلبا فيها إلزام الطاعنة بأن تقدم حسابا عن استحقاقهما فى سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ فى الوقف المشمول بنظارتها وذلك عن الأطنان الكائنة بناحية حانوت بمركز زقنى وبناحية الرحمانية مركز ميت غمر وعن المنزل التابع للوقف ، وفى ١٩٤٩/١/١ قضت المحكمة بتدب خير زراعى لتقدير صافى ما يستحقه المدعيان بعد تقدير إيرادات و مصروفات الوقف عن سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، ولتقدير أجر المثل للأطيان و بيان قيمة الإصلاحات التى قامت بها الطاعنة فى المنزل وتحقيق المبالغ التى تدعى أنها دفعتها للمطعون عليها الثانية و بيان قيمة أتعاب المحاماة التى صرفت فى مصلحة الوقف لا لمصلحة الناطرة . وبعد أن قدم الخبير تقريره استبعدت المحكمة ما طلبه المدعيان عن سنة ١٩٤٦ لحصول التخالص عنها ثم قضت فى ١٩٥٠/١/٣٠ بإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليهما مبلغ ٦٤٠ جنيها و ٩٥١ مليا استأنفت الطاعنة الحكمين التمهيدى والقطعى وقيد الاستئناف برقمى ٦٦/١٤١ و ٦٧/١٦٩ ق محكمة استئناف القاهرة التى بعد ضم الاستئنافين قضت فى ١٩٥٢/٢/٩ بقبولها شكلا وفى الموضوع أولا - برفض الاستئناف رقم ٦٦/١٤١ ق وتأييد الحكم التمهيدى ، ثانيا - وفى الاستئناف رقم ٦٧/١٦٩ ق بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة " الطاعنة " بأن تدفع للاستئناف عليهما " المطعون عليهما " مئاضفة بينهما مبلغ ٤١٧ جنيها و ٨٨٠ مليا . فقررت الطاعنة بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

من حيث إن الظعن بنى على خمسة أسباب تنعى الطاعنة فى الشق الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه قصوره فى التسييب ذلك بأنها تمسكت فى دفاعها بأن أجرة المثل للقدان فى أرض حانوت عن سنة ١٩٤٧ هى ١٥ جنيها واستدلت على ذلك بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٤٦/٧/٢٧ وبالنشرة الرسمية لوزارة الأوقاف عن أرض مجاورة وبتقرير الخبير فى دعوى القسمة أمام المحكمة الشرعية وبالشهادة المؤرخة ١٩٤٩/٤/١١ الموقع عليها من رجال الإدارة وبعقود إيجار متعددة ومع ذلك لم يرد الحكم التمهيدى ولا الحكم المطعون فيه على دفاعها الأمر الذى يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه عملا بالمادة ٣٤٩ من أفعات .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه بعد أن قدمت الطاعة كشف حساب الوقف أمام محكمة الدرجة الأولى صدر الحكم الابتدائي بتدب الخبير لأداء المأمورية على الوجه السالف ذكره ، ثم جاء بالحكم المطعون فيه بالشق الخاص بتأييد الحكم التمهيدى وقرر أن العبرة فى غلة الوقف هى تحقيق الغلة لا بما ورد بكشف الحساب المرفق به المستندات السالف ذكرها — ولم تأخذ المحكمة بتقدير الخبير وهو ٢٨ جنيتها للقدان فى الأطنان الكائنة بحانوت و٢٣ جنيتها للقدان فى الأطنان الكائنة بمسكه بل أخذت بتقدير المطعون عليهما فى الإنذار الموجه منهما إلى الطاعة وهو ٢٥ جنيتها لأطنان حانوت و٢٠ جنيتها لأطنان مسكه وقد أبدى فى هذا الإنذار رغبتهما فى الاستئجار بهذه القيمة وهو ما يدخل فى حدود سلطتها التقديرية ويتضمن بذاته أطراح ما قدمته الطاعة من مستندات .

ومن حيث إن الطاعة تنعى فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون إذ لم يأخذ بالأجرة الواردة بعقد الايجار المؤرخ ١٩٤٦/٦/٢٧ وقضى بتدب خبير لتقدير أجر المثل بمقولة إن عقد الايجار ضرورى مع أن ذلك لا يجوز فى مقام دعوى حساب يرفعها المستحق على الناظر لأن الناظر لا يسأل شرما لمجرد مخالفة أجر المثل .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن القاعدة القانونية الواجب تطبيقها هى أن إيجار ناظر الوقف أعيان الوقف بإيجار أقل من أجر المثل بنين فاحش يزيد على خمس أجرة الأطنان يوجب مسئولية الناظر بوصفه وكيلًا عن الوقف فى إدارة أعيانه بما يحقق مصلحة المستحقين وأما ما ذهبت إليه الطاعة من أن ناظر الوقف له أن يؤجر أعيانه ولو بنين فاحش فهو خاص بتحديد العلاقة بين المستأجرين الناظر المؤجر له ومن يخلفه فى النظر ولا يتعدى ذلك إلى المستحقين ولا يسرى عليهم لأن الناظر وهو يتقاضى أجرا مسئول أما مهم عن تفصيله طبقا للقواعد الخاصة بعقد الوكالة ، والطاعة فى هذه الدعوى لم تتبرع بإدارة الوقف فعليها تبعة تصرفاتها . وهذا الذى أقيم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك بأنه وإن كان القانون المدنى القديم الذى أجرت

أطيان الوقف وقت سريانه في ١٩٤٦/٦/٢٧ لم ينص عند تحديد العلاقة بين المؤجر والمستأجر على فسخ عقد الايجار لغبن فاحش أو تكللة الأجرة إلى أجر المثل إلا أن العلاقة بين ناظر الوقف والمستحق تحكم وفقا لحكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ ولأحكام الوكالة التي تقضى بمسئولية ناظر الوقف الذي يتقاضى أجرا عن خطئه .

ومن حيث إن السبب الثالث يحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ احتسب على الطاعنة أجرا مقابل سكناها في منزل الوقف مع أن لها حق السكنى فيه بلا أجر وفقا لبحثه وقد قدر الخبير هذا الأجر على الطاعنة مع أنه لم يكلف بذلك ورغم هذا الخطأ احتسب الحكم المطعون فيه عليها هذا الأجر وأدخله ضمن إيرادات الوقف بمقولة إن المحكمة الشرعية قد قضت بقسمة أعيان الوقف بما فيها المنزل مع أن القسمة شيء وبقاء المنزل لصاحبه شيء آخر . وقد أضافت الطاعنة إلى هذا السبب بدفاعها أمام هذه المحكمة أن المستحقين الآخرين لهم حق السكنى مع الناظرة إذ هي لم تمنعهم عن ذلك فلا مسئولية لهما في وجوب ملزوميهما بمقابل السكنى في المنزل المذكور .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأن الخبير قد كلف بالحكم التمهيدى بتحقيق إيرادات ومصروفات الوقف فلا محل للقول بأن الخبير قدر إيراد المنزل دون تكليف له من المحكمة ومردود ثانيا بما قرره الحكم المطعون فيه من أن النزاع على سكنى الدور الثانى من المنزل الموقوف سبق أن عرض على المحكمة الشرعية في مناسبتين أولاها في ١٩١٩/٥/٢٨ عند ما وجه أحمد مصطفى الكوه إلى الطاعنة تهمة الخيانة لأنها تسكن بالمنزل بغير إذن من القاضى ولا شرط من الواقعة فنفت عنها المحكمة تهمة الخيانة لأن حجة الوقف المؤرخة ٢١ من شعبان سنة ١٣٢٠ نصت على أن للناظرة حق السكنى ولا محل لاعتبار سكناها في منزل الوقف خيانة . أما الثانية فتهايات في دعوى القسمة إذ طلبت الطاعنة بجلسة ١٩٤٧/٥/٢٤ أمام المحكمة الشرعية بإخراج المنزل من أعيان الوقف لأنها مستحقة لسكناه بمفردها ولكن المحكمة لم توجهها إلى طلبها وقضت بتدب خير لإجراء القسمة تأسيسا على أنها

لم تقدم ما يدل على استحقاقها وحدها لسكنى المنزل كما أن حجة التغير التي حوت بعد ذلك ليس فيها ما يساعدها على ما تدعيه - ومن ثم فإذا كانت الطاعة قد استأثرت بالانتفاع بالدور الثاني من المنزل فعليها أن تدفع للطعون عليهما نصيبهما في إيجار الدور المذكور - وهذا الذي قرره الحكم استنادا إلى ما قضت به المحكمة الشرعية هو تقرير سليم لا مخالفة فيه للقانون، ذلك بأن حجة الوقف الأصلية وحجة التغير التي قلتها - وفقا لما قرره المحكمة صاحبة الولاية في الفصل في أصل الوقف - ليس فيهما ما يدل على جعل المنزل مقصورا على سكنى الناطرة وأما ما أضافه الطاعن على هذا السبب في جلسة المرافعة فهو سبب جديد لم يشملته التقرير بالطاعن ومن ثم يتعين عدم قبوله .

ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع وبالشق الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه قصوره من وجوهين أولهما أن المحكمة لم تدرج ضمن كشف الحساب في المدفوعات مبلغ ٩٢ جنيتها كان متأخرا طرف المستاجر وأودعته الطاعة بخزانة محكمة باب الشرعية ضمن الاستحقاق من سنة ١٩٤٨ بعد عرضه وإعلان محضر الإيداع وثانيهما أن المحكمة أغفأت الفرق في أجرة النظر وهو مبلغ ٥٨ جنيتها و٩٥ مليا قيمة الفرق بين مبلغ ١٠٥ جنيهاً و ٢٠٠ مليا المستحق للطاعة بسبب زيادة أجرة النظر بالنسبة إلى زيادة الإراد مبلغ ٤٨ جنيتها و ١٠٥ مليات وهو الذي قدرته لنفسها في كشف الحساب .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأنه غير مقبول إذ لم تقدم الطاعة ما يدل على أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأدراج مبلغ ٩٢ جنيتها ضمن المدفوعات ومردود في شقه الثاني بأن تقدير أجر النظر موكل للمحكمة وقد احتسبته وفقا لطلب الطاعة والمحكمة ليست بعد ملزمة عند التقدير بمراعاة نسبة مئوية معينة بين الإراد والأجرة .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون من وجهين أولهما أنه لم يحتسب ضمن المصروفات سوى مبلغ عشرة جنيهاً هي ما قدره الخير مقابل أتعاب المحاماة الخاصة بالوقف في حين كان الواجب

اعتماد جميع مادفعته الطاعنة مقابل أتعاب المحاماة في جميع القضايا التي رفعت على الطاعنة بصفتها ناظرة وقف وثانيهما أن المحكمة نذبت خيرا زراعيا لتقدير أتعاب المحاماة مع أن هذا التقدير ليس من شأنه أن يقوم به الخبير المذكور .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأنه غير مقبول إذ لم تبين الطاعنة القضايا التي أغفل الحكم احتساب أتعاب عنها ومردود في شقه الثاني بأنه لا محل للنعي على الحكم أخذه بتقدير خبير مقيم قانونا بمجدول الخبراء مادام لم ينسب إلى عمله عيب معين لاحق بتقريره الذي اطمانت إليه المحكمة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : استحق عبد السيد
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه المستشارين .

(٢١٤)

القضية رقم ١٧٨ سنة ٢٢ القضائية

تزوير . إنكار التوقيع . إثبات . عدم تنقيد المحكمة في تحقيق التزوير أو إنكار التوقيع بدليل
معين . حقها في الاعتماد على القرائن لإثبات التزوير ولو زادت قيمة المحرر على عشرة جنيهات .

لا تنقيد المحكمة في تحقيق إنكار التوقيع أو التزوير بقواعد الإثبات المنصوص
عليها في الباب السادس من القانون المدني الخاصة بإثبات الالتزام ، بل لها أن تحكم
برد وبطلان الورقة متى استبان لها من ظروف الدعوى أنها مزورة من غير أن
تنقيد في ذلك بدليل معين ولها أن تأخذ بالقرائن دليلاً على التزوير ويستوى في
ذلك أن تكون قيمة الورقة أقل من عشرة جنيهات أو تزيد عليها لأن التحقيق يدور
في هذه الأحوال حول صحة الورقة أو عدم صحتها وتنصرف أقوال الشهود والخبراء
إلى واقعة مادية في حصول التوقيع بالامضاء أو الختم أو البصمة من يد من نسبت إليه
الورقة ويعلمه أو عدم حصول شيء من ذلك ، وليست هذه الوقائع بذاتها مما يمكن
الحصول على محور لإثباتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطعن حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر
أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٤٧ كلى مصر

على المطعون عليه بطالبه بمبلغ ٥٠٠ جنيه مع المصروفات والأتعاب والنفاذ .
وارتكن على سند مؤرخ ١٩٤٦/٦/٢٩ موقع عليه من المطعون عليه الذى طعن فيه
بالتزوير فقررت المحكمة وقف السير فى الدعوى حتى يفصل فى دعوى التزوير —
وفى ١٩٤٧/١/٢٢ أعلن الطاعن بصحيفة دعوى التزوير وحصر أدلته فى ثلاثة
— ١ — أن التوقيع المنسوب إليه ولو أنه يشبه توقيعه الصحيح بعض الشيء إلا أنه
ليس توقيعه — ٢ — عند سؤال الطاعن فى قضية اللجنة رقم ٣٣٢ سنة ١٩٤٧
بولاى عما بينه وبين المطعون عليه أجاب فى ١٩٤٦/١٢/١١ أنه يدين المطعون عليه
بمبلغ عشرين جنيها فقط ولم يذكر شيئا عن السند المطعون فيه — ٣ — أن الرقم ٥
الثابت فى السند كان فى الأصل ٤ ثم صحح إلى ٥ ثم طلب الحكم بعد تحقيق
الأدلة وثبوتها برد وبطلان السند المطعون فيه — وفى ١٩٤٧/٩/١١
قضت المحكمة بقبول دعوى التزوير شكلا وبقبول الدليان الأول والثالث من
أدلة التزوير وبندب مصلحة الطب الشرعى (قسم التزييف والتزوير) لأداء
المأمورية الميينة فى ذلك الحكم — وقام الدكتور حسن نجم بمباشرة المأمورية
وأودع تقريره الذى انتهى فيه الى أن توقيع المطعون عليه مزور عليه فطعن الطاعن
فى هذا التقرير وطلب ندب ثلاثة خبراء لاعادة بحث المأمورية — فقضت المحكمة
بحكم تمهيدى ثان فى ١٩٤٨/٦/٣ بنذب الدكتور ابراهيم إدريس رئيس قسم
أبحاث التزييف لاعادة بحث المأمورية — فأودع تقريره الذى أثبت فيه أن
التوقيع صحيح وصادر من مدعى التزوير وأن الرقم ٥ كتب بحالته الظاهرة فى السند
لم يحصل به محو ولا تصحيح — وفى ١٩٤٩/٩/٢٩ تقدم المطعون عليه بطلب
للمحكمة بالتصريح للاستاذ حسن شهاب خبير الخطوط بالاطلاع على السند ليتمكن
من تقديم تقرير استشارى فأذنت له المحكمة وقدم تقريراً اتفق مع الدكتور حسن
نجم فى أن التوقيع مزور وفى ١٩٥٠/٢/٦ قضت المحكمة بنذب الخبيرين يوسف
المرزوقى وعبد وهب لاعادة فحص المأمورية بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وعلى
تقارير الخبراء الثلاثة السابقين فأودع كل منهما تقريراً مستقلاً انتهى فيه الى أن
التوقيع صحيح ولا تزوير فى السند — وفى ١٩٥٠/١٢/٢١ قضت المحكمة : أولاً —
برفض دعوى التزوير وبصححة السند المطعون فيه مع تغريم مدعى التزوير ٢٠ جنيهاً

وألزمته بالمصروفات ومبلغ ١٠ جنيهات أتعاباً للحاماة ثانياً - في الدعوى الأصلية بإلزام المدعى عليه بمبلغ ٥٠٠ جنيه والمصروفات ٥ جنيهات أتعاباً للحاماد ورفضت ما مداه ذلك من الطلبات - استأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد أمام محكمة استئناف القاهرة برقم ٢٠٩ سنة ٦٨ ق وطلب إلغاء الحكم المستأنف بشطريه استناداً الى ثبوت التزوير المعنوي في السند المطعون فيه للدله التي ساقها في صحيفة الاستئناف مفصلة - وفي ١٩٥١/١٢/٣٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في موضوعه بإحالة الدعوى الى التحقيق لسماع الشاهدين الموقعين على السند المطعون فيه من معلوماتهما في شأنه وندبت أحد أعضاء الهيئة لإجراء التحقيق وصرحت له باستجواب الخصوم في موضوع النزاع مع ضم القضية رقم ١٢٦٥ سنة ١٩٤٧ مدنى بولاق وبعد أن تم تنفيذ هذا الحكم قضت المحكمة في ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ بإلغاء الحكم المستأنف بشطريه ويرد وبطلان السند الثابت التاريخ في ٣ يولييه سنة ١٩٤٧ والمطعون فيه بالتزوير ورفض دعوى المستأنف ضده بالمطالبة بقيمة هذا السند وألزم المستأنف ضده بالمصروفات من الدرجتين و٢٠٠ جنيهات أتعاباً للحاماه - فطعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث أن المطعون عليه دفع ببطلان تقرير الطعن لسببين : ١ - لم يذكر في الصورة المعلنة اليه من تقرير الطعن اسم المحامى الذى قرر بالطعن ليعلم إن كان مقبولا أمام محكمة النقض أم غير مقبول . كما لم يذكر في نهايته اسم من وقع عليه - ٢ - لم يذكر فيها كذلك اسم الموظف الذى قام بتحرير التقرير ولا الساعة التى حصل فيها وبذلك جاء التقرير مخالفاً لنص المادة ٤٢٩ مرافعات التى تكفلت ببيان إجراءات التقرير ثم قالت " فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه " واستند فيه الى الصورة المعلنة اليه .

(من الدفع)

ومن حيث إن الواقع في خصوص هذا الطعن أن جميع البيانات التى تستلزمها المادة ٤٢٩ مرافعات عند التقرير بالطعن قد تمت مستوفاة فقد أثبت فيه أنه " في يوم الخميس الموافق ٢١ شعبان سنة ١٣٧١ هجرية و ١٥ مايو سنة ١٩٥٢

ميلادية في الساعة العاشرة والنصف بقلم كتاب محكمة النقض حضر أمامي أنا
عبدالرحمن جعفر الكاتب بالمحكمة الاستاذ يوسف فهمي ثابا عن الأستاذ لبيب سعد
الحامى المقبول أمام محكمة النقض بمقتضى التوكيل المصدق عليه بمكتب توثيق القاهرة
من قبل محمد ابراهيم أبو نعمة ... الخ ثم وقع الحامى المقرر على هذا التقرير " —
وما دام أن الطعن قد حصل على وجهه الصحيح فلا يكون ثمة بطلان على النحو
الذى يقصده المطعون عليه استنادا الى المادة ٢٩٤ مرافعات كما أنه لا يفيد
من البطلان المنصوص عليه في المادة ٣١٤ مرافعات التي توجب على الطامن
إعلان المطعون عليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن
باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، فان صح أنه يقصد البطلان الوارد
في هذه المادة لأن إعلانه بصورة تقرير الطعن يجب فيه أن تكون الصورة مطابقة
للأصل فانه لا يفيد منه لان هذا البطلان إنما ينصب على ما جرى به قضاء هذه
المحكمة على عدم حصول إعلان التقرير للمطعون عليه في الخمسة عشر يوما التالية للتقرير
بالطعن في قلم كتاب المحكمة فكما تحقق أن هذا الإعلان قد وصل فعلا للمطعون عليه
في الميعاد المذكور فالطعن صحيح شكلا . أما كون الصورة قد خلت سهوا
من تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذى حرره أو اسم الحامى الذى باشر الطعن
فإن هذا لا يترتب عليه بطلان التقرير عملا بالمادة ٣١٤ مرافعات وقد ثبت أن
المطعون عليه أعلن فى الميعاد . ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلا
على غير أساس متعين الرفض .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .
ومن حيث إن الطامن ينعى بالسببين الأول والخامس على الحكم المطعون فيه
بطلانه لبناؤه على إجراء باطل بمقولة إن محكمة الاستئناف حين أصدرت حكمها
التهيدى فى ١٩٥١/١٢/٣٠ جاء حكمها باطلا من وجهين : الأول — أنه حصل
دفاع المطعون عليه جزئيا ولم يذكر تفاصيل هذا الجزء ولم يحصل دفاع الطامن كلية
مكتفيا بالقول " إن المستأنف ضده (الطامن) يدفع دعوى التزوير بما سبق أن
قاله أمام محكمة أول درجة طالبا تأييد الحكم المستأنف " — فهو بذلك لم يبين
الموضوع بيا نا تقف منه محكمة النقض أو المطلع عليه على موضوع النزاع فجاء

لذلك خاليا من الأسباب . الثاني — أنه لم يستوف الشروط التي تتطلبها المادة ١٩١ مرافعات من وجوب أن يبين الحكم الذي يأمر بالإثبات بشهادة الشهود في منطوقه كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها وإلا كان باطلا إذ بمراجعة ذلك الحكم لا يرى في أسبابه ولا في منطوقه واقعة يراد إثباتها — ولم يطلب المطعون عليه تحقيق واقعة دس السند عليه وما كان بوسع المحكمة أن تأمر بتحقيقها لأن المطعون عليه يقول إن الطاعن استغفله بطريقة من الطرق لم يبينها وذلك في أثناء معاملاته منه وحصل منه على توقيعه موضوع الطعن . ولا يمكن أن يقال إن سماع أقوال الشاهدين الموقعين على السند المطعون فيه عن معلوماتهما في شأنه واقعة لما كان أو مغزى يراد إثباتها كما لا يمكن القول إن تصريح المحكمة للاستشار المتدب للتحقيق باستجواب الخصوم في موضوع النزاع واقعة يراد إثباتها كذلك ، اللهم إلا إذا كان الغرض هو مفاجأة الخصم وهذا أمر غير جائز في القانون — ومتى كان الحكم التمهيدى باطلا كان ما بنى عليه باطلا .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه بما جاء في الحكم الصادر في ١٩٥١/١٢/٣٠ من أنه قد تبين من الاطلاع على السند المطعون فيه أن عليه إمضاءين لشاهدين هما محمد عبد الفتاح وفرج محمد فرج — وترى المحكمة إحالة الدهوى على التحقيق لسماع شهادتهما عن أمر هذا السند كما ترى هذه المحكمة أيضا استجواب الخصمين تيانا للحقيقة وهذا الذي ثبت في الحكم الذي وصفه الطاعن على غير الحقيقة بأنه تمهيدى لا بطلان فيه ذلك بأنه لم يكن استجابة لطلبات أحد طرفي الخصومة الصريحة أو الضمنية ولا قاطعا في موضوع النزاع كله أو بعضه وإنما صدر من القاضى من تلقاء نفسه بما له من حق التصرف بسلطانه التقديرى المعترف به له قانونا في حدود هذه السلطة وعند اجتماع شروط التصرف بها والقاضى متى أخذ بخطه يجهلها القانون تحت تصرفه ومشيئته فلا يطلب منه بيان الأسباب إلا بالقدر الضرورى وهذا هو الحال في الدهوى إذ استعمل القاضى حقا خوله له القانون في المادة ١٦٦ مرافعات فيما يختص باستجواب الخصوم وفي المادة ٢/٢٦٠ مرافعات في استحضار الشهود "إذا كانت صحة الورقة محل شك في نظر المحكمة جاز لها من تلقاء نفسها أن تدعو الموظف

الذى صدرت عنه أو الشخص الذى حررها ليبدى ما يوضح حقيقة الأمر فيها “ ومن ذلك كله يبين أن الحكم المطعون فيه لم تكن به من حاجة إلى تحرير أسباب توضيح قصده الذى لم يكن قد قطع فيه بعد رأى بل تأرجحت أمامه أدلة الخصوم ومواقفهم فاستعمل حقا خوله له القانون فى المادة ٢/٢٦٠ مرافعات ولو صح ما يدعيه الطاعن من أنه استعمل الحق الخول له بمقتضى المادة ١٩٠ مرافعات فقد أثبت الواقعة التى يريد تحقيقها وهى سماع معلومات شاهدة السند فى أمره كله وكذلك الحال بالنسبة لاستجواب الخصوم ليستبين من أقوالهم التى لا يستطيع التكهّن بها حقيقة النزاع ليستطيع على ضوء نتائج ذلك كله الفصل فى النزاع فصلا نهائيا فى أسباب واضحة وكافية تكون بطبيعتها تحت رقابة الخصوم ومحكمة التقض.

ومن حيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفته للمادة ٤٠١ من القانون المدنى التى تنص على أنه “ لا يجوز الإثبات بالبيّنة ولو لم ترد القيمة على عشرة جنّيات فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابى “ وكذلك مخالفة الحكم للمادة ٤٠٧ مدنى التى تنص على أنه “ يترك للقاضى استنباط كل قرينة لم يقررها القانون — ولا يجوز الإثبات بهذه القرائن إلا فى الأحوال التى يجيز فيها القانون الإثبات بالبيّنة “ وعلى ضوء هذه النصوص تمسك الطاعن فى مذكراته بأن أقوال الشهود واستنباط القرائن مهما تعددت لا يمكن شئ منها أن يغير الحقيقة الثابتة فى الأوراق — وإنما تغيرها الإقرارات المنصبة على أصل الحق وجودا وعدما كإقرار المطعون عليه بصحة السند وبعدم تزويره أو إقرار الطاعن بتزوير السند أو بعدم إقراره المبلغ الثابت فيه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن نصوص القانون التى يشير إليها الطاعن تنصرف إلى إثبات الالتزام ولا تتعرض لواقعة التزوير عند الادعاء به وقد نصت المادة ٣٩٤ مدنى “ تعتبر الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب له من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة ... الخ “ ومفاد هذا النص أنه لى تكون الورقة العرفية حجة على من وقعها لا بد أن يعترف بها أو أن يثبت أنه وقعها بعد إنكاره لها بغض النظر عما تحويه تلك الورقة فيستوى أن

تكون قيمتها تقل من العشرة الجنيهات أو تزيد عليها - ومتى حصل إنكارها أو طعن بتزويرها أمكن إثبات الطعن بكافة طرق الإثبات التي يجيزها القانون لأن التحقيق يدور في هذه الأحوال حول صحة الورقة المطعون فيها أو عدم صحتها وتنصرف أقوال الشهود أو الخبراء إلى واقعة مادية هي حصول التوقيع بالامضاء أو الختم أو البصمة من يد الطاعن وبعلمه أو عدم حصول شيء من ذلك وليست هذه الوقائع بذاتها مما يمكن الحصول على محرر لإثباتها ومن ثم فلا تنقيد المحكمة في تحقيق الإنكار أو التزوير بقواعد الإثبات المنصوص عليها في الباب السادس من القانون المدني (إثبات الالتزام) بل أن لها أن تحكم برد وبطلان الورقة متى استبان لها من ظروف الدعوى أنها مزورة من غير أن تنقيد في ذلك بدليل معين ولما أن تأخذ بالقرائن دليلا على التزوير وتطبيقا لذلك أجازت المادة ٢٩ مرافعات المحكمة أن تحكم برد وبطلان أية ورقة إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في استنتاجه في عدة مواضع . ١ - قال الحكم إن الطاعن سعى للايقاع بالمطعون عليه وإيداعه السجن ثم سعى عقب ذلك مباشرة وبصفة مستعجلة بإقامة دعواه بالسند المطعون فيه واستنتج من ذلك تزوير السند في حين أن كل ما يمكن استنتاجه من إجراءات الطاعن تلك أن انتهز فرصة غياب المدعى لأنه مشاكس وقطعت بذلك إجراءاته في النزاع الحالي من الطعن بالتزوير ثم الاعتراف بالتوقيع بعد جهد وعناء . ٢ - قال الحكم كذلك إن دفاع المطعون عليه صحيح ومعقول من أنه لو صحت مديونيته في مبلغ السند (٥٠٠ ج) لما فات الطاعن أن يذكر هذه المديونية عند سؤاله في جنحة التزوير وعند ما يسأل في محضر استجوابه يقول (هو البوليس له عندنا حاجة وليه أذكر الكميالة أم ٥٠٠ ج وأنا قلت على العشرين جنيه غصب عني وخفت الفضيحة وأنا ما كانش عندي نية أفصحه) وما رتبته الحكم على ذلك ترتيب خاطئ لأنه يستوي عند ذكر المديونية أن يكون الدين واحدا أو أكثر خصوصا وأن المحقق لم يطلب منه بيانا بتعداد ديونه . ٣ - قال الحكم إن سند المديونية بمبلغ الخمسة والأربعين جنيها أسبق وجودا من السند

المطعون فيه وأنه لا بد أن يكون هناك سند ثالث أخفى أمره ولا أثر يدل عليه وهذا الاستنتاج لا يتفق مع المنطق السليم لأنه متى انعدمت الآثار فلا يمكن التكهن بشئ عنها . ٤ — وأخيرا قال الحكم إن الطاعن لم يبرر قوام المديونية مع أن الدائن غير ملزم ببيان سبب المديونية أو قوامها ما دام أن السند يحوى نصا صريحا على أنها سلفة .

ومن حيث إن هذا السبب في جملته مردود بأنه جدل موضوعي في تقدير الأدلة التي أخذ بها الحكم في قضائه بتروير السند وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها فقد استعرض الحكم منشأ العلاقة بين الطرفين وأنها بدأت بمديونية المطعون عليه للطاعن بمبلغ ٤٥٠ جنيها بسبب جمعية أنشأها تحرر بها سند يستحق السداد في ١٩٤٦/١٢/٩ وبقى منه في ذمة المطعون عليه ١٥ جنيها أقام بها الطاعن الدعوى رقم ١٢٦٥ سنة ١٩٤٧ بولاق وقضى له فيها بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٠ بطلباته ثم أبلغ ضد المطعون عليه بأنه يتلاعب في أمور التكوين وأرشد البوليس إلى محله وبعد ضبطه أبلغ الطاعن الضابط أن المطعون عليه يريد إرشاءه واتفق معه على ضبطه متلبسا بالجريمة وتم ذلك ولما سئل الطاعن في ١٩٤٦/١٢/١١ قرر أنه يدين المطعون عليه بمبلغ ٢٠ جنيها في حين أن السند المطعون فيه مؤرخ ١٩٤٦/٦/٢٩ وهو يثبت مديونية المطعون عليه للطاعن بمبلغ ٥٠٠ جنية وأقام الطاعن الدعوى الحالية على المطعون عليه وهو محبوس . ثم عرض الحكم لأقوال الشاهدين الموقعين على السند المطعون فيه وأثبت أن أحدهما قرر أنه لم يكن موجودا وقت تحرير السند وأن الآخر ابن أخت الطاعن كما عرض لأقوال الطاعن نفسه بشأن سبب مديونية المطعون عليه في مبلغ ٤٥ جنيها وأثبت تناقضه في بيانه وتناقضه مع ابن أخته في كيفية إحضاره مبلغ الخمسمائة جنية موضوع السند المزور وتسليمها للطاعن وعدم إبرازه قوام المديونية بالسند المطعون فيه وخلص من ذلك كله إلى التقرير بصحة دفاع المطعون عليه بأن الدين الخاص بالجمعية حرره سندان أولهما في شهر يونيه سنة ١٩٤٦ وهو المطعون فيه والثاني هو الذي قدم في الدعوى السابقة الإشارة إليها وأنه متى استبان أن المتمسك بالسند لم يبرز قوام المديونية وعزاها إلى اتفائه مع المدين على شراء نصف المنزل

الذي يملكه دون أن يتخذ السبيل الطبيعي في مثل هذه الحالة من تحرير عقد بيع بالخصبة المبيعة واستبيان أيضا أنه في الوقت الذي أقرض مدينه مبلغا كبيرا كهذا الدين كان يسوء الظن به ويعلن عدم ثقته فيه وتخوفه من فساد ذمته مما يحدوه إلى الامتناع عن عقد هذه السلفة من غير أن يخطأ للأمر ويعمل بمشورة صديقه الكاتب العمومي ومتي تبين أن السند تحرر في الظروف المريبة التي سبق بيانها وأن الدائن المزعوم يتجاري على الإيقاع بمدينه ويشكوه إلى البوليس في تهمة تمويهية تؤدي إلى حبسه والحكم عليه وأنه يخفى أمر الدين الكبير لدى سؤاله في التحقيقات ويكتفى بالإشارة إلى دين لا يذكر بجانبه الدين الآخر ثم ينكر السبب الحقيقي لهذا الدين الصغير رغم قيام الدليل القاطع على سببه ونشوئه مما ثبت في ظهر سند هذا الدين الصغير الذي قدمه هو بالمطالبة به في قضية بولاق وأخيرا ما أسفر عنه موقفه عند استجوابه مما يدل على اضطرابه وتخبطه وما صرح به في شأن دين الـ ٤٥٠ جنيتها وأسبقته على السند المطعون فيه وعدم وجود السند الأصلي لهذه المديونية . كل هذه الظروف مجتمعة لا تدع مجالا للشك في أن السند المطعون فيه ليس صحيحا وأن توقيع المستأنف عليه "المطعون عليه" "لم تحصل بعلمه أو باطلاعه ورضائه" ومتي كانت القرائن التي أخذ بها الحكم مجتمعمة وأخذ بعضها برقاب بعض تؤدي عقلا إلى النتيجة التي رتبها عليها كما هو الحال في الدعوى فليس يجدي الطاعن تجزئتها والتحدث عن كل قرينة منها على استقلال .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه أنه أخل بدفاعه إذ أخذ الطاعن ببعض العبارات التي صدرت منه مع أنه رجل أثر الكبر والمرض على ذاكرته وتفكيره وتقديره ولذلك طالب محاميه في مذكرته النهائية من المحكمة أن تستحضره لترى مرضه بالشلل وأنه رجل ساذج ولتقوم بامتحانه

لتعرف مدى إدراكه وقوة ذاكرته ولو أنها فعلت لتغير وجه الرأي في الدعوى
ولما كان بها من حاجة إلى الاستناد إلى أقواله وهو على تلك الحالة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الطاعن مثل بشخصه أمام المحكمة
وأجاب على الأسئلة التي وجهت إليه دون أن يدفع بعدم مسؤوليته واستبانت
المحكمة من أقواله ومن تصرفاته أنه صحيح وسليم العقل والتفكير ولذلك لم تر
حاجة تدعوها إلى إعادة استحضاره لتحقيق ما يزعمه الدفاع عنه من إصابته
بالشلل خصوصا وليس يلزم من الإصابة بهذا المرض انعدام المسؤولية .

ومن حيث إنه لذلك كله يكون الطعن في غير محله متعين الرفض .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

بإدارة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشة المنتشرين .

(٢١٥)

القضية رقم ١٨٣ سنة ٢٢ القضائية :

- (أ) تقادم . ثبوت التاريخ . اعتبار محكمة الموضوع المحرر المدعى بقطعه التقادم لإقراره
لا مخالفة لأسباب سائغة . حقها بإلها من سلطة تقدير الواقع من إعفائه من قيد
ثبوت التاريخ للاحتجاج به على الغير .
- (ب) تنفيذ عقارى . دائن عادى . تسجيله تنبيه نزع الملكية . عدم جواز الاحتجاج عليه
بالعقود العرفية إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل تسجيل التنبيه .

١ - متى كان الحكم إذا انتهى في تكييفه للمحرر المدعى بقطعه التقادم بصيغته
المدونة على حكم الدين إلى أنه إقرار لا مخالفة بناء على الاعتبارات السائغة التي
أوردها وإلى أن هذا الإقرار لا يكون حجة على الغير إلا بثبوت تاريخه وفقا
للمادة ٣٩٥ مدنى فإنه لا تجوز المجادلة في هذا التكييف ، والقول بأن المحرر
مخالفة يجوز إعفاؤها من قيد ثبوت التاريخ لأنه سواء اعتبرته المحكمة إقرارا
يختم ثبوت تاريخه لا مكان نفاذه في حق الغير أو اعتبرته مخالفة ولكنها
بما لها من خبرة من ظروف الدعوى ما يدعو إلى إعفائها من شرط ثبوت التاريخ
فلا معقب على تقديرها لأن ذلك مما يستقل به قاضى الدعوى ولا سبيل إليه
لدى محكمة النقض .

٢ - الدائن العادى إذا قام بالتنفيذ على أموال مدينه وسجل تنبيه نزع ملكية
عقاره فإنه يصبح بهذا التسجيل على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، في عداد
من يشملهم نص المادة ٢٢٨ مدنى قديم فلا يحاج بالعقود العرفية إلا إذا كان
تاريخها ثابتا قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — حسبما بين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة المطعون عليها تدين الشيخ ابراهيم محمد الحداد فى مبلغ ١٥٦ جنيها و ٥٠٠ مليم خلاف الفوائد والملحقات وذلك بموجب حكم نهائى صادر لها من محكمة المنصورة المختلطة بتاريخ ١٩٣٩/٢/٢٢ ولعدم الوفاء تزعت الشركة ملكية منزل المدين بناحية ميت أبو غالب ورسا مزاده على الطاعن نظير ثمن قدره ٥٠٠ جنيه وقد أعفى الرامى عليه المزاد "الطاعن" من إيداع الثمن بحجة أنه صاحب دين ممتاز على ذات المنزل المتزوع ملكيته وسابق فى المرتبة على دين الشركة نازعة الملكية وقد فتح عن الثمن الراسى به المزاد توزيع رقم ٧٤ ق مختلط فتدخل الطاعن فى هذا التوزيع بقيمة دينه المشار إليه وقدره ٤٠٠ جنيه خلاف الملحقات وكان هذا الدين ثابتا بحكم محول إليه بموجب عقد حلول رسمى تاريخه ٢٧ من يوليو سنة ١٩٢١ من الدائن المحيل "جميل قصيرى" الذى كان قد استصدر اختصاصا بهذا الحكم على المنزل المتزوع ملكيته وسجله بتاريخ ١٩٢١/٤/١٠ وقد أعلن هذا الحلول إلى المدين كما أعلن إليه تنبيه نزع ملكية المنزل المشار إليه للمدين بتاريخ ١٩٣٠/٦/١٠ دون أن يتم تسجيله ثم أعقبه بحجز عقارى أعلن للمدين فى ١٩٣٠/٩/٢٣ ثم وقفت إجراءات نزع الملكية عند هذا الحد حتى تاريخ فتح التوزيع المشار إليه وتدخل الطاعن فيه فى سنة ١٩٤٩ — وقد طلب الطاعن فى هذا التوزيع أن يختص بكامل دينه وقدره ٤٠٠ جنيه باعتباره صاحب أولوية وتقدم على سائر الدائنين الآخرين ، وقد أصدر قاضى التوزيع بحكمة المنصورة المختلطة بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢١ قائمة توزيع مؤقتة خصت فيها الطاعن بقيمة دينه كاملا حسب مرتبة دينه ثم جاء دين الشركة المطعون عليها فى المرتبة الثانية . فطعن هذه الشركة فى تلك القائمة بطريق المناقضة وذلك

في ١٩٤٩/٧/٢٣ طالبة استبعاد دين الطاعن من القائمة . أولا - لأن حكم المديونية الذي يرتكن إليه الطاعن والمحول إليه من الدائن الأصلي "جميل قصيري" قد صدر في سنة ١٩٢١ ثم اتخذت بموجبه إجراءات نزع ملكية حتى سنة ١٩٣٠ ثم أوقفت حتى سنة ١٩٤٩ ومن مقارنة التواريخ يتضح سقوط هذا الدين بالتقادم . ثانيا - أن هذا التنازل أو الحلول صوري بدليل أن الطاعن لم يتخذ أى إجراء بموجبه زهاء عشرين عاما للحصول على دينه المدعى به وأما الإقرار المدون على ورقة حكم المديونية المتضمن لإقرار المدين بدفع جزء من الدين في ١٩٣٦/٣/١٢ فإنه قد تم بطريق التواطؤ بين المدين والطاعن لصلته القربى بينهما بقصد قطع التقادم ومع ذلك فإن الإقرار القاطع للتقادم لا يسرى على الغير إلا إذا كان ثابت التاريخ وفقا لنص المادة ٢٠٣ مدنى مختلط وهو مالم يتحقق في صورة الإقرار المزعوم الذى يدعيه الطاعن . ومحكمة أول درجة رأت استبعاد القول بصورية حوالة حكم الدين بمقولة إن مضى مدة ما على عدم المطالبة بالدين لا تمدو مجرد شبهة لا ترقى إلى مرتبة الدليل وأبى الإقرار المثبت على حكم المديونية يتضمن مخالصة بجزء من الدين والمخالصة في حكم المادة ٣٩٥ مدنى مما يجوز إعفاؤها من قيد إثبات التاريخ وقضت في ١٩٥٠/١٢/٥ برفض المناقضة وتأييد القائمة - فطعت الشركة "المطعون عليها" على هذا الحكم بالاستئناف لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد بجدولها برقم ٢٦٠ سنة ٢ ق وطلبت في ختام صحيفته إلغاء الحكم المستأنف وبقبول المناقضة المحررة في ١٩٤٩/٦/٢١ عن التوزيع رقم ٥ سنة ٧٤ ق والحكم باستبعاد الدين الذى اختص به الطاعن مع المصاريف والآتعاب عن الدرجتين استنادا لذات الأسباب التى أبدتها أمام محكمة أول درجة . وبتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت محكمة استئناف المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول المناقضة واستبعاد الدين الذى تخصص به الطاعن بموجب القائمة المؤقتة المؤرخة ١٩٤٩/٦/٢١ وألزم الطاعن بالمصاريف عن الدرجتين مستندة في أسباب حكمها إلى تقادم دين الطاعن وسقوطه بمضى المدة دون اعتداد بالإقرار المدون على صورة حكم المدين وبعدم حجية هذا الإقرار على الشركة المطعون عليها باعتبارها من الغير لعدم ثبوت تاريخه طبقا للواد ٢٠٣ ، ٢٩٢ ، ٢٤٣ مدنى مختلط .

فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن هذا الطعن بني على ثلاثة أسباب : يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك بأن محكمة الاستئناف إذ قالت "إنه تبين لها من الاطلاع على الاقرار القاطع للتقادم أنه صدر من المدين لا الدائن وأن إعطاء المدين لدائته هذا الإقرار إنما هو إجراء غير متبع ولم يجز به عرف التعامل" وخرجت من ذلك بأن هذا الإقرار إنما قصد به الاتفاق بين الدائن والمدين على قطع التقادم الذي سقط بمضي المدة الطويلة ومن ثم أهدرت أثره - إذ انتهت المحكمة إلى هذه النتيجة فإن قضاءها يكون لا سند له من الأوراق المقدمة لها وهي بعد لا يخولها القانون إثبات أن هذا الإقرار الموقع عليه من المدين قد قطع تقادما تم بمضي المدة الطويلة لأن الظاهر أن هذا الإقرار - بحسب تاريخه - قد قطع تقادما ساريا وليس للمحكمة أن تفسر التعاقد أو تؤوله بما يخرج عن إرادة المتعاقدين وإحلال إرادتها هي محل إرادتهما كما أن قول المحكمة بأن "إعطاء المدين لدائته الإقرار القاطع للمدة إنما هو إجراء غير متبع ولم يجز به عرف التعامل" فيه مخالفة لنص المادة ٢١٥ مدني قديم و ١/٤٠٠ مدني جديد والمادة ٢٨٠ مدني مختلط التي لا تجيز إثبات الاتفاق بالينة إذا كانت قيمته تزيد على عشرة جنيهات ، هذا فضلا عن أنه على فرض وجود عرف يجري عليه التعامل ويقضى بعدم تحرير المدين لدائته مثل هذا الإقرار فإن الأخذ به فيه مخالفة للسادة الأولى من القانون المدني الجديد التي توجب سرمان النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تناولها التشريع فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف فأخذ الحكم المطعون فيه بالعرف وإطراح النص التشريعي مخالفة قانونية توجب نقضه ومع ذلك فإن العرف الذي جرى به التعامل هو أن يثبت المدين المبالغ التي يسدها من أصل الدين على الصورة التنفيذية للحكم إذ أن ذلك ضمن في إثبات السداد من مجرد إيصال مستقل يحصل عليه المدين .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه بقوله : "إنه تبين من الإطلاع على الإقرار سالف الذكر أنه صادر من المدين بإمضائه وليس من الدائن ويقرر فيه أنه دفع من الدين الوارد بالحكم مبلغ ٤٥ جنيها ويتعهد

بدفع الباقي بعد سنتين على أن يوقف الدائن إجراءات التنفيذ ويقول في الإقرار إنه أخذ من الدائن إيصالا بالمبلغ المسدد ولما كان المتبع وجرى به عرف التعامل أن الإيصال أو الخالصة تصدر من الدائن للدين لكي يحفظ الأخير في حوزته دليلا على سداد الدين وهو ما اعترف به المدين في الإقرار فكونه يعطى دأئنه إقرارا بمبلغ ٤٥ جنبها لا يقصد به سوى اتفاق بين الدائن والمدين على قطع تقدم الدين الذي سقط بالمدة الطويلة وذلك بالإقرار به وجعل تاريخ الإقرار صوريا أثناء المدة الطويلة في ١٢/٣/١٩٣٦ ولو كان جديا لأعطى له تاريخا ثابتا رسميا ومن ثم فلا يسرى هذا الإقرار قبل الشركة الدائنة لأنها من الغير طبقا للمواد ٢٠٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ من القانون المدني ..” والحكم إذ قرر ذلك لم يخطئ في تطبيقه للقانون ولم يخرج على إرادة المتعاقدين ولم يخالف قواعد الإثبات ذلك بأن المحكمة إنما قررت ذلك وهي بسبيل تكييف هذا الإقرار وهل هو مخالصة أو إقرار وهل هو حقيقي أو صوري وتحديد أثره ومدى حجية تاريخه بالنسبة للمطعون عليها ، وقد استندت المحكمة في هذا التكييف وفي استخلاص عدم جدية هذا الإقرار وصورية تاريخه وبالتالي عدم جواز الاحتجاج بهذا التاريخ الصوري على الغير — إلى قرائن سائغة أوردتها ككون الإقرار صادرا من المدين لا الدائن واعتراف المدين بأخذه إلى جانب ذلك إيصالا من الدائن بالمبلغ المسدد مع أن المتبع فيما جرى به عرف التعامل أن الخالصة تصدر من الدائن لا المدين مما اعتبرت المحكمة معه أن هذا الإقرار وكأنه بغير تاريخ ولا يحتج به على المطعون عليها باعتبارها من الغير وفقا لنص المادة ٣٩٥ مدني ، ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثاني يستعمل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ حتم ثبوت التاريخ للإقرار محل النزاع حتى يجوز الاحتجاج به على المطعون عليها وأسس الحكم بصورية الإقرار على عدم ثبوت هذا التاريخ. ذلك بأن المادة ٣٩٥/٢ من القانون المدني الجديد وإن نصت في فقرتها الأخيرة على أنه ”يجوز للقاضي تبعا للظروف ألا يطبق حكم هذه المادة على المخالصات“ إلا أن سلطة المحكمة في التقدير يحدها القانون بضوابط تتمثل في وجوب تحديد

معنى الغير الذي لا يحتاج بالمحرر العرفي إلا إذا كان ثابت التاريخ والمحكمة إذ حكت بعدم سريان الإقرار على المطعون عليها باعتبارها من الغير طبقا للمواد ٢٠٣، ٢٩٢، ٢٩٣ من القانون المدني المختلط أخطأت في تطبيق هذه المواد ذلك بأن الغير في معنى المادة ٢٩٣ يختلف عنه في المادة ٢٠٣ المشار إليها إذ الغير في المادة ٢٩٣ هو من اكتسب من أحد المتعاقدين حقوقا تتأثر بتاريخ العقد العرفي إذا ثبت أن هذا التاريخ سابق على تاريخ الحقوق التي اكتسبها هذا الغير لذلك كان ينبغي قصر البحث في الدعوى على تحقيق شروط المادة ٢٩٣ دون المادة ٢٠٣. والدائن العادي لا يمكن اعتباره من الغير في معنى المادة ٢٩٣ إلا بإعمال الدعوى البوليصية مع توافر شروطها وهو ما لم يثبت في هذه الدعوى.

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في تكييفه للمحرر — بصيغته المدونة على حكم الدين — إلى أنه إقرار لا مخالصة بناء على الاعتبارات التي أوردتها على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق وأن هذا الإقرار لا يكون حجة على الغير إلا بثبوت تاريخه وفقا للمادة ٣٩٥ مدني فإنه لا يجدي الطاعن مجادلته في هذا التكييف، والقول بأن المحرر مخالصة يجوز إعفاؤها من قيد ثبوت التاريخ لأنه سواء اعتبرته المحكمة إقرارا يتحكم ثبوت تاريخه لإمكان نفاذه في حق الغير أو اعتبرته مخالصة ولكنها لم تر — بما لها من خبرة — من ظروف الدعوى ما يدعو إلى إعفاؤها من شرط ثبوت التاريخ فلا معقب على تقديرها، لأن ذلك مما يستقل به قاضي الدعوى ولا سبيل إليه لدى محكمة النقض وأما عن الاعتراض بأن المطعون عليها لا تعتبر من الغير في معنى المادة ٢٩٣ مدني مختلط المقابلة للمادة ٢٢٨ مدني قديم — فردود كذلك بأنه متى كانت الثابت أن المطعون عليها قد تمسكت في دفاعها لدى محكمة الموضوع بصورية الإقرار وعدم حجية تاريخه، كما تمسكت بعدم ثبوت تاريخه لإمكان نفاذه في حقها وأنها بوصفها دائئا عاديا تعتبر في مقام تحقيق الصورية — من الغير بالنسبة لطرفي الصورية وأن لما إثباتها بالبيته والقرائن وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذه الصورية وحقق عناصرها واقتنع من القرائن التي استظهرها بصورية الإقرار وعدم جدية تاريخه وبالتالي عدم نفاذه في حقها فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم

لا خطأ فيه ويكفى لإقامته ومع هذا فإن الدائن العادى إذا قام بالتنفيذ على أموال مدينه وسجل تنبيه نزع ملكية عقاره فإنه يصبح بهذا التسجيل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فى عداد من يشملهم نص المادة ٢٢٨ مدنى فلا يحتاج بالعقود العرفية إلا إذا كان تاريخها ثابتا قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وهو ما تحقق فى صورة هذه الدعوى إذ أخرج المطعون عليها التنفيذ على عقار المدين بعد أن حصلت على اختصاص بديتها على ذات العقار وسارت فى إجراءات التنفيذ حتى رسو المزاد وتوزيع الثمن فالحكم المطعون فيه إذ اعتبر الشركة المطعون عليها من الغير وأن الأقرار محل النزاع لا يسرى فى حقها إنما بصوريته وإما لعدم ثبوت تاريخه فإنه لا يكون قد خالف القانون بما يتعين منه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق المادة ٢٠٦ مدنى على واقعة النزاع وهى التى تنص على أنه " إذا كان لمدين واحد مدة دائنين وانقضت المدة المقررة لتخلصه من دين أحدهم فلباقى الدائنين أن يتمسكوا بمضى تلك المدة ولو لم يتمسك بها المدين المذكور تدليساً منه وإضراراً بحقوقهم " ووجه الخطأ أنه لا يمكن القول بأن الأقرار صورى كما لم يثبت أن المدين عمد إلى تقديم تاريخ الأقرار وبذلك لا يمكن القول بأن هناك تقادماً قد تم وانقضت مدته المقررة قانوناً دون أن يتمسك به المدين حتى يمكن لدائنيه أن يتمسكوا بهذا السقوط عملاً بالمادة ١٤١ مدنى قديم، والنزاع المطروح على المحكمة لا ينطوى على عدم تمسك المدين بمضى المدة ، هذا يفرض أن الإقرار عمل بعد أن انقضت مدة التقادم ويكون الأقرار فى هذه الحالة عبارة عن تنازل عن تقادم قد تم والمادة ٢٠٦ تشير إلى عدم تمسك المدين بمضى المدة تدليساً منه وإضراراً بدائنيه ولكنها لا تنص على التنازل عن التقادم ولا تعطى الدائن الحق فى نقض ماتم من جهة مدينه من تنازل عن تقادم قد تم بل تبيح له استعمال حق مدينه فهى تطبيق للمادة ١٤١ مدنى وليس فى تنازل المدين إقرار أو إنقاص للضمان العام لدائنيه . وعلى ذلك فلا مجال لتطبيق المادة ٢٠٦ فى مثل هذه الحالة وإلا كان إعمالها خطأ يستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقرير صورية الإقرار وعدم جدية تاريخه وبالتالي عدم جواز الاحتجاج به على الشركة المطعون عليها لذلك ولعدم ثبوت تاريخه باعتبارها من الغير فحسب الحكم أن يحمل على هذا النظر ومع ذلك فإن عبارة الحكم دالة بلفظها ومعناها على حصول تواطؤ بين الطاعن ومدينه على تصوير انقطاع وهمى لتقدم اكتمات مدته لإضراراً بحقوق الشركة المطعون عليها ومفاد ذلك أن دين الطاعن مع استبعاد ذلك الإقرار — يكون قد سقط بمضى المدة وحق للمطعون عليها أن تمسك بهذا التقدم رغم إجماع المدين عن إثارته وهو ما يخوله إياها نص المادة ٢٠٦ مدني فالحكم المطعون فيه إذ أعمل هذا النص مع باقي النصوص التي أشار إليها لا يكون قد خالف القانون ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس ويتعين لذلك رفض هذا السبب .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد فؤاد جابر ،
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه المستشارين

(٢١٦)

القضية رقم ١٩٥ سنة ٢٢ القضائية :

استئناف اختصاص . اختصاص المحكمة بالفصل نهائيا في الدعوى . اختصاصها بالفصل نهائيا
فيما يقدم فيها من دفع . مثال . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل نهائيا في المعارضة في قرار لجنة
التعويضات الخاص بالمواد التموينية المستولى عليها . عدم جواز الدفن في حكمها الصادر بعدم قبول
المعارضة .

إذا كانت المحكمة مختصة بالفصل نهائيا في الدعوى فانها تكون بطريق اللزوم
مختصة كذلك بالفصل نهائيا في الدفع الخاص بعدم قبول هذه الدعوى وسواء
أخطأت في ذلك أم أصابت فان حكمها يكون غير قابل للطعن . وإذن فتى
كانت المحكمة الابتدائية وفقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
تختص بالفصل نهائيا في المعارضة في قرار لجنة التعويضات الخاص بالمواد التموينية
التي تستولى عليها الحكومة فان حكمها الصادر بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد
البعاد لا يكون قابلا للطعن .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم جواز الطعن بطريق التقص
في الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى وطلب رفض الطعن في الحكم الصادر
من محكمة الاستئناف .

وحيث إن الطعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف قد حاز شكه القانوني .

وحيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن اشترى كمية من الشاي من المطعون عليه الثاني بعقد بيع مؤرخ ١٩٤٥/١١/٢٤ وقد استولت وزارة التموين على هذه الكمية وقدرت لجنة التعويضات ثمنها بمبلغ ٧٣٤ و ٢٩١ جنيها وأخطر الطاعن بذلك بكتاب مؤرخ ١٩٤٧/٧/١٣ فعارض في التقدير أمام محكمة مصر الابتدائية بعريضة قدمت في ١٩٤٧/٧/٢٦ طلب فيها إلزام المطعون عليه الأول بصفته بأن يدفع له مبلغ ١٢٥٠ جنيها والمصاريف واحتياطيا إلزام المطعون عليه الثاني بقيمة الفرق بين ما ستحكم به المحكمة على المطعون عليه الأول ومبلغ ١٢٥٠ جنيها وذلك لبيعه شيئا مستولى عليه . وبجلسة ١٩٤٨/١/٨ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت الطاعن القيمة الحقيقية للبضاعة المستولى عليها ، ثم دفع المطعون عليه الأول بعدم قبول المعارضة في قرار لجنة التقدير شكلا لرفعها بعد الميعاد إذ لم ترفع في خلال أسبوع من تاريخ إخطار الطاعن بقرار اللجنة عملا بنص المادة ٤٨ من القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ . وبجلسة ١٩٤٨/١١/٢٥ قضت المحكمة بقبول الدفع وبعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد ، استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٨٦ سنة ٦٦ ق استئناف القاهرة . وبجلسة ١٩٥٢/٣/٣٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بعدم جواز الاستئناف عملا بنص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبني طعنه على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم خالف القانون إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية بعدم قبول المعارضة في قرار لجنة التقدير شكلا لرفعها بعد الميعاد استنادا إلى نص المادة ٤٨ من القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ سالف الذكر مع أن نص المادة المذكورة خاص بما تفصل فيه لجان التقدير في موضوع التقدير ولا ينطبق على الأحكام الصادرة في الشكل دون أن تمس الموضوع ، ويتحصل السبب الثاني في أنه إذا رأت المحكمة أن نص المادة ٤٨ من القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ يسرى على الدفع

الشككية ، وتبعاً لذلك لا يسوغ استئناف الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد - فإن الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية يكون والحالة هذه حكماً نهائياً يجوز الطعن فيه بطريق النقض وقد بنى على إجراء باطل إذ قضى بعدم قبول الدعوى - ذلك بأن الإخطار المتضمن قرار اللجنة أرسل إلى مكتب محام ليس بوكيل عن الطاعن ولم يعلم الطاعن بهذا الإخطار إلا بعد رفع الدعوى ، وعلى فرض أن هذا الإخطار قانوني فإنه وصل يوم ١٦/٧/١٩٤٧ وسدد الرسم في ٢١/٧/١٩٤٧ وقدمت الدعوى في ذلك التاريخ فيكون الطعن قدم في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ .

وحيث إن المادة ٤٨ من القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ تنص على أن المعارضة في قرارات لجان التقدير تقدم إلى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن في خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب مسجل بتلك القرارات ، وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية ، وتفيد المادة ٤٠١ من قانون المرافعات بأن الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع باستثناء الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة على محكمة أخرى تتبع فيما يتعلق بجواز الطعن فيها الدعوى الأصلية وتطبيقاً لهذين النصين يكون قضاء المحكمة الابتدائية فيما دفع به أمامها من عدم قبول دعوى المعارضة في أمر التقدير لعدم تقديمها في الميعاد القانوني مما يدخل في اختصاصها النهائي ذلك بأنها متى كانت مختصة بالفصل في موضوع التقدير فصلاً نهائياً كانت بطريق اللزوم مختصة كذلك بالفصل نهائياً في الدفع الخاص بعدم قبول الدعوى وسواء أخطأت في ذلك أم أصابت فإن حكمها يكون غير قابل للطعن ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية عملاً بنصر المادة ٤٨ من القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ لا يكون قد خالف القانون ويكون الطعن بطريق النقض في الحكم الابتدائي غير جائز وفي الحكم الاستئنافي على غير أساس .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر
واسحق مبد السيد ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه المستشارين .

(٢١٧)

القضية رقم ١٠ سنة ٢٥ القضائية "أحوال شخصية" :

- (أ) أهلية . ولاية . أحوال شخصية . ملب ولاية . حكم . تسببه . سلب ولاية جد قصر .
تأسيبه على عدم حرصه على أمواله قدر حرصه على أمواله وعلى عدم تحرير محضر الجرد
في الميعاد وعلى كبر سنه وعلى اعترافه بعجزه عن الاضطلاع بشئون الولاية . لاخطأ .
- (ب) أهلية . قاصر . أحوال شخصية . عدم تقيد محكمة الأحوال الشخصية بطلبات الخصوم .
حقها في القضاء بما يحقق المصلحة العامة .

١ - متى كان الحكم إذ قضى بسلب ولاية جد القصر أقام قضاءه على أنه
لم يكن حريصا على أمواله بقدر حرصه على أموال بناته وعلى ماله الشخصي ولم
يقدم حسابا مؤيدا بالاستندات ولم يحور محضر الحصر في مدى شهرين وأنه جاوز
الثمانين من عمره وسجل على نفسه عجزه عن الاضطلاع بشئون الولاية وأن ذلك
كله من شأنه تعريض مال القصر للخطر ، فإن هذا الذي أسس عليه الحكم
قضاءه صحيح في القانون .

٢ - محكمة الأحوال الشخصية بالنسبة لشئون القصر غير مقيدة بطلبات
الشاكى أو النيابة العمومية فلها أن تقضى بما تراه محققا للمصلحة العامة لأنها صاحبة
السلطة المطلقة في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى شرائطه القانونية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص حسباً يبين من الأوراق في أن إلياس اندراوس توفي في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٢ وانحصر إرثه في زوجته (ماتيلده سليم فندور) المطعون عليها وأولاده منها (١) جوزفين (٢) نادية (٣) يوسف (٤) سعيد (٥) منى - ووالده أندراوس جورج ولقصر الأولاد شملوا بولايته الشرعية وقد شكت المطعون عليها إلى النيابة من تصرفات الولى فأجرت تحقيقاً تناول إقراره بدين له ولبناته مقدار ٣٠٠٠٠ جنيه وتقدم لمصلحة الضرائب بطلب للإفراج عن ٥٠٠٠ جنيه من التركة لسداده وأنه سدد فعلاً لبناته مبلغ ٧٨٦٨ جنيهاً و ٧٥٠ مليماً قيمة نصف دينهن قبل القصر رغم إنكار هذا الدين وقيام المنازعة في صحته وسنده قضائياً - ٢ - أخل بتعهداته بامتنامه عن أداء النفقة لوالدة القصر ولم سحب من مال القصر ٢٣٠٠٠ جنيه في سنة واحدة ولم يقدم حساباً عن إدارته لمال القصر طبقاً للمادتين ٢٦ و ٤٥ من القانون ١١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال - ٤ - لم يحضر قائمة بمال القصر ولم يودعها في مدى شهرين كما تقضى المادة ١٦ من القانون المذكور - ٥ - ميز في المعاملة بين القصر وانصرف عن رعاية شئونهم لكبر سنه وإقامته بعيداً عنهم وعجزه عن مباشرة شئونهم معتذراً بكبر سنه ومزكياً والدتهم في الوصاية عليهم وأثر تحقيق الشكوى طلبت النيابة من المحكمة الابتدائية الحدم من ولاية الجدة وتقيدت الدعوى برقم ٣٦١ سنة ١٩٥٢ كلى الأذربكية أحوال شخصية فأصدرت المحكمة المذكورة حكماً في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٥ بسلب ولاية الطاعن وتعيين المطعون على الوصية على القصر فاستأنف الطاعن وتقيدت استئنافه برقم ١١ سنة ١٩٥٥ استئناف القاهرة طالباً إلغاء القرار الابتدائي فقضت محكمة الاستئناف في ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٥ بتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعن نعى بالسبب الأول من الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وقال في بيان ذلك إن هذا الحكم جاوز في قضائه بسلب الولاية ما طالبته المطعون عليها أصلاً في دعواها الابتدائية ولم يعتد بأن الطاعن

جد وأن الولاية فرض قانونى عليه لا يجوز له التنجى عنها إلا بإذن من المحكمة وأن الشارع حصر سلبها من الجحد أو الجحد منها في حالة اعتباره خائنا أو مجرما بحكم يسجل عليه ارتكاب جنائية أو جنحة تستوجب الحبس لمدة تزيد على سنة أو إذا أصبحت أموال القاصر في خطر بسبب سوء تصرفه وهو ما لم يرقم عليه دليل في الدعوى وما لم تتناوله المحكمة في حكمها المطعون فيه .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم أسس قضاءه بسلب ولاية الطاعن على أنه لم يكن حريصا على أموال القصر بقدر حرصه على أموال بناته وعلى ماله الشخصى ولم يقدم حسيبا مؤيدا بالمستندات ولم يحذر محضر الحصر في مدى شهرين وأنه جاوز الثمانين من عمره وسجل على نفسه عجزه عن الاضطلاع بشئون الولاية وأن ذلك كله من شأنه تعريض مال القصر للخطر، وهذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه صحيح في القانون ذلك بأن المادة ٢٠ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ نصت على أنه إذا أصبحت أموال القاصر في خطر بسبب سوء تصرف الولي أو لى سبب آخر فالمحكمة أن تسلب ولايته أو تحج منها ونصت المادة ١٦ من القانون المذكور على أن الولي يحزر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التى يقع بداثرها موطنه في مدى شهرين من بدء الولاية أو من أيلولة المال إلى الصغير ويجوز للمحكمة اعتبار عدم تقديم هذه القائمة أو التأخر في تقديمها تعريضا لمال القاصر للخطر — لما كان ذلك وكانت المحكمة غير مقيدة بطلبات الشاكية أو النيابة فلها أن تقضى بما تراه محققا للصحة العامة لأنها صاحبة السلطة المطلقة في شئون القصر فإن هذا السبب من الطعن يكون على غير أساس .

ومن حيث إن الطاعن نعى في السبب الآخر على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في الاستناد ذلك بأنه أضاف إلى أسباب الحكم الابتدائى سببا جديدا هو أن الطاعن تجاوز الثمانين من العمر وأنه يرقم بالقاهرة في حين أن القصر يقيمون بالإسكندرية مع أن كبر السن لا يحول دون الولاية ومع أن إقامة الجحد في بلد آخر غير البلد الذى يرقم فيه القصر قد افترضه الشارع من جعل الاختصاص

المحل في هذه الحالة لحل وجود الولي - أما وجه القصور فهو أن الحكم لم يبين وجه التعارض الذي قال بوجوده بين مصلحة الولي ومصلحة القصر كما لم يبين كيفية تحقق الخطر على مال القصر من وجود هذا التعارض مع أن القانون نظم حالات التعارض واشترط فيها تحقق الخطر الذي لم يثبت في الدعوى .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بسلب الولاية على ما أثبتته على الطاعن من عدم تقديمه قائمة بأموال القصر رغم مرور سنتين من أيلولة المال إليهم بوفاء مورثهم وعدم تقديم كشف بالحساب مؤيد بالمستندات واستظهر الملايسات التي أحاطت بعدم التقديم كما استظهر ما أقرب به الطاعن من كبر سنه وضعف صحته وعجزه عن القيام بأعباء الولاية وما وقع منه من التفرقة في المعاملة بين القصر وإيثاره مصلحة بناته على مصلحة القصر باقراره بدين قال إنه مستحق له ولبناته في ذمة المورث رغم قيام نزاع قضائي بشأنه وسداداه جانباً منه لبناته وتخلفه عن سداد النفقة للقصر ، وخلص الحكم المطعون فيه من ذلك كله إلى وجود الخطر على أموال القصر من بقاء الولاية عليهم للطاعن وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه صحيح في القانون ولا مطعن فيه ذلك بأن المادة ٢٠ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ نصت على أنه من بين أسباب سلب الولاية تعريض مال القصر للخطر ونصت المادة ١٦ من هذا القانون على أن عدم تقديم القائمة في ظرف شهرين أو التأخر في تقديمها يحق اعتباره تعريضاً لمال القصر للخطر ومتى كان الأمر كذلك فإنه يكون من سلطة المحكمة المطلقة القضاء بسلب الولاية إذا تأخر الولي عن تقديم القائمة وحصلت منه تصرفات تؤدي إلى وجود الخطر على مال القصر من بقاء الولاية كما يكون للحكمة تقدير الملايسات التي أحاطت بهذه التصرفات وليس للحكمة العليا رقابة عليها في استعمال هذه السلطة وفي تقدير هذه الملايسات متى كان استخلاصها سائغاً كما هو الحال في الدعوى .

ومن حيث إنه لذلك يكون هذا السبب على غير أساس ويتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة الأساتذة: محمد فؤاد جابر،
د. يحيى عبد السيد، ومحمد عبد الواحد علي، وأحمد قوشه المستشارين.

(٢١٨)

القضية رقم ١٥٣ سنة ٢٢ القضائية :

بيع . ميوب الرضا . إكراه . تدليس . دفاع . نفي المحكمة لأسباب سائغة . وقوع إكراه
أو تدليس يعيب إرادة التعاقد . عدم إلزامها بإجراء تحقيق .

حتى كانت المحكمة قد نمت لأسباب سائغة في حدود سلطتها التقديرية وقوع
الإكراه مؤثر على إرادة البائع أو تدليس مفسد لرضائه فانها لا تكون ملزمة بإجراء
تحقيق لا ترى أنها في حاجة إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ١٧١٦ سنة ١٩٤٧ مدني الوائلي
ضد الطاعن بصحيفة قال فيها بأن هذا الأخير يأمره حصبة في منزل مبین بالعريضة
بثمن قدره ٩٠ جنيتها ، ووجب عقد مؤرخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ وأنه لم يقبل
تحرير العقد النهائي ولذا طالب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع سالف الذكر —
ودفع الطاعن هذه الدعوى بأنه حين وقع على هذا العقد كان تحت تأثير الإكراه
للأدبي والتدليس لأنه كان زوجا لشقيقة المطعون عليه وتركت عند وفاتها منزلا

يرث فيه النصف إلا أن المطعون عليه أوهمه بأنها قد باعت هذا المنزل واحتكم الطرفان إلى مجلس صلح قضى بأن يدفع المطعون عليه للطاعن مبلغ ٩٠ جنيها وأن عقد البيع حرر تنفيذاً لذلك ووقع عليه تحت تأثير الإكراه الأدبي وأن هذا العقد ليس بيعاً بل هو وعد بالبيع إذ أن الثمن لم يدفع . وعلى أثر ذلك مرض المطعون عليه الثمن على الطاعن بالجلسة ولما أبى قبوله أودعه على ذمته بالخزانة وبتاريخ ١٩٤٨/٤/٤ قضت محكمة أول درجة بصحة ونفاذ عقد البيع — واستأنف الطاعن هذا الحكم بالقضية رقم ٧٥٥ سنة ١٩٤٨ س مصر — وبتاريخ ١٩٥١/١٢/١٨ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن في الحكم بطريق النقض .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب : يتحصل أولاً — في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانوت ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان عقد البيع لأنه تم تحت تأثير الإكراه والتدليس إذ أوهمه المطعون عليه بأن المورثة قد باعت له المنزل وشكاه إلى قسم البوليس لتسليمه هذا المنزل ، وأثبت المحقق في محضر تحقيق الشكوى رقم ١٦٢٤ سنة ١٩٤٧ إدارى الوائلى أن المطعون عليه قدم عقداً هبة وتنازلاً صادراً له من المورثة عن المنزل موضوع النزاع فاضطر تحت تأثير الرهبة والعقيدة التي تولدت عنده وما أوهمه به الوسيطاء من أن ملكية المنزل قد آتت إلى المطعون عليه أن يقبل تحرير عقد البيع عن حصته في هذا المنزل مقابل ثمن قدره ٩٠ جنيهاً وهو أقل من الثمن الحقيقي الذي يبلغ نحو ٤٠٠ جنية إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة من غير أن يحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات الإكراه والتدليس .

وحيث إن هذا النعى مردود بما قاله حكم محكمة أول درجة الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه من "أنه يبين من نفس دفاع المدعى عليه (الطاعن) أنه ليس في الأمر إكراه أو تدليس إذ أن مجلس الصلح الذي ارتضاه الطرفان حكم بأن يتم البيع من المدعى عليه عن نصيبه في المنزل إلى المدعى نظير ثمن قدره ٩٠ جنيهاً تدفع بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تحرير العقد، وقد قبل المدعى عليه

ذلك بدليل توقيعه على العقد وقد كان في مقدوره أن يرفض التوقيع وهو بالغ الرشد... " وهذا الذي أورده الحكم هو تدليل سائق على ما اقتنعت به محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية من نفي وقوع إكراه مؤثر على إرادة الطاعن أو تدليس مفسد لرضائه ولم تكن المحكمة بعد هذا الذي تبينته من دفاع الطاعن والقرائن المستفادة من ظروف الدعوى ملزمة بإجراء تحقيق لا ترى أنها في حاجة إليه .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه أخل بدفاع الطاعن وجاء مشوبا بالقصور ذلك بأن الطاعن طلب في مذكرة قدمها للمحكمة الاستئنافية إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حصول الإكراه والتدليس ، إلا أن المحكمة لم تلتفت إلى هذا الطلب ولم ترد عليه ، هذا إلى أنها لم تبحث العناصر الجديدة الناشئة عن إعدام أوراق الشكوى رقم ١٦٢٤ سنة ١٩٤٧ إداري الوابل وعن إنكار المطعون عليه لتقديمها أو سبق ضمها للملف الدعوى وعن إيداع العقد أمانة لدى أحد الشهود مما يجعل الحكم قاصر البيان .

وحيث إن هذا النعي بوجهيه مردود أولا - بأنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن صورة رسمية من المذكرة التي طلب فيها من المحكمة الاستئنافية إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وقوع الإكراه والتدليس - هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة التي قالت كلمتها في هذا الذي ادعاه الطاعن ورأت بما لها من سلطة التقدير أنه لا حاجة بها إلى إجراء تحقيق بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت بها من الأدلة والوقائع مستندة إلى أدلة سائغة - كما سلف البيان ، ومردود ثانيا - بأن الطاعن لم يثبت أنه أثار دفاعا جديدا أمام محكمة ثاني درجة بشأن إيداع العقد أمانة لدى أحد الشهود أو أي أمر آخر مما سبق أن تناوله الحكم بالرد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ عبد العزيز سليمان وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الامانة أحمد المروسي ، ومجد عبد الرحمن يوسف ، ومجد عبد الواحد علي وأحمد قوشه المستشارين .

(٢١٩)

القضية رقم ٢٤٠ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) تزوير . إثبات . خير . امتناع المحكمة بخير في فحص الورقة المدعى بتزويرها .
غير لازم .

(ب) خير . تزوير . عدم تقيد المحكمة برأى الخير . المادة ٢٤٦ مرافعات .

(ج) حكم . تسببه . إثبات . تزوير . قيام الحكم على أسباب سائغة . النعى عليه فيما استورد إليه زيادا ، غير منتج .

١ - لم يوجب القانون على المحكمة في الادعاء بتزوير أى ورقة أن تستعين في فحصها بخير بل أجاز لها ذلك عند الاقتضاء .

٢ - لمحكمة الموضوع إذا نذبت خيرا ألا تكون مقيدة برأيه طبقا للمادة ٢٤٦ من قانون المرافعات ، وبحسب الحكم أن يكون قد تناول في أسبابه الرد على ما جاء بتقرير الخير .

٣ - متى كان الحكم محمولا على ما استظهرته المحكمة من الأدلة السائغة القائمة في الدعوى فإن النعى عليه بأخذه بدليل غير قائم في الدعوى يكون غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخاص كما يبين من الاطلاع على الأوراق في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٨٥ سنة ١٩٤٤ مدنى طنطا الابتدائية والتي أحييت إلى محكمة دمنهور الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٣٧ سنة ١٩٤٥ وطالب الحكم بالزام المطعون عليه بمبلغ ٤٠٠ جنيه بمقتضى سند إذنى مؤرخ فى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ ومستحق الوفاء وقت الطلب ، فقدم المطعون عليه إقرارا منسوباً صدره إلى الطاعن فى تاريخ تحرير السند متضمناً أن هذا السند ليس إلا ضمناً لمقاولة توريد عمال اشتراك فيها فى عملية تفتيش المندرة ودسون ، فطعن الطاعن فى هذا الإقرار بالتزوير بأدلة ثلاثة قبلت المحكمة أولها وهو المؤسس على أن الإمضاء الذى يحمله الإقرار ليس إمضاء الطاعن كما أنه لم يصدر منه ، وأمرت المحكمة بتحقيقه بطريق المضاهاة ونذبت لذلك الدكتور حسن نجم مصطفى الخبير بقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى فباشر مأموريته وقدم تقريره منتهياً فيه إلى القول بحصول نحو فى صلب الإقرار وأن الإمضاء المطعون فيه بالتزوير قد أعيد عليه مما يدل على أنه كان تحت عبارات أخرى بحيث ثم كتب بدلا عنها العبارات التى تعتبر أنها الإقرار وأن من أعاد على الإمضاء لم يحسن الإمادة وقدم المطعون عليه للمحكمة تقريراً استشارياً من الخبير مسيحه فهمى جاء فيه أنه استبان له من المضاهاة والمقارنة ومن وحدة اليد التى لا تشوبها شائبة صحة الإقرار — فحكمت محكمة أول درجة بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ برفض دعوى التزوير فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١١٤ من ٣ ق اسكندرية طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورد وبطلان الإقرار ورأت محكمة الاستئناف إمادة المأمورية بقسم أبحاث التزييف والتزوير لبيان الأوجه التى استند إليها فى حصول نحو وبيان إمكانية الإمادة على الإمضاء والرد على التقرير الاستشارى وعمل صور فوتوغرافية مكبرة موضحاً بها ما تقدم ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ١٦٠ من ١٩ ق وفى تاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة استئناف اسكندرية . وفى ١٩٥٢/٣/٢٤ قضت المحكمة فى موضوع الاستئناف برفضه

وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن هذا الطعن بني على خمسة أسباب : ينعي الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفته للقاعدة التي قررتها محكمة النقض وفي تبيان ذلك قال إن محكمة أول درجة حكمت برفض دعوى التزوير بناء على أن صلب الإقرار والتوقيع صحيحان مؤسسة قضاءها بالنسبة للتوقيع على تقرير الخبير وبالنسبة للصلب على اطلاعها هي ، فلما استأنف الطاعن أعادت محكمة الاستئناف الأولى المأمورية للخبير لتحقيق وجوه النقض في التقرير الأول ثم قضت بعدئذ بتأييد الحكم الابتدائي قاطعة في صحة التوقيع بناء على تقرير الخبير وفي صحة صلب الإقرار بالإحالة على الحكم المستأنف ، غير أن حكم النقض السابق نقض حكم الاستئناف المذكور بناء على أنه لم يناقش مسألة تزوير الصلب وأن الإحالة على الحكم الابتدائي لا تصحح هذا القصور وأنه كان يتعين عليها بحث الصلب على أساس غير أساس الفحص الذاتي ، ولكن حكم محكمة الاستئناف الأخير لم يتقيد بالمبدأ الذي قرره محكمة النقض .

ومن حيث إن هذا المعى مردود بأن محكمة النقض بحكمها السابق أسست قضاءها على أن تزوير المحور كما يكون بتزوير التوقيع يكون أيضاً بتغيير عبارته وأن الحكم الاستئنافي لم يلق بالآ إلى الشق الأخير الذي ينعي عليه الطاعن دفاعه من تزوير الإقرار بطريق تغيير عبارته ودون أن تناقش ما اعتمد عليه من أدلة ومنها تقرير الخبير الذي قدم إليها والذي انتهى إلى وجود تغيير في صلب الإقرار مما كان يقتضي منها بحثه والرد عليه دون الإحالة على الحكم الابتدائي ، ولما أعيدت القضية إلى محكمة الاستئناف بعد نقض حكمها الأول أقامت قضاءها بصحة الورقة ، على أن المحكمة لا ترى الأخذ بما ذهب إليه تقرير الطبيب الشرعي بالنسبة لصلب ورقة الإقرار لأنها أجرت فحص الورقة بنفسها فلم تجد بها أثراً لمحو كتابة سابقة ولا ما يدعو إلى الريبة والظن بأن إضفاء الطاعن كانت تحت كتابة أخرى بحيث ثم حررت عبارات الإقرار فوق الامضاء وأن ما يؤيد اقتناعها بفحصها ومشاهدتها هو أن ما ادعاه الخبير بفقد لسان صقل الورقة ليس في حقيقته

صوى حالة القدم ... وأن خفة الورقة تجعل محاولة المحو فيها أظهر أثرا الأمر الذى لم يبد منه شيء فى حالة الورقة وأن صلب الاقرار مكتوب بنظام وتنسيق طبيعى إذ كتبت كلمات الصلب بحجم طبيعى بغير تحشير أو فجوات حتى عند كلمة "المقرر بما فيه" التى كتبت الامضاء تحتها فى وضع طبيعى وكل ذلك يدل على أن الكتابة التى سبقت التوقيع جاءت كلها منسجمة متماثلة وتلك حالة لا تتفق مع القول بأن الامضاء كانت — كما قال الخبير — تحت كتابة سابقة بحيث تم كتب مكانها عبارات الاقرار فوق التوقيع القديم وإلا لظهر عدم التناسق وقد رأى الخبير مع كثير من الترجيع — على حد قوله — أن التوقيع قد حرر بيد صاحبه ، ومن هذا يبين أن قول التقرير بأنه قد حصلت إعادة على بعض حركات أحرف التوقيع بقلم كوبيا بنفسجى بعد أن كان مكتوبا بقلم كوبيا هادى لكى يتشى مع لون عبارات الصلب هو قول مردود بأن لون كتابة التوقيع باهتة كثير عن لون كتابة صلب الاقرار ولو أنه حصلت إعادة على التوقيع بلحاء اللون مماثلا للون كتابة الصلب ، ومردود أيضا بأن وجود ازدواج فى بعض الجرات لا يدل على إعادة بمقولة إن كتابة التوقيع حصلت بقلم الكوبيا لأن مثل هذه الأقلام كثيرا ما تكون غير منتظمة السن فيحدث منها هذا الازدواج هذا فضلا عن أن تقرير الخبير أثبت صدور التوقيع المطعون فيه من يد صاحبه وهو الطاعن ومن ثم تكون انتفت ملة الاعادة على التوقيع بانتفاء تزوير صلب الورقة ، وهذا الذى أقيم عليه الحكم لا خطأ ولا انحراف فيه عما قرره محكمة النقض بحكمها السابق الذى يبين منه — كما سلف البيان — أن بحثها كان منصبا على مؤاخذه الحكم الاستثنائى الأول لقصوره فى التحدث عن تقرير الخبير وأخذه بأسباب الحكم الابتدائى المؤسنة على المناظرة الشخصية والتى لم تبحثها محكمة الاستئناف الأولى على ضوء تقرير الخبير بلحاء الحكم المطعون فيه وقد تحدث عن تقرير الخبير وانتهى فيه إلى صحة الورقة نتيجة لاطلاع المحكمة واطراحها تقرير الخبير بأدلة سائغة

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على محكمة الإحالة أنها أخذت بطريقة البحث الذاتى واطراح تقرير الخبير فى مسألة فنية بأن أقامت نفسها

مقام الخبير وأنه كان يجب عليها اتباع إجراءات المرافعات المرسومة لتنظيم أعمال الخبرة وأن الرأي الذي استخلصته المحكمة عن الورقة هو مستند قائم في الدعوى وكان يجب أن يخضع لإجراءات الخبرة وفي القليل كان يجب أن يطلع عليه الخصوم لمناقشته ، ونعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه عدم قيامه على أساس قانوني لأن قاضيه حاول الإفلات من رقابة محكمة النقض برد عنصري الحكم إلى جهده الشخصي متخليا عن مستندات الدعوى وجميع الملاحظات التي حققتها المحكمة هي بالعين المجردة لمخالفته في ذلك الوقائع الثابتة في الأوراق ولا مصدر لتلك الوقائع التي أثبتتها الحكم غير هذا النشاط الذاتي المقطوع الصلة بالمستندات القائمة في الدعوى بينما استخلص الخبير ما انتهى إليه من رأي بعد الفحص بالعدسة المكبرة مما يدعو الطاعن في نعيه إلى أنه ينكر على المحكمة صدق ملاحظاتها التي بثتها على المشاهدة ومما يجوز فيه لمحكمة النقض أن تتحقق من سلامة ما أسنده الحكم المطعون فيه إلى الدليل الذي ارتكن عليه .

ومن حيث إن النعي بما ورد في هذين السببين مردود بأن القانون لم يوجب على المحكمة في الادعاء بتزوير أى ورقة أن تستعين في فحصها بخبير بل أجاز لها ذلك عند الاقتضاء كما أن محكمة الموضوع إذا نذبت خبيرا لا تكون مقيدة برأيه (المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات) وبحسب الحكم المطعون فيه أن يكون قد تناول في أسبابه الرد على ما جاء بتقرير الخبير - كما سبق بيانه - أما ما ينهاه الطاعن من مخالفة الحكم الثابت بالسند المطعون فيه فإنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن صورا رسمية من الصور الفوتوغرافية التي يستند إليها في هذا الطعن .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على دفاع جوهرى بمقولة إن خبير الدعوى قال إن محرر الصלב المزور لما تبين له اختلاف لون حبره عن لون حبر التوقيع أجرى الإمادة على التوقيع واستمد من هذا دليلا على تزوير الصלב ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذه القرينة التي من شأنها تغيير وجه الرأي في الدعوى .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه قد رد على هذه القرينة بما سبق بيانه في السبب الأول فحصل الحكم عدم حصول إعادة على التوقيع، وهذا الذي حصله هو تقدير مقبول للدليل الذي رآته محكمة الموضوع بلا معقب عليها .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه أخذه بدليل غير قائم في الدعوى إذ ورد فيه أن الطاعن لم يوضح الحالة التي كانت عليها الورقة مع أنه لم يرخص له بإثبات ذلك ، وهذا يعتبر قضاء بغير سند في الدعوى

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه غير متبع إذ الحكم بحول على ما استظهرته المحكمة من الأدلة الأخرى السائغة والسابقة الإشارة إليها من اطلاعها على الورقة المطعون فيها أنها صحيحة للأسباب التي استندت إليها ويكفي ذلك ليستقيم به قضاؤها .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضل وكل المحكمة ، وبحضور السادة الأماتذة : استحق
عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه المستشارين .

(٢٢٠)

القضية رقم ١٨٦ سنة ٢٢ القضائية :

قضاء مستعجل . قوة الأمر المقضى . الحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة . متى يجوز
قوة الأمر المقضى ؟

إنه وإن كان الأصل في الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة أنها لا تحوز
حجية الأمر المقضى باعتبارها وقتية ولا تؤثر في أصل الموضوع إلا أن هذا
ليس يعني جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد متى
كان مركز الخصوم هو والظروف التي انتهت بالحكم هي بعينها لم يطرأ عليها أى
تغيير - إذ هنا يضع الحكم المستعجل طرفي الخصومة في وضع ثابت واجب
الاحترام بمقتضى حجية الأمر المقضى بالنسبة لنفس الظروف التي أوجبه ولذات
الموضوع الذي كان محل البحث في الحكم السابق صدوره مادام أنه لم يحصل
تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين يسوغ إجراء مؤقتا للحالة الطارئة الجديدة.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الإجراءات تمت صحيحة في مواعيدها فتمتع قبول الطعن شكلا .

ومن حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه يستاجر محلا بإشباع سعد زفلول بالإسكندرية

استغله في بيع الدخان والسجائر وأسماء "محل سجائر هاي لايف" وفي ١٩٤١/٣/٢٠ سلمه للطاعن وفقا لعقد عرفي حرر بينهما ليستغله لحسابه لقاء مبلغ معين على أن يرده إليه بأثائه خاليا من البضاعة في نهاية مارس سنة ١٩٤٣ ولاتهاء مدة ذلك للعقد وتخالص طرفيه من كل التزاماته تمحور عقد إيجار جديد في ١٩٤٣/٥/١ أشير في صدره إلى العقد السابق وإلى التخالص عنه ثم اتفق في العقد الجديد على أن تكون الإجارة لمدة سنة من ١٩٤٣/٤/١ حتى ١٩٤٤/٣/٣١ بأجرة شهرية قدرها ١٧ جنيها شاملة لأجرة المحل ١٠ جنيها والزيادة العسكرية المقررة طبقا للأمر العسكري ٣١٥ لسنة ١٩٤٢ و٤ جنيها وأخيرا مقابل تأجير أثاث المحل و٣ جنيها اتفق على دفعها مقدما في أول كل شهر وفي حالة إلغاء الأمر العسكري المذكور فتكون الأجرة ١٣ جنيها فقط (للمحل والأثاث) فإن صدر تشريع جديد يفرض زيادة في الأجرة فتحسب الزيادة على اعتبار أن الأجرة ١٣ جنيها إلا إذا نص التشريع الجديد على خلاف ذلك — ونص في البند الثالث عشر من العقد على أنه في حالة طلب إخلاء المحل من مالكة فيكون للمطعون عليه (المؤجر من الباطن) الحق في مطالبة الطاعن (بوصفه مستأجرا من الباطن) بالإخلاء مهما كانت المدة الباقية في عقده كما نص في البند الرابع عشر على أحقية المطعون عليه في فسخ العقد في حالة إخلاء طرفه (فصله) من الوظيفة التي يشغلها بشركة الإيسترن للدخان بدمنهور ويكون الفسخ وتسليم المحل مع الأثاث المؤجرين عن طريق القضاء المستعجل إذا لزم الحال لذلك به — إنذار الطاعن بشهرين بخطاب موصى عليه — ثم تجدد العقد أكثر من مرة حتى أقام المطعون عليه في ١٩٤٩/١/٢٨ الدعوى ١٠٧٧ سنة ٧٤ ق أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة الاسكندرية المختلطة وطلب فيها الحكم على الطاعن بفسخ عقد الإيجار وتسليم المحل برغم أنه فصل من عمله في شركة الإيسترن . وبجلسة ١٩٤٩/٤/١١ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا إلى أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نص على أنه فيما يتعلق بالشروط غير الاعتيادية في مادة الإيجار يقع باطلا كل شرط يخالف الأحكام الواردة في ذلك القانون — ومن العبث أن يدعى الطالب أن شروط العقد مخالفة لنصوص القانون — ومن العبث كذلك دعواه أن حالته غير اعتيادية لأن

القضاء ولو أنه استثنى بعض حالات رأى عدم مريان قانون الإيجارات عليها
فإنما كان ذلك في الأحوال التي يكون فيها الإيجار قد انعقد بحسن نية وبصفة
ثانوية تبعاً لعقد آخر غير عقد الإيجار كعقد بيع العقار أو الشركات حيث تكون
شروط البيع أو الشركة هي المهيمنة على العقد ويتعين لذلك الحكم بعدم
اختصاص المحكمة ... الخ . استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف
المختلطة وقيد برقم ٤٩٠ سنة ٧٤ ق . وبجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت
بقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف الخ ...
تأسيساً على أن الطاعن يتمسك بحماية القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص
بالإيجارات ولا يسع القاضي المستعجل التعرض إلا للسائل الوقتية وبصفة تحفظية
ولو نص في عقد الإيجار على إمكان الاحتكام إليه ولا تسلم المحكمة بأن حق
المستأنف (المطعون عليه) في هذه الدعوى هو من الواضوح بحيث يتعين عليها
حمايته إلى أن يستصدر حكماً لصالحه في الموضوع ... فيتعين والحالة هذه تأييد
القرار المستأنف الذي يعد في الحقيقة قراراً برفض الدعوى ولو أن منطوقه يقضى
بعدم الاختصاص — وفي عام ١٩٥٢ أقام المطعون عليه الدعوى الحالية أمام
قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة الاسكندرية (٥٢٩ لسنة ١٩٥٢) وطلب الحكم
بصفة مستعجلة طرد الطاعن من العين المؤجرة استناداً إلى البند الرابع عشر
من عقد الإيجار وإلى خطاب فصله من شركة الإيسترن وإلى الإنذار المعلن منه
للطاعن ، فدفع هذا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيساً على أن المدعى
كان قد أخطره في ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٩ بطلب فسخ العقد لأنه فصل
من عمله بالشركة آنفة الذكر ولم يجب له إلى طلبه أقام عليه دعوى طرد
رقم ١٠٧٧ سنة ٧٤ ق مختلط الاسكندرية لذات السبب وقضى فيها بعدم
الاختصاص . وحيث إن المحكمة ترى أن منازعة المدعى عليه على النحو المتقدم
هي منازعة جدية وأن أمر التأكد من تحقق هذا الشرط الفاسخ من عدمه يحتاج
إلى تحقيق وبحث وتغلغل في صميم الموضوع الأمر الذي تخصص به محكمة الموضوع

وحدها وتخرج الدعوى بالتالى من اختصاص القضاء المستعجل ... الخ " استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية (٢٤٣ لسنة ١٩٥٢ مدنى مستأنف) وبجلسة ١٩٥٢/٤/١ قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبطرد المستأنف عليه من العين المؤجرة بعد شهرين من تاريخ صدور هذا الحكم وتسليمه إلى المستأنف بمقولة إن قصد الطرفين من الاجارة لم ينصرف إلى المبنى الذى يشغله المتجربل الغرض منه هو استغلال الاسم التجارى للتجرب والأرباح التى يحققها باعتباره منشأة تجارية ... الخ . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه صدر على خلاف حكم نهائى سابق صادر من محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة فى الدعوى ٤٩٠ سنة ٧٤ ق بين طرفى الخصومة عن نفس الموضوع تأسيسا على نفس السبب وهو فصل المطعون عليه من عمله بشركة الإيسترن بدمنهور وأنه بهذا الفصل قد تحقق الشرط الصريح الفاسخ الوارد فى عقد الإيجار وحاز هذا الحكم قوة الأمر المقضى - وبذلك أصبح الحكم المطعون فيه قابلا للطعن وفقا للمادة ٤٢٦ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح ذلك بأنه وإن كان الأصل فى الأحكام الصادرة فى الأمور المستعجلة أنها لا تحوز حجية الأمر المقضى باعتبارها وقتية ولا تؤثر فى أصل الموضوع - إلا أن هذا ليس يعنى جواز إثارة النزاع الذى فصل فيه القاضى المستعجل من جديد متى كان مركز الخصم هو والظروف التى انتهت بالحكم هى بعينها لم يطرأ عليها أى تغيير - إذ هنا يضع الحكم المستعجل طرق الخصومة فى وضع ثابت واجب الاحترام بمقتضى حجية الأمر المقضى بالنسبة لنفس الظروف التى أوجبه ولذات الموضوع الذى كان محل البحث فى الحكم السابق صدوره ما دام أنه لم يحصل تغيير مادى أو قانونى فى مركز الطرفين يسوغ إجراء مؤقتا - للحالة الطارئة الجديدة - ومتى كان الحال كذلك فى النزاع الحالى فلا يلتفت إلى ما يدعيه المطعون عليه من أن الدعوى الجديدة لم

تكن عودا إلى النزاع السابق لأن هذا كان أساسه قرار فصله من الشركة في سنة ١٩٤٩ ، أما النزاع الحالي فيستند فيه إلى قرار فصله من الشركة في سنة ١٩٥١ - ذلك بأن الحكم السابق لم يستند في قضائه إلى قرار الفصل ولكنه استند إلى حماية القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ للطاعن وإلى أن القاضى المستعجل لا يسمعه التعرض إلا للسائل الوقتية وبصفة تحفظية ولو نص في عقد الايجار على إمكان الاحتكام إليه ولأن المحكمة لا تسلم في هذه الدعوى بأن حق المطعون عليه هو من الوضوح بحيث يتعين عليها حمايته إلى أن يستصدر حكما في الموضوع لمصلحته وهذا الوضع لا يزال قائما لم يتغير في الدهورين .

ومن حيث إنه لذلك يكون هذا النعى على أساس ويتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم جواز سماع الدعوى لسابقة الفصل فيها نهائيا من المحكمة المختلطة بغير حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الامناذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور المادة : الأستاذة محمد قواد جابر ،
واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف واحد قوشه المستشارين :

(٢٢١)

القضية رقم ٢١١ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) تقض : طعن . اجراءات الطعن . اعلان . اعلان المطعون عليه بتقرير الطعن في مواجهة
الادارة لتناق مسكنه دون بيان الخطوات السابقة . اثبات المحضر لإرساله خطابا مسجلا للطعن اليه
دون بيان تاريخ تحريره . بطلان الاعلان . المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .

(ب) تقض : طعن . خصوم الطعن . بطلان اعلان الخصم الحقيقي في الطعن . عدم قبول
الطعن شكلا لباقي الخصوم

١ - متى كان المحضر قد أثبت أنه أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن مخاطبا
مع مندوب القسم لتناق مسكنه دون أن يبين الخطوات السابقة على ذلك ولم
يثبت عملا بنص المادة ٢/١٢ مرافعات أنه أخطر المعان اليه في ظرف ٢٤ ساعة
بكتاب موصى عليه في موطنه الأصلي أو المختار بأن صورة الاعلان سلمت الى
جهة الادارة وإنما اقتصر على اثبات تحرير الكتاب المسجل دون بيان تاريخ
تحريره - فإن الاعلان يكون باطلا عملا بالمواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .

٢ - بطلان اعلان الخصم الحقيقي بتقرير الطعن يقتضى عدم قبول الطعن
شكلا بالنسبة للمطعون عليه الآخر .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن المطعون عليها الأولى دفعت بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن إعلان تقرير الطعن إليها وقع باطلا إذ لم يتم المحضر بإجراء الإعلان وفقا لما تقضى به المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون المرافعات فلم يثبت فيه أنه انتقل إلى موطنها كما لم يثبت تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة وأنه أرسل إلى المطعون عليها كتابا موصى عليه لإخبارها بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة عملا بنص المادة ٢/١٢ من قانون المرافعات ، كما أن ورقة الإعلان خلت من إثبات ساعة الانتقال .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على ورقة إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليها الأولى "أصلها وصورتها" أن المحضر أعلن المطعون عليها الأولى مخاطبا مع مندوب القسم لوجود مسكنها مغلقا ولم يثبت في محضر مستقل الخطوات السابقة على ذلك وأنه انتقل إلى محل إقامة المعلن إليها الأولى فلم يجد به وقت انتقاله من يتسلم الإعلان لعلقه ، كما لم يثبت عملا بنص المادة ٢/١٢ من قانون المرافعات أنه أخطر المعلن إليها الأولى في ظرف ٢٤ ساعة بكتاب موصى عليه وجه إليها في موطنها الأصلي أو المختار بأن صورة الإعلان سلمت إلى جهة الإدارة فقد جاءت صورة الإعلان خلوا من هذا البيان ولم يذكر في أصل الإعلان سوى تحرير كتاب مسجل إلى المعلن إليها دون بيان تاريخ تحريره ، ولما كانت المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون المرافعات توجب على المحضر بيان كل خطوات الإعلان حين إجراءاتها بالتفصيل ويثبت ذلك في أصل الإعلان وصورته ويرتب البطلان جزاء على مخالفة ذلك بنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك فإن إعلان تقرير الطعن للمطعون عليها الأولى يكون باطلا ويكون الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة لها إذ لم تعلن في الميعاد إعلانا صحيحا وفقا للمادة ٤٣١ مرافعات . ولما كانت المطعون عليها الأولى هي الخصم الحقيقي في الدعوى والطعن غير مقبول شكلا بالنسبة لها - فيكون الطعن تبعا لذلك غير مقبول شكلا بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى قاضى وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد قزاد جابر ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد ، وأحمد قوشة المستشارين .

(٢٢٢)

القضية رقم ٢١٢ سنة ٢٢ القضائية :

تقضى . طعن . إحالة . أحكام لا يجوز الطعن فيها . حكم صادر بعدم الاختصاص وبإحالة
الدعوى إلى المحكمة المختصة . عدم جواز الطعن فى حكم الإحالة على استقلال . المادة ٣٧٨
مرافعات .

حكم الإحالة إلى محكمة أخرى وإن جاز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا
ما لم يمنع القانون من ذلك بنص صريح كما هو الشأن فى المادة ٥٥ مرافعات
أو يكون الطعن ممتنعا لانفاق الخصوم على الإحالة متى صح هذا الانفاق وفقا
لنص المادة ١٣٦ مرافعات - إلا أن الأصل فى جواز الطعن فى الحكم الصادر
بالإحالة مؤسس على خروج الدعوى من ولاية المحكمة الصادر منها الحكم ، ولا
يكون لهذا الأصل وجود إذا خرجت الدعوى من ولايتها بقضائها بعدم الاختصاص
فإذا أحالت الدعوى مع قضائها بعدم الاختصاص وفقا لنص المادة ١٣٥
مرافعات فإن الأمر بالإحالة هنا يكون قد ورد على خصومة انتهت فعلا أمام المحكمة
بالحكم بعدم الاختصاص وكل ما تفيد هذه الإحالة أن تستبقى الخصومة
بمحالتها أمام المحكمة المحال إليها تفاديا من تجديد إجراءات مبدأة وهذا الأساس
مغاير للأساس الذى بنى عليه الأصل فى جواز الطعن فى حكم الإحالة لتعلقه بإجراء
غير بات فى الخصومة كلها أو بعضها مما لا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم فى موضوع
الدعوى وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن واقعة الدعوى - على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٣١١ سنة ١٩٥٠ مدنى السيدة زينب ضد الطاعن طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ المتضمن بيع الطاعن إلى مورث المطعون عليهم ١٢ فدانا و ٩ قراريط و ٣ أمهم مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ٨٩٥ جنيها و ١٨٠ مليا وقد حكمت محكمة السيدة فى ٢ من مارس سنة ١٩٥٠ غيابيا بصحة ونفاذ العقد المذكور مع التسليم والمصروفات والنفاذ ، فعارض الطاعن فى هذا الحكم ولتأخره فى حضور جلسة المعارضة يومئذ قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن فاستأنف هذا الحكم وقيد استئنافه رقم ٣٠ سنة ١٩٥١ استئناف محكمة القاهرة الابتدائية وطلب فى صحيفة استئنافه قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة السيدة نوعيا بنظر الدعوى استنادا إلى المادة ١٣٤ مرافعات وببطلان صحيفة الدعوى لعدم إعلانها لشخص الطاعن أو لحله الأصيل طبقا للقانون . وبجلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية المختصة بجلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٢ تحضير دائرة سادسة وألزمت المطعون عليهم بالمصروفات الاستئنافية تأسيسا على أن محكمة أول درجة تجاوزت اختصاصها لأن قيمة ثمن الأطنان تزيد على النصاب المقرر للقاضى الجزئى ، وأنه نظرا لظروف الدعوى ترى أعمالا لحقها الجوازى المقرر فى المادة ١٣٥ مرافعات أن تأمر مع الحكم بعدم الاختصاص بإحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية المختصة لأن النص عام وأنها ترى ترك

الفصل في الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للمحكمة المختصة التي أحيلت إليها الدعوى —
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص قضائه بإحالة الدعوى
إلى محكمة القاهرة الابتدائية وبني طعنه على أن حق الإحالة الوارد بالمادة ١٣٥
مرافعات قاصر على حالة حكم محكمة أول درجة بعدم اختصاصها هي دون المحكمة
الاستئنافية وبشرط ألا تكون محكمة أول درجة قد قضت في الدعوى في غيبة
المدعى عليه ، وطعن هذا الأخير في حكمها بالمعارضة أو الاستئناف إذ في هذه
الحالة لا يكون للمحكمة المرفوع إليها الطعن إلا أن تقضى بإلغاء الحكم
المطعون فيه وبعدم اختصاص المحكمة التي أصدرته ولا يجوز لها الحكم بالإحالة
إلى المحكمة المختصة واستند في ذلك إلى ما ورد بالمذكرة التفسيرية للقانون .

ومن حيث إن المطعون عليهم دفعوا بعدم جواز الطعن تأسيسا على أن الحكم
المطعون فيه إذ قضى بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة فإن قضاءه يكون غير
صادر في موضوع الدعوى ولا تنتهي به الخصومة ويكون الطعن فيه بالنقض
غير جائز وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات التي تقرر "أن الأحكام التي تصدر
قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز
الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء أكانت تلك الأحكام
قطعية أم متعلقة بالاثبات أو بسير الاجراءات ... "

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك بأن الحكم بالإحالة إلى محكمة أخرى
وإن جاز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا ما لم يمنع القانون من ذلك بنص
صريح كما هو الشأن في المادة ٥٠ مرافعات إذ يكون الطعن ممتنعا لاتفاق الخصوم
على الإحالة متى صح هذا الاتفاق — وفقا لنص المادة ١٣٦ مرافعات —
إلا أن الأصل في جواز الطعن في الحكم الصادر بالإحالة مؤسس على خروج
الدعوى من ولاية المحكمة الصادر منها الحكم وهذا الأصل لا وجود له متى خرجت
الدعوى من ولاية المحكمة بقضائها بعدم الاختصاص فإذا أحالت المحكمة الدعوى
مع قضائها بعدم الاختصاص وفقا لنص المادة ١٣٥ مرافعات كما هو الشأن
في الدعوى الحالية فإن الأمر بالإحالة هنا يكون قد ورد على خصومة انتهت

أمام المحكمة فعلا بالحكم بعدم الاختصاص وكل ما تفيد هذه الاحالة أن تستبقى الخصومة بحالتها أمام المحكمة المحال إليها تفاديا من تجديدها بإجراءات مبتدأة وهذا الأساس مغاير للأساس الذي بنى عليه الأصل في جواز الطعن في حكم الاحالة لتعلقه بإجراء غير بات في الخصومة كلها أو بعضها مما لا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم في موضوع الدعوى - ومتى تقرر ذلك كانت الاحالة الجوازية المشار إليها بالمادة ١٣٥ مرافعات غير منبهة للخصومة مما يتمتع معها الطعن في الحكم الصادر بها قبل الفصل في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات ومن ثم يتعين قبول الدفع بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأسادة : عبد العزيز سليمان
وكيل المحكمة ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشة المستشارين .

(٢٢٣)

القضية رقم ٢٣٧ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) قرض . طعن . الصفة في الطعن . تركة . تعيين المورث اثنين من الورثة منفذين
للوصية . حق أحدهما في الطعن منفردا في الحكم الصادر ضد مصلحة التركة .

(ب) بيع . بيع وفاء . إثبات . جواز إثبات أن البيع يخفى رهنا بكافة الطرق . لا
من ذلك وصفه بأنه بيع بات .

(ج) بيع . بيع وفاء . رهن . ثبوت أن بيع الوفاء يخفى رهنا . عدم تطبيق الحكم لقواعد
الرهن الخاصة باستهلاك الدين . لا عيب .

١ - إذا عين المورث اثنين من ورثته منفذين لوصيته فانه يجوز لأحدهما
أن يمثل الآخر في اتخاذ إجراء في الميعاد المعين له بما يدفع ضررا عن التركة وهو
ما لا يحتاج الأمر فيه إلى تبادل الرأي . وإذن فمتى كان أحد منفذى الوصية
قد طعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضد مصلحة التركة فإن الدفع بعدم
قبول هذا الطعن لانفراد أحد المنفذين بالتقرير به دون الآخر يكون على غير
أساس .

٢ - إثبات أن عقد البيع قصد به إخفاء رهن مقترن بفوائد ربوية يحرمها
القانون مراعاة للنظام هو أمر جائز بكافة الطرق سواء صور عقد البيع الظاهر
بأنه بات أم وقائي .

٣ - متى كان الحكم قد أفيم على أن العقد هو بيع يخفى رهنا فيكون باطلا
سواء بصفته بيعا أو رهنا ولا يكون بحاجة بعد ذلك للتعرض في بحثه إلى تطبيق
قواعد استهلاك الرهن الحيازي الباطل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد وكيل المحكمة المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول جبر محمد أحمد أقام في ١٩٤٤/٣/٤ الدعوى رقم ٣٩٥ لسنة ٦٩ ق محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة على اقليم وياثا لو بو مورت الطاعن والمطعون عليه الثاني وعلى المطعون عليهما الثالث والرابع وطلب الحكم أصليا بإلغاء عقد البيع المؤرخ ١٩٣٢/٥/٣١ والمسجل في ١٩٣٢/٧/٢٢ والمتضمن بيع ٢ فدان و ٢ قيراط واحتياطيا بإلزام اقليمو بأن يرد إليه مبلغ ٦٣٨ جنيها و ٨٥٠ مليا قيمة ثمن الأطنان وأسس المطعون عليه الأول دعواه على أنه لما في عام ١٩٢٦ إلى مورت الطاعن والمطعون عليه الثاني ليقرضه مبلغ ١٠٠ جنيه بفوائد تجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا وحرر المدين في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٦ على نفسه مقابل ذلك سنداً بمبلغ ١٢٢,٥٠ جنيها واستمر هذا الدين دون أن يدفعه حتى بلغ في سنة ١٩٣٢ بأصله وفوائده مبلغ ١٧٠ جنيها ولما طلب الدائن ضماها لدينه واقترح المدين أن يكون هذا الضمان بيما وفائيا للفدائين وكسور أبي الدائن إلا أن يكون بانا نهائيا فرضخ المدين لهذا الشرط وحرر عقد البيع الصادر منه سنة ١٩٣٢ إلى اقليمو بثمان قدره ١٧٠ جنيها — وفي الفترة ما بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤٣ تيسر للمدين استحضار هذا المبلغ وعرضه على دائته ليرد إليه الأطنان فرفض الدائن ذلك وما أن ارتفع ثمن الأطنان حتى باع الدائن ال ٢ فدان و ٢ قيراط إلى المطعون عليهما الثالث والرابع مع قطعة أخرى مساحتها ٢ فدان و ١ قيراط بموجب عقد بيع تاريخه ١٩٤٤/١/٩ الذي نص فيه على أن ثمن ال ٤ فدادين و ٣ قيراط هو مبلغ ١٢٦٥ جنيها ولما علم المطعون عليه الأول بهذا البيع بادر بشكواه إلى البوليس ثم أقام الدعوى وبني طلب إلغاء البيعين على أن عقد ١٩٤٤/١/٩ صادر من البائع إلى المشتريين منه بسوء نية إذ كانا يعلمان بما درج عليه اقليمو من اقراض الناس بفوائد ربوية ويجلسه ١٩٤٥/٥/١ طلب المدعى مع طلباته

الأصلية براءة الذمة من مبلغ ١٧٠ جنيها قيمة الدين الذي عليه استنادا إلى أنه أودعه بخزانة المحكمة ثم أردف طلبه المذكور بقوله بأنه في حالة رفض طلباته الأصلية فلا أقل من أن يحكم على اقليميو بمبلغ الـ ٦٣٨ جنيها و ٨٥٠ مليا وهو ما يساوى حسب نص عقد بيع ١٩٤٤/١/٩ ثمن الـ ٢ فدان وقيراطين موضوع الدعوى والمبيعة مع القطعة الأخرى البالغ مقدارها ٢ فدان و ١ قيراط والبالغ ثمنهما معا ١٢٦٥ جنيها — ودفع اقليميو الدعوى بأن عقد بيع ١٩٣٢/٥/٣١ هو عقد بيع منجز ناقل للملكية وأن عقد بيع ١٩٤٤/١/٩ الذي ترتب على العقد الأول هو عقد صحيح أيضا. وأثناء نظر الدعوى توفي اقليميو وحل ورثته محله. وفي ١٩٤٧/٣/٢٥ قضت المحكمة برفض الدعوى استنادا إلى أن عقد البيع المؤرخين ١٩٣٢/٥/٣١، ١٩٤٤/١/٩ صحيحان إذ لم تشبهما الصورية ولا سوء النية وإلى أن المدعى لم يبد اعتراضه في الوقت المناسب في سنة ١٩٣٢ — واستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم معلنا صحيفة استئنافه إلى المطعون عليهما الثالث والرابع وإلى الطاعن والمطعون عليه الثاني بصفتهم وارثين لأقليميو لياقا بولو ومنفذين لوصيته وقيد الاستئناف برقم ٦٢ لسنة ٢ ق محكمة استئناف المنصورة الابتدائية الوطنية التي قضت في ١٩٥١/٤/٤ بهيئة استئنافية بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي أن المستأنف اقترض من اقليميو ١٠٠ جنيها عام ١٩٢٦ بفوائد ربوية وأن عقد بيع سنة ١٩٣٢ هو عقد صوري قصد منه الرهن ولم يقصد منه البيع الناقل للملكية وأن الدائن تعهد برد الأطلان في أي وقت إذا استوفى مبلغ الـ ١٧٠ جنيها وأن المدعى عرض هذا المبلغ فلم يقبله الدائن وأن المستأنف عليهما الثالث والرابع كانا يعلمان وقت الشراء بأن اقليميو البائع لها ليس مالكا وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود إثباتا ونفيا قضت في ١٩٥٢/٢/٢٦ حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليهما بصفتهم ” الطاعن والمطعون عليه الثاني “ بأن يدفع من تركه مورثهما اقليميو إلى المستأنف مبلغ ٦٣٨ جنيها و ٨٥٠ مليا . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على وجهين — أولها أن الطاعن رفع طعنه بصفته الشخصية دون ذكر لصفته وارثا

لا تميمو ومنفذاً لوصيته مما يترتب عليه أن يكون الطعن مرفوعاً من غير ذي صفة
وثانيهما - أن الطاعن ليس وحده المنفذ للوصية بل عين لتنفيذها هو والمطعون
عليه الثاني مما لا يجوز معه أن يتفرد الطاعن بالعمل باسم التركة

ومن حيث إن هذا الدفع مردود (أولاً) بأنه لما كان الاستئناف موجهاً
من المطعون عليه الأول إلى الطاعن والمطعون عليه الثاني بصفتيهما وارثين لا تميمو
ومنفذين لوصيته فقضت المحكمة الاستئنافية في الدعوى حسبما هو ظاهر من أسباب
الحكم ومنطوقه بإلزامهما بما حكم به بصفتيهما السابق بينهما وكان الطاعن
قد أحال في أسباب تقرير الطعن إلى الحكم المطعون فيه والمذكور به أنه قد صدر
بالصفتين الآنف ذكرهما وأنه يطعن في هذا الحكم فيما اشتمل عليه أسباباً ومنطوقاً
فإن ذلك يستفاد منه أن صفته في الطعن قد تحددت بصفته وارثاً ومنفذاً لوصية
مورثه ، ومردود (ثانياً) بأن القول بأن الطاعن ليس له أن يتفرد بالخصومة
في الطعن دون المنفذ الآخر للوصية هو قول لا محل له ذلك بأن كلا من الطاعن
والمطعون عليه الثاني وهو منفذ لوصية المورث وممثل للتركة يجوز له أن يمثل
الآخر في اتخاذ إجراء في الميعاد المعين له بما يدفع ضرراً عن التركة وهو ما لا يحتاج
الأسر فيه إلى تبادل الرأي - وحيث إنه لذلك يكون الدفع بوجهيه على غير
أساس .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن في السببين الأولين
منهما على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وفساد الاستدلال إذ أسس قضاءه
على ما استخلصه من القرائن وشهادة الشهود الذين سمعوا في التحقيق الذي أمرت
به المحكمة الاستئنافية بحكمها التمهيدي الصادر في ١٩٥١/٤/٤ مع أن هذا الحكم
قد خالف الثابت بعقد بيع ١٩٣٢/٥/٣١ وقضى بالإحالة على التحقيق لإثبات
الصورية بالبينة بين المتعاقدين وهي لا تثبت في تلك الحالة إلا بالكتابة أو إذا
توافر ما يصلح مبدأ ثبوت بالكتابة ومع أنه لا يجوز إثبات أن البيع التام قد قصد
منه الرهن بالبينة والقرائن إذ البيع في تلك الحالة ليس بيعاً وقائياً مشروطاً فيه

إسترداد المبيع ومع أن القرائن والأدلة التي أوردتها الحكم المطعون فيه لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأن الحكم التمهيدى الصادر في ١٩٥١/٤/٤ إذ قضى بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أن المطعون عليه اقترض ما اقترضه من مورث الطاعن بفوائد ربوية وأن عقد بيع ١٩٣٢/٥/٣١ هو عقد صوري قصد منه إخفاء رهن ضمانا لذلك الدين وفوائده الربوية لا يكون قد خالف القانون وإذا أقيم الحكم المطعون فيه على ما استبان له من أقوال الشهود لا يكون قد خالف قواعد الإثبات ولا عقد البيع المطعون فيه ذلك بأن إثبات أن عقد البيع قصد به إخفاء رهن مقترن بفوائد ربوية يحرمها القانون للنظام العام هو أمر جائز لإثباته بكافة الطرق سواء صور عقد البيع الظاهر بأنه تام أم وفائي ومردود ثانيا بأن الحكم المطعون فيه إذ استخلص أن البيع يستر رهنا قد استند إلى ما استبان له من شهادة الشهود ومن بينهم أحد شهود النفي وهو عمدة البلدة وهي تؤدي إلى ما استخلصه الحكم بأن مورث الطاعن كان يقرض الأهلين ومنهم المطعون عليه الأول نقودا بالربا الفاحش بواقع ٢٠٪ و ٢٥٪ سنويا وأنه كان يأخذ على مدينيه سندات أو عقود بيع ضمانا لديونه وقد أقرض المطعون عليه الأول بفائدة تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥٪ ثم استصدر الدائن من مدينه عقد بيع ١٩٣٢/٥/٣١ على أن تكون الأطيان المبيعة ضمانا ورهنا للدين وقد ظلت الأطيان في حيازة الراهن من سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٤٤ عندما استلمها المشترى كما سبق للدين أن عرض الدين الذي في ذمته غير أن الدائن كان يماطل ويسوف في قبول دفع الدين هذا فضلا عن أن مورث الطاعن قد اعترف في الشكوى الإدارية بأنه كان يقرض الناس بفوائد ربوية وكان المطعون عليه الأول من بين هؤلاء المقرضين - وهذا الذي أقيم عليه الحكم المطعون فيه ثم رتب عليه قضاءه بأن عقد بيع ١٩٣٢/٥/٣١ هو بيع باطل لأنه يخفى رهنا هو تقرير موضوعي سليم ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ذلك بأنه بفرض صحة ما ذهبت إليه المحكمة

الاستثنائية من أن عقد بيع ١٩٣٢/٥/٣١ يخفى رهنا فإنه كان عليها أن تطبق قواعد استهلاك الرهن التي حددها القانون في هذه الحالة فتخفض الفوائد إلى الحد الجائز بالاتفاق عليه وأن تحسب لمورث الطاعن مصروفات التحسينات والمحافظة على الأرض وإصلاحها وما دفعه من الضرائب والأموال الأميرية وقيمة تسجيل عقد البيع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه فضلا عن أنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بما أثاره في نفيه فإن الحكم المطعون فيه وقد أقيم على أن عقد بيع ١٩٣٢/٥/٣١ والمسجل في ١٩٣٢/٧/٢٢ "هو عقد بيع يخفى رهنا فهو عقد باطل في نظر القانون" إذ أقيم الحكم على ذلك فقد أفاد أن العقد المذكور هو في حقيقته عقد بيع وفأى يخفى رهنا فيكون باطلا سواء بصفته بيعا أو رهنا ومن ثم فإن المحكمة لم تكن بحاجة بعد ذلك لأن تعرض في بحثها إلى تطبيق قواعد استهلاك الرهن الحيازي الباطل .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله متعيئا رفضه .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد فؤاد جابر ،
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي واحد قوشه المستشارين .

(٢٢٤)

القضية رقم ٢٥١ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) أموال عامة . حق ارتفاق بالمرور . قد يكون مبنيا على التسامح . عدم جواز اعتبار الطريق
عاما بمجرد سماح صاحبه للغير بالمرور فيه .

(ب) إثبات . ملكية عقارية . انعدام حجية خرائط المساحة في إثبات الملكية .

١ - ترك الطريق لمرور الغير يحتمل أن يكون مبنيا على التسامح الذي لا يكسب
حقا ولا يجعل الطريق عاما .

٢ - لا حجية لخرائط المساحة في بيان الملكية وإنما تعبر فقط عن الواقع
المأدى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص كما يبين من الاطلاع على الأوراق في أن الطاعن
أقام الدعوى رقم ١٠٣٧ سنة ١٩٤٨ مدنى ادفو طالبا الحكم بأحقية في أن يأخذ
بالشفعة العقار الموضع بصحيفتها نظير الثمن البالغ ١٩٥ جنيها و ٢٨٠ مليا وملحقاته
القانونية مع حفظ حقه في إثبات حقيقة الثمن بكافة الطرق والزام المطعون عليهم

متضامتين بالمصروفات والأتعاب وأسس دهواء على أن الأرض المشفوع فيها تبلغ فدانا ١٩ قيراطا و ١٢ مهما أطيانا زراعية وأنه يحدها من ثلاث جهات القبيلية والغربية والبحرية — ودفع المشفوع منه الدعوى بأن ملك الطاعن إنما يحد الأرض المبيعة من جهة واحدة فنذبت محكمة ادفو خيرا هندسيا بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ كلفته بالاطلاع على العقد المشفوع فيه وتطبيق الحدود الواردة به على الطبيعة والاطلاع على خرائط المساحة والكشوف الرسمية وبيان الحدود الصحيحة للأرض موضوع الشفعة وجيرانها من الجهات القبيلية والغربية والبحرية كما كلفته ببيان حقيقة الفاصل بين حوض دائر الناحية رقم ٤ والموردة البحرى رقم ٣ وهل هو فاصل رمزى يجعل أطيان الحوض متلاصقة كما يقول الطاعن أو هو طريق زراعى كما يقول المطعون عليهما الأولان — وبعد أن قدم الخبير تقريره رأت المحكمة المذكورة مناقشة الطرفين فيما يتعلق بالحد الفاصل بين حوض دابر الناحية رقم ٤ والموردة البحرى رقم ٣ وبعد إتمام المناقشة حكمت بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥١ برفض الدعوى وإلزام الطاعن بمصروفاتها وبمبلغ ١٥٠ قرشا مقابل أتعاب المحاماة — فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٥٩ لسنة ١٩٥١ استئناف أسوان وقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور إذ أسس قضاءه بتأييد الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى على أن أرض الطاعن تحد الأرض موضوع الشفعة من الجهة القبيلية فقط وأن الحد الغربى وهو الفاصل بين حوض دائر الناحية رقم ٤ والموردة البحرى رقم ٣ عبارة عن طريق فاصل عرضه حوالى مترين يمتد من الجهة البحرية إلى الجهة القبيلية وأنه يعتبر من المنافع العامة وأنه لذلك لا يمكن اعتبار الطاعن وهو المالك للأطيان الواقعة غربى الطريق سالف الذكر جارا ملاصقا من الجهة الغربية وبذلك لا يكون جارا ملاصقا من جهتين — أسس الحكم قضاءه على ذلك دون أن يعنى يبحث ما قرره الطاعن من أن الطريق ليس طريقا عاما ودون أن يتناول

الأدلة التي قدمها الطاعن على صحة هذا القول وهي أنه لم يصدر مرسوم يجعل الطريق من المنافع العامة ولم تترع ملكيته وأن تكليف هذا الطريق مازال تابعا لملاك الأراضى التي على جانبيه مناصفة بما فيهم الطاعن مع أنه تمسك بذلك بمذكرته الاستئنافية وانتهى فيها إلى طلب تعيين خبير لتحقيق هذا الدفاع الذي اعترف به خبير محكمة أول درجة عند مناقشته ولكن محكمة ثانية درجة لم تعره التفاتا مما يعتبر إخلالا بحق الدفاع فضلا عن مخالفة الثابت بالمستندات.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي على "أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على أوراق الدعوى وتقرير الخبير المقدم وخريطة مساحة فك الزمام أن الحكم المستأنف في محله وأن الطريق المذكور واضح بجلاء أنه طريق عام ممتد بين البلد من الناحية القبلية إلى الناحية البحرية وأنه موصوف بهذه الصفة في خرائط مساحة فك الزمام وأن الطريق قد يصبح عاما إما بصدر مرسوم ملكي يجعله طريقا عاما وإما باستعمال الأمر الواضح تماما من خريطة مساحة فك الزمام وبما ذكره العمدة ودلال المساحة وباقي الشهود" ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية المقدمة من محضر جلسة محكمة إدفو الجزئية المؤرخ في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ أن المحكمة المذكورة ناقشت الخبير بالآتي : — س — هل تقصد من أنه طريق عمومي أنه مملوك للحكومة أم لا ؟ ج — أنا لا أستطيع الجزم بهذا وكل ما في الأمر أنه طريق يمر في البلد وتستعمله كل الناس — ويبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة ثانية درجة لجلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٢ أنه تمسك بأن هذا الطريق ليس عاما إذ لم تترع ملكيته ولم يصدر مرسوم بذلك وأن مرور الأهالي فيه هو من باب التسامح وأنه ضمن تكليف الطاعن ويدفع الملاك المتقابلون المال عنه وطلب تدب خبير لتحقيق دخول هذا الطريق في ملكه — لما كان ذلك

وكانت محكمة الدرجة الثانية لم تحقق دفاع الطاعن واعتبرت الطريق عاما وقاعلا بين أرض الطاعن والأرض المشفوع فيها بمقولة إنه مرسوم بخرائط المساحة ومتروك للروور مع أن خرائط المساحة لا حجية لها في بيان الملكية وإنما تعبر فقط عن الواقع المسمى ومع أن ترك الطريق لروور الغير يحتمل أن يكون مبنيا على التسامح الذي لا يكسب حقا ولا يجعل الطريق عاما، وكان يتعين على المحكمة تحقيق أقوال الطاعن وتمحيص الأدلة التي قدمها على أن أرض الطريق هي ضمن ملكه وتكليفه وأنه يدفع أموالها وأن الطريق هو طريق خاص يمر فيه الناس من باب التسامح حتى يستبين وجه الحقيقة في النزاع، وإذا هي لم تفعل ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بقصور يستوجب نقضه .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة الأساتذة : محمد قواد جابر ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي المستشارين .

(٢٢٥)

القضية رقم ١٦٥ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) حكم . قضاء . مستعجل . قوة الأمر المقضي . استئناف . قض . دفع . حجة .
الحكم الصادر في مسألة من المسائل المستعجلة في حدود ما له من "صفة مؤقتة وعدم
المساس بالحق" . قابلية للطعن عليه بطرق الطعن التي قررها له القانون . المادتان
٤٩ و ٣٤٩ مرافعات .

(ب) قض . طعن . أحكام يجوز الطعن فيها . الحكم الصادر في دعوى الحراسة من محكمة
ابتدائية بجهة استئنافية . حصول تقرير الطعن فيه قبل صدور القانون رقم ٣٥٤
لسنة ١٩٥٤ المعدل لسنة ٤٢٥ مرافعات . جواز الطعن .

(ج) قض . طعن . أحكام يجوز الطعن فيها . حكم صادر في دعوى الحراسة يجوز الطعن
فيه . تقدير الضرورة الداعية لحراسة وتقدير الخطر وتقدير الطرق المؤدية إلى صون
حقوق المتخاصمين . جواز الاعتراض بذلك في موضوع الطعن . عدم جواز التعدي
به في عدم جواز الطعن .

(د) دعوى . تكييفها . دعوى حراسة . العبرة في تكييف الدعوى بما تبينه المحكمة من وقائعها
ومن تطبيق القانون عليها . مثال في دعوى الحراسة .

(هـ) استئناف . حراسة . الصفة والمصلحة في الاستئناف . حكم قضى باقضاء حراسة حارس
منظم . تأسيسه على اتهامات وجهت إليه . توافر مصلحته وصفته في الاستئناف .

(و) استئناف . حراسة . المصلحة والصفة في الاستئناف . استئناف بعض الخصوم الحكم
القاضي بعزل الحارس المنظم . صفتهم في الاستئناف ليست محل نزاع . النعي على
الاستئناف المرفوع من الحارس المنظم بافعدام الصفة والمصلحة . غير مستج .

(ز) حراسة . وفاة الحارس الأصلي . عدم سقوط حراسة الحارس المنظم .

(ح) حراسة . ملكية شائعة . إدارة المال الشائع . اختلاف مجال تطبيق أحكام المواد
٨٢٨ وما بعدها من القانون المدني عن مجال تطبيق أحكام المواد ٧٢٩ وما بعدها
من هذا القانون بشأن الحراسة .

(ط) حكم استئنافي . تسببه . قيام الحكم المطعون فيه على أساس سليم من القانون . عدم
مناقشة الأساس الخاطي الذي بنى عليه الحكم المستأنف . لا عيب .

١ - الدفع بعدم قبول الطعن في الحكم الصادر في مسألة من المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت تأسيسا على أنه ليس حكما بالمعنى المفهوم والمقرر للأحكام بل هو مجرد أمر بإجراء تحفظي بطبيعته وقتي في أساسه ومبناه ويجوز تغييره وتعديله ، هذا الدفع غير صحيح ذلك أن الحكم الصادر في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت هو حجة ياتر بها القاضى والخصوم فيما يقضى به القاضى في حدود ماله من "صفة مؤقتة ومدم المساس بالحق" ويكون قابلا للطعن عليه بطريق الطعن التي قرر لها القانون إذ أن هذا الحكم عليه ماعلى جميع الأحكام من شرائط المداولة والتسبيب وغير ذلك مما نص عليه في الفصل الأول من الباب العاشر من قانون المرافعات الخاص "بالأحكام" كما أن له ما لها من حجة فيما يقضى به في الحدود المتقدمة وفقا للمادتين ٤٩ و ٣٤٩ مرافعات .

٢ - متى كان التقرير بالطعن في الحكم الصادر في دعوى الحراسة من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية قد حصل قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ الذى عدل المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات التي كانت تميز الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية أو في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية كما في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والنقض الأسباب المبينة في المادة المذكورة - فإن الطعن يكون جائزا .

٣ - إذا كان الحكم الصادر في دعوى الحراسة جائزا الطعن فيه بطريق النقض فإنه لا يجوز التحدى في عدم جواز الطعن بأن تقدير الضرورة الداعية للحراسة وتقدير الخطر وتقرير الطرق المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين هو مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع إذ لا شأن لهذا في جواز الطعن بطريق النقض متى كان الطعن مبنيًا على الأسباب المقررة في القانون وإن كان يجوز الاعتراض به في موضوع الطعن .

٤ - العبرة في تكييف الدعوى ليست بما يصفه بها الخصوم بل بما تبيته المحكمة من وقائع الدعوى ومن تطبيق القانون عليها . فإذا كان النزاع الذى فصل فيه الحكم لم يكن حول انتهاء أو قيام الحراسة بوصفها إجراء لازما لصون حقوق

الخصوم إنما كان مشار النزاع هو تسمية الحارس بوصفه حارسا وتعيين بدله في الحراسة بسبب ما وجه إلى إدارته من مطاعن وإلى شخصه من تجريح فلا يعيب الحكم أن الدعوى كما انتهى إليها المدعيان لم تعد طلب عزل الحارسين بل اعتبار الحراسة شاغرة ب وفاة الحارس الأصلي وسقوط حراسة الحارس المنظم تبعاً لها .

٥ - متى كان مشار النزاع هو تسمية الحارس المنظم بوصفه حارسا وتعيين بدله في الحراسة بسبب ما وجه إلى إدارته من مطاعن وإلى شخصه من تجريح فيكون لذلك صاحب صفة ومصلحة في استئناف الحكم الصادر بانتهاء حراسته، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم المستأنف لم يتعرض للاتهامات المسندة إليه ما دام أنه لم ينتفها عنه .

٦ - إذا استأنف المدعى عليهم حكم محكمة أول درجة القاضي بانتهاء حراسة أحدهم - وهو الحارس المنظم - فإن النعى على الحكم في قضائه بقبول استئناف الحارس المنظم يكون غير منتج في ذاته ما دام باقى المدعى عليهم قد طلبوا في استئنافهم أصليا رفض دعوى عزل الحارسين واحتياطيا تعيين الحارس المنظم حارسا ، وليست صفتهم في هذا الاستئناف محل نزاع .

٧ - لا يترتب على وفاة الحارس الأصلي سقوط حراسة الحارس المنظم بل يبقى الحارس المنظم إلى أن يثبت القاضي أو يعزله .

٨ - مجال تطبيق أحكام إدارة المال الشائع الواردة بالمادة ٨٢٨ وما بعدها من القانون المدنى يختلف عن مجال تطبيق أحكام الحراسة على منقول أو عقار قام في شأنه نزاع وكانت قد تجمعت لدى صاحب المصلحة فيه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه - فإن الحكم فى شأن هذا النزاع يدخل فيما نصت عليه المواد ٧٢٩ وما بعدها من القانون المدنى بشأن الحراسة ويكون تعيين الحارس سواء كانت الحراسة اتفاقية أو قضائية باتفاق ذوى الشأن جميعا فإذا لم يتفقوا تولى القاضي تعيينه وذلك وفقا للمادة

٧٣٢ من ذلك القانون . وإذن فمضى كانت واقعة الدعوى هي قيام نزاع بين ورثة بائع وورثة مشتر على إدارة أعيان وأطيان الزكة التي وقع البيع على جزء شائع فيها وذلك بسبب منازعة البائع في صحة هذا البيع ومنازمة المشتري في قسمة هذه الأطيان مما اقتضى تعيين البائع حارساً قضائياً على كافة عقارات الزكة ثم ضم حارس في الحراسة إليه ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد طبقت أحكام الحراسة في شأن هذا النزاع - فإن النعي على الحكم بالخطأ في القانون لعدم تطبيق المادة ٨٢٨ من القانون المدني يكون في غير محله .

٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس سليم من القانون فلا يكون بحاجة إلى مناقشة الأساس الخاطئ الذي بني عليه الحكم المستأنف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن المطعون عليه الرابع دفع بعدم قبول الطعن ، وقال في بيان ذلك أن الحكم المطعون فيه باعتباره صادراً في مسألة من المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ليس حكماً بالمعنى المفهوم والمقرر للأحكام بل هو مجرد أمر بإجراء تحفظي بطبيعته وقتي في أساسه ومبناه ويمحوز تغييره وتعديله من ساعة لأخرى هذا إلى أن تقدير الضرورة الداعية إلى الحراسة المقضى بها وتقدير الخطر وتقرير الطريقة المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين هي مما يتعلق بموضوع الدعوى وليس سبيل إصلاح الخطأ فيها هو الطعن بطريق النقض .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك بأن قانون المرافعات إذ نص في المادة ٤٩ التي أوردها في الفصل المتعلق " بالاختصاص النوعي " للحاكم على أنه " يتدب في مقر المحكمة الابتدائية قاض من قضاتها ليحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحقوق... في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت . أما في خارج دائرة المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية فيكون هذا

الاختصاص لمحكمة المواد الجزئية، على أن هذا لا يمنع من اختصاص المحكمة الموضوع أيضا بهذه الأمور إذا رفعت لها بطريق التبعية “ قد أبان عن قصده أن يكون هذا الاختصاص قضاء كاملا لا مجرد أمر بإجراء تحفظي . وأكد هذا القصد فيما أوردته المادة ٣٤٩ الواردة في الفصل الأول من الباب العاشر الخاص “ بالأحكام ” من أنه ” يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وما إذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة ... ” ودل بذلك على أن الحكم الصادر في المسائل المستعجلة عليه ماله على جميع الأحكام من شرائط المداولة والتسبيب وغير ذلك مما نص عليه في هذا الفصل كما أن له ماله من حجية فيما يقضى به في حدود ماله من “ صفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق ” فيكون الحكم الصادر في هذه المسائل حجة يلتزم بها القاضي والخصوم في الحدود المتقدمة ويكون قابلا للطعن عليه بطرق الطعن التي قررهما له القانون ولما كان الطعن الحالي قد حصل التقوير به في ١٩٥٢/٥/٥ قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذي عدل المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات وكانت هذه المادة قبل التعديل تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية أوفى استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية كما في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ولنفس الأسباب الميينة في المادة المذكورة فإن الطعن في الحكم المطعون فيه يكون جائزا أما ما يقوله المطعون عليه من أن تقدير الضرورة الداعية إلى الحراسة وتقدير الخطر وتقدير الطريقة المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع — فإنه لا شأن له في جواز الطعن بطريق النقض متى كان مبنيًا على أسباب الطعن المقررة في القانون وإن كان يجوز الاعتراض به في موضوع الطعن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —

تتحصل في أن الطاعنين رفعوا الدعوى رقم ٣٥٧ سنة ١٩٥١ مدني مستعجل

نجم حمادى ضد المرحومة الست ليبة صليب مورثة المطعون عليهم الثلاثة الأولين وضد المطعون عليه الرابع وقال فيها بأن المرحومة قشطه اسطفانوس توفيت عن بنتها صابات صليب وليبيه صليب وورثت كل منهما نصف التركة وبتاريخ ١٩٢٠/٢/٤ تحرر عقد بين البنتين من جانب وبين مقار عبد الشهيد من جانب آخر (وهو زوج صابات ووالد كل من الطاعن الأول ومورث الطاعنة الثانية) باعت بمقتضاه صابات وليبيه إلى مقار عبد الشهيد الثالث شيوعا في تركة قشطه - وبتاريخ ١٩٢٤/٧/٣ رفعت ليبيه الدعوى رقم ١٩٣٨ سنة ١٩٢٤ مدنى نجم حمادى ضد صابات وزوجها مقار بطلب قسمة الأقطان وتعيين حارس قضائى عليها ريثما ينتهى النزاع الناشئ عن إنكار ليبيه صحة البيع المنسوب لها في عقد ١٩٢٠/٢/٤ عن سدس الأقطان وقد قضى فى تلك الدعوى بتعيين ليبيه صليب حارسة على التركة لإدارة كافة عقاراتها وأقطانها واستغلالها وإيداع صافي ريع القدر المتنازع عليه بخزانة المحكمة وأن تستولى لنفسها على ريع ١١٥ فدانا المسلم لها بملكيتها وأن تدفع لصابات ومقار ريع نصيبهما الباقي واستطرد الطاعنان يقولان فى دعواهما إن ليبيه استولت على كل الريع ولم تودع شيئا بالخزانة ، فأقاما ضدها الدعوى رقم ٣٢٢٨ سنة ١٩٤٨ نجم حمادى طلبا فيها عزلها من الحراسة وحكم فى تلك الدعوى فى ١٩٤٩/٦/٦ بإقامة الأستاذ كامل العبد (المطعون عليه الرابع) حارسا منضما إلى ليبيه صليب ولكنهما استمرا لا يباليان بما كلفهما به حكم الحراسة ولذا فقد طلبا فى هذه الدعوى عزلهما من الحراسة وتعيين الطاعن الأول حارسا بدلا عنهما وفى أثناء سير النزاع توفيت المرحومة ليبيه صليب ، ودفع المطعون عليهم الثلاثة الأولون بعدم قبول الدعوى لأنها ليست إلا ترديدا لما قيل فى الدعوى السابقة . وبتاريخ ١٩٥١/١/٢٠ قضت المحكمة الجزئية برفض الدفع وبقبول الدعوى وتعيين الطاعن الأول حارسا على الأعيان والأقطان الميمنة بصحيفة الدعوى رقم ١٩٣٨ سنة ١٩٢٤ وباتهاء مهمة المطعون عليه الرابع الحارس المنظم . فاستأنف المطعون عليه الرابع هذا الحكم لدى محكمة قنا الابتدائية بهيئة استئنافية وقبضه باستئنافه برقم ١٦ سنة ١٩٥٢ م . كما استأنفه المطعون عليهم الثلاثة الأولون

وقيد استئنافهم برقم ١٧ سنة ١٩٥٢ س قنا وضم الاستئنافان - ودفع الطاعنة بعدم قبول استئناف المطعون عليه الرابع لانعدام صفته ومصلحته وبتاريخ ١٩٥٢/٣/٣١ قضى برفض الدفع وقبول الاستئنافين وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه ورفض دعوى الطاعنين وباستمرار المطعون عليه الرابع حارسا منفردا على الأعيان والأطيان المبينة بصحيفة الدعوى رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٢٤ نجح حمادى لإدارة المأمورية المبينة بحكمها بشرط أن يقوم بدفع ٦٠٠٠ ج بالخزانة كتأمين لقيامه بمهمته في ظرف شهرين . فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه قصور ومسح الوقائع الثابتة ذلك بأن الحكم استند في رفض الدفع بعدم قبول استئناف المطعون عليه الرابع إلى أن الحكم الصادر بتعيينه حارسا قد أصبح نهائيا وأكسبه حقا في الحراسة في حين أن القانون لا يخول الحارس سوى الحق في مباشرة الحراسة في حدود المهمة الممنوعة به أما بقاء الحراسة ذاتها فلا شأن للحارس به إذ قد تنقضى بتنازل طالبها أو باتفاق ذوى الشأن وهم وحدهم أصحاب الصفة والمصلحة في قيام الحراسة أو انقضاءها . هذا إلى أن الحكم مسح الوقائع الثابتة في الأوراق إذ قال بأن للمطعون عليه الرابع مصلحة في نفي التهم التى نسبها له الطاعنان في حين أن الدعوى وإن رفعت في الأصل بطلب العزل إلا أن طلبات الطاعنين قد انتهت بعد وفاة الحراسة الأصلية لبييه صليب إلى أن حراسة المطعون عليه الرابع باعتباره حارسا منضما لها قد سقطت بوفاتها وأن الأمر أصبح يقتضى إقامة حارس جديد في الحراسة الشاغرة ، وقد فصل حكم محكمة أول درجة في هذا النطاق إذ قضى بانتهاء مأموريته دون أن يتعرض لإدارته بخير أو بشر ، وقد ترتب على مسح الحكم المطعون فيه لهذه الوقائع الثابتة أن أخطأ في تطبيق القانون إذ أجاز للمطعون عليه الرابع أن يتقاضى في شأن لا يتصل بشخصه أو بإدارته للحراسة .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن النزاع الذى فصل فيه الحكم المستأنف لم يكن حول انتهاء أو قيام الحراسة بوصفها إجراء لازما لصون حقوق الخصوم ،

إنما كان مثار النزاع هو تسمية المطعون عليه الرابع بوصفه حارسا وتعيين بدله في الحراسة بسبب ماوجه إلى إدارته من مطاعن وإلى شخصه من تجريح فيكون لذلك صاحب صفة ومصلحة في استئناف الحكم الصادر بانتهاء حراسته ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم المستأنف لم يتعرض للاتهامات المسندة إليه مادام أنه لم ينقها عنه ولا أن الدعوى كما انتهى في وصفها الطاعنان لم تعد طلب عزل الحارسين بل اعتبار الحراسة شاغرة بوفاة الحراسة الأصلية لبيته صليب وسقوط حراسة المطعون عليه الرابع تبعاً لما ذلك بأن العبرة في تكييف الدعوى ليست بما يصفه بها الخصوم بل بما تتيحه المحكمة من وقائع الدعوى ومن تطبيق حكم القانون عليها . وقد خلصت إلى أن وفاة الحراسة لبيته صليب لا تسقط بها حراسة الحارس المنظم إليها وأن الأمر يقتضي البحث في عزل هذا الحارس أو تثنيته حارساً منفرداً ، وهذا الذي خالص إليه الحكم صحيح في القانون إذ لا يترتب على وفاة الحارس الأصلي سقوط الحارس المنظم بل يبقى إلى أن يثبت القاضي أو يعزله ومن ثم فلا جدوى من النعي على الحكم المطعون فيه بأنه مسخ الطلبات الأخيرة المقدمة من الطاعنين المبنية على اعتبار الحراسة شاغرة . على أن النعي على الحكم المطعون فيه في قضائه بقبول استئناف المطعون عليه الرابع غير منتج في ذاته مادام باق المطعون عليهم قد استأنفوا حكم محكمة الدرجة الأولى القاضي بانتهاء حراسته طالبين أصلياً رفض دعوى الطاعنين واحتياطياً تعيين المطعون عليه الرابع حارساً وليست صفتهم في هذا الاستئناف محل نزاع .

وحيث إن حاصل السبب الثاني هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وشابه القصور ذلك بأن محكمة الدرجة الأولى أسست حكمها بتعيين الطاعن الأول حارساً على أن أغلبية الشركاء بحسب ما يمتلكون من أنصبة قد رشحته للحراسة عملاً بالمادة ٨٢٨ من القانون المدني إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم المستأنف دون أن يناقش أسباب الحكم المذكور في هذا الخصوص وترتب على هذا القصور أن صدر الحكم على خلاف القانون بإهداره رأى الأغلبية إهداراً لا يستند إلى أي أساس .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذناى عن مسابقة حكم محكمة أول درجة فيما اتجه إليه من إعمال مقتضى المادة ٨٢٨ من القانون المدنى فى شأن اختيار شخص الحارس ولم يناقش الأسس التى استند إليها فى هذا الصدد لم يعتوره قصور ولم يخطئ فى القانون ذلك بأن مجال تطبيق أحكام إدارة المال الشائع الواردة بالمادة ٨٢٨ وما بعدها من القانون المدنى يختلف عما تقتضيه واقعة الدعوى كما هى مستفادة من الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه وهى قيام النزاع بين الطرفين على إدارة أعيان وأطيان التركة المخلفة عن المرحومة قشلة اسطفانوس بسبب منازعة لبيبة صليب فى صحة البيع المنسوب صدوره منها فى عقد ٩٢٠/٢/٤ إلى مفار عبد الشهيد مورث الطاعنين عن سدس نصيبها فى هذه التركة ومنازعته هو فى قسمة هذه الأطيان على أساس ما طلبته من اعتبار السدس موضوع ذلك العقد مملوكا لها بما اقتضى تعيينها حارسة قضائية على كافة عقارات التركة بالحكم الصادر فى القضية رقم ١٩٣٨ سنة ١٩٢٤ نجح حمادى ثم ضم المطعون عليه الرابع فى الحراسة إليها ، ومتى كان النزاع قائما فى شأن منقول أو عقار وكانت قد تجمعت لدى صاحب المصلحة فيه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه كما هو الحال فى هذه الدعوى فإن الحكم فى شأنه يدخل فيما نصت عليه المواد ٧٢٩ وما بعدها من القانون المدنى بشأن الحراسة ويكون تعيين الحارس ، سواء أكانت الحراسة اتفاقية أم كانت قضائية ، باتفاق ذوى الشأن جميعا ، فإذا لم يتفقوا تولى القاضى تعيينه وذلك وفقا للمادة ٧٣٢ من ذلك القانون . ولما كان الخصوم لم يتفقوا فى هذه الدعوى على الحارس وكانت المحكمة الاستئنافية بما لها من سلطة تقديرية قد أقرت استمرار المطعون عليه الرابع فى الحراسة منفردا فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أقام قضاءه على أساس سليم من القانون بغير حاجة إلى مناقشة الأساس الخاطيء الذى بنى عليه الحكم المستأنف .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه إذ بناى قضاءه على أن حراسة المطعون عليه الرابع لم تسقط بوفاة السيدة لبيبة صليب وعلى أن الطاعنين اعترفا بأن الحراسة لم تشغر وأنها طلبا عزله وتعيين بدله قد أخطأ

في القانون ومسوخ الثابت في الأوراق ، ذلك بأن الطاعنين قالوا في مذكرتهم الختامية إنه ب وفاة لبيبة صليب سقطت حراستها وسقطت تبعاً لها حراسة المطعون عليه الرابع وطلبوا أن تقيم المحكمة حارساً يشغل هذه الحراسة الشاغرة ولو لم يؤول ذلك لوجب على المحكمة من تلقاء ذاتها أن تنزل حكم القانون فتقضى بنحو الحراسة نتيجة وفاة الحارسة الأصلية. وبسقوط حراسة المطعون عليه الرابع باعتباره حارساً منضمّاً إليها إذ أن الضم قصده به ضم نشاط إلى نشاط وذمة إلى أخرى ليعملاً مجتمعين فإذا زال أحد الحارسين زال الآخر معه بقوة القانون وتعين على القاضي أن يفصل في شأن الحراسة فصلاً أصيلاً مبتدئاً .

وحيث إن هذا السبب مردود أولاً : — بما سبق الرد به على السبب الأول من أنه لا جدوى من التمسك على الحكم المطعون فيه بأنه مسخ بما جاء في أقوال الطاعنين بالمذكرة الختامية المقدمة منهما من اعتبار الحراسة شاغرة ذلك بأن العبرة في تكييف الدعوى ليست بما يصفها به الخصوم بل بما تبينه المحكمة من وقائع الدعوى ومن تطبيق حكم القانون عليها ، ومردود ثانياً : بأن الحكم المطعون فيه لم يخطئ إذ بنى قضاءه على أن حراسة المطعون عليه الرابع لم تسقط ب وفاة الحارسة الأصلية الست لبيبة صليب ذلك بأن القانون المدني في الفصل الخاص بالحراسة لم ينص على أحوال انتهاء الحراسة إلا فيما ذكرته المادة ٧٣٨ من أنها تنتهي باتفاق ذوي الشأن جميعاً أو بحكم القضاء وأحالت المادة ٧٣٣ فيما عدا ذلك إلى أحكام الوكالة ، وتقضى هذه الأحكام في حالة تعدد الوكلاء الغير ماذونين بالإفراد أن يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه إلى تبادل الرأي ، وأن الوكالة تنتهي — فيما تنتهي به — بموت الوكيل ومؤدى ذلك أن موت أحد الوكلاء المتعدين لا ينهي إلا وكالة هو وأن تبقى وكالة الباقيين موقوفة فيما يحتاج إلى العمل مجتمعين وفاقة فيما لا يحتاج إلى تبادل الرأي كقبض الدين أو وفائه إلى أن يقرر القاضي بما يراه بشأنهم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقر استمرار المطعون عليه الرابع في الحراسة منفرداً بعد وفاة الست لبيبة صليب في حدود ما للحكمة من سلطة تقديرية فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن أسباب الحكم المطعون فيه شأها قصور وتخاذل واضطراب ذلك بأن الحكم حين عرض إلى موضوع الدعوى جفع إلى موقف سلبي إذ قال بأنه لا يمكن الحكم على تصرفات الحارس بعد مضي شهرين لا تؤثر فيهما الأطيان ولا تنتج محصولا وأن المحكمة لا تلتقي بالآلا إلى ما أثاره الطاعنان من مطاعن على تصرفاته من وقت إقامته حارسا لأن الثقة التي حفزتهما على طلب ضمه للحراسة الأصلية تتناقض مع ما يوجهانه إليه من اتهامات وبذلك تكون المحكمة قد تيمتت عن تحقيق مطاعنهما على إدارته على أن الثابت أن تعيينه في الحراسة كان في وقت لا تزال المحصولات فيه موجودة بالأرض ولم تكن الإيجارات قد دفعت ، هذا إلى أن ما قاله الحكم من أن تعيين المطعون عليه حارسا منفردا مدعاة لاستقرار الأمور يتناقض مع ما قاله من قبل من أن هذا الحارس لم يكن قد قام بعد بشيء من أعمال الحراسة .

وحيث إن هذا السبب مردود بما قاله الحكم المطعون فيه من " أنه لا محل للنقض في الوقائع السابقة لحكم الحراسة الأخير ذلك أن جميع الوقائع التي سردها المستأنف عليهم كانت مطروحة أمام المحكمة في القضية رقم ٣٣٢٨ سنة ١٩٤٨ مدني نجع حمادي ومع ذلك لم تر المحكمة موجبا لعزل ليبيه صليب بل رأت أن تعين حارسا آخر يشترك معها في الحراسة ارتضاه الخصوم وهو المستأنف ، ولا معنى للطعن في الحكم المذكور بعد أن أصبح انتهايا وبعد أن قبلوه بدليل إعلانه للحارس حتى يقوم بإعباء الحراسة ... فالذي يقتصر عليه البحث في صدد الدعوى الراهنة هو التصرفات التي يمكن أن تنسب للحارس وتكون موضوع مؤاخذه من تاريخ إعلان الحارس بحكم الحراسة واستلامه للأعيان ... وحيث إنه يتضح بجلاء أنه لا توجد أية مؤاخذه وقعت من المستأنف في الفترة من ١٩٥٠/٩/٢٠ إلى يناير سنة ١٩٥١ تاريخ رفع دعوى العزل ... ولا يمكن بحال أن يحكم على تصرفات حارس على أعيان بعد مضي شهرين من أشهر العام الذي لا ينتج فيه محصول ولا تؤثر فيه أطيان حتى يمكن القول بأنه استلم مبالغ من المستأجرين أو باع محاصيل وقبض ثمنها أو استغل الأرض ولم يودع غلتها أو يعط الشركاء ما يستحقونه ... فلم يظهر أي دليل على التقصير أو الخيانة ولذلك

لا يجوز عزله لأن مركزه هو لم يتغير ، وليس من دليل على أن الصفات التي أضفاها المستأنف عليهما الأولان في الدعوى رقم ٣٣٢٨ سنة ١٩٤٨ نجح حمادى قد تغيرت ... وحيث إنه فضلا عما تقدم فإن ما أثاره المستأنف عليهما من تصرفات للأستاذ كامل العبد (سابقة) على تاريخ إقامته حارسا لا يمكن أن تلقى المحكمة بالإلها لأن الثقة التي حفزت المستأنف عليهما سالتى الذكر حين طلبا ضمه تتناقض مع ما يثيرانه قبله من اتهامات أو شبهات منذ كان النزاع قائما طوال السنوات الماضية ... ” وهذا الذى أورده الحكم لا قصور فيه ولا اضطراب بل هو تدليل سائح على ما اقتنعت به المحكمة من أن الوقت بين إعلان المطعون عليه بحكم الحراسة فى ١٩٥٠/٩/٢٠ وبين تاريخ رفع الدعوى فى يناير سنة ١٩٥١ لا يكفى للحكم على سوء تصرفه ولا يبرر تغيير رأى الطاعنين فيه وقت أن رشحاه للحراسة منضمما إلى لبيده صليب وأنه لم يقدم دليل على تقصير يمكن أن ينسب إليه فى هذه الفترة ، وأنه لا محل للبحث فى تصرفاته عن المدة السابقة لأنه لم يكن حين حارسا ولأن تركية الطاعنين له عند تعيينه فى الحراسة تتعارض مع مطاعنهما فى تلك التصرفات . أما ما ينعاه الطاعنان - على ما ذكره الحكم - من أن تعيين المطعون عليه يدعو إلى استقرار الأمور وأن هذا القول يتناقض مع ما سبق أن أورده عن عدم قيامه بشئ من أعمال الحراسة فردود بأن الاستقرار الذى ينشده الحكم - كما بين من عبارته - يرجع إلى ما ارتآه من إفراده بالحراسة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة الأساتذة: استحق السيد،
ومحمد عبد الرحمن يوسف، ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشة المستشارين.

(٢٢٦)

القضية رقم ٢١٩ سنة ٢٢ ق :

(أ) دعوى صحة وقفاذ البيع . بيع . حكم . تسببه . دفاع . تمسك أحد الخصوم بملكته
للعقار المبيع دون البائع بمقتضى مستندات . عدم بحث المحكمة لهذه المستندات . قصور .

(ب) استئناف . نصاب الاستئناف . حكم صادر قبل العمل بقانون المرافعات الجديد في دعوى
قمتها ٢٥ جنيا . جواز استئناف .

(ج) تقض . طعن . أحكام يجوز الطعن فيها . حكم صادر من محكمة ابتدائية بجهة
استئنافية قبل تعديل المادة / ٢٥٠ مرافعات بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٢ .
جواز الطعن فيه بطريق التقض .

١ — إذا تمسك أحد الخصوم في دعوى صحة التعاقد بملكته هو للعقار المبيع
تعين على المحكمة المنظورة امامها الدعوى الفصل في ذلك اذ أن الحكم بصحة
التعاقد يتوقف على التحقق من عدم سلامة هذا الدفاع . ولما كان الواقع في الدعوى
وهي دعوى صحة تعاقد أن أحد الخصوم قد محمد ملكية البائع وتمسك هو بملكته
للعقار موضوع الدعوى بمقتضى مستندات قدمها فإن هذا الدفاع يكون دفاعا
جديا وجوهريا مؤثرا في الحكم و يقتضى من المحكمة بحثه وإبداء كلمتها فيه .

٢ — إذا كانت قيمة الدعوى ٢٥ جنيا وصدر الحكم فيها قبل العمل بقانون
المرافعات الجديد وفي ظل القانون القديم الذى كان يجوز الطعن بطريق الاستئناف
فإن محكمة الاستئناف تكون على صواب فيما قضت به من رفض الدفع بعدم جواز
الاستئناف لقلة النصاب وفقا للسادة الأولى من قانون المرافعات الجديد .

٣ - متى كان الحكم قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد ومن محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فهو قابل للطعن بطريق النقض وفقا للمادة ٢٥٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٢ ولا يحول دون ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت وحكم فيها ابتدائيا واستؤنفت في ظل قانون المرافعات القديم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتصل في أن المطعون عليه أمين ابراهيم محمد خليل أقام الدعوى المدنية رقم ٢٥٧
سنة ١٩٤٧ مركز الزقازيق ضد ورثة والدته المرحومة السيدة نفيسة محمد حسين
شلي وهم الطاعن وأحمد وقاطمه وسكينه وزكيه أولاد ابراهيم محمد خليل وضد
محمد منير عبد اللطيف بصفته قيا على والده المحجور عليه عبد اللطيف ابراهيم محمد
خليل وطلب فيها الحكم بإثبات صحة عقد البيع العرفي المؤرخ أول يولييه سنة ١٩٢٤
المتضمن بيع المرحومة السيدة نفيسة محمد حسين شلي ٥ قراريط موضحة بصحيفة
الدعوى للمطعون عليه نظير ثمن قدره ٢٥ ج دفع الطاعن بجهله التوقيع المنسوب
لمورثته وبتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بتهديا بأحالة الدعوى
إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن مورثته قد وقعت بناتمها على عقد البيع
ولينفى الطاعن وباقي الورثة ذلك . وبجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ نفذ
الحكم التهدي وسمعت المحكمة أقوال شاهدي المطعون عليه ثم قضت في ١٤
من مايو سنة ١٩٤٩ بثبوت صحة التعاقد . فاستأنف الطاعن ذلك الحكم وقيد
الاستئناف برقم ١٠٤ سنة ١٩٥٠ الزقازيق ، فدفع المطعون عليه بعدم جواز
الاستئناف استنادا إلى أن قيمة الدعوى ٢٥ ج مما تحكم فيه المحكمة الجزئية
بصفة انتهائية وقضت المحكمة بحكمها الصادر في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥١ برفض
الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب وبتاريخ ١٥/١٠/١٩٥١ طعن
الطاعن بتزوير عقد البيع وأعلن خصمه بشواهد التزوير . وبتاريخ ١٥/٤/١٩٥٢

قضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بقبول شواهد التزوير شكلا وفي موضوعها برفض الادعاء بالتزوير ، وبإلزام المستأنف "الطاعن" بأن يدفع للجزينة خمسة وعشرين جنيها الغرامة القانونية وفي موضوع الدعوى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم جواز الطعن استنادا إلى أن محكمة الزقازيق الابتدائية إذ قضت برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف طبقت قانون المرافعات القديم على واقعة الدعوى فيظل ساريا عليها وهو لا يجوز الطعن بالنقض والمحكمة النقض أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم جواز الاستئناف مادامت قيمة الدعوى ٢٥ جنيها مما يدخل في نصاب القاضى الجزئى طبقا للمادة ٤٥ من قانون المرافعات ٧٧ سنة ١٩٤٩ ، كما دفع بأن الطاعن وقد رفع الدعوى ٧٩ سنة ١٩٥١ كلى الزقازيق ضد المطعون عليه يطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته لفدانين تدخل ضمنهما الخمسة قراريط موضوع هذه الدعوى أصبح لا مصلحة له في هذا الطعن .

وحيث إن الدفع الأول مردود بأن المشرع عند إصداره القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ الذى ألغى به قانون المرافعات الذى كان معمولا به واستعاض عنه بقانون المرافعات الجديد على أن يعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ عمد إلى تنظيم الانتقال من ولاية القانون القديم إلى ولاية القانون الجديد وكان رائده في ذلك رعاية حقوق ثبتت وآها جديرة بالآ تهدير فنص في المادة الأولى من الأحكام العامة أن قوانين المرافعات تسرى على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ، ولما كان الحكم في الدعوى صدر من محكمة أول درجة في ١٤ من مايو سنة ١٩٤٩ ، أى قبل العمل بقانون المرافعات الجديد وفي ظل القانون القديم الذى كان يجوز الطعن بطريق الاستئناف فتكون المحكمة الاستئنافية على صواب فيما قضت به من رفض الدفع

بعدم جواز الاستئناف - ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٥/٤/١٩٥٢ أى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد - ومن محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فهو قابل للطعن بطريق النقض وفقا للمادة ٢٥٤ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٢ ولا يحول دون ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت وحكم فيها ابتدائيا واستؤنفت في ظل قانون المرافعات القديم مادامت المادة الأولى من قانون المرافعات صريحة في أن احكام القانون الجديد فيما عدا ما استثنته المادة المذكورة تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها .

وحيث إن الدفع الثانى مردود بأن مصلحة الطاعن محققة في الطعن بوصفه وسيلة للتخلص من آثار الحكم المطعون فيه الصادر ضده . وما دعوى تثبيت الملكية التي رفعها الا وسيلة أخرى من وسائل النضال .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب إذ لم يتناول ما دفع به الطاعن من أن العين المتنازع عليها مملوكة له مع أنه استند في ذلك الى عدة ادلة منها أن هذه الملكية ثابتة له بعقد بيع مسجل في ٢٩/٤/١٩٢١ وأن المرحومة السيدة نفيسة محمد حسين البائعة للطعون عليه أقوت في عقد القسمة المؤرخ ٢٨/١٠/١٩٢١ والثابت التاريخ رسميا بمحكمة بندر الزقازيق في ١٨/١٠/١٩٢٢ بملكية الطاعن ، كما أن المطعون عليه نفسه أقر بملكية الطاعن للخمسة قراريط موضوع الدعوى في عقد البيع العرفي المؤرخ ١٥/٥/١٩٢٥ الثابت التاريخ رسميا بمحكمة الزقازيق الجزئية في ١٧/٥/١٩٢٥ كما أقر بذلك في محضر الصلح المؤرخ ١٧/١٢/١٩٣٩ . وفي الشكوى ١٠٤ سنة ١٩٤٥ عسكرية مركز الزقازيق وفي محضر الصلح المسمى محضر تحكيم المؤرخ ٢١/٦/١٩٤٥ ومع تمسكه بهذا الدفاع في جميع مراحل الدعوى فإن الحكم المطعون فيه لم يتناول ذلك الدفاع في أسبابه ولم يتحدث الا عن الطعن بالترويز مغفلا بحث الملكية .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض وقائع الدعوى
لخلص شواهد التزوير وأولها خاص بما دفع به الطاعن من أنه مالك للعقار
موضوع الدعوى وخلص الحكم من استعراض الشواهد إلى القول بأنها قرائن
لا ترقى إلى مرتبة الدليل ثم تناول موضوع التزوير وأخذ على الطاعن عدم تحديده
لموضوع التزوير واستنتج من ذلك عدم جدية الطعن وانتهى إلى رفض الادعاء
بالتزوير وصحة عقد البيع المطعون فيه ، ويبين من منهج الحكم أنه اعتبر أن دفاع
الطاعن الخاص بالملكية إنما أبدى كدليل على تزوير العقد وفنده على ذلك الأساس
وأعتبره لا يرقى إلى مرتبة الدليل في مقام التزوير ، فلم يبحث ما تمسك به الطاعن
في مذكريته المقدمتين لقضاء الموضوع بدرجتيه وفي عريضة الاستئناف ومذكرة
شواهد التزوير من أن العقار موضوع النزاع مملوك له بمقتضى مستندات قدمها
لمحكمة الزقازيق الابتدائية بالحافطة ٧ دوسيه . ولما كان الطاعن قد جحد ملكية
البائعة للطعون عليه وتمسك بملكيته هو للعقار موضوع الدعوى — وكانت الدعوى
المذكورة هي دعوى صحة تعاقد يتعين فيها تحقيق ملكية البائعة لما باعته —
وكان الطاعن قد استند في ادعائه الملكية لنفسه إلى الأدلة السابق بيانها —
لما كان ذلك فإن هذا الدفاع يكون دافعا "جديا" وجوهريا مؤثرا في الحكم
ويقضي من المحكمة بحته وإبداء كلمتها فيه ذلك بأن الحكم بصحة التعاقد يتوقف
على التحقق من عدم سلامة دفاعه من أن العقار موضوع الدعوى مملوك له —
ولما كان الحكم المطعون فيه قد أفهل التحدث عن هذا الدفاع مع أنه دفاع
جوهرى له أثره — لوضح — في تغيير وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قاصر
البيان مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

بإضافة السيد الأستاذ مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : محمد قواد جابر
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه المستشارين .

(٢٢٧)

القضية رقم ٢٤١ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) قرض طعن . سبب جديد . أحوال شخصية . (دوطة) . التمسك بأن المبلغ المطالب به
عبارة عن "دوطة" وليس قرضا . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة القرض .

(ب) حكم . تسببه . أحوال شخصية . (دوطة) . عدم التزام المحكمة بتتبع أقوال الخصم
والرد عليها استقلالا . يكفي قيام الحكم على أسباب مؤدية . مثال .

١ - متى كانت الخصومة قد ترددت بين طرفيها أمام محكمة الموضوع
على أساس أنها منازعة مدنية وهي رد مقابل شيك باعتباره قرضا وسلم المدين
بقبضه له بعد إنكاره وقصر منازعته على أنه رد المبلغ المطالب به للدائن دون أن
يثبت بأوراق الدعوى ما يفيد تحدى المدين بأن المبلغ المطالب به عبارة عن "دوطة"
مما يدخل في نطاق المال المشترك بين الزوجين أو أنه يخضع لأحكام قانون
الأحوال الشخصية الخاص بالمدين ، وكان مناط اعتبار المبلغ "دوطة" إنما
يتوقف على وقائع وظروف لم يتمسك بها المدين ولم يطرحها على محكمة الموضوع -
فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفاع لأول مرة لدى محكمة النقض .

٢ - متى كانت محكمة الموضوع قد فصلت في الدعوى على مقتضى ما استظهرته
من الوقائع التي طرحها الخصوم عليها بأن المبلغ المطلوب كان قرضا ولم يتمسك
المدين بأنه "دوطة" فلم تر حاجة إلى مناقشة ما ورد بصحيفة الاستئناف المرفوع
من الدائن من أن سند المبلغ حرر بمناسبة الزواج أو أن المبلغ أعطى كهدية
زواج وسلم سنده للزوج دون الزوجة ، إذ أن المحكمة غير ملزمة بتتبع أقوال الخصم

والرد عليها استقلالاً ما دامت قد اطمأنت إلى ما انتهى إليه قضاؤها وبررته
بأسباب تستقيم معه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٥٠٧١ سنة ١٩٤٦
كلى القاهرة المحالة من محكمة مصر الابتدائية المختلطة برقم ٨١ سنة ٧٢ ق طلبت
فى صحيفة المعلقة فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع
لها مبلغ ألف جنيه والفوائد بواقع ٦٪ من تاريخ المطالبة الرسمية مع المصاريف
والأتعاب وقالت شرحاً لدعواها إنها تزوجت بالطاعن خلال سنة ١٩٣٣ وقد
أهداها والدها بمناسبة هذا الزواج "شيكاً" باسمها على البنك الأهلى قيمته ألف
جنيه فطلب إليها زوجها الطاعن يومئذ أن تقرضه هذا المبلغ ليستثمره فى تجارته
فحولت إليه الشيك وقبض قيمته ولما أن انقضت عروة الحياة الزوجية بينهما
بالتلاق أمام المحكمة القنصلية الانجليزية بالقاهرة فى ١٢/١٢/١٩٤٥ طالبت برد
المبلغ إليها إلا أنه اذكره فأقامت عليه هذه الدعوى فكان دفاعه فيها أن المطعون
عليها حولت له هذا الشيك على سبيل الوكالة فى القبض وقد قبض قيمته فعلا
ثم سلمها للمطعون عليها فأنفقت بعض هذا المبلغ فى شراء ما كان ينقصها من جهاز
وأنفقت الباقي فى رحلة إلى الخارج وقد أنكرت المطعون عليها على الطاعن هذا
الدفاع مصررة على أنه قبض المبلغ على سبيل القرض وأن الزوجية كانت مائعة
من الحصول على دليل كتابى فنقضت محكمة الدرجة الأولى تمهيداً فى ٢٠ من مارس
سنة ١٩٥٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المدعية أن تسلم الطاعن للمبلغ
إثناء الزوجية كان على سبيل القرض والاستثمار لحسابها الخاص وصرحت للطاعن

بالنفي وقد نفذ حكم التحقيق وسمعت شهود المطعون عليها دون الطاعن الذي قرر أنه ليس لديه شهود لأن رده المبلغ للمطعون عليها كان في مجلس لا يضم سوى الزوجين - وبتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد بمجلداتها برقم ٥٥٩ سنة ٦٧ ق وطلبت في صحيفته الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ألف جنيه والفوائد بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء مع المصاريف والأتعاب عن الدرجتين . وبتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الاستئناف للمطعون عليها بطلياتها المشار إليها مؤسسة قضاءها على أن الطاعن أنكر استلامه لهذا المبلغ ابتداء ثم عاد فعدل عن هذا الإنكار وقرر أنه استلم المبلغ حقيقة ولكنه أنفق في شئون الزوجية بشراء بعض الجهاز كما أنفق الباقي في رحلة لأوروبا قضياها معا وهذا يتنافى تقاليد البيئة التي ينتمى إليها الزوجان التي تقضى بأن يؤث الزوج المنزل قبل الزواج ونفقات الرحلة عليه كذلك ثم بلغا الطاعن إلى دفاع جديد هو أن الزوجة حولت الشيك إليه على سبيل الوكالة لمجرد قبض المبلغ ورده إليها وهذا الاضطراب في دفاعه يدل على قبضه المبلغ دون رده وبصرف النظر عن نتيجة التحقيق فإن الأدلة والفرائن المشار إليها تكفي لإثبات مديونية الطاعن في المبلغ المطالب به وأهم هذه الأدلة كتاب البنك الدال على استلامه المبلغ ومنها تقرير مساعد مسجل القنصلية وما استخلصه فيه من ظروف دعوى الطلاق وبحكم صلته بالأمر من أن الطاعن قد اقترض من زوجته المبلغ المطالب به دون أن يرده إليها : فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب : يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ تكيف العلاقة القانونية في خصوص الشيك محل النزاع ذلك بأن التبرع المالي الذي يقدمه ولي الزوجة بمناسبة الزواج لكي يستعان به في شئون الزوجية إنما هو " دوة " تحكمها قواعدها الميينة بتوانين الأحوال الشخصية للأجانب ونظراً لأن الأجانب الذين شملتهم معاهدة منترية لم حكم خاص بالنسبة للعلاقات المالية بين الزوجين إذا كان منشؤها بسبب الزواج وأن المادة ١٣

من القانون المدني الجديد تقرر أن القانون الواجب التطبيق هو قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت الزواج ولما كان المال المدعى به مسلماً للطاعن على أنه هدية من والد الزوجة يوم الزواج وبسببه وللمعونة به على الحياة الزوجية فلا بد أن يحكمه قانون الزوج وقت الزواج وهو القانون الانجليزي وتلك قاعدة من قواعد الأحوال الشخصية أهمل الحكم تطبيقها وهي متعلقة بالنظام العام مما تجوز إثارتها ولو لأول مرة أمام محكمة النقض وكان على المحكمة أن تشيرها من تلقاء نفسها ولولم يتمسك بها الخصوم — والحكم المطعون فيه إذ أخطأ هذا التكييف وأغفل تحديد القانون الواجب التطبيق وإعمال نصوصه في خصوص هذه الدعوى على ما سبق بيانه يتعين نقضه .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كان يبين من الأوراق أن الخصومة تردت بين طرفيها أمام محكمة الموضوع على أساس المطالبة برد مقابل الشيك محل النزاع باعتباره قرضاً وقد سلم الطاعن بقبضه له بعد إنكاره وقصر منازعته على أنه رد المبلغ المطالب به للمطعون عليها وكانت محكمة الموضوع قد استظهرت دفاع الطرفين في هذا الخصوص على اعتبار أنه علاقة مدنية بحتة وخاصت منه إلى أن المبلغ كان قرضاً لم يرد ثم قضت على الطاعن به دون أن يثبت بأوراق الدعوى ما يفيد أن الطاعن قد تحدى أمامها بأن المبلغ المطالب به عبارة عن "دوطة" مما يدخل في نطاق المال المشترك بين الزوجين أو أنه يخضع لأحكام قانون الأحوال الشخصية الخاص بالطاعن ولما كان مناط اعتبار المبلغ "دوطة" إنما يتوقف على وقائع وظروف لم يتمسك بها الطاعن ولم يطرحها على محكمة الموضوع فمن ثم لا يكون هناك محل لإثارة هذا الدفاع لأول مرة لدى محكمة النقض لحدته ويتعين لذلك رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أثبت واقعة جوهرية لاستدلالها من الأوراق ذلك بأنه أورد في أسبابه أنه اتضح للحكمة أن المطعون عليها حولت الشيك لزوجها لأنه رغب في اقراض المبلغ لاستعماله "في أعماله التجارية... وأن هذه الواقعة اتضحت من مراجعة الأوراق" مع أنه

لا توجد في الأوراق ورقة واحدة تدل على أن التحويل كان بقصد القرض بل إن هذه الواقعة بذاتها كانت مدار بحث أمام محكمة أول درجة أحيلت الدعوى على التحقيق لإثباتها ولما لم يتوفر الدليل عليها قضت برفض الدعوى هذا ولأن الشيك يعتبر أداة وفاء وقد يكون الوفاء في هذه الدعوى وفاء لا لتمام طبيعي وهو تسليم ولي الزوجة مالا على سبيل الهبة وهو ما قرره والد الزوجة أمام المحكمة القنصلية فإذا كان هذا وكان تحرير الشيك إلى المطعون عليها عند الزواج ولمناسبتها كان تحويله منها إلى الطاعن كذلك ، فالقول بأنه قرض لانحراجه من نطاق الأحوال الشخصية غير جائز وخلق لواقعة لا أصل لها في الأوراق مما يعتبر مسخا لأوراق الدعوى ، وأما استناد الحكم المطعون فيه إلى تقرير مساعد مسجل القنصلية الذي يفيد علم صاحبه بواقعة القرض وعدم الرد فغير جائز لأنه مجرد ورقة عرفية خالية من التوقيع ولا يجوز الاستناد إليها كسند أو دليل في الدعوى .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ أورد " أنه اتضح من مراجعة الأوراق ... أن المطعون عليها حولت الشيك لزوجها (الطاعن) الذي رغب في اقتراض قيمته لاستثمارها في تجارته " وكان هذا الذي أورده الحكم نقلا عما ورد بصحيفة دعوى المطعون عليها الخاصة بالطلاق لدى المحكمة القنصلية والتي نقلها الطاعن نفسه في ديباجة تقرير طعنه الحالي فلا تكون المحكمة - بإيراد هذه العبارة - قد خلقت واقعة لا سند لها من الأوراق بل هي واقعة وردت فعلا في أوراق الدعوى ودارت عليها الخصومة وكانت محل بحث وتحقيق أمامها وقد استندت محكمة الاستئناف في إثباتها إلى كتاب البنك الأهلي الدال على قبض الطاعن للمبلغ وإلى تناقضه واضطرابه في دفاعه بعد الانكار المطلق لواقعة القبض على النحو الذي أورده في حكمها واعتبرت أن " هذه الأدلة والقرائن تكفي لإثبات مديونية الطاعن للمطعون عليها في المبلغ المطالب به " وحسب الحكم المطعون فيه أن يكون مقاما على هذه الأدلة والقرائن المستمدة من إقرارات الطاعن واضطرابه في دفاعه بما يكفي لحمله بلا رقابة لمحكمة النقض فيه مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لما ذكرته المطعون عليها في صحيفة استئنافها من أن والدها وافق على الزواج بناء

على إصرار ابنته وأنه حررها الشيك بمبلغ ألف جنيه وفي هذا ما يدل على أن المبلغ إنما دفع بمناسبة الزواج ولهذا قال الوالد إن المبلغ تسلم أولا للطاعن فالقول بأن المبلغ سلم للزوج كقرض لا يتفق مع هذا القول الذي تقرره المطعون عليها في صحيفة استئنافها وما يقرره والدها ، وقد نقلت المطعون عليها في مذكراتها ما قرره والدها أمام قاضي القنصلية حريا "بأنه أعطى هذا المبلغ كهدية زواج وأنه سلم هذا المبلغ إلى الزوج لا إلى ابنته" فلو أن المحكمة راعت الحكم القانوني على ضوء هذه الوقائع الثابتة لا هتدت إلى التكييف الصحيح خلافا لما انتهى إليه قضاؤها .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السببين الأولين من أنه متى كانت محكمة الموضوع قد فصلت في الدعوى على مقتضى ما استظهرته من الوقائع التي طرحها الخصوم عليها بأن المبلغ المطلوب كان قرضا ولم يتمسك أحد بأنه "دوطه" فلم ترحاجة إلى مناقشة ما ورد بصحيفة استئناف المطعون عليها من أن والدها وافق على الزواج بناء على إصرار ابنته وأنه حررها شيكا بمبلغ ألف جنيه أو أن والدها أعطى هذا المبلغ كهدية زواج وسلم مستنده للطاعن دون ابنته إذ هي غير ملزمة بتتبع أقوال الخصم والرد عليها استقلالاً ما دامت قد اطمأنت إلى ما انتهى إليه قضاؤها وبررته بأسباب تستقيم معه كما هو الحال في الدعوى مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قد أقيم على مجموعة من القرائن فإذا ما تبين أن هذه القرائن تنهار واحدة بعد أخرى لعدم صحتها أو لعدم وجود الدليل عليها فقد سقط الحكم بجميعه لمخالفته قواعد الإثبات المقررة قانوناً فإذا تبين أنه لا دليل على واقعة تحويل الشيك بقصد القرض وقد قيل في الحكم المطعون فيه إنها ثابتة من الأوراق ثم تبين كذلك أن لا صحة لما ورد بالحكم من تناقض الطاعن في دفاعه إذ أن ثبوت قبض المبلغ من البنك لا يتنافى مع عدم قيام المديونية عند المطالبة ولا ينهض دليلاً على أن سبب القبض هو القرض خصوصاً متى تبين أن هذا القبض كان بسبب الزواج .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه مجادلة في تقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض فيه مما يتعين معه رفض هذا السبب .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساتذة : عبد العزيز عليان وكيل المحكمة ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشه المستشارين .

(٢٢٨)

القضية رقم ٢٤٦ سنة ٢٢ القضائية :

(أ) تسوية الديون العقارية . اختصاص . بيع . صورية . عدم اختصاص لجنة التسوية بالفصل في ملكية الأفراد . المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ .

(ب) تسوية الديون العقارية . بيع . صورية . عدم جواز التحدي بقرار لجنة التسوية لمنع الطعن في عقد البيع بالصورية . المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ .

(ج) وارث . إثبات . صورية . حق الوارث في إثبات صورية التصرف الضار بحقوقه صورية معالقة بكافة طرق الإثبات .

(د) قرض . طعن . إعلانات . إعلان تقرير الطعن . عدم إثبات المحضر في محضره الخطوات السابقة على تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى جهة الإدارة . بطلان الاعلان . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٣١ و ٣٢ ، مرافعات .

١ - إن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ خاص بتسوية الديون العقارية ولا شأن للجنة التسوية بالفصل في ملكية الأفراد إذ يبين من نصوص المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون المذكور والواردة في خصوص ما يترتب على قبول التسوية نهائيا أنه ليس من بينها اعتبار تقارير المدين خاصة بملكية الأطيان موضوع التسوية أن لها حجية على الكافة وإذا كان قد نص بالمادة ١١ من القانون المشار إليه على أنه يترتب على التسوية نهائيا حرمان البائع للمدين من استعمال حقه في الفسخ فمقصود به حالات تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه كمشتد عدم دفع الثمن . وإذن فبأن كان النزاع في الدعوى لا يقوم على فسخ للعقد بسبب عدم دفع الثمن بل

انصب على بطلان عقد البيع لصورته صورية مطلقة فلا علاقة لذلك بموضوع التسوية وقانونها .

٢ — لا يجوز للشترى التحدى بقبول طلبه في لجنة تسوية الديون العقارية في عدم جواز الطعن في عقده بالصورية ذلك أن المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ نصت على أن قرار لجنة تسوية الديون العقارية غير القابل للطعن هو الذى يتعلق بتحديد المبالغ المستحقة للدائنين وشروط تسديدها وما جاء في قائمة التوزيع خاصا بذلك .

٣ — يجوز لاوارث إثبات صورية عقد البيع الصادر من مورثه صورية مطلقة الضار بحقوقه بكافة طرق الإثبات .

٤ — إذا كان بين من أصل إعلان تقرير الطعن أن المطعون عليه قد أعلن مخاطبا مع شيخ القسم . أو الضابط المنوب لغيابه وإغلاق مسكنه ، وأن المحضر لم يثبت في محضره عند تسليم صورة الإعلان الخطوات التى سبقت هذا التسليم ومنها أنه توجه لحل المطعون عليه وتحقق من إغلاق مسكنه لغيابه أو غياب من يقيم معه ممن يقوم مقامه فى الاستلام ، وكان لاغنى عن إثبات ذلك لصحة الإعلان — فإن الإعلان يكون باطلا طبقا للواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٢٤١ و ٤٣١ و ٤٣٢ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد وكيل المحكمة المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن النيابة طلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى كترينه صليب المطعون عليها الثالثة وحنونه صليب المطعون عليها التاسعة .

ومن حيث إن هذا الدفع فى عمله ذلك بأنه بين من أصل إعلان تقرير الطعن المؤرخ ١٩٥٢/٧/١٠ أن كترينه قد أعلنت مخاطبا مع شيخ القسم لغيابها وإغلاق

مسكنها ، كما أعلنت حنونه مخاطبا مع الضابط المنوب لإغلاق سكنها هي الأخرى. ولما كان المحضر لم يثبت في محضره عند تسليم صورة الإعلان الخطوات التي سبقت هذا التسليم ومنها أنه توجه إلى محل المعلن إليهما وتحقق من إغلاق مسكنهما لغيابهما أو غياب من يقيم معهما ممن يقوم مقامهما في الاستلام ، وكان لا غنى عن إثبات ذلك لصحة الإعلان ، فإن الإعلان يكون باطلا مما يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلا ، عملا بالمواد ١١ و ١٢ و ٤٣١ و ٤٣٢ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة إلى بقية المطعون عليهم .

ومن حيث إن وقائع الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهم الأول والخامس والسادس والسابع أقاموا الدعوى رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٤٦ مدني كلى المنصورة على الطاعن والمطعون عليهم الثالثة والرابع والثامنة والتاسعة والعاشرة وطلب المدعون تثبيت ملكيتهم إلى ١١ فدانا و ٨ قرايط و ١٦ سهما على الشيوع في الأطنان الميينة في صحيفة الدعوى المعلنة في ١٩٤٦/٢/٢٥ ومنع منازعة الطاعن لهم في هذا المقدار وتسليمه إليهم ... وأسسوا دعواهم على أنه في يوم ١٩٣٦/٩/١٩ توفي صليب نصر عن زوجته اسطفانه ابراهيم وابنته منيرة صليب وعن الطاعن والمطعون عليهم هذا العاشر ، ثم توفيت اسطفانه وابنتها منيرة وكان من ضمن ما تركه المورث ٢١ فدانا و ١٢ قيراطا و ١٠ أسهم بناحية الجراشنة مركز السنبلاوين كان رهنها إلى ابنة الطاعن وجعل الرهن في صورة عقد بيع مؤرخ ١٩٢٣/١٢/٣١ وسجل في ١٩٢٤/٢/١٤ وحررت بشأنه ورقة ضد مؤرخة ١٩٢٤/٧/٢٨ ثم تصرف المورث بالبيع في ٢ فدان و ١١ قيراطا و ٤ أسهم بعقد صادر منه في ١٩٢٤/٨/١٨ ليوسف عماره وعماره موسى وأصبح الباقي ١٨ فدانا و ١٥ قيراطا و ٦ أسهم أما اسطفانه زوجة المورث ومورثة الطاعن وأخوته فقد تركت ستة أفدنة آلت إليها بالميراث عن زوجها وبناتها منيرة غير أن الطاعن أخذ ينازع أخوته في هذا المقدار والمقدار المخلف لهم عن والدهم زاعما أنه اشترى هذين المقدارين من والده

بعقد ١٩٢٣/١٢/٣١ ومن والدته بعقد مؤرخ ١٩٤٤/٢/٢٢ فطلعن جورجى صليب المطعون عليه السادس فى العقد الأخير بالتزوير . وبجلسة ١٩٤٧/٤/٩ تنازل الطاعن عن التمسك بالعقد المطعون فيه . ورفع المدعيان جورجى صليب "المطعون عليه السادس" وتوفيق صليب "المطعون عليه السابع" الدعوى رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٦ مدنى السنبلاوين بطلب تعيين حارس قضائى على الأطيان المتنازع عليها وبفرز وتجنيد نصيبهما ، فقضت المحكمة بإقامة المطعون عليه الأول حارسا وبايقاف الفصل فى القسمة إلى أن يفصل فى النزاع على الملكية مما حدا بالمدعين إلى رفع الدعوى الحالية مستندين فيها إلى بطلان عقد بيع ١٩٢٣/١٢/٣١ الصادر من المورث إلى الطاعن لإقراره بورقة الضد أنه دفع من الثمن ألف جنيه وأن للبائع رد هذا المبلغ فى ظرف خمس سنوات ولأن العقد الصادر إلى الطاعن من والدته اسطفائه قد اصطنع بعد وفاتها ، كما أن مورث المدعين كان قد رفع دعوى باستحقاق "ما كينة الرى" القائمة بالأطيان المرهونة ف قضى له بالملكية ، ورفعت كترينه المطعون عليها الثالثة الدعوى رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٤٣ مدنى بندر المنصورة ف قضى لها فيها بأحققتها بالمحصولات المحجوز عليها - ودفع الطاعن الدعوى بأنه يملك الأطيان المتنازع عليها بموجب العقدين الصادرين له من والده ووالدته وأن لجنة تسوية الديون العقارية اعتبرت تلك الأطيان مملوكة له وقد كلفت الأرض باسمه بالمكلفات الرسمية وأنه قد وفى أقساط الرهن لشركة الرهن العقارى التى ارتهنت الأطيان من والده . وفى ١٩٤٧/٦/١١ قضت المحكمة بطلبات المدعين وبمنع منازعة المدعى عليهما الأول "الطاعن" والرابع ميخائيل زكى صليب "المطعون عليه الرابع" . . استأنف الطاعن هذا الحكم كما استأنفه ميخائيل وقيد الاستئناف برقم ١٦ لسنة ٢ ق محكمة استئناف المنصورة التى قضت فى ١٩٥٢/٣/٥ أولا - بعدم قبول الاستئناف شكلا بالنسبة لميخائيل زكى صليب - استنادا إلى قوله بأنه لم يرفع استئنافا . ثانيا - بقبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزم المستأنف الأول "الطاعن" بالمصروفات و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه للاستئناف عليه الأول "المطعون عليه الأول" وغريال فهمى صليب

”المطعون عليه الخامس“ وكثيرته صليب ”المطعون عليها الثالثة“ وميخائيل زكي صليب ”المطعون عليه الرابع“ وأسست المحكمة حكمها على الأسباب التي بنى عليها حكم محكمة أول درجة وعلى أسباب أخرى فيما يتعلق بالعقد الصادر من اسطفانة إلى ابنها الطاعن ، وقالت عن هذا العقد إنه صوري وليس مزورا ، كما قالت محكمة أول درجة . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب : ينعى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفته لمداول المستندات وانحطاً في تطبيق القانون ذلك بأنه أقيم على أن العقد الصادر إلى الطاعن من والده بتاريخ ١٩٢٣/١٢/٣١ ليس بيعاً حقيقياً وأنه قصد به الرهن الذي دلت عليه ورقة الضد المؤرخة في ١٩٢٤/٧/٨ . مع أن ورقة الضد التي استند إليها الحكم لا تخرج عن كونها ورقة حساب بين الطاعن ووالده . كما أن مبلغ الألف جنيه المذكور بالعقد قد دفع كضمن وذكر في ورقة الضد أنه إذا رغب البائع في العدول عن البيع فعليه في ظرف خمس سنوات أن يرد الألف جنيه للطاعن وهذا أمر معلق على رغبة البائع وقد أثبت الطاعن أن والده لم يعدل عن البيع يؤيد ذلك الإقرارات الرسمية الميينة بالأحكام النهائية كما أن الطاعن تصرف في جزء من الأطنان المبيعة إلى يوسف موسى وفازي موسى بعقد مؤرخ في ١٩٢٨/٨/١٨ وأقر المورث هذا البيع وقبض ثمن الأطنان المبيعة لفك رهن البنك العقاري عليها ، وقد أجز الطاعن أطنانه للغير كالك لها وأقر والده هذا التأجير .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في خصوص عقد ١٩٢٣/١٢/٣١ من أنه قد ثبت من الاتفاق الرقيم ١٩٢٤/٧/٢٨ ”ورقة الضد“ أن طرفي الاتفاق يقران بأن البيع ليس بيعاً حقيقياً وإنما قصد به الرهن لضمان سداد دين المدعى عليه ”الطاعن“ الذي له قبل مدينه مورث الطرفين ومن ثم تبقى الأعيان المشتمل عليها عقد البيع تركة لكل وارث نصيبه فيها ويؤيد ذلك ماورد في عقد البيع المؤرخ ١٩٢٨/٨/١٨ الصادر ليوسف موسى وفازي موسى من أن المورث يضمن خلو العين المبيعة وأنه هو

الذى قبض ثمن الصفقة وليس هذا شأن من يتخلى عن ملكه ، وقد قبل الطاعن هذه الحقيقة ووقع على ورقة العقد والعقد الصادر ليوسف موسى وفازى موسى ، وأما فيما يتعلق بما قرره الطاعن من أنه قام بتأجير الأطنان للغير فلا يسعفه ذلك كدليل على الملكية إذ أن وضع يده كان تنفيذا لضمان الدين الذى له على والده . وهذا الذى قرره الحكم هو استخلاص موضوعى سائع ويؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها ولا مخالفة فيه لمداول المستندات ولم يخطئ في تطبيق القانون . ويتحصل السبب الثانى فى أن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ تجاهل الاعترافات الرسمية الصادرة إلى الطاعن من والده وتجاهل الأحكام النهائية الصادرة فى مواجهة المطعون عليهم بملكيتهم للأطنان المشتراة من والده — كما أن الحكم لم يلق بالا إلى أن الطاعن وضع يده من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٤٦ على الأطنان المبيعة إليه من والده المدة الطويلة المسكبة للملكية — فضلا عن أن محكمة الدرجة الثانية قضت ببطلان عقد البيع الصادر إليه من والدته اسطفانه دون قيام أى دليل ينقض صحته .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأن الطاعن لم يبين بتقرير الطعن الاعترافات والأحكام المشار إليها فى الشق الأول من النعى مما يترتب عليه عدم قبول نعيه فى هذا الخصوص ، ومردود ثانيا فى الشق الخاص بالدفع بالتقادم بأنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه كسب الملكية بالتقادم الطويل — ومردود ثالثا فى الشق الخاص بعقد بيع ١٩٤٤/٢/٢٢ الصادر من اسطفانه إلى الطاعن بما قرره الحكم المطعون فيه من أن هذا العقد هو عقد صورى صورية مطلقة أولا لأنه مجرد الطعن على العقد المذكور بالتزوير تنازل الطاعن عن التمسك به فى نفس الجلسة ، وترتب على ذلك عدم السير فى دعوى التزوير ، وأما مدوله فى مذكرته عن التنازل عقب حجز القضية للحكم فإن ذلك لا يخلج على العقد الحياة الأولى التى أهدرها الطاعن بتنازله عن التمسك به ، ثانيا لأنه بعد صدور العقد إلى الطاعن وبعد أن جردت البائعة نفسها مما تملك من ميراث شرعى عن زوجها وابتنتها منيرة اعترف الطاعن بأن البائعة تركت ميراثا بدليل تعهده المؤرخ ١٩٤٢/٨/٢٦ بأنه رهن أربعة أفدنة

بما ورثه من والدته البائعة لأخيه الدكتور شفيق اسكندر "المطعون عليه الأول" ثالثا لأن الطاعن أقام دعوى أمام القضاء المستعجل بحكمة المنصورة المختلطة ذكر فيها أن الأطيان المطالب برفع الحراسة عنها هي ١٨ ف مملوكة له خاصة والباقي ٤٨ ف لورثة صليب نصر ويدخل فيها المقدار الذي ادعى شراءه من والدته - وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه بصورية عقد بيع اسطفانه صورية مطلقة للقرائن والأدلة السائغة التي أوردها الحكم والتي يجوز بها الإثبات بكافة الطرق بالنسبة للورثة الذين يضر هذا العقد بحقوقهم هو تقرير سليم يستقيم به قضاؤه ويكفي لجملة .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع الدعوى بأنه قدم طلبا إلى لجنة تسوية الديون العقارية طبقا للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ وقدم مستندات تملكه إلى اللجنة ومنها العقد الصادر إليه من والده بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٣١ وأنه في ١٩٣٩/١٢/٢٥ قبل طلبه ونشر في عدد الوقائع المصرية رقم ١٥١ وأن هذا النشر يسرى على الكافة ويترتب عليه حرمان البائع من حق الفسخ وفقا لما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون التسوية رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ من أن قرار اللجنة لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء ، فلم يأخذ الحكم بهذا الدفاع وفي ذلك مخالفة للقانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أنه ليست لقرارات لجنة التسوية حجية في صدد الملكية تلزم القضاء ، إذ أن تلك القرارات لا تنطوي على فصل في حق الملكية هذا فضلا عن أن الطاعن لم يتقدم بدليل على أن الاتفاق المذكور بورقة الضد والمؤرخة ١٩٣٤/٧/٢٨ كان محل بحث أمام اللجنة - وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك بأن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ خاص بتسوية الديون العقارية ولا شأن للجنة التسوية بالفصل في ملكية الأفراد إذ يبين من نصوص المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون المذكور والوارد في خصوص ما يترتب على قبول

التسوية نهائيا أنه ليس من بينها اعتبار قرارات المدين خاصة بملكية الأطيان موضوع التسوية أن لها حججة على الكافة وإذا كان قد نص بالمادة ١١ من القانون المشار إليه على أنه يترتب على قبول التسوية نهائيا حرمان البائع للمدين من استعمال حقه في الفسخ فمقصود به حالات تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه كمشترا لعدم دفع الثمن ولا يقوم النزاع في الدعوى الحالية على فسخ للعقد لسبب عدم دفع الثمن ، بل انصب النزاع على بطلان عقد البائنة لولدها الطاعن لصوريته صورية مطلقة ولا علاقة لذلك بموضوع التسوية وقانونها . أما التحدى بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ فمردود بأن المادة المذكورة تنص على أنه "تحدد اللجنة المبالغ المستحقة للدائنين بعد التسوية وشروط تسديدها طبقا لأحكام هذا القانون وفق قائمة التوزيع وتعلن للدائنين والمدين بخطاب مسجل بعلم الوصول ولكل ذى شأن في خلال عشرة أيام من تاريخ تسليم الخطاب المذكور أن يتظلم ... فإذا انقضى الميعاد المذكور اعتبر قرار اللجنة نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء " — وبين من هذا النص أن قرار اللجنة غير القابل للطعن هو الذى يتعلق بتحديد المبالغ المستحقة للدائنين وشروط تسديدها وما جاء في قائمة التوزيع خاصة بذلك . وليس في وقائع النزاع الحالى ما يتعلق بما سلف بيانه حتى يمكن القول بأن قرار لجنة التسوية له حججة على الكافة وعلى الخصوص في الدعوى القائمة . ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض ذلك بأن محكمة الاستئناف حكمت باتعاب محاماة لكل من ميخائيل زكى صليب وكثيرته صليب في حين أنها ألزمت ميخائيل بالمصروفات وفي حين أن كثيرته لم تعترض على ملكية الطاعن ولم تنازعه في ملكية الأطيان التى اشتراها من والدتها فما كان واجبا أن يحكم لكثيرته باتعاب للمحاماة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأن الحكم المطعون فيه لم يلزم ميخائيل زكى بمصروفات وحكم له باتعاب المحاماة ضد الطاعن وسبب ذلك أن هذا الخصم قرر أمام الاستئناف بأنه لم يكلف الطاعن برفع استئناف

عن الحكم الابتدائي ولم يكلف أحدا بذلك وطلب بطلان الاستئناف المنسوب إليه أنه قد رفعه ، كما طالب تأييد الحكم المستأنف منضمًا إلى باقي خصوم الطاعن في طلباتهم فقضت المحكمة بطلبياته وطلباتهم ومنها أتعاب المحاماة التي قضت بها على الطاعن ، كما قضت لكثريته بأتعاب المحاماة على أساس أنها خصيصة للطاعن الذي خسر دعواه فحكم عليه بالمصروفات والأتعاب وليس من دليل ينفي به الطاعن صحة هذا الإلزام .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن غير مقبول شكلاً بالنسبة إلى المطعون عليهما الثالثة والتاسعة ومتعيناً رفضه بالنسبة إلى بقية المطعون عليهم .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥

برئاسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة الأساندة : محمد فراد جابر ،
واسبق عبد السيد ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه المستشارين .

(٢٢٩)

القضية رقم ٢٥٣ سنة ٢٢ القضائية :

قضى . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . اقتصر الحكم على رفض طلب وقف النفاذ
دون التصدي لموضوع . عدم جواز الطعن . المادة ٣٧٨ مرافعات .
متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على رفض طلب وقف النفاذ دون
التصدي لموضوع النزاع فإنه لا يعتبر منها لتخصومة كلها أو بعضها ، ولا يجوز
الطعن فيه بطريق النقض استقلا لا عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات .

الشكوة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن النيابة العامة طابت الحكم بعدم جواز الطعن .
ومن حيث إنه تبين من الأوراق أنه صدر حكم مشمول بالنفاذ الممجل وبلا
كفالة لمصاحبة المطعون عليهم ضد الطاعنة من محكمة المال الجزئية باسكندرية
بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٢ في القضايا من رقم ٣٣٢ إلى ٣٤٨ سنة ١٩٥٢
فاستأنفته الطاعنة بالاستئناف رقم ٣٢٨ سنة ١٩٥٢ طالبة قبول استئنافها شكلا
وبصفة مستعجلة وقف النفاذ الممجل وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف
ورفض دعاوى المطعون عليهم . فقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة
استئنافية في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٢ حضوريا : أولا - بقبول الاستئناف شكلا
وثانيا : برفض طلب وقف النفاذ وحددت لنظر الموضوع جلسة ١٩ يولية سنة ١٩٥٢
فقررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وقد اقتصر قضاؤه على رفض طلب وقف
النفاذ دون التصدي لموضوع النزاع لا يعتبر منها لتخصومة كلها أو بعضها ، ومن
ثم فلا يجوز الطعن فيه استقلا لا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ، ولذلك
يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

فهرس هجائى عام

عن الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية والدائرة المدنية

السنة السادسة

رقم
القائمة

رقم
الصفحة

أحكام الجمعية العمومية

تنازع الاختصاص

أحوال شخصية (س . مجالس مالية) .

اختصاص (س . أيضا مجالس مالية) :

نقض . طعن . صدور حكم نهائى من المجلس الملى بالتفقة
للزوجة وحكم نهائى آخر من المحكمة الشرعية بدخول الزوجة
فى طاعة زوجها . وجوب اعتبارهما حكيم متناقضين ،
إذ يتضمن حكم المجلس الملى قضاء ضمنا برفض دعوى الطاعة .

اختصاص محكمة النقض بوقف تنفيذ أحد الحكيم ١

مجالس مالية . مناط اختصاصها هو اتحاد ملة طرفي الخصومة
وجنسيتهما المصرية . ثبوت أن الزوج مصرى أرثوذكسى
وأن زوجته كاثوليكية يوغوسلافية . لا اختصاص للمجلس الملى .

الاختصاص للمحكمة المدنية ٥

طلب تعيين المحكمة المختصة . لا يحول دون قبوله عدم صدور
حكم من أى من المحكمتين باختصاصها . يكفى أن تعتبر
كل منهما نفسها مختصة بالدعوى وتسير فيها على هذا الأساس .

٤٠٣

٤٠٣

رقم
القاعدة
رقم
المادة

طلب تعيين المحكمة المختصة . لا يحول دون قبوله القول
بأن المقصود من رفع النزاع إلى المحكمة الكنسية هو حل رباط
الزوجية من الناحية الدينية . علة ذلك ٤٠٣ ٥

حكم من المحكمة الشرعية بفرض نفقة للزوجة . حكم من المجلس
الملئ العام بإلغاء حكم المجلس الفرعي القاضي بدخول الزوجة
في طاعة زوجها وتسجيل النشوز على الزوجة في أسبابه . حكام
ممتاقضان . اختصاص محكمة النقض بالفصل في هذا التنازع . ٤٢١ ٩

جهة تحرير عقد الزواج . لا تمنح الجهة التي حررت اختصاصا
بالفصل في النزاع الناشئ عن الزواج . علة ذلك . مثال ... ٤٢١ ٩

إقرار :

إقرار بالانضمام إلى إحدى الطوائف الدينية . ارتباطه
بالولاية على النفس . القول بأنه يلزم لصحته بلوغ سن الرشد
واللازم لصحة التصرفات المالية . في غير محله . يكفي بلوغ
السن التي تزول فيها الولاية على النفس ١٣ ٢

مجالس مالية (سر - أيضا اختصاص) :

استئناف . النص في لائحة المجلس الملئ لطائفة الأقباط
الكاثوليك على أن استئناف الأحكام الحضرية في مسائل
الأحوال الشخصية يبدأ من تاريخ صدورها . عدم مخالفة
هذا النص للقانون أو النظام العام ١ ١

- أحوال شخصية . اختصاص المجلس الملى لطائفة الأقباط
الكاثوليك . اختصاصه بمسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة .
١ ١
انضمام الزوجة المارونية إلى طائفة الروم الكاثوليك
التي ينتمى إليها زوجها . عقد زواجهما في كنيسة الروم الكاثوليك
وتعميد أولادهما حسب طقوس هذه الكنيسة . ثبوت
الاختصاص في المنازعات المتعلقة بهذا الزواج إلى المجلس الملى
١٣ ٢ لطائفة الروم الكاثوليك
المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك . اختصاصه بمسائل
الأحوال الشخصية لهذه الطائفة . الأساس الذي يرتكز عليه
١٣ ٢ هذا الاختصاص
جهة تحرير عقد الزواج . لا يمنح الجهة التي حررت اختصاصا
قضائيا . البرة في اختصاص المجالس الملية بمسائل الأحوال
الشخصية هي باتحاد طرفي الدعوى في الملة . في حالة الاختلاف
٢٦ ٤ يكون الاختصاص للحاكم الشرعية

وقف التنفيذ :

- طلب وقف التنفيذ . مناط قبوله . هو قيام نزاع بين حكيم
نهاديين متناقضين صدر كل منهما من إحدى المحاكم بموجب
سلطانها القضائية لا سلطانها الولاية
٤١٧ ٨ طلب وقف التنفيذ . حكم صدر من المجلس الملى بمقتضى
سلطته الولاية . حكم مناقض له صدر من المحكمة الشرعية بموجب
سلطانها القضائية . الحكم الشرعى هو الذى يصدق عليه معنى الحكم
٤١٧ ٨ فهو الواجب التنفيذ لامصاله في عرض النزاع على محكمة التقض

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(تظلمات رجال القضاء)

أقدمية :

أقدمية القضاة الذين يعادون إلى مناصبهم . المادة ٣/٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ التي تنص على أن تكون الأقدمية من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة . محل تطبيق هذا النص . هو أن يكون القاضي قد أعيد في الدرجة نفسها

٩٠٥ ١٣

نص المادة ٧/٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الذي يحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء . هو نص جوازي

٩٠٥ ١٣

النقل النوعي من وظيفة إلى أخرى . متى يجوز الطعن فيه ؟ اشتراط الطالب في طلب انتقاله من إدارة قضايا الحكومة إلى القضاء التزام تاريخ ترقيته في إدارة القضايا . غير ملزم .

٩٠٥ ١٣

ترقية :

ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز . هي رخصة لوزير العدل له أن يباشرها أو لا يباشرها

٤٠٩ ٦

ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم . عبارة "تجرى الترقية من واقع الكشفين" الواردة بالمادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . المراد بها

٤٠٩ ٦

ترقية . حق وزير العدل في اختيار من يرى ترقيتهم بالأقدمية إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى أو ما يعادلها . مناطه ...

٨٩٥ ١٠

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١١	٨٩٨	تخطى الطالب في الترقية . التخطي يقوم على سبب يتصل بالمصلحة العامة . لا مخالفة في ذلك للقانون . مثال
		تعيين :
١٢	٩٠١	تعيين المستشارين بحكمة النقض . مناطه تعيين المستشارين لمحكمة النقض . اختيار أحد المستشارين قد تم وفقا لنصوص القانون ولم يشبه عيب سوء استعمال السلطة . التحدى بوجوب المقارنة بين أهلية من وقع عليه الاختيار وأهلية الطالب . على غير أساس
١٢	٩٠١	تقضى :
٣	٢٢	طعن . بيان أسباب الطعن . عدم اشتراط القانون طريقة خاصة لهذا البيان . يكفي أن يكون البيان محمدا يخرجها عن الابهام ويبعدها عن الجهالة
٣	٢٣	طعن . تقديم الطالب استقالته مقرونة بشرائط . قبول الاستقالة بشرائطها . عدم الاحتفاظ بحقه في السير في الطعن أو بالتأجيل المترتبة على الحكم فيه . انتهاء رابطة التوظيف . وجوب الحكم برفض الطعن
٧	٤١٤	استقالة . تقديم رجل القضاء استقالته وقبولها من رئيسه المختص بما اقترنت من شرائط . عدم الاحتفاظ بحقه في الطعن وما يترتب عليه من آثار . عدم قبول الطعن

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

الدائرة المدنية

(١)

إثبات (سر . أيضا براءة الذمة . وضع يد . وفاة) :

الاثبات بوجه عام (سر أيضا . بيع . تزوير . تقادم . حكم
"تسييه" . دفاع . وارث) :

يمين ممتعة . ماهيتها . لا تحسم النزاع ولا يتقيد القاضى
بنتيجتها . عدم تقيد محكمة الاستئناف بما رتبته عليها محكمة أول
درجة . لا يحول دون استئناف الحكم المؤسس عليها

٤٧٣ ٥٨

دخول العين المتنازع عليها في سند تملك المدعى أو المدعى
عليه . واقعة مادية . الاستناد في إثباتها إلى تقرير خبير في دعوى
سابقة بين الخصوم أنفسهم . لا خطأ

٥٠٢ ٦٢

تحقيق . القاضى المتدب للتحقيق . حقه في مناقشة
طرق الخصومة

٦٣٩ ٨٤

طرق الاثبات . هي طرق حددها القانون . إضافة وسيلة
أخرى لا يقرها القانون . غير جائز

١١٥٩ ١٥٤

طرق الاثبات . الاستناد إلى "البشعة" كوسيلة لإثبات
الحق أو نفيه . مخالفة النظام العام

١١٥٩ ١٥٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تزوير . القضاء بتزوير ورقة . حق المحكمة في ذلك من تلقاء نفسها . اطراحها ما ثبت في دفتر الختام استنادا الى القرائن التي ساقها . لا خطأ
١١٩٢	١٥٩	أوراق رسمية . دفتر الختام . ليس من قبيل الاوراق الرسمية...
١١٩٢	١٥٩	أوراق رسمية . الطلب المقدم للمساحة لمراجعة عقد واستمارة التغير التي تحررها المساحة . عدم جواز اعتبار أيهما معدا لإثبات شخصية الموقعين عليه . مدى حجية هذه الأوراق
١١٩٢	١٥٩	تقدير الدليل . سلطة محكمة الموضوع في التقدير
١٤١٨	١٩١	شروع . حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من قيام حالة الشروع من أى دليل في الدعوى . عدم التزامها بنذب خبير لتحقيق هذه الحالة
١٤١٨	١٩١	ملكية عقارية . انعدام حجية خرائط المساحة في إثبات الملكية...
١٦٠٨	٢٢٤	
		قواعد الاثبات وعدم تعلقها بالنظام العام :
		قاعدة عدم جواز إثبات عكس الثابت كتابة بالبينه . ليست من النظام العام . جواز التنازل عن التمسك بها صراحة أو ضمنا . مثال
٦٦٣	٨٨	عدم تعلقها بالنظام العام . إباحة الحكم الاثبات بالبينه . عدم اعتراض الخصم على هذا الحكم وتنفيذه . اعتباره تنازلا عن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينه . استثناءه الحكم الصادر في الموضوع ومنازعته بعد ذلك في جواز الإثبات بالبينه واستناده إلى المادة ٤٠٤ مرافعات . غير جائز
٩٨٢	١٢٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٢١٤	١٦١	عدم تعلقها بالنظام العام . قيام المانع الأدبي من الحصول على كتابة . لا يجوز للمحكمة أن تقرره من تلقاء نفسها وتقضى بإحالة الدعوى على التحقيق دون التمسك به

الشهود والبيئة :

٩٨٢	١٢٧	قواعد الاثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . إباحة الحكم الاثبات بالبيئة . عدم اعتراض الخصم على هذا الحكم وتنفيذه . اعتباره تنازلاً عن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة . استئنائه الحكم الصادر في الموضوع ومنازعته بعد ذلك في جواز الاثبات بالبيئة واستئنائه إلى المادة ٤٠٤ مرافعات . غير جائز
-----	-----	---

٩٨٢	١٢٧	ضياح السند بسبب قهري . جواز الاثبات بالبيئة . مثال ...
-----	-----	--

١٢٥٦	١٦٩	شهادة . إجراءات . سماع شهادة شاهد أمام محكمة الدرجة الأولى . تدخل هذا الشاهد في الاستئناف منضياً إلى أحد الخصوم . اعتماد الحكم الاستئنافي على شهادة الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى مع استبعاد أقوال الشاهد الذي أصبح خصماً في الدعوى . تقريرها أن أقوال باقي الشهود تكفي للاثبات . لا خطأ
------	-----	---

الخبرة :

٨٦٧	١١٤	خير . ندب خبراء ثلاثة أو مناقشة الخير . لا يتحتم على محكمة الموضوع إجراؤه
-----	-----	--

١١٩٢	١٥٩	خير . عدم التزام المحكمة بالأخذ برأى الخير
------	-----	---

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		مانع أدبي (س . أيضا قواعد الإثبات) :
١٠٨٦	١٤١	مانع أدبي من الحصول على كتابة . تقديره . موضوعي ...
		مانع من الحصول على كتابة . صلة القرابة في ذاتها ليست مانعة . المرجع في ذلك هو ظروف الحال . تقدير هذه الظروف موضوعي ...
١٠٩٩	١٤٣	مانع من الحصول على كتابة . طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات قيام المانع الأدبي . المحكمة ليست ملزمة بإجابته قيام المانع الأدبي من الحصول على كتابة . لا يجوز للمحكمة أن تقرره من تلقاء نفسها وتقضي بإحالة الدعوى على التحقيق دون التمسك به ...
١٢١٤	١٦١	تحقيق الخطوط :
		دفع الوارث بجهله توقيع مورثه . التمسك بالعقد هو الذي يتحمل عبء إثبات حصول التوقيع ...
١١٩٢	١٥٩	إجارة (س . أيضا اختصاص . تنفيذ عقارى . حراسة دعوى . شفعة . قسمة . قضاء مستعجل . قوة الأمر المقضى . نقض " أحكام لا يجوز الطعن فيها " . وقف) :
		مسئولية . شرط إعفاء المؤجر من المسؤولية الناشئة عن تعطيل آلات الري وتغيير طريقه . هو شرط صحيح قانونا ...
١٢٧	١٦	تجديد ضمني . حكم . تسليمه . ثبوت تجديد الإجارة ضمنا . مسألة موضوعية ...
٣٢٢	٤٠	

رقم الصفحة	رقم القاعد	
٣٢٢	٤٠	ثبوت تجديد الإجارة ضمنا . حكم . تسببيه . مبدأ ثبوت بالكتابة . عدم تجزئة الاعتراف . مثال
٥٤٠	٦٨	انتهاء مدة الإجارة قبل تسليم العين المؤجرة . توافر مصلحة المستأجر في طلب التنفيذ العيني . حلة ذلك
٥٤٠	٦٨	تراحم المستأجرين . التفضيل بأسبقية وضع اليد أو التسجيل . شرطه . انتهاء الغش التدليسي
٨٣٨	١٠٩	عيب خفي . ضمان المؤجر للعيوب الخفية في ظل القانون المدني القديم
٨٣٨	١٠٩	عيب خفي . القانون لم يحدد ميعادا لرفع دعوى العيوب الخفية في الإجارة كما هو الشأن في حالة البيع
٨٣٨	١٠٩	قيام المستأجر بالأصلاحات المستعجلة . رفع دعوى بإثبات الحالة قبل القيام بالأصلاحات . غير لازم
٩٩٠	١٢٨	بيع . بيع الجذك . لا تأثير للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ أو القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على الرخصة المخولة للحكمة في إبقاء الإيجار لمشتري الجذك
٩٩٠	١٢٨	بيع . جذك . تعريفه
٩٩٠	١٢٨	بيع . جذك . حق مشتري الجذك في الحلول محل المستأجر في المكان المؤجر . لا يجوز للمؤجر وفقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إخراجه من المكان

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٤٨	١١٢٤	العين المؤجرة أرض فضاء . عدم خضوعها لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا يغير من ذلك أن يكون المستأجر قد أقام بها منشآت في سبيل الانتفاع بها . لا يغير من ذلك أيضا أن تكون المنشآت سابقة على عقد الإيجار متى كان الإيجار مقصورا على الأرض الفضاء
١٩٢	١٤٢٣	قسمة . ورود الإجارة على نصيب مفرز وما عليه من البناء . انعدام صفة المستأجر في التمسك قبل الشركاء بأن القسمة وردت على الأرض دون البناء
١٩٢	١٤٢٣	وقف . حق ناظر الوقف في إخلاء المستأجر دون إذن القاضي . لا يمنع من ذلك أن يترتب على الإخلاء هدم المباني
١٩٢	١٤٢٣	قسمة . ليس للمستأجر المجادلة في سند ملكية المؤجر . ليس له الاعتراض على القسمة التي أجراها المؤجر مع شركائه
٢٠٠	١٤٨٠	عقد . تكيفه . وجوب الاعتماد في التكيف على نصوصه . عقد استقلال مقصف إحدى محطات السكك الحديدية . عدم جواز اعتباره عقد إيجار بل التزام بأداء خدمة عامة
٢٠٧	١٥١٦	انتهاء عقد الإيجار . استمرار مستأجر في وضع يده على العين بعد انتهاء مدة الإجارة رغم معارضة المؤجر . وجوب اعتبار وضع يده بغير سند
		إجراءات (س. إثبات) .
		أحكام عرفية (س. علامات تجارية) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أحوال شخصية (ر . أيضا أهلية . تقض) :
٣٣٦	٤٢	ثبوت أن المدعى عليه الانجليزي الجنسية متوطن في مصر . تطبيق القانون المصري واعتبار حكم الطلاق الصادر ضده من المحكمة العليا البريطانية قد صدر من محكمة غير مختصة . لا خطأ ...
٣٣٦	٤٢	حكم . تسببه . إثبات أن المدعى عليه الانجليزي متوطن في مصر وأن حكم الطلاق الصادر ضده من المحكمة الانجليزية قد صدر من محكمة غير مختصة . عدم تحدث الحكم المصري عن أسباب الحكم الأجنبي . لا خطأ
٣٣٦	٤٢	اختصاص المحاكم القنصلية في مصر . ليس اختصاصا محليا بالنسبة لاختصاص المحاكم الأجنبية بل هو اختصاص متعلق بالولاية . أحكام المحاكم القنصلية . هي أحكام مصرية وليست أجنبية
٣٣٦	٤٢	اختصاص . الموطن في القانون الانجليزي . هو الذي يبين الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية
٣٣٦	٤٢	اختصاص . عدم اختصاص المحاكم الانجليزية بدعوى طلاق الانجليزي المتوطن في مصر . هو اختصاص متعلق بالنظام العام . لا يصححه قبوله من المدعى عليه
٣٣٦	٤٢	اختصاص . عدم اختصاص المحاكم الانجليزية بالنسبة للانجليزي المتوطن في الخارج . لا يصححه وجود الانجليزي في إنجلترا عند رفع الدعوى . الاختصاص هو للمحاكم المصرية

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٤٢	٢٣٦	تنفيذ الحكم الأجنبي . شروط تطبيق المادة ٤٩٣ مرافعات .
٤٢	٢٣٦	اختصاص المحاكم الابتدائية بدعوى النفقة . شرطه ... وارث يوناني الجنسية . قبوله التركة دون اشتراط الجرد .
٩٢	٧٠١	التزامه بديونها من ماله الخاص
		وصية . الوصية في القانون الإيطالي . قد تكون بالاعطاء وقد تكون بالحرمان . وقوع الحرمان على أصحاب الفروض . حقهم في طلب بطلان الوصية . وقوع الحرمان على وارث ليس صاحب فرض . ليس له حق طلب البطلان
١٠٨	٨٣١	نيابة عامة . وجوب تدخلها في قضايا الأحوال الشخصية . سماع رأى النيابة وإثباته في الحكم . هو من البيانات الجوهرية . يرتب على عدم إثباته بطلان الحكم
١٦٤	١٢٣١	عقد . وصية . التزاع على صحة وصية . اتفاق الخصوم على بطلانها وتحديد حقوق كل منهم بموجب هذا الاتفاق . يجب على المحكمة إعمال أحكام هذا الاتفاق . الرجوع إلى الوصية في تحديد حقوقهم دون الاتفاق . مخالفة للقانون
١٨٢	١٣٤٧	اختصاص : (سأ أيضا . أحوال شخصية . استئناف . تسوية الديون العقارية . دعوى . قضاء مستعجل) : دفع . الدفع بعدم الاختصاص النوعي في ظل قانون المرافعات القديم . وجوب إبدائه قبل ما عداه من اوجه الدفع وقبل إبداء أقوال وطلبات ختامية . طلب ضم شكوى قبل إبداء الدفع بعدم الاختصاص . سقوط الحق في الدفع
٥٢	٤٢٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٣٧	٥٣	دفع . الدفع بعدم الاختصاص . وجوب إبدائه في الدعوى الأصلية . إبدائه في دعوى التروير الفرعية بعد وقف الدعوى الأصلية . لا يقبل . علة ذلك
٥٧٥	٧٤	رسوم بلدية . ضرائب . حجوز إدارية . دعوى بطلب إلغاء الحجز الإداري أو وقف إجراءاته أو التعويض عنه . أساس الدعوى هو النزاع في مشروعية القرار الصادر من المجلس البلدي بفرض الرسم الذي توقع الحجز بمقتضاه . اختصاص المحاكم المدنية بالفصل في هذا النزاع والفصل في الدعوى
٦٤٤	٨٥	دعوى لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيها أحييت من المحكمة المختلطة إلى المحكمة الابتدائية الوطنية . وجوب إحالتها إلى محكمة المواد الجزئية المختصة بها . عدم إحالتها والحكم فيها . مخالفة قواعد الاختصاص النوعي . لا يغير من ذلك أن الخصوم لم يطلبوا الإحالة . الاختصاص النوعي من النظام العام
٦٤٤	٨٥	استئناف . مخالفة المحكمة الابتدائية قواعد الاختصاص النوعي وفصلها في دعوى من اختصاص محكمة المواد الجزئية . جواز الطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف مهما تكن قيمة الدعوى ...
٦٤٤	٨٥	إحالة . صدور حكم تمهيدى من المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق قبل الفصل في موضوعها . لا يمنع من إحالتها إلى محكمة المواد الجزئية المختصة بها
٧٨٩	١٠٢	إجارة . حكم بعدم اختصاص دائرة الإيجارات بالدعوى لأن العين المؤجرة أرض فضاء وإحالة النزاع إلى دائرة أخرى من دوائر المحكمة الابتدائية . الطعن في هذا الحكم بالاستئناف وتأنيده . إحالة المحكمة الابتدائية النزاع إلى المحكمة الجزئية المختصة نوعيا . الطعن في حكم الإحالة بطريق الاستئناف . تأنيده . لا خطأ . علة ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٢١	١٠٦	ضرائب . طلب رد الرسوم التي حصلها المجلس البلدى بغير حق . اختصاص المحاكم المدنية بهذا الطلب
٨٢١	١٠٦	لوائح . أمر إدارى . المقصود بالأمر الإدارى الذى لا يجوز للمحاكم تأويله أو وقف تنفيذه هو الأمر الإدارى الفردى . الأمر الإدارى العام أى اللامحة كالقرار بفرض رسم . حق المحاكم فى التحقق من مشروعيتها والامتناع عن تطبيقه إن بدا لها ما يعيبه
١٢٥٠	١٦٨	إحالة الدعاوى إلى المحاكم المختصة وفقا لقانون المرافعات الجديد . الدعاوى المستثناة من الإحالة . صدور حكم تمهيدى فى الدعوى غير منه للخصومة كلها أو بعضها . لا يمنع من الإحالة .
١٢٥٠	١٦٨	الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ . هو من النظام العام . جواز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى
١٥٠٥	٢٠٥	اختصاص نوعى . دعوى قيمتها ٢٥٠ جنيها رفعت أمام المحكمة الجزئية قبل صدور قانون المرافعات الجديد . بقاء الاختصاص للمحكمة الجزئية بعد سريان قانون المرافعات الجديد
		ارتفاق (ر . أموال عامة . تسجيل . تعويض) .

		استثناء (ر . أيضا . إثبات . اختصاص . حكم . دعوى) :
٤٥	٣	حكم تهيدى . قاعدة استثناء الأحكام التهيدية مع الحكم الصادر فى الموضوع . مناطها . أن لا يكون الحكم التهيدى قد استؤنف من أحد الخصوم وفصل فيه
٣٩٥	٥٠	قيد الاستثناء . عدم القيد فى الميعاد القانونى . التمسك ببطلان الاستثناء قبل مواجهة موضوع الدعوى . رفض هذا الدفع . خطأ فى القانون
٤٦٠	٥٦	تزوير . استثناء الحكم الصادر فى دعوى التزوير . يترتب عليه استثناء الحكم الصادر بقبول دليل من أدلة التزوير متى كان لم يثبت قبوله . حق محكمة الاستثناء فى الاعتداد بأدلة وقرائن التزوير السابقة إنارتها أمام محكمة أول درجة
٥١٥	٦٤	تصد . قضاء مستعجل . الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة بعدم الاختصاص بنى على أن تعرضه لتفسير سند الوكالة لتعرف حدوده ومداه مما يمتنع عليه لمساسه بأصل الحق . استثناء هذا الحكم يطرح الدعوى بجميع عناصرها على المحكمة الاستئنافية . قضاؤها فى الموضوع لا يعتبر من حالات التصدى .
٧٠٨	٩٣	حق الضامن أو طالب الضمان فى الطعن فى الحكم بعد انقضاء الميعاد . اختصاص الضامن أو طالب الضمان بعد سقوط الحق فى الطعن بالنسبة لأيهما . شرطه
٧٠٨	٩٣	ميعاد الاستئناف . إعلان . عدم تسليم صورة إعلان الاستئناف للاستئناف عليه أو من يقوم مقامه تسليما فعليا أو حكيا فى الميعاد . بطلان الإعلان . إعادة الإعلان بعد مضي الميعاد . لا أثر له .

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٧٠٨	٩٣	ميعاد الاستئناف . حكم . تسببيه . تغيير المستأنف عليه محله . عدم اعتباره لأسباب سائغة قوة قاهرة يترتب عليها مد ميعاد الاستئناف . لا خطأ
٧٣٤	٩٧	حكم . القبول المانع من الطعن . قبول الخصم للحكم بعد رفع الاستئناف عنه من خصمه . لا يجوز له بعد هذا القبول أن يطعن في الحكم
٩٣٧	١٢٣	أثر الاستئناف . نقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود ما رفع عنه الاستئناف فقط . تعرض محكمة الاستئناف إلى أمر غير معروض عليها وتسويتها مركز المستأنف بالاستئناف المرفوع منه . خطأ في القانون
٩٩٧	١٢٩	شفعة . تدخل خصم ثالث في دعوى الشفعة بطلب ملكية العقار موضوع الشفعة . الحكم الابتدائي القاضي بالشفعة وعدم قبول التدخل أصبح نهائياً بالنسبة للبائع لعدم استئنافه في الميعاد . صيرورته نهائياً أيضاً بالنسبة للشترى والشفيع
٩٩٧	١٢٩	ميعاد الاستئناف . إعلان الصورة التنفيذية غير لازم لانتزاع ميعاد الاستئناف . يكفي إعلان صورة كاملة مطابقة للأصل ...
٩٩٧	١٢٩	ميعاد الاستئناف . إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الاستئناف لا يتجاوز أربعة أيام . النعي على الحكم بخالفة القانون في هذا الخصوص . على غير أساس

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٩٩٧	١٢٩	حكم قضى بسقوط حق الاستئناف . البحث في موضوع النزاع . غير جائز
١٠١٦	١٣١	قيده . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد القيد ... قيده . وجوب إتمامه في الميعاد المحدد له . على المستأنف أن يتحقق من ذلك بنفسه أو بواسطة وكيله . لا يشفع له أن يكون قدم الصحيفة للقيد في الميعاد ولم يتم هذا الإجراء
١٠٣٧	١٣٥	تصد . تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد . مخالفة الحكم للقانون وبطلانه . لا يغير من ذلك أن يكون الخصوم قد طلبوا التصدى من المحكمة . عدم جواز التصدى هو من النظام العام
١٠٦٥	١٣٩	تنفيذ عقارى . طلب وقف البيع لبطلان الاجراءات مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه . الحكم الصادر بالايقاف أو رفض الايقاف . الأصل هو عدم جواز الطعن فيه . متى يجوز الطعن فيه ؟
١٠٦٥	١٣٩	تنفيذ عقارى . ميعاد استئناف حكم قاضى البيوع في طلب وقف البيع بالقبول أو الرفض في الأحوال التى يجوز فيها الاستئناف . هو الميعاد العادى وفقا للقواعد العامة . قياسه على استئناف حكم مرمى المزداد . غير جائز
١٢١٧	١٦٢	صحيفة الاستئناف . إعلانها في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة الاستئناف المختلطة . لا بطلان . لا يغير من ذلك رفع الاستئناف أمام المحاكم الوطنية خلال العطلة القضائية التى انقضت بعدها ولاية المحاكم المختلطة

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٧٦	١٣٠٤	دعوى . تقدير قيمة الدعوى بتحديد نصاب الاستئناف . الاعتماد في ذلك على القيمة التي حددتها المدعى وسكت عنها المدعى عليه . غير جائز . وجوب الاعتماد على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد ٣٠ إلى ٤٤ منه
١٨٩	١٤٠٨	سلطة المحكمة الاستئنافية . حقها في تدارك ما يرد في الحكم الابتدائي من أخطاء مادية
٢٠٧	١٥١٦	أثره . تعديل الحكم الابتدائي لصالح المستأنف عليه الذي لم يستأنفه خطأ
٢١٦	١٥٧٥	اختصاص . اختصاص المحكمة بالفصل نهائياً في الدعوى . اختصاصها بالفصل نهائياً فيما يقدم فيها من دفع . مثال . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل نهائياً في المعارضة في قرار لجنة التعويضات الخاص بالمواد التموينية المستولى عليها . عدم جواز الطعن في حكمها الصادر بعدم قبول المعارضة
٢٢٥	١٦١٢	حراسة . الصفة والمصلحة في الاستئناف . حكم قضى بانتهاء حراسة حارس منضم . تأسيسه على اتهامات وجهت إليه . توافر مصلحته وصفته في الاستئناف
٢٢٥	١٦١٢	حراسة . المصلحة والصفة في الاستئناف . استئناف بعض المحصرين الحكم القاضي بعزل الحارس المنضم . صفتهم في الاستئناف ليست محل نزاع . النعي على الاستئناف المرفوع على الحارس للمنضم بانعدام الصفة والمصلحة . غير مشج

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٦٢٤	٢٢٦	نصاب الاستئناف . حكم صادر قبل العمل بقانون المرافعات الجديد في دعوى قيمتها ٢٥ جنيتها . جواز استئنافه ... اشتراط لمصلحة الغير (ر . ر . تعويض) . إشكال في التنفيذ (ر . ر . قضاء مستعجل) . إعلان (ر . ر . أيضا نقض " إجراءات الطعن ") :
١٢١	١٥	حكم غيابي . توجيه الإعلان للحكوم عليه في آخر محل معلوم له بالقطر المصري . إجابة المحضر بأنه غادر هذا المحل إلى مكان غير معلوم خارج القطر . إعلانه للنيابة . صحة الإعلان ...
٤٧٣	٥٨	إعلان النيابة . لا يصح اللجوء إليه إلا بعد القيام بالتحريات الدقيقة للبحث عن محل المعلن إليه . لا يكفي ورود الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ...
٨٧٨	١١٦	موطن . مكتب المحامي لا يعتبر موطنه له . إعلانه بالطعن في هذا المكتب . بطلان الإعلان ...
٨٨٥	١١٨	عدم بيان اسم المخاطب معها ولا اسم زوجها الذي تتنسب إليه وعدم ذكر إقامتها مع المعلن إليه . بطلان الإعلان ...
٩٥٦	١٢٥	نقض . طمن . وجوب توجيه الإعلان إلى موطن المعلن إليه . توجيه الإعلان ابتداء إلى وكيل المعلن إليه في منزله . بطلان الإعلان ...
١١١٨	١٤٦	عدم إثبات المحضر الخطوات التي سبقت تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى شيخ البلدة . بطلان الإعلان ...

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
١١٢١	١٤٧	إعلان النيابة . متى يصح ؟ وجوب القيام بالتحريات للدقيقة عن محل المعلن إليه قبل اتخاذ هذا الاجراء . عدم القيام بهذه التحريات . بطلان الإعلان . مثال
١٢٥٦	١٦٩	تسليم صورة الأوراق المراد إعلانها . لمن تسلم الصورة ؟ إغفال المحضر بيان العلاقة بين مستلم الصورة والمعلن إليه . بطلان الإعلان
١٥٢٧	٢٠٩	دعوى . تحقيق واقعة حصول الإعلان والتثبت من صحة تمثيل المعلن إليه في الدعوى . مسألة موضوعية
		أعمال إدارية :
١٤٣٥	١٩٢	امتناع البلدية من إعطاء ترخيص بالبناء . حكم . تسييبه . تقريره أن صدور حكم سابق باعتبار امتناع البلدية عن إعطاء الترخيص غير قانوني مما يجوز لطالب الترخيص أن يعضى في بنائه . وجوب اعتبار ما قرره هذا الحكم معطلا للأمر الإداري ومخالفا لمبدأ الفصل بين السلطات
		أعمال تجارية :
٩٢٠	١٢٠	سند إذنى . وجوب اعتباره عملا تجاريا إذا وقعه تاجر سواء أكان مترتبا على معاملة تجارية أو معاملة مدنية . إذا وقعه غير تاجر يجب أن يكون مترتبا على عملية تجارية
		أعمال السيادة : (س . أيضا . أهلية . محكمة الثورة) :
١٣٠٧	١٧٧	الأوامر الصادرة بتشكيل محكمة الثورة وبيان الأفعال التي تعرض عليها . هي من أعمال السيادة العليا . عدم جواز مريان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات بالنسبة للأحكام الصادرة منها بعقوبة جنائية

رقم الصفحة	رقم القائمة	
١٣٠٧	١٧٧	اشتمال عمل السيادة على تشريع . اختلافه عن القانون في معنى المادة ٨ عقوبات . هل ذلك
		إفلاس (س . أيضا الترام) :
١٣٥٧	١٨٣	متى يجوز طلب الحكم بإشهار الإفلاس ؟ تقديم الطلب من وكيل الدائنين في تفضيلة أحد الشركاء المتضامنين لإشهار إفلاس باقي الشركاء . متى يكون مقبولا ؟
١٣٥٧	١٨٣	تقديم طلب الإفلاس من غير ذي صفة . لا يترتب عليه مماعه . عدم قبول الدعوى . حق المحكمة في الحكم بالإفلاس من تلقاء نفسها . مثال
١٣٥٧	١٨٣	جواز الحكم به ولو كان المدين قد توقف عن سداد دين واحد . تعدد الديون المتوقف عن سدادها . غير لازم
		إكراه (س . بيع) .
		التزام : (س . أيضا . تقدم . شرط جزائي . عقد . وفاء) :
٥٢٩	٦٦	إفلاس . سبب الالتزام . حصول المفلس على رد اعتباره بناء على تقرير دائته بأنه استوفى دينه . اعتراف المفلس بأن الدين لم يوف وإنما استبدل به دين آخر . الإقرار الصادر من الدائن باستيفاء دينه لا يجعل الدين الجديد باطلا . سبب الدين الجديد هو الدين القديم . التحدى بنص المادة ١٩٤/١ من قانون التجارة في هذا الخصوص . لا يجدى

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		الزام : (تابع)
١٢٦	٩٦٩	عقد . الدفع بعدم التنفيذ . مناطه . هو تقابل الالتزامات . حق محكمة الموضوع في استظهار هذا التقابل . مثال
١٨٣	١٣٥٧	شركة . سند الدين قد نص على صفة الموقع عليه باعتباره مدير الشركة والشريك الأول فيها . عدم منازعة باقي الشركاء في صحة هذا البيان . اعتباره ملزما للشركة
١٨٣	١٣٥٧	توقيع الشريك المقيم في شركة تضامن على تعهد باسمه دون بيان عنوان الشركة . لا يترتب عليه بحجده إعفاء الشركة . وجوب اعتباره قرينة بسيطة على مديونية الشريك دون الشركة .
		التماس إعادة النظر :
٢٧	٢١١	سبب الالتماس هو أن الحكم الملتبس فيه بنى على أوراق مزورة . يشترط لقبوله ثبوت تزوير باقرار أو حكم قبل رفع الالتماس . الادعاء بتزوير الأوراق بعد رفع الالتماس . غير جائز
٢٢	١٧٤	أموال (م . أيضا حكم "تسبيبه" . نقض "سبب جديد") : ملكية . حكم . تسبيبه . نظام الأراضي الزراعية في عهد محمد علي . هو نظام الالتزام . رفض الحكم دعوى تثبيت ملكية . تأسيس قضائه على أن سند مدعى الملكية يتضمن تنازلا عن حق الزام لا بيعا ناقلا للملكية . لا خطأ
٢٢	١٧٤	ملكية . حكم . تسبيبه . النعي على الحكم القاضي برفض دعوى الملكية بأن محمد علي أبطل نظام الالتزام وربط الأراضي على زارعها . ثبوت أن الإبطال والربط قد حدث بعد صدور سند مدعى الملكية . نعي غير منتج

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٣٩	٨٤	عقار بالتخصيص . اعتبار المنقول عقارا بالتخصيص . شرطه . أن يكون مالكما واحدا . مثال . أحد الشركاء على الشيوع في عقار أقام عليه ما كينة مملوكة له ملكية خاصة واستغلها لنفسه ولحسابه . لا تعتبر عقارا بالتخصيص
١٦٠٨	٢٢٤	حق ارتفاع بالمرور . قد يكون مبنيًا على التسامح . عدم جواز اعتبار الطريق عاما لمجرد سماح صاحبه للغير بالمرور فيه
		إنكار التوقيع :
٢٢٢	٢٨	تزوير . انكار التوقيع بالتحتم مع الاعتراف بصحة البصمة . وجوب اعتبار الورقة صحيحة حتى يطعن فيها المنكر بالتزوير ... أهلية (ر . أيضا أعمال السيادة . دعوى . قوة الأمر المقضى . حكمة الثورة) :
١٩٩	٢٦	قاصر . اجازة . حكم . تسييبه . اجازة القاصر بعد بلوغه تصرفا أجراه الوصي . النعي بأن الوصي باشره وهو لا يملكه . نعي غير مستج
٢٥٧	٣٣	عقد . ثبوت أن المتصرف كان في حالة من ضعف الإرادة لا تتوافر معها صحة الرضا بالعقد الصادر منه . بطلان التصرف ...
٣٨٦	٤٩	غفلة . تعريف صاحب الغفلة وفقا لآراء فقهاء الشرع الإسلامي
٣٨٦	٤٩	غفلة . حكم . تسييبه . استخلاص المحكمة من مناقشة المطلوب الحجر عليه للغفلة أن ما به هو ضعف في بعض الملكات الضابطة وهي ملكات حسن الإدارة وسلامة التقدير مما يحتمل معه أن يقعن في تصرفاته بأيسر وسائل الانخداع مما يهدد أمواله بمخطر الضياع . قضائها بالحجر عليه . لا مخالفة في ذلك للقانون

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٨٦	٤٩	غفلة . تاريخ بدء قيام حالة الغفلة . تحديده غير لازم للحكم بالجبر
٩٣٧	١٢٣	عوارض الأهلية . السفه والغفلة . تعريف كل منهما ... حكم . تسببه . نفيه عن المطلوب الجبر عليه السفه والغفلة بأسباب سائغة . تعرضه بعد ذلك إلى ما شاب تصرفاته من غبن أو إثارة بعض الورثة على البعض الآخر . غير لازم
٩٣٧	١٢٣	حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من إدارة أمواله . الأحوال التي يترتب فيها هذا الأثر على عقوبة الجنائية
١٣٠٧	١٧٧	حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من إدارة أمواله . الحالات التي تطبق فيها المحاكم غير العادية أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات
١٣٠٧	١٧٧	أعمال السيادة . الجرائم التي تنظرها المحاكم غير العادية قد أتمها أمر من أوامر السيادة العليا . عدم سرعان أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات . صلة ذلك
١٣٠٧	١٧٧	الحرمان المنصوص عليه في المادة ٤/٢٥ عقوبات . ليس بما تستلزمه طبيعة عقوبة الجنائية . صلة ذلك
١٣٠٧	١٧٧	عقوبة السجن المنصوص عليها في أمر تشكيل محكمة الثورة . اختلافها عن عقوبة السجن العادية
١٣٠٧	١٧٧	الأمر الصادر بتشكيل محكمة الثورة . لا يفيد الإحالة على قانون العقوبات في خصوص العقوبات التي توقعها هذه المحكمة ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أهلية (تابع) :
		حجر . حكم . تسييه . تأسيس طلب الحجر على العته والسفه .
		تقى حالة العته . تقى حالة السفه بأسباب غير مؤدية . قصور .
١٤٨٥	٢٠١	مثال
		ولاية . أحوال شخصية . سلب ولاية . حكم . تسييه .
		سلب ولاية جد قصر . تأسيسه على عدم حرصه على أموالهم قدر
		حرصه على أمواله وعلى عدم تحرير محضر الجرد في الميعاد وعلى كبر
١٥٧٨	٢١٧	سنه وعلى اعترافه بعجزه عن الاضطلاع بشئون الولاية . لا خطأ ...
		قاصر . أحوال شخصية . عدم تقييد محكمة الأحوال الشخصية
١٥٧٨	٢١٧	بطلبات الخصوم . حقها في القضاء بما يحقق المصلحة العامة ...
		(ب)
		براءة الذمة :
		اثبات . وفاء . الاستناد في اثبات الوفاء على واقعة مادية
		لا على تصرف قانوني . جواز الإثبات بكافة الطرق حتى ولو
٥٥	٤	جاوز الدين نصاب اليقنة . مثال
		بناء (ر . مجالس بلدية) .
		بورصة :
		بورصة الأوراق المالية . وكالة بالعمولة . حق السمسار
		الذي لم يحصل على الدفع أو التسليم من عميله في طلب تصفية
		العمالية . أساس هذا الحق . عدم قيام السمسار باستعماله . هبوط
٥٢٣	٦٥	الأسعار . لا مسئولية على السمسار . ملة ذلك

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٧٠١	٩٢	شركة . سمسرة . اللجنة المنصوص عليها في قرار وزير المالية رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ مناط اختصاصها . المصطفى هو الذي يتولى تصفية الشركة
٧٠١	٩٢	سمسرة . شركة . اشتراط قانون البورصة أن يكون السمسار رجلا . لا يمنع من أن يكون المصطفى امرأة
٧٠١	٩٢	سمسرة . التزام السمسار ببيان أرقام ما يشتريه لعمله من الأوراق في كشف خاص . المقصود من هذا الالتزام . عدم جواز اعتبار هذا الكشف دليلا على إيداع الأوراق لدى السمسار بعد انتهاء العملية
		بيع (سر . أيضا . إجارة . تسجيل . تقادم . تنفيذ عقارى . حكم " تسهيه " . حوالة . دعوى إبطال التصرف . فسخ . قسمة . وصية . وكالة) :
١٩٩	٢٦	بيع وفاء . دائن . حق استرداد العين المبيعة . هذا الحق محول للبائع ولورثته ولن يقوم مقامهم كالدائن الذى التزم له الورثة بنقل ملكية هذه العين
١٩٩	٢٦	بيع وفاء . المصروفات التى يصرفها المشتري وفاء والتى يلزم بها البائع . هى المصروفات الضرورية لحفظ المبيع والمصروفات التى تزيد فى قيمته بشرط أن لا تكون فاحشة
٢٦٣	٣٤	بيع وفاء . مجرد تأخير كتابة شرط الاسترداد . لا ينفى عنه هذه الصفة

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٧٥	٥٨١	تسجيل . تفضيل المشتري الذي سجل عقده على المشتري الذي لم يسجل . لا عبرة بحسن نية البائع أو سوء نيته . لا يغير من ذلك أن يكون البائع قد حصل على حكم بالثمن ضد المشتري الذي لم يسجل عقده عقد . ورود عقد البيع على محالين . المحل الأول يشمل حصة مفرزة من الأطنان حسب وضع اليد والمحل الثاني يشمل حصة شائعة تقل عن الحصة الأولى بحسب النصيب الشرعى . النص فى العقد على تسوية العلاقة بين الطرفين وفقا للمحل الذى يستقيم به العقد . معارضة مصلحة الشهر العقارى للمحل الأول وإجراء المحاسبة بين الطرفين على أساس المحل الثانى . استقامة المحل الأول بعد ذلك ببيع المشتري للقدر الزائد وعدم معارضة مصلحة الشهر العقارى . وجوب تسوية الحساب بين الطرفين بالنسبة للقدر الزائد عيوب الرضا . إكراه . تدليس . دفاع . نقي المحكمة لأسباب سائغة وقوع إكراه أو تدليس يعيب إرادة المتعاقد . عدم التزامها بإجراء تحقيق بيع وفاء . إثبات . جواز إثبات أن البيع ينحى رهنا بكافة الطرق . لا يغير من ذلك وصفه بأنه بيع بات بيع وفاء . رهن . ثبوت أن بيع الوفاء ينحى رهنا . عدم تطبيق الحكم لقواعد الرهن الخاصة باستهلاك الدين . لا عيب ...
١٤٩	١١٢٨	
٢١٨	١٥٨٢	
٢٢٣	١٦٠٢	
٢٢٣	١٦٠٢	

(ت)

تأمين (سر . أيضا تعويض) :

النص في عقد التأمين على حرمان المستامن من قيمة التعويض
إذا حصل تغير في المكان الذي حفظت فيه البضائع المؤمن
عليها يكون من شأنه زيادة المخاطر دون إذن كتابي من المؤمن .
مخالفة المستامن هذا النص . حرمانه من التأمين . لا خطأ ...

٧٢٣

٩٥

تأمينات عينية (سر . حق اختصاص . حق امتياز . رهن) .

تدليس (سر . بيع) .

تركة (سر . تقض " إجراءات الطعن ") .

تزوير : (سر . أيضا إثبات . إنكار التوقيع . حكم " تسييه ")

خير . دفاع . محكمة الموضوع . تقض) :

حكم . تسييه . مصادقة المدعى عليه في دعوى التزوير المدعى
على جوهر الواقعة المطلوب إثباتها . صيرورة الادعاء بالتزوير
غير متيج . وجوب القضاء بإنهاء إجراءات التزوير . القضاء
برفض دعوى التزوير وإلزام المدعى بالغرامة القانونية . خطأ
في تطبيق القانون

٨٩

٩

عدم استعمال المحكمة حقها في القضاء من تلقاء نفسها برد
وبطلان الورقة المدعى بتزويرها . لا خطأ

٢١١

٢٧

شواهد التزوير . حق المحكمة في القضاء برد وبطلان المحرر
على غير الشواهد التي أمرت بتحقيقها

٢٣٥

٣٠

رقم القائمة	رقم الصفحة	
٢٣٥	٣٠	حكم . تسببيه . النعى على المحكمة بأنها قضت بالتزوير استنادا على أدلة غير متبعة . موضوعي
٢٣٥	٣٠	حكم . تسببيه القضاء بتزوير المحرر دون بيان الطريقة التي وقع بها التزوير . لا يعيب الحكم
٤٦٠	٥٦	قبول دليل من أدلة التزوير . حق المحكمة في التعرض لسائر أدلة وقرائن التزوير التي ساقها مدعى التزوير بعد الانتهاء من تحقيق الدليل الذي قبلته
٤٩٠	٦٠	غرامة التزوير . هي جزاء يخضع للقانون الذي كان ساريا وقت التقرير بالظعن بالتزوير . مسطور قانون جديد يزيد من هذه الغرامة بعد التقرير بالظعن بالتزوير . وجوب تطبيق الغرامة التي نص عليها القانون القديم . توقيع هذا الجزاء هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام . حق محكمة النقض في إثارته من تلقاء نفسها ...
٦٢٢	٨٢	محكمة الموضوع . تكوين عقيدتها في تزوير المحرر . لها أن تسلك في ذلك كافة سبل الإثبات القانونية . حقها في القضاء بتزوير المحرر دون أن يدعى أمامها بالتزوير
٦٢٢	٨٢	قاعدة عدم جواز سماع الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإيضاء المتخصص عليها في المادة ٢٧٤ مرافعات . عدم جواز تطبيقها في حالة التزوير
٦٢٢	٨٢	غرامة التزوير . يحددها القانون الذي كان ساريا وقت الظعن بالتزوير

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٨٨٥	١١٨	إجراء عملية الاستكتاب في غيبة الخصم المتخلف عن الحضور . لا بطلان
٩١٠	١١٩	التحقيق الذي تجرّيه النيابة في جريمة التزوير . واجب المتهم في الإجابة عليه . قيام النيابة برفع الدعوى الجنائية . وقف السير في الدعوى المدنية
٩٢٥	١٢١	غرامة التزوير . مناط الحكم بها . هو سقوط حق مدعى التزوير أو رفض دعواه . القضاء بها في حالة الحكم بعدم قبول دعوى التزوير خطأ في القانون
١٠٤١	١٣٦	غرامة التزوير . هي جزاء يحدده القانون الساري وقت تقرير الطعن بالتزوير . الحكم على مدعى التزوير بغرامة تزيد عن الغرامة التي قررها قانون المرافعات القديم الذي حصل تقرير الطعن بالتزوير في ظله . حق عكسة النقض في تصحيح هذا الخطأ
١٢٤٠	١٦٦	غرامة التزوير . هي جزاء يحدده القانون الساري وقت التقرير بالتزوير . تحديد هذه الغرامة هو من النظام العام
١٢٦٢	١٧٠	دعوى . استئناف . نصاب الاستئناف . دعوى التزوير الفرعية . تقدير قيمتها لتحديد نصاب الاستئناف . مثال .
١٤٨٧	٢٠٢	وارث . خلف . عدم جواز مساءلة الخلف عن التزوير الذي ارتكبه السلف

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٥٥٧	٢١٤	إنكار التوقيع . إثبات . عدم تقييد المحكمة في تحقيق التزوير أو إنكار التوقيع بدليل معين . حقها في الاعتماد على القرائن لإثبات التزوير ولو زادت قيمة المحرر على عشرة جنيهات .
١٥٨٥	٢١٩	إثبات . خير . استعانة المحكمة بخبير في فحص الورقة المدعى بتزويرها . غير لازم تسجيل : (ر أيضا . بيع . دعوى صحة التعاقد . قسمة) : بيع . أساس المفاضلة بأسبقية التسجيل . هو ورود العقود المسجلة على عقار واحد وأن تكون صادرة من بائع واحد . مثال
١٥٤	٢٠	بيع طرح بحر . حكم . تسييه . القضاء بتثبيت الملكية لأطيان من طرح البحر بمقد غير مسجل في ظل قانوني التسجيل رقم ٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ . لا خطأ . القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ اللذان أوجبا تسجيل القرارات الإدارية بتوزيع طرح البحر ليس لها أثر رجعي
١٥٤	٢٠	بيع . حق ارتفاق . ترتيب المدين حق ارتفاق على عقاره ومحافظة صاحب الحق عليه بالتسجيل . النص في قائمة شروط البيع على وجوب احترام حقوق الارتفاق الظاهرة والخفية . تمسك الراسى عليه المزاد بحسن نيته . غير منتج
٩٦٩	١٢٦	حق ارتفاق . تنازل . شفعة . التنازل عن حق ارتفاق مقرر للعين المشفوع فيها على العين المشفوع بها . عدم شهر هذا التنازل وفقا لقانون الشهر العقاري . عدم جواز اعتبار أن التنازل قد تم
١٥٠١	٢٠٤	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٥٣٦	٢١٠	بيع . نقل الملكية . مناطه . هو بالتسجيل يحجده . التحدى بسبق علم المشتري الأخير ببيع ذات العقار لشخص آخر أو سوء نيته أو توأطئه مع البائع على حرمان المشتري الأول من الصفقة . لا محل له . قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣
		تسوية الديون العقارية :
٤٨٦	٥٩	الحماية التى أسبغها القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على المدينين الذين قبلت معهم التسوية . هذه الحماية لا تقتصر على أموالهم التي كانوا يمتلكونها وقت التسوية بل تمتد إلى الأموال التي تؤول إليهم بعد ذلك
١٦٣٥	٢٢٨	اختصاص . بيع . صورية . عدم اختصاص لجنة التسوية بالفصل في ملكية الأفراد
١٦٣٥	٢٢٨	بيع . صورية . عدم جواز التحدى بقرار لجنة التسوية لمنع الطن في عقد البيع للصورية
		تعويض (سر . أيضا مسئولية . نزع ملكية) :
١٠٧٩	١٤٠	تأمين . اشتراط لمصلحة الغير . ليس للصاب في التشريع المصرى حق مباشر في مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه والذي يسأل عنه قبل المستأمن . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة وبحث وثيقة التأمين لمعرفة الحق الذى اشترطه المستأمن وهل اشترطه لنفسه أم لمصلحة الغير
		حق ارتفاق . حكم . تسببيه . قضاؤه بالتعويض عن التعرض في حق ارتفاق الرى . استناده على حكم صادر بمنع التعرض في

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٢٠٧	١٦٠	هذا الحق . خلطه بين ثبوت الحق ومجرد حيازته . تأثير هذا الخلط في قضائه من حيث تحديد مدة التعرض وتقدير التعويض وتكوين عناصره . انعدام أساسه القانوني
١٤٩٥	٢٠٣	قوة الأمر المقضي . مطالبة المدعى بالحق المدني أمام محكمة الجنج بتعويض مؤقت . القضاء له بمبلغ على أنه تعويض كامل . عدم إثباته أن ضررا طارئا قد لحقه بعد الحكم الجنائي . عدم جواز المطالبة بالتعويض أمام المحكمة المدنية
١٤٩٥	٢٠٣	قوة الأمر المقضي . مطالبة المدعى بالحق المدني بتعويض مؤقت أمام محكمة الجنج . القضاء له بالتعويض على أساس أنه مؤقت . حقه في المطالبة بتكاملة التعويض أمام المحكمة المدنية ...
		تقادم (م . أيضا دفع) :
٢٢٦	٢٩	تقادم خمس . حسن النية . تعريفه . مثال
٢٩٠	٣٧	بيع . حكم . تسببيه . استخلاص الحكم لأسباب سائفة أن حقيقة الدعوى هي المطالبة بتعويض بسبب عدم تنفيذ عقد البيع وتسليم المبيع وليست مطالبة برد ودیعة . تقريره أن هذا الحق يخضع للتقادم كسائر الحقوق . لا مخالفة في ذلك للقانون ...
٢٩٠	٣٧	وقف التقادم . الدعوى التي يرفعها الغير باستحقاق المبيع . عدم جواز اعتبارها سببا من أسباب وقف تقادم حق المشتري في المطالبة بالتعويض لعدم تنفيذ البيع
٣١٥	٣٩	وضع يده . حيازة الدائن المرتين . هي حيازة عارضة . لا تنتقل بها الملكية مهما طال الزمن

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣١٥	٢٩	وضع يد . سبب صحيح . الإرث لا يصلح لأن يكون سببا صحيحا
٥٤٧	٦٩	تقادم خمس . شرط التمسك بكسب الملك بالتقادم الخمسي . أن يكون التصرف صادرا من غير مالك
٧٩٦	١٠٣	تقادم مكسب . وقف . له حق التملك بالتقادم . دليل مشروعيته
٧٩٦	١٠٣	تقادم مكسب . وقف . المدة اللازمة لكي يكتسب الوقف الملك بالتقادم . هي ١٥ سنة
٧٩٦	١٠٣	تقادم مكسب . وقف . لا يمنع من اكتسابه الملك بالتقادم مانص عليه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أن الوقف لا يصبح إلا بإشهاد شرعي
٧٩٦	١٠٣	تقادم مكسب . وقف . حق الوقف في ضم مدة السلف إلى مدة وضع اليد
٧٩٦	١٠٣	تقادم مكسب . وقف حكم . قوة الأمر المقضي . الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته الشخصية . لا يجوز قوة الأمر المقضي قبل الوقف
٧٩٦	١٠٣	تقادم مكسب . القضاء بالملك لواضع اليد المدة الطويلة . استظهار السبب المشروع الذي يستند إليه في وضع يده . غير لازم
٨٦١	١١٣	تقادم مسقط . غرامة محكوم بها في جريمة إحراز مواد مخدرة . حقوية أصلية . خضوعها لأحكام التقادم المنصوص عليها في المادة ٢٧٧ تحقيق جنايات التي تحكم النزاع

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١١٣	٨٦١	تقديم في المسائل الجنائية . هو من النظام العام . على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . لا يغير من ذلك أن يكون المحكوم عليه قد قبل تنفيذ العقوبة بعد سقوطها . اختلافه عن التقديم في المسائل المدنية ...
١١٣	٨٦١	التزام طبيعي . تقديم في المسائل الجنائية . لا يتخلف بعد تمامه التزام طبيعي . علة ذلك ...
١١٥	٨٧١	تقديم مكسب . حيازة عرضية . واضع اليد بالنيابة عن غيره . قيامه بهدم المباني المقامة في العين وإعادة بنائها . لا يترتب عليه بذاته تغيير لسبب وضع اليد ...
١١٥	٨٧١	إثباته . طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع اليد المدة الطويلة . المحكمة غير ملزمة بإجابته ...
١٥٢	١١٤٣	تاريخ استحقاق الدين المضمون . لا تبدأ به مدة التقديم إلا في علاقة الدائن بالمدين وضامته . بدء مدة التقديم بالنسبة لحق الضامن في الرجوع على المدين . هو من تاريخ وفاء الضامن للدين المضمون ...
٢٠٢	١٤٨٧	وضع يد . التملك بالتقديم الطويل . شرطه . هو وضع اليد مدة ١٥ سنة مستوفيا لشرائطه القانونية . جواز أن تكون مدة وضع اليد للسلف أو الخلف أو بالاشتراك بينهما . لا حاجة لتحديد مدة كل منهما . لا أهمية للنظر إلى عقود ملكيتهما أو تسجيلها أو أنها قدمت للحكمة أو لم تقدم ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٠٢	١٤٨٧	قوة الأمر المقضى . قضاء مستعجل . إيجاب . عدم جواز الاحتجاج بالحكم الصادر من قاض الأمور المستعجلة في إشكال لإثبات وضع اليد
٢١٥	١٥٦٧	ثبوت التاريخ . اعتبار محكمة الموضوع المحرر المدعى بقطعه للتقادم إقراراً لا مخالصة لأسباب سائغة ، حقها بما لها من سلطة تقدير الواقع من إعفائه من قيد ثبوت التاريخ للاحتجاج به على الغير
		تنازل (سر . تسجيل) .
		تنفيذ عقارى (سر . أيضا استئناف . دعوى) :
٤١	٣٣٠	توزيع . حلول دائن مرتين محل دائن آخر متقدم عليه في الدرجة بموجب عقد حلول . طلب الدائن المرتين تخصيصه بدينه في مرتبة الرهن . وجوب اختياره قد طلب المرتبة التي تخولها إياه مستنداته . إغفال قاض التوزيع هذا الطلب . مناقضة الدائن في التوزيع . القضاء بعدم قبول المناقضة شكلاً . في غير محله
٤٦	٣٦٨	حق المدين في طلب بطلان إجراءات التنفيذ العقارى بدعوى أصلية . شرطه . أن لا يكون تعلق بالعين المباعة حق للغير . مثال .
٦٣	٥٠٧	البطلان الذى كان مقرراً في المادة ٦٠٨ مرافعات مختلط . هو بطلان نسبي . لا يصح للمدين المتزوعة ملكيته أن يتمسك به ... بيع . اتفاق المدين مع آخر على شراء العقار المتزوعة ملكيته بثمن يفى بحقوق جميع الدائنين والتدخل في المزايدة تنفيذا لهذا

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٥٠٧	٦٣	الاتفاق . النص في الاتفاق على أن الزيادة في الثمن الناتجة من المزايدة هي حق المشتري من المدين ولا شأن لهذا الأخير بها . ليس في هذا الاتفاق ما يمس حرية المزايدة . الدفع ببطلانه لمخالفته النظام العام . على غير أساس
٦٢٩	٨٣	مناط صحته . أن يكون العقار مملوكا للمدين . حلول دائن محل المباشر للإجراءات . شرطه . أن لا يكون المدين قد تصرف في العقار لآخر سجل عقده قبل أن يقيد هذا الدائن اختصاصه ...
٦٢٩	٨٣	اختصاص الدائن بعقار مدينه . مناط صحته أن يكون العقار مملوكا للمدين وقت قيد الاختصاص
٦٢٩	٨٣	عدم فقاذ التصرف بعد تسجيل التنبيه . الأشخاص الذين يفيدون منه وفقا للمادة ٢/٦٠٨ مرافعات مختلط
٧٤٢	٩٨	نزع ملكية المدين من حصة في منزل لدين نفقة شرعية . ثبوت أن المدين يمتلك حصة أخرى ويقوم فيها . التحدى في هذا الخصوص بالمادة ٢/١٠ من لائحة إجراءات تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ . على غير أساس ...
١٠٦٥	١٣٩	طلب مقدم من الغير إلى قاضى البيوع بوقف البيع لرفعه دعوى الاستحقاق في ظل قانون المرافعات الجديد . لا يدخل في الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٢/٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ . وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٣٩	١٠٦٥	دعوى الاستحقاق القرعية . الشروط اللازم توافرها لوقف البيع وجوبا . عدم تقديم ما يثبت توافر هذه الشروط . رفض الوقف . لا خطأ
١٤٥	١١٠٩	مستأجر العقار المبيع لعدم إمكان قسمته . حقه في الاعتراض على قائمة شروط البيع
٢١٥	١٥٦٧	دائن عادي . تسجيله تنبيه نزع الملكية . عدم جواز الاحتجاج عليه بالعقود العرفية إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل تسجيل التنبيه
		تنفيذ الأحكام الأجنبية (سر . أحوال شخصية) .
		توزيع (سر . تنفيذ عقارى) .
		(ج)
		جبانات :
٧١	٥٥٧	تقدم . متى تزول عن الجبانات صفة الملك العام ويصح تملكها بالتقدم ؟
		جمارك :
١٤	١١٥	تهريب البضائع والمنتجات التي نص عليها المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ . مناط توقيع الجزاءات المنصوص عليها في اللائحة الجمركية . هوانية التهريب أو محاولته . قفى توافر هذه النية . مسألة موضوعية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٥٤٥	٢١٢	وديعة . حق الحبس . احتفاظ مصلحة الجمارك بالبضائع حتى وفاء الرسوم . عدم جواز اعتبارها مودعا لديها بلا أجر ...
١٥٤٥	٢١٢	وديعة . رهن حيازة . حق الحبس . مسئولية مصلحة الجمارك عن فقد البضائع المحبوسة تحت يدها ما لم تثبت أن الفقد كان لسبب قهري جميعيات :
٦١٤	٨٠	جمعية تعاونية . النص في قانونها على اختصاص مجلس الإدارة واشتراطه لصحة بعض الأعمال موافقة الجمعية العمومية . إصدار رئيس مجلس الإدارة قرارات على خلاف هذا النص . بطلان القرارات لا يجوز لأحد الأعضاء التمسك بها قبل الجمعية العمومية...
(ح)		
حجر (ر . أهلية) .		
حجر إداري (ر . اختصاص) .		
حراسة : (ر . أيضا استئناف) :		
إجارة . ماهية الحراسة . شخص استأجر عينا بعقد جدي قبل وضعها تحت الحراسة . لا يجوز للحارس طلب طرده بل له أن يطالبه بالأجرة		
٦٥٢	٨٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حراسة (تابع) :
		حكم . تسييره . تقريره بأسباب سائفة انتفاء ركن الخطر
١٣٦٧	١٨٤	مسألة موضوعية
١٦١٢	٢٢٥	وفاة الحارس الأصلي . عدم سقوط حراسة الحارس المنضم...
		ملكية شائعة . إدارة المال الشائع . اختلاف مجال تطبيق
		أحكام المواد ٨٢٨ وما بعدها من القانون المدني عن مجال
		تطبيق أحكام المواد ٧٢٩ وما بعدها من هذا القانون بشأن
١٦١٢	٢٢٥	الحراسة
		حق الاختصاص :
		حق اختصاص الدائن بعقار مدينه . شرط صحته . أن يكون
		العقار مملوكا للمدين وقت صدور الاختصاص . لا يجوز أن يكون
٣٦٤	٤٥	محل ما يؤول للمدين مستقبلا
		حقوق امتياز . لا يجوز تقريرها إلا بنص في القانون .
		احتفاظ البائع بحقه في الانتفاع بجزء من العقار المبيع بصفة
١١٠٩	١٤٥	مستأجر . ليس من حقوق الامتياز
		حق الارتفاق (ر ارتفاق . تسجيل . تعريض) :
		حكم :
		قضاء مستعجل . قوة الأمر المقضى . استئناف . نقض .
		وقوع حجية الحكم الصادر في مسألة من المسائل المستعجلة
		في حدود ماله من "صفة مؤقتة وعدم المساس بالحق" . قابليته
١٦١٢	٢٢٥	للطعن عليه بطرق الطعن التي قررها له القانون

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		القبول المانع من الطعن فيه (ر . أيضا استئناف) :
		حكم تمهيدى بالإحالة على التحقيق . تنفيذه . لا يمنع من الطعن
٢٦٣	٣٤	فيه . علة ذلك
٧٦٣	١٠١	شرطه . مثال
١١٦٣	١٥٥	شرطه . مثال
١٢٦٦	١٧١	شرطه . مثال
		تفسيره :
٢٧٥	٤٧	مجازة المحكمة سلطتها في التفسير . مثال
		تسييه (ر . أيضا إجارة . أحوال شخصية . أموال .
		أهلية . تزوير . تعويض . تقادم . حراسة . دعوى
		منع التعرض . شركة . ضرائب . طرح بحر . عمل .
		ملكية . موظفون . نزاع ملكية . وصية . وفاة) :
		حكم صادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائى
		القاضى بصحة ونفاذ البيع . هذا الحكم يتضمن بالضرورة
١٠١	١١	القضاء برفض الدعوى
		أموال . ملكية . النعى على الحكم بالنقصان لعدم رده
		على مستند لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . نعى غير متبج .
١٧٤	٢٢	مثال

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٣	١٨٣	بيع . قضاء الحكم ببطالان البيع لصدوره من قاصر . تأسيس قضائه على أن تقدير من البائع بمعرفة الطيب الشرعى كان تقديرًا تقريريًا . استناده إلى إجابة هذا الطيب في بدء المناقشة دون أن يحفل بما تدل عليه إجاباته اللاحقة والتي تقطع بأن البائع بلغ سن الرشد وقت البيع . قصور
٢٤	١٨٨	التمسك بأن العقد الذى يستند عليه مدعى الملكية هو بيع وفاء يخفى رهنا . القضاء بثبوت الملكية تأسيسًا على أن العقد هو بيع منجز ناقل للملكية . عدم إشارة الحكم إلى ورقة ضد تنفيذ أن البيع وفائي . قصور
٧٢	٥٦٢	رهن حيازى . التزام الدائن المرتهن بأن يبذل جهده فى استغلال العقار المرهون . تقرير الحكم بأن الدائن قصر فى استغلال العقار . أمره بإجراء عملية الاستهلاك على أساس أبر المثل لا على أساس ما حصله فعلا . عدم بيانه الأسباب التى استند عليها فى إثبات تقصير الدائن . قصور
٧٩	٦١٢	عدم بيانه طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم ودفعهم . عدم بيانه ما استند إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية وما سارت فيه الدعوى من مراحل . بطلانه
١١٢	٨٥٥	إحالة على أسباب حكم آخر . شرطه . ثبوت إلغاء الحكم المحال عليه بأى طريق من طرق الطعن . عدم جواز الإحالة . حالة ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تفسيره (تابع) :
٩٣١	١٢٢	عدم ذكر مواد القانون التي طبقها . لا عيب
		حكم بتقدير أتعاب محام عن القضايا التي باشرها لمصلحة موكله . اعتماده على مستندات محررة باللغة اليونانية . اعتراف المحكمة في ذات الحكم بجهلها باللغة اليونانية . تناقض .
١٢٦٦	١٧١	جلان
		إغفال المحكمة طلب ترجمة مستندات الدعوى إلى اللغة العربية . مخالفة الحكم للسادة ٢٦ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . قصور
١٢٦٦	١٧١	إثبات . تزوير . قيام الحكم على أسباب سائغة . النعي عليه فيما استورد إليه تزيذا . غير متبع
١٥٨٥	٢١٩	حكم استئناف . قيام الحكم المطعون فيه على أساس سليم من القانون . عدم مناقشة الأساس الخاطيء الذي بني عليه الحكم المستأنف . لا عيب
١٦١٢	٢٢٥	أحوال شخصية . (دوطه) . عدم الترام المحكمة بتتبع أقوال الخصم والرد عليها استقلالاً . يكفي قيام الحكم على أسباب مؤدية .
١٦٢٩	٢٢٧	مثال

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

حكم :

تصحيحه :

إغفال الفصل في بعض الطلبات وطلب الفصل فيها من جديد
وفقا للمادة ٣٦٨ مرافعات . المقصود به هو إغفال هذه
الطلبات سهوا أو غلطا . قضاء الحكم صراحة أو ضمنا برفض
هذه الطلبات . وسيلة التصحيح . هي الطعن في الحكم بالطريق
المناسب

١٢٦٦ ١٧١

إصداره :

الخطأ في ذكر اسم أحد القضاة الذين أصدروه . تصحيح هذا
الخطأ لا يكون إلا بما ثبت في محضر الجلسة الذي يعتبر مكملا
للحكم . الاستناد في تصحيحه إلى أدلة خارجية غير مستمدة
من محضر الجلسة . لا يجوز

٤٦٧ ٥٧

حكم غيابي : (سر . أيضا إعلان . وكالة) :

معارضة . دعوى انقطاع الخصومة بوفاة أحد طرفيها . حضور
الخصم في الدعوى قبل وفاته . عدم حضور ورثته الذين حلوا
محلهم بعد تسجيل الدعوى . وجوب اعتبار الحكم الصادر في حقهم
غايبا . جواز المعارضة فيه . ملة ذلك

٨١٧ ١٠٥

حوالة :

حوالة الحقوق الناشئة عن عقد البيع . رفض الحكم الدفع
بعدم قبول دعوى المحال إليه المؤسس على عدم تسجيل عقد

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٩٤	٧٦	البيع . بقاء حق المحال عليه في التمسك بكل الدفع التي كان يصح له أن يتمسك بها قبل المحيل ومنها الدفع بنقص الأهلية . لاتناقض بين رفض الدفع المذكور وقبول الدفع بنقص الأهلية
		حيازة : (سر . أيضا ملكية شائعة) :
١٢٤٥	١٦٧	دماوى الحيازة . عدم جواز الجمع بينها وبين دماوى الملك . هذا الحظر موجه للخصوم وللقاضى على السواء . عدم جواز البت في مستندات التملك بالصحة أو بالتزوير
		(خ)
		خبر : (سر . أيضا إثبات . تزوير . نقض "أسباب جديدة" . وضع يد) :
١٣٣	١٧	إجراءات . الطعن ببطلان تقرير الخبر . مناطه . مثال ...
١٣٣	١٧	طلب مناقشته . المحكمة غير ملزمة بإجابة هذا الطلب . شرطه ...
		حلفه اليمين قبل مباشرة كل عمل ندب إليه . عدم سر يان هذا الشرط على موظفى الحكومة الذين يحلفون يمينا واحدة وفقا للقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧
١٤٦٩	١٩٨	تزوير . عدم تقيد المحكمة برأى الخبر
١٥٨٥	٢١٩	...
		خصم ثالث : (سر . دعوى) .
		خصومة : (سر . حكم غيابي . دعوى) .
		خلف :
١٠١	١١	لايكسب الحق الذى لم يؤل إلى سلفه

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(د)

دائن (س. بيع) .

دعوى (س. أيضا اختصاص . استئناف . إعلان . تزوير .
حكم غياي . حيازة . دفع) :

١٨٨

٢٤

مصرفات الدعوى . الخصم الذى يحملها

رسم الدعوى . خصم متدخل فى الدعوى . متى يكون لازما

١٩٩

٢٦

بتسديد الرسوم ؟

اعتبار المحكمة دعوى منع التعرض أنها دعوى باسترداد
الحيازة . لا يعيب حكمها أن تكون قد قضت فى منطوقها بمنع

٢٨١

٣٦

التعرض وتسليم العين

دعوى اليد . شفعة . رفع دعوى بالشفعة ضد من سلب
الحيازة أثناء نظر دعوى اليد أو قبلها أو بعدها . لا يعتبر جمعا
بين دعوى اليد ودعوى الملكية بما يسقط حقه فى الادعاء

٢٨١

٣٦

بالحيازة

ادعاء ملكية العين المطالب بريعها . استظهار المحكمة أن
الادعاء بالملكية غير جدى . عدم وقفها دعوى الريع حتى يفصل

٣١٥

٣٩

فى التراجع على الملكية . لا خطأ

دعوى رفعت على أنها دعوى ملكية للطالبة بأصل الحق .

٤٢٩

٥٢

اعتبار المحكمة لها أنها دعوى وضع يد . خطأ فى القانون

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٦٣	١٠١	خصومة . انقطاع الخصومة . تعريفه . جواز التنازل عن التمسك به . مثال . اندماج شركة في أخرى اندماجا كليا . سير الخصومة باسم الشركة المندمجة بعد الاندماج . ثبوت أن إجراءات التقاضى وما استلزمته من نفقات تمت بعلم الشركة الداخلة . عدم جواز تحديدها بانقطاع الخصومة بسبب الاندماج ..
٨٤٦	١١٠	خصومة . وقف الخصومة باتفاق الطرفين . وجوب تعجيل الدعوى فى خلال الثمانية الأيام التالية لانتهاء السنة أشهر أيا كان سبب الإيقاف . عدم التعجيل فى الميعاد . وجوب تطبيق المادة ٢٩٢ دون التفات إلى سبب الإيقاف
٨٤٦	١١٠	خصومة . وقف الخصومة بالاتفاق . يصبح أن يكون الوقف باتفاق وكلاء الخصوم
٨٨٢	١١٧	اختصاص . استئناف . حكم مرسمى المزداد . طلب الحكم بصحته أو إبطاله أو فسخه . تقدر قيمته باعتباره عقد بيع ...
٨٨٢	١١٧	تقدير قيمة الدعوى . الممول عليه فى ذلك . هو قانون المرافعات حتى ولو تعارض مع قوانين الرسوم . لا عبرة بتقدير أقلام الكتاب
١١٠٩	١٤٥	تنفيذ عقارى . مصروفات الدعوى . قبول الاعتراض على القائمة . إزام المحكوم عليه بالمصروفات . لا يغير من ذلك أن يكون القبول مبنيا على سبب واحد من الأسباب التى بنى عليها الاعتراض
١٢٥٦	١٦٩	دفع . مصلحة . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية . زوال العيب . انعدام المصلحة فى الدفع . مثال ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
١٣٢٨	١٧٨	إجارة . تقدير قيمة الدعوى . دعوى بطلب إخلاء المستأجر من الأرض وتسليمها خالية من المبانى . وجوب إضافة قيمة المبانى إلى طلب الإخلاء والتسليم
١٣٩٧	١٨٨	وقف دعوى المطالبة بالأجرة للتزاع فى الملك . حق المحكمة فى رفض طلب الوقف لعدم جدية النزاع
١٣٩٧	١٨٨	خصم ثالث . رفض طلب وقف الدعوى للنزاع فى الملك . رفض قبول خصم ثالث . لا تناقض
١٤٢٣	١٩٢	انقطاع سير الخصومة . شرطه . أن لا تكون الدعوى قد تهايت للحكم فى موضوعها قبل وفاة الخصم أو فقد أهليته أو زوال صفته
١٤٢٣	١٩٢	دعوى مطالبة بالأجرة . إثارة نزاع فى الملك . حق المحكمة فى رفض وقف الدعوى لعدم جدية النزاع فى الملك
١٤٦١	١٩٧	مصرفات الدعوى . لا يحكم بها إلا على الخصم المحكوم عليه فيها . تكييفها . دعوى حراسة . العبرة فى تكييف الدعوى بما تبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها . مثال فى دعوى الحراسة
١٦١٢	٢٢٥	...
[دعوى إبطال التصرف :		
بيع . تسجيل . طلبات المشتري الذى لم يسجل عقده تحددت بطلب إبطال التصرف الصادر للمشتري الذى سجل عقده وفقا للسادة ١٤٣ مدنى قديم . إضافته بعد ذلك طلبا آخر هو الحكم بصحته ونفاذ عقده . هذا لا يغير أساس الدعوى يجعلها مفاضلة بين عقدين		
١١٨٥	١٥٨	...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
١١٨٥	١٥٨	بيع . تحقق الشروط المقررة لبطلان التصرف وفقا للمادة ١٤٣ مدنى قديم . رجوع العقار الى ملكية المدين . حق المشتري الذى لم يسجل عقده مقصور على التنفيذ على العقار لاستيفاء دينه . ليس من حقه أن يعود للطالبة بصحة ونفاذ عقده . علة ذلك
		دعوى استرداد الحيازة (سر . أيضا تعويض . حيازة) :
١٣٩٢	١٨٧	نزاع الحيازة بالقوة . عدم جواز اشتراط حصول اعتداء على شخص الحائز أو غيره . كفاية ثبوت نزاع الحيازة رغم إرادة خفي الحائز .. دعوى صحة التوقيع :
١٠٣٢	١٣٤	تسجيل . الغرض من دعوى صحة التوقيع . تسجيل صحيفتها لا قيمة له . وجوب تسجيل الحكم حتى يمكن الاحتجاج من تاريخ هذا التسجيل
		دعوى صحة التعاقد :
١٦٢٤	٢٢٦	دعوى صحة ونفاذ البيع . بيع . حكم . تسييه . دفاع . تمسك أحد الخصوم بملكته للعقار المبيع دون البائع بمقتضى مستندات . عدم بحث المحكمة لهذه المستندات . قصور
		دعوى منع التعرض (سر . أيضا تعويض . حيازة) :
٢٨١	٣٦	تكيف المحكمة لها بأنها دعوى استرداد حيازة . لا خطأ . علة ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٨١	٣٦	تكييف المحكمة دعوى منع التعرض بأنها دعوى استرداد حيازة . شرط الحيازة لمدة سنة غير لازم . تحدث الحكم عن هذا الشرط . تزيد لايحييه الخطأ فيه
٤٩٠	٦٠	حكم قضى بمنع التعرض والإزالة والتسليم . القول بأنه جمع بين دعوى الملكية ودعوى اليد . على غير أساس . علة ذلك ...
		دعوى وضع اليد :
١٥٢٢	٢٠٨	شيوع . حق الحائز على الشيوع في رفع دعوى وضع اليد ضد شركائه
		دفاع : (ر . أيضا . بيع) :
٣١٥	٣٩	إجراءات . استكمال المحكمة دفاع الخصوم ثم منحهم أجلا كافيا لتقديم مذكرات ومستندات . عدم إجابتها طلب الخصوم من أجل الحكم لتقديم مذكرات . لا إخلال بحق الدفاع
٤٤٢	٥٤	عدم التزام المحكمة بإجابة كل طلب للتأجيل . رفض هذا الطلب بعد تبين المحكمة أن الدعوى مستوفاة . لا إخلال بحق الدفاع
٥٨١	٧٥	إجراءات . الانتقال إلى محل النزاع أو ضم مستندات مودعة في قضية أخرى . عدم إجابة أى من الطرفين . لا عيب . علة ذلك
١٤١٤	١٩٠	تزوير . طلب الخصم تمكين خبيره الاستشاري من الاطلاع على أوراق المضاهاة . عدم إصراره على هذا الطلب في مرحلتي التقاضي . لا إخلال بحق الدفاع

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		دفع (ر . أيضا دعوى) :
		دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من <u>غير ذي صفة</u> . سير الإجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى حتى استئناف الحكم دون الاعتراض على الصفة . الدفع لم يبد إلا أمام محكمة الاستئناف بعد أن صدر من المدعى عليه ما يفيد التسليم بالصفة . الدفع غير مقبول
١٣٤٧	١٨٢	المصلحة فيه . تقادم . الأرض الصادر بشأنها عقد البيع من المورث هي غير التي يتمسك الوارث بوضع يده عليها . الدفع بسقوط حق المشتري بالتقادم . لا مصلحة فيه
١٥٠٥	٢٠٥	دوطة (ر . تقض "أسباب جديدة") .
		(ر)
		رسوم بلدية (ر . اختصاص . ضرائب) .
		رهن (ر . أيضا بيع . فوائد . تقض "إجراءات الطعن") :
		دعوى حساب . إقابة المدين الدائن في تحصيل ريع العين . النعي على الحكم بالخطأ فيما قرره من أن الرهن التأميني قد انقلب إلى رهن حيازي . غير متيج
٣١٥	٣٩	رهن العقار الصادر من غير مالك . الشروط اللازمة لصحته ونفاذه وفقا لنص المادة ٧٩ مكررة من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٠٧ من القانون المختلط
١١٣٨	١٥١	

رقم
القاعدة الصفحة

زيع (ر . دعوى) :

(س)

شمسة (ر . بورصة) .

سند إذنى (ر . أعمال تجارية) .

(ش)

شرط تهديدى :

عقد . مسئولية . تعويض . استخلاص المحكمة . أن الشرط
الوارد فى العقد هو شرط تهديدى . من حقها عدم إعمال هذا
الشرط وتقدير التعويض وفقا للقواعد العامة

٦٨٦

٩١

شرط جزائى :

تعويض . مسئولية . عقد . وفاء . الواقعة محكمة بالقانون
المدنى القديم . ثبوت أن المدين نفذ بعض الأعمال التى التزم بها
ولم ينفذ البعض الآخر . التقصير جزئى . حق المحكمة فى تخفيض
التعويض الاتفاقى

٦٨٦

٩١

عقد . التزام . اشتراط الدائن شرطا جزائيا عند عدم التنفيذ .
عدم اداء المدين فى كافة مراحل التقاضى أنه لم يلحق الدائن
ضرر من عدم التنفيذ . القضاء بالتعويض المتفق عليه . لاختلافه

٩٤٦

١٢٤

للقانون

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شركة : (مر أيضا) . إفلاس . الترام . بورصة . دعوى . ضرائب . تقض) :
٤٥١	٥٥	شركة المحاصة . الصفات المميزة لها . ثبوت أن شركة لها خصائص شركات التضامن . النعي على الحكم الذي اعتبرها شركة تضامن بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس
٧٠١	٩٢	تقادم . لا يجوز للمصفي التمسك قبل الدائن بالتقادم القصير المنصوص عليه في المادة ٦٥ من قانون التجارة
١١٦٣	١٥٥	انتهاء الشركة . تنهى الشركة بانتهاء الميعاد المحدد لها بقوة القانون . الاتفاق على استمرار الشركة . وجوب حصوله بين الشركاء قبل انتهاء مدتها . الاتفاق الحاصل بعد انتهاء المدة هو إنشاء لشركة جديدة
١١٦٣	١٥٥	الاتفاق على استمرار الشركة بعد انتهاء مدتها هو إنشاء لشركة جديدة . لا يغير من ذلك النص في عقد الشركة الجديدة على أنه استمرار للشركة القديمة
١١٦٣	١٥٥	حكم . تسييبه . قصر الحكم تصفية الشركة على المنقولات دون العقارات . استناده على قيام نزاع جدى بين الشركة وبين الشركاء الموصين على ملكية العقارات . لا مخالفة في ذلك للقانون

رقم
القائمة

رقم
الصفحة

شفعة (سر . ايضا استئناف . تسجيل . دعوى . تقض
" إجراءات الطعن ") .

الخصوم في دعوى الشفعة . البيع أساس الشفعة تم بمقد لم
يسجل . اختصاص بائع البائع في دعوى الشفعة . في لازم . لا يغير
من ذلك أن يكون بائع البائع قد اشترك في التوقيع على العقد
النهائي

٥٦٦

٧٣

إجراءات دعوى الشفعة . الإنذار الصادر من الشفيع تضمن
رأيه في بطلان عقد البيع سبب الشفعة . هذا لا يزيل الآثار
المتربة على الإنذار متى كان قد تضمن إبداء الرغبة في الأخذ
بالشفعة بصورة واضحة

٥٦٦

٧٣

المستاجر الذي يقيم بناء على الأرض التي استأجرها . لا يثبت
له حق الشفعة باعتباره جارا مالكا لهذا البناء . قياس حالته على
حالة المحتكر . لا يجوز

٥٩٩

٧٧

إجراءات طلب الشفعة . بدء هذه الإجراءات في ظل القانون
المدني الجديد . أحكام هذا القانون هي التي تسري على الإجراءات
دون أحكام القانون القديم

٦٥٧

٨٧

واقعة العلم بالبيع . إثباتها . خضوعها في الإثبات للقانون
الذي كان ساريا وقت انعقاد البيع . ثبوت انعقاد البيع في ظل
قانون الشفعة القديم . وجوب اتباع أحكامه في إثبات العلم ...

٦٥٧

٨٧

إيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع . هو شرط لقبول دعوى
الشفعة . مبادرة الشفيع إلى رفع دعواه وإيداع مبلغ على أنه الثمن

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٦٥٧	٨٧	الذي حصل به البيع بناء على علم تلقائي دون انتظار لإظهار الرغبة من البائع أو المشتري . الشفيع في هذه الحالة مجازف ويحمل خطر ثبوت نقص الإيداع
٧١٨	٩٤	تنازل المشتري مقدما عن استعمال حق الشفعة . هو استثناء من الأصل العام . عدم جواز التوسع في تفسيره
٧١٨	٩٤	استخلاص المحكمة أن الشرط الوارد في عقد البيع بتنازل المشتري عن حق الشفعة لا ينصرف إلا إلى البائع وخلفائه المباشرين . النعي عليها بأنها لم تبحث في جواز تطبيق المادة ١٤٦ مدني . غير متبحر
٧٥٥	١٠٠	حق الشفعة في ظل القانون القديم . ثبوته للشفيع ولو كان المشتري حائزا لما يجعله شفيعا . القيد الوارد بالمادة ٩٣٦ من القانون المدني الجديد . لا يسرى على الماضي
١١٣٦	١٥٠	دعوى الشفعة . شروط قبولها . أن تكون الخصومة قائمة بين أطرافها الثلاثة البائع والمشتري والشفيع . وجوب توافر هذا الشرط في أية مرحلة من مراحل الدعوى
		شيوخ (ر) . إنبات " الإنبات بوجه عام " . دعوى وضع اليد . قسمة) .

(ص)

صورية (ر) . تسوية الديون العقارية) .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ض)

ضرائب : (مر . أيضا اختصاص . فوائد) :

١٩٤	٢٥	ضريبة التركات . شركة . نص في عقد الشركة بتحديد نصيب الشريك الموصى في رأس المال بعد وفاته . سريان هذا النص على الشريك . سريانه على مصلحة الضرائب
٥٣٢	٦٧	ضريبة إيرادات القيم المنقولة . سريانها على الفوائد التي تدفعها شركات المساهمة وشركات التوصية ولو لم تكن متعلقة بسلفة أو بقرض بالمعنى القانوني بل ناشئة عن فتح اعتماد أو حساب جار
٦٠٣	٧٨	أرباح استثنائية . اختيار رقم المقارنة عن سنة معينة . سريان هذا الاختيار على جميع السنوات السابقة عليه . حلة ذلك ...
٦٠٣	٧٨	تقادم . شرط تطبيق المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقضى بسقوط حق الممول في استرداد الضريبة المدفوعة بغير حق بمضى سنتين . أن يكون المبلغ المطلوب استرداده دفع باعتباره ضريبة وأن يكون الدفع بغير حق . ثبوت أن المبلغ دفع بحق ثم صدر القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ جعله غير مستحق . سريان مدة التقادم العادية المنصوص عليها في القانون المدني ...
٦٧٣	٨٩	أرباح استثنائية . اختيار رقم المقارنة . وجوب إخطار الممول باعتماد مصلحة الضرائب لأرباحه عن السنة التي اتخذ أرباحها رقما للمقارنة . عدم إخطاره باعتماد هذه الأرباح . حقه في الاختيار يبقى قائما

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٢٦	١٠٧	رسوم بلدية . حق المجالس البلدية في فرض الرسوم . محدود بدائرة اختصاص هذه المجالس
١٠٥٤	١٣٨	الضريبة المقررة على فوائد الديون . الفرق بينها وبين الضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية . مناط استحقاق الضريبة الأولى هو الوفاء فعلا على أية صورة لا مجرد استحقاقها . مناط وجوب الضريبة الثانية هو مجرد ظهور الربح سواء أتم قبضه أم لم يتم
١٠٥٤	١٣٨	حكم . تسييه . مبدأ سنوية الضريبة . عقار مرهون للمول . رسوم مزاده عليه . تطهيره من جميع الديون . دخوله ضمن ممتلكات المول . تصرفه فيه بالبيع في سنة ما . وجوب إدراج ثمن البيع في حساب تلك السنة ثم تحديد صافي الربح الخاضع للضريبة . تقرير الحكم بوجوب إرجاء احتساب ثمن البيع حتى تم التصفية النهائية . خطأ في القانون وإهدار لمبدأ سنوية الضريبة
١٢٨٨	١٧٣	الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قصره على الشركات المساهمة المصرية . عدم مريانه على الشركات الأجنبية
١٢٨٨	١٧٣	الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . التعدي بالمادة ٣ من القانون المذكور للتسوية في الإعفاء بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية . على غير أساس

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٧٣	١٢٨٨	عدم تعارض المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع المادة ٢ من معاهدة مونتريه
(ط)		
طب :		
١٩٥	١٤٥٢	الترخيص بمزاولة مهنة طب الأسنان . وجوب بحث مؤهلات طالب الترخيص قبل تكليفه بأداء امتحان . تراخي الحكومة في منح الترخيص بحجة وجوب أداء الامتحان دون بحث مؤهلات وشهادات طالب الترخيص . وجوب مساءلتها عن هذا الخطأ
طرح البحر : (س . أيضا تسجيل) :		
٣٨	٢٩٨	ملكية الدولة له بمجرد ظهوره . هذه الملكية غير مقيدة بأى شرط واقف أو فاسخ . ليس على الدولة إلا مراعاة القانون في توزيعه
٣٨	٢٩٨	توزيعه . الضمانات التي وضعها القانون لتقرير عدالة التوزيع .
٣٨	٢٩٨	قرار وزير المالية بتوزيعه . هو من القرارات الإدارية التي لا يجوز للحاكم أن تلغيها
٣٨	٢٩٨	قرار وزير المالية بتوزيعه . القول بأنه إذا كان مخالفا للقانون وجب عدم الاعتداد به لمخالفته للمادة ٩ من الدستور التي لا تجيز نزع ملكية أحد إلا لمنفعة عامة وبشرط دفع تعويض مادل . على غير أساس . ملة ذلك

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ع)

عقد : (سر أيضا ، إجارة ، أحوال شخصية ، التزام ، أهلية ، بيع ، شرط تهديدي ، شرط جزائي ، عمل ، فسخ ، مسئولية) :

تفسيره . تعرف نية العاقدین . لقاضي الموضوع السلطة

المطلقة في التفسير لتعرف هذه النية ٥٤ ٤٤٣

الترام تعاقدى باحترام حق ارتفاق بالصرف . التجاء المدين للجهات الادارية لتحرير محضر مخالفة ضده وتنفيذ الحكم الصادر فيها وتغطية المصرف بطريقة تعطل الترامه التعاقدى . وجوب اعتباره مسئولا عن الاخلال بالتزامه . لا يذير من ذلك أن يكون تنفيذ حكم المخالفة قد تم تحت إشراف مندوب قى من قبل النيابة متى كان المدين هو الذى أشرف فعلا على التنفيذ ١٠١ ٧٦٣

قوة الأمر المقتضى . التزام باحترام حق ارتفاق المصرف وتعهد المدين بأنه إذا أراد تغطية المصرف بمواسير فيجب أن تزيد سعتها عن المتر . حكم جنائى الزم المدين بتغطية المصرف بمواسير لا تقل سعتها عن متر . تغطية المصرف بمواسير سعتها متر فقط . إلزام المدين بإعادة تغطية المصرف بمواسير تزيد سعتها عن المتر وفقا لالتزامه التعاقدى . لا إخلال بحجية الحكم الجنائى ١٠١ ٧٦٣

مسئولية . الترام . مجرد عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يكون ركن الخطأ . لا يعفيه سوى إثبات القوة القاهرة أو خطأ الدائن ١٠١ ٧٦٣

الترام . قوة القاهرة . عدم انفساخ الالتزام العقدى إلا باستحالة الوفاء بقوة القاهرة أو حادث جبرى طارئ . مثال ١٩٩ ٢٤٧٣

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

علامات تجارية :

عدم جواز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو حجزها مستقلة
عن المحل أو مشروع الاستغلال . عدم جواز الاستناد في إباحة
التصرف في العلامة مستقلة إلى المادة ١٩ من القانون ٥٧

لسنة ١٩٣٩ ... ١٧٢ ١٢٧٩

عدم جواز التصرف في العلامة التجارية مستقلة عن المصنع .
لا يغير من ذلك أن يكون المصنع الذي تتبعه العلامة موجودا
في مصر أو في الخارج ... ١٧٢ ١٢٧٩

القول بأن المادة ٦ من اتفاقية باريس الصادر بها القانون
١٢٦ لسنة ١٩٤٧ قد نسخت حكم المادة ١٨ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٣٩ التي منعت التصرف في العلامة التجارية مستقلة .

على غير أساس ... ١٧٢ ١٢٧٩

أحكام عرفية . طلب شطب تسجيل العلامات التجارية
وصدور حكم ابتدائي في هذا الطلب قبل ترخيص الحارس العام
على أموال الرعايا الألمان المشتري باستعمالها . لا مخالفة في ذلك

لقانون الأحكام العرفية ... ١٧٢ ١٢٧٩

عمل (س . أيضا تقض) :

حكم . تسببه . إبلاغ رب العمل بأن العامل بدد بعض
أموال المنشأة . تحقيق هذا البلاغ بمعرفة السلطة المختصة وحفظه
نهائيا . إلزام رب العمل بأجرة العامل من تاريخ وقفه عن العمل .

لا خطأ ... ٥ ٥٩

رقم الصفحة	رقم الفاصلة	
٦٨	٧	عقد استخدام عامل خال من النص على تقرير مكافأة له أيا كان نوعها عند فصله . عدم وجود دليل على قيام عرف في المؤسسة التي يعمل بها يقضى بمنحه مكافأة خاصة . الحكم له بمكافأة تعادل ستة أشهر من راتبه . لا خطأ
٦٨	٧	فصل الرعايا الإيطاليين من عملهم استنادا إلى نصوص الأوامر العسكرية . القول بأن رب العمل إذ فصل هؤلاء العمال قد حال بفعله دون تحقق شرط بلوغهم السن التي تخولهم الحصول على مكافأة خاصة تكفل لهم مرتبا مدى الحياة . في غير محله
٦٨	٧	حق العامل المفصول في الحصول على مكافأة مقابل إجازاته المتجمدة . نفي هذا الحق لأسباب مائغة . لا قصور
٨٢	٨	حكم . تسببيه . قضاؤه بأجر ثلاثين يوما مقابل بدل إنذار لعامل من ذوى المرتبات اليومية . استناده إلى ما استخلصه من الأوراق والوقائع التي عرض لتفصيلها قرار لجنة التحكيم . أن الطرفين قصدا أن تكون معاملة عمال اليومية على أساس أنهم من ذوى المرتبات الشهرية . عدم ورود نفي صاحب العمل على هذا الأساس واكتفاؤه بالقول إن الحكم خالف الثابت بالأوراق . نفي غير مقبول
٩٦	١٠	حكم . تسببيه . مكافأة العامل . تحديدها وفقا للائحة الشركة صاحبة العمل باعتبارها أجدى على العامل من نص المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . إضافة إمانة الغلاء وفقا للمادة ٦٨٣ من القانون المدنى . لا خطأ ...

رقم القائمة	رقم الصفحة	
٢٤٩	٣٢	إصابات العمل . المادة ٣ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . مجال تطبيقها
٢٤٩	٣٢	مسئولية . وقوع الحادث بسبب خطأ فاحش من رب العمل . جواز التمسك بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون الرجوع إلى قانون إصابات العمل
٢٤٩	٣٢	مسئولية . الخطأ الفاحش والخطأ الجسيم . لا فرق بينهما ...
١٠٤٨	١٣٧	قانون إصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . سريلانكا على جميع موظفي الحكومة غير الدائمين
١٠٤٨	١٣٧	عقد . عقد إئذان . اتفاق ورثة العامل المتوفى أثناء تأدية وظيفته وبسببها مع الحكومة على مبلغ معين . ليس من عقود الإئذان
١٠٩٣	١٤٢	إعانة فلاء المعيشة . العمال الذين لهم حق الانتفاع بأحكام الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢
١٠٩٣	١٤٢	حكم . تسييه . تأويله المادة الأولى من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التي أحال عليها الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بأنه يعتبر في حكم المحال التجارية المحلات ذات المنافع العمومية بمعنى أنه يجب اعتبار كل مستشفى عملاً تجارياً . عدم بحثه في طبيعة ومكان عمل العامل بالمستشفى وماهية المستشفى وهل هو من قبيل المحال التجارية أم لا يعتبر كذلك . عدم بحثه في تاريخ التحاق العامل بالمستشفى وهل كان ذلك قبل سنة ١٩٤١ أم بعدها . مخالفة للقانون وقصور

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ف)

فسخ :

عقد . شرط فاسخ صريح . الاتفاق على الفسخ في حالة عدم
الوفاء دون حاجة إلى تنبيه أو حكم . وقوع الفسخ عند المخالفة
بقوة القانون . ليس للقاضي سلطة تقديرية ولا يملك إعطاء مهلة

١٢٤ ٩٤٦

عقد بيع . شرط اعتبار عقد البيع مفسوخا من نفسه عند
التأخر في دفع الثمن . هو اشتغال العقد على الشرط الصريح الفاسخ
مع الإحفاء من الإنذار . الشرط المنصوص عليه في العقد هو
ترديد للشرط الفاسخ الضمني . وجوب توافر شروط الفسخ
لكي يحكم به

٢٠٦ ١٥١٠

فوائد : (ر . أيضا ضرائب) :

ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها للمولين .
استحقاق فوائد عنها من تاريخ المطالبة القضائية . القانون
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب من دفع
الفوائد . ليس له أثر رجعي

٦٧ ٥٣٢

رهن . حكم . تسييه . الدفع بعدم جواز الحكم بفوائد
قدرها ٨٪ من تاريخ الرهن بل بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة
الرسمية . عدم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور

١٣٣ ١٠٢٧

ضرائب . المبالغ التي يحكم على مصلحة الضرائب بردها لتحصيلها
بغير حق . استحقاق فوائد عنها . القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
الذي أعفى مصلحة الضرائب من هذه الفوائد . ليس له
أثر رجعي

١٣٨ ١٠٥٤

رقم القاعدة	رقم المادة	
١٧١	١٧١	حكم . تسييه . رفض طلب الفوائد عن مبلغ من النقود محكوم به مقابل أتعاب المحاماة دون إيراد أسباب تبرر الرفض . قصور . مثال
١٩٣	١٩٣	جواز القضاء بفوائد عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض . المادة ٢٢٦ مدني جديد التي تمنع ذلك . ليس لها أثر رجعي .
١٩٣	١٩٣	وجوب قصر سعر الفائدة القانونية من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على ٤٪ أربعة في المائة
١٩٣	١٩٣	الفوائد التأخيرية هي الأصل . اعتبارها غير تأخيرية . وجوب الإفصاح عن ذلك في الحكم مع بيان الأسباب

(ق)

قاصر (ر . أهلية) .

قاضي الأمور المستعجلة :

شرط اختصاصه بدعوى طرد الحائز للعقار

قانون :

قانون أجنبي . التمسك به أمام محكمة النقض . هو مجرد
واقعة . يجب إقامة الدليل عليها . لا يكفي في إثباتها تقديم
صورة عرفية تحوي أحكام هذا القانون

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قرار الحفظ: (س . قوة الأمر المقضى) .
		قسمة : (س . أيضا إجارة) :
١١٥٢	١٥٣	عقد القسمة النهائية وقعه بعض الشركاء دون البعض . لا يعتبر بإطلا بل هو ملزم لكل من وقعه
١١٥٢	١٥٣	حق الشريك في إقرار عقد القسمة الذي لم يكن طرفا فيه . بقاء هذا الحق طوال مدة الشروع . انتقاله لورثة الشريك .
٨٥١	١١١	عدم تسجيل عقد القسمة . حق الغير في التمسك بمحصولها ونخروج أحد الشركاء بمقتضاها من حالة الشروع
١٣٧٥	١٨٥	قوة الأمر المقضى . بيع . شريك على الشروع في عدة عقارات . بيع حصة شائعة في بعض هذه العقارات . تجاهل الشركاء لهذا المشترى وقسمتهم العقارات قضاء أو اتفاقا . ثبوت تسجيل عقد البيع قبل تسجيل عقد القسمة . عدم جواز الاحتجاج عليه بهذه القسمة
١٤٢٣	١٩٢	تسجيل . إجارة . عدم جواز اعتبار المستأجر من "الغير" الذي يحتاج بعدم تسجيل القسمة
١٥٢٧	٢٠٩	ملكية شائعة . حق قاضي القسمة في تقدير جدية المنازعة في الملك المثارة أمامه لإيقاف الدعوى أو السير فيها
١٥٢٧	٢٠٩	ملكية شائعة . تقدير جدية المنازعة في الملك المثارة في دعوى القسمة . موضوعي

رقم الصفحة	رقم القائمة	
١٥٢٧	٢٠٩	دعوى القسمة . الخصوم فيها . البطلان المترتب على عدم تشيل بعض الشركاء في إجراءات هذه الدعوى . بطلان نسبي . عدم جواز التمسك به إلا للشريك الذي لم يختصم في الدعوى ...
		قضاء مستعجل : (ر . أيضا . استئناف . تقادم . حكم . حراسة . قاضي الأمور المستعجلة) :
		اختصاص . إجارة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بطرده المستأجر الذي انتهى عقد إيجاره . مناط هذا الاختصاص . الادعاء بتجديد الإجارة من وكيل المالك . استخلاص القاضي من ظاهر الأوراق عدم جدية هذا الادعاء . النعي على حكمه بالطرد لمساسه بأصل الحق . على غير أساس
٥١٥	٦٤	إجارة . حق قاضي الأمور المستعجلة في تقدير جدية عقد الإيجار في النزاع الذي يقوم بينه وبين الحارس
٦٥٢	٨٦	تحكيم . إشكالات التنفيذ . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام المحكمين . بقاء أصل الحق سليما حتى تفصل فيه محكمة الموضوع
٨١٢	١٠٤	قوة الأمر المقضي . الحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة . متى يجوز قوة الأمر المقضي ؟
١٥٩١	٢٢٠	قوة الأمر المقضي : (ر . أيضا . تدوين . تقادم . حكم . عقد . قسمة) :
		أهلية . ولي شرعي . حكم من المحكمة المدنية بإبطال التصرف الصادر منه في عتار من عقارات القاصر لعدم توافر أهليته

رقم الصفحة	رقم القائمة	
١٠١	١١	في هذا التصرف . عدم امتداد حجية هذا الحكم إلى تصرف آخر صادر من الولي نفسه
١٦٥	٢١	إجارة . ملكية . حكم صادر في دعوى إيجار برفض قبول تدخل مدعى الملكية وبإلزام المستأجر بدفع الأجرة للتأجير . لا يجوز قوة الأمر المقضى في دعوى الملكية
٧٢٣	٩٥	قرار حفظ صادر من النيابة . لا يجوز قوة الأمر المقضى قبل الضرورة
		قوة قاهرة . (سر . عقد) .
		(ك)
		كفالة (سر . تقادم) .
		(م)
		مجالس بلدية :
١٤٣٥	١٩٣	طلب ترخيص بالبناء من بلدية الاسكندرية . عدم اعتراض البلدية على البناء أو سكوتها عن إعطاء الترخيص . لا يجوز لطالب الترخيص أن يمضي في البناء قبل الحصول على رخصة
		محاماة :
١٥٤١	٢١١	صندوق معاشات المحاماة المختلط . التزام صندوق معاشات المحاماة المختلط الجديد بمعاشات المحامين الذين ثبتت لهم قبل صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		محكمة الثورة : (ر . ر . أيضا أعمال السيادة . أهلية) :
		أعمال السيادة . طبيعة محكمة الثورة . هي محكمة ذات سيادة .
١٣٠٧	١٧٧	تشبيه عملها من بعض النواحي بعمل مجلس الشيوخ الفرنسي ...
		محكمة الموضوع (ر . ر . تزوير) .
		مرض الموت :
١٠٢٠	١٣٢	تحديده
		مسئولية : (ر . ر . أيضا إجارة . تعويض . شرط تهديدي .
		شرط جزائي . طب . عمل . نزع . ملكية) :
		مسئولية الحكومة من تنفيذ المشروعات العامة . هي مسؤولية
١٢٧	١٦	تقصيرية . وجوب إثبات أن خطأ وقع من جانبها
		الخطأ الموجب للمسئولية وقع من الموظف ولم تشاركه فيه
		الحكومة . مسؤولية الحكومة في هذه الحالة هي مسؤولية المتبوع
		عن عمل تابعه . تعتبر متضامنة مع الموظف قبل الضرور
		في التعويض في علاقتها مع الموظف . لا تعتبر مدينة بصفة
٢٧٠	٣٥	أصلية
		اقتراف موظفين جريمة . إلزامهم مع الحكومة بالتعويض
		متضامين للضرور . عدم ثبوت وقوع خطأ شخصي من جانب
		الحكومة ساهم في وقوع الجريمة . وجوب اعتبار الحكومة
		في مركز الكفيل المتضامن لا المدين المتضامن . قيامها بدفع
		التعويض للضرور . لها أن ترجع بجميع ما أدته على أي من هؤلاء
٢٧٠	٣٥	الموظفين

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٧	٣٥	مجال تطبيق المادة ١٦٩ من القانون المدني الجديد المقابلة للمادة ١٥٠ وما بعدها مدني "قديم". هو بين مرتكبي الفعل الضار أنفسهم . عدم جواز تطبيقها على من لم يساهم في الخطأ وكانت مسئوليته مجرد مسئولية متبوع عن عمل تابعه
١٢٣٥	١٦٥	عقد . مسئولية المقاول والمهندس المعماري عن خلل البناء . مدى هذه المسئولية
١٣٨١	١٨٦	حق رجال البوليس في تفريق المتظاهرين . حدود هذا الحق . تجاوزهم هذه الحدود . ثبوت مسئوليتهم . مثال
١٣٨١	١٨٦	تمسك رجال البوليس بانعدام مسئوليتهم في تفريق المتظاهرين اعتمادا على حالة الدفاع الشرعي . شروط توافر هذه الحالة . ثبوت عدم توافر هذه الشروط . قيام مسئولية البوليس عن واقعة اعتدائه على المتظاهرين
١٤٥٧	١٩٦	تعويض . مناط الحكم بتعويض لصاحب الأرض التي تعطلت زراعتها بقيام الحكومة با إنشاء مصرف . هو ثبوت أن صاحب الأرض هو المضرور الفعلي
		ملكية : (ر . أيضا أموال . حكم "تسبيبه" . قوة الأمر المفضي . تقض "سبب جديد") :
		حكم . تسبيبه . استناد المدعى في اكتساب ملكية العين موضوع النزاع على عقد شرائها . الاستناد بعد ذلك على تملكها

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٤٤	٣٥٦	بوضع اليد المدة الطويلة على أساس أنه توهم دخولها فيما بيع إليه فوضع يده عليها واكتسب ملكيتها بالتقادم . لا تناقض . رفض الحكم تحقيق واقعة وضع اليد تأسيسا على تناقض المدعى في سبب التملك . قصور
١٩٢	٥٤٢٣	نطاقها . اشتغالها ما فوق الأرض وما تحتها ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك ملكية شائعة :
١٨٠	٥٣٤١	بيع . حق الشريك على الشيوع في بيع حصته عدة قبل القسمة
٣٦	٣٨١	حيازة . لئالك على الشيوع حماية حيازته قبل شركائه بدعوى اليد موطن :
٤٢	٣٣٦	تعريفه القانوني . تحديد موطن الشخص . مسألة موضوعية موظفون :
٢	٣٣٦	لجنة ضباط الجيش . الاقتراحات التي تبديها في المسائل الداخلية في اختصاصها هي اقتراحات ملزمة . العدول عن طلب تسوية بعد إقرارها لها وموافقة الوزير ورفعها للديوان الملكي للتصديق . لا تأثير لهذا العدول

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٦	٢	عيوب الرضا . إكراه . حكم . تسببيه . نفيه . أسباب سائغة وقوع إكراه في طلب تسوية . تقدير موضوعي ...
٣٦	٢	لجنة ضباط الجيش . إقرارها تسوية حالة ضابط بالجيش وفقا للطلب المقدم منه والذي تنازل فيه عن طلب التعويض . لا مصلحة له في الطعن على تشكيل هذه اللجنة ...
١٢٢١	١٦٣	ضابط بالجيش أحيل إلى المعاش قبل بلوغ سن الستين . إمادته إلى وظيفة مدنية . عدم اكتسابه الحق في الترقية طبقا لقواعد الجيش . لا يغير من ذلك أن يكون متدبا للعمل في وظيفة عسكرية بالجيش ...
١٢٢١	١٦٣	ترقية . عدم ترقية الموظف يرجع إلى أسباب المواءمة والاختيار لا مخالفة في ذلك للقانون ...
١٣٣٤	١٧٩	الحق المطلق المقرر للحكومة في فصل موظفيها بلا محاكمة تأديبية . المقصود به . ليس معناه أن تستعمله على هواها . حتى مقيدة من حيث الغاية . وجوب وقوفها عند حد تجاوز السلطة والتعسف في استعمال الحق ...

(ن)

ترجع ملكية :

مستولية . تعويض . وقف . استيلاء . الحكومة على جزء
من أرض الوقف دون اتباع الإجراءات التي نص عليها القانون .
غصب . حق المضرور في التعويض . مدى هذا التعويض .
حقه في الحصول على تعويض آخر بسبب التأخير حق المحكمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٧٩	٩٠	في تقدير التعويضين جملة أو تقدير كل منهما على حدة . عدم تقيدهما بالقواعد الخاصة بفوائد التأخير
٦٧٩	٩٠	الجزء الذي لم يحصل الاستيلاء عليه نقصت قيمته . حق المضروور في الحصول على تعويض بسبب هذا النقص . استحقاقه للتعويض سواء انتفع بهذا الجزء أم لم ينتفع
٦٧٩	٩٠	مسئولية . تعويض . وقف . حكم . تسببه . الفوائد المحكوم بها بسبب التأخير . هي من توابع طلب التعويض الأصلي . الأسباب التي أقام عليها الحكم قضاءه في التعويض الأصلي . تعتبر أسبابا للقضاء في شقه الخاص بالفوائد
٦٧٩	٩٠	وقف . تعويض . نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ . بحال تطبيقه أن تكون الحكومة قد اتبعت القانون في الاستيلاء على أعيان الوقف . نزع الملكية دون اتباع القانون . حق ناظر الوقف في المطالبة بالتعويض وقبضه
٦٧٩	٩٠	نزع ملكية للخدمة العامة :
١١٨١	١٥٧	تقدير التعويض . مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته . هو حكم عام . وجوب مراعاته سواء اتبعت الإجراءات القانونية في نزع الملكية أم لم تتبع
		نقض :
		إجراءات الطعن : (بر . أيضا إعلان) :
		طعن . إعلان . المطعون عليه ين في ورقة إعلان الحكم موطنه الأصلي كما ين مكتب أحد المحامين باعتباره محلا مختاراه .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٧	١٢	جواز إعلانه بالطعن في المحل المختار . لا يؤثر في صحة الإعلان رفض المحامي تسلم الصورة بحجة انتهاء وكالته بصدور الحكم المطعون فيه
١١٣	١٣	طعن . إعلان تقرير الطعن في المحل المختار . عدم قيام الطاعن في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٤٣٢ مرافعات بإيداع ورقة إعلان الحكم المطعون فيه المثبتة لاتخاذ المطعون عليه محلا مختارا له . بطلان الإعلان
١٤٢	١٨	حضور المطعون عليه في الطعن . كفيته . وجوب توكيله محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ليودع باسمه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته . المحامي الذي أودع الأوراق باسم المطعون عليه كان توكيله قاليا . لاحق للمطعون عليه في الحضور
١٤٢	١٨	إعلان . متى يصبح إعلان الطعن في الموطن المختار ؟ وجوب إيداع صورة الحكم المعلنة للطاعن والمثبتة لاتخاذ المطعون عليه موطنا مختارا له ، وذلك في خلال العشرين يوما التالية للتقرير بالطعن
٢٦٣	٣٤	إعلان . مناط بطلان الطعن هو عدم حصول الإعلان في الميعاد . ثبوت تمام الإعلان في الميعاد مشتملا على البيانات التي نصت عليها المادة ١٠ مرافعات . خلو الصورة المعلنة من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به واسم الموظف الذي حصل أمانه . لا يبطلان
٢٦٣	٣٤	بيان الأسباب . أسباب الطعن وإن كانت موجزة إلا أنها واضحة محددة . لا يبطلان

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٣٧	٢٩٠	ميعاد الطعن . وجوب إضافة ميعاد مسافة إليه
		أحوال شخصية . تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي الذي أحال على أسبابه الحكم المطعون فيه . هو إجراء جوهرى يترتب على عدم اتخاذه فى الميعاد عدم قبول الطعن . لا يغير من ذلك أن يكون رئيس المحكمة فى مادة أحوال شخصية قد أمر بضم ملف الدعوى بعد فوات الميعاد
٤٨	٣٨٢	صورة الحكم المطابقة للأصل الواجب إيداعها . هى الصورة الرسمية المستخرجة من قلم الكتاب لا الصورة العرفية
٤٨	٣٨٢	صورة الحكم المعلنة . وجوب اعتبارها مطابقة للأصل بشرط أن تكون كذلك وموجبة للاطمئنان . يجب التعويل عليها ما دام لم يثبت نقصها أو عدم مطابقتها
٥٨	٤٧٣	إعلان . الإعلان الذى تقررر المادة ٤٣١ مرافعات . هو لعدم حصول الإعلان . خلو صورة الإعلان سهوا من بيان تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذى حرره أو اسم المحامى الذى بأمر الطعن . لا بإعلان
٦٤	٥١٥	سحب المحامى المقرر بالطعن نيابة عن الطاعن توكيله من ملف الطعن قبل الجلسة المحددة لنظره وعدم حضوره فى هذه الجلسة . بإعلان الطعن . ملة ذلك
٧٠	٥٥٥	طعن . إعلان . عدم إثبات المحضر الخطوات التى سبقت تسليم الصورة إلى جهة الإدارة . بإعلان الإعلان . على المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها إذا غاب المطعون عليه
٩٩	٧٥١	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٧٥١	٩٩	طمن . إعلان . المطعون عليه الذى أعلن إعلانا باطلا قدم مذكرته فى الميعاد القانونى . شرط تمسكه ببطلان الإعلان فى هذه الحالة . أن يبين وجه مصلحته فى التمسك بهذا البطلان .
٧٥١	٩٩	موضوع الطعن هو النزاع على بطلان بيع صدر من المورث باعتباره يخفى رهنا . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان إعلان بعض الورثة بالطعن . بطلان الطعن بالنسبة لجميع الورثة .
١٠٢٧	١٣٣	حكم قضى بصحة الرهن وحبس العين وإلزام المدين بالدين والفوائد . عدم إعلان أحد ورثة الدائن المرتهن بالطعن . بعض أسباب الطعن واردة على صحة الرهن والبعض الآخر خاص بالفوائد . عدم قبول الطعن بالنسبة للشق الأول الخاص بالرهن وقبوله بالنسبة للفوائد . الشق الأول نزاع غير قابل للتجزئة أما الثانى فإنه يقبل التجزئة
١٠٦٥	١٣٩	ميعاد إعلان الطعن . وجوب إضافة ميعاد مسافة
١٠٧٩	١٤٠	أوراق الطعن . إيداع مذكرة شارحة . شرطه أن لا يكون التقرير مشتملا على شرح واف لأسباب الطعن . اشتمال التقرير على شرح كاف . يكفى فى المذكرة الإحالة على التقرير
١١٠٩	١٤٥	إعلان . موطن . تعيين البائع موطنا له فى عقد البيع . اتخاذ بعد العقد موطنا آخر . جواز إعلانه فى الموطن الأخير
١١٠٩	١٤٥	إعلان . تقديم الطاعن صورة شكوى إدارية لأول مرة لمحكمة النقض . هذه الشكوى لإثبات اتخاذ المطعون عليه موطنا آخر له . النزاع على الموطن لم ينشأ إلا فى مرحلة الطعن بالنقض . عدم جواز الاعتراض على تقديم صورة للشكوى

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١١١٨	١٤٦	بطلان إعلان تقرير الطعن إلى البائع . عدم قبول الطعن بالنسبة لجميع الخصوم في دعوى الشفعة
١١٧٨	١٥٦	إعلان . عدم بيان صفة مستلم صورة الإعلان . بطلان الإعلان
١١٧٨	١٥٦	إعلان . المطعون عليه الذي لم يصح إعلانه هو الخصم الحقيقي . بطلان الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم
١٢٩٧	١٧٤	إعلان . إعلان في المحل المختار . متى يصح ؟ إعلان المطعون عليه بالطعن في مكتب محاميه أمام محكمة الاستئناف قبل أن يعان هو الحكم المطعون فيه للطاعن . بطلان الإعلان . لا يصححه كونه قد اتخذ بعد ذلك هذا المكتب محلا له
١٢٩٧	١٧٤	إعلان . إعلان في المحل المختار . عدم وجود تعارض بين حكم المادة ٨٣ وحكم المادة ٨٣٠ مرافعات
١٣٠٧	١٧٧	وجوب مراعاة نوع الحكم ذاته والمحكمة التي أصدرته لأنواع المسألة التي فصل فيها
١٣٤٥	١٨١	وكالة . التوكيل بالطعن لم يصدر إلى المحامي المقرر بالطعن بل صدر إلى محام آخر باعتباره وكلا عن الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن . عدم قبول الطعن
١٤٤٦	١٩٤	وجوب اتخاذها بالنسبة لجميع الخصوم في الميعاد ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . نص المادة ٣٨٤ مرافعات مقيد في خصوص الطعن بالنقض بما تفرضه المادتان ٤٢٩ و ٤٣١ مرافعات من وجوب اشتمال تقرير الطعن على جميع الخصوم وإعلانهم به في الميعاد

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤٧٣	١٩٩	إعلان المطعون عليه في المحل المختار المبين في ورقة إعلانات الحكم . عدم اشتراط صدور توكيل من المطعون عليه إلى صاحب المحل في وقت الإعلان
١٥٩٦	٢٢١	إعلان . إعلان المطعون عليه بتقرير الطعن في مواجهة الإدارة لغلق مسكنه دون بيان الخطوات السابقة . إثبات المحضر إرساله خطا با مسجلا للعلن إليه دون بيان تاريخ تحريره . بطلان الإعلان
١٦٠٢	٢٢٣	الصفة في الطعن . تركة . تعيين المورث إثنين من الورثة متغذين للوصية . حق أحدهما في الطعن منفردا في الحكم الصادر خسب مصلحة التركة
١٦٣٥	٢٢٨	إعلان تقرير الطعن . عدم إثبات المحضر في محضره الخطوات السابقة على تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى جهة الإدارة . بطلان الإعلان
		التقرير بالطعن :
١٢١	١٥	وكالة . سند التوكيل يخول الوكيل حق الطعن بالمعارضة والاستئناف كما يخوله أن يطعن بأي طريق آخر من طرق الطعن . له الحق في الطعن بالنقض
١٢٣١	١٦٤	البيانات العامة المتعلقة بأسماء المحصوم وصفاتهم وموطن كل منهم . الغرض منها . متى يكون البيان كافيا ؟

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٨٨	١٣٩٧	حكم صادر قبل الفصل في النزاع أمام المحكمة الاستئنافية . الطعن في الحكم الصادر في الموضوع بطريق النقض . عدم إشتمال التقرير على طعن في الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز التكلم فيه أمام محكمة النقض . علة ذلك . مثال ...
		الخصوم في الطعن :
٥٧	٤٦٧	اختصاص الخصم بالصفة التي كان متصفا بها في الدعوى . ثبوت توجيه الطعن للطعون عليه بالصفة التي كان متصفا بها في الدعوى وهي أنه وارث للشفيع . عدم ذكر هذه الصفة صرحة في التقرير . لا بطلان
١٠١	٧٦٣	اندماج شركة في أخرى اندماجا كلياً . حق الشركة الدامجة في الطعن في الأحكام الصادرة باسم الشركة المندمجة . حق محكمة النقض في البحث لأول مرة في هذا الاندماج وما يقدم من أوراق إثباتاتها
١٤٤	١١٠٣	نقض . طعن . شريك في ملك شائع باع نصيبه . منازعة الشريك الآخر ورثة البائع في مقدار ما يملكه مورثهم . صدور الحكم لصالح الورثة بصحة ونفاذ البيع الصادر من المورث عن جميع المقدار المبيع منه . موضوع غير قابل للتجزئة . عدم اختصاص الشريك ببعض ورثة البائع في طعنه بالنقض . عدم قبول الطعن
		الحكم المطعون فيه قضى ببطلان إجراءات نزع الملكية وحكم حرمي المزايد لعدم اتخاذها في مواجهة الحائزين الذين يعلم بهم الدائن المباشر للإجراءات . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤٤٦	١٩٤	الطعن بالنسبة لأحد الخصوم يترتب عليه بطلانه بالنسبة للجميع ... بطلان إعلان الخصم الحقيقي في الطعن . عدم قبول الطعن
١٥٩٦	٢٢١	شكلا لباقي الخصوم أحكام يجوز الطعن فيها :
		حكم بتدب خير بتصفية الحساب بين الطرفين . فصله في اساس التراجع بان اعتبر العين المطالب ببيعها مملوكة للمدعى وأن ادعاء المدعى عليه ملكيتها هو ادعاء غير جدى . جواز الطعن فيه
٣١٥	٣٩	بطريق النقض على استقلال تزوير . طعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم . الفصل في دعوى التزوير الفرعية ابتدائيا واستثنائيا . الحكم الصادر فيها يكون قد أنهى الخصومة في موضوع التزوير . جواز
٩١٠	١١٩	الطعن فيه على استقلال الحكم الصادر في دعوى الحراسة من محكمة ابتدائية بهيئة استثنائية . حصول تقرير الطعن فيه قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل لسنة ٤٢٥ مرافعات . جواز الطعن ...
١٦١٢	٢٢٥	حكم صادر في دعوى الحراسة يجوز الطعن فيه . تقدير الضرورة الداعية للحراسة وتقدير الخطر وتقدير الطرق المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين . جواز الاعتراض بذلك في موضوع الطعن . عدم جواز التحدى به في عدم جواز الطعن
١٦١٢	٢٢٥	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٢٢٦	٢٢٦	حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية قبل تعديل المادة ٤٢٥ مرافعات بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٢ . جواز الطعن فيه بطريق النقض

أحكام لا يجوز الطعن فيها :

٢١١	٢٧	حكم صادر من محكمة الاستئناف الوطنية بتصحيح حكم صدر من المحاكم المختلطة . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز ...
-----	----	---

٢٥٣	٤٢	الحكم المطعون فيه صدر من محكمة ابتدائية بصفة انتهائية في ظل المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ وقبل مريان قانون المرافعات الجديد . الطعن غير مقبول . التحدى بالمادة ٤٢٥ مرافعات جديد قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٢ . على غير أساس
-----	----	---

٢٩٩	٦١	حكم صادر من المحكمة الابتدائية . مناط جواز الطعن فيه وفقا للمادة ٤٢٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٢ . هو أن يكون قد صدر بصفة انتهائية . صدوره بصفة ابتدائية وفوات ميعاد استئنافه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ...
-----	----	---

٣١٩	٨١	حكم صادر في نزاع خاص بأموال أسرة محمد علي . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز مماعه
-----	----	--

٧٢٢	٩٦	إجارة . الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في منازعات ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض
-----	----	--

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٢٢	١٥٩٨	إحالة . حكم صادر بعدم الاختصاص وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة . عدم جواز الطعن في حكم الإحالة على استقلال اقتضار الحكم على رفض طلب وقف النفاذ دون التصدي للوضوع . عدم جواز الطعن
٢٢٩	١٦٤٤	أسباب جديدة أو موضوعية :
٧	٦٨	عمل . نفي التعسف في استعمال الحق في فصل العامل . تقدير موضوعي . لا معقب عليه من محكمة النقض
١٩	١٤٧	خير . الدفع ببطلان تقرير الخبير لمباشرة المأمورية في غيبة الخصوم . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ...
١٩	١٤٧	خير . النعي على تقرير الخبير بخالفه الثابت بالأوراق . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
١٩	١٤٧	خير . الدفع ببطلان تقرير الخبير لعدم انتقاله إلى العين موضوع النزاع . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
٢٢	١٧٤	أموال . ملكية . التمسك بأن الأطيان موضوع النزاع هي من أراضي الرزقة المملوكة لأصحابها ملكية تامة . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
٢٤	١٨٨	قيام الطعن على أسباب موضوعية . لا يستتبع عدم قبوله شكلا بل رفضه موضوعا
٨٨	٦٦٣	إثبات . سبب الطعن . تقدير الدلائل أو المبررات الخاصة بإلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده مشجعة في الدعوى . مسألة موضوعية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٦٣	١٠١	اعتراف المطعون عليه في مذكرته بصفة الطاعن . عدم جواز الاعتراض على هذه الصفة في المرافعة الشفوية
٧٦٣	١٠١	اعتراض دائني الشركة المندجة على واقعة الاندماج . عدم جواز إبدائه في المرافعة الشفوية
١٤٠٨	١٨٩	استئناف . انقضاء ميعاد الاستئناف قبل إعلان صحيفته . هو سبب قانوني يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
١٤٣٥	١٩٣	التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بخطأ الحكم في قضائه بفوائد عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض . لا يعتبر سببا جديدا ...
١٦٢٩	٢٢٧	أحوال شخصية . (دوطة) . التمسك بأن المبلغ المطالب به عبارة عن (دوطة) وليس قرضا . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
		أسباب غير مقبولة :
٧٦٣	١٠١	سبب الطعن . القضاء بما لم يطلبه الخصوم . هو سبب للالتماس لا الطعن بالنقض
٩٤٦	١٢٤	سبب الطعن هو خطأ مادي يمتدح في الحكم . سبب غير مقبول . الشأن في تصحيحه هو الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		المصلحة في الطعن :
١٢٩	٩٩٧	الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق الطاعن في استئناف الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول تدخله في الدعوى مع إلزامه بالمصروفات والأتعاب . توافر مصلحته في الطعن
		آثار النقض :
٣٤	٢٦٣	نقض الحكم لقصور في تسييبه . لا يمنع المحكمة المحالة إليها الدعوى من إعادة بحث الموضوع من جديد . الدفع بعدم قبول الطعن الثاني لسبق الفصل فيه . على غير أساس
١٥٣	١١٥٢	طعن . أثر نقض الحكم نقضا كليا . عدم اقتضائه على ماتناولته أسباب الطعن . امتداد إلى ما ارتبط بها أو تبعها من الأجزاء الأخرى . مثال
		سلطة محكمة النقض :
٩١	٦٨٦	اقتضار الطاعن في تقرير طعنه على طلب نقض الحكم وتطبيق القانون . كفايته . طلب الفصل في الموضوع أو إحالة القضية إلى دائرة أخرى . تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها
		مسائل متنوعة :
١٧٥	١٣٠١	موضوع التراجع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي . عدم جواز سماع الطعن
		نيابة عامة (م. أحوال شخصية) .

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(و)
		وارث. (ر. أيضا أحوال شخصية . تزوير . حكم غيابي) :
		اتخاذ إجراء لمصلحة التركة . اعتباره نائبا عن باقي الورثة .
١٩٩	٢٦	مثال في استرداد المبيع وفائيا
		إثبات . جواز الاعتماد في إثبات الوراثة على إسهاد شرعي
١٤٨٧	٢٠٢	لم ينافع فيه أحد
		إثبات . صورية . حق الوارث في إثبات صورية التصرف
١٦٣٥	٢٢٨	الضار بحقوقه صورية مطلقة بكافة طرق الإثبات
		وديعة : (ر. حمارك) .
		وصية : (ر. أيضا أحوال شخصية) :
		بيع . حكم . تسييبه . اعتباره التصرف الصادر من المورث
		إلى أحد ورثته وصية وليس بيعا . إقامته على استخلاص موضوعي
٣٢	١	سائق . لا خطأ
		وضع يد : (ر. أيضا تقادم) :
		إثبات . خير . الاعتماد في تحقيق وضع اليد على التحقيق
١٣٣	١٧	الذي أجراه الخبير والشهود الذين معهم . لا عيب
		وفاء : (ر. أيضا التزام . براءة الذمة . شرط جزائي) :
		إثبات . عبارة "مناولة فلان" الواردة في وصول . المقصود بها .
		إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات حصول الوفاء من مال المتمسك
٤٥	٣	بالوصول . لا خطأ

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٥	٣	الغير الذي يوفى دين غيره . شرط تمسكه بالمادة ١٦١ مدنى قديم
٨٩	٩	إثبات . تمسك المدين بأن سبب الدين الثابت يستند إذنى هو التزامه بتوريد أنقار للدائن . إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات التخالف من الدين دون تحديد طريقة الوفاء . إخفاق المدين فى الإثبات . النعى على المحكمة بأنها لم تتمكن من إثبات تنفيذ التزامه . على غير أساس
٨٩	٩	إثبات . حكم . تسييه . عجز المدين عن إثبات التخالف من الدين . نعيه على الحكم القاضى بإلزامه بالدين بأنه لم يكيف العقد مصدر هذا الالتزام . نعى غير مستج
١٩٩	٢٦	عرض وإيداع . رفض قبول الدين المعروض عرضا قانونيا بلا مسوغ . خصم رسم الإيداع من الدين . لا خطأ
٢٤٤	٣١	حكم . تسييه . تعهد المدين بوفاء الدين بالجنه المصرى فى تاريخ معين بحسب السعر الرسمى لليرة الإيطالية فى بورصة روما . تحديد الحكم سعر الصرف فى تاريخ الاستحقاق لا فى تاريخ المطالبة . لا خطأ
٢٤٤	٣١	مكان الوفاء . هو محل المدين إلا إذا اتفق على خلاف ذلك . الاتفاق على الوفاء فى محل الدائن بمصر . تعذر الوفاء بسبب قطع العلاقات بين مصر وإيطاليا . عدم قيام الدائن بالمطالبة فى فترة قطع العلاقات . لا يعتبر تقصيرا . واجب المدين هو القيام بالوفاء بعد عودة العلاقات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	وفاء (تابع)
٩٦٩	١٢٦	الترام . تنفيذ الالتزام . التنفيذ العيني هو الأصل . التنفيذ بمقابل . شروط الحكم به وقف: (سر . أيضا إجارة . تقادم . نزع ملكية) :
١٠٠٦	١٣٠	إجارة . المستحق في الوقف . حقه في تقاضي جزء من إيجار الدين الموقوفة مقابل مدة قيام حق انتفاعه . لا يسقط حقه أن يكون قد حدد لحلول الأجرة أجل لاحق لانتها حقه في الانتفاع ...
١٠٠٦	١٣٠	عدم جواز مساءلة ناظر الوقف في دعوى الحساب إلا عن الريع الذي قبضه فعلا لاعما كان يجب أن يقبضه . عدم جواز العدول عن العقود التي أبرمها إلا إذا كان غير أمين
١٣٩٧	١٨٨	إجارة . حق ناظر الوقف في طلب إخلاء المستأجر دون إذن من القاضي . لا يغير من ذلك أن يترتب على الإخلاء إزالة ميان أقامها المستأجر
١٥٥١	٢١٣	إجارة . وكالة . تأجير ناظر الوقف أعيانه بغبن فاحش . مستوليته عن تقصيره وفقا لأحكام عقد الوكالة . جواز عدم الاعتداد بهذه الأجرة في حق المستحقين وإلزامه بأجر المثل ...
		وقف التنفيذ :
٤٠١	٥١	طلب وقف التنفيذ بعد رفضه . لا يجوز . علة ذلك ... وكالة: (سر . أيضا نقض "التقرير بالطعن" . وارث . وقف) : حكم غيابي . التوكيل الصادر للمحامي بخوله الحضور عن اثنين من خصوم الدعوى . اقتصار المحامي على إثبات وكالته بالجلسة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٧	١٢	عن أحد هذين الخصمين . وجوب اعتبار الخصم الآخر غير ممثل في الخصومة والحكم الصادر فيها غيابيا بالنسبة له
١٤٦١	١٩٧	بيع . اشتراط مصدر البضاعة على البنك الموجود في البلد الذي تمتحت إليه هذه البضاعة . عدم تسليم سندات الشحن إلا بعد الحصول من المشتري على قيمتها بالاسترليني . مخالفة البنك هذه الشروط بحجة قيام العرف أو القانون في هذه الجهة حائلا دون تنفيذها . وجوب مساءلة البنك عن خطئه
		وكالة بالعمولة : (س . بورصة) .
		ولاية (س . أهلية) .
		ولي (س . قوة الأمر المقضى) .

(١)

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية فهرس المواد

قانون المرافعات الجديد

رقم المادة	أرقام القواعد الصادرة بشأنها
٣٧٩	١
٤٢٩	٣
٨٧٥	١

قوانين ومراسيم مختلفة

القانون أو المرسوم	أرقام القواعد الصادرة بشأنه
القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥	٥٢١ و ٥
قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والقانون المعدل له رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ ...	١ و ٨ و ٥ و ١
القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠	٥
قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣	١٣ و ١٢ و ١١ و ١٠ و ٧ و ٦

قرارات

القرار	أرقام القواعد الصادرة بشأنه
قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/١١/٤ ...	٣

(ب)

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

فهرس المواد - القانون المدني

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون القديم	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون القديم
٢٠٦	٣٣٤-٣٣٢	٢٠٢	٤٤
٣٤٩ و ٢٦	٣٤٤	٦٩ و ٢٩	٧٦
٦٨	٣٦٥	٢٠٢	٧٧
١٢٨	٣٦٧	١٥١	٧٩ مكررة
٢٠٧	٣٨٢	١٠١	١١٩
٢٠٧	٣٨٥	٩١	١٢٣
٢٠٧	٣٨٦	١٩٣	١٢٤
١٦٥	٤٠٩	١٥٨	١٤٣
١٥٥	٤٤٥	٣٥	١٥٠
٢٠٩	٤٥٤	١٦	١٥١
٣٥	٥٠٥	٣٥	١٥٢
٢١٢	٥٤٤	٣	١٦١
٧٢	٥٤٥	١٦١	٢١٥
٤٥	٥٩٥	١٢٧	٢١٨
		٢١٥	٢٢٨

(تابع) القانون المدني

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد
٦٨	٥٧٣	٤٢	٢٢
١٠٩	٥٨٥	١٤٥ و ١١٦ و ٤٢	٤٠
٩٠	٦٨٣	٩٤	١٤٦
٢٢٥	٧٣٩ وما بعدها	١٤٩ و ٥٤	١٥٠
١٨٤	٧٣٠	٣٥	١٦٩
٢٢٥	٨٢٨ وما بعدها	٢٠٣	١٧٠
١٣٢	٩١٦	٦٧	١٨٥
١٠٠ و ٧٧	٩٣٦	١٣٦	٢٠٣
٨٧	٩٤٠	١٩٣ و ١٧١ و ١٣٣	٢٢٦
١٥٠ و ١٤٦ و ٨٧	٩٤٣	١٢٦	٢٤٦
٢٠٢	٩٥٥	٢١٢	٢٤٧
٢٠٢	٩٦٨	١٥٢	٢٨١
٩٣٠	٩٨٧	١٥٩	٢٩٠
١٢٦	١٠١٨	٢١٥	٢٩٥
٢١٢	٢١٠٣	١٤٣ و ١٤١ و ١٢٧	٤٠٣

(٥)

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩

بإصدار قانون المرافعات الجديد

رقم المادة	أرقام القواعد الصادرة بشأنها
٤	٨٥ و ١٣٩ و ١٦٨

قانون المرافعات

مواد القانون القديم	أرقام القواعد الصادرة بشأنها
٦	١١٨
٧	١١٨
٢٩	٣٦
١٣٤	٨٥ و ٥٢
٢٩١	٦٠ و ٨٢ و ١٣٦ و ١٦٦
٢٩٢	٨٢
٣٦١	٣
٣٧٠	١٣٥
٣٧١	١٣٥
٣٧٢	٢٧

(٨)

(تابع) قانون المرافعات

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد
١٢	٨٢	١٦٢	٢
١٧٤	٨٣	٢٢١	١٠
١٦٤	٩٩	٦١٢٥٦١١٦٦٥٨٦١٨	١١
١٦٨ ٦ ١٠٢	١٣٤	٦ ١٤٧ ٦ ١٤٦ ٦ ١٤٥	
١١٤	٢٢٥	٢٢٨ ٦ ٢٢١ ٦ ١٦٩	
١٩٨	٢٢٩	٦ ١٥٦ ٦ ١٤٦ ٦ ١٢٥ ٦ ٩٩	١٢
١١٤	٢٤٣	٢٢٨ ٦ ٢٢١ ٦ ١٦٩	
٢١٩ ٦ ١٥٩	٢٤٦	١٢	١٣
٨٨	٢٥٣	١٤٧ ٦ ٥٨ ٦ ١٥	١٤
١٥٩	٢٦٢	١٢٩ ٦ ٣٧	٢١
٨٢	٢٧٤	٦ ١٤٦ ٦ ١٢٥ ٦ ١١٦ ٦ ٥٨	٢٤
٥٦	٢٨١	٢٢٨ ٦ ٢٢١ ٦ ١٦٩ ٦ ١٤٧	
١٣٦ ٦ ١٢١ ٦ ٩	٢٨٨	١١٧	٣٧
٩	٢٨٩	١٧٠	٤٠
١٥٩ ٦ ٨٢	٢٩٠	١٧٨	٤١
١١٠	٢٩٢	١٦٧ ٦ ٦٠	٤٨
١٩٢ ٦ ١٠١	٢٩٤	٢٢٥ ٦ ١٠٤ ٦ ٨٦ ٦ ٦٤ ٦ ٦	٤٩

(و)

(تابع) قانون المرافعات

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد
١٣٩	٣٩٤	١٩٢	٢٩٥
١٧٦	٣٩٨	١٩٢	٢٩٦
٨٥	٤٠١	١٢٢ ١١٢ ٧٩	٢٤٩
١٢٩	٤٠٢	٢٢٥ ١٦٤	
١٢٧	٤٠٤	١٩٧ ١٤٥	٢٥٧
١٣١ ٥٠	٤٠٧	٢٤	٢٥٨
١٢٣ ٦٤	٤٠٩	١٢٤	٢٦٤
٥٦	٤١٠	٢٧	٢٦٥
٩٧	٤١٣	١٧١	٢٦٨
٢٢٦ ٢٢٥ ٦١ ٤٣	٤٢٥	١٥٥ ١٠١ ٩٧	٢٧٧
٢١	٤٢٦	٢٢٩ ٢٢٢ ١١٩ ٣٩	٢٧٨
٥١	٤٢٧	١٣٩ ١٢٩	٢٧٩
٣٧	٤٢٨	١٩٩ ١٧٤ ١٨٦ ١٣ ١٢	٢٨٠
١٦٤ ٩١ ٥٧ ٣٤	٤٢٩	٩٣	٢٨١
١٩١ ١٨٨ ١٨١		١٩٤ ١٤٤ ١٢٩ ٩٣	٢٨٤
		٢٠٧	
		١٠٥	٢٩٣

(ز)

(تابع) قانون المرافعات

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد
١٣٩	٧٠٦	٦٩٩ ٦ ٦٤ ٦٣٤ ٦١٨	٤٣١
١٣٩	٧٠٨	٦١٥ ٦ ١٤ ٦ ١٣٩	
١٣٩	٧٠٩	٢٢٨ ٦ ١٩٤	
١٤٥	٧١٥	٦١٤٠ ٦ ٥٨ ٦ ٤٨ ٦ ١٣	٤٣٥
١٤٥	٧٢٣	٢٢٨ ٦ ١٧٤	
١١٠	٨١٠	١٨	٤٣٦
١١٠	٨١١	١٠١ ٦ ١٨	٤٤٠
٤٢	٨٥٩	٤٢	٤٩٣
٤٢	٨٦١	١٤٥	٦٤٣
١٧٧ ٦ ٤٨	٨٨١	١٤٥	٦٤٣
٤٢	٩٢٠	١٣٨	٦٨٨
٤٢	٩٢١	١٣٩	٧٠٥

(ح)

القانون التجارى

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون
٩٢	٦٩	١٢٠	٢
١٨٣	١٩٦	١٨٣	٢٢
٦٦	١/٤١٩	٥٥	٥٩
		٩٢	٦٥

القانون المدنى المختلط

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون
٣١	٢٣١	١٥١	١٠٧
١٢٨	٤٥٠	١٧١	١٨٢
		٣١	١٩٩

قانون المرافعات المختلط

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون
٤١	٥٨٠	٢٧	٤٢٤
٨٣ و ٦٣	٦٠٨	٤١	٥٧٩

(ط)

قوانين ومراسيم مختلفة

القانون أو المرسوم	أرقام القواعد الصادرة بشأنه
قانون العقوبات	١٧٧ و ١١٣
قانون تحقيق الجنايات	١١٣
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية	٣٨ و ٧٤ و ١٧٩ و ١٩٣
لائحة ترتيب المحاكم الشرعية	٢٠٢
لائحة المقابلة الصادرة في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ ...	٢٢
المرسوم الصادر في ١٨٨٩/٨/٢٦	١٩٣
دكرينو الشفعة الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ ...	٧٣ و ١٠٠
القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١	٩٠ و ١٥٧
لائحة إجراءات تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية في ١٩٠٧/٤/١٤	٩٨
اللائحة الجمركية الصادرة في ١٩٠٩/٣/١٣	١٤
القانون رقم ١٠ سنة ١٩١٤	١٨٦
» ١٤ سنة ١٩٢٠	١٩٥
» ١٤ سنة ١٩٢٣	١٨٦
القانونان رقم ١٨ و ١٩ سنة ١٩٢٣	٢٠ و ٧٥ و ١٣٤ و ٢١٠
المرسوم الصادر في ١٩٢٥/١/٢١	٢
القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩	١٦٣
» ٥٩ سنة ١٩٣٠	١٦٣
المرسوم بقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١	٣٧ و ٤٣
القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٢	٣٨
المرسوم الصادر في ١٩٣٣/١٢/٢١	٦٥
القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦	٣٢ و ١٣٧ و ١٤٢
» ١٤ سنة ١٩٣٩	٦٧ و ٧٨ و ١٣٨ و ١٧٣

(ى)

(تابع) قوانين وقرارات مختلفة

القانون أو المرسوم	أرقام القواعد الصادرة بشأنه
القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩	١٧٢
» ٩٨ سنة ١٩٣٩	١٤
» ٦٠ سنة ١٩٤١ المعتل برقم ٨٧	
سنة ١٩٤٣	٨٩ و ٧٨
القانون رقم ١٢ سنة ١٩٤٢	٢٢٨
» ٤٢ سنة ١٩٤٤	١٠ و ٨ و ٥
» ٨٠ سنة ١٩٤٤	٢١١
» ٩٠ سنة ١٩٤٤	١١٧ و ٢٦
» ٩٨ سنة ١٩٤٤	١١٠
» ١٤٢ سنة ١٩٤٤	٢٥
» ١٤٣ سنة ١٩٤٤	٥٩
» ١٤٥ سنة ١٩٤٤	١٠٧
» ٩٥ سنة ١٩٤٥	٢١٦
» ٤٨ سنة ١٩٤٦	٢١٣ و ١٠٣
» ١١٤ لسنة ١٩٤٦	٢٠٤ و ١٩٢ و ٢٠
» ١٢١ سنة ١٩٤٧	١٤٨ و ١٠٢ و ٩٦
» ١٢٦ سنة ١٩٤٧	١٧٢
» ١٤٧ سنة ١٩٤٩	١٧١ و ١٠٦ و ٧٤ و ٢٨
» ٥٠ سنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون	
» ٦٤ سنة ١٩٥٥	١٧٢
القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠	١٣٨ و ٦٧
» ١١٩ سنة ١٩٥٢	٢١٧ و ٤٩
» ٧٣ سنة ١٩٥٣	٢٠
» ٥٩٨ سنة ١٩٥٣	١٧٥ و ٨١

(ك)

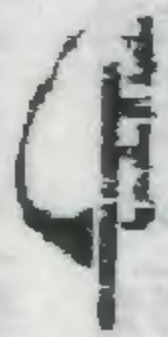
أوامر وقرارات

أرقام القواعد الصادرة بشأنه	الأمر أو القرار
٧	الأمر العسكري رقم ٥٨ سنة ١٩٤٠
٧	» ٦٨ سنة ١٩٤٠
١٤٢	» ٣٥٨ سنة ١٩٤٢
	الأمران الصادران من مجلس قيادة الثورة
١٧٧	في ١٣ و ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣
٩٢	قرار وزير المالية رقم ٥٨ سنة ١٩٤٠

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي في يوم الأحد
١٧ من شوال سنة ١٣٧٥ الموافق (٢٧ من مايو سنة ١٩٥٦) م

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية
حسن سعيد الموجي

(مطبعة دار القضاء العالي ٥٧٢/٥٥/٢٥٥٠)



Bibliotheca Alexandrina



0542401